

Page 3

تتضمنه المخطوطات على شرح المخطوطات كما للمخطوطات
المخطوطات المخطوطات المخطوطات المخطوطات المخطوطات
المخطوطات المخطوطات المخطوطات المخطوطات المخطوطات
المخطوطات المخطوطات المخطوطات المخطوطات المخطوطات
المخطوطات المخطوطات المخطوطات المخطوطات المخطوطات

0001

۴۲۲

[illegible]

الكفرية ٢ : ٤٦٩ : ١ : ١٩٧ : ٣

المسحوق الحبيب المشفى الفقير المحض الشب الاندلسية
المسحوق الحبيب المشفى الفقير المحض الشب الاندلسية

11

00.2

عبد
محمد الغزالي



مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٥٥٠٤ / ١٥٨
العنوان: تحفة الحبيب على شمع الخشب
المؤلف: العمدة سليمان بن محمد
تاريخ النسخ: الثالث من الحجة
اسم الناسخ: ---
عدد الأوراق: ٢٠٤
ملاحظات: ---

أي وتيرة العلم اعلا المراتب فلا يساوي غيره أو جعل بعده في اعلا المراتب بحيث لا يساوي غيره غير في الوعد بل يكون
على حذف مطلقا في أي جعل مقام بعده وقال في أي محل العلم وهو العلم الاعلا وترفع من سائر الناس **وهو** وقيل
العلم المقام للاظهار عند البرزخ اظهر الشرح أو استلذاذا يذكر على حد سعاد التي اضاك صبا سعاد واعلم منها
عنه استغنى عن ارج وقال في لوقدم هذه الجملة على التي قبلها لا ستغنى عن اظهار الضمير وهو يفيد ان الاظهار
في محله **وهو** باقاة الحج جمع حجة وهي الدليل وهو ما يتوصل به في النظر في العلم او في العلم بالادلة الدينية
التي اثبتت او ادبينا سوا كان عليها او اعتقدا في ذلك في بعض الادلة العقلية كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث
فهذا دليل ديب مع انه عاقل ويسمى الدليل حجة لان الحج به الحضم ولذا سميت البينة حجة وقوله ومعرفة الاحكام
هو عطف على ما قبله من عطف السبب على السبب لان الوقت ناشئة عن اقامة الحج نقطة قول بعضهم لوقدم هذا
على اقامة الحج لان اوجه السبب والمعاد بالاحكام التكليفية والوضعية وجه التكليفية خمسة
او ستة على اختلاف في خلاف الاولى والوضعية خمسة لان خطاب الوضع هو لخطاب الوارد بكونه الشيء سببا
او شرط او مانعا او موصفا او فاسدا والاحكام جمع حكم وهو لغة اشياء او لار او تفيد عنه واصطلاحا خطاب
اسم تعالى المتعلق بافعال المكلفين من حيث انهم مكلفون الى كل واحد القام بذاته المتعلق بافعال العباد
تعلقا لا تخفى ما كالتعلق بالمكلفين او تعلقا بمعنى ما كالتعلق بغير المكلفين فانه متعلق بهم بمعنى انهم اذا
كفوا خطيئتهم على سبيل التخيير شرعي والاولى تفسر الاحكام بالنسب التامة كسبوت الوجوب للنسبة
في الوضعية فسرنا اختلاف في ثم جمع اجماع لشمس الاحكام الشرعية والعقلية ولاها التي تقام عليها الدليل قال
قال لو حذف لفظ معرفة لكانت اعم واولى وجه الموعود كالمبالاة بالاحكام ونحوه ووجه الاولوية
ان الموقوفة تتعلق بالمفردات وهذا الانسب الاحكام لان المراد بها النسب الان يراد بالموقوفة العلم بنا على ما هو
المعنى من تارة العلم والموقوفة **وهو** ووجه المعارف في بالادلة الملهمة ولو لم يكن ما اذ اي المجهدة أي المكناني
قول تعالى او زعمى ان اشكر نعمتك لكان اولي اذ الوردية ثمانية اركان قال وما المال والاعمال والادوية والادوية
يوما ان ترد الوجود وقد حجاب بان محل كون الوردية ثمانية اركان اذ غابوا في الامور الدنيوية بخلاف الدنيوية كما هنا
لانه اذا كان وعده لا يتخلف في الاول ما وصله الى عبده وما سلب الاعيان ونحوه والعباد بانهم تعالى
منادرا ذا القالب ان اسم تعالى اذ انهم على عبده نعمه فشكرها لا يسلبها عنه ويحجب عنه انهم بانه عبر ياودع نظرا
لحقيقة وما عليه اصل الحق من ان العبد ليس حقيقة هو اسم تعالى الاحف وقوله المعارف في جمع عارف
وهو علم الحقيقة وبالضرورة يلزم العلم الشرعي لما هو جليل من قولهم حقيقة بلا شريعة باطلية في شريعة بلا
حقيقة عاطلة مثال الاول اذا قلنا ان شخص صا في الظاهر فقال ان كان اسم كسبي سعيدا دخلت الجنة
وان لم اصلي او ان كان اسم قد رطب ان اصلي صليت فقد نظر لباطن الامر ومثال الثاني اذا قال الشخص
لا اصلي الا لاجل ان ادخل الجنة ولا ادخل الجنة الا بالعبادة مثلا فهذه شريعة عاطلة عندهم لان
دخول الجنة ينفل اسم تعالى لا بالعمل وان كانت حجة في ادال الواجب واعلم ان لهم شريعة وهي ان يقبده
تعالى فعبادة اسم شريعة عندهم لانها المعقودة بها وان كانت الشريعة عند الغيبة ما شرع الله اسم الله
من الاحكام وطريقة وهي ان تعلم بالعلم والعمل وحقيقة وهي نتيجة ما وهي ان تشهد بنوعه
اسم في موعيد القلب أي وحكم ان كذا باطن لم يظن وعكسه أي كذا ظاهر لم يظن معلوم الحجة في حق الحجة
للسفينة فانه وان كان مستكرا ظاهرا فهو جاز في الباطن لانه سبب النجاة السفينة من الملك والاولى
ان تروق الحقيقة بعلم بواطن الامور كعلم الحجة بان ما قبله مع موسى من خوف السفينة وغيبها فيه

مسألة وان كان ظاهره منفسه في البعد والشرعية ظم الحقيقة والحقيقة باطنها وهما متلازمان معنى كما سبق
وبذلك التلازمة بالجوهر فالشرعية كالقوة والظن والطريقة كاللب كحقي ولحقيقة كالدفع الذي في باطن القلب
ولا يتوصل الى القلب الا بحق القوة ولا الى الدفعة الا بدفع القلب وقوله لطائف سر جمع لطيفة ولعل المراد بها
ما يتلوهون عليه من الاسرار الخفية كما وقع الخضر مع سيدنا موسى بدليل انهم جعلهم من اهل المحاضرة احيى
الحقيقة الالهية أي شاهدته تعالى بقلوبهم من الحضور وهو الشهود قال الطبراني في السر القديس وقد
رآه اهل الحقيقة ان الامجاد الهية في المكاشفات ثلاث مرات المحاضرة وهي حشر القلب عند الدلائل
ثم المكاشفة وهي ان يرى العبد في سره الى الله عز وجل غير محتاج الى طلب السبل وتامل الدليل ثم المكاشفة
وهي عبارة عن توالي الانوار من التجلي على قلب العبد من غير ان يتخللها انقطاع فالمحاضرة كروية
الشيء في النعم والمكاشفة كروية الشيء بين النعم والتعظيم والمكاشفة كروية الشيء في التعظيم ومثال ثان
وهو ان المحاضرة تشبه اجلوسا على عتبة باب الملك من وراء الباب والمكاشفة تشبه الدخول في دار الملك
والمكاشفة تشبه الوقوف في الموضع الذي لا يكون بينك وبين مطلوبك فمده حجاب اذه وعليك ان التماس
الى الانقسام الثلاثة فذكر القسم الاول وهو المحاضرة مرجعا وادرج الثاني اذ ترك له من وراء اركب
الثالث بقوله والالهام او هو التامع في القلب بطريق الغيظ يطهر له العبد **وهو** ووفق العالمين
لخدمته أي طاعة بمعنى انه اقربهم على القيام بطاعته لئلا يذنبوا فلذا قال نهج والذند المنام أي النعم
الذند نهو من اضافة العفة الموصوف والمراذج النعم عدم الفعلة التي هي اعم من اذلي للنفس
لذلة لان المنام لا احسب له قال خلاف الفعلة فانها قد تشمل على مولات يلتذ بها لاهلها او المراد
بالنعم حقيقة وباللذة ما يحصل للنائم في اول او عقبه من الراحة كما في رواية وجعلنا نركب سباتا
من ان السبات في الالام معناه الراحة التي يحصل عند النوم كما ان السبات في السجدة وفي هذه السجدة
في التي ليست على ترتيبها في الواقع لان الواقع تقدم العلم ثم العمل ثم الموقوفة أي الاسرار التي يطالعوا
عليها علم الحقيقة ثم المحبة ثم القائل الاسرار والواقع تقدم المعرفة وابداع الاسرار على العمل المعبر عنه بالترقيق
وقال بعضهم قوله ووفق العالمين الانسب تقديم هذه السجدة على ما قبلها لان القيام بوظائف
العبادات سبب لابداع الاسرار ومقدم عليه وجواب بان الواف لا تقتضي ترتيبا ولا تقييما
ولما حصل ان اركان طريقة القوم اربعة تركب المنام وترك الانام وترك الطعام وترك الكلام اثنان مذكوران
فما صرحا وهما ترك الانام وترك المنام والاثنان الاخران المذكوران تلويحا لانهم لم يذكروا ترك الطعام
ترك المنام وترك الانام ترك الكلام والمراد من تركها ترك الكثرة فيها والا فبقية رجلي العقليل بقدر
الضرورة لان لا بد لاجل هذه الاربعة وحاصل المطلوب في الطريقة ترك العوايد منه ترك العوايد
أي الاربعة المستعمدة فالمراد بالعوايد الامور المعتادة فرقت لم العوايد بظهرها الكرامات على يد ربها
خارقة للعادة **وهو** واذق المحبي أي التي حلاوة الايمان في قلوبهم فاستأنسوا به فلم يلتفتوا
الى ما سواه والمراد بالرب القرب المعنوي وهو ما يقبته تعالى بالخوف والجلال **وهو** وانسه وروى
القلب عما يرد عليه من المعارف الربانية وشبه القرب بالعسل تشبيها بغيره في النفس واذق تخييل
واللذة ترشيع والمراد بقرب الله من العبد ارتفاع المحبة التي بينه وبينه فمن العبدية
اثنان وسبعون حجابا بعضها ظلي أي وبعضها نوراني فاذا منزهة العبد وانزلها بالجملة هذات
والرياضات وتاديب النفس على ما وافق الشرع فقد قرب من الله قريبا مستويا وهذه الحجة

حاجة للعبد عن ربه وقوله الانام اي اخلت قوله اخلت في حده بالاسمية ثم بالفعلية اشار الى الجمع بين نوعي العمل الدال على
العوام والبنات وهو الاول والدال على الاستمرار التجددي ومقتد بالثاني الموافقة بين العمل والمجد عليه اي كان الاله
لا تزال تجد في حقه اي اخلت في حده لا تزال تجد وانما قلت عن قوله اخلت عليه ثانيا بالجملة الفعلية بعد ان
جاء اول الجملة الاسمية اشار الى الجمع بين نوعي العمل الواقع في مقابلة صفاته تعالى العظام والواقع في مقابلة تقديره بحسام
الي ما قلته لما صرحوا به من ان نقلت الحكم بالمستفاد بكونه بعلية مامنه الاستعانة وهو يعلق العمل بما تقدم على نشر
الاعلام للعلم فكانه قال المجد لله لا اجل نشره لا حظ ايراد الاله الاول مورد الصفات فان قيل لما قدمت الاسمية
على الفعلية مع حصول الجمع لو عكس قلت لما كانت الصفات تدعى ستمرة والشرع مقدرة متقا فتذكر الاول
بالاسمية الدالة على السوية والاستمرار الثاني بالفعلية الدالة على التجدد والتعاقب اذ اخلت وقوله قد عني هذا
لانظم الاعمال مذهب الماتريدي القائلين بان صفات الافعال قد عني والاولى ان يجاب بانه قدم الاسمية على
الفعلية عملا بقوله عليه الصلاة والسلام ان المجد لله خله **قوله** سبحانه هو اسم مبدع وهو ما نقصت حروفه
عن حروف مفرد الماضي وهو ما يستدريه **قوله** على جليل الانعام اي الانعام اجمع على جليل اي الكثرة والعظم
واغما قال على الانعام لان المجد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم امكن من العمل على نفس النعمة ولم يتوصل
للمنعم به لتقدير العبارة عن الاحاطة به **قوله** واشهد اي اعلم وان عني فلا يبغي العلم وغيره ان كان وهو
تسلم القلب حقيقة ما علمه والمعتد في مذهبه ان لا بد من لفظ الشهادة لمن يريد الدخول في الاسلام
ولا يخلو من معنى التعبد قال في المصباح جاعلي السنة الامة سلفها وخلفها في اداء الشهادة اشهد بصدق
عليه دون غيره من الالفاظ الدالة على تحقيق الشيء خوا علم وانتيقن ولا يخلو من معنى التعبد اذ لم
ينتقل غير ولعل السرفية ان الشهادة اسم من المتابعة وهي الاطلاع على الشيء عيانا فاشترط في الاداء
ما ينبغي عن الشهادة واقر بغير يدل على ذلك ما استق من اللفظ ويقول شهد بلفظ المضارع **قوله**
للاخبار في الحال لا الماضي لان موضوع الاخبار عن ما وقع وقدا استعمل الشهر في القسم خلا شهد لكان
كذا اي اقسم فتضمن لفظ الشهادة والاحبار والقسم في الحال وكان الشاهد قال اقسم
بالشهادة اطلعت على ذلك واذا الاتا خبر به وبذلك المعاني مفقودة في غير من الالفاظ **قوله** انه لا اله
اي لا معبود بحق في الوجود الا الله بل رفع بدل من محل الاعم اسمها لان محلها رفع بالا ابتداء عند مبيديه
او بدل من الضمير المستتر في خبر لا المخدوف في التقدير لا اله الا الله موجود الا الله وبالله تعالى الاستسنا
ولا يبيح جعله تدل على محل الا ان لا يتصل في المعارف وايضا بالهاده هنا لما رواه ابو داود وغيره عن
صلى الله عليه وسلم انه قال كل خطبة ليس فيها شهادة هي كالحجر ما اى من حيث كفى ما سقطت عن البركة
او قلسمها ولما قال بعضهم حجة الصناعة على كل شاع في تصنيف اربعة امور البسمة والحمد لله
والصلاة والسلام على رسول الله والشهادة وسبب ثلاثة امور تسمية نفسه وتسمية الكتاب والاثبات
بما دل على مقبولة وهو المعروف عنده ببراءة الاستقلال وزاد بعضهم رابعا ويقول لفظ وبعد فانه
قلت هل المنفى في لاله الا الله المعبود بحق او المعبود باطل قلت وقع في ذلك نزاع ولحق
ان الحق انما يتسلط على الالهة المعبودة بحق لا الالهة المعبودة بباطل لان المعبود بباطل له
وجود في الخارج ووجود في ذهن المؤمنين بوضوح كونه باطلا ووجود في الكافر بوضوح كونه حقاً ولو لم يوجد
في الخارج لا يجمع نفسه لان الذوات لا تنفي وكذا من حيث وجوده في ذهن المؤمنين اي من حيث
كونه معبودا بباطل لا ينفي اذ كونه معبودا بباطل امر حق لا يجمع نفيه والا كما كذبوا واغما يتقوا حيث

وجوده

روى

وجوده في ذهن الكافر بوضوح كونه معبودا بحق فالعبودات الباطلة لم تنفي الالهة حيث كونه معبودة بحق
فالمعبودات لم تنفي في لاله الا الله المعبود بحق غير الله تعالى اهل ملوك لان المعبود بحق امر لم يوجد
منه الا الله فيكون الاستسنا متصلا **قوله** وحده اي مستقلا في ذاته وقوله لا شريك له اي في صفاته ولا يقال
وهذا الوجه من جعل وحده تاملا للثلاث ولا شريك له تالفا لما تقدم عنده من ان القاسم خبر في التا
لان افاذنا بانه لم تستغ من الاول افعوله وحده منصوب على الحال والى به بعد حصر الالهة توكيدا
لتوحيد الذات وروى على المنسحب القائلين بان العبد خلقت افعال نفسه **قوله** الملك بكر الملك
وهو المتصرف بالاول واليه في المأمورين ما خذوة من الملك بغير ايم وهو بلغ من الملكا وهو المتصرف في الاعمال
المملوكة كيف شاء ما خذوة من الملك بكر المملع فمنهم الموم والخموص الوجه لان الملك يتصرف في الاعمال
المملوكة ما مودة اولاد الملك يتصرف في الاعمال المأمورة مملوكة اولادهم شيخ الاسلام علي البيضاوي
في حتمات في ام يتصرف في المملوكة لا وينفذ الملك في الاور المتصرف في غير المملوك وينفذ الملك في تصرفه
في الاعمال المملوكة لا ووجه ان تغيب ملك دلالة على العظم من حيث انه لا ينفذ الا الى العقلا
لا يقال ملك الدواب وانما يقال ملك وتوله العلامة صفة بالغة اي كثر العلم والملازمة من الكثرة الاحاطة
وعوم الانكشاف فالكثرة بالنظر لثقلات العلم وهي المعلومات والافعال الله واحد ولا ملوك من
المبالغة هنا المبالغة الخفية وهي مطلق الكثرة لا البياينة وهي ابياتك للشي زيادة عما يستحقه
وكذا يقال في جميع صفاته تعالى الدالة على ذلك وتوله محمد يدل من نبينا لان سيدنا لا لا تفصل
بين التبدل والتبدل منه يعطف الشق **قوله** صلى الله عليه وسلم اعترافه بغير اسم ان وخرها **قوله**
عبد قدوة امتثال لما في الحديث الصحيح وهو قوله ولكن تولوا عبدا لله وروى ولان السورة
اشرف اوصافه عليه الصلاة والسلام فتقدم على ما في اشرف المقامات فقال ما ترونا على عبدنا الحمد
له الذي انزل على عبده الكتاب تزل الفرقان على عبده اسرا بعبده واسيا المومنت صفة اتم ولا
اشرف من العبودية لانها غاية التذلل ولقد احسن القاصد عياض في نظره حيث قال **قوله**
وما زادني شرفا ونبيها وكنت باجمعا اطا الثريا دخولي تحت قوتك يا عبداي وان صرت اجمعا نبي
وقد خيره الله بين ان يكون نبيا ملكا ونبيا عبدا فاختر الثاني **قوله** ويؤي اي الى الانبياء والجن بل والي
كانه خلقت من ملك وحججه بطل والى نفسه وقوله م روى الى الملايكة اي ارسال تكليف فلا يفي
التشريف وما ليج والشمس على الاربعين اجمع تكليفهم بالطاعات العلية كالركوع والسجود واعلم
انه لم يرسل الي الجن النبيا واعيانهم بالقوة كان تبرعهم ورسالت كان حالما لهم لارسلهم الله ما يفي
وقوله لم يرسل الي الجن غير نبينا اي لا لهم ولا فرغهم والبلوغ الشرحي اي الذي يتعلق به التكليف لا يتأتى
لهم فتكليفهم نال ايات من اول الخلق كادم وحواء اما ايات الملايكة فهو جبري لا اختياري لهم فيه فلا يكون
به واول الجن ابليس فهو مطلق سماع كلام الله وبارئهم اما سماع كلام منه او خلق علم ضروري فيه او بوضوح دعوة
الانبياء فتوقف التكليف على ارساله بل خاصة بالادمية وانه حتى نبعت رسولا مخصوصة بهم انه
رحماني على اسم المصطفى لان تكليف الجن بالايمان حاصل من اول الخلق وليس بوقوف على ارساله بل
خلاف تكليفهم بالايمان فانه موقوف على ارساله رسول لهم وهو نبينا محمد صلى الله عليه وسلم **قوله** ومنه
اي الذي اصطفاه من خلقه بمعنى اختياره وقوله وخلقه من الخلق بالرفع وهي الحاجة او بالضم وهي
صفا المودة وتخلها في القلب فلا تنزع فيه محلا الامانة واثره على حبيبته جبريا على ما روي جماعة

كيد

كأنه كثر من أن الخلة ارفع اذ هي اخص من المحبة لانها خالها بها في نهايتها ومن ثم اخبر بنينا بان الله اتخذ خلية
وتنق أن يكون له خليل خير به مع اخباره بحبه لجامعة من اصحابه قال ابن القيم فطن ان المحبة ارفع والاطراف ارفع قليل
ومحل حبيب غلط وجهل لان الانبياء ارفع من الوصفين والذين قامت عليه الادلة ان خلة كلهم افضل من محبة
واختصاصها بالتفريق معناه السابق في اكثر من في ابراهيم كانت خلة ارفع من خلة ابراهيم هذا حاصل ما ذكر
ابن حجر في ثم الاربعين وبه يرد قول بعضهم ان الخليل على حبيب لاجل السجعة بل اثره لافضلية ايضا **قوله** اما
كل امام ارفع من علي لا مقدم وقوله وعلي الى هو عطف على من عليه في حيز الصلة التي هي في منتهى الهداية والوفاء
جملة الصلة عن جملة الهداية لكان موافقا للوقوف الموقوف اهله وهذا على النسخة التي ليس بها إعادة صلي الله
عليه وسلم **قوله** واصحابه جمع اصحاب خلافا للجوهرية وتظهر شاهد وشاهد وفي التنزيل يوم نعوم الانهار
قال بعض اهل التفسير جمع شاهد في نفسه وفي بعض النسخ وهو اسم جمع كاصحاب **قوله** واذا رجع قال
النوري في تهذيبه عن قتادة تزوج النبي خمسة عشرة امرأة ودخل بثلاثة وجمع بينه احدى عشرة وتوفي
عنه تسعة وتظهر ما فقال توفي رسول الله من تسعة نسوة اليه توفي المكرات وتنسب ففانسة ميمونة وصفيّة
وحفصة تتلو هن هندون زينب جوهرية مع ربيعة ثم سودة ثلاث وست ذكرهن مذهب وهذا هو ام
سامة ورملة همام حبيبة وعبدالمطلب في السيرة من دخل بها او ظلمها قبل الدخول او ظلمها ولم يقد عليها
فبلغ مجموع ذلك ثلاثين قال في ثم المناسخ ثم زوجاته صلي الله عليه وسلم علي ولو مطلقات ومختارات
فراقة ولو قبل الدخول وتقبل في ثم المذكور ان الامة التي وطئها تحرم على غيره انهم واعتمدوا وكذا المستفيدة
الذي قالته عند دخولها عليها العود بالدم منك فقال استعدت بعظمها وطلتها فحرم على غيره وتكون منه
في المحبة لانها ندمت على ذلك والدم تقى ابن حجر على الهجرية واسمها امية بنت ثراحيل وقالت ذلك يقول
صاحبها قول في ذلك وانما حرمت على غيره لانها هي في تنوع ورعاية لثمنه ولا نهى ان واحد في الحنة ولا نهى
اهل المؤمنين ولا المرأة في الحنة مع اخر ارجاها في المحبة ويرد على قوله لانها هي في تنوع بعنة الانبياء فان
ازواجهم يجوز لغريم من الانبياء التزوج بهن مع انهم احيا في مقومهم وكذا الهند يجوز لغريم من التزوج بها
مع انهم احيا فالالا وفي الاقتصار على القابل للزواج ونسأنا في الانبياء عن غير الانبياء **قوله** وذكرته
اي اولاده وجملة اولاده سبع اربع من الانثى وثلاثة من الذكور وترتيبهم في الولادة هكذا القاسم
زبيب رقية فاطمة فام كلثوم فعبدة الله فابراهيم وما قبل من ان لم ولد من اخرت ومع الطيب والطاهر
نفس صحيح والعصا انما القباية بعد الله وانما بعضهم الى هذا الترتيب يقول ياربنا بالتام من محمد
فزبيب رقية فاطمة فام كلثوم فعبدة الله ثم تحت ابراهيم بن فاطمة او وكلهم من خديجة الا
ابراهيم فام من مارية القبطية **قوله** الطيبين اي الخالصين من شوائب الكدورات وقوله الطاهرين اي
الخالصين من الغشاقية والحسنة والمعنوية وفي هذين تغليب الذكور على الانثى لثمنهم **قوله** دايم
لا يجمع ان يربى بنت الصلة وسلاما لانها مملوكة لاهلها ولم وما مختلفات منها وقد صرح النخاعة انه
لا يصح نفقته مملوكي عاملين الا اذا اتحدوا ملاما منها وعكلا والاوجب القطع كما قال ابن مالك ونفت
مملوكي وحيد معناه وعمل ابقه بغير استثناء فهو مملوك لو اختلفت العاملات معناه وعكلا او عكلا فقط
او معناه فقط لا يجوز الاتباع ولا يصح ان يقطع ويرب مملوك الفعل محذوف لان نفقته التركة لا
يجوز نفقته قطعه اذ لم تقم بدونه في الادب جعله حلالا من صلالة وسلاما ولا يشك بوجوب تعريف
مناجها لحوال عند عدم السوغ لتكس لان ذلك غالب وهذا من غير الغالب على حد وصلي وراه رجال

تبارا

تبارا الله شخنا حقا وقد اجاب بعضهم عن الاول بان الصلة والسلام يرجع معناه الى طلب زيادة الزلف
والفضل ولا يشترط اتحاد اللقط وهو في غاية من البعد قال النووي في حواشي الفاكهي وانما ابتد الصلة
والسلام دون المحبة وانما مع تاييد ان لا شخنا الله عن تاييد المحبة مع تاييد الصلة والسلام تاييد
عنهما وهي الرحمة والحمية والا فالصلة والسلام اللذان صمد من المؤلف في هذا الكتاب صلالة واحدة
وسلام واحد وقوله الي يوم الدين اي اجبا فان قيل المطلوب احترامها فكيف غناها بذلك قلت انما غناها
بيوم الدين هو على عادة العرب لانهم يفتنون بذلك عند ارادة التاييد والا فالغنا لا ينتفع اصلها
قوله وبعد من هذا الى بسطة المثلث فيه كلام مسجع وفيه كلام غير مسجع يعلم ذلك بالتأمل والجمع منه
اربعون سجدة بعضها على البيا وبعضها على البيا وبعضها على الكمال وبعضها على الله وهذا الكلام
اشتمل على اعراض الاول مدح صاحب المثلث والثاني مدح المثلث والثالث مدح الله والرابع مدح صاحب المثلث
والخامس تسمية الكتاب والسادس التوسل الى الله في الاعانة على الكمال وجعله خالعا وفي منتهى هذه الا
غرض بيان السبب الحامل له على التالى والوارد في وبعد تحتل وجوبها ثلاثة الاول ان تكون عاطفة
قصة على قصة واما مقدمة في الكلام والنادية عليها والثالث انه تكون الوارثية عن اما والفا
واقعة في جواب الوارثية عن اما وهذه الوارثية عن بعضها يقول واولها شرط يليه
جواب قرينه بالفا حقا اجاب بعضهم بقوله هي الوارثية التي قرئت بعده واما اصلها والاصل هما واخترت
الوارثية بين سائر حروف العطف بالنيابة عنها لانها ام الباب ولانها قد تستعمل للاستيفان اما الثالث
ان تكون للاستيفان واما مقدمة وبعد في محل نصب على الظرفية والعامل فيها كلفا او اما بناء على انها في
توابع الشرط او يقول بناء على انها من توابع اجزا او يخرج السند وغيره لكون اجزا معلقا على شيء مطلق
اي غير مقيد بكونه بعد البسطة والحمد لله **قوله** يقول اشارة الى ان الخطة مقدمة على التالى حيث اتت
بشيء المتأخر **قوله** فقير يحتمل انه صفة مشبهة بمعنى الفقير الذي لا يجد في نفسه من القوة ففاته
كثير الحق وعلم ان لفظ فقير صفة لذكر فان اراد الموصوف قبل فقير بالها واما قوله ان فقيرا يستوي
فيه المذكر والمؤنث فيقول على ما هو معنى فقير كفقير وخرج ان نفعنا موصوفها قال في الخلاصة
رشد فقير كفقير **قوله** ان تنوع موصوفه غالبا بالتأنيخ واما انفق الى رحمة ربه كدفع ابراهيم فقير
الدنيا او القلعة واختار لفظ كريب لافادة الحسن والرائية لان ذلك شأن مربي الشيء **قوله** القريب قريبا
معنويا بالحفظ والعلم باحوال العبيد وقوله المحيب اي دعاه ودعاه والمراد بالاجابة ترتيب نفع على الدعاء
اما يعني ما طلب او بغيره وعلى كلامنا في الحال او المستقبل لذلك ان اراد الله الاجابة والا فلا يجب شيء من
ذلك والمحيب اصله المحبوب لانه من اجواب فهو واري نقلت حركة الواو الى الجيم فصار محبوب وقعت
الواو كالنونة اتركه قلبت يا فصار محبيب **قوله** محمد يدل من فقير وعطف بيان مدابني وهذه هو غير
ظ لان فقير صفة مشبهة وهي لا تنصرف بالاضافة ومحمد موصوفه بالعلمية وعطف البيان لا بد منه والوافقة
في التوفيق والتكثير كذا في الخلاصة وهذا عند الصبر بين واما الاخفش والكوشون فلا يشترطون ذلك
قوله التريبي نسبة الى بلدة والخطيب لقبه الذي اشتهر به اي الخطيب بالجامع الارض **قوله** ان محقق
الامام جملة محكية بالقول هي في محل نصب وقوله العالم اي المكتشف بالعلم فاذا اطلق العالم في هذا
المحل المراد به المتقن للعلم وهذا على جعل ال في العلم المأخوذ من العالم للاستغناء فان جعلها للعلم
المصادق ولو يرد من افراد العلم فيصدق عليه هذا الوصف ولو باقتان علم واحد واذا قد بقيد انصرف

الرب يقولهم عالم في الزمان او عالم المسئلة كذا او اما اذا اطلق في الوهية لا يعرف الا العالم الشرح ويعلم الفقه
والفقه وحديث **قوله** العلامة التاكيد المبالغة والتمثيل من الوصفية الى الاسمية ومنه الهامد **قوله**
لغيره في عالمها وكبرها المداد الذي هو كماله في النفع به كذا قيل ولا حاجة اليه بل هو بالفتح والكر العالم
كان كلف الفقه هو كفاية عن اتقانه والكر كفاية عن كثر علمه والهامد كفاية عن كثر حذقه وكفاية عن كثر
ولما ان يقول المتقن ليكون فيه فائدة بعد قوله العالم وجملة الاوصاف التي ذكرها في قوله الامام ثمانية
سنة لها اوصاف للمهم والسابع وهو الشهير بحمل انه يكون وصفا للمهم وان يكون وصفا للمختص والثامن
وهو المسمى وصف للمختص **قوله** شهاب الدنيا والدين اي شهابها لان الهامد في الاصل الكوكب او ما يتصل
عنه والراد به هذا الشهاب الثاني عن العلم فشبه الشرح بالشهاب من جهة كونه مضيا لا من جهة كونه حرا
فهو رضاء اسم عنه كانه كوكب يضي في اطلال الدنيا والدين ويضيح انه يكون كالكوكب في الاصل انما في ارضه
حرقه من عاداه في الدنيا فاجاز انما في ارضه واللقب وجب تاجها للقب عن الاسم عند الحاجة
ما لم يشتهر باللقب والا فيجب من تقديره كالفعل ثم هذا فان قدم اللقب وهو شهاب الدنيا والدين لا يشتهر
به لانه استمر بقلب كمن سمي باحد شهاب الدين ومن سمي بحمل يسمى الدين وقول شهابنا
المداني وقدمه على الاسم على طريقة المورخين فيه فاما فان تجد طريقة المورخين لا يكون في التقدير
فالاوجه ان يقال قدمه على الاسم لا يشتهر كما في قوله تعالى المسيح عيسى بن مريم وقول ان اطعمي وقالوا
عيسى وشهاب بدر من الامام وكذا قوله احمد في صحيحه يكون احمد بدل شهاب بناء على حواشي الايراد
من العدد لكن الاوجه كونه بدلا من الامام او عطف بيان عليه **قوله** ابن الحسين اسم ابنه وابنه اذ ارفع
بني علمه في سقط القدم ما لم يكن في اول سطر ولفظ الحسين مرفوعا كما في السيد الحسين رضي الله عنه ورحلته
الى عليه السلام العترة لا يتولد من قوله وبعث الاعلام علمه دخل البيت **قوله** الاممها في نفاذ الهمة
وكبرها مع الفا والبانية الى اصناف بلدة او بلدة وهي بلدة من بلاد الحج حيث بذلك لان اول
من ترك بها اسمها بن نافع بن الحنف بن يافث بن نوح عليه السلام **قوله** الشهابي شجاع بالنسب
نعت للمختص والجرى نعت لاجل بالرفع نعت مقطوع وقوله المسمى بناية الاختصار نعت للمختص فقط
وعلى سمي بالبا ويقدر بتقسيمه في جملة ما كان خيرا ولا ثم كانه من مستهيبود الى مختص وخيرا
من ارفع اي احسن المختصات اذ الابداع في الاصل الاختراع على غير مثال سابق ولزمه احسن
ومنه يدع السموات والارض وقد يقال انه مختص بالنسبة للفاطم وبنو ابيها وبعبارة المجموعه فان هذا
الاعتبار لم يستل في مثال يكون هذا على عطف وشكله اهل الج قال الذين عاينوا القاضيا ابو شجاع
ما به وسيتي سنة ولم يجتعل عن من اعضاءه فقبل في ذلك فقال ما عمت اسم بعض من اهلها فخطتها
في الصفح عن معاصي الله حقهها اسم في الكبر وفي كلام النبوة في ما خالف ذلك من اجمعه وولد سنة ثلاثين
واربع مائة وثلاثين سنة سبع واربعين فمات العدل والدين ولا يخرج من بيته حتى يصلي ويقرأ
القرآن ما لم يكن ولا يخدم في الحق لومة لائم وكان له عشرة ابناء يزقون على الناس الصدقات
اي الزكوات ويتقنون اي يعطونهم الهبات يهرق على الواحد منهم مائة وعشرون دينار
ثم انعامه الصالحين والاضياء ثم زهد الدنيا واقام بالدين المنعم في المسجد الشريف ويترقى
الحمد وسئل المسابيح الى ان مات احد خدمه الحجة الشريفة فخذ طمينة اليان مات ودفن بمسجد
الذي بناه عند باب جبريل الذي كان يتولى منزله جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم ورأسه

بالقرب

بالقرب من الحجة الشريفة صلى الله عليه وسلم على صاحبها من الجنة الشريفة وهي جهنم البقيع القريب **قوله** في الفقه
متعلق بقوله منق قد مر السجع وجملة منق في محل جر نعت لمختص يعني ان المختصات التي في الفقه كثر
وهذا من احسها ولذا قال بعضهم يا من رام تقياسهم لخطا بارتفاع وانتفاع تقياس للعلوم وكذا خطا
تقياس الامام اي شجاع واراد منق في الفقه اي حصة واراد في الفقه علم الفقه عن زيد بن ابي
حبيب **قوله** واجمع موقوف اي اكثرهما للمسايل من الكتاب وضع للتصنيف في الفقه مولف على مقدار
جمع ذلك المختص والضرب في راجع للتصنيف المأخوذ منه منق وفيه راجع للفقه وفيه راجع للمختص
والمتدبر والكثير جمع وضع لمسايل التصنيف في الفقه على مقدار راجع المختص اراج وعبارة عن اي اكثر
جمع للمسايل من الكتاب وضع للتصنيف اي لمسايل التصنيف في الفقه مولف على مقدار راجع ذلك المختص
اه فالضرب في جمع المختص الذي هو اسم للفاظ المختصية الدالة على المعاني المختصية والالفاظ
لا يجمع لها واذا اجمع للاوراق المكتوبة في النقوش الدالة على الالفاظ فاطلاق الجمع على المختص باعتبار
ما يؤول اليه اذ الالفاظ شأها ان تنقش في الاوراق والمعنى على قدر الجرح الذي فيه نعت الف
قوله القس من جواب لما يقال في ارض وجوده وجوده في الالفاظ فاطلاق الجمع على المختص باعتبار
حيث اواذ الالفاظ مختصة بالماضي والاضافة الى الجملة كما في المعنى وعبره لا التماس اشارة الى ان السائل
سأله ولا يراد عليه قول المتردين الى اذ الشخص يتروى الى مثله ومنه روي ويحتمل انه روي وقد
قال ذلك توافعا ارج وفيه اى ان الاو من الاعلى والالتماس من المساوي والتمام من الادنى
وهو قول من قال ابن السكيت ولا يعتبر فيه اي في معنى الاو وهو لا يستعمل ويقل بعبارة اوه والافرة
جمع عزيز وجمع ايفر على عزير وعلى اعز ويطلق الفيز على ما كان في الفقه لا مثله وهو الملقب
بهنا كقول والمناصب ان يكون بمعنى الكثرة فهو مناع تعلق ما بعده به وهذا من جملة معانيه **قوله**
المتردين اي اراخعي الى مرة بعد اخرى ويعمل التمس قوله ان ارفع عليه شجاع اي التمس منق
وضع شرح على ذلك المختص اي بالشرح نفسه شرح والمت بركب وركوب بجامع شدة التحكك على
طريق الاستتار بالكفاية وانباء الوضع تخيل او شبه من خرج اليه بالمت بوضع جسم على جسم واطلقت
الوضع عليه ثم استت مناضع هو استتار بتعبه والى لغة الكشف والاطهار ولا مطلقا الفاظ مختصية
دالة على معان مختصية وقال الاج لما كان التمس موقفا ارتفعت منزلة فكانه استتار عليه **قوله**
يرفع اي يكشف ما اشكلاي ما خفي منه وقوله ويفتح ما غلق منه اي ما صعب فهمه وفي الكلام استتار
تسمية في نفع وإغلاق ترشح او استتار مكنته في ما فاتها واقعة على المسائل الصعبة وإغلاق
تخيل ويفتح ترشح او فكسه وعطف هذه الجملة على ما قبله عطف خاصا على عام او واراد في الخطا
محل اطناب **قوله** ضام حال من متهم ارفع وهو من جملة المسول لان المسول محو حل الالفاظ فهو على
حد قوله ابن مالك واستحق الله في الفقه مقامه الخن بالحدود تعريه والاشارة في قوله الي
ذلك عائدة على الانصاف والفتح لان الكثر مسمى اليه والراد بالفهم وضع المسائل في اماكنها وفي
قوله من الفوائد للتمحيص فهي في موضع المفعول به بمعنى بعض اي بعض الفوائد كما صرح به
الزحزحي في قوله تعالى فخرج به من الثمرات رزقا لكم فانه جعل في موضع المفعول به قال الطبيب
في ام بمعنى بعض رجع فلا حاجة لجعل مفعول ضام ما محذوف وهاج ان تكون زايدة في الاثبات
على قلة وال في الفوائد والقواعد الجنسية فلا يراد انه لم يذكر جميعا **قوله** المسجادات اي المبالغة

لأنه

ما قيل في الفواصل **قوله** وقد تظفر بفتح الفاء بان يقبأ اي تقو من الناس **قوله** على يسى او بالذي تركه الاول بل
قال ق ل لوقا عالم تذكر الاول بل لكان اسبب اذ التوك فرغ عن معرفة المتروك ولي واد اوجاب بان عبر
بذلك تادبا او بان راعي المثل المذكور وهو ترك الاول لا في حكمه بل في حيزه للتكثير ولا ينافيه الاثنان
بقدر التثنية فها قبله لان المعنى ان الاول لم يترك اشكارة ظفر ببعضه الاول في ميانى وقوله عالم تذكر
الاول بل يقال عليه لا يصح ان يقول ذلك لانه لا يعلم هل تركه الاول فلم يصنفه او لم يذكره لعدم علمهم
به او علمهم لكان لم ينفذ لم ذكره او تصنفه على ان المراد بالاول اخر الاول بل الجواب انه لا اطلاع للاول على
جميع اقوال الاول المتضمني وغيرها حتى يقال ان الاول لم يتركه فلم يذكره احد منهم سلم فرغوا التوك
على اجزء بعد ادراكهم لم فلذا قال وقد تظفر **قوله** من فضل اي خبر كادل وقوله وجود يضم اجمي اي كل
لكذلك فالشقيين هما اللذان على حد قوله صلى الله عليه وسلم من يرد الله دينه فله في الدنيا والآخر
المراد من خلقه في الموضعين بديل قوله وكذا في نية **قوله** نية قال الله في شئ ألمهاج النية بكر النية
وتكون العينة المهمة والمدفوعة ملايم تحمدا بقية ومن ثم لانه على كافر بل هو زور وبفتح
الغوث التثنية وهو حبيب العيش والجنة وبضمها السرة **قوله** محسود اي فلا يمتنع الى قول المتكلمين
على النية مذمومة ويذمونها **قوله** والمحسود اي احاد فالمبالغة ليست **قوله** لا يسود اي لا
يحصل له سيادة وسببه انه كان ينسب احكام العدل الى حق فكانه يقول هذا لا يستحق تلك النية التي
هو لها مستحقها ويخلفها ولذا قيل الا قل لم يات في جازم **قوله** انذرى على من ايات الاربع
ايات على الله في فعله **قوله** كانكم ترضون ما هو فيه **قوله** وقد ورد ان المحسود بالاحسان بالاحسان
كما قال النار احطت وقال **قوله** ان محسودا في غيبياتهم **قوله** قبا من الناس اهل الفضل قد حسدوا
فدام في ولهم ما في وما بهم **قوله** ويات اكثرنا غنظا **قوله** والاراد حسد المذموم وهو غي في زوال فنة للفرد
بان يكرهها للغر ويحب زوالها عنده فان استهيبا لنفسك مثلها مع بقاها الصاحب هي غنظ **قوله** وسببه
الاول للاستيناف او غاطفة على مقدارى وضيقه وسببه اي الشرع بالاعتناع وفي هذا اشار بان
لكفى من قبح بريد غم والعتاعة اعز او صاف الانسان والمقصود به اعز الناس كما قال الامام الشافعي
عز في النفس من لذة القناعة **قوله** ولم تكن الخلق قناعة **قوله** افادني القناعة كل **قوله** وهل غر في القناعة
فغيرها بنفسك رضى مال **قوله** وميرت بعد بها التقوى بفناعة **قوله** لتقنى في حيا تدين ليهم **قوله** وتظفر الحنان
بدر باده **قوله** واعلم ان احما الكتب من احسن علم الحننا واما العلم من حزن علم الشخص **قوله** في حل الناظر
شبه الالفاظ شئ منقوذ وحذف المشبه واستلم شأ من لوازمه وهو اجل فغده استعارة بالكناية
واضافة الالفاظ الى اي شعاع على معنى اللام **قوله** اعادني الله اي اقدرني على اكله اي اعانته
فان قلت المقصود بقوله اعادني على اكله منافا لقوله سميت **قوله** اذا التمس بسمي يقتض ان يكون وجبا
عند باب الضم في حقيقته راجع للتم باعتبار ما في الذهن اي اعادني على اكله خارجا او بان المراد
اسم بالاعتناع **قوله** فلا ملحا باللام والهنز وتكحذف مصدر بمعنى اكل اي الاعتصام بالشئ
وهو لا يتعدى عن كلفه فنه بمعنى المفراي لا فراسك لاحد الا التكم وفي نسخة بالعون بدل
اللام بالقهر مصدر بمعنى الحاجة وهي اخلاص من الهلاك وخوف اي لا متخا منك اي فرغذاك
منتهيا الا التكم ويحذف منه بفتح حرف الفاء افاده شيخ الاسلام في ثم البخاري وبني الموعظ
اجناس المضارع وهو اختلاف الكلمتين فيني متقاربي المخرج وهما الهن والعتى فغنا الـ
شفا

شفا **قوله** وهو حسبي اي كافي وجملة ونعم الوكيل اي احاط قط او الوضد اليه الامور استينافه ان كانت التي قبلها
خبرية او معطوفة عليها وان كانت انشائية او معولة لقول محذوف معطوف على حسبي بغير تقدير القول فيكون
عطفا انشاعيا مؤد وهو جازم في هذا المقطع الاعتراض بان جملة ثم الوكيل لانها المذموم وجملة هو حسبي خبرية ولا
يعطف الانشاعيا الخبر على ان في عطفا الانشاعيا خبر وعكسه خلافا **قوله** واسأل اي اطلب منه الست بالفتح
مصدر وبالكسر الشئ السائر وجمعه سائر وقوله المحسود اي المحسود **قوله** قال المولعا كان المناس ان يقول الي
قال المحسود بدل قوله المولعا بنا على ما اشهر من اطلاق المص على المات والمولف على الله لكن اثم يقال لم مولعا
ايض والدليل على كون المص قال السلة فعل الشقاق فانهم نقلوا انها مكتوبة بخط في اول الملت والغالبا
ان من كتب شيئا تلفظ به **قوله** لم الله قال جف البا في لم الله بر لا وليايد والشيئ سرور لا صفايد والميم
بحسبته لا صفايد وقال بعضهم اليابا التاييدي والشيئ سرور لا صفايد والميم مفرقة للذي يني واعلم
ان الكلام على السلة يتخفف في اربعة مقاصد الاول في البا ومنه اربعة مباحث الاول في متعلقها
الثاني في معناها الثالث في حلة كسرها الرابع في سبب تطويلها في الخط مقدار نصف الف المقصد الثالث
في اسم ومنه خمس مباحث الاول في معناه الثاني في بيان ان الابتداء بالسلة مع اثنائها على لفظ ام اتلا
بذكر الله الثالث في اشتقاق الرابع في لفظة الخامس في موجب حذف الفذ خطا المقصد الثالث في لفظ
اسم ومنه اربع مباحث الاول في علمية وسماء الثاني في أصله الثالث في انه هل هو عربي او عربي الـ
في اختلاف في اثر الامم الاعظم او غير المقصد الرابع في ارجح الرجم ومنه مبحثان الاول في لفظها
ثانيا في اشتقاق الثاني في علقة تقدم اسم عليها وتقدم الرجم في علمي الرجم ويون تفصيل هذه المباحث
الحسنة عشر من كلام الله وغيره والاحتجاج ان السلة بهذه الالفاظ العربية على هذا الترتيب من حضا بعد
بنينا محلي على الله عليه وسلم واسمته وما في سورة الفل جار على حدة الترجمة عما في الكتاب فان لم يكن
عربيا حتى كتبه وارسله وان كانت السلة عربية باعتبار اصل تزولها لان تعالى لم تقول كتابا من السما الا لفظ
الذي كتبه يعب عنه كلفي بلسان قومك بذلك لذك قوله تعالى وما رسلنا من رسل الا بلسان قومك لئلا
لهم الاية **قوله** اي اتدي وعلمي تقدير المتعلق فلا افضل ان يكون احوار والمحجور سخر طرفا القوا وقال
من فاعل هذا الفعل المقدر اي ابتدأتم كما واستمعنا باسم تعالى فالعالم في هذا للمباحية اوللا سقانة
والجواب ان المتعلق اذا كان كونا عاما يكون الجار المحجور نظرا مستورا اذا كان كونا خاصا يكون الجار المحجور
ظرفا لقوا **قوله** او انتج وادفما قبله **قوله** وهذا اولى الاشارة الاولى وله اوصاف ثلاثة
كونه فعلا موقرا خاصا وتقليله المذكور لا ينتج الا الاخر منها والمراد اولى من الاسم باحوال الاربعة
اي كونه خاصا او عاما او موقرا ومن الفعل العام تحالته مقدما او موقرا ومن الفعل الخاص
المتقدم فاسقط احتمالات سبعة فتبقى الثامنة وادفما كان الاولي لان الامس في العمل للامس فعال
ولا فادة الاختصاص فالمتقدم ليس اسم الفاعل لا يندم ولقول بركة التسمية جميع اجزائها التالفا اذا كان
المتعلق خاصا خلافا عاما كما ابتدأ قال قل ولوحض وجب الاولوية ان ابتدأ بمتن شخص المتك
بالوا الفعل دون باقيه واولا في جميعه كان اولى **قوله** ان كل ما يقلل لكونه خاصا **قوله** يضر
ما جعل اي لفظ ما جعل اي اللفظ الدال على ذلك كان يضر اللفظ الكلي او الكلي فاسقط ما قيل
الذي جعل التسمية مبدل فعل وهو لا يضر لانه معنى من المعاني **قوله** اذا جعل اي قوله **قوله** مستف
من التسمية السمي وكسرهما والمراد الاستتاف الاصف وهو دلفظ ايا اخر لمناسبة بينهما

في المعنى وهو في الأصلية وإما الأكبر فليس فيه جميع الأصول كما في النمل والقلب ومعنى كون الأول مشتقا من
الثاني أن يحكم بان الأول ما هو من الثاني أي فرع عنه كما في جميع الجواهر مع وجودها في الأصلية بان تكون
فيها على ترتيب واحد كما في الناطقة من النطق ومعنى التكملة حقيقة ومعنى الدلالة محال كما في قولك أحال
ناطقة كذلك أي دالة عليه فكون الجوهري في فرعها أكبر كونها على ترتيب واحد يخرج الكبير ولا بد فيه أي
الاشتقاق من نفسه حقيقة كما في ضرب من ضرب أو تعدد كما في طلب من الطلب فيقتضيان فتحة اللام
في طلب عن فرعها أي المصدر الذي هو الطلب كما في جميع الجواهر **قوله** من الجواهر أصل اسم هو كقولك أو هو كقولك خذوا
لأمد وهي الواو ثم سكنوا أوله ثم أدخلوا عليه هزة الوصل فصار عن المحذوف وتوصل للنطق بالسالك قال
القرطبي من قال إن الاسم مشتق من السماء الملو يقول لم يزل اسم موصوفا بالأسماء والصفات قبل وجود
المخلوق وبعد وجوده وعند قضاة لا تأنس لهم في أسماء وصفاته وهذا قول أهل السنة ومن قال مشتق
من الهمزة يقول كان الله تعالى في الأول بلا اسم ولا صفة فلما خلق خلق جعلوا له اسما وصفات فاذا
انفاجع بقي بلا اسما وصفات قال النحوي وهذا القول أشنع من القول بخلق القرآن وهو قول
بلا اسم ولا صفة أي بالتقدير المخطوطة والكنهى المعنى بموجود اتفاقا وقوله وهذا القول أشنع أي
لأن القرآن صفة واحدة والاسماء والصفات متعددة **قوله** فهو من الاسماء المحذوفة الأسماء كمد
ووم ناصل الأول يدعى بسكون الدال ويجوز فتحها الش واصل الثاني من بفتح الميم وسكنها
وقال في تشبيه دميان ونازع قال في التقليل بكسر الهمزة والفتح أعطاء أي لأنه حذف قبل الاشتقا
وجاء أن الواو من علم كسر استمال **قوله** ثبت أي وصفت **قوله** لقننا لا يبدل أي مع العوضنة عن
الواو لأنه لا يقطر في العوضلة أن يكون في محل الموضع عنه بخلاف البديل **قوله** وقيل من قولكم أي من فعله
لأن الاشتقاق عندهم من الأفعال قال النحوي قوله من قولكم بلسان الواو مرادة أن ذلك علمي بعمل النحوي
والقدور والافالمسوع فتحها وحده إلى مكسر الواو فقلت أي المعنى وأعلم أن جملة السبعة شخصية وذلك لأن العامل
أما قبل ك ولف أو اسم كتابي أي أما الأول فلأن الفاعل الذي هو الموضوع والمحكوم عليه شخص معنى وأما الثاني
فلأن تقديره تأليف لهما سرقة فالمتناظر إليه شخص فيكون المتناظر كذلك هذا أن جعلت الأضافة للمعروفات
حصلت للاستفراغة أي كذا يعني لي كانت الجملة كلية وإن أريد بها الجنس في ضمن بعضها الأفراد كما يتجزئية
وإن أريد بالجنس من حيث هو كانت جملة **قوله** وقد عرفت لفات وأصلها بعضهم إلى ثمانية عشر قال
سمى سماء اسم وزد حمة كذا سما بتثنية لاوها **قوله** علم أي بالقلبة التقديرية أن روي أصله الثاني
وهو الألاه أو بالقلبة الحقيقية أن روي أصله الأول وهو له سبقت استمال في عز ذاته تعالى لأن
القلبة الحقيقية هي عليه اللقب في غيره أصح به بأن سبق استمال في غير معنى القلبية وأما
القلبة التقديرية فهي اختصاص اللقب بمعنى مع إمكان استمال في غيره بحسب الوضع لكنه لم يستعمله
فيه فلا يطلق القول بأنها عليه تقديرية أو حقيقية لأنها بالنظر إلى ما قبل القلبية حقيقة وإلى ما بعدها
تقديرية أي بحسب أصله وهو الاله وأما الله فليس فيه غلبة أصلا لأنه علم شخص لأن القلبية أن يكون
للأسم بحسب الوضع فهو نوع من الاستعمال خصة من فاد استمال في غيره ما غلب عليه فتعريفية
والاقتديرية **قوله** على الذات أي على الفرد الخالف للعالم بتعلق التطرف عن الصفات والالما إذا التوحيد
لأن الصفات كلية وهذا في أصل الوضع ثم صار الالافى الاستعمال على الصفات نظير الموجود لا بالوضع وتأوها
ليست للتأنيذ بل للوحدة ولهذا صفت بالواجب الوجود على لفظ المذكور فان قلت ذات الله لا تذكر
بالعقل

بالعقل فكيف وضع لها العلم قلت يكون إذا رآها بتعقل صفاتها هذا أن قلنا أن الواقع غير الله وهو صرح أما أن قلنا
أن الواقع هو تعالى وهو الراجح فلا إشكال **قوله** الواجب الوجود بيان للوجود مع كماله لا لأصله والأكوان مدلول ذاتا
وصفة فيكون كليا وأما حكمه بأنه أي اسم علم لأن يوصف ولا يوصف به ولأن لا بد له تعالى من اسم تحري علم صفاته
ولا يصلح لذلك ما يطلق عليه سواه أي اسم ولا أن لو كان وصفا لم يكن قول الاله إلا الله توحيد وتقل كون مرتحلة
أي لا اشتقاق له عند أمنا أن الحق ربه الله عنه وإمام الحنفي وتليد القراني والخطابي والتحليل وابن كسان
وغيرهم قال بعضهم وهو العيوب قال بعض المحققين وما يقال من اختلاف في أنه مشتق أو غير مشتق أعانوه
في لفظ الاله لفظ الله وهو ما تروى من العبادات من أن الخلق في لفظ الله بحسب عندها على حذف معاني
أي أصله لفظ الله وهو الهمزة ومنه قال الله في ثم المهنج الحق أنه أصل بنفسه غير مأخوذ من شيء بل وضع على ما
ابتدا فلما كان ذلك لا يحيط به شيء بل ولا ترجع إلى شيء فذلك اسم تعالى لا يرجع إلى شيء مشتق منه **قوله**
شئ به قبل أن يصح أي قبل أن يطلق عليه فلا يثبت أن الواقع للاسما وهو الله تعالى أي شئ به بنفسه
قبل أن يعرفه خلقه بدليل قوله وأترب على آدم **قوله** هل تعلم سميا استنبها أنكر أي وهو دليل لقوله لم اسم
به سواه وقوله سميا مقيد بمعنى مقبول أي قبل إطلاق اسمي باسمه كما ورد من كلام الله **قوله** غير اسم لأحد
أرجل من ضمة الذي في سمى **قوله** وأصله إلى أي الأول لا الثاني كما قيل أن أصله الأول ولاه قلت
الواو همزة وأما أن أصله الأول المجمع على الهمزة وأصله الهمزة ولم يتحولوا الهمزة ولو كان أصله ولاه
لما لم يذكر أن الجمع يرد الالها إلى أصولها **قوله** ثم حذفت الهمزة أي بعد نقل حركتها إلى اللام قبلها فالتقل
قبل الحذف لا معه ولا بعده كما يذهب كلام النحوي والمراد بالهمزة الهمزة الثانية **قوله** ونقلت حركتها وقيل
أن الهمزة حذفت مع حركتها وهو سهل لبقا سكون اللام الأولى على حال من غير حاجة إلى تسكينها فيخرج
الأول بان نقل حركتها أي الهمزة يوجب نقلها بسبب سكون الاله السكون يوجب نقلها بخلاف غير الاله
سكونها شبه التبرع أي التقى فالأحسن حذفها ساكنة لنقلها شخفا **قوله** وأدعت أي بعد تسكينها
وهو ادغام على غير ما يسمي لعدم تحرك أو المثلث أصلا مع وجود التماسيل بينهما تقدير وهو الهمزة لأن
المحذوف لعل كالتأنيث والاصل أن في الهمزة أعلاه **قوله** في الأصل أي قبل دخول ال عليه فاندفع اعتراض
قال بقوله قوله والاله أي فيه نظير لأن المرفع لا يطلق إلا على المعبود بحق كما قال الزخري وفيه **قوله** يع
أي نهواهم جنسا **قوله** ثم غلب أي بعد توقيفه **قوله** وهو عن عني أي من أوضاع الرب وهو ركن كلابيه
التي يقتضيان خلاف ذلك حيث قال سمي به قبل أن يسمى فانه يقتضيان أنه كان موجودا قبل الرب لا أن
نالا نسب تفسير الرب بأنه ما استعمله أو لا من العرب ومقابل الأكثر الأقل الغالبون بأنه موب أي أول
ما وضعه العرب في القول بأنه واضع اللغة الشرارة من استعمالهم لاسم على الراجح من أن وأمنها
هو الله تعالى وعلى هذا القول فيقول أنه في الأصل عربي بلسان العربي أي عربي وقيل سرياني قال
الطبراني وهذا القول يعني القول بأنه أعجمي لا يثبت أنه ولد ليل عليه إذا لم يمار إلى إثبات العجمية فيه
دليل **قوله** أم الله الأعظم وصف بذلك لأنه ما دعي به منه مع شروط يجب بعدة لوقته قال **قوله** لم يذكر
في القرآن أي مع كثرة مناهة لأنه ولف من اسمي فلا يرد عليه المسمى لأنه لم يذكر الأفع وأحدة والأولى أن
يجاب عن إيراد المسمى بأن النور لم يستند في ذلك إلى القلة بل إلى قوله صلى الله عليه وسلم علمه وكم اسم
الله الأعظم في ثلاثة مواضع في البقرة وآل عمران وطه ثم زاد النور أي أم الله الأعظم هو الله العليم
لأنه قد وجد في هذه السورة التي ذكر في الحديث هكذا قيل وفيه تطر مع سياق الآية أنه لو كانت

استناد النورانية الى المحمدية المذكورة في ثلاثة مواضع كما في الحديث او نحو ذلك **والرحمة الرحيم** لم يطفأ لاجل حكاية اللفظ
الواقع في البسملة ولا بد من ارادة العطف لعل الاخبار بالمعنى **قوله** منفتان مبهمات والعنف المبهم هي العنف
المعروفة بغير تعجيل الا فادة نسبة الحديث الى موضوعها دون افادة الحديث والمراد انما مبهم باسم الفاعل في الجملة
قال الاخوي وجه التسمية في العنف المبهم واسم الفاعل انما يندل على حدث وصفا قام به وانما توثق وتثبت وتجمع
ولذلك حملت عليه **قوله** بنيت اي صنفها بالمبالغة اي لا فادها وليس المراد انما مبهم مع المبالغة لان مع المبالغة مقصود
في حصة وهي المذكورة في قوله التخلصة فقال او مفعول او مفعول في كثر عن فاعل بديل فتستحق ما له
من عمل في فعله بل اذا وفعل **قوله** ورحماني بها والمبالغة في احواله تعالى كما يتبع كثر من المخلوقات فدلوا بها زائد
على مدلول اسم الفاعل لا يحسنها عند البيانين ويحي ان ثبت للمعنى زيادة على ذلك في هذه تعالى قال
الزكريا والمبالغة اما بحسب زيادة الفعل او تعدد المفعولات وذلك يرجع زيادة الفعل الواحد لوتوعه
على متعدد فالمبالغة في خروجها من احواله تعالى تكرار حكمه الكثير في التراب في الربعة الواحدة وفي النوايا
كثرة من يتوب عليه **قوله** من يصدر رحم اي بعد تنزيله منزلة اللازم او جعله لازما بتقلده الى فعل بالضم
كحسن او كثر اي صار ذا حسن وذكر لان العنفة المبهم لا تصارع الامن لازم كما قال في التخلصة **قوله** وموضعها
مما لازم لحاض كظاهر القلب جميل الظاهر ومما للمعلوم ان الرحمة رقة القلب وعطف اي ميل بقساني
وهي بهذا المعنى مستحكمة عليه تعالى كونه كريمة نفسانية في مجاز ريل من اطلاق اسم السب على
السب وهو الاحسان فتكون صفة فعل او ارادة فتكون صفة ذات **قوله** والرحمة ابلغ المناسبات ان يجعل
هنا على تقدير ما رحمت على الرحيم كما منع غيره **قوله** ابلغ من الرحيم اي اعظم معني من معنى الرحيم وزيد
عليه كما هو القاعدة في الفعل التفعيل وفيه بناء الفعل التفعيل من زيد اي بالغ وهو لا يصاغ الا في ثلاث
هنومن المبالغة لا من البالغة لانها لا يوصف بها المفعول **قوله** لان زيادة البناء هذه القاعدة مشروطة
بشروط ثلاثة ان يكون ذلك في غير الصفات الجمالية فيخرج نحو شمس ونهم لان الصفات الجمالية لا تتفاوت
وان يتحد في الاشتقاق فيخرج من زمان اذ لا اشتقاق **قوله** وهما احما صفة اي واسم الذات
مقدم على اسم العنفة **قوله** لانه خاص واجيب عن قوله اهل اليمامة في سلمة لازلت رجسا بان من
تعتهم في كثرهم اي ان هذا الاستعمال غير صحيح دعاهم اليه لاجلهم في كثرهم بزعمهم بشوة معلة فيجوز
عما لهم في كثرهم عن نوح اللغة حتى استعملوا المختار بانه تعالى في غيره وقيل انه اذا لا اعتدابه
وقيل معتدبه والمحقق بانه المعنى باللام الرحيم في زيادة واليمامة اسم مدنية معروفة **قوله** اذ لا يقال
موايه اذ لم يقل قال اي لان الدليل على الاختصاص كون اهل اللسان لم يقولوا لكونه لا يقال ويجاب
بانه المعنى لا يقال في المستقبل لكن اهل اللغة لم يقولوا وقال شيخ الاسلام ان المعنى من اطلاق الرحمت
على عشرة شئ على طر بعد الاسلام وعليه لا يرد قوله اهل اليمامة لان المعنى لا يقال شرعا **قوله** ولخاص
مقدم اعترض بان هذا محله فيما مدلوله عام كقوله وعالم فتقول زيد نعت وعالم ولا تقول
زيد عالم وفعله لان لذكر العام بعد الخاص فائدة بخلاف العكس وما هنا ليس كذلك فان الرحمة الرحيم وصفان
احدهما خاص نحو موصوف والاخر عام يطلق عليه وعلى غيره ثم ارجع الى ذلك الموصوف الخاص فصار المراد بها
موصوفا واحدا وهو الله تعالى فلا تنظم في ذلك نعم الخاص على العام من تلك الحيثية اذ ليس في الرحيم ما في
الرحمة وزيادة حتى يكون عاما والرحمت خاصا بل العموم والخصوص من حيث الاطلاق فالاولي التعليل
بان الرحمت لما كان خاصا صار العلم مناسب ان يلي العلمية وعبارة ارج قوله ولخاص مقدم على العام

اي لانه لما دل على جلال الرحمة واسمها ذكر الرحيم لتناولها مادن ولطف يكون كالنخبة والادف اي والمحاظ على
روى الاي والالبسة تؤخذ تارة باعتبار الكمية فلذا قيل يا رحمت الدنيا لعمومها والكاثر رحيم الاخرة
لخصوصها بالمؤمن وتارة باعتبار الكيفية فلذا قيل يا رحمت الدنيا والاخرة ورحم الدنيا لان النور الاخرى
كلها اجسام واما الدنياوية فمخلقة وصغيرة **قوله** قال النبي بغضتي نسبة الى شمس مدنية بما ورا الهراولب
الذيان للوسط **قوله** مائة واربعة في بعض الروايات مائة واربعة عشر جنون على شمس وعشرون على
ابراهيم وثلاثون على ادرسين وعشرة على ادم وقيل على موسى عشرة قبل النور والاخرة والاخرة
والثلاث في تهذيب الاسماء واللغات ان اسم انزل على شمس جنس من جنسها وكان اجل اولاد ادم وانفسهم
وكان وصية واجرم البهروكية في عمده وهو الذي انتهت اسباب الناس كلهم اليه وهو الذي بني الكعبة
بالطائف والحجاء وعاش تسعة مائة واثنين سنة **قوله** معف شمس بالثلثة والعرف قال النواي
على الاخرية ومعناه هبة اسم لانه وصف لم يزره بعد ان قتل قابيل هابيل وبعد قتله لم يدر ما صنع
لانه اول ميت على وجه الارض من بني ادم فحمل على ظهره مائة لم يغب الساع لانها تقدره لتلك فخله
عليه ظهره مائة اربعين يوما وعنه ابن عملي سنة اذ جلا لي وخاربه قال ابن اسحاق فلم احضرت
ادم الوفاة عهد الي ابنه شمس وعلمه ساعات الليل والايام وعملات تلك الساعات واعلم بوقوع الحوادث
بعد ذلك ويقال ان اسباب بني ادم كلها تنسب الى شمس وياور اولاد ادم انتموا له وقوله كلها تنسب الى شمس
اي لان نسبة نوح ينسب اليه وهو ادم العنفة قال تعالى وجعلنا ذرية من الباقين رحمت معف
لان ما ارحى اليه كان مكتوبا في معف من ذهب وفضة واما الكعبة التي نزل بها جبريل لم يكن كذلك **قوله**
وصحف ابراهيم قال الواقدي ولد ابراهيم على راس النخبة من خلق ادم ويات ابن ماتي سنة وحكي
النور وعنه قوله ان عاش مائة وخمسة وسبعين سنة وعاش موسى مائة وعشرين سنة **قوله** ومعف
موسى وثما عجت ان لم يبق بالموت كغيره عجت لمن ابق بالنا كلف بفحسك عجت ان راي الدنيا
وتقلها باهلها ثم يطهر لمن ابق بالقدرة عجت لمن ابق بالحساب ثم لا يعل ذلك ذكره
الحازن **قوله** ومعنى لا الكتب اي سوى القرآن لئلا يلزم عليه طرفية الشئ في نفسه وكذا ما بعده نقول
ومعنى القرآن اي غير الفاتحة وقوله ومعنى الفاتحة اي غير البسملة ومعنى البسملة اي غير بابها **قوله**
مجموعة في الفاتحة استشكله المناوي من جهة ان القرآن مشتمل على احكام وقصص ومواعظ وغيرها
والفاتحة وما بعدها لا كذلك واجاب بان مدار الكتب السارية على توحيد الماري وان رب العالم
وخالقه وراعه ومالكه وخالقه الهداية في قلب العبد والمعنى لو وان مصر الخلق الى دار سعادة
او عقاب وهذه المعاني مخرجها في القران مشار اليها في الفاتحة مرموز اليها في البسملة ملوح بها في البا
وسورة الفاتحة قد جمعت معاني القران كله فكانها نسخة مختصرة وكان القران بعدها تفصيل لها وذلك
لانها جمعت الالهيات في الحمد لله رب العالمين الرحمة الرحيم والدار الاخرة في ما لا يدوم الدن والعباد
كلها من الاعتقاد والاحكام التي تقتضيها الاوامر والنواهي في اياك نعبد والشرعية كلها في الصراط
المستقيم والانبيا وعمرهم في قوله انشيت عليهم وذكر طوائف الكفار في غير المقصود بطلان ولا الضالين شحنا
ان استوطن **قوله** ومعناها اي اي انها تشير الى ذلك وليس المراد عند اذنة رسما قتل ومعناها بقا
ان ذاته تعالى نقطة الوجود المستند اليه لا يوجد خارج **قوله** الحمد لله اصله حدة حمد لله ثم استغنى بالحمد
عن الفعل فحذف ثم رفع المصدر ثم ادخلوا عليه الدلالة على الدوام نصا الحمد لله فعله وذلك ان

ان هذا اسمها
الموصوف في
في تنطها
اي او جزي
صح

وخدمة عطف واراد **بالا** كان اي غير اللسان **لا** كقولهم لا يقولوا كان **لا** افادتم اي اوصلتم من
الصفة الصادرة منكم اعمال ثلاثة فالنهي بالفتح معني النهي كما لو اخذتم من المختار ومجمل ان يكون اسم جمع بمعنى النعم
ومعني متعلقة بافادتم وقوله ثلاثة على حذف مضاف اي اعمال ثلاثة قال في شئ الوصلية وفي الاستدلال
به نظرا لانه مطلقا لا على لفظ الجمل على الثلاثة حتى يستدل بلفظ وقد يجب بان فيه استدلالا معنويا
من حيث ان جعل اعمال الثلاثة من الصفوة وطرقت الصفوة فهو جمل فافادتم في شئ من الشك الاول اعمال
الثلاثة جمل فافادتم وهو ظرف فاحفظ **لا** يدي اي اعمال يدي بالاثارة بها وكذا بقدر المخاف فيما بعده
والنهي المحجب اي التعليل لانه محل الضمير هو من اطلاق اعمال على الجمل **لا** وهذا ليس على اطلاقه
بل باللام الكاشحة محتمل فان كان واده بقوله افادتم اي ان نعمتم على ملككم من اعصاي الثلاثة فهو
كما قال المحقق ويكون معني قولهم الانسان عليك بالاحسان وان كان اداك اي ان نعمتم على
ملككم في اعمال صوارحي وخدمتي لكم كان التقدير على يدي وخدمتي وذكر لي بلساني وضمير قلبي
اي محبي واعتقادي وقد قال الشيخ **لا** معني هذا الثاني فيكون الضمير المحجب على حقيقته
وفي الاول من المجاز يتقدم المضاف على ما عرفت **قوله** والشكر كمال الشكر ولهذا اخبرنا وذكر الحمد احسن
الي توفيق الشكر فهو استطرادي **لا** صرف العبد اي ان يستعمل العبد اعضاءه ومعاينه فاما طلب
الكارع استمالها من صلاة وصوم وسجدة ونحو علم وهكذا لو كان ذلك في وقت واحد او في اوقات متفرقة
قال قال سم اذا صرف العبد جميع ما اتم الله به علمه في ان واحد يسمى شكرا قال تعالى وتكلم في عبادي
الشكر واد امرهم في اوقان مختلفة سمى تارك اقل شجاعة شئ وعكس تصوير صرفها كلها في ان واحد عفت
عمل حجارة متفكر في معنوعاته عز وجل ناظر لما بيدي ليل لا نزل بالميت ما شيا برجلهم الي العرش اعلا
لسانه بالذكر وادند باستماع ما في ثواب كالا في الموقوف والشيء عن المنكر او اطلق في وتعالى لان فانظر
اي شئ يكون معروفا منه **لا** على جهة التعظيم الاضافة ببيانته **لا** وعرفا ما يدل انما من فعل اف
غير مما روي قد نظم العلامة سيدي علي الاجم المالك في النسب بينها فقال اذ انسا لكم الشكر بها
بوجله عقل اللبيب لو الف ففكرت في عرف اخصا جميعها وفي لغة الجمل عرفت ان في عدم لوجه في
سواهن نسبة فذي نسب ست اذ هو عارف اي ان الشكر الاصطلاحي بينه وبين الثلاثة
متله اعني الجمل والشكر اللغوي عموم وحضور مطلق فبذلك ثلاث نسب وبين الشكر اللغوي
والجمل اللغوي الترادف وهو معني قوله وفي لغة اي والشكر في اللغة مراد في الجمل عرفا فبذلك نسبة رابعة
وبين الجمل اللغوي والاصطلاحي وكذا بين الجمل والشكر اللغوي في الهمم والخصوص الوهمي يجتمعان
في ثمانية في مقابلة احسان وينفرد الجمل اللغوي في ثمانية لسان في مقابلة احسان وينفرد
الجمل الاصطلاحي والشكر اللغوي في ثمانية لسان في مقابلة احسان فها تان خستتان **لا** مع
الاذعان في الاوجه له كما قال الجمل هو الوصف بالجمل المعلوم الانتفا اذ افاضه المتكلم في
فليتأمل كما افادتم الجمل اي وكلام الله مبني على انه لا بد من الاعتقاد **لا** افادتم الجمل اي لو
المعتقد بها موقفا بالاحسية قال بعضهم يستدل بالام مرغفا مخمخما بخبره وفاقا وان عري غرضا
وعرفا بخبر باللام مطلقا نفكس استق اي لو كان اخر جامدا او مشتقا وقوله كما افادتم الجمل
منه تشبيها الشئ بنفسه واجيب بان المعني والجمل مختصا بالمر في الواقع كما افادتم الجمل الملتزم
بها واجيب ايضا بان الكافي تعليلية وما مصدرية اي لا فادة الجمل لم اي بواسطة ترفيق المبتدأ

فيها

فيها بال فانه متى كان كذلك افادت قد مبتدأها على خبرها سوا كانت ال استفادة او حنسية او عهدية وقد
تعقب في قوله بلام جنس بان التقييد بها لا يصح بل المذاع على توفيق المبتدأ باللام مطلقا فذلك قالوا في قول
اجعلت ال منه للا استفاد في قول ال للا استفاد مع كون الجمل انشائية نظرا لانه لا يستدعي على انشا
جميع المحامد ولا انظم الاعلى كونها خبرية **لا** وهو اي الاختصاص على دعوى الاستفاد **لا** للا
اختصاص او لتوكيده والا فلا اختصاصا من استفاد من الجمل بواسطة توفيق المبتدأ **لا** ام للمهد اي
العالمي لتقدم مرجعه في علم الخاطب **لا** والي الثلاثة الحسن اي لانه يدل بالالتزام على شئ
جميع المحامد تعالى فهو استدلال برهان وهو كدعوى الشئ ببينة التي تفي اولى من الدعوى المجردة
وتولنا كدعوى الشئ اي وهو اختصاص الافراد والبينة اختصاصا من الحسن فالحق كلفه من افراد
الحسن اختصاصا بائنه لان جنس الجمل حقيقة مختصا بائنه لان القاعدة في المعنى الكفاي است
المنطوق به هو الدليل في قولك زيد كثير الزاد المعنى زيد كثير لان كثير الزاد وكثيره غايته اعراف
وابواب الجنة غايته من قائلها عن صفاقك ففقت لم غايته ابواب الجنة اي غير بينها اكرامه
واغا اختار ما سبق في علم الله تعالى انه يدخل من فاسدة اعلم ان المحامد اربعة حلالا قد عانت
وبها حمد الله تعالى لنفسه كقول تعالى نعم المولى ونعم النصير وحمد الله لغيره كقول تعالى
نعم العبد اذ اب وحمل حادنان وهما حمدنا الله عز وجل كقولك الحمد لله وحمدنا بعضنا كقولك
نعم الرجل فلان وتوفيق الشئ خاص بالشمي الاخير في ذكره الدجى **لا** بالحس على الصفة ويجوز
تعلقه الى الرفع او النصب في غير القرائن ولجمع ربوب وارباب الله برما في وري اذا بالنصب
والوجه فيه انه على المدح وتعل هو على النكر اي باري العالمين ونه بعد **لا** معناه اي مع ما
اضيف اليه وهذا احد اطلاقاته والافعال فيه كثيرة فمنها المصاح والمزني والمخالق والسيد والمعبود
ومع كونهما يمكن استعمال كل واحد منهما بحانه وهو موقوف بالاختصاص به كما ذاع في قال السوطي في
ثم النقابة ووجوه تربية الله تعالى الخلقة لا يحيط بها غير سبحانه وتعالى فمنها تربية الخلقة
اذ وقعت في الرحم حتى تفر علقته ثم تفر بصفته ثم بعد ما عظام وعرضا **لا** ام جمع اي ام دال
على جماعة واعلم ان المقوم الفاظ اربعة كلها تدل على المقد وجمع واعم جمع وام جنس جميع
وام جنس ازادي والنزق بينهما ان اجمع يدل على افراده دلالة تكرر الواحد بالمعطف وام اجمع يدل
على لانه على افراده كقولهم ورفط وام الحسن كجمل ما يفرق بينه وبين واحد بالتاكيد
وعنه وام الحسن الافرادى ما دل على الماهية المطلقة من غير قيد من كونه او قلة فيصدق بالقليل
والكثير كما وازاب **لا** على حقيقة الجمع اي جمع حقيقة وجمعه بالواو والنون او الباء
والنون فاذا كانت مفردة اسم جنس لا علم ولا صفة اي فهو في حال الجمعية من العمل في الاعم ايضا
فتساوى الجمع والمفرد في المدح والبيد التنصيص على العموم لان المفرد يتوهم منه اذاعة نوع
خاص وكذا يقال على القول بان خاص بالعقل ونز النكت السوطية والمزني العوايب انه على
العموم وانه جمع لا ام جمع فانه وادب العموم للعقل وغيره ومفردة وان كان اسم جنس فانه
معنى الوصف لانه علامة على وجود صانعه اشار الى ذلك صاحب الكشاف وغيره **قوله** ثم اختلوا
اي على القول بان جمع حقيقة قال **لا** فقط فيا وي الجمع والمفرد في الخصوص **قوله**

ثم قرئ في المراءى مقارنه لفظ لفظ كونه عقبه لا الاتحاد في الزمان **ف** الثناء على نبيه الطاهر انه جار على
طريقه الجورج من ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من قسم الثناء الامن قسم الثناء وهو الذي
فانه قال وفيه اي الدعاء الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هو وقد يقال لا منافاة بين كونها تارة
اذ الثناء هو الذكر بخبر ولا شكرها كذلك وعبارته ثم عمل لها يقول النبي صلى الله عليه وسلم في كتابه
تزل الملائكة تستغفر له ما دام احب الي من كتب الصلاة على في كتاب وتلقط بها لان الاصل ان
كتب شيئا تلحق به بدليل ان يقال قال المصنف كذا والحاصل من هذه الكتابة **ف** وصلى الله على خير
هنا الدالة على الاتحاد لحدوث الميول وهو الصلاة واتي بالفعل ما صار جازا تحقيق حصول الميول
مخلاف جملة اهل حديث ان الجملة الاسمية الدالة على الدوام والاستمرار لها نسبة العنقات المستمرة الثابتة
والقصد بالصلاة الدعاء الذي الكامل يقبل زيادة الترتيب في غايات الكمال فاندفع زعم جمع استماع الدعاء
لم صلى الله عليه وسلم عقب غيضة القرآن بالهم اجعل ذلك زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم على ان
جميع افعال امته يتضاعف لم نظره لان السبب بها اضعا فاضعا فاعفة لا تحصى زيادة في شرفه ثم ر
واي صلى لان المعنى انزل على محمد رجة لتلقاه صلى الله عليه وسلم في الترخيم معنى القطع وعطف
الصلاة على الحمد المتميز بين ما يتعلق بالخالق والخلق اهـ وجملة الصلاة خبرية لفظا
انشائية معنى واتي بالماضي للمبالغة في تشبيه الصلاة المستقبلية بالصلاة الماضية في تحقق الوقوع
ثم استقت من الصلاة الماضية صلى الله عليه وسلم في الماضي هو استقانة تفرج حجة تنجية وقال في تنبيه
كان الانسب الايات بالجملة الاسمية ليحصل التناوب بين الجملة في ولعله اختار ذلك لان
المطلوب هنا زيادة الاتحاد بخلاف الاول وفي حواشي التلخيص حكمة الصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم في مبادئ الكتب والحجرات ان الفاعل ينبغي له ان يستعمل في جميع اموره بجانب
الحق سبحانه وتعالى وبسالم افاضة عليه واجماع بغيته كلف لا بد من تفرع ملاحة وقرب بين الظاهر
والمطلوب من هذه الملاحة منقطة في حقنا الكون مستند ما دام في الذات بحسب والشهوات
الحسية وذات المولي عز وجل في غاية القدس والتميز فما حثنا الي واسطة بيننا وبينه معجزة عن
تلك الاناس وتلك الواسطة هو المصطفى صلى الله عليه وسلم كلف لا بد لتلك الواسطة من بعدية
الي وهديته صلى الله عليه وسلم لا يهتد به طلبنا الصلاة عليه انوار عبادة السهم ودي عبقا الحمد
بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في شكرنا اولاده من انعامه بحسب لانه الاتى باحكام هذه الشريعة
الصحة من عند ربه بحكم المصلحة هذا المخرج القويم فقد قال ابن عبد السلام ليست صلاة
عليه صلى الله عليه وسلم شفاعته له اذ مثلنا لا نضع لمثلنا بل صلاة الله عليه فكل ما اولانا
بارئاه فقد اسدينا اليها افضل الرغائب واسنى المطالب وقد قال عليه السلام من اسدي اليكم مرفا
فكافوا فانه لم تستطيعوا فادعوا له فدعوا له بالصلاة المشروعة بكافة للمخرج عن الكفاة بغيره والي
هذا امر تولى المحمدي العتقود بالصلاة على النبي التفرع الي الله بامتنان امره وتضايق النبي
علنا قال محمدا الملقى في شمس الكبر على السلم ومن فضائلها ما حارب منها شرها والنفع بها في التنوير
ورفع الامة حق قبل انما تلتفت عن الشجاني الطريق وتقدم مقامه كحكاية الشيخ السوسي في ثم
منعني المنعني وسيد احمد زروق وآثار اليه الشيخ احمد بوالعيسى احمد بن موسى البقي في جواب
لم كنت سمعت من الشيخ ان المراد انها تقدم مقامه في حجة التنوير ان الرسول الي درجة الولاية
فلا

فلا بد من شيء لم هو معلوم عند هذه قالوا واختصت من بني الاذكار بانها تذهب حرارة الطباع
وتقوي القوى بخلاف غيرها فانها تيسر حرارة **ف** ولم انارة الي ان كان الاول للبعد الاثبات بالذات
لخرج من كراهة الافراد ولخرج الشيخ اي اليه عن ذلك لان مجموع المحتاج مع شرحه المخرج
للتخرج اهـ سمى **ف** على سيدنا اي معاش الخلق من اناس وجن وملاك قال عليه الصلاة والسلام
انا سيد ولد آدم ولا فخر ولا انا سيد ولد آدم غيرهم بالاولي وانفضل الانبياء والمرسلين اولوا المعصومين ثم خرج
وابراهيم وموسى وهب ومحمد وفضلهم صلى الله عليه وسلم وعلمهم اجمعين وترتيبهم في الانبياء
على هذا البيت **ف** محمد ابراهيم موسى كليم **ف** وعيسى وخرج من الواسطة فاعلم اهـ اجماع والمراد بالفضل تحل
المشاق العظيمة وسادته ثابتة بالاجماع ولا اعتبار بتفضيل الزمخشري حرم عليه فانه خارق
للاجماع ولا يخفى على ذي لب ان صلى الله عليه وسلم افضل الخلق اجمعين واما قوله صلى الله عليه وسلم
وسلم لا تغفلوني بين الانبياء ولا تغفلوني على يوسف بن ماتي وخوفا الجواب عنه انه في
عن تفضل يردني الى نقص في مراتب النبي فان ذلك كفر يخرج ارضي عن تفضل في اصل النبوة
التي لا تتفاوت في ذوات الانبياء المتفاوتة في الخصايصا وقد قال تعالى فضلنا بعضهم على
بعض منهم من كلم الله ورفعه بعضهم درجات اركان التي قبل ان يعلم الله تعالى انه افضل الخلق
ولهذا لما علمه قال انا سيد ولد آدم ولا فخر ولا اقول ذلك في اهل اخبار بالواقع والسيد اصله
سودا جمعت الروايات وسبقت احدا بها بالسكون فليت الواو يا وادعت اليا في اليا
وله اطلاقا في يقال السيد من كثر سواده اي حيشه او من ساد قومه وعلا علمهم او من تفرغ
الناس اليه في الخطوب اي الامور المهمة ويطلق السيد اي على كل من كان فاضلا في نفسه
بهذا حليما وان لم يكن له حيث وقد اطلق المولود السيد على غداه وفيه مذاهب ثلاثة
احدها حواشي اطلاقه على الله وعلى غيره نائبا وبالله الامام ما كان انه لا يطلق على الله انما الله
انه لا يطلق الا على الله وفي الكتاب والسنة ما يرد هذا الثالث قال تعالى في حق يحيى ابن زكريا
عليه الصلاة والسلام وسيدنا وحسنوه في الحديث ان ابي هذا اي احسن سيد **ف** النبي
اختار المعنى لفظ النبوة على الرأية لان اذا استحق الصلاة عليه بسبب النبوة فاستحقاقه
لهاسب الرأية اولى ولو افقده قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي ولا النعمة
قبل الرأية على ما قيل وان كان الراجح انها مقتربات ولان النبوة افضل من الرأية على طريقة
ابن عبد السلام انه مداني **ف** اي لا اذكر الا وتذكر علي هذا الا يدل على وهو خصوص الصلاة
عليه لان ذكره معه يصلح بغير الصلاة عليه اهـ شحنا **ف** مكره فان قيل قد جات الصلاة
غير مقرونة بالتسليم بيد التسليم في الصلاة فالجواب ان السلام تقدم قبله في قوله السلام
عليك اي النبي ثم رقت لاحاجة الجواب المذكور ان محل الكراهة في غير الوارد من ذلك متفردا
عن الاصل اهـ اما هو ليس الكلام فيه فافض على ذلك المناوي في ثم اجماع والحاصل ان محل
الكراهة شرط ثلاثا ان يكون الافراد من اهل البيت في غير ما ورد فيه الافراد وان يكون لغيره
داخل الحجة فانه اذا اتفق على السلام فلا كراهة **ف** اي بها اي بصفة السلام وفي نسخة به
وشله يقال في استظهرها **ف** ويخرج بذلك هذا وجد والراجح خلافه فلا يخرج عنها الا اذا اتفق بها
مطلقا وخطا المراءى لجمع بين اللفظ والخط فحصل الافراد المكرهه حجة ان يتلفظ باطلا

نقط او تكتب احدهما فقط او يتلفظ باحدهما ويكتب الاخرى او يتلفظ بهما معا ويكتب احدهما فقط
او يتلفظ خلافا لما منع المص على رأي الاله لانهم ان المخرج بذلك منه الكراهة وهو وجدها ويكتبها
معا ويتلفظ باحدهما فقط ومنه لفرق القربى الى عن الكراهة ثلاثة ان يتلفظ بهما معا من غير
كتابة او يكتبها معا من غير تلفظ او يتلفظ بهما معا ويكتبها كذلك اه قال م رسول الكراهة مالم يجمعها كتاب
او مجلسا والا فلا كراهة مالم يعلق الفصل وينظر ما يدل على كراهة الافراد لا يقال دليل ذلك قوله
تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما لاننا نقول لادلالته فيها على انه يجمع بينهما عرفا لان الالة
تقتضي بتواخي احدهما عن الاخر لان الواو لا تقيد التعقيب **قوله** والصلاة هي اسم مصدر ان مصدر
صلى التصلية كقولك صلى الله عليه وسلم في الصلاة بمعنى الرحمة فلا يرد ان يجمع في العذاب قال تعالى
ويتصلية جمع **قوله** من اسره رحمة هذا معنى لغوي بل قال النووي وشرحي انه قال وفي حاشية
المدافع على التخرير وهي اي الصلاة شرعا من اسره رحمة هي تقال بالاشتراك اللفظ على ما
ذكر قال في المعنى الصواب عندي ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف وهو بالية الى اسم
الرحمة والى الملازمة الاستغفار والى الاربعين دعا التعبد للعبادة في عليهم من قبل الكثرة
المعنوية ومن المعلوم انه اذا اراد الاربعة الاشتراك اللفظ والمعنوية فالاشتراك المعنوي
اول لان الاشتراك اللفظي خلاف الاصل بمقدار الوضع فيه والاصل خلافه ولا يخفى عليك
ان العطف يختلف باختلاف من نسب اليه فالمعنى الثلاثة المذكورة في المعنى اللغوي
ازاد للعطف وقوله رحمة مقرونة بتعظيم ومن ثم عطف الرحمة عليها عطف خاص على عام في الآية
وهي اوليك عليهم صلوات من ربهم ورحمة فاذا اردنا بالرحمة الرحمة المطلقة كان العطف
للتعظيم تنبيه كرم الدعاء صلى الله عليه وسلم بالرحمة في غير ما ورد لانه لاخوان من النسيب
والمرسلين خفيوا بالصلاة والسلام والعناية بالترضا وتقية المومنين بالرحمة واعتمد القلاء
اي حجة ان صلاة النبي افضل من عبادة الملائكة لعدم وجود المصارف من خلاف
الشرفانم كلفها بها مع مشقة وجود الباعث على الانقطاع عنها كالنفس واللبس والركوب
فتأمل **قوله** استغفار النبي والناس للطلب اي طلب المغفرة من الله للمعدن وكان بلغها او لا
كالغفون ملك **قوله** وسأجبت وكذا من اجنونات واجبات فلو قال وسأجبت لها من اجدها
واعلم قال قال النماوي على الهدى والصلاة من الطهر والبر واليوم السبع قال تعالى لا تعلم
صلواته وسبحه **قوله** تضرع اي خضوع وذلك يقال تضرع لله تضرعا اي خضوعا وذلك هو عطف
الدعاء على التضرع من عطف العام على الخاص لان التضرع دعا خضوع وذلك والدعاء عام خلا
للاج من انه عطف خاص على عام **قوله** ودعا عرفه بعضهم بانه رفع الحاجات الرفع الدرجات
قوله كما ذكر حديث روى انه رجل ذكر تضرعه فلم يعمل على اي معنى انشد بالتواب وهو ورد
ان الاجابة تعالى وسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ورد ايضا اذا سمعت ذكره
تعالى عليه ج له قلت رأت في نقاي السوط ان الاجابة سلمت على النبي صلى الله
عليه وسلم ولم يرد في الحديث ان الاجابة اذا سمعت الصلاة تعالى عليه راج **قوله** في كل مجلس
حديث اي مجلس اجتمعوا فقاموا فلم يصلوا على الاكان علم حصة وثلاثة يوم القيامة وكان
ذلك المجلس انت من جيفة **قوله** لا تجلوي كقوله الركب اي لا تفر في الذكر لانه قد وقع

الركب

الركب يعلق في اخر حمله عند اذنه من رجال ويجعله خلفه **قوله** وفي وسطه قال بعضهم هذه المظنة مدرجة
من كلام الراوي **قوله** المصنف اي الفعل المصنف وهو ما تكرر احد اصوله وسوغينه هنا وهو المصنف منقول
الفعل المصنف وهو محمود تقول كونه الانا لم يوسم فاذا بالعت في كونه ومرة شقوا قلت كونه
هو كسر بالسند يد فيهما ومحمد بلغ من محمود ولا يرد ان من اسما يد تعالى محمود الالحاد لان اسماه تعالى توقيفية
ولم يرد محله في معنى محله من حيث الحمله وحده اسد قديم **قوله** بالهام من اسد تعالى فعل المعنى انه الهم
السمية محله بسبب انه تعالى ارتفع في قلبه انه بكره حمله لخلق لم فلا يقال تقليل التهمة بالتناول بنا في كونه
بالهام لانه قوله كونه تعالى لا من اجله الغلام واعترضا بان اسد اخر امر امنه على كسان الملك بان تشبهه
بذلك الا ان يقال ان اسد لم يخرج حده بذلك كما في قال واختلغا فعل سميته محله امر او جده وروى
البيهقي عن ابي الحسن الشوشاني ان الامام يوم السابع من ولادة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ذبح عنه
جده عبد المطلب ودعا قريشا فلم يوافقوا ما سميته قال سميته محله قالوا لم رغبت به عند اسما اهل بيتك قال
اردت ان يحمله اسم في السما وخلق في الارض وقيل ان اسما محله روي ان اسما روي ان اسما ما كانت
سلسلة من فضة فرجت من ظهره ولها طرف في السما وطرف في الارض وطرف بالشرق وطرف بالغرب
ثم فادت كانهما شجرة على كل ورقة منها نور واذا اهل المشرق واهل المغرب يتلفون بها فمغصها فغيرت
لتخفيف الباء وتشد يدعا اي فسدت لم يولد يكون من سلبه يتبع اهل المشرق واهل المغرب ومحمد
انفل السما واهل الارض فلذلك سماه محله مع ما حدثت به امر من انما انا هات وتلي بين النائم واليقاظ
وقال لها اذا وضع نسجه محله **قوله** بان يكون له من قبل بالهام من تعلق السبب بالمسبب قال **قوله**
في سابع ولادته وقيل في ليلة ولادته ولا تقارن لا مكان وتوحيها سر اليلدة الولادة واظهرها لكافة
الناس يوم السابع مدانها على المولد **قوله** لموت اي بدنها وكان موت والده بعد حمله بشهرين وقيل
قبل ولادته بشهرين وقيل كان في المهد حين توفي ابوه وهو ابن شهرين وقيل لب تسعة اشهر
وهو قوله كثيرين وقيل ابن ثمانية عشر رقت بالمدينة عند اخواله بني النجار ولما بلغ صلى الله
عليه وسلم اربع سنين وقيل خمس وقيل ست وقيل سبع وقيل تسع وقيل اثني عشر سنة وشهرا
وعشرة ايام ماتت امه ودفنت بالابوا على الامح وقيل بالمحوت لفتح المهمة وقيل اجيم مقبر اهل
مكة والابوا بفتح الهمة ويكون الموحية والمدرك يد بين مكة والمدينة قرية من الحجة **قوله** قال
رجوت وقيل انما سماه محله الرويا رايها لم ذكره المدافع في المولد لا معارفه لاحتمال ان يكونه قوله
رجوت بسبب هذه الرويا هو الظن **قوله** كما سبق في علمه اي سبق ذلك في علمه فما مصدرية والكاف
تعليلية ولم يسم به احد قبله كلف لما قرب زينه وشرا اهل الكتاب نعتة سمى قوم اولادهم به رجاء النجاة
لهم والله اعلم حيث يجعل ربنا التروعة من سمى باسم محله قبل ولادته خمسة عشر وهذا هو اسم
في الارض واسم المشهور به في السما اهدو لم يسم به اي باحدا احد قبله صلى الله عليه وسلم في السما ولا
في الارض كما ذكره الكاشي في مواجبه ريشي التسمية باسم من اسما يد صلى الله عليه وسلم لما رواه ابو نعيم
من حديث العدي قال سمعته يقول ان لا يدخل النار من اسما احد ولا رجلا ولا ذكر الامام ابن ابي احم في كتابه
المدخل عن الحسن البصري انه سمع ليقول العبد بين يديه الذي اسما احد ولا رجلا فيقول يا عبيدي
اما ستحي ان تصيبي واسمك على اسم هيبني فينكس العبد راسه حيا ويقول اللهم اني قد فعلت

يقوله الله عز وجل يا جبريل خذ بيد عدي وادخله الجنة فاني استحي ان اعذب بالنار من احد اسم حبيب
 وروي ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ادم وجد اسم محمد صلى الله عليه وسلم مكتوب على ساق الراس والسموات
 وعلى كل شجرة وعرفية في الجنة وعلى حوض العدي وعلى ورق شجرة طوي وسدرة المنتهى والطراف المحجب
 وبين أعين الملائكة وروي لما خلق الله العرش كتب عليه بالنور لا اله الا الله محمد رسول الله فلما فرغ اذن
 من الجنة رآي على ساق العرش وعلى كل موضع في الجنة اسم محمد صلى الله عليه وسلم مكتوباً باسم الله تعالى
 فقال يا رب اجعل من هذه الولاية رحمة الوالد فيؤذي يا ادم لا تستغفرت المناجيد صلى الله عليه وسلم فلم يفت
 اهل السموات والارض شفعوا لك ان تنسب استنط بعض العلماء من اسم محمد عدة الازل وهم ثلاث
 واربعه عشر وخمسة عشر فقال فيه ثلاث مائة وخمسة عشر قال بعض شراح السيرة وقد من الله عليه
 بحساب الجمل يعني فعمل في مائتان وسبعون واذا بسطت لها والدال قلت دال كانت خمسة وثلاثون
 وخمسة فالحيلة ما ذكر في اسم الله اشارة الى ان جميع الكلمات الموجودة في السيرة موجودة فيه
 واذا قلت حازرت هذه كانت ثلاث مائة وخمسة عشر قال بعض شراح السيرة وقد من الله عليه
 باستخراج هذه الانبياء اسم محمد صلى الله عليه وسلم وهم مائة الف واربعه وعشرون الف كلمة اصحابه
 صلى الله عليه وسلم رقت ورائه وطريقه ان تغرب عدد من فيه الجمل الصغير وهو عشرين في نفسها
 يكون الخارج اربع مائة تغرب في كامل عقود المسلمين وهم ثلاث مائة وعشرة واحذف ما زاد على العقود
 يكون الخارج مائة الف واربعه عشر في الف والاربعين عليك ان التي في الجمل الصغير بمائة الف والاربعين
 والدال كيم وخوامس الشروع الانبياء افضل من خواص الملائكة وهم جبرائيل وميكائيل واسرافيل
 وعزرائيل وخوامس الملائكة افضل من عوام المومنين غير الانبياء وخواص المومنين والاوليا
 افضل من عوام الملائكة واعلم انه يجب الاعيانهم اجمالاً فمن لم يرد فيه تفصيل وتفصيل فمقت
 وروى التفصيل من التفصيل ما جاء في ثلاث من اسماءهم فمنه انكر احد منهم بعد ان علمه كثر خلافه
 بالوسيل عنه ابتداء فقال لا اعرفه فلا تكلم وجاهلتم خمسة وعشرون في سورة الانعام ثمانية عشر
 مذكورة في قوله تعالى وتلك حجتنا الالهية والباقي خمسة مذكورة في بعض السور وهم ادم وادريس
 وهود وشعيب وصالح وذو الكفل وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم اجمعين وقد نظم بعضهم فقال
 حتم على كل ذي التكليف معرفة بابناء علي التفصيل قد علموا في تلك حجتنا لهم غائبة في بعض السور
 بعدهم ادرسيا هود وشعيب صالح وكذا ذو الكفل ادم وبالمختار قد حتموا وجمع بعضهم ذلك
 سبعة فقال محمد ابراهيم مكي وصالح وعيسى ونوح ثم يحيى وادم وهود ولوط ثم يعقوب يوسف
 وابوب هارون وشعيب مكرم وذو الكفل داود واليحيى واليسع وادريس اسماء على اسحاق
 يعلم كذا ذكر يامع سليمان يوسف نوح كاد وبن خلف تسلم وخلف يذي القرنين لقمان يافث
 عزير وطالوت بن النظم ختم وكما في القرآن من الانبياء مائة تسلم ابراهيم مكي خمسة
 جهنم بعضهم في قوله وكما في القرآن فانه من تسلم ابراهيم مكي في العلم والتقوى مائة خمسة
 لوط وهود وصالح ونوح وادريس الذي ناري بالسمي واسما الانبياء عليهم التحية الا اربعة
 محمد وشعيب وهود وصالح والبي انسان حذر من بني ادم سلم عن شجر طوعا وعنف
 دناءة اب وجنا ام ارضي اليه شرع ولم يوتر بتسليمه فان كوفته في رسول والبي ماخوذ من
 البناء وهو الجبر لان محب بصفته اسم الفاعل او المفعول عن الله تعالى او من النبوة وهي الرقة

لان سرفوع الرقة وخرج بقولنا ذكر الانبياء فلا رسول من الاناث خلا فالله قال سورة مريم واسمها
 ريان ورج يوفيه انسان ناعلي انه لا يقال للهرة انسان بل انسانة وفيها الصالح تعالى للهرة انسان للانسانه
قوله وان لم يورث الوارث ليعطى والوارث لهم النبوة اي سوا امرا ولم يورث لان وصف النبوة للانسانه
 ومنه الراله فراه تريف النبي من حيث هو سوا كان معه راله ام لا ومنه جعل الوارث لحيال تقوم انت
 المراد تريف النبي فقط اي الذي ليس ببول وجعل ان للشوط فيه نظر لان الاجواب لها وسماها بعضهم
 وصلة **قوله** والرسول انسان في والرفقة بني النبوة والرسالة ان النبوة هي الانعزال من حرفة الخلق
 الى الحق والرسالة الانعزال من حرفة الحق الى الخلق وهي افضل من النبوة خلا فالانبياء عبد السلام
 وزعم تعلق النبوة بالخالف دون الرسالة لتعلقها بالخالق ودور بان فيها التعلق في كماله في العلاقة
 انما هي في شئ الاربعين والكلام كله في سورة الرسول مع الرسالة والافعال من افضل من النبي قطعا هو ما
قوله ولا عكس اي بالمعنى اللغوي فان نظر الى ان الملك يومئذ بالرسالة كان بين النبي والرسول
 العموم والخصوص والوحي وهو لا ريب في قوله تعالى اسر بطنى من الملائكة ربه ولا من الناس **قوله**
 وعلى الراجح العادل اشارة الى ان العيلة عليهم مطلوبة بالنص بخلاف استحبابها على الاصحاب
 فانها ما يطرأ في الاحاق بالال ولم يفسد قط **قوله** ومنه اني هاتم اي وبناته فمقت تغليب
 وهاتم حد النبي الثاني والمطلب اخاهم وايضا عبد مناف فيكونه المطلب من النبي بواسطه لان
 عم هذه الاول وهو عبد المطلب وقوله وتيل امته اي امه الاحابة اتقا وغيرهم والمتقابلة بين
 القولين الاخيرين والاول غير ظاهرة لان الاول في مقام الزكاة والاضرب في مقام الدعاء والآخر
 في واسم عايد على المطلب اي اسم المطلب شبيه وهذا مخالف لما ذكر في السيرة ان شبيهه لما هو
 ام لعبد المطلب وتيل ام عبد المطلب لان عمه المطلب اخاهم بن عبد مناف لما جاءه من المدينة
 صغيرا ارضه خلفه وكان بهنية ربة فكان كما قيل عنه يقول هذا عدي حيا ان يقول ابن اخي
 فلما دخل مكة احسن حاله واظهره ابن اخيه في المواهب اغما على عبد المطلب لان والده فاعثما
 لما حضرته الوفاة قال لاهيه المطلب ادر لك عبدك يسرب وفيه ان شبيهه ام لعبد المطلب
 ومناف اسمه مناف اسم صبي كان اعظم اصنامهم وكانت امر جعلته خادما لذلك الصبي وتيل ربه
 لان كان اول ولده لعقد كما قيل **قوله** منتقل فامله مطلب فابلت التا طار وادعت في الطا
 قال ابن مكي طات انتقال رد ان مطلب **قوله** ذواته اي جاني لاسه جمع ذواته بالهزوي
 تعلقه في الشرح حقة **قوله** ومحبته بن الال على المهدى منهم والاصحاب عموم وخصوصا من
 وجه وعلى ارادة جميع امته الاجابة لما اختر في مقام الدعاء فغطف الصبح من عطف الخاص
 على العام لرفهم واستحقاقهم مزيد الدعاء كثرة تقلم الرابع والسما والنباع من صاحب الشر
قوله وهو جمع صاحب الرابع انه اسم جمع والمراد بالاصحاب المعاصي بدليل ما بقى **قوله** والمعاصي
 من اجمع مومنا بالنبي صلى الله عليه وسلم اي بعد نبوته ولو قبل الاقرار بالدعوة في حال حياته
 اجتماعا مستقرا بان يكون في الارض في حال الحياة ولو في ظلمة او كان اعشى وان لم يشهد اركان
 غير ميمز كمنه او ما را احدثا على الارض ولو نائما ولم يجمع به لك راي النبي ان النبي
 ولو مع تبدل مسانده كاهل حجة الوداع ولعله من كوة في جدار بيته فينبغي انه اجتماع اوفى
 كله ان خاطبه مع رويته وحمل قولنا من اجمع الانبياء والخلية ودخل في قولنا اجتماعا

متعارفا ما لو كان بينهما شئ من اجتماع او في حكمه ان خاطبه مع رويته وحمل قولنا من اجتماع الناس وحمل
والملايكة ودخل في قولنا اجتماعا متعارفا ما لو كان بينهما ما لا يمنع الاجتماع ومنه لغير
جهة من غير مكث عند الوصول اليه علم به ولا يخرج من اجتماع به مناما او بعد موته ولو تيقظ ومنه اجتماع
به بعد الدعوة غير موته ثم امنه ولم يجتمع به بعد ذلك كرسول وقته ومنه اجتماع به قبل البعثة موته
بانه يسبق كجبر الاله بخلاف رويته بنوخل هو اول المعجزة لا قال البرج البلقي خلافا لبعضهم
ويفرق بينه وبين جبريات رويته اذ ركن البعثة وان لم يدرك الدعوة بخلاف جبر ووقوف والتوفيق
السابق لم يلزم ودخل في التوفيق المذكور من اجتماع به موته ما حارب من الجاهل نصيب والملايكة
الذين اجتمعوا به بيت المقدس ليلة الاسراء على ان وجود الملايكة في الارض متعارف ومزله
فهم في الارض او بين السما والارض بخلاف من اجتماع بهم في السما لان في غير عالم الدنيا ودخل عيسى
عليه الصلاة والسلام لانه اجتماع في بيت المقدس متعارف بخلاف غيره من بقعة الانبياء الذين
اجتمعوا به في بيت المقدس قال بعضهم والظن ان اجتماعهم عليه السلام اجمع به في الارض على الوجه المعتاد
واجمعه وقال انما قام في الايات ان مع اجتماع النبي صلى الله عليه وسلم في بيت المقدس في هذا الزمان
اجتماع الموروث بل من خوارق العادات اه وجعل في التوفيق في شرحه على الجوهرة بشيعة المعجزة ليس عليه
السلام وسئل العلامة ج ل وغيره وهو الذي اعتقه مناخنا خلافا لما افني به الزهاب م رز عدم بقاها
لم وتقطع المعجزة بالردة وتعود يعود الاسلام ولو بعد موته صلى الله عليه وسلم فلا نالها كماله فلا حاجة
لقول بعضهم ومات عليا الاسلام بل هو غير متغير لا يقتضيه عدم الحكم بالمعجزة لواحده حتى عوت على
الاسلام الا ان اراد به قيد لفظ المعجزة من اريد ومات عليا ردت كعبه الله بن الاخطل غير
معجزي ومن اريد ومات عليا كعبه الله بن سرج معجزي اي فتعود المعجزة من عت النوايا وتطم
فايدتها في التوبة وفي الكفاة فيكونه كقول النبي صلى الله عليه وسلم في عودها من عت النوايا انتم ستعود
المطالبة من اعادة العباد من صلاة ومنوم ومحج وقدها وذكر اللغوي ان اخذت عت في التوبة
ماية سنة فاحتمل ان لم يجتمع بيننا صلى الله عليه وسلم والمحب ولو كانوا غداك افضل من الال
الذين ليسوا بمحب لان فضلهم بالمعجزة التي هي من قبيل البر والفضل الال الذي ليسوا بمحب
بالفضل والفضل الذات بومضها افضل من الفضيلة بوصف ذات اخرى من هذه الحيثية قالوا وكذا كانت
العالم الذي ليس بشريف افضل من الشريف الذي ليس بعالم لك يبق البحث بان في الال كثر من المحب
وفي المحب كثر من الال فكاه مقتضا ما ذكرتم ان يقدم المحب واجواب ان تقدم الال لان الصلاة عليهم
وردت بالنسبة واما الصلاة على المحب فبالقبول اه ملوكي في حياته اي حياة من ذكره النبي
ومن اجتماع به اي بعد البعثة ولما راعه واحدة اي جاز من الزمت بخلاف التابعي مع الصحابي فلا يشته
التابعي الا بطول الاجتماع معه وفاقا على الاصح عندنا هل الاصول والفتا بالنسبة ذهب اليه الخطابي قال
يشرط في التابعي طول الملازمة للصحابي اجماع منه ولا يكفي مجرد اللقاء بخلاف الصحابي مع النبي
والفرق بينهما عظيم منصب النبوة ونورها فيجوز ما يقع به من المحظون على الاعرابي الخلف
ينطق بالحكمة لانه منزلة النبي صلى الله عليه وسلم من غير ان يفرق في قلب الملاقي كوعلي جوارحه فلا
جتماع به نور من النفس التي اصنعان ما يورث الاجتماع الطويل بالصحابي وغيره ولا يشرط اجماع
التابعي بالصحابي لعدم بقوت عند الله صحابي قال الكمال ابن ابي سريته لا يشرط في التابعي انه يكونه
وقت

وقت تحمله عن الصحابي موثقه بل لو كان كافرا لم يسم بعد موته الصحابي وروي عن الصحابي سمياه تابعيا هو وعالي
هذا لا يشرط في التابعي طول الملازمة للصحابي بل هو كالصحابي واختاره ابن حجر المستطاع في تعاليم الحكم وغيره
لقوله ابن الصلاح انه الاقرب وقوله النووي في الترتيب انه الاظهر وقوله النووي عليه عمل الاكثر قال البخاري واغنا
اشرط الايمان في المعجزة لشرها فاحتيط لها ولا تقي شرط في المعجزة كونه مع المصطفى صلى الله عليه
وسلم فقال محمد بن الوليد والذين معه اعدا على الكفار رحا بينهم الاله ولا يكونون معه الا اذا اعتز به اهو
مناوي عاليا انصافا **ك** ان ام مكتم احمد بن محمد بن ابي قيس واسم امه عاتكة وام مكتم كنيته كافي
المناري على اجماع **ك** تأكيد اي لالم وصحبه فابدية قال السعد اذا الكد بلعظ اجمعين نظرفان سبعة
لعطيدك عليه كان المعقود عند المولود وكان في الايات والتوفيق ذكره البرماني **ك** لجمعة اجماع
اجتماع المكوم عليهم في الحكم في ان واحد فاذا اقبل بها القوم اجمعين فاجمعين في معنى الحال وكذا قيل
جاء الظلم مجتمعين اي في ان واحد بخلاف ما لو قيل اجمعين فقط فانه صادقة محجزة لكل متفرقين **ك**
اما اصلها بها كيت من شئ بعد السهولة والحل وما مهمما فاقول قد سألني كاسيد كرم الشرف فقلت كلمة اما لا موقع
اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معنى معناه فلتضمنها معنى الشرط لزمها الفاعل لزمه الشرط
غالبا ولتضمنها معنى الابدان لزمها المصروف الاسم اللازم للمبتدأ مقنا كحق ما كان وانقال بقدر الامكان
وقيل غالبا قيد للقول اللازم للشرط لا لغيره لزمها الغالات لزم الفاعل لزم كذا اذا اتخذ من مرها
الان من جهة الشرط كقول فاما القتال لا قتاله لكم وقوله لزمها الموق الاسم برده عليه قوله تعالى فاما ان كان
من التوفيق الاله والجواب ان في الكلام هذا اي فاما المتوفى ان كاه من التوفيق الاله والجواب ان في
الكلام هذا اي فاما المتوفى ان كان من اخرج اختار صاحب الكشاف واما هذه حرف شرط وتوكيد ايجا
وتعجيل غالبا وبعد ظرف مبني على الضم كغيره من الظروف المقطوعة عن الاله فانه لما به الحرف لاحتياجه
الي معنى ذلك المحذوف واغنا بنيت على مركبة ان الاصل في البناء السكون تنبيه على ان لها اصلا في الال
عاب وعلى الضم جبر ابا قوس كات لما حوتها من الوهن محذوف ما يحتاج اليه وليكمل لها جميع الحركات لانها في
الاعراب كانت اما محذوفة عت او مضمومة متعوبة على الظرفية او لتخالف حركة بغيرها وحركة اوها وقال
م رني ثم والمروية ههنا بنا وهاعلى الضم لنية معنى المضاف اليه دون لعظم والمراد بنية معف
المضاف اليه ربطه بالمضاف اليه والمراد بالاصل ما حقه التركيب ان يكونه عليه فالاصالة بالقوة
لا بالفعل وليس المراد ان شاحذوف من التركيب واختر فيه واغنا ان اصلها ههنا من ههنا لافها لما في
بها معنى الابهام لانها تقع على كل شيء عاقل لا كان او غير زمانا او مكانا او غيرها وعلما الابهام تناسه ههنا
لان الغرض من التعليق على وجود شئ ما بخلاف غيرهما من الادوات فانه خاص ببعضه الاشياء او فقلت
في اوله فقلت كما ما بعد فقلت اورد عليه الصلاة والسلام وهو الاشهر وهي فضل الخطاب الذي اوتيه
لانها تفصل بينه المقدمات والمقاصد والخطب والمواظع وقيل اوله وتكلم بالمعقوب وقيل ايوب وقيل
سليمانه وقيل منى بن ساعدة وقيل كعب بن لؤي وقيل يرب بن خطابه وقيل سحابة بن وابل
وعلى فضل الخطاب الذي اوتيه د اول البينة على المدعى واليمين على من انكره كذا القول بان اوله
من تكلم بها سحابة فبنيته لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقولها في خطبه وهو قبل سحابة اجماعا
اذ سحابة كان في زمن معاوية واجيب بان المراد اوله من قالها بعد النبي صلى الله عليه وسلم وصحة
هذا الجواب تتوقف على انها لم تصدر من اصحابه بعده ولا رغبتم الي زمن سحابة والظن خلاف

ذلك لما علم من ان الحاشية على الاقتداء في غرضه والاول في الجواب انه اول من تكلم بها في الشور ويظهر من اني باقتبا
النقطة وكما في باقتبا الم قول لتعلم اني اذ اقلت اما بعد اني خطيبها **س** ما علم في
اكثرها مع لفظ قد **س** يوتي بها اي اذ اجي بها حتى تكون للانتقال وليس معناه ان اذ اريد الانتقال
يتقي الاثبات بها فيقيد قريها عيبا لان الانتقال لا يحصل بها يحصل بغيرها كقولنا وان لم يطلع غيرنا
واللام يعني عند المعنى لارادة الانتقال **س** ولا يجوز الاثبات بها في اول الكلام اي مقطوعة
عن الاضافة ولو قال اما بعد جلد الله فلا مانع والمرد يقول لا يجوز اي ضاعة والافحوز الاثبات بها
شرعا او المراد الاستحسان من اني يقول اي مقطوعة عن الاضافة ليس بمصواب والمصواب اطلاق الشئ
نقد اعترضوا على الشهادة في قوله في اول الخطبة اما بعد جلد الله حيث قالوا لم تقدم لم شئ حتى يقول
اما بعد جلد الله واجابوا عنه بان تقدم له البسلة والجلد والاملا واللام لفظا في واقعة بعين
كلامه في تقديره في كلامه **س** او الفعل يقتضيه هذه القولان مبنيا على انها في قوله في اول الخطبة فانت
عملت من قولك اما بعد العمل ما بعد الفاعل لا في جعلها من متعلقات الجواب فيه يكون معلقا
على وجوده في مطلقا والتعليق على المطلق اقرب لتحقيقه في الخارج من التعليق على العقيد وتقدير
القول في كلام المحرر متقني لان قوله قدما الذي ما هذا لفظا لا بد ان يكون مستقبلا فيكون التقدير اما بعد
تدسا **س** بها لك من شئ بعد ما اسم شرط مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ ولكن شرط والفا
لازمة له غالبا في تضمنت اما معنى الاستدلال شرط لم يرها الفاعل وهو في الاسم اقامة اللازم
وهو الفاعل لصوق الاسم مقام الملزوم وهو المبتدأ والشرط وبقا لان في الجملة لان الاسمية ليست
في ابا بل ملاصقة له وعبارة الارج واغازمت الفاعل اما ولم تلزم بعد عنهما في الشرط لان
اما لما كنت دلالة على الشرط مبنيا على ما معناهما لك ضعف فاحتاجت للزوم الفاعل على
الشرطية خلافا لهما وعبرهما من الشرط لان اما لما كنت دلالة على الشرط مبنيا على ما معناهما لك
فان دلالة على الشرطية بالامالة واعراب هذا اللفظ هما مبتدأ وليكن فعل الشرط وهي تامة
معنى يوجد ومن زائدة في شئ فاعل لكن يلزم عليه مخدوع في زيادة من في الايات وخلو
فعل الشرط من عايد على الاسم الواقع مبتدأ فالاولي ان الفاعل هو مستر يعود على ما ومن شئ
بان لم يرها وفائدة هذا البيان عدم هما وانها ليست عبارة عن حصول نوع بعينه فانزع ما يقال
لا فائدة في هذا البيان لانها ممدمة ان خبرها هو فعل الشرط وحده على الارج وتوقف الفائدة
على الجواب من حيث التعليق لان حيث الخبرية مداني على قواعد الاعراب **س** بها لك
من شئ بعد ما اسم شرط مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ ولكن شرط والفا لازمة له غالبا في
تضمنت اما معنى الاستدلال شرط لم يرها الفاعل وهو في الاسم اقامة اللازم وهو الفاعل لصوق الاسم مقام
الملزوم وهو المبتدأ والشرط وبقا لان في الجملة لان الاسمية ليست في ابا بل ملاصقة له وعبارة
الارج واغازمت الفاعل اما ولم تلزم بعد عنهما في الشرط لان اما لما كنت دلالة على الشرط مبنيا على ما معناهما لك
معنى فاعل فان معناه العبادة المودة وهو اخف من الحبيب فان الحبيب ذو الود والتحليل
ماتى الود قال البراوي والعديد من يفرج لفرجك ويحزن لحررتك وهذه العذر والمصاحبة
من طالت حزنك به والتحليل من يفرج لفرجك ويحزن لحررتك وتحللت محبة في الاعضا والحبيب
من يفرج لفرجك ويحزن لحررتك وتحللت محبة في الاعضا وتندبه عاكلك والعدا ما خوزة

من قولهم عدا فلان عن طريقه فلان اي جازع ولم يوافقه فيما طلبه وكان اصل ذلك ان الخلق يوم اخذ الحيثاق
عليهم كانوا على احوال فما كان وجهها الوجه فما ان يقع بينهم عداوة وما كان ظهرها ظهر فما ان يكون بينهم صداقة
وما كان وجهها ظهرها صاحب الوجه صاحب عداوة وصاحب الظهر صاحب صداقة **س** في كتابه المنفرد
جملة دعائية والدعا رفع الحاجات الى رافع الدرجات وهو الله واسطة من خصوصيات هذه الامة واما الامم المرافقة
فكانت في غيبة في حواجرهم الى الاشياء يسألونهم الله تعالى فاذا ذكره البرخيتي على الاربعين **س** ان اعمل الشئ
عالي اخف الا مرين احدها هضم نفسه وثانيهما اشارة الى نفسه فيه بالاختصار وغيره **س** وكذا معناه ليس
قيد **س** قال التحليل في دليل الكون على محتمل ولم يعلمه مطولا وان اهدى قوله وعينه لا يخطئ **س** في القدرات
قلت المختص اسم الالفاظ المختص من علي الارج وعلم الفقه هو معرفة احكام الجوارى نفسا واستنساها ولا
معنى نظرية الالفاظ في المعاني احيب بان المعنى محقق في الاعلى الفقه نسبة الدال والمدلول بالنظر
والنظر في شئيهما معنرا في النفس على طريق الاستقاة الكلية ولجامع بينهما شدة التحك وفي فريضة
الاستقاة السمة تحصيل ثم ان قوله في القوة صفة مختصة على قاعدة ان الظروف بعد النكرات صفات
خلافا لقوله في الدالة اه وحيث ان يكون ظرفا لغوا متعلقا بعمل **س** كالالات فله امسا ويا نرستف
عن الات فانه عليك الامتناع عليه محقق في الاحكام ولذلك قال كالات بالكان وقوله لم حال والالات
اي كالات لم مداني لكن هذا الكلام بالنظر لغير المجتهد لان الفقه لا يقتضيه الا المجتهد المطلق لان معرفة
جميع الاحكام الشرعية لا عليك المجتهد معرفة جميعها الا بواسطة الات فتخرج الاسلام لا يبيح فقهيا في الا
مطلحة فانه ليس عندك ملكة تعلمه الى معرفة جميع الاحكام الشرعية بالاستنباط من الأدلة وهذا كله يعلم من
كتب الامم في توفيق الفقه والاجتهاد اذ انهم في هذه علمت ان قول المؤلف كالات لا يستقيم الا ان يجاب
بان المراد كالات المحسنة وان كانت الان معنوية **س** يوف لجلال شمل الواجب والمندوب والمباح وقوله
وغيرها حجة المكره والاحكام الوضعية الخمسة **س** تطا هرة اي اجتمعت وتفاوتت والايات عن الله عز
وجل والاخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم والاشارة عن الصحابة **س** الدلائل هي الايات والاخبار والاثار
فالقيام للاخبار فلهذا قيل ذلك لاجل وضعها بالمراد وقوله وتوافقت تفسير لفظا فقت وعطى الاجتهاد
على ما قبله تفسير **س** في فضيلة العلم لا يتبدد كونه في الفقه ولربما الضائع قال الحسن **س** في اقتبانه
اي استفادته قال الجوهري اقتبست منه علما استفدته وفيه تاييد الى ان العلم نور **س** هل يتوى الذي
يعلمون والذي لا يعلمون استفهام الكاري قال السخاوي هو نفس الاستو القريتين اي المومنين والكافرين
المطيع والمعاين باعتبار القوة العلمية بعد تيقن ان المراد بالذين يعلمون العلماء العالمون المعبر عنهم فمسا
سبق بالفايت على وجه ابلغ اي نفيا كائنا على طريق ابلغ للتفويض بالاستقابة الدالة عليهم بالاجتهاد
لمزيد فضل العلم **س** اما يخفى الله من عباده العلماء اي لا يخاف من الله خوفا كاملا الا العلماء كما قال القرطبي
علي قدر علم المرء بعظم خوفه فلا عالم الا من الله خائف وامن مكر الله بانه جاهرل وخائف مكر الله
بانه عارف وقال مقاتل ان الناس خمسة اعلمهم بالله وفي قراءة شاذة بوضع الاسم للزم على الفاعلية
ويجب العلم وهو اعظم في مدرجه وقوي دليل على رفع مرتبتهم لكنه من الشابه الذي يجب تأويله
فتعك الخمسة في حقه تعالى بالاحلال للزوم قوله من راسه به خير اي عظم كثيرا فالتقوية للمعظم
فلا ينافي ارادة اخذ بغير الفقه وهذا امر في الدلالة على احكام على طالب الفقه لان الله اراده واسطة
لان ارادة الله بالحز لا لئلا متعينة عينا مداني **س** يفقهه في الدين وقامه واغنا انا قام والله

ليكون قولك في علم النسخة من المناقاة البيانية ان اردت بالعلم الادراك فانه اريد المسائل فالمعنى في مسائل
نصا اي بالنص او من النص والاستنباط اي القياس فان الفقه دليله النص والقياس والاول
معنى او لو خذ من قوله المشهور معرفة احكام الخواص في وهو صحيح **فان** كما هو الاستوى
اي نقل تصويبه عن ائمة الفقه اذ مقابلته يقول بقوله علي بن ابي حمزة الثمالية في الامور الدقيقة وهذا التقريب
ان دفع ما لم يثبت من الاعتراض هنا من ان الاستوى من الفقه او لم لا يتقرب لم في الالفاظ اللغوية
قال ابن الاثير يقال فقه بفتح الفاء اي اذا صار فقهيا في عالمه او ما فقه بالاسم فصار فقه
بالفتح وهو فقيه في المسئلة اي فقهها اذ **فان** على مذهب حال من الفقه اي حال كونه الفقه
جاري على مذهب اي طريقة ورأي الامام الثاني **فان** او حال من المذهب اي حال كونه المذهب كائنا
على مذهب الجاهل او على مذهب في اي في مذهب وهو يدل من الفقه قال سمرقاني قلت كان يكفي
ان يقول فقه على مذهب الثاني فلم يزد قوله في الفقه قلت اشارة للمعنى فقه في مذهب
عموم كونه في الفقه وخصوص كونه في مذهب الثاني ولما لم يعمم الفقه وخصوص مذهب الثاني
على ان مذهب الثاني قد يكون في غير الفقه كما هو الفقه والذهب لفته مكانه الذهبان وهو
الطريق واصطلاح الاحكام التي استعملت على المسائل شريعتها كان الذهبان جامع ان الطريق
يرجع الى المسائل وتلك الاحكام يوصل الى المعاد او جامع ان الاحكام تتردد في الطريق والافكار تتردد
في تلك الاحكام ثم اطلق عليها المذهب في استقامة مخرجه وعلى هي امثلة او بعبارة قولان الاربع
في الثاني وعليه يقال شبه مذهب اليه الامام من الاحكام والذهبان في الطريق واستقرار الذهبان
لما ذهب اليه الامام واستحق مذهب هذا ان لم يجر المعنى الاصلي والا فهو حقيقة عرفية
وفي كلام الشافعي في المقف فان الامام منه جرح وفي حل الشافعي **فان** راجع الى
الاصحاب وقد ذكر في الترتيب قولان من التفسير لولا اختلف المولود **فان** ان افقوا
الى ان افقوا لا يفسد في الترتيب لان القاعدة المنسوب للنسب يوجب به على منسوب
النسب وانما يدللها في المنسوب اذ هو في علي بن ابي طالب ومنه ما رواه اخذ في قوله الامام
الثاني اي المحمد المطلق وهو كامل الادلة الذي لا يجوز له ان يقلد غيره وخرج محمد المذهب
وهو المتقلد لامام من الائمة العارف بقواعد امامته فاذا وقعت حادثة لم يفرق لايامه
فيها ايضا جرح في مذهب مذهب وخرج على اصول وخرج ايضا محمد الفقيه ونحو السجدة
في مذهب المتكلم من ترجيح احد قوليه على الاخر اذ اطلقها اهل مذهب **فان** من الاحكام
في المسائل من طرفية البعض في الكفاية المسئلة عبارة عن مجموع الموضوع والمجرد والنسبة
بينها التي هي الحكم **فان** في ان اي يكون له من مذهب او ينقل عنه مكانه في قال بعضهم
حال من مذهب مذهب وانما تطلق لان الجواز لفظ مذهب معان يدل بنبينه بالاحكام وتلك
انه يكون في الكلام حذف مضاف اي حاله كونه دال مذهب الذي هو العامل في الحال فحذف
اي استعمل في حال الجواز **فان** الى طرفية بقية الطائفة او بعض الطائفة لا
جمع طرفية على الثاني **فان** خيل الامة اي عالمها **فان** وسلطان الامة اي اعنة مذهبه التي
المتصرف فيهم بالامر الذي تصرفه السلطان **فان** ابن ادريس وام الامام فاطمة بنت عبد
الله ابن الحسن بن علي بن ابي طالب **فان** هاشم عبارة عن سدي قوله هاشم هو غير

هاشم الذي هو اخو المطلب وجده صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف
وهاشم المذكور في نسب الثاني هو ابن المطلب اخو هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم فالحاصل ان المطلب
ابن عبد مناف له اخ اسمه هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم وابن سمي هاشما اي هو هاشم الثاني
وان في اغانيج مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف قوله الثاني جد النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم وصف لعبد مناف خلافا لما وقع لبعض النواصب انه جرح فيه هاشم الذي في نسب هاشم
عليه وسلم هاشم الذي في نسب الثاني رضي الله عنه **فان** ابن عبد مناف جد النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم اي الثالث وهو الاب الرابع فالامام الثاني ابن عم المطلب بن عبد الله بن عبد مناف
احمد المفسر وكانه يقال له في المطمح الحسن وجمال وجمال امثلة مائة آية منهم كان اعظم امنا
وكانت امة معلومة خادما لذلك السن وقيل وهبته له لانه كان اول ولد له بعد علي ما قيل له
في المدة **فان** ابن عبد المطلب ويرعى شعبة الحسن لثمة جد الثاني لانه كان له مخرج قريب في النواصب
وما جاء في الامور وكانه شرفه وريته وسيد هاشم لا رفا لانه غيرة على اولاد النبي صلى الله عليه وسلم
لان ولد النبي صلى الله عليه وسلم في ربه شعبة اي وفي عبارة كانه وسطا لاسد اي في ذلك تفاولا بان يبلغ
من الشيب قبل اربع مائة وعاش مائة واربعين سنة اي وكانه من حقه على نفسه في الجاهلية
وكانه بحاجب الدعوة وكان يقال له الفياض بجوده ومعلم طر السال لان كانه يرفع من عايدته
للطهر والوحش في روي الجبال وكان من حله قريش وحكامها وقيل له عبد المطلب لان
عمه المطلب لما حابه من المدينة صنف له ردفه خلفه اي وكانه بديهة رفته اي ثياب خلقية
فصار كلف من ردفه ويقول من يقول يقول عبد الله اي حيان يقول ابن اخي فلما دخل مكة
احسن حاله واظهره ابن اخيه وصار يقول له يقول له عبد المطلب وحكامه اغا هو شعبة الجاهلية
اخو هاشم كلف قلب عليا الوصف المذكور فقيل له عبد المطلب اي وقيل لان تزي في محرمه
المطلب وعادة العرب ان تقول للسنم الذي تربي في حجر احد هو عبد الله وهاشم هذا عند نفسك
الذي في نسب الامام فالذي في نسب النبي صلى الله عليه وسلم عم الذي في نسب الامام فويل
ذلك ان عبد مناف ولد ابنين شقيقين احدهما هاشم والاخر المطلب فهاشم اعقب عبد المطلب
وعبد المطلب اعقب عبد الله اما النبي صلى الله عليه وسلم والمطلب اعقب هاشما وهاشم اعقب
عبد يزيد اليه افر نسب الامام فالمطلب عم عبد الله المطلب واما ابو طالب فعم النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم وهاشم هو عمه والعلاء اي لعلو ريشته وهو اخو عبد شمس وكانا قريش وكانت رجل هاشم
اي اميرها ملحقه بجدة عبد شمس ولم يملكه تزوجها الا بسلامة دم فكانوا يقولون سكونه فيها
دم فكانه بني ولد لها اي بني بني العباسي وبني بني امية سنة ثلاث وثلاثين ومائة في الهجرة
وقيل له هاشم لان اول من قسم الشريد بعد جد ابراهيم فانه ابراهيم اول من فعل ذلك اي شرد
الشريد واطعمه المساكين **فان** في السنة **فان** وهذا اي نسب الثاني **فان** وسفقت المساج
الفلق بالحق فيك الصالح بعبية فالامانة بعبية **فان** وابنا سيد صوابه سيد فانه الكامل
والامير الذي يتقيا ما في الشيخ **فان** من عرج هو عم هاشم من جاز في المرحضة سفيك
قال وقال بعضهم اي ثاب وقال اخو بني ترمذ المدي اي ترك وثبا واحماله شافعا ما في
ابن هاشم فلذا نسب اليه الثاني ولما فيمن خفة اللقط والتفاؤل **فان** فانه كانه اي

نسب اسلامه ان كان الخ **الح** ثم اسلم اعترض بان ما ذكره ثانيا من ان اسلم بعد الفداء في ما ذكره اولاً فانت
اسلم في يوم بدر لانه بعد انقضاه من غزوة بدر وجوعه صلى الله عليه وسلم الى المدينة
واجيب **ب** باجوبة زنا انه اسلم والا يوم بدر خفية ثم اسلم بعد الفداء بان المار يوم بدر غزوة بدر وها
ان قوله الا اسلم معناه غزم على الاسلام وقوله ثانياً اسلم اي بالفعل وفيها ان الاسوي في زمانه من فدي نفسه
يوم بدر وفيه من تأخر الى رجوعه المدينة **ق** وعبد مناف مبتدأ وهو بالتبني والبنو **ك** كلاب
واسمه حكيم وقيل عروة ولقب بـ كلاب لانه كان يحب الصيد وكان صيده كاد به بالكلاب **ق** كنانة قيل له كنانة
لان له في بني كنانة اي مختفياً قيل سمي بذلك لانه ولد بعد كبر سنه ابيه **ق** والاجماع يستند
على هذا النسب الى عدنان وقد نظم بعضهم هذا النسب فقال **ق** محمد عبد الله مطلب هاشمي **ق** مناف قدي مع
كلاب نمر **ق** فلقب لؤي غالباً بن مالك **ق** كذا النسخة كنانة بن خزيمة **ق** بنديكة الياسي مع مضمة
تزارع بن عدنان اكبت **ق** بقرعة معتمدية هي من ايام وقيل الخ وهو ما بعده ضعيفات
ق سنة خمسين ومائة والسنة التي ولد فيها الامام الكافي رضى الله عنه تدعى في الامام ابو جعفر النعمان
ابن ثابت الكوفي ببغداد ويقع هناك طاهر بن ربيعة سنة ثمانين وفي عام ثلاث مائة ومائة
وقيل وتسعون ولد الامام مالك بن انس وتدعى في عام تسع بتدعى المئنة الفومية وسمي بذلك
الجمعة ودفن بالقيس وولد الامام احمد بن حنبل في شهر ربيع الاول سنة اربع وستين ومائة وتدعى
رحم الله في عام احدى واربعين ومائتين في ربيع الاول سنة اربع وستين ومائة وتدعى
وعمر اربع واربعين ومائتين سنة وعمر اربعين ومائتين سنة وعمر اربعين ومائتين سنة
تاريخ نعمانه يكنى سيف سطا **ق** ومالك في قطع جوف منبطا **ق** والكافي مني بيزيد **ق** واحمد بن
ابو جعفر **ق** واحسب علي ترتيب نظم الشعر ميلادهم فيهم فالمر **ق** بالزنجي بالكر والفرج كما
في المصنف **ق** وسلم اخذ عن محمد بن حمر **ق** ومحمد اخذ عن عطاء بن رباح **ق** وعطاء اخذ عن ابن عيسى **ق** وابنه
عيسى عن النبي صلى الله عليه وسلم والنبي عن جبريل وجبريل عن النبي صلى الله عليه وسلم **ق** واذن له بالنبا
للمجهول لان الاذن لم فيه وهو مالك في الافتاء وهو ابن خمس عشرة سنة ورايت بخط بعض الفضلاء
واذن له اي اسلم لا هو ظلاله وصرح به الاسوي ولا تاتي في الاحتمال ان الاذن منده في الحاشية
واحدة **ق** مع انه في متعلق بحفظ ما يدره اي مع ان من كانه كذلك ثانياً ان لا يكون كذلك
وحاصله التقريب من حاله مع كونه يتما وذكرا ان الكافي رضى الله عنه لما سمع الى المكتبة
ما كان يحد رتبة اجرة المعلم وكان المعلم يعظم في التعليم الا ان المعلم لا يعلم ميبا كان الكافي يلقنه
ذلك الكلام اي يتناوله ويحفظه بما عده من معاني المباني التي في المكتبة ثم اذا قام المعلم وكان
اخذ الكافي يعلم المباني فتعلم المعلم في اي الكافي يكفيه امر المباني اكثر من الاجرة الذي كان
يلعب بها منه فتروك طلب الاجرة واستمر على ذلك حتى تعلم القرآن **ق** وكتب ما يستعده في العظام
وتجربها الخ عن عن الريح لانه رضى الله عنه كانه في ازل عمره فتعلم **ق** خبايا جمع خبيرة وهو علم
التجارب وخبرها وقد ذكر بعضهم ان اول ما عدا في رقة عمل في الاضراس ليدفع في اي الله صلى الله عليه
وسلم وعلى نبينا وذكر بعضهم انه القرآن قبل ان يحمده بذلك ثانياً كانه مكتوباً على الكفاة والعسف
والالحاح كسر اللام وفتح الحاء الموحدة بلفظها في ارضها فالحجارة الرقيقة واحد لطف والعسف
بضم العني والسين المهملة في جمع عسب ام جرد ورجل وهو الثمن المشهور الا ان وقيل ام لطف
ابو زيد

ابو زيد **ق** ثم رجع الى مالك بن نفع الممثلة والاني في ما قدمناه ان الاذن لم في الافتاء هو مالك لان هذا رتبة
على قوله كان في مباحة جالس العلماء الخ هو تفصيل لما اقبله اولاً وقد يقال انه رجع في سنة الاذن رجع الى مالك
وهي سنة خمس عشرة فلما رجع الى مالك هو اي في تلك السنة فقد حصل الاذن لم من مفتي مكة ونفسي
المدينة في سنة واحدة كما رواه مدني في قوله **ق** وعمر مالك متعلق بالاذن **ق** بعد اذ قال النوري
في المجموع وفي بغداد اربع لغات احدها بدلي في حلتين والثانية باهالة الاذني والمجام الثانية
والثالثة بغداد بالنون والارابعة بغداد بالهمزة والهاه خفي على النحوي **ق** وصفها كتابه
القديم ورواه اربعة اجلهم الامام احمد بن حنبل والاكابي والرخفي وابو نعيم ورواه في الحديث
اربعة اشهر المزي والبوطي والربيع بن الحارث والربيع بن سليمان المرادي روي الام وغيره عن الامام
الكافي رضى الله عنه قال الامام فيه انه احفظ امي اي دخلت الناس اليه من اقطار الارض
لما ذكره عنده عالم الكافي هو المار عند الاطلاق واما الربيع بن الحارث فلم ينقل عن الكافي الا في الرواة
باللحان اي الانعام وان الشريعة الدراع بقا لجلد الاسوي عن علي بن ربيعة
عليه ما في الحديث دون القديم فقد رجع الكافي عنه وقال لا اجعل في حل من رواة عني الا في
مسائل تيسر نحو السجدة في روى بالقديم وهذا الحديث قد لم ينعده حديث صحيح لا معارضته
لم فان اعتضد بدليل فهو مذنب الكافي فلهذا ان قال اربع اجلهم في الحديث وهو مذهب
عنه احاطت بالنسبة المسائل التي يفتي بها على القول القديم يبلغ اثني وعشرين سيلة فما عدا ذلك
التباعد عن النجاسة في المال الكد والتبوي في الاذن وعدم انتقام من المجرم وطهارة المال
الحارم الكسرة عالم بتغير عدم الاكتفاء بالحج اذا انتشر البولة وتجعل صلاة النساء وعدم مضايقة المجرم
غضاضة رجات وعدم راة السرة في الاضحية والمقداد اصرع بالمسألة ثم ان القدوة وراهية
تلم اطفال المحت وعدم اعتبار النصاب في الزكاة وشروط العقل في الحج بنصف المصنف والمجلد المكية
بعد الدراع ولزم الحد بوطن المحرم على النبي وقول شهادة رجع عن علي بن ابي طالب وعنه
وغيره **ق** انه شهود المال اذا رجعوا وتما قطع البيعة عند المعارضة اذا كانت احدى البيعتين ثانياً
وعارضها ثانياً ويروي في روى الكافي على القديم وعدم تخلف الراجل مع بيعة اذا عارضها
بيعة الخارج واذ انتقضت البيعتان وارضت احدى اهما قدمت على القديمة وهو الصحيح عند
القاضي حسي واذا علققت الامة من وطئ جريمة ثم ملكها الواطئ صابت ام ولد على احد
التولين في القديم واختلف في المصالح وتزوج ام الولد منه فولدت واختلف في المصالح وام
اعلم ذكره النسابة في شطوط ابن العماد في الاثنية وقد نظم بعضهم ذلك فقال **ق** وبعد فالحق
العقود المعقود الذهب اجد يد طيب الاثر **ق** والهج للقديم حقا قد ثبت **ق** الاسابيل لقليلة
انت **ق** اربعة مع عشرة بالسند **ق** عن صاحب الاشياء خذ واعمد **ق** روى بها سبعان النسابة
البيداني في ذي المهابة **ق** المسح بالاجار غير جائز **ق** ما خارج ملوئ مجاوي **ق** وليس جلد
محو لا ينعقد به **ق** وقصا نحو الظفر من ميت كرم **ق** وان تروى رجسا عاراك **ق** ولم ينجسه فلا يتا
لغابت سن الاذان بافت ولولا اجاعة فيما اتي **ق** ووقت منوب حقيقي **ق** موصا الي
منقب الشفت **ق** وفصل تقدم العشاء فركن **ق** ومن تنويب ليعج باظن **ق** وفي اخذت ملة **ق**
تذكر **ق** وربع جلد الميت الكلام **ق** راجع بالثامن للمامد في **ق** جهنم يا صا **ق** سنة قضا

العمل انه ويرى فائدة اتفق لبعض اوليائه تعالى انه رأي ربه في المنام فقال يا رب ابي المذاق استقل
فقال لم مذهب الشافعي انفس **قوله** ويكون في هوجل معني والافق في غاية الى صفة لمختره فلو قال كان تقاسم
كأنه ذلك المختار لكأنه اذ لم **قوله** في غاية الاختصار اي افرأيت **قوله** اي بالنسبة الى الطول منه حيث
ارتد بالغاية افرأيت الاختصار اي ليس نوبة اخبر منه بمبالغة فلا حاجة لهذا بل لا يصح ما قاله قال وتولى
نوبة الاولى ان يقول غير **قوله** وغاية الشيء في هذا تفسير يحتاج في نفسه الا انظر مناسبا هنا ان
المراد بفناء تقليل الالفاظ فليتناول اي فالإضافة ببيانها اي في غاية الاختصار وتقليل الالفاظ ان
يراد ما قاله الله ويكون المراد بالغاية قريب درسه على المتقدم وهو قوله حفظ على المبتدي فان هذا هو
تتبعه على الاختصار او يرى ربه اي الاثر بصدق الكلام يكونه في اقل رتب الاختصار ينقطع اعتداف
قوله وعبارته قوله وغاية الشيء في هذا سبق قل ان المختص هنا تقليل اللفظ لا يصح به كلامه الا في **قوله**
تتبعه الاثر في من اضافة الصفة للموصوف اي الاثر المترتبة لان الغاية نفسها الاثر لا الترتيب **قوله** آيب
العصر كبر في **قوله** تغاير لفظي اي معني لفظي الاختصار اي اذ تغاير اللفظين لا انهم فيه **قوله** قد
عوض الكلام من بعضه المحذوف من بعضه عند ذي ذهاب بدل عجز ومزج بدك عجزا وبالحذف من
العرض ان يوتي بكلمة تليها اخرى بدل كسر **قوله** حذف طول وهو الاطناب كقولك والغي قولها
كذا ومنها فالحذف من الطول ان لا تكره ترك التكرار باختصار وترك الاطناب ايجاز هو سم وقال بعضهم
تتروا الاختصار والايجاز لغة واصطلاح الجمع بينهما للتاكيد لا يخفى ما فيهما من المبالغة للفظ
بشيء ما هو طويلا ووجزا **قوله** وقد علم مما تقدم لم يعلم الوقت من كلامه اذ لم يبين معنى
الزمانة اللهم الا ان يقال علم الوقت من العطف اذ هو يقتضي تغاير الذي اشار اليه المؤلف بقوله
وظهر كلامه اي او يقال علم الوقت من تغاير المضاف اليه **قوله** يترب او منوع عبارة على المتعلم ان
يسهل فانه قلت هذا معناه في غاية الاختصار اوجب عن ذلك بانه مع ذلك عبارة واضحة
فلذلك قال الله لوضوح عبارته وهو جواب عن ذلك كما تناول **قوله** اي المبتدي في المتعلم وقالهم اي
مريد التعلم **قوله** شيئا اخذ من التنا **قوله** درسه اي قرأه على غيره ليبي له معناه في هذا
لاشأنه قوله لوضوح عبارته لان منوع العبارة لا دخل له في القراءة فالاولي نفسه قوله درسه بقوله
الرحماني اي تعليمه وتعلمه **قوله** اي سبب اختصاره في هذا يعني عند قوله لوضوح عبارته اي
لغنى عنه في التعليل والامتنان في مختلف فالاولي حذف قوله لوضوح عبارته لاجل قوله درسه **قوله**
وعذوبة الفاظه اي علاقتها بغيره استتار مكنته وتخييل يات شبه الالفاظ بشي عذبة والندوة
تخييل **قوله** اي يتيسر على المبتدي اي وعلى غيره بالادري وحذف المبتدي لانه اذا اعتنا به
من غيره **قوله** حفظ لفظه صوته الشيء عن الغياح واصطلاحا استقصاء عن ظهر قلب
قوله عن ظهر غيب الاضافة ببيانها او من اضافة المشبه به للمشبه اي غيب كالظهور في القوة كما
قوله شحنا عذوبة في العذوبة **قوله** في المضارعة اي والقاعدة ان المضارعة بضم اوله ان كان
ما صدر بها غير في غير قال المربي في نظم الاخر **قوله** وانتقوا منار عابوا حد **قوله**
او في أربعة زوايد **قوله** تمزق وتوزع ثم ياتي **قوله** يجمعها قولك انت يا فتى **قوله** وحيث كانت في رباي نعم
رفعتها في سواه ملتزم **قوله** وسالني في لم تقدم في سابقه وهو يترب الى اوله لما كان ذلك في
صفات المختص المبول فيه لم يجمع السائل به وعليه ان السائل صرح بذلك اعلم ولعل التفسير

في الاول بقوله سألني ولعاده الشيخ لم يفتنا للشارة الى تغاير الموصوف في الاول من اوصاف المختص
والثاني من اوصاف المصنوع والصناعة تقتضي ذلك انصاع **قوله** من التقسيمات جمع تقسيمه يعني المرة
من التقسيم او جمع تقسيم على غير تقاسمي وقد يقال انه وصف لغير العاقل وهو المختص بتقاسمي فيه
جمع الموصوف السالم نحو قدور راسيات ان اعل بابفات قال الناظم **قوله** ويتبع في ذي التاخذ كونه
وذكره مصنفه **قوله** ترتيب ووصف غير العاقل **قوله** وغنى اسم الناقل **قوله** والتقسيم لغة التزيق
واصطلاحا فهم يتوحد الى امر مشترك لا يحصل امور متعددة هي اسام لذلك الامر المشترك كما لما اذا
ضمت اليه المطلق ما رتبا اذا ضمت اليه المطلق ما رتبا واذا ضمت اليه المختص ما رتبا **قوله**
لما احتاج الى على حذف مضاف اي لمصلحة او محل ما يحتاج فان التقسيم ليس الحكم بل المحل كما في قوله
في اي فان المأمور بالتقسيم وهو محل الاحكام وبالنظر لشيء نحو كذا لفظ لا يستعمل في عكس الاحواب
بانه لما كان التقسيم واردا على محل الحكم اللازم له تقسيم الحكم اطلاقا التقسيم عليه مجازا اطلاقا قال
منها المحل على وصف الحال **قوله** اي ضبط اشار به الى انه ليس المراد هنا بالحذف معناه الاصلي من بعض
جميع ايراد الشيء غير على ما ينبغي فاشار الى ان راد المراد ان ياتي بما هو ذاك على المحرر وكان ذلك
الشيء في الواقع محصورا في هذه العبارة ام لا وهو الكثر من حال المصنف **قوله** اي السائل كما في المتأخر
لأنه قد اي بعض الاصناف الا انه اقام الصفة مقام الموصوف والموصوف بعض الاصناف **قوله**
اي الي تصنيف في شبه اشارة الى انه جازم بالروع لا مجرد الروع والوعود وكانه الاول ان يقول
الي العمل المأخوذة من قوله ان العمل كلف لما كان العمل معناه التصنيف منع ذلك **قوله** بالكتيبة
المطلوبة وهي كونه موصوفا بالصفات الخمسة التي طلبها كونه في الفقه وكونه في غاية الاختصاص
وكونه ترتيب على المتعلم درسه وكونه يرب على المبتدي حفظه وكونه المصنف كونه من التقسيمات
وحصوله في رتب **قوله** شحنا ح **قوله** حال من غير اننا على اي وسوالنا في آية **قوله** اي ويد
الاولي ان يقول راجيا كما قالهم **قوله** علي تصنيف في شحنا بالحق اقالهم بل وعلى الاحاطة اليه فانها
غياض لا تروى ريزي من شأه **قوله** لفظ في هذا يقتضي ان راد المصنف لثواب الثواب
الذي يكون على حذف مضاف اي لدوام الثواب لاجل ان طاب الدليل والملاول **قوله** اي ملجعا
الاولي سائلا ستهلا اذ الرغبة مغفرة بذكره لعله نسيه عما قاله في قوله **قوله** في الاغنية
اشارة الى انه كان الاول للمصنف منها في الطلب **قوله** في من فضله منه رغبة في المتزلة حيث
تالوا بوجوب فعل الصلاة والاصح تنزه الله عن ذلك وقوله ان الصلاة واجب عليه زوجه
ما عليه واجب قالهم ولحق عند الاشاعة انه تعالى لا يجب عليه شيء حتى ان لم يقال انانية
العامي وتنعيمه اذ لا كنه لا يقع ولم تعذيب المطيع اذ لا ولولا بلاتج في ذلك
ولكن ان لا يقع فسجانه وتعالى عما يصفون **قوله** على متعلقة بالاعانة **قوله** قلق
تدرة الطلعة في العبد والمراد بالقدرة الرضا المتأثر للفعل فلا حاجة الى زيادة وتتم بل
لحدا اليه لا خارج للكارز ولذا قالهم خلعت قدرة الطاعة في العبد المتأثرة بها وما اذا اردنا بالقدرة
مدانة الالات فاحتاج اليه انهم ان الطاعة هي امثال الاوروهي اهم من الرتبة لغنى
ما يترب به بشرط مغفرة المصنف اليه ومن العبارة اعني ما يتدبره بشرط النية ومغفرة المصنف
وقد نظم بعضهم ذلك فقال **قوله** وطاعة بالامثال كالمعظم **قوله** ورتبه من عارف رب الشريعة عبادة لنية

الطهارة ثبات خلافاً فيستحق تطلباها ووضوحها في نفل السفر لا يبرر في حقه التعلل فهذا ما يدل على اعظمية الطهارة
 بخلاف الحديث الذي ذكره فانه لا يدل لما قاله اللهم الا ان يقال تقاد الاعظمية من لخصر المذكور فيه على حد الحجة
 ثم في قوله مقتار الصلاة الطهارة استعارة مكنته وتخييل حيث شبه الصلاة بالحمل المعلق في ترفع الوضوء اليه
 الاسم كالمفتاح تشبهاً منه في النفس على طريق الاستعارة المكنته واثبات مقتار تحصيل الطهارة
 بفهم الطهارة الفعل وهو المار بها اما تفهمها فاما الذي يظهر به وليس وارادها **بدا** الميم بها جواب
 لما وكان المناسب ان يقول ويد بالمالا الهنا واعلم ان احكام الشرع اما ان تتعلق بعبادة او بعملية
 او بجنانية واهمها العبادة لتتبعها بالدين ثم المعاملة لشدة الحاجة اليها لتعلقها بالاكل والشرب وغيرها
 ثم المناكحة لانها رزق في الحاجة ثم الجنانية لانها غالباً ما تقع بعد الفراغ من شهودي البطن والفرج فتروها
 على هذا الترتيب ورتبة العبادة بعد الهادئة من المحجوز عنها في علم الكلام على ترتيب ختم الاسلام
 على خمس احوال واختار اول رتبة بعد الميم على احوال رتبة تقدم الحج لان وجوب الصوم قوري وشكر
 كلامه واذا من يلزمه الكون لم يتصور في هذه الحكمة للفراغ بعد كونها علم مستلزم للعبادة والمعاملات
 حكماً اذ وجهها قسمة التركات وهي تسمية بالمعاملات واخرها القناعات والهاديات والهدايات لثباتها
 بالمعاملات والمناكحة والجنانية **كتاب بيان احكام الطهارة** لو ابقى المتعالي طاهره لكان
 اولى فان للمص كما ذكر احكام الطهارة من الوجوب والاستحباب ذكر بقا حيث بين الوجوه ببيان
 اركانها وسنته وبين الفصل والتميم والاشارة الخاسرة او كان نقول ان كتاب بيان الطهارة واحكامها
 او ما يتعلق بها واعلم انه يقع بقنا معاني الاضافات الثلاثة من واللام وفي اما من فكأنه
 قال هذه كتاب من الطهارة اي من انواعها نحو خاتم فضة اي فضة واما اللام فالمتعالي بهذا
 كتاب للطهارة واللام للاختصاص اي يختص بالطهارة من بين كتب الفقه لان اركان الطهارة
 فيه غرض من اجناس الفقه ولما في فنونه هذا الكتاب في الطهارة اي مقروفاً في الطهارة مستخرج فيمكن
 احكامها **اعلم** ان الكتاب احوال حاصله ان التراجع المهيمنة خمسة الكتاب والباب والفصل والفرع
 والمسئلة واللام معني لغوي ومعني اصطلاح في تلك عشرة كاملة واختار انما الالفاظ باعتبار
 دلالاتها على المعاني وقيل ان الالفاظ وقيل للمعاني وقيل للمنفوق وقيل للاثني فيا وقيل للثلاثة
 في سبع احتمالات الاول المختار ويختلف باعتبار اللغة فالباب فحة يتوصل بها من داخل الخارج
 وبالعكس والفصل الخارج بين شيئين والفرع ما بين عاين غرض والاميل عكسه والمسئلة لغة السؤال
 وعرفا مطلق خبري بين هاتين في العلم اي تمام عليه البرهانه اي الدليل اي شانهما ذلك وهي
 تطلق على مجموع الموضوع والمحمول والحكم وعلى احوال فقط من حيث انه يتصل عنه اما من حيث انه
 يطلب بالدليل فمطلب ومن حيث انه يبحث عنه فمطلوب ومن حيث انه يستخرج بالحجة فتسج
 انه من انشائي وشارف يقولهم غالباً الى خلق يعرفها عن بعضا قال في ثم التفتح الباب اصطلاحاً
 اسم الجملة مختصة من العلم وقيل غيرها بالكتان والفصل وان جمعت الثلاثة قلت الكتاب اسم
 الجملة مختصة من العلم مستحالة على تفصيل والباب اسم الجملة مختصة من العلم مستحالة على تفصيل
 والفصل اسم الجملة مختصة من الابواب العلم مستحالة على مساير الكتاب كالحديث الجامع لوابواب جامعة
 لتفصيله جامعة لمساير الابواب انواعه والفصول اقسامه والمسايل اسفاً منه اهل كلامه بالثلاثة
 كالنظر والمسايل اذ اجمعت آخرت وازالت آخرت اجمعت **واعلم** عطف عام على خاص
 لان

1

2

لان اللفظ فيه جمع والعكس لاخذ التلاصق في مذهبهم الضم دون الجمع **يقال** كتب كتابا او يقال قولاً
 حارياً على طريقة اللغة وقوله كتابا مصدر للكتب وهو مقبوس كقول الخلاصة فعل قيل من مصدر المعدي
 ولما الله ان قبله من اعيان **لما** فيه اي الخط وقوله كتباً معناه الجمع وقدم الاول لانه محدد وانه الانسب
 ان يذكر بعد كتابا لان فيه حرفاً ايذاً فقط ولتأنيده فيه حرفاً لانه لما كان اسماً من كتابا قدم عليه افعالاً وغا
 الشووي قوله كتابا مصدر مجرد وكتابه وكتابا مصدران مزيدان والاول مزيد مجزى والثاني مجزى
 وقدم المزيد مجزى لانه **المزيد** وهو الكتاب والكتانية **يستق** من المجرى وهو الكتب اعم
 يوجد منه فلا يرد ان المصدر جامد لا يتقادم **وامطلاحا** اي في اصطلاح الفقهاء اي في علم
 والاصطلاح اتفاق طائفة على امر معلوم بشهره مع اطلاقه في الهم وغير في الكتابات عن
 معاني اللغوي بقوله واصطلاحا وفي الطهارة بقوله واما في الشرع بناء على ما هو المعروف من ان الحقيقة
 الشرعية هي ما تلقى معناها من الشارع وان ما لم يتعلق من الشارع يسمى اصطلاحاً وان كان في
 عبارات الفقهاء بان اصطلاحاً على استعمال في معنى فها بينهم ولم يتلقوا التسمية به من كلام
 الشارع ثم قد يستعملون الحقيقة الشرعية فيما وقع في كلام الفقهاء مطلقاً وان لم يكن تلقى من الشارع
 من العلم اي من دال العلم فلا تخالفها اختار السيد من ان المختار في احكام الكتب والابواب
 والمنصوص انما الالفاظ الخمسة باعتبار دلالاتها على المعاني المحصورة **فان** جمع
 بين الثلاثة لانه لم يجمع بينها اي ما تقدم من ان تلك الجملة تسمى باحكاما اذ لم يجمع بين
 الثلاثة فان جمع بينها لانه لا ينفصل لاجل التجميع السابق فلا اعتبار له عليه **فخصا** فخصه
 بمعنى اختصاصها لانه من نفع واحد وقوله مشتملة على ابواب اية هذه الجملة ليست من تامة الشر
 بل الكتاب اسم الجملة لجملة مختصة وان لم تكن مشتملة على ما ذكر فلو حذفتها لكانت اولى لاها ثم ترقى
 التوقيف على ان الكتاب هذا يعلم من قول الشرع غالباً في الاطفاحي بقى شيء اخر وهو ان قوله اسم
 الجملة يقتضي ان الترجمة هي لفظ الكتاب فقط ومعلوم ان التراجع من قبيل علم على او
 الشخص على اختلاف من علوم اضافة العلم ولو جعلت الترجمة مجموع التركيب الاضافي كان احداً
 غير ان لم عرف كلام من ترجم على حدة لبيان حالها مثل العلمية وان كان الا لا معنى لكلام
 جزء على حدة لانه جزء علم **والباب** لغة ما يتوصل اي فحة يتوصل اليها واما المختص
 فتسميه بابا بجان المجازية او الحالية والمجملية والقر بعضهم في باب الخشب الذي لم يصلح ان يقال
 خلافاً فيمنوعان من كل لغة يبينان طول الليل بمقتضى **خفطان** الاله من كلامه وعند
 طلوع الفجر يفتريات **والكتاب** هنا الحقن عما اذا امرج بالمسئلة **مضاف** بالرفع صفة
 خبر ويصح ان يكون الكتابية مرفوعاً مستنداً خبره محذوف او منصوب بفعل محذوف اذ هو
 حرف عند الكوفيين وفي قوله مضاف الى محذوف في ساج فانه مضاف الى بيات وبيات مضاف
 الى احكام **بحسب** ما يليق برؤاها بحسب المضاف اليه لانه مستقيماً **والخلاص** من الارشاد
 يشمل الحسية كالاخلاق والمعنوية كالصوب والخطاة خاصة بالحسية او عطف بحسب على مسبب
 او عطف لازم على ملزوم او عطف تفسير لان النفاضة ابلغ شمل الحسية والمعنوية بدليل الحديث
 ان الله تطفوا اي من عن النفاضة يجب النفاضة اذ هو من شغنا عما وى واعلم ان
 الطهارة متعالية عينية وحكيمة فالعينية في ما لا اقتدار على سببها كما في غسل اليد مثلاً واعت

ابواب ومع

النجاسة فان كان الغسل لا يجاوز محل ما ذكر كما في غسل الاعضاء لحدث فانه محل السب الفرج مثلا حيث فرج
منه خارج وقد جيب غسل غيره وهو الاعضاء كلها وبما يلزم مقاصد فربما يلزم اربع وليس المراد بالواو
المقدمات التي عبر بها في ثم الارشاد وهي المياه والاولا والاحداث والنجاسة وما كانت النجاسة حية
للطهارة عدت من الواو بل هذا الاعتبار ومقاصد اربع الوضوء والغسل والتميم وازالة النجاسة
ولم يورد القرب من الواو بل المياه ولا الاحداث فيها كالحجارة لان القرب لما كان طهارة غريبة
لم يرد من الواو بل والالم تتوقف الطهارة على الحدث دايا بل قد تجب بلا سبب حدث كالمولود اذا
اريد تطهيره للطهارة لم يرد الحدث منها بل انما كان في الطهارة كالاختصاص اي الاعيان
النجسة في تفسيرها اي تعريفها **واحد** ما يتلوا في اغتسال احسن لان تعريفها بها بصار
الوضوء وهو المعنى الحقيقي للطهارة **ثاني** اي تعريفها وتوكل ان اي تعريفها **ثالث** ارتفاع
هذا الاعتبار الوضوء فانها اطلاق عند الفقهاء تطلق على الفعل مجازا عند من اطلاق
المسبب على السبب وتطلق على الوضوء المترتب على الفعل الذي هو ان في حقيقة تنقية بها الاول
فاعتبار الوضوء كذا من تعريف خاص بالطهارة الواجبة فيبقى ان يزداد او يافيه ثواب محدد
لشئ من المندوبة وعرفنا في الواجبة والمندوبة باعتبار الفعل وهو اخفى تعريف واخفى بقوله
فعل ما يتربط عليه اباحة الصلاة ولو من بعض الوجوه الى نحو التيمم ويقول او يافيه ثواب محدد
الى نحو الفسلة الثانية والثالثة والى الوضوء والغسل المندوبة فراجع **عشر** غسل الذميمة
والنجاسة اي من الجفون او القياس ويقول كالحالات لحليلها ليس بقدر وكذا قوله الملم وباباته
النوبة في الحالات لحليلها في غالب النسخ ولا وجه له فالصواب حذفها لانه منسوب بابا مضمرا
جواز بقدر الام التعليل وسياتي ان ما هذا الغسل مستعمل وقيد محج عن معتقده توقف محل
على الغسل بل على الانقطاع فقط فذلك يكون المستعمل او خرج ما لو اغتسل الكافر ذكر او انثى في
الحضاة فان الملاما يكون مستعمل لعدم توقف حل التيمم عليه في قوله فالصواب المعطاة اث
يقول فالاولى لان بعضهم اهل ان حلالا على ما قال ان ايات تقرب على اسماء وحكم امي
السلام وان لا يستأجر احد في اخلاصه وبعضهم اهل ان حلالا على ما اخرجهما استحققت
علا **وقد يقال** ان ضيقه والمعتد ان غسل شيء من لان ازال المني من الوضوء المرتب
على حدث الجفون او النجاسة وكذا يقال لراجع للمعتد لا لما بعده **بل** هو تركه المهيبة
قد يقال هو تركه ازالة المني من الصلاة عليه المرتب على الوضوء الذي هو في حكم حدث
فهو اخل في التعريف لانه المراد ارتفاع المني المرتب على حدث او ما في حكمه **م** **فصل** ما لا
منافاة للسياح لان ما يستأجر به فعل المراد بالفعل المضاعف المعنى المصدري والمضاف اليه
المعنى المحاميل بالمصدر وهو التطهر واعتبر من باب التعريف لا تشمل الطهارة المندوبة
فكان ينبغي ان يزداد او يافيه ثواب محدد كالمندوب المجدد او الفسلة الثانية والثالثة
وتنقسم لظاهر القاعل وقال وينقسم الطهارة كان اوله لينفد ان المنقسم لذلك اعم منه
الطهارة المندوبة عما تقدم **ثم** الواجب ان لا يرد ما لا كذا طلبه فمثل الوضوء والغسل بل ليل
ما قرع في الحديث او يقال غلب الواجب لرفقه **كالحسد** اي كالشئ على الحسد بفتح
السين قال في المصباح حسدته على النعمة وحسدته النعمة حسدا بفتح السين انزمت
كونها

كونها يتبدى الى الثاني بنفسه وبالجملة اذ اكرهها عند وعنت زوالها عند الغسل والفاعل حلالا
حساد او حسدة وبفارقة القطة من حيث ان عني زوال النعمة عن الغسل وهي عني حصول
مثل الغفران عما بها الحسد مجازا مثل الحسد الا في استثنى وسبب الحسد اما الكبر
واما العداوة واما حسد النفس اذ يقبل المحال بنعمة الله على عبادة من غدر غدره منه
ومن الحكمة ان الحسد لا يسود ولا يستغفر من ذلك ما اذا كانت النعمة لكافر او فاسق يستغفر
بها على المعاصي والى المراد بنعمة الكافر الشئ المعطى لان النعمة ملائم تحت عاقبة ومن ثم لانه
لله على كافر **والحسد** كان يجب العباد بعبادته والعام بظهره والمطيع بطاعته مرحوم
والى اياه قال في المختار فله رتبة واحدة اي لبراه غدره وسببه وهو حرام في قوله صلى الله
عليه وسلم لا يقبل الله عذرا منكم اذ ذل من الريا وقال صلى الله عليه وسلم ان المرء ينادي
يوم القيامة يا رب انعم ارحم الراحمين يا غاوي يا فاجر يا خاسر اذهب بخذا الحركه من علمت له
فلما جرد عندها وقال فتادة اذ اراى العبد بقوله الله انظر فله الى عبدي يستنزي
والكبر كبر الكافر ويكذب الباطل وحقائقه ان يرمي نفسه فوق غيره في صفات
الكمال فيحصل منه ثمة وهذه من هذه الذميمة ولذلك قال صلى الله عليه وسلم ان اعوذ بك من
نفة الكبر وقال صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى النعمة لا اراى والكبر يا اراى من ناز
فيها مقبنة ولا اباى وقال صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال حبة
من خردل من كبر فهو محمول على المستحل وعلى عدم الدخول مع الساندي والكبر يا اراى عن
الحسد والفرد بين الحسد والكبر الحسد تحقق في نفس المحب ولو لم توجد شقة حوة
خلاف الكبر فانه لا يتحقق الا بالنية للمفدى **واستبار** كطيلب الحياه والمال بالطيع وطلبها
قوله ذلك **وعلاجه** عطش نفسه **الماء** واملحه ماله فلبس الواو بالكرام
فصل في الصيام والقيام ولهذا لم تقلب الواو من اموله وموئده اي لعدم كسر ما قبل الواو ولم
ان لما كانت للطهارة مقاصد اربع الوضوء والغسل والتميم وازالة النجاسة ودرنا اربع المياه
والقرب والتخلل والذبح قال بعضهم والاولى وسيلة للوسيلة وهو طم واما كانت اظهر ما اتى
المياه قد بها المني **على الانزعاج** ويقابله تصدع مع التفتت وتركه **ثم** ابدلت الهامة
اي تنوالت على الكلمة اعلا لا وقد الف في ذلك من الواو الحذر وابتلى لفظم حات **سا**
علا لانه قد حصل **فاجاب** نعم ما يليق بان يجاب به الذي سالا **ومنه** يحجب الله ان
كثير رفته بعبد قال **التطهير** هو ميعد والمركب الحاصل به فانه الذي يتعلق به
الحكم صم وفيه نظر ولو علل بان المطلوب الطهارة بالمعنى الحاصل بالحسد حصول الطهارة
وان كانت لغت ففعل حصولها بالمعنى **اي** بغيرها فادفع به ما يورثه كلام المتن من انه لا بد
من اجتماعها ولو قال بمجموعها الصادق بالعبود فما وجد لدفع غير نه كان اولي **وقد**
ذكر فله هنا تحملا للغة لانه لا يخل ذكره توافق الوضوء **ار** اعتباري اي غير
محسوس وقد قيل ان اهل التصاير تها هذه ظلمة على الاعضاء ومعنى قيامه بالاعضاء
ومنها به وهو ملغ من معة الصلاة وغنيها وليس الجمل واليات والتقيد بالحسنة لا حال
المعة مع وجود حدث لبقا قد الطهرين **قال** **نقوم** بالاعضاء اي اعضا الوضوء فقط
كونها

ذكره اليوناني **قوله** وان لا ينفي ان سادق بالاباحة وهو لا يلزم ما ياتي منه حكاه الخلاف فللملح
ان يقول وان لا ينفي ان لا تاد الجارة به اى نكوتها الانفاق بمعنى الوجوب على القول
الاول والندب على الاخر **قوله** والمعتكلا الكراهة ضعيف بل المعنى انه خلاف
الاولى والظن ان مثله اما التابع من بنى اصابعه صلى الله عليه وسلم **قوله** لان
اباحة هذا لا يدل على الكراهة واعاد على مطلق اجوات **قوله** او من اى المالكة ومنه
رجوعه وانما يصح الاستدلال به لان مثله لا يفعل من قبل الراجي **قوله** قتل اى قتله
الحجاج وصليبه مدة طويلة **قوله** او من اى اعضاؤه وقوله بان من متعلق بنفسه
او الحيوانية اى صفة **قوله** من الزلال من حيث عراب **قوله** في التاكيد **قوله** على
صدرة الحشرات وليس حيلة لانها لا تنحصر الى الماعذ من اجزاء **قوله** لانها
هو حاد يقال له دود اما في سمي بالزال اى قال حج فان تحقق كونه حيوانا كان ما في
باطنه غشا لا في ظاهره **قوله** كالتابع من بنى اصابعه صلى الله عليه وسلم وهو ايجاد معدوم
على الراجح وقيل كثيرا بوجوده اى انه يقوم ذوات الاضراس الشريفة او من خارج والراجح
الاولى وعلى الجمع بينهما بان ايجاد معدوم بالنسبة للزيادة على ما في الآثار وتكثر موجود
بالنسبة لما في الآثار **قوله** مطلقا قال بعضهم ولا فعل المياه ما قد يقع من بنى اصابع النبي
المستع **قوله** بل من من فالكور ينزل من بنى اصابعه صلى الله عليه وسلم **قوله** ثم لم يزل
لان مقتضى اتحادهما لعل الفرق بينهما على تفاوت درجات الاول وصرف جنات الثاني
وفي حاشية الراجح ما بعده وكلام ابن الرقعة هو القول عليه فان الما ينزل ما بعدا
لكن التابع يوصف له الجود وسبحه الرد يوصف له الجود ويجمع اى عقبة وقوله على
الارضين وهذا المقدر ينطبق الاعتراض على **قوله** فلا يرد ان على المص اى لا يرد عليه
الاعتراض على ذكر جماع دخولهما في ما السما واعلم ان واد اتم ما تحلل فيها لم ينزل عليه
ثم وقال بعضهم قوله فلا يرد ان لانه عمن لهما صفة غيرته اى الماعذ حالته ونسبه
الجود **قوله** ولما اخرج وهو البندى وما قيل ان نفس ذابة فردود اذ لا دليل عليه
لان لا يخرج لدخوله في ما السما **قوله** ثم الما اى لما فرغ من تقسيم المياه بحسب حالها المضاف
منها اى شئ في تقسيمها بحسب اوصافها فقال **قوله** ثم للملح في الذكر في لا المصنوع
والله لم يبدى الذكر في كماله اى ان الله لم يبدى المذكور ولو قال ثم الما لكاه اولى لان
الذي ينقسم الى هذه الاجزى اى اى ما جمع فلا ينقسم اليها بل الى ما سبق وهو ما السما
الا ان تعالى الى خمسة جعل الجمعية والظن ان على معنى الى لانه المعنى تنقسم
الى اربعة اقسام ولو سقاه الما لكاه اربعة وتنقسم بالحقبة الطهارة وعدها
والكراهة ونفها والا في في الحقيقة ثلاثة اقسام فقط ظهورها وخصي وتنقسم
المذكور من قبيل تقسيم الما الى اربعة تنقسم الكلمة الى اربعة فكل واحد من وجود
شرط معتد وهو صفة الاخبار بالمتنفس الذي هو محل ورود القسمه عن كل من الاقسام
فالقسم هو الما من المياه ونسبه احد الاقسام الاربعة مثل الظاهر المظهر المعلوم
هو بالنسبة لمحلها وهو الما وبالنسبة لبعثه لاحد بقية الاقسام قسم لانه القسم

بكنز

بكنز سكوت ما كان من جملة القسم واخصا منه والمقسم محل ورود القسمه والعسم ما كان مضافا
لشيء اى الخاف ومضاف اليه ومنه جاعلة تحت اصل كاي واخذت معه تقسيم الما الى جزئية والاولى
من تقسيم الما الى اجزائه كتنقسم الما الى الاسم والفعل واين اذ لا يصح ان يقال الاسم كلام وهكذا كانت
عن اجزاء الما بل لعدم اعتبار جزئية في البندى قال **قوله** وهذا يقتضي اعتباري فلا ياتي تداخل بعض الا
قسام فالتقسيم مطلقا كما هو معلوم من تعريفه وهو ما يسمى ما بلا تيد لاجزائه الطهارة **قوله** احدها ما
اخر جعل قول الما طاهر غير هذا الطهارة لا يقتضي اجزائه كاي لانه لا ياتي تداخل بعض الا
الاسم اجزائه على قول من رسم المصنوع بصفة رسم المرفوع **قوله** في نفسه اى لذاته من
غيره ومنه اليه كما يقال فيمة الامة في نفسه اى في غير مظهرها الى وصف زائد كالحل والبناء في
مظهر اى في نفسه في الطهارة الشرعية من رفع حدث وازالة نجس وغيرهما كالأضال المندوبة
استقامت نايبا فاعل مكرم وقدره لان ذات الما لا يبيع ومنها ما لا يبيع ولا يبيعها من الاحكام
كما قال **قوله** باضافة هو ما بعد متعلق بقيد لا فائدة بيان انواعه قال وهو بدل من قيد
بمزاك لم المتعلق من جهة المفعول **قوله** اذ ان اى علت **قوله** لان القيد على حذف مضاف
اى اذ القيد **قوله** بدونه اى القيد الغير اللازم **قوله** عنه اى عن قوله بل يعود احوال
بدون القيد **قوله** عا ذكر اى قوله وهو ما يسمى ما بلا تيد **قوله** وادى عليه اى على تعريفه
المطلق لما قيل ان اعتراض على التعريف بان غير جامع لعدم دخوله لما المتنفس ما في المقدر ونحو
غيره لدخول المحلل والمال القليل المتخصص في احوال الخمسة به ولم ينزله احيى
بان المراد ما يسمى ما بلا قيد عند اهل الشرع والفقهاء العالمين باحوال المياه ولم يدخلوا الاول
وغيره من الثاني **قوله** وطحا بغيره اى مع من بالثلاثة او بجمعة من اجزاء طحا بغيره اى طحا
والفرق بين ان يكون عرقا ومنه اوله ان اخذت ثم طهر من كونه في الماء مستغنى عنه
م رزق لودفع الما في الطر مجاورا لمكانه من التغير في الما الطر او المجاورا للماء اى ان لا يلبس
الطهارة بالكل **قوله** كما قال **قوله** لم يرفع الى اى لم يخلوا او ما فيها نجس في قوله قال الشاعر
وان لتورى لذكر اى **قوله** انما انتفى المصنوع بل الطهارة **قوله** عما ذكر اى القيد اللازم وهو
التنقية فان من راء بقوله بعدا ما متقدم **قوله** عن ان مطلق منصف وقوله من غير المطلق
اى من عدم حواش الطهارة بغير المطلق وقوله على ان الرافعي اى مع عدم اهل السات **قوله** اهل
اللفظة واهل الفرق **قوله** جملة الشرع **قوله** لا يمتنع من اقسام الما المطلق بل هو مطلق عندهم
لان من يطلق الما السما ان يقول لانه مقتد عند العالم **قوله** استقام قدره اشارة الى ان
الاحكام انما تنطبق بانفعال المكلفين **قوله** شرعا اى وطحا ومثله الشرب قايما وهو الما اى
مطهره في العبادة بكنز طحا لا شرعا والنوم قبل المشايك شرعا لا طحا واستن طحا شرعا الطهارة
على التمر وغير ذلك فاشارة الى بقوله شرعا لود على من قال الكراهة طهارة فقط ونكاهة لخلل
الناب وعدمه فابا قلنا شرعية اى تاركه امثالا وان قلنا اشارة الى طهارة فقط فلا
ولهذا قال السكاكي المحقق ان فاعل الاشارة لمجرد غرضه لا لثاب عليه ولجود الامتنان لثاب
ولهما ثاب ثوابا انتفى من ثواب من محض قصد الامتنان وعبارة في لعل لخلل الكراهة
شرعية وان كانه املاها الطهارة في ثاب تاركها امثالا ولذا ذكره على من طلق لخلل فيه الغرض بكنز

ولا ينتظر برودة الوقت بل يجب استعماله بل يتيم ويصلي بخلاف من اعتمد شخازير واما لو كانت
وهو قادر عليه فيجب عليه العبر ان يخرج الوقت والوقت ان التبريد ليس في قدرته بخلاف السخني
تتبريد ان يقول مطلقا على حذف مضاف اي كراهية تزييد ويعو ما طلب ترك طلبا غير حازم ودفع
بذلك كراهية التبريد ان طلب فيه العبر عادة كما قال شيخنا او يقول طبيب عدم خيرا استعماله في وقت
خرج الوقت ويعد الى التبريد لا مع زيادة في الطهارة ليس بقيد كما ساقى لم في سيلة الطعام
اج وامتنع عليها لانها محل التبريد وهذه الظرفية مشكلة بحسب الظاهر وذكر الامة الاستعمال مضافا
الفعل والطهارة ان فعل ما استباح به العلة او زوال المنع المترتب على ذلك فنلزم على الادراك
ظرفية الشيء في تقسيمه ولا معنى لتولنا مكره استعماله في المنع واجيب بان الاستعمال في الظهور
هو الدعوى العام فظرف في الخاص وهو الاستعمال المخصوص وخواب الثاني ان في المسببية
اي مكره استعماله لاجل زوال المنع وهو المالمش في مثل المانع من سائر المانع
واعاد كالمالم لاجل التقسيم اي تقسيم اي الجنس فيه اشارة الى انه لا يشترط في الكراهية
فعل فاعل ولا التعبد فمثل ما نحن بتقسيمه سواء اولى على الاستعمال ام لا فخله فالتقيد الكلال
بالمدامة ولا فرق بين القليل والكثير فخطا او يكونا كالتكليف اشكر كراهية
فعلك انما اطلع على ان غير ملة في الشيء صلى الله عليه وسلم ولم يقدحنا اجتهاد حتى
يتاخر الاستدلال به ولو استدلاله بما روي عن عائشة انها سخطت ما في الشيء لم يصلي
الله عليه وسلم فقال لا تغصلي يا حمزة لما روي البرص وان كان منعنا ثم يعوي به جبره
كان اولي ولعلفه لم يتل بالحمة انه مدابقي وقول يا حمزة خففه مما لا يهاك انت هذا المراد
ان بياضها كان شوي مجوع وفي الميزان للشراي وقال الامة الكلاله لعدم كراهية استعمال
المالمش في الطهارة والامح من مذهب الشافعي كراهية استعماله ووجه الاول عدم
معجدة دليل فيه فلو انه كان بعد الامة لبيته لم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو في حديث
واحد والا اثر في ذلك فممنه منصف جدا ينبغي على الاباحة ووجه الثاني الاخذ بالاكراه
في الجملة واجيب فان خبره من شهرين في الصحابة فصار اجماعا كقولنا **تكون الا**
عقالات به وقت بالاعتقال با في انواع الاستعمال **ببلاد حارة** فيه اعتبار بالبلد دون
القطر ومحل في بلد خالفت ومنع القطر مثل حارة في الشام والافالمعنة القطر كالحارة في
وهذا الاظم الا لو قال ببلد حارة لان البلاد قطرها تقسم ببلاد دون القطر شمس اعتبار
البلد اي وتنقله الى لا يكتفى بالاشتغال من البرودة الى حارة كما يوجد في ايام الشتاء
بالايد من ظهور الزهومة وكذا قال الطيوسي اي تغلا يوجد فيه ظهور الزهومة لا يوجد
السخونة وعبارة ثم من مضايك الشمس ان تبرز فيه السخونة بحيث يفصل من الانا افر
محمدة تبرز في البدن لا يوجد انتقال من حالة لاخرى بينها وان تغل في اليمين الاقواب
الاكتفاء لك **منطبعة** اي التي تجر بالمطارق اي شانه ذلك وان لم تطرق بالفعل لمجل
او بركة من خروج جدد مدابقي واجوع في **عند التقديت** والعبرة باللاف
المافلا يكره في النجاس الموص بها حيث منع من الاعتقال الزهومة وكبره عكسه والمعد
كالنقد ان منع ما ذكر قال الاج ولو كان الانا من ذهب او فضة وطلبي بنجاسي فممنه الما

كه

كه مطلقا واحصل من النجاس شي بوضعه على النار لا على ما اعتمد شخازير واما لو كانت
الاناس على وطلبي بذهب او فضة فان حصل منه شي بوضعه على النار لم يكره والاكره وعبارة
ثم والان يكون المنطبع من ذهب او فضة لصفا جوهرا فلا يقتضيه النجاس ولا فرق فيما
ومن المنطبع من غيرهما بان ان يعيد اولاد الموص باحد ما لا وجه فيه ان يقال ان كراهية
حيث يمنع انفعال شي من الانا لم يكره والاكره حيث يحصل منه شي بوضعه على النار في الانا
المفصول في البدن ولو بدت ارض وان عهد البرص وسيت لانه يحترق كما في الحياة زكي
قال ج ل اي ولو استعمل ثوبا ونزل ذلك سائر المانع وان لم يكت فيه دفعة بخلاف اجماع
كسوق لث هذا الما واستعمل حال سخونته ومن الاستعمال في البدن غسل الثوب وسيد حال طوبه
وسخونته او وقوله في البدن علم من شرط راجع وهو استعماله في البدن طاهرا او باطنا بان شربه لا في
عند كسوب اذا لم يستعمل في حال حرارته ونزاد خامسا وهو ان يكون تسميه وقت اى من الهات
وبلاد كاهوان بعد غرضه رابع وهو ان يكون الوقت متساويا من وهو ان لا يخاف من ضرر
وحاصل ما يؤخذ من كلامه ان المشي ومنه الكراهية وترتفع اذا فقد غرضه واسرع الوقت
فيكون بياحا ويحرم ان اخذ عدل لغرضه واما الذن فلا يتصور فيه اى مدابقي **تقولا**
الما فنية ذلك انه لو فرق الانا من اسفله واستعمل النازل وترك الاعلى ان لا يكره والاكره
خلقه لان الزهومة من درجة جميع اجال الما فاما الما يقول تقولا ما تقهر بقله فلا ينافي
انها منبهة في جميع اجال **تفصيل البرص** اي اما حذرنا وزيادته او استقامته
شوبيا على المخرج فيكون للابرمص ان لا يزيد برصه **كفيل ثوب** اي لم يلبس حال حرارته
وطبقا ل **لنفذ العلة المذكورة** ويحل خوف البرص وله سخط بنحس طاهر للرد على
قول الامام احمد **فلا يكره** اي اذا سخط بالنار لئلا يخالف المشي اذا سخط قبل تبريد
فان الكراهية باقية اخذنا من سيلة الطعام وفي ما لو طبخ به طعام ما يع فانه مكره تقاول فانها
تدلى على عدم زوال الكراهية بالسخني بالنار بعد تسميه وتقبل تبريد اما اذا اورد في سخنة
بالنار فانها اي الكراهية تزول ولا تعود بعد ذلك اذ روي ان المالمش في الانا المذكور
في شمس فانها في انما من خرف من الاعادة الكراهية على المعنى لان الزهومة لم تزل بالتبريد
بل زال تأثرها المروءة بالسخونة وقد وجدت لان غاية الاوان الزهومة كانت فيه فاذا
نحنا ثانيا ظهرت منه كالمادة سخنا هف **ولذات** الزهومة طاهر انها وجدت في
اول الحارة ثم زعمت شدتها **تأثر بها اي النار** بارة كالكام او معدلة كحسب
واما المطبوخ به مقابل المحذوف اية ما تقدم في غير المطبوخ به وامانح وقوله كه اي اذا
استعمل حال حرارته وقوله وكذا في المست معتمد **كالخيل** اي البلق وعدها والتقيد بالبلق
ليس تقيد شرط عند المحققين فالبرص يوجد في الخيل مطلقا وانما تقيد بعضهم بالبلق
لان ظهر في الا بقوم الشاه خطلي **لان غير** منطوق فنيته حوزة الاستعمال مع الكراهية
اذا طنت الغرض وليس كذلك بل يجب استعماله في مكانه بنحس التقيد بالبرص اذا الكراهية في النوم
نقط لما اذا تحقق الغرض وظننه عوفية او عدل رواه فانما يكره وقوله لغرضه اي طبا لاخر
من سوي في في خلا لا يباح القابل بان يعمل تجرته نفسه اي عند ضيق الوقت اي خيف

ب

لا ضرر من الاكل فيجوز ويستعمل اللحم واذا قلنا بالوجوب هل يقيم على غسلة واحدة فنكره ما اراد عليها
والفضل المسنون والوضوء المجدد تقدم وجوب ذلك فيه نظرا ليجوز المنع اهرسم وقوله ويجوز المنع
اي منع ما اراد على الواجب وما بعده اي منكره ذلك قاله وتزول الكراهة بالوجوب وكان مدركه
ان الكراهة والوجوب راجعان لجهة واحدة وهو الاستعمال والشئ اذا كان له جهة واحدة لا يجتمع فيه
حكمات واما الصلاة في ارض منقوبة فلها جهتان اي جهة واحدة ولذا كان له حكمات اي الوجوب والحرمة
ونكره اي منعه من الاستعمال الكراهة في المشي عند راد لحقها في غيره **لنفه** الاسباغ اي الاعمال
اي قال الاعمال والافعال من اعمال المؤمنين فكلها يصح الوضوء وظاهر هذه العلة اختصاصها بالكرامة
وتحريم سم وفي السطواني على البخاري قال في المصباح والمروء في اللغة ان اسباغ الوضوء المالح
والغامد والمباذبة فيه وفي المختار اسباغ الوضوء تمامه لا فاعلى هذا الحاجة لشدة برصاف
في كلام الله وحيثما كان على كلام المختار فيكون كلام سم جاريا عليه قال الازهر في هذه العلة العلم
وليس ما افقد علمه في ثم المذهب خوف الضرر من غلبة الكراهة مطلقا وهو كذلك **وكذا** البار
عود الا بغير الناقة فلا كراهة لاستعمال ما بها والمياه ليس بتعد بل التراب والاحجار كذلك حج قاله
في ثم العباد وتتردد التطهر في شئ بها والاولى الكراهة فنكره الكراهة واستعمال السواك منه
التي وضع بها الكبر وهي بزيروان بفتح الراء كانهما والوضع للمشي هو لبيد ابن الاعراب الهودي
وكانت السبي في شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم كانه فيه احد عشر عقدة فامر جبريل النبي
صلى الله عليه وسلم بان يقرأ المعوذتين لا يظال السبي وكذا اكره ما يبرر برهوت فالجمله غائبة
كما في ثم روي المشي وتديد الحرة وتديد البرودة وما روي عود الاسير الناقة وما روي
قوم لوط وما يبرر برهوت وما روي بابل وما روي اهرم **فان** الله تعالى مسح ما بها
اي ومسح طلع الخيل الذي حولها حتى صار كركس الساطية ذكره في ثم المذاهب **بابل**
هي مدينة السري بالواق كما في الترتيب **وهو** الماء القليل بان لم يبلغ قلتان فانه بينهما عامر
ويستعمل او يستحب ولا يشترط عاده **وقال** **المستعمل** في روض لا يخفى ان الطرف من هذا المستعمل
وهو طرف الوضوء متعلق به اي ما جعل استعماله في روض فالاستعمال موقوف والوضوء طرف لكث
بره عليه ان الروض هو استعمال الماء البغ على وجه مخصوص فنلزم عليه طرفية الشئ في
نفسه واجيب بان الاستعمال الموقوف هو للقوى العام والطرف هو الاستعمال الفرعي
لخاص فهو من طرفية العام في اخص **عن** حديث اوزاع عن ابي الحسن قال المستعمل في غسل ما غسب
بغوكلب ومع فلا يستعمل التراب المستعمل في غسل نجاسة بخوكلب مرة ثانية على المرح عند شقها
م روات جري المقام اعني شيخ الاسلام في شرحه الروض والجهة على جوار استعمال مرة ثانية
في الاستحباب غسله وخفايه وكذا روي في ثم لظهوره في قوله ويقولان الذي من باب الاحكام
فان الله تعالى فاعلمنا ما قل واجز وذكر حكم التراب هنا استطراد **لنفه** كالفيلة الاولى
الكانت استعمالية اذ لا يستعمل الا الاولى واما غسله لتدخل المسحة الاولى كما قال الثوري
على المرح وقال في كالف استعمالية او غسلية لا يدخل المسح او ما غسل بماء او اخف
بدل مسحه او ببقية السبع في نحو غللات الكلب **في** موضع في بعض النسخ في روض مودة
ومها تطهر لان جابر عاصي بعد النبي صلى الله عليه وسلم **بيده** وضوءه بفتح الواو

الذي

الذي يتوضا به بالفضل لان الكلام في المستعمل **لم** يجمعوا المستعمل قاله **وقد** ينظر فيه بان
تحصيل الما قبل الوقت لا يجب تقدم الجمع بمكان يكونه لذلك في واقعة حال فقلبت احتملت
له اي ووقائع الاحوال اذ انطرق اليها الاحتمال كما هو ثوب الاجمال وسيطرها الاستدلال **لنفه**
بان الاحتمال البعيد لا يورث في وقائع الاحوال وقال شيخنا هف وفيه انه يحتمل انهم لم يجمعوه
لكونه قليل بعد جمعه ويجاب بانهم كانوا ساوون مع كثرة ومع كونهم كانوا يفسلون من
لحناية فهو مع كثرة لم يجمعوا فان قيل لم يجمعوه ما المرة الثالثة الاولى فيجمع الجميع مستملا
فلم يجمعوه كذلك وبانه يحتمل انهم كانوا يستقروا في اسفارهم القليلة الماعلى مرة واحدة
الا وعبارة قال علي الجلال لم يجمعوا الماء المستعمل انه عرقه **لان** مستقروا فيكون شربه
خلا فالف قاله **لنفه** ما لا بد منه وهو لا يصح العبادة الا به **لنفه** كتحقيق توضا به واغنا
مثل بالحنفي لان وضوءه حاله عن النية فالضوء في موضع انهم يتركه للوضوء **لم** يرفع حديثه
مستقن اعتقاده ان وضوءه لم يرفع حديثا انه يكون غير مستعمل للخلع عن النية
كسبي اي غير مستعمل وضوءه او غير مستعمل وضوءه كذلك كان وصفاه وليه لطواف حتى
احد عند فتوى عنه قال قال علي الجلال قال شصنام روى اذ امر ان يسلي بهذا الوقت
ام لا منه تطهر **مخلاف** اعتقاده ان لا يخفى ان لا اشكال في ذلك ولا جواب لان المتوضا
لحنفي قد اتفق على الاعتقاد انما في وهو الوضوء المرح حديثه وليس كذلك في الصلاة
ولذلك يصح اعتقاده بانه اذا اتى بالجملة في الفاحشة لا ياتي بها الا بد منه عند ان يقول
بغير اعتقاد عدم الفرقة ويرد عليه ان من اعتقد بالوضوء فله بطلت صلاة تركه فكيف
يصح اعتقاده انما في به واجيب بان محل من اعتقاد الغسل بالوضوء اذ لم يكن مقتضا
للفاعل **من** فرجه او اتى تخالف ومندان يعلم انه لم يوضو **مستقن** في الا
متدا اذ لا بد من ربط احدي القبلتين بالآخرى بالنية **روى** الطهارة اذ لا رابط
بين طهارة وطهارة واحتياط في البات ولان الحكم بالاستعمال يوجد من غير نية مستقن
كما في ازالة النجاسة وغسل المجنونة والمحتنقة من الغسل بخلاف الاعتقاد لا بد منه من نية
مستقن ونية الامام المذكور في الذي من فرجه فمما ذكره مستقن في ظن الماتوم ثم الروض
من استعمال الماء الاول من غير التطهر لانه الممنوع لا يملك استعماله كما لا يخفى **وهو**
الامع معقود قوله وقيل بطلت منصف **كالفضل** المسنون في اي واث تدر على
المعقود ولفظ يقال لنا غسل واجب او وضوء واجب وما وهما غير مستعمل فاذا اغتسل غسل
الجمعة مثلا قلله ان يتوضا بالماء الذي اغتسل به ويغسل الجمعة مثلا المتدبر فله ان
يتوضا بالماء الذي اغتسل به ويسلي الجمعة وعبارة قال كالفصل المسنون وان نذر او كان
لنحو مجنونة بعد افاقته وان لم يدره رفع الحدث الا كره عند غسله بعد كونه لاحتمال
الانزال ولذا اوفى من شك في حديثه لعدم رفع الطهارة **بالك** **بذل** مسح اي شئ
من شئ او خف غسل **كافرة** اي كتابية لان غسلها ليس عبادة ونيتها للتميز فلف
المسح او احد اصولها وفي مجنونة يغسل عليها ويغسلها لئلا يغسل مسح يغسل بكلام
المفضل وكلام غيره **لنفه** في مست الروض وشه غسل كافرة كغسلها بالمسح رفع اي

لأنه يلزمها غلبته ولا يتم الانفصال فنجب ولو عذر كان رخصة بالكتابية لكان أولى لما سمي إذا ما سوانها
من الكافرات فها وكالمسلم الكافر فها أنظم بناء على أنه مكلف بالرفع وهي مكلفة بالفصل كما لمسلم ثم قال
بعد ذلك ثم ترجع عندي خلاف ذلك على مقتضى ما يحكم بالمسلم لأن الاكتفاء بهذه النسبة أغاها للتخفيف
عليه والكاف لا يستحقه لغيره على الاكتفاء بها بل على الأقل لجليلها المبلغ هذا ما اعتد به الش
واعتمد لأن مقتضى العمل كاف وإن كان حليلها صغيرا وكافا ولم يكن يرى توقيت العمل على الفصل ولم
يكن لها حليل أصلا أو مقتضى العمل للزنا فكل من حليلها والمسلم ليس بقيد من كوفقت حنفية حل
وطن حنفى يرى حلها من غير غسل لم يكن ماؤها مستحلا ولا يصح غسلها لأنه ليس فيه رفع مائة شرعا
ولذلك فارق الكافر قال على الجملة ولو كان زوجها شافعا وغسلت لتحلل به يغنى عنه كونه
ماؤها مستحلا لأنه لا بد منه بالنسبة إليه وإن كانه بالنسبة إليها ليس بالآدمية أو كانت شافعة
وزوجها حنفى وغسلت لتحلل بها التمكن كان ماؤها مستحلا أو لتحلل لم كان غير مستحل حرم
ج لو شئنا **قوله** حليلها المسلم انتفى منه أنه لا فرق بين أن يكون مكلفا أو غيره وهو كذلك
لأن وطئ العربي قبل الفصل ممتنع شرعا ولو لم يكن مخاطب عفة منه وبالفصل يزول هذا الممتنع
فزم شقنا حنف **قوله** وأورد على منابط المستحل حاصل الإرادة أن هذه المياه لا يرفع حدثا
ولا خبثا مع أن تعريف المستحل لا يشمله فيكون غير جامع وحاصل الجواب عدم تسليم كون
الأول مستحلا بل هو غير مستحل وأما الثاني والثالث فهما د أخلاص في المستحل فنقول عنع عدم
رفع أي ما غسل الرجلين في الخنث حدث آخر أي بل يرفع الحدث الآخر إذا استحل وقوله لم يرفع
شيئا لأنه مع أن رفع الحدث ولا نظر إلى ما يزيله بل الفصل بعد انقضاء المدة للمقيم والمسا
لأنه بقي حال الفصل كان الحدث منوعا فلا يلتفت لما بعده **قوله** ما عني به الرجلان أي
داخل الخنث **قوله** وما غسل به الوجه أي وبأقوى الأعفان وصورة كان كتم لغيره ثم توينا
فلم من ذلك أن الوجه ليس بقيد **قوله** قبل بطلان التيمم يندب ذلك ليتقوا بغيره يكون
الماستحلا في أمر مستغنى عنه **قوله** فإنها أي المأثبات الثلاث لا ترفع حدثا آخر **قوله** يمنع
عدم رفعة أي بل يرفع الحدث أي حدث آخر لأن لم يستحل في فرض ولا يشك بتأثير
غسل الوجه قبل بطلان التيمم حيث يرفع الحدث المتفاد من التيمم فرفعه ولم يرفع هنا
لأنه مسح الوجه في التيمم مسك لا يرفع فأنه بعد الفصل مسح الخنث يرفع الحدث
فلم يوشك الفصل بعده بقيا قال ويجب سماعه استهلا به لأنه يستفاد به زيادة على مدة
الخنث وهذا الحدث مردود **قوله** لم يؤثر فلا يكونه الماستحلا **قوله** بأن استحل
في فرض فنقول المعترض مع أنها لم تستحل في فرض غير مسلم **قوله** وعن الثالث وهو غسل
الخنث المعفوع عنه فيحكم باستعمال ما به نظر حنيفة لأن الأصل في الخنث وجوب غسله
ولا نظر لطوره المعفوع عنه ولا يخفى أن التيمم لم يترك المستحل في الخنث فيما مر فإراد هذه في غير
موضعها قال **قوله** على المعنوي أي مراده بالمعنوي ما شمل بدت الخنث لا خصوص عفتها كذا
كما يتبين مما يأتي ومع مع ترفع قوله فلونوي جنب الخنث وعليه فأنرفع ما في الخنث **قوله** لا يرفع
الخنث لأن محلله في المعنوي المرفوع في أحد هذه الأمور فلو فرقة بغيره من ما كثر ويضللها
عنه فإن كانه جنبا مثلا ونوي رفع الخنث حدث كفيه مع أنه لم يفتقد واحدا
نهما

نهما ولم أن يفصل بينهما ما شاء من بقية يديه أو أحدهما وبقية يده من غير انفصال عنهما وإن
كان محدثا أحدهما اعتبر وكان بعد غسل وجهه ولم يقصد رفع الحدث فها معا ارتفع حدث
كفها إلى من ساقصدتها أو أطلق تطهر الطلب ترفعها ولم أعام غسلها عما في كفها فلا انفصال
وإن تقيد اليسرى وحدها ارتفع حدث ملاق المانها ولم أعام غسلها به وإن تقيد بها معا
ارتفع حدث ملاقها المانها ولا يصح أن يرفع به بقية واحدة فها لأن ما لك فها مستحل بالنسبة
إلى الأخرى قال **قوله** ما بقيت الحاجة إلى الاستعمال إن أريد بها الحاجة لعدم استيعاب
المعنوي بالتقيد به مغل لا فتضاير أنه إذا استوعب المعنوي من استعمال وإن لم يقم
وليس كذلك كما توحي من قوله فلونوي الخ وإن أريد به بقاؤها بعدم انفصال لما عني
منه إلى ما لا يفتك منه التقاذف لا يحد ارتفاع حدثه كما قال عني فالتقيد صحيح ككث
لا يحتاج إليه لأن قوله أنه ما دام مترددا على المعنوي فني عنه تأمل وقوله ما بقيت الحاجة إليه
بأن لم يستوعب المعنوي كذا قيل **قوله** فلونوي جنب أي يفصل بالانتماس **قوله** ولو من
غير جنبه كان كان الأول حقيقا والثاني جنبا كتردد المني أي أن حصل له ذلك حال
انتماسه قال ولم روجا لفتح **قوله** ولونوي جنبان معا أي يقينا أو احتمالا كما سلك
وحاصله أن المني منته لا يمان بنويهما أو قربا أو شكافي المعية والتريق ولا فائدة
الثلاثة أما قبل تمام الانتماس ارتفع الحدث عن آخر الملاقي للممانت كذا في قطع أو نويهما
بعد تمام الانتماس أو قبله ارتفع حدث السابق ولم يرفع حدث بطا عليه قبل رفع رأسه في الأولى
أي بعد تمام الانتماس وأعام غسله بالانتماس دون الاعتراف في الثانية أي قبل تمام الانتماس
بعد تمام الانتماس أي انتماسها والارتفع عن الملاقي للممانت كما سلكه وقيل أنه
أنه لو كانه قبل انتماس أحدهما لم يرتفع عن باقيه وحده فاجعه قال **قوله** في أنساب أي إلى
تقاس **قوله** ولو كان في المعية أي بعد تمام الانتماس **قوله** نظرات أحاطا بالمعية المحققة **قوله**
والما المتردد داخ هذا تقدم بغيره في قوله الما مادام مترددا الخ وإعادة توطئة لما بعده **قوله**
أن لم يرفع راجع للاختلاف فقط **قوله** مظهر أي مظهر **قوله** ولو من معنوي بدت الخنث
أخذ غايه ليلا يتوهم أن بدت الخنث كالمعنوي الواحد فلا ثبت الاستعمال بالتقاطن
صار مستحلا بوجوه من الخنث لو ترك في الما القليل وتوي رفع الخنث بدت الخنث
الانتماس ثم اغترقه الما بانا أو غيره وصيه على رأسه أو غيره لا ترفع جنبه ذلك المعنوي
الذي اغترق لم يلاخلان كما صح به المتوفى وأروياي وغيرها لأن انفصال أو خط الميدا
التقاذف وهو جريان الما على الانتقال **قوله** وفي التقيد بقوله على الانتقال تطهر
فإن مناف لموله وإن خرقه اليهود كتب المداي على التقاذف أي التدافع **قوله** ككث الكف
إلى الساعد أي بالنسبة للمعنوي ومن الرشي إلى المدة بالنسبة للجنب **قوله** وإن خرقه
بتشديد الرشي وقطعه **قوله** ولو غرق الخنث ليس بقيد بل مثله إدخال البدن المان
غير غرقه وعبارة م روجح ولو أدخل كف جنب الخنث ككث عني ذلك لأجل قوله قد تلو غسل
عاني كف الخنث **قوله** أن لم يرد الخنث بأن أراد الثلاث أو أطلق فالمعنى أرادته إن وجدت
والأنا الثلاث قال **قوله** من ما قيل متعلق بغيره **قوله** مدار أي الما الباقي من القليل

مستلزم باقي يدعي اي في الحديث او باقي يدعي في الجنب قال **قوله** اجزاء اي وصورة المسئلة اي
ادخل احدي يديه كما هو الوضع اما لو اظهرها معا فليس له ان يغسل عاقلها باقي احدها ولا باقيهما وذلك
لرفع الماحض الكفني فتم غسل باقي احدهما فمقتضى العمل ما يغسل به عن الاخرى وذلك بغيره مستلزم
ومنه يعلم وصريح ما ذكره ستم في ستم على اي شجاع من انه يرتبط لصحة الوضوء بحقيقة الموضوء
نية الاغتسال بغير غسل الوجه بان يقتضيه ان اليد السري معنية لليمن في اخذ الماء فان
لم يتوجه لك ارتفاع حديث الكفني معا فليس له ان يغسل به ساعد احدهما بل يغسل به ياخذ غيره
لغسل الساعد لئلا يغسل عن اقتسام ربا نجا لغيره وان اليد اليسرى كالعضو الواحد في الكفني اذا غسل
به الساعد لا يبعد مقتضى العمل عن العضو وقيد نظر لا يغني ومثل الحقيقة الوضوء بالعبادة من
ابريقه او نحوه عني والمعتد بالامم **قوله** اما اذا نوي الاغتسال في غسل نية الاغتسال بغير
نية الغسل في الغسل وقبله في الخارج فيستلزم له بغير نية الغسل اذا لا تقتضي نية الغسل الا
مع من الماء الا ان يقال نوي الغسل قبل المس وكذا استلزم ما عند المس **قوله** بان يغسل قبل
الجزء اي قبل من الماء فلما جاز ذلك فانه غلط سم ورجحني وفي عني على مزا علم انه
لا بد ان تكون نية الاغتسال عند اول حصة الماء فان تأخرت فلا اثر لها كما هو ظن ولا تغتفر
عن ذكر خلاف ذلك اظهر سم على الجهة والمعتد الاول ثم قال سم وفي الجنب بعد نية لان يدنه
كعضو واحد فاذ نوي غسل اجنبية وجب عليه نية الاغتسال قبل ان يقع يده في الماء
ولو اغتفر لخوا المعصية وغسل يده خارج الانا بالماء الذي اغترفه بنية غسل اجنبية لم يبق
عليه نية الاغتسال ولو غترف الماء اوله نوي رفع اجنبية ان وقعت عن كفيه ولم ار حالها
بعد ذلك في الماء **قوله** ومثل الماء المستعمل الماء المتغير في مثله في الحكم عليه بان غطه بمراد قوله
المستعمل عطف على المتغير والم غير اعلم ان المتغير يقول ومثل التمثيل ولا حاجة له وجاز ذلك
لان لم يغتسل لبقائه على رقبته **قوله** طهر في خرج الغسل الحار والبرودة فلا يغتسل ان
قوله خالفه قيد تاول فلهذا انه قد ثاب واستثنى عندهما ناي وعنه اطلاق في كل واحد
بشيء زيادة ان يكونه التغير حقيقة **قوله** اي بشي خرج المتغير بطله الملك وشاربه الماء
ما تكرر موصوفة ويصح ان يكون موصولة او مقدرية اي بالذي خالط او نجا لغيره الماء
من الاعيان خرج المخرج كالخمر قال وتبين ان المخرج من المخلطات وفي حواها
من المخلات **قوله** التي لا عليك ففعلها تنسركلها في الخلطة **قوله** المستثنى عنها مثل كلاله
ما لو طهر ما يستغنى عن مخرج مخرج على ما غر متغير فتغير به فيسلم الطهورية لا تستغنى
لكنها عن خلط بالآخر بغيره فيقال لنا ما ان يصح التطهير بها انفراد الاجتماعا
م قال سم بعدم سلب الطهورية وعنده بان طهورية كالمستعمل بالماء **قوله** وواجب
حيثما اي ان لم يكن عرق الماء ومخرجها هو معلوم **قوله** عن اطلاق اسم الماخ فان حدث
له بسبب ذلك اسم اخر بغيره وصيف الاطلاق **قوله** وهذا الوجه في خلافة انه
لا فرق بين المخلط بالماء او بالخلط وهو مخرج بقوله ما لوقال بهذا فانه حقيق
به وان مخرج بغيره وتغير زيادة عما كانه خلافا ما لوقال بهذا فانه حقيق به اذا
استدبره على حاله بخلاف ما لو مخرج بسكر او نحوه بحيث تغير كثير وهذا التفصيل
يؤخذ

يؤخذ من الوجهين مشرا الى حقيقة حيث فرقوا فيه بين ما لوقال لا اله الا الله من هذه فتجوز بالاكل
فما وان خرجت عنه صورة ما فصارت حقيقة او خذ ما لوقال لا اله الا الله من هذه الحقيقة فانه
لا حقيق بالماء فان اصابته رقيقا او خزايا والاعم عني على م **قوله** شرب ذلك اعي
المتغير المذكور ولا يقتضي ما ومنه المخرج بالكن عني **قوله** لم يغتسل لعدم وجود المخلوف عليه
في الواقع قال لو لم يجد الماء لم يغتسل **قوله** ولم يقع الشرب اعي للماء مطلقا في سوا
كانه اشتراه يعني ما دفعه له اولاد او انقذه في التمن او لا لا يقع الشرب اعي الوكيل ان اشترى
بغير التمن فان اشترى في الذمة وقع الوكيل ان نقد التمن او سمي الموكلم **قوله** حيا
اي مدركا بالحق باحدى الحواشي والمراد بها هنا التيمم والذمة والجمع عني **قوله** يكون العوض اعي
عوض الغيب اي من اوسود **قوله** اللاذذ يفتح الذال المعجمة وهو المسمى باللبان الذكر وقيل
غير ذلك م **قوله** بان تكون عليه اي حواشيه فلو نهي عن شخص وتوضا به كانه وضوء صبي كاسم
اذ الاميل عدم التغير وظن حيا بان ذلك فاما اذا كان الواقع خسا في ما كثر ارجح وقوله سم كان
وضوء مع الحيات غائبة ان ذلك والشك لا يثبت استصحابا للاحتل المتيقن كما لو شك
في تغيره هل هو خالط او يحاوي له في كثرة وقيلته شرب **قوله** جميع هذه الصفات
تضمن ان ترص واحدة فان تغيرها من غير الاغتسال من اخرى يبدلها وتقلد ليس المراد ان
لا يغتسل الا اذا تغير مجموع الاوصاف الثلاثة ارج قال سم وعائنه علم انه لا يغتسل
الوقت بقطرها لانها في حالها في مرق الماء رجحني **قوله** لا المناسب للواقع فنه فقط اي
انه لا يشترط في سيلة اختلاط ما لدرج المنقطع الراجحة على عني من معقول الرجحان وادله
رجح عني في شترط عني الاوصاف الثلاثة وان كانه الواقع وصف بخلاف ما ناي في النص
لا يرضى الماء ما يوافق وصف الواقع او يلبس عني شهاب م وعبارة سم وقوله في حالها
وسطا اوله صريح في انه لا يغتسل بقطر بغيره وانما يغتسل بغيره جسيم وهو لذلك كما يصح
به كلام الجميع اظهره في واجبا على الواقع انه كانه مفقود الصفات كلها كما سمي الا بدف
عنده الصفات المذكورة على الماء وان كانه مفتوحا لبعض كما ورد له راحة ولا طهر ولا لوب
له مخالف لو ان الماء منقذ فيه الطهر واللون ولا يغتسل الرجحان لان الماء تغير بغيره فلا يغتسل
لتغير رجح عني وهذا كله اذ لم يكن الواقع لم منفذ في الاميل وقد فقدت فانه كانه
كما ورد منقطع الراجحة فنه خلاف بين ابنا اعي عمنه في والرواية يقول بغيره فيه
لو ان العوض مع الرياء ورجح ما لورد منقذ الوصف المنقود فنه لا رجح اللاذذ
وابن ابي عمير وث يقول بغيره فيه طعم الرياء ولو به العوض ورجح اللاذذ ولا يقد
رجح ما لورد لفتنه بالحق فيكونه ما لورد حينئذ كما المستعمل والمعتد بلام ابن ابي
عمير وث ولا فرق في هذا التفصيل بين الماء والطاهر والخس **قوله** لفظه منقذ بالاشد
ما ذكر قال سم ان وفقه في الصفات قد رناه في حالها اشد فيها كونه لغيره ورجح المسكر
وطهر لخال او في منفذ قد رناه في حالها فافقط لان الموحود اذ لم يغير فلا يغيره في منقذ
قوله اما الماخ الماء فلا يغتسل بغيره اي لان الماخ الماءي منعقد من الماء كما ذكره في منقذ
الجمد بخلافه الجباب فان خلية مستغني عنه غير منعقد من الماء والمراد بغيره اما الماخ الماءي

الحاي ان لم يتعد من استعمل والكانه كاسله منقذ من كالمال المستعمل هكذا وهو الوجه وعبارة
عنه على ان لم يتعد من استعمل والكانه كاسله منقذ من كالمال المستعمل وغيره من النذر عليه من الفرة بالتبر
بصفة كونه ما كانا نظرا للموت الا ان حتى لو غلب بها ولم يفر لوف من غير مثلا لسلب الظهورية
او يفر من الفاعل وسطا نظرا لاسله فلا يسلب فيه نظرا لا قرب الاول فقام له فانه دقيق جدا
وقوله نظرا لاسله وهو الما المستعمل في فمقدر في الفاعل وسطا لان الما المستعمل اذا وقع في ما قليل
بقدر كنهه وقوله والاقرب الاول وهو التفرع بصفة كونه ما كانا غلب بالفضل من الاول فلا يتعد
في الفاعل وسطا نظرا لاسله وهو الما المستعمل وفيه تفرع الطم واللوية كطير الزاوية ولويه العميم
لانهما موجودان في ما الورد المطروح في اما لم يفر من كنه لانهما اذا لم يفر فكنين يوم من غيرهما
ككلام كلام الي هو المناسب لقوله استقام يستعمل الما المستعمل لا في تكثر الما اي لا في
حالة تكثر الما بالما المستعمل الواقع فيه بانه بلغ قلتي فلا تفرع في الفاعل لانه الما المستعمل لا يتعد
بالاستعمال **قوله** فلو فرض ان ما قليل في وجوده من ان ما الفصل في المدة الارب للوضوح
المساجد والمدايك مثلا ظهوره مع كثرة الما المستعمل الواقع في كثرة الموضعي ولا يتعد في
وما وقع في الرخصة **قوله** لم يظهر بغير البيا وفتح الطم ويتشدد يد الها اي لم يظهر شيئا
وهو ضيق **قوله** علمه بالاصل في الحال في الشك ابتدا في كثرة التفرع فهو طهورا والمكثري
بقا التفرع الكثر بعد ذلك بعبارة والاصل في الاول عدم الكثرة وفي الثاني بقا التفرع
قاله الا في رعي وحال عدم روقا بالطهارة في الحالة الثانية ايضا وهو المعتمد انما للشك في
الدوام بالشك في الابتداء **قوله** ولا يفر تفرع مكث اي بسببه وهو بتكليف الميم مصدر مكث
بضم الكاف وفتحها اقام وفي المصدر اربعة وهي ذبح الكاف والميم قبل وقد يربها في قوله
تقالي لتقراه على الناس على مكث وهذا في قوله ولا يفر من كثرة قوله السابست يفتن الما
عنه **قوله** واني مقوم ومحم اي وان كن ولو منوعا ومنه القطرات الذي لا رهنه فيه
اذا دبح به القرب ومنه ما يقع به الفساق والعهار ريج من احد وجوه ومنه ما يقع كثر
من دفع الما في حرة ومنعها او لا يفر او يفر من ريت ثم استعملت في الما فمفرطه او
لونه او رجه على عي **قوله** وقاله في ويشتفي ان يكون منه التفرع بطور الساقط للحاج
فهو في معني ما في المرفا في فانه نفس وعبارة **قوله** ويوجد في كلامهم ان المراد على
المقروا المحر ما كانا خلقا في الارض ممنوعا في بحيث مناسبه لخلق خلاف الموضوع
فيها لا تلك الحيثية فان الما يستفي غير ربي من هذا الباب ما يقع من الاوهام المستفيدة
من ارجل الناس منها غسلها في الغساق خلا في الما وقع في حلية شحنا وانما ذلك من باب
ما لا يستفي الما فيه غير المحرمة والمحرمة كما اذني به والذ الشرح في تطهر من الاوساخ التي
تتفصل من ابدان المتقسين في المفاطس ه رخيدي فعمل ان تفر الما الموضوع في
الاوراق التي كانه في الزيت وتخرج لا يفر وانما الخلق في الكفر عاني الما او بما لا يتقي
الماء هذه ففتن على تفرعها في المقوم عند التفرع في تفرعها لا يستفي الماعنه **قوله**
لقد روي عن الماعنه اشارة الى ان المراد بالمتقني عنه ما لا يشق متوجه الماعنه
اج **قوله** وان كانت ربيعية انما كانت غايه لانها مشحولة على رطوبة تتحلل في الما

خلا

خلا في غير ما فانها شديدة البؤرة للا امدان وقاله اخذ البيعة والبعية غاية اشارة
لخلا في في حيث قيل فيما بالعرض **قوله** لان طرحت مقابل قوله تناثرت **قوله** وتفتت
اي قبل الطرح او بعده وعبارة **قوله** وروى خلاف طرح الدرق المتفتت اذا طرح ثم تفتت
لا يفر وعبارة **قوله** فيما يفر دقة طرح ثم تفتت **قوله** ودقة ناعما ولو ابقى بلا دق
وعنه ولم يفتت فلا يفر لان **قوله** بجاور وان تفتت من فني من يوم قوله ودق تفصيل
هنا على ما في ثم سم على الكتاب لكن عبارة **قوله** روي كانه ومنه ما ان اذا طرح صحت
عند **قوله** ولا يفتت ثم تفتت وعنه لا يفر ويقتل ما تقدم في الاوراق المطروحة عن حجر
العرض وعلى الجواب بان الطرح لما كان اصله من الما لم يفر خلا في الاوراق او ان
الطرح لما بعد تفتت فناع **قوله** واحتج في صرح في هذا بلفظ احتج لان في كلام المصنف
خلا في القنود التي زاد بها هو لم يفرع في هذا القنود للفرق بين ما في المت وغيره وكان
يشفي ان يزيد قوله كانه قائم واحتج بقوله من الطاهرات عن المتغير بحسب ما في
تفرع التفرع بقوله عن المجاور للطاهر **قوله** ومن المتغير بالمجاور المتغير بالمتغير طم
اولونا او رجا **قوله** وم روي من مبلات اللتان تفصيل وهو ان تحقق التحصيل عن منه
حصل بها التفرع كثر من الاول لان المجاور والمجاور ان الواقع في الما على تسمى
اما ان يكون طاهرا او يكون نجسا والطاهر على تسمى اما ان يكونه في الطاهر والمجاور
والاول على تسمى اما ان يستفي الما عن اوله والاول لا تحل ما ان يكونه التفرع
به سيرا او كثر فانه كانه يسلم تفرعات كانه كثر من ستم من الاوراق اذا تناثرت
نفسها او تفتت ونفرت والماء والتراب الطاهر او الطاهر وان طر حافل يفر
التفرع واحد وهذه الثلاثة والمجاور على تسمى اما ان يتحلل منه اخل عا ربح الما
وخالط كالمسك والزييب والرتوسه والبق يخرج الى القسم الاول من غير التفرع به
اذا كثر القسم الثاني لا يتحلل منه شيء كالمود والديف ولو مطيبين لانه ذلك محذور
تزوج والنهي على تسمى اما ان يكونه نجسا او لافاه كانه غير نجس لم يفر مالم يفر
كالسنة التي لا يسيل بها والنهي الذي لا يدرجه بعد معتدل وكذا فانه الحاشية
اذا كان قليلا وكذا السرجاني اذا كان قليلا وكذا السرجاني غير المخلط وان
كانه النجس نجسا نظرا في الما تارة يكونه قليلا وتارة يكونه كثر فانه كانه قليلا ولو
جاري نجس فيجوز الوضوء وان لم يتغير فانه كانه كثر لم يتنصف الا بتغير طهر او لو
او رجه فاحفظ فانه نفس **قوله** ولو مطيبين يفتح اليد الحشية المشددة اي مطيبين
لغيره بما وني قوله على التحلل قوله ولو مطيبين يفتح اليد الحشية المشددة اولى من كثرها
لان اذا لم تغير المصنوع فالحل في اولى **قوله** فكل احتج به عن غير المتطلب فانه
في الما فالكافور يزعاه صلبا وعنه قال اول المجاور في الما في الما ومثله القطران
لان فيه نوعا فيه دهنية فلا يفرع بالماء فيكونه مجاورا ونوعا لا دهنية فيه فيكونه
في الما ويحل كلام من اطلق على ذلك **قوله** لا مكانه ففعله هو يبي على تفرع المجاور
عائيك ففعله وقيل هو يبي في الما العينة فالمخالط ما لا يكتف ففعله وشكل لا خالا

ولما لا يخرج التراب لان يمكن فصله بعد رويته على الاول او لا يخرج في رأي القبي فدخل التراب
في الخلاء لانه لا يخرج في رأي القبي وان لم يخرج في رأي القبي فدخل التراب في الخلاء لانه لا يخرج في رأي القبي
ففي حاله القابله على ان لا يخرج في رأي القبي فدخل التراب في الخلاء لانه لا يخرج في رأي القبي
مما شهد له غناي وعلمي ان الشيء قد يكون مجاورا لشيء اخر او لا يكون مجاورا لشيء اخر
او ابتدا لا بد من ان لا يخرج في رأي القبي فدخل التراب في الخلاء لانه لا يخرج في رأي القبي
الا لونه وليس كذلك بل لو وجد لطم او خرج كان كذلك قال وعبارة الاطمين على المخرج قوله
لكونه كدورة قضية انه لو لم يطم الما لم يخرج من ولس كذلك **قوله** بعض المتأخرين اراد به
شيخ الاسلام ولم يخرج به تأديبا **قوله** اي متخس اشار به الى ان الما شبه المتخس با
لخس بجامع حرة استعماله في معنى الشرع استعماله في معنى العلم اي المتخس علمه اي على
المتخس من هو استعماله في معنى العلم استعماله في معنى العلم اي المتخس علمه اي على
مايات في الغسالة ارج **قوله** غسالة اي مخصصة حامدة او مبيعة قلبية او كثيرة قدرته
او لم تغفر كما ياتي وخرج الخلية عن المحسنة كالخلة التي لا دام لها سائل **قوله** تدرك باليد
ليس قبله لان مثله العلم والذوق فالصواب حذفه اذا ما خرج او لم تدرك فارجع قوله
وقد يقال هو احتراز عما لا يدرك الطرف ولو لم يخط على الاوجه ولو لم يدركه
اليد ولا يتجسم العقول واقف عليه مرسوم والمراد باليد المقتدر فلوراي قوله دون
غيره لم يغفر **قوله** دون القلتين ولو لم يكن غايبا فانه حكم القلة باق ودون من الظروف
التي لا تتصرف فلا تكون مستندة لغيره البصرية واذا اخذت لم يثبت على
الفرد عند الاختصاص وجوز غيرهما بالابتداء نحو ومن دون ذلك يرفعها مستندارها
قبلها حذره الرحمن **قوله** بذلك رتبة ارطال بل ياتي زائد النقص على رطلين لانه لا ينقص
الرطلين وعبارة ثم م رويتهما اي والمادون القلتين بان نقصهما كذا في رطلين
قوله لو انقص لم لا اخذ هذا التمام عن اطلاق المص فيه وتفصيله في لاحقه **قوله** في
الاي وهو قوله اذ بلغ الما قلتين لم يحل بحيث **قوله** ايتايت هذه الماد بالبينونة
المنقورة اي فانه لا يدركه ايتايت مارت به في نجاسة او طهارة **قوله** او كان مستعدة
مع الاتصاف بحيث لو حرك واحد منها تحركا عنيفا تحرك الاخر ولو لم يكن تحرك الاخر عنيفا
فهو قيد في الاول فقط كما في عن خلافه للقول في حيث اشترط التحرك العنيف في
الحركة وما يليه ومنه حيض بيوت الاخلية الكثرة اذا حرك احدها تحرك ما جازانه
فان ذلك كاف في دفع النجاسة ولا يتوقف على تحرك الكل بل تحرك احدها وعبارة حرك
ولا بد ان يكونا تحركا واحدا في محلين وبشيء انتقال بحيث لو حرك الما في احدهما تحرك
الاخر تحركا قويا ولا فلا وعلى الثاني يحل قوله ايتايت لو كان الما في حركتين في كل
حرف قلة وبشيء انتقال فوقع في احدى حركتين نجاسة فليست ايتايت ان ما في الحركتين
الاخرية دافعا للنجاسة **قوله** حرك تحركا قويا راجع للثنتين اي قوله حرك وقوله تحرك
كما صرح به غيره ويؤخذ من سمع على ابي شيخا واعقد شخشا فان راجع للاول فقط
فما كان بحيث لو حرك احدهما تحركا قويا تحرك الاخر ولو حركا متصفا كذا **قوله** فانه بلغ قلتين

اي من محض الما الما لو كان قد ذكر بالكثر من رطلين من ما يبلغ قلتين بها ووقعت فيه نجاسة
فانه ينقص ولو لم يتغير بالنجاسة لان لم يبلغ قلتين من محض الما والماد بلهما ولو احقلا لكان قد
في الكثرة والقلية اه قال وعبارة قل على الخلال ولا تنجس قلتا ما ولو احقلا لا والماد به
العرف يقينا الخالي من التغير السالب للطهارة وان جمع من مستهل او حسن لخرج ما لو بلغ
قلتين غايه استهلك فيه فانه تنجس بمجرى الملا قات ويبر مستهلا بالتماسي المحدث فيه ويحتاج
في الطهارة منه الى نية الاعتقاد واذا وقع فيه طاهر قل في الغايب سلك الكثرة في هذا الواقع
وحده اوسع المستهلك الاول كل محتمل والظاهر هنا الثاني واجهه وخرج الكثير المتغير كغير المتغير
عنه عند غايب الما فان ينقص بمجرى الملا قات ايتايت وتقدم انه لو كان هذا المتغير في مادون
القلتين عام طهارة منها او لم يخرج بالورقة قلة من الما في قلتين من ما لم يتغير
حسا ولا فها لم اخذ منه قلة فالباقي حكم القليل على اقرب احتمالين ودخل ما لو لم يكن في كثرته
ابتداء واستهلا فله حكم الكثير وبني على ما ياتي ما لو خلط قلة من الما في قلتين من الما
ولم تغفر حسا ولا تغفر مالا اخذ قلة من المحتج ثم وقع في الباقي نجاسة ولم تغفر فهل يحكم
بطهارته لاحتمال ان الباقي محض الما وان الماخوذ هو الما في الما او لم يكن نجاسة لان
كونه القلة الماخوذة هي محض الما حتى يكون الباقي محض الما ان لم يكن في الاغادة كان في حكمه
نه تطهر على وجه قول تنجس ما في الرضا في الما خلط اللب غايه وكره من الطفل عدم النجاسة
حيث قالوا ان ينقص من المختلط قد لا ينقص لم يحل لاحتمال انه الباقي محض اللب لكن بعارضة
ما في الايمان في الما خلط لا ياكل من طعام اشتره لا يد فاكل في اشتره ربه وعبره حيث
قالوا ان كل منة حبيبت لم يحل لاحتمال انها من محض ما اشتره غير ربه ولو اشترى حبة
حنت لانه الظاهر ان ما اكله فخلط من كونهما فاكل ونقل شخشا عن 8 في الدرر ان
اعتمد ينقص ما في الايمان ويحتاج للفرق بينه وبين الرضا فيلزم مع ذلك فالظن
احاطة بما في الايمان هو لاسم مسألة الرضا خارجة عنه نظايرها منه كل ما كان في الا
عاديا او كالحال وما كان كذلك لا يعتد به فلا ينقص عليها او عجز **قوله** فتغفر اي كل
ما سدره اي تغفر عقب وقوع النجاسة كما افادته الفا فلغاب عنه زمانه وحده مستغفر
لم يحكم بنجاسته ما لم يعلم بقوله اهل الحرة فنية تغفر اليها **قوله** بسبب النجاسة الاولى
بانقائه النجاسة لخرج بذلك ما لو تغفر نجاسة على الشط فانه ذلك التغير فيها ومع ذلك لا تغفر
اخر ولو بال في البحر مثلا فان تغفر منه رغبة في طهارة كما ان في الولد لانها تعف الما
الكثير خلافا لما في العباب ويمكن حمل كلام القائل بنجاستها على تحقق كونها من النبوة وانه
طهرت في البحر مرة مفلا فوقع منه قطعة بسبب سقوطها على ما لم تغفره ثم مر
قوله او تغفر يا محي الطاهر او محاورا ومسية لا يسل دفها **قوله** ما حفصه اي خذ الترمذي
فان مجموع صفاته على وجه القلتين في محض مفهوم اذ بلغ الما قلتين لم يحل بحيث
اذ مفهومه انه اذ لم يبلغها يقبل بحيث اي بمجرى الملا قات فالحاصل انه خذ الترمذي
محض ما يربط فمناه الما لا ينقصه شيء ما لم يتغير وما لم ينقص عن قلتين فانه تغفر
او ينقص عن قلتين تنجسها مذهب في **قوله** اذ بلغ الما قلتين وفي رواية اذ بلغ قلتين

لأن الطهارة هي الأصل ولا يغيب بالشك سم على من الهبة الكبير من على م **قوله** كذبوا بالذبح
الذبح **قوله** وعقبه وسحالي م ومثل هذه أجلوها فاذا وقعت متعة ممتدة في مايع فان كان
يفعل فاعل خمسة والافان لا لاخفه فلو نط فارعي برميته فلو لم يولد حكم الفار اخذ منه
قاعدة قبيح الفرع احسن الاصلين وجبا **قوله** وخرج ابي برص **قوله** وقيل ومثله البق المورق
عمر **قوله** وضد بكر اوله وقاله على الانعج **قوله** فلا تنقص اي مئة مالا دم لها
سائل من راجع لاصل المسئلة **قوله** طارح ولو همة لان الحيوان اختيار في الجملة بخلاف طبع
الرجح والملاذ ان لا يطرحها طارح مئة وتقبل مئة ولم تحت فلا يعجز وحاصل تحرير هذه المسئلة
ماطرحها ان يقال كما اقتضاه كلام الراجح منطوقا ومنه ما فيها ان طرحت حية لم يعجز
كأنه تتأولها من ادم لا وسوا ماتت منه بعد ذلك ام لا ان لم يعجز وان طرحت مئة ومئة
مئة من سواها كانه نكاحا منها مالاوات وقوعها بنفسها لا ينقص طلاق اي حية او مئة فيعجز
عند ولي الصبي ولو غير من كالحج لان لم اختيار في الجملة ولو تعدد الواقع من ذلك فافرح
احدها على نفس عود مثلا منقطع من نفس اختيار لم ينقصه وبه لم اخراج الباقي به الا
ثم لان ما على نفس العود من المانع المتكلم بظهوره وتوضيح حرة على انا ونقص بها
بقلم المانع الذي وقعت فيه المنة متصلة به ثم ينقص من المانع ويبقى من متعة الا ان طرحت
المنة في المانع وبالا نفس لم ما يلة اذا اغتدى بالدم كالحج الكبار الى القراء التي توجد في
الابل ثم وقع في الما لا يخسره عجز الوقوع فانه مكث في الما حتى اشتق وخرج من الدم اقل
ان تنقص لان انا عجز عن الحيوان دون الدم ويحتمل ان يعجز عن مطلقا وبه لا اوجه
كما ينبغي عما في باطنه من الوجود اذا اذ اذ اختلط بالما ولم يفرز وكذلك ما على منفذ
من النجاسة ولو وجد مالا نفس لم سائلة في ما قليل وكذا في انها التقت لان رخصة فلا يصار
اليها الا بيقين وقال بعضهم بالمفوض لا بالاصل قال سم وبطلان ما به شيء وبذلك هل تقو
بما يدرك الطرف او ان المنة في سائل منها اولها وبوجه المفوضها كما وافقت عليهم رلان
الاصل الطهارة ولا يلزم من النجاسة التنجيس وانزع فبدرع على م بان الاصل
في النجاسة التنجيس هذا يحصل ما ذكره م روي عن علي بن ابي طالب ان كان يفرط في المنة
في المانع بغير طبع المانع في نحو ان فيه مئة لكن لو لم يكون المنة في الا ناطر المانع
فبذلك يغيب فيه تطهر ولا يبعد ان لا يغيب اذا كان الطرح الحاجة لكن قفنه من
الطرح بلا يبعد الغرض منها او ما لو كانت في زيت نحو العندل واختاج الى زيادته
فالا وجه ان لا يفرق القاء الزيادة في العندل وان علم ان لا يند ولا يلف اقراجهما قتل
القاء الزيادة لان ذلك مما سبق سم على **قوله** لئلا الاحتياط قدم الدليل العقلي
لعموم **قوله** اذا وقع الذباب في شيء ذبابا كثر حركته واضطرابه وعمره الغالب ارسره
يوما وكذا في النار يكون في النار استنقذ بالبل ليعذب اهل النار به وهو طبع الانا
حتى ان يلقى بنفسه في كل شيء ولو كان فيه هلاكه ولا حيف للذباب ليعف عنه
ومن عجيب امره ان رجبيد يقع على الثوب الابيض اسود وبالعكس واكثر ما يظهر
من العقول ومبدأ خلقه فها هم من التوالد وهو من اكثر الطيور رفعا حار وعا بعي

عامه اليوم على الانثى وحكي ان بعض اخلفا سالا الكافى لاي علة خلقت الذباب فقال
مذلة لم لو كونا كانت تحت علم ذبابه فقال الكافى سالي ولم يكن عندي جواب فاستنطقت
من الهبة الحاصلة وعنه مقاتل بن سلمة انه قال يوما سموت سلوى عاروت الفري اخبركم
فقال لم رجل اسما الذباب في مقدمها ام موخرها فلم يدري ما قوله قال السوطي وفي تاريخ ابن
الجارسي انه صاها انه يعلم ان كان لا يقع على حسنة وشابه ذباب اميدلا من حاشية
العلم على الجماع **قوله** فليفسد امر اراي لمقابلة الذباب لانه في قوله لم دفع نوع الحار
في الاكتفاء بنفسه بعمده فلا يكتفى بنفسه الحاشي وان حصل الشفاء الحناج الا فرسفل
يكتفى بانما سده بنفسه فدا حيا لان والظم الاكتفاء به وحل حوا من النفس او استقامه
اذا لم تغلب على الغلب التقرير والاحتمال فيه من اصناعة المال قال زري والنفس خا من بها
لذباب آما فانه فاجم خمسة لان يودي الى هلاكه **قوله** فان في احد جنا حية اخ يوحث
منه ان لو قطع احدهما لا غنى وبالا وحي اذا قطع اذ اقال بيقين شوخنا قلت ويحتمل
الفهم مطلقا ويكون الما الما ارا صله اج وعبارة ع شى على م روعليه فلو قطع جنا
الايسر لا يندب عنها الانتقاء العلة بل تسمى ما هو للمفوض من حرة عن الذباب حرة
عن هذه الان لفوا الى العلة المختصة بالنفس **قوله** وانه يتقى بجنا حة كثر الهمة اي
يحميه وقاية اي يعتمد عليه في الوقوع **قوله** وقى بالذباب اي من حيث عدم التنجيس
لان حيث النجاسة فانه حرامه كفقدا العلة ولا يودي الى هلاكه فلا يعجز عن شئ منه
قوله امتحن بجنا اي يفر منه افر اجنها الله الحنى هو حقيقة وقى لا يوجد الا في
ضمت افرادها فاحله اذا وجد الحنى فاذا لم يوجد والحالة هذه فالذي قاله سم ان الحق
المفوق قال كما وافقت عليهم رلان الاصل الطهارة ولا يلزم من النجاسة التنجيس وقد قالوا
في شروط الصلاة لو كثر في كثرة الدم لم يضره قال ع شى على م ر بعد نقله كلام سم اقول وقد
توقف فيه لان الاصل في النجاسة التنجيس وان لم يكن الا نفا وقوط رخصة لا يصار
اليها الا بيقين ويورد قولك الى الا في فلي فذلك هو وقع في حال احلب اولافا لا اوجه ان تقى
اذ شرط المفوض بتحقيقه هو ذلك ان تقول لا تايبه فبذلك هذا لان ذاك تحققنا فبذلك
الواقع منجس ولا كذلك هنا فتأمل وقد استقرت على الحكم بالنجاسة في هذه المسئلة **قوله**
قال القراني معتقد **قوله** لا شاهد بالبصر اي ما لم يطرح ويدل على ذلك التعليل بعض
الاحتراز ومقتضا هذا ان البصيرة لو فكت ذيلها او صورها فتنا منجس لا تدرك
طرف انه لا يعجز عنه لانها بغير طبعها للمنة والظن ان ذلك وان الما بالطرح بالنجاسة
ما لا يدرك الطرف الطرح منه خصوص المطلق ولو وقع الذباب على دم ثم ملاه ووقع
على نحو ثوب اجد المفوض ما لا اذا قلنا به في الدم الما هذ فلا به تقول به فها لم
بشاهد بطريق الاول هو الما لا يقول الى لا شاهد بالبصر المعتدل من غير ما سم
اي مع فرض لو انه نجا لولا الوقوع عليه قال فلو ما هذ قوى البصر المعتدل
في الشئ دون الظل فلا يبعد قاله روي بعض المفوض لا يدرك الطرف مما اذا لم يكن
حيث يجتمع منه في دفعات ما يحسب وهو كما قال وضبط في الجمع ذلك اي المفوض

عما يكون بحيث لو خالف لونه لرب الثوب لم ير لقلته فان قيل كيف سمي العلم بوجود
النجاسة التي لا يدركها الطرف في الماثلت يمكن تصورهما اذا عفا الذباب على نجس
رطب لم يشاهد ما علق به من النجاسة فاذا وقع في ما تلتل او يابع لم ينحسبه لشفقة الا
حترا عنه ومنه في ذلك فمعهم بان براه قوى البصر وقت معتد لم يقدرونه بخالف
للون ما وقع عليه من الماء والمائع وكذا غيره كما انثوب انه برياي على ثم الغاية
لقلته علة لعدم مشاهدته بالبصر لا لعدم التنجيس فهو يتبدل في الحقيقة لا في ما لو
كانه عدم الادراك لخواصه لثوب المحل كما قال الهندى وعبارة في كمال الاحلال
قوله لقلته سماعه بنفسه او بفعل فاعل ولو قسلا بدليل اطلاقه مع التعميل في
المستوى ومعهم قبله عا اذ لم يكن عن قصد سواكاه وتوقعه في محل اذ في محال تقم
لو كانه اذ اجتمع صائر كثره فقام يوقعه على المعقد **قوله** كنعط بول او نقط مستعدة
لكن بحيث لو جمعت كانت قد راسر الا يدرك الطرف المعبدل وصار متنجسا معفوا
عنه لا انه غير متنجس والنظم ان محل العقوى عدم التنجيس عما ذكرنا لا يدركه الطرف
وما بعده اذ لم يفرق قيا ساعا على ما قبله **قوله** وما يعلق بمحل عطفه على نقط بول
هو فما لا يدركه البصر وهو ما قاله شيخنا م روي بمحل عطفه على نجس فيع ماذركه
البصر وغيره وبه قال بعضهم **قوله** بجوارح الذباب اشار بجوارح الى ان الذباب
ليس قديلا **قوله** والوقت اوجه اي فلا فرق هنا في الاشياء بعد البصر بين ان يكونه من
مغلظ وغيره وقال م ر في شرويه **قوله** عن روي محمد اي صغيرا اذا سقط
بنفسه او وضعه فيه لا عيبا **قوله** من غير عيوبها ما شرعوا للكلب فلا يعقن عن شئ
منه **قوله** من مركوب وكذا القصاص يعقن لم عن كثره انهم يقتل القطة والكلب بالون
وعبارة في قوله لقليل من شر نجس اي من غير مغلظ **قوله** وعن قليل دخا م نجس
ولو من مغلظ وقده م ر بغير المغلظ وعدم رطوبة والاولى قرأته بالتشويق لشم
دخان المتنجس لخطب نجس بول فانه نجس يعقن عن قليله كما قاله زبي لان
ان قرأه بالاضافة لاشتماله وبه ينام ملعت به البقوية في الثا ولو شئ شارطسا
على الكلب المزدحم عن الدخا لم يتنجس وهو ظر وخرج بالدخا ان اليباب نظاهن
انه لا يعقن عنه كما قاله العناني وما في شئ الى طهارة الكلب اما من الشبهة الخمسة
ولهست اجلة ولخطب المتنجس احوالى عن الدخا ونقل بعضهم عن ابن التمار
نجاسة وكتب ارج ظ ولو كانه الدخا به تفعله او من دخا مغلظ واطلاقا م ر
هنا يعقن المعنوي مطلقا لكن قديم المسئلة عما اذ لم يكن بفعله او من دخا مغلظ
اه فيعمل بما خرج به حج لان الصحيح تقدم على الاطلاق وعبارة في عدم روي دخا م
نجس اي في الماء وغيره اي حيث لم يكن وقبول الماء وغيره بفعله والالتجس ومنه
النجس بالنجس او بالنجس فلا يعقن عنه وان قل لانه بفعله اخذا بما لو لم
ذبانة على نجاسة فاسكرها حتى يقتربا بدينه وان به الا ان فرق بان النجس مما
عقن الحاجة اليه فينفق القليل منه ولا لذلك الذبابة ونجاسه طاهر وهو المتسا عد

هنا بغير واسطة تارك كرج من الدبر ويعقن عن شئ في طير جف في الماء وان لم يكن من طيور
وعن بخر خوصاة وقع بها في لبي حتى جلتها وعن جرة بخر بكم الجيم وكذا غيره مما احتق
فلا يتنجس ما شرب منه ويقتضي عن تقاطع من طير بعد المتنجس ويعقن عن روث الدابة
وعما تلتقه الفريان في بيوت الاخيلة وانه اذ ركه الطرف خلا فالخطم وعن خوريت خلط
بحين قنه رور للكلب وعن اخذ الخنوز بالنجاسة كالرهي بالكله او بروه عايع كلاني
ولا يجب غسل النجس منه لخواص الصلاة ونقل عن شيخنا انه لا يست انهم ومنه نظروا في خط
ولا يتطل صلاة حامله وخالف شيخنا م ر **قوله** وعن ابي اي وعن قليله فصار سرجي
ولو من مغلظ وعبارة في شوي على المخرج قوله وكذا روي عن عطفه على القمل يقتضي
ان لا يترط قلته وليس كذلك قاله شئ بل لا يترط في العقوى عنه القلة وقوله انهم وليس
كذلك قاله شيخنا حفا الا في حق الفرائ **قوله** كانه لاري صفار النمل او طائر هنا مقدار
الذرة **قوله** وعن حيوات طاهر غير روي لطروهم م روظ ان المنفذ مقد فخرج به
بقية اعضائه اذ كانت متنجسة فلا يعقن عنها **قوله** الهم التي اظلت نجاسة وغائت
غيبه علف بها طهارة مما فان لا تنجس ما شرب منه اذ لو كانت بقية الاعضاء مثل المنفذ
لم تحتاج للتقيد بالنجسة المذكورة وقال بعضهم ان المنفذ ليس يقتل بل مثله بقية
اعضائه كما خرج به الطوخى وعليه شكل ما ذكره في الهم تامل وعبارة ان الهم هب الهم
قوله وحيوات متنجس المنفذ اعمه ما لم يتحل منه شئ اي بالنسبة للما فقط دون المائع
حتى لو وقع في مائع نجس على المعقد كما يرشد اليه التعليل وقد رجع الشيخ عن هذا
وسوي بين الماء والمائع لشفقة ويعقن عما عساه الفصل من الكوار التي تحمل من روث
خوالبير ويعقن عن م صبي بالنسبة لبدن امه وغيره كنعيله في فمه على وجه
الشفقة مع الرطوبة فلا يلزم تطهير النجس كذا اقترهم راية سم على حج **قوله** اذ وقع في الماء
خبر المائع كما قاله زبي وقضية كلام م ر الاطلاق وهو المعقد كما تقدم فزع ما تلغيه
الفريان في بيوت الاخيلة يرجع منه للروي فما عده العرف قليلا عن غيره ومثالا
فلا ويحمله اذ لم يتفر احد وصافه الماء والافلا عفوا اذ اشكنا في القلم والكنزة فلا
عنولانه رجعة ولا يسيار اليها ولم يحصل هنا واذ اشكنا في ان من العنران او من
غيره فالاصل القاء الفريان والفريان بالهم في القاموس **قوله** يستعمل اي بالاحجار
وقوله عن الدم الباقي على صورة التي بعضهم بالدم الباقي على اللحم الذي لم يختلط
شئ بالودجحت شاة وقطع لهما وبقي عليه اثر من الدم بخلاف ما لو اختلط بغيره
لا يفعل في النجس التي تدخ في المحل المنفذ لجمها الا ان من صب الما على الازالة ان دفعه
عناقات الباقي من الدم على اللحم بعد صبا الماء لا يعقن عنه وان قل باختلاف باطني
وهو يتصور نجس فليست به لا والافرق في عدم التقوى عما ذكر بين المتساى به كما في اذني
وعنهم ولتوركه في الاختلاط وعدمه لم يفرغ شئ على م ر وقد يقال هذا الماء الذي
يفصل به عن غيره فاما المناس عدم ضرره الا ان يقال لما لم يبقوا في ازالة الدم
بالماء الذي يفصل به اللحم المذكور صا لاجنبيا ضارا تامل **قوله** والقلقات خمسية

من حديث عبد الله بن عمر عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان العبد اذا اقام يصلي اي بدو به
فكمنعت على راسه او على عاتقه فكل ما ركع وسجدتا قطعت عنده ثم **من** حتى ولا يرد
الحجة الا انها خاصة يومها ولا يرد بعضهم لها يرد وقد قول كل يوم وليمة مع انه الاحبار يوجب
الحجس وقع قبل وقتها وحين فرضت لم يجمع مع الظهر قال في ذلك وقد يجب في اليوم والليل
الكثير من الصلوة فقد ثبت في الحديث الصحيح انه بعد ايام الدجال سنة وهو ايامها
ونابها كسروا بها الحجة وسيل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك اليوم هل بلغنا فيه صلاة
يوم وليمة فقال لا اقدر ولم اقدر ولا في اليوم الاول بالمتقدم وتبقى به الا حرك
بان يقدّر قبل وفات الصلاة ويصلي وهو جاز في ما روي الاحكام كاقامة الاقياد ومقدم
رضائته نصاى الوتر والتراويح ويرى المغرب والعشا والصبح ومواقيت الحج ويوم عرفة
وايام منى وكذا العدة وحين يقال لنا امرؤ زوجه او ليست بحامل وانقضت عدها ف
طلوع الشمس الى الزوال وحريه ذلك في الوضوء عند تقوم مدة قال الشراعي
في المنزلة فانه قال قائل فلم تذكر الصلاة عندنا في اليوم والليله حتى مات فاجاب
كانه ذلك من رحمة الله تعالى فتذكر في بيته عند طهارتها وحصل لنا الرضا والكرام
كلما وقفنا بين يديه لنعبر بذلك كمدخل الوقوع منا بالمعاصي والمغفلات في الصلاة
وصلوة فتتقوت احدينا وتستغفر باحنا من المحالفات على حسب مقام ذلك المتعلمين
او المصلي كما انه اذا قال اذكار الوضوء الواردة بعد ذلك في ذنوبه الخاصة بالوضوء في الصلاة فان
كل ما هو شرعي اخل شرع كفاية لفعل وقع الحسد منه فما سقط الله تعالى فيكون ذلك
في مثالبه كفاية لم كما عرف ذلك اهل الكفر فلو كشف للقيد الذي ذنوبه تشا قطعت عنا
وتحالا فيه كلام ينبغي ان يكون عليه قال في البرية قال بعضهم والحكمة في جعل التسكوات
في اليوم والليله خيرا ان احوالى ما كانت خيرا واحوالهم تفرج بولاهما المعاصي كانت
كذلك لتكويه ما واجبه حبه لما يقع في اليوم والليله من المعاصي بسبب ذلك احواس وقد
اشا راي ذلك صلى الله عليه وسلم يقول لا يجمع لو كانه بباب احدا لم يترفع من في اليوم
والليله حتى مات التمسك اكانه ذلك يبق من رونه اي ويصعد على قالوا لا قال فاذال
مثل التسكوات الحسنى بمحوا الله بهن الخطايا قبل وحملت مني وثلاث وربع ليوافقت
احضرة الملازمة كانا جعلتا حجة للشخص يطير بها الى الله تعالى **معلومة** في
الدين اي علمها من الدين مباركا ضروري وهو ما لا يتوقف على ظهور استدلال
اولا رايه ما لا يجمل العامة وخاصة فلا بد ما يقال ان الضرورية خاص بالملاك
بأحد من احوالى كافر من شخص العبادي والمزاد بقوله معلومة من الدين بالضرورة
اي استتمت استتمت ان يثبت من الضرورية لانها ضرورية في نفسها لانه الضرورية ما
لا يتوقف على ظهور استدلال وهي لم تثبت الا بالدليل **من** الدين اي من ادلة الدين
والاصول في اي في نفسها وعددها كانت شرعية كما يثبت في كل احدى ثم راي في الظاهر
اثبات في العمر كذلك في الحرب واحدة في العشا اثباته ثم بقيت الصبح على شرعية
تقبل لانها تقبل غالبا في وقت الكل واختصاصها بهذه الاوقات تعبدية على المتقدم

اي حافظوا فيه ان الحافظة لا تؤخذ من الآية وفيه ان الت ليست واجبة فلا تؤخذ
من الاول الذي هو للوجوب فكان الاولى ان يقول اي ايقامها من واجب عند الاول بان الحافظة
ستفاد من الاقامة لغة فقد قال في المعاص اقام الصلاة اقام فعل ومن المعلوم ان الدرا
ستلزم الحافظة ولهذا قال الله تعالى ومن الناس من يذبحون بالآية الثانية لاجل بياض الوقت واقتصر على
والمدوب **من** قوله تعالى ان الصلاة الخ اي بالآية الثانية لاجل بياض الوقت واقتصر على
ذكرها في الآية مع قوله آيات لا شئنا بها وما الاخبار فذكرها في الآية لاجل بياض الوقت واقتصر على
اي حجة موقنة وصيانة الجلال كتابا مكتوبا اي نؤمن ما موقوفنا اي بعدا وقتها فلا يؤخذ
عنها **من** قوله تعالى ومن يذبحون بالآية الثانية لاجل بياض الوقت واقتصر على
لان الكفار مخاطبون بزعم الشريعة على المتقدم بدليل قوله تعالى ما عليكم في حق قالوا لم
المسلمين الآية والملازم الملقون من امة الدعوة وقد ذكرنا ان الملازمة لم تسقط فضيلة
قراءة القرآن ولما هي منصوص على العلم ستعا من الاية فانه قراءة القرآن كرامة كرامة الله
بها الا ان غير ان بلغنا ان المؤمنين من الجن يتراوون الا ان يحمل لاجله ظهر قلب اراجه
من حكمة صلاة اي في كل وقت عدة مسكوات وكانت كل صلاة ركعتين وتكون فلم
اذا اراجه اي بارشاد من موسى عليه الصلاة والسلام والمرحمة تسوات كل اربع ربه
يعني راسه على الاصح فانه قلت لم يره ابراهيم بالوعاء الذي ربه في ثابته ذلك
مع انه لم يلقه قبل موسى لاجب بان خليل الله في الجليل شانه التسليم وتوحي كلم الله
والكليم شانه الملك والحكمة في وقوع الصلاة ليلة الاسراء لما قدس مظهره وباطنه حيث
عزل من زمزم بالاعيان والحكمة ومن شانه الصلاة ان يتقربها الطهران بذكر كل
تفرض في تلك الحائز وليطهر شرفه في الملا الاعلى ويصلي تحت سجد من الانبياء والملا
ولما جوى ربه ومن ثم كانه المصلي بناجى ربه جلا وعلا وتقبل قد وقع السؤال عن عبادته
صالحا انه عليه عا لم يقبل من الصلاة ما هي وفي اي مكانه كانه يتعبد ويحضر ربه
كان يتعبد بترعية ابراهيم عليه الصلاة والسلام اولها كانت شريفة فتل ذلك وما
فرض عليه من الصلاة قبل ليلة الاسراء كانه بعد تروى القرية ام لا وهل كانه يوافي حادته
اذا ثبت كونه كانه يصلي قبل ذلك لا واحا بسخفا بان لم يتعبد بترعية غرض من الانبياء
سلفا وعبارته قبل التعمد كانت شرف في السنه في خارجه بالمدينة في الاوانه تعالى ويكره
من يركب من الضيق ثم بعد البعثة كانه عليه ركعتان بالنداء وركعتان بالعتس
لا قبل ولم يثبت ما كانه تراه والركعتان اللتان صلاة بالانبياء في بيت المقدس كانتا في
عليه ولم يثبت ما تراه فيهما ثم راي في نزله القرآن في قوله لا اخلص من بر وقوله
سورة الاخلاص اي زيادة على العا حجة لما وردنا من اويل ما تراه من القرآن
وقال الواحد في احباب التزوي ولم يحفظ في الاسلام صلاة بغير عهد لله رب العالمين
حيث جعل احسا اي حتى في حق مصلي الله عليه وسلم في حاله بالسوطي ما لم يمتد
انه اخبرين صلاة سجدت في حقنا وفي حق مصلي الله عليه وسلم ولكنه كانه صلى الله
عليه وسلم يفعلها على وجه التولية وهذا بنا على كسرة النسخ قبل تبليغ السورح للامة

من

وقيل لا يسمى شجاع بل تخفيفا قال في فتح الباري وفرضت اولاً كعتني الا المغرب فلم يزل
يصلح كذلك ثم اورد في يومه اسماً بالزيادة الا في المصنف والمغرب اورد في فضل عن 8 اذ قال
في المغرب فرضت ركعتين ثم زيدت ركعة كما تقدم وصنف السويعي في احكامها المصنف
المسكوات التي كانت على ما سلكها صلى الله عليه وسلم من ركعة ما في ركعة ثم ركعة في اليوم وليلة اي وفي
مقدار ركعتين صلاة وقال في حقا حقا الذي تليقناه واعتمد بعض احوالي ان الركعتين
لم تنسخ في حق صلى الله عليه وسلم وان كانه يفعلها على سبيل الوجوب فما في عني خلاف
المعتمد ويظهر في يومه ما وجد بعد ذلك اشارة الى انه لو ارجع بعد ذلك لخط عنه خمس
وذلك يورث في اي ركن ما فرض عليه فان قيل في الاصل في علم الله منى فما احكمه في جعلها
ليلة الاصل خمس ثم نسخها الى اثنتين وانما لم يفسحها سحابة ويقال في حقا
مع علمه في الاصل انها خمس لظهور شرف النبي صلى الله عليه وسلم بقوله في حقا في الركعتين
واحيب في ذلك اورد في الحديث **وقوله للاعرابي** اي في هذا الحديث الثاني
لا في الاول ذكر فيه العدد وهو لا يفيد احصاء ما في هذا الحديث فيفيد احصاء ما في
يتوهم من نسخ العدد نسخ الوضوء اي في الحديث الثالث في قوله وتولى لم ياذ لما
يقول في الحديث **قال لا الاحاجة لقال** لان نفيها قوله للاعرابي لانه لا يقول
القول قال قال لا يخفى ما في هذا الاستنباط من الاشكال لانه قوله هل على غيرها
استفهام عن الواجب بقوله لانه في جوابه وقوله الا ان تطوع لا يصح استثنائه
من غير الواجب لكونه اي غير واجب لكنه يدل على ان النفل يلزم بالشرع وبغير اخذ
بعض الامة وحجابه بانه لا استثناء مستعمل وقيل الا انه تطوع بالذبح بان تنذر
نافلة كالوقت **واما وجوبه** اي واردة على قول الجمهور **وقوله** في كلامه
اي لا انه لم يذكرها واغاد في الظاهر فقوله المليون لاجه للاستدراك لانه خاصه يومها اتفاقا لا يفيد
الاجاب عن الادراك لان من بين الخس بالظهور ما يفيد وردت عليه اجمعة فلا يحسن اجواب عنه
الا عا ذكره الله انه صلى الله عليه وسلم في البيت من منزلة المذلة **وقوله** في الحديث بقوله
فرض الله على امتي ليلة الاسراء **وقيل** ستة اسرار الراجح انه من ثلثها اثنتان عند الجمهور
في شرح المسالك شرح للرافعي والمسند للامالك انفي وهو مجلدان من كتاب فرام الرافعي عبد الكريم
قال في احكامها وحقق في المسند لجمهور الصلوات الخمس على هذه الكيفية ولم يجمع لاحد قبل المصنف من الانبياء
والا لم يبق حديث المصنف عن عائشة ان ادم لما اتيت عليه عند الخمر صلى ركعتين فصارت الحج وقدر
اسحاق عند الظاهر صلى الله عليه وسلم اربعاً من اربع ركعات العصر وعرفه اورد عند الزوب فضيل اربعاً من ركعات
مجلس في الثالثة فصارت المغرب ثلاثاً وفي رواية ان المصنف ادم والظهر لادور والعصر ليامان والمغرب
ليعقوب والعشاء ليونس قال في الاصل ولا يوازيه قد جعل عقيب صلواته بالمصنف في الحديث صلى الله
الاسراء وهذا وقتك وقرنه الانبياء من قبله لان المراءى وقته اجلا لاوله احتقنا كما في وقت
مناميه **والعشاء** كانت صلاة ليونس قال في السويعي الثابت في الاحاديث الصحيحة ان العشاء
خصوصية لهذه الامة لم يصلها احد قبل هذه الامة وقال في الامم انه العشاء من خصوصياتنا ولا
ينافي ما ذكره قوله في حقا بعد صلاة الخمس هذا وقت الانبياء من قبله فيلك لاحتقال انه المراءى انه

وقته

وقته على الاحوال وان احتقد كلفه ذكره بوقت كذا ذكره وقد جمع بعضهم ما ذكره في احتقنا ما كان في
بمسلة من الاحتقنا في بيت من جبال الجبل فقال **لادم** مع العشاء ليونس **والظهر** لادور وعصر ليامان
ومغرب يعقوب كذا شرح مسند **فقد** كثر ما ذكره لعقوله **وبعد** كثر هو على الاصل والاصل ان المصنف
لادم من غير خلاف في الظهر لادور وقيل لادور والعصر ليامان وقيل ليونس وقيل للفرقة والمغرب
ليونس وقيل كانت لادور وقيل ليعقوب والعشاء ليونس وحقق بها هذه الامة وهو الاصح **وقد**
وقد بدا في حال من قوله اول صلاة ظهرت او سطوف عليها كانت الصلاة بالظهر مسطرة بمسلة ركعة عا
الاول مسطرة بعلمتي على الثاني وتقدر العبارة وبدا المصنف بالظهر لانها اول صلاة ظهرت والاصل ان
الله بدلا وفيه انه الله ايم بدلا المصنف في قوله وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس الا ان حجاب بان هذه
نزلت اول الانبياء الاوقات **فقد** كثر ما ذكره في الحديث والذكر في الحديث اي صلاة كذا ذكره
المصنف في حديثه وفيه اضافة النبي الى نفسه لان الظاهر ان الصلاة وكذا ما ياتي بدليل قوله وسبح
المصنف في قوله المصنف وقد تارة فذكرت عن هذا التفسير لعله اولى الا ان يقال هو تفسيره لا وضعه ولا
ضاقة بياينة اورد في اضافتها الى الامم **سبح** اي هذا يدل على انها محاذرة لعل قمتا حاله
وقيل ان التسمية بالوضع والوضع هو الله على المختار وكذا يقال في باقي الصلوات **ظهر** اي
في الاسلام فلهذا في ما تقدم انه صلاة الظهر كانت لادور **فلم** يبدأ اي النبي صلى الله عليه وسلم
ولم اوجبه على الامم كالبطل على اجواب **الاول** انه جعل المصنف في هذه العبارة تعذر
ان الصحيح عما ذكره في وعبارته من روافد بدلا بها وان كانت اول صلاة حضرت المصنف لاحتقال ان
ليكونه جعله المصنف **فما** استفاضت خلا فالتقوم اتحادها **الباب** الاول في كتاب
المواقيت جمع موقيات اسلمه موقيات من الوقت وهو لغة مطلق الزمن واسطلاحاً هو من
الزمن محدوده الطرفين وانما بدو بالمواقيت لانها ام شرطها لان بدو بها احتياج **لان** بدو بها
ام ان هنالك ثابته ولا بد من الغنم على فعلها ان اخرجها عن اوله وهذا غير الغنم العام عند البلوغ
ان يفعل جميع الواجبات ويترك جميع المحرمات قال **وهو** واجب على كل مكلف **حسب** الصلاة
اي وجوبها على ان يبقى ما سبها فان اراد تأخيرها الى اثنا عشر يوماً الغنم على فعلها
على الاصح في المجموع والتحقيق وعبارته مد على التحريم وجب الصلاة باول الوقت وجوباً
مطلقاً ومعناه ان لا ياتم بتأخيرها اي ان غنم في اوله على فعلها فيه ولو مات قبل فعلها وتذيق
من وقتها ما سبها واجمع موضع ولكنه ياتم بالموت بعد التمكن من فعله ولم يفعل لان تأخير وقت غنم
معلوم فابح لم تأخير بشرط ان لا يبادر الموت فان بادره كان مقبلاً بخلاف اخر وقت الصلاة
فانه سلوم فان غلب على ظنه ان يموت في اثنا عشر يوماً كان له ان يترك فعله ويترك الغنم باستيفائه
فان الامام يقتله بقتل الصلاة فان لم يفسد بها تأخيرها عن ان الوقت يقتل بقتل وقتها
ما مر عن ابن الصلاح وغيره ان الشك كالظن وهو يقتضيه الامم التحفة وغيره ثم لو لم يمت في اثنا عشر
كان غنم غنم وفي الدم لا يقتل بفعلها في باقي الوقت مقبلاً بقتلها في المقتدر لها شرعاً
ويخرجها من وقت اي ادائها **وعشا** عطف على حيا موت وقوله ولم يجهل جهل اعتراضه
بين المصنف والمصنف عليه **اراد** حيا موت اي هو المشهور وبعضهم عكس في المراءى
فقال اراد حيا موت المصنف بعبارة العرب والعشاء قال قال وهو الانبياء بعد اوقات

ساعة نسته اليه مد علي القوم او تاحض كمود مستقم القائمة من اجل الحاجة اليه قال
سنة اقدم وتنفذ اي غير ظل الاستواء وقت فضيلة اول اي فالصلوة في اول الوقت افضل من ثانيا
مجلس في الحج فان المفضل في اول سني الامكان ما وراها الفضيلة لما يقع منه بعد في سنة افرى قال الراغب
ورقة بان تظلم الرابع الي وقت الصلاة اشد واعيا حتى يدرك لانه يفسد تحصيل الصلاة لاولها ولوقتها
لقول بقالي حافظ علي الصلوات وبين المحافظ علي تحصيلها وخبرنا بسعد تالت النبي صلى الله عليه وسلم
اي الاما لا تفعل فقال الصلاة لله فلهما رواه الدارقطني وغيره في صحيح روي عن ابن عمر عن نفع الصلاة
في اول الوقت رعنون الله وفي اخره عنوا الله ولما سمع ذلك انكره رعنون الله عنده قال رعنون الله احب
الناس من عروق قال اما انك انظر رعنون الله عند لاله الرعنون انما يكونه للمحسني والمفوضه ان يكون
المفوضين ورق بين المحسن والمفوض **الحج** اي احر الوقت واستداوه من اول الوقت الى اخر وقت
الفضيلة علي الشرح **ورقة** اختيار اي الوقت الذي يختار عدم التاخير عنه شرعا ما وراي
مثل رعنون المفقد ان وقت الفضيلة بقدر استغاث على طلب تلك الصلاة ونفعلها ونفعل شئنا الع
ورقة الاختيار وقت الجوار التي ان ينبغي ما يسها **ورقة** ولها وقت منيرة ومع فني قوله الا لزيد
والقاهية تسج وجه الساجح انهم اخلوا وقت المنيرة والحرمة في وقت الجوار والاختيار **ورقة**
ورقة حرة اي وقت يحج التاخير اليه فالامانة لادني ملازمة فلا استواء وقاه **ورقة** وان وقت
اد بان وقع لها ركعة في الوقت ويبيني على ذلك الصلاة في السج اذا اراد ان يركب من الوقت
ركعة فانه يصح ان يعمرها لانها مودة فانه لم تكن مودة بان اركب من الوقت ما لا يصح ركعة فلا
يصح تعمرها لانها فائتة حفر لانه على ذلك حج في ثم العان قال مد علي الحج ومنه الانوار لو اركب
اخر الوقت بحيث لو ادى الزمنية سنه في وقت الوقت ولو اقتصر على الاركانه تقع في الوقت فالأفضل
ان يتم السنة وحاصلها انه كانه الباقي يسج جميع اركانها ولا يصح مع ذلك سنه فيجب الاتيان به
بالسنة وان لم اخرج بعدها عن الوقت لانه هذا من باب المد بل لا تفعل الاتيان بالسنة لانها
مطلوبة فيها ولا يجوز في الاتيان بها ولا مانع من لان غائز الاوان يخرج بعدها وهو جاز بالمد
قاله لان السج كون من باب المد مسئلة لانه المد ليس بمطلوب وهذا مطلوب لاننا نتركه في
المد من جهة وقت افرى فليهم بالمد جاز ولو كانت فيه محافظ على سنه الصلاة كانه افضل
قال وهذا خلاف ما اذا كانه الباقي من الوقت لا يصح جميع اركانها فلا يجوز الاتيان بالسنة
ويجب الاقتصار على الواجبات م علي التحفة ولو شرع في صلاة من الصلوات المحسنة وقد
يقى من الوقت ما يسها ومد بالتطوير في الترة وغيرها من ذكر او سكوت فيما نظم حتى خرج الوقت
جاز بلا حرم ولا راحة لكنه خلاف الاولي وان لم يرفع في الوقت ركعة فذلك خلاف للاسوة
ومن فيه كافي في المرفي في روعه ومحل ذلك في غير جهة اما الجهة فيمنع تطويلها الى ما بعد وقتها
بلا خلاف في الوقت بينه وبين غيرها لو وقع صحيحا على وقوع غيرها في وقتها فذلك خلاف للاسوة
ان ارفع ركعة اي في صوة المدحان كانت اد والاكانت تعنا لانه من راحته من ذلك
ان المد هو التطويل بغير السنة بل يفتي تطويل القراءة زيادة على ما يحصل به السنة والذكر
او بالسكوت في ركعت تطويل **ورقة** ويجوز به اي وقت المنيرة ووقت الحرمة واحاصل ان
الاوراق فيها ما هو مشترك بين الصلوات المحسنة وهو الفضيلة والاختيار والجواز بل كراهة

والحرمة

واحدة والمنيرة واما وقت الكراهة فخاص غايدا الظاهر وانظر حكمه ووقت العذر خاصا عما
عدا البيع لانه لا تجمع اصلا **ورقة** والمقدمان وقت الفضيلة والاختيار والجواز في جميع الصلوات
تدخل باول الوقت وتخرج سقاية الا في المغرب فانها متعده فيه دخولا وخرجا والا في الظهر فان
وقت الجوار والاختيار يتجدد في جوارها وفي جملتها اوقات الصلوات اما الثاني والثالثون وقتا
اولا لانه وثلاثون وقتا اذ اعترا منهم وقت الفضيلة والاختيار في المغرب كذا نقل عن
الطوسي **ورقة** لمعاصرها اي مقارنتها وقت المغرب كذا قيل ومنه تظلم لانه الشهوات المعاصرة هي
المقارنته بالمغرب كما قاله في ذلك لمعاصرها لانه اي مقارنته لم والمعصية مقارنته للمغرب ولو قيل
لتناقض منوال الشئ فما حتى تفنى نبيها بتناقض النسل من الوقت بالمعصية حتى تفنى اي
الفضيلة كما اوضح ما قاله في السجدة وفي الصلاة الوسطى وهذا قول من اقوال كثيرة لانها ليست
الهارية والمليحة هي افضل الصلوات والدليل على ان الصلوات ما يصح من قول مد علي الله عليه
وسلم شلوها عن الصلاة الوسطى صلاة العصر **ورقة** اي صلاة تراكها افضل في ما تتركه ولا حقد وذكر
الضم في بعضها مراعاة للقطر الوقت وكوب معناه الزمان وان في بعضها تظلم لكوب الوقت
بمعنى الخطم ولا ضرورة اليه لان هذه اللفاظ صارت في الشئ اعماله في جميع الصلوات ولا يفتي
بوقت كلام شارحه العادي وعكبه روع ذلك المد جعل الاضافة للبيان ع في الزيادة اي
وقت الزيادة على كل المثل للمثلي بعد ظل الاستواء لانه اخذها من ذلك **ورقة** وعبارة التنبيه
لا حاجة لذكرها لانها ساوية لعبارة المت لانه كلام المت يصدق بادي زيادة البصر الا ان
عبارة التنبيه اصح في الادبي بخلاف عبارة المت فربما يتوهم ان الزيادة لا بداه تكون
كثرة **ورقة** وفي وقت العصر وعلمه ذلك يقع الجمعة في هذا الوقت لخرج وقت
الظهر وعلى القول الثاني يقع الجمعة في وقت العصر **ورقة** انكس انقاعا في هذا الزمان السجدة
الثالث لا يصح ان يصح لذلك وكذلك نية العصر فعلى الادب تصحح لدخول وقتها وعلى الاخرين
لا تصح لعدم دخول وقتها فالحلف بمعنى ما قاله **ورقة** في وقت الاختيار الي الذي يختار ان لا
توفر عنه **ورقة** بل هو اي قول الثاني في جوارها **ورقة** يجوز على وقت الاختيار اي بالنسبة
للمعصية العشاء والمجوع وعلى وقت الجوار في الظاهر اي لا يصح ما يسها اختياريا لا يفتي
اي في وقت العصر فيه تسج حيث ادخل وقت الحرمة والمنيرة في وقت الجوار **ورقة** فقد
ادرك العصر اي مودة **ورقة** وروي ابن ابي شيبة في دفع به ما قد يقوم من قوله في ما قبله
ادرك العصر استمر الوقت الى تمامها بعد المغرب او دفع تقدم ان ادرك دون ركعة خرج الوقت
فصل على بقائه الى المغرب **ورقة** بل كراهة اي الى الاضمار وفيها الى الوقت ثم الى
ورقة ووقت كراهة اي الى المغرب بحيث ينبغي من الوقت ما يسها **ورقة** وان قلنا انها اد اي
بان ادرك في ركعة فالكثرة في الوقت **ورقة** وزاد بعضهم ناسا في ذلك بعضهم اي وقتا تاسعا في
في جميع الصلوات يسمى وقت ادرك وهو ما هو المانع والحيف والجحوة بعد ادرك ركعة
من الوقت يسج تلك الصلاة فانها تزدراج **ورقة** ولكنه هذا راي اي ضئيف اي والاصح انها اذا
كانت قبل الشروع في ام **ورقة** والمزب هو لونه زمانه المغرب لانه ام زمانه واصطلاح الصلاة
المؤونة التي تفعل عقبه **ورقة** اي صلاة تراكها هذا اد علي انه المغرب ام لزم المغرب بتقدير

المخالف وقول بعد سميت بذلك ان يدل على ان المذهب اسم للمصلحة ففهم تناقضوا واجب بان لما كانت
المذهب لغة زمن القرون فمنه بلدين المراد منها وهو المصلحة بقول اي مصلحة تهاجر تكون الاضافة
بيان في قول صلاحها ونقول بعد سميت ان بيانها لوجه المصلحة فلا منافاة قابل وكذا يقال في غيره
فما يأتي من الاوقات **قوله** اي الاختيار فيه اي الاختيار بينه لا يدل على وقت المصلحة لانه
هذا الوقت وقت المصلحة وهو مقدر وقت الاختيار فيراد ان هذا لم يأت في وقت المصلحة لانه
حوار بلا كراهة وهذا اولي مما في الجواب لما قرره **قوله** شغنا العشاء **قوله** كما في الحديث اعمار اربع
لنقول واحد **قوله** بعد غروب الشمس فيه تبيين ان ارباب الميت وحله على ذكر بعد تقييد كلام المتكلم
يقين ان وقت غروب الشمس مع انه بعد والمراد الغروب الكافي الذي لا يعود بعده **قوله** غروب
الشمس ولو تأخرت عن وقتها المعتاد كرامة لبعض الاولياء فلو عادت بعد الغروب عاد الوقت
وجوب اعادة المذهب ان كان ماله واجب على من افطر في الصوم الا سأل والعقبة النبي
انه افطرنا ومن لم يكن صلي العشر صليها اذا وصل بآدم بالتأخير الى الغروب الاول او يثبت
عدم اتمام الظم الثاني ويثبت عدم صحة صلاته على رعيه السبعة ويثبت ان من سجد على ان عليه
الصلاة والسلم في يومه على رعيه السبعة حتى غابت الشمس فله ان يوقف فواته صلاة
العشر فلما استيقظ ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال اللهم ان كان في طاعتك وطاعة
رسولك ورضا عليهما وجهت الشرح حتى صلي عليهما العشر على ذلك بقدر رجل احب صلاة
العشر ففعلنا ما افوت الوقت فوقعنا انا وصورة احد بمصلحة العشر بعد ما غابت
الشمس قال هل ولو غرت الشمس في بلد ففعلنا بها المذهب ثم سأل في بلد اخر فوجد الشمس لم تغرب
فيه وجب عليه اعادة المذهب الا في بلدنا **قوله** لا الا لشعاع هذا انما فيه جبال وفيه
بنا ففعلنا منه زوال الشعاع من رؤس الجبال واعلى السطوح وما المتكلم في تبيينها كما قل
سقوط الشمس وان بقي الشعاع **قوله** وعند علي القول اجد يدعي لا يقال يلزم على تجديد شعاع
جميع التقدم اذ من شرط صحة وقوع الصلاة في وقت الجماعة وقد جردتها في اي تقدم
العشاء معها فيما ذكرنا لنقول بعدم لزوم ذلك لانه الوقت مع الصلاة في الاحكام في حال تقدم
الصلوة على الوقت واستقامتها فانه ومنه ضيقها لا يستقام بالاسباب اشنع اجود
مرحوم **قوله** عند ما يؤذن لوقال عند اذان لكانه اول لانه وقت مستحق في حق
الاذن كذا قال بعضهم قلت لا اولوية اذ قرأ المنة مبني بالمفعول ففهم ذلك كونه لانياب
قول بعد ويقوم ان المناسب ان يقال ويقام **قوله** وهو المصلحة بوقت المصلحة اي بالنية
الى المذهب خاصة لا اتحادها لا ولا تخفى انه قول جبريل والوقت ما بين هذين الوقتين
لا يصح لها قال وتقدم ترجمته **قوله** وهو محل النزاع اي بين الجديد والقديم **قوله** منه اي في
خير جبريل **قوله** بالوسط المعقول اي بغالب الناس وقول الشيخ قل **قوله** كذا اطلقه الرافعي
اي كالمجهور وهو المعتمد خلافا للفقهاء في اعتبار فعل نفسه لا يلزم علم من اختلاف
وقته باختلاف الناس ولا يظن في بقية الاوقات امر مرحوم اذ يلزم علم وهو
زعم الوقت في حق شخصه وقت اخر وهذا غير معروف **قوله** ومكث جمل كلام المستمع
فيه الاسوي وقد يجب منه ان يكتفى بان وجد اخر من قوله فكيف يحمل عليه شرح المسألة لا يجمع ولم ير

نصا

هم

نصا هذا الجمل لاننا عند كلام الرافعي رد كلامه العقلاء **قوله** ولا تجعلوا على عبادكم بكر المين ونفخها
اي بان تقدموا المصلحة عليه او الحق لا تجعلوا في قلوبكم بل انفسكم الشئ الذي هذا قريب من
الحديث لانه لا يستدل على ان المراد اسم الشرح مدنا لتفسير الاول على كبرها والثاني على نفخها **قوله**
واذ انما اخبر اي من بعده وثوبه ومكانه والمعتبر ما يتفق احسانه من الخصال والاولى ان انفس
المخلوق قد لا يكون له لونه او رجه او طعمه الا يحب وترى واستعانة بخواصه وان ورعا استوفى ذلك
وقت المذهب على القديم قال الاسوي **قوله** لتناول التهم لان المراد بالشباب الملبس بلباس ما ذكر
علق القول به اي بالقديم **قوله** منه اي في القديم **قوله** ركة عتيف حول عن اسم ان اي وان رطبت
اكثر واساها امج **قوله** وقت فضيلة اول الوقت وتقاله ايضا وقت جواز بلا كراهة فالله قد شرع
في وقت واحد وسياقها اربعة اوقات فالجمع سبعة قال في التحفة بتبيين ان اربعة اوقات الفضيلة
ما يربى به المذاهب من حيث الوقت والوقت الاختيار ما بين ثواب دون ذلك من تلك المحبة ثم قال
ظلم ما ذكره تبار وما قد مر صوابا اتحادهما في وقت المذهب وفي قولهم في نحو المعصية وقت اختيارها في
مصلحة مثل اني المصلحة فضيلة اول الوقت قلت الاختيار له اطلاقا اطلاقا في وقت
الفضيلة واطلاقا في الله وهو الاكثر المنادى فلا تنافي **قوله** ما لم يغب الشفاعة فيه تاهل لانه ارجل
فيه وقت المحبة والخبرة والكرامة **قوله** ولها ايضا وقت ضرورة فيكونه لا سبعة اوقات **قوله**
لما سبق اي في حديث امي جبريل حيث قال فيه والعشاء هي غاب الشفق **قوله** الاسوي والابن
اي فلا يوقف دخول الوقت على غروب الشمس كذا ينبغي تأخيرها الى ان يروى ما خلا في
من اوجبته بتبيين قد يشاهد غروب الشفق الاخر قبل من الوقت الذي قد مر الموقوف فيها
وهو عشرون درجة من العرة بما قد مر او بالما بعد وقاعدة الباب وكذا الاحاديث التي فيها
ترجيح الثاني والامجاع الغلبي يرجح الاول وكذا يقال في الوضوء ما قد مر ولم يغب الاخر ان
زجج الجواز لان مع والمعتدات العرة بالشفقة لا بالندج ولا يسل قولهم واعلم ان المواقيت مختلفة
باختلاف البلدان ارتفاعا فذلك يوجب روال الشمس في بلد طلوعها قبل طلوعها في بلد اخر ومنها
ناظر وعش ما في مد علي التمس **قوله** ولهذا لم يقع التوقف لهم لم اي للاهم **قوله** لا ينبغي لها شتم
اي اول الشفق لهم **قوله** بتدريسه اي بتدريسه وقت منتهى ودخول وقت عشاءهم بقول
يتدرون محذوف لما قرره شغنا عما اوف **قوله** قد راى قيب اي بقدر ما يوجب وظلم اعتبار من ذلك
الزمن وان تأخر عن طلوع شمس وقيل ان وقت مجرم عمل عين من يعلم فيه فجر ارب بلد
الهم مناوي على التي **قوله** باقرب البلاد والهم بقى ما لو استوفى في القرب الهم بلدان ثم كانت
اتسقت بيب في احداهما قبل الاخرى هل يثبت الادراك الثاني فيه نظروا الاقرب الثاني ليلاد ي
الي مثل المشا قبل دخول وقتها على احوال في علي **قوله** اعتبر من ليل هو لا بالنسبة الى مساله
اذ كان من لا ييب شتم او من لا شفق لم يلبس عشرين درجة مثلا وليل ارب البلاد الهم
الذين لا شفق ييب عما نوب درجة مثلا وشتم بيب بعد من عشرين فاذا تب عشرين
الي عشرين كانت ربعا فينبغي لها لا ييب شتم من ربع ليلهم وهو في مثالنا حتى ربع شفق
لم اذ شفق من ليلهم حتى ربع دخل وقت العشاء ارج قال في علي المراج محل اعتبار الشدة اذ كان
اعتبار بيب الشفق ارب البلاد الهم لا يورى الي طلع الفجر عندهم والا فلا تعتبر الشدة بل يميز

قالوا لا يميز

لها ايمان به وهذا هو التمسك وياور من تحتها بذلك بيان المحاولات وخطاب لمن لا يعرفها الا بمركا قال لهم في
اي وقت الساعة ثم قال من الساعة والاشهر من حيث اضافة الصلاة للقيمة التي هي زعمهم
لجلال الابل في هذا الوقت فزعموا ان الصلاة ابل المصلي **بعض** في الام على ان يستحب اي فالتة خلال
الاولي **والاول** اي الكرامة هو العظم **وكبر** النور في كل الكرامة اذ الوقت من نفسه يقطر
في الوقت والاعمال وغيره المشاهير ولا يحل النوم قبل الوقت لان علم عدم استيقاظه فيه لانه لم يحل
بالصلاة قبل دخول وقتها بل ولا يقصد عدم فعلها في وقتها كما اذا انام قبل دخول وقت الجمعة فاصدا تركها
فلا يحل اي وان قلنا بوجوب السعي على بعيد الدار والوقت ان لما كان بعيد الدار لا يمكن الذهاب
الي الجمعة الا بالسعي قبل ان تزل ما يمكنه من السعي منزلة وقت الجمعة لان لو لم يستحب لادى الى عدم الصلاة
منه والنوم لما لم يكن مستلزما للنفوت فيجمعنا غير سائر اي النوم خطا بالجمعة وهو لا يحل قبل دخول
الوقت لكن في ثم على حج ان حرمة النوم قبل الجمعة هو في وجوب السعي على بعيد الدار وفيه انه
لو كان بعيد الدار وجب عليه السعي قبل الوقت وهو عليه النوم المنفوت لذلك السعي الواجب في سعي
م **قبل** صلاة العشاء مثلا بنية الصلوات وانما حلفت بذلك لانها حل النوم **ويكون** الحديث
بعد فعل الا اذا جهر في الدعاء في الموضع فلا يمكن الا بعد دخول وقتها الا بالسعي وسعي وقت الفراغ بها غالبا
مورد عن حج وانه سعي حقا قدام وفارق الكرامة في اذاجع العصر مع الظهر بقا حيث كانت
الصلاة بعدة وان لم يدخل وقت العصر بان المعنى الذي لا يلهي كره الحديث بعدها منقود وكرامة
الصلاة بعد العصر منقولة بفعل او قد وجد في قوله ان لا يعلم يكون الحديث قبل الفعل لان الوقت
باعث على تركه بطلب الفعل فيه في قال على الجملة وحق بالحديث نحو انما طم ولعله غير ان العورة
ومثل انما طم الكثرة وسعيه انه لا يكون للزنا في العلم مستحب به في ل والمراد الحديث المبني في
غير هذا الوقت اما المروي في نوبنا الذكر اهة وكذا **الحج** **الاف** في حياي والا كما في قوله يكون
الحديث بعدها مطلقا سوا كان السعي بوليك ام لا وسوا كان في حياي الحاجة السعي في سعي **م**
وانما سعي مني اي غير سابق اما هو سعي انما سعي لان سعي الجمل في سعي السابق زيا وذكر في في الاربعين
ان الا وجه عدم ايمته ويوجه قوله في سعي انما سعي بالجلوس معهم على غير هذه الحالة وفي قوله سعي
اسم عليه في سعي كان يومئذ باليوم واليوم الا في النكاح فحينئذ الفاسق ويجوز ايمته روعا وزعرا
وتقدير في ل في سعي انما سعي الغني بكونه غير سابق اما هو فذلك بسا انما سعي وهو المعتمد وانما سعي
على انما سعي حلا روعا وزعرا ومكره او خلاف في الاول لان عدم سعي انما سعي صادق بذلك
حسروني في سعي **م** بان انما سعي لكونه فاسقا ولا وكذا اذا لم يله خط في انما سعي سوا اما انما سعي
لكونه سعي او معله فيجوز ان افاده سعي حقا **عند** زقا في اليين يتد ولا اعطى عليه
قوله ومحادثة الرجل بعد قطعا عام على فامس فالاولي خلاف قوله ووجه ان لا به ما بعده في
عنه وعيان اطلق قوله ومحادثة الرجل بعد طاعة ولو كانت فاسقة واطلاق في محادثة
الا بعد نيل وقت الزفاف وغيره اذ ملا طعة الزوجة مطلوبة مطلقا زفت او خلا فالمن قد
بوقت الزفاف **م** **لنفسه** متوجه وهي خوف فوات السعي لا يقال روي الماسد متقدم على قلب
المصالح المآل اليه بقوله الا في خبر لا نأقول محل ذلك اذا كانت النفس محمقة **م** عامة لمصلحة
اي الكرم وقوله عن النبي اسرايل اي عبادهم وزعمهم ليجل ذلك المعجزة على التخلع باخلاصهم

ذكر الرجل فقال بفتح فتشديد من الدجل وهو التغطية او اخلط لكونه فطما الباطل بالحق وهو سحر
من بني ادم وبوجوده الآن واسم صاف بن مباد وكنية ابو يوسف وهو يهودي كما تقدم في عايم ر
عن المناوي وفي اطراف ان اسم عبد الله بن يحيى اخ الزمارة يتلى اسم عباد به ويقدرة على انسا
تدعى العقول وتحرر الالباب بعقوبتها بعد العباد وبنت النور سفت في العادة قال البطاني
والرجال رجل فقير لم ير في الشيا يهدي البوز وينظر فيه كما ينظر المرسون المهدية ونزلت
كعب الاحبار في رجل عريضا المسمى بطرس الذي يدعي الربوبية من جبل من خزر جبل من
احناس الفواكه وارباب الملاهي جميعا يعزبون بين يديه بالطبول والعيان فلا يسمعه احد
الا بعد الامت عهده انه تعالى قال ومن امارات فوجه يسار حج كرم يقوم عاد ويجمعون صيحة
عظيمة وذلك عند ترك الارض بالموود والهي عن المنكر وكثرة الزنا وسفك الدمار وكثرة العلم الي
الظلمة والتروء الى ابواب الملوك ويخرج من ناحية الشرق من قرية تسمى رسا بارث ومدينة
العواذب ومدينة امهات ويكونه فوجه اذ اغلاد السور في حج على حمار ونشاور السقا
بيده ويخوض البحر في كعبه ويستظل في اذن حماره فليق كثر علف في الارض اربعين يوما
ثم يطلع السعي يوما فاما يوم ما فاما في جبل المهدى بسكنه اليه فيلقاة وتقبل من اهلها فلا
الغا فينهرم الدجال ثم يبط قيسى الى الارض وهو سعي بعامة فخطه سقلا اسف راكبا على فرسي
وبينة حربة فياتي اليه فيطعمه بها فيقتله او قال حج الكاخر في الدجال من قبل الشرق فيجوز وفي
رواية انه يخرج من خراسانه وفي اخرى انه يخرج من امهات واما الذي يدعي فانه يخرج اولا
فيدعي الناس الى الايامه والسلاخ ثم يدعي الاوهية كما اخبره الطبراني فانه قلت في فوجه
من خراسان وامهات ما اخبره ابو انعم من طريق كعب الاحبار ان الدجال تلد امه بقوص من
ارض مصر قلت لا لا اهتمك انه يولد في ارض مصر في المشرق ونشأ فيه ثم يخرج وقال البطاني في
كتاب الحفر الاكبر قال ابو بكر الصديق خرج الدجال في بني العراق وخراسانه يخرج معه اصحاب
العقد ويتبعه خمسة عشر الفا من سائرهم ويخرج معه اصحابه وحدها سبعون الفا من الدجال
بالخبر فيقول لها اخرجي كنفك فتتبعه كنفها كلبا سبي النحل وسر حنة وبار فنادى حنة وحنة
نادى حنة حنة ونادى وخانه وفيه جبل من خزر وهو جبل البسة الذي يقال له مناهض
وسمى بهل من ما بين امته اظهره فيقاه والاقتله وقال انار في اهل عياض وما ذكر في ذلك
من الاحاديث محجة لاهل السنة في صحة وجود الدجال وان دخل مدينتي انما سعي عباد به ويقدرة
على انسا كما حيا الميت الذي تقبله وظهور الخشب والانهار في الجنة والنار في لقاء كنف الارض
وامن السما فيمطره الارض فتنتب ثم يبط امه وتقبله عيسى وقد خالف في فوجه صفت
الخوارج والمتركة والهممية فانك ما وجوده ورد الاحاديث الصحيحة وما زعموه من ذلك الاخبار
المفيدة القطع وقال ابن العربي بان الدجال في دابة عظيمة والاحاديث الواردة في اعظم وقد
لمن في الجنة لا تفتن الا تفتن عنده الى انه قال انه باطل كذا في المناوي على انما سعي مع زيادة
وروي في انما سعي في اخر الزمان يخرج اواة من البحر فتدعوا الى ان لا ينسب فلا يات بها احد
الا ان يهلك الناس اموالهم بعد ذلك فيموت من انهم الفس ويحيى الي الخط ثم ياتي من السما
دخان عظيم فيفي الناس فينبئهم الناس كذلك في اجمد العظيم اذ خرج عليهم الدجال لعنه

كراهية تحريم ما ثبت بدليل يحتمل التأويل والاحكام ما ثبت بدليل قطعي او اجماع او قبلي او ساري
كما قرره شيخنا عزيرى واعلم ان تنعقد الصلاة المطلقة بالزمان بخلاف المطلقة بالمكانة كالصلاة في
الحمام ومما طعن الاثبات بعلق الصلاة بالزمان ان الذين تعلّقوا بالمكانة لاخذها من الزمان ونحو
الواقعة في خلاف المكانة في موضع مكة اما هو فلا كراهية في جميع الاوقات والمراد بمكة المسجد
وغیر فلا تكلم الصلاة فيه مطلقا على الصحيح لكن لا دلالة ترك الفعل في مكانه من خلاف ما ذكره في
حينئذ كذا انما الاستدلال في شئ منها في الروض في اليوم الجمعة ولو لم يكن في غير هذا
وعند طلوعها اي سواها في الصباح ام لا **قوله** وبعد المصباح اي اذا مضى من النهار وبعد صلاة العشاء
ادولابد ان تكونه منية عن القضا والام يحرم التغفل وعبارة خضع على التخيير والمقصد كما
قال ابن العباد ان المراد بالفعل المفعول عن القضا لا مطلق الفعل حتى يدخل فيه صلاة
فاذا ظهر ويرى وصلاة المقيم في موضع لا يسقط منه الفقه بالقيم اي فلو اراد ان
يصلى بعدها النافلة المطلقة قبل عتيق عليه ذلك او لا والمقصد لا يقوم **قوله** غرضنا في هذا
المسئلة بان كانه متقدما كالغائبة او متقاربا كصلاة الكوف في مقارفة بالظن للدراسة
وان كانه ابتداء وعلقه بمقاربت لم قرره شيخنا عزيرى خلاف ما اذا تأخر السبب كصلاة الاغتسا
والاعمال **قوله** كفاية فرض او نقل لم يدخل اليه اي الي المسجد وسجدة ذكر في التتميل بها
ساجدة لانها ليست صلاة لكن يسوغ ذلك كونها متعلقة بها كما قرره شيخنا **قوله** فثبت
تجب عليه الصلاة **قوله** فثبت تجب عليه اي في شرط من تجب عليه اي في وقت لا تجب الا بالظن
والثاني بالمعنى **قوله** الاسلام ولو في معنى فندخل المرتبة لكن يلزم عليه استعمال النقط في
حقيقته ومجازه وجوبه بمعنى وهذا لا يظهر الا لو عجز عن علم كماله لان عليه اسم فاعل ونحو
حقيقته في المتكلم بالاسلام فجاز في غيره بخلاف لفظ الاسلام فانه يعم اجميع اي الاسلام في الكفاية
والحال والاستقبال ووجوده في الترتيب كمنه عتب قوله والعقل وموجد التكليف قال سم وهو
اي ما ذكر من مجموع الثلاثة المذكورة او الاخبار فيها ولا يرد على الاول ان الصحيح مخاطبة
الكفار ونوع الشريعة لان المراد التكليف المتفق عليه او الذي يظهر لزوم في الدنيا بسبب
المطالبة في مناوغة حد التكليف اي منابطه ومداة فانه ثابت في زمن الحيث انتم بالنسبة
لما لا يتوقف على الطهارة من العبادات فانه قلتم لم يقل الاسلام شرط للوجوب
ولم يجعل شرط للصحة مع ان الصحة متوقفة عليه ايضا اجيب بانه الصفة متاخفة عن
الوجوب لانها فرع عنه فلما كان الوجوب متقدما لجعل الاسلام شرط في فرع لنا شخصي
مسلم بالغ عاقل قادر لا يورث بالصلاة اذا تركها ومصدره ان يستنبه صغيرا مسلم وكافر ثم يبلغا
ويستوي الاستباه فانه المسلم فاما بالغ عاقل قادر لا يورث بها لان لم يعلم عتيقه مرسما اي اذا اقبل
ابن المسلم بانه التاخير بعد موت ابيه فاما في المرات وجوبها والاشهاد ولو بعد البلوغ وسحب
افرها وصح صلاة المسلم فاما في المرات وجوبها بعد البلوغ لا يجب عليه القضا لما فانه من البلوغ
الي الاسلام لم يعدم تحقق الاسلام قبل وينبغي ان ثبت له القضا ولو ما تاملنا عليها بتعليل
النية سواما تاملنا اي فيما اذا سلم احدهما ولم تقم عنه ونرى بينهما وبين صفات المالك
حيث قلنا بعدم الصلاة عليهم لاحتمال انه يكونه السابي لهم كافر لا يتحقق اسلام احدهما وذلك

يوجب

يوجب الصلاة عليه لكن لما لم يتعلل بيقين اشتهر بالاختلاف مسلم من حيث كراهية ع شرعي **قوله**
وجوب المطالبة من اضافة السبب اليه اي وجوبنا لشااعه المطالبة اي منا اذ لو طالبناه لزم نعتنا
عنده ان كان مؤمنا وابطال اخرى ان كان ملتمزا ما لا واعنا الطلبة عليه من جهة ان لا يذولم طالب
كذلك فلا معنى للعقاب على غير **قوله** لعدم صحته من يرد عليه المحجوب والسكران المتقدمان
فانها لا تنجح في جميع وجوبها عليها كما قال الشوري ويؤخذ من العلة لانه لا فرق بين الذي واجبه
لكن اي مطالب بالاسلام وليزوم كونه طالبا في رده من الصلاة وغيرها من غير ان يقال مخاطبا
بمخاطب المطالبة باعتبار لزوم المذكور وغيره مخاطبا به كذا لانه ما دام على كفره لا يطالب الا بالاسلام
لاسلام **قوله** والمتقدمان اي كذا في مطالب بالاسلام او بالخرية كما قال شيخنا خف وقال آية تولى
اي لم يمتحما من اي مع نفسه عان لا يطلب من رده من خصوصه مع عدم تعدد التعليل
عليه فان الكافر الاصل لا يطالب برفع المانع وهو الكفر خصوصا وعنا يطالب بالاسلام او بالخرية
ولكن من سبب فلا يرد على التعليل المحدث لانها طالع برفع المانع خصوصه مخاطب الاول
بالاسلام خصوصه والثاني بالطهارة وكذا لا يرد على التعليل المحجوب والسكران لتعدد
التعليل عليها بخلاف الكافر الاصل لا يجب عليه القضا اذا استمر غيبا في الاسلام فلا يتعد
في التعليل عليه ولا يباين قوله لكن تجب عليه الاول ان يقول وجب بالواو اذ لا وجه للاستدلال
بعدم قوله وجوب المطالبة فتأمل **قوله** لكن تجب عليه وجوب عتاب اي وجوب ما يترتب عليه العقاب
واحصل ان الاسلام يترتب عليه امر ثلاثة الاول الصلاة والمطالبة من قبل الاخر عليه
بتركها فاذا انتفى الاسلام اصالة انتفى الاولان وبقي الثالث **قوله** فله تجب على محجوب ما لم
يتعد محجوبه ثم والاخر ابقا المحجوبه على اطلاقه لانه المحجوب في عدم وجوب الاداء وهو لا يجب
عليه ولو يتعدى او ما وجوب القضا فيجب على المحجوب وليس الكلام فيه **قوله** لما ذكرنا وهو
عدم تكليفه ولو ضلت اعمى اعمى اعمى فلو عجز مكلما كن لم تبلغ الدعوة ثم رويته من خلقت
اصم اعمى ناطقا لان النطق محجوب لا يكون طريقا لمرفة الاحكام الشرعية بخلاف البحر
والجموع شي ويؤخذ من هذا من طائفة الوجوب وبما انه يكون مسلم اعمى شي ولغته الدعوة
فلو وجدت حواسه بعد مدة فهل يجب عليه فقنا تلك المدة وكذلك من لم تبلغ الدعوة اذ بلغته
قال سم تجب على الثاني رويه الاول ان يقال بين شيوخنا والفرق فيه وجود الاعطية فاعلم ان تبلغ
الدعوة دون الاخره فكلت هذا الفرق في شئ اذ من لم تبلغ الدعوة كافر او فاحكمه والاخر
مسلم فكيف يلزم غير المسلم رويه المسامح وقد يقال من لم تبلغ الدعوة ليس كافر ولا في حكمه
بل في حكم مسلم نشا ليعلم العلم انما في الجملة كما في شرعي **قوله** الكلام في الاخرى الاصل
اما الطاري فانه كانه قبل التمييز كالاصل وانه كانه بعد التمييز ولو قبل البلوغ وفي الحكم
تعلق به الوجوب **قوله** ركت المصاح في قوله لا يكون المذكور في باب الحيث يقول ويجز
بالخص الصلاة وذكروا في باب انه شرط لصحة الصلاة طهارة الاعضاء فليعلم من ذلك
ان النقا من الحيث لا ينافي شرطه للوجوب قال آج وكانه حكمه عدم السجدة في هذا من اعادة
قوله وهو حد التكليف فانه ثابت في ان من اعمى انما بالسنن لا يتوقف على الطهارة من
العبادات وقوله الحكم قد يقال ان رد بان لم يعلم من المستند والاماميات الاخرى واما الوجوب

أخلفت كافة وتبين ايضاً ذكر لونه لغيرهم بل من زعم كونه اسود كذا ولما سئل عن اللون ان لا
يزعم انه اسود فيكون لان الشرط في صحة الاسلام حضوره كونه ابيضاً وهذا يقال في جميع
ما لا يتعارف كزفتاً وله كلامه **ادجهم** الثاني مستند في تنقيد ان لا يعدم خلافه
لكم **ولا على** جنوب اي لا يجب عليها بل يجب على المحدث **هذه** الاسباب
اي الصبا والكلر والجنون والاعمال الخبيثة والنفاس وفيما طلاق الاسباب على المواضع
تجوز ولعل على قلة المحار الهندية فان المانع معناه للسبب عني وكونه الصبا مانعاً
من الفعل فيه نظر ولا عا هو بسبب عدم الوجوب كما قال الدمري فكانه الاول في كونه
ان يقول ولو زالت الامور او الاشياء المانعة اجماعاً وعبارة المزمع ولو زالت المواضع
وتبقى قدر محرم وخلافه فقدر الطهر في الصلاة لم تمت مع فرضي قبلها ان يصح لجمعة منها
رخا في قدره ايضاً قال ان هذا ان خلا مع ذلك من المانع قد لا يورثه فانه خلا قدر
وقد لا يورثه فقط فثبتت اربع ذلك قدر ما يصح التي قبلها بقبولها **وتدبر** من الوقت
وهذا هو المسمى بوقت الضرورة **وجبت** الصلاة اي صاحبة الوقت والحامل
ان لا تدرك من وقت العصر قدر ما يصح تكبيرة الاجزاء واستمر التقاض من المغرب
تدريجاً المغرب وطهرها وجبت وجبت العصر اذا خلا بقدره ايضاً وما لو اظلمت
اخر العصر مثلاً انقضاء المانع بعد ما يصح المغرب وجبت فقط لتقدمها لكونها
صاحبة الوقت وما فضل لا يكفي للعصر ذكره البغوي في فتاويه سواء شرع في
العصر قبل المغرب ام لا خلا فالانبات المأد وهذا هو المحدث ولو ادرك من وقت
العصر قدر ركعتين ومن وقت المغرب قدر ركعتين مثلاً وجبت العصر فقط
ولو دس وقت المغرب اربع ركعات للقيم بعد قدر ما يصح المغرب في الطهر او ركعتين
للمسافر فينتهي المغرب والعصر لانها المستوعبة لا الظاهر لانها تابعة وبما تم تنظيم
ذلك في ادراك تكبيرة اخر وقت العشاء خلا من المواضع قدر ما يصح تسع ركعات
للمقيم اربع ركعات فيجب الصلوات الثلاث وهي المغرب والعشاء والعصر اربع
لزم المقيم العشاء فقط او خمس فاقبل لم يلزمه سوى العصر ولو ادرك ثلاثاً
من وقت العشاء لم يجب هي ولا المغرب على الاوجه **ففي** الضرورة الاولى
لانها فوق العذر **فلما** الطهارة اي طهارة واحدة في حق التسليم وبعد الصلوات
في حق صاحب الضرورة والمقيم ينسب قد اعترف بوقت الطهارة **فوق** اعترف
وقت السجدة في الاجتهاد في السجدة ونحو ذلك ولعله السجدة احتلج الصلاة الحرة
الطهارة دون غيرها **والسجدة** قال الاموي والسجدة لا يجزئ ان يتوفى قال
قال قوله في الصلاة اي صاحبة الوقت وما جمع قبله في الموداة ولو ادرك ركعة اخر العصر
مثلاً وخلا من المانع ما بينها وطهرها فمأدا المانع بعد ان ادرك من وقت المغرب
ما بينها اي المغرب فينتهي مبره الي المغرب وما فضل لا يكفي للعصر في الوقت يعني انه
شرع في العصر ولا على المحدثين انه العصر لم يجب عليه **ركعتين** في صلاة
الساكنين هذا مثال لقوله اخف ما تجزي لا تقيد لان اجازة لا بدات يدركها تامة باخفا

ما يجزي حينئذ لا يطول سننها **ففي** بالسنة هو قيد للقلب والافعال عند نزول المني
من قبة الذكر فمقد من آخره كان الحكم كذلك قال ويجزم ببلوغه عند لمسها الفرج يقال
لا بد من بوضعه **وجب** عليه اتمامه وان لم يكن نوباً الرضعة على طريقة شجنا م روي انه
يثاب على ما فعل من قبل بلوغه نواب السقل قال **فانه** يجب عليه امساك بقية النهار ولا
يجب عليه قضاءها **شجنا** كمسوم مرض اي من حيث لزوم الاعانة لاسان كونه
لان الصوم المرضي كدفع من اذرع فيه وهو كمال خلال الصلاة المذكورة فان اذرع من اذرع
وهو غير كامل ولو ما خنت اجماعاً شرع في وقت يسهي وقت الادراك وهو ما اذا اطلعت المواضع
في الوقت بعد دخوله فانه كان طويها بعد ان ادرك قدر الصلاة لم تمت والادلاء والمنازع التي
عليه طويها خمسة ما عدا الكفر الاممالي والمضي وهذا يعني قوله ولو خاضت الخ على ما قبله
ولا يثاب في هذا طريان بقية المواضع كالعصبي والكفر كاعلمت واعلم ان مواضع الوجوب الكفر الاممالي
والعصبي والجنون والاعمال الخبيثة والكفر الخبيث والنفاس وما الرضة فلا تنع الوجوب لان المحدث يجب
عليه وجوب مطلق وهذه المواضع لا تنع الوجوب عن الصلاة الا العصبية فانه يمنع الوجوب
اول الوقت اي بعد من زمت يسع الصلاة والطهر الذي لا يصح تقديره لاجل قوله ان
ادرك من ذلك قدر الوضوء او لا ادركه ان يقول في انشا الوقت لشل ما ذكر **بعد** المانع
ان ادرك من ذلك المانع والنجس والمغفر عليه **قدر** الوضوء اي قبله فوض
المواضع ولا يثرب ادراكه من طهارة يصح تقدمها وضوءه التسليم كما قاله قل وعبادة المزمع ولو
طهر ما منع في الوقت وادرك قدر الصلاة وطهره لا يقدم لزمت مع فرض قبلها ان يصح اجمعه
معها وادرك قدره فان قلت ان الوضوء طهر والمانع بعد العصر مثلاً فيكونه بالميامن
المواضع وقت الظهر فلا حاجة لادراك قدره من وقت العصر قلت يعني ذلك عما
لا يوجد مانع وقت الظهر كجنون ثم زال وقت العصر **والاي** وان لم يدرك ما ذكر
بان استغرق المانع جميع الوقت **المسوفة** اي المسوفة فيها الجماعة لا احبارها عنها
يقول حتى يدل على افراد التابعة للمواضع بقوله الاتي والسنة التابعة للفرانين سبعة
عشر وبديل قوله الاتي والخلاف الموكدة ثلاثة صلاة الليل والضحي والتراويح **والخا**
وقوله المسوفة فيها الجماعة جواب عما قال الصلوات المسوفة الترم من حتى وحاصل الجواب
انه اداء الصلاة المسوفة فيها الجماعة قلنا اصح الاحاديث انها حتى وانما اصل ان يطلق
الصلوات المسوفة ثلاثة اقسام ما يتطلب فيه الجماعة والتابع للفرانين وصلاة الليل
والسجدة والسجدة والسقل الخ وقيل ان المسوفة ما فعله صلى الله عليه وسلم ورواه
الحديث والسجدة ما فعله لم يواظب عليه والتقل ما ينشيد الانسان من قبل نفسه قاله
الفرانين حتى وكنت عن الرغبة فيه لم يواظب عليها هذا اصل ما في اسم الرض **الفاظ**
بمعناها اي معناها واصدق هو الذي الدعوى الفرانين فيكونه الضم في قوله وهو اصحاب
لهذا المقدر في عكس ان المعنى وهو اي كذا من هذه الالفاظ **عبادات** العبد
هذا لك لنحج عبادات القلب فانه افضل قال ثم ظاهره وان قل استقر ساعة مع صلاة
في ركعة وعبادات القلب كالاعمال والمعرفة والتوكل والعبد والاضواء والخوف والرجاء

وحجة الله ومحمد رسول والتوبة واقتضاها الاعيان ثم **ر** بعد الاسلام الخ في نسخة بعد
الاعيان وهي ظاهرة لان عمل قلب وهو افضل من عمل البدن واما نسخة بعد الاسلام فيها نظر
لان الصلاة من جملة اركان الاسلام وقد جعلها بعد الاسلام في الفضل فلزم عليه كون الشيء
بعد نفسه وقبلها وجواب بان المراد به الاعيان فرجع للادب وجواب ان يراد بالاسلام
حضور النطق بالشهادتين لا المركب من الالفاظ الخمسة وهذا الجواب فيه نظر لانه يقتضي
ان النطق بالشهادتين افضل من الصلاة لانه جعلها بعد مع انها افضل منه وجواب بان
المراد بالنطق بها مع التواضع للمسلم وذلك افضل من الصلاة لانه يرتب عليه النخاسة من
الخلود في النار فنفعه محقق ولا كذلك الصلاة لعدم تحقق نفعها لاحتمال عدم قبولها
الا الصوم فانه في هذه اشكال لان الاعمال كلها لله وجواب بان غير الصوم يمكن فيه
الشخص من الاخلاص وعدمه فنسب لاني ادم بخلاف الصوم لا يمكن فيه الريا لانه
خفي فاصنف بعد واعترض بان عكس المرأة بالصوم بانه يقول انا صائم وتفيد الشهادة
مذلل وجواب بان ذلك رياء بالقول والاحبار لا يفسد الصوم **ق** اذ في بفتح اوله لان
من جري جري قال تعالى وجزاهم بما صروا **ق** وتطوعها افضل التطوع لا يرد عليه
طلب العلم وحفظ القرآن حيث قالوا انها افضل من صلاة التطوع بسم الله لانها من
فروض الكفايات زى ارج وقوله وحفظ القرآن المراد ما زاد على الفاتحة واولي بعض المتأ
بان الاستغفار افضل من الاستغفار بغير من الكفاية من سائر العلوم فانه افضل
فما اراد بحفظ القرآن على ظهر قلب وهل يرتبط في الكفاية بقوله واحد ولا بد من جميع حيث
نظم في ذلك اوله في كل بلد من ذلك محل نظر قال بعضهم ينبغي ان يكون كالتقاض والمفتي
لا ذكره ابن شرف على الذي يروى تقدم الكلام على ذلك **ق** التعداد اي صلاة تمام فنية
حذف مضاف او انه استعمل العيد في صلواته كما في ع **ق** ورتبتها الخ فهو صريح في ان مرتبة
العيد بين واحدة وكذا الكسوفات وليس كذلك بل صلاة الاضحية افضل من صلاة الفطر وصلاة
كسوف الشمس افضل من صلاة خسوف القمر وجواب عن الشئ بانه قوله ورتبتها اي على سبيل
الاجمال وهو ان افضل العيديات ثم الكسوفات ثم الاستسقاء اما على سبيل التفصيل فالاتباع
خمس فالافضل صلاة عيد الاضحية لسبوتها بالاضحية خلافا لما يقتضيه منعيداتها في مرتبة
واحدة ثم صلاة عيد الفطر ثم صلاة كسوف الشمس هي افضل من صلاة خسوف القمر ثم
صلاة الاستسقاء ثم سبب عليه الشئ فيما سياتي **ق** لانت الجماعة فند اي بل تسن فردي
فلو قال وتيسر بين وادي لكان احسن لما توهمه عبارة من ان ابا حدة منلاتها وادى راجح
التابعة للفرق اي في المروعة من قبل القبلي والبعدي وهي منفكة كما شهد
لنقيده الشئ السن بالقرابة والنظر للمنت واحدة فكن به صفة مخصوصة قال الرحي
وسرعة النقل متاخرة عن الفرض بعد الحج وعبارة خضر وهل شرعت رواتب الر
ليلة الاسر او تراخي ذلك عنها افاد في مقام الثاني **ق** واحكمه راجح اي في حقتنا اما في
حق الانبياء في كلثة الاجر والقراب وظم كلامه انما لا تقوم مقام الفرض وفي كلام النووي
انه لا ينبغي ركعة من النفل تقوم مقام ركعة من الفرض لزيادة وحسنه ففعله عليه

فيه

المقدار وفيها حاشية الرجائي شرح النقل لتكميل الفرض وجميع نوافله صلى الله عليه وسلم كانت
فرضا جميعها انها تقع كذلك في باب عليها ثواب الفرض لانها فرض اصالة لان النقل انما هو الجهر ولا ينقل
في صلواته حتى يجزى بالنوافل فذلك من خصائصه على الامة لا الانبياء كما في المناوي على ان خصائصه
ق سبعة عشر ركعة وفي نسخة تسعة عشر بتقدم المنة وهي اقرب الى جعل الثلاثة
بعد سنة العشاء منها وعلى الافكار قد غر مستقيم لان لم يقتصر على المولد وهو عشرة ولم يستوف
المولد وعشرة وهو ثلثات وعشر وفي ركعة غير الوتر قال وقوله سبعة عشر بعد سنة البعدية في سنة
العشاء البعدية وركعة وتر وعالي كونها تسعة عشر بعد ثلاثة وتر بعد سنة العشاء هذا وكان
الاولي سبع عشرة لاجل السعة على غير القياس والعشرة عليه وقد تولى الركعة بالاول المطلوب **ق**
ركعة الفجر ولم في بينها عشر كيفيات سنة الصبح سنة الفجر سنة البرد سنة الوصل على القول
بانها الوصل سنة العشاء ولم انه يحذف السنة ويصنف فيقول ركعتي العج ركعتي الفجر ركعتي
البرد ركعتي الوصل ركعتي الفلاة في من وقرأ في الركعة الاولى قولنا انا لله الى اخر البقرة
ولم تشرع وقيل يا ايها الكافرون وفي الركعة الثانية آية ال عمران قل انا لله الى اخر البقرة
ولانها في هذا طلب التخفيف لانه ذلك واردة والتطويل المزمع عند انما هو بغير ما روى عن
عليهم السلام في سنة الفجر فيفضل بينهما وبين الفرض بتجعة والاقتل كون على الاعيان فان لم يفعل
فجديت غير دينوي اما بالدينوي ففكره او يتحول قاله روي في ذلك في المكتبة وفيها
لواضع الصبح عنها لا يوظف **ق** يوتر بواحدة ههنا انما اشار بذلك الى افرها بالادامة
لانها ان ما قبلها ليس من الوتر كما توهم بعضهم وعبارة مد قوله يوتر بواحدة اي بالمعنى
اللفظي والا فالثلاث وتر وكان ان اراد وجوب تأخر الواحدة اذ افضل او اولى ففعلها عت
الشتين احتراز عن وصل الثلاث لبطانته عند التقال ومفوض لبيته عند عدم بسم
وهو جواب عما يقال قوله وثلاث بعد سنة العشاء يوتر الخ يقتضي ان الشنتين قبل الواحدة
ليسا من الوتر ولا سنة العشاء وفي بعض النسخ وثلاث بعد العشاء وعليها الاشكال **ق** خمس
الصحيحين ليس في ذلك ما يدل على التاكيد المدعى لوقول المواظبة صلى الله عليه وسلم
لكانه اولى قال **ق** مبيت مع النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين اي فعلت مثل فعله
والا فهو صلى الله عليه وسلم لم يفعل هذه الرواية جماعة وحتمل ان اقتداءه صلى الله عليه
وسلم ولا مانع من ذلك وان لم يطلب مد **ق** وركعتين قبل الظهر وانظر في القبلي افضل
ام البعدية اذ في م ريات البعدية افضل لانه القبلي كالمقدمة وتلك ما بعد الفرض حقيقة
والتابع يشرف بشرف متوعد انما فاعتنا الشارع بها الكثرة لا يصح فعلها قبل الفرض فاعتبر
الشارع لها وقتا شرعا يخصها ويقتضي كلام الاجرة وغيرها انما هو بغير ما روى عن علي الائمة
واحدة **ق** ويندر ركعتين بعد ما منه رد على المم حيث اقتصر على ركعتين قبل الظهر
ولا يشترط ملاحظة التاكيد فتشرف اليه ائمة عند الاطلاق في الاصل بركعتين وحقت الار
القبلي مثل باصل واحد بل الواضح القبلي عت الفرض حاز ان يجزى بالثمانين باقل واحد قال
ويكن في تفتيح نية قبلي اجمعة غلبة ظن وقوعها مع الشك متى حتى ينبغي لم الحال
وتردد في انها نقل في الجملة شرطها الوقت فلا تصح بعد فرضه ولا تعين اوله فيظهر

مثل

وهي الظاهر لا تقتضي كماله من حاقطة الظاهر ان المدار في المحاطة على اغلب الاحوال كالمرة
سختا الغزني يقول في حقه ان يرفع من دخلها شي **ق** واربع قبل العمل برفع اربع على
عامة قوله ان يرفع اي وغيره كذا في قبل العمل **ق** رجم الله امر الخ هذا المعنى ويحتمل ان يكون
اخبار وهو لا يختلف **ق** قبل الموب ويقدم عليها اجابة المودت ونحوها ان اقيمت الموب هو قال
اي اذا سرج الامام بالفرض عقب الاذات ومثل رتبة الموب غيرتها في تأخيرها بعد اجابة المودت
ومنه يعلم ان ما جرت به العادة في كثير من المساجد من المبادرة بصلوة الفرض عند شروق المودت
في الاذات المنقوتة لاجابة المودت وكيفية الرتبة قبل الفرض مما لا ينبغي بل هو مكرور كما قاله في علي م
ق ان كبار الصحابة اي المتقدمين منهم والمكثرين كما يكره من غيرهم عما **ق** يتبدرون اي يخرجون
الى السور اي الى الجماعة ليكملوها سعة **ق** اذا لاذت الموب اي مودت الموب فهو على حذف مضاف
ق والجمعة كالظهر فيمضي قبلها اربعاً وبعدها اربعاً اي اذا كانت تعني عن الظاهر من الاضوي
سنة الظاهر البعدية بعد فعل الظاهر في البعدية للجمعة كما يؤخذ من م روي في سنة الظاهر القبلة
ق والظن ان اي المذكور من الصلاة قبلها اربعاً واما ما بعدها فقد استدلوا على انه عليه السلام
لم يفي خبر مسلم خلافا لما يقتضيه عبارة التي من رجوع الخبر للآتين **ق** الذي لا يستلزم اجابة
الوتر اي في غير رمضان **ق** وان اقل ركعة اي حيث قال وثلاث بعد العشاء يوتر واحدة
هت محتمل ان يفي سنة المشا واحدة للوتر وهذا ظن على هذه النسخة واما نسخة وثلاث بعد
العشاء فلا يظن ويكون معنى يوتر واحدة هت عليها فرد واحدة هت فيكون هو الوتر عتبا
اللفظي وهو الامر الحديث ان الله وتر يحب الوتر اي والا فالثلاث سنة وتوفان وتر واحدة
او اكثر ووصل لوتر يوتر في غيرها بين سنة صلاة الليل ومقدمة الوتر سنة وهو الذي
اوركتين من الوتر على الاصح ففني الفصل اربع نيات وعبارة الرمازي بنوي لك يقتضي
صلاة الليل ومقدمة الوتر او سنة وهي اولى او ركعتين منه ويقول في نية الاضحية
من الوتر لانها بعينه حقيقة واصناف سنة الوتر بياضته هو ولو صلي ما عدا الاضحية وترك
الاضحية من الوتر ليس على ما ابي بر ثواب كونه من الوتر لانه يطلق على مجموع الاحد عشر
ومنه من اي بمعنى التوافق في حاشية مدعي التعريف **ق** ولا راحة في الافتقار عليها بل
هو خلاف الاولى ولو بنوي واطلق خبر عند الشئ بثلاث او خمس وهكذا واعتمد في الاقتضا
على ثلاث لان ارضي الكمال ورفق بين ما هنا والكسوف بان ما هنا اختلاف في الذات فمحتمل
على ارضي الكمال وما في الكسوف اختلاف في العنفة من مرجح فيه ويختار بين اقله وارض الكمال وهو
كونه بركعتين تقديريتين وبين اعلى الكمال **ق** خلافا لما في الكفاية على رمازي الكفاية على خلاف
الاولى فلا تمنعه **ق** فلا تصح الزيادة عليها فيبطل الاحكام المحتملة على تلك الزيادة فاذا اوجبت ثلاثا
عشر وكان عامدا على ما بطل الجميع وان كانه ناسيا او جاهلا وقع نقلا مطلقا وان اوجبت ركعتين
زيادة على الاحد عشر بطلانه كان عامدا عالما والا فبقا اقله مطلقا **ق** افضل من الوصل
بشهادة اي لزيادة الافعال فيه وعبارة م روي الوصل بشهادة افضل من تشهدين كما في الحقيقة
فرقا بينه وبين الموب والله في تشبيه الوتر بالموب فانه قلت هذا ظن ان اصلي ثلاث ركعات
فاذا اصلي خمس ركعات مثلا انتفي التشبيه المذكور قلت المادة التشبيه من حيث ان فيه
تشهدتين

تشهدتين في الجملة فلا ينافي ان يوصل به حسا او بعبارة مثله مدعي التعريف محل افضلية الفصل
على الوصل ان ساواه عدد اختلاف ما اذا زاد الوصل على الفصل فانه افضل ان قال في الايجاب
والاوجد انه لو لم يسع الوقت الا ثلاث موصولة كان افضل من ثلاث مفعولة لان في ثلثها
الواصل خلافا وبان ثواب الاد اكثر من ثواب المفعولة قاله ولواحد بالجمع وادرك ركعة في الوقت
ينبغي ان يوصله الا انه صار صلاة واحدة م روي ان قال بل الوصل افضل من صلاة واحدة لان في حقيقته
لاننا نقول بالرباعية اختلاف شروطها ان لا تقع من رعايته في خلاف اخر لان من العلم وهو الامام
ما لك رضى الله عنه من لا يجيز الوصل مدعي التعريف وقوله رعايته خلاف ان ابي حنيفة حيث
اوجب الوصل **ق** ولي لم يفي الوصل غير ذلك اي اذا اوجبه دفعة واحدة اما الوار ان يصلي احد
على مثلا واراد تأخير ثلاثه جمع هت دفعة واحدة بالجمانية قبلها باعلا واحدا جاز له التشهد بين
الركعتين او اربع او اكثر فتعذر ان يوصل على تشهدين لان لم يجمع به دفعة واحدة ربي
امدكم اي زادكم على ما استعملكم به من الصلوات او احتكم **ق** من هو النعم يكون الميم جمع اوص
اي الابل الحزني يومين اضافة العنفة الموصوفة وحفظها لانها اثر في اموال العرب عند غزواتهم والقد
بها واما بضم الميم فهو جمع مما قال وقد تفرقت تشبيه اموالهم الى انهم اتوا الى الانهار
والافرة من الاضحية من الارض بأسرها وامثالها موصوفة **ق** محتمل ان يكون
العشاء اي من صلاة العشاء هو على حذف مضاف وفي عبارة بعضهم وكما يستدل به دخول العشاء
بعبارة صلاة بها اي محتمل العشاء على الوقت حق لوضوح وقتها واراد فعله ففعلها كان متنا
كما افاده الورد لانه العشاء على الاقدام وعبارة مدقوله من العشاء الى طلوع الفجر اي بينهما
ولو جازها جميعا العشاء جميعا اعني المسمع الوتر بعد عجا جازت صلاة تدفان لم يفعل
سنتها ولكم الا فضل تأخير على سنة العشاء سبوا في اي المدايني ولو جازها في فلو صار
مقيما بعد فعل العشاء وقبل فعل الوتر فهل يجوز له فعله او لا بد منه تأخير الى وقت الحقيقة
الذي في ثم العباب انه لا بد من تأخير الميم لانه ذكره الثوري على المزاج م رواته صلي العشاء
واوتر ثمان بطلاه عشاءه بان تذكر ترك ركعتين منها بعد فعله لم يصح وتره وكانه نافذة وروى
خبر المعصومي احبوا افرصلاكم بالليل وترادف ولولاه ما فعله افر الليل اقل مما فعله
اول او كانه بفعله اول الليل في جماعة بولنه افر الليل وعلى ذلك مشي الشيخ سلطان ونازع
في ذلك في كنه ظم السنة مع الشيخ سلطانة كونه سختنا الغزني **ق** اجعلوا افرصلاكم
اي قالوا انما يفي محتمل انه يكون مفعولا به وان يكون مفعولا لانه جعل يتقدي الى مفعول
اي على تاويل اجعلوا ما مفعولا اولي مفعول في فتاد يلد يمد قائم الثوري وفيه ان يلزم على
كونه مفعولا فيه ظرفية الشئ في نفسه لان الوتر هو افر صلاة الليل فالاول **ق** مشهور في
تشهد بها الملائكة اي تحضر بها اي ملائكة الليل والنازي ولا بد ان فعل صلاة تشهد بها الملائكة
وذلك افضل اي تأخير افضل اي جميعه فالافضل تأخير كل وان صلي بعضا والـ
الليل في جماعة وكانه لا يذكرها افر الليل ولما افق الوالد رجا الله تعالى في منه صلي بعض
وتر رمضان جماعة ويكره تعدد واحدة بانه الافضل تأخير كل فقد قالوا ان من لم يجز لم يوتر مع
الجماعة بل يوتر الى الليل فان اراد الصلاة معهم صلي نافذة مطلقة واوتر اخر الليل م ر

مطلوب فيها ما ورد انه صلى الله عليه وسلم لم يسجد الصلاة عليه باذن في ليلة الجمعة ويومها ويبلغ
الملكة الذي اعطاه الله سبحانه العباد في عزها قال وهذا لم ينبت كما ينبت عليه في ايام اخرى والحمد
له لا يسجد باذنه الا اذا كان الموضع قريباً لا فرق في ذلك بين الجمعة وغيرها طويها **والثالثة**
صلاة الضحى نعم الضحى والمد والفقار الصلاة المفكولة في وقت الضحى وهو اول النهار
والضحى اسم لاول النهار فاصبحت هذه الصلاة لذلك الوقت لان وقتها فوقت صلاة الضحى الضحى
الاول من النهار لان وقتها يخرج بالزوال قال القسطلاني والظم ان اضافة الصلاة الى الضحى
عمي في صلاة الليل وصلاة النهار كما ذكره المناوي على التمايل قال لم رحبت بام وقت فعلها
وهي صلاة الاشراف كما اني به الوالد رحمه الله وقيل غيرها وعلى هذا يحصل صلاة الاشراف ركعتين
بعد ارتفاع الشمس وما ينبت على ذلك اننا اذا قلنا انها غير ما يحصل ركعتين فقط ولا
تستد بالعدد الذي لصلاة الضحى وايضا تفوت بمضي وقت شروق الشمس وارتفاعها
ولا تعد للزوال وذكر الحل السوطي في مقدمته لم بخصوص صلاة الضحى ان الانضال اليه بقا
الانسان في الركعة الاولى فما بعد الفاتحة سورة والشمس بتمامها وفي الثانية الفاتحة
وسورة والضحى المناسبة وما ورد في ذلك يستعد على ذلك كج لكه الذي ذهب اليه م ر
واعقده انه بقا في الركعة الاولى الكافورية والثالثة الاخلاص وفعل ذلك في كل ركعتين
فما قال لفعل ذلك فان السورة الاولى بقا مع القرآن والثانية ثلث القرآن هو وعلم
هذا فالجمع بين التوليد اولى بان بقا في الاولى سورة والشمس والكافورية وفي الثانية
والضحى والاخلاص ثم في باقي الركعات يقتصر على الكافورية والاخلاص وهذا
هو المعتمد فلوراد على الثمانية لم يستعد الاصل المفضل على الزيادة انه كان عامداً عالماً
والا وقع تعطلاً مطلقاً **8** افضلها غان قال حج وما ذكر من انه الفاتحة افضل من ائتت
عمر لا ينافي قاعدة ان العمل كلما كثرت شق كان افضل لانها اعلية لبقه حرم بان العمل القليل
يفضل الكثير في صورة كالمقصر فانه افضل من الاتمام ان بلغ سبع ثلاث وركعتين فمختلف
في مقصر وما اشهر من ان الجن يذوبه اولاد مصلين صلاة الضحى لا يصلح بل هي تحرق
اولاد الشياطين وصلاة الضحى واجبة في حق مصلين الله عليه وسلم قال في الخصائص ورمها
احسن المصطفى صلى الله عليه وسلم بوجوب صلاة الضحى عليه على المذنب المتيقن عند
الكافور وجمها لصحابه **9** عند من ربح النهار لم يمتد في كل ربح منه صلاة والخبر الصحيح
صلاة الضحى حين ترمض الفصال جمع فضيل وهو لا النافذة الصنف الذي لم يتخلل سنة
بفتح الميم اي تترك من صلاة اخرى في حقا فلو لم يمتد بعضهم انه من الطلوع وسب ان توف الى
الارتفاع كالسيد وهذا زعم ضئيف بل باطل مد وموت وهذا اي انه وقتها من الطلوع
وسب تأخيرها الى الارتفاع زعم ضئيف بل الواجب تأخيرها الى الارتفاع **صلاة**
التراويح سميت بما اشملت عليه من الراحة كما سيذكره قل من قام رمضان اي من
صلي تراويح لان عمر هو مريح في انما لم تقع في خلافة اي تكرف لقال بعضهم ولذلك
قال علي بن حنفية نعم الله على من قام في سنة واحدة وورد انه عليه السلام فرج لنا ليلة
رمضان فصلاها وملاوه منه ثم تاف وصلي في بيته باقي الشهر وقال خست انه توف
عليكم

عليكم صلاة الليل فتجروا عنها المخرج وتولم ليالي اي ليلة الثالث والعشرين والخامس والعشرين
والسابع والعشرين وكانه يصلي في كل ليلة ثمان ركعات تخفيفاً عليهم **ح** وقول خست ان توف
عليكم لا ينافي ما في قعدة فمن الصلاة ليلة المخرج الدال على انه لا يفرق بين مصلين من الصلوات
غير الصلوات الخمس لان المراد به انه لا يفرق بين مصلين في كل يوم وكيلة من الصلوات غير الخمس كما هو
ظم من القعدة وهذا لا ينافي ان يفرق بينهم في السنة غير الخمس وقال قبل خست انه يفرق بينهم
جامعاً لما ذكره اهل العلم قالوا غنا قال ذلك مع تقربنا من الله لم يفرق بينهم غير الخمس لان في زميت
الترجيح وما يحدث في هذا اخذوا جماعته بعد ذلك فلا يراد ولا اشكال هو وقد قيل ان لله تعالى
موضعاً هو القوس يسمى حفرة القوس وهو من النجوم في ملة مكة لا يعلم عددهم الا الله
تعالى بعدد رت الله تعالى عبادة لا يفرق بين مائة فاذا كانه ليالي رمضان استاذن ان يصلي
عز وجل انه يتردد الى الارض ويخضع قدام امته على الصلاة عليه وسلم صلاة صلاة التراويح
فكل من سهر ارسوع بعد صلاة لا يفرق بينها وبين الصلاة عليه وسلم صلاة صلاة التراويح
احق بهذا الفضل والاهم جمع الناس على صلاة التراويح في شهر رمضان وكانه ذلك سنة
اربعه عشر من الهجرة وما قبل ذلك لم تقع جماعته من حين شرعت التراويح الا مرة وشرعت
في السنة الثانية من الهجرة ثلثاً احدى وعشرين ليلة من رمضان فخرج النبي صلى الله عليه وسلم
غداه ركعات الى ثلث الليل وكانه ذلك ليلة ثلاث وعشرين ثم خرج ليلة خمس وعشرين
مضاي في رمضان ركعات الى نصف الليل ثم خرج ليلة سبع وعشرين مضاي في رمضان غداه
ركعات الى قرب الفجر انتظروا ليلة سبع وعشرين فلم يخرج لهم وقال لهم صبيحتهم خست ان
تفرق عليهم فتجروا عنها واغالم يخرج لهم متواليا شفقة عليهم فانه قلت الجموع على ان التراويح
عشرون ركعة والوارد منه مفيد مصلين الله عليه وسلم غداه ركعات قلت اجيب بانهم
كانوا يستهونون العرب في بيوتهم بلياليه الصلوات اذ انطلقوا الى منازلهم يسجد لهم اربع
كاريز الزاير واغنا فقصر على الله عليه وسلم على الثمانية في صلاته في رمضان ولم يصل في رمضان
تخفيفاً عليهم **ح** **الحال بدل من النالي** ابن ابي حنيفة بحاجته ملة مفتوحة وملة
سلكة ومن مفتوحة وملة سلكة كذا ضبطه القسطلاني في ثم التجاري في ثلث ملة وملاوجه
وسيد وبريد وخو ذلك ما ذكره اي سترجوت اي من الصلاة واهل مكة يطوفون
لما ياتي لان الروايت اخ اي واجماع بينهما انها كالروايت من حيث ترفعها على فضل
العشاء اي التراويح وقول علي فعل العشاء والروايت البعدية متوقفة على مقل المرفوع قال
بعضهم صوابه حذف اللام من لانه كما في عبارة غيره **فمنوعت** اي فبر ان الضئيف
ان نراد على الشيء مثله فيقتضي ان التراويح عشر ركعات لان اذ زيد على العشر ركعات
الموكلات مثلاً صارت عشرين عشرين فانه من الموكلة من الروايت والفقهاء الاخرى في التراويح
واجيب بانه المراد بالضعيف هنا ان نراد على الشيء مثله كما في عني على من يرفع
فمنوعت اي زيد عليها مثلاً ولما **والاهل المدينة** اي باجتهادهم كانه ما في ذلك
الوقت من كبارها وعلمها واهل المدينة صلوا بها ستاً وثلاثين في اخر القرن الاول في اول
الهجرة كما قال حج **فعلها ستاً وثلاثين** ومع ذلك فالافضل الاقتصار على عشرين وفي مد
عليكم

على التخيير وإذا فعلوها كذلك فهل يباين عليها ثواب التراويح وعلى الستة عشر ثواب النقل
المطلق فيه نظر والأقرب أنهم يباينون على العشرين ثواب التراويح وعلى الستة عشر الثرمث
ثواب النقل المطلق لأنها أرقى منه **سبعة** أسواط الأولى أت يقول سبعا لأن بكره تسمية الطواف شوطا والمراد بأهل المدينة من
بها حتى فعل التراويح وإن لم يكن موطنها ولا مقاما ومن فعلها خارجها حيث يجوز لم تقدر
الصلاة لم يبعد أن تكون لم الزيادة على العشرين أن كان من موطنها أو المقامي دون
غيرهم هناك ما أخط عليه كلامهم يعني أن المتوطن أو المقيم بالمدينة إذا خرج في محل لا تقدر فيه
الصلاة لم أن يصلي التراويح سبعا وثلاثين والعمر في ذلك المحل إلا إذا فلو كانت في المدينة
فصلها ولو في غير هاتين ولا في خلاف ما لو كانت في غيرهما فأن يقضها عشرين
ولو بالمدينة هذا ما نقل عن شيخنا في روى وأقره صاحبنا **أ** استوعب أي طواف
وأما قبل لم أسبوع لأن في كل طوفة كبر سبع مرات **ب** بالركن في جميع الجهات يقرأ الحمد لله
عزيب في كل ركعة عشرين ضربا **ج** من ثلثي راي ومن الاقتضا على قراءة سورة الرحمن
أو غيرها **د** في صلاة العشاء فتوقف على فعل العشاء أنه لو ترك ذلك ولو قد عا
عبارة غير كرك ذلك وظ ولو كان له جمع للسفر وحصلت إقامة في وقت المغرب لكنه نقل السوطي
عن الزركشي أنه قال ينبغي تخصيص أحوالها إذا لم يحصل إقامة فانه حصلت إقامة بعد
فعل العشاء في وقت المغرب وجب تأخير التراويح إلى وقت العشاء والوقت وعمل خلافة
أن قال شيخنا وينبغي أنه تكونه الرتبة والوتر كذلك على هذا فلهذا عقب دخول الوقت
ولا يتوقف على من قدر من فعل العشاء هو طواف الأضحية أو ولو بقي بطواف العشاء وقع
ما صلاة نقل مطلقا **هـ** بل سوي ركعتين من التراويح أو سوي سنة التراويح بأصا
الاعم للأخص أو ببيان **و** لم يقع ويقع لم نقل مطلقا إذا سوي أو جهل بالوتر أو علم
العشرين المذكورة **ز** التي قبل الفرض المصواب إسقاط هذا القدر لأنه وقت المتأخرة
يدخل ذلك وفيه الفرض شرط في جواز فعلها وأما استيعبها قبل الفرض لعدم وجود
شرطها وهو فعل الفرض ويعبر بذلك قوله وخرج وقت النوعية ولو كان يدني كلامه
بالوقت الأول وقت الفعل وبالثاني الوقت الزمان كما به صحيحا لكنه يكره عليه الكون
عن الوقت الزمان في الأول فتأمل قل فلو لم يعمل الفرض حتى خرج وقته فانه سنة
البيدية لم يدخل وقتها وإجمالا أنه قد خرج أي على كلام الله ولهذا يكره فيقال لنا صلاة
خرج وقتها ولم يدخل أي خرج وقت أدائها ولم تدخل وقت فعلها **ح** الوقت أي سوا
طلبت فيه الجماعة أم لا قال شيخنا ويلحق به التجدد كما اعتاده قال **خ** تحية المسجد قال
الزركشي كتاب العباد وهذه الأضحية غير حقيقية إذا أراد تحية لرب المسجد تعظيما له
لا للبيعة فهو على حذف معناه أي تحية رب المسجد فلو قصد سنة البيعة لم يصح
لأن البيعة من حيث هي بيعة لا تقصد بالعبادة شرعا وإنما تقصد ابتغاء العبادة
فيها لله تعالى إيعا سبيل لو قصد استحقاقها لذلك لكانت لها ثوابا وتكلمنا في هذا
وتطلب التحية لكل واحد من الأضحية المسجد وعمل المناسك أي ما بعده مسجد وبعبارة غير

ع
لعله لا يجوز
بدليل ما بعده
فتأمل

وان

وان قل البعوض الذي جعل مسجد خلاف الاعتكاف فيه فلا يصح والفرق أنه جنس الصلاة
لما توقف على مسجد خلاف الاعتكاف قال الرخاى قلت الظاهر لا يشترط في طلب التحية
تحقق المسجدية بل المدار على غلبة الطن فتطلب كما هو كصورته كالقربا في القري هو عبارة
ثم روي في المسجد الرباط ومعنى العبد وما بين في أرض مستأجرة على صورة المسجد
وأذن بانيه في الصلاة فيه وعبارة قل وقيل المسجد المستقن والمظنون ولو بالاجتهاد
وليس من علاماته المنارة ولا الشرفات ولا المنبر ولا الخوضك وخرج به المدارس والرباطان
وما في الأرض المحركة وما في سواحل الأنهار وما في الأراضي الموقوفة أو المسجلة كاجاد القرا
لدفنة الموتى مثلا لغيره فربما يخلط وأجريت أرض مستأجرة لم ووقفه مسجد أصح ووقفه
وطلبت فيه التحية والسنة المملوكة مسجد من غير ذلك ولا الرتباب وتعلق أحكام المسجد
من صحة التحية فيها وغيرها ما هو معلوم لكثير من الأنام أنه حكم لحاكم بصفة الوقف ولزوجه
يرفع الخلاف الواقع بين الأعة الأعلام فيج فاستثنى بعض مشايخنا لها كبرها ما شأها
معني مبني على حدودها وانها وضعت لمخرجت وقد علمت إنها لم توضع للاحتج وان مسجدتها
عادت بحقيقة لا تراعى فيها وقد حجت عما كنت أقره فيها من كونها لا تطبق حكم المسجد شيئا
لبعض مشايخي وهو الشيخ سعيد الطوسي وأظن والله أعلم أن الواطع على صورة وقفية
الواقف المذكور يرجع عما قاله ووافق على ما قلنا من ذكره الشيخ الذي في رسالة تحفة المرشد
وأطال الكلام وذكرها صورة الوقفية فانظرها ان ثبت وتعمل داخله من هو في هواريه
فيه تحية أو وقفية ولو محولا أو ركبها أو بالحرى وانظر هل يشترط ملكه كونها لرب المسجد
أو يكفي الإطلاق والذي استقر به شغنا الثاني فليس رولا بداهه تقع فيه ابتداء واما
فلو كانه في سفينه في المسجد فنوي الغنية ثم فرضت من باختياره قبل ان يتم فلا يقع
أو كانت خارجة ثم نوي ركعتي مثلا ثم دخلت المسجد فلا يصح أو مدعى التحية
قالج لو المراد بالمسجد غير المسجد الحرام ما هو فيستبدى فيه بالطواف الذي هو تحية
البيت ويقال لنا مسجد سيجب لدخله ترك تحيته وكتب أيضا اما المسجد الحرام فانه
كانه داخله يريد الطواف فالتة لم الطواف وهو تحية البيت فانه صلي ركعتين خلف
الطواف حصلت تحية المسجد وانه صلا بعد ادخل البيت وتوقف فيه بانه البيت ليس
من اجل المسجد لكونه وقفته لم تشمل لتقديم بنايد على وقفية المسجد وعدم ملكه احد
له فحيت البيت الطواف فلو صلي ويد الطواف التحية انفقدت صلاته لا بأسه
في الجملة وانه لم يرد داخل الطواف صلي تحية المسجد وقوله كونه وقفته لم تشمل
يؤخذ منه اجواب عما تقدم من وقوع السؤال عن البيت الحرام هل وقف صفة أو هو
وقف لا يتوقف على وقفية لاحد لانه الله أو سبحانه الملك ملكه والابن الى افر ما تقدم
فانهم وعبارة مدعى التحية **و** وهي ركعتان أي أقلها ذلك فتجوز الزيادة عليها ما طر
واحد قال واقتضاه على ركعتين لأن الا فضل فانه لم ثم أتى ركعتين لم تقعد إلا منه
جاءه فتفقد لم نقل مطلقا **ز** لم يدخل أي ولو معتكفا بانه خرج منه ثم عاد سوا
قلنا اعتكافه باق أم لا الوجود الدخول منه فقد شمله كلامه خلافا لابن الهادي ومالك

لعلها
والسنة

ولو كان فرضه لا يقطع اعتكافه مدعى التوفيق لم يدخل المسجد فوجد الامام بعد ذلك
الاسموي كراهة التحية ان كان قد صلى مفردا والا فلا عبد الرب **وتحليل** ففعلنا اي تحصيل ففعلنا
سواء توفيق مع ذلك ام لا نعم ان نقاهها فان فعلها وان سقط الطلب قال وعلى حصول فضلها
وان لم تنو شئ عليه قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما العمل او في ما نوي الا انه يقال
هذه من جملة علم من حيث انها تامة ودخلت فيه فكانها تامة حكما في ما نويها في العمل
انما اذا انما حصل الثواب اتفاقا واذا نقاهها فلا يحصل اتفاقا وان اطلقت حصل الثواب
على المعتمد **على** قرب عبارة التوفيق ولو على قرب فهي غاية للورد على القول الضعيف القابل
بانها لا تستلزم الدخول على قرب المشقة **وتقوت** بجلوسه اي ولو للشرب على كذا في ثم تركه
فقد الفوات في الفتاوى لم يما اذا العقب مقعده بالارض او طال الفصل اما اذا جلس للشرب
على ساقه ولم يلحق مقعده بالارض ولم يطل الفصل فله فعلها بجلوسه على المقعد المذكور
تنبيه اذا ندرسته الوضوء تحية المسجد هل يكون ركعتيه نيوي بهما التذرية والظلم لا يكون
لانه كل واحدة صارت بذراعه فخرج اذا اعتل من عليه احداثات من غير وضوء وقلت
بالاخذ لا يجزى هل لم صلاة ركعتين غير سنة الفصل عن الوضوء والعدم فله فعلها بجلوسه على
الوضوء ما لم ينفذ كالتحية **رحماني** وقد جلس به اي متكلنا لا يستوفى **هل** الا ان جلس
سجودا وجعل **وتقوت** بطول الوقوف ولو سجد او جلا خلاف ما اذا قصر الوقوف
فانها لا تقوت نظم ولو على ذلك في هذه المصنوعة يحصل الفرق بينه وبين اجلوسها فانها تقوت
به عمل ولو قصر بالمراد بالطول قد ندرت على ركعتين على عيني في ركعتين ودخول المسجد بلا
طهارة لم ذكره في الاضياء ويندب لمن نيات بالتحية حدث او غيره كان لم يوردها وانه كان
متطهرا او اشتغل بشئ اخر ان يقول اربع رات سجدة الله واحد يتدبر والا لم الا الله
واسم الكبر اذ يعرضهم والاحوال والاقوة الا بالله العلي العظيم فانها تقدر ركعتين في الفصل
فتندفع الكراهة بذلك قال في وينبغي ان يحل الاكتفاء بذلك حيث لم يتيسر الوضوء
في المسجد قبل طول الفصل والا فلا يحصل التقدير بترك الوضوء مع شدة الحاجة الى الشئ خفف
وفي فتاها المتعبد والمضطجع والمستلق بالام حاصلا انه انه تقيد الاعاض فانت
والا فانه طال الفصل فانت والابانة لم يقيد الاعاض ولم يطل الفصل بذلك فلا
تقوت بذلك في وسب صلاة ركعتين عقب الاذان نيوي بهما سنة خذ في كل
اذان في صلاة **هل** اقامت به بعض المتأخرين يوم رخصا لا يجمع حيث قال لا تقوت
بطول الوقوف ولو اقامها فاعلم ان اراد القعود لا اقامها فالأوجه كما افاده الوالد الجواز
حيث جلس لياتيها اذ ليس لنا فله يجب التحية بها قاعا وحديثها فخرج الغالب
لا تقوت بجلوسه قصيرا نياتا او جلا فان في بعض المتأخرين على خلافه ثم ر
ولا تقوت بصلاة احنانة في سجود التلاوة والتحية قدم السجود لان افضل للا
خلاف في وجوبه والحاصل انها تقوت بالجلوس الطويل وبالوقوف كذلك مطلقا
فيها بالجلوس التمتع **هل** اربع المرات بختم هذه المذكورات تعظيمها **وتحية**
لغا المسلم بالسلام **ويجوز** من بالسلام فانه باه ذميا استحبكم استرداد سلامه
باه

بان يقول استرجعت سلامي او رد علي سلامي وظم عبارة ابن المقري وجوب ذلك خلا
لما قاله الرافعي من الاستحباب وان تبدل النوى في الاذكار فان سلم الذي على سلم
قال لم وجوبا وعليك لانه الفرض مجرد الرد عليه فقط لا السلام لخر الصحاح في اذا سلم
عليكم اهل الكتاب فقولوا وعليكم **ويروى** البخاري خبرا اذا سلم عليكم اليهود فان
يقولوا السام عليكم والسام الموت فقولوا وعليكم قال الخطابي وكانه سفينة يروي عليكم
يخفف الوارد ويقول الصواب لان اذا اخذها صار قولهم يورودوا عليهم واذا ذكرها وقع الاشتراك
فيها والدخول في الآية قال الزكري وشيئا من المعنى ونحت ندعو عليكم بما دعوت به
عليها على انا اذا فسرنا السام بالموت فلا اشكال لاشتراك الخلق فيه ويجب استئناؤه ولو
يقبله لو كانه مع مسلم ويجوز ندوة بختم غير السلام بل يحل لكل كلام اشترى تعظيم لآية لا تحية
قوما يوم منته بانهم في اليوم الاخر ينادون من حاداهم وروى الآية ومن استغفم خطايه
بلغض يا معلم كما خرج به ارج ولو قام عن جلوسه لم ينل وجب الرد ومن دخل داره سلم تدبعا على
اهله او موضعها كليا فالقول ندب السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وسبي ان يقبل
دخول وشروط السنة **هل** ابتداء في رد السام عدم واقبال الرد كما يقال الايجاب بالقول فانه
شك في سماعه زاد في الرفق فانه كانه عند نيام خفف صوته بحيث لا يوقظهم والقاري
كثير في استحباب السلام وجوب الرد باللفظ على خلاف فيه ويجب الجمع بين
اللفظ والاشارة على من رد على اقم وتخييا اشارة الاخرى من ابتداء الرد ولو سلم عليه
من راحا بط او ستراد في كتاب او مع رسول الله وبلغه الرد والاشارة بالسلام من الناطق
بلا لفظ خلاف الادب ولا يجب لها رد ولا جمع بينهما وبين اللفظ اولى وصيغة رد عليكم السلام
او وعليكم السلام للواحد اجمع كالمجمع فان عكس جاز وان سلم على احدى الاضلاع لم يلام
الرد او رتبا كفي الثاني سلا قدر او ينسب ان سلم الركب على الماشي والماسي على الواقف
والصغير على الكبير والقتل على الكفر في حال التلاقي فلو عكس لم يكره وسيل الوارد مطلقا
على من ورد عليه كما في س الزيد لم واذا التقى شخصان جلوسا وسلم احدهما فقالا عليكم
السلام وقعدا رد على من سلم ولا ابتداء على من لم يسلم كفى ولو ردت امرأة عن رجل اقرأ
ان شرع السلام عليها بانه كانت عونا او محبا للسلام والا فلا او رد على او منه لم يسمع ثم
لم يسقط خلاف نظيره في اجابة لانه المقدم الدعا وهو من ادب ولا حاجة له ولا المقصور
من السلام الامانة ولا امانه من الصديق ولو سلم جماعة متفرقة على واحد فقال
وعليكم السلام وقعدا رد على جميعهم اقرأه وسقط عنه فخرج اجمع خلاف ما اذا لم
يقعدا رد على جميعهم فانه يام فلو اطلق هل يكفي او لا الصحاح انه يكفي ذلك ويستحب
رد ابتداء السلام مع طول الفصل بالوارسل الى غائب فيلزمه ان يسلم على من اتيه المكنى
او الرسول بمنية سلام بانه يقول له فلاه يقول لك السلام عليك اي ولو بعد عدة طويلا
بان شئ ذلك ثم تذكره لانه اما ان تجيب عليه اداوها ويجب على السلام عليه الرد ولا
يكسر على جمع شوق ولا على مجمل لا تشاء الفتنة بل ينسب الا ابتداء من على غير شئ
وعكسه ويجب الرد كذلك ويجوز من الشابة ابتداء رد او يكرهاه عليها من الاجنبى ابتداء

مرد او لغتني مع لغتني محي على كذا فما ابتدوا رد احتياطاً ولو قال السلام على سيدي فالذي
قاله الجوهري وجوب الرد والذي قاله الشيخ الاسلام عدم الوجوب لان هذه كيت صفة شرعية
ولو قال السلام على من اتبع الهدى لم يجب الرد لانها ليست من الصفة الشرعية ايضاً ويقول تعالى
والسلام على من اتبع الهدى في خاص بالرسالات الي المسلمين والكفار فرفع لو ارسل السلام مع غيره
الحق اذ قال لا سلم لي علي فلان فقال الرسول لفلان فلان يقول السلام عليك او السلام
عليك من فلان وجب الرد وكذا لو قال السلام على فلانة من فلانة عليه فقال الرسول لا سلم
لي عليك وجب الرد وهاهنا صلب انه لا بدني الاعتذار به وجوب الرد من صفة من الرسل
او الرسول بخلاف ما اذا لم توجد من واحد كانه قال الرسول سلم لي علي فلانة فقال لفلان زيد
سلم عليك فلا اعتذار به ولا يجب الرد كذا انقلهم ربح والدفع واجتهد به سمع على المخرج قال
النوري في الاذكار واذ او علي واحداً واكثر وعلب علي ظنه انه اذا سلم لا يرد عليه اما
لنفس المور عليه واما لاهالي المار والاسلام واما لغير ذلك فنسبني ان يسلم ولا ترك له من
الظن فان السلام ما معر به والذي امر به المار به يسلم ولو لم يرد به يحصل الرد مع
ان المور عليه قد خطب الطن فيه ويرد واما قوله لا تحقق عنده انه سلام المار
سبب لمحمول الام في حق المور عليه فهو ما ظاهراً وعناوة بينة فان المامورات
الشرعية لا سقط عن المامور بها بمثل هذه الحنالات ولو نظرنا الى هذا الخيال الفاسد
لتركنا انكار المنكر على من فعله جاهلاً لكونه منكراً او غلب على ظننا انه لا يرد
لنكونا فانه انكارنا عليه ونقره فغالب فتح كونه سبباً لا عذراً اذا لم يطلع عنه ولا شك
في اننا لا نترك الانكار فمثل هذا ونظائر هذه كثيرة مرفوعة وسجبت لمن سلم على اناس
ولا يحسد الا رد وتوجب عليه الرد بشرط علمه بحد ان يحمله معه ذلك فنقول ايضاً انه
من حق في رد السلام او جعلته في حال ملكه وخودك وتلفظ بهتاً فان سقط
به حق هذا الارسي وسجبت لمن سلم على اناسه فلم يرد عليه انه يقول لم يبارك
لطفه رد السلام واجب فنسبني ان ترد على من سقط عند الفرض وقد
اطال النوري الكلام على ذلك في الاذكار عما ينبغي التوقف عليه فانظر ان
ثبت واعلم انه المواضع التي لا يجب رد السلام فيها عرويه كما ذكره السويطي تظلم
حيث قال رد السلام واجب الاعلى من في صلاة او بالاسفل او في قراءة
كذلك الادعية او ذكر او في خطبة او تلبية وفيه فمناجاة ان سابه او في اقامة
او الاذان او حاجم او ناعي او نائم وحالة الجماع والتحكم او سلم الطفل او السكران
او شابة خشيها اقتتات او كانه في الحمام او محبونا هذه مجموعها عرويه فانك
الاذكار المطلوبة عقب الصلاة مثل التكلم هل نيت السلام ويجب الرد على المتكلم
بها ولا فيه نظر والثاني عن بعد اذ شق عليه الرد مشقة شديدة لتقوية التواب
المستعجلها واحتمال انه لا تقوت لغزته بل رد بها فمناجاة الاحتياط في حصول ذلك
التواضع الاحتمال ان لا يكون معذور بل اراد في الواقع سمع على المخرج قال النوري في
المصاحفة عند التلافي سوانه الحاضر والقادم من سواها حديث الواردة في فضلها
واحد

واحد عليها واما ما اعتاده الناس من المصاحفة بعد صلاة الصبح والعصر فلا اصل
لتخصيصه لكن لا يسي بدقاً في ثم النابيع وذكر ابو طالب المكي في كتاب العبادات ان
سلام اليهود كانه بالالف والاصابع والاكاسرة بالسجود للملك وتقبل الارض والنفس
طبع اليد على الارض امام الملك ويحبه عقده اليدين على الصدرة السنية والار
تسبب السوء وتكسبها والنوبة الاعيا بغيره جعل يديه على راسه ووجهه وجهه بالايعا
بالدعا بالاصبع وحنة ملك الجامعة بوضع اليد على كتف الحيا فانه بالغ رفعها ووضعها
راية وحنة العرب بالسلام وهو افضل العبادات وهو حنة الملايكة بينهم وحنة
اهل الجنة في الجنة قال بقي وحنة من هذا السلام اي يحيي بعضهم بعضاً **تحية**
هذه التمة تسجل على خمسة عشر نعمة التواقل **صلوة** التهج اخيفت اليه
لاشتمال عليه كثيرا ولان المعنوية منها قال السويطي ولا شك في اشتراط التقين في اوله كانت
لست ذات وقت ولا سبب وست مرة كل يوم فالتس والالتجئة والافسها والافسنة والافس
في العرويات من سببها هو المعنوية قال ابن الصلاح **فصل** في حديثها من ولدا النور في
التهذيب وهو المعنوية وهي اربع ركعات بنيت صلاة التسبيح ولو في الوقت المكون
فما نظم في نوري ومع قال الرحاني وهو مشكك اذ لست ذات وقت ولا سبب وعبارة مد
على النور قوله **صلوة** تسابح اي في عز وقت الكراهة لانها من النفل المطلقة
اذا وتكونه بتسليمه وهو الاخير نهايت وتتبعه مني وهو الاخير ليله كما في الاحياء
لحديث صلاة الليل مني وولاية والها لم تصح **سجدة** السجدة زاد في الاحياء
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم **تعبدا** تحي وقبل القراءة هذه رواية ابن
مسعود والذي عليه مشايخنا انه لا تسبح قبل القراءة وان الخمسة عشر المذكورة بعد
القراءة وقبل الركوع وان العشرة المذكورة بعد السجود الثاني قبل القيام في جلسة الاستراحة
قال في هذه رواية ابن عباس ويكفي هذا السجود خير لك قال المخرج قلوت تركت تسبح الركوع
لم بعد اليه بعد اعتدالي ولا نقول في الاعتدالي لان بطولك وهو ركعتين فاعانقك في
السجود **ويعد** الزكاة اية للفاخرة ولها للقرعة ان قرأها والاولى في اول السجود
التسبيح المناسبة فقرا الحمد والحمد والحمد او التقاتب للمناسبة بينهما وبينها
في الاسم فانه لم يفسد مشورة الزكاة والعاديات والهاكم والاخلال من قول ومدة على
التي **فمن** هذه خمسة شعوب تنسب لى هي ما يجبر بالسجود في سجدة يسبح
في السجود او فاتة التسبيح في موضع لم يتدارك ولم يجز بالسجود وفات كونها صلاة
التسبيح واذا شك في عدد ركعات التسبيح اخذ بالسقي وتقدم ذكر لا ركن على تسبيح قال
ويكفي لم يسبح في السجود اي في سجود الهوائ فتسبح صلاة التسبيح وتقدم لم يتدارك
فيه نظر لان تقدم تدارك فيما تقدمه رحاني والذي تقدم فهو قوله ولو ترك ركعة الركوع استغ
العود لها وفعلها في الاعتدال بل في السجود ثم قال ايضاً ومن شئ تسبيح ركعت استغ
لم وتدارك فيما تقدمه فتسبح الركوع تدارك بعضه في الاعتدال وبعضه في السجود وفي
خبره ولو قد تدارك الاعتدال ترك تسبيح الركوع حقه عليه عوده لها وقفتها في الاعتدال

بالليل افضل منه بالنهار قال روي الاراد بالافضل لانه افضل جنى على جنى ولا مانع من ان
التم تعالى بفضل عدد ركنه على عدد ركنه وعلى هذا يكون سنة الظهر افضل من الصلاة
الكسرة في الليل وهو كذلك وحاصل التفضل به يقول افضل النفل صلاة عبد الاضحية
ثم القطر ثم خوف الشمس ثم خضوف القمر ثم الاستسقاء ثم الوتر ثم ركعتي الفجر ثم بقية
الارباب الموكلة ثم الرواتب الموكلة ثم التراويح ثم الضحى ثم ركعتي الطواف ثم القنينة
ثم الاحرام وقيل الثلاثة سوا وهو المعتمد ثم سنة الوضوء ثم النفل المطلق في الليل
ثم في النهار ثم باقي رواتب الفرائض طاهره استواء سنة الظهر العتدية والسجدة
وبذلك خرج من كسبه في فتاوى من يظهره بتفضيل السجدة لانه العتدية كما تقدم وتلك
تأنيده للفرض حقيقة والتابع يسوق شرفا مشروعة **ج** ثم تفضل راتبة
الفرائض أي ولو غير موكلة لان عليه السلام واظبح على أي على جنبها العباد
الموكلة فنادى به التراويح فانه صلاة قال في المال من عند ابن حبان في بعض ما وقع
تخاذه ركعتان ثلاث لئلا جماعة وصلى بأربع فاقى بيته **و** وتكبر الفطر في المساء
اذ ليس لعبد الفطر تكبير مقدما تكبيرا الاضحية المعقود بها افضل منه الى ان فيها
لانه التتابع شرف مشروعة **ج** ثم التراويح فانه قلت قال جمع انما وافى
كفاية والاحتياط في الوجوب يدل على التاكيد والافضل لانه افضل من غيرها
ذكر ولا بد من الاختلاف في الوجوب المذهب كالاختلاف في كونه العبدية فرض
كفاية ووجوب ركعتي الطواف والتراويح لم يحفظها ذلك في مذهبا على ما
موجها مدرج في غاية المنع فلا بد على تأكيده لا افضل من تفضل الوتر ليس
لغاية أي حنيفة فقط بل لما ورد فيه قول صلى الله عليه وسلم الوتر حق
علي كل مسلم ومسلمة عن الوجوب عند ناعمة اخبارها قول صلى الله عليه وسلم
لمن قال لم يترك على غير هذا قال لا الا ان تطوع ولا لعبد أي الوجوب ثلاث اذ هو
لا يجزي أي حنيفة التزمها انما انما تطوع ولا لعبد أي الوجوب ثلاث اذ هو
شيء وضيفه كذا في المعقود وهذا على اضافة خبر لما تقدم وهو اركب
من توفيق لانه الاضافة لثبوت انه يكونه في غير فضل تفضل فيكونه فيه
تفضل الصلاة على ما عداها خلافا للوصفة تلك تفضل ذلك وثمانية افضل
الصلاة على ما عداها لم تدع هنا فانه كانت حاصلة والزم على التوفيق فوات
الترغيب فيها الذي ذكره يقول استلزموا قل فانه نوي فوق ركعة فوق
منفعة تحذوف أي عدد او قد افوق اي نوي الزيادة على ركعة سوا هذه قد لا
اولا ولا يقال انه يقول واذ نوي قد لا قل الزيادة لانا نقول ذلك من حيث الزيادة
والنقص كما في بعض النسخ **و** او في كل ركعة نسخة او في كل ركعتين وهي العتبات
وعبارة المراج شهادتها او في كل ركعتين وهو في شهادتها او في كل ركعتين وهو في شهادتها
وعبارة ثم في كل ركعة فله الشهاد في كل ركعتين وكل ذلك وكل
اربع وهكذا يقول المصنف فالتراويح لا ترفع ولا لا ترفع ولا لا ترفع

الاعداد

للأعداد قبل كل شهاد فله ان يصلي كل ركعتين وتشهد ثم ثلاثا وتشهد ثم اربعاً وهكذا
فلا تشهد في كل ركعة المراد ان لا يوقع ركعة غير الاخيرة في تشهد من قال شهادته
وهذا اسهل في النفل والوضوء وخالفه في الفرض قال أي اذا لم يطل جلوسه الا انما
وفرق بينهما فقال ويزيد في الوضوء والنفل بان كسفة الفرض استوفيت فلم ينفل لاهل
ما لم يهتد بها خلافا للنفل اهر وقد علمت انه المعتمد لمنع مطلقا حتى في الفرض اجبر
وقيل فلا تشهد في كل ركعة اي ابتداء وتعدا فلو نوي ركعة وتشهد ثم عن ان
باني ركعة ثالثة فاقى بها وتشهد ثم عن ان باني ركعة رابعة وهكذا فله ذلك
وذا نوي قد راى ركعتين فالتراويح لا تنقص من التفضل في الركعة ولا في الركعة الا بقصار عليها
قال قللة الزيادة عليه **و** والافضل من غير افضل شريفي **و** والنقص عنه
وشروطه اثني عشر **ج** عند السلام على المعقود ليس لنا منورة يجب فيها اثني عشر
من الصلاة على المعقود الا هذه **و** انه نوي أي الزيادة والنقص وهذا محله
في غير منة لفقد ما وقع محله في اثني عشر نواة اما هو فلا يزود على ما نواه لانه
الزيادة لا تقتضي صلاة اخرى **و** والابان زادوا نقصا بلائحة عمدا بطلت
صلواته ان صار الى القيام اريد منه الى القعود في صلاة الزيادة او جلس وتشهد
وسلم في صلاة النقص وقيل سبوا فتذكر ارجحها لا يقل **و** وقيل انه صار الى القيام
اكثر وقال بر تبطل سوره في القيام فانه قام لا ايد او صار الى القيام اقل
ساويا **و** تقدي وجوبه ولا تكفيه نية الزيادة حاله قياما او سجدا لله
اخر صلاته لانه تعدد قيامه يبطل وان لم يشأ الزيادة فقد وتشهد ثم يسجد للمسهو
وسلم ثم **و** ثم قام أي او فله من فتعود **و** ثم اخبر أي ثم ما تعوباه فهو
بالحرية بعينه الا في فضل من ينفذ الاول **و** انه سمع قسما أي ينفذ ولنا
لوقفه ثلاثا او اربعا على نية ان يقوم ثلثا واحدا او ربعا واحدا وسام الداعي فلا
ولها ان جعل ما يقوم اقل خلافا لما تقدمه او انما من اربع او يقوم حرام ثم قام فلا افضل
ان يجعل ما يقوم اقل خلافا لما تقدمه او انما من اربع او يقوم حرام ثم قام فلا افضل
الثالث **ج** على م **و** وافضل من ذلك أي النصف الثاني السدس الرابع والخامس
اذ اتمه اربعا لاني **و** وقال الشريفي أي من الوضوء والاخر في المسلمين وعيان
مد قوله من ذلك الاشارة لوجهه لانه لا احتمال السدس المذكور في على بعضا يجوز وينف
الاخر في السدس الرابع والخامس لاني **و** السدس لكونه انشط لصلاة الصبح ولما
صلى الله عليه وسلم احب الصلاة أي السدس في صلاة داود كان تمام نصف الليل
الاول ويقوم ثلثه وتمام سدس وكان يقوم ثلثا ويقوم يوما روة الشافعية اهر
بعض سنة الفجر ولو قضاها واذ صلى الصبح ابتداء ثم صلى سنة الفجر لا يقطع
بينهما ولا يقطع بين ركعتي الفجر **و** فانه لم يقطع فصل بسلام غير نوي
فان لم يقطع بسلام استقل من كل السنة **و** باطلح على عنده وسار والموقف
لوجه ذلك يذكر شعبة القبر في النهار لكن باعفا على اعمال الاخر **و**

بطلت يهوى الامام والانصرغ الامام لانه من العود سوي **ق** بطلت اي ان لم يفرق الفارقة
 وطبر المسلي الخ اي سوي سجد التلاوة حتما من غير تقطع والكثير لان نية الصلاة لم تنلها
 وفرض الصلاة اذا قرأ لا يقصد السجود ما لو قرأ في الصلاة اية سجدة او سورتها بقصد السجود في غير
 الم تنزل في مخرج الجعة بطلت الصلاة على المعقولات كان عالما بالتحريم اما مع جهل فلا يقصد
 الم السجود **ق** تحت اي تكبير التحريم مع النية فالاركان اربعة فاصعدت الظاهر نية في السجود
 وكنا خمسة واضعنا المقود للسلام كما في سنة رسول المقود الا مضطجعا ان سجد هاتفا فخطا
 ما في ارسكت الم عن النية لدخولها في التحريم لا يترك منه **ق** وسجد ويندب انه يقول فيه
 زيادة على الذكر الشيع الذي في سجود الصلاة اللهم اكتب لي بها عندك حسنة او غفر
 وزلا واجعلها لي عندك ذكرا او تقبلها مني ما تقبلها من عندك واراد قال قال وظم ان يقول
 ذلك في كل سجدة من سجدة التلاوة والذي يؤخذ من الرخا في ان هذا الدعاء خاص بسجدة
 صا وهو المناسبات الظاهر في سجدة من سجدة التلاوة وسيت بها مع ذكرها المشروع في
 الصلاة اللهم اكتب لي بها عندك حسنة او غفر ما غفرها في الصلاة وخارجها سجدة وهي الذي خلقه
 ولو بطلت سجدة بقصد الشكر والتلاوة لا يفسد بقدر قال الم راها مستوحش بين سجدة من سجدة
 وسجدة الشكر **ق** وسلام اي بعد جلوسه لا قال الم راها مستوحش بين سجدة من سجدة
 لا يقول بوجوبه كالبسج واعتمد وجوب احوال من اجلوس او الاضطجاع **ق** وشروطها
 للصلاة فيمنع لمحتها ما يمتنع في سجود الصلاة كالطهارة والستر والاستقبال وترك خلو كلامه
 ووضع الجبهة مكشوفة يتجامل على غير ما يتحرك بحركة ووضع يديه من باطن الكفني والقديني
 ومن الركبتين وغير ذلك وكذا دخول رقبته في القاري وسامعه اتمام ايته والاحسن
 قبل اتمام رقبته او سماع ذلك اتفاما **ق** وان لا يطول فخذلها بين يديها وتبين قرة الالة
 فانه طال لم يسجد وان كان معذرا بالتأخر لا يمان تواج القارة ولا يدخل للعقبات فيها التعلقها
 بسبب عارضها كالسوف فان لم يطل ايها وان كان له محدثا وتغير من رقبته ثم روي عدم دخول
 العقبات لم يكن السجود اجبا بان نذر فقد قال الم لو نذر سجدة التلاوة وطال الفصل بين القارة
 والسجود هل يفيوت ويأثم او يجب قضاءه ظهر على الفور وانفق م عليه ان يجب قضاءه
 وتطير ما لو نذر صلاة الكسوف يجب قضاؤه اي في وقتها اي في وقتها بطول الفصل فاما
 ولو هو او جهلا وبالاغاض والانتقن **ق** وتكثر بترك الالة سواء في الصلاة وخارجها وسئل
 احمد المجلي او الركن او لو لم ان يسجد في الارض عنها او يوفى السجود في سجدة او يسجد وقصد
 السجود عن التلاوة وكذا ان اخطت فانه قصد بكل سجدة مرة جاز سوارث او لا بشرط
 ان لا يطول الفصل بين المقسودة وسجد هاتفا او عبارته على التحريم ولو كرر الالة يسجد
 لكل مرة عنها فان اخرج السجود فان طال فيه الفصل ويسجد لغيره بعده انه ثاويكف
 سجدة واحدة عند ان يقصد او اخطت فانه قصد بمسند فان يقصد **ق** لهجوم نية ظاهرة
 من حيث لا يحتسب فخرج بالهجوم النية المستمرة كالعاقبة والاسلام والفتا عن الثاني فلا سجود
 لها وبالطهارة وهي ما لها وقع كدرهم وصا بغيره ما لو تسبب بها كرج بعد التجارة فالمراد بهجوم النية
 وجودها في وقت لم يتيقن وجودها فيه وان كان متوقفا لها سواء كانت النية لم ادلوا ليد

اولاهله او لم يد يد او لم يد نعم النفع به كعالم او لعدم الملمن كما لم يد عند الخط لان حذف الممول
 يورث بالهجوم بخلاف ما اذا كانت خاتمة علم اجنب عن غفلة يسجد لها وتفسيرا الظاهرة علىها
 وقع اولى ما قاله خنز حيشا لا وقيد في الهجوم بقوله لا من الامعاب يكونها ظاهري لا يخرج الباطني
 كما لو فقه وسئل الساري فلا يسجد لها وهو منصف تابع فيه لم المخرج واعتمد في حاشي السجود
 لها الا بها من اجل النية وذكر انه المراد بالظاهر ان يكونها لا يكونها لا مقابلا للباطني فانهم **ق**
 او اندفاع نية سطوف على مدحول هجوم فلا بد من الهجوم بها انما لم يقصد كلام التحفة وخرج
 الهجة وعبارة عبد البريقي او اندفاع نية عند او عن عموم المسلمين سواء كان يتوقها ام لا لان
 خنز المستلق يؤثره بالهجوم وانظر لوجهت هذه المتفتيات لخصم واحد في ان واحد فسل
 يكفيه سجدة واحدة او يسجد بقصد سجدة واحدة لا قرب الاكتساب سجدة واحدة لمحصل المصل
 السنة ولا ما لها فلا يحصل الا بالعدد فالراجح بابي ان اطاف **ق** او روية متبلي او عاصب
 اي وان كان الراي كذلك فم ان اتحد النوعا وصيغة وتحد لم يسجد احدهما روية الاخر لا مراد بالروية
 ولو ثبت بعدوان لم يهدى بمعا مسد عفا كما تحله اطلاقهم وانما روية ايض ما يسهل العلم به
 ليسجل الاصح اذ اجمع منونه ومن في ظلمة مثلا وشمل المتبلي لو غزار في قال الرخا في
 وانما يسجد للمعلم مبتلي بغير بلا بد او غفلة لكنه اعظم منه كانه للمعانة من بلا بد فان
 كان لزمه نية حمل من سجدة واحدة وان كانه مثل بلا بد ومتبلي بن سم نذب سجود الفائق
 لمسلم لما اراد رجمه الا المعانة من بلا بد لان ليس كذلك قال غيره ولو جهت النية عند
 روية المتبلي والعامين كفاه سجود واحد كظنه من سجود التلاوة والمفقد خلا في قال
 مد في حاشي الخيرة والمعتد انه يكفي سجود واحد لان مقتدات الاسباب **ق** او فاقومنه
 الكافر ولا بشرط في المعصية انه يكونه كسب فالفاق ليس بقيد بل مثله العامين وان لم
 يكسبه فاقا كركب المعصية من غير صلح فالمعتد اسحباب السجود مطلقا سواء اخل
 بفستقام لا مفسد ام لم يفسد كما قال **ق** ويظهر بها اي ال سجدة ان لم يخف من روية اي ان
 امن نفسه وما لا وعرضا ولا اخفاها ويقصد بها التغير لم لعله يقرب فان لم يتجمل بعمية
 فلا سجود لروية **ق** لا يقتضي لبلا يتاذى بالافها رفق ان كانه غير معذور كقطع في سرتة
 او محذور في زمان لم يعلم بتوبته اظهر حاله وان فيه **ق** وهي كسجدة التلاوة وتنفذ
 بطول الفصل والاعراض ولو مع نية ولا تقصد انه فانت ولو من ذرية وتكثر بترك السب
 ولو من شخص واحد كما من في سجدة كما راه ولم جمع اسباب في سجدة واحدة لا تلو وكرر
 في سجدة واحدة فلا يصح وفارق الطهارة لانها مبني على التلاوة قاله لويث انه يقول
 بقدها الحمد لله الذي عافاني مما ابتلاك به وفضلني على كثير ممن خلقه تفعلنا قال النووي
 وينبغي ان يكون سوا وقد ورد انه اذا قال ذلك عافاه الله من ذلك البلاء طول عمره ما قاله
 صح وقد كانه السلف بوجوب بالمصائب فقلد الى ثوابها فينبغي للمعتد انه يفرج للمؤمن
 لا يفرج بالمعصية ويكرر اسم تعالى في ايام البلاء واما في الرخا فاقني انه لم يقد اطلاقا وكانت له
 احبة فيه والشكر قيدا للنعم الموجودة وصحة النعم المقفودة لقول تعالى لمن شكر ثم لازد تكلم
 وروى انه الى بعض ابنه يد انزلت بعبد في بلا في فاعاني فمطلته بالاهاية فسكاني

روا الهلال فانظر انما يتبين ان من معناه وعلوه بتقديره بعد الرواية في علم روي التعليل
بالنقص في الموضعين مشكك ليدلهم ما فيهم تأمل **ب** ان كان اي تقصى احد ما فيهم **ر** ولا
يعيد الاولى **ا** ولا الثانية **و** لو غلب هو يقع الجرح ومنها واكثرها وانت غير ذلك محل هذا باب
النجاسة فذكره هنا استطراد في وكذا قوله ولو غسل بغير نجاسة **ب** لتقع الخلوة فيدي اي او غير
لشمل البدن **ج** لم يجب عليه ذلك يستمر **د** فله ان يبيد فيدي اي الي انه يبقى قدر النجاسة
لا في الروض **هـ** والاحسن في منبذ ذلك اي المذكور من الواجب والنجس فانذره بذلك ما يقال
الاولي ان يقول في منبذها والمطر بالوفاء في حمله الشرع **و** بجوارحه ويعود في غسله اولا
ز طهر لهما في حيث غسله بالصبي في غيرنا اما لو غسله بالصبي في الانا فلا يظهر الا بفسله
وفقه واحدة لان اذا وضع بغيره ومصب عليه الماء ما يوافق الماء ويوافق المفضول واراد
علي ما قيل في نجس روي ونحو ذلك من تعليله ان لو صب الماء على موضع من الثوب مرتين تحت
الاناء واخذ رعة الماحي اجتمع في الاناء لم يسل الماء الى ما فوق المفضول من الثوب طهر
تقل ذلك رسم عن الشيخ في علم **ر** والا فغير الجوارح وطهر الجوارح **و** هو الجرح الاثر
من ما غسله اولا محل اذا كانت النجاسة محقة ثلوث نجس بغير الثوب واستحب غسل
نفسه ثم باقيه طهر **و** ان لم يغسل الجوارح لعدم تحقق نجاسة البغض الذي غسل اوله اي حقه
يسري الي مجاوره مما غسل اوله في علم **و** زيادة **و** نحو قاصد كاد يبدو ونحوه في العلم
وراده بالاناء **ط** طرف متقبل بنجس لو كان به انتقال يدعي وجه الربط به **ي** لا
وساكنه النجس في حركة كقوله لا رخص بقوله متقبل بنجس ما لو كان به الطرف الاثر متقبل بنجس
طاهر وذلك الطاهر متقبل بنجس فيفعل ويقال ان كان النجس يغسل الجوارح في غسل الطرف
الاثر بالمتقبل يدعي وجه الربط **و** ان لم يخرج من اركان الانتقال الا على وجه الربط
لم يفر من ذلك اذا ربط حبلا بطوق قلب او بربطه سفينة بها نجاسة وكانت تخرج من فان
السفينة تسفل واما اذا كان الجبل مرميا على طرف القلب منه غير ربط او على طرف السفينة
الظاهر فانه لا يفر ويقال ان في شئ المخرج للمخرج بقوله ولو كان به طرفه متقبل بنجس في كل حال كان
للمخرج في حال عدم امانته بتفصيل الملكة هكذا استغاد من شئ روي مع زيادة ولا يقع
صلاة الاخذ في ام الدابة انه كان بها نجاسة رطبة بطلت صلاته وكذا اجابته لم تقار بها حالا
ب وان لم يتحرك بركبته اي كركبته لا في تحركه بغيره فوجود لانه جزء النجس روي للشي وعبار
الج وفارق صحة سقوطه على ما لم يتحرك بركبته بانه اجتناب النجاسة شرع للتفطير وهذا
ينافيه والمطلوب في ان وجود الاستغارة على غيره وهو حاصل كذلك **و** ولا يفر قبل طرفه
تحت رجله اي وان تحرك بركبته لعدم حمله كما انما لو جعل فرق ظهر رجله فان يفر ويقل
مفهوم قوله نحو قاصد **و** ولا يجب تجا زير اي ولا يفر بنجس مجازي شيئا من ذلك او
ملبس من غير مسمى لعدم ملاقاته فصار كالوصلي على بساط طرفه نجس منبذ صلاته
ثم الجرح فلو غرق قدمه في السمك الباط الذي في طرفه نجس او الموضعي على ارض منبذ
بباطن قدمه ومما يتعلق به عدم ملاقاته فيبطل صلاته **و** انه لم يغسله عنه حالا كما
افتي به الشهاب **و** روي في الصلوة مع محاذاة النجس كاستقبال متنجس او نجس ولو جسي

عجل

محجل نجس صلي وتجاذا عن النجس فلا ما يمكنه ولا يجوز له وضع يديه بالارض بل ينجي بالعود
الي قدر لوزاد عليه لا ما النجس ثم يعيد قال في المجموع ثم رفع لوقفت بالمصلي صديق او رعي
لم يعلم نجاسة منبذها لا يتطل صلاته لان هذا في تعارضه في الامس والغالب اذا اقبل الطهارة
والغالب النجاسة وخرج بقولنا لم يعلم نجاسة منبذها ما لم يعلم ثم غابت الربة او الطفل من
النجس فيه غسل منبذها فربا في علي نجاسة فتبطل صلاته بتعلقها بالمصلي ولا حكم بنجاسة
ما اصاب منبذها كالربة اذا اكلت فارة ثم غابت عينية عليك طهرتها فاع في علم **و** فلا
تنجس ما اصاب منها وقد يقال النجاسة متقنة والطهر مشكوك منه فيقتضاه نجاسة ما اصاب
فمنها **و** ولو وصل غطه اي الملقف حاصل مسيلة الجبر ان انه فعله تحت الارض فقد الطاهر
الصالح لم يجب ترعه وان لم يخف ضررا وان فعله مع وجود الطاهر الصالح وجب ترعه الا
ان خاف ضررا وان فعله مكرها لم يجب ترعه وان لم يخف ضررا ولا به فعله حال عدم تكليفه
كسفره لم يجب ترعه وان لم يخف ضررا حيث وجب ترعه لم يقع صلاته ولا طهارته
ما دام العظم النجس مكنوفا لم يستحب الجلود حيث لم يجب ترعه صحت صلاته وطهارته
ولم يجب الماء عور روي على العظم ولو قبل التراب باليد والجود ولا الطير اذا الاقاء **و** وهذا
مستثنى من طهارة البدن فانه قال في شئ منه ذلك ما لو وصل غطه **و** الحاجة بان
لم يجد وقت الوصول طاهرا فاجل يجب طلب الامانة في التيمم **و** من عظم ولو منبذ
حال **و** لا يصح للوصول غيره اي رقت ارضه حتى لو وصل غيره ولكنه كانه هذا اصح
اراسع الي اجبر لم يجز الوصول بخلافه للبيهي ويقدم عظم اختره على القلب لان اغلظ
وهذا يخالف ما تقدم في الطهارة في بيهي اختره على القلب حيث قالوا في ترجيح القلب
لان احوال الامنة اذا لا تحل اقتناؤه بحال ولا يرض فانه اختره لم يقل احد جواز المله خلاف
القلب ففيه قوله الجواز ليعين المالكة ويقدم غير المغلظ ولو كان به بطن البرق على المغلظ ولو
كانه سريعه ويقدم المغلظ على الاذي برقع **و** من غير الاذي فان لم يصح الاغظ
الاذي قدم عظم اخرى كما لم تقدم الاذي ثم المسلم **و** واجب عليه ترعه ان امن الجرح اي ولو
اكتفى بها ولا مبالاة بالمد في حال ان لم يخف منه في المال من رايح التيمم وتبطل صلاته
معه نجاسة في غير هذه الا في روضة الى تنقيتها من الروض **و** ولم يمت فانه مات
معه ترعه لوال التقيده عند وله تنكره منه وقيل ينزع منه ليدل يلقى الله مع النجاسة
وروي بان العابد هو الاجل الاصلي اي التي تزل بها معه بطلت امري **و** العظم وهو
غري الاية في الجبل حتى يخرج الدم ثم نذر عليه نحو نذلة للنجس او يرقا **و** فغلبه
التفصيل المذكور وهو ان اذا اقبل مكنوفا تحت ارجل عالم بالترجم بلا حاجة وقد روي
ان الة زمته فلا فلا فاذا اقبل به في منفره او فعله مكرها او جازلا بالترجم او الحاجة
وخاف من ان الة محذور تيمم فلا يلزم مدار الة وصحت صلاته بتوا مائة وخمسة
ذلك ان من فعل الوشم برضاه في حال التكليف ولم يخف منه ان الة محذور تيمم منع ارتفاع
الحديث عن محله لتنجسه والاعنة في بقاءه مطلقا وحيث لم يبد منه ولا ما قيل
او ما يقال وطلب نجس لافتي به الولد ثم قال لم ولا يبد منه في ثم جاهد بالترجم

الايمان من جنس عليه ذلك وفاقا للمولاعذ الملكا في علي المعتمد فلو لم يكن باختيار ثم اسلم فالظهور
ان الله لم يقدريه وهو مكلف ثم وحي في علي م رخلان فلهذا ورد في السؤال عن ذي اسفل
الوتم بعد بلوغه بلا حاجة تدعو اليه ثم اسلم بهل يجب عليه ان الله الوتم بعد الاسلام حيث لا ضرورة
عليه في ان الله لم يكتف من المسلمين قبل بلوغه حيث لم يكتف ان الله بعد البلوغ لعدم تقديسه
في الامور ويعني عنده في حقه وحق غيره ولا ينبغي ما قليلا علاقة محل الوتم لم يغرد ذلك من الاحكام
والظن المعقول عدم اعتقاده حرمة في الاصل فلا تقدي منه حال الفعل وايه كانه محاطا بوضع الزر
هو حرمة وعني عن محل استجاره ان علي حذف مضان والتقدير وعني عن محل استجاره في عبادته
التحرير وعني ان الاستجار في الصلاة زاد احلال في ثم المنهج رخصته وقضيته ان لو كانه سافر عاميا
لم ينف عنه ولي كذلك قال عبد البر في الصلاة اي لا يفي بغير ما وتنجس ثوب لاقائه مع رطل
وتخوذ لك قلا وقاله لا ويعني بما يلامية من الثوب في القيام والعمود ومثله البديهة ولو رطل
او حليتي ولا فقه علي ذلك برو هو مخرج يد في التي يروى حواش ونفسه وعني عن اثر استجاره
وان عرقه فقلوبه بر غير محله وان جاز ذلك الي الثوب علي الارض ملامح جاز ولا
وجب غسل المجاوزة قال مد علي التحريم ان جاز مع الانتقال وجب غسل الكلي الا وجب
غسل ما جاز فقط وروى ما لم يجاز في ثم التي يروى وجب غسل ما لم يلبس اليه متعفف
او محله علي الصلاة مع التقطع في حقه مسئلة يعني فلو حمل سبحة اخي مثلا لسته
بطلت اذ لا حاجة الي حملها فلو لم يتنجس في يد مصل او في ثوب بطلت صلاته ومثله كل
من لم يجاز في رطل محله لم يزلت السجدة بالمصلي او المصلي بالسجدة فان لم يتطل
صلاته ووجب البطلان فيهما انتقال المصلي عما هو متصل بالنجاسة ويؤخذ منه
ان المتنجس بالما اذا امسك مصليا سجد البطلان صلاته السجدة انما لانه بعض يدين
متصل بيد المتنجس بالما وروى متصل به بدنه المصلي بالسجدة بالما من جده علي
ان متصل بمصلي بغيره وهو يقسمه في حقه انتقاله اليه لا يقال يلزم عليه ان اذا امسك
ثوب يقسمه بطلت صلاته لاننا نقول انتقال الشيا بغيره من رطله ومثله السجدة ونحو
لتقيلها منزلة الشيا قال اطافا نقول عن علي قال لا السجدة هو في غاية السقوط
اذ تقوموا لظن الا لا خفا انه معني كونه الطاهر المتصل بالمصلي متصلا بغيره
مفعو عنه بالنسبة للمصلي وهذا النجس مفعو عنه بالنسبة اليه فلا يظن بكونه غير
مفعو عنه بالنسبة للمسك الذي هو من الشا التعميم وفيه وجوه ولو غرس ابرة مثلا بيد او
اقرضت فذا ابت او وصلت لدم قليل لم يضر ولام كثير او كجوف لم تنج الصلاة لان اتصالها
بغيره قال سم عليه ومحل عدم النجاسة حيث كانه طرفها با من ظاهر او اقر او ما
قيد به قد يؤخذ منه قوله فغابت ومعه لم تنجس في ينفى انه محله اذ لم يخف من نزولها
من ابيح التيم وان محله انما اذا غرسها لظن اما اذا غرسها عينا نتبطل لان غرسها في
بالنجاسة عملا وتقوم في علي م ر ولورقة الطائر الذي علي منقذ نجاسة في مس
قليل او يارب لم ينجس علي الاصح لم يروى عنه عند خلاف السجدة فانه ينجسه ويحرم عليه
ذلك لما فيه من التعميم بالنجاسة ويؤخذ منه ان لو جامع زوجته في هذه الحالة ان يحرم عليه

في الصلاة
اي لا يفي بغير ما

لما ذكره في الاية ما تنكسها ان في بر الوالدان خالف في ذلك بمعنى المتأخرين ثم رقا حج محله
اذا لم يلزم علي استعمال المانق والافلاحي وجب عليها تنكسها يعني يقينا اي وليست
عنه النجاسة معتبرة وما الشارح مثل طينه لمر الاحترار عنده اي اذا وصل اليه ذلك من الشارع
بنفسه وخرج به ما لو لم يظن ذلك بطينه الشارع وانفق علي اناسه وما لو لم يظن السقا علي الارض
النجاسة او رسل علي ظهره فطار منه شيء علي شخص لم ينف عنه خلافا لما توقع فيه لان لو قيل
بالعفو فيما ذكر لا يقتضي ان لو وصل اليه بفعل نفسه او غيره لم يضر ولا قابل به والمرام ان رج محله
المروءة وان لم يكن شارعا كالمحلات التي عمت البلوى باختلافها بالنجاسة كذهاب النجاسة
وما حول النجاسة مما يمتد ويظهره اذا تنجس اما ما حوت العادة بحفظه وتطهيره اذا اصابه
نجاسة لم ينف عنه بل متى تنجس نجاسة وجب الاحتراز عنه ولا ينبغي عنده من ومنه
فمساة الفساق فليست له ولا يفرغ مخالفة ومنا بط العفو فيه ان لا ينسب اليه سطة او كسوة
او قلة تحفظه في محل النجاسة المظلمة خضوضا في الموضع التي يكونها الكلب وخرج بالعائت
عني النجاسة اذا تنجست في الطريق فلا ينبغي عنها ما لم يمسها علي ما لا يدركه الزكوي واذا مس
في الشارع الذي به طين متنجس النجاسة وما به ووشي في مكانه اخر ولو لم يمس من عني عنه
في المكان الثاني اذا كان غير مسجود ولا يمس عنده لانه المسجد لم يمس عن النجاسة
وتنجس ثوبه كالمسجد بها ويعني في حق الاعلى ما لا ينبغي عنه في حقه غيره وتختلف
المعنى عنه وقتا في انظر لو تلوث ثوبه او بدنه في زمن الشتاء سمي الي الصيف فهل ينبغي
عنه تطير الي الزمن الواقع منه او لا تطير الي زوال النجاسة في غير نظره ولم يمس من عدم المعفو
لان مقتيد بالزمن هو بابي اما اذا بقي الي الشتاء الثاني فيمعني عنه تطير الزمعه طويحي
وعني دم غوي راغيت جمع برغوث بالضم والفتح قليل ويقال لم طامر من طامر
روي احمد والنزاع والنجاري في الاربع عن ابي رضي الله عنه انه السجدة السجدة
وي لم سم رجليه برغوثا فقال لا تسجد فانه يعطضها الصلاة الفجر ودم البراغيت رجا
عصا من الاناسه ثم نجها وليس لها دم في نفسها ذكره الامام وغيره فالامانة في دم البراغيت
للاناسة والمراد بقوله وعني دم غوي راغيت اي يعني عنها في ملكه ولو لم يمس من رطله يدين
من عرقه ونحوها ومن ارسل مطلوبه او ما ساقط من الما حال شرب او منه الطوافه
حال الكلد او عبات في ثوبه وغير ذلك مما سبق الاحتراز عنه ولا يكلف تنشيف البديهة
لغيره خلافا لابن الهادي وهذا كله بالنسبة الي الصلاة وما التحق بهامه الطواف
وسجدة التلاوة والركوع والركعت في المسجد اي يجوز في المصحف وحمله مع
طهر معتد به لا نحو ما يروى قليل فلو وقع الملوث بذلك في مائه او ما قيل نجس به
كانه عامدا عما وروى يعني البراغيت كماله لا ينسب له سائلة وخرج دم البراغيت حلهما
فلا ينف عنه مده كقول يعني عنه دم قلة اختلط حلهما وكذا لو اختلط بها بدمه
قلة اخرى للمسقة بخلاف ما لو اختلط حله قلة بدم قلة اخرى فلا ينف عنه
ما ذكره بر كانه تنل واحدة في المحل الذي قتل فيه الاولي واعتلط دم الاولي بدمه الثانية
فلا ينف عنه ولو وجد شخص بعد صلاته قتل في طين عامته اذ في قتل خياطته

اذا علم ذلك فما ستر به مع بدنه عن حاجي الوجه والكف كذا الفتي به سخر في واستر السلة في
اجامع الارض فنار عود في ذلك اسد المنازعة وقالوا سترنا لك كحديث فلم يخدمها ان الصحابة كانت
لا يبرقع فبلغت السلة رفافتها عما افنى بدري فنبطت المنازعة بواجب علي المراج غير الوجه
والكف في رجلي الفرياطن القدمين فيجب سترها ولو بالارض حاله القيام **س** اما ظاهرها
فانه يستر الكف ولا يظهره زينة تفت الاماظهر بها وهو يحصل حاصل واجب بان معي
الاماظهر بها اي الاماظهر ظهوره ونحوه لان الحاجة تدعو الي ابرازها تدعى الحاجة تدعو
الي ابرازها في غير الصلاة كعقل الحواشي وهي مفقودة **س** رقا الحاجة الي قال اي لان
الخنثى الرقيقة لا تختلف حاله بالذكورة والانوثة **س** لم يقع عداوته وعليه يجب العضاوات
بان ذكر الشك حال الصلاة ولا الاميل فغلذ متبها فلا يبر الا بيقين **س** القطع به
اي بالذكورة من المعصية **س** وعليه اجمع في هذا اجمع نظر اذا اصل الخلاف في قوله فان اتقوا
الخنثى اي على سترها بستره وكيفية فقط والنفوس لم يذكر ان دخل سحره كالحية الخ اذا التزم
لم يقل هذه العصابة فتأمل فالذي وضعف سخرنا هذا اجمع واعلم البطلان مطلقا ولسانهم
ختم مع الذي جمع وجمع اولى منه التبعين انه والمعهدة كلام **س** في العداوة هي ان
اتقوا الخنثى على ستر ما بين ستره وكيفية صححت صلاة فحمل الاولى على ما اذا كانت
الافتقار في الانبساط والثانية على ما اذا كان في الانبساط ولو قال له بغير العقل لكان اولى
تطرحا قالوا في الجملة خالفهم رفقنا بالبطالان هنا مطلقا ورفق بغير الجملة وما هنا
بان الشك هنا في شرط راجع لذات المصلي وهو الستر في حياجه في الجملة كذا في شرط
لا مع لغيره ويصوغكم العدد فالمقضى عليه معتد والمقضى ضعيف ويستفاد منه ما لا يستفاد
في الدائم وهو اعتد على منع ادراك لوجه الشرة **س** على من تلقاه اخ قال اجمع تلقاها
بقبول وانما مصدرها تلقاه متاخنا عن سرهم ذي **س** منع ادراك لوجه الشرة اي لمحتدك
الحضرة عادة كما في نظائره كذا انما باليد في عن فتاوى الك ع في علمهم رفقنا بغيره بدو حديد
النفوس كذا اذا راقى النفس دون النظر في وقت ذلك لوجه الشرة لاكتفاء عما يقع اللوث وان لم يقع
اجرم كالسراويل الضيقة كذا في الصلاة ومنها الخنثى وخلافه في الارض للرجل قال غيره وفيه
وجد بطلان الصلاة اه وظن انه في الرجل وخلافه في الارض في الان يقال است
هذا العقل شاذ وليس كذا خلاف بل على ما اطلق ولو بطن اي ولو بطنها بطن لم يناف
واحصل انه متى قدر على اتمام الركوع والجلوس في الما من غير مشقة لا محتمل عادة وجب عليه ذلك
او في الشك وجب بشرط ان لا ياتي بثلاث خطوات متواليات فان كان هناك مشقة خفيفة
ان يصلي على الشط غاريا او في الماء يخرج الى الشط ولما صلاة اجازة وصلاة الاعمال فلا ياتي
بها نقلا التفضل بسم الله **س** تلو ريت اي كانت بحيث ترمو وان لم ترم بالفضل اجمع وبعبارة قد
على الخنثى بطلان كانت بحيث ترمو من طوقه مثلا لسخرنا بطلت عند مكانه الرمية في ركوعه وسجده
وان لم ترم بالفضل كالوكانه ذيله فبطلت بحيث لو ركع يرتفع عن بعض العورة فتبطل اذا لم يتركه
بالستر قبل الركوع ولا يستره من قبل كان صلى في علو وحته من يرمي عورته من ذيله
من طوق ذيله فمعيه او لم لا من الاعمال **س** ولا ستر بعجزها بيده والوقوف بين يديها وعده
مرة

مرة ستر المحم بيده فلم يستر والستر باليد في الاعمال فلم يستر جميعا الفديرة ان المدارم عليها ما فيه رقة ولا تترك
في الستر بيده وهذا على ما ستر البسة وهو حاصل باليد وقول **س** ستر بعجزها اي بل عليه اذا كان في ستر
عورته رقة ولم يجده ما ستره عزيريه كما هو ظاهر في علمهم رفقنا لم يكنه عنده شئ اصلا ستره
لا يجب عليه وضع يده على احد سوقيه بلا منة ناقض لما اعتد به في وعي وعلمه على قوله
الك ولعله على هذه الحالة خلافا للقل حيث قال **س** ستر بعجزها اي يجب عند فقد عجزه وان كان
غاريا وفي ثم روي انه لم ستر بعجزها اي من غير السويتين او بها بلا منة ناقض اذا اتقوا رفقنا عليه
الجلوس والستر بيده مثل يقدم السجود لان ركنه والستر شرط وقيل يقدم السجود لان الواجب عليه
عليه خلاف الجلوس لان الرافعي يقول يقدم وجوب وضع يده في الجلوس لان الواجب عليه
وضع اليه فقط وعبارة مدعي الخنثى في اوقات الجلوس والستر قدم الجلوس على
المعصية فيجب عليه وضع يده ويترك السجود الشارح اوجب عليه وضع الاعضا البسة بطن
8 عامر اعلم المحرم والستر لا يجب الا عند القدرة ولم في تلك الحالة اتمام الركوع والجلوس اي بان
يأتي باذكارها ما خصها من قال **س** في وعي **س** حصول المعصية من السجود وما سترها
بيده عن فيكون تطعا اطاف **س** قدم اي الشخص ذكر اكان او غيره ولو وجد ستره ستر بعجز
فعله وستر جميع دبره وجب عليه ستر الدبر كستره سخرنا البشيرة تتالفه وتطور لو وجد
كان العقل وزاد قدر ايجي الدبر او بعينه هل يجب القطع قال سخرنا سترها اي يقال ان نقدر بان
لقطع عن اجرة ما ستر به الدبر لا يجب والاوجب قياسا على الثوب الذي تجس بعنده
لان متوجه به للتغطية فخرته هذا التعليل اختصا من ذلك الصلاة وليس راجا بل يجب
ستر العقل مطلقا فقد علموا بعلته اخرى وهي قوله **س** لان الدبر ستر بالاليين غالبا قال
في قضية التعليل الادلة اختصا من ذلك الصلاة والخان عديم وهو الاوجه **س**
ان كانه هناك رجل اي وخير عند الخنثى او الخنثى لم يقتضه قوله خنثى **س** فقط بغيره لم يجد
خوفه الطين ونفي انه لو وجد لم يصل في اي يرويه اجاب **س** رايه عنه وينبغي له رافق عليه
م روي الصلاة في اي يرمي وجوده الطين اذا اخل عورته وحشمة فليطأه كذا في ذلك ولغيره
سم على المراج اقول وينبغي ان نحو الطين الخنثى والورقة حيث اخل برية في جوفه له
ليس اي يرويه لو لم يجد ما ستر به الاخر الطين وكان يخل عورته فهل يجب عليه ذلك ولا فيه تطلب
والظن الاول وان يكون في هذه الحالة لا يخل بالورقة ع في علمهم رفقنا **س** لزم الستر به اي في الصلاة
مطلقا وعند الاجانب عند فقد عجزه ولو خشا او طينا قال **س** ولا يلزمه قطع اي ان تقص
ولو يبس في الاوجهم **س** راج **س** وجب على ان تستر بها اي فوله من غير افعال مطلوبة
فان مضت مدة او لم على تنولها والستر به افعال مطلوبة بطلت صلاة تها **س** للرجل وكذا
للبراة لا عفة احبني قاله المصنف فيه تفصيل **س** احث ثيابه وان يتقص ويسم ويتطلى
وترتدي وستره وستره في كل واحدة ستره مستقلة قاله المصنف في تاريخ اصره ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال ان الارض تستغنى للمصلي بالسراريل **س** وفي ثوب فيه صورة اي طاقرة
ولو اعشى وفي ظله او كانت الصورة خلف ظهره او ملاقيه للارض بحيث لا يراها اذا صلى عليه
تباعا عما فيه صورة المصلي علمه في علمهم رفقنا **س** روي في صورة اي مثل ذلك والملا فيه رفقنا

لما في قال فيل ما فيه خلط سلمنا قال الجوهري اللثام ما كان على الفم من الغتاب واللثام ما كان
على الاربعه من جوهري فلا يجوز لها ربع الغتاب اي يث طان تكون جبهتها مكشوفة عند الجود
ومخرجها يظهر به فلو قدر على ما يظهر به ولكن لم يثبت عند الاخر فرج الوقت وجب ان
ولم يثبت بعد الوقت ولا يثبت عاريا في الوقت كما حكي الطبري الاتفاق على ذلك سم صلي
عاريا اي الفريضة والسنة عني عاريا عند ضيق الوقت فيما يظن وعبارة مدعي الترمذي
قول صلي اي عند ضيق الوقت او العاريا عادة من حصول ما لم يمتنع فيما يظهر وقوله عاريا
واتم الاركان ولو اضطر للبس ما تقدر عند الخوفه واورد صلي اي عند ضيق الوقت او
اليسى كما ذكر فيما يظن اي فيه وعاد سم في اسم الغاية وعبارته في صلاة فاقد الظهر ربي
ولا يشترط لصحة صلاة ضيق الوقت بل انما عتق عليه الصلاة ما دام يومه واحد الظهر
لما قاله الاربعي وهو ظم واقف به والظاهر من رواية في وقت ثقل الامت عدم الما
والتراب او عدم السجدة او كانه في الخجلة ومخرجين ان التاذكره في الروضة وما ذكره في عدم السجدة
مبني على انه يلزم من الاعادة والاصح انها لا تكرر فيساجد الغسل اي كذا جملتها الشرائع في
ولا اعادة عليه ان قد راي ان هذا عذر نادرا وان وقع لا يرد هبة اي الغياب
اما لو كانه السارطينا وجب قبوله كما في وقت الرض وذكروا مدعي الترمذي بقوله نعم عليه بقوله خب
الطعن في الامنة فيه بل يثبت عاريا ولو امانا وخطيبا كما في فتاوى رز ولو امانا اي ولو
اعاد شخص الغيب لم يرد الصلاة لزم قبوله ونظير وجوب سوا القارة لقبولها قال الوقوف
على مكانه طاهر الوقوف ليس بقيد بل مثله العقود كما ياتي بل في بعض بدنه نجاسة فرج بالملاقي
غير فانه لا يضر نعم فيقف ملاقة نجاسة جافة ذارها حالاً او رطبة والقي ما وقت عليه حالاً من غير
حمل ولو في مسجد كمن ان لم يركب القياها تنجس المجد واشع الوقت وجب عليه القاءها
خارجة وتبطل صلاته وان ضاقت الوقت القاه في المجد وله صلاته ثم يغسل المجد بعد
ذلك بر العلم بدخول الوقت المار بالعلم ما تمهل الظن ولو بالاجتهاد قال ولا يخفى انه الوقت
اي شروط الصلاة فكان الاسبب لتعدي على تقية الشروط لان بدو لم تجب الصلاة وخبرجه
تقوت لما قاله في من وري وعدم لغة في جملة فعلية ما منوية حاله بتقدير قد فانه وجد
تقة خبر عن علم ولو عدل رواية او سمع اذ ان في معجوا واذ ان ما وريه اي التقة بان اذ ان
المقايمة التقة لم وري ولو صلبا ما مونا في ذلك وري من وريه ومنها عارفين تقة لانه كما في
عن علم ومثلها من كتاب في واقوي مما بيت الابرة المورق لما راف فلا يجمع وهو ربي
ذكر ارج نقله عن قال علي الحلال اجتهد في الاجتهاد مع بيت الابرة المورق ولا مع المزا
التي ومنها العارفين او اقروها قال ومثلها من كتاب في فلو اجتهد وصلي فبانه خلافة وقت
الصلاة نقله مطلقا ومجمله ما لم يكن عليه شيء من جنسها فانه يقوم مقامه وانه عني صلاة
قال ربي ثم عند قوله الميت والاصح انه يبيع نية الادائبة القضا حيث جعل الحال الغم وحق
قتلت بقا وقتها فنواها اذ فتبين خروجها من القضا عملي الاداء وعكسها كالتقالي فاذا افتقنت
الصلاة اي اذ تقوها ولو في الاداء عن القضا وعكسه عالما عامدا لم ينجح لئلا عند ثوان تقيد
بذلك معناه التقوي لم يضره لا يشترط ان يتوضا للوقت كما ليوم اذ لا يجب التوضا للشرط فلو

عني

عني النعم واحط اصح في الاداء ان الوقت المتعين للفعل بالشع يلغى خطاه فيه وكذا ان
القفنا كما تقتضيه للاه في التيم وهو المقيد ووقع في الفتاوى للبارز ان رجلا كان في موضع
مدة عشرين سنة يراي في النجس فيصلي الصبح ثم يبيت لم يخل خطاه فماذا يجب عليه فاجاب بان
لا يجب عليه الاقفنا صلاة ولا خدة لان صلاة كل يوم تكونه فتعاضد صلاة اليوم الذي قبله
وما اقيت به العادوان فوزع فيه وظنوا مقيد من ذلك الوقت الذي طلت رجليه ام لا
وهو كذلك لا تقبله الشيخ عبد الرحمن ارج في حاشية على خطه عن شيخه واعتمد خلافا لم علي حج ولما
في فتاوى رز قال ويخرج به اي بالظاهر المالك في قوله رز في اي الوالد اي عن من عليه
ظهر يوم الاربعاء فقط فغلب في قوله رز في اي او عن المصلي على اجتناب شخصه فقال يثبت اصحاب
اي اذ اعني المانوع واحط ولم يرك او عن المصلي على اجتناب شخصه فقال يثبت اصحاب
على زيد الحيت فثبت عمل ولم يرق فانه الصلاة تنقض ما عليه لانه عن ما يجب بيقينه واحط فيه
اولا في الامام واجتناب فاجاب بان يقع على عليه فاذا ذكر الانتفاء كالم الشخفي وان خالف
فيه يعظم يورد ومنه الغتاب الذي لم يتقنه صحته قال ويجوز ذلك بطلون على قوله
يورد لا على الامثلة اذ الخياطة وما بعد ما يمانع الورد ذلك محتمل او صواب اخر
في سم علي حج قال الدميري في حياة الخيول ويقوي الدرك ابلد الطبع لم يالف روضة واطة
ولا جولة على واحد واذا سقط منه حائط استول ولم يمتد لداراهله ومث حنط المجددة
معرفة الاوقات فيقسط صياحه على اسطالت او قمرت حتى ان بعض العلماء اني جواز الا
عما عليه في اوقات الصلاة وتقطعة ليل او ربه الملاءكة قال عليه السلام اذا سمع صياح
الدكة فاسلوا الله من فضله فانما يري ملكا وبركتا في الدار طاروي انه عليه السلام كانت
تفتخر في البيت وعزته على انا فاذ اري مهاذبا عن قائله قائله لا تدبنا قريبا
من القلال وقد باتلف الدكة من العنك لا يفسد احد ما جنة الا فريضة فكل فانه
وقد رايته ذلك لارسله وحنف على فلو راي حنة اشرهاها وتويدة سنها فلا يورث واحدة
على الاخرى بل الفتحة الرفعة المناشفة والصغيرة السمينة الطرية عند سوا الله هال
منه بلادة طبعه قيل ان الشطاط لا يدخل بيتا فيه ذلك حنفيا الا بعض الفرق لما
روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الدرك الا فرق حبيبي وحبيب حبيبي جبريل حكي
بيته وبيت عريته من جيرانه وفي رواية انه عليه السلام كان له ديك يبيض وقال البخاري
زعم اهل التجربة ان من ذبح ديكاً يبيض افرق لم يركب اي يصاب في ماله وروي ان نبي
ديكاً يبيض جناحه من ثوابه بالزبد جد واليا وقت واللؤلؤ جناح بالمسرة وجناح بللور
رأه وفي لفظ عنقه تحت العرش وقواعد في الهوى وفي رواية ورجلة في تخوم الارض
يوزن في كل سنة فيبع تلك الحجة اهل السموات والارض الا الثقلين الا في الجحيم فعند
ذلك يجيب ديك الارض فاذا دعي يوم القيامة قال الله من جناحك وغنص صوتك فيعلم
اهل السموات والارض الا الثقلين انه الساعة قد اقربت وفي رواية اذ اكله من الليل
صاح صبحه وروي قوله في سحر ليلة سحابة الملك القدوس وروي قوله
ربنا الرحمة لا الم غيرة وفي حديث اخر قال عليه السلام ان اسم اذ لي ان احدث عن ديك

والوجه والمستقبل لا بد ان تكون احدهما مع وجهه للمستقبل فتقتيد اليه بالصدر بالنظر للغالب
ولذا قول لا بالوجه فالالتفات بالوجه غير مبطل بل هو مكروه لا بالوجه اي لا يكتفى بالوجه
وحده بدون المتدبر ولا يجب الاستقبال بدمع غريم فم يجب مع غريم في المظن فوجب بالوجه
ومقدم البدن والمستقبل كذلك مع احضيد ويجب رفع اليه قليلا انه امكبه والمزج بالمتدبر
جميع عرض البدن فلو استقبل طرفها فخرج شيء منه الكوض عنه محاذاته لم يصح كما قاله الحج والمراد
بقوله ان لا بالوجه اي مثله اي ولا بالبدن مثله واغاضى الوجه لانه محل التوجه فوالله
وجهه اي اذا ذكر من اطلاق احد على الكثر وهذا النادريل سقني ليدل على ان الاستقبال بالوجه
ارج والمراد بالذات بعضها كالصند فخرج مني على حجاز اي نحو المجد اعلم اي عنه
وفي الحارم ليس المراد بالعين احدا بل امر اصطلاحى اي وهو سمت البيت وهو امر الى السماء السابعة
والارض السابعة فخرج شويكي قال في وجهه تطلق على العبد والصلوات على غيرها محاذيل
اربع بعضهم انها لا تطلق الا على العبد وهو الذي تعلق على امامنا الشافعي وهذا البدر
عنه وقال في قوله اي نحو المجد لم يعلق عنه مع ان معنى الشطر لغة لاجل الاجتماع الاتي
وفي مع شويكي المذهب ما مضى اعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى اوله الى الكعبة
ثم صعد الى بيت المقدس وهو مكة ثم هاجم فبقي الكعب بعد قدوم المدينة ستة عشر شهرا
ثم وجهه اليه الى الكعبة وليست صلواته باجتهاد بل باو امره فذكره ابن عيسى رضي الله
عنه والاسقبال لا يجب في غير الصلاة لاجل احتياج البدن لانه ساق الكلام في الصلاة اي
وهو قول تعالى وما كان الله ليضيع آياتكم فان المراد بالصلاة في الكلام فافلا حاجة الى قوله
والاستقبال الحج الامتدادي النسبة الى الحج اعانته باعتبار الموضع فكانه الاول ان يقول
الناصري شويكي الا ان يقال انه هذا الجمع صار على الغلبة على الاولى واخرج في تحت
النسبة اليه اذا تمت الى الصلاة اي اردت القيام اليها وروى في اي رواه الخفاف
في شئ المزج واي هذا المصنف المراد من الامة لانه المجد عام في فيكون مع اطلاق
الكلمة واردة اخرى وقوله مع خبر صلوات الحج اي هذا لان هذه القبلة لا بد على وجوب
الاستقبال لعدم وجود حقيقة اخرى وايضا يحتمل خصوصية ما ذكره شويكي المزج قبل بضم
القاف والما الموحدة معا ويجب ان يكون الوجه اي مقابها قال فلا يصح الصلاة
بلونه اجماعا فبدان اجماعا المتبادر من اجماع الامة لانه المجد عام في فيكون مع اطلاق
التوجه للعين بل التوجه بالتوجه للجهة وهو الامام مالك وابو حنيفة وقول عندنا حكمه في
التسبيح والتهنئة في بدونه راجع للتوجه للعين المتقدم وقد عاب به في الكلام عليه
استخدام فذكر التوجه والاعني وهو العنت واعاد عليه الخبر في بدونه عني فراجع منه
انه يكون توجه للعين والجهة ورجع في قوله اجماعا بالنسبة الى الامة لانه يجب استقبال الجهة
الاجماع بالجهة باجماع المذاهب كلها والحلاف اغا هو في العين والجهة واجاب بعضهم في هذا المقام بان
لا يشترط استقبال قولهم اجماعا في مذاهبنا وهو مردود لانه لنا قولنا حكمه في الاسلام في شئ الامة
وهو قولهم لا يشترط استقبال الجهة والفرق بالقول السالفة يقينا اي بروية او سئل قال اولومها
التي لا بد منها عندنا والعياد بالبدن تعالى لانه هو البيت في حق احوال عند متزلة بترتبه بدليل

قد روي في
اقول قول الشافعي
في الصلاة بدونه
توجه على التوجه وهو
مردود في الاستقبال
واما قوله في الصلاة
فليس فيه عني
يقول بعد في قوله
في قوله لا يشترط
في قوله لا يشترط
في قوله لا يشترط

صحة الصلاة على اعلى من كمال اي يقين هزي وبها اعني قوله يقينا وطننا متصوبات
على العاليه تلو فخرج عن محاذاة الكعبة اي جبرها او جعلها في الرفع عند اي على الطرف
بمعني اي بمعنى بدنه بطلت صلواته اي انه وقع في انشائها فانه كان في
ابتدائها فلا تتقدم فزاده بالطلائع فاستل عدم الانقضاء في الحج يقرب الكعبة ولو بارتداد
المجد ولا شك ان مفهوم قوله يقرب الكعبة فكانه الاظم انه يقول اما اذا عدل
حاذوها فخرج الدال المعجزة وانه طال الصنف جدا والحاصل ان امتد الصنف منه المشرق الى
المغرب مع صلواتهم كلف مع اخاف منه لك طرفه اما اذا ابد ولو كثيرا ولم يبلغ الحد المذكور
ولو كان بينه وبين الامام قدر ستمائة الكعبة منه جهة عينه ومنه جهة شماله مرافاة
الصلاة صحيحة ولا يخفى وهذا ما اخط عليه الامام روميا بعد اقراره واستشكل اي
القول بالصحة مع البعد وان طال الصنف وقرب بانه ذلك اي المحاذاة المذكورة والمستشكل هو الفارق
ووجه الاشكال ان الخارجين عن سمتها لا يكونون محاذين لها الا مع الاخاف فاذا لم يخافوا لم يكونوا محاذين
لها فقتضاه بطلان صلواتهم مع حكمهم بغيرها والاشكال الجار في الخارجين عن سمتها وان لم يبدوا الى المشرق
خلال اللام واجاب ابن الصباغ بان المحظن لها غير سقني نظير ما ياتي في الوصل الى اربع ركعات لاربع
جهات والاطلاق مع الشك في وجود المبطل والمراد بالمحظن غير المحاذي لسمتها ومنه غير سقني لانه لا يمت
المسألة مع البعد عن النية ان محاذي لها لعدم مشاهدتها فلا يستشكل بانه لفظ مكة في هذا البلاء
فالخارج عن الوسط يكون محاذيا للكعبة خارجا عن الركن لان ركنه فخرج عن الركن لكنه مستقبل
لبنائها والمفترغا هو وجهه عن بنائها والى الركن الحج اي اي ركن كان عني اسقط المص
شرطا وسالوا هذا المنتسب بعد عام الكلام على الاستقبال فكانه اولي ما يدر في اهل الذوق
والكمال ووجه اسقاطه ان الغام في الصلاة وغيرها من العبادات كالوضوء والصوم والحج ويجوز ذلك
وهو العلم بكيفية الصلاة كهيئة الشيء صفة فكيفية الصلاة منها وهي قريب اركانها
فقوله بانه يعلم فنيته قد روي على كيفية الاحقيقة كنيته لكنه قيد في العلم بالكيفية المذكورة
وقوله وكانه عابا شوا العاصم هنا بانه لم يبين بين الغرض والنتيجة والعالم بخلافه قال في رده
فيكون قوله وكانه عابا شوا بعد قوله ولم يبين فيسره بعضهم وذكره في الغرض لم يحصل
منه الفقه طرعا يندعي به الى الباقي والذي اختاره شافعي وارتضاه انه المراد بالعامي
هنا من لم يتق بالعلم زمانا عكسه فند معرفة تلك الكيفية والعالم بخلافه وهذا هو المختار لعدم
ايراد شويكي عليه ان اعتقدها كلها فضا اي وانه كان عالما بدليل ما بعده فقوله وكانه عابا
راجع للمسألة التي بعدها في 8 على المزج ولم يقصد فضا بقوله اي لم يقصد فضا
نقله فالبار ابد ولو قدم الباقوسلها لفظ الوضوء لانه اولي بانه يقول ولم يقصد بوضوء
نقله كما في بعض النسخ وعيا في حالتي وجعل بعضهم الصلوات المستحبات مستغفالا
الاستقبال شرط الا في شدة خوف وتل غروغ يقيني نوع لا عكسه الاستقبال مرتبط بالغير
القبلة وعاجل في جدي موهها وخائف من تدر على راحلته على تقني او يال اما نقطه اغا عت
رفقة مناويع على التي في شدة خوف من اخوف المحذور لكونه الاستقبال انه يكون
تقصيرا في الركن مقنونة وظاف فوت الوقت فله ان يحرم ويتوجب المخرج ويصالح

قوله يكون بعد
الركن

بالاعيان مرقا الاذرعى وينبغي وجوب العتق للتقديس لقله عن الناس في هذه
فيما يباع من قتال متعلق بالخوف وفي النسبية اي بسبب ما يباع وعبارة ثم المزج
يباع وقت من قتال اي ما يباع لم يخلو كقتال ودرع صايل ويدخل فيه الفارس من سبع او
نار او يجل او غيره مما يباع الفارس منه قال في معنى من خطف بغيره فله تلك العتقة
والمراد بالمباع ما ليس بحال فينجل الواجب والمندوب قال في معنى واغنا يصلي عند منق الوقت
لا شغل ابن الرقة وغيره فليس التوجبه شرط فان لم يأت امتنع عليه فله ذلك
حتى لو كان ركباً وامع واراد ان يتزل استرط ان لا يستدبر العتقة في تزول فاست
استدبرها بطلت عتقته بالاتفاق م ر مستغنى العتقة زائد على ما يفهم من الآية
في التفسير اي في كتاب التفسير في الجاري من رتبة بعض آيات قال في غير العتقة
اي بان كان ياتى العدو في هذه الحالة دون غيرها وركبها الى العتقة اي مع القعود
بان كان ياتى العدو في حالة الركوب النافلة لكونه يدركه في الطواف وفي حكمها سعة
التلاوة والشكر في السفر المباح حاصله انه يجوز ترك استقبال العتقة في النافلة
بشرط احدها ان يكون ذلك في ما يسمى سفراً ولو فقهنا فيها انه يكون في السفر باحداها
ان يعمد قطع المسافة المسمى قطعها سفراً اي بها ترك الافعال الكثيرة ركض وعدو بلا حاجة
خامسها دوام السفر فلو صار مقيماً في اثنا العتقة اتمها على الارض مستقبلاً سادسها
دوام السفر فلو ترك اثنا عتقته لزم احتاجها للعتقة قبل ركوبه اي اذا استمر على العتقة
والا فخرج من النافلة لا يحرم سابعها عدم وطئ الخانة مطلقاً عمل وكذا شيان في نجاسة
رطوبة غير مفعولها ولو وقف لاستراحة او انتظار رفقة لزمه الاستقبال مادام واقفاً
ولا يلزمه اتمام الاركان م ر وفي الكفاية عن الأصحاب انه لو وقف لاستراحة
او انتظار رفقة لزمه الاستقبال مادام واقفاً فانه سافر لاجل سائر القافلة اتمها الى جهة
سفره وان سار تحتار للسفر بلا ضرورة لم يجز له يسير حتى تستوي صلاة لانه بالوقوف
لزمه التوجه اي اذا استمر على العتقة كما ورد بشرط مع ذلك ترك الفعل الكثيرة غير
الركض والعدو لاخذ صيد خلا فالاذرعى لقامه محل معنى المراد به المعلوم
من حيث المسافة بان يعمد قطع مسافة يسمى فيها سافراً كالكام او الصعيدي
لا خصوص محل معين كدستق مثلاً نحو برقي فتقيد المحل ليس شرطاً بل الشوط انه يعمد
قطع المسافة المذكورة كما قال في المخرج وتكفي ان جملة الشوط سبعة ايه يكونه
السفر نحو ميل فالكثيرات خرج الى محل لا يسمع فيه نداء الجمعة وانه يكونه لفرض مخرج حواه
يكونه مباحاً وان يعمد محلاً معيناً ودوام السير ودوام السفر وترك الفعل الكثيرة
حاجة فلم يمار ذلك في سفر باحدا على الرحلة ليس بقيد بل المراد بالذات
راحلة او غيرها لان الرحلة البعيد الذي يرحل عليه واغنا يقيد بها المم شراً بالحدث
يصلي على ما را حلقه اي في السفر كما في رواية اخرى وعبارة م ر وشي المزج في السفر
فكانه المناسب ان يريد بها ان يتم الاستدلال وقد يقال ترك الظهور حيث
توجهت به قبل وهذا محل قوله تعالى فانها لو اوفتم وجد الله قال في احكامها ولا يختص
بحوان

بحوان صلاة الوتر على الرحلة مع وجوده عليه ذكره النووي في ثم المذهب وقد تقدم ما فيه
اي في جهة مقصده اي فيلغى استقبال جهة المقصد ولا يترط استقبال عينه لانه
ذلك فتوسع فيه بخلاف العتقة فانها اصل مد وعبارة عني قوله اي في جهة مقصده
والقربة عليه ان ترك الدابة عن الحي اي جهة ارادت لا يلغى بحال صلياً انه عليه السلام لان
ذلك بعد عتقها فلو علم انه اغنا سيرها جهة مقصده قال مد غنا التخيرو لو كانه لمقصده
طريقاً عليه الاستقبال في احدهما فقط فله الاخر لا لغيره فله التفضل الى غير العتقة
جهة مقصده على المقصد في جهة في النفاذ وتكفيها وهذا فارق من العتقة في نظيره
وكالتفضل في جميع ذلك سعة التلاوة والشكر وحاز للمشي قياً على الركب لانه
المشي احد السرفين وايضاً استويا في صلاة الخوف فكذا في النافلة الي ترك او ادره اي
مسألة العقل وقت او صلاح معاشهم اي ان فرض انهم ملوا واستقبلوا ان يحصل لهم
تفضل في السفر ففقد اعانة للناسي الجمع بين مصلحة المعاش والمعاد معاشهم
بالا لآل ايه قال تعالى وجعلنا لكم فيها معاشي فلا يجوز اي فله ركاباً او ماشياً
بشرط في حق المسافر ترك الاطفال اخ قد يقال هذا معلوم منه بطائفة الصلاة
الائنة فلا حاجة الى ذكره هنا وقد يجب بانه ذكره هنا لرفع توهم انه يقتضيه هنا
كالركض اي الكثرة والركن تحريك الرجل من فوق الدابة واما العدو فهو الجري والمراد بقوله
كالركض والعدو اي بلا حاجة كما في ثم المخرج ولم الركض للدابة والعدو والحاجة السفر خوفاً
تخلفه عن الرفقة او غيرها لتقلقه بعيد يربو مسأله على المقصد م ر قياً سابعها
عبارة م ر قياً سابعها بالوادع وهي اظم قال القاضى والنفوي وخرج هذا في حادثة
السفر نحو من فغل ما ذكر وانه كانه في العداية الملاصقة للسفر كمال اذا ذهبت كزيارة
قبر امامنا الشافعي روى انه عند او توجه الى بركة المجاورين من الجامع الاذرعى في
على م ر وقال في كذا الواحد ان عتق م ر بعد ذلك قال الشرف المناوي وهذا اظم
لان فارق حكم المعصية في البلد ولعل كلام غيره راجع الى الدابة النفوي اعتمر
الحكمة وعنده اعتمر المظنة انفو والظم انه احكمة هي قوله لعدم عايد النذر والمظنة
اي مظنة عدم حجاج النذر هي المليل فانه سابعها والاحكام ان من في المرقداً
الهودج او المحفة او السقف او نحوها ان اعلم الاستقبال في جميع صلاة واعماد
جميع الاركان حاز لانه يصلي والام تصح فيجب تركها واما الركب على نحو سرج او برعة
فوجب عليه الاستقبال فيما سهل عليه في جميع صلاة او بعضها واعماد ما سهل عليه
من الاركانه كلها او بعضها واعماد ما قال في روى او نحوها كالسفينة وهذا اعني قوله
فان سهل الخ تفصيل ما اجله اولاً قال في وهو قوله فلهما في التفضل الخ والاحكام ان
الصوم مشاعراً من جهة لانه امان سهل عليه التوجه في جميع الصلاة او لا سهل عليه
في شيء منها او سهل عليه في التوجه من جهة اخرى ومنه وعلم كل من الاربع
امانه سهل عليه اتمام كل الاركان الا سهل عليه شيء منها او سهل عليه بعضها ومنه
بعضه فالحاصل من ضرب الثلاثة في الاربعة اثناعشر وقتاً فني قوله فان سهل

٧٨

الحج صلاتان هما سهولة التوجه في جميع صلواته وسهولة اتمام كل الاركان او بعضها وتحت
فلك وان لم يسهل الحج غير منصوص عنهم القيد الاول وهو سهولة التوجه في جميع صلواته فانه
تبع صوابه وهي ان لا يسهل عليه التوجه في شيء من صلواته او سهل في الحج ربه غيره او في غيره دون
وعلى كل ما انه يسهل عليه اتمام كل الاركان او بعضها او لا يسهل عليه شيء منها فانه تتبع من حاصلة
من ضرب تلك الشئ في تلك الشئ ومنه من القيد الثاني وهو اتمام الاركان فيه منوعة واحدة
وهو سهولة التوجه في جميع صلواته مع عدم سهولة شيء من الاركان والتوجه في جميع الصلوة
لا يلزم الا في صورتين الاولى هي اتمام التوجه في بعضها فهو في الحج فقط وذلك في من سار
واحدة تحت قوله الاتوجه في تحريمه وهي انه يسهل عليه التوجه في الحج وسهله عليه
اتمام كل الاركان او بعضها او لا يسهل عليه شيء والاركان يسهل عليه التوجه في جميع صلواته
ولم يسهل عليه اتمام شيء من الاركان وهذه منصوص عنهم القيد الثاني مع سقوط الاول فلا يلزم
في الا التوجه في الحج وسهله عليه التوجه وسهله المصداق لا يكتفي بالنسبة غير
الملاحة يجب عليه التوجه في جميع صلواته واتمام الاركان ولا يصح ان يسهل اوله فقط
وسهله من غير ان يسهل عليه التوجه في جميع صلواته وان لم يسهل عليه التوجه في جميع صلواته
وسهله في جميع صلواته ان لم يسهل عليه التوجه في جميع صلواته واتمام الاركان لا يجب الا في الحج
ولكن كذلك في سكراته على المزاج واتمام الاركان كلها او بعضها فثبت ان لا يسهل الا
استتال في الجميع ولم يتيسر اتمام الركوع انه يجب الاستتال في الجميع واتمام ذلك الركوع
وهو كلام لا وجه له غيره على انه حكم راي في قوله وان لم يسهل الحج واجيب بانه المراد بالبعد
الركوع والسجود معا لا احدهما لزم ذلك ليسر عليه ويسهل ما لو كانت مفصولة
اي فلا يقال انه لا يتقبل على العميان في سجدة في تحريمه فلا يجب فيها سواه لوقوعه وان
الصلوة بالسجود وهو التوجه ثم جعل ما بعده تعالى لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا ساف
فان اراد ان يتطوع استقبل بواقفة القبلة فليكن صلى الله عليه وسلم حيث وجده ركبة اي ركوبه المحبوب
مقعدة رواه ابو داود وساناد حسن وليذكر فيها على اتم كل الاحوال قال في شئ المزاج وما
ذكرته من الاستتال الاخر هو ما ذكره النجاشي وقضيه ان لا يلزم التوجه في غير الحرم
وانه سهل وعليه الفرق فانه لا انعقاد بخاطم الا بخاطم كغيره في سجدة وسجدة ثم مر
ومقتضى كلامهما انها اذا كانت سهلة ان لا يلزم الاستتال في غير الحرم وانه كانت
واقفة انما قال في المهمات وهو بعيد والقبلي كما قال ابن المصباح انه مما دام واقفا
لا يسلم الا الى القبلة وهو مقتضى قوله في كلامه في الوقوف فمقتضى ان اذا لم يكن
واقفا لا يلزم مما لا التوجه في الحج فقط فانه احسن في نقل مطلق مقيد بعدم نفي الزيادة
على بل يجب الاستتال عند النية نظرا الى انها انما وليها العزيم الماني انما الغافلة
لما ان نفي في النية واجبت نظر المذموم والان لم يعلوها حكم الا بقوله من كل الوجوه
فانه لا يتبع لها دعوى الانتفاء قال وهذا ما يرد فيه النظر والوجه عدم الوجوب في
بانه تكون الدابة واقفة وما دامت الدابة واقفة لا يسلم على الا الى القبلة لكنه لا يلزم
اتمام الاركان فله ان يتم بالاعمال فنقله عن شئ المذهب ثم ان ما تضمنه بان سارتها

للرفقة

للرفقة به وانما المهمة مقعدة وانما سارتها بلا ضرورة لم يجز ان يسرح في شئ
صلاته ان اسرح على الصلوة والا فخرج من الغافلة لا يجد ثم لم يلزمه تحريم
المناسب لم يلزمه توجه وهو مسيرها اي من لم دخل في شئها بحيث تحتل كسر السجود
استقل عنها كل قانع ش وان لم يكن معه المقعد لتغييرها لم يعاوض بعض الركبان اهل اهل
فيها في بعض اعمالهم فلا يلزم توجه اي ولا اتمام اي وان سهل ولو في حالة التحول كما قال
نعمهم واعلم انما ان لا يلزم التوجه في الحج فقط ان سهل وهو ضعيف والمقعد كلام
الشئ تقطعه عن النقل اي ان استقل به له وقت او علمه اي ان استقل بالنقل كما ذكره
شئنا على اي ولا يخفى ان اي وجه عليه ان من في صلته فانه اخذ لقطتها
حاز لان لم تركها الا الى القبلة وان كانت خلفه على المقعد عما يختار الا يستند
الصلوات بالا اختيار وعبارته مرفاه اخذ الى غير ما عايناهما ولو قيل بطلت صلواته
وان عزم على العود الى مقعده فنقل فختار الى بقيد بل من له المكمل ان طالب
الفصل اي في الزمان والا فلا اي وان لم يطل النقل بانه عاد على قرب وكذا الواجب
المصلي على الارض عند القبلة ناسيا وعاد على قرب فلا يضر خلافه ما لو اصرع غيره
تروا وعاد على قرب فانها تنقل لندسه ومن ذلك ما يقع كثيرا ان ينفذ شخص بيت
مصلية في سجدة واحدة او يحجب مصل في سجدة فانه الصلوة تنحل اج وفي
ذلك اي في سجدة السجود وعدم والمقعد السبب وتكفيه اي الركبان اعاج ولا يلزم
ومنع جهته على غيرة الدابة اي يغور رقبته او سرها ولا يبدل وسجد في الاغصان وان
سهل ذلك عليه لان من ثابته المشقة جاز ويكون سجوده في اي يكون سجوده اخف
وهو بحيث امكنه قال الزكري ومثل ذلك انه امكنه انه يخفي للسجود الكدسه قدره
ركوع القلعة فانه قد علمي الامر فقط لم يلزم جعله للسجود والاقبال للركوع تطير ما ياتي
في محبت القيام فانقله الرافعي عن الامام شوربي والمناحي يتم ركوعه انما
وجوبه فان عجز عن ذلك لم تقع صلواته نعم تكفيه الا ما حيث كانه عني في رجل وجوه
او ما اوجب لما في الاعمال من المشقة الظاهرة وتكونت ندرته ونيابه بالطنين ونحوه كما في
قال وغيره يعني سجدة له ولت عليه غلظه في الركبة قال في شئ المزاج والمشي فيها
علا ذلك وهو القيام والتهند والاعتدال والشد ليطول زمنه او يهول المشقة وجعل ما ذكره
ان عني في اربع في ثيابه واعتدال وتهند وسلاسه وشرك المشي في اربع في اربعة وسجدة
وجلسه يعني سجدة يسوق وتهند ولولا ذلك عني او غير محب الاصل او عارضا تنحل
صلوة الحجاز والصبي والمادة والمذمومة وخرج النقل وانه لا اعانه لجوازه قاعدا وعدم
وجوبه تغنيه لو سجد وقول شحنا ان لا يفر من غير مستقيم او عنه من منة او حذارة
واقفة اي اوز ما لها بيد ممدودة وانما الفرض هذا شرط ثالث والاداء كانت
سارية ولم يتوجه اوله يتم الفرض وقوله لانه سجد الدابة في سجدة قاصرة لانه سجد الدابة
منوب اليه اي فيما اذا كانت سارية اي حيث لم يكن زماما بيد غيره ولو بالثابت او رويت
نجاسة لم يضر حيث لم يكن زماما بيده ولو في فيما وفي يده لجاها او انقلبت بها نجاسة ولما لم

ر

فما انفصل وتطهرها بغير بعضهم فقال من واجبه التطهر بارض الحجة وعكسها كان وظل
الاذن يعني عاقبة ثم سريعا معكم قدما محمدا مستقيما في النور هو واعلم انه تعالى القبلية فمن
على طهروا ووضوهم وكفاية لغرض ذلك قال من روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال لا تقبلوا
عليكم مسلم فمن عني لغرض ان لا يرد له لا يقال حيث اتفقوا على واحد في سقوط الطلب
عن الباقي لم ينظم كونه فرض عني ان هو المخاطب به لا يمكنه طلبها ما لا لا يفوت المراد يكون
فرض عني عدم جواز التقليد كلما عدل كل فرد في مخاطب بالعلم حيث كان له اهله لم يرد ذلك
قول من المخرج فلا يقبل الخ ليس المراد بغيره العيني معناه الامتناع في المذاهب بل هو كونه الكفاية
على القول بانه المخاطب به الكفاية فمن عني فيه يجوز ان يثبت له في انهم اجمع بتركه وان
كانه يعطى بفعل البعض والمراد بكونه فرض كفاية ان يجوز لغير العارف انه يتركه ولا يمكن العلم
ليجهد فهو مخير بين التقليد والتعلم ليجهد فيكونه المخاطب به على هذا البعض فيكونه التقابل
بينه وبين ما قبله هو تقابل القولين في فرض الكفاية اعني كونه المخاطب به الكفاية والبعض في
حقه واعادوا وجوبا فلا يقبل لغرض ان على الاقرار ولو كان في الاختيار في صيرته
وفرض كفاية لحضر اي يترك فيه العار فويستحق اخراج الظن فلا يقبل والملا يتقنه
ما يتبع معناه الاجتهاد فيدخل فيه خبر الثقة عن معانيه ثم المخرج والحاصل انه لا يجهد في القبلة
ثلاثة احوال اما ان يتقن جهادة قبل الصلاة او في اولها او بعدها واذا كان قبلها فله ثلاثة احوال
اما ان يتقن الخطا ونظمه الصواب فينبغي ان يثبت بالثاني وانه يظن الخطا في محل الصلاة
في محل اخر فيعمل بالثاني ايضا انه كان به ارجح والاخبر وانه كان في الصلاة فانه يتقن الخطا
وظن الصواب استأنف وانه ظن الخطا والصواب قبل بحوله والمعتقد بقبليته عا اذا كان
الثاني ارجح كما يقبل الخجانه عن القوي وانه كان بعد الصلاة فانه يتقن الخطا وظن الصواب
اعاد فانه ظن الخطا والصواب لم يورث اهرزي فانه يتقن جهاده قبل الصلاة فان يتقن
او ظن وكان الثاني ارجح عمل بالثاني بها وانه استويا غير هذه ثلاثة وانه كان في
الصلاة فانه يتقن عمل بالثاني او ظن وكان الثاني ارجح فانه استويا استوعب على العمل بالاول
هذه ثلاثة اتم وانه كان بعد جهاد في التعمد وانه سلب في الظن فله ثلاثة
ايضا فاجله تسعة مدافع وقال بر الذي يحصل به كلامه منظوقا ومفهوما ستة وثلاثون
صورة لانه الخطا اما ان يكون معناه او غير معني وكذا في اما في الجهة او التماسه او التماسه
هذه ستة صوري وفي كل منها اما ان يكون قلة غير او لا في هذه التي غير معني وكذا في اما
في الصلاة او بعدها او قبلها هذه ستة وثلاثون صورة وقد يتقن خطا معينا الى اخر
التقريب المستفاد منه العالي بقبول ما الترتيب هو قديم في هذه الخجانه فانه
يتقنه فها نحن بتقن الخطا طلبه والمراد بتقنه ما يتبع معناه الاجتهاد فيدخل فيه خبر الثقة
عن معانيه ثم المخرج فان يتقن جهاده ثانيا اي قبل او بعدها او في اثناء طهره كسر
الصواب في جهة اخرى غير جهة الاولى انه ترجح فانه لم يتجسس استوعب على الاول
على المعتمد في ولا اعاد عليه لما قبله بالاول لانه الاجتهاد لا ينقص بالاجتهاد
والخطا فيه غير معني اي فقد عمل بها بالاجتهاد دين وفارق ما في المياه منه عدم عمله
فيها

فيها بالثاني بلزوم ففقد الاجتهاد بالاقرار ان عمل ما اصابه الاول والعلامة بخفي ان لم يفعله
وهنا لا يكون منه الصلاة الى غير القبلة فينبغي ان الخطا في الاجتهاد معناه معني كما ان الله يقول
والخطا فيه غير معني حتى لو ضاع في الاربع ركعات لاربع جهات وكذا في الترتيب حيث
لم يظهر له خطا في اربع جهات في جهته فما وهذا يخرج على ما عني يقول المتقدم في تحقيق خطا معينا
اي لانه الخطا في الصلاة معينا بل هو وهم ولو عبر بالثاني وقال في ركعة اربع ركعات في ركعة
اظهر لكنه موافق في ذلك لم يثبت المخرج قال ارجح وضاع في الاربع الجهات المذكورة بنية واحدة
لان كلام المصنف لما اذا ضاع في ركعة واحدة بنية واحدة فلا اعادة اي كونه الخطا غير
معني مقارنا المراد بالمقارنة ان يكون عقيب من غير فاصل ولا يجهد في محارب
النبي صلى الله عليه وسلم اي ما ثبت انه صلى الله عليه وسلم في باخبار مع يونس تو اظهر على
الكذب وما عني ذلك فلا عول وقال من محارب النبي صلى الله عليه وسلم في باخبار مع يونس تو اظهر على
واحد وارجح ارجح ولا يجهد في محارب الصحابة وعبارة قال محارب النبي ما ضاع في اظهر
عليه ولا يجهد في محارب لينة مدرج على واطلاها مقام الامام في الصلاة سيما بانه المصلي يجاهد في
السطوة ولا تترك الصلاة فيه ولا يجهد في محارب السوطي قال على اجمال تنظم من ذلك
انه الخطا في المعناد الان لا اصل له ولم يكت في زمانه صلى الله عليه وسلم ولا في زمانه معناه وما يوجد
من ذلك في جامع عمر ورجوعه في زمانه صلى الله عليه وسلم ولا في زمانه معناه وما يوجد
في محارب كسب المراد بها هذا المحارب المروءة واعاها في الوقت ويحذر ذلك ولا يجهد في محارب
المحاربة كما في امر ولا يجهد ولا يسهل بفتح اولها اي جهة اليه واليسار في المحاربة
ولا في محارب المسلمين اي المرتبة بها تجلها غير محارب
الرافة وارجح مع ذلك يجوز اعتقادها جهة اي لا يجهد في الجهة خلاف التيامن والتيا
في جهته في جهته وذلك الاستحالة الخطا في الجهة دونها ومن ثم كان الاجتهاد ولو في نحو تلك الكوفة
ربيت المقدس والثام رجاء مع التيقن جاز الانهم لم ينصوا الا على اجتهاد ارجح
في اركان الصلاة وتقدم معنى الركن في ان لم يتقدم معنى الركن لغرضه في المعيار ركن
الشيء جانبه فاركانه الشيء احر اما تعينه ولا معنى الا مطلقا في جهة من جهة الوقت وهو ما شتم على
الصلاة وكان حراما والفرق مطوف على معنى اي وتقدم الفرق بين الركن والركن
وشبه تطهر فان الذي قدم قوله والركن الشرط في ان لا بد منه وينتقد بانه الشرط هو الذي
يتقدم على الصلاة ويجب استمراره في الطهر والركن ما شتم على الصلاة وكان
جائزا فلا يجب استمراره كالركن والركن في جهة الوقت ووجه المعنى اللغوي يعني
ان ما ذكره تقدم الفرق صحيح وكذا تقدم المعنى الاطلاق في جهة من جهة الوقت وما الذي
اللفظي فلم يتقدم واركان الصلاة من امانة الاصل للكل ركننا غير محارب
لان عيني معني وهو غير موكد لان علم مع المبتدأ وهو ركن الصلاة
وهو ما في الركنية والظن انه على هذه النسخة يذكر بنية المخرج وحملها في المخرج
ثلاثة عشر وهو المخرج المناسب لان الظاهر بنية بالمسببة اليه وشلا فقد اصابه وكذا
المصلي وفارق نحو السبع والاصم حيث عدوا البايع والتعظيم ركنين ببدن وجود معني

محسوسة في الخارج منها وعلى عدمها اي فقد المار والماضي كونه الاركان عشرين وعلم عدد
الزمان والمكان تكون اثني وعشرين قال جعل الطائفة كالمسبة اي الصفات وانما لم يسم
بالكان مع انها ماضية وجعلها في شئ المخرج هيمنية نابعة للركن وانما لم يسم لعل اي من
حيث العدد وعدمه لانه لا بد من الاكتفاء بها على كل حال وبذلك في فريضة المخرج اما الخل فيها
فمعنوي كما قال ويصح انه يكون معنويا بدليل انه لو كان في الجود في طائفة الاعتدال
مثلا فانه صليها ما تامة لم يرتفع كماله لو كان في بعض حروف الفاتحة بعد فراغها وان جعلها ما
مقصودة لزمه العود للاعتدال في اصل قراءة الفاتحة بعد الركوع فانه يرد كما ياتي ارج
وعلى المحقق انه يرتفع في وان كانت تامة فله ركن تداركها ويفرق بينها وبين الشك
في بعض حروف الفاتحة بعد فراغها بانهم اغتنوا ذلك في الكثرة حروفها وفي الشك بها ومحل هو ب
الرد للطمأنينة كانه انما او يتقدم فانه كانه ما روي وجبت عليه المتابعة واستمع عليه
العود ويتدارك بعد السلام ركعة من لم يبد الطائفة تفرع على كونه في الاقوال
الاربع السابقة وليس مفرعا على قول ولا خلاف بينهم لفظا لا قد يتوهم ويريد كونه
اي حيث لم يبدوا التقدم بالركوع مثلا ثم ما يركن في بل يركن مع احتمال على الطائفة لانها
هيمنية تامة وصحت اسم الجود عطف لان على ملزم لانه ملزم من استتلاها صحت
اسم الجود بدورها ومن جعلها ركنا واحدا في قول عليه في ما لا كونه الممعداها ركنا لتباينها
باصلا في محالها ولم يجعلها في السجدة فمعداها ركنا واحدا وجوبه صحتها في الطائفة
تجدد صحتها في السجدة في ركنا ذلك لكونها ركنا واحدا لا في جميعها مقدر الركن
على القابل بالشرطية على مقدر فعل الصلاة قال في ثم ويرد به خروج المقدر على الفعل
لا يمنع ان مجموع اسم الصلاة شرعا وهو المسمى انه على انها ماضية للتكثير المنقطة على
ان ركعتين قال في في الركعة اشبه اي لانه يجب استمرارها حكمها بانها لا ياتي عابثا بها
فليرد في خروجها حالا او بعد ركوعه او يرد في خروج والاستمرار او يعلق في خروج
بشيء وان قطع بمصير او يوجب بمصير وعدم مصير في ركعة واحدة لا في جميعها مقدر الركن
في غير الصلاة كالمصير والنج والوصف والاعتكاف لم يفرس وتولى بالشرط اشبه وانما
اخلا في انه لو افتتحها مع مقارنته مقدر من نجاسة او استدبار وقتها النية والامام لم ينع
على الركعة وصحت على الشرطية اي في خروجها عن الماضية قال في والوجه عدم المعية
مطلبا لمقارنته المقدر بعض التكثير قال في الا نبي ولا الاظم عند الاكثرين ركعتين ولا يبعد
انه تكون من الصلاة وتعلقت عابثا منها لا ركعة ولا تعلق في النية وكذا انه تقول
يجوز تعلقها بنفسها ان قال المشكوك به كرسنة تعلق ولا ترتب خروج تعلقها بنفسها
ويظهرها كالمعلم فانه يعلم ان لم يعلمها وعالم يقتضي النية لانها شاملة لجميع الصلاة
فانحصرت بنفسها وعزها كالكافة من الاربعين تركيبتها وعزها من روقا في المخرج وشروط
اركانها تعلق لنفسها اي الصلاة ولو تعلقت وبها نعمنا ما عدا النية لانها لا تنوي او روي
وهي نعمنا اي الصلاة وقول لانها لا تنوي والالزم التسلل لانه كرسنة تحتاج الى نية وهذا
لا ياتي الا اذا قلنا ان ينوي كرسنة من الصلاة وانما اذا قلنا ان ينوي المجمع اي بل حظ

مجمع الصلاة بالنية وهو المعتمد فيمكن ان تنوي بان تلاحظ من جملة افعال الصلاة ويكون
المراد بتركها لا تنوي اي لا يجب نيتها اي وعدا فليس المراد بان يجب ان يلاحظ النية بل المراد
انه لا يجب ان يلاحظ النية اي لا يجب عليه ان يلاحظ النية من جملة الصلاة وما
امروا اي اهل الكتابين ويرى عليهم ان شرع من قبلنا ليعلموا وان روي عننا ما يترجم
واجب بان الاستدلال بها معني على انه شرع من قبلنا شرع لنا اذا روي عننا ما يترجم
واستشكلت نية الاصل بان النية بانها تغير المعنى ناريين المدين والدين لا ينوي الاصل الا كما
ولا معني ليتها واجيب بان على حذف معاني اي متعلقات الدين وفي الافعال كالوضوء
والفعل والصلاة كرسنة نية الغرض في قال المار روي للوجه اسناده للمار روي
اشارة الى ان مجمع من عهده فقد نسخ النية الى الاصل من عدم الاشراك في كل الامور
المعصية فاذا اراد ان يصلي فمناجاة فاصلة ان مراتب الصلاة ثلاث الاصل الا كما
منعته من ثلاث اشياء العقدة والتقييد ونية الفريضة التي التقل والوقت والسب من شرطه
اورث العقدة والتقييد ولا حاجة لنية التقل للزوم التقلية لخلان المعصية وعجزها اي ان يوي
ان يصلي المعصية تعلق فمناجاة فلا تعلق لانها قد تكون تعلقا للمادة فالتعلق المطلق فيلغى
فيه قصد الصلاة ولا حاجة للتقييد لما قصد فعل اي الصلاة المراد بالخل المعنى المعصية
والمراد بالصلاة احاصل بالمصدر وتقدم الاولى من جعل الاضافة بيانية ولا يجب اتمية
الرضية في صلاة الصبي وفارقت المعادة بان فليته تقع بغير اتفاقا بخلان المعادة فتقل
بما ان الركن هو النية وتلك علم انه لو قضى ما ذاته في زمن التيميم يجب عليه نية الفريضة واحاصل
ان المعادة كالاصلية الا في حواشيها انما فكيف ينوي الرضية فاجاب بنية الرضية عليه
اجاب بنية خلاف الواقع قال في كونه قد يقال المراد بها في حقه نية ما هو فرض في نفسه وقيل
انه لا بد له من نية من النيات المحترمة فلا تكون نية التقبيل اذا القيام بها لا بد منه لم ينفذ
سلكه علم المتلاعبة او غلط على الراجح اخذت قاعدة ما وجب الرضية له جملة او
تفصيل او خطا فيه ثم روي عن الركعات يتقدم لها جملة في ضرب التقيد بنية التقيد
اي بنية التقيد فالبا معني بدل لتوافق عبارة المخرج وهي وضع ادا بنية تقيد وعكسه
وهي اظم كانه طين لغيره في نيات رقيقة اي بقاء وقته اما اذا فعل
ذلك اي قصد حقيقة احدها الرضية في غير وقته عاملا قال في ذلك ما بعده باسه
تعدا الاداماته داخل الوقت وتعالى عنه عالم بان الوقت قد فات او تعدا ان التقضاء
كان خارجا وحال انه علم بان الوقت بات مد ان قصد بذلك المعنى اللغوي اعي
او طلق كما قال في وفي طين ان الاطلاق ضرر وهو المعتمد لم يفسر ان كانت التقيد
اد او تقيد في فتاوى البان في ان رجلا كان في موضع منذ عشرين سنة يراي المخرج
فصلي ثم يتي لم يخطئه فماذا يجب عليه فاجاب بان لا يجب عليه الا تقضاء صلاة واحدة
لان صلاة كل يوم تكون تقاضا عن صلاة اليوم الذي قبله وقوله لو اعي بنية قبل دخول
وقتها طانا وقوله انفذت تقلا محله نية لم يكن عليه مقضية نظرا ما تراه ثم روي طاهر
مواقتد فرض ذلك الوقت الذي طرأ دخول اولا وهو كذلك على المعتمد خلا فالسهم

هذا عبارة في حواشي حج الوجه انه يقال ان قصد بالصلوة في هذا الوقت الذي ظن دخول
بخصوصه فالوجه عدم وقوع الوقت الذي ظن دخوله ووقعها عن الغائبة لان المقصد المتكبر
صارف عن الغائبة وان لم يكن حظ ما ذكر فالوجه الوقوع عن الغائبة فلو كان ذلك في فتاوي
م ربح ما قاله سمكت الذي تقدم عن ش وأنت والله بعد المصحة مطلقا اراج
نية الظن والعصر وسيل العاد عنه عليه مقناظهم بجم الاربع فقط بضمي ظهر ان نية تحن
ظنهم بجم الحسن غلط اهل يتبع عما عليه لانه عني ما لا يجب تعيينه لاجلة ولا تفصيل ولا خطا فيه
اولا في الام والجنابة فاجاب بانه يقع عما ذكر في انتصاه كلام الشخبي وانه خالف فيه
بعضهم مد وانزل الوقت ارج هذا قسم قوله السابق فان اراد ان يصلي فضا فالتائب
انه يقول او اراد ان لا يركع ارج وكنت الظن التي قبلها في نية ركعتين ارج ركعتان
فالاولى وان نوى سنة الظن البتة مثلا واطلق قال سم على حج بخبري ركعتين ارج
وقال نوى وقيل في م رانها تصرف ركعتين وكذلك العنق وقوله التي قبلها وان قدما قال
سم وكذا الصلاة لها قبلية وبعديته ارج فخرج بذلك في الخبر فكل توقف في صلاة سنة
على نية العتلة ارج فلا يضاف الى الثاني لا يصح انه نوى فيه سنة العتلة او رايتهما
قال واما اذا قال نيت الوتر سنة العتلة فانه يصح مد وعبارة مد على التحريم في صلاة النفل
قوله سنة الوتر لم يجعله من رايته العتلة وفي الرخصة عليه فارجح في الاول على عدم
صحته ايضا فقلت لهما فلا يصح ان نوى فيه سنة العتلة والثاني على توقف فعله عليها
كنها المتأخرة عنها ووصل نوى الوتر سنة الوتر او سنة الوتر او من سنة الوتر
او من رايته الوتر او من الوتر وتقع من لا بد لا للتعيين كما انه الاضائة في نحو رايته
الوتر او سنة الوتر للسياه قال نوى بالواحدة الوتر او من الوتر او من سنة الوتر
ويخبرني عنهما اي غير الواحدة به انه يقول من الوتر او سنة الوتر ارج على المتجه قال
في نية صلاة الليل فكذلك هذه الك ويخبرني بعدم صحتها لعدم تعيين الركعة قال لك
الذي في م ر موافق لما ذكره الك فهو صحيح وانه كان البحث فيه مستحاضا ر
مقدمة الوتر والوتر ارج على المتجه قال هذا اي نية فانه اوتر واحدة ارج
ويحل على ما يريد من ركعة الذي اعتمد ران نية تحمل على النية لا لانها ارج
الحال فلا يجوز ان يادة عليها ولا انتصه عنها ويقال له فممت نذر الوتر واطلق فليزده
الثلاث وعبارته ويرجع الى الدرر انه تعالى ارج على ثلاث ويرجع بان ارج ما يطلب
الشارع فيه فصان عناية قلنا ان الركعة قبل ركعة الانتصار عليها فلم تكن مطلوبة بتسبها
ا ج وتر الا حاجته اليه ولا شرط بنية التقلية اي في صلاة النقل بان ارج قال
هذا ارج لاصل المسئلة ويكفي في النقل المطلق اية اقل ما يكفي فيه ذلك لا عني انه
يكفي عنه مد وهذا قسم قوله سابقا انه اراد فضا مع قوله والنفل ذو الوقت ارج
نية فعل الصلاة الاضائة ببيانته والمراد بالفعل المعنى المصدر وبالصلاة المصدر
اجاميل بالمصدر وهي الهياة المحتملة من الارباب والست والمكلف به المعنى المصدر
تأمل لانها المصدر اي والقصد لا يكون الا بالقلب وسببه لسانه اي الظن ارج
وكذا

السم

وكذا الرتبة ثم اعرض عنه وقصد ما رواه عند تكبيرة الاطوع في عاي راي لانه التلاعب
قبل الدخول في الصلاة وهو لا يبرأ من الان لم يدخل في الصلاة لانه لا يدخل فيها بالتكبيرة اي تكبيرة
الاطوع وهي لم توجد عني الروايات الظاهر ان تكبيرة الرواية الوترية وانما
المختار فانه للسطاة قال تعالى من شر الروايات او رواها اي المتيقن او التلقين
التي ومنه نية اخرج والتكبير بخلاف الصوم وظن السطاة في الوترية فربما من الصلاة على
او لا يوجد عادة ارج فيل وجوده ولو عقلا كما لمع بينه المديته وبذلك خرج سم على اوجه خلافا
لما قاله في الكتاب من عدم الطلاق بالتلقين عما يقطع عقلا بعدم حصوله ارج او اطلق
لم يصح اي حمل للطلاق على التلقين لان حرف الشرط وهو ان يصح فيه فلا يخرجه عنه الا
يقصد التوك ونحوه واعلم ان حمل الطلاق على التلقين في نحو الطلاق فانه اذا قال طلقته ارج
انه واطلق وقع لان انت طالقت ونحوه صريح في الوقوع فلا يتقوى صريحه عن الوقوع
الا قصد التلقين بخلاف حالة الاطلاق لصعها ولزوم الاحتياط في البابين لانه اوضح
واعلم انه هذا الفصل في معرفة نية المشيئة بخلاف التلفظ بالمشيئة في الصلاة فانه وقع بعد
التحم لان كلامه اجنبى عني فالتماثل ان يقول من بدل قوله لم يصح واحاصل انه سائل
المشيئة صورها ثمانية من ضرب اثنين وهما قوله علت النية بلفظ المشيئة او رواها في الاربية
المذكورة بعد ذلك في الك للمنافاة اي بيني ارج بالنية المشيئة والتلقين
فرضك اي مثلا ان مثله الصبح والعيد مثلا فطماي بهذه النية اي بصفة الى النية
المستقرة قال ك قال اماني فمن الظن ان علي فلا بد من بيان م ر وكيف تحريم مديته
مع قوله ولي علي فلا بد من بيان م ر ان سطل لها الا انه يقال اي به في قلبه غير تلفظ
والظن ان التلفظ لا يضر لانه قبل الانعتاد ولا يحصل الا بالنية لم يصح اي لانه
فعال لم يند المنفعة في عاي المجاعل وعبارة مد قوله لم يصح ان يبرأ من الا لالتزام
انما يصح فيما يلزم الاضاحة او يطلب منه لقوله لغيره ارج واني وانا ارج اما ما يلزم
المخاطبة اذا جعل الامر لنا في مقابلة فعله فانه لا يلزم صحته صلاة بخلاف
نية الطلاق وذا في الزيم لانه من جنس ما يدفع به الغريم عادة بخلاف الصلاة م
ونول ارج مقصودا مما لا يحصل مع غيره فاستثنا التحية ونية الوتر لبيان تيد الدلالة
التعليل المذكور بل يملكها سنة الاطاع والاطراف والاستحانة في زيادة وعبارة مد على
التحريم تنبيه عني جمع صلاة تين بنية ولو نقل مقصودا اما غير المقصود كتحية والاستحانة
واولم وطواف من غير وضوء غل فيجب جهها مع من او نزل غيرها ولو قال اصالح
حاصل انه من عدا له لاجل الخوف من عدا له لاجل الخوف لم يضر في صحته عدا
فان كان لا لا الخوف ارج حاشا عدا حيث اعتقد انه انه مسحت لها لذاته وانها
مطلوبة منه على الوجه المظهر من ترغيبات الشرع وترغيباته فان اعتقد
عدم استحقاقه تعالى لانه خلاف في نفسه قال فلم يعتد استحقاقه تعالى بانه
غافلا كسمن العوام فليس كما في الصلاة باطله وللأمام احمد كلهم يعيدون من خوف
فان ويزود الحاجة خطا فيك ارج ان يكون الحجة اجبات فيخطأ فيقصد من غير

الا

الا

د

سليح ليس لي بالجنات والثارات ان لا ابتغي حبي بديلا بغير احاي بحوي وهذه
حالة الكمال والسطر انه يبعد الله خوفنا من عقابه وطهرا في ذنابه والدنيا ان يبعد حيا
من الناس الرازي شيتالي الرزنا الفاع على غير تملك وفي من غرق النعم في المصباح
وقوله خلا للرازي في حيث نقل اجاع المتكلم من ان التزم من اعتناء على الله من عبد
الله او صلي لاجل خوف العقاب وطلب الثواب لم يمتنع عبادة قاله وروى عنه محمد بن علي
على من محض عبادة لذلك وحده ولكن ينبغي التطهر بقا اسلامه وما يدل على ان هذا
راد المتكلم ان يحيط تطهر لمنا فانه لا اعتقاد بتأدية العبادة من اخلت لذاته امامت لم يحضرها
ذلك بهمة في صحة عبادة راد مح على ذلك قوله بان عمل العبادة لا يتقاي مع الطمع في ذلك
وطالبه منقح حيا وان كان لا افضل في العبادة في ذلك وهذا يحمل قوله تعالى يدعوه
لهم خوفا وطهما على نفس يدعوه ببعد وبه وان لا الم يرد اذ شرط قبول الرخا انه
يكوب كذلك انه فانه يمل طم قوله تعالى وادعوه خوفا وطهما يتقوا الا بالرب هذا الرخا
وتحدث بال دليل فانه فكيف الترتيق بين هذا وما يتقون من طلب العبادة مطلقا
والجواب ان المراد وادعوه مع اخوف من وقوع التقصير في بعض الرباط المستمر
في قوله ذلك الدعا ومع الطمع في حصول تلك الرباط بارسها وعلى هذا التفسير فالقول
رايل ارج القيام وهو افضل الاركانه لم السجود الا ان يحمل قوله وان القيام
افضل من افعال غير القلب اما ان كان القلب افضل ولزعم في عبارة ارازم
تدبر على النوض الا عني انه ويرى بظهره الغاية في قوله ان لا عني للتميم
لا لرد على احد دليل عبارة ر فجب حاله الا على بر قال قال وكذا في رواية
القيام على المعتمدة والمعتمدة متى احتاج للمهي في دوام قيامه لا يجب
عليه ويصلي من فتور وعبارة هم حامل صلة المعينة والعبادة انه كان
حتاج الى ذلك في النوض فقط وفي في كبر كفة ولا يحتاج الى ذلك في دوام قيامه
لانه والابان احتاج الى ذلك في النوض فدوام القيام فلا يلزم وقوعه في الان
اي شخص من فتور ووقوع في بين المعينة والعبادة بان الاول لا يجب الا في
الابتداء الثاني يجب في الابداء والادوام للثقة في الاول وفي الثاني واعتمده ثقا
حيا لعل ان بن حنيفة وكان عمليه من الكبر اعياه الصعابة امتحان رولا انه
صلي الله عليه وسلم قيل انه الملائكة كانت تسلم عليه جوارها فاما شفي منه روضة بدعة
الشي صلي الله عليه وسلم احتجت عند الملائكة فاشي للشي صلي الله عليه وسلم
احتجاب الملائكة عنه فقال له احتجابهم عنك بسبب شفاك فقال له اربع ابدع
المؤمن فلما عاد لم المؤمن عادت له الملائكة في احتجاب الدفاع عند ذكر اسمه كرامة قال المناوي
في شرح احكامها وخصص صلي الله عليه وسلم بخوارص صلاة الفضا قاعدا ولو لا عذر
ذكره ان ركني في احكام واجمع الاية على ذلك اي على ركنية القيام للقدار
وتدبر من ذلك اي من قوله وخرج بالفضائل النقل ووجهه انما انه صلاة العاكي الصبي
تقع ثقل ثاقلة لله قد يقال المراد بالفضائل ما يهي في ركنية المكلف بقطع التقاطع
على

ثم الروع

عن فاعله فله انما فيه لما قاله وروى قوله روي في شبه قول المتأخر القيام في فرض حمل
فرض الصبي والعاري والفرسية المعتادة والمقدورة تحمله الفرض ثاملا لصلاة الصبي
تأمل والله مع كافي العرف وهذا هو المعتمد فيه وفي المعتادة قال واستثنى بعضهم
من ذلك اي من وجوب القيام مع القدرة عليه قاله لا حاجة للاستثناء لان قد امنت
العجز كراعي ولاعادة بخلاف ما لو منع من القيام الزحمة فانه يعيد لندرة ذلك
مد زادي الكفاية وان امكنه الصلاة على الارض احياءه كانت السقينة راية على
البرك كمنه الخروج لصلي على الارض ورواها من المسائل المستثنيات والمناسبات
لقوله الا وحي ان الله يقول بهذا الثالثة ما لو قال في ويقول بدل قوله الاتي الثالثة الله
وهو تابع في ذلك لعبارة غيره كذا ليس في اذكر عدد راي يقول راي فيها وعكس
تصحح كلامه بانه الصبي في راي راجع للثانية لانه لما كانه يشبهها حمله بها قال
فله ترك القيام على الاصح اي ولو كانه المحمل عدل رواية فيما نظروا كانه عار قام
ولا اعادة عليه لانه عذر عام اي يكثر وقوعه قاله على التخيير فخذ من لم ابرحه
الكبر في الاملا في باب التيمم انه العذر العام ما يكثر وقوعه بدليل مقابلة بالناذر
دام اوله وان العذر الدائم ما لا يزول بسرعة غالبا اي ما من ثابته ذلك عزم اوله ونقل
عن الروضة ان الزوال ما يدوم بسرعة او دام غيره اعتبره لحيي احيا كذا به
فالعذر العام في السنة والسرور والقدرا الدائم كالسنة والاحتياضة والمورد وشيها
كفقد السنة هو عذر عام اي يكثر وقوعه او نادر اذ وقع دام اي لا يزول بسرعة
والناذر الغير الدائم كفقد الطهارة والعجز عن سعيه الما فله كذا نادر لا يدوم
هو فليحفظ فالافضل الانفراد بقرآن مع قوله السابق ولولا مكلم المضيء القيام
بلا مقوعة يتقن فرض المسئلة في الناقلة حتى يقال الاتفراد المحصل للعبادة
في جميع الصلاة افضل من الجماعة المحصلت في بعضها فقط ولا كما في الانفراد
واجبا لحصول القيام في جميعها كعبادة ر يتقن انه ذلك جائز في فرض
معناه الملة في الاية في الفرض وعبارة بعضهم قوله فالافضل الانفراد في صور كان ذلك
لي نقل وهو ظاهر وفي فرضه وكذا بر على ذلك ان ترك القيام في الفرض مع قدرته عليه
لا حل الجماعة وحياب بان لما تمجد حصول الثواب بالجماعة كان ذلك عذر في حوا
ترك القيام ولو كانه فرضا يتقن مع الجماعة في اي سوا كانت الصلاة فرضا او
تلا وكونه وجهه ان لما افضل نفسه بصلوة الجماعة كانه كذا عذر في عدم روي
صلواته الفرض متفردا وروى راي وجهه اي وجهه صلاة الفرض مع
الجماعة ومخبر ففقد في انشاها وكان بحيث لو صلي هذا الفرض متفردا لم يعقد
نم وهذا الذي دفع ما بعضهم به ان انه متفردا اذا كانت الصلاة تقبل وان
تعد في بعضها ولو شرع في السورة بعد الفاجحة ثم عجز في انشاها فقد وطها ولا
يكفي تطهها ليكره وانه كانه قطع القراءة احب واذا تمجد لا بال السورة ثم اراد الوقف
ولا مكنه من قيام روي هو فله م روي انه لو صلي قايما ترك الفاجحة لعدم حفظ

قوله

ايها و عدم ملف او نحو مصنف ولو صلي قاعدا نظرا في اصل حد ارتكبه فيه لا عليه ما
عليه الا للقاعد وجب ان يصلي قاعدا لانه في الفاتحة اذا لا تسقط عن الفعل مع
القدر على ان القيام على الميت الا انه اذا اتم القراءة يجب عليه القيام كسرك منه
لما سبق نظيره اجم ولما جبت الاعادة على المذهب اجم في العود في الركب
والملك في الوقت بين ما هنا اي من عدم الاعادة في حق قصد العذر و رتبة
ما رتب وجوب الاعادة في حق رتبة العذر و زاد التدبير انه العذر هنا
في نسخة انه العذر اجم ونوعه على هذه مضاف اي من العذر لاجل الاخبار الذي
المراد عظمته العذر بل المرافعة الضرر النامي عنه وعبارة في الفرق على الاول
شدة الضرر في قصد العذر او نحو ذلك في خوف العود لو كان بحيث لو
صلي قاعدا حصل له في حركات متوالية ولو صلي قاعدا لم يحصل منه ذلك ينبغي
ان يتأخر القيام لانها صارت طبيعة لها قاعدا مع انه اي القيام لا يتبدل
لونه ركنه وقوله وهو ركن في الرتبة اي القيام بقوله ركنه في الرتبة
ففي كماله استقام اجيب بانها ركن في رتبة فاعرف انه في القيام قبل الشئ
شرط لا علة له الا لانه حتى لو فرضنا مقارنته لكان في قوله انه الظاهر في الإكراه
انه يقول لم اخرج التكبيرة عن القيام مع انها مقارنته للشئ على انه اجواب الذي ذكره
بوجه تاخير التكبيرة عن القيام مع انها مقارنته للشئ على انه اجواب الذي ذكره
ذكره بوجه تاخير رتبة التكبيرة ركن في جميع الصلوات فيها ونفلا
مع تأخيرها عن القيام فما وجد به الشئ منقوض بالتكبيرة حيث اخرجها عن القيام
مع انها مقارنته للشئ فكانه المناسبت تقدمها على القيام او خلفه فاما
قلت هذا في شئ استتال القبلة فلا يقال انه واقف الى القبلة واجيب
بان اخلل هنا من جهة عدم تهديد ذلك قياما ومن جهة عدم استتال
القبلة او يقال المستلقة اذا لم يتقبلها بالصبر بانه كونه اخذوا في استتالها
بالصبر بانه كونه اخذوا في استتالها المصداقة فاذا كانت في الكعبة
وهي مستقيمة اي فصلان في هذه المسئلة باطلة من جهة واحدة وهو كونه
لا يتقبلها واقفا هنا حيث لا يصح قاعدا بانه صار الى الركوع اقرب لما يذكره في باب
عن المجموع خلافا لما لو كان في القيام اقرب او لما على السطحة في قامه
الى الركوع اي اقله ولو تكامل على غايته اتم القيام الاضافة ببيانته اي
فانه اطرق رأسه اي اما الى صدره بآية كما قال في التنظير في السجدة اجم
لم يصح ومنه يؤخذ صحة قوله يجب وضع القدمين على الارض ولو اخذنا منه
نفسه ورفعه في الهواء ركع ونحوه بالاعا حق صلي لم يصح وقاله ولا يضر
تمامه على ظهر قدميه من غير عذر خلافا لبعضهم لانه لا يبان في اتم القيام ولا غلظت
تطير في السجود لانه اتم باني وضع القدمين المأمور به لم فان لم يخرق
ذلك اي في الاستصحاب المذهب من قوله وشرط القيام نصب ظهر المصلي اجم

او غير اجم وان كذا اي كركع ان قدر على العودة ولو لم يقد على العودة فهل
يسقط الركوع كقوله لا ياتي بطرف في الاعتدال او يلزم المكث زيادة على واجب
القيام ليحمله على الركوع وكذلك زيادة يحمله على الاعتدال فيه نظرا في استوفاءه في
الثاني وقوله في عاين رواقه وقوله في عاين رواقه في فاته لم يقبل منه المكث زيادة
على واجب القيام ويؤيد هذا الركوع بطرفه في الاعتدال كذلك وقاله في الجمل في قوله
انه ان قدر على الايام براسه ثم بطرفه ثم الامر على قلبه لم يرد ذلك او وقوله في عاين رواقه
ولا يلزم القيام مكثا على يمين اي كفاية لاجل رواقه ما تقدم في المعنى لان المعنى
هناك رجل فالذي في قوله هذا مكث مع ما تقدم لانه كذا اي ما مكث ولو خرجت
ركوع وسجود اجم اي لعلته يظهر من قوله في الاعتدال في رواقه فان عجز او ما انما
اي براسه فقط فان عجز فبا جفانده لم يرد من عاين رواقه في الاعتدال في السجود الاول
مكثا ثم يقدم ويؤيد في السجود الثاني حيث امكث المصلي والظن انه قاعدا لله في السجود
الثاني لاجل حاجته اليه لانه ياتي في حال جلوسه لانه اقرب محل السجود
بالجود شدة بزيادة المراتب ما يذهب المتخرج او بالقول على تركه اي اصله في
وهو الا لانه في كذا المزاج للذي في الاعتدال في الصلاة وجد في ما فيه من التسمية
بالكعب وبالقرب من المخرج به في بعض الروايات وقال بعضهم في الصلاة في قوله
وجلسة الاعتدال للباب في السجدة التي في الترتيب الاول وكذا في جلسة الانتقال
او اطراف اصابه رجليه ايا بطوننا ثم يفيض عطف على قدمه فان عجز
الصبر راجع للمصلي مضطجعا او مستلقا او قاعدا كذلك لا انه راجع للمصلي قاعدا لانه تقدم ولاسه
المصلي قاعدا اذا عجز عن ذلك لانه لا اعاد له وتبطل الاعا في قوله في كذا المزاج
وهذا التفسير يراعى ما في بعضهم بقا من انه لم يرد مع ما تقدم والمارة بقوله فان عجز في الوقت
بان قال من المشقة لاجل الصلاة بالقيام ثم روي عن الحنفية انهم لا يخطئون على الحنفية
استلحق على طرف اي واخبرناه للقبلة ثم المزاج ومقدم بذكر عطف عاين
وهي مستقيمة فانه لم يكن لها سقف اجم مع الاستلحاق على طرفه كما في ثم روي
انه كفي ان قيام على وجهه اذا كان في الاستلحاق رقيقا رقيقا رقيقا رقيقا
عن الاستوفاء في ركوع وسجود فوجب العود لهما لانه امكث في كل فان عجز عن
ذلك اي عن الركوع والسجود في حالة الاضطجاع والاستلحاق لم يرد من عاين فنبه على
اخباره في غير ذلك المزاج وهو واضح لان الحنفية في خلاف الاعا بالسر في السجود اطلعت
المزوم وراى الله ثم الاعا بالسر يلزم الاعا بالاخفاف مد افعال الصلاة اجم
قوله او فعلية بانه عمل نفسه قاعدا وقاريا وركعا في الاعادة عليه والعقل بغيره
منوع و يعلم منه صفة ان المربي لا يجب عليه الاجازة به صرح الامام في كل ما
التكليف اي متعلقه وهو العقل لانه التكليف متوقف على العقل وللعاد على القيام
العقل قاعدا اجم واذا انقضى العقل في حال قيامه فله ان يكبر للاطمئنان في نفسه وفي نفسه
صلاته ولم انه يجرى به ولو في حال اضطجاعه ثم يقوم ويصلي قاعدا تنبيه لاحتياج في الوقت

١٥

ح

الى العقود لزاوية الفاعلة لعدم حنطه لها وهي مكتوبة بالارض والى استدبار العتلة لذكرها به
كانت مكتوبة خلف ظهره في جدار دارها معا اي الشهود والاستدبار كما للوقوف خلفه في الارض
فعل ما عكسه قرأتها فيه ثم عاد الى العتلة في الدفن على راسه في السؤال في الدرس في الوفاة
عليه القيام والستر قبل تقدمه الى اوله او الثاني منه تطرر بحجوبه ان العظم والفاة السرة ونقل ذلك
ايضا عن قتاري الشرا حقد وهو موافق لما قد مر يعني من اننا انما اذا انقارض عليه القيام والاستقبال
تقدم الاستقبال قال لانه لم يسقط في العتلة بحال مع القدرة عليه جلاله القيام فانه يسقط
في النافلة مع القدرة وهذا مثله فانه السرة لا يسقط مع القدرة عليه بحال جلاله القيام
ولا يسقط عنه الصلاة قال الامة الثلاث ثمان فخره الصلاة لا يسقط منه المكلف ما داف
عقله ثاقا ولو باجر الصلاة على قلبه وقال الامام ابو حنيفة ان من عابت الموت وعجز عنه
الايمان منه سقط عنه الفرض وعليه عمل الناس سلفا وخلفا فلم يبلغنا انه احلها من الاحتياط بالصلاة
ووجه قول الامام ابو حنيفة المتقدم ان من عجز عن الموت صار قلبه مع الله تعالى اعظم من
استقباله بمراجعة الاعمال لان الاعمال والاقوال التي اسرها في الصلاة اياها من انما
وسيلة الى كسبها مع الله تعالى في الاحتياط شتم سنة الى خمسة وعكس في انما حكم حكم الوالي
المحذوب وهذا اسرار لا يشترط في كتاب فانهم يقولون قال زكريا واما ما نقل عن بعض الاباضين
من انه انما اذا بلغ غاية المحبة في الله وحقق قلبه واختار الاعانة على الكفر من غير تقاض
سقط عنه الاور والاي ولا يدخل النار بارتكاب الكبائر فزده التقاض انما بان كفه وضله لكان
الكل الناس في المحبة والايامه الانبياء خصوصا حبس الله مع ان الشاكين في حزمهم اتم
ويخطها رجب عليه اهل الحق للوقوف والاحود راقا لها واحلوا في غيرها قال مع القدرة
على القيام الى الاولى ان يقول مع القدرة على العقود لانه القدرة على القيام تقدم في اول
المسئلة بل يعرف من في المسئلة لا فرق بين شخص السماء وي فله نصف اجر القاييم قال في رعي
ثم والمحمد تفصيل القدر كفات من تمام على عشرين من عقود لانها اشق ثم قال وخصوصا
المسئلة ما اذا استوي الزمان في خلافها لما في حاشية قال من عكس ذلك وحل نقصان الامر
مع القدرة في حق غير النبي صلى الله عليه وسلم اما هو من خصما بعده ان تطوعه قاعد
مع قدرته كطوعه قاعا ومثله بقية الانبياء فلا يتقدم اجمع بالعقود او الا تطوعه عن امر
القيام تكسية الاطهر وتكسية الاطهر منه خضع صيات هذه الامة واما الامم السابقة
فكانت خلفت في الصلاة بالاتباع والتميل في راحة في افتتاح الصلاة بالتكبير استقام
الحسني فظهرت من هياكله وانه لا يوقف بين يديه ليمتلي ايمان فحضر قلبه فرحبه ولا
يسب واما اختص بلقط التكبير ونه النظم لان لفظة تدل على القدم والنظم
عكس وجه المبالغة والاعظم لان ذلك على القدم ولها تقصيص التخصيم لكن تتفاوت ولهذا
قال النبي صلى الله عليه وسلم استجاب الله لنداءه انما يصف المنزلة والحمد لله قلة المنزلة والله اعلم
غلا ما بين السموات والارض ثم روي في البحر للرواية وجه انه تكبير الاله بمرط لان
لا يدخل في الصلاة الا بغيرها فليت داخله الما يقية ثم اجاب بان فواغده ما يتبين دخول
في الصلاة من اولها فادان ما يبطل في انما التكسية لم تنفقد صلواته بكفة الوبية
وبه

والاعمال في الدنيا والآخرة

وبه قال مالك واحمد انه اذا كان حسن الوبية وكبر بغيره لم تنفقد صلواته وقال ابو حنيفة
تنفقد بذلك ووجه الثاني كونه الحق تعالى عالما بجميع الصفات فلا فرق بين اللغة العربية
والابنية عنهما ووجه الاول المقيد بما صرح عن الرابع من لفظة التكسية للربية فهو اولي
للقادر عليها اي على الوبية وتقدم لفظة الاحالة الى فلو قدم لفظة الكوفات قال اكبر الله
لم يفتد بل لفظة الكوفات في به بعد لفظة الاحالة الى اعتدبه انه فميد بالاحالة الى الانتدانه فقلت
ما الفرق بينه وبين ما يأتي منه انه يكون عليكم السلام في التحلل مع الكراهة قلت انه عكس الدلائل
ليس عكس خلاف في عكس التكسية فانه لا يكون نصا في دلالة على العظم لان اذا قدم اكبر
في اجل على الالفة في الجسم ونحو من صفات احوال في رجع واستفاد كما هي هذه انه يفيد
العز في هذه الشرائع او ضلها لانها هذه فظهر وبصر بعض عبد البر ونفقد في حق العاقبة
ابدان هذه الكبر واول وفي حق العاقبة ابدان هذه الكبر هذه في مد على التعديل
وعدم مد هذه الاحالة ويجوز انما قلنا ان اولها ما يتلها نحو امانا او ما مر ما اسم السرة ل
لكنه خلاف الاول في ثم ٢٢٠ وعدم مد بالبر لان يبرر جمع كبر بالفتح وهو اسم طبل
لم رجب واحد وعدم تشديد على الباء بخلاف الالف فانه لا يشترط تشديدها وعدم زيادة
واو ساكنة وظم اطلاقهم له لانه اذا اتى بالواو بين الكلمتين لا يفرق بينهما لم يكن معذورا بخلاف
العالم بذلك مد وعدم وفتح وتفرق بينه وبين والدة م عليكم بان تنقذه مناجاة توفد
بلا نة صاحبها ويعطف على ذلك المقصود ما نزل في روطم سوا قصد من ذلك الوقت
الذي قلت دخول ام لا وهو كذلك على المقصود في القسم وهو سلافة صاحبها سلافا على
عز من المؤمنين بخلاف التكسية فانه لا يتقدم ما يعطى عليه مد وعدم وقفة طويلا
بانه زادت على مكنته النفس والى في العباب في مقتناه اي التشديد وقوله ان البيعة
اي بانه تكون بعد ثلاثة اشياء فمما يفسل بها من لفظة وعنه كعبه والا اي ان لم يكن
صحيح السمع وانه هناك مانع لم يكن اجم الاولي انه يتقدم لو لم يكن مانع لانه المذكور
ثم ظم ان الاولي ان يزيد بعد قوله اسم ولو لم يكن مانع لان مقابل لقوله ان الله سبحانه والسمع ولا
مانع ودخول وقت الفرض كان ينبغي استقامته لانه شرط الصلاة ودخول وقتها فلا يخفى
بالتكسية وتأخيرها على تكسية الامام ان جميعا فلو كان في جزء من السجدة والوقوف ولا تنفقد
صلواته قال الا في صورتي فيكون من هذا تقدم ثم الما مع على الامام ان لو اهل سجد او دخل
نفسه في الجماعة الثانية لواجه الامام واجه التقدم خلفه ثم شك في نيته هو اجماد التكسية
مع النية بحيث يسمع نفسه ويستمع على الامامة هذه خمسة عشر في شرطه اي ان لا
تبدل بغيره السجدة ولا كما فاهزة فلا يسمع من العالم في الاولى ولا من العالم العام القادر
في السابعة في سياتي اشتراط افتدائها بالنسبة وبعض لذلك انما لا يزيد في المد على الالف
التي بين الالف والهاء الى حد لا يراه احد من القاد ويوقع عالم بالحال قال ما لا يزيد على
اربعة عشر كلمة لم قال ان حج فانه زاد على امره فقام مدوي من الشرط عدم الصار في فلو
فري بها التحم والانتقال من خلاف ما لروى بها الاطهر فلا علم فانه لا يضر ما لو قصد الاعلام
نقط او اطلق فغيره ونقل الرعا في من ركب ما قال وصاحبه له تكسية الاطهر لها احوال ستة

٢

٢

العرفي واعلم حقا والمعاوي الاكتسابا لا استحقاقا العرفي والمقارنة العرفية ومضى علم مستحقا
 استحقاقه الا ان كان له اجالا لم يستحقها بان يستحق في ذاته ذات العفة تقضا وما
 يجب التفضل من كونهما ظاهرا ورفعا ثم يقصد فعل هذا ويجعل بقوله هذا مقارنا الاول التكبير
 ولا يفعل عن تذكره حتى يتم التكبير فلا يكون تقريبا علم وانزع منه امام امر من بان لا تحسبه
 القدرة الشريفة ومن ثم اختار النور في ان لا يقال استحقاقه الكمال في ارضي لحظة كما امر
 به الامام بنفسه لا نقول ذلك من حيث الاحمال وما نحن فيه من حيث التفضل عبد الله
 عنه العوام هل هو متعلق بالاكتساب اي يكتفي للعوام المقارنة العرفية او بالرفعة اي الرفعة
 هذا العوام مرجع ما المراد به وقد استقطب هذه الكلمة في نه الملاح فلحقه في قوله الظاهر انه
 ليس بمتعلق بكونه وعلى الاول فالمراد بالعوام العاميون وعلى الثاني فالمراد بهم عامة الناس
 والثاني هو المقصد فليتا مدعى الحق قال شيئا الحق المراد بالاستحقاق العرفي المقصد
 والقبلي وبنية الفرضه كالتقيا عن شيئا الخلفي وقدره من غير الطريق عن
 شيخه الشيخ سلطان المراهي عن شيخه الخوري عن ابي الصفر عن شيخ الاسلام قال
 الشيخ منصور الطوسي هذا مدعى الحق ان في قوله عن ابي الصفر هو محال في نفسه من
 المقارنة الحقيقية وعبارته الحاشي ولو تخيل التكبير بالا عني الاعتقاد لم يشرط مقارنة
 البنية له هذا ما اعتمد من ولا تكتفي بمقارنتها في المقارنة الاجمالية قوله في انما اسوة من كلام
 الشيخ وذهب الامة الثلاث الى الاكتساب بوجوه البنية قبل التكبير بوجوه والرواية عند
 تكبير الايمان في ذكر بعضهم ان الرواية لا تكون الا للكمال في وفرة منافع لقول الشيخ الرواية
 خصل في العقل ووجد في الدرس لان هذا مجرد على فرع خاص به الرواية وهو الاسترسال
 مع التوسل وكلام الاول يحمل على من يجادل الشيطان في وحيته لسباب التراب الكافل لكذا قال
 شيخنا الملوك قال هو من عبدة الدرر خلعت الى العلاب زباد ما جد في صدره
 من الرواية يقال انما مثل ذلك مثل البيت الذي عمر فيه المصروع فانه ليس في عاجوه
 ولا مضوا وتركوه يعني انه القلب اذا استقبل بذكر الله تعالى لا يعني للشيطان عليه سبيل
 ولكن بكنه الرواية وقت فتدبر في الذكر ليلته عن ذكر الله فالعبد مستل بالخطا
 على كماله حال لا يفارق ولكنه غش اذا ذكر الله تعالى قال من يتبع الحجاج قال في شطاني دخلت
 فندفنا مثل الحز وانا اليوم مثل المصنوع فقلت لم ذلك قال لا تذكروني بكنه الله تعالى
 وقال عني ان العاصي من الله يارب الله الشيطان حال يسيى وبينه صلاحي وقرا
 فقال ذلك شيطانه يقال له خرب اذا حسه فتقرب بالله منه وانقل على سارك فلانا قال
 ففعلت ذلك فاذعبه الله عني من كثرت وسوءه في الصلاة فليقتد بالله من الشيطان
 ويقول اللهم اني اعوذ بك من شيطان الرجس خرب ثلاث ذات الله بذهبه وكان
 الاستاذ ابو الحسن الشاذلي يعلم اصحابه ليدفع اليه الواس والخواطر الدرية من احسن يدك
 فليضع يده اليمنى على صدره ويقول سبحان الملك القدوس اخلاص الفعالي سبع مرات
 ثم يقول الله يا ذا الجلال والكرامات خلقتني وادرك علي اسمك بغيري ويقول ذلك المصلي
 قبل الاكل وفي الخبر ان للوضوء شيئا قال في الواقا مستقيما بان الله منه فانه ياتي الى الموضوء
 فيقول

فيقول له ما اسبغت وضوءك ما غسلت وجهك ما سحت راسك وذكر يا ربنا يكون فعلها فنزاه
 شيء منه ذلك فليقتد بالله من الوهاب فان الله يصدر عنه قال الشيخ محمد الدين النوري
 في نه مسلم خذ بيمينك ثم نفضه ساكنه ثم باي يده واختلف العلماء في ضبط الحان فممن من فضحا
 ومن من كسوبا وهذا مشهور ومن من ضمه كما ان الشير في نهاية الفرب والمعرف الكسرة والاع
 وقال بعض العلماء سحت قول لا اله الا الله لمن اتلى بالروضة في الوضوء والمصلحة وبهها فان الشيطان
 اذا سمع الذكر خشي اي تاجر ويعد الام الا ان الله لا يزل الذكر وقال السيد اجليل احمد بن ابي حنيفة
 ثلثت الى ابي سليمان الداراني رضي الله عنه اني سكت اذا اردت ان تقطع عنك فاعب
 وقت احسنت به فافرح ناد افرح به انقطع عنك فانه ليس من بعض الى الشيطان من سرور
 المومنة فاذا اغتمت به اذكر قال الشيخ محمد الدين النوري ونقلا ما قال بعض العلماء ان
 الوضوء انما يتلى به من كل عايد فانه الصلوات لا تصدق بها الا ما ذكره الياضي في كتابه
 الدرر النظم في فضائل القرآن العظيم والابيات والذكر الحكيم وروى عن عمر بن عبد العزيز ان
 رجلا سأل ربه ان يري موضع الشيطان في صورة من قلب اتي في الزم حيدر رجل يشبه البور
 يري داخله من خارجه وراى الشيطان في صورة منقذ فاعلم على منكبه الاية الى قلبه
 توسل اليه فاذا ذكر اسم خسر وكانه محبب وراى ربه اسم عليه بقوله بعد صلاة التبع للرحم اللهم
 انك سلطت علينا بنوينا على وابعيل يعوننا بنوينا هو ونبيله من حيث لا نراهم فاني منكم ما انا
 من رحمتك ولا تقطعه منا لا تقطعه من عفوك وبعد سنا وبنيه لا باعدت بينه وبين جنتك انك
 علي كرمي قدور فتعلم اليك برواى الطريق فقال يا رب راسع هل ترفني قال ومن انت قال اليس
 قاله وما تريد قال اريد ان لا تلم احد هذه الاستعاذة فقال لا والله لا منعتا من ارادها فاصنع
 الاله ما شئت ولا حكمة في ان اجماله يروى واخذت لانراهم ان اجماله خلقوا من الارض واسل الرح لا يري
 فلك ذلك ما خلق منه وتعلم انه المومنة في منور الاعايد والكافرين في ظلمة الكفر والذي في الظلمة
 يري في النور والذي في النور لا يري من في الظلمة وهذا بخبر من نحوهم فالاول الظلمة ان
 اجماله خلقوا من الارض كذا في تحفة السائل ولا يجب استعجاب الخ اي ذكر الكبر الذال اعيه
 بالسانه ولا عا حقا فلا يدور ذلك لا تقدر كما في عند الاعايد اي تحويه بخلاف الوضوء
 اي فلا يبطل ما مضى منه بنية اخرى من على الاصح كله يحتاج لنية لما تعق قال في العبادات في قطع
 النية اربعة احزاب الاول الاسلام والمصلحة بنية اخرى فيهما لا خلاف انما في الحج والعمرة
 لا يبطلان بذلك لا خلاف لان لا يخرج زما بالانشاء الثالث الصوم والاعتكاف لا يبطلان فذلك
 على الاصح كالحج الرابع الوضوء لا يبطل بذلك ما مضى منه على الاصح كله يحتاج الى نية لما ينبغي
 به وهو في سورة الفاتحة كان الاولي اسقاط لفظ سورة وابقا المنة على حاله لانه
 سياتي انه من اجماله الفاتحة لا سورة الفاتحة وهو من اسنافة المسح الى الامم اي قراة الوضوء
 المعادة بالفاتحة وهي مما تزل فديا فانه النبي نواها في صلاة التمام بيمينها قبل فطيل الصلاة
 به تمام الليل وركعتي الغداة والعشي وقد ذكر انم تعالى في هذه السورة من الاسماء الحسنى خمسين
 اسم والرب والرحمن والرحيم والملك وسماه يقول خلقك اولا فاننا لم نربك فاناربت ثم عيسى
 فتربت فانارحمت ثم بنت فففت فانارحمت ثم لا يدور من افعالنا ما لك يوم الدين وذكر

قوله اي ذكر الكبر الذال اعيه
 نظر لانه يناقض قوله
 لكن يبين ان الاية
 بها باللسان مطلق
 فالوضوء ان يتناول
 بعض الذال اعيه
 بالقلب هكذا اظهر
 فتأمل اه كما تبين

للمستثنى والمستثنى منه بخط اي المحقق اي بخط فائل الخط اي عداده وهي المداد السود
لا الخط اخر دون الاعشار اي دونه ما كتبت على عاشر المحقق منه لقط عشرين لانه
لن خطه وانما كتبت عداد احدى هذه من ابتداء الحجاج والاعشار هو توقيف ومع كون
ذلكه غنة فليس محمدا ولا مكره على الخط المحقق وشكك فانه بدعة الغير لكنه سنة
والنقود اي ورويت النقود فانه لم يكتب املا لا خط المحقق ولا عذارا اخر فلو لم تكن
قرانا اي منه لم يمتد هذا محل الخلاف اما كونها قرانا في ذاتها فلا خلاف فيه فانه قيل ان
اي هذا سواله من قبل المالك والحنيفة حكما اي من حيث العمل به لا في الواقع لا في الاستحسان
الاعتقاد فانه قيل لو كانت قرانا اي من حيث سنة لا في اختلاف انما وقع فيه ولا في كونها
قرانا اطراف وما يقع من قول بعضهم من انك السبعة بكسر السين على اطلاقه بل منه تفصيل ونقد
انه ان اذكر كونها قرانا لكونها سنة من سنة الخلل وان اذكر كونها من اول سنة لكونها سنة لا لكونها
لم تكن قرانا لكونها سنة من سنة الخلل وان اذكر كونها من اول سنة لكونها سنة لا لكونها
بالسبع والثاني بالتكليم ومن انتم من اول النسخة قطعا فخر منقذ فانه من قال انهم
لست من القرابة وانما هي للفصل بين السور اي اربعين تمام الحجة والبرهان في اربعة
لا يري انهم من القرابة الا انهم قالوا قرابة اتفاقا بين السورة اربعة ايام من اتفاق مذموم
والسنة انه يصلي بالحمد لله وجه ذلك دفع قول اي حنيفة انها فاصلة قال فالدفع
ما قيل انه كناية كناية عن الوقف على الاله صلى الله عليه وسلم فانه يعف على ركني الاية
والمتعمد لم يرد الطحاوي انه لا يثبت الواصل وكتب بعضهم على قول الشافعي والشافعي
والمتعمد يثبت الوقف على الاية كناية والاية الكاملة لثبوت الوقف على الاية الكاملة
اسم على سلم والاعشار وكذا الاضراب والاضرابا واربعا وغير ذلك ابتداء الحجاج
وهو بدعة غير محمودة ولا مكره وممن مثل نقط المحقق وشكك فانه بدعة الغير لكنه سنة
سنة ما تقدم وعلم انه الذي ابتداء الحجاج بالسنة لا سيما السور على الايات فقط
اي اثباتها في المحقق كما انك انما راها انما السور فلم يتعد بل هو يتوقف من النبي
صلى الله عليه وسلم لان اسم السور ترتيبها وترتيب الايات كما من هذه الايات تنوع
منه النبي صلى الله عليه وسلم اخرج خبره على علم السلام بانها هكذا في اللوح المحفوظ وما
عدد الايات فليس يتوقف منها النبي اي وان وقع اختلاف بين عددها بين السور بين
والكوفيين ولذا اتفق انه يقول المفسرون هذه السورة مائة وخمسون آية
مثلا او مائة واثناسه وخمسون آية مثلا فتأمل ذلك الحافظ السوطي في كتابه
المحكي بالتحسين في علم التفسير وغيره فانما السور قبل ان يحد الحجاج كتابتها في المصنفين
لانه الناس يعرفونها من غير اثباتها في المصنفين فاستدركت الامام ابن الفضل الرازي
رحمهما حين سأل شيخه للقارئ ان يعلمها الا وهي انك في حرف على هو بالياء
او بالتاء فالتاء في الاية القرآنية العظمى مذكر الثانية انك في حرف لم يعلم اهمه من
يعلم عن حرف مذكور في ترك الهمزة من القرآنية لم يحد وان يعرفها ليس بممنوع من الحذف
اذ انك في حرف لم يعلم هل هو مقطوع او موصول فالجواب بالوصل فانه ان قرأه مقطوع

والاخر
في

في القرآن بالوصل لم يحد وان قطع موصولا لثبوت الربعة اذ انك في حرف لم يعلم هل هو موصول
لم يحد موصولا فليس بالقطع فلو انك قطع لم يحد في القرآن لم يحد وانه قد مضى من الحذف
الحاشية اذ انك في حرف لم يعلم هل هو مفتوح او مكسور فالجواب بالفتح فلو انك قطع لم يحد
في القرآن لم يحد وان لم يحد مفتوحا لثبوت القرآنية على هذه الحاشية او في وجوب
رعاية حروف الفتح حاصل ما ذكره اربعة شروط ولها شروط غير ذلك اي وجوب
امكنه اي عامر امكنه التعليل لم يقع اي قرآنية اي وجوب عليه استيفاء القواعد والاستحسان
صلوات الا انه غير المعنى وكان عامدا لما قاله بالهدى بالهدى والدين بالمهمل او الزاي
ومثال ما لا يحد في القاموس بدل العلمين ومثله رفع ما يحد في رفعه والرفع في رفعه
ونحوها البقا المعنى وانه كان المتعمد لثبوتها وضرب صداد الصراط وغيره اهدنا وان لم يحد في القاموس
لحاشية الحاشية عندهم في المعنيين تغيير الاعراب والخطا فيه والحد في هذا الاصح فليس بالهدى
حرف باء في الماد بتغيير المعنى انه يتغير معنى الكلمة الى معنى اخر كقوله تعالى واليه
يكون له معنى اصله كالدين بالهدى هو مدعى التغير وقوله كالعالمين قال في حواشي مجمع
ويزول في ذلك الدال لا يحد المعنى كالموت بالواو فيغيد انه لا يحد صلة مع القدرة ولا التحد
ولا تعلم وفيه تطرف فيه لانه تطرفا فاده كالموت في الحاشية الذي لا يحد المعنى من عدم بطلان
الصلة مطلقا وقد قاله بالسلطنة اهداي لثبوتها في الحاشية وعليه فيقول بان العالمين وان
لم يحد المعنى اليها انها صارت كلمة اجنبية اهداي وفيه ابدال حرف اخر ولو ابدال الدال الى
الحا او اليه التفتيح ولو ابدال اي القادر بالفاء في حرف كالموت بها الدال اي احكامهم
اما الفصحى منهم فلم يحد بغيره بذلك بابي معج مع الكراهة ووجب الصحة في ان ذلك
ليس بالهدى حرف بل هو قاف عن خالصته لا اعتداهم خلافا له فانه قالوا ولو نطقت بقاف
الدال المتروكة يشهدا بين الحاشية بطلت الا انه قد تغير عليه التعليل في اخر وقت
الاربعة عشرة فلزم ادبها بان ارغم من الرحيم في ميم ما لك لم يحد في حرف لكن في حرف الدال
العالم بناء على ما اعتداه من ان ما زاد على السبعة فساد لم علم السجدة وتطويع الصلاة
ان غير المعنى وما الارغام مع اسقاط الف ما لك مسغبة افاده السجدة بطلت قراءته تلك
الكلمة وكذا اصله بناء على غير المعنى وعلم وتعد لتخفيف ايك بل ان اعتداه معناه كذا لانه احسن
لصوت الشمس قال فانه كان ناسا او صاهدا اعاد القواعد على السواب وسجد للرب قائما
مرو قد علمت انه لا بد من اعادة القواعد على السواب فانه ركع عامدا لما قبل اعادتها بطلت
صلواته ولو ابدال المحقق اسما وطره يوحى منه ان الحاشية الذي لا يحد المعنى وليس
فيه ابدال حرف باء لا يحد والاعجاز عطية سبب على سبب لم يحد في حرف اي مطلقا
ان سبب بتأخير اي تأخير الاول اي وتحد به اي بالاول الاستيفاء او اطلاق
الاستكمال في سبب ولم يحد في حرف اي بين الايات به والتكليم عليه انه يحد اي
بالتأخير في سبب انه يحد عما اذا اعتداه التعليل في حرف في حرف او طال الفصل اي بين
فراغه والتكليم لوي ولو بعد وفارق ما ياتي في الموالاة بان تطرأ انك الى الترتيب
الهم من تطرأ الي الموالاة لانه مناط الاعجاز فاحتيط لم الزحف وعبارة المرحوم في قوله

في

او طال الفصل بان تعد السكوت لما ياتي انه هو الاخير وان طال حج واحاصل انه ان قصد
التكميل فليس هو اسرى بالتأخير الاول لم يقصد التكميل ولم يطل الفصل اي بلا عذر عامدا
عالم لم يقدر وان لم يسه بالتأخير الاول وان قصد التكميل وجا حصل ما سئلته قراءة الفاء
مع عدم ترتيبها فواجبه الشخص اذا قرأ نصف الثاني او ليرة اما به يكونه ناسيا او جاهلا
او متعمدا او مطلقا فبذلك اريد احوال وان قرأ النصف الاول ناسيا اما ان يقصد التكميل
او الاستئناف او بطلت هذه فلا تارة احوال تغرب في الاحوال المستعمدة تبلغ ثلث
عشر متقدمة واذا قرأ النصف الاخير ناسيا اما ان يطل الفصل بينه وبين النصف الاول
بغير عذر او بلا عذر او لم يطل هذه فلا تارة احوال تغرب في ان يطلع النصف الثاني وناسيا
ولما غرضه بها الا اذا قصد بالنصف الاول الاستئناف او اطلق ووصل النصف الاول والاخر
الذي قرأه ثالثا او فصل وطال الفصل بعد ذلك وفي مدعي التحريم ما فيه والحاصل انه اذا
لم يرتب فانه غير المعنى من مطلقا وبطلت صلته مع التعمد والعلم وانه لم يقدر المعنى
فلا يقدر بالمعنى مطلقا واما الموضع لا يبي عليه ان يقصد التكميل مطلقا اي ان يقصد
انه الموضع تكميل لما قد مر فانه لم يقصد التكميل فانه طال الفصل بعد الاخر ولا يفتقر الموضع
وخطه لطلبه بغيره الثاني لم يقدر به وبين على الاول انه من يتأخره اي انه لم يقصد
به التكميل ولم يطل الفصل ويتأخره اي يقصد التكميل او طال الفصل اي علم
ويجب رعاية موالاتها وبطلت بحجة ذلك في البدل فلا يحسن البدل يعطي حكم البدل منه ارج
بلا عذر فيهما والذكر الذي بلا عذر كتحديد عاطس اي بقوله عاطس في اننا الفاتحة
احد به واجابة مودعه لانه غير مودعه فيا نكاهه شيئا بالاعراض من وعبارته مرفاهه تخلص
ذكر احده من متعلقات بالصلة قطع الموالاته فيعيد بها وانه لا يملك كحد عاطس
وانه نكح خارجا وكاجابة مودعه لانه لا يملك فيختص بها المصلحة فكانه شيئا بالاعراض
ولتقديم الظن من غير عذر بخلافه مع النية فلا يقدر بالبدل او كبرت
فقد تده قطع القراءة وانه تغرب واعيا هذا خاصا بالسكوت الطويل دون تخلص
الذكر اذا لا يحسن جعل الاعيان للاختلال الذكر بعد ذلك كتابته اي لغيره والاحبة
اذ اجمع من اتم استنها والاستعاذة من النار كذلك وصلة على الذي صلي الله عليه وسلم
اذ اجمع من امامه اتم سجدة اسمه وقدره شخصه بر بالاضافة لظنهم صل على
محمد بطل الموالاته لغيره بالكن وبجميع التناقض بين الامم والجماعة والاندلس اذ قال
كتابته لقراءة امامه وكذا سجود تله وق مع الامام وقدره امامه عليه وتوابعه
اخر فتنته الموالاته وتصل صلته في سورة الحمد انه علم وقدره ثم يوظف ومما
يقطع الموالاته انه ساجد لستاده عليه ونحوه علم اي يقصد القراءة ولو مع النية
والا بطلت صلته من ربه بانه يقصد الفتح او اطلق والامان كفتح عليه بلفظه الذي
توقف فيه اذا توقف في اي القارة ولو غير الفاتحة وبذلك يتدفع به ما اذا لم يتبين
فتاخر عليه فتنته الموالاته ولا سجود مع سجود امامه للتلاوة فلا تقطع الموالاته
سيلة اذا كرر لانه من نفس الفاتحة قال القاض حرم في الفتاوى انه كثر تارة

بحيث

بحيث طال الفصل فاذ يتأخر وقال في السجدة ان كانت اولية من الفاتحة او اخرية من الفاء
لم يتردد كذا وان كان من وسطها فالذي يقصده القائل ان لا يقرأ في خطه لها غير هاتين كانه
عامدا بطلت قرأه وان كان ناسيا ساها بين عليا وقال في التمهيد اذا رددت مع الفاتحة فان
رده الآية التي هو في تلاوتها وتلا الباقي فالتلاوة صحيحة وان اعاد بعض الآيات التي فرغ
من تلاوتها سلكه وصل الي قول صراط الذي انزلت عليه مناد الى قول مكيه الذي
ان اعاد القراءة من الموضع الذي عاد اليه على الوجه المذكور كانت القراءة محسوبة وان
اعاد قراءة هذه الآية ثم عاد الى الموضع الذي انتهى اليه لم تحسب له القراءة وعليه الاستئناف وقال
في البسط اذا كررها لسلكه في اتمامها على وجهها فلا يملك له ان يرد من غير عذر
سب تردد الشيخ ابو محمد في احادها كركب السرى انقطاع الموالاته وقال الامام الذي اراد
انه ولا الفاتحة لا ينقطع بترك كلمة فالتلاوة الا وهو ابن الفوار في القول الثاني في التمام
والامام وعبارة اخرى في قوله ونحوه عليه اي عند تكريره اما قبله فلا يفتح عليه فان
نقل قطع الموالاته ولو في غير الفاتحة ولا بد منه من قصد الذكر او القراءة ولو مع النية من كل
لفظه والا بطلت على المعتمد قال حج وكلمة الآية مقارنته لجميع اللفظ الثاني به لا يضمنه
فقط ان نحو الطلاق لانه ما هنا انقطع او غير ذلك كبدادة وضيق وقت
على وقت الفاتحة وهو كالبسطة مائة وستة وخمسون فاما بطلت الف مائة وبعد المسدود
بحر في بعض المندرجة الفاتحة عرفته البدل لا عليه فلا يقال مقام المسدود
من البدل مقام حرم من الفاتحة كما قال حج ولما اراد ان المجموع لا ينقطع على الجميع لا انه
له لانه من البدل تدرأه من الفاتحة ثم اخرج لا فرق معتمد كنتم نظري مع
سنة قبله لا يقدر معنى مستطوما وكان الاولى التكميل بفراغ السورة لان ثم نظر حله من
فعل وفاعل فيقال انها كغيره من مستطوما لان قوله كنتم نظري الوليد بن المغيرة لعنه
انه وعدم افادة المعنى المستطوم اعان في فروع السورة كالم والمزوم ونحو ذلك فان
المعجم الذي من علمه الحلال في نفسه انه من التشابه الذي استأجره ببدله وقوله
كنتم نظري في آراء القراء مرة بعد اخرى ثم على قط وجهه اي قلصه وكسبه وجمعه
برقصة لما لم يجد فيه صلحا ولم يدري ما يقول لقال السجدي قال اي المروي في الجمع
وهو الثاني الثاني فيه ان لا يترك الاشارة وحدها وقوم الفرق فكان الارواح
يقوله هل يشرط انه تنفيذ المنفعة معني مستطوما او لا الخ تامل وقال شخصنا العبادي
فكس اي الثاني مراده الثاني في كلام المجموع وهو عدم الفرق والاولى في لانه الفرق
الاول وهو انه يشرط انه تنفيذ المنفعة معني مستطوما والثاني هو القائل وهو
كونه لا يشرط في الآيات انه تنفيذ معني مستطوما وهو المندرج بها فراجع السورة في الجمع الذي
اشار اليه عن مشرق السجدة هو القائل اي على حصة قراءة غير المنفعة على ان يجب ان يقرأ
بحد على الغالب اي لانه الغالب انه لا يحفظ الا ما لم معني مستطوم
ثم ما اختاره الشيخ من انه لا يشرط انظام المعنى وهو من كلام الارزعي بدليل قوله
اعان يشرخ اي يظهر وهذا شبه الخ اي حمل عدم الفرق على من لم يخش ما له

معنى مستطوع ورجل من قديم ما يفيد معنى مستطوعا على من يحسنه هذا المعتمد الادراك
فالحسن غير حسن قائم زمني فهو عدم الزرع مطلقا انه احسنه
اي البدل منه القراءه ان احسنه او من الذكر ان احسنه ولا يكفيه التكرار في ذلك خلافا لظن
كلامه في لاي ولا يكفيه تكرار بعض الفاتحة فيما اذا احسن بدلا من ذكر عن البعض
الاخر ولا يراد عليه ما استقامت من ان لا ياتي بالذكر او الدعاء مع التذرع على القراءه لان ما ياتي
فيه قدرة على القرآن وهذا لا قدره عليه والاكرام اي انه لم يحسن البدل لساير
الافعال وكذا الخ اي فانه ياتي به ويبدل بقية الفاتحة من نفع اخرات احسنه والاكرام
بين الاصل اي الذي يحسنه منه الفاتحة سيدنا زعيم في غير سجادة الله واعلم
لله ولا اله الا الله ولا اله الا الله ولا قوة الا بالله العلي العظيم ما كان الله له وما لم يكن
لكم هكذا ورد وهذه ستة انواع فتعلم اليها البهولة انه كان يحفظها والاضرب اليها نفعها
اخر واعتبر من باب احسنه الفاتحة فيجب تفرعها على سجادة الله لرعاية الترتيب بين
ما يحفظها وما ياتي به واجيب بانه العلم لهذا الذكر وقول النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن
يعلم انه المتعلم يعلم انه يجب عليه تقديم احسنه على سجادة الله هكذا اجاب به شيخنا
حفي والاوحياني الجواب انه سجادة الله استقامة مقام البهولة وان لم تكن بقدرها
تتكبره احسنه واقعية في محلها ولا يلزم منه حفظ هذا الذكر حفظ البهولة فهو خير
ينها والادب الذكي والسخي او ما نفعه خلقه فحقن بجمه ما ياتي ببعضها من الذكر وبعضها
من الدعاء لا يستغنى اي ولو في طرفة عين في مسكة الوقت فيما يظن هو جمل
ويجب تعلت الدعاء بالافرة اي انه عرف ذلك والآتي تدعا بنوي وتقدم ترجمة الافروي
على الدنيوي الذي بالرغبة لا بدل الى الدنيوي الا اذا اعجز عن الافروي مطلقا فيريد
ويجب انه يكون بالرغبة فان عجز عنها ترجم عنه باني لغة شاذ لا بد له من الآتي حيث
عن ترجمة الذكر والدعاء ويجب تعلقه بالافرة كما يقول اللهم اغفر لي وارحمني واخفي
وارحم عني خلافا لما ورد عايد عايدت بالدينيا كطلب راحة حادثة لا يتقيد به
قال في نه المخرج ولا يشترط في الاداء الدعاء بقصد انها البهولة بل الشوط انه لا يقصد بها غيرها
اي غير البهولة فقط حتى في القول لا افتتاح فاذا استفتح او تقوى بقصد تحصيل ختمه استفتح
لم يحسن خلافا لما قاله ل فان عجز عن ذلك كله كيف يعاين ان دخل في الصلاة بالتكبير
وهو ذكره قد يجاب بانه يمكن ان يقصد تكبير الامامة فاصحها ما فيها نامل املا فخرج
عن التكبير لكونه يندخل في الصلاة بدونها او ان شرف قدر الفاتحة اي وجوبها
وبقدر التوبة ندبا ولو قدره قويا وتب عليه ما قبلها غدا اليه وجوبها انه كان قبل افراغ اوقيه
فانها عاد اليه زياق اعلى الحق ووظف في الوقوف فانه قد عاين الفاتحة قبل تمام الوقوف
عاد اليه وجوبها او بعد تمام عاد اليه ندبا ولا يترجم عنها ولا عنه بقية القراءه اذا كان بدلا
هل وما ذكره اليه وغيره منه عدم الترجمة عنها هو ما قاله الاعية فقد قالوا لا يجوز في القراءة
بغير الرغبة مطلقا نقل عن الامام ابي حنيفة انه قال ان المصلي ان شاق بالفاصلة بينه وبين
قرا بالرغبة وقال ابو يوسف ومحمد انه كان يحسن الفاتحة بالرغبة لم يحسنه غيرها والله كان

لا يحسنها فقرأها البهولة اجزائه وقال بعض اصحاب ابي حنيفة انه مع رجوعه الى قول صاحبه
خلافا للتكبير اي عند العز عن الرغبة والالم تقع صلواته واعاين الامام بغير الرغبة فمن
عجزها خلافا للامام مطعني لان المراد من البهولة الاعتراف بانه اعترافه وهو حاصل بغير الفاتحة
واما هنا فتعبدنا النافع بلفظ فوجب اتباعه ما امكن قال في الايجاب شورى
عقب الفاتحة مثل الفاتحة بدلا من ان تعبت دعاء كماله للبدل ثم زوطم قوله ان تعبت دعاء
اي كماله وبعض الكثر هل يوسع ولو تفرع عن غير الدعاء بان قدم الدعاء او غيره ثم روي
مطلقا لكسبه نقل ابن سمعته في غير انه لا يروى الا اذا كان الدعاء او الحول عليه ما في الخ
منه الاطلاق وان لم يولد عقب نوات الثامن باللفظ بغيره ولو هو ما في المجموع عن
الاصحاب وان قل لم ينبغي استثنائهم بآغفر لي الخ الحسن انه صلى الله عليه وسلم قال
عقب الفاتحة رب اغفر لي امه وانهم اغفروا له بالسكوت اي بعد السكوت المنوي
ويشفي ان يحل ان طال تطهر ما في المبالاة ونحوه فانه يعلم انه لا يفتوت
الا بالسرور في السورة او الركوع ثم ما انهم من فوته بالشروع في الركوع ولو فوته ما حله
مع هذه المسئلة مع ما يتلوا بها مرة مع كلام المعصوم فاني قال قال في التوري والتا
خلف الامام من خصائص هذه الامة بعد مسكة لطيفة اي بقدر سجادة الله عني
لخفنا حال من امه بقصد الدعاء بوجده من اذالم بقصد من معنى قاصد
انها تبطل وكذا الواطقت كما صرح به حج والمعتد ان لا تبطل في صدره الاطلاق كما قال في التوري
في جهته اي بالفعل وكما حصل له المعصوم ما هو فاكهة او غيره بجهته انه طلب منه
الجهري وبه انه طلب منه الاسرار والامانة التي يجهتها المأموم خلف امامه خمسة
تامة مع امامه وفي دعائه في توبة المعصوم وفي توبة الرتبة في الضيق الاخر من رضا
وفي توبة النار التي في الصلوات الحسن واذا خرج عليه واما السورة فيروي عنهم كالمرا
ع عن لقاة امامه لا لقاة نفسه مع تامة امامه وليس لنا ماتت فنه مقارنة
الامام الا هذه الصلوة ولا يرد ما اذا علم المأموم ان امامه لا يقرأ السورة او يقرأ سورة
قصية ولا يقلك من تمام الفاتحة بعده فله ان يقرأها معه لانها حالة عذر فلا ترد ويأتي
بها اي ياتي المأموم بالفاتحة عقب مسكة لطيفة وسكتة للامام بعد امين بقدر لقاة المأموم
قال حج وعمل سكوت الامام اذالم يعلم انه المأموم قراها وهذه احد السكتات المطلوبة في الصلاة
وقوله الصلوة لا ركوت في اي غير المشروع وانما طلبت بها المعية لان وقت تامة الله بك
لا في الجهر ويسكت بعد امين ولو لم يندد ومثل للامام بقدر ما يقرا المأموم الفاتحة على
ما تقدم وسكتة اخرى قبل ركوعه وسكتة عقب تحريم وسكتة بين التكبير والافساح وبينه
وبين السجود وبينه وبين القاء السكتات ستة كما ذكر اذا انت الامام اي اراد
التامة ويوضحه خبر الشيخ اذ قال الامام عفا عنك علم ولا الضال من
فقلوبكم معه فان لم يتفق لم يتفق من عقب تامة اي الامام وان تارة امامه عني
الركن المتوجب فيه التامة امه المأموم ثم المخرج ولو قرأ معه وقرأ معا كفي تامة
واحد او فرغ قبله قال بنوي في نظر المختار لو صدر بانه يوسن لنفسه ثم للتابعة

فان من وافق في معلوم من حديث ائمة المذاهب فليس مع تامين الامام
فيكونه التعليل من اجل المدعى في قوله في حقه الملة بكونه يتلوه في حقه
وتقبل بانهم احقطة وبان الملة بكونه اقرب من غيره في ما تقدم من ذلك
اي من الصفات والاعتدال في الاشياء ان يحمل الكبار وعبارة مدعى التمسك
بغيره في الصفات فقط على ما اعتد به في الاستدلال بالادلة بكونه جديهم
لا خصوص احقطة لها عن اجماعه في كل في السنة والاشياء وعرفه اسما
والسبع المتاني لانها سبع ايات وكفى في السيرة اي تكسر والصلوة لوجوب
فلا تافها واستحبها فهو من شدة التي بانهم في ذلك والافيد اي لا سيما على ما ذكر
والغالب على السلام في شفاها وفي مقدم ركوع القاعد اي في ركعتين
القيام اي ان اقله ان تجازي جبهته ما امام ركبته والهداية تجازي محل سجود موضع
الركوع في غير صحة الاسرار والظاهر فصلها بين ركوع الصلاة التي كانه سبيلها قبل
الحسن في قول السوفلي وهو من خصائص هذه الامة وكذا التامة خلف الامام كما يند
ولا ما قبله وركعتي مع الركوع في معناه صلى مع المصلين وفي المختار في تفسير قوله
واركع مع الركعتين مانعة اركعتي في الصلاة في اجماعه بذكر ان ما سألته في الحكم
قطعة على ما تقدم السجود على الركوع اما لكونه كذلك في شريعته او لتبينه على ان
الاول لا وجب الترتيب او ليقرب اركعتي بالركعتين للابدانة بان من ليس في صلاتهم
ركوع لهما مصلحتان وهو مخرج في انه الركوع كان في شرع مسبقا على شي وقيل قد
السجود لثبوت في الخصائص وحسن بالركوع في الصلاة فيما ذكره جماعة من المصنفين
في ذلك واركعوا مع الركعتين قالوا الركوع في الصلاة من خواصها ولا ركوع في صلاة
في اسبيل ولزكركم في مع امة محمد وعنه ارحم الراحمين وقيل هو من خصائصها ومن
لزمه الاعتدال فيكونه من خصائص امة محمد صلى الله عليه وآله في اجماعه بذكر
انها ما لفته في ايجاب رعايتها واستشكك في اطلاق الركوع على نفس الصلاة اطلاقا
المعصية على ذلك فقال ذلك في بعض من ذلك الموضع في صلاتهم ركوع
فليس يقال انه من اطلاق ما ليس من اطلاقها على ما قيل المراد بالثبوت في الامة
الشرعية اذ امة الطاعة كقوله تعالى انت فوقنا انت الليل واحد او قال عا وطول سجود
الصلاة لقوله وادبار السجود بالركوع الخوع هو عبد الله وهذا الذي اذا لا اشكال
عليه ان يخفى اي يقينا وظنا ولو كان هذا الخفي قدرا لتصل به رجاياه ركبته
لزمه اعادة الركوع لان الاصل عدمه ثم راي انه كانه مستقلا ولا اتي بركعة بعد
سلام الامام ومعنى الركوع في اللغة بطلق الاغنا لاجتي يدعي المعتد بها
لكن الكف فلا تكتفي الامانة على المتقدم فلا يحصل بانها في بان يرض
عنقه ويقدر صدره ويخفض عنقه ويعل شدة صلاة قليلا في لم يقسم
ذلك اي الوضع مع الطول او لثبوت قسرك الاعتدال قال الاعين ولو رواها
بخلافه القيام لطول زمنه وركعتي الركوع سم اج فانه فعل ذلك لم يكن وسجل صلواته

م
تعلل باسم
كله اجماعه

ان كان عاملا عالما والاعاد الركوع لزمه ما لم يخرج عن القبلة خلا فالسنة في
مرويه بفتح الهمزة من منها امر حروي قال في في الركوع من الموى بضم الهمزة السقوط قال
في المجموع ثم قال لو قال الجوهري وادوية بفتح الهمزة صاحب المطالع في السقوط وبضم
المعجود في تحليلها الفئات عدني شوي في اي سقوط اي الركوع غير
الركوع اي فقط ولو تقدمه وغيره لم يضر في الركوع والاطلاق قال فلو تقدم قطع الركوع او غيره
من بقية الاركان حتى قراء الفاتحة مع دوام القراءة سوى النية لم يضر لا قال سم وعبارة
ولو تقدم قطع القراءة ولم يسكر لم يتصل قرأته لان التمسك بالسنة ولم يتصلها وقال في
نية قطع الصلاة لان النية ركعتي اذ اتمها حكم ولا يكتفي بذلك مع نية القطع والقراءة
لا تقتضي اي نية خالصة فلا تباين نية القطع قال في الرافعي وغيره كذا من بقية
الاركان اي فان السجود ان لا يتقدمها غيرهما فقط فلا يضر الترتيب وكفى الاطلاق
الا عند وجود صارف فيتم بالاطلاق كالتمكين لان نية الصلاة اعم غلة لقوله
ام لا فلو هو اي يقع الواو على سقط منه بان من نية خلا في الركوع او في ركعتي
الحيل وفي فلو هو اي المستقل في الركوع فالحق الركوع اخذ بما بعده
لان من لم يركع في الركعتين الاولي ان يقول لانه سجد الى ما ليس من الصلاة قال
فوقف في السجود فلو لم يعلم بوقوف الامام في الركوع الا بعد ان وصل للسجود قام
مخفيا فلو انقلب عاملا عالما سقطت صلاته لاني ركنه ركوعا ولو قال انه سجد وسجد
ان لا تسجد للثبوت وهو الركوع ثم اراد ان يسجد لها فانه كان قد انتهى الى
حد الركوع فليس له ذلك والاجازة في عيب اي التمام مع هذا اذا قرأ المأموم الفاتحة
كلها والا فلا يجب له هذا الركوع وقيام امامه في نظم الصلاة فان يعود للقراءة ويأتي بركعة
بسلام الامام لتابعه اي لانه وجوب المتابعة بلي في قصده وتحرجه
عن كونه صارفا وان قال في شمس الرضوي الاقرب انه يعود للقيام ثم يركع فقد قال في
انه لا وجب له شئ من ذلك بل هو في الركوع وسقط وجهه منارة اخرجت كالبعد حيث
اتي به بغيره او لا وقفا صرحا وفيه نصب كذا غير ما جاز ونزاع عند في المخرج
الى الفعل فقال وان ينصب فليست وجهه ولا قول وجهه التفت في العبارة لانه
يجوز في السجود بركعة واحدة او بركعتين او بركعة واحدة وقال بعضهم انما
اتي بالمصدر المبرمج وهو نصب روي المولك ويعرابه نصب لان احسنه في
باني به بغيره في قوله اقله انه يخفى انه هذا المصطلح اخفي فيه المصدر المبرمج
اذ اوقع في هذه التركيب او التفت في النصب فان تركه في الركوع والتركيب
بان يقصر على الاول او يزيد على الاخير وغيثه مدقاه ترك اي الامر
ونصب راقبه السابق مونتوف في ما بين القدم الى الركبة وجهها سوق حيث
ذلك لكونها الجسد اج والاعتدال وهو لغة الاستقامة وشعاعه كذا
قال ولنا في اذنه غارة لها وفي اهلها للركوع على ما فيهم
من كلام النووي وجهه بان المقر من عدم وجوب الاعتدال ولا يكون

تاه

بين السجدة في النفل وعلى ما قاله من كل سجدة من ركوعه ويرفع راسه قليلا
أم كيف الحال وكيفية العمل عند القيام من الركوع والاعتدال
والجواب في السجدة في النافلة لم يتطرق للمفسر ما ذكره المصنف من
كان عليه ظن أن لو صلى نافلة من قيام وركع منها لم يقبل اعتداله منه القيام ولا
جزيئة من السجدة وهو الذي يتجه وإن لم يركع من السجدة بعد الاعتدال
فإنه لم يجز أن يعود إلى الاعتدال من السجدة
لأنه إذا ركع من السجدة وقال شحنا حقا لا يتغير ذلك بالرجوع من الاعتدال
وذكره الشوكري أيضا في محل آخر وعبارته المدعى أن الرجوع من الاعتدال إلى ما ركع
منه من قيام أو قعود فدخل مصلح النفل من الاعتدال مع القدرة لأنه بقدر ما ركع
فلا يجوز الرجوع إلى الاعتدال من قعوده قال وعبارته الشحنا حقا وحصل
يعود ليدري بأن يعود إلى الاعتدال عليه قبل ركوعه قاعا كما هو أو قاعا كما هو
متعلقا أو قاعا كما هو وقوله أو يخطئ في أي في صورة عجزه فكانه راق بالركوع
باعتداله من الاعتدال فيقول بعبارة لا يقدرك على السجدة وعبارته عجز
الركوع مصلح نافلة قاعا فركع وهو قائم واعتدل وقوله جالس هل ينبغي الاعتدال
سئل عنه شحنا في قوله إلى أنه لا ينبغي له أي لا يركع بعد ما كان عليه قبل قعوده
لأنه في ركوعه غير مندرج في الاعتدال من الاعتدال
عن عوده إلى أي رقع راسه من الركوع أي فلا يركع بعد العود إلى قاعه ولا يركع
سجدة فيه لتبطل عنه العود ولما قال حيث تنفصل فبعد عنه عجزه للسجدة
كما هو واضح إلى ما كان عليه وهو القيام مثلا إلى أي إلى الركوع
وبعد السجدة من غير خلاف قوله أي القيام والناظر أن يعود إلى الموضع الذي
سقط منه فإن زاد عليه عامدا علمًا بطلت صلاته مع أنه يركع والناظر
يعني ما قلناه اعتدل وجوبا ولا فله عليه ما لو ترك في بعض حركات
الفاحة بعد مفارقة محلها فلا يجب عليه العود لأنه الفاحشة لما كان عليه تلك
في الكثرة حركاتها اغتفر ذلك ولا يقيد غيره أي فقط السجدة والركوع
الطريق وحده من غير أن يركع في أي في الخلق بل لا يركع في أي في طوره
ركعتين ولفظ لا يعمل هناك فحش المخالفة هو دورها في الاحتياط واختلاف
في حلية تركه دون بقية الأركان فقل أنه لزم السجدة حتى استمع
من السجدة وقيل لأجانه الدعا فله وقيل لرغما للنفس حيث استكتفت عن
وضع الشرف الأعضاء على محل موطن الأقدام وقيل عجز ذلك قول أي قبل أن يبالغ
في الاستماع والترك على أجاهة دعا المصلي في السجدة الأولى هو قال ابن العربي
لما جعل الله لنا الأرض ذللا عسى في منازكها من تحت أقدامنا نظرها بها وذلك
غاية الذل فأنزل الله نفعها على الشرف فاعتدنا وهو الوجه وله عجزه عليها

جاء

عبد الأتكاها بعض التوفيق عليها الذي هو الوجه البعد فاجتمع بالحدود وجه البعد
وجه الأرض ما يجب كسرها وقد قال الله تعالى إذا غنينا منكسرة فمنهم من كان
البعد في تلك الحال أو إلى الله من سائر أحوال الصلاة لا أثر في حق الغير لا في حق
نفسه وهو صرح بالسار الأرض من ذلها من أوى على الجاهل المقيت وقد سئل القاضي
حلال الدنيا التمسك من حلقه سجدة النبي صلى الله عليه وسلم تحت الوشي يوم القاض
من حيث الزموا فاجاب بأن يركع على طهارة قبل الموت لأن من فاته من الصلاة
وقيل إنه يجب أن لا يركع لئلا يتحقق الراجح على وضوء
وهو لغة النظام والميل قال بعضهم عطف الميل على النظام من التفسير وقال بعضهم النظام
هو الميل والميل انتهى قوله عطف الميل على النظام من التفسير وقال بعضهم النظام
بأنه يقول وهو وضع الأضراس السبعة مع التحامل والتكسب ثم يركع راقدا ثم يركع
أوله وعبارته بعضهم يقول أقلد في نفسه نظر لأن يقتضيه حقيقة السجدة ثم عا تجلس
بوضع الجبهة على الأرض كذا كان الأولى أنه يقول أقلد وضع الجبهة مع بقية الأضراس السبعة
وجاب بأنه ما ذكره المصنف من أن حقيقة السجدة ما ذكره وما زاد من رطل الاعتدال
بأنه لما شرب بعض جهته ما صلي أي ولو على شيء يصفه تحتها الخدعة إذا عجز عن وضوءها
على الأرض ومحل وضوء الخدعة إذا حصل بعض التمسك والاستقامت
من أرض أو غير ذلك من غير أو يركع غير ذلك من أرض أو غير ذلك من أرض
جهته منك من غير أن التمسك لا يلزم المباشرة فالجواب نعم من المدعى والأولى الاستدلال به
ذلك عند حديث حبان بن الارتكوكي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا ركع في الصلاة
فلم يركع فلو أنزلت من غير ما شرب المصلي بالجملة لا يركع في السجدة لتبطلت السجدة
عليها فإن كان الاستمرار على نفسها مكرها بقية الأعضاء فلا بد أن يكون له العود إلى
السجدة الأولى قال أنه أتت التائب من المضاة إليه واليد لسمحة السجدة من شروط سبعة
الطراينية وإن لا يقصد به غيره فقط وإن سئل الأعضاء لادفعة واحدة والتجامل على الجملة
والتمسك ومكان ترفع الأسافل على الأعالى وكشف الجبهة وإن لا يسجد على سبيل يتحرك تحركه
ولما أخذ من كلام ابن العربي وهو ما تذكروا وهو فوق الصدغ وهو ما بين العين والأذن
فلا بأس به حينئذ يستتبه الجبهة فانه قلت فلما فذه أصيب بأنه إذا جاوز ذلك ما
التشبه في ذلك لأنني أذكر من الإطراف العينية والأذن في قوله على حصة وترديات
عينية جبهة حشوات قائم في المصباح تطلق في ذلك يركع وضوء أي دون الجبهة ويترك
وضوءها ساقا على متصل به ولو على طرف يركع على كفة أو طرف سائر في وسطه قال
في قيام أي لما بين يمين قاعا أو بقودت يمين قاعا وإعادة السجدة أي أت
تذكر في صورة النيان أو لم في صورة الجمل عقب السجدة فإن لم يعلم إلا بعد الصلاة أن
قال تشبه التفصيل المذكور بين التحرك وعدمه لا يجيء في جزيئة السجدة طالت أي في غير
أجته فلا يكفي السجدة عليها مطلقا ما بينت بالجبهة من شرف السجدة فأنه يجزيه السجدة
عليه وإن طالت لم يقيد فيه شيء من الاستلام واعتداله من خلافه لأن بقية التحرك

من

د

تأ

يوم انه في اثنا عشر راسا ابل المراد انه بعد وعامة قال قول نبى الله الشهد اى عقبه ولو جعل الشهر
عائدا للجلوس لما هو صريح كلام المصنف في ان الشهد كان موقفا وسقط به اعتراجه الا ان يقول ولا يرد
في تأمل وقد جاب بانه قد روى بالشهد الاخر على ان لا يملك له ان يملك له الاعتراض
الشارع مد صلوا عليه اعلم انه عتاج لدرسل على كونه في الصلاة ودليل على صحتها ودليل على
محلها من الصلاة وقد ذكر ذلك في هذا الترتيب قالوا في صلاة تربية وتربية قول ابن
رقتب العبد قد لم اجمع على عدم الوجوب خارجا ان اراد واعينا في كونه لا يخرج وجوبها
عنيا في الصلاة وان اراد طاعة من ذلك وهو الوجوب المطلق فيمنع في رتبة في الكثرة في صلاة الاصل
نكاحا قولان يجب في كل مجلس مرة وان تكررت في كل مجلس في المرة قالوا الاحتياط
فعلها كما ذكرنا فيه من الاضمار في عمره شوري وقال ابن ابي عمير في رتبة وجوب
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على ان يقال احدها الصلاة واختاره الشافعي في الترتيب
الاخر منها والثاني في الترتيب والثالث كما ذكرنا اختاره اعلم من ان رتبة والطحاوي
من احتجبة والاحتجبة من المالكية وابن بطنة والاربع في كل مجلس والفاخر في كل
كل رعا وفي وسطه راعه لقول صلى الله عليه وسلم لا تحلوا جعلوا في كندج الركبة احلوا في
في اولها رعا وفي وسطه وفي اخره يحل في اى موضع بالاجماع من قبله على عدم
الوجوب فكانه عرفت الاجماع قالوا بالوجوب برخصها في غير الصلاة خارجة للاجماع فلان
ينبغي فهم ذلك فقالوا قولوا اللهم لا تجعل هذا لي لغيري هذا الحديث
ان الصلاة على الال واجبة لكم الاجماع هذا معنى ذلك فقد اجمعوا على ان الصلاة
على الال لا يجب وفي رواية كيف نصلى عليك في وجه ذكر الحديث الثاني انه قد
ثقة وهي مقبولة فندك هذا الحديث على المطلوب وهو وجوب الصلاة على صلى
الله عليه وسلم في الصلاة والمناكب لا يخفى ان المناسبة لا يقع في الصلاة وقال شيخنا
العزيم في هذه المناسبة انما رعا وعرفا ليق بالحوادث وهذا لا يقتضى الوجوب
اي بعد فعل المراد به عقبه والاعم شوري وعامة في لولا تحت التولية بينها وبينه
الشهد قال صلى الله عليه وسلم ولا يبعد عدم الشراط ذلك لانه الصلاة ركن متين وقوله اي تده
صرح في انها خارجة عن معنى الشهد لست بعنا ولا طامنه ووجه لا شبهة منه لا عليه
قولهم اقل الشهد كذا ولم يذكر في الاقل فلو كانت بعنا منه ما صح ان كذا كذا ما عثر
ذكرها فيه سمع في هذا وقد نصي النبي صلى الله عليه وسلم في الوتر في تشهد الاخر
ونفا على باقي الصلوات وتول بعضهم اي في القنوت لا يصح لانه كلام الله في الشهد
الاخر وعبارة بعضهم لم يظروا وجه للخصص والترجع انه صلى الله عليه وسلم في الترتيب
وللم تحب ما اطلع عليه الرافعي فلا ينافي متلانة على نفسه في عدم وقال
صلوا لا ينافي صلى الله عليه وسلم في رتبة الصلاة صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم في الشهد
الاخر وقال شيخنا في الحديث على المنقول انه صلى الله عليه وسلم لا يقول في الشهد
واسمه اي رسول الله ذكره الرافعي في الاذان قال ابن ابي عمير وهو مرفوع بل المنقول
انه تشهد تشهدنا وكذا روى مالك في الموطا وهو ما ذكره ابنه الرافعي في الكفاية وترتبه
اللام

السلام في الموضع في الشهد اولى من تنكس لكثرة في الاضمار وكلام الشافعي في زيادة وموافقة
سلام التحلل وذكر الترتيب في الشهد اولى من تنكس لكثرة في الاضمار وكلام الشافعي في زيادة وموافقة
الشهد الاول فاما اخرها فيمنع الوجوب فيه قيام النبي صلى الله عليه وسلم من الركعتين في الشهد
وسلم ولم يستدرك ان عدم تداركه بل راعى عدم خشيته لانه الواجب لا يجب بخلافه
واقل الصلاة اى ولا يستحب ما ذكره بل يكفي صلى الله عليه وسلم في هذا وعلى رسول الله
النبي روى احمد وعليه فلا يكفي الشهد في تقديم رجبه في كل الصلاة على محله بعد
في التبع ولا يكفي هذا صلى الله عليه وسلم في رسول الله صلى الله عليه وسلم في التبع ولا يكفي
في الخطبة مد والم اى على القول بان الصلاة على الال في الشهد الاخر واجبة وعلى
الاستدراك عدم الوجوب فيكون اقل الصلاة اللهم صل على محمد فلا يكون هذا اقل الصلاة
الواجبة الاعلى القول المنصف في رتبة صلواتي او رده واقل الصلاة لا يقتدر
الوجوب تاويل اللهم صل على محمد تقدم السلام فسقطت كرامة ارضا عنه على
ان يحل في غير ما روى عن الشارع حتى لو نذر ان يصلي افضل الصلاة من غيرها بقصد
او طلت فلا يقال انه اذ اراد ما ذكره فلا يفتقد ذلك في انقضاء السلام كما يقتل واد
وهي من امر رقة مقدرة بتقدير ومناط ذلك كملت في التشبيه لاجمع
للصلاة على الال لا الصلاة على النبي لانه افضل من ابراهيم فكيف تشبه الصلاة
عليه بالصلاة على ابراهيم شيخنا حنف وقد يقال لا يحد زر في ذلك لانه الشهد ركن
الصلاة ركن لا يبين الذاتى وقال في لا يخفى ان التشبيه من حيث طلب الصلاة والترتيب
لقطع النظر عن كونه ركنية تأمل وعبارة بعض المحققين قد لا يسلط على ابراهيم وعلى
الاربعين في هذا التشبيه من حيث اصل الصلاة لا من حيث المصالح عليه لانه تشبها
افضل وابراهيم فعنه اللهم صل على محمد عتار فضله وشره عندك كما صليت على ابراهيم
عند افضله وشره وهو قول تالي فاذا روى كذا كذا اياكم يعني اذكر واسم بقدر نعمه والاية
عليكم كذا كذا اياكم عتار نعمهم عليكم وتشبيه النبي صلى الله عليه وسلم بغيره واحد
واحد كانه لا يشهد من له وجه كما قال تاليا في مثل عن عند الله كمال ارم يعني من
وجه واحد وهو خلت عيسى من غراب في العالمين مستلت تحذوق اى
وادم ذلك في العالمين قال ابراهيم الخ انما خفت اسحاق واسماعيل مع الله في ثلاثة
عوا بنا عتار لوفاء وعظم قدره في ابراهيم اسم معناه ابراهيم مات وهو ابن مائة
سنة وقيل مائة وخمسة وسبعين والاولاد اسما عتار باللام وبالنوب ايضا وروى
اسحاق بعد اربع عشرة سنة وعاش اسحاق مائة وعشرين سنة ومضى اسحاق
بالعراية النكاح هو مخصوص به الاتباع للوسطى لانه الرحمة اى التي هي
منها الصلاة من الله لم يجمع النبي صلى الله عليه وسلم في الترتيب بل في الاية واسم
وقع في نفس الامران اجمعا لا ينافي في رتبة شيخنا حنف من ولده اسحاق
اي من ولده وهو يعقوب لانه اسحاق ولد له يعقوب ويعقوب منيعوب
ابن الانبياء والصديق ابراهيم والنجباء واسحاق ابن اسحاق واسماعيل ابن اسحاق

لم يكن من سلم الى الاول فلم يكن الى بالغاء بالفضيلة لعل المراد باجماع الفضائل التي في
غيره قال قال للاستيفان ما يحيى به ائمة ما يعظم به وغيره كالتعود وتبديل
الارض ما كان يحيى به وبعبارة 8 لعل في النجيات جميعا لان المراد بها
فملك العرب يحيى بالسلام ومملك الامم يحيى بالحدود ويتقبل الارض وتحت ملك
الفرس طيف الله في الارض وتحت ملك الحثية عقد الدين على الصدقة السكنية
وملك الروم كثف غطاء الراس وتلك او ملك النوبة جعل الدين على الوجه وملك مصر
الاعمال بالاصابع التاميات لانه ورحمته الصدقة تتجوز حتى تبلغ قدر جبل احد
في ادارة شجنا العناري معناه اسم السلام الى فيه بعد العلم انه المراد به النجاة
او السلامة من النجاسات ونحوها وتوجه ما قاله الى انه اسم السلام على المدعولة
اسم بركة من لم يورث اما اذا قلنا اسم الرحمة على فذلك كان معناه انه كان عليها رحمة
واسم المنع بالهبة ونحو ذلك ومما لعلنا بحقوق اسم الى لا يرعى هذا انهم في هذا
في خرابه لا يدعوا بالسلام لان قول بالرفق بين المقامي اذ المقصود بالمدعولة
المدعولة فالمناصب نفسها بالقائم الى والمقصود من الحديث الترفع والاحت على التزود لكثرة
السلوان الولد من كسب والده فمناصب نفسه بالسلام والمقام مقارن في التهمة
الاولى ويترتب لصحة السلام ترفيعه بالركاات لخطاب وميم الجمع والجمع نفسه وقواني
كاهية وعدم تعدد الاعلام الى وحدة وان يكون من فتور وان يكون مقتل القليلة
وان ياتي به بالبرية انما كان قاررا لعل وان لا يزيد منه زيادة فغير المعنى كانه قال السلام وغلبكم
على ما لو قال السلام التام عليكم فانه لا يفرق بينا على قوله انه يحمل كبر بل هذا اولى لان
الاختار احتاط الى وانه لا يفتقر من ما يفتقر المعنى كانه يقول السلام عليكم والسلام عليكم
كما قرره خصاصه قطعه بغيره لم يبق قوله شروط تسليم تحليل الصلاة اذا اردتها سنة فقد
شروط عرف وخاطب وصلى واجمع وواي وقت مستقبل لا يقتضيه الحمل واجلس
واسمع نفسا فان وجدت تلك الشروط وعنته كان معتبرا قال قل ويجزي السلام عليكم
بفتح المهملة وكسر ما ان اراد به السلام غنمها التكبير اي يحرمها التكبير فتحريم مبدئية
معنى اسم الفاعل اي محرم ما كرهه حلالا قبلها وكذا يقال في فتح وتحليل وفقد الايدى على كونه
السلام ركنا قال القفال الكبير في محاسن الشريعة وهو ان يكون الشا كانه يسمع
التفعل وافتاحه وزيادته وراى له حذقه والصغير هو المقتال الموزون في شج المراد
والقتال صيغة من كخبات والحقان والفران ونحو ذلك كما قال ابن مالك ومع فاعل
بغير فعل تبيح اعني على اليافقيل والمعنى اي احكمه من السلام اي في شروعيته
واتله السلام عليكم اي ولزم تسكين اليم من السلام والمناصب وانها وجاب بانه ذكر الضمير
تطير الكونه التسمية معنى السلام ولا سلام عليكم متقنا بطلان الصلاة به وهو
الاوجه وانه تطير منه بعضهم كانه لم يتبدل بغيرها بقل العذر في تطير اليم بغيره ولا في
عليكم او سلام اسم عليكم او ملك او عليكم الا في شبه الغيبة فلا تطير به لانه زعم الاخطاب
فيه ولا يجزيه به بشفرة وحاصل ذلك انه اذا حمل على كبره وخاطب ونعم بطلت الصلاة

ونية

وليت الخروج اي ليكون خروج كالدخول في ان الاحتياج لنية على قول متعلق بنية الخروج وفيه
بعض النسخ في قوله او اخرجها في السطحة به فيه تطير لانقطاع الصلاة وجوابه ان يلزم من
تأخرها ان لم قبل بنية الخروج والسلام قبل بنية بطل الصلاة على هذا القول لانه ترك من
الصلاة ركنا فمرد بطلت صلاته فلو يوزن قبل السلام اخرج عند الخروج به لم ينعطل
صلاته لكن لا تكفي بل يجب النية على القول بوجوبها مع السلام انهم سمع منحنية
على جميع الصلاة اي ومن جهة الصلاة التي الاولى فنية نية الخروج بالتسليم الاول
مع كونه النية السابقة منحنية عليها تناف لان نية الخروج تقتضي عدم استحباب النية السابقة
على التسليم الاول في انما منحنية على جميع الصلاة كما قرره شجنا العناري فان دفع توقف
قال بقوله انظر معنى هذه العلة ولكن تنبأ ان يراد على العلة المذكورة ثم يجب قطعا
في النقل المطلق اذ اراد الانتصار على بعضها ما نواه في قوله من فتنه من
اطلقه وانما عدا ذلك قال لم يرد ما ذكر وعكس انه يقال بين النية والتكبير والقيام والقرآن
والجلوس والركعة ترتيبا كذا لا يستلزم اعتبارا لانتها لانه لا بد منه تقدم القيام
على القرآن والجلوس على التمدد وانحصر النية قبل التكبير ومنه اي مما عدا ذلك
باعتباريه اي اي باعتبار حالها في التمدد وحالها مع الفتور قال في مرتبة اي باعتبار وقتها
بعد التمدد وغيره تبة باعتبار مقامها في الجلسا على الفروض اما قال ذلك للخلان
الواقع في الترتيب من اذ ركن او شرط ففلي الركنية لا اشكال وعلى الشرطية فاما ارادها
مالا بد منه فحمل الشرط على ما يطرحه صحيح لان المراد بالزمن مالا بد منه والترتيب
لا بد منه والمراد به انه صحيح على وجه الحقيقة والا فبطلت الصحة ثابت على تقدير
كونها اي الاركانه عطف الاجزاء على الالهيات على وجه الحقيقة بل فيه ثقل لانه
احد المحققين انما هو القول والفعل الظاهر وهذا وانه كان فعلا اي فعل هذا البعد
هذا لكنه غلط ومنه انه النية كذلك اي فعل غرضه لان محل القلب والتفكير سنة الاله
يقال لاسلم ان احد المحققين الفعل الظاهر بالاعم فحمل القلب على النية حمل قال سم وعكس انه
انه يقال في كلام الامة انه صيغة وهي الهيئة المشتملة على الاركانه المحمودة من حيث
المانع ان يراد بالترتيب الترتيب الاحمال كما مضى ثارة الى صيغة الصلاة وانها جزء لها
حقيقة فلا تغلب انما وقال قل لا يخفى ان الترتيب هو جعل الشيء في رتبة وهو من
الافعال قطعا فلا حاجة الى التغلب وجعله معنى الترتيب الذي هو وقوع كل
شي في رتبة المخرج لا ما ذكره لاحاجة اليه وناقض بعضهم في قولهم في معنى ما حاصل
انه الصحيح انما يقابل الغاية والى فعل مقابلة التغلب ولا يخفى انه التغلب على
الغاية فلا يخفى هذه المقابلة بل الذي يحى انه يقال عند الترتيب منه الاركانه
بمعنى الفروض حقيقة ومعنى الاطراف فبطلت
على ما ليس بجند واطلقت على الكلام فتنبازية وصيغة الاني اي فروع
والولا شرطية وجره انه الاركانه ووردية ومنهم من الولا عدي على الولا اي
اي مع الفرائض بان يوظف السورة عن الغائبة شرط في الاعتداد بها سنة ظم

الركب

ان اذا قدم موضع بعد جوده في اول كذا وكذا واغاص في شوط في بين سنتين للاعتداده في عالم التقدم
حتى لو قدم موضع اعتدبه وفات ما لم التقدم حتى لو اتى به بعده او اعادها لا يحصل لك بعد خاصا
بغير الموضع مع الفاحشة فلو قدمها على ما اتى بالبعد لها لان هذا بين واجب ومندوب وسنة عينية
فقد قال الجمهور وترتيب السنتين شرط للاعتداه بها كالاقتناع ثم السقوط والوجوه بعد الفاحشة
بتقديم ركعتي اي على قول اوليها فخذت المستقلة اي بانها بالمعنى شوري فله اعي
وجوبها في ان تاضر بطلت صلاة فلو تذكر في سجدة ترك الركوع فله بان يعود للمقام
وسركع ولا يكتفي به بغير ركعتي لان ههنا هو السجود ولو ترك اي الامام او المستند في ركوعه
فترك الفاحشة او في سجوده هل ركع لزم العتار حاله فانه ملك فليلك لتذكر بطلت صلاة
ع لوالها مع عرجي على صلاة امامه وباتي بركعة بعد السلام ففعلت في فله اي انه
لم يكن مأمورا والمرد بغيره فله اي وجده او وقع ما توقف عليه كذكره في السجود ترك الركوع او
تركه فانه يجب عليه انه يقدم وسركع ففي هذه الصورة فله ما توقف عليه وهو التماسه
فلم انه لم يكنه الملك من الصلاة في كانه ماضي ركعتين صحيح الحجة ولم يسجد فيها
سجدة التلاوة اذ لا شرط سجوده في اركعة ثم لما قام للركعة الثانية قرأ الآية سجدة
وسجد سجود التلاوة ثم تذكر بركعة من الركعة الاولى فانه سجود التلاوة لا يكتفي
عائنه من الركعة الاولى ويصوره كذا في سجود المتابعة فالا للزوري وهو انها بعد
ان ماضي ركعة من صلاة الصبح مثلا وتام وجدا ما من مستدلا من الركوع مثلا فاقترن
به في سجود السجدة مع له التلاوة فتذكر انه ترك سجدة من الاولى التي صلاة فاستدركا فانه
لا يجزيه عما سجدة من السجدة التي سجدها مع الامام للتلاوة لا قاله في خلافا
لنخبة الثوري لم يجز لعدم تحول نية شوري لان مندوب في الا انها وبذلك فارت
حسابه جلوس الاستراحة عن الجلوس بين السجدة في قول فانه علم في اخر صلاة
في هذا موضع على قوله فانه تذكر بركعة قبل فعل مثله وقوله او من غيرها او تركه فخرج على
بعض والا حراة وقوله او علم في موضع على قوله فانه تذكر بركعة قبل فعل مثله وقوله او علم
في اخر ركعة في موضع على قوله والا حراة فانه اذا سجدها وحاصل انه الى رجوعه انه
خرج تكريات اربعة على العبارتين الساتيتين اعني قوله فانه تذكر في قوله والا حراة
والنفا ربع على سبيل اللغز والشك المتناهي فتأمل او علم في قيام ثانية مثلا في
مثلا لاجل لغيره قيام فبطل الجلوس القيام مقام القيام في حق سنة صلات من جلوس
وراجع انهم لقوله ثانية فبطل غير هذا فاحذف فانه كان جلس بعد سجدة
التي فعلها اي ولو جلوس استراحة وقوله سجدة في قوله اي الشك في جلي من المراجع
ونية انه اجلس اذا كان نية جلوس الاستراحة كيف تقدم مقام الجلوس الواجب
مع انه تقدم انه شرط ان لا يقصد بالركبت غير فقط ويقا قد قصد الغير فقط وهو
جلوس الاستراحة واجب بان الشك المذكور في غير المذكور وتطير ما ذكره في نفسه
تشهد الشاهد الاخر على ظن انه الاول فانه يكفيه لان مذكور في قصده وقد حكمت
نية الصلاة ما فعله بخلافه من ركع او رفع فزعان من شئ او سجدة للتلاوة فانه
تسلم

تسلم نية سجدة وقوله فانه يكفيه اي بداهة تذكر ان الاخر والا يني على السجدة وهو الاقل
وله في موضع رابعة تنقذ به اليانبة الجاهل المقدر له في اربع ولا غنا فيه بالاربا عية
لان الاحوال الاتية لا تأتي في غيرها فله محل الحجة على التمسك وحسن كنهان
اخذا بالاول وهو في المسئلة الاولى ترك سجدة من الاولى وسجدة من الثانية فتجراش
بالثانية والاربعين والبقية باقيا وفي المسئلة الثانية ترك ذلك وسجدة ركعة اخرى وقوله
وجب سجدة من ركعتي لا احتمال ان ترك سجدة من الاولى وسجدة من الثانية وسجدة
من الرابعة والحاصل ان ركعتي السجدة الاولى تم بعد ركعتي من الثانية والثالثة
والاربعية فافقته سجدة فنتجها وباتي بركعتي ثم المراجع فتلاوت اي ثلاث ركعات
لا احتمال ان في الخمس ترك سجدة من الاولى وسجدة من الثانية وسجدة من
الثالثة فنتجها الاولى بسجدة من الثالثة والرابعة وان في الست ترك سجدة من كل
ثلاث ركعات ثم المراجع جهل محلها ليس بقدر وجوب وفي ثمانية سجدة لم يقبل
جهل محلها لعدم تاييد ونيته ان عليه العمل بها انما كان اقتدى بالامام ويصير في الاعتدال فانه
يحدثه سجدة ولا يجباة فيمكن ان تسهم الثمانية في العشرة ويحتمل محلها انما
الشراري ومما شاع على انما فيه قوله وفي ثمانية سجدة ان لم يقبل ففانها جازل فوفتها
مع امكانه كان اقتدى بسوق في اعتدال فاتي مع الامام بسجدة وسجدة مائة للسهو
سجدة من وقرا امامه انه سجدة في رابعة مثلا فسجد وسجد فغوي اخر صلاة
للهو امامه ثم تذكر بعد عليه بان ترك ثمانية سجدة لكونها على عاقبة في انها سجدة
صلاة او ما تاتي به للسهو والتلاوة والمتابعة او انه بعينه من اركعة صلاة تنوي بعينه
في غيرها فاحتمل المتركة على انها سجدة صلاة لان غيرها بتقدير الايات به لا يقدم
مقام سجدة صلاة لعدم تحول النية وسقوط كذا في رفع به ما قد يقال لا تنقذ به
الصلاة بترك السجود فليس عليه كونه خفياء اطلاقا وقوله في رفع لما سويتم من انه
اذ لم يسجد لم يتقصر الشك او جهل فتأمل وسنها اي المكثرة اي تنكبه في الام
المست استقام حيث اراد بالصلاة عند قوله واركع الصلاة غائبة عن الصلاة
مطلقا ففرضا او تلو او ادا الضرع على المكثرة وهل المراجع الى اصل فيروى
للمعادة اي حيث لم ينفصلت الاصلية او تاحق بالنقل الذي يطلب فيه الجماعة فيقال
في الصلاة جماعة النفس الى الثاني اميل لا قال اسم وعبارة الشيخ عند البرزخ المكثرة
خرج بقوله المكثرة المعادة فله نية لها الاذاه لانها سنة الاذاه اصله المذهب
وقد يجب بالنذر في غير وقت وفي المرأة ان رفعت عنها او قصدت التبييض بالرجال
وبكر من فاسق وصغير من غير وعصى وحده ما يات ولا تقتضي الاباحة وهو لا فائدة من
خصائص هذه الاذاه كاذرة السوط في الشراة الاولى من الحج والاذاه انما
من الاذاه وانه ضمت اليه الامامة على المراجع وهي سنة كفاية في حق الجماعة وسنة على
في حق المستند والسنة على الكفاية من الاولى الاذاه والاقامة على الصحيح الثالثة
ابتداء السلام الثالثة نية العاطس الرابعة اكتمية على الامر ليجامسة ما يطلب للمبيت

تسلم

اذا هي اليه السار الى الضحية على الكفاية في هذا هل البيت فانه قيل انه صلى الله عليه وسلم
كان يوم ولم يوفت قيل لانه صلى الله عليه وسلم كان مشغولا بما هو عليه وان لو اذ لم يوج
احسنه على كل من سمع حق الذي يجز في التتبعات اري احسنه الى تلك الحجة فاما
كان الاذان افضل من الاقامة لانه من اذان المزمع والامام ضمن لان العمل الجليل
الذي يقع في صلاة المأموم وتحميل الفاحشة على المسوق والامام هو الشرف منه الغني ولذا
قال الامام علي رضي الله عنه ولا تخلعوا ما تركت الاذان وتخلعوا بركها المحبة وكسر اللام
المشودة تعني اخلافة والسب في شروعيته ما رواه ابو داود وساند صحيح عن عبد الله
ابن زيد بن عبد ربه انه قال لما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنافوس في عمل المغرب
به الناس لجمع الصلوات فطاف بي وانا نائم رجل يحمل ناقوسا في يده فقلت يا عبد الله
اتبع النافوس فقال وما تمنع به فقلت تدعوني الى الصلاة فقال الا ادلك على ما هو
خير لك من ذلك فقلت بلى قال تقول انه الكرام الكرام الى الاذان ثم تاف عن غير
بعيد ثم قال وتقول اذا فتمت الصلاة الكرام الكرام الى الاقامة فلما اتممت
انت النبي صلى الله عليه وسلم فافهمته بما رايته فقال اني رايته في حق انه ما ايسر ثم الي
للا فاعذ عليه ما رايته فليدرك به فان الذي صوتا منك اي ارفع واعلا وقيل احسن
واغرب وقيل بعد فتمت مع بلال فجلست القعد اليه يود به وكان ذلك في الصبح
سمع ذلك عهد بن الخطاب ويعرفني بيت فخرج جرداه تترك والذي بينك بالحق وقد
رايت مثل ما راي فقال النبي صلى الله عليه وسلم فله الحمد فانه قيل روية الكتاب
لا شئت بها حكم اجيب بانه ليس مستند الاذانه الا روي فقط بل وانما تروى في
فقال روي البزار ان النبي صلى الله عليه وسلم اري الاذانه ليلة الاسراء بعد مشاهدة
فوق سبع سموات ثم قدم جبريل فامام اهل السماوات ثم ادم ونوح عليهم افضل الصلاة والسلام
فكلم الله في اهل السموات والارض وكان روي الاذان في السنة الثانية من
الهجرة واختلف في الاذانه صلى الله عليه وسلم بنفسه فقيل في سورة في سورة قال في اذانه
اشهد انه محمد عبد الله وقيل قال اشهد اني رسول الله قال الجلال السوطي في مختصر اذكار
السوري ان من كل حال الاذانه خير علم من سوء الحاجة وعنه بعضهم انه الاسباب
المختصة لسوء الحاجة اربعة الهمزة بالسكينة وشرب الحمر وعققت اليد والذبي
المهمزة يعلم بها هذا الاشارة الى اعلى القول الجليل ان الاذانه للوقت
وهو مروج والاربع لانه حق للفرقة بدليل انه يؤذنه للفائنة وعليه فكان الان
انه يقول ثوب مخصوصا بطلب الفريضة لانه لا يفتن عباي في الترواي
نوايته او يجمع عتائه من ان لا يؤذنه لغير الاولى فليست الاقامة خلافا لما هو عليه لانه
وقوع الثانية تابعة حقيقة في الجمع او صورة من غير صريحا من الاول فالتن بالاذان
لا سلطان له والثاني الاقامة حتى المرأة لا والله وفي كذا في نفسه وكذا في
نظم لانه امار رجل او امرأة وكلاهما يقيم اقامة لنفسه ولا تصح اقامة المرأة كرجال ولحقنا
ولا اقامة لغيري لهما سم

فالاولي ان يقول بها لان يقيم الى الصلاة اي يكونه سببا في القيام بها مشروعا
اي للمكتوبة ولو فائت اذا انقضت وقتا او فعلا او بها فاما ما اذا انقضت وقتا فقط اذا
صلى فائتة او وقت الظهر واخرى اخر ومما ما انقضت فعلا فقط اذا صلى فائتة
فيل الظهر ثم دخل وقت الظهر عقب صلاة ومما ما انقضت وقتا وفعلا ما لو صلى
فائتة او وقت الظهر صلى الظهر واخرى فافهم ذلك من الاذانه للمصلحة فيهما وفي
ذلك ما اذا صلى الظهر واخرى ثم دخل وقت العصر عقب صلاة فيؤذنه للعمل بغير الاذان
اختلعا وقتا والمرا بالاختلاف في الفعل انه يكون احدهما اذ او الاخر فمما والمرا بالاختلاف
في الوقت انه يكونه للمصلحة وقتا في وقت غير محدود للاخرى لعدم ثبوتهما
فيه اي في ذلك القرائن غير المكتوبة وشرع الاذانه في اذنه المولود لما قيل انه
يدفع عنه ام العياض قال ويشرط فيما ذكره الذكر اذ ابا طلائع م روي انظر لكان المولود
كافرا ولا يبعد ان ذلك مولود يولد على الفطرة الاسلامية واعا ابراه هو رايه وينظر ان والا
قرب اشتراط الاسلام في المولود فيخرج ان الكافر لمعاملته في الدنيا معاملة الكفار بالنقل
اج وعبارة شخامة في حاشية التحريم وحاشية الاذانه في اليقين ان الاذانه افضل منه الاقامة
لكونه اكثر نفعا لبيته اشرف من السار يحمل الاشرف للاشرف اي محرمات
اي بلونت في صورة اج قال القاضي ابو يعلى ولا تدرى الشاطيء على تغييرهم حلتهم
ولا انتقال في الصور ولما يجز ان يعلمهم ان الله كلمت ومزبات من ضرب الاكفان
اي انما اذا فعله وتكلم به نقله من صورة الى صورة اخرى في العادة وامانه
بصور نفسه قد كماله لان انتقالها من صورة الى صورة اعما يكونه ينتقض البنية
وتزيف الاطرويس الاذانه والاقامة اخم خلف المياضيب الاذانه في اذنه راسية
شوة وفي اذنه من ساحتها من اذنه المبرور قال للمنفذ اني الذكر يتاوان
سمع اذانه غير الله سمع من قبل ويعد الصلاة فيده وصلى فيه فلا يات له وجبة مد
على التحريم وتكون كفاية اي الجماعة وسنة عبي للواحد وان بلغه اذانه غير حيث
لم يكن مدعو به اما اذا كان مدعو به بانه سمع من مكانه ولا الصلاة فيه وصلى منهم
فلا يندب له الاذانه الا موعى لم وقت فيه جماعة ليس بقيد وكذا قولوا وانفرد
لان المراد ان لا يندب رفع الصوت به اذا حصل منه اتمام دخول وقت صلاة اخرى او اتمام وقت
الاولي قبل وقتها كما قاله في وقت لا يندب للاذانه ولا يندب له تصديده الا في بل
لما طلق كان منصرفا للاذانه فلو قصد به الثانية فينبغي ان لا يكتفى به في الاولى ويقيم لكل
في ثم المخرج ومن صلوات والاها كفاية وقتا في جمع وقائية وحاشية دخل
وقتها قبل شروعي الاذانه لان لما والامكانت كصلاة واحدة ومنظم الاذانه
الحاغا قال ومنظم لان التكبير الاول اذ به اربع والتوحيد اربع واحد والتكبير الاول
والاخر في الخط الاقامة فيا مشي لم المخرج ما قلناه اي المعظم في الاذانه
بالاقامة وحاشية المبادرة بالصلاة وما الاذانه فالفضاضة الاعلام فينبط تحريمه
وهو ان ياتي الخ وحاشية بذلك لان المزمع رجوع الى رفع الصوت بعد ان تركه

ف

27

اوله الزمان بعد كبره المخرج والتوبيخ من ثاب اذا رجع لان المؤذنه رعي الى الصلاة بالحيلتين
 ثم عاد فدمي الى ذلك وحفظ بالمعج لما يورث للناس من الشك بيب الصوم ثم
 والتوبيخ في اذنه المعج ولو فائتة ثم روي في عدم الصلاة خير من الصوم اي التقليل
 للصلاة خير من راحة الصوم فان دفع ما يقال لا فائدة في هذا الاخبار وقال قال طاعا كانه
 الصوم شار الصلاة في اصل الخبر لا انه تدبر عبادة اذا كان في حصيل طاعة او ترك
 معصية والله الصوم راحة في الدنيا والصلاة راحة في الآخرة فتكون الراحة في الآخرة افضل
 وينبغي ان يقول في نحو الصلاة ذات المطر الاصلوا في حالكم انوم زيادة والله
 لتتقن في الصلاة في حالكم وان كان يؤذنه او يقيم لتتقن ولا بد له ان قد يسمع من لا يعلم به
 وقد يري الصلاة بعد فطنة فائدة الالتفات قامة لكنه قول الرافعي وان قل الجمع فيه
 انما رايته المؤذنه لتتقن فلا راجع وقد جعل على ما لا يلتفت المصلحة بالكلية وهل
 يلتفت في الانذار لتقول انما رايته في نظر ولا يبعد الالتفات لانه المصلحة في الاعلاء ورفع
 لكره بزيادة الاعلام واما رفع الصوت بالاذان لتقول فهو ظن واما الاذنان في اذن المؤذنه
 فباعتبار ان لا يطلب فيه رفع الصوت ولا الالتفات المذكور لعدم فائده قال الرافعي ووافقت
 على ذلك شيئا للفقهاء وقول لا يبعد الالتفات انما رايته في تحصيله وقول ان لا يطلب اذانه
 الا في تحصيله واختصم الالتفات بالحيلتين لانها خطا ارمي في الامور من الصلاة بخلاف
 غيرهما من المراج اي لان السلام يلتفت فيه روت ما رواه لانه خطاب ارمي في الامور
 وكن الاذان والاقامة في عبادة روت ان يؤذنه على عال كناية عن طبع الاتباع
 وازيادة الاعلام بخلاف الاقامة لا يجب فيها ذلك الا ان احتج اليه كبر المحدث في الجمع
 وفي الجملة لم يكن للمحدث منارة ان يؤذنه على الباب وينفي بقبوله عاذا اذ ذر عاذا
 سطحة والاهتواوي فيما نظم للقبلة فلو ترك ذلك في القبلة كره واخره لانه لا يحل
 بالاعلام ومجمله ان اذانت القبلة صفة اما اذانت كبره عاذا في الدورانه كما يقولون
 الا انه كما افني به شيئا في صلاة ما اذا اذانت منارة القبة في منجزة القبلة فيقبل
 القبة وانه استدبر القبلة كما قال قل عينا منصوب على الطرفين بيلتفت
 وتكون مرتين حال من هي على الصلاة اي حاله كونهما متوليا في وقت واحد او متفرقا بيلتفت
 اي حال كونه قبالا لذلك وفي الحقيقة فهو معمول في الحال مرتين قال الثناء
 مرتين فقط في كل من الاذان والاقامة والمتقلا روي في الاذان اما في الاقامة
 مرتين مرة عينا ومرة محالا في حد عدل في زيادة مجموع على ما لا يشك اما
 اصلها فيكون فيه عدل ودية ويجمع بين كل ابي الوالد ثم روي في عدل الاذنين في اوقات
 الصلوات وهذا فمعه يؤذنه خمسة امانين يتعبد الامام او من له ولاته الضبط شرعا
 فلا بد ان يكون عارفا بالقرائت بامارة او شريعة عن علم وانه يكون بالغيا امنا فتر
 العارف لا يجوز نصبه ولا يصح اذانه ثم روي في تقصير علي بن ابي طالب في حق
 التقصير وانه نصبه وحيث صح التقصير لا يحق للمؤذنه ان يسمع روي في مخالفة وعارفة
 مد على التمهيد في شرط المؤذنه في شرط الحكم لكان لمقيم الاسلام والتكليف والذكورة
 والعدالة

القيام في

والعدالة والامانة ومعرفة الاوقات بنفسه او باخبار من نصبه لذلك فان لم يكن كذلك لم يسمع
 نصبه ويحرم ولا يثبت صليبه وان صح اذانه فله في عند شغلهم رتبة في نفسه وانه
 من وصفت قال عالي الصوت حسنة لانه يثبت على الاحباب وكره ما من
 فاسق ان لا يؤذنه من ان ياتي في اذنه غير الوقت ثم المزعج ومضى بمسألة
 فتادى تاذا ان وقامة السارق لم يقبل خبره بدخول الوقت وما في المجمع من متول
 خبر فيما طرقت له المسألة كروية الحاجة من غير ذكره في محل اخر فلم يقبل خبره فيها
 اذا احتفت به قرينة كاذب في دخول دار ولا مال فدية وحارة تطلب في ولية عما يجب
 الاجابة ان وقع في القلب صدق ثم روي في ان لا يؤذنه في الوقت
 ومحدث اي غير فائدة الطهورين الا ان احدث في الاثنا ولو حدثت الكوفة الا فضل الكمال
 ولا يجب قطعه لتوضا تقوله في شام المذهب عن الامام الثامن واما ما روي يقال
 لنا صفة يجب فيها الاذان له الحديث في قوله حدثت في قوله فان الافضل
 الكمال فهذا يستثنى منه كراهية اذانه المحدث ولا يستثنى اذانه في قوله فان الافضل
 الطهارة لما في الحديث لا تؤذنه الا واثبت متروك ولا بد من دعوى الى الصلاة فليكن بمنه في
 عكسه فله في الاذنين غير متعطف قال القاضى وقضيه ان يثبت له الطهارة منه اجنب
 في الاقامة اي بها غلظتها في اذانه لانه لا يؤذنه في الصلاة ثم المزعج ويؤذنه في الصلاة
 انه اقامة المحدث غلظت منه اذانه يجب خلافه في الاذنين حيث قال ثناء
 في روي غير مد على التحريم في الاذنان فيهما اي كراهية الاقامة مع الحديث الاصل
 غلظت من كراهية الاذان مودع كراهية الاقامة مع تحنابة غلظت من كراهية الاذان
 معها روي بعضهم مسارة اذانه يجب الاقامة المحدث والمحدث ما اقتضاه اطلاقة
 كما صلبه انه كراهية اقامة المحدث اذانه كراهية اذانه كراهية اذانه كراهية
 اذانه كراهية الصلاة اي يجب والمحدث فلا يسمع اذانه من العدة ثم قال الكوكيلوني الكل
 في اذانه يجب اذانه كراهية اذانه المحدث وقت اقامته وكراهية اذانه في اقامته يجب اذانه
 في اذانه ومن اذانه المحدث ومن اقامته المحدث في اقامته المحدث اذانه في اذانه
 ستة روي تقدم ان المحدث والتقصير اذانه كراهية اذانه في اقامته المحدث اذانه
 في اذانه عناية الترتيب لله تعالى وان تركه توهم اللعب وخيل بالاعلام فان
 على ولوا سيال يجمع ويبيح على المنتظم منه والاستيناف اذانه في وقت
 والولا فلا يفضل بينهم استوى او كل واحد بطريق فلا يفرق بين استوى او كل واحد
 القطع ولا يفرق بين استوى او كل واحد بطريق فلا يفرق بين استوى او كل واحد
 في جماعة جهر حيث يسمع كل واحد منهم ولو بالحق وفي المحدث اسماع نفسه كذلك
 وشيئا من عدم بنا الفرض على اذانه او اقامته وانه استثنى من ذلك في اذانه في اذانه
 مد على التمهيد في جماعة حيث يسمع اي بالحق ويكفي سماع واحد منهم بالفضل
 ويجزيه في اذانه لنفسه اسماع نفسه لانه الفرض في جهر الذكر بخلاف اذانه الاعلان وعيب
 ودخول وقت فلا يصح ان يسمع قبله بل وجب ان يسمع في اذانه في اذانه

قوله

ن

ثم روي حديث الامام ضامن والمؤذن مؤمن اللهم ارجد الامة واغفر للمؤمنين والامانة اعلى
من الضمان والمؤمن اعلى من الدنيا ارج وتقول اخرج قالوا لا تترامنه لانه لا يدل عام
ان قيل الا انه اعلى الامامة وقدم الحق اعلى الناس لتأثيره بالادانة الشريعة الا ان
فلا روية الاستدلال اعلى كون الادانة افضل منه الامامة لانه من قبل اعلى اصول البيت
وفروعها فالاصول فيه التكبير والشهادتان وفروع من قول من اعلى الصلاة والاعانة
طلبت هذه اللفاظ من المحب المحرور في ذلك ولان المحب لثقتي دعا الى الصلاة فلا يلق
بغير المؤذن اذ لو قال السامع لكاه الناس لهم زعامة من المحب نيت المحب ذلك لانه يترفع
محض اياه تعالى في ارج تنبيه لغيره من اعلاط بطل الادانة بل يكره مقتد بعض الكذابين
المرور ههنا وقوله اسم هذا المذنب وعين النطق بها تحت الصلاة وعذر ذلك وجوبه بل يحسن
ان اري لتغير معنى او اهاهم محذور ولا يضر زيادة لانتفاء الادانة ولا اسم المذنب
وسنما أي الصلاة اي الصلاة لا يتعد كونها من المحب الذي اوجبه كلامه باطلا لانه
اعتققت تنبيه عام الا انه يقال انه الاطلاق هنا عام اخذ بما بعده وهو الذي قال
فابا ضامن فانه بل عرويه كما يأتي قال التمهيد الاول في هذا المذنب على الفاظ فقط
ولو قيل ما مكن لا يتعد الصلاة على النبي فيه وقوله كاهه اولى فهو من على الفاظ
اربعه وقوله او بعضه صوابا سابقا لهذه الامة الكلام هنا في عده لانه لا يجوز ترك
فان دل وقوله والقنوت ارج لو قيل ما مكن لا يلزم فيه اذ لا يخل فيه اثنى عشر بعضا كما
قال بل اربعة عشر القنوت والصلاة على النبي وعلى الاله وعلى الصلوات والصلوات
على الثلاثة من سبعة والقيام للكل فالجميع اربعة عشر وانه نظرنا بعض
القنوت كانت ستة عشر والتمهيد الاول فيه ستة وكذا وبعضه والصلاة على
النبي فيه والقنوت للامنة الثلاثة والتمهيد الاخر فيه اثنا عشر الصلاة على النبي
والقنوت لها فالجميع اربعة وعشرون هو انما عملنا ان هو فاضل اربعة والعشرين
في العمل وهو محمل ثمانية واربعين وسائر ما به كان من ادانته فاضل
ثمانية واربعين فما يحتمل ستة وستين قاله في ذلك انه يريد فيه على الفاظ الصلاة
على النبي ضامن اسم عليه وسلم بعده لبنائه على التخفيف فانه اطلاق دعا وغيره ولو
عمل لم يخل صلاة وقوله بحد لله صلاة والقنوت القاض بالاطلاق ثم لم يرفع
المأموم من قراءة ما طلب منه قبل فراغ الامام من الصلاة على الاله وقوله ارج
القنوت هو لغة الشان عاذا لم يصرح من شمل على ثنا ودعا اللهم اغفر يا غفر
فلزم يستعمل على ما يكره قنوت ومثل الثنا والدعاء انه يقتض ذلك كما في سورة البقرة
اي يقتض بها القنوت في شئ الحق قال في شئ والمرد بالقنوت ما لا بد منه في جميع
خلافة ترك احد القنوتين كان ترك قنوت سبعا عشر الا في خروج من في ثمانية
الصحيح اي في اعتدالها لا في معلوم وختمت الصبح بالقنوت لشرها ولا في برون
لا في ثلوثها وسبب وهي اقصر القرائن فكانت بالزيادة البتة بروي جدد تارك
تبلا امامة المحقق اعلى المعتمد بل ولا فعله المأموم لانه ترك امامته ولو اعتقكا

من حكم الله الذي يلحق المأموم بالاقتداء في الصبح المحامي منها لان الامام محمل ولا يخل
في صلاة قال وتقول لا لا اقتداء اي لا يتجدد تاركك للاقتداء وتقول محمل وان كان غير
شريع لان ثبات الامام التحمل كذا او بعضه من ما ذكر في الذي قبله في حال
الامت صوابا في حال عدم الثابت قال بالمعنى ليس يقتض بذلك المأموم الواحد
كما قرره شيخنا القمي وعبارة في صا ولو خلاصتها ما يقتض بعضهم كونه شرط من الامام
سوى ان يقتض يقتض كالعامة كالحاج وهو مقتض واختلاف في نازلة
كوبه وتخط ومنه الطبع والطاعة ولا يخل على الدعاء بغير ذلك كونه شهادة لان الهادة
لا تقتض من ذلك الا في اسباب الهادة كسرقه مدعى التحريم لانزلت حلة دعائه
يرفع النازلة اسبق في سائر الصلوات ويحرم من الامام في الهبة والسرية والموداة
والمقتضية وسيرة المتقدم مطلقا يقتض الصبح وقوله بالملكية الشغل والندوة صلاة لجان
فان مقتضى القنوت للنازلة فيما مدعى التحريم وهو اللهم الا ان يترك كالمعنى
لان كذا في يومهم اجمع فلا ينفك ذلك للقنوت بل هو مقتضى شانه حاصلا من القنوت
كافسورة البتة ان قصده بالثباته شرع في قنوت النبي الذي في اليه او في قنوت
غيره يعني لادانته في تركه كغيره او تركه كلمة او ابدل صا في سجدة لله كما
يأتي مع بدلي في قولنا هذا ما مع من هديت او ترك القافي فانك لا تلو من وانه
وضعه بالشرع ما لا بد له قبل الشروع فيه يقتض اخر ولو قيل يا به ما يقتضه
وهو ما اشتمل على دعا وثنا نحو اللهم اغفر لي يا غفر فلا يحسنه فان لم يأت بشي
اصلا وسجدة نعمت هديت اي معهم فني عوني مع او التقدير واجعلني مندرجا
فمن هديت وكذا الا ثمانية بعده فالحال والحوادث يقتض محذوف في
وقافي اي من ثلث الدنيا والاخرة وتوكلني اي كنه ناصرا وحافظا في هذا الزمان
مع من تفرقة وحفظه وتوكلني شرا ما يقتض اي شرا ما يقتض على القضاة
الخط وعدم الرضا بالقضا والقدر قرره شيخنا القمي وعبارة اطلق قوله
وقتي شرا ما يقتض اي قتي شرا عدم الرضا بالقضا اي رضائي بالقضا اي المقض من
المضاد وغيره فاقترعة النفس ما فانك تقتض اي تحكيم لا يترك بالناس
للمفاعل ويحذر من المفعول وكذا الفرق اي لا يحصل لذل تباركت اي من ابد
خبرك وتكملت لادم روعه فلك الحمد على ما يقتض استغفرك واتوب
الك كذا انزلنا لا تسجد لله سجدة قال ارج ربي لك ما آت في القنوت
بلفظ اجمع كما يقول هذا في قوله مدعى التحريم والمنذر بقوله اللهم اغفر
اي وقوله فلك الحمد على ما يقتض هو ما بالتحريم والرواية فقلت قال كيف جاء على
تضاكر وقيل رفته فيما سبق بقوله وقتي شرا ما يقتض والحوادث اي الذي
طلب رفقه فيما من هو من المقض من فرض وعنه مما تترك القنوت والحمد لله عليه
فيما بعد القضا الذي هو صفة تقاى وكما جيلة يطلب الشا عليه عني
والو تو في النصف الثاني من رمضان عبارة شيخ الاسلام في التحريم وروى

المصنف الاخير من مضاه قال العلاقة الفورية ظلالهم ان المراد وتر مضان
لا الوتر العاقد قد تلو تلو فيه وتر فيه لم يثبت ولو فاته وتر مضان ففاته
في غيره فدل يثبت قاله بعضهم فيه احتمال كونه مضنة ما قبله في الكفاية عن العبادي واقره
نفي استحسان التكبير في الحقيقة معه العبد انه لا يثبت له واقول ان ارادته التكبير
عقب المضان فترغى عليه بالفتوت لانه الفتوت بها وهذا خارجا وايه اراد التكبير في
المضان فالمرجح الاثنان بر في الحقيقة وميله في الاثبات بالفتوت في الحقيقة واستقره
ولعل ما ذكره من التكبير قد يترجمه بوجهة بوقتي ما وفاته وتر المضان الاول مقتضا اي في
الثاني والظن انه لا يثبت محالة للاذ انما هو قوله اما يقول بعد فتوت غير مضان
قال علي التميمي فتوت ابن عمر ونسبته اليه لانه الذي رواه له عليه غالب التمام وقيل لانه
الذي قاله هو وهو اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونستعيرك ونعوذ بك ونفوض اليك
عليك اجر الم شكر ولا نكفر ولا نخلف ونترك من يعجزك اللهم اياك نعبد وياك نستعبد ونسجد
وبالك نسبي ونخضع ونرجو رحمتك ونعني عذابك انه عذابك لحد بالكفار ياتك وهو
لها يحصل به اهل السنة لكنه الاول هو الذي عليه الما عندك فتوة والثاني عن
الحقيقة وما حقق جبر فيه كبرها المهمة وفتحها واثباته على حثاته وهو في
ما فثبتت اي في شريعة الرضا ولا يقال انه ذلك بطول الاعتقاد وهو سطر لانه محل
السلطات بطول الاعتدال في غير اعتدال الرتبة الاخرة من سائر السلطات لانه يطلب
تكون له في الجملة وقوله ونترك عطف تفسير الخلف وعبر به اشارة الى انه الفاعل لما يوجب الذي
يخلع من الرجل وقوله ونسجد منه عطف الخلف على الكمال ان ارد به سجود الصلاة وايه اريد
به سجود الطلوع والكر يكون مفادها فكم ونخضع اي نضع وقوله انه عذابك احد
اي الحق وقوله بحق من الحق معنى الحق وهذا على كبرها وما على فتحها فالعبد انه انه
الحقهم من نزع لوقيد ان يثبت لثباته ثم قوله عز وجل من سجد لله سجدة ارفع الله
التيح اى رتبة الظهور او ايقباله بعبادة تشهد اول وتر في كل سجدة لله سجدة خلافا
الحج في الاخرة رحمان سجود اليهودي في الغرض والتفعل لانه صلاة الخزانة وعبادة عبد
الكبر نزع لوصلي تبارك انما تشهد سجدة لله سجدة تشهد الاول انه انه عز على الاثبات
به نفسه والافان كما ان في يد اليهودي وقبل الاسجد طلاقا وهو عليه صاحب الذخائر
ونقله ابن الرفعة عن الامام هو واعتمد في الاول وحج الثاني ما هو مستند فيه
اي الاخرة من الصلاة على الاك فلا يثبت في الاول بل قيل بكونها فيه ولا سجود كثيرا
ولا الخلف منها ايضا قاله المعتدل في الخلاف الاول هو مد بعد تشهد الخ وياي من
قوله عليه الصلاة والسلام لا تخلفوني كدع الركب الخ يجوز على ما لم يرد وما هذا فتقدرد
افاده شيخنا العزفي فتريد الايضاح بذلك اي بهذه الاربعة فتقدرد في
وتريد الفتوة بالصلاة على المصعب والسلام على النبي وعلى الال وعلى المصعب والقيام
بهذه الاربعة فتريد الايضاح عن في ما قاله قاله والابحاض الحقيقة خبرها بالنداء
وهذه لما طلب جبرها بالوجود اجهت الايضاح الحقيقة جبايع طلب الجبر في وان اختلف

المجوز

المجوز يتم ما به نل هذا حيث ابعثنا هو يوري لقربها بالحدود اي باب الجبر
من الايضاح متعلق برب وبالحدود متعلق بجبر وهذا اياته لجامع بينهما ورح فالان في حذف
الحدود لان اجماع بينهما سطر الجبر لان له احوار مختلفا فالجبر في الاربعة بالكتلة كرف
الابحاض بالحدود ومقتضى من الايضاح اي الحقيقة بغير انا لست ابعاضا حقيقة فتوة
ذلك انه الصلاة حقيقة الاربعة فقط فليان فاته فتوة فتوة وتوحيدهم وقوله قد يقال
الصلاة لها اطلاقه يطلق ويراد بها اسمي الصلاة الكاملة اي الحقيقة لما طلبها ورح لرب
ابحاض حقيقة وتطلق ويراد بها ما سطر بغير الطلب وتسميتها في ابعاضا محار علافة
المشاهدة وخرج بها بنية التا في عبارة مدعي الخ وخرج بها بنية التا فلا يجد
ترك كترك السورة بعد الفاتحة وتسميات الركوع والسجود لانه لا يتقل ولا هو في معنى ما
فقل اذ الفتوت مثلا ذكر منسود سر لم يحل خاص به بخلاف التا المذكورة فانها كالمقدمة
لعبه الاربعة كدعا الافتتاح او التا بالحدود فانه سجدة لغيرها فانها خارجة بطلت مدله
الامت قرب عهد بالاسلام او ثبات بنية بعبدة عبد العباد ان روض وما استعبد برب من
ان الجاهل لا يعرف مشروعية سجود اليهودي وعرف بغيره فخرج هذا القول من لانه
الجاهل قد يسمع مشروعية سجود اليهودي قبل السلام لا غير فتطلب عمود لكل سنة وعدم احتضا
عمل المشرع في حق من ولاست الصلاة على الال في التثنية الاول لان الامام ولا في
تخرج المأموم اذا كان موافقا والاعيد في المأموم الموافق ان لو كان الامام يطيل التثنية الاول
اما لتقل لانه او غيره واعه المأموم سريعا سطر الدعاء الى ان يقوم امامه فان يات
بالصلاة على الال وما بعد دعا وما الموقوف ان الذكر ركعتين من الاربعة فانه تشهد مع الال
تشهد الاخير بقوله المأموم سطر الدعاء الى ان يقوم امامه ومنه الصلاة على الال وعمل
بنيته التثنية كذلك او لا ياتي بعبدة التثنية لانه كفيل التثنية لوالذي اعتمد من الاربعة
بتقنية بل وسطر الاتية بعبدة ومنه الصلاة على الال لا يرفع في على م ر وذلك
ان الثاوية انه المأموم انه يات في عايت للامام اي يات في يد الامام بين في هذه الحالة
والاثنان بذلك خلا فانه كما ان المأموم موافق التثنية الاول فاس والاربع باعنا
خرج به الظاهر لانه لا ياتي بعبدة لما هو فيه قال القائل لا تجبر بالحدود كدور
السجود لترها فان سجدة لغيرها عالما عايدا او جاهلا غير معتد بطلت مدله
رفع اليدين للامام وغيره ولو امة وان اضطرر والحكمة في رفع اليدين رفع الحاجب
بين العبد وبين ربه جلت عظيته والاشارة في رفع السابعة التي الوحدانية والاشارة
في رفع اليدين على الشمال دل بين يدي عز وجل المخطيب رفع يديه حال الخطبة
اي رفع كفيه اية به لان حقيقة اليدين ورسد الاصابع الى المنكب قد فقد بدلكا عبد
اليد والاطلاق اليدين على الكف في محار فاطلاق الكف على الخلف ولو قطعت اليدين
الكر في الساعدا ومن الرفق رفع المنيذ لانه السجود لا يسقط بالمسح ولو قطعت
احدا من رفع يدي يرفع الاخرى ويرفع احدا من رفع يدي يرفع الاخرى على ما يحصل
لما حصل السنة بل يكس ما قاله ابن شرف للمعبدة اي ما يسكن اليه نيل مقصد

ويعلم مع امامه بان ادرك في التمدد على وجهه مع قائل التورى على المخرج ليس لنا صيغة بآية
بدعا الافتتاح الامت اعظم امامه اوقام اي الامام من التمدد الاول قبل جلوسه اي امامه
وتاحصل ان دعا الافتتاح اغايب شروط خمسة ان يكون في صلاة الجنازة وان لا يخاف في وقت
وقت الاداء وان لا يخاف المأمون فوت الفاتحة وان لا يدرك الامام في غير القيام فلو ادرك في الا
عند ان لم يفتتح كما في ثم ابرأ لا شرع المصلي مطلقا في السجدة والركعة وشروط السجود شروط
دعا الافتتاح الا انه ليس في صلاة الجنازة وعبارة ابن تيرت قوله وافتتاح محله مالم يخف فوت قراءة
الفاتحة مع الامام او فروع الوقت من الصلاة او بعضها لكن في الثاني نطلب الى الاتيان به وان خاف
فروع الوقت لانه من المدة وعوارض ولو بالكلية العهد وفي فتاوى ام ربيع على الشخص اذا صلي
اخر الوقت ولو ان بن الصلاة يخرج بعضها هل يأتي بها او لا في الفرق بين هذه وصلاة الوضوء اذا
بقي من الوقت ما يسع الصلاة فانه يأتي بغير الوضوء فقط فاجاب حيث شرع في الصلاة وفيها
ما يسع جهرا كان لم ان يأتي بنها وان خرج وقتها والوقت فيها وبين الوضوء صلاة لا يقيد لذاته
ولا اشتغال يستهان مصاحبه وتغييرها فاما تقدم بقولنا بعد الحمد احسن من تقبيل بعضهم بعد
اذنهم انه لو كانت بعد الحمد لم يفت عليه دعا الافتتاح كما قال في سبقي ما لو اني تذكر غير فروع
تبل دعا الافتتاح والوجه فواته به وان قل في وجع الافتتاح به عن كونه افتتاحا وعلو درجته بالعقبة
هو الفاصل بينه وبين الحمد بلقظ مطلقا لا يكتفى بلامه فقد به الاعضاء كما قال في التورى
ولا يغوت الافتتاح بتأنيده مع امامه كما في ثم ابرأ نحو وجهت وجهي افرضضه ان لم
صفاء غير هذه وهو كذلك مناسجا له واحده ولا اله الا الله واسم الكريم بره اقتصر له على ذلك
لانه الافضل كما في المجموع وعبارة مدعي التورى ان المص يقول نحو وجهت وجهي افرضضه ان لم
الافتتاح لا يخفى في وجهته في فقد صح انه اعمارها الحمد به حمد الله طيبا مباركا فيه
وهي اسم الكريم واحده كثر وسجله الله بركة واصيله وهذا اللهم باعديني وبين خطاياك
الا وبابها افتتح حصل اصل الستة لكنه الاول اي وجهت وجهي افرضضه ان لم في المجموع وظل
استجاب اجمع به جميع ذلك مستقروا امامه ذكر وهو خطا خلا ما لا ذكر في ثم ابرأ والوجه
ان يحرك في ترتيب دعا الافتتاح ومولاه ما ذكر في التمدد ان يحصل اصل الستة ببعضه
وتاتي الا اني عاينه الية للتغليب في مكانا من التورى واما من المصلي واداة الشخص
في ذلك فظهر السجدة في جمع السجود لا انتفاعا بجمعها لان جميع الكواكب ما عدا
السبعة السارية مركوزة في الفلك الثامن وهو الكسبي والسبعة مشوبة في السموات البه
وقد نظم بعضهم ذلك بقوله زحل شري من حيد من خمسة فتراهت لعطارد الاقمار
فوجل في السما السابعة والكسبي في السما الاربع والخروج في الخامسة وهكذا وافرو الارض
لا انتفاعا بالهيئة العليا فقط والافلا الارض سبع افرغ على الصحيح لقوله تعالى ومن
الارض مثلهن كما ذكره الزرقاني وهي افضل الانا من اجسام الانبياء واجتهد ان السما افضل
واخلف في غير العقيدة التي صفت صلي الله عليه وسلم امانه في ان فعل حتى من المصلي
والكسبي قال بحفظ حج وكذا بقية الانبياء حسنا حاله في فعل وجهت ابي ما لا اله الا الله
الدين احق وقوله واناسه الشكرية تالكيد لما قبله او تاسيس جعل النبي عاكدا اليه رايه

قوله على وجهه مع قائل التورى على المخرج ليس لنا صيغة بآية
افتتاح الامت اعظم امامه اوقام اي الامام من التمدد الاول قبل جلوسه اي امامه
قوله ان لم يفتتح كما في ثم ابرأ لا شرع المصلي مطلقا في السجدة والركعة وشروط السجود شروط

السيارة

انواع

انواع الشرك الظن والخفي لكن لا يسوغ اعادة هذا الا لخواص ونسبنا اي عبارتي فهو من
عطى العام على الخاص وقوله وبذلك اوتى هذا المكارم الدعاء والصلوة او الشكر او الحمد
تورى وعبارة بعضهم قوله وبذلك اوتى بالاحكام والتوحيد من المصلي في نظر القارئ
وانا اول المصلي في وجوه الاتيان به لذلك تطلب التمام في من غير اعتقاد معناه لان الاعتقاد
مكلف فكله بكفر منه قبله سلمى هذه الامة قال اي بالنظر للوجود الخارجي والايناول جميع
المخلوقات فالكفر لا يخلو اولا ما خلق وهذا يقتضي ان النبي من الامة وهو كذلك لانه
استلقت بهما ارسل حتى لنفسه وقال بعضهم هذا الوجه لانه اشرف الاعضاء وفيه اعظم احواس
فاذا حقيق فغير اولي وجوه في رادب الذات فمفني وجهت وجهي اقتبلة بذاتي وكلي
عما بالوجه اشار الى انه ينبغي ان يكون له وجهها معتدلا على ربه لا يلتفت لغيره في غير قننا
اي الصلاة ورحمته في تحصيل الصدق خوفا منه الكذب في هذا المقام احياة الموت
لو قال الاحياء الامانة كان اولي ويزيد مترو وامام توم محمد بن ابي الذي لا ياتهم
غيرهم ورضوا بالتطويل صريحا وشروط انه يكون غير اجارة عمن على عمل باخر وغير
ست درجات اللهم انت الملك لا اله الا انت انت ربي وانا عبدك ظلمت نفسي واعترفت
بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا فانه لا يغفر الذنوب الا انت وانفذي احسن الاخلاق لا يهدي
الا حسن الا انت وامرني عني سيئها لا تصرف عني سيئها الا انت كبرك وعبدك ولا تخلفه
في يدك والرسول اليك انا لك واليك فتباركت وتعاليت استغفرك وقرب اليك وقولك
والشكر اليك اي لا يتقرب اليك ولا يفر بالامانة اليك ولا يصعد اليك الكلم الطيب
والعمل الصالح وقيل ليس شرابا لست اليك فانك خلقتك حكمة بالغة واغافوش بالسنه خلقتك
خطا على المصالح فالتك العباد فخطه عام والاستعاذة للقراءة اي لقراءة
الفاتحة او بدلا من ذكر او في عام خلا فاللاشوي لان المختصود ابدل الشيطان عن
عبادته ولو كان بدلا بالقوة بقوله على المعقود ذكره ابن شرف ومنه قدل ويستقي من
اطلاقه الموقوف اذا طوع امامه قبل اتمام الفاتحة وعبارة الشيخ خضر في المعقود
للكمال اقتضاه كلام الشيخ ان المدر يطيب حكمه وبدل ونوفي صلاة الجنازة بالشروط المتقدمة
في الافتتاح خلا فالظن كلامه تفهنا شرح المص وغيره وخلا فاللاشوي في زمانه والجل المحامي
في ثم المهار والخط حيث قيدوا نذب ذلك بالقراءة بدلا والركوب الابد عظام الاستجاب ارفع
تابع لافن الحيا فاذا اتم به في تهنوته للقيام لا يحب وكونه مكررها لغوات بغير الكسب بالتكبير
اذين منه اي تمام الاستجاب وسبها اي بالنقود والافتتاح ندبا في السرية والمهزبة
كسائر الازرار السخية حيث يسع نفسه لو كان محمدا اي اذا اردت قراءة ان ربه
اي انه ذلك من العبيد عن ارادة الفعل بالفعل وهذا هو المشهور قال بعضهم علمه سواد وهو
ان الارادة اذا اخذت مطلقا اي مستقلة بالقراءة ولا اله الا الله الاستعاذة لا يحذر ارادة
القراءة حتى لو اراد القراءة ثم علم انه لا يقبل السجدة الاستعاذة وليس كذلك لانه اخذت الارادة
بشروط اتصالها بالقراءة استحالة العلم بوقوعها وعين في اي القوة الارادة المستقلة بالقراءة استقامها
قبل القراءة قال بعضهم بقي عليه قسم اخر باختياره نزول الاشكال وذلك انما اخذها معقولة

استلقت بهما

١٠٦

الحاشية التي وفي الساريد الحارث وفي السابعة عزازير وفي اللوح المحفوظ المبني مع ذلك
فأقل على ما تتيه أعم من سقايا الساريد للبرقيدي ورن أبليس اللوح أربع زينات رنة حتى
لبن ورنه حتى أصغر رنة حتى ولد النبي صلى الله عليه وسلم ورنه حتى أنزلت سورة
الفاحة 8 ص وفي السابعة بالقرآن أي وأنه خاف الربا على ما في الخبر خارج الصلاة بزي
والحكمة في الخبر في موضع أنه لما كان الليل محل الخلوة ويطلب فيه السهر في الخبر فيه طلبا للذة
مناجات العبد لله وضحا بالاوليت نشاط المصلي فيها والاريا كان محل الشغل والاختلاط
بالناس طلب فيه الاسرار لعدم صلواته للتعرف للمناجاة والحق الصبح بالصلاة السليمة
لان وقتها ليس محل للتواغل عادة عن عالم روعه واج والاصل فيما ذكر ان النبي صلى
الله عليه وسلم كان يجهر بالقراءة في الصلوات كلها في الابتداء كما في المروية بوزن وسبوت
من انزل ومن انزل عليه فانزل الله ولا يجهر بصلاة تكلمها ولا تخافت بصلاة تكلمها وانتم بين
ذلك سبلا بان يجهر بصلاة الليل وتخافت بصلاة النهار فكان تخافت في الظهر والمغرب لا يتم
كان استوديت في هذه الزينة الوقتين ويجهر في المغرب لتعلم فيه بالامر القصار الصبح للكون
وقد روي في الجملة والعديد لان اقامتها كانت بالمدينة وما كان للكفار فيها من قوة وبعد
العدو لم يزال يغلبوا المسلمين فالحكم باق لان بقاؤه يستغني به عن بيانه الب لانه خلفه عنه
عذرا فهو كثره استقال الناس في طاعت الصلوات روية عنهما وقد اقتدا لاجماع علماء
فيما ذكره والاستسقاء اي سوا كانت كيدا او نارا كيد ليل الاطلاق في التقيد في الطواف
ان من شرطه ووتر مناداته اي ولو لم يكن وان لم يأت بالترجيع كالا فافسدة في
الليل المطلق خرج بها عن كونه العبادي فشرها 8 ص فيقول سطر في خبرنا باسم
من يلهو الاسرار لا يسمع نفسه قال بعضهم والشرط يشهد اليك بالمقايضة بها ما اشار اليه قوله
تعالى ولا تجهر بصلاة تكلمها ولا تخافتها واستغني عن ذلك سبلا قال الزركشي والاحص في نفسه
ما قال بعضهم ان يجهر تارة وسد في اد لا تقتل الواضحة 8 ص وفي شرح التوسط بان
يزيد على الاسرار اي انه لا يملك حد الجهر بان يزيد على ان يسمع نفسه ما غيره بثلث
تلك الزيادة اي سماعه بثلث بانه لا يسمع نفسه بثلث ان لم يسمع نفسه بثلث ان لم يسمع
كان كذلك فهو متطوع بعد التوسط تأمل فالصواب تفسير التوسط بما تقدم ان لم يسمع
على نائم او مضطرب الا ان يزداد ان شرعا في النوم او الصلاة قبل تحريكه في النوم وعمل الاخذ
بالملازمة قال الشيخ ابن حجر والوجه هو الاخذ بالامم في ثوري اي فينبذ ولو عرض ذلك بعد
تحريكه قال صاحب كتابه في شرحه عند ابن الدار وروى عنده في وقتهم بغيره من انما
للصلاة والا فلا يترك والمعتدل ان يوشى كونه يقطع ولا يجهر لانه لا يذاع غير محقق في قال الشيخ
عبد البر او نحوه كذا في او متفكر في الاسم تعالى ومنه يخوف من الربا والاسرار
لا في الجمع ويقال على ما ذكر من جهر بذكر اوقات حصة من يقتل عطا لعة او تدرسه او
تشتيف لا ان يبيد الوالد ولا يخاف ان يحكم على من جهر بالاسرار لكونه سنة من حيث ذاته
فلا ينافي ان ما جهر به او يتركه واجبا وعلى الجهر والتوسط اي محل طلبها
حيث لا يسمع اجنبى اعم ان احتجى بجهرا لانه حصة التلاوة قال في الجمع ما في الف

في

في الخشني اي فقال انه سر حصة الشا والرجال الاجاب مع ان مع ان امار رجل او امرأة فلا وجه
للاشارة قال في روى الظاهر من الحاشية لان منعه عما اذا اجمع الشا والرجال الاجاب في روى هذا
هو اجواب المذكور في ثم انما في وعبارة ثم روى هذا بالنية المذكور اما الا في الخبر في جهرات
ان لم يسمعها اجنبى ويكوي جهرها دون جهر الذكر فان كان ثم اجنبى يسمعها كره بل ساريد فان
جهر لم يخل صلاهما ووقع في الجمع والتحقق ان الخشني سر حصة الرجال والتا وروى في
المهمات لانه حصة الشا اما ذكر اوصى انني وسقط الجهر في الحالين ويجوز حمل كلامها
على اسرار حاله اجتماع الرجال والشا فائدة الامام جهر بالقنوت طلقا اي طلقا صلاها في
الوقت او بعد والمفرد لا يجهر به مطلقا عند البر والبر في الجهر والاسرار في الوضوء
لا ليست الفحشة تبتل لها لعل قوله ماما النافذة فالبر في الوقت القضا في جهر من عرب
الشمس اي طلعها وسبقها سوى ذلك وعلم في ذلك ان لا يركب ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس
ثم طلعت اسر في الثانية وان كانت ادا وهذا الوجه ثم يستثنى صلاة العبد في جهر في قضاها
لا ادا قال الاسدي ادا اي لا تشرعت جهرية في وقت السرف فاستثنى في قضاها اجهر لابل
ان ياتي بحاكم القضا الا ان لم تكن صلاة العبد في وقت صبح جهر هو الظاهر في هذا لان
الليل وقت الصبح محل الجهر ولا يرد ركعتا الفجر ووتر من ركعتا الفجر والليل في وقت
الاسرار وروى في محل الجهر مستغنى على المكي من العبد وعبارة المناوي والبر في قضاها
فيها وتقبل بوقت القضا الا ادا اعلى الاصح في جهر في قضاها وهذا هو الظاهر لانه في
قضا العت نهلا له وعليه يلزم فيقال صلاة بيت في قضاها شيء ولا يجب في اداها
السنية بالوجوب وهو الا تمام بانه قلت صلاة يجب في قضاها شيء ولا يجب في اداها
فقل صفة فيما اذا افانت صلاة في السرف فقضاها في الخشني وعناي ووجه الاو اعلم
وروى حديث صحيح بالبر عنه ووجه الثاني عدم قوله عليه الصلاة والسلام لم يعملن عليه
اخرنا فورد اي لا يقبل من صاحبه لاسما ان يمد ذلك فانه مخالفة للشارع والمخالفة
انقطاع وصلة فقات الغاري المذكور وسببه انه يعقبها العبد في جهر به في وقت
الجهر ويبدد في وقت الاسرار وقوله ولا تشد خلفه نداء في جهر فيه مطلقا 8 ص
على ما صرح ولم يعمل بذلك في غيره فوجه بالدليل في وقت وروى في الخبر في الجهر بها
في الجملة اظهر انك لو كنتهم بعد من المروية في عقب الفاحشة او بدلا انه نقبت
وما على المعتدل في قضاها فقل عقب انه يقوت بالتلفظ بغيره وله قل ولو هو ان ينفق
استشارت اعز في لوردها في الحديث لا بالسكوت الطويل وينتزع بالروع في الركوع ولو فورا
مد وقاله روى راده اي الفروي بالعقب ان لا يتخلل بينهما لفظ اذ يعقب للرفع بحسب فلا ينافي
ما تقدم من سنت السكت اللطيفة بينهما الا لا في وقت الركوع في غير ما في الجمع ولو هو انما
يظلم ان لا يقوت بالسكوت الطويل ان يذاع السكت اللطيفة المشروعة بعد السكت
اي بعد سجدة السكت وكذا بقية السكتات الا التي بعد اسمها فانها بقدر ما تقرأ المأمور الفاحشة
والسكتات المطلوبة في الصلاة سنة بين التمجيد ودعا الافتتاح وبينه وبين التمجيد وبينه وبين
الجملة وبينه وبين الفاحشة ولا يبيد بين اسمها وسموها ان قراها وبينه وبينها وتلك في الركوع

فان لم يقرأ سورة فبني امين والركوع لا يحج وخارجها ذكره استقراي لانه الكلام في هيات الصلاة
وقوله للاتباع يقتضي انه اي الاتباع دليل الصلاة وخارجها مع ان خارج الصلاة مقتضى علمها لا بد له
لكلام غيره استحب سبحة للطلب وانما هي مؤكدة ومطاهرا يجب له شهاب علي البيضاوي
ولو تدره اي الميم مع المد والقصر فيه كفة المدح الامالة فيغير فيه حسن لغات المد والقصر
مع التخفيف والتدبير فقرة اربعة والحاشية الامانة الج لعمدة الدعاء وهو استحب فلو اطلعت
او ترك بطلت صلاته ثم نقل على حاله في عني ثم الارشاد عدم البطالة مطلقا اي في الصور التي
وهو المعتمد جهتها لوقال جهده اي بالتأمين كان احسن مع تأمين امامه وليس في
الصلاة ماتت مقارنة الامام فيه غير التأمين كما في ثم ولو قرأ بعد وفيا ما كفي تأمين واحد
او فرغ قبله قال السبوي يستظهر والمختار والصواب انه لو لم يمس لنفسه ثم للمتابعة بعدة ثم خضه
ان اقامت الامام اي اراد التأمين فان من وافق تأمينه اي في معلوم من
حديث اخر ان الملايكة تؤمن مع تأمين الامام فيكونه القليل من تحت المذبح لا تقدم معه
تأمين الملايكة يتل مع الحفظ ويتل ملايكة موكوبة بالصلوات واختاره بعضهم
غفر له ما تقدم من ذنبه اي من الصغائر وعملها في الكسب في الاشياء انه يحل الكسب
وقد تقدم وعبارة مد علي التمر قول غير اي الصغائر فقط علي ما عهدهم ثم ولو استقرت
ان المراد بالملايكة جميعهم لا خصوصهم الحفظ وخرج بني جهرية السرية في والحاصل
ان المصلي ما هو مكانه او غير جهرية ان طلب منه الجهر وسريه انه طلب منه السرية والامانة
التي يجزئها المأموم خلف امامه خمسة تأمين مع امامه وفي تنوت الجهر وفي تنوت السرية
وفي التنف الاخير من وضائه وفي تنوت الدلالة في الصلوات الخمس واذا فزع عليه ثم ر
ولا معة فهو معتد بما اذا لم يجهر الامام في السرية والاذن في التأمين قياسا علي
نذب استماع قرآنية وجميعها المأموم او ان الي اراد بالسرية المفصلة سرا بل يري من
الامام وغيره سرا مطلقا اي قبل الامام او بعده وانظر ما معني الاطلاق بالنسبة للامام
والمفهوم ونسب المأموم ان لا يقبل في الاولي في الفاتحة حتى يفرغ الامام منها ولو في السرية
بطلت قال قراءة السورة اي في غير جنازة وفانما الطهيرة في كمال الرحمة والطلاقة
انهم لما نفي من القرية اقل ثلاث آيات والمعتمد ان السورة الكاملة افضل من تدرها من
غيرها وان الاكثر من غيرها افضل من قدرها سورة قصرة ولو قل هو انه احدها لا تطرح بها
لكثرة الاغلاط لاكتسح الثواب خلا فالتح الاسلام حيث فضل السورة مطلقا
لبد الفاتحة خرج بقوله بعد الفاتحة ما لو قلها قبلها او كرر الفاتحة فانها لا تخبره لان خلاف
ما روي في السنة ولان الشيء الواحد لا يرد في وضائه وتغلا في محل واحد ولان الفاتحة رتب
من الاركان والركبت لا يشترع تكراره على الاتصال في لولم يحس غير الفاتحة وادارها بحد
قال الاذرع الاصل وحمل كلامه على الغالب وسنكونه السورة من متواليات الاماورد
فيه خلا في قراءة سورة اخلاص في ركعتي الفجر والسجدة وعلى اي في صبح الجمعة وعلم
ترتيب المصحف وعكسه فيفضل في الاذرع سورة الناس وقراءتي الثانية والاشرة
خفي في ركعتي اوليتي ولو مستقلا احد بالثمن ركعتي فان اقتصر علي ثم واحد

سنت انما قبل التمهيد الاول ثم رجع للاتباع اي في الظاهر والعصر وبقية ما غلبه ما ورد
 بل يسمع قراءة امامه اي ولو كانت الصلاة سرية لان العبرة بالمفعول لا بالشرع فلا
 نت بصلة بالكرامة وخلاف الذي وقول للذي من قرأه ناسج الاول نحننا بل يسمع
 قراءة امامه اي وبت لم ان يقرأ الفاتحة في كل ركعة الامام بعد امين ولا يقرأها في قراءة الامام
 للفاتحة الا انه خاف فوت بعض الفاتحة هو علي من علم انه امامه لا يقرأ سورة او الاية
 قصيرة ولا يترك مع اعتمام الفاتحة ان يقرأها معه اي مع الامام كما في الانوار وتبين بياض
 يقتضي الوجوب فلا يدعي قولهم فيما كانت المقارنة في التامين والحق بقوله في حالة
 العذر بخلاف ما مر فليتلوا فان لم يسمعا في ركعتين في هذه الحالة ان يقرأ في صبح
 الجمعة الم تنهيل او لعدم غلبة من السجود مستقلا قال في لا يسمع ولا يقرأها في ركعتين
 انه يقرأها في كل ركعة لا يسمع الا ان سجد امامه ثم ان يروي المفارقة سجد
 وحده او يبدى عن امامه او اسر امامه ولو في جهرة عيان عن اركانه
 صلاة سرية او جهرة ولم يسمها امامه لان العبرة بالمفعول وانه خالف الشرع
 ادلاصني السكوت وكذا في كل ما فرغ من الفاتحة في الثالثة والرابعة او في التمهيد الاول
 قبل الامام انه يتقبل بغيرها او يقرأ في الاولى وهي اولها في ورد في الثالثة
 والرابعة وبالثاني التمهيد في باقي صلاة في الثالثة والرابعة وتتل عن شمس المصاب
 انه يقرأ سورة ويقرأ في الثالثة المفردة اذ اندرك لم يقرأه الواقع وانها في ركعة
 هي معنى الشوط ومعناها هنا العت اي وقت تدارك اي الباقي ان لم يكن فراقا
 اي ولا يترك من قرأها ثوبري فالدرك على امكان الركعة وعدوها ولا سقطت عنه
 الخ نظرية الشيخ عمر بان الامام لا يقرأ في الركعة في الاخرتين فكيف يحلها على المأموم مع انه
 ظ كلام الشيخ انه يحلها عنه فكانه تدوم ان الامام لما حمل من السجود الفاتحة فذلك الركعة
 وهو محجب هو واجب في كل حال به سقوطها عنه لسقوط متبوعها وهو الفاتحة لا الاجل
 الامام تحلها عنه في هذه الشافعية وهذا واضح في سقوطها في الاولى الذي سبق فيها وما سبق
 سقوطها في الركعتين ما سبق في شفا عند ادراك الامام في الركوع ثم حصل له راحة مثلاً
 عن السجود فبعد وقام فوجد الامام ركعاً سقطت عنه الفاتحة والسورة في الركعتين معاً
 تأمل ويست انه يطول من تتلى السورة وهو الامام والمنفرد كما في سلسلة الزحام
 بان ارجح انساب على السجود وفي تطويل الامام الركعة الثانية في صلاة ذات الرقام لتأخر
 الفقرة الثانية في الركعة ويست منفرد وامام محصور به هذا التقيد بالنسبة للثالثة
 الاول فقط لا في المخرج وما قبله وفي موضع تصارح فيه فانه ليس حتى لا امام غير محصور
 محصور في اي لا يسلي وراه غريم وراه كانوا غير محصورين بالعدد قال في عيان
 خضع مع زيادة المحصورين وفيه الذي لا يسميهم غيرهم فصاروا يطولون ولم يطول عليهم غيرهم
 وانه قل ولم تعلق باحد منهم حتى كاجبا وارقا او شفو جات كاذرة ارجح في شفا
 صلوات المفصل اي لفصل المسافر اما المسافر فالمسحب ان يتل في الاولى فاقبل بالآية الكافورة
 وفي الثانية الا خلا من طول المفصل بغير الطلوع منها وهو من اجازت الي عم والا

الآخرين

من ثم الى المعنى الى والعصار من المعنى الى الاصل ليعرف ان هذا تفصيل السورة المستعمدة فلا تكرر
وعبارة بعضهم وروي الطوال من غيره بالمقايسة فالجديد وقد سمع مثلك طوال والطور مثالا
قريب من الطوال ومن تبارك الى المعنى او ساطع ومن المعنى الى آخر قصاره وهو يسحب
السم قراءة الجملة والمنافقوت في صلاة عت اللمة اجمدة كقوله عن ابن عباس سجد سجدة
وقوله ان النبي يقول فاعلم عليه بان ليس في كلام الرافعي ذكر علي المنكر بما روي في الرواية
وكم من مسائل لم يذكرها الرافعي فقدم ذكره لئلا يستلزم عدم بينها من فتاوى ٢٢
ولست ان يقرأ على ترتيب المصحف فلو قرأ الاصل مما مثلك في الاولى قرأ في الثانية
بعض سورة الفلقه قل في سورة الاصل من جملة بني الترتيب وتطول كل الاولى على الثانية
على المعتمد وحصل اصل السنة بقراءة في من الغاية وظر ولو كلفه وتنه نظر وتبين ان مثل
النايلة وعبارة ثم رفق وسحب قراءة في فهم ان لو قرأ بعض آية مقصد اصل السنة
وهو محتمل اذا كان مقصد الاية المقصدة المعتمدة بمعنى مستخدما واحكامه في ذكره الى
تقرئ ويست في صبح طوال المتصل الخ انه العج زكيات فتناسب تطويلها ووقفت
المغرب ضيق قياس في العصار والوقت الظاهر والعصر العنا طويته وكذا الصلاة
طويلة انهم فلما تبارك ذلك وتعلم المتوسط في غير الظاهر في اوقات من الطوال
واكثر حكمة في الفقه الظاهر في اوقات الرباعيات وتعلم الكونية ووقفت قبلها فتابها
التخفيف في ريب من الطولة كالتارجات تألوا في الفصل المبين المميز قال تعالى كتاب
فعلت آياته اي جعلت تفاصيل في معاني مختلفة من وعد وعيد وحلال وحرام
وسمي بذلك اي مفصلا لكثرة الفصول بين السور بالجملة وفي صبح جملة
في اولى المقتضيل فانه في الثانية في الاولى في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية
بعض من رتبة الرواية السجدة ولقد قصد السجود فانه لم يقرأ بها الا السورة سبع
ونقل انا والاسورة في الاخرى في الاصل من قال علي التخيرو عبارة الرحاوي وروي
ضاق الوقت اقتصر على البعض ولوايتها قلت والظن انه ضيق الوقت ليس قدرا ولو
نيسا في الاولى جمع السورتين في الثانية ولو قدم الثانية في الاولى في السجدة في الثانية
وسجد ولا يضر ذلك لان صبح اجمدة محل السجود في اجمدة ولما لم يقرأ بها الا السورة
بقصد السجود وسجد حلت صلواته وروى المعتمد وقال في لا تطل لانها محل السجود
وفي حاشية قال علي التخيرو قال في ولايت قراءة آية سجدة خلف الامام لعدم تمكنه من
السجود وخالفه شيخنا من روى عن شيخنا في الاول تنبيه قال العلامة الخطيب
في في المنهاج قال ابن عبد السلام القراء يتقسم الى فاضل ومفصل وكثير الكسبي ونسب
فالاول كلمة في رواية الثاني في غيره فلا ينبغي ان يدارم على قراءة
الفصل ويترك المفصل لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله ولا يروي الى محاسبه
بعض القراء في رواية والتكبيرات عند اخفص في صلاة التخيرو فيقطع
التكبير في الاية في اجمدة للاستراحة ويقوم غير مكبر فاقسم به البقوي ورواه الترمذي
وفوقه ويدرك اطلاق التحقيق ان يركع فيها تكبيرة واحدة في باب لا يروي

وعند

وعند ابتدا الرفع من السجود اي لا في الركوع الاصل للام المعقولة اما الرفع من الركوع فتعذر
فيه سمع ابن عمر لم يأت في رواية لم يحصل اليه في كل ركعة من تكبيرات سنوات قال الحافظ
في فتح الباري قال في صلاة الامة ابن المنبر اجمدة في مشروعية التكبير في اخفص والرفع في
المختلف امر بالسنة او الصلاة مؤمنة بالتكبير وكان من حقها ان يصحب السنة اي في الصلاة
فاوان عجز ذلك في ان يابى بالتكبير الذي هو شعار السنة اي انما يحلوس اي يني
السجدة في الصلاة فيخرج جلسته الاستراحة فانه عليه اي الغيام اي بحيث لا يجاوز
سبع الفاتحة في وقول والقيام ينبغي ان يراود الركوع والسجود والقيام اي للوقت والبر
القيام من السجدة ومن السجدة الثانية وخرج بذلك جلسته الاستراحة فانه عليه في
اي القيام ان لم يصل الساج ولا لاني انما يحلوس في سجود والقيام قام ساكتا وفي حاشية راج
ما تضره قال في وقوله اي السجود او القيام اي او الركوع فانه الى استقراء اعضائه وذلك
لئلا يحلوس في صلاة في ذكر حتى في جلسته الاستراحة فيمده على الاله التي يني لاله
والها لكن بحيث لا يجاوز سبع الفاتحة في وقوله في حاشية
اي عند ابتدا الرفع من الركوع ولا يركع اجمدة عند انتقابه والسبب في سمع ابن عمر انه
السجدة روي ابن عمر ما فائدة صلاة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل يوم ما رقت
صلاة العصر تطلت انها فائدة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعتم بذلك وهو في ركعة من السجود
فوجد صلى الله عليه وسلم في الركوع فقال احمد بن حنبل في الصلاة في الركوع في الركوع في الركوع
جبريل والنبي صلى الله عليه وسلم في الركوع فقال احمد بن حنبل في الصلاة في الركوع في الركوع
حده في ركعة اجمدة في الصلاة في الركوع فقال احمد بن حنبل في الصلاة في الركوع في الركوع
بالتكبير في ركعة في ركعة من ذلك الوقت ببركة السديق رضي الله عنه
اي تفعل الله من حله في الاربعه سماع يقول لاسماع من ويكويه سمع الرعا كان قتل
الله تفعل حديثا فالدفع ما يقال ان سماع الله يقطع به فلا فائدة في الاخبار افاذه حاشية
حاشية كفاي في اصل السنة ويكن اي من حله في سماعه وقول رينا كذا في
بعد الانتصاب وهي افضل المصنف ورواهها في السبع اربع ويزار شتاته كذا في حاشية
واحمد بن رينا وافضل ما رينا كذا في حاشية على المعتمد وعلى ثبوت الرواية في عا طفة على مقدار
اي اطعنك وكذا احمد بن حنبل في ذلك روي وينب اي يزيد حله في طيبا مبارك فيه لما ورد
انه يتسابق الاله لا ثبوت ملكا يكتبون ثوابها القابلة الى يوم القيامة ثوبى
افضل الذكر المطلق احمد بن حنبل في ثوبى في ثوبى حاشية افضل ما قلت اسما
والثبوت من قبلي لا الا الله على الدخول بها في الاسلام في حاشية ملا بالرفع
صفة الحمد وبالنسب على اي ما لا يتبدد بكونه حيا واحق ميتا ولا مانع في حله ورواه
يشير الى اعتبار من في المخرج وما مقدرة اي احق قوله العبد ان ذكره موصوفة اي احق
قوله قال العبد او موصوفة وعابدها تحذوف اي احق القول الذي قاله العبد في العلم
ان افضل التفضل السنة لما لم ينفق فلا يرد احقته كلة الا خلاص وخوها او انه لا يلزم
من الاحقية الاغنية ويقدم ان احمد افضل رعاي وملا ما شئت من شيء بقدر

بالوجود فالاول خاص بالمسوع والثاني بالمجسوم وما في حقهما بقاى منها صفات ازلت
تعلقا اي بحيطات تلك الموجود وسقط اي لم يبق بعد ذلك قبل تبارك بحول وقوته
ثم يقول تبارك اسمه اي تبارك الله اي تعالى الله والترك الملوك والما تبارك تعالى
من البركة وهي كثر اخر زيارته وسعى تبارك الله تبارك الله وتكلم اي تبارك الله
وتعالى في صفات وافعاله وهي كلمة تدل على العظمة لا تتناول الاسم وحده فتجلى استمال
ذلك في غير ما تعالى ولا في غير ما استمال منه الا ما في ذلك يتناول من المصارع ولا الاخر
احسن الخالق اي المصورين والانا خلق من العدم اي الوجود لانها لم تكن فيه احد فانفل
التفصيل ليس على ما به لان المتصورين ليس لهم حيز من حيث تصورهم لانهم بعدون
علمه فاده شغبا ونسج ما في الرضة انه لم يدع على ما ذكر روح قدوس رب الملكة
طالوت وقوله سجد اي كثر التزيين على الملكة بروحه قدوس اي الباق في الطهارة والمراة
بالروح صدى وقيل ملكة العال في الملكة ما به التي وحده في الموضع ما به في الرحم
عانه الذي لسانه يسبح الله تعالى ملكات مختلفة وقيل خلق منه الملكة ترويه الملكة
ولا ترويه منهم الملكة الملكة كبرياء راسية هاج وتب الدعاء في الجود
اي تبارك الله في انما في انما في الكوع اجم بالخصا اقرى متدا وما سدرية
واخر مخدوف والتقدير لا قرب كونه العبد اي الكون واحوال حاصل ان الله وهو واحد
نقول وهو واحد حال في فعله كانه المتدبر والحكمة في اختصاص العظيم بالرفع
والاعلى بالوجود في هذا من حيث المعنى وامامت حيث الدليل فقد ورد عن عظمه في عمار
انه قال لما تزلت منج باسم ربك العظيم قال صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم وطائرات
سبح اسم ربك الاعلى قال صلى الله عليه وسلم اجعلوها في سجودكم فاجعل الانبياء اي وهو الاعلى من الانبياء
وهو السجود ومن الحكمة المتضمنة انه لما ورد اقرى ما يكون في العبد من ربه وهو واحد
فزعانهم فمسافة فيك سبحانه ذي الاعلى اي عن قرب المسافة روى الامام
اي الاحاج في المسافة عن طم فانه المثلث بقدر وضع اليد فيها والى حمله على وضعها في
على اطرافه المخذلة ولذا منه ان باقره على المخذلة لكونه على طم وقدره حيث
تأذي روى الامام في المخذلة اولى واده باليد الكفاة وقوله على المخذلة
اي المثلث على الاعلى والى روى على الاسر وقوله بقى السجدة وكذا جلست الاستل
م وبشارة قال روى في موايد اسقاط النظر روى في طرف لانه المطلوب وضع اليد
على المخذلة بحيث تامة روىها اطراف الركبتين فتأمل في المثلث بين الركبتين
ومثله جلست الاستراحة والمثلث للثبوت لكن كهيئة الوضع مختلفة ففي الاولى اليد
سوطها وفي الاخرى بين المثلث بقوله يسط السرى ويقبض اليدين ولا يفرادية
وضعها على الارض التي السجدة الثانية اتفاقا خلا فالكه روى في المثلث اي فقال آه اقامها
على الارض سطل الصلابة عن على م مضطرة للثقل انظر هذا مع ما تقدم في الموضع
من انه فوق فتشرك الوجة على يد فلم لم يطلب التزيين هنا فبا عليه ولذلك قيل به هنا
الا انه يقال ان قوله ناشرا ضابده مخدوف وقوله مع اصابعها اي مع تزيين يسجد تكو

سجدة

سجدة للثقل ولا يفرادية روىها على الركبتين سم في ش في تشهد على الاول والاخر
كذلك والقبض تكو بعد وضع اليد مشددة لاسعه ولا تتلم على التمسك لما في لسانه وتب
مع الوضع وتبلى اقول انه في وضعه عناه فابضا اصابعها والاصل في حال المقارنة الا
المسحة سميت بذلك لانها عند السجدة والوقوف المسحة فالعلة بالاصلية
فلا كانت اصلية فالعلة على اجاز الابهام فلو قطعت هل تقم الاخرى مقامها ولا يحل نقل
والظ انها تقم مقامها ولا يشترط بالباب السرى وان فقدت اليدين ولو عجز عن التمسك وقعد
لقد روى في حقها ان يرفع سجدة كانه من عجز عن القنوت سم في حقها ان تقف بغير
وان يرفع يديه في روى في روى لو قطعت عناه او سبها كرهت ان تزد سبها فتوات
سنة سبها لان فيه تركه في محلها الاجل سجد في غير محلها كمن ترك الركوع في الصلاة
لا ياتي به في الاخر فابضا كانت سبها التي صلى الله عليه وسلم اطراف الوسط نقله
الدمري في ثم المراجع ويديم روىها اي الى القيام او السلام فانه قلت المتع الذي
رفعت لاخلد قد التقى فكيف تقف روى قلت لانها انفتحت لان الاطراف والذات
هي التي على الممارضة ثم طلب من ادائه استحضار ذلك التوحيد والاحسان فيه حتى
تتأثر آخر صلواته لتكويه فاعلم على اتم الاحوال والاهل والامة في اختصاص المسحة
بذلك اي لا اتصالا لاساط القلب اي عرقه فلكل ما سبب حملته واما الوسط فنقل
انه لا اتصالا لاساط الذكر فلكل ما سبب حملته واما الوسط فنقل
قلت قد ورد في تركه اي في احادته فلم قدم الثاني قلت اعانكم الثاني هنا على
المسبة على القاعدة لما قام عنده في ذلك وهو ان المطلوب في الصلاة عدم الحركة
فقد قيل انه اذا ركع عامدا علما بطلت صلاته فلكل الحركة عند اخلافا للملكة
وعبارة سم ولا حركا عند روى للاتباع روى اورد اورد بل كبر تحريكها ولا يتطلى به الصلاة
وقيل سم ويتطلى به وقيل ليس للاتباع روى السيفي ووجهه قال وجهه انه لكون المار
تحريكها في غيره روى لا تحريكها روى السيفي ووجهه قال وجهه انه لكون المار
انتم بالصلاة المطلوب ان يكون الاعضاء الخلق الذي تقف عليه او يصفى التزك
واعلم انه كونه رفع سجدة اليدين خاصا بها المحل بعدي فلا يقضى به غيره فما يفعل
بعد الوضوء وعند روى بعناية الاصل في قرع سجدة عن فتاوى في سجدة
فلا حركا ولا تلاها لانه ليس عضو ولا في فعل خفيف واللام مالم يركع الكف والى بطلت
فلا حركا في الاعمال مالم يركع الكف في هذا المقطوع الكف سم روى في سجدة
في تحريكها في سجدة قال قول بالكرهية وقولان افراسه احد ما الحية ويتطلى به الصلاة
والاخرى بالذنب ولم يتطلى صلاة صرح به الرد على من يقول بالخطا لم علمت
ع م اوصلى بينهما اي اوصى التحليف بينهما اي بيني وبينك والاهل لم علمت
جعلها حلفا فالظ ان بي رابطة لانه لا يظ لها معنى في سجدة لك ما ذكر اي
اولا وهو قول والاضل الى على كعب يراه بعد انه يصفى بها بحيث يلي ظهرها الارض
وهي المجلوس بين السجدة في سجدة الاستراحة والاضل الى

8

يزيد على قدر جلوس الشهد الاول ولا يضر طولها وان كره خلا فالج وفيه ٢ ركعتين
تتولى بها على جلوس بين السجدة والركعة وبغض من عدم بطلان الصلاة
وهو المعتبر كما انقضى به القول بغيره استقام وجلوس الركعة ليس منه الركعة بل مستقل
فاصل بين الركعتين على المعنى كالتشهد الاول وجلوسه ذكر ذلك في المجموع قال في الذخاير
وعمل ان يكون من الاول يتباعد من سجدة ركعة من ركعة من ركعة من ركعة
ان فاصل بين الركعتين ونظم فائدة الخلاف في الحلف والتعاقب فذا قال المصنف اذا سلم
ركعة فانت حقت برفع راسك من السجود الثاني بناء على المعتمد وجلوس الشهد
الاول وتصوره كونه تشهد اربع مرات في صلاة المغرب بانه يكون سجدة اربعة الامام بعد
ركوع الثانية وتباعد فنفقت في تمام الركعة وتورك في الرابع ولو ترك الامام جلسة
الاستراحة جلس المأموم حاز ولا يضر هذا الخلف فانه يسير وهذا وقد بينه وبين
ما لو ترك الشهد الاول وتخلل المأموم ضابط الجلوس في الصلاة اربع ثبات واجبات
وبها جلوس بين السجدة وجلوس الشهد الاخر وثبات ثباته وهما جلسة الاستراحة
وجلوس الشهد الاول مناوي وجلوس السابعة اي الذي يطلب منه سجود الهد
ومحله ان قصد السجود للشهد او طلق فانه قصد ترك السجود تركه وجلوس
المصلي قاعد للركعة وكذا لا يضر ان يكون ركوع وغزها الا الشهد الاخر قال وجلسة
خلات الافتراض مستمرة وهي جلوس بين السجدة وجلوس الشهد الاول وجلوس
الاستراحة وجلوس المسوق وجلوس السابعة وجلوس المصلي قاعد للركعة اربعة ثبات
المحرم وانقضى الجلوس الا الاخرة لانه احسن في سمي بذلك لانه رجليه في ركعة لم يمس
التورك بذلك جلوسه على التورك وعند الامام مالك ثبت التورك مطلقا وعند الامام
ابي حنيفة ثبت الافتراض مطلقا في موضعين بعينه الافتراض او التورك المروضة
وقدر على عكسها فله ان لا يسجد ولو قدر على بعضه كخضف عناءه اي عافيه عليه
لانه بعينه ذلك تغير قال علي الخليل ويلحق بعض اليا التحتية فهو من التورك لان
المحرم وكبر يرفع الراوي وكبر الراي البيه في الجلسة الاخرة اي التي يقربها
سلام ومثل في ذلك سجود التلاوة والشك خارج الصلاة فالتسوية بها التورك اي بعد
السجود وقبل السلام وانهم عده الافتراض والتورك من الهيئات انه لو قعد حيثما
حاز وهو كذلك قال الثعالبي ولو قعد على الارض ورفع رجليه جاز له وينبغي كراهة ذلك
كما لو قعد على فانه مكروه ويكره الاقاعير المسجود وماله جلوس على ركبة اي اصله خذبه
ناما ركبة وهذا بخلاف ما لو وضع ركبة على الارض ورفع خذبه ونظم ولم يجلس
عقدته على الارض فانه لا يكره خلاف الثعالبي حيث قال بالاضطرار عليه نحو ان
لا يرفع الركبة سنة وتقفية الركبة بقوله ومقتضى قوله الامام في الاقطع ان يركب
ذلك لانه اقرب الى القيام اذ لا يجب عن القعود اذ اما الاقفا الاخر فيكون مع ركبة
واطران اصابع رجليه على الارض واليد على عقبه فهو سنة في جلوس بين السجدة
وصح الاستدراك بانه بعدا جلوس بين السجدة بل قال الجويني انه خلاف في ذلك لكنه

شاذ

شاذ في الحق بعضهم بدلية الاستراحة ولم جلوس بقدر الجلوس محتيا خلا في السنة ويجز
ابن الرفعة انه الاتفاق المكره ان كان في سنة جلسة الاستراحة منع ثوابها لان السنة لا تنال
بالمكروه وفيه نظر لانه ذو عهد في سنة وجلسة التمييز عارة ثم روي الحكم في المخالفة
بين الاول بها اقرب لعدم اثبات عدد الركعات ولان الموقف اذا رآه عام في اي الشهد بين
والجلسة في التخصيص ان المصلي متوفى في غير الاضطرار في الافتراض انقضى انقضى هو وقوله
وفي التخصيص اي تخصيص الاول بالافتراض والاخر بالتورك في سنة التسمية الشاذ
اي وان ترك الامام فت للمأموم الخ قال قال وهي من محققات الصلاة لانها عامية
المعتمد على المنهوي في الروضة اي من القول ثلاث وعبارة الروضة وثبت
تسمية ثابته على المشهور وفي قول قدم لا يزيد على واحدة وفي قول اخر سلم عن
الامام واحدة وكذا الامام ان قل العزم ولا يقطع عندهم والافتراض في اذا قلنا
سلم واحدة جلوسا تلقا وجهه الا ان يرد في الحاجة لهذا الالة الكلام في الحكم
عليها بالسنة الا في الاتي به او عدمه مع انه يمارك في نظر من تمامي قال فيجب
الانقضاء على الاولى ولا عية بالثانية لواني بها بحد ولا يقطع صلاة لغيرها بالاولى
واغاصرت الثانية في لانه انتقل الى حكمة لا تقتل في الصلاة فله تقبل ثوابها قال في
الح الا انه مكروه في وجود السجدة فتقول او وجد العاري سنة ان اريد تحريمها مع العري
مخالف او مطلقا ففيه نظر وعبارة المناوي وخبره ان من بعد الاولى منافي كونه
وخروج وقت جمعة اي خلافا وقت غيرهما في السلوات وسنة اقامته لانه وان لم تكن
هنا في الصلاة فانها ممتدة ثوابها او يرد في القامع في ذكر ذلك نظر لانه فرض
المسئلة ان الذي فرض في الصلاة والاقامة تعنا لانتا في الصلاة واعانتا في
العقبة الا انه يصح ان ياتي بالثانية والفرض ان الصلاة تسقط بالتيمم او وجد العاري
ان فيه نظرا لانه لو استثنى في المطلوب الا انه يقال المار ما دام عريانا فتقول او وجد
العاري اي ولم يستتر وله توكيد الاول عينا ولم يرد في الاول عريان في سنة
الثانية في سائر الخ لانه محله ولا عية بخالفة السنة في التسوية الاولى كما قال في
عينا ذلك على كونه راي ابي عبيد ارضه يات ارتقاء وجهه كان
خلاف الاول في ذلك بركب المكروه والابتداء بالسار يثبت جعل الثانية في اليمن
قال في ينبغي ثم حق يري هذه اي تراه من خلفه وفيه فقط اي لا خلا
وفي ذلك اي فقط ثم يثبت اي بوجهه فقط لانه شرط ان يكون
صدره مستقبلا القبلة الى الاتان باليد من عكسك وهذا في غير التمسك اما نحو
فمنع عليه الاتان في غير عي الا استقبال المشرط في تمنع عليه الاتان
ويكون مستقبلا في ذلك وفيه ينقل لنا مصلحت التمسك في بطلان
صلاة ركعتي ولو اراد الانقضاء على واحدة اي بها قبل وجهه ناويا
السلام اي ابتداء في هذا عام في السلام وامانة الرد مقصدا الى بقوله ونحو

نية

ي

ه

وقد تقدم ان طلب غفران الذنب قبل وقوعه محال للظاهر وتقتضى الترجمة عن الدعاء والذكر
الوارد في محل الفقدان على التوبة فان تقدم رجاء ما ذكر بطلت صلاته وخرج بالوارد
الدعاء المحترق والذكر المحترق فانه لا يتقدم عنهما مطلقا قال في سنت الرصد ومن قتل بدعا
محترق بالمحبة ومثله الذكر كذا ذكره الرازي هو رقتل ذلك من زاد على البطالة المحبة
على الغافل فيما تطلب فيه مخالفة بين الذكر والذنب في الصلاة
فما يختلف فيه اى من حيث الهيئة والصفة والجهة الخ اعلم ان اهل البيت
خلقت من نور ونور آدم تخالف الرجل اسدا مخالفة الى المرأة مع تحقق مخالفة
له لان الرجل هو الاصل للرؤس وفي بعض النسخ اربعة اى جعل القاني
شيا واحدا سواء كان للجنين او للبطا يجاني في انهم انقصار المص على قول مجازي
ان من تفرقة الركنين والقدمين شبر في الصلاة عام في الرجل والمرأة وهو كذلك
عنى وقال اى يخرج الاول ان يقول اى بعد ما يدعى بعبارة التماس وعكس
ان المراد بقوله يخرج بعد ما اطلقت الميزم والذلة في السجود اى
وفي الركوع الكسبي بضم الكاف قال تعالى واذا قاموا الى الصلاة فامسكوا صلابهم
رفع الساعدين عن الارض في السجود ولو اقره وضى الاله طول السجود قال
على الجلال كتبه اما ممد الخ مثل ثلاثه امثلة اشارة الى ان ما تابد في الصلاة
اما منسوب الى المثال الاول او ساجد لا لانه في الدخول او واجب كما نذر اى ارج
واذ لم يدخل فيه ان السجود لا يفهم من الدخول الا انه يدركه سجدا
لفظ في يحصل به تشبيه ساجد به ساجد او غيره نحو ادخلوا بيوتكم وكما يجي
هذا الكتاب للذات في اخذ المتاع لكنه ينافيه قوله اى قال ساجد انه فالاول
تفسير عما يدل على المقصود ويعتبه في السجود في السجود فلا يفهم قصد
الاعلام به من حوى والابان تصد الاعلام او اطلق وانه كان متفردا
غير من بدل قوله ويتصور اى ان عورته ما بين السرة والركبة
في الطواف بان طاف به وليد بعد احراقه عند في الحج فانه يجب على الوكيل ان يستر
عن الميزم بين السرة والركبة وهذا جواب عن سؤال من قد يتدبر اى فائدة في بيان
عقبة عن الميزم مع انه لا تقيد عليه حتى يجب سترها وعبارة م روتكم فائدة ذلك في
عن الميزم في الطواف وهو اول في غير الميزم هذا لان الكلام في العورة
في الصلاة دليل او الباب الا انه يقال الطواف في الصلاة اى عورته اى الاحد
وقد ورد في الحديث وهو محل الاستدلال به بتم المقصود وانه كان ساق
احديث في العورة التي يجب تغطيتها لاني عن الصلاة لانه العورة بهم اللفظ
لا بخصوص السب فانه قبلي ما سبق ان يقول غير بينة ويقول ويتصور
ذلك في الطواف ومثله اخذني اى والذكر العاري ولو من خلقه منعه بغيره الى
بعض بعضها الى بعض لما في تفرعها من التشبه بالرجال ونظم است
الافضل للسجدة الفم وعدا التفرقة بين القدمين في القيام والسجود وان كان خاليا

ويقتضي للاهم فيما تقدم من القيام وهو به الغم على يلى عن الرجل اذا استمسك حديثه
بالغم رآه جئت الارزعي انه الافضل من تركه ثم شخشا في من تلمعك بالغم الغوفية
محبة الرجال اى جنهم ولو واحد جئت لا سمعها من جنسها منهم والاكراه ارج
منفتحت ولو كثر وتقر الى عند الحاجة فلا تبطل به الصلاة على المعتمد لا ب
العقل فيه خفيف فاشبه تحريك الامعاء في سجة واحكم للحرب انه اشتد به بفرقة
بين موبين رفع اطار في الصلاة فانه يبطل الصلاة ان بلغ ثلاثا متواليات ثم شخشا
قال م روتكم الشقيق خارج الصلاة بقصد اللعب والاكراه بد ونقل عن حج الكاشفة
مطلقا وعن غيره اربعة مطلقا ومحل الكلافة ان لم يكن له حاجة ولا اهان بالتمتع في محلي
الذكر ا فائدة شخشا والشقيق مطلوب في حق المرأة فانه صلت خالية عن الرجال
الاهانب على المعتمد خلا فالكى قال انه المطلوب في حقها التسبيح بغير
بطن كف الخ سواك انت الهني على الشمال او عكسه فانه ارج صور وقوله او ضرب
ظهر كف فيه صور تارة باعتبار الهني على الشمال او عكسه بد وقيل اني والدعفت
سطلاب صلاة من اقام لشخص اصبر لاعباده عالما بالتحريم من مع محالتهما
السنة اى الكاملة والمراد بياض التفرقة الخ فالمعنى بين التفرقة بين الرجل
وغيره في التسبيح بالسجود والشقيق في فهو جواب عن سواه حاصله ان الصلاة
السجدة سنة للرجل والشقيق سنة للمرأة فلهذا التسبيح سنة مطلقا مع انه انذار
الاهني وخوف واجب وحيات بانه ليس المراد بياض حكم التفرقة بينهما اى بين انه
لكونه تشبه الرجل بالسجود وتنبهها بالشقيق وبعد ذلك التشبه الواقع في نفسه
تارة نذرت او يجب او يباح والا اى واليك المراد بياض التفرقة بل بياض حكم
التشبه فلا يصح لانه انذار الاهني واجب فحذف جواب الشرط واقتد دليله مقام
يجامع انه الهني لم يهاج اعاد ذكر الركنين لانه استغنى على انها ليست بعبادة خلة ف
نحو الصدر منه الآية لان ابا جعفر يرى انه عورة الامة في الصلاة كعبدة احس
وتن يدعها بالهني فتكون عورة في الصلاة ما عدي وجهها وكفها ورأسها
وما لا حاجة اليه لانه اخذني الرقيق لا تختلف عورته بالذكورة والايورة
وهذا الخجل هل يتعد هذا العمل عما اذا لم يتفحج بالانوسة او لا فحل نظره العلم بتسببه بذلك
والافتعال مطلقا انه مد وعنده روى ومنعه م وان كان بعد واحد البند
انه فرض المسئلة انه دخل بغيره على ستر ما بين السرة والركبة فلا يتأتى العمل وتعد
انه هذا العمل منعني بل المعتمد البطالة مطلقا واعتمد روى
فيما يبطل الصلاة زنا او قتل او حنارة وكذا سجد تارة وتكره طاهرا ما قبله
مشتملا على الشقيق وهو يقصد اللعب مطلقا في هذا عقبة للمناسبة المذكورة
والذي يبطل الصلاة اى ان طرأ بعد انقضاء وقتها فانه قارنها منع انقضاءها
بما زاد المتبطل ما قبل منع الانقضاء لكنه ينافيه قوله ان المنفعة فالاول
عمل كذا وعنى الطاري احد عن اى لم واحد فيها اى النطق ولو من نحو

خارجة لان المخطط التقدير وهو منتق في ذلك كالعقد في انا او قما تبه وان لم يكن ثم حاجة وما
زعمه بعضهم من عرقه في عوايد وانه لم يصب شيئا من اجزائه وان العقد مقيد بالحاجة
التي فيه وقد عارض عليه روي قولوا وانها دفننا اي في تحت ارباب واما المخطط فانه امكث
ذلك فيه يجب لا يبق لها اقل التت كما لا دفننا والافان لا يزداد في التقدير وفعل كونه دفننا
بجوار ارباب كما اذا لم تق ولم يناد بها من في المسجد بجوار ارباب اربابهم واربداهم والام يكن في
اي الكثرة دافعة للاه وقاطعة لدوامه انه تقدم الصاق على الدفن فانه كما عرقه كما لو
تربا وصفت منه ثم رد التراب على صفة كان دافعا لانه في كل واحد واحد ان الدفن قاطع
للانتم في الابتداء والدوام انه هيالها موضع قبل ابتداء دفننا وفي الدوام روي الابتداء ان بعض
قبل التسمية ثم دفننا هو قول في طرئ نوبه اي روي انه في دم برغت وكوت هذا في الاختلاف
بالاجنبى حاجته وكية الصلح الى الصلح ليس يتبدل خارجا كذلك لانه فعل الكفار بالنسبة
للمسلاة وفعل المنكرين خارجا وفعل المخني والنا للتحج ولاه البلي السط من اجتهه كذلك
وضع يد على خاضعة لما احده ابن صابن واليه يفتي عن ابي حنيفة الاختصار
في الصلاة راحة اهل النار يعني اليهود لان ذلك فادتهم في العادة وهم اهلها ففتح لهم ذلك
لانهم فعل الكفار والمكرين وراحة اهل النار والسطات وليس الملائكة لاهل من راحة لقول
تعالى لا يخفف عنهم العذاب ذكره الخواري لان الراحة المشقة لهم فحصل لهم في الدنيا في حال
حياتهم فتلا فلو خفف عنهم وقال القاضي انه اهل النار ان القصاص التمام في الموقف متعده
من القيام بالاختصار وما وى على الخصاص والمباغت في خنفس الراس لا يقط
المبالغة كانه اولى لاه المدار على خنفس الراس في الظهر في الركوع اقله والله اعقل
وعن ابي ج والمبالغة في خنفس الراس في الظهر في ركوعه وكذا خنفسه في الركوع
وانه لم يبال به اهل عليه السلام ان افنى والاحكام وفي الحكم اي غير جديد وهو
الذي لم تكلف فيه العورات قل لانه لا يصير ما وفي الشاطية الا تكلف القول في نفسه
ونزعة بينه وبين اخلاي اجد به بان اخلاي يصير مستقرا وما في الشاطية في مجزأ تخاره
والحكم لا يفتي ما وفي الشاطية الا تكلف القوم فيه فيوجدت في العلة تقنيه يفر
لجديده لا تقدر غلظة الصلاة على سطوة فلا تك وتلك سطوح الحق في الزم وتذب
اعادة الصلاة العائقة في الحكم ولم يمتد الخوارج من خلاف الامام اجد وكذا الصلاة
اختلفت بين صحبا بسحب اعادتها على وجه خفي به من اختلاف ولو سقنا وجارح الوقت
م روي في الكثرة في الحكم ما عارضها خنفسه في وقت وغام يقنع اليه من
العناد عند اختلاف كراهته لانه لا يثقل الصلاة بالافات اشكاه الشارع
فعل لا اوقات مخصوصة لا تقع في غيرها فانه اختلاف في اشد خلاص الاكثية مع الصلاة
في كل اولها في اهل منسوب لاه التي فيه في لا يراى خارج مستكثم في العادة فلا يقنع
منها في شرم ولو في ساحة موضع اخرج وفي ساحة لا موضع ساحة اخرج
اي تزعجها في ساحة اجد في الشاة مثل مثل اهل العمل في ساحة الصاغة روي الكس
وانه لم تكلف المصيبة موجودة حية صلاة لان ما هو كذلك ما وى الشاطية

شبهة

قال في حق دون البرية المعتمد ان لا فرق بين النياح والبرية ان الحكم على بعلت
احداها استغال القلب في روي الناس فيه والثانية غلبة الخجاسة ولهم ما علة مستقلة
فيحق احكام ما بقيت علق لرح وقال الرشيد في التحقيق انه مدار الكثرة على كثرة روي
الناس ومدار علقها على عدم كثرة روي روي من غير نظر الى خصوص النياح والصحاح
حاشية زى وفي ذلك المطايع لعله يروي الناس في اي الصلاة فيه روي المزيلة وكذا
المسئلة في كل الزل وهي بدخ الباطن والماد بخوها كخاسته مستقيمة ومحل ذلك اذا بط
على اهل ولولا كانت محققة لانه الغالب بالاهل شرم روي وفي الكسبة لفتح
الكاف اي ولو جديدة في العلم وفتح شها وفتح احكام اجد به بلفظ او ما يكونا مندر
للمعارة الفارسة فاشبهت اخلاي اجد به لوي كما صرح به في علق روي في كل فوات دخولها
لذلك ان دخلها باذنه والامر متصلا في لانه لم يمنع من دخولها ان كانها ترون عليها
والاجاز دخولها بغير اذنه لانه واجبة الازالة لاني كناس صر في اهلها قال في
وهي معبد الضاري وهذا الدف الطاري والافا اصل على ما ذكره فيها قال وفي شرم
الكسبة متعبد البرة والسعة متعبد الضاري علق الابل بفتح ا ولبه المملوك
وهو محل احتياغا بخلاف مثل ذلك في غيرها لا لغير الغنم والكلاب حيث لم يوجد فيها لثا
سوى بالغل ولم يكن محل الخجاسة والافا لفرق في الكرامة بين الابل وغيرها اي ولو
طاهر ونحو محل الذي ننفي اليه اذا شرب لغير غيرها فاذا اجتمعت سقطت منه
الي المهي والبطان ليس قيدا بل ما واهل ليل ومقيل اربابها بل زيار موضعها كذلك
لكسبة الكرامة في في العلق اشده ما واهل اذ نثارها في النطق الكرامة لاهية
في علقها الطاهر حال خيسه اعند وخرج بطق الابل وارض الغنم اي مراقبه فلا تتركه
ثم كثر صلوات في وارض الغنم ولا يتصلوا في اعطاه الابل فانها خلقت من الشاطية
والذين ان الابل من ثأنا ان يتدنسها والاذن الغنم والفق الغنم وكذا البغال والحمير
والكلاب اذ لم يوجد من المذكور نثار بالغل سوى والافا لخاصة الكرامة والافا
اذا حلت محل الخجاسة على الخجاسة اما اذا كان محلها خالا لفرق بين الابل وغيرها لكان
الكرامة في الابل مسئلة بعلتين وبناتقارها وغلبة الخجاسة وفي غير فائدة واحدة
في المقبرة بثلاث البوا لافق في ذلك بين المقبرة القديمة والجديدة
بان دفن بها اقول مست بل لو دفن ميت مسجده به كذلك لخل لا تتخذوا القف
ساحد وعلة محاذاته للخجاسة سواء تحتها او مامتها او حيايته وتشتفي الكرامة
عند انتنا المجازاة وانه كان في اي المقبرة لبس الموتى عنه فاستثنى متاير
الانبياء فلا يكس الصلاة بها لانهم احياء في صورهم يملون ويحرقهم مقابرهم هذا
الموت لانهم احياء ليس يحصل لبدنهم صيد ولا شي من الخجاسة اذ لا فاعلة
المتقدمة منتقبة عن الزيقين ارج باحتصار واقتصر جواز الصلاة في مقبرة
الانبياء بوي الى اغاذاها مسجدا وفيه غما بقوله علم السلام لعن الله اليهود
والضاري اخذوا بتورهم انبيائهم مساجد واجيب عنه بان المني عنه قصد

ع

قد يضطر المار الى الممر الثالث اذا غرق في الهلاك ففي الممر الثالث الى انقاده و
ينبغي ان يكون مفقودا لوضاقت وقت الصلاة او ضاقت وقت وفات ولم يجد محلا يصلي
فيه ولم يدرك وفات الا بالمرور امامه او حال وهو افضل لان دفع الشيطان
وقبحته منه جهة الشان وقال في الاول على عيبه لوف الممر اي لا يجعلها تلقا
وجبه لتقابل انه يقول كيف ذلك مع قوله في الحديث اذا صلى احدكم فليجعل امام وجهه
شيا واجيب بان المراد امام الوجه في الحديث ما قابل الحركات فما شتمل
عليه الصلاة لو قال فصل في كيفية الصلاة لكانه اشأ اذا شتمل على الصلاة واخذ بك
التنبيهين بالاجمال والتفصيل كما في التصديقه ذلك ذكر في فصل الصلاة وقوله
واحكم على معرفة كيفية قال وقال بعضنا عن من اراد بان يحتمل الصلاة عليه
الا ان يصح ان يقال اشتمل زيد على الصلاة وقوله يقال كيف يدعى انه الصلاة
شتملة على الصلاة مع انها غير الصلاة وذكر المصنف في زيادة الثقة والرحمة للمبتدئين
في زيادة الاحتياط وقال في هذا الفصل خلت عنه غالب الكتب المطبوعة ستة عشر
موايد سبع عشرة لان المردود دون ذلك لا اله تعالى انه تحريف من الشافعي
فان النار المعتدل فيه تطرأ له اعتدال الزمان يومين في السنة فقط وان لم يدر
الانسان ان فيه تطرأ له ذلك ليعلم ناس قليلين وان يقر كلامه يقتضيه انه ما بعد الفجر
الى طلوع الشمس به الزمان ان من الليل عند علم الفلك لانه الليل عند ذم وزمن
الشمس الى طلوعها وهذه احكام غير مطروقة وقبارة قال قوله فان النار المعتدل الصواب
استقام وجهه ان ذكر المعتدل تغيد اختصار احكامه بالنار المعتدل مع انه المقصود
اطرادها في سائر الايام فلو جعل المعتدل لتقوى ان المار بها الساعات الزمانية التي
هي جزء من اثنى عشر جزء الليل والنهار فاجيب بانه احكامه لا يلزم اطرادها
الى طلوع الفجر فانه الوجه استقام قال لانه يقضي عنه قوله مرة اقم قال مد
اقول كلام الله اضطرار في فانه مبني على اربعة الساعات الفلكية وبالقطب الشمالي
زيادة المعتدل خلاف غيره فانه يزيد وينقص فعمل كل ساعة لتكبر ذنوبها
فتكبر البعة عشر مائة كما يقع في زمن التغطية من الذنوب قال بعضنا العزيز
ولم يجد زمن النعم لغير لانه التام مرفوع عنه القلم حتى يستقط فلا يتقوى
منه ويقع ذنب في حالة النعم اربع وتسعون تكبيرة لانه في كل ركعة خمس
تكبيرات ستة وتكبيرات النعم خمس وكتبت القيام منه التمام الاول اربع
سنة قال ونما في تشهدات خمسة فما فرضت يعقها السلام واربع سنة بعد القيا
قال ونما في تشهدات خمسة واجبة لانه في كل صلاة ركعة من اولها
والثانية لانه في كل ركعة تسعة سجرات هذا في حال ما لم يركع في كل ركعة
سجدة في كل ركعة فتعرب الثلاثة في السجدة عشر تبلغ خمسا
واحدة في سبعة اوقس على ذلك صلاة يوم الجمعة وصلاة المسافر من تسعة
وفي الرابعة اربعة الثلاثة لانه في كل واحدة لها تسعة وثلاثة قال اما يوم
الجمعة

الجمعة اي لمن صلى بها تسعة اضعاف فما خسة عشر ركعة عاينه ان المصلي لم يذكر
فقد ذكر كفاية للقاصد في تسعة اربعة اضعاف فما خسة عشر ركعة عاينه ان المصلي لم يذكر
على عدد الركعات على التي فيها اي في التسعة والتعريف وجلة الاربع
الاجل انه في كل ركعة اثنى عشر ركعة وفي كل تسعة اربعة اضعاف التسعة والتعريف
على النبي والسلام والتعود للثلاث في كل ركعة كذا في السنة والتكبير والتعريف في كل
صلاة قال فتعرب اثنى عشر في تسعة عشر تبلغ ما بين واربعين وتختفي الا ما في التخميس
وهي عشرة من ضرب اثنى عشر في خمسة وتختفي الا ما في التثنية الا عشرة وهي عشرة
من ضرب اربعة في خمسة وتختفي الا خمسة اربعة من الاربعات واسقط الترتيب
وبني على ذلك قوله مائة وستة وعشرون ركعة وهي اثنى عشر الاولى حذفه
لانه عدل باقيات الثلاث واحدة حيث عدا ركعة واحدة في كل ركعة
الترتيب اي خمسة وعشرون ركعة بدليل انه عدم فيما بين ركعات في كل من اثنى عشر
نظر اليه باعتبار الصلاة فانه يدل سبع وعشرون ركعة وذلك في كل ركعة اربعة
قال قوله الاولى سبع بعد الصلاة جعل الترتيب في السجرات ركعة واحدة وتسمى مائة
بعد الصلاة خمسة اربعة لانه في كل صلاة وكلام الله بعد مخرج في هذا في كل صلاة
الاول تطرأ في كل ركعة اربعة ركعات في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة
باعتبار ان عدد باقيات الثلاث واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة
ولذلك في كل ركعة اربعة ركعات حيث اعترضت اليها اثنى عشر ركعة واحدة في كل ركعة
انه بقوله سبع وعشرون ركعة لانه السجرات في كل ركعة اربعة ركعات واحدة في كل ركعة
فان كل ركعة تسعة ركعات زيادة على الستة والعشرون مع انه اثنى عشر ركعة واحدة في كل ركعة
كل ركعة واحدة في كل ركعة اربعة ركعات في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة
وهو خلاصة النظر لانه على كل ركعة اربعة ركعات في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة
لنظير فيه تطرأ في كل ركعة اربعة ركعات في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة
بالقديم او القاصر في كل ركعة اربعة ركعات في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة
من اثنى عشر ركعة واحدة في كل ركعة اربعة ركعات في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة
على اي سنة متعلق بقوله جالس الا يقول بالاجماع وقوله لا طلاق احدث
متعلق بقوله على اي كيفية قال لا طلاق احدث في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة
فتأمل ولم يبين كيفية العقود ان المذهب خلافه وهو لانه تكون
المسقة شديدة ولا تكفي لكونها تذهب الخشوع في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة
لخشوع وانه لم تكن شديدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة
شخصا العنا في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة
اجمع قوله الشكر في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة
بانه واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة واحدة في كل ركعة

بقوله جالساً اي صنيعةً وكيه الاتقان كما مكر مع ما في ردها اصل في
وهو الايات سجد عند النور اي في الجلس بين السجدة وبين
كل جلوس بعد قيام والاعتناء افضل منه قال علي التميمي وقوله في
رجليه يعني ان يركبهما في سجدة واحدة اي اصابعهما في سجدة واحدة
اطلاقاً للرجل على السجدة من باب نضرو في لغة من باب ضربه
علي قول من علي جالساً والحمد لله ولو عجز عن القيام في السجدة فليجلس على
لو عجز بعد فليجلس الفاتحة حازم الجولي لقراءة السورة ولا يكلف قطعها ان كان شريح
في الركوع ثم انه قد روي عن علي القيام ركع منه قيام والا فليجلس على سجدة
اي ركوع القاعد قال في شمس الرضوى وعليه ركوع القيام في الحائض كذا قيل
واحق انها لسا على وضوء وانه كنت مشيت عليه في غير هذا الكتاب لان الركعة
تمام الاحاديث موضع سجدة واعني حازم ما رويته بدليل انه غاب بعد فوق
ما حازم به ولعل وادع في ذلك انما ذلك محاذاته لم بالنسبة الى النظر قائم بين
النظر الى موضع سجدة في راي امر روي والاعتناء في الركعة صلي
مخطوفاً ويجب جلوسه للركوع والسجدة وانه ثق عليه مد واحضاه
للمقدمة قال في شمس الرضوى في ركوعه واحضاه او ركعاه للقبلة في المختصر لبيان
الا فضل فلا يضر اقلهما لان لا يمنع اسم الاستلقاء والاستقبال حاصل بالوجه
فان لم يجب بركوعه ما لم يهد الاستقبال بركوعه فركعته بالوجه لم يبعد اي
بها رجل في تحصيله لم يبعد اليدين ما امكنه بركوعه والمشهد ان لا يد من التوجه
بالاخصص مع الوجه وقال شيخنا المرداوي فيها جميع باطن القدمين لا الماخصص
فيها فقط ولا بد منه وضع يديه تحت راسه فانه عجز عنه وجب
استقباله باحديه الا ان يكون بالقبلة مستقيماً من فوق ولا بد من وضع
خوفه راحة حوز الاستلقاء اي من غير راحة تحت راسه كذا في وجوب
اي الى سقها او الى عرضها وركع وسجد اي المخطويع والمثل في ان تقعد
لركوع وسجد فانه عجز اي المخطويع او المثل في ان تقعد والركوع والركوع
بدليل قوله في راسه والركوع في راسه المخطويع او المثل في ان تقعد والركوع
في سجدة اي احسان فانه عجز اي ان اراد ان يركع في سجدة وفات
كثرة في كلام المات لانه ظاهر ما به قوله ونوي معطوف على افعال وهو قائل
لانه التنية بالقلب معانها افعال الصلوة على قلبه وحسن كانه قادر
على الاعمال الجوزية الا ان المثل في انهما مرتبته يجب الترتيب بينهما فان اراد
الى آية في ركوعه معطوف على مقدمه كما تقدم اركوعه وجعل هذا
المقدّم جواباً لثبوت مقدمه في كلام المتكلم فانه عجز في تأويل وقال
بعضهم في ركوعه بقلبه اي بجل الاجرة والاجرة انما هي سجدته بقلبه
انما الصلوة مرتبة مع سجدتها هذا هو الظاهر كوجود مناط التكليف
اي

اي متعلقه وهو العقل لو قدر على القيام او القعود بها تارة انما هو وقوله او عجز
عند آية الاحداث تارة اشتاده اي وقعه اي بالقدور لاجل الاربعه وكذا هو في
راجع للاربعه واما عارة القراءة ففي الاولتين على القيام اي وكانه يصاحبه
من تقود وفيه على قرائته اي تارة فله في انما الفاتحة على ما ذكر في فاتحة ما قبله
او القعود في تارة يصاحبه من الخطايع وفيه او القعود قبل التلاوة اي وكانه
بصلي مخطوفاً او متعلقاً ولا يخبره قرائته في النوض اي في الركعة لا في
الركعة بعينه مع العجز وكذا في التعلق بالقدرة فانه قلت بركوعه اركوعه بالقل
في النوض قاعدة واضح احب بان في سلكاً من نفسه بالقيام بها خلاف في سلكه
الاطول مد وحب القراءة في ركوعه العجز اي اذا كان يصاحبه من قيام وعجزه
القيام في انما الفاتحة مثلاً يجب عليه القراءة وهو هو والقعود وجب القيام
لان طمأنينة والظمان له وقرأ الفاتحة فيه لا يضره رويته لم قوله في
نفوذ ذلك لا غلبه في وقال بعضهم لو امكنه واعاد الفاتحة كان اهل ركوعه القيام
في هذه الاحوال عامداً لما بطلت صلاته او ناسياً او جاهلاً فلا يضره سجدته
للمسؤولين لا يجب هذه الركعة لتركها العجز بها وكذا يقال في حال تركه فيها
انما في ركوعه لان اي القيام غير مقصود فان قدر عليه اي القيام والحال
ان يصاحبه من تقود فانه انقضى ثم ركع بطلت صلاته اعوانه كانه عامداً
علماً والافضل وسجد للمسؤولين والبلوغ الانتقال الى حد الركعة بغير بلا
يلزم من ان يجلس في ركوعه وهو كذا انما التعلق بغيره خلافاً لما اذا انتقل من سجدة
لركوعه مثلاً فلا يجب لانه في ركوعه ركوعه وعليه هذا جعل اطلاق الركعة في حال
والجهد المانع لانه الواجب عليه الاعتدال في سجدة مثلاً يلزم من القيام
انما لم يلزم القيام للركوع في سجدة مثلاً في سجدة قال بعضهم بغير ذلك
والجهد اعانهم القيام لركوعه مثلاً وقيل في العمل بفتح اللام الاولى
ويؤانه لا يلزم القيام اذا فهو في ركوعه وقيل في العمل بفتح اللام الاولى
الا يعتد بالركعة قصراً فلا يطول ويقول وجه فيه تخطا اذ لم يطول بل وانه
طال لانه اعتدال الركعة الاخرى لا يضره تطويله مطلقاً فاحمد في ركوعه
اج على قول الشافعي وجه معتد وينبغي تقدير البطالة في اطلال به
الجولي كما ياتي امر لا يضر طمأنينة بين الله عتداً في سجدة وهو في ركوعه
والعتوت غير مبنية بقا لان في عجزه فانه فانه قنت قاعدة بطلت
صلاته اي مع العلم والهدى الاقل وسجد للمسؤولين في سجدة
المسؤولين اضافة الى سجدته سجدته المسؤولين هو وهذا في عجزه في الركعة
والا فقد يكون سجدته عتداً في ركوعه فمقتضى في حاله في الركعة في الركعة
سجدته او عتداً في ركوعه وسجدته وسجدته في ركوعه وسجدته في ركوعه
بعض نايتها هو ما يبطل علمه فقط انما انتا في عجزه بسجل رايها الشك

في ترك بعض ما هو مفعول ام لا خاصها البقاء الفعل مع الرد في زيادته وهو
 خصايتها هذه الامة ولم يعلم في اي وقت شئ من سجود اليهود لخلل تارة
 كان سبي ترك بعض من الانبياء وارغام للسلطان افرغوه كان ترك بعض من
 الانبياء عند علي هذا عمل اخلاق من اطلق انه لله ولي اي جبر الخلق والاطلاق
 من اطلق انه للناسي اي ارغام السلطان اما ان لا يرد في الفعل عنه
 عطف وادفا وقال الشيخ مد عطف عام لانه الفعلية تشمل النية واليهو والاول
 هو العلم لانه اليهود والنيابة لا يفرق بينهما في اللغة اذ قد دفع اعتراض بعضهم
 على تفسير اليهود بالنسبة اليه اذ اذكرته تذكر خلل الناسي وقال فكان الارواح
 لا اعتبار على العقلية في نفس اليهود قال في المباهة العقلية غيبة التي هي بال
 الانسائه وعدم تذكره وقد استعمل في ترك اعماله والخصايتها في قول تعالى وهم
 في غفلة معرضون واسطلاح العقلية هي في عبارة مد علي التي هي في ترك
 نياته شي مخصوص في الصلاة او يابعد في حكم النية المنكورة فقط بقولنا
 انما هو في الاعتراض على التعريف بانها غير جامع اذ لا يشمل سبها بل هو ما يوجب علمه فقط كقول
 الركن القصر وتقليل كلامه واظهر في زيادة ركعة سبها بل اعانف اليهود الى اليهود
 اشارة الى انه ينبغي ان لا يقع خلل في الصلاة معه العاقل الاعى فهو لا يرد
 انه قد سجد للخلق فقط فمما لم في الصلاة اي ما عدا صلاة الجنازة
 فلا يرد بها سجود سبها خلل في سجود التلاوة والشكر فانه سجد لا يرد
 لليهود على المعتمد في ولا مانع من جبر النبي بالركعة وفي ارجاها ما نفي واعلم
 انه سجود اليهود لا يدخل صلاة الجنازة لبيانها على التحسين خلل في سجود
 التلاوة والشكر يدخلها سجود اليهود على التمسك بانه ترك الطهانية في
 السجود فانه يعيد اياه فانه لم يرد ثم سجد لليهود لانه الى الابد في تحلة
 فانه قلت يلزم عليه انه الذي جبر بالركعة قلت لا يرد فانه عهدي
 ترك سجدة من الفتور وانما ركعتين من ركعتين جمع فانه من ركعتين
 يوم العاشر من العتق وعلى هذا يلزم فقال لنا جابر الكرمي اصله فان سجد
 التلاوة او الشكر سجدة واحدة وسجود اليهود سجدة واحدة من الصلاة
 اي من الاعمال ولا يرد من الصلاة على نحو سجدة التلاوة لانه
 في الاماها قال في كذا فتوى النازح فلا سجود لتركها او فعل في غيره لعله
 ادخل فيه نقل المطلب القول الى غير محله واجمع قال ولو بالشكر لرجع
 للاربعين كسره لرجوعه للناسي فينبغي ان لا يحتمل الفعل في زيادة ما ياتي في قوله
 واذا شك في عدد ركعة ونحوه فليكن ما كان في كل ركعة فليكن ناسيا او لا فانه لا يسجد وعبارة
 مد قول ولو بالشكر يرجع للاربعين الترك والفعل فالاول كسره على اني بالتمسك الاول
 من الام لا الثاني بانه فعل فليكن في زيادته كما في غير الامام والعا فافهم به
 وركع لم شك هل اذكر الاربعة فيتم به صلاته او لا فياتي بركعة فيجب عليه ان ياتي
 بركعة

بركعة وسجد لليهود لانه هذه الركعة محتملة للزيادة المني عنها فكذلك في حائثه ايج
 وهو صحيح ولا ينافيه قوله لم يرد في تركه لا للشك في فعله في غيره لانه لا يرد
 ناسيا بل بسجد لانه الاصل عدمه ولا غير في كلام المصنف النفا قال في وقته
 تعلم لقيام خلل في الاستراحة مقام الجلوس بين السجدة في راحته واستثناء بعضهم
 من كلام الشافعي لو كان المتروك ايج ومنه ترك الناحية او الترخيد كما في طالع وقوله
 او وقوعه وظن قلة الناحية في الارض والتخيد في الناحية ثم تذكر الترك والحق بالمعنى
 على ان لا حاجة اليه اذ يحتمل في حاله ما ذكره الاثبات به مطلقا قال في ثم
 الرصد لانه غايته ان تكون طويلا وتعلم لا يرد في قولهم في سبها بل في
 ولم يطا نخاسة او وطيا وفارقا حاله وفي بعض النسخ ولم يطا نخاسة ولما
 للمحتج الاول في المارد يقول ولم يطا نخاسة اصله او وطيا نخاسة فافهم
 حاله او وطيا نخاسة معقولها ويزاد على قوله ولم يطا نخاسة ولم يشكر كغيره ولم
 يفعل سبها لانه في افعال متوالت اتي به اي في كل ايه لم يفعل كغيره والى
 قام المفعول مقام المتروك وفي ما بينهما وخرج من السجدة اي بدو افعال
 كسره لا يرد في سبها او وطيا نخاسة او اتي بكسر لام او فعل في سبها
 هذه اي الشكر قليله واستبدال القليلة واخرج من السجدة باحتمال
 اي هذه الامور فالرجع في قوله اي الفصل في خبر ذي اليمين
 واسجد لخبر باق بمجزة مكورة فربا لانه فمودة ففان لم يرد في سبها بل في
 ووصف ذي اليمين لعله ما حقيقة او بالاعطاء على بقدر فانه سجد لانه
 عليه وسلم فاما كسره فخرج انه صلي الله عليه وسلم في المصالح الظاهر في سبها بل في
 منه ثم سجد الى جانب المسجد واستبدال خفية في حائثه لفضائه فقال له ذو اليمين
 يا رسول الله افقرت الصلاة اني فقال له لم يرد في سبها بل في
 ذلك قدما به فالتفت صلى الله عليه وسلم الى الصحابة وقال احب ما يقول ذوق
 اليد في قالوا نعم فتذكر ذوق صلى الله عليه وسلم في حاله فقام مستقبلا وصلي الركعتين
 الباقيتين وسجد لليهود وسلك قال وارجع الى البدن فيه انه لم يرد في سبها بل في
 بل وعلية واعلم انه اليهود والاعمال غير الطويل كما اعتقه البلقي حائثه في
 حق الاماها والرسول علم الصلاة والسلام لانه الاعمال وضعت من الاماها الجنازة
 عليهم كسره ليس باغما غيرهم لانه اغما سجد منهم حواسم الظم روية قلوبهم ولذا قيل
 تنزل الطويل لانه اذا غصت عن النوم فالاعمال اوج وما في الاعمال من سبها لانه
 انهم علم الصلاة والسلام ولذا في حديث ذي اليمين فاما ادب النيات فيه
 في سبها لانه سبها النيات اهم نقص قال في ثم المعلق والفرق بين اليهود والناسي
 في الركعة التي هي غما معا لاحتجاج مصورها الى سبها جديد ولما قيل انه يجوز
 عشرة خمسة ظاهرة وهي السجود والصبر والتدبير في الشكر والى وخمسة باطنة
 اشارة في مقدم الشكر وفيها الحس المتروك المذكور للمحسوبات وفيها سبها

انما هو في الاعتراض على التعريف بانها غير جامع اذ لا يشمل سبها بل هو ما يوجب علمه فقط كقول
 الركن القصر وتقليل كلامه واظهر في زيادة ركعة سبها بل اعانف اليهود الى اليهود
 اشارة الى انه ينبغي ان لا يقع خلل في الصلاة معه العاقل الاعى فهو لا يرد
 انه قد سجد للخلق فقط فمما لم في الصلاة اي ما عدا صلاة الجنازة
 فلا يرد بها سجود سبها خلل في سجود التلاوة والشكر فانه سجد لا يرد
 لليهود على المعتمد في ولا مانع من جبر النبي بالركعة وفي ارجاها ما نفي واعلم
 انه سجود اليهود لا يدخل صلاة الجنازة لبيانها على التحسين خلل في سجود
 التلاوة والشكر يدخلها سجود اليهود على التمسك بانه ترك الطهانية في
 السجود فانه يعيد اياه فانه لم يرد ثم سجد لليهود لانه الى الابد في تحلة
 فانه قلت يلزم عليه انه الذي جبر بالركعة قلت لا يرد فانه عهدي
 ترك سجدة من الفتور وانما ركعتين من ركعتين جمع فانه من ركعتين
 يوم العاشر من العتق وعلى هذا يلزم فقال لنا جابر الكرمي اصله فان سجد
 التلاوة او الشكر سجدة واحدة وسجود اليهود سجدة واحدة من الصلاة
 اي من الاعمال ولا يرد من الصلاة على نحو سجدة التلاوة لانه
 في الاماها قال في كذا فتوى النازح فلا سجود لتركها او فعل في غيره لعله
 ادخل فيه نقل المطلب القول الى غير محله واجمع قال ولو بالشكر لرجع
 للاربعين كسره لرجوعه للناسي فينبغي ان لا يحتمل الفعل في زيادة ما ياتي في قوله
 واذا شك في عدد ركعة ونحوه فليكن ما كان في كل ركعة فليكن ناسيا او لا فانه لا يسجد وعبارة
 مد قول ولو بالشكر يرجع للاربعين الترك والفعل فالاول كسره على اني بالتمسك الاول
 من الام لا الثاني بانه فعل فليكن في زيادته كما في غير الامام والعا فافهم به
 وركع لم شك هل اذكر الاربعة فيتم به صلاته او لا فياتي بركعة فيجب عليه ان ياتي
 بركعة

الخيال وإن كان في موضع اللبس ومما الواهية وإحاطة فرائدها والخامسة الفكرة وهو في هذا
المرحى بعد القلب بغير في نسخ بالفرض وهو أولى ويختص في الفرض أن
يكون فعلها محلاً في قطع التوقي كالفاتحة للفقير ودعاء الافتتاح فلهذا لا يتعد
المرحلة قال آج والمراد بالفرض هنا هو الانتصاب قاعاً حقيقة أو حكماً في تركه انبعاث
الشهد الأول أو كبحود موضع الاعضاء السبعة عند انتهاء سائر القياس والتفكير
وإن لم يعلم في عند شخص في تركه انبعاث القنوت قال وقولاً أو حكماً بأن صارت إلى القياس
أقرب بعد انتصابه المراد به وهو إلى محل تجزئ فيه القراءة في قيام ركعة صائر إلى
القيام أو تركه من أجلي الإتيان قال وإن عاد لم ناسعاً أم في الصلاة استكمل عوده
للتشهد مع نيانه للصلاة لأن يلزم من عوده للتشهد تركه وإيجاب عوده بالمراد
بعوده للتشهد عوده محله وهو مكث مع نيانه أنه لم يزل في عوده للقبول
ناسياً لونه في الصلاة كما قرأه شخصاً في موضع آخر أو في غير موضعها
أو عاثة أنه أعاده على كونهما أو جاعلاً أي وإن كان في الصلاة التمام وتكمل إلى الألف
بدل على ما قرأه شخصاً في موضع آخر أو في غير موضعها بالناس وأنه كان يحكمه في واحد المكان
فقد هذا أي عدم التعود لبعض المستويات بعد القلب بغير وأما المأموم الخ
هذا لا يحسن مقالاً لما فعله ولأنه الأولي أنه يقول في المقالة وأما المأموم إذا ترك أي
السمع في الصلاة ناسياً فيجب عليه العود للاتباع إمامه أنه لم يزل في الصلاة
أي فما إذا ترك إمامه بطلت الصلاة قال شخصاً أن صلاة المخالفه في تركه في التشهد
أو طالع الفصل قال يومه يقول بطلت الصلاة ما لم يفرق في تركه في الصلاة
بتركه في القنوت فيمادركه ويحذف ذلك في أنه حقه في الجهر بين اليمين واليمين
علم أنه لم يباحية فيه وجب تركه أو في الصلاة فإنه أحسن في أن أقالوا وفيه نظر فإنه
أحدث قيام تقوت لم يفعله إمامه فإنه أراد من موافقته في مطلق القيام اقتضى أنه
لو جلس الإمام للسترحة وجلس معه المأموم لم يتطع الصلاة بالتخلف ولم يتقدم
به فتأمل قال جلوس في تشهد هو قديم من أنه الإمام لو جلس للسترحة لا يكون
حلياً في تركه التخلف المأموم عن التشهد من ولوقوع المأموم أي ناسياً ويعد
الثانية غير الأولى إلا أنها لا توجب على العود الإمام قبل قيام المأموم ولا تقوده
أي استمر في عوده بل يفارقه أو ينتظره ويفارقه أو يركع في حاله لم يزل عامداً لما بطلت
صلاة تركه وقول لم يعد المأموم أي يحتمل عليه ذلك قال لأن ما خفي في أي ناسٍ أو جهل
فصاح مقالته بالعامد لا بالعامد مخطياً أيضاً وهذا يصح أن يكون عليه ذلك في أي
وإذا انتصب المأموم ناسياً لما فرغ يتكلم على ترك الإمام التشهد في مخالفة المأموم في شريع
يتكلم على عكسه وهو فعل الإمام وتركه المأموم أي أنه بعد في التشهد الأول ومثله في التوق
فإذا تركه المأموم وهو وجب عليه العود فإنه لم يعد بطلت الصلاة أن لم يفرق في تركه
هو مخير بين العود ونية المفارقة وإن تركه على غير بين العود والانتظار ونية المفارقة
وجب عليه العود فلو لم يعد حتى قام إمامه بأن لم يذكر إلا بعد قيام إمامه لم يعد

ولم تحب قراءة ومثله القنوت فلو ترك التوقيت ناسياً لمحال أنه الإمام وقيل وجب عليه أي
المأموم العود بعبادة إمامه أو عامداً بتركه من القلب بالفرض أي مع أنه فعله
من عقده وبهذا فارق المتقدم وجب عليه العود مع أنه المتابعة الك لزم العود وإن
سلك الإمام من بعد محل جلوس الإمام ثم يقوم بفعل فعله وهو القيام لأنه بعد
فطر الصلاة أي صلاة الإمام ويقع بخلاف المفارقة أي في الأولى فهو موقوف على
فعل فعله وقيل لذلك أي لأنه فعل ما فعله الإمام أنه يفعله خلال الثانية فأنه
ممتنع عليه أن يفارقه ويلزمه أنه يحس ولو بعد ذلك الإمام أن يفعله الموقوف على الركن
وتم أما إذا ترك التوقيت بغير قول سابقاً وإذا انتصب المأموم ناسياً في وإن صرح
الإمام بغيره أي العود وإحاصل ذكر المأموم أو الابعاد الثانية الأولى أن يقوم الإمام من غير
تشهد أول فيلزم المأموم المتابعة فإنه خلف للبرنية مفارقة بطلت الصلاة الثانية
أن يعود الإمام للتشهد بعد انتصابه مع تخلف المأموم فيجب عليه الانتصاب لا استوفاء
عليه بقيام الإمام وليس له موافقته في العود لأن إمامه كان عامداً بطلت الصلاة بتأويلها
أو ناسياً فهو مخير في تركه أو في تركه على الخط وتسمى الفروع هل على الثاني أو الجهل الثالثة
أن ينتصبا معاً ثم يعود الإمام فلهذا يوافق المأموم في الثانية الرابعة أنه ينتصبا الما
ناسياً دون الإمام فيلزمه العود للاتباع الخامسة إذا انتصب المأموم عامداً فلهذا يلزم
العود بآية تأمل مله خلاص الناس فإنه يعلم غير عقده مقتضى المقالة ما أنه
انتقل إلى غير واجب ولكنه هذا لأن لما ذكره أنه لا يملكه غير عقده فلم يتقبل الواجب
فإن قيامه كالعدم أي مع تخلف المخالفة فلا بد ما إذا تركه قبل إمامه ناسياً فإنه يجب
بني العود والانتظار لعدم تخلف المخالفة ما ينبغي عليه بقوله في تركه الذي يترك
ليعلم أنه سلك بيلز به كالمقوت الأولى بغيره بالفعل لتلك السنة
أي الطريقة وفي المتابعة لأنها واجبة فيترك في أي الشرح الثاني
منه المتعلق بالناس أي أنما لم يفرق في تركه بذلك ورد علينا مسألة الركوع وأنه
قيداً فلا يتركه علماً بأنه تركه بغير قصد خلاصه فإنه فاعله غير عقده أي
مع تخلف المخالفة في تركه مسألة الركوع في غلته ولو طوت الخ يشير إلى أنه المراد
بالفرض الذي يترك به تارك التشهد الأول هو القيام حقيقة أو حكماً المستحق قبله
نحو أنه كان في فريضة أي أو في نفل آج لم يعد إلى قراءة التشهد لكن لا يتطاول مدة
بالعود في حواشي الركن فلهذا قال في شوري والمعمد التجلد مع العود والعلم بأنه
تأله شجرة زقال ولم يلق في افتتال عدم البطالة لعدم تخلف المخالفة
وإن سجد الخ لا يخفى أنه قد علمت من فهمها تأملها وتمامها أنه يقال
فإن عاد إلى التشهد بعد الركوع في الركعة ناسياً بطلت الصلاة بالعود وإحاطة
به لأنه الشروع في الركعة للقيام في الركعة التهديف قبل قال قال في وما ذكره من الفصل
مثله في ثم ركعة نفل عن في غير الركعة أي متى شجع في ركعة الفاتحة لا يعود للتشهد
أه وخم هذا أنه سوا شريع عامداً وناسياً كمنه بغيره بغيره عند محل على نيانه

لشأنه وهو موافق للامام في هذا وما في ثم اخرج طار لم العود اي يندب لم العود
بوجوده في صلاة رفع المأموم لاسد من السجدة الاولى طائفا ان الامام راى من راي بالثانية
طائفا ان الامام في ثم بان ان الامام في الاولى لم يحس للمأموم حلوس بين السجدة
ولا سجدة الثانية بل يتابع الامام في سجدة الاولى ثم من العود التام في احكام المأموم والامام
والرئيس فتتوابع الثانية ليس قبلها بل يسجد العود في هذا في الامام والمنفرد اما
المأموم فتتوابع بين تركه سجدته او غيرها فانه تركه سجدته او غيرها فانه تركه سجدته او غيرها
فان لم يتركها لم يتركها اما اذا تركها قبل ذلك بغير العود بل بغير السجدة او غيرها فانه تركه سجدته او غيرها
وتمت المفارقة وكذا اذا فعل المأموم عمل الا بغير تركه العود بل بغير السجدة او غيرها فانه تركه سجدته او غيرها
انه كان له بحقه في السجدة الاولى وجواز في السجدة الثانية بين السجدة الاولى وسجدة الثانية ولو
في فتوات اي فتوات السجدة او الترتيب في النصف الثاني من سجدة واحدة لا فتوات الثانية
لانه سجدة واحدة في الصلاة بغير السجدة الاولى فانه لم يتكلم في سجدة واحدة لا فتوات الثانية
كذلك كلمة واحدة فكلما تقدم في سجدة واحدة لا فتوات الثانية فانه لم يتكلم في سجدة واحدة لا فتوات الثانية
لذلك لانه ذكر الوارد على نفع من اجل احتياج الى غير ذلك في البدل الذي يأتي به من
قبل يتقدم فانه قبله ككسره والمعاد بالفتوات ما لا بد منه في حصوله بخلاف ترك احد
الفتوات لان اي فتوات تام ثم لو جمع بين الفتوات في تركه كلمة من فتوات غير الذي
ذكره في حواشي المخرج ان سجدة ترك تلك الكلمة ولا يقال لو ترك الفتوات بجملة لا بد
فكيف يترك سجدة تركه كلمة لا تانقول بغيره فيه فتوات احتياط لاد السجدة فاسقاط
كلمة منه بعد ذلك فطلب جبر فذكر اي الفتوات اي به كان له سجدة فانه
لم يحسنه طلب منه قيام بقدر زيادة على ذلك الاعتدال فاذا تركه وتذكر في سجدة
حكم الفتوات اخرج لنفسه بغيره ولو كان الفتوات وخوم منه لانه تلي
بغيره شرعي والندب من حلال وكرهية الشرعي اقوى به وعادة العمل
بانه لم يمنع جميع اعين السجدة بفتح العود بغيره وتقدم ما فيه قال
حازم العود اي الفتوات انه كان له سجدة او القيام انه لم يحسنه قاله وفلوكاه وقد
رفقة لاتباع الفتوات اذا كان له لا يحسنه كفي لاتباعه ما قبل القيام على ما نقل عن الورد
لو عكفت على ذلك على ما اذا كانت الوقفة لاتباع الفتوات كمنه وفتح فتوات ما يحسنه
لو كانت لاتباع فتوات في الصلاة الا وجه العود فرغ او فتوات يحسنه فتوات في العود
لا يجوز على المأموم الثاني لان اي عا يوافق اعتقاد المأموم فلو اعتدل وركعت
سجدة تسع الفتوات لم يتركها على ان اي عا يوافق اعتقاد المأموم فلو اعتدل وركعت
سجدة قبل الصلاة تسع السجدة حيث اكتفى بها ولا فرق قال شيخنا الا في الفتوة اذ السجدة
لما كانت مطلوبة عند تركها لا يحسنه باعني فكلما سكوت على الاتيان بها والفتوات
لما لم يكن مطلوبا عند تركها في حاله المذكور على عدم الاتيان به فالاولى العود
وقال قال يجلد له سجدة تلي الفتوات لانه اي خلل في الصلاة وتطهرت
الي

الي

الى صلاة المأموم فقلت العدة عندنا باعتبار المأموم وقد فعله الامام فلك يقول على
خلافه فما قاله شقنا من عدم السجود جاز على القواعد ذلك اي ما يقتضيه سجود
السجود ما لا يقتضيه ولو قام خامسة اخرج هذا اياك الى الب الثاني من سجدتي سجود
وهو فعل المأموم عند وكان الاولى التسبب على ذلك بقوله ثم رعت في الب الثاني اخرج
تذكر قبل علقه اية في خامسة اولم يتذكر اي اولم يتشهد في الرابعة ولم يتذكر اي
الخامسة حتى قرأ التشهد فيها وفي ولو فعله التشهد الاول غاية في قوله فانه كان قد شهد
في الرابعة في الرابعة في الواقع وفي ظنه انها الثانية لانه التشهد لا يكون الا في ركعة واحدة
قام خامسة اي في الواقع وظنه انه التشهد الاول يقتضيه انها الثانية في ظنه قبل تذكره
ثم بعد عرفت العطف اي للزيادة وفي بعض الشخ لم يسجد وفي غير صحاح
وانه كان لم يتشهد حتى قرأ فيما تقدم فانه كان قد شهد ولو ترك في ترك
بعض اي بغيره عكس فان الشك في تركه مندوب هو محذور قوله ببعض وفي قوله
المندوب في الجملة انه مندوب في جملة المندوبات اي في الجملة كالمندوبات اي في الجملة
بعض او بغيره لا انه مندوب في بعض الاحوال بل هو في تركه مندوب في الجملة
بانه شك في تركه مندوب باللفظ الثاني لانه في بعض الاحوال هو في تركه مندوب في الجملة
وشك في تركه مندوب او بغيره لا يقتضيه زيادة في تقريره على الثانية والوجه
الاول شورى كانه شك في المندوب هل هو بغيره او لا انت حنيفة فانه هذا
كانت قبلها بل بقي عينا حكما وتصورا وتعليل فارتبه على هذه بقوله ليعتد بالايها
غير مستقيم بل الصواب انه بقوله كانه شك في تركه جميع الاعراض او لا لعدم ثبوت مقتضيه
مع مقتضيه بالايها وهذا علم اخرج نقول في قوله وعكس في تركه
بعضهم كانه شك في تركه بعض الاعراض ولم يتركها فاشاع بغيره عدم
تركه مندوب غير بعض وفنده الاصل عدم الاتيان بجميع الاعراض الا انه الايام
لما اضغغه لم ينظر لذلك وشك في تركه هو فتوات مثلا او تشهد او لا ينظر صراحة
اولى ثم صلاة في تشهد اول فتوات يقتضيه سجود السجود ونقل عن ربي
انه صرح عا اذا صلى الصبح خلف مصلي الظهر مثلا فانه ذلك في الركعة الاخيرة
ثم لما اتى مصلي الصبح صلاة تركه قبل صلاة في بعض ولم يعلم هل هو الفتوات منه
صلاة او التشهد الاول من صلاة الامام فيشترط الى صلاة خلفه صلاة
الامام امامه لو وصو في حواشي ثم الرضا بان مصلي وتر النصف الثاني
من ركعته موصولا على تصدق اتيانه تشهد به وفيه قبل في اولها والفتوات
ولو لم ياتي اي يتبين ان اي عا يطلب لم سجود وفيه قوله تركه المأموم
او من فعل المأموم سجدة تامة لو نقل مطلوبنا قولنا اي غير محله فانه كان ركعا
كفاية او بعضها في ركعة مثلا سجدة مطلقا وايه كان يقتضيه تشهد او فتوات في الركعة
او نحو فانه قصده سجدة والافتان وايه كان عليه لم يسجد مطلقا قال
بالاول اي ترك مأموم ربه والثاني فعل المأموم عن شورى اي يتبين انه اتي

في طاعة بعض الاعيان وهو الرحلة وقد نقل عن الشيخ اي حامدا في غرضه بذلك
تقوية ما قال من انه الشك في الظاهر بعد السلام لا ينفي وجبه التقوية انه الامام المذكي
حوز الوضوء فيها بظهر مشكوك فيه مع ان الابتداء والانتقاد يحاط به في بعض احوالها
لا ينفي الشك بالاولي وظواهره من غيرته فهو من افراد ما ففقت تسفت الطهارة في شك
في احدي قال ويقال اني في شك وظن حجاب عن سواه حاصلة انه كالم امام في ذلك
مخالفة للقاعدة وهو انه لا يصل عدم الطهارة ويقا احديث فاحاب بان صورته
انه بعد ذلك تذكر انه كان متطهرا قبل الشك والامامه شك هل هو متطهر ام لا ولم يذكر
كانه متطهرا قبل الشك انه تذكر في رتبة فيقال لئلا ينسب عاده لها فليزيد في ذلك
يقال لئلا ينسب وجبت فضا اى لانه بان بقوده انه الشك في صلب الصلاة فان
كانه العايد اما ان المأموم موافقة انه كان لم يعلم حتى لو كان سبوقا وقد قام لما عليه
ازيد العود ويلغو ما فعله قال وسواء المأموم اى مقتضاه وهو السجدة كانت
هنا ظم اذا تحقق فعله حال اقتدائه اما لو شك في وقوع ذلك منه حال قدوته فيجوز ان يعد
انفاده كان له سبوقا فيقال الشك فيه فيه تطرأ في الاقرب على السجود لانه
الاصل براءة الذمة لا راقول الاقرب الا اذا تحققنا مقتضاه فيمكننا في سقطه
والاصل عدمه اى في ثابته بانه فرفق فيقف وصلى بغيره كقته من المناسبة
ثم تم لقها ثم جبي الاخرى فيصلى بها الركعة الثانية وينظر في الشك
بالمعنى في مقتضى حكمها في الركعة الثانية كما قرع شيئا عناء وعنه حكمه امامه
اي اذا تحقق فعله حال اقتدائه وشروطه يكونه الامام اهلا لا يحمل ما ياتي
في تطرأ فخرج المحدث القنوت فانه يحمله عنه اذا لم يات به له استمع قنوت
امامه ومثل القنوت سجود التلاوة وبعث القنوت والقراءة في السجود والقيام عنه
وقد نظم ذلك في حجاب ما فيقال يحمل الامام عن مأموم في سعة تاتي في المنطق
قيامه فالحجة مع جهر كذا في سورة لذات الجهر فتشهد اول مع بقوده فانه الامام
مع سجود اذا سجد المأموم حال الاقتداء او كان في الثانية قد اقتدا بحمل الامام
عنه او لا تشهد كذا في قوله مع سجود ثامن السجود السجود هو سجود التلاوة
بانه حصل للمأموم خلال في صلاته فيقف سجود السجود في الامام عنه وكانه
قرأ المأموم آية سجدة فتسجد الامام عنه سجودها فلا يحمله معقده
لعدم اقتدائه حاله هو وانما يحمله عنه لانه لا يحقه سجودا ما قد وقع قبل
القدوة كما سياتي لانه قد عهد تقديمه اخلل به صلاة الامام الى صلاة المأموم
رويه عكسه ثم الرض وجوب وسواء بعد ما اى وضوح هو بعدها
لو هو بعد سلام امامه فائدة القاعدة انه يكتب الالف المنقلبة عنه
الباعية صورة النيار في والالف المنقلبة عن العار على صورة الالف كقرا والالف
في هي منقلبة عن العار وكانه مقتضا القاعدة انه يكتب على صورة الالف الالف
غالب الشا في جعلهم يوم الخط يكتبها على صورة الالف قال صاحب القاموس هي في الالف
كردا

كردا هو او هو انسه وغفل عنه وذبح قلبه الى غيره مد على القبر فلو لم يسوق
يعني رايها اي ان آت السلام بطل السلام اما لو اتى ببعض السلام فانه نوع من انقطاع القدوة
فلذلك والاولى قال العنا في المخرج وموت اما لو اتى ببعض السلام اى كانه قال السلام
ولم يقل عليكم قال في الرضة ومن وسجد يسوق سلم مع الامام سجد الالف هو
بعد انقطاع القدوة فانه ظننا لسوق بركعة مثلا سلم فيقام واتي بركعة قبل
سلامه لم تحب لفعلها في غير موضعها فاذا سلم امامه اعادها ولم يسجد للشهر ليقا
حكم القدوة ولو علم في القيام ان قام قبل سلام امامه ولو بعد سلامه اى ولو كان عليه
بعد سلام امامه لزمه انه يجلس لانه قيامه غير معتد به فاذا جلس ووجد لم يعلم
انه شافرقه وانه شافرق سلامه فلو اتمها حاكها بالخال ولو بعد سلام الامام لم يسجد
تحب فيصعد بها الماقلناه وسجد للشهر للزيارة بعد سلام الامام هو وفيه وجوب
سلام امامه اي بسلام امامه بانه لم يعد بديل ما بعد وهو ذكر المعصية
ويوجد منه القلة هذا ضعيفا والذي اعتمد في رايه لافرق لاختلال القدوة
بشروع الامام في السلام عناني لم يسجد المحدثا به سجد لضعف القدوة
في اختلالها شرعا في الامام في السلام ولا يحمل هو المأموم ويورد ما سياتي
في صلاة الجماعة لو اقتدى لم يعد الشروع في السلام وقيل الميم من عليكم لم يتضح
القدوة على المعقود عند ذلك تنفقد صلاته فادى ما هو مقتضى انتقادهم
على نفي معصية القدوة خلافا لقليل لقي حيث نسب كانه لا تنفقد صلاة له صلاة
فاحقه راي واجبة المأموم ان يات بسجد مقبول ليحق وسواء امامه بالرض
فاعله ومعنى حوته انه يحصل في صلاته خلل بسببه فيحذف ويمايه انه كان
موافقا فانه سجد امامه وجب عليه انه يسجد فانه خلف عمله بطلت صلاته
انه لم ينو المفارقة وانه خلف هو سجد وجوبا ولو بعد سلام الامام فانه سلم
عمله من غير سجود بطلت صلاته وسواء قرب الزمت تذكر له وانه طال استأنف
وايه كانه سبوقا فانه سجدا امامه سجدة وسجودا ولو قبل تمام الشهد اذا
كان محل تشهد بانفاق الشك في حج وزر لانه المتابعة الكذب تشهد لانه
سنة خلاف الموافقة لاداسجد الامام قبل ان تشهد فتدفع بسجد المأموم وجوبا
ثم بعد ذلك يكمل الشهد وجوبا بالاستينافا وعند رجب عليه انه يتخلف لتمام الشهد
فانه سجد قبل الالف عمل بطلت صلاته واذا خلف السجود عن الامام عمل بطلت
صلاته فانه يتخلف بطلت بطلت وسقط عنه وجوب السجود بانه استمر هو حتى فرغ منه
الامام فانه رايه في اثنائه وجب عليه الاتي به فادركه وسقط عنه الباقي هو امامه
وكذا علم في التحمل الامام عنه السجود في الحقيقة هو وفيه انه لا ينتج المذموم
اما اذا بانه امامه محدثا اي حال الرض فانه سجدا امامه هو عايد لقوله
واجبة المأموم ان يحل سجوده مع انه كان المأموم فرغ منه الشهد الواجب والصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم الواجبة والام تجزئ متابعته وتعيين عليه السجود

في هذه بعد فراغ تشهد ولو بعد سلام الامام لا اعتد به سجدة رفاه لم من غير سجود بطلت
صلاته قال وعبارة التوري في قوله متابعه قضته ولو قبل ان ياتي باقل التهديد
عليه العباب ثم يتم تشهد وعليه هل يبعد ان سجود اوله في علي الاول والد فحسنا
هو وقاله في بعض ضعيف مني على ضعف عدا قدا خرج به ما اذا ترك المأموم
المتابعة به فلا سخط صلاته وسقط على المأموم المواقف بفعل الامام له حتى لو سلم
بعد سلام امامه ساجدا عنده او جاهلا كزعمه بعود اليه قريب القبل والاعاد الصلاة
لو تركه كفاها اما المسجود اذا فرغ من سجود الامام بغير اذنية لم يات به بعد لانه
لمحضر المتابعة وقد فاتت وان فاتت سجدة من وجوب انه يوافق في السجدة
الثانية ولو لم يرد على ابيه ولا يلزمه اذ صلاته ولو اقبلت امامه على سجدة فانه كانه
موافقا سجدا اخرى فانه كانه سو قالم بسجدة اخرى قال ثم نعم لو كان الامام يورثه
السجود بعد السلام فالمعتمد على استقراء سجود الامام بعد السلام لا يقطر اع
القدوة بسلامه في اعتقاد المأموم مد نطقت صلاة تداي اذا اخلت عنده
بفعلين فانه هو في الامام للسجود للسجدة الثانية قبل روعه هو في الاربي
ويحمله اذا لم يفر على تركه السجود ابتداء في الانبياء هو في الامام لا يطل صلاته
لان في مقصد التطل في شرع فيه يتخلل في محل وجوبه بسلام الامام اذا لم يطل المأموم
المفارقة اول روعه فيه اذ في انشائه والاستطاف هو ان يات بقا من فاحفظه مد
سجد معه اي وجوبه ولا يطر الى ان موضعها في صلاته ومن ثم لو اقتصر امامه على
سجدة لم يسجد اخرى بخلاف المواقف ثم قال ثم في ثم الكتاب فلو هي المأموم
اي المسجود على سجود الامام حتى سلم فالمعتمد سقوط السجود عنده لان محض متابعه
وقد فاتت وهل يلزمه في اذ صلاته في نظر في المعتمد ان لا يورق بخلاف المواقف
اي فانه يسجد اخرى لو اقبلت امامه على سجدة لاحتمال انه تركها سهوا ورواه
ثم يسجد اي ندبا لان محل السجود في محل جبر السهو كما في الانه محل
السهو الذي تحق وانه كثير السهو ولو كان بزيادة او نقص او بها ويحجب جميع
اخلل ان تشهد او اطلت فانه حذر بعض حصل خبر وفات جبر غير ولا يورق
سجود التلاوة اي حيث تتعدد تتعدد المقتض بعدم الاختصار بقا قال وعبارة
ثم ولا يخفى ظهور كلامهم او صلاحته في استناع تعدر سجود السهو بتعدد المقتضي
بخلاف سجود التلاوة وقد يورق بانه الب هنا قد يكون بغير الاختيار
وقد لا يخفى فلو طلب تعدر السجود عما تسلسل فوهذا نظير عام لما لو خص به بعض
الخلل ولا اع والفاية على انه تكونه للتميم وعلى انه تكونه للرد على ما قال
ان اذا كان السهو سجدتين لا يورق به المنانته ونفسه اتفق الا على انه
يكفي للسهو به تكرر سجدة وقال الا في اعني انه انه كان السهو منكم
فاذا زادوا في سجدة واحدة سجدة مطلقا سجدة واحدة اي
يفصل بينهما بجملة فلو اقتصر على سجدة بطلت صلاته ان اتي بها بقصد
الا

الزيادة والاختصار
جسدين سجدة واحدة

الاستقرار على اخلل ما لو اراد ذلك بعد فعله لان غايته ترك اعتمام التل وعبارة مد على
التحريم لحياتة فواحدة قال القفال بخبريه وقال ابن الرفعة لا يخفى وجه الاول على
ما اذا اراد ابتداءه ياتي بسجدة ثم اتي بواحدة واقترع على فانه صلي لا يطل وعل
لم انه ياتي بالسجدة الثانية او لا فقد نظر فيفضل وهو انه طال الزمان لم يات بها وان لم
يطل الزمان اتي بها رجل الثاني على ما اذا اراد ان ياتي بواحدة ابتداء فانه صلاته
تطل بالشرع فما ومثل ذلك ما اذا اراد ترك السجدة فيه ففصل بينا فقط دون ما اذا عرض
لم لو لم يفعل ما يقتض السجود كترك تشهد الاول وما لا يقتضه كترك التسبيحات وسجد
للسهو وقصد ما هو كسجل الصلاة او لا لوجود مقتضيه قال في حاشيا الصلاة لانه هذا
مقتضى وما في واذ احتمل ما غلب المانع اع مع تشده اي الزهر وما وقع فيه
ولا يجبر نفسه لاي في في فلو لم يطل هو ما بعد ثبات عدده وسجد فلو لم يمد
انه يسجد الا ان يطل من سجود الا انه يقال السجل حتى وسجد السهو واجب
عنده اع اي المشورة عندهم الوجوب فانهم في المنانته وعبارته قال الامام احمد
ولا كرضي من اخفقه انه سجود السهو واجب وقال مالك انه يجب في النعمان
رئيس في الزيادة وقال ابو حنيفة في رواية وانما في ان من غير على الاطلاق
لانه المصنف لا يفسد اي وهذا يشبهه فلا يفسد اي سجود ثانيا ووجه تشبيهه
بالمصنف في المصنف زيادة وفي كثر يقتضي غير سجود السهو سجدة واحدة
فان لا يشهد المصنف اذ ذكره مد ومقتضى كونه لا يفسد ان لا اراد سجدة واحدة فاما ان
غيره لا يفسد اي لا اراد عليه في افسد سجود الصلاة ولا يفسد في غير المأموم
فانه يسجد بدون بطلت صلاته قال ومنذ وباتت نعم انه كان في صلاة التبيح
لم يسجد فيه غيرا في النحر وارتضاه في الاذكار قال في الاثر والالتفات ان يقول في سجود
السهو سجدة الذي لا ينال ولا يسهو قال في كثر هذا اعني ان لم يتعلم ما يقتض السجود
فانه تعدد فليس ذلك لا ينافي الحال بل الدقيق الاستغفار في كل سجدة الذكر شيئا والظم
كما قال الاذرع ان المذكور بين سجدة الصلاة فلو اخل شرط من شروط السجدة او
اختلف في فطم انه ياتي فيه ما وفي السجدة فانه في الاخلال به قبل فعله او
بعد وفعله بطلت صلاته وان طلع انما فعله الاخلال به وانه يتركه ففعل
لم يتطل وعالي هذا الاخر على اطلاق الاسوي عدم الطلابة ثم لو تعدد ما يقتض
السهو وسجد من سجدة فلو لم يطل قراءة اية سجدة وهو في الصلاة السجدة حتى يتطل
صلاته بالسهو والقبلي انه كذلك وختم في الفرق ثم نقل انه في حاشيا راقب
لعدم بطلانه الصلاة وقرئ بانه سب السجود ثم فمستح حاشيا قال في حاشيا
غايه الحققة قال في حاشيا فانه قلت انه مقتض سجود السهو موجود وهو الترك
مبطل كذلك مقتض سجود التلاوة وهو قراءة الآية فلهذا قلتم بالسخة في ما او بالطلا
فيها كما رايت بخط التوري في استوجبه انما اي الطلابة بها قلت نعم لكنه فيها
قائم لكه في السهو في الخل في الصلاة فلا يفسد بالسهو السجود وما في التلاوة

هـ

فلم يحصل بقاء الآية خلل فكانه لما قصد قراءة السجدة في الصلاة فانتقيا
أما ج قالهم ولواتي به قبل الصلاة على الأول وما بعدها اجزاء أي وحصل لم اصل
سنة السجود وعبادة ثم روي انه كرسجود السجود قبل الصلاة على الأول ثم أتت بها وبا
لما لم يحصل أصل السنة السجود واستغنى عليه أعادته أج وفي قول ما نصه قوله بعد
تشهد أي المقتضى على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعزى بعد واجبه
ولو قبل فعل المندوب من الصلاة على الأول وما بعدها ولو خلف المأموم عن الإمام
عامدا علمنا بطلان صلاة سجود هو الإمام لم أن مقصدا لمخالفة والآن هو إلى الراجح
الثانية وأنه كان ناسيا أو جاهلا لم يتطهر وسقط وجوبه لأنه منسوقا فله تركه ولم
السجود ولو قبل سلام الإمام وكذا النوى مفارقة الإمام قبله ولو سجد سجدة فقط
لم يتطهر فلا تيمم به بعد ترك الثانية بعد فعل الأولى ولا تطلعت بشروطه فإن أراد
السجود بعد الترك فلا بد من سجدة قال وقيل السلام وعند أي حنيفة
بعد السلام وعند مالك أنه كان من تقصيره فقبله وأنه كان من زيادة قبيحة
وأنه كان من تقصيره وزيادة فقبله وكونه قبل السلام هو القول الجديد وإن عثم
خلافه خلافا لما روي ومن تبعه حيث جعل الخلام في الفضيلة لا في الجوار ومقابل
لحديثه عندنا قد عاينه أحدهما أنراه من يتقدم سجدة قبل السلام أو زيادة سجدة
والثاني أنه من غير بين القديم والتأخر فإنه قبل الأتمل أنه لا تحضر أحكام الشرع
عنه علمنا فلا يمتنع لم يراع بقا الأتمل هنا حيث أف السجود عن زمانه العلة وهو
الهيولى أخط الصلاة فلتت ثم لكت ترك عزاءه التكرار إذا زاد من حيث وقع
السجود عزاءه ناسيا أو ناسيا فليترك تكراره وسجود السجود يرفع مكرهيا بالإجماع
إذا اقتضى أي قارب قضاها بديل فوقع بعد قبل أنه سلم الزهري يضم إلى
وسكونه الهانسة أي زهره بوزنه غنية قبيلة من العرب سميت باسم زهرة بن لابل
ابن زهره في المصنف هو من الأوس من فعله ملكا الله عليه وسلم أي ولائذ
لمصلحة الصلاة فكانه قبل السلام وقبل ذلك أتت الزهري أنه سلم الله عليه وسلم سجدة لله
حين مات أحدها أنه في عدد الركعات فسجد ناسيا أنه قام من ركعتين ولم
يتشهد فسجد ناسيا أنه سلم من ركعتين فسجد رابعا أنه سلم من ثلاث ركعات
فسجد خامسا أنه شك في ركعة خامسة فسجد من ركعتين وقد ظهر بعضهم فقال
سجد النبي لله عز وجل حيث استعمل القبح قد شك في عدد الركوع وخامسا فأت
الزهره وأتت السلام من اشتغى كذا الثلاث هي الفهم ترك تشهد قائما
من ركعتين أتت الخبر وما حث قوله بعضهم ناسيا يلى عن رسول الله كيف هي
والسجدة لم يلق غافل إلا من قد غاب عن ذلك في سره فسمي عاصيا لله
في التقصير به قال الشهاب العبارة فإنه قلت تسليم النبي سجدتين ركعتين
مع صفة السلام في الزمان قبل الخلة لأنه قطع له وهو محتمل اتفاقا سلكا بامتناع وقد
هو ما لم يترتب على السجود شيء إما ما يترتب عليه ذلك فيقع

إمام

هذا في الصلاة
بالحديثين
والأول
والثاني
والثالث
والرابع
والخامس
والسادس
والسابع
والرابع
والخامس
والسادس
والسابع

هذا في الصلاة
بالحديثين
والأول
والثاني
والثالث
والرابع
والخامس
والسادس
والسابع

إمام الجمعة وسجد ناسيا أو ناسيا فليترك تكراره وسجود السجود يرفع مكرهيا بالإجماع
إذا اقتضى أي قارب قضاها بديل فوقع بعد قبل أنه سلم الزهري يضم إلى
وسكونه الهانسة أي زهره بوزنه غنية قبيلة من العرب سميت باسم زهرة بن لابل
ابن زهره في المصنف هو من الأوس من فعله ملكا الله عليه وسلم أي ولائذ
لمصلحة الصلاة فكانه قبل السلام وقبل ذلك أتت الزهري أنه سلم الله عليه وسلم سجدة لله
حين مات أحدها أنه في عدد الركعات فسجد ناسيا أنه قام من ركعتين ولم
يتشهد فسجد ناسيا أنه سلم من ركعتين فسجد رابعا أنه سلم من ثلاث ركعات
فسجد خامسا أنه شك في ركعة خامسة فسجد من ركعتين وقد ظهر بعضهم فقال
سجد النبي لله عز وجل حيث استعمل القبح قد شك في عدد الركوع وخامسا فأت
الزهره وأتت السلام من اشتغى كذا الثلاث هي الفهم ترك تشهد قائما
من ركعتين أتت الخبر وما حث قوله بعضهم ناسيا يلى عن رسول الله كيف هي
والسجدة لم يلق غافل إلا من قد غاب عن ذلك في سره فسمي عاصيا لله
في التقصير به قال الشهاب العبارة فإنه قلت تسليم النبي سجدتين ركعتين
مع صفة السلام في الزمان قبل الخلة لأنه قطع له وهو محتمل اتفاقا سلكا بامتناع وقد
هو ما لم يترتب على السجود شيء إما ما يترتب عليه ذلك فيقع

فامتنع

بينة

فله النفل بعد ما حتى تطلع اي تأخذ في الطلوع وان لم يتكامل بان يرتفع في وقت
 رطت طلوعها بالاجتهاد كمنقته اذا الاجتهاد لم يزل في ذلك يقال الاصل جواز الفعل حتى
 يتحقق للمانع وانما بان ان الطلوع المرتب على الاجتهاد تزل متزلة العين ثم قال مدركه
 الاول حذفت قوله وترفع لانه عن الوقت الذي بعده وجاب بان كلامه ان صحت لانه
 قبل الطلوع تكون الكراهة من حيث كونها واقعة بعد المانع وانما من الطلوع الى الارتفاع
 في من حيث الفعل ومن حيث الزمان ان صلي الصبح فان لم يصل الصبح فيكون من
 حيث الزمان فقط وكذا يقال فيما ياتي في قوله حتى ترفع بكالا وترفع اي في زمان
 ارتفاعه مشترك بين الكراهة لاجل تفعل الفرضية و لاجل الوقت لا يستقامد قول الاتي
 وعند طلوعها سوا صلي الصبح ام لا حتى تتكامل وترفع فتكون لاجل الحاجة لقولك وترفع
 لانه المراد بالطلوع ابتداءه سوا ظهرته لنا ولا يفيد نظر لانه ابتداء الطلوع مبدأ الكراهة
 وانما قوله وترفع استمرار الكراهة بسبب الفعل الى ان ترتفع كرجح وانما لا تستمر به تمام الطلوع
 مدركه المخرج مخرج فيما قاله لان قال وبعد مخرج حتى ترتفع كرجح لانه فيكونه كسائر التي
 للهي عنه أي عاكر من الصلاة وكذا يقال فيما بعده قد رجع وهو سبعة
 اذ رجع وجمع بعضهم بينهما فقال من قال اربعة نظر الى ذراع العمل ومن قال سبعة نظر
 الى ذراع الارض فاذا ارتفعت كرجح محبت الصلاة مطلقا فالغاية خارجة فم دعي
 التحريم وهذا يمس القاعدة لانه الكفاية اذا كانت بحيث تدخل في الغاية وانما كانت
 بالي لا تدخل في الغاية على المصالح فيما فالمسألة بقيدة لما تقدم انه الفلك الاعظم
 يتحرك بقدر انطقت بالوقت المحرك قد رجح في عام اربعة وعشرين فرسخا قال
 عند الاستدلال اي حقيقة او حكما وكذا يقال في الطلوع والغروب ليجل ذلك ايام الدجال
 واعلم انه وقت الاستدلال الطيف والافكار مشرفة حتى تزول الشمس الا انه التحمل قد
 عكس ايقاعه فيه فلا تنجح الصلاة في ثلاث ساعات أي اوقات
 تدل على انه وقت الاستدلال جدا واردة الصلاة في المتعلقة بالزمن
 منها ان انضوى في اي غير عيا او تقرب من اول من اقترب قال تعالى ثم امات
 فاستبرم والاي فيه للتحريم كذا بخط الميدي وعبارة عي علي م راوتقربا به عن
 وضرب مختار وهي صريحة في انه المؤبد مفتوحة وان الباطن يحجبها الضم والكسر
 وانه ما فيه ثلاثي مفتوح ابدا واما اقترب الذي في الآية فمعناه جعل لم يقرب والذي فيه
 الحديث ما فيه غير عني رقت لاني المختار وقرع شحنا الغناوي
 بازغة حال مؤكدة عني طالعة قال في المصباح بزغت الشمس طلعت
 تنصف اي الشمس اي غابت وهو بالمسألة التوقية المفتوحة والاضاد المجردة المفتوحة
 والمسألة التحتمية المسددة واصلة تتخفيف حذفت منه احدى التابن
 وقامها البعد الاضافه على معنى في اي قام بها اي يسها رنية تحاشا لا ولا يحتمل
 تقوم البعد لانه لا معنى لقوله حتى يقوم القائم لانه غيب حاصل
 الكراهة اي احكامه في التي عن الصلاة في هذه الازمنة الثلاثة ولم يذكر احكامه في التي
 على

في بيان في رأي العين في وقت غير واحد
 طوله نحو اربعة اذ لم يجمع

على المتعلقة بالفعل وكذا لم يذكر حكمة التي على الدف في
 في ذلك الوقت مشارك لهم في ذلك قال يدعي راسد كيف قد اجمع انه الشئ فالتما
 الرابعة والستين في الارض وجاب بان المراد ان يعجل في سر جهة الشمس وهذا المصنف
 والتقليل لا ينظم في كل الاوقات بل عند الطلوع او عند الاستدلال قبل جهة الشمس
 واما عند الغروب فالساجد لا يسجد جهة الشمس لانها خلفه وقرع شحنا الغناوي
 ما فيه قول يدعي انه الشمس في السابعة الرابعة فلعل المراد برفع من نفعها
 ليكون الساجد كما أي الساجد جهة ما فلا بد ان سجدة لله تعالى اذ الكلام في
 الموضع المصلي ولا يخفى بعد هذا في وقت الاستدلال ونصه يستدريه الشمس
 في تلك الاوقات تكون قبله في خلافها فتأمل قال زيادة الايام الجمعة أي
 بالشيء لوقت الاستدلال ما غير وقت الاستدلال فكله حكم غير الجمعة من بقية الايام
 واما في عدم ملكة فلا فرق بين وقت الاستدلال وغيره فلا راحة فيه مطلقا
 والامع جواز الصلاة أي يوم الجمعة ولو جموعة في وقت الظهور أي جمع العصر
 مع الظهور فقد عا قال في هذا هو المعتمد خلافا لما اتفق به العارفين بوشى من
 انه لا كرم في وقت الصلاة لانه لا يصح ترك الصلاة في وقت الغروب فالغاية
 في قوله ولو جموعة كرجح للرد على القول الضعيف بالالاخفى انه بعد التقيد
 استدراكا لوقت الخامس المذكور بعد فكاكة الصواب انه يورث الغروب في كل وقت
 المحم بالقرن منه الذي هو قبل الاضمار قال وعبارة عي في ثم يعين قرب غروب ما
 انه تصف من قال مد يد قبل عبارة قال وهو اي ما ذكره قال فتخرج لانه مقارنة
 الغروب من وقت الصلاة والزمات فذلك ذكره في الاول مع ذكره في الثاني
 لم يتطهر عند مقارنته الغروب والصواب عند مقارنته الغروب بالمالا لا بالتوقيت
 لانه الوقت الخامس وقت من الاضمار الذي تكامل الغروب في المخرج وغيره وكلاهما
 يقتضي انه من قبل المقارنة شحنا انقسام الای المراد به المني عن وهو
 الصلاة بعد الصبح اذ اي الى ان ترتفع الشمس كرجح وقت وبعد العصر
 اي الى عام الغروب وانه دخلت الكراهة للزمانه ايضا لانه الصلاة في مكة وبعده
 من جهتي خلافا لما تقدم عي قال مد وقت المخرج فيما قال مد لانه قال وبعد
 صبح حتى ترتفع كرجح وعصر وعند الاضمار حتى ترفع تأمل الصلاة
 لوقال المحمودة لكاه اوي وعبارة قال لعل المراد بها عدم زوالها عن محلها
 اذ خلاصه عن هذا المرفق على فعل الخطية مبالا ووقت صعود الامام
 اي في حال صعوده وقيل جلوسه ووجه الاستدلال من ان يقال فيما بعد جلوسه
 بعد صعوده الى عام الخطية والرفع في هذه المبالا على مكة وغيره واجهدت لـ
 قال الثوري وان قبل قبل المصعد بزمان لا يسع فاع الصلاة قبل جلوسه لا مخرج
 وقبل شروعه في الخطية وفي ثم راند بزمان التخفيف من حيث جلوسه وعبارة
 المناوي ويلزم من شرع في صلاة قبل ما ي قبل جلوس الخطية تخفيفا عند

حلوه على المنبر الخطبة الجمعة بعد الجمعة فتكلم في غير ما مع المعتز د
على التمسك واغارت في الاول ما في غير واردة وكذا لا ترد الثانية التي
في حالة السجود لا تنفذه فلا ترد الا ما بعد جلي لم يعد انعقاد الصلاة
فيها اجاعا في ما او تنقل ما قال وقد يقال لا ترد هذه ايضا لذكرها في بابها تأمل
اذ قلنا انما كانت للترتيب في الاوقات الخمسة اما اذ قلنا انها لا تتخير وهذا المذهب
فلا ترد والمهور في المذهب خلافة في كراهية ترتيب علي المعتز ولا ترد ايضا
لانها منعقدة قال سئلنا اي حال له لم يثبت متقدم او متاخر اوله
هذا الحديث يخص لعدم الحديث الاول في المكان ان لم يلزم الزمان في الحديث
والمراد بالصلاة في هذا مجموعها الا خصوص صلاة الطواف بدليل سقوط الصلاة
الطواف في بعض الشيوخ الروايات فلا معارضة فتأمل في اخذ مجموع الحديث
من الحديث قريب ويرجح قولك ان لم يثبت من زيادة فضل الصلاة تخصيص الاتنا
بالمسجد وليس كذلك كما روي في هذا القليل كما هو مستقيم في رواية
لا اعتنوا احدا صلي من غير ذكر الطواف بالبيت وصلي اية ساعة اي في الحرم
خروجها في اختلاف اي لانه ابا حنيفة يرى كراهتها مطلقا حتى في صلاة مكة وقوله
مدلله ما لا يري كراهتها غير ظم لانه موافق لنا في المنابر
في صلاة الجماعة العارفة مقلوبة والاضافة بعد القلب على معنى في وجوه
العبارة في الجماعة في الصلاة واعا اولنا ذلك لانه حكم الصلاة تقدم ومن خصائص
بعد الافة لا تقل على ابن سراج في الصلاة فاري ما لم توجد قبل قال
ابن دريد اوله وصلي جماعة رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرج في الفار
في المسجد واعا كما نزل بسند من قبل فاري ومن خصائص هذه الافة ان الجماعة والعبدان
والكسوف والخسوف والاستسقاء والجماعة كفة الطائفة وقوله في صلاة الامام من صلاة
الامام وليقل اسلم اي وسعها واحدها بالقرينة لتقدم الامام او اجماعه وحكمه
في الجماعة قبل الافة المذهب اذا اعتذر من سنة جميع النفع بالقبلة والمصلي
معتذر فاني بالنفع بالتقدم حاجته واداه الصلاة ضيقة ومائدة بروايتهم
لا ينع ما يرد في الجماعة لا قال عبد الله والاصل فيها لم يقل في وجوبها
لغيره على كل امر على كل الاوقات في انها ومن عني او كفاية او سنة وقال في قول
ولا اصل فيها اي والدليل على ملها والحاصل انه صلاة الجماعة تقتضي الاحكام
الخمسية التي وجوب على الرجال البالغين الامرار العقل والكل استغفار مستدع
ومخالف كخشي ومنه الكراهة تنفيها اقاؤها بعد غير مطروقة بغير اذن راتبه
فلو غاب ثوب انتظار ولا نوم عن الامانة خفيف خروج الوقت ولم يخش
فتنة ولا اضطرار فاري اما المطروقة فلا ولو في صلب صلاة اما من والاخبار
للرواية اذا نواحي ارضي ضيقة والاباحة لم في غير ما ذكر في جملة ما ينفذ
الوقت وكانه حيث لو صلي منفذ اذكرها كلها في الوقت ولو صلي جماعة
الذكر

لجماعة

ادرك بعضها في الوقت كذا ذكره في غير ما مع المعتز د
لما راي اما ما راعا وعلم انه اذا اقتدى به اذكر ركعة في الوقت لا انما صلي متقدما اما راده
الاصحى ويؤخذ منه تحريمها فيما اذا راي الامام في خلق في الشهاد الاخر وعلم انه لم
اقتدى به لم يترك ركعة في الوقت وانه صلي متقدما اذكرها من صلاة الفجر
بالفاو اذ الالمجة المقتضى درجة اي صلاة فصلاة النقص جماعة بعدل
فعلها سبعا وعشرين درجة صلاة من صلاة المقتضى لان القليل في اي الاخبار
به والافذات القليل تنافي ذات الكثرة وقوله او انه اخبر في هذا الجواب بوقوف
على صحة بقية تقدم رواية القليل او انه ذلك يختلف في زاد خشي وعنده
وتذكر عطية من عقل في حشرته فله مع وعنده وصحة لست في هذه البيعة لم خشي
وعنده وبهذا الاحتمال لا مانع منه والجمع لكن فيه مثل ذلك وهذا التقدير يندفع ما
لقل من نسبة هذا الجواب لعدم الاستقامة فليقل اي ومن الاجابة ايضا انك يختلف
قرب المسجد وبعد او انه رواية البع وعنده محتمة بالصلاة اجماعية لانها
تزيد على السرية بجماعة الامام والتامين لتأسيه والرواية الاخرى للمسجد
السرية كمنعها عنها اي ثلثة عشرة سنة في استيفاء بانه من الصلاة
كان قبل الامة سنة او وثلاثة اشهر او سنة اشهر الى غير ذلك فكيف ياتي ما قال
واجيب بنحو انما في صلي قبل من الخمس اي صلي اي غير الخشي قبل الجماعة
والخشي بعد منها اي بغير اظهر ما وقوله في شريعت بالمدينة
اي اظهر ما قلنا في صلاة جبريل بالبي وبالمعجزة صحيحة لئلا الامم او صلاة
النبي ايضا بجملة اي الا يثبت اذ ثبت جبريل ذلك فانه المصائب ولذلك رتب
عليه وقت وكاه السلف في نفوسهم وصنفه التقية ليس المصائب في
تقدم الاحياء اعلا المصائب من حال العلاء اي اما ما قدم اي في غير الجماعة اما في
قال الجماعة اربعون وهذا ما خود من وقت صلي الله عليه الجماعة اربعون امام
وما موم اي سواها من الرجل مع ولده اربعون وقتا او فقه لقول صلي الله عليه وسلم
الاثنان في فاقوا ما جماعة قال ابن الرفعة لا يقال المشقة من هذه الامامة
ان انفي رضي الله عنه ان اقل اجمع ثلثة لانا نقول احكام معاني الاثنان
بالجماعة او شرعي ما اخذ التوقيت راقل اجمع ثلثة كبح لقول ما خذ
الناس وقتا اقل اجمع اي بخلاف اجمع فانه ثلثة وعطفت في يوم
يشهروا وقوله بطلت اجمع على ما فوق العلاء وهو الاثنان اي بخلاف اولنا قال
الرحماني والخلاف في النقط المعتبر بالجمع كخالد بن زيد لاني لفظ جميع
ع خاند بطلت على الاثنان بل خلاف لانه مدلوله في شريعت الي شريعت في الملوك
قبلها لاجل الخلاف والافه سنة في غير ما يطعها كلفه واليوم قال في الملوك
غير الجماعة نصب غير على حال او الاثنان وبيع اجمع فبطلت الملوك لانه غير
لا تعرف بالاضافة لتعظيمها في الامام الا اذا وقعت بين منين قال في اي لانها

ت

الاجماع لزم عليه لغت الموقفة بالنكرة قالهم وقد يقال الفاسق منها ما عدا الجماعة من الفاسق
وهي اي الجماعة معصاة لما عداها لان الصديق هو الارادة الوجودية بالذات لا بسبقها
على ذات واحدة منه جهة واحدة فليست في غير ما وجب تكون نفعاً للمكوبات رجائي
سنة اي سنة عني في حله على قول صلاة الجماعة سالحة لان الصلاة واجبة ولا يرد
في جماعة فلذلك قال ثم الماد انه الجماعة سنة والمراد انها سنة من حيث الجماعة
فمن كفاية اي في الركعة الاولى لا في جميع الصلاة رجالا اي علمهم اقرار اي بالدين
الحرة قبل مقتضى ولو قبل سلطان غير اية اي غير مذورين وعيب
مؤثر بن احارة عني على عمل باق فلا يجب على مخوفين ولا على احد الا بآدنه
متاخره في لوعه يقول غير اية دونه اتقون فسقة كعلة اثاره اني انه في ذلك
لا يستدعي وجوب الجماعة عليهم كجواز انه يكونوا مستقرين بخوططين وقول لا يستدعي
وجوب الجماعة بل ذلك عند عني في اد امكنة اي غير جمعة ظروية وحيث
لم يرد الوقت مع وجوب اعادةها والوجه انها سنة في مقتضى من كماله لا تستدعي
منه اي صلاة شدة الخوف وظهور المذورين يوم الجمعة لانه الشعار يظهر باقاة
الجمعة فلا حاجة الى ظهور شعار اخر في غير ما قال فحقنا وقضية التقليل ان الشعار
لوقفت ظهوره على جماعة الظاهر كانت واجبة الا انه يقال من ثلث الظهور
باقامة الجماعة شوبري ما من ثلاث من زائدة وثلاثه سنة وقول
في قرينة صفتي كالتقوية في قرينة وفي الانقام سنة ثانية وقول الاسقود خفي
وعبارة بروج ل قول ما من ثلاثة في قرينة او بدلالة كالم وجد الدلالة على اخذ فرض
الكفاية منه هذا الحديث انه اسقودا سلطان اي علمته لزم منه السقوط عن الرحمة
ففي الحديث الوعيد الشديد على ترك الجماعة فدل على انها فرض كفاية لا عني
يقولهم ولم يقل بقبولهم وقال لانه حديث خديجة عنه اتباع الشيطان
فما يحصل به الاثم وتعلق غايته في الواجب فليكن اخ فليست
استسك ولا غاشرة به بذلك لوجود الباقي المفعول فهو مثل عليك بذات
الدين وصرح الرضا بانه الباقي مثله زائدة ولا يخفى انه الزيادة خلاف الاصل
كذا يحط اليه اي تلك الشوائب القاصية اي البعيدة وهو مفعول لقوله
باله تعالى جمع محلة وقول احارة غيره وجوب الشاريف اوله
وكسب جمع غير بمعنى الملازمة والمراد ظهوره عند اهل البلد قال بعضهم وعند
الطارق والعلامة كفتح ابواب المساجد واجتماع الناس لها بسهولة قال فحقنا
حف وضابط ظهور الشعار انه لا يستلزم الجماعة على طائها ولا ختم كبر ولا ختم
منه دخولها اذ انتمت في محل واحد في بلد كبير بحيث يتيقن على السيد
عنهم او اقيمت في البيوت بحيث سقوني من دفع كالم يحصل ظهور الشار
فلا سقط الفرض بخلاف صلاة الجنازة واجبات سقطا له بالمساجد بل سائر
فرض الكفاية يكتفي فيه بالصلاة كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الصلاة الجماعة
واجب

واجب والجمعة ورد السلام وورده بالحج والجمعة واجبا للجمعة بالجمعة عام والانه فرض
عني ولو اقامها اجب وظاهر ٢٧ الشعار هل يكتفي ٢٨ او لا يكتفي بدينين ٢٩
لو كان على صوبه في كل ليلة الشاريف ٢٧ او على صوبه في كل ليلة ٢٨
صوبه في منفرد ويسر احقق معهم ارجع ولا بد من فعلها الغرض في كل عتق فخر الصلاة
فمنه فلا يكتفي اقامتها في محل لا يجوزها فانه لجمعة من خلفه فالسنة في شوبري
على ما ذكر اي بحيث ظهر الشعار قاتلهم اي لقتال النجاة قال
فلا يجب على الناس شوبري في محلات العترة السابقة وعبارة العيني على
الكتف ولا يخفى اي الناس لو كانت شواب او محلات الجماعات لظهور القناد وعند
اي حنيفة للحنيفة انه يخرج في الخ والمغرب والعشا وعند جماعات في الكروية
قالت الظاهر في الفقه في اليوم عني المنع في الكروية فلذلك اطلق المصنف ويدخل
في قول الجماعة اجمع والاعتماد والاستقار بحالي الوعد لاسيما عند اهل
الذين تخلوا بحلية العلماء وقصدوا الشهوات وحصل الدنيا من شوبري
وانه كان بينه وبينه هياة والكروية له سوا التقدير بالبلد لا حلالا لمخرج
خلاف ذلك في خلف مقتضى من نفعها اي انفتق شخصها الظاهر وظاهر
مثلا لا ظهر وعملوا على الانها مختلفات نوعا وانه انفتق عدد ارجع وعبارة
ق ل على التحريم في اذا انفتق اي في النوع كظهور والاركانت وانه انفتق
العدد كظهور وعملوا على الانها مختلفات نوعا وانه انفتق عدد ارجع وعبارة
وعكسه ومودة خلف مقتضى وعكسه وفيه نظير في الشعار في اسم فرض عني
في حوزة الجماعة وكفاية في باقي المكتوبات وسنة في الشواقل التي تشرع بها الجماعة
ويكروية في مقتضى في مختلفتي في مباحة للعبادة وحل في الصورة التي
تقدمت عني الشوبري فلا تست أي ولا تذكر فتكويه خلف السنة
ولا في مذور عني الا انه كانت الجماعة في مذور قبل الذكر كالعقد فحق
على منتهى قال وحبب الجماعة في اذ انذرها من قبل الكرم بل ولا تست محمول
على غير ذلك ارجع بل ولا تست قال في حوزة في الرض بل ولا تذكره قال
حقنا ولا خلاف في الاولي فتكويه مباحة في البيت وانه قلت
في المسجد وانه كبرت صلاة المراءى الذكر فوعام فيما اذا قدمت في شوبري
او جماعة ففقيه المدعي في زيادة في مقتضى الشماوي وقال فحقنا حفي اي
افضل جماعة صلاة المراءى فيكونه مطلقا للمدعي ويمنع اذليل الدعوة الاولى
واما دليل الثانية فما ذكره من حديث لا يفتي في المساجد وسبوت
فمنه است الا المكتوبة والانفلا سبوت في الجماعة في ل لان المسجد
سبوت على الشوبري وظهر الشعار في مقتضى ان الشعار لا يظهر في البيوت ولم
الاسواق ونقل القاضي ابي الطيب عني اي اسحات ان البيوت اذا انفتحت اقبل
حيث لا يحتمل كبر ولا صغير من دخولها ظم الشعار بذلك فيكتفي به قاله

وهو المعتمد ومن ثم كان له الاوجه الاكتفا باقائها في الاسواق ان كانت كذلك والا فلا لانه
 كمال الناس سرور في دجول نبوت الناس والاسواق اجمع وتلك لذات الهيئات
 اي ذات او صفة لتدخل الشابة اي عن المتزينة وما غير الشابة المتزينة فداخلية في السنة
 والكراد اذ اخرجت باذن الروح ولا يكون فتنه لا تفرح ولا الاصل وهو الصبي
 اي عن الاولاد اجماع فانه ما يحق بالمرأة في شهر التوبة اي عندنا وعندهما
 حنفية ذلك سنة وهذا في غير الحنفية فها هي من البيوت وهو قد مضى فما قل جمعة
 في المسجد افضل مما كنز جمعة في البيوت ليعجز الفضيلتين بل والله كرم عليه نوات
 اجماعه على ما في السمتا لظن لا انه الظن بانه فالانتم افضل هذا منصف
 نعم الاتقاد في المساجد الثلاثة افضل من اجماعه في غيرها قال المتكلم واعلم
 بها ما لو كان له في غيرها ما لو كان له يتفضل جماعة في بيته وتوقع اوله منة بقليل
 اجمع فيفضل ان قال في مسجد عالى لا يكفر ببدعة اي كالمجسدة اي القائلين
 فانه قالوا لا جاسا منكم ولا على المعتد ولا حجة كفتري وشبهه ما
 اعتقد عدم وجوب بعض الواجبات لخصي اذا لم يهاجر للمعتد ان الصلاة خلفه
 كل مخالف محصلة لفنيلة اجماعه وانها افضل من الاقرار بوجوبها مكرهه وان تقدر
 اجماعه بغيره على المعتد ثم ركبها والاربع لا تنفي الفضيلة والشراب
 لا خلاف في اجماعه وانه توقف في ذلك رى بل اجماعه لا تنفي الفضيلة كالصلاة في ارض
 موصوبة في اول الوقت الاولي اسقاط اول الله المراء وتسا فضل في رفع
 اذ لم يدخل الامام في الصلاة وقد جاوقت الدجول وحضر بعض الموصوبين ورجل
 زيادة نذب اياه يعجل ولا ينتظر في الله الصلاة او لا الوقت جماعة قليلة افضل
 فاضل جماعة كثيرة لم يمت علم امامة مسجد يجب عليه الصلاة فيه فانه لم
 يحضر احد يصلي معه لانه لا يقوت الموصوب بالمسور بخلاف مديته لم يحضر
 طلبة لانه لا تقام بل تعلم قال على احوال لا يشك ظالم اي وروى
 المسئلة انه يعلم انه الذي بناه ظالم مشهور بالظلم ولم يتحقق انه محل الصلاة
 بعبية علمه والا فالصلاة فيه علمه ولا يستقام مسجد جماعة في الاقدم الاقرب
 سافة حرة اجوارهم ما انتفعت الرمة فيه عي ما فيه او واقف
 لو سورة غرظ اي خفيفة وقدرها بانه لا تكوم قدر ما يبع ركنه مقبل قال
 وقال ليجب لا تكوم زهايع ركنين فليبين ولو طويلا وقيل منة الى ركن
 المعتدل والا كانت ظلم يعلم ذلك في الكلام عن الخلف عن الامام ولو خاف
 فوت هذه الفضيلة لو لم يسرع في الكسبي لم يسرع بل عني بسكينة بخلاف
 ما لو خلى فوت الوقت لو لم يسرع فانه يسرع وجوبا لو خشي فوت اجماعه
 وهو بل عني بسكينة اي ومن فضل الله تعالى حيث قصد امتثال الناع
 بالتالي انه يشبه عالى ذلك قدر فضيلة التحم او فوقها ما في عي عالى م
 وذلك فضيلة اجماعه اي والله كان الامام معيدا واما قولهم نيت للمفتر ان لا
 يقدي

على المعتد

فانه قالوا لا جاسا منكم ولا على المعتد ولا حجة

من

يقدي بالمتنقل المخرج من خلاف اي حنفية فمحل في التنقل المحض اما المعادة فلا
 لانه قد اختلف في فرضها ذكره في الفتاوى وادراك الجماعة على اربعة افعال ادراك
 فضيلة الجماعة وادراك الجماعة وادراك الكعبة وادراك فضيلة الحرم وقد اخذني بها
 فقال وتذكر ان في غير اجماعه الخ قال سحننا لا تحفنا انه هذا القيد وهو في
 المذكور بعده وهو قول اما الجمعة لا غير سقيم لا في الامام في ادراك الجماعة وان لم يدر
 اجماعه فتأمل اللهم الا انه يقال انما يتد في الجمعة بالركعة لانها راجعة المحبة لعمها
 الامركة فتأمل اه بر على سم ما لم يسمع الامام اي ما لم يسمع في السلام
 والا انقذت فزاد في على المعتد مد ومثل ذلك ولا في لانه بالشرع في السلام
 اخذت القدوة وقيل تنفد جماعة وقيل تبطل وعبارة من على التغير هو
 لادراك ركنه من ولوركن السلام بانه اتم التكبير قبل شروع الامام فيه والامام يدركها
 بل لا تنفد صلواته على المعتد فحنا ضله فالج قل وقال في تبعا للطقين
 تنفد فزاد في وهذا هو الذي في ثم روى المعتد فاحفظ واخذ خذله في
 ولواهل فتبين اياه الامام سيقه بزاغ السلام بكنه عاده عن قرب لغوه هو عليه
 استمرت القدوة وحيد الماموم موافقة في سجود السهو وانه لم يقدمه
 بانه لم عقب تحميه ثم المراج فانه لم سلم فقد الماموم فانه لم يقعد عامدا عالما
 بل استمر قائما الى انه سلم بطلت صلواته ثمانية من الخالفة الفاحشة ثم تنفد
 هذا الخلف بقدر حليسة الاستراحة ثوبوي مع فعل الانقاض
 الهيئات اي جميع ما يطلب من واجب وصحب بحيث لا يقتصر على الاقل الشجة
 ولا سيق في الاكل والاكراه بل ياتي بادني المال بانه ياتي بثلث تسبحات حمدا
 ام احكم الناس فالحيف فانه لم الضعيف والفقير والحاجة واذ اصلي احكم
 لنفسه فليحل ما شاء من الذي ذكره حج اذ لم احكم الناس فالحيف فانه فيهم
 الصفر والكبير والضعيف والمريض والحاجة واذ اصلي اع وعلما جار واتباعه
 اج الا ان يرضي اي نظم في شراعه وانه لم يرضي هو بذلك فانه ظم فرة
 الرض ولو مع سكوتهم نذب التطويل كما في م روى ان بالمحمود من في الاصل
 وراة غيرهم ولو العالما قال سحننا وعبارة اع الا انه يرضي بتطويله يقوم باللقط
 لا بالسكوت فيما نظم لا يصلي في رايه في نفسه لماحق اخويه اي لم
 عني لهم فانه ثباتي قوله ولو احسن في ولو احسن عنزلة الاستئذان ما قبله
 فانه قال فيكم التطويل الا فيما لو احسن في وحاصلا ان نيت انتظار الامام لمنه
 ليريد الاقتداء به بسكوت شدة انه يكون ذلك الانتظار في الركوع او السجدة
 الاخرة وانه لا يخفى فوت الوقت وانه يكون الذي ينتظر داخل محل الصلاة
 دوية من هو خارجا وانه ينتظر بعد لقائي لا التردد وخروج والاكره و
 الغور اي الى حرمته غدا مقصدا للتردد وانه لا يبالغ في الانتظار ولو لم ينتظر
 ماموم الى الاكره وانه لا يميز بين الداخلي وانه يظن انه يقدي به ذلك الداخل
 يا اخرم

عفا

المحمود

8

وانه نطق انه يرى ادراك الركعة بالركوع وان نطق ان ياتى بالا على الوجه المطلوب
من كونه في القيام والاقام ليس بقيد بل مثله المقتد وانتهى لانت لا تأتي فيه جميع الشروط
بداخل محل الصلاة فخرج به ما كواحد به قبل ركوعه في الركوع فلا يتقدمه ارج
من انتظاره وان كان المأموم لم يرضوا بالتطول فقل تركه في الركوع انه
لم يبالغ في اليد في الامام لا في غيره فلهذا الانتظار ولو بالغ في الركوع فلهذا الامام فقل محض بين
راعيين بالتطول على المقتد من اجل ما اذا كان لا يرى ادراك الركعة بالركوع لا يفتي
فلا يست انتظاره ولم يفت عن يده من صلاة الكسوف اعلم ان يصح
الكسوف انهم اما غير من انتظاره في ركوع الثانية لان محصل به ركعة ثالثة
ولم يفت عن انتظاره في الانتظار مع التمسك لانه متى لم يكتف بالانتظار
لله وذكر في الركعة ان الانتظار لانه هو التمسك فلا يحسن وعلم انه يكون اصل
الانتظار به لكنه انتظار بدلالة الحاصل الجديدة ولم يتقدمه مثلاً لفتة تلك
الحصول منه فالانتظار به وحده مع التمسك الا ترى انه اذا كان يتصدق به وسطي
في الكسوف فقله ولم يفت عن ركوعه عن فوجدها التمسك مع كونه الصحيح لانه
شحننا وبين اعادة المكتوبة او حاصلة انه يشترط لصحة الاعادة الوقت
ولو ركعة ولجماعة من اولها الى اخرها قال قال فلو ان ركعة فيها ولو في اخرها لغير
تأخير لانه على سلام امامه بطلت وقام الجماعة في المعادة عن ترك الطهارة
لها وفي الركعة وانه تكونه الاولى صحيحة وانه لم يفت عن العضا وانه تكونه
مع من يرى حواشي الاعادة او يتركها فلو كان الامام المعيد ناقصا والمأموم
حنفي او مالكي لا يرى حواشي الاعادة لم يصح لان المأموم يرى بطلان الصلاة
فلا قدوم وان تعاد في نطق وقال المزني تعاد حواشي وعشون وع وركعتين
بفعلها لذلك وقال الشيخ ابو الحسن البكري تعاد من غير حواشي في وقت
وان تكون مكتوبة او نافلة ثبت في الجماعة اعدا الوتر كركعة لا ترى في الصلاة
وانه لا تكونه في صلاة الخوف وحصول فضيلة الجماعة ولو عند الخوف فلو اصر
المعبد وهو متيقن من الحلف لم يصح صلاة خلفه ما اذا اصر وهو في الصف
ثم اصر عنه فانه يصح وانه لا تكون اعادتها بالخروج من الحلات فاذا صبح
الثاني بعض راسد وصلي او صلي في الحرام او بعد صلاة يوم من بدنه
فصلاته باطله عند مالك في الاولى وعند احمد في الثانية وعند الحنفين
في الثالثة فتع الاعادة في هذه الاحوال الثلاثة بعد وضوءه على
من ذهب المخالف خرجا من الحلات ولو سجد او هذه ليست الاعادة الشرعية
المراد منها ما قرره شيخنا حنف وهذا اعني قول وانه لا تكون اعادتها
الخروج من الحلات بشرط في وجوب الجماعة في المعادة لانه اصل صحها
واعادتها الاعادة لانه الجماعة في حقه افضل خلافاً لغيره في غير
محل يدها فانها لا تتقدمه من شرطه اخره فلو لم لا يتركه مستحب

ان

يجمع

اسم لا على لغة الفقهاء بل على لغة الناس والافعال كقراءة انه نطقه لسانه وانطق
ما المأموم من عملها على لسان المكتوبة اي على الاعيان وكوفها على الجدي ايم
لانه وقرها عليه بغير تكرارها بل اكثر من مرة اي المكتوبة اي التي اجماعها فلان
الجماعة فيها ولا تتقدم اذا اعيدت بخلاف ما لو تكرر صلاة العبد فنقاد لسان الجماعة
في قبل الذكر وخرج احبانه ثلاث اعادتها فانه اعيدت انقادت تقلا مطلقا وقولهم
ما صلاة احبانه لا تتقدمها اي لا يوجبها على وجه جهة التفضل بل وعادة من رويها صلاة
الحبانه لانه لا يتقدمها فان اعادها ولو لم تكرر فصحقت ووقفت تقلا مطلقا وهذه
خرجت عن بيت الفتوى فلا تعاس عليها وورحل في المكتوبة صلاة الجماعة فتعادها
عند حواشي بقدرها او عند انتقاله لغيره اخرها روي يعطوها خلافاً لما منع ذلك
وهل يجب منه الاربعين في الثانية التباينة لفرقة او لا الوقوع في المأخوذ منه نظر
واطلائهم يقتضي الاول كما قال في ولو صلي معذور في الظهر من وجده من يصلي الجماعة يست
لم انه يبعد عنهم ورضوا ترك الجماعة بعد ما في فتقطة اخرى على القول بالوقفة
والله اعلم على القول بالسنية ويشفي الاثم نعم توقف حصول الكسوف عليه وقيل
بل يحصل فقل الجماعة كلف روي من فعلها اي حيث تصد فعلها بالاولى العذر وقيل
شحننا في اعادته ونقل شحنا انه يفتيهم على القول بعدم حصول فعلها على من
تأطوا سب العذر كما لا يعمل ووضع الحز في التمسك والقول بحصول فعلها على غير
المطرد والمريض قال وجميع الامم به والحاصل انه يرضى ترك الجماعة حصلته
فصلها وروى قال لما سجد بحصول فضيلة الجماعة مع تقبل صلاة من دأب على تركها
لعذر واذا اقر الامام الناس بالجماعة لا يجب على من ذكر لقيام العذر والرحمة
بكونه كحواشي في لغة التمسك ولا يميل ولا يطلعا الحكم القاطع على خلاص الريل
الاصلي كما في ثم روي شيخنا البزنجي انه يفتي بالرحمة هو الا فتعال من معصية
الى سهولة العذر مع قيام سبب الحكم الاصيل كما في جمع الجوامع مقدم الاثم الحلال هو
حكم سهل مع قيام السبب للحكم الاصيل ويقوع عدم ظهور السبب الذي هو سبب الحكم
الاصيل وهو الاثم او اللوم عام او مخصوص العموم والمخصوص بالنية لا يشترط
الا لانه في سنة العام هو الذي لم يحقق بواجده اصره المطرد والخاصة بخلافه
كالمع كاذب يجمع الشخص ويشيع غيره وذكر للعام امثلة فبسته ولما نحن احد عشر
لمنعة مطرد اي كونه مجدي كفا عني فيه وتقاطر السقوط والمطرد والامانة فيه من
امانة السبب للسبب وعادة المرحوم في مثل المطرد سقط السقوط بعد فراغ المطرد
النار في اللغة غاصبة او استقذاره وانما الحكم بالكاف في هو كمنعة مطرد الى
عدم انحصارها في ذكره لا يشي اليه ويذكر في اي ريج تدلية فهو من اضافة
السبب للمعصية وفي الرجح مونية وفي حاشيتنا انما توفيت بدليل معصيا عليها
وتذكر في الرجح عاصف بالمعصية احاق الصبح بالليل لانه المشقة فيه اندم
المعصية هو مثل الرجح السبب الظلمة الشديدة والرجح الباردة لاج

لاست

كسبتين اعتمد عليهما خلف المقام اي مقام الاربعة عليه وعلي بنينا افضل المعاملة واللا
اي حيث يكون المقام بينه وبين الكعبة قال وظهر انه المخرج خلف ما يسمى خلفا فاطمة
لما قرب منه كان افضل حج لا مدد وسمى خلفا بالخطوط لانه لا يابح ثمة مقابل الكعبة منه
ونحوه في الجهة التي تقدم الامام فالرفع ما يقال لانه الاول انه يقول امام المقام قال علي
الحلال وانه شديدا لما هو عليه اي بيت ذلك انه صلواتي المسجد الحرام والمنة الاولى
في غزوة الامام ما اتفق بالصف الاول الذي يليه اي الذي وراءه لا ما قرب للكعبة فقد قالوا
انه الصف الاول هو الذي يلي الامام سواء اختلفت مقتضيات او اعدت ام لا ولا يمنع الصف
تخلل نحو من هذا في ثم ارفقوا قال وقال عتباتهم وهو الصف الاول مع المستدبرين الذين
الي الكعبة في غزوة الامام اه عليه تعلق الاربعة في غزوة المهدي وقد علمت انه ضيق
لانه المعول عليه ما فيهم المنهاج ولا يصح ان لا يتفقا في تقدمهم عليه والاربعة في القرب
والبعد في غزوة منة في صف خلف الاقرب في جهة من غير فلو توجه الركن من جهة
جهتي جابتيه مع الركنين المختلفين في ذلك لتقدم عليه المأموم المترجم الى اوله في جهته
ثم المخرج مع زيادة من غشي وبعث اقرب والاربعة المذكورة في صف خلف الجماعة ثم روي ذلك
لانه لما وجهوا يقول بالبطلان في فروعهم اذ اختلف المذهب اثنان في المسافة من غيره
انه قال في صف خلف الجماعة في صف خلف الجماعة المسافة اجماع
من قربه الا قالوا معول لقرب المقدر لا روي في اي ما لا يخفى كون المأموم اقرب الي
الحجاز اكثر من قربه الي الامام في احد الوجهين في وجه اليه لو وقف فيا واختلعا
جهة كان لانه وجه المأموم الي وجه الامام او ظهر الي ظهره فانه اتجاها جهة بان كان وجه
الامام الي ظهر المأموم من ذلك ثم المخرج بزيادة وحاصل ما ذكره الي اربعة من صف خلف
الامام والمأموم اما ان يكون داخل الكعبة او خارجها او خارجها داخلها والاربعة خارجها
وقد ذكر الي اربعة اصناف لا يتوجه المأموم الي الجهة لانه يكون وجه الامام الي
ظهره خلفه ما اذا كان وجهه الي وجهه فمخرج وانه يتأخر عنه قليلا اي انه
كان الامام مستورا بحيث لا يريه علي ثلثة اذرع والافانثه فضيلة الجماعة مد
اعني عن سائر اي انه امكنه والاربعة لم يكن يار محل من خلفه ثم يتأخر
اليه منه هو علي اليمن فانه خالف ذلك في ثمانية فضيلة الجماعة لانه في الوالد
ثم روي في صف خلفه من اذن الامام براه وقامه عن عيه لما فتح عن ابن عباس انه
وقف عن سائر صلى الله عليه وسلم فاخذ براه وقامه عن عيه ونوه من
انه لم يدخل احد من المتقدمين خلفه في السنة استحب للامام ارشادة اليه او غيرها
ايه وثبت منه بالامثال ولا يبعد انه يكون امامهم في ذلك مثله في الارشاد والمذكور
ويكون هذا مستثنى من كرامة الغل القليل والفرق بين احاديثه وبينه وبينه وبينه
الاربعة في تمام او ركوع ومنه الا عتبات خلفه او غيرها او غيرها او غيرها
فلا يستفاد من ذلك الا في الاتيات الاجمالية كمنه وشقة وهذا افضل اي تأخر في افضل
تقدم الامام وذلك لانه الامام متوجع فلا يناسبه الاستقبال والافضل المحل فانه
كانت

كانت السنة خلفها دون الامام تأخر او بالكلية تقدم الامام اجماع وانما يصح ذكره
اي رحلته او مبياته او رحلته وصي وبت انه لا يزد ما بينه وبينها علي ثلثة اذرع
لانه في صف خلفه كما روي في اربعة اوجه او اربعة اوجه او اربعة اوجه او اربعة اوجه
او ثلثة خلفه لغرضه اي يجب الاصل اذ من حيث احسن فيكونه المصنف
افضل منهم والافهم مقدم من علي العباس ولو كان العباس افضل منهم بنحو علم ولو
كان في الرجال فسقة كما قال حج وقال عتباتهم اي ثلثهم ذلك فان خلفه
ذكر ما روي في وقف الذكر عيه وغيره والملة خلق الذكر او اوة وذكره وتفاخلفه وهي خلفها
او ذكر ما روي في وقف الذكر عيه في الامام واكتفى خلفه لاحتمال ان يوقفه والملة
خلفه لاحتمال الذكر في مصيابه ولو لم يخبر عن مصطفاه خلفه الامام ولا يجوز
للمالفي لانهم من جنسهم خلافا غيرهم يخافون ولا يلزم بهم صف من قبلهم
وكذلك لا يلزم من صف من قبلهم لاحتمال التخالفة فيما اختلف في المبيات مع
المالفي كما روي في صفوف الرجال او كما في الذي يليه هذا وافضل له صف عيه وان
كان من تالي ربيع الامام وروي في افعال خلقه فالتصنيف حيث ذهب الي انه افضل
من اليمن اختلف عن ذلك معللا بان الفضيلة المتعلقة بذات المصلحة مقدمة على
المتعلقة بغيرها وانه في جهة اليمن كما في الاول من صلاة اسم وملا كنهه على علمها
ما فوق سماه القارة وغيره وما تقدم من تفضل الاول علي ما يليه وهكذا اجماع في غير
مصلحة الجنان اما في يتوهم مصنفها عند اتحاد احب لاستحقاق تقدمه في صفوفها
ايج مع تقدمه وتأخر الله تعالى اي في الجملة والافهم لكان في رتبة النبي خنايب
اما منتهى ان الله قال الاربعة لانهم يتولى وقال بعضهم امام يطلع علي المذكر
والمؤنث وانما هذا يتوهم ان اما منتهى الذكر كذلك حج وسقطت سكرت اليه
الذين في صفه اعلابا بالقاعدة من انه متفرق الاطراف كالناس والارباب يقال بالكوفة
وقد تفرق في صفه الاطراف كالناس والارباب يقال بالكوفة وقد تفرق في صفه
اسم زبيدي في صفه قيدا حتى لو كان فيهم بعد نقط لم يخلطوا في صفه والظن
انه من صفه ليس بقيد ايضه فلو كان في صفه والامام عار بالان احكم كذلك اي يتف
وسطهم وانه كان المستقر مقدم في الامامة علي العار في فافهم انه وجد
سعة تفرق النبي بان كان لو دخل فيه وسعة وانه عدست الفرجية مد
ولم انه خلف الصف الذي ايج فتدبر علي نذب سلفه في الصفوف فانه لا يبرح في
صفه حتى يتم ما قبله وانه يفسح لمن يريد فلو خالفوا شيئا من ذلك كرهت مصلحة
ونابته فضيلة الجماعة ثم روي في ان قال انه اراد ان يكون من حيث الجماعة المطلوبة
لغيره وتفضل عن حج مثل ذلك وانه في فتاوى من رايه الصفوف المتعلقة بغيره
لتم فضيلة الجماعة وروى فضيلة الصف الاول وتفضل مثل ذلك عن الركن المنان في
وعني صفه الاسلام وهذا وقد علمت ان المعتمد ما قال في ثم من صفه فوات فضيلة
الجماعة كالصف اجماع قال ابن العاد يستحب للمأموم ان يباري في الصلاة في الصف

كانت

تفهم هو الراجح والمردود من معتقد اجماعه فقط وانه لا يلزمها الوضوح بالبيان
والسواد اولها اجماعه اذ لا يلزم المذهب ليس عذبه ولا يكون معتقدا اجماعه على الراجح
فتأمل قال وكتب شعوي في كتابه المجمع مرعا قال في حق الذي يقدر ترجيح من تناقض
ما وقع في الروضة والمجمع كلفه محله فثبت اعتقده انه تعالى جسم كالاخصام وعليه
يجل اطلاق المجمع انه يكلف امامه اعتقده انه جسم لا كالاخصام فلا تكلف عليه حمل اطلاق
الروضة وغير قابل للشهور عندنا اعتنا انه ليس بكلفه وجميع في الاتباع بينهما بان ما
يعتقد علم اياه صريح من لوازم اجماعه كالبياض والواد وما تفنك فيما اذا لم يصرح به
من ذلك لانه الاصح عند الاموليين ان لا يلزم المذهب ليس عذبه وقول من عذ
وانه كان كلفا ما لم يلتزمه صاحبها واحترز بالصرح عنه بقوله بالجملة يعني انه تعالى
في جهة ويلزم منه انه جسم لكنه ليس فريحا فلا يكلفه بالحق في اصله للزاري فكتبت
والقلب الى التفصيل انيل ففعلنا في الاصل والمذهب من المذهب ما قال اجمع متأخره
ان اجماعه لا يكلفه في كلف اطلق في المجمع تكلفه وشيخ حمل الاول على ما اذا قالوا
جسم لا كالاخصام والثاني ما اذا قالوا جسم لا كالاخصام والثاني ما اذا قالوا جسم لا كالاخصام
لا في الفقهين اللذين عليهما الاول قد لا يلتزمونه وفي الثاني لا يلزم المذهب غير مدعي خلاف
الثاني فانه صريح في احدى شيئين التركيب والالوان والاعتقاد فيلزمه كذا الا ان ثبت للتقدم
ما هو صريح عنه بالايجاع وما علم من الدين بالضرورة من انتفاء عنه ولا ينبغي التوقف
في ذلك بل الحرفه فتخصص في اجماعه فلا ريب ان احوال التكفير مطلقا وعدده مطلقا
في التفصيل فلا ريب ان احوال السيل وذكر في الكتاب المذكور انه القائلين بالجملة
لا يكلفونه على الصريح قال نعم انه اعتقده ان لا يلزم من احدى شيئين او غيره كلفه
اجماعه فلا يحفظ فانه ثبت ما المعتقد بان ذي وقار والبيان اطلقا على
ان المعتقد عدم تكفير اجماعه مطلقا وحج فصل قلت القلب الى التفصيل انيل انظر
وعلى وشكر العلم بالخبريات وبالمدوم والبعث والحق والاحكام فمن العلم بالخبريات
وهو من حيث يثبت العلم بالخبريات ويثبت العلم بالخبريات لا يلزم لانه انما
السنه على عدم علمه تعالى بالخبريات والخبريات او لا الفهم المتناهي وانه لا الله
والمدوم قال القائلين والحقيل ومعنى علمه به علمه بالحق والحق والحق
وقوعه لانه منه الفناء وكذا ان هذا اعتقده عن علمه بالحق والحق والحق
العلم بالخبريات هو الفلاسفة وقد قالوا انهم بقدر العالم وعدم تحصيل الاجسام وقد
قلت في ذلك ثلاثه كذا في الفلاسفة الاول اذكروها وهي قطعاً منسبة علمهم
بحر في حدود عوالم حذر الاجساد ورايت منسبة مدعى العلم بالحق قال النووي
كثيره وكتبه للناظر ان يوم قوما والكثير من كلفونه بمعنى مذموم شرعا كذا
ظالم ومن تغلب على امامته الصلاه ولا يحسنها ولا يحسنها عن النجاسة او يحسن
بنيان الصلاه او يتعلم منسبة مذمومة او يتعلم منسبة مذمومة او يتعلم منسبة مذمومة
ذلك سوانبه الامام اذ لا قالوا ما لا يجوز ان يكون ذلك له الصلاه وانه
وهذه

عب

م

س

وهذه الكراهية للتحريم كما صرح به ابن الرقعة والقول وغيرهما خلا في ما اذا كرهه
كلهم فانها للتحريم كما نقله في الروضة فاصلا في الهاديات على صاحب الروضة ونصب
عليه الثاني رضي الله عنه فقال ولا يحمل الرجل به يوم قوما ويكرهونه والاسنوي
ثبت انه المستحب واحده يقال هذا وعنه الثاني في نقله الرافعي في الهاديات
على صاحب الروضة ونقله في احوال عن الثاني في نقله المتقدم وتبعه على
ذلك جماعة مد كالمناقض لما كان تاريل لم يكن فاسقا فكذا شبهه به
ذلك من موطنه كان يومه عبارة التحلي وانه عاينه كان يومه عاينه كان يومه
وهو ان لانه الكلام في اقتداء امر بالمعروف لا في امامته القيد للحرف بينهما فرق رقيق
هو حرمه اول منه لان الامامة منصب جليل فالحل والحدود والبالغ
بالمرجع وخالفوا فيمنه فقالوا لا يصح قال في الترتيب وفيه اقتداء رجل بصبي لانه
مستقل فلم يحرقا المتفرق به وهو في الامانة للخواص قال لا اعتد بالثاني
لعدم صحة امامته الصبي المميز في اجماعه وقال الثاني يجوز الاقتداء به فيها لانه
وايه كانه البالغ او في الامامة من الصبي اختلف في وجهه الاول انه منعت الاما
في اجماعه وغيره امامه منصب الامام الاعظم وقد انتفى على انه من غير صلته
يلزمه بالفار وجه الثاني انه المراد علم اطلاق بواجبات الصلاه واداءها وذلك
حاصل بالصبي المميز الذي يميز بين الفاضل والست ويختار من الصلاه
مع الحديث والتجسس فانه لا يلزم ان يكون علمه بالبالغ فاحبه الامام العادل
المحفوظ من الذنوب بالمعنى اي الصبي المميز ولا صلته من قارب سن
الاقتداء قال كلف البالغ او في من الصبي اي وانه كانه الصبي اقر او فقيه
لمحة الاقتداء به بالايجاع خلاف الصبي ولهذا يفتن في البويهي عن كراهة الاقتداء
به في رايه كانه اعني او في وجهه اي وانه قل ما قد من الرقة الا انه غير
بحرفه اي فيقدم الصبي لثبته على امر بالخبرية من التفتحه اما عرفت في وعده
افتد فيما سئل من قبل السكت عبارة اجماع على ذلك وهذا كله في غير صلاه الجنا
اما في الجواهر مطلقا لانه رعاه اقرب الي الاحاديث ومن القيد الفقيه
اي لا افتد ويخرج عن القيد اي غير الامم بان كان فيها بالخبرية بقا دل زيادة
الفقه فكذلك ان لا غير الفقيه لا تقع امامته بمد وتلك امامته لا تعلق
وايه كان بالحق والاعين في البصر في الامامة سواي القار من فضيلتها لان
الاعين لا تنظر ما شفه من القبح والبصر يتطرق اليه من حفظ عن النجاسة
والكلام اذ الاستقيا في سائر الصفات والاقن تنسج بصفة قدم بها كاعين فقيه
وبغير غير فقيه فالاعين في تقدم فقد قال لما روي عن الاعين او في من القيد
الصبر في الاعين ولا يفتد في الاستقيا الجمع مع الاصل والتحليل مع المحذور والنجوة
والا في مع ابنه والقرين مع الصبي اع وكونه الصبي لا يخفى عن النجاسة
قدم الاعين فليعلم وانه الاعين غير خاشع قدم البصر عليه وعند الحنفية انه

ل

بعد طلبة الفصل تحت الصلاة ولا يتناول هذا الجاهل عن قصد على شيخنا طلبة
 فخره عني اظنني وقرره عني غير انه اعتد في اذابه الامام خني في
 اثنا الصلاة انها تبطل وانه ظن عتبه ان يتبع بالذكور في ثمن جزء من الصلاة مع الشك
 وعبارة المناوي ويصح اقتداء رجل غيبا بغيره في ركعتين بانني لكم
 باي منسوب الي الامام كانه على حاله حين ولدت امه واصلته منه لا يكتف ولا ينقل
 ثم استعمل في حاله فيما ذكره اليه او يقال انه حقيقة عفية ومثل الا في حكم المذكرة
 من لا يكتف للاطاع وكذا تارك الفاحشة او بعضها بالجملة خلاف من كبر ولم يتوكله
 وجه المخالفة انه لا يتغير من المأموم فيصح اقتداءه مع رجل حاله مذعوري الخ
 امكنه القلم والاعلم بحال ام لا لانه الامام يصدر بحمل القرعة عن الموقوف فاذا لم
 يحسنه لم يصح التحمل ثم المأموم فيصح اقتداء القاري بالاي مطلقا وهو علم القاري
 حاله او لا حاله اذا تردد في كونه اميا او لا فلا يصح الاقتداء به وقد صرح غير واحد
 بصحة الاقتداء لانه الظاهر من حال المصلي انه يحسن القراءة فانه اسرى جهرا يتناصب
 المأموم ووجب عليه البحث عن حاله بقدر السلام فانه يبين انه غير قاري اعاد
 وانه يبين انه قاري ولو يقول سنت انجز او اسرت لكونه جائزا وصدقته الما
 موم لم يقدوا به لم يبين حاله لم يبداه ومن كلام بعضهم انه يفيد انه لو كان
 قاريا لم يجره اهول كتحفيف شدة مثال له في محل جوف في كارت مثال للاي
 كما قرره شيخنا القاري وعبارة قل قوله كتحفيف شدة اشارة الى انه التقيت
 بخلافه فان على زيادة او تشديد من الفاحشة فيد لما الكلام فيه انه
 وخرج بالفاحشة عنهما اما التكبير فانه كان يخل به مع القدرة وانتم به القاري فانه
 دخل في الصلاة عالما بانه امامه يخل بالتكبير ثم يتقدم وانه لم يعلم الا بعد فراغ الصلاة
 وحسن الاعادة لانه علم في الاثنا وحب الاستئذان ولا تتقدم في الفارقة
 وامانع العجز فلا ضرر وما الاخلال في الشبهة فانه دخل عالما بذلك لم تتقدم صلاة
 المأموم فانه لم يعلم الا بعد فراغ الصلاة وبعد سلام الاعادة وانه كان قبل سلام
 المأموم سجدة السهو ومن لا اعادة ايض وانه علم في اثنا الصلاة ان يتقدم لعله
 بعد على الصواب فاذا سلم ولم يقد سجدة المأموم للسهو ايض وكذا حكم السلام
 كما تشهد وعبارة ثم روي عن الازدي صحة اقتداء من عجز عن التكبير
 او تشهد او السلام بالعربية في حاله لا يجزها بها وجهه انه هذه لا تدخل التحمل الامام
 بها فلم يتقدم لغيره عنها فكيف في حاله بانه هذا غير مستقيم لما تقدم انه الاخلال
 ببعض الشدائد في تشهد يخل انتم اي فلا يصح صلاة في ولا امامته قال عليه
 السلام وعبارة واذا سجد للسهو على عيني انه اخل ببعض تشهد هو واياه يفر
 المعنى لان في سجدة غلظة وما يخل عليه من السجود السهو فاعلم في عتبه
 محل الارغام كقولك ان هذا المصراط المستقيم تشدد في التا
 الارث وهو من يبداه في صلاة مع الارغام ام لا
 كان ياتي بالثلاثة بدل

قوله في قوله
 في قوله في قوله
 في قوله في قوله

بدل السجدة قال لم روي لو كانت السجدة سيرة بانه لم يمنع اصل فخره بانه كان غير صاف
 لم يشر بانه لم يحصل ابدال وحكي الرواية عن ابي غانم مرقع ابن سرج قال انه است
 سرج الي هذه المسألة فقال لا تقع اما في الالبغ وكانت السجدة سيرة وفي ابن غانم
 مثلهما فاستحييت انه اقوله لم هل تقع اما عند فقلت لم هل تقع اما في الالبغ فاجابني
 انما هو عذر وسيل من رعن قر العزم مالك باثبات الالف مع الارغام فاجابني
 تحية التاة مع صحة الصلاة واجاب الشيخ ابو النضر الطبري بالصحة ولا يحرم
 القراءة بالارغام مع اثبات الالف بناء على الصحيح انه ان كان ما في العشرة واسكن
 خالف فيه الشايع وهذه قراءة يعقوب من الثلاثة بعد السجدة وكان والديه
 رعد الله شدة في ذلك يتعاجر رعاي ويذكر في هذا وقد علمت
 انه الموقد عند رعا عليه الخجابه ويقوله ان كان ما في السجدة الخ والاي
 انه لم يكن القلم صححت كقوله عتبه قال قل لو قال لا تتدأ منكم بد كان مستقيما
 اي اولى لانه يصح اقتداءه عتبه ولم يشر منه بخلاف اقتداء غيره به فلا يصح الا اذا كان
 مثله فيما يحل به بانه احدث في حرف المحو عنده ومحل قوله اختلفا في الماحية
 به لانه يبدل احد في سني المتقن مثلثة والاضمة فانه قال احدها المتقن
 بالثلاثة والآخر المتقن بالثلاثة ولزم الارغام فيصح لا تحاد حرف المحو عنده
 ومنه بوضوح عدم جواز اقتداء من باخرى اصلية فانه كان احدها اصليا
 ووجه الاخرى مع اقتداء الاصل بالطارى روي عنه فانه كان عارضا في طريق
 اقتداء احدها بالآخر لانه كان في ما لا يحسنه الاخرى قال مع زيادة وعند
 مع يصح اقتداء احد في بالآخر مطلقا وفي ثم روي عن من عدم صحة اقتداء من
 باخرى ولو عجز امامه في اثنا صلاة عن القراءة لم يفرق في مفارقة خلافه ما لو
 نحي عن القيام لانه اقتداء القيام بالقاعد صحيح ولا كذلك القاري بالآخرى قاله
 البغوي في كتابه ويروى لم يقل جريد حتى فرغ من صلاته اعاد لانه حديث
 اخي في نادر خلاف طريق الحديث مدعي التحريم بخواتم اي في النافخ
 او عتبه بديل قوله كفا اذا لا في الفاحشة والمراد به من يترك سجدة في صلاة
 على عتبه فلا يترط العذر وانما صححت صلاة مع ذلك لانه المكنى
 موقفا عن عتبه كقوله في عبارة الخ بخواتم الكواوي ويروى بترك السجدة وكذا
 سائر ما روي في زيادته ونقصه الطبع في جاعد وما لا يقتضاهم مع زيادتهم لغير
 في ارجح ولاحت المراد بالحق ما يحل الابداله من عالا يفر للمعنى اي
 ويحكم صحة ذلك مع صحة الصلاة ولا تقدم زير عي واحاصل انه الحق حرام
 على القاعد العالم القادر مطلقا وانه ما لا يفر للمعنى الاخر في صحة صلاته
 ولا تقدم به مطلقا واما ما يفر للمعنى ففي غير الفاحشة لا يقتضيه الا انه كان عاملا
 عالما قادرا واما في الفاحشة فانه قد روي عنه القلم في قوله قال عتبه
 المحامي كقوله قال له اي وفتح دال فبدرك يا الوتر بالثبات الحديث وفيه صناد

اي في

السراط ويمنع من اعدائنا فانه ذلك لم لا يفر في صحة القدوة وانه كان المستعد لذلك
 انما هاج ونزل وضم صداد السراط اي فكما لحن الذي لا يفر من وانه لم يتم الحاجة لحنا
 فانه لحن عندكم كالتفريق بين الاعراب والخطا فيه والاماد به ايضا الاعراب فلهذا ابداه
 حريف رافض ويضد ان لا يفر بها والاماد بتغيير المعنى انه يتقل معنى الكلمة التي
 معني افرغتم تا انتمت وكرها اولم يكن له معنى احسن كالتفريق بالزاي له فانه
 غير في اللحن ولم يحن الا حبه الفاحته اي لم يحن ما كثر به فيها بان غير
 لانه عندكم ولم يحن التعليل كما في ٢٢ واما اطلق عليه انه لم يحن الفاحته الا انه اذا لم
 يحن ما كثر فيه صدق عليه لانه لا يحنها تامل فلا يصح اقتداء القاري به اي
 مطلقا ولا صدقاته اطلاقا التعليل والاصح كالتفريق مثله به ومثل اقتداء القاري
 بالاي اقتداء به حسن سبع ايات عن الاحسن الا لا ذكر وحافظ نصف الفاحته
 الاولى منها الثاني وهو ٢٢ ومنه حسن الذي عن الاحسن كما ذكرنا
 وانه في لحن ابي الغفر لم يحن بدليل من ابي وقيل في غير الفاحته اي وغير
 بدله كما ذكرنا قال تحت مصادره قال الامام ولو قيل ليس لهذا اللحن
 قلة عن الفاحته مما يحن منه لم يكن بعيدا لانه يتكلم عما ليس بقرائن بلا حروف
 وقوله السكبي ثم المرح ومقتضاه السجلات واختاره السكبي وهو متفق لا يفسد
 مطلوبه في الجملة ٢٢ ولويان امام مدني فانه في اخوات كانه فاما ما رواها
 وكما في اخرها فغنا على السوطي والاولى فيه على القيز المحول عنه الفاعل
 اي وكويانه كذا ما مد له من شئت ما ذكره كما في ع ٢٢ والاولى فيه حاله
 وروايان ليس المعنى بانه في حال كونه كذا الا انه حال على تقدير في بل المعنى بانه
 كذا فالاولى كونه غير فلو لم يكن في حال في ثبوت القدوة وجب الاستيفاء في
 كما في اي او حنيت او حنيتا او مينا او تارا الفاحته في خبرية او حنيت عليه
 الاعادة او ما حدا على كذا الذي يتحرك بحركته او تارا كالتكرار الاطراف وقادرا على
 القيام او على السيرة وكان يصح منه فعود او عاريا وقادرا كونه قادرا
 على القيام في الخطية وكان قد خطب منه فعود حيث لا يجب عليه الاعادة لانه
 القيام في الخطية شرط في الصلاة كذا والشرط يقتضي فنيقانه قلت رد
 على هذا الفرق الستة فانه شرط للصلاة فما الفرق بينها وبين قيام الخطية
 اجيب بانه الستة شرط للصلاة والقيام المذكور شرط لما يقو مترتبة
 الصلاة وهو الخطية فاختار فيه ٢٢ وقوله وكان يصح منه فعود فوجب
 الاعادة في جميع ذلك لانه منه شانه لا يحن ولو خفيها هي للرد
 على الرافعي وقيل وجب الاعادة ولا تغلب تغلبا مطلقا
 وجب الاعادة اي انه بانه بعد الفراغ من الصلاة فانه يات في انائها
 وجب استيفاء ٢٢ لنقصه بترك البحث صريح ان يجب البحث
 على المأموم في حال الامام قبل اقتدائه وليس كذلك على الراضع فلو قال
 كونه

اي

كونه الامام ليس من اجل الامامة في ذاته لكان اولها قال وعما رتب على الحلال قوله مقتضاه
 لما في هذا التعليل لظهور ان ما رواه من ان لا يجب البحث عن حال الامام الا انه يقال الامام
 التي قلنا ان يحن على احد يثبت تاركها الي التعمير في البحث عنها او يقال هذا قليل من وجوب
 البحث عن حاله لانه غرضه ليس يتعمد اعتدله او اقتدائه عن جهل ابلاته او ان
 يحن فلا يفتد لانه اذا نه على الصلاة بدليل ظم على الله به ولم يثبت خلافه من ان امره
 جهل به لانه البحث فانه قال ثبت اجميرا وسررت كونه جازا وصديقه المأموم فلا يتركه الا ان
 بل يجب فانظر عليه البحث او بحث منه فلم يجبه فالاعادة لا تقتل امان السيرة فلا اعاد
 عملا بالظن ولا يلزمه البحث عن حاله لا يلزمه البحث عن طاعة الامام من رواج هو مد
 وقد اختلف في وجوب البحث عن حاله في حاله من قبل الاقتداء به فقال بعد الفراغ يتعمد
 ليعلم لو لم يثبت كونه الا بيقول ومنه فلا يقبل عنه فيه نظر لان الكافر يقبل عنه في فعل نفسه
 فكانه الاظم انه يغلب بالتعمير قاعدة ما يوجب الامانة اذا طرأ في الاثنا او ظهر او حب
 الاستيفاء ولا يجوز الاستمرار معنية المارقة ولا لا يوجب الاعادة مما يمنع محبة الاقتداء
 ابتداء العلم اذا طرأ في الاثنا او ظهر لا يوجب الاستيفاء ويجوز الاستمرار معنية المارقة
 ع ٢٢ على ٢٢ فلا يقبل عنه ويستثنى هذا من قوله يقبل عنه الكافر في فعل نفسه
 مد لانه بانه ذا حد وكذا ما يخفى على المأموم عادة كعدم العنة وبمجة عمل
 يغلب فيه وجوب الما قال ومثل ما لو بانه تاركا للفاحته في السيرة او التعمير مطلقا
 لانه هذا مما يخفى كما قررنا فحينئذ قال اعناطيه وفيه وكذا ما رواه في كبريائنا بانه
 من حيث لم يسمع المأموم لم يضر من صحة الاقتداء به بطلت الصلاة الامام لانه هذا مما يخفى فلا
 امانه عليه خفية حاصلة المعتمد انه الظن من العينية والخفية هي الحكمة آتت
 التي ليس لها طعم ولا لونه ولا ربح وانما الفرق بين القريب والبعيد لا بين القيام والقيام
 ولا بين الاعمى والبصير ولا بين باطن الثوب وظاهره في ع ٢٢ وروى قال ٢٢ وروى عن
 الاعمى بصيرا والبصير بيا خفية حاصلة المعتمد انه الظن من العينية والخفية هي الحكمة
 اي الحكمة التي ليس لها طعم ولا لونه ولا ربح وانما الفرق بين القريب والبعيد لا بين القيام
 والقيام ولا بين الاعمى والبصير ولا بين باطن الثوب وظاهره في ع ٢٢ وروى عن
 فذكره امتداحي فيصح اقتدائه به او لا ثم طرأ التردد في حنيتة في الاثنا كما نزل
 عليه قوله لرد المأموم وكذا الاول تقدم هذه المسئلة بعد شرحه ولا يات رجل
 بأول ٢٢ ليرد المأموم في صحة صلاته عند ما اي عند القدوة فيه فيصح بان
 المأموم دخل عالما بانه حنيت اما اذا لم يعلم حنيتة الا بعد الصلاة ثم اتضح بالذكور
 فانه لا يصدق ثم وعلله في قوله حنيت بالنية وانما حاله المقتدى بالحنيت اما ان يكون
 رجلا او امرأة او حنيتا وله فانه اما ان يحن المقتدى به حال الاقتداء رجلا او
 امرأة او حنيتا او لا يحن منه حال شانه فانه اربعة مقدمات في التمسك بالمسئلة بان
 حنيت على كذا اما ان يحن المأموم بعد الصلاة رجلا او ان يحن المقتدى به حنيتا
 فله ستة وثلاثون فاصلا المسئلة الثانية على حقيقة ولا ريب ان يضم

العارضة كما كرتين وحمل ما ذكرنا ان تحقق اعانها في الوقت لو سلم من ركعتين والافعال السلام ما
 اذ كان في فائتة فلا يتلوا بقولها جماعة في حاضرة او فائتة اخرى فان كانت الجماعة
 في تلك الفائتة بغيرها ولم يكن قضاؤها فورا جاز لم قطعها مع غير ذلك والافعال جماعة
 ويجب عليه قلب الفاعلة بنية نفل ان حثي فوت الجماعة تقم صلاة بها الاراد بالنظم
 الصورة والهيئة الخاصة اي توافق بقية صلواتها ومن التوافق صلاة السابح فيصير
 الاقنانه بصلواتها على المعتمد ويتقدم الامام في السجود الاول والثاني اذ طول الاعتدال
 والحول في السجودين وفي القيام اذ طول جلسة الاستراحة كما في ثم في الافعال
 الظاهر بالافعال الاقوال ثلاث شرط التوافق بها كما في غير عن الفائتة الا ان يبدلها اذا اقتد
 بعكسها وخط الساطنة كنيسة الاقنانه والاد او القضا كالمع بالظهر مثلا فلا شرط التوافق
 بها الا ان يتقدم ويصير الاقنانه كونه سنة وللكون خلف سجدة في التلاوة والركن بالكنس هذه
 اربعة فتمت المصدر ما ذكر لتدبر الثانية ثم انه كان الامام في القيام الثاني فابنده
 مع الركعة الثانية من صلاة الكون بحيث التدبر في المكتوبة بخلاف صلاة الجحانة فلا
 يجزئ حصة جوف في اقلية الجحانة ولا يصح في سجدة التلاوة والركن ويصير الا
 قنانه كونه في مع حصول فائتة الجماعة او جحانة لو بعد بالدواب لا تارح ما في المذكور
 وهي مكتوبة خلف كونه او عكسه مكتوبة خلف جحانة او عكسه او جحانة خلف كونه او عكسه
 بر ما حصل انه المصدر التي لا يصح في الاقنانه سنة وعشره وهي مكتوبة وناقلة خلف
 جحانة وكون وتلاوة والركن بالكنس اي الاربعة خلفها فبذلك عكس وجحانة خلف
 الكون وسجدة التلاوة والركن بالكنس فبذلك سنة والكون خلف سجدة
 التلاوة والركن بالكنس فبذلك اربعة فتمت المصدر ما ذكر فلا يصح الاقنانه
 في اي عدم المحبة من ابتد الصلاة اي لا تنفصل عنه لان عدم المحبة اعلاه وعند
 الركوع والافعال في عدم المحبة بعد انه بنية الامام لها او غيرها وانه بانه لم يكن قبل
 التكبيرة الثانية من صلاة الجحانة خلافا للرواية ومن تبع مع اخلافه
 ومن اقتداس في سجود السجدة في سجود التلاوة والركن لانه في اقتداس في صلاة
 عن ليس في صلاة ويجوز اقتداس في سجود التلاوة عن في سجود الركوع عكسه
 8 م ر او جحانة ولو بعد بالدواب لا تارح ما في المذكور ان في سجود الركوع وهو
 مثل لانه الجماعة في سجود هذه غير سنة كما في صلاة الجماعة في سجود ولا تنفصل
 متنية خلف سجدة وبالكنس بالركوع وما لا يطلب لاثواب فيه ومن ثم قال بعضهم
 لا يحصل فضل الجماعة وعبارة في ولا يفرق هنا افضل وغيره من باوي خروجا
 من احوال في وتضمنه انه لا فضل في بقولهم الانتظار افضل اذ لو كانت الجماعة
 مكرهة لم يتكلم بذلك وفي طوئلة بقية عطفه على بقية لم يوافق
 من عطفها على العام لاجل في بقية المقناني في عطفها على وانه في سجود
 بقا من عطفها على المتفقتين في العذر حتى لا يتكلم مع بقية وفي طوئلة بقية
 زني وعكسه اقتداس على الطويلة بمصلي القصيرة مع كونها ثوابتي كما اذا جمع

بالظن

المفرد

مع العناجم تأخر وصلى واحد خلفه العناجم صلاة المفرد ارجع العناجم بتدبر
 فصلها خلف مصلي المفرد صلى هذا كونه عطفه على بقية لم يوافق عطفها
 على خاص والبار اخلت على الامام او صلواته وبالفعل ارجع لجمع ما قبله
 قال وعبرني ثم المنهج بقوله وبالكنس ولم يغير بالقول لانه يوم رجع عن ذلك فصرح
 ففقط وفي قوله ومن طوئلة بقية وسبب ذلك التفرع اختلاف العالم وعنى المعنى
 على الاصل وهو الاقنانه فارتكب خلاف الاصل دفعا لذلك التفرع فلو لم يفرق في هذا
 في التفسير بل كان له اولي والاضحى اختلاف في نية الامام والامام مع اي بعد في
 المخالفة فيها وهذا محذور في الظن لانه الاختلاف في نية في الفنة وهي فعل قلب
 فكانه المناسب التفرع والمعتدي في خوا الظاهر في فائتة الامام بصلوات
 الصحيح او المفرد والامام مصلي الظهر او غيره بدليل قوله في صلاة والافعال
 متابعه لجمع وانه لم يزل على ذلك بطول الاعتدال بالقنونة وعلية الاستراحة
 بالشهد لانه لاجل المتابعة فاعتقد في وعبارة ثم روي استكمل به جواز متابعة
 الامام في القنونة مع انه غير متزوج بالمعتدي فكيف يجوز بطول الركبت القصيرة
 روي بانهم اعتقدوا ذلك المتابعة ولا ينطبق على ذلك ما روي انه لو اقتدى فيه
 بوي بطول الاعتدال ليس له متابعه بل سجدت بطول او يفرق في هذا فانه يقال ان
 لانه بطول الاعتدال بغيره الامام في الجحانة وهذا لا يراه الامام اصله قال في
 من لانه بطول الاعتدال هذا في قد يقال برده عليه ما ياتي في صلاة السجدة من
 انه يعني عليه بنية المفارقة او الانتظار في السجود مع ان المعتدي يرى بطول
 في الجحانة فانه يقول بنية صلاة السجدة في نفسها على تلك الهيئة الا انه يقال لما لم يكن
 لا وقت معني وكانه فعل بالنية لغيره ان ذلك لم يزل مشترك صلاة لا يقول الامام بطول
 الاعتدال في في قنونة الصحيح وهو مثل ذلك ما لو اقتدى مصلي العناجم على
 الوتر في الخلف الثاني من سجدة بصلواته بطول متابعه في القنونة او لا يفرق
 اقتدى بمصلي صلاة السابح كونه مثله في التعلية فيه نظر والظن الاول والفرق
 بين وبين المعتدي بصلوات السابح ما به هذا الموضع بتوقيفه وتالده مع علي م
 ولم يفرقه بالنية واعادة لظن صلاة والمفارقة بغيره لغيره في بقية بها
 بصلوات الجماعة كما قال في سجدة واجز ذلك في المفارقة خروجا بين الى
 تقاربه راج والمعتدي في سجدة بانه الامام مصلي الظهر او غيره والما
 موم مصلي الصبح او المغرب اذا اتم صلاة في عطفه بالنية للمعاج لا بالنية
 للهيئة لانه في المغرب يجب عليه مفارقة عند قيام الامام للاربعة تشهد في وقت
 صلواته حتى المفارقة فلعل الظن انه يقول اذا اتم ما يوافق فانه وعكسه انه يجب
 بانه معني اتم صلواته قارب اليه تمامها تامل فارقه بالنية اي جواز في
 المعج وهو جوابي المغرب لانه عليه قول ان بخلافه في المفرد ليس له انتظار
 تامل وهذه المفارقة بغيره فلا رتبة وحصل فضيلة الجماعة والافعال

انتظار في صبح بغداد من انضمية الانتظار حصول فضيلة الجماعة ومجملته كان الامام
تشهدوا لآبائه قام بل تشهد فارقته حتما اي لانه قد حلو في تشهد لم يفعله الامام
وكذا اذا جلس ولم تشهد لانه حلو من غير تشهد كالحلو في اي فتقارقه
حتميا وحل الانتظار في العجم انه لم يخل في وقت مثل حلال امامه والافلا
تستظهر واذ انتظر اطلال الدعا بعد تشهد كما في شمس وقال ع في فانه خفيه فقدم
الانتظار وحي واغلام عجب بنيت المفارقة لحوار المدة في الصلاة وفي اطلال الدعاء
لديا ولا لغير تشهد فلو لم يحفظ الارعا فمضركم لانه الصلاة لا تكون فيها واغلام لم
الشهد في صبح خلاف من اجل يتكبر في الكون العولي ليم بعد اي ليقع السلام
في جماعة ومع ذلك لو فارقته حصلت له فضيلة الجماعة وانه كان هذا الشك فمضولا
بالنسة للانتظار كما تقدم على م
انتظار في السجود الثاني عرفت في العجم في كلامه اجال والاحاصل
انه يقال انه عرفت ندبا لانه اركب في السجود الاول وجعلنا ان اركب قبل سجوديه
للسجدة الثانية والاركان وموبا ان لم يفرق المفارقة في ل وفارقة الشهد الاول
بانه بقا الشهد في الاعتدال فله سجدية امامه وعم افراد بالحلو ولا يربعا
ذلك ما لو جلس الامام للاسقاط لانه جلسة الاستراحة فمضرا عن مطلوبه م روي
وزي ولا يجوز عليه ترك اي لتجمل الامام في هذه وانه لم يطلب منه لانه فانه
التجمل م ر وفارقة لمقتت وهو فارق بذر فلا يترك ككته عدم المفارقة
ايضا ع فضلا بعد لقولك سجد فمقتت عني انه عتير كسجد تلا في
وتشهد اول اي كان سجد الامام للتلاوة او بعد الشهد الاول بعد ترك
الامام لهما فانه فعل الامام في ذلك عامدا عالما بالحق بطلت صلاته او ناسيا
جاها فلا وقول سجد ترك كان ترك الامام الشهد الاول بعد سقوط الامام
لم فانه ترك عامدا من العود وانه ترك ناسيا وجب عليه العود فقوله الي على
تفضل فيه راجع للشهد فقط بهذا الاعتبار لانه ما ذكر قول المتقدم في سجود اله
واما اذا ترك الامام سجود التلاوة مع الامام بحكم ما تقدم من انه اذا ترك عامدا
عالما بالحق بطلت صلاته او ناسيا فلا تشهد اول اي اصله واما انما فلا
يعز الخلف في عيان شمس في الكلام على التبعة وقول جماعة ان الخلف لا تمام
الشهد مطلوب فيكون كالموافق فهو لا وجه فيما ذهب اليه جمع معه انه لا يكون
مخرج لا قال ع في اذ لم تشهد ولا ركزنا خلف الامام لا يبع الفاححة او
ادرك ركعا وجب عليه انه يركع الفاححة ويغفر الخلف لانه في اركان
طويلة تتغير بغير التبعة او في سعة بغير التبعة في المتابعة لانها
مفاعلة من اجابتيه ولي في ذلك وتذا عتير بذلك في السلام في المراج
بانه يتاخر في اي يقينا والارام يتاخر في شدا في مدعي انتهاج الامام اي بانه
يتاخر في عتير عتير جميع تحت الامام فلو قازنه في عتير من التكبير لم تنفقد
وحل

وحل هذا الشرط فيما اذا نوي الامام الانتداح عتير اما لو نواه في الشا صلاته اي الحام
فلا يتاخر في عتير بل يجمع عتيره على تحت الامام الذي اقتدى به في الشا وكذا
لو عتير تكبير عتير امامه ناسيا عتير في تكبير سجد ولم يعلم به الامام لم يضر
على اصح الوجهين وقول المتقدم وصلة الامام في اركب في تقدم فانه خالف
اي التبعة وذكر الشهد باعتبار تأويلها بالحكم او العتير راجع للتاخر المعلوم في قولك يتاخر
والاراد بقوله فانه خالف بان سبق اوقاريت او ترك عتير الفصل لم تنفقد صلاته
ولو عتير طويل اي طويل وقصر لانه العتير لا يستعمل به 8 فانه تغليب
وتقالي فعملين طويلين فمكة كالكسرة الثانية وقام والامام في الحلو في تحت
السجدة الثانية او السجدة الثانية وحلو في الشهد الاخر لانه سبق الخلف لا فرق
بهم يكون في ابتدا الصلاة او في آخرها ط
علم في هذا الامام لو طول الاعتدال على السجدة الاولى حتى سجد الامام وجلس
في السجدة الثانية لم يحق له لا يضر ولا يخل على هذا ما في سجد الامام للتلاوة وروى
منه والامام في قائم فانه صلاته تسقط وانه عتير اي في لانه القيام ملزم ببقاء
التلاوة لم يوجبه اليه لم يكن للامام شبهة في الخلف فطلت صلاته لم يخلو ما
خلف فيه فانه اليه يغتبط باليقين الامام عتير فانه الامام في شبهة في الخلف لا عتير
في الجملة فلم تسقط صلاته بذلك بل عتير عتير في الاول يقول عامدا عالما وصفا
عالم كراية الي ايه العتير فمقتت من النية واجمل لجل القارة والرحمة وقوله
خلفه سجد بها ناسيا عتير عامدا عالما وناحية الي هذا او لانه من التبعة
بعدم التقدم والتاخر بخلف عدم الخلف فزاية مفهوم التبعة يجمع مفهوم العتير
اوفي من تغتبط بكونه ناسيا مفهوم بعد تحقيق المنطوق ولو عتير طويل
غاية قول او الخلف بها اما غاية سبق فتقدمت بطلت صلاته لانه
هتير لك سجود والامام قائم للتلاوة او عتير امامه للسجود وهو قائم بعد القلة
الواجبة عامدا عالما وعتير م رانه هو عتير للسجود اي في حال عتير هذا القيام
في الاوجه خلاف ما ذكره للقيام اربا من اقل الركوع فانه في القيام عتير لم يخرج
عنه فان يغتبط قد فهم ذلك في قولهم عتير للسجود وقوله عتير ما اذا كانت
للقيام اربا والامام على سجود عتير في الخش الخش الخش بل عتير راجع للبق
والخلف والعتير في سبق انه يكون ناسيا او جاهلا ومن الخلف ذلك وزيادة
عليه من قول والعتير في عتير فمقتت بل عتير راجع للبق والخلف
ويستعمل قوله عامدا عالما في الثاني لانه تسرع اليه واجيب بان لما كان العتير فيه
الخلف اعم من الجهل والنية خلاف في سبق لا يكون الا واحدا فانه فصل لا يتاخر
الا في عتير خلافة سبعة ناسيا لانه الاول تاخر عما بعده اعترف
م ر عتير سبعة بكونه الا في عتير وقوله الاول في الخلف تقدم عتير
عدم سبق بركعتين عتير في لانه لا يخلف عنه بها واجيب بانه التبعة من واحد

لعله ولم يبتدأ
تأجل كاشبه

الركوع فانه في القيام لم يخرج عنه فلا يصح اي وانه كان بعد عذر ولا لان الفرض عدم العذر وقد
يعم ذلك من قديم هو في الجود ثم ار
يقاس بالخلف بها اي في التقدير بان
نحو والامام فيها قبلها لانه ابتداء المأموم على هو في الجود واما في قيام الصلاة
مغل في المقارنة المقارنة في الصلاة اي تنقضيها او في بعضها حتى لو وقع ذلك
في انشائها لم تنقضي من قريب ارضت التأخر فيها فلا بد لم تستعد صلاة قد ا
في الاتقال في اعمام ان المقارنة على خمسة اقسام على سبعة اى ما فدت من الانقار وهي
المقارنة في تكبيرة الاحل وسندية وهي المقارنة في التاميم ومكة وهذه منقوتة لفضيلة
اجماعة في العهد وهي المقارنة في الافعال والاسلام وسباحة وهي المقارنة فيما عدا ذلك
وهاجبة اذ اعمام انه لم يدر الفاعلة مع الامام لم يدرها النظم الاول معتمد فاذا فارقته
في الركوع فانه سبعة ركوعا في ركوعا في افادة حتى قال في المقارنة في اقوال طيب
التاميم في ذلك 8 في اسرع المرات بالاسراع الاعتدال فاطلاق الاسراع عليه لانه في
مقابلة الجود احوال المأموم واما في اسرع الامام حقيقة بان لم يدر في مع المأموم زمانا
مع الفاعلة لم يمتدل فانه يجب على المأموم ان يركع مع الامام ويشرك العمل الامام
لا ولو في جميع الركعات مع شي عليه م ر وقال قيل يحتاج موافقة له والموافقة من
اذا ركع ركعة من قيام الامام من مناسيع الفاعلة بالنسبة للوسط المعتدل لا بالنسبة لقراءة
تسمه وكذا في ذلك هل اذكر من مناسيع الفاعلة او لا على المعتمد في قال في كنهه لا يدر
اعلى الشك السائل الركعة الا اذا اذكر الركوع مع الامام لانه تقاضى عليه امره عده
اذا رآه وعمل الامام لا ربحا الثاني احتياط والذي افي به من انه يتخلف ويتم
الفاعلة ويكون متخلفا بعد منقضي تلاوة اركان طويته ويصل لمعتد لانه
تحمل الامام ركعة والركعة لا يصح الا باليقين اى والمداخلة التي تنقضيها تلاوة
اركان طويته ايه يكون بطي القراءة التحريك لا الوسوسة والامام معتدلا او علم او شك
قبل ركوعه ويذكر ركوع امانة ان تركه الفاعلة ان ينقضي كية الامام لتلاوة سورة فركع
اغني الامام عقب الفاعلة او كان موافقا لغيره فاستقل بتمكدها افتتاح وتوذا وطول
السجدة الاخرة عهدا وسهوا وهو الشهد الاول او في من فيه متكلما او في كل هو سوق
او موافقة او في الصلاة او في جميع تكبيرة الامام بعد الركعة الثانية فظن تكبيرة الشهد
فاذا هي تكبيرة قيام مجلس وشهد ثم قام فركع الامام ركعا او ركعتين بعضها المركبة
وقد ظهر في تحاشا الغنوي في قوله انه رتبة ضبط للذي شرعا عذر حتى لم يترك
اركان عذر من في صلاة كفه بطي او شكاه وركعتها في وضعت موافقا
لمعتدل ومنه لسكنة انتظار حصل من تمام في تشهد او اختلط عليه
قاسم الامام ما اضطرب كذا الذي يكمل الشهد بعد امام قام منه قامدا وخلف في اواف
الماتل محققا فلا يقاتل وانه سر في سجدة عن اتدعي ففاته الى الركوع
فاقتدى ومن يشك في الزمان هل يسع ام الكتاب قل ولا تدر ومن يركع
تكبيرة القيام على سجدة من ركعة الامام مضافة لجلسة الشهد ولم يصيب

حين اكلوا بيديا نذا من الاعذار في التحلف لام قرأه بها عما بلغا ويبقى
خلع ائمة عليا ترتيب صلاة تسعة طويلة فلا يبعد بها الاعتدال ولا يحل في سنة
السجدة بان لم يفرغ اية المأموم من الفاتحة اشارة الى انه المراد بالاعتدال
ليكون البقاء بالثلاثة والامام متلي بالاربع فاذا كان المأموم لم يركع والامام قائم للقراءة
فقد تلي بالاربع لان سبب الركوع والسجدة في ويا هو تلي به وتقول القيام قال لم يركع
كانه السبب بالاربع اربعة في الامام في الحاشي كانه تخلف بالركوع والسجدة في القيام
والامام في الركوع بطلت صلاته اجم قائم على السجود المراد انه وصل الى محل
تخزي في القراءة لا في الركوع فلو سكت عن لفظ السجود كان او لم يركع فلا يركع
في الانتفاء للقيام او اكلوا بيديا بل لا بد ان يتفرقا احدهما اذا لم يصدق عليه انه سبب بالا
الاربع لانه ما قبله مقدم للركعة لانه سبب في من العباد ثوب في سنة علم انه
حيث امتنع السجود على تعلم صلاته في بطلت اية ثوب وعلم التحريم والافلا لكان
لا اعتدال بها اية في سبب الموافقة وهو من ادرك اول القيام في الركعة الاولى او
عزها وصلة التوبة قال لم يبدى محل قراها فان عاد عا لما مدعا لما بطلت
صلاة والا فلا يسوق ويعوض ثم يدرك مع الامام زمانا في الفاتحة ثوب في
كقوله اي او دعا ولم يتكلم في سنة بغيره وتبلى اية يتكلم عليه
بانه الفاتحة واجبة الا انه لم يركع اذ كان في سنة هذا الا انه سبب لانه
نحو الذي لم يركع مع الامام زمانا في الفاتحة الا انه لم يركع هذا استثناء منقطع او يقال
انه لم يركع في الركعة الاولى لم يركع في الركعة الثانية فماذا حاله
او ظنت منه الاسراع وان لا يدركها مع فنيها بالفاتحة وسقطت عنه الفاتحة
فلو تخلف في الركعة الاولى مع الامام في الركعة الثانية لم يركع في الركعة الاولى
الا اذا تخلف في الركعة الاولى مع الامام في الركعة الثانية لم يركع في الركعة الاولى
والامام ركع ركعة واحدة وادرك الركعة او في الاعتدال في الركعة الاولى مع الامام
وفاتية الركعة فان سبب على تعلم صلاة بطلت صلاته وان لم يركع حتى اراد
الامام الركعة للسجود وجب عليه نية المفارقة لانه يقارن في حقه وجوبه في
ما لم يركع في صلاة في الركعة الاولى مع الامام للسجود يكونه متخلفا عنه غير ذلك
مخلص له الا نية المفارقة في الركعة الاولى مع الامام في الركعة الاولى مع الامام
استقل بالنية في الركعة الاولى مع الامام في الركعة الاولى مع الامام في الركعة الاولى مع الامام
حاصل صلاة السجدة انه انه كان سبب في الركعة الاولى مع الامام في الركعة الاولى مع الامام
بافتتاح او يفتتح في الركعة الاولى مع الامام في الركعة الاولى مع الامام في الركعة الاولى مع الامام
ركوع الامام فانتة الركعة ولا تبطل صلاته الا اذا تخلف في الركعة الاولى مع الامام في الركعة الاولى مع الامام
استقل بفتتاح او يفتتح في الركعة الاولى مع الامام في الركعة الاولى مع الامام في الركعة الاولى مع الامام
فاه خالف في ركعة واحدة بطلت صلاته وان لم يركع مع الامام في الركعة الاولى مع الامام في الركعة الاولى مع الامام
ها يجب عليه وادرك الامام في الركعة الاولى مع الامام في الركعة الاولى مع الامام في الركعة الاولى مع الامام
ركوع

وما تقدم من ان فهم الجنان وعد اب النار ايم هو ما دلته الايات القرآنية
والاحاديث النبوية ووراد ذلك اقوال يجب تأويلها والاعتدال بها كقوله
ما قيل ان الجنة والنار ينقضان بدليل فله هذه الآية ومنها ان النار هل
النار تغلب عليهم النار فيما عني لو قب عليهم ما الجنة تذاون ومنها ان النار
تخرب حتى لا يغير فيها احد ومنها غير ذلك وهذه الاقوال باطلة ونسبها لمحيي
الدين بن العربي كذب وعلي فرض صحة نقلها عن جبه تأويلها فلا تلك
في مرتبة هذا شروع في ذكر احوال المخالفين من هذه الامة ان الذين المخالفين
من غيرهم وهذا الخطب للنبي والمراد غير من الاصنام بيان لما
يعبدون اي فليس لهم في ذلك الا يحسن تقليد ابايهم وقد عذبناهم اياها
وانما قدره لتتم المشابهة وانما لم يفرق اياها هولا اي تاما اشارة بذلك
الى ان قوله غير مفعول حاله من نصيب مبيته له فاختلف فيه هذا سلبية
له صلى الله عليه وسلم اي فلا تخرب علي ما وقع لك فانه قد وقع لغيرك لعقني
بينهم اي لجوزي المحسن علي احسانه والمسي علي اسائه في الدنيا ام الكذابين
به اي بالقرآن لفي شك منه اي من القرآن موقع في الرتبة اي لانهم اذا
نظروا لابيهم وما كانوا عليه قالوا لو كان ما هم عليه ضلالا ما اجتمعوا عليه واذا
نظروا الى النبي ومعجزاته الظاهرة قالوا انه الحق وما جابه صدقهم في شك
ولا شك انه كبري وكذا هذا فاشي من الطبع على قلوبهم والافالح ظاهري
تدبره وان كلاي من الطائفتين والعا مبيتي واي بالجملة الاسمية المركبة
بات ولا م التسم زيادة في تأكيد بشري المطيع ووعيد العاصي قوله في التثديد
والتحقيق اي ولما كذلك فتكون القرآن اربعا وكلها سبعة اي كل الخلايق
اشارة لك ان التوبين عوض عن المضاف اليه ما زائده اي والاصل
لليوفينهم فاستقل اجتماع اللامني فوسطت بينهما ما لدفع ذلك الثقل واللام
موطية اي والاخرى للتأكيد او فارقة ايجائي بها فرباني المهمة والثانية
وبه ان عاملة علي كذا حال فليست ح فارقة فكانا مناسب خذ قوله او
فارقة الا ان يقال انها مهمة وكلا منصوب بفعل متدر يره واذ يركب كلا وفيه
ان هذا انكفي وما لا كلفة فيه خير مما فيه كلفة وما ذكره المفسر من الاعراب مبني
علي قراءة تسدان وتحفيفها مع تخفيف لما وثق في حقه اذ يقال ان حرف توكيد

ونصب وكلاهما واللام موطئة لقمم مخدوف وما زائدة واللام الثانية للتأكيد
ويؤنيهم فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة والها مفعول
وبرك فاعل وجملة القسم في محله خبر ان بمعنى الا فائدة نافية هذا ظاهر
على قراءة تحقير ان وح فيقال ان نافية وكلا منصوب بفعل مقدر والتقدير وان
يري كلا الا ليؤنيهم الخ ولم يكلم على تشديد هذا ما حصل بتقدير المفسر ولا
يحقق عليك ما فيه من التافهية والكلفة والاعراب السالم من ذلك كله ان يقال
ان القرآن السبعية اربع تحقيرها وتشديد لها وتحقير ان فقط وتحقير لما فقط
مع نصب كلا في الجميع فعلى الاولى ان مخففة من الثقيلة وكلا اسمها واللام الاولى
لام الابتداء وما التزم موصول واللام الثانية موطئة لقمم مخدوف ويؤنيهم جواب
القسم وجملة القسم وجوابه صلة الموصول والموصول وصلته خبر ان وعلى
الثانية ان عاملة ولما اصله من ما بد موصول اللام على من الجارة قلبت النون
مما فتوا الى الامثال حذف احد ي الميمان واه غنت احد ي الميماني في الاخر
فما اسم موصول وجملة ليؤنيهم تسمية صلة الموصول وهو وصلته خبر ان
وعلى الثالثة فان المخففة عاملة واصل لما لمكن ما فعل بها ما تقدم وعلى الرابعة
ان المدد عاملة واللام لام الابتداء وما التزم موصول وليؤنيهم جملة تسمية
صلة الموصول وهو وصلته خبر ان فتحصل ان ان عاملة وما اسم موصول
في جميع الاوجه كلها واللام الثانية موطئة للقسم والاولى لام الابتداء فتأمل
وما قررناه زبدة كلام طويل في هذا المقام فلنحفظ اي جزاها اشار
بذلك الى ان الكلام على حذف متضاف قاسم اي دم على الاستقامة التي
امر بها في خاتمة نفسك لقيام الليل وتبليغ ما امرت بتبليغه للخلق وعدم
مزارك من قتال الكفار ولو اجتمعت اهل الدنيا وغير ذلك من التكليف العامة
له ولغيره والخاتمة به ومن قاب معك قدر المصروف له ليستجيب جوابا عما
يقال ان قوله من قاب معطوف على الضم المستوفى لستم فيلزم عليه ان فعل
الامر قد رفع الظاهر فاجاب المنسربان ذلك من عطف الجمل والمخدور انما يلزم
لو كان من عطف المفردات ويجاب ايضا بانه يقتضي التابع ما لا يقتضي المتبوع
ولا تظنوا حفظ النبي والامة ولكن المراد الامة فان الطغيان مستحيل
على النبي صلى الله عليه وسلم وهذه الآية صعبة التكليف ولذلك قال رسول الله
صلى

صلى الله عليه وسلم شيعتي هود وخوانها الي الذين ظلموا اي بالكفر والمعاصي
موادة مصدر وادد لقا تد اي محبة او مودة اي مصانعة والمداينة
بذل الدين لا صلاح الدنيا او رفق باعمالهم وترينها الهوى ولا عذر في الاحتجاج
تفروا ان الدنيا فان الله هو الرزاق ذو القوة المتين فتمسك النار اي لان
المرئيجر مع من اجب يحفظونكم منه اي من عذاب النار طرف في النفاذ
منصوب على الظرفية لاصنافه الي الظرف العزاة والمشي تغير للظرفين
اي الصبح راجع للعداة وقوله والظهر والعصر راجع للعشي ويزلفا
بهم بفتح كسر في وقوله جمع زلفه اي كفرة ان الحسان اي الواجبة والمذوبة
تزل فيمن قبل اجنبية اي وهو ابو اليسر قال اتيت امرأة ببتاع تمر اقلعت
لها ان في البيت تمر اطيب من هذا فدخلت مع البيت فقبلتها فاني ابكر
فذكرت ذلك له فقال لست على نفسك وتب ولا تخبر احدا فاني عرفت ذلك
ذلك له فقال لست على نفسك وتب ولا تخبر احدا فلم اصبر حتى اتيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال اخنت رجلا غاربا في سبيل الله في اهله
بمثل هذا او طرق طويلا حتى اوحى اليه وام الصلاة الي الذالكين فقراها رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقلت الي هذا ما صله ام للناس عامة فقال بل للناس
عامة ذلك اي المذكور من الامر بالاستقامة وما بعده واصبر اي ولا
تترع من قولك فان الله لا يضيع اجر المحسن اي بل يعظم فوق ما يطلبون
كلوا لان من القرون الخ طائر سبحانه ونقاي ما حل بالام الماضية
من عذاب الاستبصال به ههنا ان السبب في ذلك امر الاول بعدم وجود
من ينهي عن الفساد الثاني عدم رجوعهم عما فيه فعلا افاد المنصوب
لولا تحفيضية والمراد بها النفس من قلم الحار والمجرور متعلق
بمخدوف صفة للقرون او لو فاعل كان وقوله من القرون حال من فاعل
كان اصحاب دين وفضل اي وكوا او لواقبة لان اهل القبور بهم
لا يتحولون عما هم عليه من الدين والصلاح فلم يبقوا النجاة من الهلاك
المراد به اي بالتحريض المستفاد من قوله الا قليلا هذا الاستئناس
منقطع ولذا غير المفسر بل كان المستثنى من القرون الممثلة بالعدا ان لعدم
منهم من غفل عن المنكر والمستثنى من انجاه الله من العذاب بسبب امرهم بالمعروف

ونهيم عن المنكر واتبع الذين ظلموا ما اتفقوا فيه اي دأموا على شهورهم ولم
 يتذكروا ان الله ينفخ الصور في يوم القيمة الذي ينفخ فيه الله تعالى فالمعنى ان
 سبب هلاكهم انشغالهم بالشهوات المنقضية لله وعدم رجوعهم عنها
 وكانوا يجرمون في حلقهم خالية اي والحال انهم غافلون الجرائم معرونة
 عليها وما كان ربك ليهلك القرى هذا كالدليل لما قبله والمعنى ما صح
 ان يهلك القرى بظلم من لها والحال ان اهلها مسلمون وسمى الاخذ من غير
 ذنب ظلمها تكميلا منه والاحقية الظلم التصرف في ملك الغير من غير اذن
 ولا ملك لاحد معه وهو هذا المعنى مستحيل عقلا على الله واما اخذه بغير
 ذنب فهو وان كان جائزا عقلا مستحيل شرعا لانه سماه ظلما بقوله
 منه ونزه نفسه عنه كما انزله نفسه بالرحمة تفضلا منه منه لها ويصح
 ان يكون المعنى بظلم من ويراد بالظلم الشرك والمعنى انه لا يهلك هذه القرى
 بمجرد شركهم اذ كانوا مسلمين فيما بينهم لغرض مسامحة تعالى في حقوقه
 ولذلك تقدم حقوق العباد على حقوق خالقهم ولو شاربك لجل الناس
 امة واحدة اي كنتم لم يشاذك فلم يجعلهم امة واحدة فلو امتناعه والمعنى
 امتنع ذلك لعدم شبيته الله له اهل دين واحد اي ويهودين الاسلام
 ولايزالون مختلفين اي على ادیان كثيرة ولا يتقيد من بعد ان الاختلاف
 كما كان حاصلا في الامم الماضية لا يزال مستمر في هذه الامة فمن الكافر والمؤمن
 والطائع والعاصي ولذلك ورد في الحديث افرقت اليهود على احدى وسبعين
 فرقة وستفرقون ثلاثا وسبعين شتانا وسيمون في النار وواحدة في
 الجنة والمراد بالفرقة الواحدة اهل السنة والجماعة فلا يختلفون
 فيه بل هم على دين واحد لا يتفرقون قال تعالى ان افيمو الدين ولا تتفرقوا
 فيه ولذلك حلتهم اللام للعاقبة والصبر ورة والمعنى خلق اهل الاختلاف
 ليكون عاقبة امرهم هو الاختلاف وخلق اهل الرحمة ليكون عاقبة امرهم
 الرحمة وسمي اي حبة ووجبت الاملاذ جهنم اي حتى تقول فقط
 بمعنى يلقى يلقى كما في الحديث وذلك بعد ان عمد اعناقها وتقلب الزيادة
 فيتحلى الله عليها بصفة الجلال فتخضع وتذل وتقول فقط فقط من
 الجنة والناس اي الكفار منهم لان الامتلاء على سبيل الخلود لا يكون الا من الكفار
 نصب

د نصب بنقص اي على انه مفعول له من انما الرسل اي اخبارهم
 ما ثبت به فزادك اي القصص والاخبار التي بها يزداد فزادك نشا على
 اذ الرسالة وتجمل اذ في قومك وعلمنا بفضل امتك وسرفها حيث انقاه منها
 خلقا كثيرا في مدة يسيرة خلافا لامم الماضية الانبا اي الاخبار وقوله
 او الايات تفي ثاذا والمراد بالآيات ايات هذه السورة وخضت بالذكر
 وان كان حجة الحق في جميع السور بشرها لكونها جفت من قصص الامم
 الماضية ما لم يكن في غيرها وسو عظة اي انقار وقوله وذكر اي تذكر
 وتذكر حالتكم اي وهي الكفر على حالتي اي وهي الايمان تهديد
 لهم اي تحوير وليس المراد الامر بدوامهم على الكفر بل هو على حد اذ السور
 تسبح فاصنع ما شئت ايا منظر ونذكر لك اي عاقبة امركم والله
 غيب السموات والارض قال كتب الاخبار مائة السورة هي حاشية سورة
 هود اي علم ما غاب فيهما اي فلم نكتبنا مبرمته ولمنفوك اي فها قرأتان
 سبعتان والمعنى واحد الامر كله اي امر الخلايق كلهم في الدنيا والاخرة
 من خير وشر فينتقم من عصي اي ويثيب من اطاع قاعده هذا
 مفرغ على قوله والله غيب السموات والارض اي اي خفيث كان هو العالم بما
 غاب في السموات والارض واليه مرجع الامور كلها فهو حقيق بعبادته هو لا
 غيره وحقيق بالتوكل عليه وتقويض الامور اليه تقوية اي اعتمد عليه
 ولا تلتفت لغيره فانه لا يضر ولا ينفع بل الضار النافع المعطي المانع هو الله
 وبهذا تعلم ان التوكل امر يادع الى التوحيد والتوحيد ينفي الشرك والتوكل
 ينفي الاوهام المبطلة عن مراتب الاحبار وما ربك بعاقل عما يعملون
 ما حجازية وربك اسما وبعاقل خبر ما منصوب ببنية مقدرة على اخذه منع
 من ظهورها الشغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وفي قراءة اي وهي
 سبعة ايض بالمعنى قانية اي خطاب للنبي والمؤمنين
 مناسبة هذه السورة لما قبلها جمع قصص الانبيا فان ما قبلها
 ذكر فيها سبع قصص للانبياء وهذه من محاسن قصص الانبياء وايضا ليتسلى
 النفس على الله عليه وسلم بما وقع للانبياء من اذى الاقارب والاباعد على ما
 وقع له من اذى قومه الاقارب والاباعد وحالهم في قصص القصص عليه

من انما الرسل اي اخبارهم

ليشاسي بهم ويتخلف باخلاص فيكون جامعا كما لان الانبياء وسب نزول
هذه السورة ان اليهود سالت النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا حدثنا
عن ابراهيم وولده وسان يوسف وهذه السورة فيها من الفوائد
الشريفة والحكم المنيفة ما لا يدخل تحت حصر ولذا قال خالد بن معدان
سورة يوسف وسورة مريم تنقل بهما اهل الجنة في الجنة وقال عطاء لاسمع
سورة يوسف محزونا لا استراح اليها ملكية خير اول عن سورة وقوله
مائة الخضر فان قللك ايات الكتاب مبتدا وخبر وكثير اليها باشارة البعد
اشارة لبعد رتبها عن كلام الحوادث وعلو شأنها هذه الايات
اي ايات هذه السورة المظهر للحق اي فهو ما خوة من ايات المتقدي
ويصح اخذه من اللازم ويكون المعنى المبيح لجلاله وحرامه اذا انزلناه
اي تحت عظمتنا وجلالنا عربيا لغة للقرآن والعربي منسوب للعرب
لكونه نزل بلغتهم والمعنى ان القرآن نزل بلغة العرب فليس فيه شيء غير عربي
ان قلت قد ورد فيه شيء غير عربي كسجيد وشكاة وكسرى وغير ذلك اجيب
بان هذا مما توافقته فيه اللغة او المراد ان نراكيبه واساليبهم عربية وان
ورد فيه غير عربي فهو على السلوب العربي لا على السلوب غيرهم وانما كان عربيا
لان تلك اللغة انصح اللسان ولانها لغة اهل الجنة في الجنة العلم بقلوب
علة كونه عربيا والمعنى كذا هو ما عانيه وتماثلوا فيها فعملوا الله من عند
الله احسن القصص صفة لمصدر محذوف مفعول مطلق والتقدير يرقصها
احسن القصص والقصص في اللغة من قص الاثر تتبعه كشيء الكلام الذي يحكي
عن الغير بذلك لان المتكلم يقص الخبر شيئا فشيئا والمعنى تحت يديك اخبار
الام السابقة احسن البيان وقيل المراد خصوص قصة يوسف وانما كانت
احسن القصص لما فيها من الحكم والنكت وسير الملوك والممالك والعلماء ومكر
النساء والصبر على الاذى والتجاوز عنه احسن التجاور وغير ذلك من المحسن
بما يحاينا الباسية وشار بذلك الى ان ما مصدرية والجار والمجرور
متعلق بقصص هذا القرآن اسم الاشارة مفعول لا وخبر والقرآن بدل
من اسم الاشارة او عطف بيان او نعت وان كنت من قبله الجملة حالية
لكن العاقل في اي لم يحطربا لك تلك العصة ولم تسعها قط بل كنت خالي

الذهب

الذهب منها وهذا من معجراته صلى الله عليه وسلم حيث خبر عن المتقدمين والمتأخرين
باحسن تعبير والبلغ وجه ولذا قال البوصيري كفاك بالعلم والايمن بحجة في
الجاهلية والتأديب في اليم فأكبر دليل على فضل الانسان عزارة عليه
وسعة اطلاعه على ما اعطاه الله من العلوم المدنية والمعارف الربانية
اذ كرهه اسارة الى ان اذ طرف المحذوف وقيل مفعول لقوله قال يا بني وهو الاول
لما فيه من عدم المحذوف يوسف هو اسم عبراني ممنوع من الصرف وعاش من
المرماية وعشرين سنة بالسراي واصلها يا اي حذف الياء عوض عنها
تا الثانية ونقلت كسرة ما قبلها وفتحها بالماناسبة تا الثانية ونقول في
اعرابها يا حرف ندا وابنه ما دي مفعول بفتح مقدرة على ما قبلها المتكلم الموصوف
عنها تا الثانية والفتح اي واصلها الي بكر الباء وفتح الياء ففتحها بالياء
تحركت الياء وافتح ما قبلها فقلت الفاء حذف الالف عوض عنها تا الثانية
وفتحتم للدلالة على الالف المحذوفة وقوليف تا الثانية عندي المتكلم بضم
بلفظي ابت وامت وهذا الوجهان زايدان على اوجه المنادى المضاق ليا
المتكلم وهي خمس جمعها ابن مالك في قوله واجعل ما دي صم ان يصف ليا
كعبد عبد عبد عبد عبد عبد يا فيكون في ابت وامت سبعة اوجه يجوز منها
وجهان قراءة لا غير اني هو رايك هذه الرواية كانت ليلة الجنة ليلة القدر
وكان سنة اذ ذاك ثلثي عشرة سنة وقيل سبع سنين وقيل سبع عشرة سنة وقيل
هذه الرواية واجتماعه بابه واخوته في مصر اربعون سنة وقيل ثمانون
وقيل اثنان وعشرون وقيل ثمانية عشر وسياتي تحقيق ذلك والمراد بالسجود
فيه الخضوع والاعتناء وقيل المراد حقيقة السجود احد عشر ركعة اي وهي
جرباذ والطارق والديال وقابض وعمودان والخليق والمصيح والمصروح والفرع
وبرثان وف والكفني قد راي الجمع نزل من السماء وسجد له وجرباذ بفتح الجيم
وكسر الراء تشديد الياء المحمية وقابض بفتح واو واحدة وكسرى ميملة وعمودان
تثنية عمود والخليق بفتح واو اخره قاف والمصيح اسم مفعول والفرع بفتح واو ميملة
سألته وعني ميملة ووثاب بتشديد الميملة وذو الكفني تثنية كف تأنيد
اي هذه الجملة تأكيد للجملة الاولى ويصح ان يكون قوله رايته جوايا لسوالموقر
شام قوله اني رايته احد عشر ركعة والسجود كان قالا قالا وما يفيته

روياك فيهم فقال رايهم في ساجدين جمع بالياء والنون اي قوله ساجدين
لا تقصص رويك علي اخوتك انما نهاه ابوهم عن ذلك لانه فيهم من روياء
ان الله يصطفيه لرسالته ويعوق اخوته فخاف عليهم عليه حديثهم ويؤخذ من
ذلك ان الانسان اذا راي خيرا في منامه فلا يخبر به الا حبيبا او ليبيبا غير حموه لما
قيل ان الرويا علي رجل فكا يرمي قصص وقصه خلاف روياء المكروه فلا يقصها لما
في الحديث اذا راي احدكم ما يجب فلا يحدث بها الا من يحب واذا راي ما يكره فليقل
عن ساره ثلاثا وليتقوا بالله من الشيطان وشركه فانها لا تقرة
والشمس امك والمغرب ابوك حكمة تاويله بالشمس لانها تظهر منها الاقمار وهم
الانبياء وابيه بالمر لان القمر يصعد به في الظلم فكذا الرسول يهدي به في
ظلمات الجهل والشرك والاحوة بالكوأكي لان نورهم لانه يبلغ نور انهم اما لانهم
انبياء فقط وليسوا برسل او اوليا فقط وليسوا بانبياء وما سمي عليه المفسر من
ان المراد بالشمس امه احد قولين وقيل ان امه راحيل قد ماتت والمراد بالشمس
مخالته ليا ان الشيطان للانسان عدو ومبغض اي فيوقع الانسان في المباحي
لفرط عداوته له واعلم ان ما وقع من اخوة يوسف معه مما ياتي في القصة باق
علي ظاهره ولا تاويل فيه علي القول بعدم نبوتهم لان الولي يجوز عليه العصية ولكن
لا يصر عليها بل يتوب وهو لا الك امرهم حتى التوبة واما علي القول بنبوتهم
فهم شك غاية الاشكال اذ كيف يقع ذلك من الانبياء فاجاب العلماء عن ذلك بان
هذا مبني علي ان النبي معصوم بعد النبوة لا قبلها او كما نزل لا يبلغوا العلم وكل
هذا ليس بسديد بل الحق ان النبي معصوم ظاهره او باطنا قبل النبوة وبعدها
واما الجواب الذي ينبغي الفيلد ويرجع العليل اذ يقال ان الله اطلعهم علي ان
يوسف يعطي النبوة والملك بمصر ولا يهتدون ذلك الا بهذه العقول فهم ما مروون
به باطنا مخالفا لظاهره اذ ليسوا شرعي فلا يكلفون الا بخلاف من يواظبون
مع ربهم ونظير ذلك قصة الخضر مع موسى حيث قال بعد ما فعل ما فعل وما فعلته
عن امري فم ما مروون بحكم الباطن مخالفا لظاهره فكم الظاهر وقصصهم ادم في
اكله من الشجرة وتقدم ما يفيد ذلك في البقرة يابلق وجهه وكذلك يجتنبك ربك
اي كارهية منزلة هذه الرويا العظيمة بخلافك ويصطفيك ربك تقبي
الرويا اي تفسيرها ويتم نعمته عليك اي يصلحه الدنيا بنعمة الآخرة وعلي

ال

اليعقوب لم يقبل بالنبوة اشارة للخلاف في نبوتهم ابراهيم واسحاق اما بدل
من ابويك او عطف بيان عليه علم بخلقه اي فيصطفى من يشاء قوله حكم
في صفة اي فيضع الاشياء في محلها لعدا كان اللام موصلة لقسم محذوف والتمه بر
والله لعدا كان الخ وهم احد عشر اي وهم يهودا وروم وبنو اسرائيل وبنو لاوي
وربما لونه وشجره هؤلاء الستة من نبت خال يعقوب ليام بعد موتها تزوج
اختها راحيل وقيل جمع بينهما ولم يكن الجمع بين الاختين محرما في شرعه فولدت
بنيامين ويوسف واما الاربعة الباقية دان وفنشا وجاد وكرثا سرقيت
زلفته وبلوته ايان للسائل اي وغيرهم فنبه الكفا وذلك اذا اليهود لما سألوا
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قصة يوسف وقيل سألوا عنه انتقال اولاد
يعقوب من امرهم كنعان الي ارض مصر فذكر لهم تلك القصة فوجدوها مطابقة
لما في التوراة وح فنهى من دلائل نبوته صلى الله عليه وسلم حيث قص عليهم تلك
القصة بالجمع وجهه هو كونه لم يبق له تعلم من احد ولا قرا ولا كتب كيوفا
اللام موصلة لقسم محذوف بنيامين بكسر الباء وفتحها وهو اصف من يوسف
احب جنراي علي يوسف واخوه ولم تحصل المطابقة لانه اسم تفضيل محذوف وهو يلزم
التذكير والتوحيد قال ابن مالك وان منكر يوسف او جردا الزم تذكيرا وان يرد
واجب مصوغ من حب المصنف للمفعول وهو كما عني ولو جاعلي القياس لتوصل
اليه باسند قال ابن ما اسندوا اسندوا وشبههما بخلف ما بعض الشرع عدما
واعلم ان مادة الحب والبغض اذا بنيت افعل التفضيل منها بقدي المعاد بالي
والمفعول باللام او بنى والاية الكرمية من الاول فان الابه هو فاعله المحبة واذا قلنا
زيد احب الي من عمر واجب في منه كان معناه ان زيد احبني اكثر من عمر وحين
عصية الجملة الحالية والعصية قيل من العشرة الي الاربعة وقيل من ثلاثة العشرة
وقيل من عشرة الي خمسة عشر وقيل غير ذلك خطا اي في امر الدنيا وما
يصلحها لانا اسد قوة واكثر سدا واكثر منعة من يوسف فلم اثره علينا في المحبة
ان هذا الخطا يرد المراد الخطا في الدين فانه اعتقاده كفر بائنا ربهم اي
تقديمها اقلوا يوسف الخ انما قالوا ذلك لان خبر المنام بلغهم فتأورقوا في
كيدته بين احد اسرى اما قتله او تقريبه بارض بعيدة اي بارضواثا ريد ذلك
الي ان قوله ارضا منصوبا بترغ الخائفة فقص ويصح نصبه علي الظرفية لان

لأن المقصود أي أرض بعيدة وجمع أيكم أي قلبه والمعنى لا يكون لكم متاع في محبته
فكم حبان تنووا أي تملحوا أدنكم بعد هذه الغفلة قال قائل هذا رأي
ثالث أرفق يوسف مما تقدم من الخصلتين فهو يهودا بدل سملة وأصله
بالعبرانية بالمعجمة لكننا استعملنا العرب أهله وكان البرحم سنا وأخسهم رايها
وقيل القائل روييل في عناية الحب الغيابة السرى المظلم والحب البير التي
لم تفلح المعنى على حوه في فقر البير المظلم وكان بار من بيت ألمة من وقيل بالارن
وقيل على ثلاثة فراسخ من منزل يعقوب فليقطعه بعض السوارة أي لأن
هذا الحب كان يرد عليه كثير من المسافرين فالتفتوا لذلك قدره إشارة إلى
أن جواب الشرط محذوف قالوا يا ابانا هذا امرت علي محذوف وذا ذلك انهم
قالوا ولا يوسف اخرج معنا إلى الصحرا إلى من ليسنا فنتفق ونفسد وقالوا له
سل اباك أن يرسلك معنا فإله فوق يعقوب فقالوا ما لك الخ والمعنى أي شيء
ثبت لك في عدم امننا تامنا اتفق العز على اخفاء النون الساكنة عند النون
المحركة واتفقوا ايضاً على ادغامها مع الاسماء كافي الخطيب ومن السواد ترك
الادغام كافي السواد لقيامون بمصالحه أي لما غفون عليه حافظون له
عند انصبوب على الظرفية والعدا اليوم الذي يهد يومك بالنون والهم ليا
فيما أي في ترفع وتلعب وبها قرأتان سبعين والرفع التمتع في الك التواك
وخبرها والحب بالاستباق والاتصال تخربا لقتال الاعداء وهو غرض صحيح
مباح لما فيه من تعلم المجاربة والاقدام على العدو ليجزئي الحزن أم القلب
بغراق المحبوب واخاف ان ياكله الذين بالهمز وتركه قرأتان سبعين
وسب غرضه انه كان رأي في المنام ان ذبيبا تفرض ليوسف فكان يخاف عليه
الذين قالوا لي اكله الذين هذا حيوان عند ذره الثاني وهو قوله واخاف
ان ياكله الذين واما الاول وهو قوله في ليجزئي الخ فلم يجيبوا عنه لان غرضهم
حصوله وعند عصبه الجملة حالية عاجزون أي فالحسن ان يجاز
عند الصنف والمجاز لانه يشبهه فلما ذهبوا به تقدم انه كان يري ذهابهم به
واجتماعه بابه اربعون سنة وقيل مائة سنة لم تخف فيها عني يعقوب
بان نزعوا قميصه الخ يروي انهم لما برزوا به إلى الصحرا العذرا واذ به ويضربونه
حتى كادوا يقتلوه فصار يبيع ويستغيث فقال يهودا اما عاهدوني علي ان لا
تقتلوه

تقتلوه فانوابه إلى البير فذله فيها فقتلوا شفيها ونزعوا قميصه المظلم بالدم
وحيا الواب على ايهم فقال يا اخوتاه رددوا علي قميصي انوار يري به فقالوا له
ادع الاحد عشر كوكبا والشمس والقمر ليسونك ويوشونك وفي القصص ان
ابراهيم عليه السلام حين اتى في النار جرد عن ثيابه فاقاه جريد عليه السلام
بقميص من حرير الجنة فالبس اياه فدفعه ابراهيم إلى السحاق ودفعه السحاق
إلى يعقوب فجعله في قسبة من ثفنة وجعلها في عنق يوسف فالبس الملك اياه
حين اتى في الحب فاضاله الحب وسياق انه القميص الذي ارسله مع البشير يامر
جريد واخبره انه لا يلقى علي مبتله الا عوفي ثم اوى إلى عمرة أي جاله بها
الملك فأجلسه عليها قال الحسن لما اتى يوسف في الحب عذره ما وثقا فكان
يفنيه عند الطعام والشراب ودخل عليه جريد فأمر به فلما امسى بعض ليد حب
فقال انك اذا خرجت استوحشت فقال اذا مرهبت من شيء فقل يا صريح المستخرج
ويا غيرة المستغيث ويا مخرج كرب المكوني قد تري مكاني وتعلم حالي ولا يخفى
عليك شيء من امري فلما قالها يوسف حفته الملائكة والسانس في الحب وفرج
الله عنه بخروجه من ليلة وقيل انه ملك في الحب ثلاثة ايام فكان اخوته يرفعون
حوله وكان يهودا ياتي به بالطعام اورد وثقا فقل حنة عشر وقيل اثني عشر
وقيل سبعة لتبينهم أي كما سواي في قوله وجاء اخوة يوسف فدخلوا عليه
الاية عشا أي ليكنوا في الظلمة ليقبل اعداءهم فلما بلغوا امرا يعقوب
جعلوا ايكون ويصرخون فسمع اصواتهم ففرغ من ذلك وسألهم فاجابوه بما ذكر
وصا ان يعمد لنا الخ في هذا الكلام فتح باب اهتمامهم كما لا يخفى لا سيما
الخ قدره المنسراشارة إلى ان لوسر طية وجوابها محذوف والاسهل من هذا
جعل الو او حالية ولو زائدة والتقدير وما انت بمؤمن لنا والحال ان لنا صا في
في نفس الامر محله نصيب أي فلي ظرف بمقوي فوق أي ذي كذب اشار
بذلك إلى ان وصف الدم بالكذب على حد مضاق ويصح ان يكون مبالغة على حد
مزيد عدل سحلة هي الصغيرة من الغنم وذهلوا عن شقة أي عن
عزبة لان العادة ان الذين اذا اكل الانسان شقة قميصه وقد ذهلوا عن
هذه الحيلة في لانتهم لهم لما راه صبيحا روي انه قال ما احلم هذا الذين
يا كذا ابني ولا يعقد قميصه وقيل انهم بدوي وقالوا هذا الكله فقال يعقوب

ابها الذي ان الله الكلت ولدي ومرة فوادي فانطقه الله وقال والله ما الكلت ولدا
ولا رايته قط ولا يحل لنا ان ناكل لحوم الانبياء فقال له يعقوب فليكن وقت بارئ
كفان فقال جئت لخدمة الرحم فاحذوني واتواي اليك فاصطفك يعقوب بالاول
اي سخطكم ام اعظمها فعلموه يوسف وهو نعمة في اعينكم لا جرم فيه
فمن المفسر الجليل بانه الذي لا جرم فيه والاولي ان يفسره كما في الحديث
بانه الذي لا شكوي فيه لغير الله واما التفسير الجليل فهو الذي لا يذامه واما
الصغير الجليل فهو الذي لا يعتاب بعده وقد تحقق جميعها كل من يوسف ويعقوب
المطلوب منه العون اي فاليق والتالطلب عاي ما تصفون اي عاي
تحت المكاره التي تذكرونها في امر يوسف ونجاة سياره جم سايراي مسافر
سمايراي سيرا في الارض من مدين الى مصر اي فاحفظ والطريق وتزوا
بارئ فقرات رياكت الجب فارسلوا ذكر باعتبار المعنى ولوراعي المفضل
لقال فارسله واردها واردهم وهو مالك بن ذعر الخراعي وهو من
اهل مدين فادلي دلوه يقال ادلي بالمراد ان ارسل الدلو في البئر وادلاه
بالضعيف اذا نزع والدلومون وقد يذكر فاحرجه اي بعد ان ملك
فيها ثلاثة ايام عاي ما قيل ولما اخرج صارت جدلان الكير تباي عليه
قال يا سيرا ي منادي مضاف ليا المتكلم وقراءة اي وهي سمية ايض ونداها
بجاري لتزيتها منزلة العاقل هذا غلام التنكير التعظيم لانه كان عليه
السلام حسن الوجه بعد الشوم من العيني مستوي الخلق البصر اللون غليظ
الساعدتين والعضدين والساقين خفيص البطن صغير السرة وكان اذا اتبع
ظهر النور من صواحبه واذا انكم ظهر من ثيابه ولا تجلته لم يكن احسن منه
الاسيدنا محمد صلي الله عليه وسلم فان يوسف اعطى شطر الحسن ورسول
الله اعطى الحسن كما قال النبي صلى الله عليه وسلم عن شريك في محاسنه فجوهر
الحسن فيه غير متغير ان قلت اذا كان كذلك فلم لم تتفق النساء بحال محمد صلي
الله عليه وسلم كما افتنى بحال يوسف اجيب بان جمال محمد قد شره الله
بالجلال كما الشمس لا ينظف احد ان يتامل فيها اذا قرب منها ولذا لم ترف
الشمايل الشريفة الا عند مقام الصلوات كالحسن والحسين وعبد الله بن عمر
وغيرهم لا عند كبارهم لقيام الجلال بقلوبهم فيمنهم من وصفه واما جمال
يوسف

يوسف فهو ظاهر لم يسترجع كالبدن في يتامل فيه المتامل ويصفه الواصف
غير انه يعجز عن التصفاء بحسنه وسكنه هذا المعنى قول ابن القاض لو لمعوا
يعقوب بعض ملاحه في وجهه سبي الجمال ليوسف فلم به اخوته اي حين
نظروا الى القافلة واحتملوا عليها اليوسف فاقوم وقد ظنوا ان يوسف تزوا
اخرج حيا فظنوه وسمنوه وقالوا قد اعيد اليك سنا فان اردتم بعناه لكم
ثم قالوا له بالعبودية لانتك البودية فتلك فافترها فاشتراه مالك بن ذعر
الخراعي وهو الضير عايد على السيارة بمعنى بعضهم وهو مالك بن
ذعر المعنى ان الهام والمشرقي احموا اسره وجعلوه بضاعة وانما فخره انك
خيفة ان يظلموا منه الشركة فيه وقوله جا عليه حال من فاعل اسره وقوله
بضاعة محمول لتلك الحال وهذا في الحقيقة واما محجب الظاهر فهو حال من الراو
في اسره ومعنى قوله بضاعة انه ملك للفر اعطوه له ليعينه لهم ويصح ان
يؤد الضير على الاخوة ويكون المكنى معنى الضاعة الشيء المملوك الذي يباع
ويشترى وعليه درج المفسر بما يدلون اي من الهل الذي ظاهره قبيح وباطنه
حسن حيث تربى عليه من الاسرار والموارد العظيمة ما لا يدخل تحت خسر وهذا
تعليم من الله لعبادة التقوى والتسليم له في شأن اخوة يوسف والمضي لا تحق
ايها السامع في شأنهم بسوق فان الله علم بما يدلون باعوه اي اخوته
وقوله منهم اي السيارة والمعنى باع اخوته للسيارة اي لبعضهم وهو مالك
ابن ذعر الخراعي فافترها اي عن قيمته لو كان رقيقا وقيل ان الحسن مباح
الحرام لانه تمت حره وهو حرام معدودة اسار بذلك الي انها قليلة لانهم
كانوا لا يربون ما قل عند اربعين درهما وياخذونها عندا ويزنون ما بلغها
وهو اوفية اي اخوته ويصح ان يؤد الضير على السيارة وانما يزدوا
فيه خوفهم منه حيث وصف لهم قال اباان الذي اشتراه اي وهو مالك بن
ذعر الخراعي بغيرين دينار الخ وقيل لما عرفت البيع تدافع الناس في ثمنه
حتى بلغ وزنه ذهبا وقيل فضة وقيل سكا وقيل خيرا وكان وزنه اربعمائة
مركز وهو قطير الفريزاي وكان وزير الريان ملك مصر وقد امن
بيوسف ومات في حياته وقد بشره العزيز وهو يوسف وهو ابن سبع
عشرة سنة ومكن في منزله ثلاث عشرة سنة واستوزره الريان وهو ابن ثلاثين

سنة واتاه الله الحكمة والعلم وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة وثو في وهو ابن مائة و
عشرين سنة ثم انما بفتح الزاي وكسر اللام والمد او بفتح الزاي وفتح اللام
عسي ان ينعفنا اي يكتفينا بعض امورنا اذا قوي وبلغ او يزيح اذا اردنا بيعه او
نمخذه ولد اي تنبناه او ما نفعه خلوجوز الجمع وهو المقصود لهم وكان حصولا
اي لا ياتي النساء او عقيما وكذلك اي قوله مجزي المحسن معترض بين وصية العزيز
وما وقع من زوجته من القتل اي الذي عزم عليه اخوته وقوله واجب اي الذي
برهوه فيه وعطفنا عليه قلب العزيز اي خلقنا فيه الميل والمحبة حيث دفع فيه
المال الكثير واوصي زوجته عليه مكنيا يوسف اي اعطيناها مكانة وربته عالمة
في الارض حتى بلغ ما بلغ اي من السلطنة والعز لمملكة اما من الملك بكسر الميم
اي يجعله ما كمالا فيها او من الملك بضمها اي يجعله سلطانا على اهلها او الوارادة
اي والمعنى مكنيا يوسف في الارض ليعلمه الخ لا يعجزه شيء اي لانه يحكم ما يشاء ويفعل
ما يريد فلا مراد لما قضاه ولما بلغ الله جمع شدة كنفه وانعم ولم يقد هنا واستوي
كما قال في حق موسى لاذموي بلغ الأربعين وهي سن النبوة فقد استوي وتقيما لمحل
لحرار النبوة واما يوسف فلم يكن اذ ذاك بلغ هذا السن حكمة هي العلم به العمل
وعلم اعطى عام كما جزيناه اي بكل خير مجزي المحسن اي فاعلى
الاحسان والمعنى لا خصوصية ليوسف بذلك بل سنة الله في خلقه ان كل محسن له
من الله الجز الحسن وراودته هذه الآية مرتبطة بقوله وقال الذي استراه
من مصر الخ وما بينهما اعتراف بقصد به بيان عواقب صير يوسف من السيادة والجز
العظيم والراودة مغالطة وهي في الاصل تكون من الجانبين ولكنها هنا من جانب
واحد ولما كان الجانب الآخر سببا في حصول الفعل تزل متر له ففعل فيه مغالطة
وذلك ان حال يوسف سببا لطلبها وطلبها له فالمغالطة ليست على بابها نظير
مداواة المريض فان سبب مداواة المريض القيام بالمريض هي زليخا اي ولم
يصرح باسمها المستهجناته وسمى او قبلها للادب كان الله يقول من الادب ان لا
يذكر احد زوجته باسمها بل يكتفي عنها ولم يذكر في القرآن اسم امراة الاسيرهم وتقدم
الجواب عنه بان النساء يرمون بغيرهم انما زوجة الله فذكرها باسمها ردا عليهم
كانه يقول ان احدكم يستغنى عند ذكر اسم زوجته بي الناس فلو كانت زوجته له
كما ترمون لكتفي عنها كما يكتفي الرجل عند زوجته اي طلبت منه اسما بذلك الي
ان

ان المرادة من جانبها فقط وغلقت الابواب اي وكانت كسفة هيت لك اي
تفتح لها والتاكليف وفي قراءة بكسر الهاء اي مع فتح التاكيد وقوله واخرت
بضم الشا اي مع فتح الهاء كيت ففقد ثلاث قرآن وبق قرآن وهما هيت بكسر الهاء
وبالهمزة الساكنة وفتح التاء وضمها وكلها سبعة واللام للتبيين اي تبيني
المكافى لمفعول الذي هو المخاطب كانها تقول لخطبك نظير ميثاك ورعا لك
معاذ الله منصوب على انه مصدر نايب عن الفعل والاصل اعوذ بالله معاذ السجنان
الله بمعنى السج الله انه ربي اله اسم ان وربي خبرها واحسن جملة حاله او خبر
ثان وما يرج عليه المفسر من انه نال الصبي الحال والثالث مراده به الذي استراه
احد نفسيين والآخر ان الصبي يعود على الله تعالى وهو الاقرب والافضل
احسن مني اي عهدي حيث امرت بالكرامى فلا يلف مني ان اخوته وفيه ارشاد
لها لورعاية حق العزيز بلطف فصدت منه الجماع اي مع الغرم والتقصير
فقد ذلك اي بمقتضى الطبع الشرعي من غير رضى ولا تصميم كيد الصام لما البار
ولكن بمنعه دينه عنه وهذا لا يؤخذ به الا من ان بد في مدا فنته الثواب
الجزيل والآخر الجليل فمن الخلة النفس عن شهواتها مع وجود ميل الطبع اعلى
واجل من تركها لعدم الميل لها ولذا يباهي الله بالشاب التارك لشهواته الملائكة
الكرام قال تعالى واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي
المأوى قال ابن عباس الخ اي وفي رواية انه انفرج كسقف البيت فزاي يقوب
عاضا على اصبعه وفي رواية انه نودي يا يوسف اتوا فقها انما مثلك عالم توافها
مثل الطير في جوار السما لا يطاف عليه وانما مثلك ان واقفها مثل الطير اذ وقع
على الارض لا يستطيع ان يدفع عن نفسه وبالجملة فقد كثر عليه الوارد ان
في هذا الشأن وجواب لولا الجاسر ما اي فيكون المعنى استمع جماعة لها لروية
برهان ربه وقيل ان قوله وهم بها هو الجواب والمعنى ولولا ان راى برهان
ربه لهم بها اي استمعهم بها لروية برهان ربه فلم يقع منه مصلح ولا خرج قالون
على قوله ولقد همت به وهذا هو الاشئ في هذا المقام خلوة من الكلفة
والسبهة كذلك امرنا الخ اشار بذلك الى ان الخافي مع مجرور بها في محل
نصب مفعول مجزوف وقوله لنصرف متعلق بذلك المحدثون المتخلصين في الطاعة
اي الذين لا يشركون في طاعته غيره وفي قراءة اي وهي سبعة ايضا تفتح اللام

اي اسم مفعول من اخلصه اي اجنباه واختاره واستبقا الباب حكمة افراد الباب
هنا وجمعه فيما تقدم انما تمكّن من المراودة الابد خلق تلك الابواب واما فراره
وتسابقها فلم يكن الا عند باب من تلك الابواب ان قلت مقتضى قوة الرجولية انه
يسبقها ولم يبقه عائق اجيب بان الذي عاقه عن السبق انما هو الاستقبال بفتح
الابواب للتسبب اي التعلق فاستكتت بوجه اي وقطعت عنه قطعة بقيت
في ايدها لذي الباب اي البراني الاقصى فتزعت نفسها اي بادرته بذلك
ما جزا من اراد الخ ما يجهل ان تكون نافية او مستهامة ومن اعمام موهولة او نكرة
موصوفة الا ان يسجد او عذاب اليم في ذلك اشارة لطيفة الى ان زليخا لشدّة
حبها ليوسف بدات بذكر السجدة لشدته واخرت العذاب لشدته لان المحبة لا يسوي
في ايلام المحبوب وايضا فان قولها الا ان يسجد فيه اشارة الى انها ارادت تحقيق
السجدة والالتزام ارادة المظنون والتعذيب بالسجدة لعلها لا تجعله من المعجوبين
كما قال فرعون لموسى لا جعلتك من المعجوبين قال هي مراودتني عن نفسي الخ
انما قال ذلك لكونها اتهمته والا فلو كنت لما كان يوسف مستكلما بشئ من ذلك
من اهلها اي ليكون اقوي في نفي التهمة عن يوسف وهي منفية عنه بامور منها انه
خرج هاربا والمطالب لا يهرب وسها كونها مترفة باكل الوجوه ومنها سقها
للقميص من خلف ابن عمها وقيل ابن خالها روي انه كان في المهد اي في
الاتحاد بين المصححة وهو احد قولين وقيل كما كبري احكيما وكان في ذلك الوقت
عاشا مع الملك قلما راها خارج الباب وحصل منها ما حصل قال اذ كان الخ وكان
ذلك على سبيل الغتيا ان كان قيصه الخ ان قلت ان قد القيصه مرثايت
من قبل فلا معنى للتعلق عليه والخراب ان يقال ان المعنى ان ثبت ان قيصه قد
قدم من قبل الخ فصدق الكلام على تقدير قد لتصحح وحول الخ في الجواب
لان جواب الشرط لا يفرض بالغا الا اذا كان لا يصلح لمباشرة الادام وهذا اما من
منصرف في يصلح لمباشرتها ان كيد كن عظيم اي فيما يتعلق باسر الجماع والتمويه
والا فالرجال اعظم في الخيل والمكايد وانما وصف كيد النساء بالحظ وكيد الشيطان
بالضعف لان كيد النساء اقوي بسبب اهنى حبايل الشيطان فكيدتهن مقرون
بكيد الشيطان فيما كيد ان بخلاف كيد الشيطان ذو وزن فكيد واحد ولذا قال
بعضهم ان اخاف من النساء اكثر مما اخاف من الشيطان لان الله تعالى يقول ان

كيد

كيد الشيطان كان ضيفا وقال في حق النساء ان كيد كن عظيم واستغفري لذنبك
ان قلت انهم قوم مشركون فلا يعرفون ذنبا مع خالفهم فالذين الذين يطلب الاستغفار
منه اجيب بان المراد بالذين خاف منها زوجها ورمى يوسف ويهو برئ في هذا
اشارة الى ان العنبر يزيل البقرة ولذا قال بعضهم ان تربة مصر تقتضي ذلك ولذا لا
ينسا فيها الاسد ولودخل فيها لا يبق وكثير الخبر قد ربه اشارة الى ان قوله
وقال نسوة مرتب علي محذوف وهذا الاشهاد منها وذكرا انها اخبرت بنسوة النساء
بذلك وامرتهن بالكم فلم يكتمن وقال نسوة في المدينة اخبرن في عدتهن
فقتل هن وقيل اربعون وجمع بينهما بان اصل الساعة كان من حسن وهن
امراة صاحب الملك وامراة صاحب دوايع وامراة خبازة وامراة سافرة وامراة
صاحب سجنة ونسوة اسم جمع لا واحد له من لفظه امراة العز بن مسدد اذ قوله
تراودتنا خيرا اول وقوله قد سقها خيرا ثاذا وجماعتي بحول عن الفاعل
والاعمل قد سقها خيرا قلبها فتاها العنبر هو الشاب القوي اي دخل
حبه شفاف قلبها الشفاف جلد رقيقة على القلب يمنع اذي الطعام والشراب
عن القلب وح يكون المعنى ان حبه خفي تلك الجدة وومر القلب وكنته وقيل ان
معنى سقها عما محيط بقلبها كما محيط الشفاف بالقلب حي لا تكاد تنظر
لغيره خطا بين اي حيث تركت ما يليق بها من العفة والستر واجبت عن
زوجها عكرت اي خدشته وسعي مكر الامم طليق بذلك روي يوسف
لانه قد وصف لمن حسنه وجمالته فتعلق به واجبت ان يرينه غيبتهن
انما كبت النسبة مكر الاخفايا عند المقتاب كما يحفي الملك امرست اليه اي
وكذا امرت امراة من السراق المدينة فقصفت لمن ضيافة عظيمة واعدت
اي عيشة واحضرت مكا سمي الطعام بذلك لانه يتكا عنه على عادة
المتكبرين من اكل الغزاة حال الانكا وهو الا ترح بقم الهمة وسكون
التاوهم الراوتس يد الحزم جمع اترجه ويقال فيم ترحج والاولي هي النصحي
مسكنها اي خجرا وكان من عادتهن اكل الغزاة والهم بالسكنى وقالت
اخرج عليهن اي وقد زينته باحسن الزينة وجسسته في مكان اخر
فلما رايته مرتب علي محذوف قد يره فخرج فلما رايته الخ عظيمة اي
هسته ودعشن مكة عند رويته من ثمة حسنه وجمالته يقال انه ورث

مضى ادم يوم خلقه الله عز وجل قبل ان يخرج من الجنة وقيل ان من عظمته لا ينس
رايته في عليه اثار النبوة والمهابة وعدم الالتفات اليه في فوق الرعب في قلوبهم
وتجبت منه وقطعت ايديهم اي جرحها حتى يسال الدم قال وذهب ما تشبه
جماعة وقلت حاشا بآيات الله بعد الشئ وحذفها فراقا سميتان وهذا
بالنظر النطق واما في الرسم فلا تكتب فيه الله بعد الشئ ما هذا بشر اي معاذ
الله ان يكون هذا بشر انما هذا ملك كريم علي مرته ان هذا الاملك لكرم المقصود
من هذا انبان الحسن العظيم ليوسف لسماعهم انه لا شئ احسن من الملك ولانه لما كان
الملك مظهر من بواعث الشهوة معها بالانتم عليه الصورة تشبه به سطر الحن
اي بضعه والمعنى ان الله خلق حسنا فاعطى يوسف بضعه ونسب بضعه بين
الخلايق قد اكد ذلك اسم اشارة القريب لخصومه بالمجلس وقرنا باللام المعينة
للبعد اشارة لبعد رتبته عن غيره ولذا فسرنا المفسر هذا الذي للعرب
الذي لستني فيه خبر محذوف قدرة المفسر بقوله هو استع اشارة بذلك الى
ان الشئ والتا زائدان ولي لم يفعل اللام موطئة لقسم محذوف وان تركية
وقوله ليس يحسن جواب القسم وحذف جواب الشرط كدالة كجواب القسم عليه
علي القاعدة في اجتماع الشرط والقسم انه يحذف جواب المتأخر منهما فقلت
له اهل مولايك ورده انه ما من امرأة الا دعتهم لنفسها قال رب لما استدبه
الكرب توجه لربه في الفرج احب الي اسم التفصيل ليس علي باب اذ ليس له
فيما يدعونه اليه بحبة ورغبة ان قلت فهو محال الدعوة فلم يطلب النجاة بالسجن
ولم يطلب النجاة العامة اجيب بانه اطلع علي ان السجن محكم عليه فذعابه
لانه النبي لا ينطق عن الجاهل مما يدعوني فقل بضارح مبني على سكون
الواو والكون الاولي للنسوة فاعل والثانية نون الوقاية وهو مثل النسوة
يعنون قالوا وليست غمري بالله هي لام الحكومة والعقد بذلك اي بقوله والاله
تصرفني عن الخ كانه قال اللهم احرف عني كيد هذا لاجل ان لا اهي من الجاهليين
لانك ان لم تصرفني عن صرت منهم اذ لا قدرة لي علي الامتناع الا باعانتك لي
ثم بدلتم اي الغفران واصحابه وذلك ان زليخا قالت لزوجه ان هذا العبد
الغبرائي قد فطممني عند الناس بخبر طم ان قد راودته عن نفسه فاما ان
تاذني فاخرج واعتد مرايم واما ان تسجنه فظهر لهم سجنه لما فيه من
المصلحة

المصلحة بحسب رايم مع علمهم ببراته ونزاهته ان يسجنوه ان وما دخلت
عليه في تاويله بقدر فاعل بدا ليس سجنه اللام موطئة لقسم محذوف
والجدة في محذوف مقول لقول محذوف والقدر يرمي بظهر لقسم سجنه قابليين
والله ليس سجنه حتى حتى اي وهو سبع سنين او اثني عشر سنة وسبب ذلك
ودخل معه اي صحبته والمعنى كانا مقارنين له في الدخول وهذا امر تبت
علي قول المفسر فسجن غلاما من تمنية علام وهو اسم للشخص من جن ولادته
الي ان يشيب وقوله للملك اي ملك مصر وهو الريان بن الوليد العمليقي احدهما
سابقه اي والسمه سرهم وقوله والاخر صاحب طعامه اي واسمه برهم وسبب
سجنهما ان جماعة من اهل مصر ارادوا قتل الملك فجعلوا اليها رشوة علي
ان يسما الملك في طعامه وشرا به فاجابهم ان الساق يذم ورجع والخناز قبل
الرشوة وسم الطعام فلما حضر الطعام بين يدي الملك قال الساق لا تأكل ايها
الملك فان الطعام سموم فقال الخناز لا تشرب ايها الملك فان الشراب سموم
فقال الملك للساق اشرب من الشراب فشرب وقال الخناز كل من الطعام
فابي فاطم دابة فمكنت فامر بحبسهما فاتفقا انهما دخلا مع يوسف فزايه
يعبر الرويا اي ينشر علمه ويقول اي اعبر الاحلام لتخبرني اي تمنحه ليظهر
لما حاله قال احدهما اي بعد مني خمس سنين من دخولهم السجن الي
اراني اري نصب منولي اليها منقول اول وجلة اعصر حرا منقول ثا
اي عبا اي فتسميته خرا منجان مجاز الاول اي عبا يورول الي كونه خرا وفي
القصة انه قال رايت في المنام كاني في بستان وفيه شجرة وعليها ثلاثة
عناقيد من العنب وكان كاس الملك في يدي ففصرتها فيه وسقته الملك
اي اراني اي رايتني فالنصير بالمضارع لمتحضرا لجمال المساقية احمد
فوق لاسي خيرا وذك انه قال رايت في المنام كاذنوق راسي ثلاث سلال
وفيهما الخبز والراان الالهية وسباع الطير تنهش فيها انا نزال من
المحسني اي العالمين بقبح الروفا وانما في الاذ كذا لانها راياه في السجن
يعود المرصني ويقوم الملك ويصوم النهار ويصبر اهل السجن ويمنشع
ويواسي فقيرهم فكان يقول اقبضوا وبشروا فيقولون يا رسول الله لنا منك
يا في ما احسن وجهك وخلقتك وحديتك لقد بورك لنا في جوارك فمن اين انت

قال انا يوسف بن صفى الله يعقوب بن ذبيح الله اسحاق بن خليل ابراهيم فقال له صاحب
السنن يا فتى والله لو استطعت خلعت سبيلك ولكن سارق بك واخسر جوارك واختر
اي بيوت السجن شئت مخبر انه عالم اي لاجل ان يقبلوا عليه ويومضوا به وهكذا
ينبغي للعالم الخامل ان يظهر نفسه ليقتد به ويوجد عنه وانما اخبرها بذلك
توطئة لدعائها الي الايمان فمنما كمال اي فالمعنى اي طعام رايتهم في المنام واخبر
به الاخرته كما قبل ان يقع في الخارج وحضر روية الطعام لانها من اهل الطعام
والشراب والشان ان روي المنام تتعلق باستقبال الشخص في العقدة وقد المراد
ايمان الطعام لهما في العقدة والمعنى لا ياتيكما طعام تزرقانه من منازلكما الا
اخبركما بقدره وكيفيته والوقت الذي ياتي فيه قبل ان يسلكما فهو اشارة الى
ان من معجزاته الاخبار بالنبات وهذا مثل معجزة عيسى حيث قال وابنيكم بما
تاكلون وما تدخرون في بيوتكم فقال لا يوسف هذا من علم العرافين والكهنة فمن
اين لك هذا العلم فقال ذلكما علمني ربي الخ فيه حث اي تفرض لطلب ربي
الايمان اني تركت المراد بالترك عدم التلبس بالشئ من اول الامر واجتبت
ملة اباي لما ياتي انه ادعى النبوة واظهر المعجزة بيني هناك لافراجه في ذلك
لانه من بيت النبوة وذلك لان ابراهيم واسحاق ويعقوب كانوا مشهورين
بالرسالة وذكر الفخر الرازي انه بني في السجن والامانة انه بني قبل الامرين
ليحيي وعيسى وذلك لان اخوته رموه في الحب وهو ابن سبع عشرة سنة ومكث
تحت يد العزيز ثلاث عشرة من حملتها مدة السجن فتكون الجملة ثلاثين سنة
ما كان لنا اي لا يصح ولا يليق منامع الانبياء ان يشرك بالله سبحانه واصطفا
لنا وانعامه علينا بانواع النعم وفي هذا ان يفرقوا لهم بترك ما هم عليه من الشرك
كانه قال لا يصح العبد الضعيف العاجز المفتقر ان يعبد غير من هو مفتقر اليه
ومنهم عليه لبعضهمنا اي فليس المراد انه جرم ذلك عليهم بل المراد انه ظهر
عند الكفر من فضل الله علينا اي بالروح وقوله وعلى الناظر اي بارشاد هير
يا صاحب السجن قد مر المفسر ساكني اشارة الى ان الاضافة لادبي ملازمة
ويصح ان يكون المعنى يا صاحب في السجن فالاضافة للظرف مفرقون اي
من ذهاب ونفثة وحديد وخبث وحجارة وغير ذلك ما تعبدون وحفظ
لاهل السجن جميعا كميتموها اي فكأنكم لا تعبدون الا الانبياء المعجزة والمعنى
انكم

انكم سميتهم ما لم يدل على استحقاقه للالوهية عقل ولا نقل ثم اعذتم تعبدونها
المستقيم اي الذي لا عوجاج فيه ما يصبرون قدره اشارة الى ان مفعول
يعلمون محذوف يا صاحب السجن هذا شروع في تغيير رويها فخرج
بعد ثلاث اي من الايام وهي العنيفة الثلاثة التي عصفها سده اي وهو الملك
واما الاخر فخرج بعد ثلاث اي من الايام وهي السلال الثلاث فقالا
ما راينا شاهد احد قولنا وقيل انهما رايا ذلك حقيقة فزاهما مرميان فسالهما
عن شأنهما فذكر كل واحد رويها ففني الامر المراد به الجنس اي ففني امر كل
واحد وما يؤول اليه شأنه كذب او صدق سالتما نفس لتستفتيان فالمراد
من المضارع الماضي وقال المعنى ظن انه ناج ان كان الظن واقعا من الساق
فالامر ظاهر وان كان من يوسف فهو معني اليقين كما قال المفسر على حد الذين يظنون
انهم ملائكة ابراهيم سيدك اي وهو الملك مجوسا اي هلال خمسة ظلما حين
سنت اي الساق اي والمعنى انني الشيطان الساق ان يذكر يوسف عند الملك
وذلك للحكم الباهرة التي تظهر وهذا احد قولنا وقيل ان الفهم عايد على يوسف
والمعنى ان الشيطان انني يوسف ذكر ربه عز وجل حتى استعان بمخلوق ولما نادى الانسا
للسيطان لانه يفرج به ويخبره فان يوسف يطرد بذلك والا فالذي انساه ذلك
ربه لا الشيطان فانه لا تسلط له على المرسلين قال تعالى ان عبادي ليس لك عليهم
سلطان فلما وقع من يوسف ذلك عوتب بفجائه في السجن تلك المدة من باب
حسن الابرار سيئات المقربين فبعد سبع اي وهي مدة مكث ايوب في البلاء
وقوله وقيل اثني عشر هذا قول ثان في مدة السجن وقيل حسا ونصفا قبل قوله
اذكرني وسعا بعده وقيل اربع عشرة سنة حسن قبل القول وتسر بعده وحكمة
مكث تلك المدة في السجن ليوم من اهل السجن وليصل امره للملك فخرج والحال
انه مطلوب لا عايب فيحقق له العز الذي يشربه سابقا فترتب على ملكه
السجن وابقائه فيه الزمان الطويل من الحكم العظيمة والاسرار العجيبة والفر
والسود ما لا تحيط به العبارة ولا تحصى الاشارة فامور يوسف ملوات
الله وسلامه عليه ظاهرها ذلك وباطنها غاية العز على حد قول البوصري
لوزنم الضاهون من النار لما اخبر للمضار الصلا فبلايا الانبياء المقربين
لا تزيدهم الارتفاع وعزا وقال الملك الخ اي لما اراد الله العزج عن يوسف

واخرجه من السجن راي ملك مصر روبا عجيبه اهلته في مسمرة وكهنه ومبريه
واخرجهما راي في منامه وسالهم عن تاويلها فانجزهم الله جميعا ليكون ذلك
سببا لخلاص يوسف من السجن اي رايه اشار بذلك الى ان المضارع يعني الماضي
بمختص الحال الماضية وحاصل روياء انه راي في منامه سبع بقرات سمات
قد خرجت من الجرم خرج بعد هذا سبع بقرات عجائ في غاية الهزال والضعف
فابتلعت الحيا في السماء ودخلت في بطونها ولم ير منها شيء ولم يمتني على الحيا
شيئا منها وراي سبع سنبلات خضر قد انقعد حبها وسبع اخرى باسنة قد
استحصدت فالنوت اليابسة على الخضرة علون علم من وم يبق من خضر
شيء جمع عجا اي جمع كماعي والقياس عجب قال ان ملك فقد انجوا حمر
وحمر خضر اي انقعد حبها وقوله واخر باسنة اي بلغت او ان الحاصل
وهو مملوف على سبع ويكون قد حذر اسم القيد منه لدلالة ما قبله عليه
يا ايها الملاي السحرة والمبرون تنبرون من غير بالتحقيق يقال غير البحر
جاوزه وغير الرويا فسرهما كان المبر لما فسر الرويا خلع من ورطتها كالذي
يجاوز البحر وزيد اللام في الرويا تقوية للعامل لتأخره عن مملوكه فاجبروا
في قدره اشارة الى ان حيوان الشرح محذوف دل عليه ما قبله اصفاء
احلام اي تخالطها جمع صفت واصلة ما جمع وحزم من البناء كالحرمة من
الحسين سقي الرويا الكاذبة والمعنى انهم قالوا ان هذه الرويا احلام
احلام من الشيطان فلا تقبل وهذا الغرض تجزم وجملم بتعبيرها على العادة
ان من جهل شيئا عاده وقال الذي يخفي الخ اي بعد ان جلس بين يدي
الملك وقال له ان في السجن رجلا عالما بتفسير الرويا وادكر اما حال
من الذي او عطف على مخي فيه ابدال التاوي بالافتعال والاصل اذ تكرر
تتابع ابدال قلبت التاوي لافاجعة متعاربان ابدال الاول من جنس الثاني
وادغم وادغامها في الدال المناسب قلب العبارة بان يقول وادغام الدال
في الدال اي بعد قلبها الا بعد امة بضم الهزة وتشد يد المم هو في
الاصل المحامدة جماعة من الناس ثم اطلق على الجماعة من الانام حتى
اي وهو سنان اوسع او تسع حال يوسف اي من كونه عالما بتفسير الرويا
فارسلون انما جمع وان كان الخطاب لواحد لاجل التعظيم فارسلوه
اشار

اشار بذلك الى ان في الكلام حذف ثلاث جمل وحيلة بحسب الرسول ليوسف في
السجن اربع مرات الاولى في قوله فارسلون يوسف الخ والثانية في قوله فلما
جاء الرسول قال ارجع الى ربك والثالثة في قوله ذلك ليعلم اني لم اخنه الخ
والرابعة في قوله وقال الملك ايتوني به لمختصه ليعني الخ الكثير المصدق
وصفه بذلك لانه جربه في السجن في تفسير الرويا وغيره ام الملك اي ومن
عنده اي ازرعوا انما حمله على الامر مناسبة قوله فذروه والافاق المناسب
ابقاوه على حاله من الاخبار لان تفسير الرويا وفيه اشارة الى ان الله امر بذلك
لتحتم حصوله في علمه تعالى واما بقية الهزة وسكونها قرانا سبعين
وهو مصدر واقع موق الحال وهي تاويل السبع السمان اي والسبع المنحصر
ليلا يفسد اي بالكل السور كما هو شأن غلال مصر ونواحيها ومنه من
الفساد ببقائه في سنبله من خصوصيات يوسف والافاق زمنا بقاءه في سنبله
لا يدع عنه الفساد وهم تاويل السبع المعاف اي والسبع اليابسات
اي قال كونه فيمن اشار بذلك الى ان الاسناد بمجازي من الاستاء للظرف
كما في نهاره صائم تدخروا اي للبذر ثم ياتي من بعد ذلك عام الخ هذه
بشارة لهم بزيادة علي تفسير الرويا بغات الناس اما من الفوت وهو الفرج
ونزال الكرب او من العنت وهو المطر والمعنى فيه يزول كرب الناس ويخرج
عنهم بزل المطر وتابع الخبر عليهم الاعانة اي يصبرونها خيرا وقوله وغير
اي كالتريون والسهم والكتان والقصب وغير ذلك وقال الملك مرت على
مخدوف قدره المفسر بقوله لما جاء الرسول الخ وذلك ان الساق لما رجع الى الملك
واخبره بما عبر به يوسف روياء استحسنه الملك وعرف ان الذي قاله كان لا محالة
قال ايتوني به حتى ابصره فزج الساق في وقال له ارجع الى الملك
فلما جاء الرسول مرت على مخدوف اي فذهب الرسول الى طلبه فلما جاء الخ
اظهار برائه اي لتظهر برائة ساجته ويعلم انه سجن ظلمما الى ربك
اي وهو الملك ان ربي سيدي اي فالمراد به العزيز وهو استشهاده بكونه
يعلم مكرهه وكيد هذ ويصح ان يكون المراد بالرب الله تعالى وح يكون في كلامه
التقويين الى الله تعالى وهو الاقرب فجمع من اي وكانت زلاتها من وخاطبت
جميعا ولم يخص زلاتها بالخطاب سراجها من مزايا حياته قالت امرأة

العزيز هذا اقرار منها بالحق والحاكم لها على ذلك كون يوسف رايا جانبها حية
قال ما بال النسوة الخ ولم يدكرها مع ان الفتى كلها انما نشأت من جهتها فكافاة
بان اعترفت بان الذنب منها وفتح اي انفتح فاحسن يوسف بذلك اي بجواب
النسوة المذكورة فقال اي يوسف وهذا احد قولين وفيه ان قوله ذلك ليعلم
الخ من كلام زليخا وكون المعنى ذلك الذي قلبه ليعلم يوسف اني لم اخنه ولم اكن
عليه وحيته بما هو الحق الواقع وما ابري نفسي من الحيانة ان النفس الامارة
بالسوء الانفس ارحمها الله بالعصمة كتقوى يوسف ليعلم العزيز اي زوج
زليخا محال اي اما من الفاعل اي واذا غاب عنه او من المفعول اي وهو
غائب عنى لا يهدى كيد الخائنة اي لا يسده ثم تواضع لله اي فوقع
منه هذا القول على سبيل التواضع والافتخار في حق ان تآمره نفسه
بالسوء لعصمة وما ابري نفسي هذه الجملة حالية من محذوف في التقدير طلبت
البراءة ليعلم الخ والحاكم اي لم اقصد بذلك تزييه نفسي ولا ابرائها الخ الجنس
اي جنس النفوس كثيرة الاسراي لمسا جها واعلم ان النفس واحدة ولها
صفات فاول امرها تكون امانة بالسوء تدعو الي الشهوات وتميل اليها ولا
تباي وهذه نفس الكفار والمضادة المصيرين فاذا اراد الله لها ان تهدي
جعل لها واعظا يامرها وينهاها في تصير لامة تلوم صاحبها على ارتكاب
الردا اذ فينا عن ذلك مجاهدة وتوبة ورجوعه لما له فاذا اكر عليها
ذلك ولم ترمضه من مطيعة ساكنة تحت قضا الله وقدره راضية باحكامه
فتستحق من الله العطايا والتحف قال تعالى يا ايها النفس المطمئنة ارجعي
الي ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي وهذا هو مقام
الواصلين وقيل ذلك سمي مقام السائرين وقال الملك اي وهو الريان
ابن الوليد وذلك انه لما ظهر له في يوسف من المزايا التي لم توجد في غيره قال
ما ذكره في محله فجاه الرسول الخ قدركا المصير هذه الجملة وهي مما ية اساءة
اي ان قوله تعالى فلما كالمه مرت علي محذوف ودعا لهم اي بقوله اللهم
عطف عليهم قلوب الاخيار ولا تنم عنهم الاحبار ثم اعطى اي فلما اخرج
من السجن كتب علي بابه نقدا بين البلوي وقبر الاحياء ومائة الاعداء وجرية
الامدقا وليس ثيابا حسنا يوحى من هذا ان ما ينبغي عند الدخول علي
السلامة

السلامة الطاهرة ونحو الهيئة وهذه الشيا ب محتمل انها كانت عنده او
ارسلها له الملك ودخل عليه ورد انه لما دخل سلم عليه بالمربية فقال
الملك ما هذا اللسان قال لسان عمي اسماعيل ثم دعاه بالبرانية فقال له ما
هذا اللسان ايضا فقال هذا لسان ابي وكان الملك يتكلم بلسان ابيه
يعرف هذا اللسانين وكان كلما تكلم بلسان ابيه يوسف به فتعجب الملك من
امره مع صغر سنه لانه كان اذ ذاك ابن ثلاثي سنة ثلاث عشرة من امداء اقامته
مع زليخا والسجن وسبع عشرة قبلها وعلى هذا دعواه لسيادة الله في
السجن اما نبوة قبل الاربعين او نصيحة منه لدين اياه على عادة العلماء واسما
لنبوته ملكي امن اي ترتيب المنزلة رفيع الرتبة موثقة على سرنا قال
فاذا ترى ان تفعل الخ روي ان الملك قال ليوسف عليه السلام احب ان اسمع
تاويل روي اي منك شفها قال نعم ايها الملك رايه سبع بقران سمان شهب حسن
غير عجاف كشف لك عنهن النيل فطلعت من شاطئيه تشخب اخلا من لبنا
فبينما انت تنظر اليهن وقد اعجبتك حسنهن اذ يقب النيل ففارماوه وجدا
بيسسه فخرج من حماره سبع بقران عجاف شعث غمر مصلحان البطون ليس
لهن ضرر ولا اخلاق ولهن انا ب واعراض واكن كالكلاب وخرطوم خرا طيم
السباع فاخترطن بالسمان فاقرسن السمان اقراس السبع فاكلن لحم من
ومزقن جلودهن وخطفن عظامهن ومشمعن مخون فبينما انت تنظر وتعي
كيف غلبتهن وهن سها زلي ثم لم يظهر من سمك ولا زيادة بعد الكهن واذا
سمع سبلان خضر وسبع سبلان اخر سود يابسات في مينة واحد عرو فهن
في التري ولما بينا انت تقول في نفسك اي سمى هذا هو لا خضر ممرات
وهو لا سود يابسات والمنبت واحد مصلحون في التري ولما اذ طبت
رج فزدة اولاف اليابسات السود علي الخضر الممرات فاستغلت فيهن
النار فاخرقت فصرن سودا فهذا ما رايه ايها الملك ثم انتهت مذعورا
فقال الملك والله ما اخفان فيها شيئا فاما لسان هذه الروا وان كانت عجا
فما هي باعجب مما سمعت منك وما ترى من تاويل روي ايها الصديق قال
يوسف عليه السلام اري ان تجتمع الطعام وتزرع زرع كثير في هذه السنة
المخصبة وتجعل ما يتحصل من ذلك الطعام في الخزائن بقصبة وسنبلة

فانه ابق له فيكون ذلك القصب والسنبل علما للدواب وتامر الناس ان يرفعوا
الحبوب من زرعهم ايضاً فيكفيك ذلك الطعام الذي جمعته لاهل مصر ومن حولها
وقايتك الخلق من سائر النواحي للميرة ويجمع عندك من الكعق زواجر الاموال مالا
يجتمع لاحد من قبلك فقال الملك ومن لي بهذا او من يجمعه لي ويبيعه لي ولو جمعت
اهل مصر ما قوا ذلك ولم يكونوا فيه امناً فقال يوسف عند ذلك اجعلني الخ قال
اجعلني على خزائن الارض ان قلت ان في ذلك القول طلب التقدم والامارة وهو
لا يليق بالاجابة واجيب بان محل هذا ما لم يبق عليهم والا فحجب عليها وايضاً
ذلك بوحى من الله وكان بين ذلك القول وتولية علي الخزان سنة واما اخبر الملك
سنة قبل التولية بالفضل من زرع غيبته فيه ليشتهر قبل التولية في اهل المملكة
في اهل افان القصر ويصير معروف العام والخامس وانه ذو المكانة والامانة عند الملك
الملك اني حفيظ على ما علم بقليل لما قبله ومنزل اجعل اليافى مجمع وف
والنقد يراجلني اميناً على خزائن الارض فاني حفيظ علم ان قلت ان في هذا
تزكية لنفسك لنفس وقد نال الله عن ذلك بقوله فلا تتركوا انفسكم اجيب بان محل
الهي حيث تقدم بها الخزان والكبر على خلق الله خلاف ما اذا قصد بها ايصال المنفع
للغير والاجابة بالواقع فلا ضرر في ذلك بل ذلك من باب العدل بالنعم وهو ما سر به
شرعاً ملكنا يوسف في الارض اي ملكناه اياها بعد الضيق والاحساي
بعد صبره على الضيق حين وضع في الحب وحين حبس وفي القصة ان الملك
الخ قال ان عيسى وغيره لما انتقلت السنة من يوم سال يوسف الامارة دعاه
الملك فتوجه وقلبه بصفه وحلاه بحامته ووضع سريراً من ذهب مكللاً بالدر
واليافوت طوله ثلاثون ذراعاً وعرضه عشرة اذرع ووضع له ثلاثين فراشاً
وسبى مائدة وضرب له عليه علة من السبرق وامره ان يخرج فخرج متوجلاً لونه
كالنجم ووجهه كالقمر يري الناظر وجهه فيه من صفالونه فانطلق حتى جلس
على ذلك السرير وروى ان يوسف الملوك وفوقه الملك الاكبر اليه ملكه وعزل
قطير مما كان عليه وجعل يوسف مكانه قال الخزان ان يوسف قال للملك اما السرير
فاستبد به ملكك واما الخاتم فادبر به امرك واما التاج فليس من لباسي ولا
لباس اباي فقال الملك قد صنعتك اجلاً لاك واخر ارا بفضلك وكان ملك مصر
خزائن كثيرة فاسمها يوسف وسلم له سلطانه كله وجعل امره وقضاه فافدا في
ملكته

ملكته ثم هلك قطير عزيز مصر في تلك الليالي فزوج الملك يوسف امرأة العزيز
بعد ملكه فلما دخل يوسف عليها قال اليس هذا اخيراً ما كنت تريد ان قالت له ايها
الصدق لا تخشني فانا كنت امرأة حساناً فاعلم كما ترى وكان صاحب لا ياتي النساء
وكنتم كما جعلك الله في حنك ففعلتني نفسي وعهيك الله قالوا فوجدها يوسف
عذراً فاصابها فولدت له ولد بن ذكرين افرائيم وميشا وبنت واسمها رحمة
من زوجة ايوب عليه السلام وميشا هو يوسف بن دوزن واقام في مصر العدل
واحبه البر حاله والناس فلما اطلق يوسف في ملكه دبر في جمع الطعام احسن
الذي يربى الحبوب والحبوب الكثيرة وجمع فيها الطعام للسنة المحرقة
وانفق المال بالمعروف حتى حلت السنة الخامسة ودخلت السنة السادسة
بهمول وكثرة لم ير الناس مثله وقيل انه دبر في طعام الملك وحاشيته كل يوم
أكلة واحدة نصف النهار فلما دخلت سنة القحط كان اول من اصابه الجوع
الملك فباع نصف الملك فنادى يا يوسف الجوع الجوع فقال يوسف هذا اوان
القحط فملك في السنة الاولى من سبي القحط كلها اعدوه في اكسني الخمسة
فجعل اهل مصر يشتاعون الطعام من يوسف فباعهم في السنة الاولى بالنود حتى
لم يبق بمصر درهم ولا دينار الا اخذهم منهم وباعهم في السنة الثانية بالحلي
والجوهر حتى لم يبق بمصر في ايدي الناس من سبي وباعهم في السنة الثالثة
بالدواب والمواشي والانعام حتى لم يبق دابة ولا ماشية الا احتوى عليها
وباعهم في السنة الرابعة بالعبيد والجواري حتى لم يبق باء الناس عبد
ولا امة وباعهم في السنة الخامسة بالعقار حتى اتي عليها كلها وباعهم
في السنة السادسة باولادهم حتى لم يبق فيهم وباعهم في السنة السابعة
برقابهم حتى لم يبق بمصر حر ولا خرة الا ملكه فصاروا جميعاً عبيد يوسف
عليه السلام فقال اهل مصر ما راينا كما اليوم ملكنا اجل ولا اعظم من يوسف
فقال يوسف للملك كيف رايت منه الله فيما خولني فاتري في هولاء قال الملك
الراي رايتك ونحت لك قبو قال فاني اسعد الله واسعدك اني قد اعتقتم عن
اخرهم ورد عليهم املاكهم ولم يزل يوسف يدعو الملك الي الاسلام ويطلب
به حتى اسلم بقوا وكبر من الناس ومات في حياة يوسف واما العزيز فلم
يشبهه لسلامه وما دبر اي مائة العزيز بعد عزله فزوج امراته

اي بعد ان ذهب ما لها وهي بصريها من بكائها على يوسف فصار تشتت الناس
وكان يوسف يركب في كل اسبوع في مركب زها مائة الف من عظم قومته فيقول لها
لو تفرغت له لعله كان يسعدني بشي فلما ركب في مركبه قامت فنادته يا علي
صوتها سبحان من جعل الملوك عبيدا بعبادتهم وجعل السيد ملوكا بعبادتهم
فقال يوسف ما عنده فقد مت اليه ففرقها فزق لها وبكى بكاء شديدا ثم دعاها
للزواج وامر بها فحسنت ثم رقت اليه فقام يوسف يصلي ويدعو الله وقامت
وراه فقال الله تعالى اني بعيد لها تسابها وجمالها وبصرها فزد الله عليها ذلك
حتى عاده احسن ما كانت يوم تزودته اكراما له عليه السلام لما عفا عنه بمحارم الله
فاصابها فاذا هي غدا رافعا شيا في ارعد عيش وريحان الله التي في قلب يوسف
محبتها الصافي ما كان في قلبها فقال لها ما سالك لا تحسبي ما كنت اول مرة
فقلت لماذا فتعجب الله شغلي ذلك عندك شي ولدي اي وبيت ودانت
له الرقاب اي خضعت له الناس نصيب برحمتنا من شاي تخص بنفينا
من اردنا ولا نفيح اجر المحسن اي بدلتنا عوق لهم ولا جرا الاخرة
خير اللام موطية لتقسم محذوق للذين اسوا اي اصفوا بالايان وقوله وكانوا
يتقون اي يمتثلون الاوامر ويحذرون النواهي ودخلت في القبط الحقة
ذلك اشارة الى انه قوله وجاء اخوة يوسف مرتين على محذوق في اي سبب مجيئهم
انه لما فرغت سني الحصب وانت سني القبط والجدب واحتامت الناس
للطعام فبلغ بيقوت ان يبيع ملك يبيع الطعام للمحتاجين فبعثهم له لبيبا عوا
منه وجاء اخوة يوسف اي وكانوا عشرة وكان ملكهم بالعربان من ارض
فلسطين وهي ثغور الشام وكانوا اهل بادية وابل وشياه وحالهم
ذهاب المنة جميعا انه بلغهم ان الملك لايزيد الواحد عن جلد بعير فتصدوا
للعدل بين الناس ففرضهم بذلك ان قلوب الاحمال عشرة ليماروا اي ليجملوا
الميرة وهي الطعام المجلوب من بلد اخر ليعدهم من به قال ابو صالح عن
ابن عباس كان بيني ان القوه في الحب ويني دخولهم عليه الثمان وعشرون سنة
فلذا انكروه ولانه كان على سرير الملك وكان على راسه تاج الملوك وزي
الملوك فقالوا للميرة اي لاخذها لعلكم عيون اي جوايس تظلمون
على عوراتنا وتجرون بها اعدانا فلما جهزهم بجهازهم اي هيا لهم الطعام
واكرمهم

واكرمهم في النزول واحسن ضيافتهم واعطاهم ما يحتاجون اليه في سفرهم قال
ابن جرير باخ لكم اي ان كنتم صاه قتي في ذلك فان الكتي بينكم بذلك قالوا ان ابانا
يخزن لغزاقه قال فانركوا بعثكم عندي رهنه قتي في ثوبه فافترعوا فيها
بينهم فاصابت المرأة سمون فتلوه عنده وقوله باخ لكم انما لم يقل باخكم
مزيادة في الابهام عليهم وذلك للفرق بين قوليكم راية غلامك وعلما ملك قال
الاول يقتضي ان عندك به نوع معرفة دون الثاني الاثرون الخ عرضه بذلك
الترغيب في العود مرة اخرى وانا خير المنزلي اي خير من يكرم المضيفان
فلا كيد لكم عندي اي اذا عدتم مرة اخرى اي مرة انسا ربك الى ان
الميراد بالكيل المكيل من اي والفعل مجزوم محذوق النون وحذقت يا المتكلم
تحننا وهذه النون للوقاية او عطف على محذوق فلا كيد اي وهو الجرم لانه
حوار الشرط ولا نافية ونون الرفع محذوقه المجازم على كمال حال وعليه
فيكون المدي فلا كيد ولا قرب وانا لفاعلون اي المراودة والاحتباء
وفي قراءة اي وهي مسمية ايهم وكل من قتيه وفتيان جمع كفتي لكن الاول جمع
قلة والثاني جملة كثيرة اجعلوا بضاعتهم في رحالهم اي فقد وكل كل رجل
واحد من غلمانهم يضع فيه ثمن الطعام الذي في هذا الرحل وكانت دراهم
وقيل كانت نعالا وجلودا والا قرب الاول لان ساد الدراهم ان تحق ولا شك
انهم لم يعلموا انها الا عند تقريغ او غيرهم لانهم لا يتحلون اسما كها اي
لان ديانهم وامانهم تخلفهم على مرد البضاعة اليه اذا وجدوها لانهم مطهرين
من الكد ما لا يحل لهم وقيل تصد يوسف بذلك مواساة ابيه واخوته خوفا ان
لا يكون عندهم شي من المال وقيل اراد ان يراهم برة وكرمه ليكون ذلك
باعثا لهم على الرجوع وقيل ماري ان اخذتم هذا الطعام من ابيه واخوته لو ما
وقيل اراد ان يحسن اليهم على وجه لا يحقهم فيه منه ولا عيب فلما رجعوا
اي التسعة لما تقدم انه اخذ سمون رهنه على ان ياتوه ببنيامين
منا الكيد اي بعد هذه المرة بالنون والتالي فيهما قرانان كبينان واصل
لكنه تليد تحركت اليها وانفتح ما قبلها فلبت العام حذقت لالفا الساكنة
هذا اسمك الاسفهام انكاري ولقد افسر طليعا والمعني كيف امنكم على ولدي
بنيامين وقد فعلتم باخيه يوسف ما فعلتم وانكم ذكرتم مثله هذا اي شات

يوسف حيث قلتم واناله لحافظون فلما لم يحصل الحفظ هناك فكيف ايقن لكم هذا
الا كما استكم الخاف بمعنى مثل صفة مصدر مخذوف والتقدير لا ايماننا مثل
ايمانكم على اخيه الخ وفي قراءة اي وهي سبعة ايه تمخير اي على كل
من القرائن فارجو ان يمين بحفظه اي ولا جمع عليه مصيبتين قال كتب
الاصحاب لما قال يعقوب ذلك قال الله له لا رزق عليك كليهما حيث تولت علي
ولا تحفظني عليه وما فتحوا متاعهم اي بحضرة ابيهم وجدوا ايضا عنهم
اي وهي ثمة الميرة اعظم من هذا وروايتهم قد كانوا ذكروا يعقوب احسان
ملك مصر ليعمر وحنوا يعقوب على ارساله بنيامين معهم فلما وجدوا ايضا عنهم
مردن اليهم قالوا اي شيء تطلب بعد هذا الاكرام او في لنا الكيل ورد لنا الثمن
لو كان رجلا من اولاد يعقوب ما اكرما كرامته فقال لهم يعقوب اذا رجعت الي
مصر فادعوه مني السلام وقولوا له اذا بانا ههنا عليكم ويدعوك بمسا
اوليتنا وتزداد كيد يجر اي على احوالنا لتأثنتي به هذا هو جواب
القسم الا ان يحاط بكم لتستأنس من عموم الأحوال والتقدير لتأثنتي به
في كل حال الاحال الاحاطة بكم فلما اتوه موثقيهم اي يقولهم بالله رب محمد
لتأنيك به والموتقة العهد المؤكد باليمين من ابواب متفرقة اي وكانت ابواب
مصر اذ ذاك اربعة لئلا تنقسم القيت انما خاف عليهم القيت كما ليعمر وحنوا ليعمر
وقولهم وكشفهم عن بني اهل مصر باكرام الملك ليعمر واحترامهم فاسمهم بالتفرق
ليسلموا من اصابة القيت فانما قال اهل السنة سبب عادي للضرر كالشم والسيف
يوجد الضرر عندها لا بها وقالت الفلاسفة ان العاين ينجب من عينه قوة
سمية تنقل بالمعنى فيهلك او يفسد فاشبهوا القيت تأثر انفسها وعقولهم
بأهل واعتقاده كثر واعظم فافق في الرقي من القيت سورنا المعوز يقي
من الله اي من قضايه وانما ذلك اي القول شفقتي رافة بكم ان قلت
لم اسرع بذلك في هذه المرة ولم يا سرع في المرة الاولى اعيب بجوابي الاول
لكن بكم بنيامين وهو عزير عليه تخاف عليهم من اجل كونه معهم والثاني
انهم استقروا في مصر لانهم اولاد رجل واحد وفيهم نور النبوة والشفاعة
والجمال سيما وقد كانوا عند الملك بمنزلة بخلاف المرة الاولى عليه
توكلت اي قوت اموركم واعتمد عليه لا اعلي ما امرتكم به لان الاخذ في الاسباب

مع التوكل افضل من ترك الاسباب ولما دخلوا من حيث امرهم ابرهم اختلف
في جواب لما قيل هو قوله ما كان يعني الخ والمعنى ان دعوهم من ابواب متفرقة
لا يد في غمهم مما قدره الله شيئا بل الدخول متفرقا كالمدخول مجتمعا بالنسبة
لقضا الله وقيل هو قوله او في اليه اخاه وهو جواب لما الثانية اي لان المقصود
بدخول المدينة الدخول على يوسف والمقصود به ابواب الاخ فلما الثانية مرتبة
على ما الاولى فيصلح ان يكون جوابها واحدا من حيث امرهم ابرهم اي من
ابواب متفرقة ما كان يعني اي يدفع عنهم التفرق ففاعل يعني ضمير يعود على
التفرق الحاجة الا استنفا سقطة ولذا افسره بالمعنى لم يكن تفرقهم
دافع عنهم من قدر الله شيئا لئلا حاجة في نفس يعقوب قضاها وكفى دفع العيني
عنهم الي كانت نصيبهم عند دخولهم مجتمعي فان التفرق في الدخول دفعها
بارادة الله لتقليبنا اياه اشار بذلك الى ان ما مصدرية ولما
دخلوا على يوسف اي منزله ومحل حكمه وهذا الدخول غير الدخول السابق
فان المراد به دخول المدينة قال المفسرون لما دخلوا عليه قالوا ايها الملك
هذا اخونا الذي امرتنا ان ناتي بك به فقد جئناك به فقال احسنتم وامنتم
سجدوا ذلك عندي ثم انزلهم واكرمهم ثم افاضهم واجلس كل اثنين على
مايدة يعني بنيامين وحيد ابله وقال لو كان اخي يوسف حيا لاجلسي معه
فقال لهم يوسف لقد بقيت بعد ابي واحد فقالوا لان له اخ فهلك قال لهم فانا
اجلسه معي فاحذره فاجلسه معه على مايدة وجعل يواكل فلما دخل الليل
امرهم بمثل ذلك من الغراس وقال كل اثنين ينامان على فراش واحد فبقي
بنيامين وحده فقال يوسف هذا ينام عندي على فراشي فقام بنيامين
على فراشه فجعل يوسف يفهم اليه ويشم ربح ابيه منه حتى اصبح فلما اصبح قال
لهم اني اري هذا الرجل وحيد اليس لكم ثانا فانا اضعه الي فيكون معي في
منزلي ثم انه انزلهم واجري لهم الطعام فقال روينا ما راينا ملك هذا اقلما
خدي به قال له يوسف ما اسمك قال بنيامين قال فهلك لك من ولد قال عشرة
بني قال فهلك لك من اخ لام قال كان في اخ فهلك قال يوسف اتعب ان الكون
اخا لي بدل اخيك الهالك قال بنيامين ومن بعد اخا ملك ايها الملك ولكن
لم يلد يعقوب ولا راحيل فبقي يوسف عليه السلام وقام اليه وعانته وقال

اني انا اخوك الخ وقال كلب لما قال له يوسف اني انا اخوك قال بنيامين انا لا افارقك
فقال يوسف قد علمت اغنام والدي لي فاذا احسنتك عندي ارفاد غنمه ولا يمكنني هذا
الا بعد ان اشرك بامر نظيره واسبك الي ما لا تجد فقال لا انا لي اقل ما يدركك
قاني لا افارقك قال يوسف قاني اذ نسي صاعتي في رحلك ثم انا ادي عليك بالسرقة
لا احمال في ردك بعد اهلا فقل ملكيت فذلك قوله تعالى فلما جهزهم الخ
فلما جهزهم عندها بالحق اشارة الى طلب سرعة سيرهم وذهابهم لبلادهم بخلاف
المرة الاولى فان المطلوب طول اقامتهم ليصرف حالهم على صاع من ذهب
وكان يشرب فيه الملك فيسمى سقاية باعتبار ما روي حال وصاعا باعتبار اخر
امره لاذ الصاع الاله الكليل مرهع بالخوار اي مزين ومجالي بها بعد
انفصالهم عن مجلس يوسف اي خروجهم وسيرهم بل قيل انهم وصلوا الى بليسين
ورددوا من عندها ايتموا السير في في الاصل كمال ما يحمل عليه من ابل وجرير
ويقال اهلقت واريد اصحابها فهو مجاز علاقته المجاورة واقبلوا قد انصرف
قد اشارة الى ان الجملة حاله والمعني انهم التقوا اليهم وخاطبوا بما ذكر
ماذا اتفقوا واذ اي شيء ضاع منكم صواع الملك اي الاله ليله انما اتخذ الاله
ليله لمره ما يكال به في ذلك الوقت وفيه ثمرات كثيرة السبعة منها واحدة وهي
صواع وما عداها ساذ حل بيري اي جعل له قالوا قال الله الخ انما قالوا
ذلك لما ظهر من احوالهم ما يدل على صدقهم حيث كانوا مواظبين على الطاعة
والخير ان حتى بلغ من امرهم انهم سرروا افواه دوايم لئلا تاكل شيئا من امر ال
الناس لئلا علمهم اللام كوطية ليقربهم من ذوق تاكل ما قبله ووجد فيكم
الجملة حاله والمعني لما خراوه ان كنتم صاقيين في قركم والحال انه ظهر
خلاف ما قلتم خبره من وجد اي ثمن اسم موصول ووجد صلتها والكلام
على حذف مضاف اي يسرق في من وجد اشارة الى السر بقوله يسرق
وكانت سوا اليعقوب اي طريقهم وسرقهم يسرق السارق سنة كذلك
الخراي المذكور وهو لست فاق السارق فصرخوا اي رددوا من المكاتب
الذي لحقهم فيه جماعة الملك فندابا وعيتم اي فكان يفتح وعاء وعاء ويفتسه
ثم بعد فراغه منه يستغفر الله مما فعله فيهم به الي ان وصل الى رحل بنيامين فقال
ما اهلك هذا اخذ شيئا فقالوا والله لا نأكله حتى ننظر في رحله فانه اطيب
لنفسك

لنفسك وانفسا فلما فتحوا متاعهم وجدوا الصواع فيه ثم لم يجدوها من
وعاء اخيه اي فلما اخرجها من مكانه كس الاخوة رؤسهم من الحيا واكلوا على
بنيامين بلوسونه ويقولون له فضحتنا وسود وجوهنا يا بني راحيل ما زال
لنا منكم بلا فقال بنيامين بل بنو راحيل ما زال لهم منكم بلا ذهبتم يا اخوتي فاهلكتموه
في البرية ان الذي وضع هذا الصواع في رحلي الذي وضعه الصاع في رحلكم
كذلك الكيد اي الحيلة وهي ليعقوب من اخوته كيدنا يوسف اي الهناه ان
يضع الصاع في رحل اخيه ليظهر اليه علي ما حمل به اخوته علمناه الاحتيال
الخ اي ما وقع من يوسف في تلك الواقعة بوحى من الله تعالى وحي فلا يقال كيف
نادي علي اخوته بالسرقة وانهم بهامع انه بريون لانه جزاه عنده الفسرد
الخ وهذا اي وهذه الطريقة لا تؤوله الي اخذ اخيه مثلي المروق اي مثلي
قيمتي الا انك الله كتمنا منقطع والمعني ما كان ليعقوب اخاه في دين
الملك ولكن اخذه بسرقة يعقوب لم يشك الله لا اخذه اذ لو كان عدم اخذه لما
علمه تلك الحيلة بحكم ابيه اي شريكه بالاضافة والتوطين اي فهمما
قراتان سبعيتان وتوفى خبر مقدم وعلم مقدم امور اخر والمعني ان اخوة
يوسف وان كانوا علما الا ان الله جعل يوسف فوهم في العلم بل فضله عليهم بمزايا
عظيمة منها الرسالة والملك والافانام عليهم وغير ذلك قالوا ان يسرق
الخ سب هذه المقالة انه لما اخرج الصاع من رحل بنيامين انقزع الاخوة
وكسوا رؤسهم فقالوا بقرية لسا حرم ان يسرق الخ واثبات المعصية للشك
لانه ليس عندهم تحقيق سرقة بمجرد اخراج الصاع من رحله وبالمضارع
لحكاية الحال الماضية وكان يسرق لاني امه صمما الخ هذه احوال في السرقة
التي نسبوها له وقيل جاسايل يوما فاحترق بيضة من البيت فناولها لسايل
وقيل اخذ حاجة من الطير التي كانت في بيت يعقوب فاعطاها لسايل وقيل
كان يجني الطعام من المائدة الفقراء وقيل لم يسرق اهلا لانه هراولا باطنا واما
كانت تهمه فقط وذلك ان غنمه حصنته بعد موت امه فاحبته حبسا شديدا
فلما ترعرع وقفت محبة يعقوب عليه فاحبه فقال لانه يا اخوتي سلمني الي
يوسف فوالله ما اقدر ان يفيب عني ساعة واحدة فقال لا اعطيكه فقال
والله ما انا بباركه عندك فقال له دعه عندي ايا ما انظر اليه لعل ذلك يسليني
لنفسك

عنه ففعل ذلك فهدت الى منطقة كانت لاسحق وكانوا يوارثونها بالكبر وكانت
البراءة لاداسحق وكانت عند هافسد المنطقة علي وسط يوسف تحت ثيابه
وهو صغير لا يشعر قالت لقد فقدت منطقة اسحق ففتشوا هذه البيت فوجد
يهوذا فقال يقول ان كان فعل ذلك فهو سلم لك فاسكنه عندنا حتى ماتت
ليلاي عبده اي يدوم علي عبادته والضمير للكلمة الخ اي فهو عايد علي
متأخر لفظا ورتبة وح يكون في الكلام تقديم وتأخير والتقدير قال انتم شركم كانا
ولسرها في نفسه وهذا احد قولني وقيل انه عايد علي قوله فقد سرق اخ له
من قبل ومعني قوله لسرها لم يرد لها جوابا انتم شركم كانا اي منزلة والمعني
ان ما ظهرتم به سر ما ظهر به يوسف واخوة فانهما اتهمتا بالسرقة ظاهر وانتم
سرقتم يوسف من ابيه وفعلتم به ما فعلتم لسرقتم اباكم من ابيكم اي وهو
يوسف عام اشار بذلك الي ان اسم التفضيل ليس علي يابه اذ لا مشاركة بين
الجداد والعديم قالوا اي ايها العزيز الخ سبب هذه المقالة انه لما خرج الصاع
من سلع بنيامين غضب روبيل لذلك وكان بنوا يعقوب اذا غضبوا لم يلقوا
وكان روبيل اذا غضب لم يلق تفضيلا وكان اذا صاح القتل كل حامله جملها
اذا سمعت صوت ككاته وكانت مع ذلك اذا مسه احد من ولد يعقوب يسكن غضبه
وكان اقوي الاخوة وكسدهم وقيل كان هذا صفة كعمود بن يعقوب فقال لاثوته
كبر عده الاسواق بمصر قالوا عشرة قال الكوفي انتم الاسواق واذا كنتم الملك او
الكوفي انتم الملك واذا كنتم الاسواق قد خلوا علي يوسف فقال روبيل ايها الملك
لتردن علينا اخانا او لا فيمن صيحة لا يبق بمصر امرأة حامل الا وضعت حملها
وقامت كل مشرة في جسد روبيل حتى يلقى خريف من ثيابه فقال يوسف لابن
صغير له في جنب هذا امسه او خذ بيده فاني له ولما مسه سكن غضبه
فقال لاثوته من منى منكم قالوا لم يصيبك منا احد فقال روبيل ان هذا بذرا
من يذري يعقوب ففضبت ثيابا فقام يوسف اليه فوكزه برجله واخذ يد امه
يده فوقه علي الارض وقال لهم انتم يا معشر العبرانيين ترعون ان لا احد اشد منكم
فلما راوا ما نزل بهم وراوا ان لا سبيل الي الخلاص خضعوا وذلوا وقالوا يا ايها
العزيز الخ كبر اي في السن او القدر لانه بني من اولاد الانبياء استعبد
اي كثرته مكانه منسوب علي الظرفيه او من خذ معي اجعل قنكاه منقول
ثان

ثان من المحسن اي في انفاك والبناف في توفية الكيل ومن الصناعة وغير ذلك
انا اذ الظالمون اي في اخذ احد كد مكانه يسو الشا ربك الي انك
السي والتا زائدان اعز لرا اي يحبس الملك بخيا هو حال والمعني
خلصوا حال كونهم متاجين وشتا ويرين في امر هذه القضية في اخيكم
اي في رده ما زائدة اي والجار والمجرور متعلق بفعلهم وقيل ما صدر به
مبتدا اي هي وما دخلت عليه في تاويل مصدر مبتدا اما مبتدا في الحقيقة الممددة
المنسبك والمعني وتقر بكم كاذب من قبل تقر بكم في بنيامين واعرض عن هذا
الاعراب بان الظروف المنقطعة عند الاضافة لا تقع ضمرا بل يجب ان يحمل ذلك
ما لم يقين المضاف اليه كاهنا فلن ابرح الارض اشار بذلك الي ان ابرح فمضت
معني افرق فالارض منقول به وابرح قامة او يحكم الله اما معطوف علي
ياذن او منصوب بان مضرة في جواب النفي كانه قال فلن ابرح الارض الا ان
يحكم الله كقولهم لا لزمنك او تقضي حق اي الا ان تقضي حق فقولوا
يا ابانا الخ انما امرهم بذلك لتزول التهمة عنهم عند ابيهم اذ ابيك سرق انما
نسبه للسرقة لانهم كانوا شاهدوا الصواع قد اخرجت من متاعه فقلب علي فظنهم
انه سرق فلذلك نسبوه الي السرقة في ظاهر الحال لاني الله حقيقة وما
كنا للجنب حافظ اي وما كنا للمواقب عالين فلم نذكر حتى اعطيناك الموثق
انه سرق وتصاب به كما أصبت يوسف اي ارسل الي اهلها الشا ربك
اي ان الكلام علي حذف مضاف وكذا في قوله والغير وهم قوم من كنعان
جيرانا اي وكانوا جيرانا ليعقوب واذ الصاع فتود اي سوانستنا الي التهمة امر لاي
وليس عرضهم ان يسو احد في انفسهم بهذه المقالة لانه عوي الحقم لا ثبت
بنفسها فزجفوا اي السبعة وقدره اشارة الي ان قوله قال يذركون
الخ مرتب علي محذوف فصر جمل خبر مبتدأ محذوف وقدره المنسب قوله
صبري وتقدم ان الصبر الجليل هو الذي لا شكوي فيه مع مخلوق ولا جزع
من فعل الخائف ولذا في قوله من امره الله ولم يسيل العروم ولم يرسل يستخرج من
العزية التي كانوا فيها بل استسلم الحصار ولم يقطع الرحا عني الله ان
يا تبني بهم انا قال ذلك لانه لما حال له حزنه واشتد كربه علم ان الله سيجعل له
فرجا ونجرا لانه اذا اشتد الكرب كان الي الفرج أسرع وقيل ان يعقوب اطلعه

الله على باطن الامر وان اولاده احياء لم يصابوا بشئ وانهم يحسنون علمهم غير انه
امر بكم ذلك فلو نزلت الاشارة الى ما علمه واخوته اي بنيامين وكثير من
الحكيم في منعه اي لانه يضع الاشياء في محلها وقوله عنهم سررت علي ما ذكره له
الالف يد لمن يا الاله انه اي والاصل يا السفي بلسر الفا وفتح الياء قلبت الحكة
الكسرة فتمت ثم تحركت الياء وافتتح ما قبلها قلبت الفاء فقال في اعراضها اسفني منادي
منصوب بفتح معذرة علي ما قبل يا المتكلم المنقلبة الفا علي يوكي انما تحدد
حزنه علي يوكي عند اخباره بنيامين لان الحزن القديم اذا صادفه حزن اخر كان
اوجع للقلب واعظم لهيجان الحزن وليس في هذا اظهار جزع بل هو شكوي
لله لا الخلق يعني يا اسفني اشكواي الله سدة حزني فلا يبق في قوله نفسي جميل
وايضت عيناه قيل معناه غمي فلم يصبر شئ سني وهذا انما علي
هو امر سني هذا علي الانس بعد التليع والتمسح امر و قيل معناه ضعف بصره
بصره من كثرة البكاء وانصاع الدم بوضعه ببعضه ولم يكن غمي حقيقة بل من كثرة
البكاء صار علي انسان العبي غشاوة ما نفقه من النظر ولم ينه عن اضلال هذا
هو الاقرب فهو كظيم اي مكظوم ممتلي من الحزن ممسك عليه لا يذكره لاحد
قال قتادة الكظم الذي يرد حزنه في جوفه ولم يقل الاخير قالوا لله اي
تسليته له علي ما نزل به من الحزن الكظم ان قلت كيف خلغوا علي شئ لا يعلمون
حقيقته احب بانهم خلغوا علي غلبة الظن وهي بمنزلة اليقين فهو من لغو
الهمة الذي لا يؤخذ به العبد تفوت ذكر يوسف الخ اما قدر المفسر لا ان
القسم المنيب جوابه موكد بالنون واللام عند الكوفي او هما عند البصري
فلما راينا الجواب هنا مخالفا لهما علمنا ان القسم علي النفي يعني اذ جوابه منفي لا
مثبت فلو قيل والله اجيبك كان المراد لا احبك وهو من قبيل التورية ومن
ذلك اذا قال والله اجيبك عندا فيجيب بالحي بخلاف ما اذا قال لا اجيبك فيجيب
بعد المحكي منه حتى تكون حرضا هو من باب تعد يقال حرضا حرضا اشرف
علي الهلاك وغيره اي المنى والجموع والمذكر والمؤن قال لهم اي
جواب القولهم انما اشكواي اليك تفريق الحزن واظهاره لانا الانسان
اذ اسى الحزن وكلمة كان ها واذ ذكره لغزها كان بشا فالباشة الحزن وهذه
المقالة قالها جبريل عليه السلام لما ورد انه كان ليعقوب شخص مواج له فقال
له

له ذات يوم يا يعقوب ما الذي اذهب بصرك وما الذي قوس ظهرك قال اما
الذي اذهب بصرني فالبكاء علي يوكي واما الذي قوس ظهري فالخزف
علي بنيامين فانا وجريل فقال له يا يعقوب ان الله يتركك السلام ويقول
لك اما تستحي ان تشكواي غمي فقال انا اشكوي وخرني الي الله فقال
جبريل الله اعلم ما تشكواي انما عوبت يعقوب بهذا لان حسنان الابن ارسيان
المعزي لان العباب علي قدر المرتبة واعلم من الله ما لا تعلمون اي من
رحمته واحسانه وهو حي اي لما روي ان ملك الموت مر بيعقوب فقال
له يعقوب اما الملك الطيب مريحه الحزن صورته الكريم علي ربه هل تبصت
روح ابني يوسف قال لا فطابت نفس يعقوب وطمع في رويته يا بني اذ علموا
الحي سبب تلك المقالة اذ اولاده لما اخبروه بيرة ملك مصر وما لحاله في جميع
اقواله واقواله احبت نفس يعقوب وطمع ان يكون هو يوسف فعند ذلك
قال يا بني الخ فتعسسوا هو بالحا الممثلة طلب الخير بالحاسة والتجسس
بمعناه روي ان يعقوب حي امر اولاده ان يذهبوا لياثوا بجبريل يوسف واخيه
كتب لهم كتابا الي يوسف لما احسن عنده بنيامين من يعقوب اسرايل الله بت
السمحاق ذبيح الله بن ابراهيم خليل الله الي ملك مصر اما بعد فانا اهل بيت
وكنا بنا البلا اما جبريل ابراهيم فشدت يداه ورجلاه والتمس في الثمار فصرى الامر
الله واما اني سمحاق فابنتي بالدج ووضع السكين علي فقاها ففداه الله واما
انا فكان لي ابن وكان احب اولادي الي فذهبه به اخوته الي البرية ثم اتوني بقميصه
مطليا بالدم وقالوا قد اكلمه الذي فذهبه عيناك ثم كان لي ابن اخر وكان
اخاه من امه فقلت اسلم به وانك حسنة وزعمته انه سرق وانا اهلهيت
لا سرق ولا نلد سارقا فان رددته الي والادعون عليك دعوة تدرك الساب
من ولدك فلما تروا يوسف كتاب ابيه كشد بكاهه وقتل صبره واظهر نفسه لفرقة
واخيه لم يقدروا خويته لانه كان يعلم ان الثالث مقيم بمصر فلم يخف عليه
حاله اعطوا اخبرها الي بالحاسة كما ان التجسس طلب الخير بالحاسة
ايضد انما يعني واحد ولذا تروي هنا بالجيم شد وذا من روح الله
بالفتح مصدر يعني الرحمة وهو في الاصل لئلا يرحم القلب من غم المعني
لا تطلقوا من راحة تايمك من الله فانطلقوا نحو مصر فذكر اشارة الي ان

قوله فلما دخلوا عليه مرتبة على محمد وقى مدفوعة اي مردودة
وكانت دراهم زهوا اي محبة معينة او غيرها او لتوزيع الخلاف
فقبل كانت لغيره لا وقيل صوفيا فارادنا الكليل اي اعطنا ما كنته تقطينا
من قبل بالثمن الجيد فاننا نريد ان نقيم لنا الناقص مقام الرايد
بالمساحة وقيل برة اخينا نبيا مبي ان قلنا ان ما فعلوه خلافا لما امرهم
به ابوهم من التمسيس من يوسف وامنه احببنا ان ابواب التمسيس كثيرة
وهذا لما لان الاعتراف بالحق وضيق اليد في هذه الحاجة مما يرفع القلب
فان كان يوسف فيسقطهم لم خاله لم حصول الرقة والعطف منه لهم وان كان
غيره فلا يرق ولا يعطف او رفع الحجاب اليه قبل هو اللثام الذي كان يتكلم
به وقيل هو الستر الذي كان يكلمهم من خلفه وقيل هو تاج الملك الذي كان يضعه
على راسه وكان له في قرنه علامة تسبه السامة وكان يعقرون سلعها واسما ق
سلعها ولسارة سلعها فقرضوه بها قال هذا علمه ما فعلته يوسف واخيه
اي هل علمتم عاقبة ما فعلتم بهما من تسليم الله اياهما من كل مكره وانعام
الله عليهما بملك النعم العظيمة من فضلكم له اي غلظكم واذا قلتم له اذا انتم
جاءه لولا اي وقت جهلكم بمافيه امرها من سبلها اي اكله فقه
واذ خاله الذي بينهما الخ اي فالقرآن اربع التحقيق والتسهيل للثانية مع الان
بينهما وبدونها وبقي قراءة خاسية معينة ايقر وهي انك تهمزة واحدة
قال انا يوسف انما عرض باسمه تقظما لما نزل به من ظلم اخوته ولما عرض به
الله من الضر والملك انه من يثق باثبات اليا وصلواته وقفا وجد فها هما
قرآن سبعينان فعلى الاثبات تكون من موصولة والفعل صلقتها وعلى الخذف
تكون شرطية والفعل مجزوم جذا فها فيه وضه الظاهر اليه والاصل
لا يصح اجزاه وغيره اي كالمصر والصغ والحلم الخاطي يقال خطي
اذا كان عن عمد واخطا اذا لم يكن عن عمد ولذا عرنا خطي وخطي
قال لا تتريب اي لا توبخ ولا توم عليهم اليوم خبرتان او متعلق بالخبر
فالوقف عليه وهو الاقرب ولذا استعمل عليه المضارع وقوله يفر الله لكم استيناف
ويصح انه يكون ظرفا لقوله يفر فالوقف على قوله عليكم يفر الله لكم
الحجة دعائية وهو ارمع الراعي اي يقبل التوبة ويبينوا عن الذنوب
ومن

ومن اكرم يوسف عليه السلام انهم لما عرفوه قالوا له انك تدعونا بكرة وعشا الى
الطعام ونحن نستحي منك لما تقدم منا فقال ان اهل مصر كانوا ينظرون الي يفتي
المبودية ويقولون سبحان من بلغ عبد ابيع بشر يندرهما ما بلغ ولقد سرفت
بكم وعظمت في غيوبهم حيث علموا انكم اخوتي واني من خفدة ابراهيم
عليه السلام وسأله عن ابيه اي حيز وقه القارفا وهو عقيد لقوله
اذ تقبوا يقبضي وهو قبض ابراهيم الذي لبسه حتى التقى في النار اي لانه
لما التقى فيها غرنا انا اياه حين يد يقبض من حرير الجنة فالبسة اياه فكان ذلك
القبض عند ابراهيم فلما مات ومرتة اسحاق فلما مات ومرتة يعقوب وجعله
في قبضة من قبضة هو وكسر اسما وعطفها في عطف يوسف حفظه من العن فلما
التقى في الحب عريانا اياه جبريل واخرج له ذلك القميص من الجنة والبسة
اياه وقال اي جبريل يا رب يضيح الحق ان يات بمقن يميز قبض من اسنول
وهو الذي درج عليه المفسر ويحتمل انها ممتني بحبي فبصير احواله باهلكه اجني
اي وكما لو انني وسبعيني ما بيني ورجل وامرأة وقيل ثلاثا وسبعيني فارسل
لهم ما بيني راخلة وكانوا حتى خرجوا من مصر مع موسى ستمائة الف وخمسمائة
ونصفه في سبعين رجلا سوى الذمرا ري والصفى وكانت الذرية اذ ذاك
الف الف ومائة الف فقد بورك فيهم حتى بلغوا هذا العدد في تلك المدة اليسيرة
لانه كان بين يعقوب وموسى اربعمائة سنة مخرجة من عريش مصر
اي موجهة الي ارض كنان والعريش بلدة معروفة اخر بلاد مصر واول
بلاد الشام وما ذكره المفسر احد قولتي والاخر ان المراد مخرجة عن نفوس
مصر لمن حضر من بنيهم واولادهم الخ محكم مقتضى هذا ان الاولاد لم
ينهبوا جميعا لمصر بل بقى بعضهم وقال غيره ان الاولاد ذهبوا جميعا وهذا
الحفظ لا اولادهم ان لا يدرى يوسف اي رجح الجنة من قبض يوسف
فلا مضافه لادني ملاسبه وهذه ادليل على ان كل سهل فهو في مدة
الجنة صعب وكل صعب فهو في زمان الاقبال سهل حيث وصل اليه رجح القميص
من المكان البعيد عند انقضاء مدة الفراق ومنع من وصول خبره اليه فكل من قرب
احدى البلدين من الاخر في تلك المدة العظيمة ومن ذلك قول ابنه القارص
اعوام اقباله كاليوم في قصر ويوم اعراضه في الطول كالبحر اوصلته

اليه المباهي ربح ثوب من مطلق الشمس ان قلت ان ربح الصبا نقابل الذاهب
من مصر الى الشام فاذا كانت ثقله فليكن يحمل الریح من القميص الذي معه الى
جهة الشام فيقضي العادة ان التي حلت هي الدبور لانها هي التي تذهب من
جهة مصر الى الشام اميب بان هذا خرق عادة او يقال ان هذا هو اذا كانت
حلته لمقابلتها فقط واما ما حصل فقد فاح شداه علي جميع الدنيا ولداه
قال مجاهد هبت ریح فصفت القميص ففاحت رواج الحنة في الدنيا والصلت
بمعقون فوجد ریح الحنة من ذلك القميص ورح تحمل الصبا لريجة طاهر لانها لم
تحمّل ریح لمعقون فقط بل حلته لاهل الدنيا ولة بالغ الناس في مدح الصبا
معي قال بعض الحكماء لو نالت علي الارض سبعة ايام لانتبت الزعفران وقال
بعضهم ما حالها انما جيلي نعمان بالله خليا نسيم الصبا يصوب الى نسيمها
فان الصبا ریح اذا ما تقشمت علي نفسهم كهموم حلتهم منها احد بردها او تسق
من حرارة علي كبد لريق الارسومها او الرقيل عشرة وقيل شهر لولا ان
تقته وان اذ وما حلت عليه في تاويل مصدر مبتدا خبره محذوف وجوبا وجواب
لولا محذوف ايتم وتقدر الكلام لولا التقيد لم لي موجود لهد فتعقوني والتعقيد
هو تصفيف الراي قالوا اي من حضر عذره من اولاد بني كثر ضلالك
القديم اي من ذكر يوسف وعدم نسيانك اياه لانه كان عذره قد مان وهلك
فاجب ان يفرجه اي فقال لاهوته اني ذهبت بالقميص سلطاني بالدم فان
اذ به هذا القميص فافرحه كما احزنه فحمله وخرج به خافيا جاسرا ومعه
سبعة اربعة لم يستوف اكلها حتى ان اياه وكان المسافة ثمانين فرسخا فلما
وصل اليه علمه في نظر تلك الشارة كلهم ان كان وربها عن ابيه السحاق وهو
عن ابيه ابراهيم وهي الطيفا فوق كل لطيف الملق بي في اموري كلها كما احب
وبرصني في دنياي واخزي فاربت بصي اي رجع بصري الى الله الاول
قال امر اقل الكبراني اعلم من الله ما لا تعلمون اي من امور باطنية لا تعلمونها
فانتم تنظرون الظاهر وانما انظر للباطن قالوا يا انا يا انا الخ اي لما ظهر الحق
ونبيي اعتدروا لاسمهم مما وقع منهم استغفر لنا اي اطلب لنا من ربنا عفرا
ذنوبنا انا كنا خافين اي اعين اخذ لك اي السحري فلما انتهى الي
وقت السحر قام الي الصلاة متوجها الي الله فلما فرغ منها رقع يديه وقال اللهم
اغفر لي

اغفر لي جزعي علي يوسف وقلة صبري عنه واغفر لاولادي ما اتوا الي والي اخبرهم
يوسف قارحي الله اليه اني قد عفرت لك ولهم اجمعين وقيل ليلة الجمعة اي
وقيل الي الاجتماع يوسف ليجمع معه علي الاستغفار والدعاء لهم ونويدة
ما روي انه استقبل القيلة قائما يدعوا وقام يوسف خلفه يوم وقاموا خلفها
اذلة خاسفين حتى نزل جميع يد عليه السلام قال ان الله قد اجاب دعوتك
في ولدك وعقد مراتبهم بعدك علي السوة وهذا انصح فهو دليل علي قبولهم
وجاب عما وقع منهم بما سر ثم توجهوا الي مصر قال اصحاب الاخبار لما دن ياقوب
من مصر كالم يوسف الملك الاكبر وعرفه بحبي ابيه واهله فخرج يوسف في اربعة
الاف من الخيل وركب اهل مصر معهم يتلقون ياقوب عليه السلام وكان ياقوب
مبني وهو يتوكل علي يد ابنه يهودا فلما نظر الي الخيل والناس قال يا يهودا هذا
فرعون مصر قال لا بد هذا انك يوسف فلما دن الي كل واحد من صاحبه اراد يوسف
ان يبد ياقوب بالسلام فقال له جبريل خذ ياقوب بيدك بالسلام فقال ياقوب
السلام عليك يا مذهب الاحزان وقيل انما نزلوا ونفقا فعلا كما يفعل الوالد
بولده والولد بوالده وليكيا وقيل ان يوسف قال لايه يا ابن بكيت علي حتى ذهب
بصرك لم تعلم ان القيامة تجتمعنا قال بكي ولكن خشيت ان يسلب دينك فيجاء
بيني وبينك وخرج يوسف القايه في اربعة الاف من الخيل لكل واحد منهم جبة
من فضة وراية خرو وكتب فترتت الصحراهم واصطفوا صفوا وما صعد
ياقوب ومعه اولاده وحفدة نظر الي الصخر المملوءة بالخرسان من رنة بالالوان
فنظر اليهم متحيا فقال جبريل انظر الي الهوا فان الملائكة قد حضرة سرور راجحك
كانوا بالين محزونين مدة لاجلك وهاجنت الفرسان بعضهم في بعض وصحلت
الخيول وصحت الملائكة وضربت الطبول والبوقات فصار كأنه يوم القيامة قيل
وكان دخولهم يوم عاشوراء فلما دخلوا اي ياقوب واولاده في مصر به
اي حيمته وكان ذلك خارج المدينة علي عادة الملوك اوي اليه ابويه اي قريهما
منه واه اي علي الولد بجيا نقاح وقوله او حالته اي واهلها ليا وهذا
علي القول بحرية امه راحيل وقيل المراد بحالته امرأة اخري غير ليا تزوجها
ياقوب بعد ها وقيل احيا الله امه بعد موتها وسجد له تحقيق الرواية والله
اعلم بحقيقة الحال ادخلوا مصر هذا الدخول غير الدخول الاول لان المراد

به هناك حول نفس المدينة واما الاول فالمراد به دخول غنمته خارج البلد
اذ قال الله امين اي منكم مكره لان الناس كانوا يخافون من ملوك مصر
فلا يدخلها احد الا بحوارهم فقال لهم يوسف ادخلوا مصر امنين على انفسكم
واصلكم لانكم انتم ملوكها فلا تخافون من احد فدخلوا الى مصر ذلك اشار الى
ان قوله ورفعه ابويه مرتين على يده وحذو في حذو والى سجد يحمله ان يكون ذلك
السجود خارج البلد عند اول التقاء ويحمل انه بعد الدخول وجلس من يوسف
وابويه على السرير مسجودا يحياي على عادة تحت الملوك وهذا احد قولين
وقيل المراد بالسجود حقيقة وهو وضع الجبهة على الارض ولا يشك على
هذا ان حقيقة السجود لا يكون الا لله لانه يقال ان يوسف جعل كالمقبلة لذلك
السجود وما قيل في سجود الملائكة لادم يقال هذا ان قلت كيف ربه يوسف بسجود
ابيه له مع كونه اكبر منه وكان الواجب مراعاة الادب اجيب بان هذا باس من الله
تحقيقا لروايته لان روي الانبيا وحي هذا اي السجود حق اي صدقا
حيث وجدته وتحقق في الخارج على طبق ما في النور وقد احسن بي اي انهم
عليه ليلا تحل اخوته اي ولا ذنوب الله عليه في الخارج خروج من السجن
كانت سببا لوصوله الى الملك بخلاف اخراجه من الحبس فانه اعقبها البرق والهمة
والسجود وليس في ذلك ادخال سرور على ابويه وجابك من البدن وعطف
على اخوتي والمضي وقد انعم علي وقت اخراجه من السجن ووقت مجيئك من
البدن اذ ربي لطيف صنعه معي مدبر ففداه باللام والطيف معناه الكرم
الحسن وكانت مدة فراقه ثمانين سنة في عسرة الحاصل انه اختلف في مدة فراق
يوسف لابيه فذكر المفسر ثلاثة اقوال وقيل اثنان وعشرون وقيل ست وثلاثون
وقيل خمس وثلاثون وقيل سبعون ولا يعلم الحقيقة الا الله وانفق اعلي ان عمر يوسف
مائة وعشرون سنة فوهي يوسف ان يحمله الى اي وقد فعل فحمله في تابوت
من ساج حيث قدم به الشام فوافق ذلك موت عيسو اخي يعقوب وكان قد ولد في
بطن واحد ففنا في قبر واحد ولما تم امره اي في ملكه وعلم انه اي الملك
الى الملك الدائم اي وهو نعيم الاخرة فقال اي طلب الملك الدائم بوفاته
على الاسلام وما قبل ذلك فهو ثناء على الله قدم على الدعاء مراعاة الادب اشارة
الي ان الانسان ينبغي له اذا اراد ان يدعوا يقدم الثناء على الله اعترافا بانهم ثم بعد
ذلك

ذلك يسأل مطلوبه من الملك اي يرضه وهو ملك مصر اذ لم يملك جميع الاقطار
الا بقوا اربعة اثنان سلمان اسكندر ذو القرنين وسلمان بن داود واثنان
كانوا تحت نصر وشداد بن عاد فاطر السموات والارض من يصح ان يكون نبيا
لرب او بدلا او عطف بيان او ندا ثانيا توفي سلما اذ قلت كيف يطلب الموت
مع ان منية لا يجوز اجيب بانه علم بالوحي قرب اجله فطلب ما يكون عند الموت
وهو الخوف بالصالحين فخط طلب الموت على ما بعده ان قلت اذ كل بني مبطون
موتة على الاسلام فلم طلب ذلك اجيب بان الله تجلي على يوسف خوف الاحلال
فطلب ذلك لان المعصوم عند ذلك ينسب النصرة من اباي اي ابراهيم واسحاق
ويعقوب والمراد بالخوف خاصا الذي هو اعلي المراتب ومادة اي وقد توارثت
الفراغ منه من العالقة بعد يوسف مصر ولم يزل بنو اسرائيل تحت ايديهم على
قبائل من دين يوسف وابائه اي ان يعقوب موكي عليه السلام واغرق فرعون وقومه
فقطعه الله الفراعنة منها واورثها الله بني اسرائيل وتتاح المصريون في قبره
اي حتى هموا ان يقتلوا ثم اصطلحوا اعلي ان يدفنوه في اعلي النيل من جهة الصعيد
لعم بركته اجمع فجعلوه في صندوق من مرمر وهو نوع من اجود الرخام ودفنوه
في الجانب الايمن فاحضبت واجدب الجانب الايسر فتقل له فاحضبت واجدب الجانب
الايمن فدفنوه في وسط النيل وربطوه بسلسلة فاحضبت الجانبان فبقي اربع مائة
سنة فلما امر الله موكي بالخروج من مصر امره باخذ يوسف معه ودفنه في الارض
المتدسة بقرب ابيه فلم يمتد الى مكانه فدفنه عليه عجوز قبل انها من اولاد يعقوب
وشرطت عليه ان تكون معه في الجنة فحضت لها ذلك وشرطت عليه ايضا ان يدعو
لها ان ترجع شابة كلما هربت فدعا لها فكانت كلما وصلت في السن حسيح
سنة رجعت بنت ثلاثين ففاسدت العاوسمات سنة فحمله موكي ودفنه بالارض
المتدسة فهو لان هناك واما اخوته فلم يمتد في محل دفنهم شي وما قيل من
انهم مدفونون في المحل المعروف بالعرافة الكبرى فهو بالظن فقط المذكور
اي من امر يوسف وقصته من ابا الغيب اي الاخبار الغيبة التي لم تكن تعلمها
قبل الوحي وما كنت تدريهم كالموت ليقوله من انا الغيب ولقوله نوحية اليك
وهم يكرهون اي يحياون قناد بروه وانما حصل لك علمها من جهة الرحي
اي فيكون اخباره بها معجزة لانه لم يطلع الكتب القديمة ولم ياخذ عن احد من

البشري فبما تبارك تلك العظمة العظيمة على البعوض من غير علم ولا تحريف غاية الاعجاز
 وما اكثر الناس وكوا في هذا تسلية له صلى الله عليه وسلم ولو حصرمت هذه الجملة
 معترضة بين ما وخرها وكان مبتدأ أو مائة تبيين وهو تسلية اخرى له صلى الله
 عليه وسلم والمعنى لا تتجيب من اعراضهم عنك فان اعراضهم عن هذه الايات الدالة
 على وحدانية الله وقدرته اعترابا وعجبا كما اشار بذلك الى ان كان معنى كسر
 الخبرية التي للتكثير في السموات والارضين صيغة لاية وقوله يرون عليه خبر المتدا
 وهم عنها معصون الجملة معالية وما يؤمن اكثرهم بالله اي وما يتقرب اكثرهم
 بالتوحيد حيث يقولون الله هو الخالق الرزاق المحطي المانع وغير ذلك يعينونها
 اي الايمان بقوله الاسريكا هو لك فقه تكا تشا هم اي عقوبة تسلمهم ويحبطهم
 هذه كسيلي اي طريق وشريعتي ادعوا الى الله اي ادل الناس على ما عنده
 ودينه حجة واضحة اي بها يتميز الحق من الباطل عطف على انا المبتدأ الخ اي
 فاذن مبتدأ ومن اتبعني عطف عليه وقوله على بصيرة حار ومجرو ومعلق بمجد وف
 خبر مقدم فالوقوف على قوله ادعوا الى الله ويكون في المقام حملتان الاولى تنتهي لقوله
 ادعوا الى الله والثانية مبتدأ وها قول على بصيرة الخ وهذا ما جرى عليه الخبر في
 الاعراب من جملة سبيله راجع لقوله وسبحان الله وما انا من المشركي ففهماء
 معطوفان على قوله ادعوا الى الله كانه قال شريعتي ادعوا الى الله وكلم الله وكوف
 لست من المشركي على بصيرة انا ومن اتبعني وما ارسلنا من قبلك الا رجالا ارسلنا
 على اهل مكة حيث قالوا هلا بكم الله لنا ملكا والمعنى كيف يتجربون من ذلك مع ان جميع
 رسل الله الذين كانوا من قبلك بشر ملك وفي قراءة اي وهي جمعية ايضا لاجلهم
 اي غلط طبعهم وهو مقابل لقوله احلم وقوله وجهلهم مقابل لقوله واعلم فهو لاف
 وتشرشوش افلم يبسروا الامم داخلة على محذوف والقاعاطفة على ذلك
 المحذوف والتقدير اعرفتم يسير الخ والاستفهام للتوبيخ في الارض اي في الحفا هم
 الذين من قبلهم اي لقوم هود وصالح ولوط وغيرهم ممن هلكوا من اهلهم
 بيان لاختراهم ولدار الاخرة اي الدار الآخرة كخبر للذين اتقوا الله وما لغيرهم
 فليت خير لهم الحرمان من نعمها الله قد ربه اشارة الى ان سفوف ايتوا محذوف
 بالياء والثاني فيما قرأنا سبعينان يا اهل مكة راجع لقراءة التا فيكون خطبا
 لهم وعلى الياء يكون اخبارا عنهم غاية لما دل عليه وما ارسلنا الخ اي وحي يكون
 المعنى

المعنى وما ارسلنا من قبلك الا رجالا انوحى اليهم فكذلك هم امهم فتراضى نصرهم حتى
 الخ ايقت الرسل هذا راجع لقراءة التثنية والمعنى ايقت الرسل بالوحي من الله
 بان قومهم يكنزونهم تكذبا لا ايمان بعده واما قراءة التحقير فالظن على ما به
 والتحقيق اي فيما قرأنا سبعينان من النصريين انما يتوهم في شذوذ الالحاح
 ما ذكره ثلاث قرات التثنية والتحقيق مع التوهم والتثنية يدعي التوهم الواحد وظاهر
 كلامه ان جميعها سبقي وليس كذلك بل التثنية يدعي التوهم قراءة سادة ماض
 اي سبقي المقبول ومن ساد بفاعل في قصصهم العطف بالفتح مصدر مقص اذا
 تتبع الاثر والخبر والمراد الاخبار الرسل اي كهود وصالح ولوط وغيرهم
 ويحتمل ان الضمير عايد على يوسف واخوته بدليل قوله تعالى في اول السورة تحت قصص
 عليك احسن القصص والمعنى ان الذي قد رعى اخراجه يوسف من الحب والسجن ومن
 عليه بالحر والملك وجمع كلمة بابه واخوته بعد المدة الطويلة قاد رعى اعزاز محمد
 صلى الله عليه وسلم واعلا كلمته واطها رعيه رعى على ان كل معارض حرة اي
 تعكروا تعاطد الاول الى الباب تقريظ بانهم ليسوا باولي الباب هذا القرآن
 اي الذي تقدم ذكره في قوله ان انزلناه قرانا عربيا بتدقيق الذي يريديه هذه
 اخبارا ربيية اخبر بها عند كان المحذوف التي قد رعاها المفسر والمعنى ان هذا القرآن
 مصدق لما تقدم قبله من الرسل ومن الكتب التي جاوبها فقوله المفسر من الكتب
 لا عنوم له في الدين اي من الحلال والحرام والمواظع وغير ذلك ورحمة اي
 انما ما واحسانا مبتدأ وقوله مكية خبر اول
 وقوله ثلاث الخ خبر ثان مكية الاول ايزال الذين كفروا الاية وقيل المد في منها قوله
 تعالى هو الذي يريك البرق اي قوله له دعوة الحق او مدينة الاول وان قرأنا الايتي
 وقيل مدينة كلها وقيل مكية كلها فتحصل ان فيها خمسة اقوال وسكت بالره لذكر
 فيها ومن تضايها اي قرأها عند المحضر تسهيل خروج الروح ثلاث او اربع
 الخ حاصلا ما ذكره من الخلاف في عدد اياتها اربعة اقوال الله اعلم بمراده بذلك
 تقدم ان هذا القول هو الاسلام في تفسير تلك الاحرف المقطعة هذه الايات اي
 ايات السورة في شريها باعتبار علم الله بها او باعتبار وجودها في اللوح المحفوظ
 فلا يقال ان اسم الاشارة لابد ان يكون الحاضر وهي لم توجد في الخارج ويصح ان يكون
 اسم الاشارة على ما مضى من اول القرآن الى هنا والذي انزل اليك اسم الموصول

سورة التين

مبتدأ وانزل عليه ومن ربك متعلق به او حال وقوله الحق خبر كما قال المفسر والمعنى ان
القرآن الذي انزل عليك من ربك هو الحق الذي لا شك فيه اي اهل مكة هذا تفسير للناس
باعتبار النزول والا فالعبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فأكبر الناس لا يؤمنون
في كل زمان لا يؤمنون اي لا يصدقون بذلك والمعنى لا يقتضي بهم فانهم لا يقولون عليه
الله الذي رفع الخ وهذا شروع في ذكر الادلة على وجوده تعالى وانصافه
بالكمالان وبداية من العالم العلوي واعتبه بادلة من العالم السفلي بقوله وهو الذي
مد الارض الخ جمع عما داي على غير قياس وقياسه اذ يجمع على عمد بضمتي وقد تقي
به ساذا وقيل جمع عود وهو الاسطوانة ويقال له سارية وهو عماد
بان لا عمد اصلا اي وهو المراد قالني منصب على الحديد بقوله اي لم تروها لعمد
وجودها وقيل ان لها عمدا على جبل فان وهو جبل من زمرد يحيط بالدينيا
والسما عليه مثل العبة فالنصب على الحديد وذا الحديد وعلى ذلك فجملة ترونها
صفة لعمد والضمير عايد عليها وقيل ان ترونها خال من السموات والتدبير رفع السموات
حالة كونها مرتبة لكم بغير عمد وقيل انها جملة مستأجرة لا يحمل لها من الاعراب وعلى
هذين القولين فالضمير عايد على السموات ثم المستوي على العرش ثم مجرد اللفظ
لا لا الترتيب اذ لا ترتيب بين رفع السموات والاستوي على العرش والاستوي في الاصل
الركوب والتمكن وذلك استحليل عليه تعالى لا يستلزامه الجسمية والجهة والمراد
به هنا القهر والغلبة والاستيلاء لان شأن من ركب على شيء ان يكون في حال
قاهر غالبا ومن ذلك قول الشاعر قد استوي بشر على العراق من غير سيف
و دم سراق وهذه طريقة الخلق وما شئ عليه المفسر طريقة السلف وكل
من الطرق يقتضي صحيح وسخر الشمس والقمر لرفع العالم بها يوم القيامة
اي ورح فيلقين في النار بعد ذهاب نورهما ليمد بها عبادها وما درج عليه المفسر
من ان المراد بالاجل المسمى هو يوم القيامة احد تفسيرين والاخر ان المراد به
الوقفة المعنى لقطع الفلك فان الشمس تقطعه في سنة والقمر في شهر لا يختلف جري
واحد منهما قال تعالى والشمس تجري مسرعا الى الاوكل صحيح يدبر الامر اي امر
العالم العلوي والسفلي وذلك بالاحياء والامانة والاعزاز والادلال وغير ذلك
من انواع الصرفان لعلكم تلقا ربكم وتوقنوا اي لان من قدر على ذلك كله فهو
قادر على احياء الانسان بعد موته وهو الذي مد الارض شروع في ذكر ادلة
من العالم

من العالم السفلي بسط الارض اي طولا وعرضا كما هو رتاج الحيوان عليها ثوابت
اي لتمسكها عند الاضطراب باهلها وفي الحديث اول بقعة وضعت من الارض موضع
البيت ثم مدته من الارض واول جبل وضعه الله على وجه الارض ابو قيس ثم
مدته من الجبال ومن كل الثمرات متعلق بجعل ومنعها الثاني بمخزون تقديره
لكم زوجه اثني بيان لا قدر مراتب العدد والافد يكون اكثر من نوعين كما هو
بالمشاهدة والمراد بالثمر ما يشمل الحب وتقدير الاضناف المذكورة اما باعتبار
الالوان كالبيض والسواد او الطعوم كالحلاوة والحركة كاللوحه والحيوة والمزوجة
او القدر كالبر والصفر او الكيفية كالحرارة والبرودة والغرورة والحسونة وغير ذلك
يفضي الليل بظلمته النهار اي ويزيل ظلمة الليل بضياء النهار فيعدم كلا وجود
الاخر في الالة المتقاة يتفكرون اي يتأملون فيستدلون بتلك الصفة على وجود
صانعها ويعرفون ان لها صانعا حكما قادرا متصفا بالكمالان وحسن المتفكرين
بالذكر لانهم هم الذين يحصل لهم الاعتبار والايان طيب اي يثبت وقوله ويخبر اي
لا يثبت شيئا وهو اي هذا الاختلاف بالرفع اي له والمثلثة بعده وقوله
والجبراي كذلك فيما قرأتان سبعين وهي الخلافة اي الصنوان بالثاني وح فيقول
تفضل بالنون والياء وقوله والياء اي وح يغزى بفضل بالنون لا غير فالقرآن ثلاث
وكلمها سبعة خلافا لما يوهه المفسر من انما اربع والاكمل اي وغيره كاللون والريشة
والقدر والحلاوة والحيوة وغير ذلك وهذا امثل بني ادم منهم الصالح الهني الذي
والجنبة اللطيف الطبع خلق من ادم وفضل الله من شاعلي من شاذ قال
الحسن هذا مثل ضرب الله لقلوب بني ادم كانت الارض ليلة واحدة في يد الرحمن
فسطحها فصار من قطعها سجا وراة وانزل على وجوها ما السما فتخرج هذه منورها
وثرها وتخرج هذه نباتها وتخرج هذه سحبا وسحبا وخيبرها وكل يسقي بها
واحد كذلك الناس خلقوا من ادم فينزل الله عليهم من السما تركة تترك قلوب
قوم وتخضع وتخضع وتقتوا قلوب قوم فتلهو ولا تسمع بهم الكاف وسكونها
اي فيما قرأتان سبعين بمعنى ما كول لقوم يقولون حضوا بالذكر لانهم الذين
يستفنون بالتفكر والاعتبار واذ تعجب بادغام الباء في الفا وتحققها قرأتان
سبعين والعجب استقام امر جن سبعة من تذيب الكفار بك اي مع كونك
كنت شهرا بينهم بالامانة والصدق فلما جيت بالرسالة كذبوك فجب قولهم

لا بد هنا من صفة محدودة لتتم الفائدة والتقدير فوجب عظيم او اي عجب وعجب خبر مقدم
وقوله بعد اموخر منكر من البعث حال من الضمير في قولهم ايذا كانا كرايا
هذه الجملة في محل نصب مقول القول وهو احسن ما يقال لان المقادير الخفيفة لقوله
فوجب قولهم وما تقدم اي من رفيع السموات بغير عدد وتسخير الشمس والقمر وغير
ذلك من الامور المستعصمة قادر على اعادة ايتها اي لانه اذا تعلق قدرته بشئ كان فلا
فرق بين الابد والاعادة واما قوله تعالى وهو اهلون عليه فذلك باعتبار عادة المخلوقات
ان المقادر على الابد اسهل عليه الاعادة بالاول والافا فذلك في قدرته تعالى سواء
وفي الترتيب في الموصفين الخ من هنا الى قوله وتركها اربع قرآن وفي قرآن
بالاستفهام في الاول الخ وفي ذلك ثلاث قرآن تحقيق الخبر من غير ادخال الف
بينهما وتحقيق الاول وتسهيل الثانية مع ادخال الف بينهما وابدونها وقول
والاخرى عكسه فيه قرآنان التحقيق مع الافود ونها واليجوز تسهيل الثانية
فتكون القرآنا تسعا وكلها سبعة واختلف العزاني في هذه الاستفهام المكررا خلافا
مستورا هو في احد عشر موضعا في تسع سور من القرآن فاولها ما في هذه السورة
والثاني والثالث في الاسر باللفظ واحد ايذا كنا عظم ما ورفا انا المبعوثون
خلقنا جدي والرابع في المؤمنون ايذا كنا ترابا وعظم ما اينا المبعوثون والخامس
في المل ايذا كنا ترابا اينا المخرجون والسادس في العنكبوت ايتكم لتاتوا الفاحشة
ما استقم بها من احد من العالمين ايتكم لتاتون الرجال والسابع في الم السجدة ايذا
ضللنا في الارض اينا المخلق جدي والثامن والتاسع في الهنالك لصافات ايذا
مستأونا ترابا وعظم ما اينا المبعوثون ايذا مستأونا ترابا وعظم ما اينا المبعوثون
والعشر في الواقعة ايذا مستأونا ترابا وعظم ما اينا المبعوثون والحادي عشر في
التازعات اي بين المردودون في الحافرة ايذا كنا عظم ما خيرة والوجه في الاستفهام
في الموضعين ان الاول للتفكير والثاني تأكيد له والوجه في كونه في موضع واحد
حصول التاكيد به واحد في الجملة مرتبطة بالآخر فاذا التكرار احدهما حصل
التاكيد في الاخرى الاعلال جمع غل وهو ملوك من عديد يجعل في اعناقهم
اصحاب النار اي لا يحصى لهم عذابهم لانهم لا يرون لها كالمصاحب الملازم لها حبه
ونزل في السجدة الم العذاب الخ وذلك انه مشترك في ملكة كانوا يطلبون تعجيل العذاب
استهزاء حيث يقولون اللهم ان كان هذا هو الحق من عندك فاسطر علينا جارية من
السماء

السماء او ابتعدنا اب اليه قبل الحسنة اي وهي تأخير العذاب عنهم وقد حلت
من قبلهم الجملة حالية جمع المثلة بفتح الميم وفم المثلثة اي وهي النعمة تنزل
بالشخص فيجعل مثلا لا يرتدع به غيره بوزن السمية اي وهو سحر الطلح اي الموز
لذ ومغفرة المراد بها ستر الذنوب وعدم المواجهة بها لا بالبدن وخيرا لاخذها
فان قاب الشخص يرجع ودام ذلك السر عليه والاخذة اخذ عن يمينه قدر علي
ظلمهم الجملة حالية اي والحال انهم ظالمون لانفسهم بالمعاصي لمنع عاصاه اي ودام
عليه ذلك فرحمه الله في الدنيا غلبت عليه عذبه لجميع الخلق موثقه وكافهم واما في
الآخرة فقد انقضى رحمته لهم من غير خاصة ويقول الذين كفروا اي نفسا هلا اثار
بذلك الي اذلول لا للخصيص كالعصا واليد اي وغير ذلك مما افترحوا قال تعالى حكاية
عنهم وقالوا ان نؤمن لك حتى نجعلنا من الارض نبيوعا لا اله الا ما انت من راي
ليس عليك الا الاذ انما اوحى اليك لانهم معاندون كفار ليس يقدم بذلك الايمان
بل القنيت في الكفر وكذا قوم هاد الجملة ستافعة وهاد باثبات اليها وحذفها
في الوعد وحذفها في الرصد لا غير ثلاث قرآن سبعة واما في الرسم فهي محدودة
الله يعلم ما تحل له اي لانه الخالق المصور فلا تخفى عليه خافية ويعلم عوافية
مقدية لواحد وما اسم موصول مقول والعائد محذوف وعنه ذلك اي من اوصاف
الحمل من كونه ابيض او اسود فطريق قدير او طويل اسيدا او سقيا قويا او ضعيفا
تقص الارحام من مدة الحمل اي المعادة وهي تسعة اشهر فهو يعلم الحمل
النافع عن تلك المدة وقوله وما تزداد اي وما تزيده فهو يعلم الناقص عن تلك
المدة والزائد عليها لا يخفى عليه شي من اوقات الحمل ولا من احواله وقيل نقصان
القطر والزيادة زيادتها على تسعة اشهر واقل مدة الحمل ستة اشهر وفي
يولد لهذه المدة ويعيش وكذا شئ عنده بمقدار هذا الم مما قبله فاشي يعمل
الحمل وغيره من افعال العباد وحوالهم وخواصهم فقد برسمه وتعالى
العام باسره علي طبق ما تعلق به قدرته ورازه ولا يخفى شي ولا يشغل شأن
عن شأن قال تعالى ما خلقكم ولا بعثكم الا نفوس واحدة فينبغي للانسان ان لا يدبر
لنفسه شيا ولا يشغل بشئ تكفل به غيره بل يعتمد علي ما يدبر الامور ويؤمن
له احواله ويترك الآله التي تحت القلوب عن مطالعة الغيوب بقدر وحد اي
لا يتجاوز به اي لا يتخلف شي عند الخد الذي قدره الله له من سعادة وشقاوة ورزق

وعنه ذلك ما عاب وما شوهه اي ما عاب عنا وما شوهه لنا والافكل مني بالنسبة له
سأعد فلا فرق بين ما في اعلى السموات وما في تخوم الارضين الكبرياء الذي
يصغر كل شيء عند ذكره وليس المراد به كبر الجثة ان هو محتمل عليه تعالى فالمراد
بالكل كبر المصنوع بكل كمال ابد او انزلا المقادير المترة عن كل نقص بياودرها
اي فها قرأتان سبتان في الرصد والرفق واما في الرسم فاليا مجزوفة لا غير
سواء منكم منكم الى سوا غير منكم ومن اسر القول ومن جهر به مبتدأ موحى
ولم يثنى الجزل لانه في الامل مصدر وهو لا يثنى ولا يجمع وسلم حال من الضمير المستتر
في سواله بمعنى مستو في علمه تعالى اي فهو يعلم الجميع على حدسوا لا يتفاوت
من جهر على من اسر من اسر القول اي في نفسه فلم يسمعه غيره ومن جهر
به اي سمعه غيره والمعنى سواء ما اخبرته القلوب وما نطق به الالسنه ومن هو
مستخف بالليل اي وتواتر السخفي في ظلام الليل ومن هو ظاهر في النهار لانه
الخائف لليل وظلمته والنهار ونوره وما تغفله العبيد فيهما من غير ذكر
وهذه الآية من تدبرها وعمل مقتضاها وورثة الاختلاص في اسمائه فيستوي
عنده اسرار العباد واطهارها ليللا ونهارا والمراقبة لانه اذا علم ان هذه
الاسماء سنوية عنه ولا يخفى عليه شيء منها فلا يستطيع ان يقدم على ما منى عنه
لاظهار ولا باطنا في سر به بفتح السين وسكون الراء يقال سرب في الارض
سروا ذهب فيها ذهابا والسرب ينحني بيت في الارض لا سفله وهو الولد
وليس مراد ان هذا بل المراد الطريق الظاهرة وهي بفتح السين وسكون الراء
للانسان اي مومن او كافر وهذا من مزيد التكرمة للنوع الانساني والافهوس
الحافظ لكل شيء ملائكة قبل خيصة بالليل وخيصة بالنهار واحد على اليدين
يكاتب الحسان وواحد على الشمال يكتب السيئات وواحد موكب بنا صيته فاذا
تواضع رفته واذا تكبر وضعه وواحد موكب بعينه يحفظها من الاذي وواحد
موكب بغيره يمنع عنه الهوام والمصيح اثم عشرة بالليل وعشرة بالنهار كما في شرح
الجوهرة نقلا عن حديث البخاري ويجمعون في صلاة النحر وصلاة العصر ثم
يخرج الذين كانوا من قبل في اسم الله ويقولون كيف تركتم عبادي فيقولون تركناهم
وقم يصلون واتيناهم وهم يصلون ولا يفتارقون السجدة ابدا الى الممان فاذا امان
فقد فرغ حفظهم له ولم واحد على يمينه واخر على شماله واخر امامه واخر
خلفه

خلفه واثنان على عينييه وواحد على شفتيه واثنان على فمه يحفظان الصلاة على
السنن صلى الله عليه وسلم وواحد اخذ بنا صيته فان تواضع رفته وان تكبر خففه
وقولا عشرة غير رتيك وعند كاتبي الحسان والسيئات على المعتمد وحكمته
هذا السؤال وان كان الله عالما بكل شيء تسري في ادم بنى اهل الملا الا على
وحكمة اجابة الملائكة بقولهم تركناهم وهم يصلون ولم يذكر الكافر والشارك
للمصلاة ان العمل الصالح يرفع لاهل السماء فيسترق بنوا ادم على العموم وتترك
علم الرحمة وتكثر ازرارهم لان الرحمة تم الطاعة والمعاصي فاحبار الملائكة بعبادة
الملائكة في ادم على العموم لا سجلا بالرحمة لهم من عالم الغيب من امر الله
اختلف المفسرون في من قيل معنى الباء والمجوز منه محذوف والقدر يحفظونه
بامر الله من الجواد ن وقيل ان من قلبي حقيقة والمجوز منه من كور يتولد من
امر الله اي يحفظونه من الجبت والجواد ن وغير ذلك اذا علمت ذلك فالمفسر قد
اقاد القول الاول من الحالة الجميلة اي وهي الطاعة والمعنى انه جرت
عادة الله انه لا يقطع عنه عت قوم الا اذا بدلو احوالهم الجميلة باحوال قبيحة ومعنى
هذه الآية قوله تعالى ذلك بان الله لم يك معزاة انهما على قوم حتى يغيرا من
بأنفسهم وقوله عليه الصلاة والسلام اذ اريت قوة في قلبك وحرم ما في رزقك
ووهنا في يدك فاعلم انك تكلمت بما لا ينبغيك فالتمس تاتي من الله بلا سبب وسلمها
يكون سبب المعاصي واذا اراد الله بقوم سوا اذ شرطية وجوابها قوله
فلا مرد له والعامد فيها محذوف لانه الجواب عليه تقديره لم يرد او واقع والمعنى
معي كبح كبح في علم الله نزول بلا يقوم فلا يتدبر على دفعه احد من الملائكة
والامن غيرهم اذا علمت ذلك تعلم جمل من يقول لو كانت الاوليا من جودين لما نزل
عليها بلا وما لهم من دون من والاي فاصري دفعه قال تعالى ولم من ملك
في السموات لا تعني شئ عنهم شيئا الامن بعد ان ياذن الله لمن يشاء ويرضي فلا
دفع لما قضاه ولا اراد لما قدره هو هو الذي يريك البرق لما اخبر سبحانه
وتعالى بقوله واذا اراد الله بقوم سوا فلا مرد له رتب عليه قوله هو الذي
يريك البرق الخ اشارة الى انه سبحانه وتعالى منه الرحمة والشفاع
البرق فهو لما يظهر من خلال السحاب وقيل لما في المطراق الذي يزجر
به السحاب خوفا وطعنا منصوبا على الحال من المكان في يريك وليس

منقول لا اجله لعدم اتحاد الفاعل فان فاعل الارادة الله وفاعل الحق والطهر العبد
وبعضهم جعله منقول لا اجله بنا ويدرككم بحكمكم راين فتخافون وتطمعون
للمسافر من لا مفهوم له بل المجرى من المجرى الذي يضرهم المطر من عصف الثمار
والحبوب كنزك وقوله وطما للمقيم الخ لا مفهوم له ايض بل المسافر المحتاج للمطر
لشرب مثلك فالبقرة تارة يكون خيرا وتارة يكون شر المسافر من والمقيم
فينبغي للاسنان ان يكون داما خافا راجيا لان الله تعالى قد ياتي بالخز فيما ظاهرا
شرويا في بالشر فيما ظاهره خير وينشئ السحاب هو من شجرة في الجنة
يخلق الله وينزل فيه الماء من السحاب من الجنة وماوه من الجنة تهب
الريح من تحت ساق العرش فتخرج الحاملا والمحمول من الجنة وهذا من انزل
السنة وقالت المفترلة ان السحاب له خرافيم كالابن فينزل فيشرب من البحر المالح
ويرتفع في الحق فيسفع الرياح فيجلى فينزل الله علي من اراد من خلقه
هو ملك موكل بالسحاب الخ هذا هو المشهور بين المسلمين وعليه فاسمعه هو
صوت سمع الملك الموكل بالسحاب فاذا سمعته الملائكة فصحت معه بالسبح
فقد هاترك المطر وقيل هو صوت الاله التي يضر بها السحاب اي يقول
سبحان الله ومجده اي تزيها له عند التقاض وانصافه بالكمال ملتبسا
اشارة بذلك الي ان الاله الملائكة والملائكة قيل المراد بهم اعوان ملكهم السحاب
وقيل المراد جميع الملائكة من خيفته اي هيئته وجلاله وهي ناراج وقيل
هي الصوت الشديد الذي لما نزل من الجودم يكون فيه نازر يخرج من السحاب
اي فاذا نزلت من السماء فربما تقوس في البحر فتقتل الحيتان نزل في رحل
اي من ملو اعين العرب وقد اختصها المفسر وحاصلها ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم بعث اليه نفر من الكهنة صميا به يدعونه الي الله تعالى ورسوله
فقال لهم اخبرونا من رب محمد الذي يدعوني اليه فهل هو من دهن ام فضة
ام حديد ام نحاس فاستقظ المؤمن كلامه فانصرفوا الي رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقالوا ما راينا الكركليا ولا اجرا على الله تعالى من هذا الرجل فقال
ارجعوا اليه فارجعوا فلم يزد على ما قاله الا في شيا بل قال اخبئ منها فرجعوا
الي النبي صلى الله عليه وسلم فقال لهم ارجعوا اليه فارجعوا فبينما هم عنده
يدعونه ويأمرونه امرت فثابتة فكانت فوق رؤسهم فزعدوا وبرئت
ورمت

ورمت بمصاحفة واحرقه الكافرون وجلس عنده فزجعو اليه والنبي صلى الله
عليه وسلم فادبرهم وقال لهم احرقوا حكمكم فقالوا من اين علمت قال قد اوحى
الي ويرسل الصواعق فيصيب بها من يشاء يخفف ثقله بكسر القاف عظم الرأس
الذي فوق الدماغ وهو شديد المحال بكسر الميم من المماحلة وهي المكايمة
وقيل من المحل وهو العوة والاحذ وهو الاولي وكذا امشي عليه المنسر له
دعوة الحق اي شرعها وامر بها وهي لا اله الا الله اي مع عدوليتها وهي محمد
رسول الله فلي كلمة الحق جعلت مفتاحا للاسلام فلا يقبل من احد الا بالقرار
بها بالماء والقالا الميا فتواترة واما التافشاة وكان المناسبت للمفسر التنبيه
عليها لا يستحيون لم اي لا يجيبونهم الا بالحق انما كان ذلك الي ان الكلام
على فقد يرصد مصاف الي المفسر والمعنى ان الامانة التي يبيدها الكفار لا تقبل
ولا تسمع ولا تصبر فلا يجيب عابديها بشي أصلا وقد ضرب الله مثلا لعدم اجابتهما
لهم بقوله الاكياس ط الخ والمفني ان من بسط كفيه للماليد خذ في فيه لا يجيبه الماء
لعدم انقاره بسط كفيه وعطشه وعدم قدرته على ذلك فذكره كذا من يدعوا الامانة
لمدفع عنه كربة او توليه نعمة لا يجيبه بشي لعدم قدرتها على ذلك لنفسها فضلا
عن غيرها وما هو اي اما عبادتهم الاصنام او حقيقة هذا ان قولان
في تفسير الدعاء والاقرب الاول بدليل قوله اولوا الذين يدعون يهدون
ضياعا انما كان دعاءهم ضايا لان طلب من غير من لا يملك لنفسه نفعا ولا
ضرا واما دعاءهم لله فليس بضياع بل يستجيب لهم ان شاء فان كان بامور الدنيا
فظاهر وان كان بالجنة فيعدهم للامان هذا هو الذي يجب المصير اليه ويؤيده
قوله تعالى وما كان الله معذرا لهم وهم يستغفرون فانها في شركي مكة وجملة وما
دعا الكافرين الا في ضلال نشجعة ما قبلها والله يستجيب من في السموات اي وهم
الملائكة ولا يكون الاطوعا وقوته والارض اي من الانس والجن وقوله طوعا وكرها
حالا من الفاعل اي ما بين ومكرهين والكرة في المناقضة كما قال المفسر واما باقي
الكفار فلم يكن منهم سجود وهذا ان حمل السجود على حقيقة وهو وضع الجبهة
على الارض بالعدل وانما يريد من السجود الامر به بقية من على عموها فيندرج
تحتها الانس والجن والملك ويصح حمله على مناه المخاري وهو الخضوع والانتساب
والمعنى والله خضع وانقادوا لمن في السموات والارض جميعا وهو محيي قوله

في ان كل من في السموات والارض الا ابي الرحمن عبد او علي هذا المراد في
السموات والارض السموات والارض ومن فيهن وعلم العاقل لشرفه ولانه
المكلف بالسجود الحقيقي والنفوس في العار في برية المسام لاحكامه ولو غير عاقل
بدليل قائلنا اننا ما يفتي خضوعا جلالة الهيبة الله وجلاله والجلال خضع
كرها بمعنى جرة المعاد يرو عليه رغما على انفسه وظلالهم مطوف على من سلك
عليه يسجد كما قد روي في سجد الظل سجوده حقيقة بتعال صاحبه
اذا اريد بالسجود حقيقة وخضوعه وانقياده ان اريد به المعنى المجازي
وسجود الظلال كلها طوعا وخلوها عن النفس التي تحت الانسان على قدر
البرص في الحقيقة الكاره انما هو النفس التي حواها الجسم واما الجسم والظل
فخضوعها طوعا ولذا قيل ان الكافر اذا سجد للنعم سجدة لم يكفر به
تكره وهو من اول النهار والامام اجمع اميل وهو من بعد العصر الى
الغروب فالمراد جميع الاوقات ان اريد بالسجود الخضوع والانقياد واوقات
الصلوات ان اريد بالسجود حقيقة قل من ركب السموات والارض هذا
مرت على ما قبله لا جواب غيره اي لتبينه عليهم لا عترافهم به واما بترك
هذا الجواب عما رواه قد افادنا ان المعنى البعد اقرار كبريائه رب السموات
والارض واعترافكم به بليفكم ان تحتوا من ذنوبكم لا يملك لنفسه نفعا
ولا ضررا وتركتم ما لكم اي وهو الله مستفهام توبخ اي الثاني واما الاول
فهو للتقريب قل بعد يستوي الاعمي والاعمى والبصير والبصير الكفر
الكافر والمؤمن اي فالمراد بالاعمى اعى القلب والبصير بصير الكفر
اي وعبر عنه بالظلمات جميعا بقدره انواعه بخلاف الايمان فهو مستحق فدا عبر
عنه بالنور مفردا وكفى الكفر ظلمات لانه موصل لدار الظلمات وهي النار
وكفى الايمان بالنور لانه موصل لدار النور وهي الجنة لا اشارة بذلك
الي ان الاستفهام انكار يعمى النور بمعنى هذه الآية قوله تعالى مثل
نوره كشاة فيها صاحب الاية وقوله تعالى او كظلمات في مجر لي الاية
ام جعلوا اي بد افعالهم فام سقطت نفسهم والهمزة شكا اي
الامنام خلقوا اي الامنام وقوله خلقه اي الله والمعنى هذا لهذه
الامنام خلق خلق الله فاستنبه خلقه فاستحق العبادة لذلك وهو انكار
عليهم

عليهم اي لم يخلقوا اصلا بل ولا يستطيعون دفع ما يتول بهم فكيف الخلقا جزئيا
اي ليس الامر كذلك اي لم يخلقوا خلق الله حتى تشبه خلق الله بل الكفار يعلمون
بالضرورة ان هذه الامنام لم يدر عنها فعل ولا خلق ولا اثر اصلا واذا كان
كذلك فجعلهم اياها شركا لله في الالهية محض جهل وعناد وهو الواحد
الظاهر اي المنزلة بالاحياء والاعداء القاهر لبيادته المختار في افعاله فلا يسيل
عما يفعل ثم ضرب مثلا اي بينه والمراد بالمثل الجنس لان المذكور للحق
مثلا وللباطل كذلك فسالت اودية اي انهار رجمه واد وهو الموضع الذي
يسيل الماء فيه بكثرة وح فهو مجاز عقلي من السناد السبق لمكانه والامثال
الحق الاودية بقدرها من الدال باتفاق السبعة وثلاثين واذ بسكونها
تبعه امر عليها اي ما عدا كل واحد بحسبه مفعول وكبر زيد الزيد ما
يظهر على وجه الامانة الرغوة او على وجه القدر عند غلبته وقد تم المثل الاول
ومما توفد ون الحار والمجرور خبر مقدم وزيد مفعله مبتدأ موخر
بالثاني واليا اي وفيها قرأتا لسبعين في النار سلق بتوقدون وقوله انما
حلية علة لتوقدون كالاواني والاسكوا الذي يستعمل به الناس في مقامهم
زيد مثله اي في كونه يصعد ويلو على امه الكبر فهو متفاح الحداد
واما الكور فهو الموضع الذي توقد فيه النار كالكاون المذكور اي من الامور
الاربعة التي للحق والباطل فاما الزيد لغيره ونسبوا من صباه اي
يرمي المال الساحل ويرمي الكبر فلا يشفع به والحق ثابت اي ما كنت
تخاف ان الماء الجور ثابثا واما يرمي زيدها والمعنى ان مثل الباطل كمثل
الرغوة التي تعلو على وجه الماء وخبث الجور الذي يصعد على وجهه
عند نفع النار عليه ومثل الحق كمثل الماء الصافي والجور الصافي كما ان الرغوة
في كل اقرار لها ولا يشفع بها بل ترمي كذلك الباطل يصير ولا يقين والحق
ثابت يشفع به كالجور كمال الصافي وفي هذه الآية بشري للامة المجيدة
بانها ثابتة على الحق لا يضرهم من خالفهم في العقائد بل وان علا وارفع لا بد
من انهم لاله ورواه يعزب الله الامثال اي الارشاد عبده باللفظ
والرفق فان من جملة ما جاء به القرآن الاسماء الذين استجابوا خبر مقدم
وقوله الحسني مبتدأ موخر الجنة اي وزيادة بدليل الآية الاخرى الذين

احسن الحسن وزيادة **والذين** مبتدأ خبر عنه ثلاثة اسرار الاول قوله
لو انكم التائين قوله اوليك لهم الخ الثالث قوله وما واهم الخ **والعبر** ان الكفار
يتمون ان لو كان لهم قدر ما في الارض جميعا مرتين وينتدون به من العذاب
النازل بهم يوم القيامة **سوال** الحساب اي الحساب السني فهو من اضافة الصفة
للموصوف والمراد انهم ينافقون الحساب ويسيلون عن الفقر والعظمى ولذا ورد
في الحديث من نطق الحساب هلك **وما واهم جهنم** اي مترادف جهنم
وليس المقادير هو ما يهدى اي يفسد وقدره هي اشارة الى ان المخصوصين
بالنار محذوف **وتزل** في جزء واي جهل اي سب نزول هذه الايات
مذبح جزء بالصفات الجيلة والوعود عليها بالخير وقدم اي جهل بالصفات
التيحة والوعود عليها بالشر ولكن العبرة بقوم القبط المخصوصين السبب فايان
الوعود لمرة ومن كان على قدمه وخلقه الى يوم القيامة فايان الوعد لا ي
جهل ومن كان على قدمه وخلقه الى يوم القيامة **المف** يعلم ان هذه الخلقة
عليه محذوف والناطقة على ذلك المحذوف والتقدير يستوي المؤمن والكافر
في العلم الخ لا اشارة بذلك الى ان الاستقام انكاري بمعنى النقي اصحاب
المقولة اي السليمة الكاملة الذين يوفون بآبائهم من وجاهل ما ذكره من
الصفات لهم ثمانية اولها قوله يوفون بعهده الله واخرها قوله ويدرون
بالحسنة الستة **الما** خوذ عليهم وقع في عام الذر اي بالتوحيد وهو قول الله
لهم الست بربكم **اوكل** عهد اي كما يشاق اخذ عليهم كان الخالق او المخلوق
ولو كان فيجب الوفاء بالعهود والاحكام الحياتة ولما كانت الاوصاف الالهية لازمة
للمؤمن بالعهود فم عليها وجعل ما بعده تفصيلا له وح فالمراد بالوفاء بالعهود
استثال الحاسرات على حسب الطاقة واجتناب المنهيات **ولا ينقضون**
الميثاق تاييدا قبله ولازم له لان المؤمن بالعهود غير ناقض للميثاق فالعهد
هو الميثاق وقيل الميثاق هو التزام المخلوق بالوفاء بالخالق والعهود هو
امر الله بترك الايمان راجع للاول وقوله او الغرائض راجع للساني في
نفس العهد من الايمان ببيان لما والمعني انهم ياتون بالايمان شركا وله
واركانه وادابه **والرحم** اي العزابة لما في الحديث يقول الله تعالى انا خلقت
الرحم وشققت لها السما من حمي فمن وصلها وصلته ومن قطعها قطعته وقال
عليه

باب

الامامة توبة بحيث تقع سريان الما بين المتعاصي حكم بخاصة الموضع كذا في روع وفيه نظير فانه اذا كان
حامل الاصابة فتايل اذ اسف سريانه الما بين المتعاصي فيكونه الما عز حائل فيحكم بالتعص
وفيه ما لولا في بر شامنا القلب في ما كثر خلاف ما لو اسف سريانه وجاهل عليه بحيث لم يدر بينه
وبين الله الا بعد البطل فاذ نصير في غايي **بوزر** الشق الخلفي ان لو وقع اصدت متلا
بين اسنانه القلب ولم ير عليه بقدره لا يحكم عليه بتجسس **وقيل** ولو ارجل اي القلب راسه
اي ولم يتحقق اصابة له لما قل **ورطوبته** اي رطوبته **وقيل** اي الانا وهو ليس بقيد
كما تقدم وكذا الفعل ليس بقيد اذا المراد الانقضاء لو لم ينفذ ولا قصد **وقيل** عن سائر اي ميت
اجل اصابة شيء عن ما يرفع له من حوى **المخففة** لا تخفى مما حركت راسها الرشي فالحكم
نفسها هنا الا ان يرد بالفضل هنا ما سئل الرشي اي تغلب الشغل على التبع
واظنت على الكثرة **وقيل** وفي بعض النسخ والثلاثة ثلثة بالتا اي وعليه فوجه حركاته
على خلاف في القضي حذف المعذرة فقد نقلت النوري ان حيث حذف المعذرة جاز
تذكر العدد وقابله **وقيل** لعمري التجاسة اي بالعمي النازل للوصف **وقيل** لا يحسن ذلك ان علة
لعمري والثلاثة ان فضل وان يذكرك اي انه هذا الحكم مأخوذ من القياس الاولوي **وقيل**
وسئل ذلك اي شئت المخلطة الخ في ذلك ما ترفع له لان سريانه يعني باقى وبه يخرج
المخلطة اذ لا جها التسع في السور تطرفان عبارة الملت اي في حجة المخلطة بقوله
والثلاثة ان فضل فانها لا تكونه فها واحد استيع قائل **وقيل** لانه المكمل لا يكمل الى لانه الشارح
بالخ في تكريم فلا يزل عليه ان الذي اذ اسف مرة لا يفسد افرى **وقيل** تطرف قوله الشبي
اذا انتهى نهايته في التعليل لا يقبل التعليل في الامانة في القسامة وقتل المهر في سبته
لا تعلق فيه الذي لا يها من خلقة وان غلظت في الخط **وقيل** لانه المفسر لا يفسر وذلك لكونه
المهي فانه من مرة حيث كان واحد النسخ فقط فلا يفسر مرة اخرى بان يكونه واجبه
شيا احل قل من النسخ وادني منه كالمع **وقيل** شخا بحرري **وقيل** قد علم ما تقر اي في
قوله **وقيل** مع الايراد والارواح واجب فقط **وقيل** بقل بنية **وقيل** وهذا مني بان التروك اي
قسم التروك لان القصد من شها بعد فاعند وترها فالمراد بالما بال القسم وكذا يقال في
بيده **وقيل** مطلقا اي سواعين بالتجسس **وقيل** والعاصيا بالجنابة بانه كانت من ترها
وقيل لانه الذي عصى به هنا متلبس بزيادة النسخ بالتجاسة بوجوده وفيلد النسخي عن الجنابة
انقطع هذا وقد يقال ان الفعل في الشخص النسخ **وقيل** لا غا الموجد اش **وقيل** كالحجاة فاحد قوله
الاسوي عن ابن العبد عندهم الفرق **وقيل** فليالغ اي وجوبا **وقيل** ولا غرا اي غرا الما
لا كلف في عمل التجاسة **وقيل** في حد الظاهر الباطن من الخلف فخرج الامنة والهاد وقد اخا
المعونة والمهمة زني **وقيل** واذا تحملت الخفة لما ذكر زوال التجاسة بالفضل ذكر زوالها بغيره
فقال واذا تحملت الخفة **وقيل** في حد ذكر الشا ان الخفة بالثقة قليلة ولاها موشة ثلاثا عايت
الانح **وقيل** عصرت اي عصرت قبله لان الخفة لا تقدر **وقيل** وهذا الثاني اروي اني قد خولت
صدرة الاطلاق وهذا بالنسبة اليه اما من كان من محبة مطلقا ولا تراق ما لم يظهر ما **وقيل** لانه
علة التجاسة الخ والدليل على طهر الخفة اذا تحملت بنفسها الاجماع **وقيل** سيد عنهم قوله صلى الله

احسن الحسن وزيادة والذين سددوا خبر عنه ثلاثة امور الاول قوله
لو انكم لم تاتيتم قوله اوليكم لهم الخ الثالث قوله وما واهم الخ المعنى ان الكفار
يتمنون ان لو كان لهم قدر ما في الارض جميعا مرتين وينتقدون به من الغدا
النار بل بهم يوم القيامة **سوال** الحساب اي الحساب السقي فهو من اضافة الصفة
الموصوف والمعاد انهم يناقشون الحساب ويسيلون عن الفقر والعظمى ولذا ورد
في الحديث من نطق الحساب هلاك وما واهم جهنم اي من نطق الحساب هلاك
وبين المعاد وهو ما عهد اي يفرس وقد روي في اشارة الى ان الموصوف
بالنار محذوف **قوله** في حزة واي جهل اي سبب نزول هذه الايات
مدح حزة بالصفات الجيلة والوعده عليها بالخير فدم اي جهل بالصفات
السيئة والوعده عليها بالشر ولكن العبرة بقوم القبط لا بخصوص السبب فايان
الوعده لحزة ومن كان علي قومه وخلقه الي يوم القيامة فايان الوعد لاي
جهل ومن كان علي قومه وخلقه الي يوم القيامة **المنيع** الامنة داخلة
علي محذوف والذاعاطفة علي ذلك المحذوف والتقدير استوفى المومن والكافر
حتى يعلم الخ لا اشارة بذلك الي ان الاستفهام انكاري بمعنى النفي اصحاب
المقولة اي السليمة الكاملة الذين يوفون بعهده الله واخرها قوله ويديرون
الصناد لهم ثمانية اولها قوله يوفون بعهده الله واخرها قوله ويديرون
بالحسنة الستة الماخوذ عليهم وفي عام الذي بالتوحيد وهو قوله الله
لهم الست بركم اوكل عهد اي كل شئ اخذ عليهم كان الخالق او المخلوق
ولو كافر فيجب الوفاء بالعهود والنجاة ولما كانت الاوصاف الالهية لازمة
للموفي بالعهود فم عليها وجعل ما بعده تفضيلا له وح فالمراد بالوفاء بالعهود
استئصال ما سواه من علي حسب المصلحة واعتناء بالنهايات ولا ينقضون
الميثاق تاييدا قبله ولا زمه لان الموفي بالعهود غير ناقض للميثاق فالعهد
هو الميثاق وقيل الميثاق هو التزام المخلوق بالوفاء بالخالق والعهود هو
امر الله بترك الايمان راجع للاول وقوله او الغرض راجع للساني في
نفي العهد من الايمان بيان لما والمعنى انهم ياتون بالايمان بقرينه
واركانه وادابيه والرحم اي العزابة لما في الحديث يقول الله تعالى انا خلقت
الرحم وشققت لها السما من حملي منها وصلتها ومن ثقلها فثقلته وقال
عليه

الايمان قوة بحيث تقع سريان المادي المتعالي حكم بخاتمة الموقف كذا في رده ونه نظره فان اذ كان
حامل لا صابة فتأمل قوله اذا سنع سريان المادي المتعالي فيكون له الما غير حامل فيحكم بالتحقيق
وفيله ما لولا في بد شامت القلب في ما كثر خلاف ما لو اسلك منه وجاهل عليه بحيث لم يبرهنه
وبين له الايجود البطل فانه يقضي في غايه **سوال** الشئ الخلفي انه لو وضع احد من كذا
دين اسنائه الخ ولم ير عليه بغير ذلك رطوبه لا يحكم عليه بتجسس **قوله** ولو ادخل اي القلب رايه
اي ولم يتحققا صابته لما قل **قوله** ورطوبته اي رطوبته فمنه **قوله** ونيل اي الاذا وهو ليس بعيد
كما تعلم وكذا الفعل ليس بعيدا اذا المراد الانقضاء لولا غير فعل ولا مقصد **قوله** عن سرائي من
اجل صابة شئ عن ما يترجى لا مروجي **قوله** المخففة لا تخفي مما سرائي من رايه الرشي فالحكم
بفسلها عند الايمان به **قوله** الا ان يرا بالفضل هنا ما سرائي اي فقلب السرائي بالفضل
واطلت علي الكثر غلظ **قوله** وفي بعض النسخ والثلاثه بالتا اي وعليه فوجه جرائنه
علي خلاف في القبيح حذف المعدود فقد نقلت النور اي حيث حذف المعدود حان
تذكر العدد وقابله **قوله** لعني الخجاسة اي بالمعنى الثاني للوصف **قوله** لا سحان ذلك الخ غلة
لغيره والثلاث افضل واشار بذلك اي انه قد احكم ما خوذ منه القياس الاول **قوله**
وشمل ذلك اي شملت الغلظة اي في كل ما تر علمه لان سرائي رعي باقي وبه يخرج
المغلظة اذ واجها التسوي في القول تظهر فان عبارة المثلث اي في حده المغلظة بقوله
والثلاث افضل فانها لا تكونه فها واحد استيعم **قوله** لانه المثلث لا يكرى لانه الشارح
بالغ في تكريم فلا يرا عليه **قوله** التي اذا من مرة لا يغير اخرجي وهذا نظير قوله النبي
اذا انتهى بها يد في القلظ لا يقبل القلظ لانها في الامانة في القامة وكنتل الهدى شبهة
لا تظلم منه الدية لانها منقطة وان غلظت في الخط **قوله** لانه المثلث لا يغير وذلك لكونه
المضي فانه من مرة حيث كان واحد النسخ فقط فلا يغير مرة اخرجي بان يكونه واجبه
شيا اخر قل من النسخ وادني منه كالمسح **قوله** شفا الجوهري **قوله** قد علم ما تقر في في
قولم **قوله** لا يرا في الارواح واجب فقط **قوله** بقاينة **قوله** وهذا من بان التوقل اي
قسم التوقل لان القصد من غلظها بعد بغا عنده وتر ما المراد بالامانة القسم وكذا يقال في
بيله **قوله** مطلقا اي سوا عن التجسس **قوله** والمعاني بالحيانة بانه كانت من زنا
لان الذي عهد به هنا مقبوس بمراد النسخي بالخجاسة موجود وفيلد النسخي عن الحيانة
انقطع هذا وقد يقال ان الفعل في النسخي انقطع **قوله** لا غا الموجود **قوله** كالحجاة فاجد قول
الاسوي عن ان المعتمد عندهم الوق **قوله** فليسا اي وجوبا **قوله** ولا شرا اي غير الما
لا تكفي في عمل الخجاسة **قوله** في حد الظاهر الباطن من اجلت نخرج الامنة والهاد وقد اجنا
المعجزة والمجمل زني **قوله** واذا تحملت الخجاسة فما ذكر في الخجاسة بالفضل ذكر في الخجاسة
فقال واذا تحملت الخجاسة **قوله** في حد الشئ ان الخجاسة بالفضل قليلة ولا بها من ثلثا عايت
الانعج **قوله** عسرت اي عسرت قبلها لان الخجاسة لا تعسر **قوله** وهذا الثاني ارجي اي لدخول
صورة الاطلاق وهذا بالنسبة اليه امانا **قوله** من مخرقة مطلقا ولا ترق ما لم يظهرها **قوله** لانه
علة الخجاسة الخ والدليل علي طهر الخجاسة اذا تحملت بتسها الاجماع ولم يستند بحكمهم قوله صلي الله

عليه وسلم لا في جواب من قال اتخذ الخمر خلا قال لا لان منهوه اذا لم تقالج تكون طاهرة اذا اتخلت
بنتها لان جوابه صلى الله عليه وسلم يقول لا يخرج على جواب السؤال الذي سأل لم يسمع المعجزة
والجواب اذا خرج على سوال لا يكون له منهوه كما قال العلامة النوري **وقال** لا يخرج هذا القطع
وخيل هذا اذا قلنا ان الات في حاشيتها لا يخرجها **قال** غالبا اقترن به كذا في خبر ما يلى الادوية
والثابتة ذكرها في قول ولوا خلت عذرة خل غاليا وسا والثلث في مذكورة في الحق **قال**
منه اي من الدث وقول وشرب يحتمل ان يكونه الضمير فيه راجعا لقول ما فوقه ويحتمل ان يكون
راجعا للدث وقول منها اي من الخمر وقول للضرورة على لقول وبطريق **وقال** وكذا نظير است
نقلت في فضله كذا لما فيه من اخلاص فقد قيل انها لا تظهر بالخلل الناشئ عن النقل
على القاعدة ان من استعمل شي قبل اذ ان عوقب بمائه وهذا النقل قبل حله وقبل مروره
والمعقولة لكافة وفيه البصر في لم يحصل صورة الخمر عما كانت عليه ولا انما انجست
لا يقال ان موضع الدث الغيب بسبب البسوط وكذا ان نقلت من وقت الى اخر خلاف سيلة
وضع العمد بوضع دث الخمر فان الخمر لا يظهر لان ما بعد اذ لم وذاك ابتداء ونفث في الدوام
ما لا يفتقر في الابتداء **قال** والاشد علة لقول تظهر **قال** خلقها في خلقت الشدة **قال**
وان خللت بطرح شيء فيها **قال** وليس من العمد فيما يظهر الدور المتولد من العمد فلا يظهر
اذا ما قاله في الخمر ما في احوال الحيات ثم قيل حيث قالوا جهارة وماتت قطع من
العند عند العمد من النور فان الاخترا من ذلك اسهل من الاخترا من الدود في كذا
ورقيل ذكر ان يقول بغير العمد **قال** لعل اي ينتفي ورود ما ذكر في الامم
في قول لعل علة لحي الابرار كما قد يتوهم بل هي علة لتحق الابرار واجاب عنه في باب
الماد بالطرح لازمة وهو السقوط والباقي قول المم بطرح معني مع لا يستلزم 8 فيريد
قصر حكم على عني ترك الخمر عادة **قال** وفيه **قال** لم يضر ان لم يتخلل بها شيء ولم
تسبب الخمر بنوعها والافلا تظهر **قال** **قال** لعقد العلة وفي قول لتحق المظهر فيها
في شيخها بعد انتقالها خلا لكه المنقود منها انما هو وقت العلة الاخر وهو قوله
تستحق بعد انقلا بها **قال** وما اخبر الاول في هذه هنا فتاقل **قال** بل يفعل فاعلى انقلها
المتقدم **قال** فلو غير المرتفع بان زيد عليه **قال** خمر او نبذا وبكر او عسل او غيرها **قال** قال
فالجواب قبله وليس فيه خلل فصاحبة عني لانه العسل وخنوع **قال** فلو خمرهم رفاق شيخنا
الغزيرى ولا يقال ان النبذ منه ما وهو قذر مصاحبة الخمر لان ذلك خلل في الابدان
وهذا في الدوام ونفتقر في الدوام ما لا يفتقر في الابتداء وبعبارة شلى وظم كلامهم انه لا فرق
في العمد بين المتخذ منه نوع واحد وغيره فلو جعل فيه سلا او سكر او اخذ من خمر
عند ورمات او برور سيب بطرح بانقلبه خلا وبه عزنا ابن الهاد وليس فيه خلل بمصاحبة
عني لانه نفس العسل والنبا وخنوعا **قال** رواه ابو ادراد **قال** وكذا الكرفم يصحب الخمر
عني احسن **قال** طهرته اي لعقد العلة **قال** ولو بعد جفافه قبا ما على ما رواه
ثم عفت البول ثم بال ثانيا وجم ما عدا الاول فان يخزي المحرك المعتمد كلام النفثي وقرت
بني هذه وباب الاستحباب ان محل تخفيف فاعتقوا فيه بخلافه هذا ما قرره شيخنا المزيدي

قال فتخرج من قبل التقيس العمد بوضعه في الدث المتنجس على حال **قال** ويؤخذ من
الاقتدار على ما في علي الخمر **قال** لا يظهر بالخلل منصف وقول قال النوري يظهر بغيره
جعل مع خمر سيب طيبا ويقع ثم منفي وصليت راجحة راجحة فيحق له يقال ان كان
الطيب اقل من الزبيب نفسي والا فلا اخذ من ثوبهم كوالتي على عمة خلد وند نفسي
والا فلا لان الاصل والطا وعلام الخمر ولاعبة بالراجحة **قال** ويحتمل خلافه وهو الاوجه ثم ر
اي فيكونه الطيب طاهرا مطلقا **قال** لان الماسة ضريرة اي فلا يحكم بتنجسه كالذث
خلا فالقول الاول **قال** ويدل على الطهرانه لوباع خمر فان وحة بيع خمر لا يخلل على
طهارته لان لو كانه خالما مع بعد **قال** مقول اي قليل وقول غالب اي كثير **قال** لانه
الاصول والعلم عدم الخمر فلو تنقذه الخمر **قال** **قال** ولما الساوي فينفي احاقا في اعتمد
م من يتم خلافه وهو انه ان اخبر العارف بان له لوبقي تخلل لم يضر والا فخره ثم نفيا الجوري
وبعبارة ثم ر **قال** فينفي احاقا بالغالبا ان اخبره عدلان برفات ما يمنع الخمر وغيره
او عدل واحد في اظم اما اذا لم يوجد خبر واحد فكذا لا يوجد اذارة الحكم على الغالب
8 بالخمر مودة اي تاشيا معنويا كزبيب فليكن المراد بكونها مودنة احاقا علامة
التامث لها بل عودا لها بالموثقة عليها واسناد الافعال الموثقة اليها وبعبارة ثم الجاوي العمد
لاب الملقب فاستد اخبر مودنة على الافصح ومذكرة على تخفيف سميت بذلك لتخفيفها
الفتل اي نفطيتها اياه اولانا تخمر اي نفطيتها ليد يقع بها في يفسدها اولانا تركت فاختار
اي تدرت اهر وفرد **قال** المعتقد بضم الميم وفتر العمد وفيه التا المشددة **قال** وبطريق
اي بعد ربه بطريق **قال** اذا غلست لي بتعبد بل يحجبها استمالها قبل الفصل اذا كانت بافة
في غير ما ع وما قليل **قال** وجيب اراقها اي فربما ثم **قال** في الحسنة والنقاس والاستحابة
فكلمة تاجر هذا الفصل عما قبله لكون ما فيه مختصا بالناس وما قبله يرمي الدود والفصل واليتم
والا لم التجاسة وما يشبهها شذوذي الرجال والنساء وشرفا **قال** اي في نومته ذكر الخمر بعد
العام فان قلت لم اضر من الفصل مع انه من اسبابه فكانه المناسب ذكره قبله
عند موجباته احسب **قال** بان اضره لظهور الكلام عليه ولتعلقه بالناس فكانه موطر الرتبة
قبل اول من احاطا مناهول ما كثر شدة الحسنة وادها قال اسم وعزى وجلالي لا ريبك
كما ميت هذه العمة م ر قبل ولانه يوم الثلاثاء ومن قال ولين خاص شاتين
اسرايل ثم ربه انه اول من ظهر همت ولما ادبت الكى عاقب الله بناتها بالخمر والاولا
والنقاس وفرق اسرها واولا والتزوج بالاحسبي وبان الزرج يحجبها والعدة وتقص
مسلما وعدم طلب صلاة جمعة وعيد فحانة وعدم عجمها الا مع خمر او زرج وعدم الجمار
وقدم صلاة حيتا التولية القضا والكافة **قال** ولما لم يملك هذه غنائمة عتو وراذلتهم
الا حداد على زوجها قال اسم تعالى ما اورد ان الرب المعبود اعاقب الذريرة بما فعل الجور وذكروا
وعدم طلب صلاة جمعة **قال** انما كانا في هذا عقوبة مع انه تخفيف علة لانها من ثوبهم
واتى بالحديث القدسي نحو باعها قال كيف تعاقب بناتها بفعلها **قال** في الحسنة اي في حقائنها
واحكامها وقد ذكر الاملا لانه لم يتكلم على احكام الاستحابة فتركها في كلامه عليها لتكميلها الفائدة

ولان الاول ان يراى وما يتعلق بذلك والذي يخرج من الفرج في تقديراته لقطعة التي تسمى
اعراب وهو معيب لكن الخطب من ذلك ان لا اعلم به وهو تسمى بالفرج الكرم لا يتغير ولا يتغير نوع
المربيات وعلى ما تقدم ففعل يخرج من مشقة عابدين على الموصول **وقد** اي قتل المرأة التي الذي
تحت يخرج البول وهو يخرج الولد والمني ويدخل الذكر قال **وقد** ما يتعلق به الاحكام حيوان عن
سوال حاصل ان ما يخرج من الفرج من الدم لا يخرج في الثلث بل هناك غير ذلك المصيرة
والاسته فاجاب بان المراد الدم الذي يتعلق به الاحكام وهي الثلثة وبعيد عن بقية ما
على الك وبقا ما مر ذلك بالاحكام التي تسمى بدم الصفرة والايستة ان اردت احكام الحيض
اي الاحكام التي هي منقضية في دم الصفرة والايستة التي في المتك فكله المتك
سقطه ايضا وان اردت احكام الاستحاضة فهي ليست منقضية عن دم الصفرة والايستة
بل انما هي ثابتة لدم الاستحاضة نكاحه الا في حذر قول مما يتعلق به الاحكام
وحذف قول واماد الصفرة والايستة وعبارة بعضهم قول مما يتعلق به الاحكام هذا
القول لبيان الواقع لان الامر في القود ان تكون لبيان الواقع ولا يبعج الاحتراز به عن
الاستحاضة لانها حدث دائم كالقول فلا يمنع صلاة ولا موى فيسقط به الحكم وهو عدوه
منها الصلاة والصوم **وقد** من الدم ما يخرج من الفرج الذي يخرج من الفرج لا يخرج
في الثلثة بل يخرج من البول والغائط والمذي والودي فاجاب بانه المراد الذي يخرج من
الدم ما هو حقيق حذرنا في **وقد** ودم الايستة فلا يتعلق به حكم قد نيك على عموقه قوله
ان استقرت اليك نافذة حتى لو وجدت خواصا حيضيا اي من كونه مصحبا لاداعاها
يودسه اذ يريكم عليه اي على هذا الدم التي ان حيضت عليك فكل كلام الك على ما لم يبلغ
ذمها ان الحيض او حواض الكرم اي بدست الدم **وقد** والاصح هذا مقابل قوله فلا
متعلق بها حكم **وقد** فالحيض لم يقل دم الحيض اشارة الى انه لم يسمي دم الحيض بسمي
حيض اسم **وقد** لغة السلائق وقته المحض من الحيض المائي سيلة نقيه فالمراد والست
يتعاقبان اي ياتي احدهما بعد الاخر **وقد** اذا سال اي ما دم **وقد** دم حيلة اي سيلة
دم حيلة ليكونه يعني الموي اللغوي والشحي مناسبة عمارة كانه ترضيا اخر
علم ما في المتك فهو غرض فافع لتقول القائل وانه كانه من عام تعريف المتك فينفى
عنه قوله على سبيل المعية ولا يخفى عن من الفرج في قوله وهو الا انه يقال الغرض
في قوله وهو ان دم الحيض هو قابل وعبارة اج لولة المص على سبيل الصحة ايضا
اذ قوله حيلة من اضافة المسبب الى السبب اي دم سبب وناهي عن الطبيعة **وقد**
المدة اي بلغت تسع سنين ولو خاضت في نياي في قوله والاظم ان دم الحيض
قالوا وسبب فرج الدم من احما مل منقضا الولد فان تسمى بدم الحيض فاذا انقضا
الولد فانه الدم ومن ثم انه المنعق لا كونه غاليا الا في الاشغال من الدم فان
الولد يقوي في الفرد ولذا كانه من قلة سبقة أشهر يعني وسه ولد في نية
اسم لا يقوي والسر اعلم ذكر الشعر في في المنة فاسدة قال مجاهد اذا حاضت
المرا في حبلها كانه ذلك نفعا في تولدها فان رادت على السعة كانه ذلك تمام لما تنقضا
شريحتي

شريحتي **وقد** من اتقى ربهما والرحم حيلة داخل الفرج يدخلها المني ثم يمشى عليه فلا تقبل
منافعة ولا كرم من عادة الله لا يخلق الله ولا من ماني والمرا يقول من اتقى ربهما المرأة اي من غرق
ثم من اتقى ربهما المرأة والرحم وعما الولد هو حيلة وهي معلقة بين على مشقة الحيض المعلقة
فانما الغنى من جهة الفرج وهو سعة اعلاه ويسمى بالاولاد شيئا على سبيل المعية ولذا كان
عذمه عيبا في الامة فتدبره ولم يكن عيبا في امة فلا يرد كذا اعدت عليها فوجنت لا تحسن لانه
ليس من عيوب النكاح ولا يلزم من كونه عيبا في الجميع انه يكون عيبا في النكاح لان عيوب
الجميع غير مخصوصة وعبوب النكاح **وقد** في اوقات معلومة بان تبلغ من الحيض
لان لا يجازي الكرم ولا ينقصه عن اقله **وقد** ولا اصل في الحيض اي في وجوده وتبعه احكامه
فالاية رلت على الاربع اي في قوله قل هو اذني وقوله فاعتروا واكثرت ذكر على الاول **وقد**
وسايلكم عن الحيض اعطان للمني ماني الله عليه وسلم وسايلكم هو سيدنا حذر وعباد
ابن نزل قال المديري وقيل السائل عنه هو الفرج كرم الله عنه وقوله انه الحيض اي
عن حكمه ولا غرض بالحيض كرم الله عنه بقوله قل هو اذني لان الحيض مندمر حتى طلت
على محل الحيض وعلى زمانه وعلى الدم والحمل والزمان لا تنقصان بالاذني ولا غرض
به الدم فلا بد من ربه وسبب نزول هذه الآية ان اليهود كانوا اذا حاضت المرأة اخرجوها
من البيوت ولم ياكلوها ولم ياكلوها فسالته الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم عن
ذلك فنزلت الآية فقال صلى الله عليه وسلم اصنعوا كرمي الا النكاح **وقد** برقلا على
حذر المحض ولا يكون استقال ما سته بطاخر ارضه ولا فعلها لم ولا عمل الشاب
وفي بعض النقا كانت الفجاري يحا معونتها باليد ويحرمون في الطهارة ونقير
لوقفت في كرمي فانزل الله القعدة اي القسط بين الاربع وهو حرم الجماع وحوار
المخالطة **وقد** كتبه الله اي قدره الله على نيات آدم ولو دخل فتدخل حوالاها عنزلة
بنته من حيث انها خلقت من منقعة الاستبراء من منة من غير تام وخلقت منه
ولهذا كان كل انسان ناقصا من جهة سارة فاضل من جهة المني ثمانية عشر
واضلع جهة اليسرى سبعة عشر والى اليسرى يقولون انها خلقت بعد دخول
الجنة **وقد** والمراد ببنات آدم غايبات فلا ينفى عن عدم الحيض في بعض ما كسرت
ناظرة بنته صلى الله عليه وسلم ولذلك وصفت بالزهر وقيلته عدم فوان رمن عليها فلا
عبادة رزوي انها ولدت ونبت غروب الشفق وطهرت من القاسي واغتسلت وصليت
النساء في وقتها وهذا قيل ان اقل النقص الخطر وانما لم تحض لانه اصل خلقها كانه من
تفاح الجنة لان النبي صلى الله عليه وسلم دخل الجنة ليلا لم يدر ما هو فاعطاه
رضوات تفاحة من تفاح الجنة كانه رجبها اطيب من المسك والين من الزبد والي
من العسل فلما اكلها صلى الله عليه وسلم تقوى بها ونفقت الفتوة في جميع اعضائه فخرج
خارجة رضى الله عنها فخرج منها رجب المسك من تفاح الجنة وكان لم يدر حتى نازحت
الله عنها حتى روى عن عائشة رضي الله عنها انها قالت قلت اسك المسك اي ادخل
الحيض في سم احياط في ليلة ظلمت من نور وجه ناطة على السلام فلذلك سميت زهر

عاني ان ما ذكر غالب الحنفية خصوصاً على القول بانها مستحاضة معتادة فرددت لعادتها وقد يقال
قوله سيات حيف من تدل على ان ما ذكر هو الغالب **الحكمة** هي اخت زبيب بنتا هجر **زكوة**
التي صلى الله عليه وسلم واسمها امية بنت عبد المطلب عمه النبي صلى الله عليه وسلم قال في
المصباح ارج وكانت معتادة غير حمراء في ذمها كانت عاداتها مختلفة فكانت سنة واثارة سبعة
بدليل قوله الاق سنة او سبعة أي لانها تزداد المعتادة وكانت مستحاضة كما رواه الترمذي **سبعة**
حنيف بفتح الحاء وتشديد الهمزة المفتوحة **سبعة** في علم الله سنة ايام او سبعة ايام وتظهر
بقية الشهر كما دل عليه قوله ما حيف النساء ويظهره في الكلام حذف كونه من روادى يعلم
معلومه اي فها علمكم اسم وارثي قوله او سبعة للتبويب لا للتفسير **سبعة** الحنفية النساء اي غابلهن
كما قاله في والمناسب لقول ويظهر ان يضبط بفتح التاء وكسر الهمزة يكونه العلم في عني
سقات بدلين من ستة او سبعة او ثمانية بقية الشهر المقدرات المقدر بفتح السين ستة او سبعة
وتظهر في بقية الشهر او خبر يستد اجره في ذلك سقات عني على ام **سبعة** اي الترمذي راجع
للقول حيف وقوله واجهانه تفسير فالادها ما يحل به **سبعة** اي تحت الاول اي اهل الكافي ومن
بعد ام فهو اجماع **سبعة** واحتمال العرف من دم اي اي واحكم على دم هذه المرأة بالقضاء
او في ما جعله حينما طار قال للاجماع قال وينبغي على ذلك ما لو قال الزوجية انه حيفت فانت
طالقت فانه يقع في طرد الدم اي يحكم بتوقعه ثم ان استمر يوماً وليلة فالتزمت حكم بالزوج
وان انفصل قبل يوم وليلة بان عذبه فلو ماتت قبل يوم وليلة فهل ستر حكم الطلاق بالحكم
به ولم يتحقق خلافه اولاً نظر البقاء العصة فيه تطرح فليس **سبعة** والذي ياتي في ارفق
باب الطلاق استمرار وصارته لعلك بالحنيف وقع محذور بد الدم حتى لو ماتت قبل مقتا
يوم وليلة ارجت عليها احكام الطلاق **سبعة** كذا في اقسامهم وان احفل كذا في اقسامهم **سبعة** بالمتخا
وهي سبعة اقسام مبتدأة او معتادة وكلها بمنزلة او غير بمنزلة والمعتادة المبرأة المبرأة اما
ذاكرة للقدرة والوقت او ناسية لهما او ناسية لاحد منهما ذاكراً للاختلاف **سبعة** فالحنفية استحاضة
اي فانه طال خلوا ان يوماً وليلة وما سود ثم امر ستر اسبني كثر فانه الحنفية كله
لان الكثر الظاهر لا حرم زمني وقوله والقوي حيف اي مع منيف او ثقاً تخلفه كان رأت
يوماً وليلة سواداً كذا اجماعاً او نقام سواداً وهكذا الي خمسة عشر ثم اطبقت الجوزي
وعبارة اطف قرط والقوي حيف اي وانه اختلفت كان رأت خمسة سواداً وخمسة
عمره وخمسة سبعة ثم اطبقت المنفرة كما قبل المنفرة حيف لانها اقوي مما بعده وقوله
ان لم تنقص ارج وهو يوم وليلة **سبعة** ولا تنقص الحنفية قال في الذخاير المحتاج له
للاستقناعه بالثاني لان القوي اذا لم يزد على خمسة عشر لم ان لا تنقص الحنفية
عنا ورد الحب الطبري بان ذلك اعلم المزم اذا كانه الدور في ذلك في نحتاج في الجملة لوجه
وقوله في الجملة اي فيما اذا كانه دورها اقل من ثلثي نين فيكونه القوي خمسة عشر
والحنفية اربعة عشر فتكونه فاقدة شرطاً وتبقى شرطاً ربع وهو انه يكونه الحنفية سواداً
مختلف ما لوراته يوماً سواداً يومياً او يوماً اجماعاً فيكونه كذا اي اقل من ثلثي فاقدة شرطاً
ما ذكر في سياق بيان حكمها ثم المراج وسوات حيفها يوم وليلة وحمل الشرط الثالث
اعني

اعني قوله ولا تنقص الحنفية اي ان استمر الدم فلا يرد ما ذارلات يوماً وليلة او ستة او سبعة
اسود ثم اربعة عشر اجماعاً انقطع الدم فان حيفها هو القوي والحنفية طهر مع نقيته
عن خمسة عشر كما به علم **سبعة** او فقلت لفتح القاف من باب حزب قالوا انفق صواع
الملك ارج **سبعة** حيفها يوم وليلة اي من كثر ان عرفت وقت ابتداء الدم والامتناع من
المزاج قال في لان سقوط الحيضة عنها في هذا القدر اي اليوم والليلة منيفت ونفا على
منكوك فيه فلا يترك البقي الا عند ايامارة ظاهرة من عتير او عادة لكنها في البدن
الاول يهلك حتى يبدل الدم الكثر فيقتل ونقص عباد ما زاد على اليوم والليلة في الدور
الثاني فيقتل محذور حيف يوم وليلة ان استمرت على فقد الشرط المذكور في دور **سبعة**
تبع وعشرون ايام حذف التام العدد لان المعدود محذوف اي وهو يوم او ثلثيها ليلي
لان العرب تغلب التام في ايام الاعتداد ان اردت ذلك ومنه قوله تعالى ستر بصن بانفسه
اربعة عشر وعشرون ايام **سبعة** اي غابلهن على ذلك المرد على من قال ان طهر بها
اقل الظاهر وغالبه وحفاظ نفا زاد على يوم وليلة ولم يقل بقية الشهر مع انه اخبر لانه
لو قال ما ذكر لغوهم ان المراد بالشهر المطلق الصادق سبعة وعشرون فيكونه بقية غائبة
وعشرون يعلم ان الزماني اطلق في كلام الفقهاء المراد به المدة الى الا في ثلاثة مواضع
في الممنعة الفاقدة شرطاً وهي المحضة وهي الحمل بالنظر لاقلة وغالبه فانه الشهر في هذه
المواضع عدي اعني ثلاث ايام **سبعة** افاده حيف **سبعة** قد مر وقت اي وان بلغت
سن اليأس او زاد ورها على سبني يوماً كانه حيف في كل سنة الا خمسة ايام في
الحيف ويا في السنة طهر **سبعة** وثبت العادة هي تكرار الشيء على ما في واحد كما في
هذا التعريف لا ينطبق على قوله **سبعة** وثبت العادة مرة فاعل تسمية التكرار كمثل هذا
عادة مجرد اصطلاح ولا في اللغة ما يقتضيه من اقسام المبراي في المصباح العادة
كما مر في سبت بذلك لانه ما جاء به ورفها اي رجح الامة بدو **سبعة** فانه لا يما
في مثالبه الا ابتداءً وحمل ثبوتها مرة ان لم تختلف فادنت حاصت في خمسة ثم استحضت
رأت الى خمسة فانه اختلفت فني ثم المراج انها استظنت ولم تنس النظام **سبعة** تثبت
الا عتير في حاصت في شهر ثلاثه وفي ثابته خمسة وفي ثابته سبعة وفي رابعة
ثلاثة وفي الخامس خمسة وفي السادس سبعة ثم استحضت في السابع فحري على هذا
الانتظام بان حيفها في السابع ثلاثة وفي الثامن خمسة وفي التاسع سبعة وهكذا
سبعة ولم يتخلل بينهما أي التميز في العادة فانه يتخلل ذلك بينهما عمل بالتميز والعادة
جميعاً ارج فلو كانت عادتها خمسة من اول الشهر وبقية طهر فارت عتير اسود من اول الشهر
وبقته ارج فكم باب حيفها العتير لا خمسة الا في فاما اذا تخلل بينهما اقل الظاهر كانت
رات بعد حيفها عتير في حيفها خمسة فواقتدراً لعادة حيف المعتادة والقوي حيف
اخر المراج اي لانه بينهما طهر كما في **سبعة** ظهور المراد بظهور ما هذه ما دل عليه
فانه ثبت عادتها قد مر وقت هذه سبني مقيرة غير اطلاقاً ما ذكره (احد) **سبعة**
فتسبي مقيرة غير اسبنا وقوله مقيرة وتسمى اية محيرة لانها على الاول تحيرت في امرها وعي

الثاني حيث يقع فيه في اوجها ان قربت كبرها او صغرها الفقيه ان قربت بغيرها وبعد اقبل تدرب
احكامها في الكتب **وهي غير متحدة** كالحكمة حاله فكما انما يستقر وجوب نفقة على الزوج
وان منع من الوطء والاحكام في نفقة النكاح لان وطءا متوقفا على ما لم تكن حاملا مثلا فتأخير
في الحال **وهي** في احكامها السابقة كمنع وراءة في غير صلاة اياك من عتق وراءة لان العتق والراءة
يا حكميا لا يقع عليا القارة وان خافت نيات القارة كمنعها من امر ابيه عليا فلا امان في الصلاة بخا
سطلنا اياها فاحتم او غيرها ولو جمع القرائن لان حدتها غير محقق في كل وقت بخلاف فاقته
الطهورين **وهي** في كل واحد من المباحين المباشرة ما بين السنة والكعبة والحاصل انها كالحضن
في التمتع والقارة والملك في المسجد ومن المصحف وحده وباطن الطاهر في الطلاق والصلاة والا
عتكاف والطواف ومحار حوان دخول المسجد الا انه ليعادة متوقفة على دخول كالمطواف والا
عتكاف ولو سويين واذا امرت القارة عليا فلا نيات على ذلك كمنعها كمنع **وهي** خاف
قال في عليا **وهي** في كل وقت في ركن النيات اياها على قبالها ولم تنفك لها فزانه في الصلاة لما في قام
بها كما استدل بها بعبادة عنها من تطويل الصلاة والنافلة جاز لها القارة ويجوز لها القارة للمعلم
لان تعلم القارة من فرضها كالكفريات وينبغي جوازها من المصحف وحده انه توقفت فزانه على
والا قلنا جواز القارة خوف النيات فهل يجب عليا انه تقيد بتلك النيات والذكر ارتطفت بحصول
المقصود من ركن النيات مع ذلك قلت الظاهر لا يجب عليا ذلك بل يجوز لها تقيد
القارة المحصل للنواب ثم انه كانت قرائنها شرعية من السامع لها سجود التلاوة والافلا
ا في ركن عليا **وهي** في كل وقت السابقة كانه الاولي للهي ان يبدل السابقة باللاحقة لانه احكامها
سابقة في قول **وهي** بل هي كالحضن وقيل انما لانه هذه العبارة سرت له من ثم المخرج **وهي** الاحتمال
كل زمان **وهي** في كل وقت وان بلغت سن البلوغ فلا اطلاقا **وهي** في كل وقت
خلاف ما لا تقتضي كقارة القرائن خارج الصلاة **وهي** كصلاة اياها ولو سويين وصلاة
خزانة وتكفي بها وسقط بها الزمن ولو خضعت عن ركنها من سطره كمنعها من الصلاة
المخطيب **وهي** في كل وقت كصلاة ولو اورد الوقت او سطره وما في الجارية عن الامجاب
من تقين اخص شاذ متروك لما فيه من الجرح ولا يلزمها الا التقيد على اقل واجب
بل يجوز لها الاتيان بسن الصلاة المستحبة على خلاف ما في العباب وتسمى
خارج المسجد كمنعها من دخول للاعتكاف لانها لا تدخله الا لعمادة لا تخمس الاثني
كالطواف والاعتكاف ومحار حوان دخول المسجد لان استتار تلويثه وانما جازا لدخول
لم مع است التلويث امد صحة خارجة بخلاف تحية المسجد فلا يجوز لها الدخول
لفعلها الا اذا دخلت لغرضها كالاغتسال وينبغي ان سئل ذلك ما التزادت فعل الجمعة
وتعد عليا الاقتل خارج المسجد في كل وقت كمنعها من دخول لفعلها ولا بدعي ذلك ان الجمعة
ليست فرضا عليا لان دخول المسجد لا يتوقف على كونه العبادات التي تدخل لفعلها فرضا
بل لدخولها للمطواف والاعتكاف التلويث من قبله اطفاع شي وانما طلبها النفل
المذكور لان من هيات الدار فلا وجب لها من **وهي** وبقتل المطرفين ولو صلاة
جنانة بخلاف ما تقدم في التيمم حيث جمع بين الفرض وصلاة كجنانة بتميم واحد وقرق

بان التيمم ينزل المانع غايته انه يمنع عدا افرضت خلاف المصلحة فانها في كل وقت تختمل
الحيث والظن كمنع كانه كان الفضل بالصواب فلا بد من الترتيب بين اعضا الوضوء لاحتمال ان
واجر الوضوء يتوحي نية مشتركة بين الوضوء والفضل كمنع رفع المحدث من ركني قاله **وهي**
بالفضل مخرج في اندراج وضوءها فيه وهو كذلك لانه كانه غلبا بعد الانقطاع في الواقع
ثم يندرج فيه قطعا والافلا منه وضوءه الفضل فنقول بغيره لعدم اندراج في غلبها
لانها للاحتياط غير متقنة وبرده ابع قواهم انها لو نوت فيه الاكثر كفاها لان جعل حدتها جعلها
كالغاطلة او المارد بقول الله وقتل المارد اي في وقتها صرح به نسخ الاسلام في شرح
المخرج قال في فيه حيث لانه الفضل الاحتمال الانقطاع واحتمال قائم في كل زمان فلم يقيد
الفضل بالوقت **وهي** في كل وقت في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
تقل الوقت بحتم الانقطاع بعده فلم يكتف واما احتمال الانقطاع بعد الفضل اذا وقع
في الوقت فلا حيلة في رفعه ومعلوم في وقتها اذا اغتسلت لغاية وارادت ان
تقتلي به حاضرة بعد دخول وقتها امتناع ذلك عليها وهو كذلك وبقرب شهرها وبين التيمم من
ان اذا تيمم لغاية ثم دخل الوقت صلى به احاضرة بان التيمم **وهي** لم يطأ على بعد تحية ما ريل
طهارته بخلاف المسحاضة كما ذكره **وهي** ان جعلت في فان عليه كمنع الغروب
يلزمها الفضل في كل يوم وليلة الا عند الغروب وفيه ما عداه قال في ثم المخرج وقوله
لا احتمال الانقطاع فنداه الزمن انها عادت الانقطاع عند الغروب فلم عبر بالاحتمال
واجيب بان غير به لاحتمال تغير عادته كمنع كانه المناسف النقيب لظن لا الاحتمال **وهي**
وتقوم رمضان ايا وجوبها ولا مبوم كل من ولونذ من عاقبها مبوم النفل بالاولى
من صلاته ولا يلزمها الغدا ان انطرت لوضع الاحتمال كونه حاضرا وتقل رمضان
في كلام الله عن الصوف كالمحفوظ وفيه انه لا يمنع من الصوف الا اذا اراد بر رمضان
سنة ببيتها وهذا لم يرد به ذلك بل المراد بر رمضان من اي سنة كانت الا ان يقال المانع
لرمضان من الصوف القلبية والزيادة والعلوية باقية وان اراد من اي سنة فهو موقوف
دايا لان المراد منه ما بين شعبان وشوال من جميع السنين فيكونه علم جنس في علي
م ومع زيادة من **وهي** لاحتمال انه تكونه طاهرا في جميع **وهي** لم يهل كما سئل
لم يقل كما سئل لانه رمضان فلا يكونه كاملا ولو قال كما سئل كما في المخرج كانه متقيا
لاجل قوله فيحصل لها من كل اربعة عشر لانه الناقص يحصل لها منه ثلاثة عشر فقط
فتأمل وعبارة **وهي** في رمضان في كل وقت في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
الوجبة فان كانه رمضان ناقصا حصل لها منه ثلاثة عشر فقط ومنه بغير
حالة ستة عشر **وهي** ان لم يقد اي قبل التحريم وعبارة **وهي** ان لم يقد الانقطاع
ليلا بان اعتداده بها لا وان كانت الاحتمال ان يحصل التحريم ويصل الدم في يوم وتطيل
في ارض فيفسد ستة عشر يوما من كل من الشهرين **وهي** لم يبق عليها شي لا
رمضان انه كانه تاما فقد حصل لها من كل خمسة عشر لانه ناقصا فاربعة عشر
من رمضان وخمسة عشر من الاخر **وهي** من غايته عشرين كمنعها لانه كانه

140

فيها تا الثانية كما معنا فان لم تكن لها باب كان المعدود من ثمانية ان استت باليا فقلت غني
فمنه فقلت الف والاف بالالف عو غات عشرة قال ابنتي في ادا اب الكاتب سم علي المربع وينا
قوله لمعنا ٨ اذ اصبحت الثمانية الي مونيست اليها شوقا في القاض راعيه اعادها المتعوض
تقول جاني ثمانى شوق وغاني مائة ورايت غاني شوق نطهر الفضة على اليا وادام تمنين قلن
عندي من الشاغات مائة ورايت غاني وادام تمنين قلن
اليا وفقرها والفرح انصرح بقا اعندي من الشاغات عشرة امرأة وتخدمها كذا في لغة شرط فرح
التي من فانه كانه المعدود فقلت اعندي غانية عشرة واثبات اليا فقلت فرف في نبوت
الالف يعني نبوت اليا وحذفها وقد يقال لامنا فاة لان كلام ابنتي في هذا الف خطا
ولا يلزم منه حذفها في اللفظ وكلام المعناه انما هو في اللفظ في فاه من الحروف عر على م
في حيل لان احبب ان طلع في الاول منها فانية ان ينقطع في السادس عشر في اليونان
الاخرى طلع في الثاني من الطرافات اي الاربع والاربعون في الثالث من الاولات او في
اشا السادس عشر من الثاني والثالث لانها اول الاربع عشرة التي هي اقل الطرافات في الوجود
المفقط من الاول والسادس عشر من الثاني انقطاع احبب وطرفه ثمانية طرافات في اشا
الاول ينقطع اخر في اشا السادس عشر من الاولات لان احبب طلع في اشا
او في السابع عشر من السادس عشر والثالث او في الثامن عشر من اللذاته قبله من المزاج
من زيادة **قوله** فانه ذكرت الوقت في الذاكرة للوقت كان يقول كانه حبيبا يستد اول
الهر يوم وليلة منه حبيبا يتيقن ويخففه الثاني طهر بيقيني وما من ذلك حتى احببنا
والطهر في الانقطاع ثم المزاج اي فتنفس من الذاكرة للوقت كانه يقول كانه
حبيبا حسنة في العوا الاول من الذاكرة لانه اعلم ابتداءها واعلم اي في اليوم الاول طاهر
بيقيني فالسادس حبيبا يتيقن والاول طهر بيقيني كالعشرين والاربعين في الثاني الى اخر
الحامس محتمل للحبيبا والطهر اي تستوفى كل طرف من الذاكرة والسابع الى اخر العاشر محتمل
لها وللانقطاع لانه اذا طلع احببنا في الثاني ينقطع في السابع واث طرافات في الثالث
القطع في الثامن واث طرافات في التاسع انقطاع في التاسع واث طرافات في الحامس ينقطع في
في العاشر فتنفس كل طرف من الذاكرة لا تنفس الا عند اتمام الانقطاع **قوله** والاطم
ان دم احامل حبيبا وهو قوله ما لك فاه في في الراج قوله اي انها حبيبا وقابل
ابو حنيفة واحمل احامل لا حبيبا وما تراه من الدم فهو من دمها فاه **قوله**
الخلا في انها على الاول لا تنفس ولا تلزمها المصلحة وعلى الثاني تقوم وتضلي **قوله**
والنقابين دما اقل احببنا اي قد قلنا اذ لا يستحق معنا اقله مع النفاق ل
وماده الاقل في منب الاكثر من يوم وليلة لا يعتبر الاتصال في اليوم والمصلحة فلا يتصور
النفاق والحاصل ان في قوله والنقابين دما اقل احببنا اي ما عرفت
ان الاقل في منب الاتصال فلا يتصور له كونه منب نفاق كانه الاول ان يقول
والنقابين دما اكثر احببنا او غلبه في ما عرفت انه الاكثر والغالب لانه لا يتصور الاتصال
فيصير دما النقابين دما **قوله** وان لا يجازي في ان لا يجازي النفاق احببنا
الذي

وان

الذي معه خمسة عشر لا تقاوجه اذا جاوز خمسة عشر كونه استقامة لا حينا **قوله**
وقيل ان النفاق منسحق وعليه فتقوم وتضلي فيه ولا تنفخ العدة بتك **قوله**
اللفظ بالقاف والاعلام الملمة كالسفر ويقال في منب لفظ كنعان **قوله** واقل النفاق
في اي شرط ان يكون قبل خمسة عشر يوما والا فهو حبيبا **قوله** اي رفقة بضم الدال
ان اريد المدفوع ونفخ ان اريد المنة من الدفات كما قرع ثغنا لك المنان هذا
الاول لان الكلام يعني النفاق الذي هو الدم لاخر هو **قوله** كخط وهو المناس
لما بعد وهو قوله والنق سقت يوما لانه الطرافات من خلاف قول ابنتي فحذف في لغة
لانها سب لانها ذات وما بعد ما بان قاله لوانا عدل عن هذا لانه ما ذكره
تفسير حقيقة النفاق التي هي الدم لا زمن **قوله** كما قال في الاصل اسم كتاب لابن رقيق
العبد **قوله** واذا العوا عطلت يعني النفاق عوا مل التي هي على عشرة اشهر من طهرها
وحذفها عن عطلت تركت عملها راعي وقتها كذا مل من لا زناها ولم يكن مال احبب
اليها فما جاء من احوال القيام في خازن وقوله لما جاء علة لقوله عطلت **قوله** وان
سقت الاول في تافه عن الغالب اعتمد على ان اول المدة من روية الدم لا ال
قال واللام انه لو تافه روية الدم عن الولادة اي دون خمسة عشر يوما كان زمن
النفاق ناسا فيجب عليها ترك المصلحة وقد صرح في المجموع انه يصح عنك عقيب
ولادتها اي الحلية من الدم اهو ومقتضاه ايها تضلي في روية الدم في البلقين انبك
التي اي والاربعين من الولادة ومن النفاق نفس منه وانه كانه تحسوبا في
اي عدد الاحكام اي فيلها قضا المصلوات الفانية فيه قاله في روية الحق بهذا
اي فالاحكام ثبتت من روية الدم والمدة من الولادة وسيا في الراج في يوم
العباب واد على البلقين حساب النقام التي اي والاربعين من عرقه
نقاسا منه تدفع بخلاف جعل اثنا النفا من الدم **قوله** ومقتضى حساب النفا
من التي عدم وجوب النفا اذ كفي فتحي بعد مدة النفا هو عند الحنفية ان اكثر
اربعين يوما كانه في اكثر وقال ما لك بيقيني يوما **قوله** بالوجود اي استحل
ما وجد من نفس النفاق قال **قوله** عن ام سلمة هي زوجة النبي صلى الله عليه
وسلم كيت باسها سلمة اي سلم كانت قبل النبي صلى الله عليه وسلم بعد ما ولد له
قوله تجلس اي تدوم **قوله** فتدل بعدد من الولد اي فتحنانه فيه خلافا اذا انزل الدم
عقب الولد انه امر متفق **قوله** فاعا خلافا في قوله ولانها تافه من جرحه فكانت
الاف في حذف قوله فقبل في ويقل واختلف في اوله فيما اذا تافه الدم عن خروج الولد
فتقبل من الولادة وتقبل من نزول الدم لانه لم يزل قوله فتقبل في مقابل وايضا
فتقبل قبل الطهر بتدقيق تافه الدم عن نزول الولد فتقبل اي اول النفا
من خروج الولد في قوله فاولم في قابل في البلقين بذكر القاف في النفا في
منب الي البلقين بضم الموحدة وكوبه الدم وكوب القاف وكوبه المشاة القنية
بعد ما نزلت في منب في معراج **قوله** لكن صرح في معراج منب النفاق منب

وهي الكفاية **فان** يجوز ان يكون اقل من ذلك وكذا بين تناسبه ومصدره ان يراها
بعد الولادة وهي نفس الحمل ان قلنا ان النفس لا ينعى العلوق ويستمر النفس مدة الحمل
فيها علقته ثم ينقطع دون خمسة عشر يوما فقلنا انفسه علقته عقبة النفس **ولا** احد الكرم
اي الطهر لا يقبلونه بين حصة من نور مع لم يقبله بدت فيه وهو كونه بين حصة من
واقل من الحصة **قال** الحافظ في فتح الباري وقد ذكرنا في ان راي حدة بنت
احمد وعشرين سنة وانها حاصلة الاستكمال سبع وثمانين سنة لا استكمال عشر وربع لستها
شذ ذلك انه عرقه **قوله** في قوله تعالى في سورة البقرة وبالنفس على الاحمال
من الحضانة اليه وعوضا عما لا يستحقه السنة القدرية للاغاية واربعة وخمسون يوما ومن
يوم وسدسه بخلاف القدرية فانها لا غاية واربعة وخمسون يوما ومن يوم وسدسه بخلاف
القدرية فانها لا غاية وستون يوما لا تنقص يوما ولا تزيد رية قال عبد البر لم ترق العليا
بين السنة والعام وجعلوها بمعنى قال ابن ابي عمير وهو غلط اذ السنة من اي وقت عدرته
الي مثله والعام لا يكون الا اثنا او مينا وخمسة في التقديس وقال الرضا استعمال السنة في الحوال
الذي فيه السنة والحديث والعام لما فيه الرضا والخمسة في هذا الظاهر في قوله تعالى الف
سنة الا حصر في عام ما عدا عن المستثنى منه بالسنة **قوله** في قوله تعالى الف
للتقنين والشارة الي انها معني واحد **قوله** لان ما ورد في كان الا في هذه الا في تقنين
ان من الحصر يرجع مع الفرق كالتقنين والحرز وليس كذلك بل وجعل الاستثناء من الاعية
قوله كالتقنين اي تقنين المسع ومقتضاه ان المراد بالوجود هنا الاستعارة والتبع عن الامام
الكافي رضي الله عنه فلهذا لم يستب عليه محل محل فتايل **قوله** ولورات الدم كان راسه
وقد بقي من السبع ثمانية عشر يوما امتد الدم الي ان يبقى من الشهر عشرة ايام مثلا فيكون
الدم اسبوعا ثمانية ايام الثلاثة الاولى نادم متاد لا نها قبل زمانا مكانه الحصى والحجبة الاخرة
حين لا يلد من الامكانه وكانه رات الدم عشرين يوما بقيت من السنة التاسعة فالحجبة
الاولى دم متاد لا نها قبل زمانا الامكانه وكانه الاول انه يقول ثلوثات الدم في التفرج
قوله شروط المائة اي لا تنقصا عن يوم وليلة طارئة خمسة عشر يوما بالبحر ما فوق
الواحد **قوله** ولا حد لا كونه واما غالب سن تحيض فيه المرأة فيكون سنة وسدسها عشرين
ذلك ما ذكره في باب اخبار من ان لو اشترى جارية فوجدها لم تحض فانه كانه سها دون
العشرين لم يثبت اخبار في الاباهه كانه عشرين فالكفر فلهذا اخبار وعلموه بان وجوده في
بعض الغالب رية **قوله** واقل من الحمل ذكره الحافظ في **قوله** رجل صدق اي صادقه
او ذو صدق او هو نفس الصدق مباينة وعبارة **قوله** في السنة ذكره ما كانه من السنة
مكت في بطن امه ستمين وفي الحاضرات الحملان السوطيه انه ما لم يكت في بطن امه ثلاث
سنين **قوله** ويحذر بالحصى وشبهه النفس وسبب ان به حكمها واحد الا في ثلاث اشيا
وهي انه الحصى سفلت به البلوغ والعدة وحفظ باقلا الصلابة بخلاف النفس **قوله**
غائبة اشيا اي بعد من المعصن وحمل واحد اما اذا عدا لانهما واحد كانت سبعة وهذا
حجب ما ذكره الكوفي والافندي يحجب بالحصى كثر من ذلك من ذلك طارئة وطهرها بالماء او

بالتم قبل انقطاع الدم الا في اعنا لا يحق فقد قال العلامة في ما يحرم على اي الحاضنة الطهارة للحض
تفقد التقدم عليها بالحرارة لئلا يفسد فان كان الحصى الطهارة لا على لحي لم يعتن ولا يحرم على
الحاضنة والنفسا حصى من الحصى على الحصى خلافا لما في العباب والروضة وعلله بتفرض
باعتناء ملائكة الرحمة من الحصى عند سبها **قوله** الصلابة ابتداء واما بعد الصلابة
فيها ومن الحجب والمحدث كسرة واستحالة كثر بخلاف نحو من معصن وحمل قبل ذلك
محل الكفر بالاستحلال اذا كان احدث مجع عليه معلوما من الدين بالضرورة كخروج البول
والغائط والاكل من وسى فلا كسر جوابه في باب الردة **قوله** اي فان الحصى واللبس لا يقتضيا
عند الحصى **قوله** فرضا ومنه اجازة **قوله** ومنه بذلك كجلال الحاشي قال قل عليه بعد عليها
لأنها لا تسلمها الصلابة عرفا ولذلك لا تحت ما من حلف لا يمسى في رد اعلى النور والطهر
التايلع معهما مع احداث لا ينادى عا وبقول لا يتوقف على طهارة **قوله** وكذا سجدة التلاوة
مضامير كونها لا يكون ليس صلاوة حقيقة وبكت عن سجود اليهود كونه في من الصلابة
هذا والمراد بحديث وعدم الاعتقاد في قال النووي في المجموع وما يفعله عوام الفقهاء وشبههم
من سجودهم بين يدي المشايخ حلق بالاجماع وكذا طهارة وتوجه الى التلبس وقد يخيل
ان ذلك نقض ما ورد في كبر نفس ويغفل عن فاحش فكيف يتقرب الى الله بما حرمه ولو عا
اغتر بعضهم بقوله تعالى ونزعنا من فوقهم الغشاوة وخروا له سجدا والاية تسوخة او عوالة
بالركوع ولعله كان غرضه في شريعتهم وبالله الصلابة فعلا لم يوجد من عظام الذنوب
ويحتمل ان يكونه كذا وانما قاله وحلي لا ولم يجعله كفا حقيقة لانه مجرد السجود بين يدي
المشايخ لا يقتضي تعظيم الكبر كقسطهم اسم عز وجل بحيث يكونه معبود او الكفر بما يكون
اذا اقتصد ذلك كما في **قوله** **قوله** والسوم ابتداء وفوضه واما عدي ملاحظة الصوم
فالشرط ان لا تلاحظ انها صاعية ولا يجب على من يطهر وقت دم الحصى تناول منطوع في
وجها اجماعا وخبر ليس اذا حاصت المرأة لم تقبل في نعم والا رجلا به عدم اعتقاده بها
مقول الحدي خلافا للامام لان خروج الدم مضيق والصوم مضيق ايضا فلا ريب
بالصوم لا احتمل عليها منعنا به والشايع ناظر الى حفظ الاداء ولا تثاب على الترك جلا
المريض ينوي ان يفعل به كانه معصيا بتاقلية ولا كذلك الحاضنة ثم روي في كذا
على الترك اي ما لم تقصد امتثال الامر والانتساب على الغرض على الفعل لكانت طاهر
بخلاف المريض فان تثاب على غرضه على فعل النازل لكانه معصيا وقول البس اذا حاصت
المرأة استنهام تترعى وهو جواب سواله قال علي قال صلى الله عليه وسلم انما نقضت
عقل ودين اما نقضت العقل فشا بهد ما نقضت الدين قبيح وجهه بقوله ليس
اذا حاصت المرأة في قوله يا قضيات عقل المراد به العقل الدية لانه دية المرأة بنفس رسة
الرجل وقيل انه المراد بالعقل عمل الدية على اجماع وعرضه بان الحمل منتفذة امك
لان وجوده وانقص ويضعف فهم على العقل الغرض من الظاهر ان المناسب للمقام لان
المقام مقام الذم لنا وقوله ودين انظر وجه كرمه ترك الصلابة والصوم في حال الحصى
نقصا من الدين مع ان الترك واجب عليها وتثاب عليها من حيث انها اية بواجب الا ان يقال

انتم نافعان دين بالنسبة للرجال من حيث ان هذا الزمان لا يقبل فيه فاطل علم هذا
الاعتبار **و** يجب تقنا منوم الزمان بخلاف الصلاة وتسمية قضا مع ان ليس لم يبق لفعله
مقتضا في الوقت لان الحقنا امر جديد انما هو بالتقدير لصورة فعله فارج الوقت كما قال
اي فلا يرد ان القضا ما سبق لفعله مقتضا في الوقت وقضته هذا لا يصح بقضا حقيقة
والذي في الامور ان يبي ذلك حقيقة **و** اي الحقنا من كلام الش **و** والنوري بالحس
عطف على ابن الصلاح فلهذا من ابن الصلاح والنوري نقل عن السيماوي ويدر على ذلك قوله
الم الاتي امر وفي حاشية قوله والنوري اي ونقل النوري وهو غير ظم بل الظم ان بالحق
قرر مقتضا العناوي **و** من السيماوي هو غير المفضل ان ابو عبد الله لم يثبت احد بنب
العناوي وكما المفضل ان كالدن وهو مقتضا عن الحق بخلاف السيماوي المذكور فان
مستند عليهما **و** عن ابن الصلاح عبارة ثم اقول من وعن ابن الصلاح وعن ابي
والعناوي ففقتني نسبة الى عمل العمل التي تحريها الدواب ولعل بعض احدا قد كان يعلمها
فثبت اليه وما العناوي بالكره والكربة نسبة الى عمل بن رابل ونسبها الى جماعة **و** انه
مكره معتد وزنه بنها وبين المحنوت والمعن عليه بان اسقاط الصلاة عنها عزيمة
وعنها رخصة والمعاد بالفرقة منها ما الرعي لان حكم الصلاة في حق المحنوت تغير
مبوبة وهو وجوب الفعل في سهولة وهو وجوب الترك لانها ما مغيرة به في زمن الحق
ومثل النسب فلهذا من الحق والنسب الذي هو عذر في الترك مانع من الفعل لكونها
ما مغيرة ترك الصلاة في زمنها والمعاد بالفرقة في حق المحنوت معناها اللغو وهو
السهولة ولحقه لان ليس فخطا بترك الصلاة في زمن جنونه من يقال ان ادري ما امر به من
المعنى بلذا وجب عليه قضا ما فاتة ومن روية روية ولا يصح انه راد بالفرقة
في حق المحنوت معناها الاطلاحي وهو الحكم المتغير اليه التعلل كذا مع قيام السب
لحكم الامالي لان الحكم من خطاب التكليف هو متعلق بفعل المكلف والمحنوت ليس مكلفا
حتى يتعلق به الحكم فلهذا اشار اليه ابن عبد الحق **و** الا وجه عدم التعم وقيل
والفعليل المذكور اني قوله ولان القضا فلهذا **و** والا وجه عدم الاستفاد هذه طريقة
تبع بها الشيخ **و** المعتمد عندم لانها تتقدم الكرامة وتثبت على اثرات النافذة وحيث
لها ان تجمع شتم واحد بينها وبين فخطا في وقال في انها لا تثاب عليها لكونها مستهينة
عنا لاذاتها والمعن عن لاذاتها لا تثاب فيها وعبارة عليا مروجتها مع فرض اخر فلهذا
والفرق بينهما وبين النافذة حيث لا تتقدم منها **و** القضا فانما خطا بغير الصلاة
في كونه بان سلم وياتي بها فلهذا سلم سقط عن القضا لانه انما بغيره ما خلف فاذ القضا
كان من غير الشرع فلهذا **و** لا ذلك انما يحاط بها فلهذا سقطت عنها في زمن الحق عزيمة
والقضا بالوجوب فلهذا **و** ثبت فلهذا في قضاها ما شبه المنة لعدم روية في وقت
النازع وبانها اقل للصلاة في الجملة والهي عنها المحنوت والنسب علم النواب على انه فقد
الطوب كلام في ذلك فقال مرة بالنواب مرة بغيره **و** والمعن والوجوب لا يجتمعا
ايمن جهة واحدة لانها بخلاف الصلاة في الارض المنصورة قال **و** رتبة الزمان

وعن

وعن مالك يجوز لها قراءة القرآن وعن الطحاوي يباح لها ما دونه الا انه كما نقله في ثم اكثر من
كتب الحنفية **و** هنا وكذا في سائر الاجواب الا ان الحنف والمطلة والهمادة واعطاء قد عفا
لان محل التوهم **و** ولو مقتضاية صادقة بالحق الواحد وهو كذلك كونه صورة في الحق ان
تقيد به القرائن فيايم وان اقتصر عليه لان نوري معتد روي بها فالحكم به هذه الحجة
لان حيث ان يبي انما في حاشية روي في الزمان وقيل في الزمان ولو بعضا اية
اي ولو في اية كونه من القرائن بان تثاب عليه اذ افراه غير جنب كذلك كذا اذا غافه عانت
عن ان يقيم الزمانه ما عير جهلة مفيدة بخلاف ما يقيم الزمان الظاهر ان لا تثاب على ذلك
وان نوري بذلك يحرف ان من القرائن ويحتمل ان مع النية بان كان يائم قضا وعلى الاول يرف
بان يحاط لتعظيم القرائن مع الحجة ان المانعة لا لا يحاط لم من حيث حصول النيات
جمع وعذر من القرائن لا غاية ان في وقت ثلاثة وعشرون الف حرف وسجدة حرف واحد
وسجدة حرف واحد **و** ان من القرائن في اللوح كالحرف بها تقدر جيل قاف فان تحت
كالحرف في معان لا يحيط بها الا الله تعالى وتنفذ عروضة الشرف من تقرأ في الكيف والكاف
في النصف الثاني وتبين ان النصف بالحق الكافي من تلك اوتيل الغامض قوله وليست بطول وعدد
اياته ستة الاف اية وحاشية ان في وقت ستة الاف ومائتان واربع ايات **و** لو اقتصد
مع ذلك القراءة غير تمام لانه العارة لا تحسن الا لقوله ولا يقصد قرآن ثم يبي ويقول
لو اقتصد مع القراءة غير تمام ولا مع الله لم يقل **و** متابعت اي مقويات والفرق
بين المتابعة وان هذه المتابعة هي ان يجمع السناد في واحد كانه يقال مثله
حدثنا ابراهيم عن ابي عبد الله عن احمد بن محمد بن حنبل عن احمد بن حنبل عن احمد بن حنبل
اجتمعا في شخص واحد وهو احمد بن حنبل والمثال واما الشاهد فهو بقدر الرواية مع عدم اجتماع
السند كانه يقال حدثنا ابراهيم بن محمد بن حنبل عن احمد بن محمد بن حنبل عن احمد بن حنبل
مثلا فالرواية تعددت مع عدم اجتماع السند في واحد وهذا معنى قوله لم متابعت **و** في
تجبر ضعيفه فتايل **و** اعلا القرائن هذا خرج بقوله قراءة وكذا قوله وتطري في المحنوت وقوله
ورقة ما تحت **و** هذا خرج بقوله قرأت وقوله وتطري في المحنوت وقوله لا تثاب
اي هذه المحنوت **و** وهما في القراءة **و** لانها ليست بقراءة قرآن الصلاة اعنا
تحميل باجماع نفسه واعلم انه لا تثاب على الذكر الا ان اجمع نفسه ونظرت الفرق بينه وبين
ما تقدم فيم الجاهل المتخاضة الزمان على قبل فثبتا على ذلك روية الا انه يقال
انها معذورة لا تقدم لذيها **و** فاق الطحاوي في القاعة اي بتعظيم القرائن
لان لا سقطت عن الزمان الا ذلك شخص **و** لا يجوز في اي قضية هذا ان بعدل للذكر لانه
عاجز عن شخص العزري **و** كذا في كذا لا يجوز له قراءة غير القاعة اتفاقا لك
على طريقة الا في كل نفسا ونفسا كذا في القاعة اي بتقدير ما منه الذكر كذا كيف
يصح وتقدم روية ان بعدل كذا **و** اما خارج الصلاة في وقت خارج وانه لم تكن طرفا
فهو منسوب بترع الحاشية والمعنى اما في خارج الصلاة ولا يصح انه يكونه طرفا
لان طرف المكاتب لا يكونه الا بهما وما هنا معني لاهم فلهذا قلنا ان منسوب بترع الحاشية

مطلقا اي لا خارج الصلاة ولا داخلها وانه ان القرع ان خارج الصلاة فكيف هذا التعميم والاراد
ان يكونه قول مطلقا اي للدراسة او غيرها فيكونه قول مطلقا راجع الى المحقق فقط ولا نظر
لعدم حفظه الفاتحة واحتاج الى المحقق لقرأة الفاتحة في الصلاة هل يجوز له ان لا يقرأها ويجوز
واما ما قد اطلق المحقق في كذا في السفر الذي يغلب فيه فقد لما او سقى الا وان اي ما فيه
ذلك بالاولى ففيه التنبه بالادنى على الاعمال لا يقتضيه قول بالاولى بل راجع الى ما ذكره
المحقق لانه محل التعميم فربما يقال ان التعميم المذكور تلامذة الاعادة فهو كذا هذا التعميم في الوقت
فاجاب به هذا المظهر وفي ذلك وهذا اي قسم قرأة القرآن في حق الشخص المسلم
وعينه من القرأة اي بقوله اما الكافر فلا ينبغي ان يتقبل هذا المقدر والاذن ان كان المناسب
للمتأمل ان يقول فلا يلزم عليه لكن لما كانت احرمة حاصلة لم يتقبل ذلك اما الكافر
اي اما الشخص الكافر فيقبل الكافة ويتقبل طلاقه هذا ويتقبله فيما بعد ان لا فرق
بين كونه يرضى اسلامه او لا وكلام غيره يقتضي تنبيه اي فلا ينبغي ان لا يتضمن
لو اذا قيل وانه لا يرضى علمه يعني ان يقات عليه في الآخرة اذ هو مخاطب بتوبع الشريعة
وظهر ان لا ينبغي ولوم هذا لا يرضى اسلامه بل ليل اطلاقه لم يقتضيه ما بعده وبذلك
التفصيل لك تتدبر عدم المنع بان لا يكون معاندا يرضى اسلامه لا يح
هذا التنبه عند قوله في حرمته القرأة اذا كانت بقصد القرأة او بقصد القرآن والذكر والافتلا
حرمته **قوله** لا يلزم في احوالها والتعاضد فذلك غير ما سمعنا من السطري قال **قوله**
كما عظم اي ما ترعب او ترهب **قوله** واختاره اي عن الامم السابقة وحكامه اي ما علق
بغير المكلف **قوله** وما روي به لسانه بلا قصد بان سبغ اليه لسانه **قوله** وان اطلق فلا كمالا
عمر اذ اقتصد الذكر فقط فالمراد لا يرضى في شئين ويجوز في شئين واما لو قصدوا جمل الاية
ففيه فقيه خلاف والمحقق احرمة لانه الواحد الذي يصادف بالقرأة فيجمع لصدقه به **قوله**
لا يكون قرأنا اي لا يكون قرأنا في قرأته عند وجود المصادف الا بالاعتقاد والافتراق
مطلقا او المعنى لا يحل بعض حكم القرأة الا بالاعتقاد ومحل ما لم يكن في صلاة كان اجب
وفقد الظاهر بين ومضى حرمته الوقت بلا طهر من قرأ الفاتحة فلا يشرط قصد القلب
بل يكون قرأنا عند الاطلاقات لوجوب الصلاة عليه فلا يصادف فاحفظ واحذر فلا فيه
ما ذكره ابن ابي شريف على التحريم **قوله** وظاهره ان ذلك اي ما ذكره النووي في صوغ
الاطلاق من عدم التحريم **قوله** لا لا يبي فيه ما حجة ان المذكور هنا من كل تبصراية
قوله لا يبل ذلك هذا لاجل كونه وهو كذلك من المحقق حتى حول شبهه وما بين
سطوح والورق البياض بينه وبين حله في اوله وافق المتصل به ويحتمل المس والورق
بحال ولو كان خشنا حيث بعد ما سأل عن الان يحل بالنظم **قوله** كنت الفخ غريب ابي
واستدل المحقق قال في المختار **قوله** المحقق نعم الميم وكروا واصفله الصم لانه ما هو من اصحف
اي جعلت كنهه المصحف والاصحفة الكتاب وجميع مصحف ومخالف اهر جرد الى لانه
يجمع فيه الكتب وهل يحتمل تصفيم بانه يقال فيه مصحف فيه نظر والاقرب عدم احرمة لانه
الاستفاد غايته من حيث الخط لانه حيث كونه كلاما في بر لا يغير الا المظهر و

فيه

هو غير بمعنى الذي ويجوز ان يقرأ على غير وجهه ونقوله لا خلف في فنه تعالى اذ يرد لا يغيره ما
منه وعاد المظهر **قوله** يعني المظهرين **قوله** في شئ من رواياتهم ان المراد من يرضى لم يحدث
ثم الظاهر لانه هو موجود متطهر ارضى الملائكة كما روى الله عنهم اذ يلزم على ذلك نفي
من غير الملائكة وهو خلاف الواقع والمشافه اذ في حاشيته ان لا يحضر على التحريم
خبر عني انهم لا يلزم الخلف في كلامه تعالى لانه على المظهرين ان لا يقرأوا على
احله والمراد بالقرآن اللوح المحفوظ وبالمظهرين الملائكة قلت الوصف بالترتيب عقب
الاية ظاهر في المصحف الذي عندنا والى الاعلى توجه الملائكة لانهم كلهم مطهرون
فلا يصدق فيهم النقي والاشك انهم ولو لم يقرأ الاية لكانه اولى لانه في وصفه بالترتيب
على من يقول المراد اللوح المحفوظ قال احمد المظهرين الذين طهروا انفسهم من الاثام
من حله واما الطرف الذي هو منه فان اعدك وكان لا يبايه عادة المعتد وق
وخطية وغلا فتراه من مدام منه والافلاحي من طرف المصحف الاشرطي ان
يكوت فيه وان يكونه معذلة وحدة اي عادة فلا يرضى من الخزانة التي فيها المصحف
وان احدث له لان هذا الاعدا ليس عادة كما في قول ابن شرف وكذا كرسى وضع عليه
فيمر منه ملها ذاه وقال في مجموع من جمعه وعبارة شرم وظن كلامهم ان لا فرق فيما اعد
له بين كونه على حجره او لا وان لم يبد منه عادة وهو ريب **قوله** هذا اي وكونه
الحرف منه وقوله بان الاستحباب المقتضى بان الانسية لا اقلها في ذلك اذ لا سبب لحرمة
الاستحباب الا احترامه بنسبه للمصحف وذلك يقتضي حرمته المسمى **قوله** ولم ينقل اي
الركن **قوله** كان جعل جلد كتاب قال في ظاهره وانه لا يملكوا عليه لا غير الا
المظهرين وقوله جلد كتاب اي وحده اما جعل المصحف مع كتاب في جلد واحد فحكمه
في جعل حكم المصحف مع المتاع فيجوز فيه تفصيل اما من اجله فيمنع من التاثر للمصحف دون
ما عداه كما افق في ٢٢ ومضابط الا نقطاع انه يجعل جلد كتاب وحده وليس من انقطاعها
ما لو جعل المصحف جلد حديد وترك القديم نجي منسبه وقصد تفصيله في جلد بين
الانقطاع وعدمه وشكوت عن الورق ان يحرق منسبه مطلقا مستحله ولو هو انشأ المتعصية
لكنت في من على حج اذ استوي من ان تفصيل جلد في الورق قال في حاشيته على المحام
ولو قطعنا البواش لم يجرى بها مطلقا وقال بعضهم جري بها تفصيل جلد وهل يجوز بيع جلد
المفصل كما في لانه قصد بيعه قطع بنسبه عنه فيه نظر وقال في الجواز من على فاجع عني
قوله ولم يملك من الطهارة ولو بالتميم اي ولا من البداهة سلم **قوله** بل يجب اخذه في اي
حين اذ خاف عليه ما ذكرناه خاف عليه من اعا جاز حله ولا يجب ولو حال تقوطه في شئ من
وعند تقار من القارة في قاذورة وتوقعه في ذلك من تقدم الثاني لان اخذه غيب
محقق الا هاته خلاص الا لعل المذكور ارج وفيه اشارة الى ان بل لا يتناول الا لالانطاع
فلا يبرهن بذلك اي وتقبل من بعض من يجوز ان يبيع من وجوب لانه في الوقت
واخر فيه اطلاق لم يملكه خلاصه في الصياح فان عينه باقية قال في على اجمال وتكون
كلهم ان تعين طريقه لا الخوضاع ويجوز في سد كتب العلم كخوف الصياح **قوله** ويجب

فالمذهب ان واحد التقدير وقيل في وجوب احد قولان كونه الاخت المحلولة والمذهب الاخر بوجوب الافتق
المحلول لشيء الملك كلف لوقته قاذن لا يقد عليه لستة اقسام بل واحد التقدير فان احسن
نحو المذهب المتكلم المتكلم عن وحيده ولو كان اوامره من الله بل كره فانزل قال القاض
حسين في اول فتاويه كره لانه في معنى القول وقوله تعالى سألتموه عن الخمر والنساء قالوا قل
بعض المفسرين مستقبلا ومستقبلا في ذمهم وانفق في حجة والذم في الخمر والنساء في غير ذلك
ان يجمع فاذا قرب الاقوال ترجع فانزل خارج الفرج والاو في تركه على الاطلاق واطلق صاحب المذهب
كرهية ولا خلاف في جواز في السرية ميانة للملك ولا يحد في الرخصة على المذهب سواء احرى والامة
بالاذن وغيره وقيل في بغير اذن وقيل في احرى واما المتكلم في اذنه بالحرمان لانها غير رخصة في
الزنا وهذا لا يقتضيها ولو بعد انقطاع هذا الجرح في جميع ما قبله غير المعلوم فلو ذكره الله
كانه اولى قال وقد يقال اني به هنا للرد على ابي حنيفة في كمال جوارحه بعد الانقطاع وقبل
القول وهو في الفرج كية اي حاله في الذم **ب** ويكون مقتضى اي قبل الانقطاع كماله
بعد الانقطاع فلا يكون محله **ج** للمخلاف فيه وكذا لا يفرق ان الوطني بعد عشرة ايام لانه غير
يجمع على ومثله لان اكثر احناف عند ابي حنيفة عشرة ايام فالدم الخاوي على باعده غير حيا
واعترض كره مع انه غير معلوم من الدين بالضرورة وعبارته سم في ثم الغالب في المجموع عن
الاصحاب وغيرهم كما ان ارادوا مع كونه جمعا عليه ان معلوم من الدين بالضرورة ولا خلاف في
وقفه فانه كثيرا من العامة يجهلون ما اعتقاد حله بعد الانقطاع وقبل الفرج اربع صفوف في الدم
او كره فلا يفرق في الخلاف نسيم مداي لانه قيل انها باعدها وقول لا يخلو عن وقفه قال شيخنا
اجروى **د** **حاشية** كره من قبل المذهب الواقع بها ذلك ان كان من ثابته اهلها ان عند مزار
منلوها بالضرورة كثر العلماء بالسنن فيكون مقتضى كذا والاباء كانه بهذه الارياق التي
لم يكرهها علم ولا كثر العامة باسقاط **هـ** **حاشية** الناس في نفسهم لانه الناس خرج
بالعامد واجبا هل ضيق بالعالم في الحكم خرج بالمختار اي فلا يمتنع عليهم اصلا **و** ان المخرج
اي عن وسامح ومنع متعاضل يعني قبل **ز** عن امتي اي امته الاحابة فانه قلت ان الحائز
أخطأ والنيات مختار لا يحد هذه الامة فما أحكمه في الاراء كذا في قوله تعالى ربنا لا تؤاخذنا
بأثارتنا ولا بآثارتنا **ح** **حاشية** عن ذلك بقوله اي لا تؤاخذنا عما ادرى بنا الى نيات او خطا من
تزييت او قلة مبالاة او باعدها اذ لا يمتنع المواجهة بها عتلا فانه الذنوب لا يمتنع قلمها
ان تتناولها في نودى الى الهلاك وانه كانه خطا متعاضل الذنوب لا يبعد عنه نية الى القضا
وان لم تكن عزية لكنه تعالى وعدا لمجاد زعده وعتلا فيقول انه لا يؤاخذنا به استثناء
واعتماد بالنية فيه ويؤيد ذلك مضموم قوله رب عن امتي اي جرحه وقوله عما ادرى من هذا
لان المواجهة انما هي بالمقدور والنيات لا يمتنع المواجهة بها عتلا فانه الذنوب لا يمتنع قلمها
وهي عدم المواجهة **ح** **حاشية** في اول الدم لوقال في امته كانه ادرى لانه في نية وتعالى اربا
وقوله عطف لنفسه محله فخر به عهده بالجماع وفي الثاني بقوله عنه وانظر كلمة
مختصمه بالدينار اي عتلا اي او ما تقدم فانه **ط** اهل اي زوجة وسيد كذا ان
غير الزوج مقيم على الزوج **ق** فليصدق انه وتكررت بذكر الوطني **د** وتبقى القفا
على

لعله
استعمل

وهو كذلك اذ لو ظهر الى حود ما قبل ان كانا لدر على ذلك القوم والريب ونحوها من اجمادات
فانها خمسة حالها كان رافع ان اصلها جامد وهذا اظهر حاشي وفي ٨ لما نصه ولما صلت ما فيه
شدة مطربة عن سواها ما يبا او جامدا لا كذلك لجامد لو صار فيه شدة مطربة وهو جامد
انه كان مكررا قبل حوده كانه تحت الحجرة المستعدة والافواه كالتك والملاشدة فيه غير
عنى سواها ما يبا او جامدا فاستطاع ما يبا مستعين ان اراد بالسكر ما فيه شدة مطربة لا الخطي
للعقل **ح** لما مرى لانه خلق لمنافع العباد **د** الاما استثناء الشارع اي حقيقة
كاللذ او كمالا لخير من ان يستثنى الشارع حقيقة ولا يغايرو مقيم على الخطي **هـ** لعله طاهر
لنظيره ذكر الجرح التاكيد لا الالف واللام للاستفاد كانه تحت الفرجين **و** الا الخطي
فان شدة نقل شقنا من بعضهم ان كل الخطي خمسة لا كلب اهل الكهف ثم توقف في معنى طهارته
هل اراد الله طاهر ارضه ارضان النجاسة وورعاني **ز** ولو علم ارضه على القول الصفي
التي ايل طهارته اطفان وقيل مع اليتم ما الحكمه في تحصى الخطي فاجاب **ح** الحكمه في
تحصى الخطي التفرع عما كان يعتاده اهل اجماعه من القبايح كماله الخطي وزيادة
النها وبما الطماح ما فيها من الذنوة والخسة المافقه لذوي المرات واد باب العقول من
معاينة وبما الحكمه من خالطها **ح** طهورا اي طهره ويعر سدا خسر قوله ان يغسله
قال النووي في ثم سلم طهورا لا يفرج فيه ضم الطار وبقا لا يفرجها انطاط على المخرج وقيل
في ثم كلف على الفرج يور بايم الفاعل اي مطهره اقل **د** اذ اولى قال في المسامح رافع
الغلب وفيه بلغ واغاضه باب وقع وورعنا شرب بلسانه فالورع تناول الحاي بالنيات
هـ وجب الدلالة في هذه الطريقة في الاستدلال بتاليل الطريقة السيرة وهي ان يحصر
العدل وينظر في ما لا يصح للعدلة ويعر معنا الحديث والتكرمة وتبين ما يصح كما قال
في عدلة الى الا اجاز ان تكون الترت لانه يريد عليه النفا لانه غير مقتات بل للتفكر
ولا اجاز ان تكونه المكمل لانه يريد عليه السيرة فانه مكمل مع انه غير يرتك فيقتضي انه يكون
العدلة من العلم **و** او تركة كمثل الميت **ز** طهارة الميت اي الطهارة للميت فيكون
سواء الميت فالامانة على معنى اللام **ح** اطيب الحيوانات اي غير الارض تكرمة اي راحة
الجم كثر ما يلهي اي يخرج لسانه **ط** ونحوها اي من كل ما لا يقتضي من الحيوانات كالجم
وعنه يخرج الهمزة **ق** كين لبادليل واضع لى واما قوله تعالى ارحم خزيه فان رحمت
فالشر فيه رافع العلم ولا يلزم منه نجاسة في حال حياته **د** ويرد النقص اي نقص
التفصيل بالحيات ونحوها كالباع ومحصله ان اثره في التفصيل وهو قوله لانه لا يقتضي
مع انه مندوب الي قتله مع تاتي الانتفاع به ولا كذلك الحشرات فيمالا انما يندب قتل
المردى في مالها عليك الانتفاع بها **هـ** بانه مندوب اي مدعو اليه في هذا عند من
العدلة فالعدلة مركبة هذا هو المارد وعبارة العباب في اول كتاب التيم بل يجب قتله اب
كانه عقول والا حازره قال في الاعباب وطهانه لا ياتي فيه اختلاف في الخط الذي لا يفرج فيه
ولا يفرج لانه اسود حاله ومن ثم كان طهانه وجوب قتله مطلقا وهو عبارة كفتنا
يجب قتله مطلقا وهو المعقد الموقوف لا يحباب قتل الكلب العقور وما راعاه

صاحب العباد من ان ظن كلهم وجوب قتله من غير ان يعلم ان عمل على ما اذا اتى
طريقا لدفع غزوهم فقال **قوله** بل لا يضر فيه اي فان لم يكن فيه ضرر لولا ان كانت فلا يندب
تلقا الا اذا كانت في ارضه كالحية سقطت اعترافا في ليلته فلو لم يكن في ارضه لولا ان كانت فلا يندب
ما يندب قتله وعدم العمل على ارضه فتايل **قوله** ولا يندب الا انتفاع به اي ويمنع من قتله
مخونه مع ان كان يحمل على ظهوره مع تحريم انتفاعه به على غرضه كما لو خذ من ارضه شفا
الشمس او غيره **قوله** اي من جنس الارض انما ليس المراد بالمتولد منها المتولد من الارض وخزيرة او
عكسه بل بين قلبه وقلبه او خزيرة او خزيرة لان الصورة السابقة داخلية في قوله او من احداهما فذلك
قال في مع الاثر فائدة قوله وما تتركها على هذا مع دخول في قوله السابق الا ان قلبه واخترت من قوله
لما تولد منها على غير صورة ما به كان على صورة ثارة او ظاهري وقال في قوله اي من جنس الارض
فايدته بوابه ما يشاء احد من وان لم يتولد من الارض كان التعلق بالكلية حيوانا بل انما اصيلها
وقدرة ارضه صالحة كما يقع ان الفوعة تبين من غير ذلك وهذا سقط الاعتراض على الشر
ولو ادعى ان كل واحد من المتولد من الارض وعنده خزان لم يكن احدا من ارضه او كان
على غير صورة الارض ولو في صورة الاعلى سقط فقال شفا من رقوطه يعطى احكام الارض
مطلقا فلهذا يتبع الفرع اخص اصيله في الخاصة اعلى والتعلق بنظم الكتاب والستة او خمس
من القاعدة وعلى القول بفصله يعطى حكم الظاهر في الطهارة والعبادات والولايات ومنه
الا في عدم حل دبحه ونباحه وارتد وقيل فانه ومنه ان من الولايات انظر في كلامه
هنا ان يعطى حكم الارض مطلقا ليس واد اقل وهذا اي قوله ولو ادعى عاتية في الفروع صريح كلام
الشيء ان يحن وهو ضعيف ووجه قال في المعتمد عدم ران طاهر فيدخل المحدث في الناس
ولو طهر ونومهم ولا يخل من الحية رجلا كان او ساء لانه في احد اصيله الا يخل من الحية ولو
لمنله ويقتل بالحق لا عكسه ويترى ويزوج امته لا يعتقته اج وزميه ولو كان احد شقة على
صورة الارض ووجه الا في فقهنا استظهر على ان طاهر القوم تعلقا لمصر في الارض والادري
المتولد من الكلب يحن والكلب يحن ارضه طاهر ولا يحن تعلق الصورة في نجاسة او طهارة
وفي رواية البراءة في المتولد من الارض وعنده ما فيه وما يتولد من الارض على صورة
حو الكلب فطاهر اتفاقا واذا كان سقطت ويعمل في كل كلف ام لا قال يعق شفا بلف
لانه التكليف مناطه اي متعلقه العقل وهو موجود فيه واما منته فطاهرة واما متولد
من كلبه مثلا فحن اتفاقا واذا كان على صورة الارض وسقطت وبهم فكل كلف نظرا
للمتولد قال في القياس التكليف لما تقدم واما متولد من كلبه فحن متولد وهو على صورة
الارض فطاهر ويجوز دبحه والكلب وان صار خنثيا واما ما والقياس ان يجب في قتله
فيمتد ويمتد خمسة لان ميتته اصيله كذا نكر وكلف اذا كان عاقلا ولذا قال في السب
لخطيب الشيباني لنا خطيب يذبح ويؤكل قال الشيرازي واذ لا يعطى حكم الارض في شيء
من الاحكام الا في الحياة والاني الحيات واذ صار خنثيا مثلا وقضى واتي بالعبادات المنوط
بالعقل مات فهل يكون يوم القيامة تراثا تعلق الاصيله او يدخل تحت نظر الالهية
الارض يتردد في ذلك شيئا الشيرازي ثم استقر رجوعه تحت نظر العقل بان مناط

التكليف

التكليف فالغراب والعقاب عليه واذا كان على صورة الارض فهل يقتضيه اولا في اعتد
في السقف واما متولد من كلبه وعنده هل يكون ميتته حية قد يقال نعم على قياسي ان المتولد
يتبع اخص اصيله في الخاصة فالتاويل به سم قال فيج قال بعضهم ولو طهر ارضه ميتة فلو لم
الارض ملكا لما كانا وهو نفس وعي فانه تعلقه ولا يخل من احد اصيله وميتته
خسنة منها على ما تقدم عن سم في المتولد من كلبه وعنده واما متولد من فروة وارضه
وان كان على صورة ارضه فحنه انما ليس ملكا لصاحبه ارضه فانه كانت ملكا امه حية فهو تعلقا بها
وان كانت رقيقة فهو ملكا لما كانا راس ذلك ينبغي ان لا يخبر في الكثرة لارض اصيله ولا يخبر
المتولد من ما يخبر في الارضه وعنده فكل هذا اولى منه بعدم الاثر لا نقا ارضه
عنه وان كان على صورة الارض ولا يفتقر عن كماله فانه دقيق قال شفا الشيرازي
انه يرد في حاكم سم ولو سجد القلب ارضه فينبغي استحباب نجاسة لان لا يظهر ما كانت
حنى الارض بالشك ولو سجد الارض كلبا فهو على طهارته استحبابا بالاصل في المسئلة
تعلقا بالخاصة اي على الطهارة وقوله لكونه فاعلة للعلة لكانت تولد بها بجملة لا يفتقر
النجاسة بل بضمه قوله والفرع يتبع في قوله والفرع ان من تمت العلة فالواو والحال
تولد منها اي من الخاصة فانه متعلقا بالارض المتولد منها لانا غنم ان خلق من
نفسها وانما تولد منها كدود اخل لا يخل من نفس اخل بل يتولد منه ويؤثر في التربة الخارجية
من التربة حية فخلقها من الخاصة ولو ارتفع جلد من كلبه او خزيرة نسبت من لسانه يحن
على النجس ثم البرجعة **قوله** واخرهما اي الاشراف فها وكذا انتقال فها ليد وقله بعضهم
هذه القاعدة لقوله يتبع الفرع في انتساب اياه والام في ارضه واخره وان كان الاخر
والدين الاعلى **قوله** والذي استدل به في جردية واخص الامثلة رجسا وزجرا وكذا ما والاكل
والاضحية **قوله** والام بلام مكسرة هي من مضمومة فم مكسرة لان التظم
من الخفيف ودخل في الحين والتقدير وهو تابع لاه وقوله في ارضه شرط ان لا يظن العاطي
في حال وطيه انها حية فخرج ما اذا ظن انها حية او حية او حية او حية فانه وتدها ووجه
والذي استدل به في جردية اقل المحم صيدا متولدا من كلبه وعنده واما منته فانه لا يرد
ودية بتدبير البيا فالتولد من كلبه ويجوز دية دية كتابي وقوله واخص الامثلة
رجسا فالتولد من كلبه وشاة فهو حن في يستثنى من الارض الذي تعلق به ارضه وقلية
فانه طاهر عند من وقوله في جردية فالتولد من كلبه ويجوز دية دية كتابي ولا يحنه
كانه انما لا يرد من قوله وكذا حاق وقوله والاكل تبعا لهنه الماكول قال تعالى توتي اكلها
لمرجهن باذنه رها وهو مضمون مطا على قوله رجسا فالتولد من كلبه وعنده ما كور
لا يخل الكلب والاضحية بتدبير البيا فالتولد من كلبه ويجوز دية دية كتابي ولا يحنه
فيها **قوله** واجاب التذلل كالتولد من كلبه ويجوز دية دية كتابي ولا يحنه فاذ اقبل المحم وجب
بدله من الماكول كالتولد من كلبه ويجوز دية دية كتابي ولا يحنه فانه كانه ارض
تعلقا به بان كان كلبا او حية كتابا ارضه بها ارضه والا فلا يرد انه الماكول لا حية
فاحتمل في النجاسة فلهذا هو المعقول هنا فامل **قوله** والمحامي في ذبح الفيد البري

الوحشي المأكول لا يطلق فلو ذبح شاة فلا يحرم من ذبحه فلو صال على المحل صيد بريء مأكول وقتله
فلا يكون ميتة ويلقى ويقال لنا محرم من ذبحه المحل صيد بريء ميتة ما لم يسيل عليه
والاجل وغير المأكول اذا ذبح وتبين ان ذبحه محرم وان لم يسيل عليه ولو ذبح ميتة ما لا يسيل
دمه خلا في الكفالة في قوله يطهرها **قوله** جميع اهلها من عظم وشعره والشرايح والبقايا من كل
موتى حال حياة احيوات المأكول او لا او كونه مأكولا او غيره فلا يراد بالاصل ومثل الشرايح
حاله ثم هو طاهر مما عت به البلوى في مخرجها من الفراء التي تتاع ولا يوفى اصل حيوانها الذي
اخذت منه بل هو مأكول الا ان لم يذبح او لم يذبح ميتة او ميتة ومثل الشرايح اذا كانت
في طهر هو ميتة مأكولة او غيره او ان لم يذبح ميتة او ميتة ومثل الشرايح اذا كانت
او لا وعبارة في قوله في الدن والشرايح مأكولة او لا في قوله في طهرها في قوله في طهرها
كانت ملقاة في الارض لان الاصل الطاهر ولم تحر العادة بحفظ ما يلقي منه على الارض فلو كان
ما لم ير اننا مقلقة لم ونكنا هل هي من مذابة او لا لان الاصل عدم التزكية ما لم تكن في ظرف
اي ناهيا طاهرة حيث لم تكن في محل غلب فيه المحرمات والحيات العادة برمي هذه الامثلية
تحت الشرايح والبقايا طاهرة ولقد مر في العادة برمي اللحم الطاهر ومثل الشرايح والبقايا
اذا اشرك في كونه من مأكول المأكول او من غيره سم في ثم الفاية طاهرة ومثله في قوله في طهرها
وغير ذلك كالزيت والخلق **قوله** ويجوز ان يذبح معه كسر عذبة وان سهل عذبة خلع ما لم يصب منها
نظرا الى ان ثبات غير التمييز ولا ينبغي فيه ولا يجب عليه غسلها ثم **قوله** الامتية الشرايح ما
منه ألم فيه تمييزا لقراب الميت المقتل وهو معيب مد واجيب بان ان اراد في ان يذبح
الميت فيه مضاف مقدر وهو ميتة فحذف المضاف فاقم المضاف اليه مقامه فان نصب انتصابه
قلبت في كونه على الميت في قوله في ذلك يجوز مطلقا عتبع مطلقا يجوز ان يذبح
الميت لم والا فلا **قوله** والطاهر الطاهر يحق الكبد والحوال ومما راد ما بها طاهره في انهم
في قوله في طهرها **قوله** اصل ميتة المراد بها حيوانات البحر التي يجوز اكلها وان لم يسيل منها اذ تعف
المحدث عند من في احوالها من احيات البحر لا يجوز اكلها ما لم يتبع ما في طهرها في قوله في طهرها
المستدركات ولم انه لا فرق بين من فيه وبين كونه في طهرها في قوله في طهرها في قوله في طهرها
عما في قوله في طهرها ما فيه اي وان كان الامع خامسة كما تاتي ولحق في الروضة احوالها في طهرها
في ذلك في طهرها **قوله** كل ما من حيوانه الذي لو قال كل ما لا يقف في البرية في قوله في طهرها
الحيوان الذي لو قال كل ما من حيوانه الذي لو قال كل ما لا يقف في البرية في قوله في طهرها
ولما في قوله في طهرها في قوله في طهرها فان طهرا ومات او فيه قتل فان يمشي في البرية فان طهرا
مطلقا والنفقة **قوله** وان طهرا اي عدا **قوله** واحدة جادة والثاني جادة للوحدة لا للتانيث
لان جادة تعال للذكر والانثى وكذا قال في طهرها في قوله في طهرها فان جادة في قوله في طهرها
اذا لم يتوضا لاسناد الخرز والجند السكر ومكسب على جناحه حذانه في قوله في طهرها
مناسحة وتحتوي بيضه ولو عت لنا الماية لا لئلا الدنيا في قوله في طهرها في قوله في طهرها
انا اسد لا الم الا ان يذبح في طهرها في قوله في طهرها في قوله في طهرها في قوله في طهرها
اوله هلاك هذه الامة اجرا داه من الديري **قوله** والاميتة الارمني ومثله اجن واللايكه

بنا

بنا على انها احصاء ولا ميتة واما على القول بانها اشباع فورا ميتة تنفذ بحود موتها كالنفيلة فالمراد
انها تنفذ طاهرة **قوله** فانها طاهرة اي على القول بانها اشباع فورا ميتة تنفذ بحود موتها كالنفيلة فالمراد
الامام ما كرهه ابو حنيفة وعليه يستثنى الانبياء قال بعضهم والشهدا يفعل بطهره افضل على هذا القول
قال ابو حنيفة والنفوس من اجيبت ان يطهره مقتضى المذهب خلافة ما في قوله في طهرها في قوله في طهرها
ولقد مرنا بين ادم قال ابى عبد الله رضي الله عنه عن ابان حنبل في طهرها في قوله في طهرها في قوله في طهرها
من الارض وقيل بالعقل وقيل بالطق والتميز والتميز وقيل باعند التامة وقيل بحسن الصورة
وقيل ارجا بالالحا والسبال والاب وقيل بتسلطهم على جميع ما في الارض وتحتهم لاهم
وقيل بحسن تدبيرهم امر المعاش **قوله** فالمراد بجائز الاعتقاد اي فالمعنى انما اعتقاد المشركين
كالجائز في وجوب الاجتناب في الية حذف مضاف على هذا وتنبه بليغ ويحتمل ان فيها استارة
تقرحجية بان شبه الفاسد بالحق واستعار الحق للمعاشر جميع وجوب الاجتناب في كل ما لمعني
انما اعتقاد المشركين فاسد قال في قوله في الية واردة في المشركين الاحياء ليل قوله تعالى
فلا تقربوا المحرمات والكلام معناه في الاممية ثم قال لا يذبح ولا يكون ثابتة لهم بعد من قوله في طهرها
وبعد جواب الية كونه الطهارة ثابتة لهم في حياتهم ولا يلزم منه نبوتهم بعد من قوله في طهرها
المالكية والحنفية بجائز الارمني بعد من قوله في طهرها في قوله في طهرها في قوله في طهرها
التي صلبت اسم علم لم عند ذكر الاحكام ان لا يذكر الا المسلمين وانه كانه الكفار قد شاركوا فيهم
في الحكم لا في طهرها **قوله** كما ان محسب العبيد اي ولو كان محسب العبيد لما امر بغسله
لكن امر بغسله فلا يكون محسب العبيد لانه استثنى انفسه من قوله في طهرها في قوله في طهرها
اشارة الى من استثنى استثنى من الاستثنائية والنتيجة وكذا يقال في قوله فانه قتل ولو كانت
طاهرة في قوله في طهرها في قوله في طهرها في قوله في طهرها في قوله في طهرها
لانه محسب العبيد لم يرم بغسله كما قال في طهرها في قوله في طهرها في قوله في طهرها
بالحديث وانما يجب اي على الا اذا اراد استناله في غير نحو نقل المالا طهرا نالاج ومثل الفصل الذي
يقال في طهرها في قوله في طهرها في قوله في طهرها في قوله في طهرها في قوله في طهرها
حامم بخو كلب من ان اذا احمل من روث الماعل عليه سباع التريب ولو لم تغار ذاخله طهره ولهذا
ذكر ذلك في قوله في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها
فلو بالكل على عظم ميتة نحو حمام فقل سباعا احداها جراب لم يطهره في طهرها في طهرها في طهرها
المفظة حتى لو اصاب ثوبا من روثها لم يذبح فلا يذبح تسبيح سم **قوله** وقال شيخ الاسلام
يطهر من النجاسة الكلية فلا يبيع بعد ذلك ما اصابه واما المايه ناه كانه غير ما يذبح تطهره
من سائر النجاسات وان كان ما اكلت تطهره بالماء في الاحتياج لتسبيحه كانه كانت نجاسة منقطة
وصابة الخبز وهو مشبه ولو تغشى ما به في شئ مما تقدم من المفظة والمخفف وغيرهما وان
جد بعد ذلك غسل بقدر سكره لم يذبح حتى تطهره تطهره بخلافه كانه يذبح بحسن
به ولو اغتاع يطهره بالغسل وما نحو السكر ناه تغشى بعد جموده طهره طهره بالغسل او بالكل
او حالا غيابه لم يطهره مطلقا كالمسل لا تغشى عياره سم وهو طاهر **قوله** ولو غشي المايه
مصدر ميمي معني المايه اي ما عصفه وذلك المكان من صيد او غيره والغاية للذبح بالنبذة

خرج

من لحم خروف وشبه الغنم اللين الذي يولد مع اللحم في **لحم** لم يجب تنسيق محل الاستحالة ولو غير
 استحالة لان من شأنه الاستحالة وجب التسليم من غير مح العظم وان استحالة لان من شأنه عدم
 الاستحالة كما قرع عصف وشبه النوراني يجب التسليم من غير مح العظم وان استحالة لان من شأنه عدم
 تسليم فيه مع الترتيب في قول قائله في لا يجب التسليم من غير مح العظم وان استحالة لان من شأنه عدم
 فيه قول الا في ما تنقذ في وجهه على اخله كلما منقذ لتمام لان اجل بعد التلوات صفاء
 وداخله بالنسب على الظرفية اي في داخله اي على نفسه او بفصل غيره **لحم** من ذلك
 بدل من قول من في م واسقاط قول من في م الاشارة الى وجه للفظ واحصره في قول اصابه شيء
 من اضافة المصدر لفاعله **لحم** لم يحكم بجائزته اي بكونه محض الاخله وما يلائم فهو
 منجس تنظيره على سبيل البره من حيث ان عدم التنجس للاخله لا يقتل طهارته
 واما هو فانه لا يقتل طهارته وهو قول من في م انه لا يلائم طهارته اي حتى اذا منعت
 المدة المذكورة فقال منقذ فاعلى الى الاول ان يقول حكم طهارته وهو منقذ في م عرفت
 في قول لم يحكم بجائزته الاول حكم طهارته وفيه على سبيل البره لا يستقيم فتاوى في م وفيه
 ايج بان قنانه على البره عدم تنجس ما يبيح من فها ولو حكم على كونه بالجملة ما رخصنا
 والذي عثر في ما يوجب من حاشية المرحوم ان تنجس لتمام بغير البره المذكورة طارئة من وجهه
 فالمراد ان المحرم لا ينجس داخله حيث احتل طارئة وهو نجس في نفسه كبر البره فانه
 لا ينسب ما اصابه وهو نجس في نفسه فنقول ان لم يحكم بجائزته بكونه نجسا
 لداخله فتأمل في م **لحم** ويتعين التراب راجع لقول المحم شراب قال **لحم** جميعا بين
 نوعي الطهورين ان يترك في الارض لا يدخل النجس فيها اي فلا ينجس الطهورين والاشياء
 ويجوز ذلك لان ليس من نوعي الطهورين فلا ينجس طهره عما ما تقدم في الدرع من
 انه ليس فيه نجس في م فان لم تذكر هذه العلة وفي قول جميعا بين نوعي الطهورين فتأمل
لحم كاشان بغير الهرة وكسرها لفة حباب وهو الفاتول **لحم** ولا ينجس تراب خرافا
 بالنجس هنا المتنجس وعبارة مستلها من الجاهل ولا ينجس تراب نجس في الامم يتيم فانه غير
 من النجس والمثل ينجس وقد علمت ان ليس بواجب في م ربي في مقابل الامم ان اي النجس
 ينجس كالدجاج سبي **لحم** في حديث زاذ في ثم الروم لا ينجس كالمالكه شيئا على
 قول او حيث قولهم التراب شرط في الملاحظة لا شرط في م روي **لحم** ولا يجب ترتيب
 ارض ترابية هل ينجس لاما في م في ومحل التراب المتنجس **لحم** اذ لا ينجس
 لترتيب التراب قد يقال في م وفي م بين الطهرين يعني الماء والتراب الطهورين **لحم**
 الطهورين موقوف هذا لان التراب الذي في الارض الترابية منجس وتقدم ان لا ينجس
 افاده شحنا العظمي وهذا يجب منه في حكم مسلم **لحم** لم يجب تنسيق بينه قنانه في
 منصف والمحمم عند ترتيبه وعبارة في م روي لواء ربي من الارض الترابية نوبا
 قبل تمام السجدة في طهره ترتيبه ولا يكون تعالها الانتفا العلة منه ويعلم ان لا ينجس
 لترتيب التراب وانما لا يستلزم معيار الدم ولم يستلزم ان تنجس الترابية الا الارض
 الترابية كذا ان في م الردي هو الممول عليه **لحم** ان لو اصاب في اي اصابه خفيفة اما لو كانت

في عمرها قال القاضى اخبرني علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله في سنة واحدة فيجب الا يمانه بدور
 البعوض في كثره منكم **لحم** سئل ابي عبد الله عن رجل اغتسل في حوضه من ماء انزل عليه من السماء الذي هو
 خارج الجنة الذي وقع الخلاء في مائه من اخبره النار او قتل النار فذكره في الكون الذي هو في
 الجنة في غير محله مع ان ليس في الجنة طين او قال واجيب بان ما هو من ماء الكون لان لم يمانا
 بشبهه بالكون يجب في الحوض من شرب من الحوض فقد شرب بالضرورة من الكون فقد
 لم يشرب من ماء من الماء المصبوب منه في الحوض او يقال ان الشرب لا يمانه وهو دخول الجنة
 وهو لا ينظم بعد تلك السيرة اخرج قال في المواقيع المارة بالكون الحوض وعبارة قال عليه
 الصلاة قال له م اندروني ما الكون قلنا انك لو شرب من الحوض او شرب من غيره في حوضه
 من ر عليه امي ابنته عند دخولها قال قلت لابي بطلقة على الحوض كذا لان عدمه وهو
 من هذا ان الحوض بعد الغسل لان لو كان قبل الغسل لم يمانه في الشرب من غيره واما الذي
 ينسب فيه من الكون فلا يرد عليه ان الحوض اذا كان عند الجنة لم يمانه في الشرب من غيره واجيب
 بانهم يحرمون هناك لاجل الظالم التي بينهم حتى يتألفوا بها وهو الذي عرفت القضاة
 اي يمانه بينهم بعضا وتقبل من ذلك قبل الغسل وفوضوا بعده من الحوض **لحم** وتخلل
 لا يمانه في اي الا الحوض على المحم دخله فالتفت قال قلت لابي بطلقة على الحوض كذا لان عدمه وهو
 مستثناة من الصيام وان كان قد يرد في الموضع الجوف لان التحلل اقرب لنفق الشرس
 في م **لحم** وكثر عطف عام على خاص **لحم** بالامام اي من البدن **لحم** من اسفله
 الاول من اسفله اذ يرجع الضربون في وهي الجنة قال واقول بل الاول في التذكار يرجع
 الضربون في وهو السوط هو الظاهر المتبادر اخرج والمادة تقول ان من اسفله اي على الانفس
 ويحتمل اي كسفة كانت وكذا يقال في تحلل الاصابع **لحم** قال في م روي اي امرئ
لحم من الجنة غير رجل الاول من غير حية الرجل لان ما ذكره لا يشمل فيه الجنة والعارضات
 من الشراكسة الداخل في حد الوجه ولو من الرجل **لحم** وهو المعتمد بقول اي ضيق
 والذي اعتمد م روي في عدم التحلل للمحم اخرج ويعد ذلك بكونه التحلل ملكها
 او لم يمانه تحلل وهو انما ادى الى ما قلنا في عدم حوزة منة فدية والاكره **لحم** ومن
 السابعة اخرجنا قال ذلك ان اشارة الى ان المصعد تحلل الجنة والامام واجد في اعتراض
 علم في قول غيره اشياء سمعنا ان من كذا عدد المصغرة والاستثناء واجد في تمام
 وما منع الشا او **لحم** اصابع جمع اصبع ومنه غزوات كبر الهرة ومنه ما منع في م
 البار منها وكسرها والعاشرة اصبع واصابع كبر الهرة مع فتح الباء في م الفري ونظم
 ذلك بعضهم فقال باصبع ثلثا مع م اعملة ذلك الهرة واروا موعا **لحم** حرق لقطا
 لفتح اللام وكسرها فان كانت الحية بعد ما اعملة ومصر نفع الماد وكسرها
 الباصبع من كسرها الباصبع فتح الماد وكسرها القياس العجايي ولفظ الحرق لا يفسد الحرق
 بين الاصابع او واصابع الوضوء الا يمانه ما عتد به واصرح من رواية الترمذي وحدها
 عن ابن عباس اذا ترصعت تحلل بين اصابع يدك ورجلك **لحم** مع زيادة **لحم** بالشيك
 اي الاكره فيه ذلك ولا يمانه في راحة الشيك لان محلها في اليد بالمسجد سئل عن الصلاة واكتب

من

صلى الله عليه وسلم في ذلك الحال اي حال البيان وقوله افضل بالنسبة خبر كانه اي افضل منه التثليث قال
العلاء قد قال وهذا من انفع ما قيل بعد ذلك ولا يجب فتأمل فكان الاوفا ان يقول متينا بدل قوله افضل
ثم لا يستلزم ما نصه ومعلوم ان الواجب ان يكون افضل باعتبار ان ثوابه افضل من ثواب المندرج
فانفع الشافعي الذي ذكره قال **او مع قطع نية الوضوء عطف على نية الشدة من عطف العام لا**
القطع اما نية التردد او التثنية او غيرها وقال الزكريا قال الشيخ ابراهيم العلقي ينبغي حمل كلام
الزكريا على ما اذا كان الوضوء من كنفية اما اذا كان من الفساق فيكون لا بد مما ذكره فليس
فيه اتلاف بطورين وعبارة اظهر حصة عليه الزيادة وان رجعت لمحلها خلافا للعلقي انه لا بد
غير ما ذكره في اوان لم يكن اتلاف وهذا هو الظاهر اذا لم يرد من ذهب عن ثوابه فلا يعود الظاهر
محملة ومثله في احرمة ما لو اخذ غيبة كبيرة بيده بحيث تنزع على غسل وجهه مثله وتترك باقها
على نحو مله لان هذه غير ما ذكره في انا والاذن في قدر ما يرمي عنقه فقط وعمره
ايتم تزويد الدواة وبيل القرائن والاستخفاف في المصنعة الموقوفة للوضوء لمصنعة لجامع الزهر
وان لم يعلم شرط الواقف من جمع للاصل وهو ان الامتثال للمصنعة للوضوء والمفطس للفصل
وبسبب الاخلية للاستخفاف ان دعت ضرورة للاستخفاف بها بان لم يكن بسبب الاخلية
ما حار للضرورة فان علم ان الواقف علم عم الانتفاع حتى يغير ما عدل جاز ومنه ما يرجع
فاشياء بالجامع الزهر بالزهر من حارة الترك فقد قرر المشايخ انه عم الانتفاع به حتى يغير
حتى لا يفسد من فزع لو كانه معد ما يكفي بعض السن هل يفعل ما اراد او يقدم الاول
فالاول او يفعل ما هو احق بالتنظيف ثم اذا كان في فزع او فزع اذى والا وجب ان
يقال يقدم ما اختلف في وجوبه ثم ما اجمع على طلبه ثم ما يوجب له ليلد فليحس ويقتضوا
كانه مقدما يكفي تثليث عنقه فاحذر بقية الاغصان مرة مرة فهل يخص به الوجه
او يفسله من بين والبدن كذلك محل تردد والذي ينظر في جميع تكرير غسل الوجه والبدن
الجميع فظم على تكرير الفصل في اغصان سعدة بخلاف التكرير في عنقه واحد
في التحفة وادبه ثم التنبيه للزهر المسمى بالتحفة كما قال المرحوم **ولو ثبت لم**
يفعل فلو ثبت تم ولا يغيره لان اتلف في غرض التثليث وكذا لا يغيره لو اتلف بدلا
غرض وان اتم لا بد لم يتم حضرة ما مطلقا فيخرج به قوله الا في التيم بعد قوله
المع ولو ذهب لم ما في وان اتلف بعد لفه كره في تنظيف ثوبه فلا يفسد فيه وكذلك
غرض في الاطراف لانه فاقد للمحال التيم كذا في في الشق الاخر في علمي **و** **و**
اجماعه بان لا يسلم الامام وخرج به ادراك بعض الاعاصير او تكبيره الاصل في وعبارة صحيح
وقد يندب تركه بان خاف قوت جماعة لم يرجع غيرها **وساير ادب ما لم يقل المخالف**
بوجوبه للمع جميع الشئ والاقدم على الجماعة بعد دعوى بالتقدم لثقل التثنية
والتثليث **ثم استدر العلي التقدرا قبل تمام الوضوء** **لو سعى بغيره راسد**
فلا ما اتي في محل واحد ما لو سعى بعض راسد فلا في محال متعددة فنقل عن **م**
والرذم **لذلك لا للتصديق على مسعى بعض الراسد فلا** **ولا بعد تمام الوضوء**
عطف على قوله قبل تمام الوضوء **فلو توضا مرة اي اقتص في كل وضوء على مرة في**

لم يحصل التثليث بل هو مكره كتحديد الوضوء قبل فله صلة اي تنوعها لا تحيا خلافا
لابن عرج وعلى احرمة بانه تعاطى عبادة فاسدة ورواه ربان العقيد من التناقض فليس
كما قال بعضهم ولم يجر تطا لقوله يحصل التثليث به والمراد بالصلة ولو ركعة واحدة اذا
اقتصر على الصلوة تلافية او كره لعدم كونها صلة وكذا الطواف او صلاوة حنابلة وان
كانه كل واحد بالصلة وكذا خطبة جمعة كما في **م** **وان اتم كلام المفهام خلافا**
وهو حصول التثليث **عحصل بذلك اي ينظر ذلك اي فيحرم السعد قبل تمام الوضوء**
ملا في **وهذا يقتضي ان قوله فان قيل قد سأل في قوله لا يجزى بقدره وليس**
كذلك بل هو وارء على قوله ولا بعد تمام الوضوء فلو توضا مرة مرة في ذلك عبادة
م **حيث قال ولو توضا مرة مرة ثم كذا لم يحصل ففيلة التثليث كما قال الشيخ ابو محمد**
وهو المعتمد خلافا للرواية والنوابة **ويؤيد بينه وبين تكثيره في المصنعة والاستئناس**
بان الوجه واليد **اجيب باننا الفزع يقتضي علم انه لو غسل اليدين من يد يدا**
رجليه مرة ثم اليسى كذلك ثم رجع الى اليسى مرة ثانية ثم الى اليسى كذلك وهكذا في الثالثة
حصلت فضيلة التثليث لان اليد من كمنه واحد كما هو صريح في كلامهم ومن ثم لم يجب
الترتيب بينهما وكذلك الرجلان بل اولى ما نقر في المصنعة والاستئناس في الاتفاقيات
ومعنى **بخلاف الفم والاذن** **فلو غسل يديه في ما كثره اليوم كما حصل التثليث عند**
القاض حسي **والنفوي** **وافتي الشيخ عني التيمار عاية لمصنعة العدد لان الما قبل الاستئناس**
عن المحل لا يثبت له حكم اي العدد فلا يحصل العدد ثم يقول **وافتي الشيخ اشار الى تنصيفه**
ويأخذ الشك اي في العدد باليقين واعتبر بان ذلك زعمنا يزيد رتبة وهي بدعة
وترك سنة **اسهل من انتقام بدعة واجتنب بانها اغا تكوم بدعة اذا علم انها رافعة**
في الموضع من اي في التثليث الموضع وقوله وجوبه لا يخفى ان الفصل الموضع لا يقدرون
واوادة غسل الفخاسة المظلمة هنا بعيد من حرمي **وعلى ان يجوز ما اذا انزل التثليث**
ميدان **بنية الاغصان وكذا بنية الفسلات وكذا في اخر الوضوء** **مع اعتدال**
اليد بالمال اسم للرباع التي تسمى بنية الفخات وبالقدر من التمس الى ما لا يلبث
شرا **وقد بطلت على من التمس المحمود بحجة الاولى والمباحية وقد اجمع الفقهاء**
في قول القائل جمع الوضوء المعاني لا يجوز **فتكاملت في اضيق نار ان** **تعمدت**
بالمهرد عن نيل المنا **ومددت بالمعقود في الفان** **ونزل الشخص بفسه ونزل**
الشخص ما تركب منه وهو الطبايع الاربعة السوداء والصفراء والبلغم والدم فهو مركب من
هذه الاربعة اي **شتمل عليها كلب يغلب عليه واحد منها** **والا فحسب الموالاة ورواه**
بالوصوب ما يسمي الشرط بقرينة ذكر صاحب الضريرة **والاعتبار بالفضيلة الاخيرة**
اي بينهما وبين العضو الذي يفسل بعد ما فلا يفسل اول الفسلات مع العضو الذي
يفسل بعدها ونسبة اخص الموالاة بين الفسلات الاولى والثانية وبين الثانية والثالثة
ولا ياتي في هذا اي قولنا ونسبة اخص الموالاة في قوله كذا **بسم الغرض على الكتابه والا**
عتبار بالفضيلة الاخيرة لانه الاعتبار بها انما هو بالنسبة لما يشهد به العضو الذي

نفس بعد ما لم تفرج في الوجه لا اعتراضا قال تعالى عبارة سم فاحبه ترك الاستعانة ولو كان
المعنى كافرا خلافا للذين يسمعون عن شيء وينبغي ان لا يكون من ذلك الوضوء من الحنفية
لانها مودة لله مستعانة بها على غير فليس المقصود من الوضوء الخروج من خلاف من شئ
الوضوء من الفساق المصفر ونظافة ما بها في الغالب عن ملجها عن شيء على مروي وغيره
كغير ترك الاستعانة جري على الغالب فانه لا يمانع من قدرته وهو القائل متكلن
من منعه كان طلبها ومن ثم عبر بعضهم بالاعانة هذا اذا كانت السن في المطلب لا هو الاصل
واما اذا كانت لغرض كغيره في السجدة الطويلة اي صار حيا فلا يحل عليه ما ذكره اعادة الوضوء
وسدرة الشئ بالصواب وانظر لم يقد بدلك وهذا ترك العمل ترك الاستعانة في غسل
الاعضاء فانه سنة ايضا واجاب شفا حف باننا انما قد بدلك بالنظر للمعنى لان الغالب
ان ترك السنة يكونه خلافا للارضية فلو اطلق في الاستعانة لتوهم ان الاستعانة في الغسل خلاف
الاولي مع انها مكرهة فرفع ذلك بالتقدير ولو اطلق ايضا لستفي ان الاستعانة في احضار
الماء خلاف الاول فيكون السنة مع انها وترها مباحة اهـ ولذا قال بعضهم خرج الاستعانة في
غسل الاعضاء بالاعانة مكرهة والاستعانة في احضار الماء فلا يمانع بها اي مباحة فان
استعانة في الغسل فالاولي ان يغتسل الصاب عن يسار الموضع لان ذلك احسن اربا
لاننا في تركه الاكثر في حجة الوداع انه صلى الله عليه وسلم لم يصب
عليه غرض ولا نافع من التيمم وليس من التيمم في العبادات عدول من
الحال المانع الى العذب على المعنى كما يروي على قدر النصيب اي المشقة اما اذا
كان ذلك اي المذكور من الاستعانة لغرض كونه او قصد ما يقتضيه المعنى لم تكن خلاف
الاولي فيما ينظم فلا يكونه اي ما ذكر من الاستعانة احق مثل اي فاضلة
عن مونة موقته من نفسه وغير يوم وليكنه فان لم يجد ماء في داء حيا في علا
مرحوب في شرطه في ذلك كما هو شرط في وجوب الزكاة الفطر على المعتمد في حاشي
امدا يعني لا طلب الاعانة في تركه طلب الاعانة فالسنة والتالي للطلب بالزكاة
هو خلاف الاول معتمد وكذا الشئ التنشيف انما مباح منصف
قيل كانه الاول ان يور ينشف على زينة من لاف فوله تنشف بغير الشئ على الامر
عند اهل اللغة على ان التيمم به يقتضي ان المسنون ترك المبالغة فيه وليس واد اجيب
بان التنشيف اخذ لما خففه ونحوها كما في القاموس وعبارة مروي والتيمم بالتنشيف
لا يقتضي ان المسنون تركها انما هو المبالغة فيه خلافا لمن توهم ان هو كما في القاموس
اخذ لما خففه الا قال شيخنا المدايني في حاشيته لا يجوز ترك التنشيف في غير
الميت اما الميت فيست تنشفه عقب غسله لان تركه يسرع الى الاكفند عند بل
بكم الميم وتفتح وتسمى بذلك لانه يبدل اي يزيل الوسخ وعنه وفي السيرة الحليمي كانت
لم صلى الله عليه وسلم فرقة اذا توضا عسج بها هذا وفي غير الفخادة لم يكن تنشفه انما
بعد الوضوء عند بل لا منشفة وان احضر ولم يمانع ذلك في حديث المروي عن عائشة
رضي الله عنها كانت له شاة تنشفها بعد الوضوء وحديث معاذ رضي الله عنه في معناه
كلامها

عليه التحريم

كلامها متعريف وقال تنشف الاعضاء من الوضوء يصح فيه حديث وجعل اي شئ وقول يقول
اي يفعل هكذا مفعول ليقول اي يفعل بهذا الفعل وقوله ينفضه يفتح الياء وكونه الوضوء
ومن الغاء والاعانة بدل من اسم الاشارة على انه تنشيف وقوله النبي بيان الجواز والافراد خلاف
الاولي كما انظر وجعلوه عذرا في تركه التنشيف وروى عن بعض من اذا كانه شخص
تنشيف بالطوبى في زمن احو او يوقر بما اذا كانه الماحط له زمان حال او النفاق
غلبة اي خوقا لتقياها واذا انشفا في تنشف السري قبل اليدين لان زيل اثر
العبادة فينبغي البداية فيه بالسري ليقى اثرها على الاسرف او طرف ثوب عام على طرف
الكم يورث الفقراء في اللقي ارض يادته لمن هو فقير ومن يحد يطاريد القدر الا الدعاء
ولا يزدل في الميراث البروات الرجل اليهم الرزق فهو من الكذب وكثرة النوم توجب الفقر ولذلك
النوم غير باق اذا لم يستريحه والاكل جننا والتهاون بسقاطة المائدة وحرقة قشر البصل
وتساق النوم وكفى البيت بالليل وترك التمام في البيت والمشي امام المشايخ ونيل الوالد
باسمها وغسل اليد بالطين والتهاون بالصلة وخياطة الثوب وهو على بدنه وسراغ
الخروج من المسجد والتكبر بالذهاب الى الاسواق والبطون في الخروج فانه تركه غسل الاواني
ومن السراخ من يفر السواك ويطفا السراج بالنفس والكتابة بالقلم المقود على الامانة
هشام مكسور وترك الدعاء للوالدين والتفقا على السور قايما والخل والتقية
والاسراف تقديم النية ايا فية تنف الوضوء ونية الوضوء فيمنع من تخف
النوبة مثلا ليلة نفوته سنة المصضة والاستنفاق سلا ايا حيث يسمع نفسه
ذكر ايضا الدال المجبة اي استحضار هو من دبره واماحكم بان لا يفرغها حاراف
كنية السرد فهو واجب فاسدة الذكر بالسنة هذه الانصاف وذا لم مكسورة
وبالتلف مند الساسة وذا لم مقبومة قال الكسائي ذلك اعنا الوضوء اي بعد افا
الماعلها استنظها او خرج جمان خلاف من اوجبه وبل كلمة عذاب وهذا من رفع
عليه لا ابتداء الموضع كونه ما عني الدعاء في سلام عليكم وخبر قوله للاعتاب قال
النوري معناه وبل الامحاج الاعتاب المقدرين في غلبتها فتكونه الى العهد الذهلي
وقيل ارايان العقوب يختص بالعذاب لانه محل التوبة اي العذر كقطع يد السارق
وهو دليل على ان الجسد بعدد فهو من ذهب اهل السنة ومن المياسة اي الويل هو
النار ونعمني في ما في شئ التجاري باعلا الوجه لكونه اسرف وكونه محل السجود
ثم الروض وايضا الاخذار الما بهدلة مرحوبي لسا ايا الوجه وايه صبا منصف
العمري يفتح الميم افتح من ضمها من انه يبدل بالرفق اي وباللعب اذا
صعب عليه غرض هذا هو المعنى في بحث ما لو صعب عليه غرض ما لو توفى من نحو كهيئة
فانه يبدل بالرفق في اليد وبالعقب في الرجل ج انه يقتصد في الماء وان لا يفتت
قال في المختار لا يقتضي التوسط بين السرف والتقصير فيكسر السرف ويكره التقير
اي لا يذللهم كما قرر من شفا قال في الزبد مكرهه في الما حيث اسرفا ولو من التحليكية
اعرفا او قدم السري على اليحي او جاوز الثلاث باليقين ان لا يكلم بلا حاجة

ط

وانظر هل يرجع السلام على المشتغل بالوفاء وحجب عليه الرد او لا قال **سبحنا** واجبت الحقيقة
الذي عليه المحققون انه يرجع السلام وحجب عليه الرد بخلاف الفصل فرفق بينه وبين
المؤمنين بان من شأنه ان قد يتكلم منده ما سبق من الاطلاع عليه فلا يلحقه الخطيئة
ج ع ش وان لا يلزم هو بكر الطائفة في شئ الرضا والطمح خلافا للادب **موقد** ويقال
ماق بالهمزة او تبدل في الادب واورد في الثانية الفا الواج **الحاظ** بفتح اللام
اما بكرها فهو معدر لا حظ اي الملاحظة وما احسن قول بعضهم عز الغراني بالحاظ
البوارق **ومما** فوادي بالحزور **والناظر** **م** وحل من غلبها اي محل من تفرغها
والانفس لها واجب وقوله والا فمفسرهما اي فيتم مدخلها كما في **سبحنا** **م** وهذا
بالجزم كما في **م** كالغصون اي كما في الجذات النابتة عن السنب **م** ولها
ان تحرك في وزنها ان تقدم السلم الاستعجال في وزنها الشرب من فضل غصون
شرا لا يارحم وزنها اي دعا الاعضا وان قال لا يورث في متاتهاج وحذفت دعا الاعضا
لانها لا تملح لم قال **م** رخي ثم اي لا اقبل في الاحاديث الصحيحة بل من طرق ضعيفة
وهي يعمل بها في مثل اي فتسحب عنده لانه منع شدة ضعف احاديثه وهو ان يقول
عند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل اليد
اليمنى اللهم اعطني كتابي يميني وحاسبي حسابا سري وعند غسل السرة اللهم لا تنظني
كتابي بشمال ولا يمين ولا يميني وعند فستح الحسنى اللهم حرم شري وشري على النار
وعند غسل الحلقف اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الاقدام وعند مسح
الاخرى اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه زاد **م**
قبل ما ذكر ان يقول عند غسل كفيه اللهم احفظ يدي من معايبك كما وعند المضمضة
اللهم اعني على ذكرك ونكرك وعند الاستنشاق اللهم ارحمي حمي حتى راحة الجنة
ان يتوقى الرأس فلا يتوضا في موضع يرجع اليه رأس الماسر الارض **بعد**
فارجع الوضوء اي عبيد حيث لا يطول بينهما فافعل فيهما نظما كذا **انما** هو في
الاغسل واما السنة فالحاصل ما لم يحدث فيما ينظر شوي على التخيير **رافعا**
يد يدي ويميم ولو نحو احمي لمن في ظمته ذلك لا يبالها قبله الدعاء الطالب لشي
بسط كفيه لا خذه والداعي طالب ولا في حوائج العباد في فرائض عت العرش فلا ياتي
عدي يديه للحاجة **م** استمدح ويقدم الذكر المشهور على احانة المؤذن ويبدل في
منه حيث المؤذن وان فرغ من الاذان **م** فتحت له ابواب الجنة الثمانية وهي باب
الصدقة وباب الصلاة وباب الصوم ويقال له الويات وباب الجهاد وباب الكاظمين
الغضب والمافين عن الناس وباب الرحمة وباب من لا حساب يعلم وباب التوبة وقيل
ان باب التوبة لا يدعى ابواب الجنة كما قال الامام ابو عبد الله الترمذي في فرائد الاسرار
وجعل الله الجنة باب زائدا وهو باب محمل على الله عليه وسلم وهو باب الرحمة وباب
التوبة فهو منذ خلق الله تعالى مفتوح لا يفلت فاذا طلعت الشمس من مغربها اغلق فلم
يفتح الي يوم القيامة وسائر ابواب الاعمال مسومة على اعمال البرم قال فاما باب التوبة

مر

من الجنة الزائد على الابواب فليس هو باب عمل وانما هو باب الرحمة العظمى وانما فتحت الثمانية
تأريته والانه اذا اتت بمنفعة من هذه اغار يدخل من بابها فلو اتت بمنفعة من بابها فلو
ان غار او قال يدخل من الباب الذي لازم منفعة التوبة الا جهل مع زيادة وقال الرحمان
وهل هذا الفتح في وقت خاص او في اوقات مخصوصة وقيل هذا الذكر كثر في الجمع في اثن
واحد بحيث نطق كل واحد بها انما فتحت لاجل ذلك نظر هذه ترددات في بعضها
الغفم والافان الواجب الاعلانه به من غير عيب خبر المصنف وقيل ان القبطي ابوابها الى
ثمانية وقد جمع بينها بان الثمانية ابواب للسور وفي الكليات الثمانية عشر في التوبة والقبول
جنت عدن وهي مسكن نبينا لك بما رزقنا من راحة الالهة المزدكية الاعلى فانه افضل
لجنات واعلاها والجنة في السماء السابعة لما روي ان سقها عرش الرحمن **م** من التواب
اي من الذنوب والرجوع عن الميوس **م** وليس فيه دعاء صريح ولا زوايا كذا في وقوع
الذنب منه بل بان اذ وقع منه ذنب الهم التوبة وان كثر قوله واجعلني من المتطهرين
اي بالاطلاق من عتت الذنوب السابقة وعن التلوين بالسيات اللاحقة اذ في
المتطهرين من الاخلاق الزممة فيكونه من اخرج الى آية طهارة الاعضا الظاهرة
لما كانت بيد ناظرها واما طهارة الاعضا الباطنة فانما هي بيدك فانك طهرتها
بنفسك اه ملاء على قاري على المكاة وقيل قوله من المتطهرين اي المتنتهين من
زاده الترمذي اي زاد قوله اللهم اجعلني اخ وفي بعض النسخ زاد الترمذي بل لاها
وهو غير صواب لانه يقتضيان قول سبحانك اخ زيادة الترمذي اخ وليس كذلك وانما هو
رواية احكام بدليل ما بعد **سبحنا** وكلام المخرج مخرج فند **م** سبحانك اسم مصدر مشعوب
لفعل محذوف وهو بالتقدير اسبحك اي اترحمك عم الاليت بك اقم مقام فعله ليدل
على التزيم بالمبلغ منه وعلم للتبجيل عطف التثنية ولا تشمل الا في الله ومعناه انيقصد
تذكير لان العمل لا يضاف ولا يثنى الا اذا مقصد تذكير اه رحمتي **اللهم** اصله يا الله
حذف منه النداء وعوض عنه الميم والجمع بينهما الا سؤنا وهو علم من ادري فينبغي
على العم الذي على الهما والواو عاطفة جملة فعلية على مثلها اي اسبحك سبحا كذا في حديثك
جملة او زيادة والكلام جملة واحدة رحمتي والباقي جملة للملاسة اي ترحمك ملتصبا
جملة اي بالشا عليك **م** استغفركم وكوسيا الاستغفار منه ذنب اي اطلب منك
المغفرة وهي سترا الذنب من غير معصية عقوبة الا كفارة بيد المعنى ولذا جفت
في آية وان تغفروا وتنبهوا وتغفروا للذين وقعوا ولذا جمعت اخ جمعها لا يقتض
تقارب معناه الاحتمال التقدير بالمعنى انه يغفر له عند الاطلاق وتغتفره
وايض ذكر وان العفو محو اثر الذنب بالكلية والمغفرة ستر مع تقايله وعدم المواقفة
به كذا في البولاق في اخراج التوبة من **م** واوجب اليك اي وادع لم يكن تلبسا
بالتوبة لانه خير مقصودة الانسا اي اسالك ان تغفب عني والملازمة المعصية التراب
انما ضاع الدليل فلا يقال ان الذنب كما في اذكار الحج ارحمني وبارك في وجهي وخضع كل
سبحي على ما يوافق ذلك **م** كتب اي هذا اللقط ليبقى نورا في قلوبهم ويحذرو

وفي اجزاء الاستغفار بالاسود تطرأه اقول والذي ينبغي ان يحرم عدم اجزائه لان لا ينبغي
الحج الى الامن حيث ان فيه والافس هو من اجزاء الحج بوجوه شريفة في عدم بل احرامه اقول
من احرام ما كتب عليه اسم صالح من صلح المومنين وتقل عن زيارته ما يوافق ما هو في
الاستغفار بفضله صلى الله عليه وسلم في غير ذلك اما يعرفون من الاستغفار ولا يحرم
لان لا يقال له ما مطلقا بناء على الحج من طهارته كما في غير ذلك من ان يقتصر فيه
اي الاستغفار لان صلى الله عليه وسلم في ذكر الحديث الاول لبيان اجزاء الاستغفار
للموجب والثالث لعدم جواز التقصير عن الثلاث كما قال العلامة قال وقال شيخنا
العمادى انما جمع بين هذه الاحاديث لان الاول يحتمل ان يكون منتهى لان المعنى انه
فعله في كل حركته لان حركته بالتقوى وقوله وانما في الحج لان عام لنا وله الا انه
لا يفهم منه عدم الاجزاء بل من ثلاثة اجزاء لان العدد لا يفهم له نظرا الى الثالث
حوز اى شرعه فلا ينافى ان واجب حيث يفعله لان فعله في التقليل
يقول القاعنى في رفقته متعلق باسم فلا يلزم تعلقت في معنى واحد
بما قل واحد لا ينافى في شئ السعد على الترتيب تحصيل هذه القواعد
عناذ الله بجمع ابدال الثاني من الاول فان كان ذلك امتناع كما يفهم من التركيب
ولو قطع النظر عن كونه الثانية بمعنى في اوتقاه الله الى تعلقت به وهو مطلق
والثاني وهو مقيد امر به على الحج بان يتم شرطان فتكون الشروط ثلاثة
بأطراف محققان لم يتلوه في الثانية فتكون في الثالثة بطرف واحد لان انما
خفف الخاف فلا يورثه الاستغفار بخلافه لما ذكره القاب بل اعطى حكمه حج
عن سلمه اى الفارسى قيل من ابوك يا سلمه قال ابي الاسلام رضى الله عنه
ان اجتهت لتشتات الى سلمه وقال صلى الله عليه وسلم في حقه سلمان من اهل البيت
فما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم في وصية النبي لا يتخا احدكم باقل من
ثلاثة اجزاء **فقيل** ينبغي ان يحل ثلثه بعد الاستغفار هل سأل ثلثا او اقل
وهذا حديث شريف او لا ثم يعرف على المعتمد كما في غير ذلك وقال الزبير لا يفرض الا
استغفار بالخمسة ولا يمارى به الا بيقين قال شيخنا حقه معناه ان اذا كان في شرط
من شروط الخمسة قبل الاقدام عليها لا يجوز الاقدام عليها الا بالخمسة لا يسار اليها
الا بيقين فاذا كان قبل الاستغفار بالخمسة وحديث فيه شرط الاستغفار والا
يجوز الاقدام على الاستغفار بغيره بعد ما يفي قوله من الخمسة لا يمارى الا باليقين
فكيف هل الامم النبوية على ما اذا كانه انك قبل الاستغفار فوانق ما قاله حقه
ولا يخالف كلامه في **اي** بالاجزاء خمس الحج بل انما هو كونه الا بقا بالامر
فما هو في **فان** لم يبق منهم الباقى من الخمسة ولو القات الى التخصيص ويصح
فان الباقى القاف اى المحل **اي** ان لا يبيح الا ان كان ذلك معقوبه وهذا يفرج
انما بان لا يجب ان لا يبيح الا بيقين وعبارة حج وبقا ما لا يذيله الا بصفا وخير
معقوبه ولو فرض هذا القدر لا يتبادر وجب الاستغفار منه وفيه ما بين الابتداء والانتها

ولا

ولا يتعين الاستغفار بخلافه في المزملة بل يكفي امره وان لم يتلوه كما اكد في المزملة
الثالثة حيث لم يتلوه في الثانية ذكره في الحج على ما في كتابه في العبادات لا
وهذا انما يقتضيه ان لا يتلوه الا بالخمسة اجزاء العلامة الاطرية لقوله عن شيخه
البابى بان لو اقتصر على ذلك لشرطه به بقا هذا الا بيقين فقل **وقيل** معنى
الحج اى الوارد في الحديث **فان** جاء ما اى خال عن الطهارة وقوله قاله وتوابعه
للرجال والنساء خلافا لما في حديثهم دونهم يباح للرجال على المعتمد لان استعمال
المتناب وكذا يبيح الاستغفار بتقصير في الماء ونحوه ومثله الموقوف وحذرا
لنيل لادنه اذ ما يقوم مقام الاذن لان حرمه ذلك لا يوجب حرام في التورى على
التحريم **وقيل** بالظاهر الحصى وانما جاز ذلك بغيره لان عوضه في الدماء عدية
حصة بخلاف اجزاء العبادات **وقيل** بالمعنى كالماء القليل اعترض بان الماء القليل
فرض بالجامد وبان لا فائدة في التقيد بالقليل اذا كان المتكفى مثله قال شيخنا
مدني وقال شيخنا القمي اى قوله كالماء القليل اى قيا على الماء القليل كما في شئ
الروى في فقه العبادات لا التحليل فان لم يفرغ من الحصى **وقيل** بالظاهر يجوز ان يقع
للماء مسة كالتصبيح الا مسة او دوحه كالماء المذخور وشاى هذا في كتاب المتناهي
والتصبيح الا مسة من الملاسة وهي النعومة اى البوص الكناز وهو اى الماء
عقد في البوص والذرة والحجر اى كالماء البوصى ويجوز عدم اجزائه في غير ذلك
وغيره يشق كما في شئ على **وقيل** من المحرم اى في غير ذلك من الاجزاء
اذ حرقه في غير ذلك من المطهر حرقه كالماء في هذا بخلاف العظم فان الاجزاء
واحدة حرقه في الفطرس والظفر والوثق فان لا يبيح الاستغفار بشئ من اقل فحشا
والتقليل بالثلاث **وقيل** في الغالب لشمس السب وغيره قال **وقيل** في العظم بخلاف
وقيل لا يباح له ولا يجوز في الماء العظم او غيره للملاسة وان لم يفرغ من العظم لا يباح
الا بيقين لم يبق تقصير ولو حصل بفعله بل لو قصد لا يفرض لاجل حرمه التخصيص اذ
لم تكن الحاجة اى حاجة وهي ان لا يفرغ من الكلاب او ابقار او احماء وشاى ذلك في
اجزاء القاف في شئ السطح للدواب وان ارى الى تنفسها والعظم للمرء وانه لا يباح
الارض التي يليق عليها خمسة **وقيل** **وقيل** من الاستغفار بالعظم طاهر ولو لم
مكدي وينبغي تخصيصه بالذي اخذ من قوله بناء على انهم مطلقين بما لم يفرغ من تقصير
الامتثال والتقصير باستثنائه عن عظام **وقيل** لاد اخوانكم وهل نفس العظم
هو المطعوم لانه كانه عليه ويالكونه بعد الظاهر الثاني **وقيل** اى من اجزاء
المومنين **وقيل** في الحديث انهم سألوا النبي صلى الله عليه وسلم ان يفرغ من
العظم ذكر انهم سألوه في احدى ما كان في احدى علف لروايتهم لاد ان يفرغ
ان البقر بعد خضه او ثبنا لدوابهم وكذا في كونه عظم المستحق قال بعض من اجزاء
يقبح بان كونه بالكلية ويرى على من رعى انهم يفرغون بالشمس وعن بعض من اجزاء
ان خضه اجزاء لا يالكونه ولا يشربونه ولا يتناحرونه **وقيل** **وقيل** لان الاستغفار

ولان ذلك لا يخلو بغير ضبط اي حفظه عن الانتشار او ما يقوم مقامه اي الحفظه وفي
سنة او ما يقوم مقامه اي حفظه عن الانتشار او ما يقوم مقامه اي الحفظه وفي
مواضع السبق الذي اقيم مقامه اي حفظه عن الانتشار او ما يقوم مقامه اي الحفظه وفي
لم يحاور نسخة ولا حصة فانه يقطع وجاوبان صار يعجزه باطن الالة اوفي الحصة وبعضه خارج
فلكل حكمه وفي م رانه يعني عن جوارز نسخة والحصة فلهذا اتي في الحصة وبعضه خارج
مداني وقوله او يحفظها اي بالحج والواجب في الاستحسان ان يقلب على طريقتي استمال الما الى
ان يقلب الحج وانه المناسبه انه يقول استمال قد من الما يقلب على الطين زواله اذ عاينته في
ايها قال قل وعلمته ظهر في حقته بعد الفهمه ولا يتصور فيه تثليث وانه ذكره شحنا
م ر فاجبه به عبارة م ر في ش اما الاستحسان بالمافيت فيه التثليث كما في الخاسات كما اتي به
الوالد رحمه الله قال ع شرعنا ان اذا استمال ما حقي غلبه على طينه شرعنا في الخاسه في تالفه
الواحدة فيست ان ياتي بنا في ثلثه ولا يفسد ثم زحما يبدى فاسد اذا اردت ان لا
يظهر للجاسه ربح في ذلك قبل الما قبل الاستحسان في وان حكمتا على يد بالخاسه
اي فلا يقطع ماله قبل غسلها ويحصى ما اصابها مع الطوبه ان علم ملاقاتها في حق الخاسه
مخلاف بالوثك هل الاصابه بموجب الخاسه او غيره لان الانحس بالثبوت في علمه م ر
ما لم يتحقق في قال حج الان شهما من المله في الحمل فان دليل على نجاستها قلت وهو استفاد
من التعليل وهو قوله ولان هذا الحمل خفيف فيه فيقتضي عدم نجس الحمل وانما من الملاقي
ام لا قال زعمي واطلاهم في الفه اي فلا فرق بين ان شهما من الملاقي او لا للعدة الثانية
اج وقال شحنا الفهمه في مقتضى العلم الاول الحكم بنجاسة الموضع حيث تحقق انت
الرجح من الحمل الملاقي للجاسه ربحي لذلك بل حكم بغيره ان الموضع وان تحقق ذلك فالمعلم عليه
العدة الثانية وهي قوله ولان هذا الحمل الخفيف فيقتضي عدم نجس الحمل وانما من الملاقي
حج هو العلم انه احكم بغيره ان الحمل بعد ثبوت ان راحة الخاسه في الحمل الملاقي للذريع
خفيف في هذا الحمل لو خذ منه ان لو توفقت اذ اليه الرأيه على انما هو اذ غيره لم يجب وهو
فم للعدة المذكورة في علمه م ر المستغنى فيه حذف الفاعل في غير الموضع التي يجوز
حذفه فيها واجيب بل يرد من الفاعل المشترك في الفعل بدل من كل ولا استقامت
غير ما ذكر اي من غير خارج الملوث مروجي لا قيل به اي نظيره اي لانهم قالوا اذا
اصاب دخان الخاسه محلا طما فانه يتنفس واجيب بان تنفس مع الفارق لانه دخان
الجاسه نجس والريح طاهر وعبارة حج ويكره من الريح الان قرح والحمل رطب اي فلا يكره
انه وانما استحب الاستحسان من خرج الدود والبرح اليه عن الطوبه فربما من الخلاف
لانها مظنة لخرج الطوبه اطف والظلام ارجح اي الكراهه مطلقا وهو المتمد
الام طهر قلبي من النفاق حمله الما في بقاء الاعتقاد اي الاعتقاد الفاسد
كاعتقاد المعتزلة في فيكون الما ادم تطهير منه او بقاء العمل فيكون الما ادم
امول من القوه الشهويه والقويه ثم العباب ويحتمل الما لو قدم هذا على الاستحسان
لوانت الموضع الطبع ولعلم خالف ذلك اهتماما بالواجب قال اي لانه غالب هذا مذو

رجب

ويجب على الولي منع موليد مما يحرم ويندب منه ما كره قال ويرخذ من هذا حصة ثلثه الله
للولد الصغير فقل ويحتمل اي المكلف وولي غيره وكلام المتكلم في حق وجوب الاحتساب
ويندب لانه مقرر في غير المقدم بل في قوله وفي الما وذكرا لانه اذا كانت سائر وحياته
فالاختساب واجب وكلام الم لا ياتي هذا اولى قوله نذبا تخميص للذهب باحدى الصورتين
بل هو بيان وتفصيل للمراد منه فينبذ بقوله نذبا ويقول عزمان الحج قاض الحاجة قال بعضهم
اي يريد قضاها والا في حمل القاض على القاضين بالفعل وعلى مريد قضاها لان بعض
النسب الالوية خاصه بالقاض بالفعل استقبال القبلة اي عن الكعبة يعني اوطنا
قال في الحاد من المم بياض الما بالقبلة يعني هل هو العن او الجهة فيحمل القبلة لانه
الماد حيث اطلق في غير هذا الباب ويحمل الجهة لقوله ولكن شرعنا اذ في اوله الما
الثاني ثم رايتم رقا لم اعمد الا في شحنا م ر لذلك اي لقضا الحاجة مع سائر
قال شحنا م ر في بعض حيث ستر العورة وهذا في حق وكلام الم يوافقه ولو كانه دون ثلث
ذراع كفي او احتاج الي زيادة وحيث وعبارة م ر ورويت في عرف السائر ان يجمع ما
توجد به سوا في ذلك للقيام والحجاس م ر في حق الحاس وعلمه الاصحاح بان
ذلك يستمر من سيرة الى موضع قد مره واخذ منه والاشحنا ان لو قضي حاجته قاضي الا اذا
يسبق من سيرة الى موضع قد مره حيانه للقبلة وان كانت العورة لا تستمر للركبة 8
بذراع الا في راجع لجمع ما قبله فيما اي الاستقبال والاستدبار اي حتى اذا كان النا
غير مدمع كسائر خلاف الاول وهو المتمد وفي الصل واختلف في حلة ذلك فقل
لان الما الاقل من مصلحت ملكا وجني او اني فموقع بعد علمه فربما ينادي
وقال المودي المذكور في اوجه القبلة فمفهومه فوجب صلاتها في الما وخص في
البيان للشيقة والاصل في ذلك اي المذكور من الما والتميم فلا يستقبل
الماد بالاستقبال والاستدبار استقبل او استدبر القبلة بغير خارج لان الما ربح لو استدبر
القبلة وبان اذ استدبرها ونفى ذكره لغير جهتها وبان فلا فرق في حاله فالزعي
ولا يستدبر فيها الا يحتمل انه الما باستدبارها كذا في جهتها حاله في خارج منه بان
يجعل ظهره الى جهتها اليها كما في حاله في خارج وان اذ استقبل او استدبرها جهتها
لا يجب الاستدبار بل من الجهة المقابلة لجهتها وان كان الفرج مكشوف الى تلك الجهة حال
الفرج لان كشف الفرج الى تلك الجهة ليس من استقبال القبلة ولا من استدبارها حاله
لما شوه كثير من الطلبة شوهي يقول ولا غايط على اللف والنوال المرقب اي ل
تستقبل بها يقول ولا يستدبر بها فيا بطل لان الاستقبال جعل الشيء قبال الوجه والاستد
جعل الشيء جهة دبره ولكن شرعنا اذ في جهته قلت انه شرعنا استقبالنا وان
غيرنا استدبرنا قلت هذا محمول على اهل المدينة ومن انا م فانهم اذا شرعوا في استقبال
واذا في الما يستدبروا في بيت حفصة اي في غير المدمع السائر
ما تالم المروجي مستدبر الكعبة هذا هو محل الدليل فاسد قبل ان يقبض بعام
اي فانه قلت هذا الحديث ظاهر في الشرح فيقتضي اجواز مطلقا قلت هذا ما ترويه

بار

بعضهم ورد بان يحمل على ان رآه في سائر ارجاء في العقد لقضا الحاجة ويحمل ان رآه في غير العقد
مع السائر لبيان الجواز لان ذلك هو المهور من حاله على عدمه على علم لم الحاجة في السائر في الالباب
ودعوى ان ذلك من خصائصه لا يلتفت اليه لان الخصائص لا تثبت بالاحتمال **فصل في الجواز الاول**
اي وهو قوله اذا التزم الزوج اي التزم رجل واحد الثاني وهو قوله على ان رآه في العقد الذي
رآه جازم استدراك الذي فعله في بيت حفنة على غير العقد مع السائر وهو ان كان خلاف الاول
لكونه فعله لبيان الجواز انما اشار اليه بقوله كما يفهم من ان رآه في العقد **فصل في الجواز الثاني**
المذكور وهو انما يفهم من السائر **فصل في الجواز الثالث** غير المذكور اي في قوله ويجوز ان في البناء غير العقد الحاجة
وفي الجواز لروى السائر وغير المذكور تحت صورتان انه يكون مطلقا وانه يكون غير مطلق
السائر كقولنا انما بعد ما لم ينفذ انما خاص بصورة واحدة وهي الثانية ومن ثم اقتصر
على المحرم **فصل في الجواز الرابع** مع السائر **فصل في الجواز الخامس** اما المذهب فمقتضى ان اذا كان في غير العقد ولو كان
رأه في سائر ارجاء واعلم ان الحمل تارة يبرهن عنها بالعدد وتارة يعبر عنها بما في العقد فالاعمال
يحمل يا حرمي شيعي بالتمسك بالعدد لا بغيره الا في صورة واحدة وهي الثانية ومن ثم اقتصر
الحاجة بالنظر مع العزم على العود وانما يحمل بتسمية الحمل **فصل في الجواز السادس** ولا خلاف في الاول اي ولا هو
خلاف في الاول فهو خبر مستدرك بخلافه ويصح ان يكون محذوف وما يكون محذوف لا يلا
فلا يصح لان معرفة بالاضافة وهي انما تحمل في الفلكات على ان ينفذ في العقد مستعمل ان اجعل في نكوه
اي فانما لا يجزى من الضرورة اي حيث غلب على طلبة تخصه بالحارج والاداعي القليلة
طلبه وي **فصل في الجواز السابع** قال شيخنا قل لا يخفى ان هذا التقاض لا يتصور من ذكره جمع
من القليلة والعلم انه وانما يكتف بتصوره بانه يكون محال لا يمكن فيه من غيرها كان يكون
الحمل مستطيلة لجهة القليلة كالحمل فلا ينفذ الشخص الا من حيث جازم انما ان يستقبل واما
ان يستبرأ وانما انما من ثلثي رزاق ولا يمكنه الا انما الى غير ما نرى في ذلك او ينفذ ما قال
سم ان لو فرض انما اجبتي لم يجب السور الا من جهة القليلة فقط **فصل في الجواز الثامن** ذلك ما قاله بعضهم
واذا انفرض الاستقبال والاستدراك اي تقديره على غير ما كانه لم يكن مكملا ومصوره بخلافه
منقبة بتقديرها غير الاستقبال والاستدراك وعليك بها كذا في العقد الذي يوضع فيه
المستفاد فانهم يجعلونه بقدر وضع جنب البيت فينتهي فيه الاستقبال والاستدراك
يتأتى فيه غيرهما اي وكانه حذره غير من حيث لا يحمل السور المطلوب هذا معنى قوله
واذا انفرض انما ولي معنى ثمارهما انما لم يملك الا واحد منهما فرفع استسكان على بعض منقبة
الطلبة قوله لو هبت السور على يمين القليلة وشمالها جاز الاستقبال والاستدراك بالقبض
بشهما مع امكانهما وان المراد بتقديرهما انما لم يملك الا احدهما فلا معنى لتقديم الاستدراك
وهو خطأ واضح بل معنى قوله جاز الاستقبال والاستدراك بان جاز المكنة هما فان امكنت
فقد معنى بتقديرهما وهذا واضح كذا في الزمان اوجع الى القبول لكونه على حج **فصل في الجواز التاسع**
الاستدراك لان الاستقبال **فصل في الجواز العاشر** وذلك اي التقييد بالحكم المذكور وقوله شفي في الثلاث
ومحل ذلك وعنه من الاداب ما لم ينفذ بالحارج او ينفذ كتمه والا فلا جرح وحينئذ يجب عليهم
الغنى كما لو احتاج اليه الاستنجا مع كنف العدة بمحض جرح من ذكره وقد مضى الوقت
فانه

فانه يجب عليه الاستنجا والحالة هذه ولا يخالف ما افق به والد شيخنا فمن خاف فوت الجمعة لو لم
يفعل ما تقدم انه لا يجب عليه ان يفعل ذلك بل يجوز له لان الجمعة بدلا ولا كذلك الوقت قاله
في قوله على علمي مروي عن ابن كثرها والحالة ما ذكره يجب لان غايته ان هذا عذر يجوز للترك
والاصول في الاعذار انما سقطت للائمة فقط وتعمل المنقبة فيها او لم ينفذ فقد قالوا انهم من
قدم عدم رد السلام من السلام عليهم وانما انما هذا كذا كذا **فصل في الجواز الحادي عشر** ويجوز إعادة
المهر بعد ادب ما بعد اشارة الى مفارقة الحكم الاول وهو احتساب الاستقبال والاستدراك
الحكم الثاني وهو احتساب البول في الركن وما بعده عن لان الاول يصدق بالوجوب **فصل في الجواز الثاني عشر**
والفايط وهو وجوب بالكرامة **فصل في الجواز الثالث عشر** في الما الركن سواء كانه قبله او كثر الا انه يستحب جميع
الاتفاق الا يقتضي مجال ويكره في البول في الركن ما بعده عن لان الاول يصدق بالوجوب **فصل في الجواز الرابع عشر**
اما هو في قضا الحاجة في الماها انما يحصل ان يكره في البول في الركن ما بعده عن لان الاول يصدق بالوجوب **فصل في الجواز الخامس عشر**
والجواز الكثير فرغ يندب اتخاذ البول في الركن ما بعده عن لان الاول يصدق بالوجوب **فصل في الجواز السادس عشر**
ليلك والهي غث تقع البول في البيت وتقبله بان الملائكة لا تدخل بيوتا من بول متفق كما
لا تدخل بيوتا من لبن او من دابة لا يارض ذلك الاحتمال ان يرد بالانتفاع طوله
المكث وهو غير لازم من اتخاذ البول في البيت خاصة بالهارة **فصل في الجواز السابع عشر** وهو في البول في الركن ما بعده عن لان الاول يصدق بالوجوب **فصل في الجواز الثامن عشر**
وان كان الما قبله فقد **فصل في الجواز التاسع عشر** كذا في البول في الركن ما بعده عن لان الاول يصدق بالوجوب **فصل في الجواز العشرون**
ان الما ما في الحب **فصل في الجواز الحادي عشر** وينبغي ان يحرم منسك **فصل في الجواز الثاني عشر** مطلقا اي جازيا او ركنا وقوله لانه
فيه اتملا فاعلم وعلى غير يوحى منه ان محله اذا ما به مباحا او مملوكا **فصل في الجواز الثالث عشر** فان تقدم
من التعليل اي امكانه طهره بالكرامة **فصل في الجواز الرابع عشر** فهو كالاستنجا خفية اي في ان يملك تطهر بها
بعد تجزئتها فلو ان الاستنجا الحاجة غلبت البول في الما فلا جامع بينهما **فصل في الجواز الخامس عشر** كانت
هناك استعمالا لوقال بان يملك تضييقا لكونه صوابا قل والاول ما قاله ان لا يملك قلنا
نقضي بالحاجة بل استقال **فصل في الجواز السادس عشر** اذا كان الما الما او مباحا **فصل في الجواز السابع عشر** او سئل او موقوف ولو كانه
مستحلا لم يملك من ربهما نحو مخرج او منقبة او انه يعق بيده هل يملك ما هو موجود
والجواز سبعا والاف الما لا يقبل الوقف بقدر رضى على م رضى عن وعيها يعم الاستنجا
في جوار يوقوف او مملوك وينبغي ان يعم الصباغ والمخاط فيه لان يودي الناس الاستنجا **فصل في الجواز الثامن عشر**
ذلك طلب على المنهج **فصل في الجواز التاسع عشر** اوله وتقدم للطهارة طاهره ان يعم ولو كانت الاحتمال تخصه
بنتقمه وبعبارة اعم طاهره ولو كانه مستحلا بحيث لا تقاها لا تقاها لا حال ولا مالا
مع قضا الحاجة فيه كذا قاله في تحريمه في الحالة المذكورة تطهره لوعنة الما نفسه الما كذا
دوى عنه فالوجه اعتباره دوى عنه **فصل في الجواز الحادي عشر** اجيب بما تقدم اي من انه يدفع النفس
عن نفسه ولا يملك طهره القليل منه بالكرامة وقوله يدفع النفس اي باعتبار جسده اي بالنظر
لما اكثره عبارة طهره ونحو الما العذب فلا يملك كانه روي او ما رقت الطعام بانه
لم يملك طهره بقدر دفع الحاجة ولو في الجملة او باعتبار جسده اي بالنظر لما اكثره فلا يملك
ان الما القليل لا يدفع النفس اي لانه نفس **فصل في الجواز الثاني عشر** تحت الشجرة المراد بالتحية ما فعل اليد العروة

الساقطة غايبا عاده اسم ولا فرق من النمرة الملوكة وغيرها والكلام من حيث النقص اما في
حيث دخول ملكا لغيره في ان لم يرض او يفتقد رضاه والحد بالثمرة ما يتقصد الانتفاع به الملك
او غيره كمن ودرغ ولرغورق في انقضاء الانقضاء بعد تلوينه في وعلا في شجرة ملكه
او بار من مباحة او ملوكة واذن مالكها او علم رضاه في الاخر فلو كانت له والثمره كذا
عدم الحمة شجرة ويكره من جهة الثمرة وعبارة في علمي الجلال وينبغي ان محل الكراهة ان كان
الثمره له والارض له فانه اذا مباحة الثمرة لم دون الارض فانه حاز لم فضا
الحاجة فيها بان كانه المالك يرضى بذلك كالكراهة من جهة الثمرة وان لم يرضى من جهة الارض
كانت الارض له دون الثمرة فالكراهة ان كانه باذن مالكها والا فالثمره له وان لم تكن له
واحد منهما فان جاز لم فضا الحاجة فالكراهة للثمره ان قال العبادي وينبغي ان يحكم بالملك
النفس كالسور اخذ من العبد فاحسبه **في** الثمرة اي التي من شأنها ان تثمر ولو في غير
وقت الثمرة فلا يضره ان يكون من غير الفعل وعبارة في علمي الجلال ان يجرى
من شأنه ذلك وان لم يبلغ اوان الا غار عاده كالكراهة في العنصر **في** من شئت ينسب
ان يزداد ولا مطنون **في** بين السور والغايه كذا الكراهة في الغايه ان دونها
في السور خلا فاما ان يرضى في النقص لان السور بطر بالماء وحقا في النقص والرج
في قول خلاف الغايه فانه لا يطره مكانه الا بعد النقل ولا يطره بحسب الماعلم وعلم
انه يقال انها في الغايه اخف من حيث ان يرضى فيجب وحمل ذلك ما لم يطره قبل
الثمره بفوسيل والا فلا كراهة **في** في الطريق اي واحكام ان يباع اما المسبل
والوقوف وملك الغير في علم فضا الحاجة **في** السلوك وان لم يكن طاروق طلب
اما لو رقت احد في الغايه في الطريق وتلف فلا ضار به على الفاعل وان غطاه بتراب او
خوف لانه لم يحدث في التلف ففلا اي غير حازر وما فعله حازر في علمي **في** رور الوقت
بينه وبينه ما قالوه من الضار به بالقاء التمامات كقضى السور في الطريق ان الاصل
ان وجود الغايه في الطريق اغايبه عن مزرعة قامت بفائدة خلاف التمامات
افاده شحنا حاف وعما ورضى ومثل في علمي **في** رور سبل الزبادي عما لو تفرق في الطريق
فل يجب عليه ان يطيح بتراب مثلا ام لا فاجاب بان لا يطيح بل يبيته بحال كيجتنب
التقوا اللعان في اي اجتناب فعل اللعان اي تقوا تحمي اللعان في قالوا ويا
تحمي اللعان في قاله تحمي الذي في هو على حذف مضاف واحاصل امر هذا في اللفظ
محاذر بالحذف اي فعل اللعان في مجاز عقليا من باب الاسناد الى السكتي الامر
الحديث لانها ملعونات لا لعنه الله كذا ما تنافي في اللفظ اليها فاما المجاز العقلي في لفظ
اللعان في المجاز بالحذف في التقوا اللعان في هو على حذف مضاف اي فعل اللعان في
لا تقدم وان كان المجاز العقلي يقول تنبيه ذلك في وشار الى المجاز بالحذف
بقوله والمعنى اخذ في العلم الذي تعلمي في الذي يطلع على الزد وغيره فهو مطلق
مطابق لما قبله ويدل على ذلك قوله وخفتم كالذي خافوا من حوسبي وقال في كانه
الظاهر الذي به يحل ان يطابق قول السائل واما اللعان به واجواب ان ان يعنى الوار

من

او في ظلم او للتشويخ وفي رواية او في السهم فيكونه شاملا لمواضع النسي في الشا **في**
اذ اصله الا لعنه الله اي اصله الثاني فلا ينافي انه اصله الاول الملعون **في** المذكور
نفت لسبق قول ولا ينبغي بل يجوز ان يكونه نعتا للعت كذا ما ذكره هو الجبار **في**
البراز من الملعون فهو موضع تجاز شحنا **في** كراهة معتمد **في** وينبغي حرمة منسب
في فيقول صدره اي اوله وهذا الخلاف من جهة اللفظ والا فلا يترتب عليه حكم متداخ
في ما ذكر منه اي ما ظهر منه وان لم يكن اعلاه فهو اعم منه **في** اما الطريقه المبحوس
محتمل فيقول المسكوك **في** في الظل المحل اذ لم يكن موضع الظل او النسي فحلا للمنفعة
لنقص الملك والافلاك كراهة **في** موضع اجتماعهم اي لغير حديث مباح اما الجرمه
فلا يكره بل لو قيل يندب تنفيرهم لم يبعد وقد يجب ان لا يعلم دفع معصية ولا يكره في
الاجتماع الملعون ان شئت ذلك او طهرو وينبغي في الشك الكراهة تطر الى ان الاصل
في الاجتماع الا باحة برادي **في** نعم المثلثة اي او فقهها بل اقتصر في المصباح علم وفي
ثم البهجة في المثلثة افصح من غيرها وحمل قوله النقص ما حصل جزم في الحال وهو
موضع نظره والكلام في غير المعد لفضا الحاجة **في** النازل ونقار له **في** كراهة
سكت الحن في الشامل وغيره انهم قتلوا بعد من عبادة رضى الله عنه لما بال فكر ومثله
الغايه **في** ينبغي تحريم ذلك نعم ان حمل على ظن الاذلال او ان لم يكن مما يندب قتل لم
يبعد تحريمه **في** حال فضا الحاجة ليس قيدا فاما عند الكراهة مطلقا في دخول
ولو لم يضر فضاها كانه دخل لوضع ابريق مثلا او سلاح او طال واهلن وفيه ثم سم العبادي
على المثلث ما وافق الكلام **في** وهو مروج كما علمت **في** اي يكره لم ذلك اي الكلام وعلى
بل قل يجب اذا خشي وقوع محذور من محذور كما ينبغي يقع في محذور وقد يستأنه رجحت بمصلحة
على السكوت كان حديثه نفسه بعدة وحكي من حيلو كذا الشطاه يندب بينها
يست ان شك بالار بالاعطاء وقد يباح الحاجة لم تنزع المصلحة فادرك في حال ولو
تقارن خلا لا لا ذرعي حيث قال في **في** الا لغيره وعل من الكلام ما ياتي به قاض
الحاجة من الشئ عند طريق باب الجلال من النسي لم يعلم هل يندب احدا ام لا فيه نظره في الاخرة
ان مثل هذا لا يبيح كلاما وتندب فهو الحاجة وفي دفع دخول من بطرق الاباب عليه
انظره حلو المحل **في** وهو وانه تارة على المجموع في اي الذي هو كلف العورة لانه
المجموع يندب بالكل لا ببعضه وقوله ينقض موجباته وهذا الحديث مكره وانظر من
ان يستأذ كراهة الحديث من هذا الحديث وعبارة المدافع قوله وهو وانه كانه على
المجموع في جواب عما يقال لحد ينقض حرمة الكلام كذا قد يقال ما الاول على الكراهة
نقط **في** فلو عطس من باب منسب ونحوه على امر العاطس بالحمل حاصل لم في
المنفعة خرج ما احتقت اي احق في رعايته من الاخر **في** هذا ليد تليح
ويجاب عليه وتوهم الذكر القلي لا ان كان فيه محمول على ما لم يطلب خصوصا وهذا مطلوب
فيه خصوصا مع في علمي **في** قال بعضهم فيخذ من هذا طهنة ما ذهب اليه السادة الصر
من جواز الذكر بالقلب والثواب عليه بل هو انفسل من ذكر السادة لخصومه من الارباء ولولم

فيه

منه قربا لما هو السادة الفخر بها المحدث في المواضع المذكورة فيه ذكر اللسان وهو الحق الذي
تتبعه اعتقاده وفيه ان ما قاله الفخر اغان هو في المواضع الذي ذكره في ذكر السادة واجاب
في الفتاوى احد شيوخه بقوله الذكر بالقلب لا بغيره من حيث لو ذكر استقبال القبلة
ولا غايه فبذلك من حيث استحضار المعناه من شدة الله واجلاله بقلبه وهذا الجمع
بين قول التوردي في ثم سلم ذكر اللسان مع حضور القلب انضام من ذكر القلب وبين قول
الاثر في فقه من نفى عن الثواب اراد من حيث لفظه ومن اثبت فيه ثوابا اراد من حيث
حضوره بقلبه فمما قل ذلك فانهم ولا فرق في جميع ذلك بين المعذور وغيره ولا فرق
لسان ظم لا من لوجه لسان وان لم يسمع نفسه لانه منهيا عنه قال ابن عبد الحق ولو كان ذلك
قلت وعليك اجواب بان تحريك اللسان اذا اطلق انصرف الى ما يسمع نفسه لان التحريك
اذا لم يسمع نفسه لا اثر له حتى لا يجنب به من حلف لا يتكلم ولا يجزيه في الصلاة لكونه
لا يسمي صراة ولا ذكر الميخنة ذلك من الاحكام ومثله في جميع شرا على ٢٠ فتكره مقوله
ومع الاذرعى ضعيفا قوله الى فجهه اي بلا حاجة ولا يقبض يديه بان فرج
لا في القاموس ولا يستقبل الشمس اي حيث لا سائر وعبارة زينة قوله ولا يستقبل
الشمس اي عند طلوعها او غروبها هكذا انهم لان هذه الحالة هي التي عليك في الاستقبال
مختلف ما اذا صارت في وسط الساعات لا عليك استقبال الا اذا انما على فقهه في بول
على نفسه هكذا انهم وهذا التوريل لا يورف قوله ولا غايه اي بينهما لا يصد
ارطهم وهذا هو المعتمد معتد لا اصل لذلك اية لكره الاستقبال
بيت المقدس المار من بيت المقدس هو على حذف مضافي حكم استقبال اخ
منعقد والمعتد ان استقبال بيت المقدس واستدباره تارة مما ذكره بله سا قرامع
السا قرامع فانه ان اراد الله حكمها الذي ذكره الذي هو المعتمد كان هذا ضعيفا
١ ان تبعدت الناس اي وفي البول لم كان ثم احدثه قال ابو زرعة وفي
معنى الابعاد في العمل اتحاد الكف في البيوت وارجا السعة والاستقرار بخوصصة
او راحة في القصور ومقتضاها ان لا يستال ابعادي المعد وهو ما نقل عن ابي حنيفة
علم في عب وعلمه في ثم بان لا يستحق غالبا من تغلب فيه مع عدم الابعاد واطلق في ال
مراد فكل كلامه الا حلية المعية بان يدخل احد هامة لحاضرين ان سهل ويسر في
الحفرة وقال الشيخ انه في غايته المتانة والاتجاه طيب يست لهم الابعاد عنه
كذلك اي الى حيث لا يسمع للخارج من صوتهم ويستترعون اعينهم ويرتفع اخ
لا يخفى انه هذا ناسي عن توهم اتحاد السرة عن القبلة والسرة عن اعين الناس
وليس كذلك اذ المراد هنا على ما يستر البصرة من غير عليه سوا وجهه سائر القبلة
او لا فليعلم ان تبعدت فها ذكره صاحب الروض في ذكر مكانه تسقيف الكاه وعنده
غير مستقيم فمما قل ذلك قاله واج وعتره من فقهه قال ربي ثم ما وجدته انه كان
في محل حقيقا وعليك تسقيفه كني السرة بخي جدار وان تباعد عنه الزمان ثلاثة اذرع
ولا يكون مثل ذلك في القبلة وبعضهم توهم اتحاد الموضع في فاحذره يعلم
عقائد

عقائد بني آدم اي انه يجوز امكنة الاستنجاء بغيره بالاذن والغسل لانها مواضع يجرى فيها
ذكر اسم تعالى وتكفيها العورات وامر متروكها من وجوه حيث امثل الاور وفعل الشئ منع
عند الشطاه والازية والمقاعد جمع مقعد اسم مكانه اي يلعب في مواضع مقود بني آدم اي
القب تنكسها عورتهم اي يركب لهم حتى ينطوا في فرجة ليطرح على عورتهم مثلا او منفر
او جملته لتعمل بوجها ليجنوا ويخوذ ذلك اطة فتع اشارة الى ان هذا الادب مندوب
لا واجب ووجهه علم تحقق نظره في ١٠ او اراد اذ يله ومثله ملعة فوق عورته
ومثله لذكره لجمعه ولحم يتيسر سرة الابار خا ذيله لم يلف السرة بان اري الح
تجسس لاني تحس لوتر مشقة عليه والشروط سقط بالمدح على شرا على ٢٠ او نباهت
لا عليك تسقيفه كبسات كني اي التبا عن الساتر ١٠ اذ لم يكن ثم لا اي لا يلبس بان كنهان من
يفعل بصره ثم يجر عليه النظا ولانه هناك من يجوز ثم نظره من فقه ادم يكن ثم احدا املا
لانها سالت بقدرة بنى الموضوع فاذن ما قال الاخذ ان يقول اذ كانه ثم من يفتن بصره
الى لانه قاهر على مسورة واحدة ولما حصل ان هذا النفي منارة بغير ثلاثة اذ لم يكن
احد املا او كانه ويغض نظره او لا يغض ولكن يجتنب النظر فالسرة في الاحوال
الثلاثة مندوب ١٠ من يجر عليه نظره ومثله من يجتنب نظره الصبي اذ كانه يحكي
المودة فيجمل كنهها عنده عينا ١٠ وعليه يحمل اي على هذا التفضل فحمل في فتوى
يجوز كنهها اي اذ لم يكن ثم لا يغض بصره الخ وتكره اما جنة الناس الخ اي اذ كانه
يجتنب نظره ولا يغضونه فالحكم في القوم وعليك انه يكونه انهم في تقيبه بالحوار بان
يحمل على خلاف الاول المذهب من كونه الاستار في هذه الحالة مستحبا ١٠ في اخوة
بول ما قبله وامر ادبها التماس السقف او الذي عليك تسقيفه شفا والاوجب انه يقال انما
بها ما ليس جنة الناس الخ ومعاشرة اي بحالطة ١٠ اما جنة الناس اي الذين
يجوز عليهم النظر لا يغضون اسرارهم وهذا هو محل الحمل ١٠ فاعلم كنهها وجوب
غض البصر لا يمنع كونه على خلاف ما لم يوجد ل ١٠ ولا يبول قاي املا النابط
المابع ١٠ وان لم تكن هامة منسوبة والمعتد ان اغاير وقت موعدها ولما لم في الا
يعاب ان كان يبول ويتغوط ما عاكره لم استقبال او يتغوط ما عاكره لم استقبال
انهم ذلك كنه التقليل بخوف عود الزنا في عليه بخلاف استدبارها عند التغوط بغير ما يغ
فانه لا يكره على الاوجه خلافا لما قال بكره لما فيه من عود الزنا كنهه عليه لانه
ذلك لا يقتض الكراهة نه وعبارة ٢٠ ووجهه يرج اي محل موعدها وقت موعدها
١٠ امتقناه لان المجموع بل سترها في البول ويستقبل في الغايه المابع لبلان سترش
بذلك ١٠ بعد شروعه في البول اي او الغايه المابع وقت موعدها الزنا في اي انها
وعبارة ٢٠ المخرج ليل يعبه زنا في من اخرج اي بولا او غايه موعدها ووجهه من
امتقنا لبلان التماس على الاول كانه هنا ١٠ صلب ضم الصناد الميكة وكوف اللام
ويجوز فتح الصناد بل اتقنه عليه في ثم العباب حيث قال صلب بفتح فسكونه ووجهه
الوجهات ١٠ فلا تقدره اي من قال كان عادة صلب اي انه عليه ولم البول قايما

لا اذ تلفظ به فلو كان احسن اطروفا فلا مانع ان اسم تعالى يلهم ان هذا ذكر الله
تعالى ولو دخل الحلال مثلا لطف لقضا حاجة الطفل فهل يستلزم ان يقول عايب
وجه النية عن الطفل اسم الله اعوذ بك او يقول ان الله يعوذ بك وفي
ظان انه انما قيل للميت يقول بعد الفيل ما يقول المقتل ويقول الام اجعله
من القوا به احو او اجعلنا واية اخرى فليراجع ش العباب في مثل الميت ومن ذلك
الارادة ام الطفل وضع الطفل لقضا حاجته ومنه احل الله على ما سويته بالقرينة
في عزمهم ع ش على م ر **قوله** لم اسم يكتب بالالف بعد الباء في الرسم في هذا المحل
واذا حذف من كسر اسم الرحمة الرحيم لكثرة تكررها وكذا القطر الله يكتب
بالالف فان اضيف اليه الرحيم حذف لما ذكر ويصح ان لا يقصد به
القرآن فان فعله وقيل ياء ولا يزيد الوجه الرحيم استعانة على الوارد لان
المحل في محل الذكر وانما قدمت السهلة بعد على الاستعانة بخلاف القراءة لان
المقود هناك للقراءة والسهلة من القرآن فقدم المقود عليها بخلاف ما نحن
فيه فان السهلة ليست عن اعين الحس والمقود من شمع بلا ارتباط لاحدهما
بالاخر وفي المجموع عن جمع الاحتمال تاذية الباء الاستعانة عن سوا المقود ثم
مع زيادة **قوله** اللهم اني اعوذ بك من الخبث قال ابن الترمذ في هذا الذكر يدرك
على ان ابليس يحس الخبث لكنه ذكر البغوي في ش السنة انه طاهر العيشة كالنور
واستدل بان الله تعالى لم اسك ابليس في الصلاة ولم يقطعه ولو كان نجسا
لما اسكه فيها ولكنه يحس الفعل من حيث الطبع على **قوله** غفر الله لك
منصوب محذوف وجوابا انه يدل من اللفظ بالفعل اليه اغفر او على انه
منفعله به اي اسك ويصح الرفع اي المطلوب غفرانك ويستلزم تكرر غفرانك
وما بعد ثلاثا في الدعاء عقب الوضوء وهذا اللفظ اعني قوله غفرانك
يقول الخارج ولو دخل لغير قضا حاجة مع ما يناسب ولا ما يحل به الذي في ش
بما من الحاجة كما قال البراءة وع ش على م ر وعبانة قال قوله غفرانك الحمد لله
الذي في ش هذا بالنسبة لقاض الحاجة وما غيره فنقول ما يناسب قال في ش المراج
وسبب سوا المفقرة عند الغفران ذكر الله تعالى في تلك الحالة او خوفه من
تقصيره في شكر نعم الله تعالى التي انعمها عليه فاطمعة لم يقصده ثم سئل في وجهه فان
قيل ترك الذكر على الحلال ما من به فلا حاجة الى الاستغفار لمكانت الله **قوله**
اذ اتي لذته اي لذته اصله اي المأكول وهذا ما يقدره ومن الاداب ما قاله المحب
الطبري في تقهها انه لا ياكل ولا يشرب وفيها انه لا يشاك لان يورث النسيان ثم اوضح
مع زيادة **قوله** روي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ابن آدم اذا جلس لبعض
حاجة يبوء له ويتعوط جاه ملك وقام على راسه وقال يا ابن آدم انظر الى اللقمة
التي اكلتها كيف تغترت عنها حالها بصعبتك فانظر الى عاقبتك وما يورث اليك حالك
في القبر من الشئ عبد السلام الثاني على الخبر بوجه **قوله** في بيانه ما يشتهي

به الوضوء في بيان الاسباب التي يشتهي بها الوضوء فما وافقه على الاسباب اي يشتهي بها
حد الوضوء هو على حذف مضاعف ولا فالوضوء لا يشتهي بتلك الاسباب وانما يشتهي بالظن
من افعال وهذه الاسباب تشتهي بها المدة التي مكث فيها متوقفا ما علمت قال ارج
وتقريب الخ اوجه من تقبيل الميت اذا التقى رفع الشئ من اصدله ويلزم عليه بطلان
العبارة الطائفة بحالة ومثوبه ارفع من اصدله او وجاب عن الميت بانه واده
بالناقض الناقض في عرف الشرع وهو ما يتقيد الشئ من وقته لا من اصدله وتفسير
الناقض بانه ما يتقيد الشئ من اصدله تفسير لغوي وما معناه الشرعي فهو نقصان الشئ
من وقت خروجه فقط وهو مراد المص لا انه فقيد من اهل الشرع وهو اعتراض قال
التقريب عايشي به الوضوء ايضا بانه قاصر اذا لا قبل احدث الثاني ولا الثالث مثلا
فانه لم يشته به الوضوء بل الشئ الاول مع ان عدم الطهارة اصل في الاسباب فالطفل
الذي لم يبق له طهارة لا يقال في حديثه استسبب طهارته واجاب بانه المار ما
من شأن ذلك مدافعي وذكره عقب الوضوء لا يطهر عليه فيطهر وبعضهم قدمه لانه
الاسبق لان الانسان لو لم يجد الاث المتوضي يتوضي رغب احدث كما مر فحتاج لمعرفة
ما يتوضي به ولينوع قوله ان لا يسمى حديثا الاما كان عقب طهارة قال **قوله** والذي ينقص
الوضوء خمسة اشياء هل ينقص بها من جنسها من هذه الامة غير نظير لان المحقق
لانتثبت بالاحتمال **قوله** لان مفهوم قوله لها في ش اي مفهوم الصفة المذكورة في كلام
المراجع وهي قوله فمكث قال في الوقايل لان الثاني يقا من افراد الثالث الذي هو وال
العقل واغا فزاده لكاه الشوط فيه لكاه اسب بل هو المتقيد اذ ما ذكره لا يفيد
اسقاط **قوله** الا نؤم فمكث مقدر مفهوم ان نؤم غير المكث ناقض مما عداها
اربعة استثنى من الثاني وهو في العقل اي الشعور فمكث المكث فلا نقض به
والصحيح اخذ مفهوم هذا المستثنى فبعد ناقضا اخر حيث قال الثاني النعم على غيره
فمكث المتكث اي فينقص ولا يشمل الثالث وهو في العقل في حقيقة المطلقة
روايل الشواهد الصادق بالنوم **قوله** وعلة النقض في صوام انه يقول واختصاص
النقص بها غير معقول المعنى او يتقيد اذ اثبات علة غير معقولة غير معقول فبطل
وجاملة الاعتراض على الشئ بان فيه تناقضا وقد يقال انه فيه اشارة الى ان غير
معقولة المعنى له علة في الواقع وانه لم يطلع عليها **قوله** غير معقولة المعنى فيه اظهار
في محل الاضمار لان المعنى هو العلة فكانه قال غير معقولة العلة وكاه الاول حذف
قوله المعنى ما فعله ر في ش **قوله** فلا تقياس عليها غير ما اي نوع اخر فلا يرد على خمسة
سادس كالمس الاول وانه قس على جنسها ما قاسوا على النعم اجنوب ولا غدا جماع
الغلبة على العقل **قوله** فلا نقض بالمتنوع بالس ان حاصلا الفرع التي فرعها ان
عائنه الاربعة الاول منها مقابلهما قول من مذهب امامنا روي انه عني واخا سمر الباري
مقابلهما مذهب الامام اي حنيفة رحمه الله وما السابع والثامن فلم يقل المقابل
بهما من مذهبنا ولا من مذهب غيرنا فليراجع وتولاه في ش في تعليل الثامنة

على الاصح يقتضي ان فيه خلافا في مذهبا والى مقتضا الله به مطلع فليتامل **والا**
الاورد الحسن ان لا نقض به وكيفية علم وان لم يكن بشهوة كما هو ظاهر كلامه **رحم** حيث قال
وخبر بالتطهر المكس اي اللاد في جميع وان حل اي التطهر لان الحي وغير محتاج اليه
فان ولا يلزم من الحي في كل وقت كذا كان او ان يترعى **فان** على المذهب في الاربعة
هو المقدم وليذلك لا يصح اضافة رفع احداث الحي في هذا التناقا قاله فوسا الاخر اعي
النقض به **فان** من جهة الدليل اي وهو ما روي مسلم عن جابر ان رجلا سأل النبي
صلي الله عليه وسلم ان تزني من الحي الفم قال ان شئت فتوضا وان شئت فلا فتوضا
قال انقضت الحيوم الا بل وعن البرازيل صلي الله عليه وسلم عن الوضوء من الحيوم الا بل
فان يد مياطين **فان** اقرب ما يستخرج اليه اروج واستخرج كل معنى اي فالمعنى
هنا واقرى ما يشبه رجب من اجواب عن المذهب ارج اي اقرب ما عاين اليه ويستند
عليه في عدم النقص به **فان** في ذلك اي في عدم النقص بقوله القوله
محدث وفي اي في اجماع والاجماع مقدم على تلك الاحاديث لاحتمال نسخها والاشهاد
بغيره على سبيل ما في مروي قوله ما ضعف اخ من كلام الله لا يقول قول الخلفاء الا ان
ان لما عجلت انه محدث وما خبر من المخرج جزر فليتوضا **فان** عاروا جابر ترك
النبي صلي الله عليه وسلم الوضوء ما اعتز به غيره الطاهر ان امل للحيوم جزر فليتوضا
هذا بان عام فاضح من احوال الذي هو المخرج فيكون من المخرج جزر فليتوضا
باقيا على حاله ورواه سم بان له عام لان اعراض النبي صلي الله عليه وسلم عن الوضوء
فما عثره النار لا يبرح ما لان الدم اغنايتا من الانقضاء والنبي صلي الله عليه وسلم
لم يغير منه لفظا وانما حصل من اعراضه في ذلك جابر عنه فلا عموم اصله وهذا
كلامه **رحم** وان اعتز به ارج **فان** مع انه لا فرق اي بين اللحم والشحم والسم قال
مروي ذلك بانها لا سيما في الحام في الاعاصه فاخذ نظامه الكف والحي
بان عم عدم التقصن بالشحم في تحوله لشحم الطير والحي الذي في العلم في الاغان بنو
الحكم **فان** ولا بالثبوت في الصلاة خلافا للحنفية وعبارة اكثر في طلبة من ثبوت
مصل بالثبوت في الصلاة كاملة حتى لا يكونه نقصا في الجنابة واحتج به عن المصلي
ويقول بالغ عن غير البالغ لانها ليست جنابة في حقه وحل في ذلك المهر والتسكيت
خلافا للشافعي مطلقا **فان** والاما اختص النقص بها اي بالصلوة اي ان
قلنا ان الثبوت في الصلاة ثبوت النقص والنقص الاختص بالصلوة هذا قوله
للأمر ويريد دفع قول قبل لا يحل هذه الجملة للمنافاة ارج وان لا وجه اسقاط الله
منها لان ان الشوط لا يقتض جوارها بالله **فان** وانما ذكر في الوضوء خطا حصل للمعنى
من غير قصد او انهم جعلوا الشوط على ارجوان الشوط ههنا مدعيت في الاصل
وان لا **فان** ولا بالحاجة الخارجة من غير النقص خلافا للحنفية وعبارة اكثر في
لم يخرج من منه اي المتوضى هو كانه على وجه الاعتقاد ولم يكن خلافا لما ذكر في
غير المعتاد هو كانه من السبيل ان لم يكن خلافا للشافعي في غير السبيلين **فان** فترعه
اسقط

اسقط كلمة من الحديث هنا وجملة بعد ذلك فان لفظ احداث فرماه بهم فوضعه فيه فترعه
ثم رماه باخر ثم بثلث ثم رجم وسعد ورواه جري وعلم النبي صلي الله عليه وسلم
احديث ولا يفتقر من بانه منه اختلا كثيرا لاحتمال عدم نوالها فحق احديث اشكال
فتأمل **فان** وصلي اي استمر في صلاته **فان** قلقة ما اصابه منه اي اذ ان دم النقص
نفسه يعني عنه وان كثر ان كان يغفر فغله على ما ياتي في شروط الصلاة **فان** من قال
قال وفي حمل الدم على القليل مع التخيخ بانه يجزيه بعد كبير **فان** احداث فانه خرج منه
شي بعد الوضوء معه بطل الوضوء شياء من لطلانه بعد خروج ذلك شياء من شي
الى ذلك الخارج الذي كانه معفو عنه لاجل المنع من وقد زالت فهو لم يخرج من الوضوء
المذكورة **فان** لانه حدثه لم يرتفع اي رفعا عاما ولا غير رفع رفعا مقيدا **فان**
فكيف ومع عدم الشفاء في ستة احداث الخارج لا للشفاء **فان** يسأل اي ان اريد بالحديث
السبب واما ان اريد به المنع المترتب على الاسباب فلا شك انه شفاء احداث سبب لانه بالشفاء
منه من الصلاة وعونه فاقول ضابطه قال ابن القاص لا يتعلل الطهارة بطهارة الا في المحا خنة
والسبب اذا شفاء اي فانه الشفاء طهارة من البول والدم وغيره الاسوي بقوله كذا
طهارة لا يتعلل بوجود احداث وتعلل بعدمه وفي طهارة واما احداث مناوي **فان** لان
نزع يد جيبه قبل ارجل في تعطل على الاصح اي ولو كانه ناقصا لوجب الوضوء كما ملا
منوي **فان** ما خرج من احد السبيل فانه النقص المخرج لا الخارج لان في شرا وضو
وعبارة المخرج فرج غير منه **فان** المتوضى الاحداث له والمرد لو كانه متوضى وخرج
بالحي الميت **فان** وقال شيخنا اغنايتا بالمتوضى لانه الكلام في الخارج النقص المتوضى وذلك
لا يتصور الا في المتوضى واما الخارج من الحديث فليس بناقص لانه حصل الحاصل **فان**
ولو تم مخرج البول في العتق **فان** واحده ذكر في بول بها قال في شرا وضو **فان**
ان الحكم في الحقيقة منوط بالاضالة لا بالبول حتى لو انا اصلين وبول واحد بها
وطا بالآخر نقص كل منهما افر كانه احدهما اصليا والاخر ايد او غير نقص الاصلين
فقط فانه كانه بولهما وينقص البول من الايد اذ كانه على سنن الاصلين
وكذا اذا اشته وعبارة عري على ارفادة لو خلق لم فرجانه اصلية نقصا
بالخارج من كل منهما افر اصلين ورايدوا شقبة فلا نقص خارج من احدهما ولا نقصا
الا بالخارج **فان** فلو اسند احدهما وانفج ثقبه تحت المعدة ذلك نقصا
بالخارج **فان** ان اسناد الاصلين لا يتحقق الا باسناد احدهما وينقص الخارج من
الفرج الذي لم يسند لانه ان كانه اصليا والنقص به ظاهر واما كانه زائدا فهو عزلة
الثبوت المنفحة مع اسناد الاصلين فالنقص به متحقق وانما كانه زائدا او اصليا
خلاف الثبوت الذي روي **فان** بول واحد بها وبول واحد بها **فان** فانه
بان اي الشخص ذكر او انثى قال **فان** او حاض لو قال او حاضنت كانه انثى قال
الا ان يقال المخرج ارجع الى الشخص المذكور هو **فان** اما المشكوك وهو من النساء
والرجال من ذكر وانثى فانه فقد احدهما ونوال في قال **فان** من فرجيه جميعا

لا من احدهما ولم شبه علي التقيد بالخارج من الدبر لان بدني وتقد من سنفه ان الكلام
في الحنفي الذي لا كائن ولو غير يقبله كما هو اوضح اذ ليس في الحقيقة الا في واحد وتسمية الاخر
فجاءت سوغته العرفية في **قوله** او من دبر المتقيد في عطف علي من قبل **قوله** سوا
كان الخارج عنها رجلا يقتضي ان الرجح ليس عندهم ان عني ويجاب بان المراد بالرجح
الرجح العرفية والرجح ليس عينا فنية وان كان عينا في الواقع وقوله ام رجحا هو قسم براسه
لان لا يكون الا طاهر فقول طاهر الذي قوله قليله ثم في العني ويحصل ما ذكره ان ثمانية
وستون صورة لان قوله طاهر ام رجحا فاما رطبيا منه صور اربع اقسام وقوله مبتدأ اقام
نادر لا ينقل ام لا صور اربع اقسام فتعريف الاربع في الاربع يحصل ستة عشر ثم تعريف
الرجح الذي هو قسم براسه كما وقت تعريفة عن وقوله قليله ام كذا من رتبة تعريف
الرجح عن رتبة تعريفة الاربع وذلك ثوب صورة وقوله طوعا ام كرها من رتبة ايض
فتعريف رتبة الاربع والثلث في يحصل ثمانية وستون صورة **قوله** طاهر ومنه الرجح علي
الرجح لان من خارج الحاجة فغير واسطة ثار قوله ويضام علي ان الخارج من الكسف
طاهر وكذا الرجح من الدبر كالحا لان لم يتحقق ان من عني الحاجة لحوار ان تكون الحاجة
الكرهية الموجودة فيه لحوار الحاجة لان عني تعريفة النسبة العلقية والمضفة
اذ اخذ التعادل بانها الي اصل ارضي لم يجب الفصل بين القاهما بل الوضو فقط كما ان يتبع
المتقيد يخرج من تحت الولد كخروج من حقيقة المتقيد اخري وسمى الولد
لم يوجد حتى يجب الفصل **قوله** حيا فوا منه حمالة وان علم ان الارطوبية معها لا يكون
قضية اطلاقهم وان قال في المطلب الظاهر ان الانتقاض بخو احمية اغا هو لا جازم
تعتبرها **قوله** كقول من له مال ورأي بل لا على القبل ولم يحصل كونه من خارج خلافها
لكن رجع فيه حج ومن المعتاد المذموم والوذي كذا قال **قوله** ام تادركم ومنه خروج ما
يختص بأحد السبلين من الاخر كما خرج البول من ربيع والنايط من قبله **قوله**
كدم ومنه الدم الخارج من الباس وهو داخل الدبر لا خارجا وجوبه كالباس من نفسه
اذ كان داخل الدبر لا خارجا وجوبه كالباس من نفسه اذ كان داخل الدبر فخرج ان زاد فخرج
قوله انفصل ام لا في غير غرض ولم ينقل فلا يفتقر به لاحتمال انفصال جميع
مفاجرة الفصل لا الوضو والتمتع المتقيد يخرج بعض الولد المتفصل كما قال **قوله**
او جأ احد منكم من الغايط اعترض بان تظهر الآية يقتضي ان كلامه الموضع والخبر
حدث ولا قابل بد واجاب الازهر في بان الرمي قوله او جأ معني الواو وهي الحال
والنقد برباها الذي امتنع اذا اتم الي الصلاة فحدثين فاعلوا وهو حكم الجوارث
كنتم مريض او علي سفر والحال ان جأ احد منكم من الغايط او لاسم الشا فم تحذروا
ما فتيموا ونقل القاضي ابو الطيب عن امامنا الكافي ان نقل عن زيد بن اسلم
وكان من العالمين بالقرآن ان في الآية تعدى ما قيل اي وهذا ما والتقدير يا ايها
الذين امنوا اذا اتمتم الي الصلاة من النوم او جأ احد منكم من الغايط او لاسم النساء
فاغسلوا وان كنتم جنبا فامسحوا بوجوهكم وارجلكنكم مريض او علي سفر فامسحوا بوجوهكم
والغايط

والغايط **قوله** او جأ احد منكم من الغايط حقيقة لغوية وحقيقة شرعية وحقيقة عرفية فحقيقة لغوية
المكان المهيمن من الارض وحقيقة الشرعية مطلق الفضيلة الصادقة بكل من البول والغايط
وحقيقة العرفية الفضيلة الغليظة الخارجة من الدبر فتأمل **قوله** المهيمن بكسر الهمزة ونصبها وفتح
المهيمن فيه مخذف الجار فاقبل العرف واستلث والاول اولي الامر شفا وفي اطلاق المهيمن اي المتقيد
من الارض النازل بها من غايط تغوط اذ انزل من الخارج من الدبر باسمه بخلاف العلاقة الجارية
لا روايته فانها في الاصل اسم للمهيمن طرف الجار باسمها بخلاف ما ذكرتم من ان الغايط حقيقة
عرفية في الخارج من الدبر من الغايط الذي ذكرتم في الجدل الذي هو الطرف المذكور **قوله** تقتضي
فيه الحاجة من جهة معنى الغايط المراد من الآية عند الفقه الا اللغوي الذي هو المتخفف
تقتضي اي خرج والمراد بالحاجة ما يحتاج الي فوجه المتقيد بنقابة وتقتضي التيسر بالمصارف
في تقتضي ان لا يفتقر في التسمية بذلك الاسم ان تقتضي فيه الحاجة بالفضل كمن هل يكفي مثلا حيث
تقتضي اولاد من اعداده لم يفر تطير **قوله** يسمى باسم الخارج اي هو بجانب من خارج
حقيقة عرفية **قوله** الخارج اي من الدبر والفضل الا انه غير مشهور بقوله السوطي وحده استناد
في الخارج من الدبر وروى القتل ان من عادة العرب ان الشخص اذا اراد البول يقول في اي
مكانه واذا اراد الفضيلة المتخفف منه يذهب الي محل يتقرب فيه من الناس قاله في **قوله**
وهما اي المتقيد **قوله** استلث هذا ما في خط المؤلف والذي في ثم الرهن شك في بدو
الذات وروى ما بعد الشئ فلفظ المولى ذكره بالمعني قال الشيخ ان السلام في ثم الخارج
شك في بالنسبة للفاعل الذي هو عبد الله بن زيد وروى في الذي منسوب وبالنسبة للمفعول فالذي
نايب فاعل وروى في الفاعل هو راجع وللفظ الحديث كما في مختصر الجارية عن عباد بن تميم عن عمر
انه شك في رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرجل الذي يجلس اليه انه يحذر في الصلاة فقال
لا ينتقل الا لا يصرف حتى يسمع صوتا او يجد رجلا فقولك ان يحتمل انه التبرك للشاف وان
يكوت على عايد اعلمهم وقوله شك بالنسبة للفاعل والمفعول والرجل بالضم مفعول
وبارفع نايب فاعل يغلي الاول من ان غايط علي الم وعلي الثاني فهو الشاة وعمل
بنا شك في المفاعل وروى في الرجل علي انه فاعل ومنه انه للشاة اي ان حال والشاة شك الرجل
انما نال في هو الرجل وهذه الاوجه لعدم العلم بالشك في حاله وقوله الذي يجلس اليه
اي يوجه اليه اي يوقع في ربه وفيه ان يجد الشاة اي يحدث وقوله في الصلاة حال
من النبي روى لا ينتقل يفتح الما الغوثية وسواله فان روى لا ينتقل او قوله اول
تصرف شك من الرازي وهو علي بن عبد الله المدي شيخ البخاري وقيل عبد الله بن زيد
احد رجال هذا الحديث عند البخاري لان الرواية غير روية عن سفيان بن علف لا ينقل
من غير شك في الغايط الثلث ثمة عني واحد هو عدم خروج من الصلاة والفعل
مخرج علي النبي وعون الرفع علي انه لا ثمانية وقوله حتى يسمع اي من الدبر وهو
الغايط وقوله اجد رجلا اي شبه وهو النفس والمراد ان لا يخرج من الصلاة الا اذا تحققت
الحديث **قوله** الذي اي حال الذي اذا جعل شك منيا للمفعول **قوله** يجد النبي اي
يوجه خروج رجع من دبره لم يقل انه الشيطان ياتي الي دبر المصلي ويجذب شعرا

نحتمل صحت خفي ليعمل عليه من ان يتوهم انه احدث قال **قوله** او يجدر بما اي شهد لاي
ما بعده **قوله** بعد ان دخل فيه ليس يتبدل مثله ما لو دخل من الوخرج من الفرج **قوله** مر
عليه الغالب يقتضيان ان الرجال الذين انفقوا على انفسهم وما لولائهم من النكاح الا ان
ان يبرك فيهم الا سلام يقول اذ لا نمان ان لا نمان الرجل الذي انفق على نفسه انما هو
ومن يخرج الذي والودي رقتل بها يخرج سفل كمنزل عن علم التخرج وعليه فني القتل وخرج
فلا تخرج ويعدا ما في من القبر بالسيلين جري على الغالب الا انه يقال لما كانت الحمار
التي في الذكر تخرج في الخرج من النقة التي في افراسه كانه في الذكر يخرج واحد يخرج من
الانثى هو مدخل الذكر ويخرج الولد واخيه في افراسه التي في جرح ل ما بعد فاسدة
ذكر علم التخرج ان في الذكر ثلاث حماري حماري للمني وحماري للبول والودي وحماري لغيرها الذي
قوله ولا لو خلق للرجل ذكر ان اي اصله بخلاف الزايد فانه لا تقتضى بالخارج منه
اي حيث علم ان زايده ما لو خلق لم ذكر ان وانه عني باحد ما وبيول بالافرج اما
به قول زايده ما وبيول به هو الاصل اما لو كان اهدم اكله ولا افراسه فاشتها فقتل
ما ياتي عن ثمة الرقوض من ان الظم ان النقص ينوط به الا باحد ما ان هذا انما يقتض
بالخروج منها الا ان اهدمها وعبارة جع معناها ما تحققت زيادته او احتملت حكم متفاح
تحت المعدة منهم عني على **قوله** ويستثنى من ذلك ما يخرج من خارج من احلب
السيلين **قوله** فخرج من النقص خرج بالمني الولد ولو علقه ونقصه منقصة الوط
مع ايجابه الفصل مطلقا وقال شيخنا **قوله** لا يقتضى لو كان جافا كالمني وازوجها وطورها
قبل الفصل وتطهر به لو كانت متاعية وتقتضيه به العدة وفي ذلك يشبه ان احكام
فلا جحد وما خرج بعين الولد فينقص ولا يكثر به من غل حتى يتم جيعه قال شيخنا
ولا تنعده ما فعلته من العبادة قبل عامه وقيل يجب الفصل بغير عضو لا تنقادة من
منها ما ودفن بان غير محقق قال خط تخرين الفصل والوضو في كل من وجده وحاصل المعقد
ان الولادة بلا بدل في القاع نحو العلقه كخرج المني فلا ينتقص بخلاف ما خرج عن
منفصل فانه ينتقص ولا يجب الفصل قال الشيخ **قوله** اذا قلنا بعدم النقص يخرج بعين
الولد مع استتار ما قبله قبل نقيح الصلاة **قوله** لاننا لم نعلم اتصال المستتر من نجاسة
اولا في سيلة الخط قد تكرر ما في شيخنا الاول وهو يقدره ثوري **قوله** الخارج
منه اول ما يخرج به منه الذي لا يجب الفصل كانه استدخله ثم خرج منقضا **قوله** في
قوله كان امي محمدا تطلد واحتمل او تكرر مثله ما لو اخرج في بهمة فامني او اخرج
مع ستر ذكره خفة اذ اخرج في ذكر **قوله** فلا ينتقص وضوءه بذلك وسنه فواته عدم
النقص بالمني صحة صلاة الغسل بدونه وضوءه طهرا لا انتقاه كلام ابن اربعة
ولو قلنا بالانقضاء كانه بها بدونه وضوءه خلاف لان عندنا قولا بعدم ان يطلع الا من
في الاكبر وفيه السنة بوضوءه قبل الغسل ولو نقيح لثوي به رفع احدث **قوله** مخصوصه
اي مخصوص كونه منيا وقوله بعد ما اي عموم كونه خارجا **قوله** كذا المحقق فانه
ارحب اعظم الامرين وهو الرحم مخصوص كونه زنا محصن لم يوجب اذونها وهو

احد والتقريب بعدم كونه زنا **قوله** او اورد عليه ان النبي الواحد قد وجب الاوثر بل اكثر الجاه
في رضائه يوجب اعظم الامرين وهو الكفارة مخصوص كونه جاعا او ذنبا وهو القضا
بعدم كونه تطيرا وادونها وهو التقرب بغيره كونه معصية وقد جازم بان القاعدة
يقدره ما اذا كان من جنس واحد كالفهارة او احدثوهن كذا في كذا ولا بد ان الكفارة
تكونه بالعموم لان الواجب فيها اصله العتق فتأمل في شيخنا في القضا بنوري
قوله قال شيخنا **قوله** رقتل عليا انه قد عتق ان الكفارة اعظم من العتق بل قد عتق ان
القضا اعظم من الكفارة بالنسبة بتبعنا الافراد فلا يتوجب السؤال من اهل
واغا او جحد اي الادون الذي هو الوضوء وتوكل بحسنه في القضا اي اذا طهر عليه
وقوله لانها عينها معصية الوضوء اذ اطل عليها ويحكم فلا جامعان اي ليس لنا صفة
تجامعها الوضوء بحسنه المحقق فلا ترد المقطرة كما قرع نصنا العزيزي **قوله** لانها
عينها معصية الوضوء الواجب او المبيع لغو الصلاة فلا يرد الوضوء عند الاقرار
لان غير صحيح واغا المقصود من النظافة وحاصلها انها يبطل به الوضوء اذ اطل عليه
بدليل ان لا يبيع اذ اطل عليها **قوله** فلا جامعان فيه تفرغ المني على نفسه ايت
لانها اذا كانا عينها معصية الوضوء انتفى جامعها والاولي ان يقول لعدم فائدة
بقايد معهما ما ينبغي وقال شيخنا الشارعي والظن انه قوله فلا جامعان ام ياتيه والقي
فلا جامعان مطلقا اي في اي صورة من الصور وهذا الاعتناء ليس فيه تفرغ المني
على نفسه **قوله** في صورة سلس المني منهومه ان لا جامعان في غير هذه الصورة
لم لو تزل مني عن السلس وهو موضوع انه يصح لانه وضوءه هنا به وهو يصح معها
لان منتهى الفصل في قوله ان يهدي اغا فقتل التقدير عليه لانه في وفات خلاف
مني السليم فانه محل التلذذ فلا يحصل به الا الزام ولا الفالحكم واحد وهو مشاغلنا ان
قوله في صورة سلس المني ليس بقيد **قوله** لفقد العلة اي ان الواجب اعظم الا
مريب **قوله** فم لو ولدت انا استدر على قوله ويستثنى انا وفيه يقتض قوله ان
تدر المني يوجب الغسل ولا ينقص الوضوء بقتله اذ المني هو المني حيوانا
ها فالان يوجب الغسل وينقص الوضوء وهو ضعيف والمعتد انه ولو استحال
خونا يوجب الغسل فقط **قوله** انتقص وضوءها اي مع احباب الغسل وتطهر به
لو كانت متاعية اتفاقا وقال **قوله** لا ينتقص وضوءها ولو طهرها عقبه قبل غلها
قل وعبارة **قوله** ولو اقلت ولها جافا وجب عليها الغسل ولا ينتقص وضوءها ان
به الداء وهو مريب انقضاء من منها ومنه كذا استحال الى الحيوانية فلا يلزم ان يبطل
سائر احكامه وهو قوله ولها جافا اي او مضفة جافة كما في عشي **قوله** وما خرج بعين
الولد انا وقال شيخنا **قوله** لا ينتقص الوضوء فقط ولا يلزم الغسل الا اذا اتم فرجه وقيل
يلزمها الغسل مطلقا **قوله** لان محتمل ان يكونه من منها فقط في هذا التلذذ لانه
ما من حرم من الولد الا وهو منيها وعبارة **قوله** قال **قوله** ولو اقلت بمن ولا يند
تنتقص وضوءها ولا غسل عليها اي فان اقلت باقية ونسب الثاني للاول ببيان

وجوب الفصل وعدم بطلان الوعد وما لو خرجت تلك الاثر متفصلة بحيث لا ينسب بعضها
الى بعضها فان خرجت لانها فانفصلت وجوب الفصل بالافضل تمام اتصاف ولو خرج ناقصا فعنوا
نقصا عارضا كان انقطاع يد وتخلفت عن خروجها توقف الفصل على خروجها كذا اقر
م وكان الفصل في الاخرة عدم توقف الفصل على خروجها لان معنى الولادة لا توقف
عليها فتأمل **ق** من مذهبنا اي نوجب الفصل وقوله او من مذهبنا اي فيجب عليها الوعد
ق ولو استدل اي استدل اعارضا كما لو خرجت تبين بالاسناد او يعطين التثنية ثلاثة
احكام النقص بالخروج من وجوب وطول الزوجة فيه وعدم النقص بنومه فمكنا **ق** في
وجوب **ق** وان لم يكن لم يدرك عليه قوله بقوله لا يبدل ج فبدل لان لو كان المراد بالاسناد
الاتمام لم يأت الا بالاجابة **ق** وانما يخرج اراهم احسن فمثل المبتدئ **ق** وهو
السرة الى الصدر عبارة **ق** في المدة ستر الطعام من المكاة المتخف تحت الصدر
الى السرة او هي اولى من عبارة **ق** لان اول الانسان راسه فتأمل **ق** والمراد بها
هنا السرة اي وما حاذها من بدن من غير حجاب على قدر المحاجة **ق** ومنه يخرج المنع
ما لو تقدم من امام او خلف **ق** الخارج منه اي من الاصل **ق** او من تابعا
ما لو انفج واحدتها واخر فوقها والوجه ان العورة بما تحتمل ولو انفج انبساطه تحتها
وهو ضد نيل منفض خارج كذا مطلقا او لا لانه يكون احدهما اسفل من الآخر
او اقرى الى الاصل من الآخر فهو المعتد به بغير ستم على حج اقل ولا يبعد ان
يقال بنقص الخارج من كذا من تنزلهما منزلة الاصلين وهو مقتضى ما تقدم
عن حواشي البهجة فانه اطلق في النقص فعل المتقاربة وما بعضها فرت بعقد في
على **ق** في الاصل من استدل اي استدل اعارضا **ق** فلا ينقص الخارج منه وعلى
هذا اذا انا متمكنا لذلك وخروج منه الخارج وكان متوقفا على مدة من الزمان
لا يمس بها فزحوا ولا امره اجنبية فانه لا ينقص بذلك وعلى هذا بلغز ويقال لنا
نقصا فليس هو مستحق منه بالكلية وسب وخروج منه الخارج وبنام **ق** من ينقص ونحوه
وصورة ما ذكره ان يخرج بقوله وانه انفج في السرة او فوقها والاصل من ينقص
استدل اعارضا او غيرهما والاصل من ينقص فلا ينقص الخارج منه حقه وانظر
وجه التقيد بالتمكين للمنفج مع ان الخارج منه لا ينقص ولا الاصل من ينقص فلا
حذوقه **ق** ولا عبرة كالحذر **ق** باليد ج فيه اي مع جواز **ق** وبلغز ويقال
لنا زوج وطءا فان اولى يجب عليه الفصل اطف **ق** ولا يحل التسلخ الا اولى
اسقاط قوله ولا يحل الا لانه انما يتزوج من مقابل الاظهر ومولاه المنفج فوق العورة
نقصا الخارج منه وقد تبين ان ذلك ما في نية المراجع التابع كخبر الحاشي فيهما انها
لاية عارية المنفج على احوال الضعيفة ولذا قوله ضعيف قابل بانه النقص
اذا كان فوق المدة وكان الاستدلال اعارضا بنقص ذلك تثبت بقية الاحكام
الثابتة للاصل اقرى **ق** شغافه لو خلعت انسان بلا بدو ولم ينقص **ق** بل
هل ينقص ونحوه بنومه غير مكمل لان نفس النوم ناقصة او لا لانه انما
نقصا

لي
ج

نقصا النوم لانه مظنة الخروج من استيقاظ **ق** في الثاني **ق** مطلقا اي في جميع
البدن وينقل اليه جميع احكام الاصل من العطف الا لا يخرج منه وهو يحدده وقوة
النظر اليه وجوب ستره عن الاجانب وفي الصلاة ولو لم يجبه وتسلط بكشفه في اوجابه
ولم يكن في جبهته وقيل بان وجوب ستره واجب بكشفه عند السجود او لا يستجد عليه
سوقا لانه يجوز السجود مع الحجاب ليدرك حجة شق الزينة عدايتها الا قرب الثاني **ق**
وضيح بالمنقح اي بالخروج منه ليس هو بل في تركه بالعلم **ق** فانه لا ينقص بذلك خلافا
وعليه ينبغي ان لا ينقص بحد التنقيص والعشالان من ربي وكذا ربي ويلزم تركه
الدماغ او خرج من الصدر لعدم خروج ذلك منه المدة **ق** فاستد وجب على الناصر
الميلاد في رجة البدن العالي ان اول ما خلق الله من الانسان الفرج وقال هذه امانته
عنده فلا تنقصها الا في حقها **ق** ربه ابن اي الدنيا في كتاب العروج عن ابنه من مذهبنا
النوم الخ افرده عن زوال العقل للنفس عليه والحالفة عليه لما عده من النواحي حيث
كانت له حالته حاله نقض وحاله غرضه مع زيادة **ق** وهو استرخا اعصاب
الدماغ عبارة غير حقيقة النوم ربح اي سب ربح لطيفة تعود من الطعام الى الد
فتحصل فيه برودة شاعها تكون الجوارح والاعمال النوم لان رجه اعطى وهذا لا ينقص
لونه بخلاف النوم وعادة **ق** في قوله وهو استرخا اعصاب الدماغ اي منغطين القلب
بسبب ذلك وهو معنى قوله يقضم النوم ربح لطيفة تأتي منه قبل الدماغ فتغطي القلب
فانه لم يستل الى القلب بل غطت العين فقط كانه نفا سارفت علامات النوم الرضا
ومن علامات البقاسي شجاع كذا **ق** الجوارح في انهم يفرحون في رايها وشكرها قام او تقس
انتقص **ق** مقدره بالرفع فاعل المتكلم وفي بعض النسخ المتكلم فمقدور بالنفس مفعوله
والفاعل ضمير الموقض وقوله البيع اي اليه يعني الثاني ولا يباع منه الا لا يخفى
والبيه معنى اليه بالتاكيد مع حذف الناعن التثنية فتأمل **ق** وكالسه هو تشبيه
بشيء من النظم كذا ياط الوعد في الزمان واصلة بدة بوزن **ق** وجمعه استاه كذا في
تحدثت اليها وغرضها المهمة فقبل استت فان زورت اليها وهي لا يوافقها العرف
التي هي التاخذ منه المهمة التحريم بها عن ضايعت اليها فقبل **ق** وفي الحديث
استئانة بالكمالة حيث سجد السيد بفرقة مثلا او ابيات الوكاخيل واستعمال العيشي
في النظم كناية او جاز من سئل علة التذلل لانه يلزم منه التنازل عن النقطة **ق**
والمعنى فيه اي في الحديث اما اذا نام وهو مكنت **ق** لانه لو اخرج عدد التواتر
او معصوم يخرج شيء كذا ينقص بخلاف عكس في المعصوم اذا اخرج بعدد
الخروج في غير المتكلم فانه لا ينقص بالنوم لان النوم على هذه التي لا ينقص لو
امره سيدنا عن زيد نزل في هذه احواله امثال اخرج اي لانه كذا لا ينقص كذا
لان المذاق ج قد بطلت لانه لا يوافق النقص اي لا يجهد لغيره مع وجود كذا
لانه لا يوافق في الحق لانه ابن شري وقال عبد الوهاب **ق** لو نام عن غفلة وقال لي زيد فبطل
لغيره وجب عليه تركه مذهبنا **ق** طاعة في غفلة في غفلة كذا اقرى **ق** فيها باب

ما

هـ

المرة قبل المرة ونفزع فيه فنعيم ولين يرجع لمن نازعه والمهدة عليه ولو تحقق نومار ومافان
احتمل التمكن لم ينتقص والافكار وهذا حاصل الرابع ثم **د** لان زاد رقيقة العلة ان لو احيا
نقصا سم وقال انما شرف ففلا حزم ولا نقص وان اعتاد ملاه ثابته المذموم والافكار انما شرف
وجه انما تحققنا الطهارة والكنة في رافعها والاصل عدم الرفع ارج وفي اطراف قضية السبق
بالندرة ان من فكر خروج الرمح من قبله ينتقص وضوء سدم من غير عكس ان تفتقر
وهو غير وارد فقد نقل بعضهم عن رخدم النقص بنوعه من غير عكس اقول وهو مقرر على
معنى انه اذا نام غير متمكنا لا انتقص لاحتمال عدم خروج رمح من قبله ولا نظر الاعتبار في وجه
لان العادة قد تختلف خصوصاً والاصل بقا الطهارة فان تحقق خروج الرمح من العقل
انتقص ومنه فمخرج اما منافي الام بان خروج الرمح من العقل انتقص ولا جمع عليه
الامتناع **هـ** ولقول اني عطف على قوله لانت **و** حتى تحقق رؤسهم الارض حقيقة
اي وصلت الى ارتفاع الاليان **ز** محمل اي حديث اني وقول جمعا بين احديهما ان
حديث اني وحديث الداعي نقض الوضوء بالنوم **ح** ولان لا فرق في انظ ان تكون الارض
عطف على قوله فدخل لانه لو لم ينفقها كان المعنى ودخل ان لا فرق في ولا معنى له الا ان
تقدر فعل والتقدير وطم ان لا فرق في ولا معنى له ولو زالت احداهما التي نائم في مكان
او سقط احداهما في الارض لم ارجع حالات فان زالت احداهما في الارض
او وصل ذراع الارض قبل انتباهه انتقص او بعده ان يترك في تقدمه وفي ان نام او
ناعى او في ان لم يمكن او لا اذا غا طر بيا لم روي او حديث نفس فلا استيقا **ط** ثم ان
كان بين مقدمه ومقر تخاف نقص ولو لم يتجاف بشي لا يستيقا **ق** ومنه خصا
صلها انه عليه السلام ان لا ينتقص وضوء بنومه بغير تحف الا اختار الصحبة ان مدي
اسم عليه السلام نام حتى سمع غطيته بالفن او ارجا المنجحة ثم صلي ولم يتوضا وقال
ان عيني تنامان ولا ينام قلبي ويشله ما بالان في نومهم داعية التغطية ولا يفر
غفلة ولا تطرق اليها شايبة نوم عنها من اشراق الانوار الالهية الموجبة لغضض
المطالب السنية على ان قيل هذا مخالف لما في الصحيح ان نام في الوادي غفلة العوج
حتى طلعت الشمس واجيب بان طلوع الشمس من خلافها العن وهي رابعة والحديث من
وطأ فيه القلب وهو يقظانه في فم في جوابه بان لم يمتد له نومته نيام في عينه وقليه
ولومته نيام في عينه دون قلبه قال الزركشي فادخل في الغفلة قوله عليه الصلاة والسلام
تناام اعتنا ولا تنام فلو نجا اجاب بعضهم باحتمال ان يقال منه ادراك الشمس لم يمت
عليه احكام القضي بغير ر **ز** زوال العقل كانه الاولي للبع ان يقول اي الفلكية
عليه السلام قال ع في هذا جواب عما يقال في السر والاعمال في زوال العقل والاعمال في زوال
العقل هو الوقوع في النوم في زوال العقل والاعمال في زوال العقل والاعمال في زوال العقل
التميز وهو الماردها وتوفي بان منة عين ما بين الحسن والقيح وهذا في زوال الاعمال وعلية
عالي القوي في يعرف بان منة عين في زوال العقل بالزوريات عند سلامة الالام
اي الحواس الخمس وهذا لا يزيل الا اجنوت وهو مطلقا زوال الشور من القلب ثم
ان

ثم ان كان مع قوة حركة الاعضاء بلا طرب فهو اجنوت اوسع طربه فهو السكر اوسع فتقوا الاعضاء
فهو الاغما اوسع استرخا المفاصل فهو النوم ويوفى النوم بان رجح لطيفة تأتي من الدماغ الى القلب
ينقلب العين فان لم ينقل الى القلب فهو النعاس ولا ينقص به **ح** الفوفية وهي وحمل القلب على
الزجاج واول وجوده عند فسخ الروح في اخذ في الزيادة للبرق الاربعين وعليه مدار التكليف
وقيل هو نور في القلب يدرك به العلوم والطلاقة عليها كان تكونها اثر في السمع قد يصرف
بموتة قال ع في ثم المنها في وهو معنى العقل الفوفية انقل من العلم لان منة راسه ولاث
العلم بحرية منه بحرية النور من النفس والروية من العين ومن عكس الاراد من حيث
استار راسه له وانه تعالى يوصف به لا بالعقل ويزيد وينقص وهو في الانسابة والحب والملا
لكنه في النوع الانساني **ط** واما احسن قول بعضهم علم العلم وقيل العاقل اختلفا **ث** من
ذا الذي فيها قد اخرج الشفا **ج** فاعلم لاننا قد مررت غائبة **د** والعقل قال ان الرحمن بي عرفنا
فانفج العلم انما جاء قال **هـ** باننا الله في تنزيله ايضا فاما بقفه العقل ان العلم سدد وتكبل
العقل كنه العلم وانفرد **و** وكان الشيخ محي الدين الكايني يقول العلم افضل باعتبار كونه اقرب
الى الافاض الى معرفة الله وصفاته والعقل افضل باعتبار كونه متبعا للعلم واصلا له وحاصلا له
ان فغيلة العلم بالذات وفغيلة العقل بالوسيلة الى العلم وروي ابن عبد البر ان الله تعالى
لما احبط آدم الى الارض اتاه جبريل فقال ان الله تعالى احضر لك ثلاث خصال لتختار
واحدة منها وتختار عن اثنين فقال ما هي فقال له العلم والدين والعقل فقال اخترت العقل
فقال جبريل للحياء والدين ارتفعا مقدما خيرا فريكا فقال لا امرتفع فقال اعينما قال لا ولا كنت
امرنا ان لا تشارك العقل قال الفوري وعمل العقل من قبل الاعراض او من قبل اجوار اول ولا
واجب **س** هو عند علم الستة عرفنا قايما بالقلب متقبلا بالدماغ ويزيد وينقص وعند الحكم
جوهر مجرد عن المادة مقارن لها في الفعل **ط** لها ولربكاه ذلك اولى حاله الذكر فينتقص
طهر عندنا خلافا لما لكه وجود النوع وتوقع الاعمال لا ينسا وقده في بغير الطول لا ينسا
من الامراض وعليه فلا ينتقص به الوضوء قال السكي وليس كما غم غم تقدم استيلا به علم على
بواظهم لانها اذا غممت من الاخف وهو النوم فنت هذا اولى وعين هذا لا ينتقص به طهارتهم
واعقد شفا بابي رحا **ق** فخرج اي مع تحذير الاعضاء او كانه بحيث لو نبت لم يثبت خلا
النوم فانه يتوقف مع استرخا في احصاب الدماغ اوسع كونه اذا نبت انتبه فافترقا ومكنت عن السكر
لان لا خلوا عن واحد من الثلاث كما قال **د** علم من كذا في من قوله زوال العقل **هـ**
الذي لا يلحق العقل لانه نبت او ابل ويجاب عن ذلك بان ابل كما اضيفت الى السكر اكتسبت
منه الصفة مذكرا **و** لس الرجل اعني هذه في لانه لو قال لغيره التقا بشرتي رجل واولا كانه
اولي لان اللبس اما ينفك لفاعله او ينفك له وعلى كنه لا ينل الاخر وهو الملموس مع انه يوم
اعتار العقيد وليس كذلك وحاصله ان لم يبين ان النقص تنقص وهو اللبس او الملموس
او عما خلا لا الالتفات لما كان به شتر كائين المتكلم فيمن يفتن فتنها ما كانه ينبغي
لهم اواله ان يزد والملموس كلاس لا فادة استقام في النقص واجاب ع في بان
المراد باللبس حصول الشور وهو التعلق بالبرتين وانه كانه بلا مقدم واعلم انه اللبس انتقص

شرط خمسة احوال يكونا مختلفين ذكرهم وانوثة ثابتهما انه يكونه بالشرة ووجه الشرع والسنن
والخلف ثابتهما انه يكونه بدونهما ان يبلغ لهما احد شيئا فلو بلغ احدهما احد
ولم يبلغ الاخر لا ينفذ خاسرها عدم الحرية ومحل كونه اللبس ناقضا في حق غير النبي صلى الله عليه
عليه وسلم قال في علم الحنفية واختصاصه بان النبي صلى الله عليه وسلم لا ينقض وهو باللبس في احد
الوجهين بل لا يبيح بذلك الطهر وهو الاصح عند المؤلف بقوله لا ينقض وهو باللبس في احد
عن عائشة رضي الله عنها قالت كان يقبل بعضنا من راحه وفي رواية يقبل من ثيابه فيصلي ولا يتوضأ
ويغتسل احدنا بوضيعة فقال لا وضوء من اللبس ولا من المباشرة الا انه يتخذ متعاقبا في تمام
الوضوء والاصح عندنا ان ففتان ليس غير المحام ناقضا للوضوء مطلقا ووجهه في النفوذ في الوضوء
وغيره ما لا يجيب عن احد بل ما من خصوصية او نسخ لان قبل تزويج لقوله تعالى اول اسمع النساء والجب
حنيفة ان يقول الاصل عدم خصوصية وعدم النسخ حيث ثبتا والحديث صحيح للاجماع قال
ابن عبد الحنف لا اعلم الحديث عند توجب تركه منع لو تولد شخص من آدم وحواء لم ينقضه الله
ولم يكن على منعه الا منعه من الله تعالى في منع جلد الرجل المرأة اذا سخر وفسخ وصح
المسح بالبول لا ينقض به لانه لا يسمى ارميا ولو سخر الذكر وحشي فلا ينقض به لانه لا يسمى
ذكر الا ذكره ان يخرج عبد البر الا منعه من ومنع السوال عما لو تطلق من في خصوصية امرأة او نسخ
رجل امرأة هل يستخف او لا فاجيب عن بان الظن في الاول عدم النقصان للقطع بان
عنده لم تنقلب وانما يتخلل من خصوصية الى خصوصية مع بقا سنده الذكورة واما المسح فان النقصان
به محتمل لقربا بقول النبي مع انه قد يقال فيه بعدم النقصان ايضا لاحتمال بقول النصفه
دونه المصحح من علمي **٢** عما قرى به قراءة سبعية لحمية والكساي في النساء والمائدة
٣ فمطلق الغالب المتكلم في موعلة للعكة وقوله قد يكون المتبجعة **٤** لانه خلاف الظن
اي لانه ليس منه توافق القرائن **٥** اللبس لا يختص بالجماع اي بالهو عمل الجماع وغيره
لان اللبس هو الحس باليد ويدها ووجهه على الاعمال والى من جلد على خصوص الجماع لانه
القرار الثاني انه يدل على ذلك العمل بخلافه جلد على الاعمال ليس له قراءة اخرى تريد من قوله
اذ اللبس اي الذي يرمي به لا يختص بالجماع اي فتكونه الملاسة عن محتملة بالجماع لاجل
توافق القرائن في المعنى فتأمل ووجه الاول انه يقول ان الملاسة حتى يظهر الرجل على الخفم
الذي هو ابو حنيفة لانه لا يتكلم به اللبس لا يختص بالجماع **٦** ليس من ثابتهما انه يكونه
٧ ولا فرق في ذلك بين ان يكونه بشبهة او اعترافه به يعني لا ينفذ في الايقاد والاعتقاد
بالايقاد والاعتقاد واجب بان في ذلك ما كلفنا نقول به بين ان يكونه بشبهة او اعترافه به
وقوله او اعترافه اي وبغيره وبذلك **٨** او حيلي منبسطه انما يشترط بفتح الحاء المعجمة وكسر
المهملة **٩** شقة اي فتحة **١٠** او كافر يقتضيه لانه المنع لما رخص بزوجها بالامساك
وحيث يتكلم عن المحرم فانها لا تحل في وقت اصلا **١١** واللبس الجسدي باليد اي باليد
بها عينا ولا يبعد ان يكونه منار حقيقة غنية في اجمع قال **١٢** والمعين عند اي فيه
النتقن به **١٣** انه مظنة لوجه الدعوة اي تحب احصاء فان انتفت قال **١٤**
ومفله ان هذا الاجتنان اليه لو كانه المراد باللبس الجسدي باليد فقط كما هو ظاهر كلام السج
لكه

فانقطع له صلى الله عليه وسلم قطعة من ارض سجدة ومكثوا بها وظلت عليهم وكانه يفسلون وكذا
فاذا اكثروا لم ينفذ اربعية واذا اقلوا لم ينفذ سبعة وكانه المناقضة كبر بقولهم حتى اجمع منهم
جماعة وانما الي النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا لم اجعل لنا يوما في احدي في المحرم ولم يوافق
وارادوا اجمع من المجتهد فنزل في ثابتهما على النبي صلى الله عليه وسلم في ولا ينفذ في التراتيب
بدونه **٢** بالعداة واللبس يريده ووجهه ما عليك من حياهم من شئ الى قوله فتكوت
من الطائفة ووجهه ان النبي صلى الله عليه وسلم وبقا عليه وسلم وبقا عليه وسلم وقال لهم الشرع انما هو
لان من امت علي منكم كان من رفقا في الجنة فبقا اشارة الى اهم رفقاؤه بها من باب ادخل
هذا السوم فيه اي في وقت التحنيط فقط وحبب من تنبيهه ويندب تنبيه من ثابتهما
مخالفة الاراد او اتمام المعصية ولا يثبت في المصنف في المصنف ويلزم من ثابتهما انكار عليه
ومنهم ان قد يركب السوال قبل بل حداثته كوش على المصنف او مني اوام المصنف ان
تخلي رقابهم ويحرم الرقص فيه ولعله غواية ومحمد السطنة ولو بالذكر لما فيه من تقطع
حصنة ولا يذبحه قال علي الجلال ويحتمل احوال الخجاسة ولو هاقدة ويحتمل تدبير ولو بالظن
لا قالوا المتكلم فيه بخلاف الرضوخ فيه وان وقع فيه ما و لم يدم يتدبر وعدم اهانته وما
طبع العقل في المحدثات كانه ستا على الخجاسة وانه كانه حيا تلك لست يد بالجميع لحي
مخلاف الرغوة لان بالمال التراب والمشهد السوية بين القولا كبر عت في حواذيرهم في
الارض الترابية في المصنف عند خارجا راحة عتده وعدم رولا ما طرح الاشيا بما قد كثر
اللبس وغيره فمذمومة لا غير لان لغيب لا تنذر ذكره في علمي **١** رورع حنف **٢** ولا يخرجه
الرجح فيه فافرح الرجح فيه خلاف الاول وله اذكرة اليه وهذا عندنا معاشك انفة خلق فامنت
قال بالجملة كالسارة المالكية وقوله تتاذي مما تنادي به بنوا ادم هذا يد على اجابات حاسية
التم لهم ويستفناه بحمة كك مسدعا اجمعه ولا يملك في غير الحفظة فانهم لا يغير رقت العبد
المالك ووجه نظره لان الاصل الكرا او اذ وانما احبنا به في السائلين المحسن الذم
هو الاكبر الكرا او اذ افا الصواب ان المراد بالاكبر الا غلط والمراد بالانسط المقتضين الاكبر والاصغر
ومندوق بفتح الصاد وضمة وبقا بالسين والراي فففيه ست لغات وتلك روي وضع
عليه زيا اي ذي من جميع الكري شرط انه يكونه عليه المصنف على المصنف خلق قاله
وجك وهذا في الكري المصنف المصنف اما الكري الكبير الذي ينفذ عليه العاري ذلك
يجب الا سي الدتني الساترين للمصنف وهو ثابتهما لانه كما اعتدت ومنه اعتدت كما هو ظن
بيت الرقة المرفقة فيهم مسة اذا كانت اجزا الرقة وبعضها فيه وما تحب احيايل ينهما فلا
يجز مسه كافتق به شحنا وقوله مد على التحريم من ادم بفتح الهمزة والذال اي جلد
ولا بد ان يكونا معدن للمصنف اي رده وظن كلاهم انه لا فرق فيما اعد لم يثبت
كونه على غيره او لا ويقر بيب ثم روي قوله اعد اي عرف اليه نحو ان است اجم **١** لانها
لما كانا معدن لم اجم اي فتكونه حرة من الحرمة والعتدوت ناسية لطرية التقي على
اجلها اشار اليه الشق فتا على روي **٢** والعلل قد اي الله تبة لا طوية هذا اي ذلك
عمر من الرابة حيث كانه طولها منوطا لم يجرسها اليه لم يكنه ما سالت المحقق **٣** لدرسا

اد من استعار كتابا فوجد فيه غلطاً لم يحل اصلاحه الا باذن مالكه او معفو عنه وقيد البليغي
وغیر اني قید قول لم يحل بالمعنى انما الموقوف فيجوز اصلاحه وفيها شيء اخر في وقوع السؤال
لكن في رجل كتب معفو عنه ووجد فيه غلطاً لم يحل اصلاحه ولا يملكه بالحق
فاجاب نعم انما علمه احد الباري المتعبد يجب اصلاحه فورا في كل حال لان
لان تركه في نفسه لغو خطا وهو متعبد بغيره من اجل ان يكون له في نفسه
لكن الاطفال يحسنون الكامل في القرائن لا يحسنون عليه وبت في حقه الرق فقط ولا يجب لانه
ليس بمعتبة والنظم وجوب الرق فبما ساعى وجوب من العيب ان لا يراه بغيره لانه
الوجوب لا يتوقف على العيب وجوبه اطلاقا بل على ما في ذكركه من غير
ان لو استعار كتابا وراى فيه غلطاً وكان له ان يخطئ فيه شيئا مطلقا لكنه ان لم
يكتف به فخطئه لردائه اي عليه فينفي انه بدفعه كمن يخطئ حيث كان خطئه
وغلب على ظنه اجابة المدعى اليه ولم يفتحه في سؤاله وان اوقف يجب اصلاحه ان
يقطع الخطا وكان خطئه مستحقا او المصحح وغيره وان متى تردد في عني لفظ الخطا او
في الحكم لا يصح شيئا وما اعتد من كتابة لعله كذا انما يجوز في ملك الكاتب او دفعه
وان الوقت يجب اصلاحه كتابة نحو اني هو ما يشي في جوارحه وان احتج اليه بما فيه من تغيير
الكتابة من اصله ولا تظن ان زيادة تحسنه فيعلمه للعدة المذكورة ونقطه من كل كلمة
حياته من الحن والتدبر ويجوز كتابة القرآن بغير الترتيب بخلاف قرآنه بغير الترتيب فيمنع
رجل من كتابته بالاجل مع تدقيقه على كتابته باليد ام لا فيه نظر فلا ريب انما لا يفتد
بذلك الا في الفراسة الا ان يحل الجواز على ما اذا اضطرر اليه ففقه واصحرت في الترتيب
كما ذكر وفائدة كتابته بغير الترتيب مع قراءة القران بها ان قد يحسنها من قراءة بالترتيب اي في
سببه وحله في حال ما ذكر ان لم يسمها ودواها انما هو القرآن لانه لو قيل ان كتب بالترتيب
انظرت ما كتبه نطق بلفظ القرآن قلنا اخطأ عن عني وفيه عني ان يقلل من عني في
انني مستغنى عن رجوع كتابته في القلم الهندي ونفسه حوان في نحو الترتيب اي في
الرجوع حوان في نطق حروف القلم في القراءة في التعليل الحاجة الي ذلك من مسوكتها
عمله بالادري والوقت بينهما وبين القراءة وجود الالفاظ فيهما والاستيلاء بخلاف القراءة
فكله القراءة في مستحضر وتكون القراءة هار وخرج الارجح لا مع غوص في لسان لانه غير
مستغنى عنه سم وقيل يحسن القراءة في مستحضر يحكم اي في حارة والاربع ههنا
ما لم لا يفعله السائر في الطريق وعلى الاعقاب فيها التفتيش المذكر اي فان انما
عنه كرهت فالانكراة اذ ليس المقصد اهانة القرآن والاهويل زعما كان كذا ولا
يجب من المصنف والايمن المصنف المحب من الملك في المصحح ولا في قراءة القرآن ولو
لن الحاجة وفارق من من المصحف لفرضه فله بان بان الملك والقراءة اي في كذا
في الكاف ارجح الحاجة تله الاضافة بيا شرة اي الحاجة نفس تله او ما هو سببه كذلك
لكل من المكتب والايان به للمعلم ليلهم منه قال شرفنا كان في ولو كان حافظا عينا
قلب 8 ل 8 بل يندب اي المصحح المتعلق بالدراسة وتكون المكتب اول من اشر

ولو

ولو لم يترك في انظم خلافا لابن الهادي ثم نصح عكسه اذا راقبه الولي وانابه حيث عينه من
انما سمع في لم يبعد عنه اي وان لم يترك عليه مكتبه في المصحح وعلما هذا يحل قوله
الخير في يجوز للمصنف عكس المصنف من الملك والقراءة ولزم انما في المصحح بان
ورد الترتيب اي بالذكر وقوله فيه اي في المحل نعم افضل ان بالذكر افضل ان الاشتغال
بالذكر المصحح من يوقت معني او محل من افضل من الاشتغال بالقراءة في ذلك الوقت فاما
منلة بين الاشتغالين لا بين القراءة والذكر لان الزمان افضل منه مثلا الصلاة على النبي
صلي الله عليه وسلم طلبت ليلة الجمعة فالاشتغال بها افضل من الاشتغال بقراءة لم تطلب ليلة
الجمعة ارجح بالادري ما ذكره في كتابه من حاشية كالتكبير والصلاة على النبي صلي الله عليه
وسلم ليلة عيد بني ليلة جمعة روي الاقل وتوما فيقدم التكبير في هذه قال ان يستقر
قال في ثم العباد وطم ان ستر عني فلا يكون تقوى واحد من جماعة اخر وفارق التهمة عند
الامانة القصد من حيدر البركة ومنع الشيطان وهو حامل شجرة واحدة وهذا القصد
اعتقاد القاري ولا حاجة بان يد من شيطان وهو غير حاصل بذلك كالفضل
بين الركعات بان يكون بين القرائن قدر ركعة باركانها وسنها والا فلا تطلب تقوى بان
فان يجلس المراد بالجلوس ما عدا الاضطجاع فيل القيام فان القراءة في القيام افضل
تعليلها قال وان يستعمل اي القعدة ولا ينبغي اي شي في عند القراءة وفي
من حصة العارفي قال تعالى ويخوفون للماذن بان يكونون في طهر يتكبر
في تحمله ان يتا ما يقرأ من التهليل والمواعيد والحواف والهدوء في تفكيره
في ان كان لم يحسنه من ويكافئك على فتدرك فانه من المصائب قال في الاذكار وندب
التاكي لمن لا يتدبر على الكتاب الرضخ والتلة تطهر في المصحف افضل بها عتب
طهر قلب اي لا يهاجم القراءة والنظر في المصحف وهو عبادة اخرى قال في الرضخ
ويندب ايضا اليه لما روي انك حاشية عن ابن سعب قال قال النبي صلي الله عليه
وسلم ان اعلني القرآن فقلت يا رسول الله ارا عليك وعليك انزل قال اني احب ان اجمع
من غيره فترات عليه اي الساكن حيث الى هذه الآية فكيف اذا اجينا من كل
امة شهود وحشا يدعي هو لا شهادة قال حرك الال فالنعت اليه فاذا عناه نذرا
مرحوم في وقال لا تنزعني اخذ علنا اليهود اذا كنا في تلاوة قرآن او قرآن حديث او كنا
كلهم احدا من الاوليا ومن العلماء لا ينقطع ذلك الكلام لكلام من يهودهم الا بعد ان اخذ
اجازة بقولنا دستور يا الله او دستور يا رسول الله او دستور يا سيدي فليكن في كلام
فلان يمتدح على ذلك انما المحض مع انه تعالى هو كمال المراقبة وكذلك ان الثاني في صلاة
علي رسول الله صلي الله عليه وسلم او ذكر او دعاء من جعل لنا نفس انه شك في كفايته
لانه من الادب ان لا يهاجم عز وجل الا اذا اجتمعت حواسنا ولم تتخلف عن
الترجوه منافع واحدة فاعلم ذلك وان اعلم علم حكمه وتحمي بالشار وتطيل
الصلاة بدان تهر غير المعين ما ولا السبعة اعتمد ان روي ابو عبد الله

ن

ة

اللاذنين فيكون لانه ما جدد **قوله** فريز ذلك الذي مثل صوت فريز الكثر وقال بعضهم ولا مانع من علم
على الحقيقة فلا حاجة لجعله على حذف مضاف **قوله** وكيف ذلك اي الاذلال اي على اي
حالة يكون هل مع السيد ويدونه لان كيف الاحوال **قوله** ارخاني امبيك بفتح الهمزة وكسر
البا وكسر وسدي اي اذنيك بان يتاخر في اذلال امبيك **قوله** وهو يختص بسائر عبارة
الخصايص وشربها التناوب وخص بالكثر اي بشرب قال تعالى انا اعطيناك الكثر وخص
اي بغيره اوتيت الكثر اي بغيره **قوله** السرا زاد ابو سعيد النسياني واني سرائر
وبالحول قلت لكن بوجه ما ورد في **قوله** من جندب من جندب ان لكل بني حوضا وان
يتباهون اياهم الكثر وادى واني ارجو ان يكون **قوله** الترمذي وزكري ابن ابي
الدين ابيد صريح عن الحسن من سله ان لكل بني حوضا وهو قائم على حوضه بيده عصا يدنو
من غرقه من امته الا اولاهم يتباهون اياهم الكثر يتبعوا واي لا رجوا ان الكثر الترمذي يتبعوا وقوله
في حوضا بيده وان حوضه عرضا احياض اي حياض الانبياء والكثير ادا قال الترمذي وقوله
الكثر في المورف بان الواسط الكثر في حوض الاما الى فان حوضه مزج ناسه لم اقق على
ما يدل عليه او يشهد له اهو قلم من هذه الاحاديث صريح في ان الكثر ليس من الخصايص المحمدي
وقوله فاختص بنسبنا الكثر الذي يجب من ماله في حوضه فان لم يشرب بغيره لغيره وان حوضه
الكثر لخصايصه والكثر وادى وان من شرب منه لم يظلم بعده ابقا قال القاسم العتيبي ان الكثر
قبل المذابة وقال القاسم في الكثر حكي عن بعضهم انه ليعرض بعد الصراط وهو غلط والسرا ب
انه قبله لان الناس يحضون من قعره عطا شافنا سب تعديه وخالفه القاسم
فقال ظم قله من شربه منه لم يظلم ان الشرب منه بعد الحساب والنجاة من النار وهو ال
يوم القيامة لان من وصل الى موضع فيه الخطيئ ضاى الله عليه ولم ينع منه كيف يعود
الحساب او بذوق نكال العذاب والقول بواو هي من الشرب وقال في تذييله ذهب صاحب
العقود وغيره الى ان الكثر يكون بعد الصراط وعلى اخره وفيه **قوله** حوضه
احدهما في الوقت قبل الصراط والاخر جنب الجنة وكلاهما يسمى كثر في قوله حج ربه فله لان
الكثر يترد اخل الجنة كما في حديث روى له انا عن انس الكثر من اعطاه الله في الجنة تراب
سكرا يصفى من اللب واحلى من العسل بوجه طراغها مثل اعناق الجوز وكلها انما هي
وهذا النهر هو الذي ينصب في الكثر فهو مادة الكثر كما جاء في البخاري فلهذا الكثر
كثير لان ما منه وزكري ابن ابي الدين عن ابن عباس موقوف في قوله تعالى انا اعطيناك
الكثر هو نهر في الجنة عمقه سبعون الف فرسخ ما و اشديا من ماء اللب واحلى من
العسل شاطيا من اللؤلؤ والبرجد والياقوت خض السد به بنه قبل الانبياء وما ذكرني
عمقه بخلاف ما افيد ابن ابي الدين عن ابن عباس من روى باسناد حسن عن سالكه قال
في حديثه لا ين عيسى فما انما الجنة اي احدى قال لا كلها تجري عليها سحابة رطوب
وهو مختص بنسبنا المختص بنسبنا انما هو الكثر الذي جنب الجنة النار فيه الماء الكثر
والاكثر في الكثر لا يتبعنا فنعنا ولا هاهنا واجيب بان الماء الهالك في احدى
كالجدول تجري في الانهار التي في الارض مع عظمها وارتفاعها فانها تملك في ما ذكر

في

تد

فتدبر لم راي في المناوي على الخصايص ملك ما نفعه قال في الخادم وهو المراد بوجوده في حقه
بالنسبة الى الصلوة المفروضة ام النافلة معها ام في جميع الاحوال المستحبة في حقنا او ما هو اعم
من ذلك لم يقرر في حقنا اي في سنن ابي داود وانما على علم الصلوة والندم امر بالسواك لكل
صلوة وساق الحديث بخصيصه بالمفروضة **قوله** في كل حال اي وزيات **قوله** مطلقا العلم
اراد به عموم الاوقات اي في اي وقت كان والمناسبات لكلام الملم في عموم الاحوال والانتساب
على كلام الملم منقطع لان المستثنى من الاحوال جمع حال وهي ما علم ان خص من خير
او شر وبعد الزوال من مخصوص ليس من احوال الكثر والانتساب على كلام الملم منقطع
وقد جاب عن كالم بان في الكلام حذف اذ عليه السياق والاصل في كل حال وزياته الا ان
ولعل انما رايه يقول مطلقا اي في كل وقت في كل وقت **قوله** في كل وقت في كل وقت
الزوال للصيام اي ولو تعدى الليل ايام الدجال لان في ايامه يوم مكنته ويوم القدر
ويوم الجمعة فاعتبار الزوال فيه تعدد ربي هاطف قال في الخصايص واختص بجواز السواك
بعد الزوال وهو صيام بغير كراهة وخص بما بعد الزوال لان التغير بعده يتحقق عن
المعوم لخلو المعدة ثم ان تغيره بغير خلوف كان يتحقق بغيره كنوم لم يكن زوال
المعنى وعليه احد في رواية **قوله** عن كيد اي و **قوله** بكرة اي ان استاك بنفسه
فان سوكه مطلقا غير بغير اذنه علم عليه على نظرا لانه دم الشهيد فان انزاله غير م
وان ازاله بقصر كان قرحا قطع بوجه من فزال دم ماله كره قال بعضهم ازاله
بعد موته بنفسه كرامة وفيه نظره فان لم يكن مطلقا حتى يحكم عليه بالكرامة ويحل له الله الاكل
اذا ازاله بالسواك الشرعي لا باصبعه فان قلت مرجع بكرة الله السواك بعد الزوال ولو
لصلوة وخوها وقالوا بطلبه فيما اذا حصل تغير خلوف في الوقت قلت بفرق بان
السواك لخواصل الصلاة من باب جلب المسحوق للتغير من باب رفع المفسدة لانه المقصود
ازالة التغير ورفع الغبار اعم من جلب المسحوق فانه مقل لذي منى كره الاستسكان بعد الزوال
للميام ولم تكن المفضة مع انها من لذة الخلوف بل اولى بما هو جواز في باب الاستسكان
قالوا ولما افضل لان زوال المعنى والاثر لا كذلك **قوله** احاب قال في حاشية الجلال بان
انما لم تكن المفضة بعد الزوال لانها لا تنزل الرغ تجلب السواك اهر قلت وفي هذا الجواب
شيء اذا ازاله حاملة في كل الا ان يقال انها بالسواك اموي **قوله** اطيب عند الله اي
اطيب من ريح المسك المطلوب في يوم الجمعة والعيد اي الكثر ايا من ثواب ريح المسك
المطلوب فلا يرد ان الشم مستعمل عليه تعالى او معني كونه اطيب عند الله ثناؤه تعالى
عليه ورضاه به وبذلك فسر الخطابي والبنوني وغيرهم فلهذا يختص بيوم القيامة وانا
لان الصلاة وقال ابن عبد السلام يختص به لتعظيمه بذلك في رواية سلم واجيب
بان ذكر يوم القيامة لكونه محل الخصال انما في شريفه وخص المسك لان اطيب طيبا
يرد في الحديث او غيره اطلق **قوله** نعم انما يكون في الكلام هذا هو العتيبي لان الالف
اربعة خلوف نعم انما وخلوف ففتحها وخلف ففتحها واللام وحلت بفتحها وانما يكون
اللام فالخلوف بالضم هو تير الغم والخلوف بفتحها هو كثر خلوف الوعد وخلف بفتحها

وان لم يجد فيها فادام صاحبها حيا فلم اذ لا شك في التحريم بلا اذن صاحبها واما اصبع غيره المتصلة
فيخرج عنه السواك بها اذا كانت خشفة وكان صاحبها حيا لان ذلك من المساعدة والمعاونة والاخر المتصلة
شأنها وصرفها العمل بها وتول بعضهم شرط اذن صاحب الاصبع هو شرط في الحل في الاخر اختلاف
المتصلة من ذلك ولهذا يخرج في سويك الميت باميه الغسيل وفارقته اصبعه المتصلة اصبع غيره
كذلك بان من الاسنان لا يسمى سواك قلت وفارقته اجزا متصلة غيره هناك عدم اجزائها في الا
سحقا بخلاف الاستحباب وحرمة النقص على ان يجوز ان يلتزم اجزا الاستحباب بغير غيره
وان غيره ثم رايتم رجوع بالتزام الاخر فاستأمله ثم رجوع عنه اهـ ثم **قوله** في عني فداي
ويذهب الى الوسط ثم الايسر وينبغي ان يدور **قوله** كان يجب اي يختار البدأ بالايام
يعني في الامور الشرعية ما استطاع اي مبدء دوام قدرته على تقديم اليه احترازه عما
تركه كتحريم زينة وعدم قدرة فلا كراهة في تقديم اليسر في ولو فيها هو باب الكالات
او انه تالكيل اختيار التمكن مبالغة في عدم تركه كما هو المعروف في نحو وجوب بعضهم كونه
ما هو صوته مناوي على الشايل والعايد محذوف والتقدير الذي استطاعة **قوله** السبا من
في نسخة التمكن **قوله** في ثابته كل من المعلوم ان التمكن خرج في امر غير هذه ولا ينبغي
لامر اخر فتوكل في شأنه كالم ليس على محرمه فخصنا بما هو من باب التكرار فدخل فيه نحو
ليس الثوب والسراويل والخف ودخول المسجد والعملة على عني الامام والاكمل والزيه والا
كحاله وتقدم الاغتفار وقص الشارب ونشف الابط وحلت الشرس واخرج من الحلال وغير
ذلك في معنى ما كان من باب الالهة في السائر كدخول الحلال واخرج من المحلل
والامتناع اطول الاستحباب وخلق الثوب والسراويل وغير ذلك واما ما ليس فيها فبالسراويل
المعتد كوضع المتاع **قوله** في طهوره بعض الظاهر في نظيره ان كل الاضطرار لا يوجب هذا
بله ما قبله بدل بعض من كل فيلذ بالثقة الا عني في الغسل واليدين من اليدين والرجلين
في الوضوء فان قدم اليسر كره ووضوءه صحيح واما الكفاية فالحذاته فسطح رايه دفعة
واحدة **قوله** وترجله اي ترحله الشرح من راسه وحية فنيده تقديم كجانب الا عني
فيما ويكره شرح الحكمة بعد العصر **قوله** قال ابن المار **قوله** وتغسله وفي رواية تغسل
اي لبسه الغسل والا وجب ان ذكر ذلك ليس للعصر بل ذكر من معلقا بالرسول واخر يتصل
بالقدم اشارة الى رعاية التمكن من فوطة لقدمه مناوي **قوله** في ثلاثة مواضع
اي بالنسبة لما هنا والا فني اكثر مما ذكره **قوله** اي احواله بالمعنى الكامل للاوقات
لا من راحة ليس بتقدير بل مثلها اللبس كصفة الاسنان والطمر وانهم يقبضون بالز
دوب السن نذبه لتغير من لاسن له وهو كذلك كما مر اذ يستلزم الاستحباب مطلقا وتلك
عند ما يتكاد تغير ثم **قوله** السكوت اي الطويل وفي الاحتجاج ازم عني الشراسك
عنه **قوله** كنوم يعني النائم المثلثة وفي بعض النسخ كنوم **قوله** والحذير اي عطف
عام على خاص ان قريه ما قبله بالمثلثة **قوله** وناسها عند القيام اي ان ينقله من
النوم اي يبرأ لم يتغير منه حتى يغايها تقدم قال قل وهذا وما قبله شامل للمعاني
وغيره **قوله** اي يدلك وقيل الثوب الغسل **قوله** اي الصلاة ولو في اثنائها بفعل
خفيفا

خفيف لان الكفاية ان كان مطلوبها في الكفاية عارضة طلبها السواك لها وتدارككم يمكن الا ترى
ان الشارع طلب رفع المار بها والتعديق بشرط وسبب الاستحباب لتجدي التلاوة والشكر
نسلك للحدوة وان استاك للقراءة وسلك للاجل وان واليدين الطلوع خلافا لغيرهم
فالسنة وفيه السواك على الوضوء لكل متلاوة وقلة بالوجوب بل يجب تقويم الاسنان واللسان
او يكتفي احدهما ترد فيه البابي وقال لم ار في ذلك شيئا ثم ما لي بهم الامتنان ولم يظهر منه
ميل الى اللسان **قوله** لولا ان اشق على امي لا يغفوا ان هذا الحديث مما اشك على ما اشهر
من معنى لولا وهو امتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا زيد لا كرمك امتنع الا ان لوجود
زيد اذ على هذا المعنى بعد مفاد احداث امتناع الا وهو عدم وجوده لوجود المسنة مع ان
المسنة لم توجد والا فوجد في وجوب ما يدل عليه وهو ان ترغيب الشارع في شيء يدرك
طلبه ويجوز ان يدل على الترغيب في ذلك وقد اشار الى ذلك في جواب بعض
اي امر اجاب بدليل الرواية الاخرى لغرض علم السواك فالمتبع الامر بما لا يسلط
الامر ولا بد من مراعاة مصانف محذوف وهو مخافة ان اشق فالوجود مخافة المسنة لا في
المسنة والمعدوم الامر الاجباري والتقدير لولا مخافة ان اشق لاسم امر اجاب فامتنع
الامر اجاب الوجود مخافة المسنة ولما قيل ان يقول مفاد الحديث نفع امر الاجاب للباب
المسنة وليس من لازم ذلك ثبوت الطلب التذيي فما وجه الاستدلال بهذا الخبر عليه ثم لسا
وقوع الكلام تقطع ذلك واعلم ان ما افاده من استغناء الامر عن غيره من موقوف المراد منه عموم السبا
ولا كان الظاهر منه كما ترى سلب العموم **قوله** عند بكر العف وفعلها ومنها ثلاث
لغات وهي طرف مكاتب وزمان يقول عند الكيل وعند الحائط نودي في محرم **قوله**
اي امر اجاب او رد عليه يجب الظاهر ان الحاجة لهذا التاويل لان الامر على الوجوب
بحسب اللفظ من غير تاويل فيمضي التاويل التذليل لولا ان اشق على امي لا اوجبت عليهم
وتلك في لم اشق فلم اوجب عليهم فيبقى الذنب واجيب بان الدال على الوجوب من
غير تاويل انما هو صفة فعل لقوله تعالى لنفخ ذو سعة من سعة واما مادة امر فلا
يدل على وجوب ولا ذنب الا بالقرينة فاحتاج التمرحده الى التاويل على ان
وفي رواية ذكر بها في ثم لففت عليهم الخ قال عني فان قلت هو صلي الله عليه وسلم لم يلبس
الاستقلال بالقرين وانما يبلغ ما امر بتبليغه من الاحكام عن الله تعالى فقلت اجيب
بانتم جئتم انتم فوض اليه ذلك بان خرج الله من ان يامرهم امر اجاب وامر يندب واختار
الاستحباب لهم وكان صلي الله عليه وسلم روفار حيا **قوله** ركعتان سواك الخ مخرج هذا
ان السواك بعد ركعتين ركعة وفي رواية ركعة سواك بعد ركعتين ركعة
ويلزم على كل منهما زيادة فضيلة على فضل الجماعة مع انها في ركعة واحدة وبما استدل
بان صلاة الجماعة خمس اربع وعشرين درجة مع انها في ركعة واحدة وبما استدل
باحوتية انها ان السنة تدفع فضل الفضل في ابتدائها وردة وفيها ان هذا الحد لا يوافق
فخر الجماعة في المعركة وفيها انه يجوز لصلي الله عليه وسلم جماعة سواك وهي صلاة متفرقة
بلا سواك فبذلك الصلاة افضل من تلك خمس وثلاثين فيكون السواك عشرة والجماعة

في عشرة واحب اليه بان الدرجات المرتبة على صلالة الجماعة قد تعدل الواحدة هناك اكثر من الكفا
سواء **قوله** لا يتاكد في ان تقييد المع بالواضع الثلاث غير مراد وكان الوجه اسقاط لفظ ذلك
لوضوء اي وليس فلما استأله للوضوء المطلوب للفعل هل يتاكد للفعل تطرأ الي طلب كل منها اولا
لترتيب الاول كما قالوا لا يستلزم الفعل من دلفة لمن اعتل كرفة قال اسم المجد الادب وفاقا لمرو خلافا
لغيره كما بن عبد الحق حيث قال بالثاني اولا **قوله** ويجله اي محل طلبه الذي هو الاول الذي لا يحتمل
مع اليقينة بعد الشروع في غسل الكف كالتيمم كالسنة والتميم فلا يخالف بين هذا وكلام القائلين المدا
ق في كلام ابن الصلاح بالنظر للاصل السنة افرق بيني وقال في هذا الكلام ان
الصلاة يوافق ما في شئ وكلام القائلين موافق لما في مرفعي كلام في يكون من السنة
الداخله فيه لحواله السنة وعلى كلام م يكون من السنة المتقدمة عليه الخارجة عنه لعدم
تحول السنة وعلى هذا يكون اخلافا حقيقيا غير ممكن الجمع **قوله** ولقوة وان اي يتاكد قبل
الاستعاذه والقراءة شاملة للسجدة ومثل القراءة كذا قال في وجوبه للذكر ان كل التيمم مع نذرها
لكل امرئ قال القائل لو كان يلزمه دور ظاهر لا يخلص عنه الا مع نذير التيمم لم يوجه
بان حصل مانع منها هو عدم التأهل للحال النطق بها اي لانه لا يتاكد لذلك الا بالسواك فبركه
قوله ولغيره موطنه ولو خالفنا وتدهج بغير الحائي وفوق بينه وبين السجدة حيث
يست السواك لدخوله ولو خالفنا بان ملائكة السجدة اشرف وفي اجمع المنفرد كما في قوله الله
عليه وسلم اذ دخل بيته يد بالسواك قال المناوي لاجل السلام على اهله فانه السلام اسم
شرعي فاستعمل السواك للالتيا به بدو لطيف به لتفصيل درجاته ويست ايه عند وجوبه
منه **قوله** وعند الاحتشاد اي في المرفف بنفسه او غيره **قوله** ويقال انه اي السواك
مطلقا كلف ظه هذه العبارة تتعالم الارض ان التيمم مبني على السواك عند الاحتشاد
لكن في سطر الانوار عدم السبيد بذلك فتحتل الاطلاق **قوله** وفي السور يفتتح
ما بين الفجر وجميع اسحار **قوله** قتل وقت الخوف كما يست التظيل للاطمئنان قبل الاقدام
من فوايد السواك التي وصلها بعضهم الى نيف وسبعين خضلة وهو على العكس
من الحشيشة التي ذكرها ما بين عشرين وخمسة فاشيان الهادة عند الموت والعباد
بالله تعالى وفها فتاد العقل ولو اجتمع في الشكف خصلتان احدهما تذكر الهادة والا
فريمه تنسبها كالسواك والاحشيشة مثلا هل تغلب الاولى او الثانية فيه نظر ونقل
المناوي تغليب الاول احتياجا في علم **قوله** ويسبغ الاسنان اي يزيد في بياضها
اذا كانت بيضا **قوله** ويبطي الشب فيه ان ابط الشب لازم فلا يتعدى التعمول وعلى
هذا الشب منصوب بنزع الخافض فيكون تعدي تلك الباع لا يقول وبعد الايام
جروني تعفن الشب يبطي بالث وهي ظاهرة **قوله** ويبطي الخلق في نسخة الخلق
وهي المتوالت ولذا عرفت ان رغبته وتبني الخلق قال في اي لوبة البدر فايدة
من فوايد السواك رضى الرجب ودخول الحيات وادامة ثمر السعة والفنا وتيسر
الرزق وتطيب النسيم وسكن المديح وينهب جميع ما في الارض ويقوى من الاذي والبلغم
ويقوى

ويقوى الاسنان ويحيى البصر يزيد الرجل فصاحة وحفظا وعقلا ويظهر القلب ويبرد
في الحنات ويبرم اللثة ويقاخذ لغير وجهه وتبعه اذا خرج للمصلاة ويعطي الكتاب
باليمين ويذهب الخدام ويضي المال والادلاء ويوشى الانسان في قبة وياتيه ملك الموت
عند ممتهن روحه في صورة حسنة لم يذكره الزاهد **قوله** ويست التحليل اي تحليل الاسنان
اي ان التيمم بالتحليل من اكل الطعام او غيره وهو امان من تسويها
في الوضوء في فرضه وسنه بالنظر لكلام المتك من ان التيمم اربعة وهي حقيقة الوضوء
وبيان وقت وجوبه وبيان وجوبه وبيان شروطه وفيه فالتيمم شاملة لامور ستة
والوضوء مصدره ان يغسل يديه او يمسح برأسه لان الاول مصدره التوضوء كتحليل
تحليله الثاني مصدره الوضوء كما قال ابن مالك فقولك فعله لغفلا قاله في حديث
فذا وضوء وضوء الايمان قتيبي والخاص بهذه الامة الفرة والتحليل والتوضوء كتحليل
والتحليل علامة يوم القيامة لمن توفى بالفعل اولا بل علامة مفرقة طهرة الامة عن غيرها
وان لم توجد فيها وضوء قال شيخ الاسلام في شئ البخاري ان خاص وقت توفى بالفعل ونقل عن
الزباني انما الذي شاع البخاري ان قال فقه المتقدمة عليه له هذه الامة توفى عنها غيرها
تومات اولا توفى بالم عليه السلسلة والسلام وعلى قول شيخ الاسلام اذ وضوء الغسل بقدر
موتة يقال ان توفى بالفعل اولا محل نظره ولا يبعد في خصوصه اذا عولنا على صحة الغسل
اج وتقدم الوضوء على الغسل لان الجزء منه وضوء التيمم عنها لانه بدل عنها **قوله** وهو اي الوضوء
من حيث مادته اي هذه الحروف التي هي من الوضوء تارة تكون في بعض الواو وتارة تكون
لفتحها ولا يصح ان يقال وهو اي الوضوء فضم الواو يعني الغسل لثبوتها في قوله بعد
ونفخها ولا ان يقال وهو اي الوضوء يعني التيمم لانه لثبوتها في قوله بضم الواو **قوله**
وهو استعمال المارة مقصوده نفس الفعل مع قطع النظر عن المعنى اللغوي والشعري فليس
مكررا مع قوله الاي واما في التيمم فمخفا **قوله** ونفخها ولا خصوصية للوضوء بهذه بل
هي جارية فيها كما كان على من يقول بموطوءة من شعاع **قوله** الذي يتوضا به
اي تيمم للوضوء لا كالحجر اي لفظة **قوله** والعيان ظلمة كانه منه معني الخلو
من ظلمة الذنوب او من ظلمة الامر الاعتباري الذي يقوم باعفا به لانه ظلمة تزول بالوضوء
كما عرفت بعض أهل البصائر **قوله** الذنوب اي الصفات لانه التي يكثر بها الوضوء **قوله** انما
مخصوصية هذا التيمم لا تشمل الترتيب فالاولى ان يزيد في الترتيب لا في الاعمى وجه
مخصوص وهو الترتيب واجيب بانه قوله انما لم يخصه اي ذاك او صفة وهي
تقديم بعضها على بعض فدخل الترتيب **قوله** وهو تعدي من ضعف والاعتماد
انه معقول المعنى لان الصلاة مناجاة للرب تعالى فطلب التتظيف لاجلها واعنا
اختصاصها بالسر لستمر غالبا فكتفي فيه يادني طهارة وحضتها الاعضا الاربعة
بل ذلك لانها محل الكتاب الخطايا ولان ادم شئ الى الشجرة برجليه وتناولها بيديه
والا فها بعد وسع راسه ورقها **قوله** والتعدي افضل من معقول المعنى لانه الامتثال
فيه اشد وعبارة حج في الفتاوى الحديثة سيل هل التعدي افضل او معقول المعنى

ما حاب بقوله قضية كلام العزيز عبد السلام ان التعدي افضل لان المحض الانتقاد خلاف
ما ظهر من علمه فان ملائمة قد يفعله لاجل تحصيل علمه وفادته مع وجوب المصلحة
للمصلحة ليلة الاسرا قبل الهجرة سنة وقيل بعد سنة عشر او فرضا اول الامر سنة ثم نسخ يومه
لحديث الاعم الحديث والصلوة التي كان يعملها قبل فرضها الوضوء هل كان يتوهمها الا لا وعلم
الاول هل كان مفذوا او مباحا او غير ذلك في العلم الثاني وبدل قوله هنا فرض ليلة الاسرا
ولم يخلو اشرع وفي موجه بكرايم اي سببه اوجه لو قال ان قوله كان اولي لان الاقوال
لغير المحمدين والاحمد التمهيد اجتهاد مذهبه والمفتي داه موجه الحديث والانتقاع شي لم يفتحه
والقيام الى الصلاة لغو رتبة عليه حمل كلام الله تعالى القيام الى الصلاة ولو كانا ليدخل ما
اذا دخل وقت الصلاة لم يفعلها ثالثا هي اي الحديث والقيام لخوا الصلاة وتفتق
مع ذلك الانتقاع موجه جبه مجموع امريين احده شرط الانتقاع والقيام الى الصلاة
فشرط هي ان يشرع في السلام ويزيد السلي تلك ثانيا شرط وضوء السلي خمسة عشر
وكذا الغسل بالترتيب مفضل فحذوفه اي وكذا شرط الغسل وبالرفع على ان سببا جبه ما
قبله وما مطلق مع ما عطف عليه خبر الاول اي مشروط ما مطلق في الغسل كذلك في ما
مطلق اي عند عدم الاشتباه ومعرفة انه مطلق ولو ظنا هذا انما هو شرط عند الاشتباه
لا مطلقا فان اذ لم يكن اشتباه يكفي استصحاب الاطلاق ولا شرط ظنه اه مداني وراهما
لمعرفة ما يشمل الظن بديل حيلة غاية وعدم الحيل كدفع جامدا اما المانع فانه لا يمنع
من المانع المذكور ان لم يشك عليه ونحوه لو انك لم يفتح محلها ودم وغبار على عضو
لا عرف ما يحمله عليه وقوله انك تراكم الوسخ على العضو لا يمنع صحة الوضوء ولا النقص
بمسحه بغيره فانه فيما اذا صار حراما البدن اذا لم يكن فضله عند ولا مرد بصره
كالجذات التي يجزئ في رتبة الوضوء ومنه وسخ تحت الاظفار قل اكره لنفسه وضوء الكفا
وتفتق من تراكم ورمص في العين وليس منه طوبوع عسر فله تفتق عند علم
المعقد قال ثلثة قال الاسوي تصور صحة الوضوء والغسل وعلى رتبة شي لا منع
به عن وضوء اليد بقدر علمي ان الله لا يجزئ عليه الاعادة وصحة في الوسخ الذي
نكس بدنه وهو العرق الذي يتخلل عليه فان لا يضر خلاف الذي ينشأ من الغبار كذا ذكره
النفوي في فتاويه وهو مذهبنا ونحوها كالفصل لدخول مكة لغرض حاج ونحوه وكذا
العبد في مس ذكر لو قال فيج كانه اعم بدوام النية اي حتما والسلام براه
شرط الغسل الذي هو عبادة كاملة فلا بد من غسل الذميمة لاجل تحصيلها وقوله وعينه
يتعني غير المحمدين اذ وضاه وليه في الجمع مثلا ومعرفة كيفية الوضوء بان لا يفتق
فرض معين ثلثا ٢ وقد يقال هذا قد زاد على معرفتنا لان الاشياء قد يعرف
الكيفية من حيث الصورة وقال بعضهم الظن ان المراد بها الهيئة الحاصلة من
اجتماع الاركان لانه هيبة التي صفة فضلة الوضوء استمال الثاني الوجه علم
البدن في الركن ثم الرجلين لان لا يقصد فرض سنة اذ هذا ان يد على معرفة الكيفية
وان كان لا بد منه انما تتفسير الهيئة بدني كلام بعضهم تفسيره وادعاه حيلة لانه

لا بد ان يميز في الفرض من سنة او يعتقد ان فيه فرضا وسنة وان لم يميز احدهما عن الآخر
او يعتقد ان افعاله كلها فرض ومن هذا كله صحيح والمميزان يعتقد ان فيه فرضا وسنة
وان الفرض سنة وهذا التمييز في حق العامي اما العالم فلا بد فيه من التمييز وان
يفصل الخ في عدم شرطه انظر بل يفرض لان من باب ما لا يتم الواجب الا به فانه واجب وغبار
المداني قوله وان يفصل بين المفسول جزاء رده من رتبة الركن اشبه وكذا قوله وتحقق
المحقق الخ بان لا شرط بل عند التبيين اي كما سياتي في كلامه وكذا قوله وان يفصل
مع المفسول ما يفسد رده انما بانها ركن اشبه وتحقق المحقق الخ في
كونه شرطاً تطليحا كما بمعية الوضوء حال الشك وتبين بطلانه عند رده ان كان محدثا
لا يفتق ان حصول التحقيق عند الوضوء شرط فلو لم يولد له ان يقول له وجود
المحقق كان انشأ وقوله ثلثا الخ اي فهو متحقق للطهارة وان كان في الحديث ومن
هو كذلك لا يلزمه الوضوء فوضوء الاحتياط وسياي وضوء هذه المسئلة في قوله
ولو فرضا بالاشك لم يصح اي اذ انشأ ان كان محدثا في نفسه الا في رده واشتبه
الاصحاب بالاشك ويوفى الاصل من الزايد بان يولد لهما اذ يولد بواحد ثم خلق ثم اخبر
ولادته في اولدته كذا في اصحابي وما حدث بعد الولادة هو الزايد وتارة تشبه بالاصحاب
وتارة لا فتا مل وراجع وفيما عني علمي ما يفتق ويكتفي بالنية عند غسل جزء من اجزائها
ان كانا اصليين وعند غسل جزء من كل واحد منهما انما تشبه الزايد بالاصحاب ويشيخ ان
يكفي في غسل وجهه في صورة ما لو اشتبه بها واحد حق لغسل احد الوجهين فاعلم
غسل الثاني التقى به لانه ان كان الاصل هو الاول فالثاني باعتبار نفس الامر لا يجب
غسله فلا يفتق عن غسله غسل وان كان الاصل هو الثاني فغسل الاول لا يفتق حديثا
لان انتفاء الاصل عن المفسول فلا غسل به الثاني ارتفع حديثه وحيل عدم الالتفات بذلك
لان ما وجب غسل المثل من الاصل الذي هو في رده حيث احتاج اليه حيثية
تفتق لان من في التحفظ ويصح رجوعه للاستصحاب انما كان لا يحتاج اليه اذ كان
حديثا دائما رجا اذ لا استصحابه وبين الوضوء وكذا وبين الوضوء والصلوة انما
وهذا في سلس نحو البول كالمذي اما سلس السج فالواجب عليه الموالاة بين افعال
الوضوء وبين الصلاة لا بين الاستحباب وبين الوضوء سم وفرض الوضوء
اي ولو كان الوضوء مندوبا اي اركانها اذ الوضوء والركن عيني وانما الفرض هنا وفي
الصلاة الاركان لعلم لما استنتج تفتق افعال الصلاة كانت حقيقة واحدة مركبة من
اجزاء متساوية اجزاء اركانها خلافت الوضوء لان كل فعل منه كغسل الوجه مستقل بغير
وغير تفتق افعال فلا تركيب فيه الا في بعض احكام الخ بوجه ان بعض احكام
الخ يتعدى الفرض والواجب مع ان ليس كذلك بالالفرض مطلقا هنا خلافت لما يجب
فالاولي حذق بعض سنة رتبة بعض القرآن واشتات بالسنة وبها النسبة
والترتيب وغرها سنة عندنا خلافا للسادة المحنفة والمالكية ولم يعد والمرار كذا
هنا مع عدم التراب ركناني التيم لان الما غير واحد بالوضوء خلافت التراب فانه خاص

بالتم ولا يرد عليه التمام المفضل لانه غير مطهر فيها وحده بل الماشي شرطه بالتراب على ان يمشي
قال انه لا يحسن عند التراب ركنا لان الالة جسم والفعل عند كلفه يكون الجسم من التراب في
واجب بان الركبة استقر الى الازالة فان شغلها الاحكام انما هو فكل المكلف بالاعيان **ف** خبر
فروضا فان فعله بالركبة المام كلفه فبالركبة فمطابقة وهو فاشد لانه يقتضي انقسام الركبة
الى ستة حصص وبقدر قيل ان افراد الجمع جمع فيجتمع ستة وثلاثون يقال في الجواب ان القاعدة
اغلبية وان محل ذلك ما لم يتم قرينة على ارادة المجموع كما في قولهم رجالا البلدي يحملون العصى النظمية
اي مجموعهم لا افراد فرد والام المم كلفه هناك هذا القيل **و** طهارة ضرورة اي فلهذا
تقاس غيرها على طهارة الركبة ان يراى بكونه طهارة ضرورة ان يحتاج للمقتضية فعملها التراب ان
تقوية الطهارة الضرورية وقد يقال كونها طهارة ضرورة او ضرورة لادخل في الركبة وعلاها
فالركبة الفرق بان المالكات عن طهارة الركبة لم يدر كونا بخلاف التراب **ف** رفع
حدث اللام زائدة للمقتضية اي يندفع حديث او ما في معنى ذلك كنية الطهارة عنه اوله
اولا جلد والمراد بالحدث هنا السجدة ليل تقدر المضاف في قوله اي رفع حكمه ولو اراد المفسر
الاخر لم يحتاج الى تقدير مضاف وايضا قوله كانه بالركبة ولم يدر على ان المراد بالحدث هنا
احد الاسباب لا الاموال الاعتباري ولا المبلغ المترتب عليه فاذا قال نوبت رفع الحدث المراد
رفع حكمه وان لم يلاحظ هذا المعنى فلواراد بالحدث نفس السبب من حيث ذاته لم يقع
وطوعه لان الواقع لا يرتفع عن شئ وحاصل ما ذكره الله من منورة النية سبعة نية الرفع
ونية الاستباحة ونية الطهارة عن الحدث ونية اداف من الوضوء ونية الوضوء فقط
ونية اداء الوضوء ونية من الوضوء **ف** لان الواقع وهو السبب المترتب عليه المفعول
وذلك اي الحكم كنية الصلاة او غيرها كالطواف كما اشار اليه بالكتاب **ف** ولو لم يرفع الحكم
غاية في رفع الحدث اشارة الى ان المصباح لا يرفع الا برفع فانه لا يرفع انما لا يرفع
لان القصد في تقليل الجزء اي والما المصباح نية رفع الحدث لانها القصد في المقصود
من الوضوء وهو جواب عن سؤال مقدر بقدر كنه مع الوضوء بهذه النية مع ان ليس
فيها نقص الى الوضوء قال شيخنا حفي لمكانة الظن ان الذي ينوي هو الوضوء فيقوم
ان نية الرفع لا تكفي رفع ذلك بهذا التقليل ويجعل له نية الرفع تشمل على المقصود
من الوضوء فاذا انوى الرفع فقد نوى الوضوء من حيث المقصود منه **ف** فاذا انواه
اي رفع الحدث وقوله المداين اي رفع الحكم فيه تطرأ لا يتناسب قوله بعد كانه بال
وقوله ترفع المقصود اي وهو رفع ماله الصلاة **ف** فقد ترفع من المقصود وظن
ان لا يجب عليه ملاحظة استعمال الماني اعضا مخصوصة بخلاف ما لو قال نوبت الوضوء
او من الوضوء **ف** كان بالركبة في نفسه متمثلة بما يتاى ليس مقدا من الوضوء بالانابة
منه كنه رفع حدث المحيى في حق الرجل غالطا فادفع واستشكل بان الفلظ يستدعي
شغل الفعل وهو دور وهذا لا يعمد في حق الرجل واجيب **ف** اذا كانه حدثي
واتضح بالذكرة فاراد رفع حدث التول سبق فذكره لحدث المحيى **ف** حدث النوم
الامانة ببيانته **ف** فالاول كالفلظ من الصوم الى الصلاة فانه الصوم بشرط
تقدم

تقدم فيه التوضي جملة بكونه صوميا وتفصيلا بكونه عن نذر او قضا فاذا اخطا منه لغز ضرره
الصلاة **ف** وعكسه الخ اي فان الصلاة يجب التوضي لها جملة من حيث كونها صلاة وتفصيلا
من حيث كونها ظهر او غيبا او قولا كالفلظ من الصوم فبمساحة لان الفلظ
ليس شاملا للاول فالاولي ان يقول كالصوم اذا غلط منه للصلاة وقوله كالفلظ في
تعيين الامام فان القدوة تعبر التوضي لها من غير تطر لمقتدي به فلا يعتبر تعيينه كنه
لوعينه واخطا من حيث لا اشارة لرب صلاة بغير الامام **ف** اي في تعيين الامام محدد
مضاف لمفعوله اي في تعيين المام الامام كان ينوي الاقتداء بزيد فبان **ف** كالحظ
هنا اي في الحديث لان الحديث لا يجب التوضي له لاجل جملته ولا تفصيلا بكونه حديث بول او نوى
لان كنه نية من الوضوء **ف** وفي تعيين المام مضاف لمفعوله اي في تعيين الامام
المامو يمين اي فلا يجب على الامام التوضي للمامو يمين وتبين خلاف ما عينه لا يفر وقوله
حيث هي حيثية تقييد وقوله كمال الجماعة بان قالوا بان ما يهل باهل سعد فتبين ان اهل
ضاه من غير الفلظ فيه وشمل الجماعة المعادة والمجموعة بالمطرح جمع تقدم والمقدم جماعة وتلك
تفصح رادي مع اجمرة **ف** انما الاعمال اي صحتها وقوله ابو حنيفة اي كمالها ينص عند الوكيل
بغير نية كالوضوء والفعل والجواب من ان الشافعية ان تقدر الجماعة ارفع الى نية الذات من نية
الكمال لان ما انتقلت صحتها لا يعتد به شرعا فان ذاته معدومة بخلاف ما انتقن كماله فينتقل
به شرعا فان ذاته موجودة مع شئ على م ربح زيادة وتطرح تركه كمال الاستدلال بالانابة
وهي قوله تعالى فخلصني من الدين مع انما يدل على وجوب النية والحديث اعناد عليه بالتقدم
لما علمت في امره معنى فتاوى ولعله ترك الاستدلال بها لكونها ليست نصا في وجوب
النية وخروج بعض الاعمال عن اعتبار النية فاما دليل اخر في العتق والوقف فهو من
باب تخصيص المهر او استحالة ونحوها وكيفية التبرع لانها لو توقفت على النية مع ان
النية متقدمة للمعنى بالقلب ولا يعتمد الاما يعرف فيلزم ان يكون الانسان عارفا بالنية
تعالى قبل معرفته لم يكن عارفا بغير عارفا بغير حاله واحدة وهذا يقتضي انه مرفقة
ان لا ثواب في الاثواب يتبع النية وقد صرح بذلك العراقي وانما تشترط النية في ازاله
الحجب لان من تيسر التركة كان زائنا تارك الزمان حيث اسقاط العقاب لاحتياجها ومن
حيث تحصيل الثواب على التركة حياجا وكذا ازاله الحجب لا يحتاج نية الا من حيث الظاهر
وحيث اجاز من حيث الثواب على امتثال امر الشارع واذا ذكر الاعمال على ذكر الانفال
لان لفظ العمل اخص منه لفظ الفعل لان الفعل يندب اليها من واجبات كماله الى ذوي
المعول بخلاف العمل لان يعبر منه القصد حتى قال بعض الادباء طلب لفظ العمل لفظ
العلم تنجسها هي ان من مقتضاه ولم تشمل العمل في احواله الا في قوله البقر والابل العمل
واما القصد فهو اخص من العمل لان لا يقال الا كماله من الاشياء بقصد واختيار بعد
ذكر وقته **ف** بالنيات جمع نية بتشد يد اليام نوى عفيف بقصد والاصل نية تلك
الواو يا وادعت في اليا وتخفيفها لغة من وناي اذا ابطا لان يحتاج في بقصد
الى نفع ابطا وال بدل عن الضمير لثباتها فيدل على اعتبار نية العمل من الصلاة وغيرها

فلهذا

مل

بفعله اي الشيء فان تراخي اي الفعل عنده اي عن المتعبد كما قرره شيخنا والمراد بقوله متفرقا
بفعله اي باول فعله او المراد بجمع افعال لكن اقتصرنا بالاول حقيقة وعما سواه حكاه وفي قوله
بفعله اضافة الشيء لنفسه لانها عائدة للشيء وهو فعل الفاعل واجب بان الفعل المكلف
بالفعل المحاصل بالمعنى واعتبار الافتقار في تعريف النية مشكلا لتحقيقها بدونه في المعنى اللهم
الا ان يكون هذا رسما اعتبر فيه لان غايته وان كان له قول حقيقة لا يناسب ذلك او ليرى ان
السابق في الصوم ليس نية بل هو عزم التيقن به للفزرة سمعنا في الجملة مع شراعيه مع زيادة
وحكمها الوجوب اي غالبا والافتقار تكون مندوبة كافي غسل الميت **وقوله** وحملها القلب
فم يست التلقظ بها في جميع الابواب خروجها من خلاف من اوجدها في موضع شراعيه رايه
الكائن القلب فاستدعي في الزمان على الواجب ما فيه وذكر ابن الهادي في كشف الاوار
ان للقلب اذ في سبع **وقوله** في الزمان على الواجب ما فيه وذكر ابن الهادي في كشف الاوار
الراغب وذكر الامام النوري في تفسيره انه في موضع شراعيه رايه **وقوله** وحملها القلب
فم يست التلقظ بها في جميع الابواب خروجها من خلاف من اوجدها في موضع شراعيه رايه
الكائن القلب فاستدعي في الزمان على الواجب ما فيه وذكر ابن الهادي في كشف الاوار
ان للقلب اذ في سبع **وقوله** في الزمان على الواجب ما فيه وذكر ابن الهادي في كشف الاوار

وج

بوضوئه

بوضوئه ما لا يتأتى له فعله حالما الطواف وهو غير مثله او صلاة العيد في نحو رجب ما لم يتبين
بان يقول في هذا الوقت والا فلا يعجز لتلاعبه ويؤخذ من ان لو كان من المصنفين بحيث
تقدر على الوصول الى مكة في الوقت الذي عينه المعصية ويعو ظاهرا وما لو كان عاقل الوقت
التي تم غرضه لم القدرة بعد بان صار متفرقا او اتفق له من بوضوئه لم يقع لغناه النية
عند الاتيان بها وما وقع باطلا لا يتقلب محكما وشكلا في ما لو نوي ان يفي بها في الظاهر
ولا يفي بها في غيرهما وهو كذلك خلاف ما لو نوي بدفع حدث بالنية لصلاة دون غيرها
فان لا يفي به ونوع قول واحد لان حدثه لا يتجزى اذ ابقى بوضوئه بقوله وهو المعنى
م **وقوله** غاية العزم اي المعصية وذلك لانه تقدم ان نية رفع الحدث بها تقضي المعصية
من نية الوضوء نية الاستباحة غاية نية الرفع ونهايتها في نية رفع الحدث بها تقضي المعصية
المعصية المقام مقصود وغاية نية الرفع بها تقضي المعصية نية الاستباحة **وقوله** وان كان المقصود صيالا ان المراد بالوضوء ما لا
يدونه والوضوء لا بد منه لاجل الصلاة ولو من العبد ومجده اذ اراد بالوضوء ما ذكره والفرق
عنه المكلف او اطلق فان اراد بالوضوء عليه معني انه مخاطب به فلا يقع نية له عم قال
ن **وقوله** وانما يصح يعني من الوضوء قبل الوقت مع انه لا وضوء عليه لكون المراد به فعل الطهارة
عن الحدث المشروط للصلاة بشرط الشيء يسمى فرضا وايضا هو باعتبار ان الطهارة لا ترفع
ان نوي رفع الحدث عند غسل الوجه يلحق منه ذلك مع ان حدثه لم يرتفع ذلك الوقت
من الامر السابقة اي نية الاستباحة وما معها من نية رفع الحدث وغيرها **وقوله** في
الوضوء غير المحذور اي وغير وضوء ايم الحدث اخذ من كراهة بعد **وقوله** اما المحذور فيه
اظهار في مقام الاشارة لاجل زيادة التفسير والتوضيح **وقوله** فانما يصح معني انه مخاطب
بوضوء صاحب الفرضه لكان له ان لا يتم هذا الا بالنية الاولى اما الثانية وهي
نية الاستباحة فانها لا تمنع في وضوء صاحب الفرضه **وقوله** او الاستباحة او الطهارة
عن الحدث فيقتصر على نية الوضوء او من الوضوء ويؤيد به الفرضان حيث هو قطع
النظر عنه والوضوء السري ولا يقع انه اراد ان فرضه عليه فان قصد نية رفع الحدث
او الاستباحة ما هو على صورة الرفع او المصباح صححت نية وضوء المحذور
ومنه الخجب اذا حدثت حيايته عن الحدث الاضغ **وقوله** كالمصلاة المعادة انما من
جهة انه نوي في الفرضية مع كونه غير فرض فالجامع بينهما ان في كل منهما نية مالم يصح
النوي لان في المعادة نوي الفرضية وكسيت عليه نية ما لان لا حدث عليه ويستباح
الصلاة بدون هذه النية والمناسب للفتوى على الصلاة المعادة في النية ان
يقب نية الفرضية في الوضوء المحذور على الصلاة المعادة في النية **وقوله** في نية الرفع
او الاستباحة لانها غير موجودة في المعادة اللهم الا انه يقال يلزم من نية الرفع او
الاستباحة نية الفرضية **وقوله** فثبت ذلك اي المعنى عليه وهو الصلاة المعادة اي
الاكتفائية الفرضية في خارج القاسم الاشارة على الصلاة المعادة لكسيتها بهذا
التقدير وقوله فلا يقاس عليه اي فلا يصح قياس الاستفائية نية الرفع او الاستباحة

سقط
فيها عرض لها
المقصود

لعله سقط
فيها عرض لها
المقصود

منها على الاكتفاء بنية الفرضية في المعادة لان ما خرج عن القواعد لا يقاس عليه وقوله قال
ابن التمار في هذا رد كلام الاسفي في ما في م ر وما زعم المحقق من ان ام الائمة في قوله
غير ان ذلك راجع لقول الاسفي ومن ان يقول ان العادة تاييد لكلام الاسفي
غفلة سببها توهم ان قوله غير ان ذلك في كلام الاسفي بل من كلام المتن
عليه وليكن ذلك بل قوله غير ان ذلك في كلام الاسفي كما هو مخرج في م ر وعبارته
اما هو اي المحدث فالقياس عدم الاكتفاء فيه لنية الرفع او الاستباحة كما عتمد الولد
وان ذهب الاسفي الى الاكتفاء بذلك كالصلاة المعادة قال غيره ذلك مشكك خارج
عن القواعد فلا تقاس عليه وتعين ابن التمار بان يخرج على الصلاة ليس بعيد انه
مخوفه من صغرها قلت وعليه انه يكون مزار المحقق ان تاييد لكلام الاسفي
وان كان هو في العروة اعني قوله غير ان ذلك في كلام ابن التمار في العادة في الائمة
في القياس وبما فقد في الحكم وان التمار تلمذ الاسفي مشكك ومخرج الاشكال
انه الطهارة وسبيلة للصلاة والمصلاة ولو نافلة مقعد والوسيلة لا تقاس على
المقعد وقوله خارج عن القواعد في معنى التعلل لقوله مشكك فالخارج عن القواعد
هو المقيد عليه لانه نقل ويصح نية الفرضية وتخرج اي قياسي الاكتفاء بنية الرفع
او الاستباحة على الصلاة اي على الاكتفاء بنية الصلاة الفرضية في الصلاة
المعادة وقوله ليس بعيد يرد عليه كونه خارجا عن القواعد كما قال الاسفي ثم
ثم كان ضعيفا نقل من غير الاولي معقده فلا يطلع على غيرها اي العباد
فانه يطلع في لوقال فانه يكون معادة لكاه اولي فتأمل قال وعندها
كالمتنظف والستر ولو نوي اي يريد الوضوء فهو راجع لامل الكلام لا المحدث
الطهارة عن الحدث او الطهارة الواجبة او الطهارة المحدث او اجل الحدث او اذا فرض
الطهارة او الطهارة للصلاة في مست مخرج وعنده اي علل القول بعدم المعية
قد تكون في هذا يقتضي عدم صحة نية الطهارة للصلاة لصحتها بذلك
ولكنه المعتمد ان اخذنا بالصلاة كانه لان الطهارة عن الحدث لا تتوقف على
نية وشك في عدم المعية بالنوي لوضوء الصلاة على من لا يقع الصلاة عليه
كالشديد في الحركة او ان يميل في الاوقات المروية صلاة لا سبب لها استوجبه
بسم في الصلوة في قول الغرض ان تعلق تلك الصلاة التي لا سبب لها استوجبه
بسم اما اذا نوي به الصلاة في الاوقات المروية في الجملة كالتي لها سبب وغو القضا
فيصح وهو في فتاوى في الصلاة في الاوقات المروية صلاة لا سبب لها استوجبه
لا سبب لها اي سلب بول بفتح اللام ام للمرض نفسه وبكرها ام لمباحب المضا
وهو الشخص والمراد هنا الاول وهو من اصناف المنفعة الموصوف اي بول ليس اي
متابع روى نية الرفع او الطهارة عن الحدث ومحل ان نوي الرفع العام فانه
نوي رفعاً خاصاً بالنية لفرض وقوله ملصق في وجانب خلاف من ادعيه وهو
الوجد الثالث عندنا في المسئلة وحامله الاكتفاء بنية الاستباحة دون نية الرفع

ثانيها

ثانيها الاكتفاء بل في ثانياً لاكتفاء بواحدة في اعلى اقترادها بل لا بد من اجمع بينهما وهذا الثالث
سواء الذي روي في لكونه نية الرفع المحدث السابق اي في رفع المنع المترتب على الحدث السابق
على وقت النية لان الحدث ارتفع وخلفه حدث اخر وكذا نية الاستباحة في اعلى الجملة
او نحوها كالمطهارة عن الحدث وهذا اي بقوله لكونه نية الرفع اي برفع الرفع
بين سبيل وهو نية الرفع ومنه وهو نية الاستباحة اي برفع الرفع هذه النية لتقليد
المأني على المقتضين والجواب ما قاله انه بقوله لكونه في في سبيل اي فان نوي
استباحة فرض استباحة وما دونه او استباحة من المصنف او حمله استباحة ما عدا الصلاة او
الوضوء او من الوضوء فذلك او استباحة من المصنف او حمله استباحة ما عدا الصلاة او
ذكر ان المحدث هناك انه تقدم ذكره في قوله ومن دام حدثه اي لان ما تقدم في حكم نية
وهذا انما يستبعد بنية ان المصنف كذلك على ما سبيل حمله من المصنفات ليس
لغيره بل سبيل الطواف وخطة المصنف في الاضافة الى اسم الماردا بالاضافة هنا
النية ولو توصلنا الى ان هذه المسئلة تقدمت عند قوله وتحقق المقتضين وعادها
هنا لاجل التعلل ولاجل ذلك نظرنا في بعد وضوءه طرف للشك وقوله في حديثه
مستلقت بالشك وقوله بعد وضوءه اي المستفتة فهو مستفتة للطهارة وبما في الحديث
فوضوء ليس واحداً عليه بل لو ترك وضوءه اجزاه فان مجرد ما نوي به هل
يكون مجرد اوله او كذا اذا بات سبيل هل يكون مجرد اوله او كذا اذا بات سبيل
به مشكك لا تطرأ التردد او لا حرمه والظاهر ان يكون مجرداً وما وعده سبيل بل لا حرمه
اي بلاد وام ضرورة لان الضرورة انقطع بنيتها حديثه للتردد في النية
اي لشك في الحديث كما لو تقدم فانية لا يخفى ان كلام من المصنف والمصنف به حال الثاني
احداهما ان يتحقق استقار الصلاة في رتبة وشك هل يقضيها اولاً ويتحقق احدها
ويشك هل تطرأ اولاً وفي هذه الحالة يجب عليه القضاء في الاولى والوضوء في الثانية
واذا انكشف الحال بانها كانت عليه وان لم تكن مستطيرة لم يوشك في ذلك والحالة الثانية
ان يشك هل وجبت عليه الصلاة ام لا كما لو قام به ما في كنفوت او حيف انقطع ثم شك
هل ذلك الانقطاع قبل خروج الوقت فوجبت الصلاة او بعده فلم يجب فيها
احتياطاً ثم انقطع قبل خروج الوقت فلا تجزئه وعنده هنا ما لو شك في
الطهارة مع بقاء مدورها من شك هل حدثت اولاً فتوضأ احتياطاً ثم اتضح
لم يحدث فان الطهارة لا تكفي فقد ذكر ان من نوي الطهارة واقصر فيها المشرب هو
الصلاة على الثانية في كافي اي انما عليه اي بسبب ان كانه مجنوناً مثلاً وهكذا هل
انقطع جنونه قبل الوقت فتجب ام بعده فلا تجزئه للضرورية فيه الاضرو
اليدع استصحاب الطهارة بالوضوء الاول وقال في قوله فان لم يجزئه للضرورية انما
بان كانه محدثاً في نفس الافواه كانه متوضئاً فصلاته بالاول استصحاباً بالاثبات
الثاني والحاجة هذه لم يرفع حدثاً وقال بعضهم قوله للضرورية انظر في ضرورة في ذلك
مع ان لم الصلاة بالوضوء الاول الا ان يقال المراد بها الحاجة وهي الاحتياط باعتبار

التي تجارة غير معتبر بها بلا هائل **الثانية** او الثالثة اي في طهارة واعتقاده لاني الواقع
بل هذه هي الاولى لعدم تطهر العضو او لا يقال ثالثة ولا ثالثة حتى تتم الاولى او
يقال ثالثة وثالثة بحسب المتروكة وان كانت هي الاولى في نفس الامر **بنية**
التنفل اي بقصد انها ثالثة او ثالثة فتكون لا بقصد انها ثالثة بل الاولى
عند تلك فتم اما للوجه فاما بالنية المعنى اللغوي وهو القصد **لكنيات**
لم اي للاول اي بان توفيرا او غسل فاعاد الوضوء والغسل جاز ما بان هذا هو الوضوء
او الغسل الذي عليه وجهه انه في الثاني ذوالرفع احدث بخلافه في التحدث ويستمع
هذا الوضوء محدد بحد آخر فلهذا عام الاول كبقية الجملة التي فيها **لان** اي تجديد الوضوء
ويجب اي من حيث الاعتقاد لا ان اذ اغسل شيئا قبل النية هو عليه وعند عقيب
مع **اول** غسل الخ اي ولو غسل خارجا عن حد الوجه او باطن شوك كغسل لادخله
في حد الوجه بخلاف جوابه اليه فلا يكفي قرب النية بها وان وجب عليها بتمام
اي للوجه هذا فالما في حاشية قال من انه لا يكفي قربها باطن الشوك الكسوف ووقع في
عائى ٢ رينفي جوابا فترت النية بفعل غسل الوجه قبل غسل شوكه لان غسلة امسحها
لا بد له وفاقا لم راي وعليه فلو قطع الشوك قبل غسل الوجه لا يحتاج لتجديد النية
اخذت من العلة المذكورة اهر قال العلامة الشوري عائى التي رويها اكنفي في
النية بفعل جزء من الوجه لم تكفي عتاريتها ببقية التكبير عند رلان الاول
سعى غسلا بخلاف الثاني فان البعض لا يهيى تكبير **اي** مفسول لو اقولت
عائى طاهر لانه اولي لانه اغتقترت بالفعل وهو الغسل لانها مقبلة اليه مقبلة
بفعله ولا تقترب بالمفسول **قوله** غسلا من اخر الوجه اي ما يسمي وجها
فخرج عنه ما لو اقتربت على لانه الواجب الابدع **قوله** باول الغرض ولو جيب
فيروي عنه مسحا كان عت تحت راحة وجهه اما اذا عت الوجه ولا جيبه فجل
النية عند غسل البدن راي في ذلك في بقية الاعضاء فبقية الغسل جري على
القالب امر **قوله** ما يتعلمه او يد له وهو المستمع قال قل وال في الغرض الجنبى اي باول
الغرض ولو عبر به لانه اولي **ولا** غامض اي ولم يقبل من الوجه شي بقر
ما بعده **قوله** هذا اي عدم الالتفات بما قبل الوجه **قوله** قبل غسل شي من الوجه
بان غسل غاؤه سحقتها بالفعل فقول فان بقيت اي بقيت باه كانه سحقتا
لها بالفعل وهو الاستحسان الذي يضمن الذال اي القلي فلا بد من استحسانها
من ابدء غسل الكفني اي اذ نوي غسلا الى غسل شي من الوجه وبعد هذا يكون
الاستحسان احكمى فان لا يعرفها عت بنية قطع او بقصد تردد او خوف التلطيف
ومنه ما اذا وضعا على التسمية في موضع ثم اشغل غسل جلده فغسلها بقصد
التنظيف فانه مضاف فلا بد ان لا يتقصد بنية الوضوء وانما استحبها الى
غسل الرجل وجوبها عند **قوله** لم يحصل له نواها طاهر حصول النية محقق
سقوط الطلب وذلك ان لم ينف الا حصول التوابع وفيه نظر اه وعبارة المرحوم

لم يحصل له نواها بخلاف من نوي وضوء نقل قبل الزوال حيث ثاب من اوله لان الوضوء
حقيقة واحدة لا يتقصد واما الوضوء فانما هو متفانصة **قوله** ولو اقتربت الخ
ليس بهذا ايضا لما قبله لان ما قبله مضمون ما اذ لم يتفصل مع المضمونة شي من الوجه
وهذا مضمون ما اذ انفسل وقوله اخره اي الاقتران المضمون من اقتربت قال قل لو قال
اخراته لكان واضحا **قوله** سوا غسلة بنية الوجه او احاصل ان هذا رابع مضمون بقصد الوجه
فقط بقصد المضمونة فقط مضمون ما اطلق فالنية بنية في اجمع وسنة المضمونة
تفوت في اجمع وكذا سنة الاستنشاق فتقدم بعض غسل الوجه على ما تقدمه على غسل
الوجه فقط كحصولها وجب اعادته ذلك الخ في الثالثة الاخرة لوجود المضاف والاطلاق
كما لصارف دون الذي وهذا حاصل المقدم روي في خلافا لغيره في امره شيئا خاف وفيه
ان هذا الخ لا يقيده في الثالثة الاخرة بدليل وجوب اعادته في مقتضاه حصول سنة
والاصح ان ترتب النية المتبعة بما قبل الوجه على ما تقرر ان من غسلا واستنشق عاب
لكنيفية المالمونة مستعمل للنية كما تسمى ان غسل من اخر من الوجه مع فلا يحصل
الان غسلا عن النية عند ما ارفق النية بان نوي المضمونة مثلا وحدثا او نوي من الوضوء
او ادخل الماء في محلهما من الانوبة حتى لا ينفسل مع ما شي من الوجه وقوله ارج بقصد غسل
اخره ان بقصد المضمونة او الاستنشاق فقط وان قصد الوجه فقط او مع ما اطلق فلا اعادته
وكون النية بكنية بها عند قصد المضمونة فقط او الاطلاق شكل لانها لم تقترب بفعل الوجه
وكذا موات سنة المضمونة عند قصدها مسئلة تامل **قوله** ام لا بان نوي المضمونة او الاستنشاق
او نواها مع الوجه واطلق **قوله** لكن الخ هو استدراك على الشك الثاني وهو ان لا يبالى بالنظر للموت
الاخرية لوجود المضاف اي حقيقة او حكما فدخلت مضمونة الاطلاق **قوله** في الشك
الاول وهو ما اذا قصد الوجه وكذا في الشك الثاني وعبارة سم فرج حيث اخبرت النية فانت
المضمونة **قوله** محلى بغير الميم وفتح اجمي ويشهد باللام **قوله** الذكرية بضم الذال اي القلي
لان الذكر بغير الذال العلم اي محقق بها في القلب بان يسمى ملاحظا **قوله** ما علم فامسح
اي اول الباب عند ذكر الشروط اي في قوله وعدم المضاف ويعبر عنه بمرام النية **قوله** ولم اي
المقضى ولو دأب احدث وان لم يجز لم يفرق افعالي وثابتة فبقية النية عدم استعمال الماء
بارحال اليد من غير نية الاعتراف بقيل نية رفع احدث اي كم تفرقة النية بامر مضمونها المتعد
فان يقول نوي الوضوء مثلا عن غسل الوجه او استحالة الصلاة او رفع احدث عند واما
كيفية النية عند المخرق كسح الاذني منها نوي سح الاذني عن سنة الوضوء وتفرقة
النية لا يختص برفع احدث ولا بالطهارة عند بل ياتي في جميع النيات المعبرة قال المرحوم
ان التفرقة ياتي في الغسل الاول من غير افعالي ككون البدن عت تحت مضمونها واحد فينوي
رفع حنابة امة فقط ثم سح الاذني ثم الاستحسان اسفل وانظر على قوله هل يجوز ان يفرق
النية عائى مضمونها واحد بان نوي رفع احدث كغيره ساعده **قوله** امول والاثرية الصحة كما
نقله الاطفيحي عن ع في ولا فرق في جواز تفرقة بين ان يغسلها بخونية مبرور ولا بين ان
ينوي عند ذلك المضمون بان نوي عند غسل الوجه رفع احدث عند لا غيره او لا الوجه انه

والا فمفني عند الضرورة خلافاً لشيخ الاسلام حيث قال ينبغي عند جرح **كلامه** الذي في المجاه
والصريح والقاموس الرصد بالتحريك اي بالالف وسخ يجتمع في الوقت **وعن** ابنت الاولى
ان يقولوا وبما بين منابت شعرا في وهو مطوف على قول يظهر **الاصح** اي جرح محل
الصريح فالمراد جرح الاصلي من حيث محل الصريح فالمراد جرح الاصلي من حيث محل الصريح اي جرح
عن الوجه **والقفا** هو مفعول في ذكر ابيات معنى الف لغة قل اي فلا يعترض عليه بان
القفا ليس محل غسل هنا واما معنى الف في شعره الذي على الجبهة فاصح ما تقدم اليه والقفا
يذكر ويؤيد وجهه اقفا واقف واقف وقفي نعم القاف وتشد يد اليها وكسر القاف هو نوو
بالترج يعالج الزاي اي بالترج في المذكور في فري اي **والترج** يفند ذلك قالوا
اقلى على الفوج والرجي لمن رجي ولا تجزي مما اصاب في وجهها **ولا** يعني ان فرق الدهن
اغمر القفا والوجه ليس باقرب **والبلادة** هذا الداء واجبي من هذا الجاعة التي هي الاقدام
على المخاوف والخبايا نعوذ الذي خاف من كرسف ولا يتقدم على المخاوف قال بعضهم في الجنب
عادر من الاقدام مكرمة **والمرج** بالحي لا ينجوا من العذر **لما** يعني قوله وحتي نسهي الفخيني
قال في ثم المرج وزدت تحت لم يدخل منتهي التحيين **واما** موضع التخييف من الخذف وهو
الارالة والعامية بتبدل الال بالقفا **العذر** بهذا المعنى الشراييب المجازي للاذن اي لبعضها
بين الصريح والعارض اول ما ثبت للادوية بالانهم في العارض ما يخط عن الاذن الي اول
المخفف من عظم الحجة وقال حج هو اي العذر ما ثبت على العظم النامي فوق العارض
ولا لا يراى في الاكابر لا ينفوس اولاد فاطمة فلما ادب بالاشراف من لم واجاهه وان لم يكن شريفا
على راي الاذن ولا بها هو اصلها الذي يملو من من سقر بالترج فما فوق الوقت
تريب منه ليس بينه وبينه فاصل الاخر المخفض فالخ الذي فوق هذا المخفض هو المحمي
براس الاذن كما قال في وعبارة **اي** قال بعضنا شوخنا المراد تربي الاذن احرى المجازي الاعلى
العذر قريب من الوقت ليس المراد به اعلى الاذن من جهة التي لان ليس مجازيا بل العذر
وهذا غير ظاهر اذ موضع التخييف على هذا التأويل من الوجه لامت الواسي لا يخفى على من
تدبر ذلك بل ذلك يدرك بالمحسوس فالمعنى ابقا كلام الله على ظاهره فان اذ وضع كخط على
اعلى الاذن كان موضع التخييف من التي قطعاً وعلى كل حال يكون بعض التخييف من
الوجه **ويؤيد** هذا الخط **اي** انظر لم عبر الزمان اي التقدير مع ان المناسبة تال
ويجعل هذا الخط للترجة **الترج** ان يذبح الزاي ويجوز اسكانها والفتح افصح كما قال
شيخ الاسلام في ثم الزمن **وهو** اي النامية وذكره مراعاة الخذف وهو قول مقدم ويجوز
تأنيده اي والتذكير هنا اولي لان الاول واعاة الخذف من اعلا الجنب حال من مقدم
والصدغان عطف على قوله والترجان اي ومن التي اسم المديغان ويوقف فيه سم
باعتبار ان ما يخط عن منبت الاذن من الوجه وبعض الصريح مخط عن مجازها مطلقاً
فيكون من الوجه لامت التي قالوا لوجهه قالوا لاهاب الصريح ما بين العيني والاذن
وهما فوق الاذن اي ملاقات للاذن في مجازيات لهما لا مطلقاً فوقية لانهما تشارط
التي وقول في غسله اي مع غسله فغني عن مع **ويجب** غسل جزء من التي الا اذا خط

نور

الوجه

الوجه فالخ من ولو سقط غسل الوجه مثلاً لم يجب غسل ما لا يتم الواجب الا بالاذن اذا سقط المخرج
سقط التامع **ويجب** الخف لعل المراد به ما جاز العارض في اي ما اذا اهل الاسفاه للفوق
لان يدخل فيه ما تحت الخنك **ومن** الوجه البياض في جملة ستانفة **ومن** الاتق بالخزع
هو يفتح الجيم وكوت الدال المهملة القطع والمراد به الشرة السكنى بالقطع لا ما كان مقبلاً بالاتق
ليلا نفا في قوله السابق وخرج يظهر باطل الاتق والغ والعمى وان القفا بالقطع خفف او
شفة اذ لا فرق بين باطن الغ والاتق اذ قطع سائرهما ولو اخذ لم انقام ذهب والتم وجب
غسله **لما** ان في قوله لان وجب غسل ظاهره من اتق بالقطع وقد تقدم للعذر خفاً الا ان
المذكور في حقه كالاصل في م ر و هل تكفي الشرة عند ام لا قال بالاول قل وبالثاني س ل وقول
م وجب غسله اي يجب غسل جميعه خلافاً لما في القابل وجب غسل ما في محل الاتق لانه
البدل روي ما زاد وعبارة قل على الجلال ويجب غسل ظاهره خوفاً من فقد الوجه لانه
صار له حكم الوجه ويكفي الشرة عند ولا يستغنى لسرلة من الشرة وان اعطي حكمها
ويجب غسل ما يقرب ذكره توطئة لما بعده والا فهو مستفاد من قوله السابق الثاني
غسل الوجه لان هذه اخص الوجه في وقول الخذف هو بعضها ويكون الدال وبعضها
وفيها معانهم ر قال الاسنوي وهو جميع اللغات جمع مفردة هدية وجمع اجمع اهداب وهو
الشراييب على اشعار العينين والاشعار جمع شرفيع الشين وكوبه الفاكلس جفت
العين اما بعض الشين فيخرج الفرج اقول ليس جميع بل هوام جن جنم فوق بينه وبين هذه
بالتأني **ويؤيد** الظاهر ان اراد به ما يشبه البالي بكر الشين ومنها فادر جها في الشارب
فلذا لم يذكرها **لما** لقائه الخ المناسبات بقوله ملأ فاته للماء عند الشربة اذ الشارب
ملاقاة للذوا **اي** يجب غسل ذلك اي المذكور وهو اي عن وقوله ظاهره باطنها
اي وسواها من رجل اول **ظاهر** وباطنها كلف ظاهره وان خرج عن حد
الوجه ليس واراد به هو محمول على ما اذا لم يخرج عن حده دليل قوله روجا من ذلك ان
شعر الوجه ان لم يخرج عن حده وكانت نادرة الكفاية كما ابدى والرب والعنفقة
ولحمة المرأة والخني فيجب غسل ظاهرها وباطنها خفت او كفت فان خرجت عن حده
وكانت كتيخة وجب غسل ظاهرها فقط سواء كانت من ذكر او انثى او خني او لم خفت
وجب غسل ظاهرها وباطنها او غير نادرة الكفاية وهي لحمة الذكر وفارفاة فان خفت
بان ترى الشرة من تحتها في مجلس الخاطبة وجب غسل ظاهرها وباطنها مطلقاً وان كفت
وجب غسل ظاهرها فقط مطلقاً فان خفت بعضها وكفت بعضها مطلقاً حكمه ان يخرج فان لم
يتميز بان لم يملك افرادة بالفضل كما كان الكتيخ متفرقاً بين اخص الخفيف وجب غسل
الجميع ووقع لبعضهم في هذا المقام ما يخالف ما تقدم فاحذر من يدعي ما في كلام الله
من الابهام اطراف **وباطنها** وهو ما يلي الصدر من الحمة وما بين الشراييب
ان لحمة الذكر وعارضه وما خرج عن حد الوجه ولو من اسراع وخني ان كفت وجب
غسل ظاهره فقط **ويؤيد** ذلك يجب غسله مطلقاً اي ظاهره وباطنها ولو كفتا فهذا هو
المعقد في شعر الوجه فاعلمه ع **فالحق** بالغالب اي وهو الشراييب الخفيف

واللهجة مبتدأ خبر جملة ان ضفت له مدافع **وقامت** لحيته الكريمة كهيئة اي كثيرة الشرجية
تلا مصدر اي ما تقابل مع تعريفه اي في الشرط بنسب اذ كان ياخذها ما زاد على القبضة
وربما كان ياخذ منها أطرافها اي من الأجزاء ابدال كهيئة بغيره لما في القبر بالكشفة من الشاعية
التي لا تليق به صلى الله عليه وسلم واجيب بان الكيفية في اللغة معناها العظمة الشرجية المقوفة
على الشرج في فقير بالكشفة والمجاويز ان لم يكن كونهما وهو الذي لحيته على ذننه الاعلى عار
والضعيف اللحيته غير نازلة الى صدره وقال التلمساني روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من
سعادة المروءة خفة عارضه ويزري لحيته ومعناه انها لا تكون طويلة فوق الطول وقال عليه
السلام ما طالت لحيته اثنا عشر سنة الا ونقص من عقله مقدار ما طالت من لحيته ومن ترك
الشعر اذا كبرت للفتى لحيته **نطالت** وبارت الى سرته **فنفق** بان عقل الفتى عندنا
بقدر ما طالت من لحيته **ذكره** ملا على قاري على الشفا وفي السيرة الحلبية كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كهيئة النخلة وكان يسرحها بالما وكان له من صلى الله عليه وسلم سبط من
العاج وقيل شبي يتخذ من ظهر السحابة البحرية وهي الترسه ويقال لعظم الفيل عاج
ايضاً اي وليها وادها وكان لم يقم من اي مقص يقص به اطراف شاربته وفي المسكاة عن زيد
ابن ارقم روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم ياخذ من شاربته فليس
مننا وكان صلى الله عليه وسلم ياخذ بالمقاص من عرق لحيته وطولها وقيل لا يذوق ذلك ما حيا
امرني ربي باعها لحيته وقيل شاربته وقال من الفطرة من الاظفار والشارب وحلق
العانة **فلما حكمة** المراد بالتميزات يسهل افراد كل بالنسل **حف** عن القدر المجازي
للذات اي الى اول المضيق من عظم العجوة **وقد** واعلم ان التفصيل المذكور في قوله
علت المعتمد في ذلك مما تقدم من غير **اما** الخارج عنه المراد بوجهه ان يلقي
بنفسه الى غير جهة استمر الى ان يلتقي شرف الذنن الى الشفة او الى الخلق او يلتوي الى
الي جهة اخرى فليس المراد ان يخرج عن جهة في جهة استمر الى ان يلتقي شرف الذنن الى الشفة او الى الخلق او يلتوي الى
يلتوي خارجا نحو طلوعه نعليه اذ وصل شرف الذنن الى الشفة لا يقال له خارج كما قرره نقا
عن سم **عقل** ظاهرها المناسب ان بقوله ظاهره والمراد بالظاهر في اجواهره وسم وجهه
الشعر الاعلى من الطبقة العليا وبالباطن ما بين الطبقات وما بين العبدية قرره نقا
مطلقا اي ولو من اللحية والعارض من شرف الذنن المذكور والاذني والحنني **من**
لم وجهان في تحقيق هذه المسألة ان يقال من خلق له وجهان تارة يكونان اصلين
والمراد باصاليهما ان ينزل الولد فانما يجب عليهما ان يتاوياني جميعا فتوى فان زاد أحدهما
عن الآخر فالعبرة به وتارة يكون أحدهما أصليا والآخر اربدا والمراد به ما ينبت بعد انفصال
الولد وعلى هذا ان يميز الزايد عن الاصلي او يشبه به والمختار ما انه يكونه سامتا
للأصلي أم لا فان سامت وجب عليهما وان لم سامت فالأصلي فقط يجب عليه ما قرره
شخصا حقه قال القرطبي ومنه هذه المسئلة لا ينبغي تحقيق المناط بها ولا الاستئصال بها
لان مندرجتها عندنا اذ وقعت الحادثة بحيث عنها المشتغل عند هذه المسئلة لكن اوقد
تفوت في بلدة خربة لا يمكن فيها احد متطهر من نجس فيه **مسامتا** من الأصل والاشتد
والزايد

بند

تد

والزايد الف الحسية وبعبارة ايج قوله سامتا اي على سننه ومجازاته فلو كان احدهما من جهة
قبله والاخر من جهة دبره وجب غسل الاول ما لم يكن ناقدا لحدسي والثاني منه ذلك فالعامل
هو در الواجب غسله قاله رفا لا ولي حمل كلابه على ما اذا استويا عملا او كان الذي من جهة
القبل هو العامل او الآخر عملا اما لو كان العامل والاخر عملا الذي من جهة الدبر هو العامل عليه
قوله للذليل اي ولو زيدا مقفرا **قوله** وجب عليه غسلها اي اذا كانا اصليين ويكونان الشفة
بأحدهما او أحدهما أصليا والآخر اربدا واشتبه اما اذا اعتز الزايد فيجب غسل الاصلي روي
الزايد ما لم يكن على سمته والاوجب غسله انهم ويجري هذا التقصيل في الراس فنقال ان
كان اصليين اثنين تسبح بعض أحدهما وان كان أحدهما أصليا والآخر اربدا واشتبه يعني
يسبح بعضهما فلهما وان اعتز الاصلي من الزايد يعني يسبح بعض الاصلي **قوله** من نفسه
الكف تذكرها قليل والناقض هو الكثرة كما قاله عني واتي بذلك لان حقيقة اليد من روي
الاصابع الى المنكب فذمة بقوله من كفيه ايج وعطف الذي يعني على الكف من عطف
الملا على الحجة لان الذراع من الحرف الى أطراف الاصابع كما في المصباح **قوله** مع المرفقين يفيد
انها آيات اليد وهو كذلك بالانظر لما مراد هنا وان كانت اليد مطلقا اطلاقا فالتويا
على ما هو من الاصابع الى المنكب **قوله** او قد رها بال فقد اي خلقة والمراد باعتبار القدر
ان تنظر الي من شاربته يد خلقة يد من فقد مرفقه قاله رها اي على الشرج لو فقد الكف
او المرفق اعتبر قدره من غالب امثال خلقة ما اذا وجد في غير محلها المعتاد كان لا يصح
المرفق المنكب والكعب الركنة فهو المعتد في الحسنة خلا فالجميع متاخرين اعتبره وقدره
من غالب الناس اذ ومنه ايج **قوله** تدعى تحت ان المراد ان الوضوء وحمل ان هذا يحمل
ليصر ما بعده نظرها قال المصنف في قوله تعالى وكف من قرأها ناهيا عما بها سنا
حيث قالوا اردنا اهلها **قوله** فاسبح الوضوء اي احيى واسال الوضوء في الوضوء
وقيل الوضوء في الوضوء والمراد به غسل الوجه فقط بدليل قوله ثم غسل يديه ايج والمراد بفعله
انما غسله **قوله** ثم غسله اي في شدة اسقاطه ثم وهو اي فيكونه سنا بالقوله فاسبح
الوضوء **قوله** حتى اشرع يعني شرع اي غسل اول البصديق **قوله** الخ اي وانسه
في قراءة الحديث ايج وبقية ثم قال بغير روي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من وضوء ايج **قوله** وايد
اي الايدي جمع اليد التي هي اجازة والايادي جمع اليد التي هي الشفة فهذا هو المعنى
واضحة عوام العلم باللفظة عن اصليهما فاستعملوا الايدي في جمع اليد الجارحة وتحد التح
الناس يكتب لصاحب المملوك يقبل الايدي الكريمة او الكافرة فوجبة والاضراب الايدي
الكريمة تأله الصلاة الصفدي شوي وفي الغني على المطول ما خالفه هذا ونصه
والايادي جمع الايدي والايدي جمع اليد وهي اجازة المحسومة تتجمل في الشفة مجازا
مراد من قبيل اطلاق اسم ما هو غير كية العلة الفاعلة او الصورة على المفعول وهو
الشفة كضرب اليد في البياض وقيل شدة سنا وما قيل انه اليد يعني اجازة جمع
على ايدي وعطف الشفة على الايدي روي عليه ان اصل يدي وما كان على يديها فقل
لا يجمع على افعال **قوله** اي المرفق ذكر المرفق بلفظ ايج والكف بلفظ التثنية لان

يكم

مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الاحاد على الاحاد والكل بدور فقد نصت المقابلة **قوله** ولما قيل
الكسب الكسب لغيره منه ان الواجب لكل رجل كسبه **قوله** واحد قد لا يكون في لفظ التثنية لتناول
الكسب من كل رجل فان قيل فليكن هذا يلزم ان لا يجب الا على يد واحدة ورجل واحدة قلنا هذا
عنه فعل النبي صلى الله عليه وسلم واجماع الامة في حاشية الرجل فاجاب بعضهم بان
ما كان واحدا هو هذا اليد فتنشئة بلفظ الجمع **قوله** وكل يد مرفعة واحدة فذلك جمع ومنه
قوله فقد صفت فلو كانا يدان قلنا كما في حصة وعائشة وما كان اثنين مني واحدة فتنشئة
بلفظ التثنية فلما قال من الكسب علم ان لكل رجل كسبه طرقي والمراد بالانسان الكسبان
وبالواحد الرجل والى معنى مع هذا جواب عما يقال الاله لا تدل على دخول المرفعتين لانه
المعنى بالي لا يشمل الغاية فاجاب باننا نجد حيث لم تكن الى معنى مع وفعل النبي صلى الله عليه
وسلم والاجماع قرينة دالة على دخول الغاية هنا في المعنى فان قلت ما وجد في الغاية في الآية
في الدين والرجل دون الوجه والرجل اجيب بان يمكن ان يقال ما كانت حقيقة البدنية
من دينه الاصل الى المنكب والرجل الى اخر الساق ففعل على محل الوجوب واللام المتصل الى المنكب
والى الرية والاكسب الوجه والرجل فانه كذا في الحدود لا تقوم دعوى شذوذهما فظهر الفرق وقدم
الشي في الاستدلال الحديث لانه ابيى وانض على المقبول وافرغ عنه الاجماع لان الاجماع لا يدل
من مستند واخر الآية للاختصاص بها الى جعل الى معنى مع **قوله** من انض الى الله ان
من يعينني على نعمة ربك الله **قوله** الى قوتكم اي يزيدكم قوة بالمال والولد وهذه الآية
في حق قوم هو حيث قال لهم ويأتون استغفر لكم ثم نزل اليه رسل السماء عليكم مدرارا
انما وكانوا يحطون بالطريق تلك سنن واعلمت سادهم ذلك في سنة **قوله** اذا امرتكم بامر
اي ما امر به وقوله فانوا منه اي مع الامر معني المأمورة **قوله** فيجب غسل يدي عظم العند
هذا لقوله تعالى ان المرفق اسم مجموع العظمتين والابرة وهو الاصبع اما اذا امرتكم بامر
مقابله وهو ان المرفق طرف عظم الساعد فلا يجب ان **قوله** لانه من المرفق اذ المرفق
مجموع العظام الثلاث اي العظام السميكة التي العند والابرة الداخلة بينهما **قوله**
قوله نذب غسل يدي عظم العند ما بين المرفق الى الكف وفيه خمس لغات وادخل
ويثبت في لغة الحجاز وقيل في لغة بني تميم في لغة بني تميم في لغة بني تميم في لغة بني تميم
كيد في لغة بني اسد ومقال في لغة بني تميم في لغة بني تميم في لغة بني تميم في لغة بني تميم
تامة بونوث العند ويؤتى بذكره في الجمع اعند واعناد مثل فليس وافلاسي مصبا
عش فانه قلت هلا سقط فعل هذا القدر ولم يندب مثل سقوط للرواية سيما للفرق
بجوحيون قلت لان سقوطها في خمسة والتابع اولي بذلك وهذا فيه سقوط المستوع
لغيره فحسب بقا التابع في اقطار على العبادة ما امكنت كما في الرواية على راسي المحترم وان
لم يكن بها شئ من الات التابع ثم شرع بكلمة لتعني المستوع اي تركه معتنه او فعل مكرمه
فان لم تكن مستوع فلا تامة خلافا هذا اليك كلمة للمستوع لانه كل ما كان هذه اي قبل
القطع انه يكونه مطلوب بالعين في الرض فائدة قاله ركنه من الانسان من
الاعضاء كاليد والعين والاذن فهو يترك بخلاف الات والقلب وجوهها اي كالحنا
فانه

فانه ورد في الخبر كذب بطنا اخيك بالتذكير **قوله** بالملاحة احدة اليه فالاولى حذره كما بقه ولاهقه
قوله فيجب غسل شئ من وجهه غسل عظم ووجه بكسب ما فوقه وموضع شوكه بقى مفتوحا
ولا يجمع الوضوء مع بقائها بحيث لو ازيلت لم ينضم موضعها لان محلها في حكم الظاهر فيجب
غسله والاصح الوضوء مع بقائها **قوله** وان كنت لندرت اي الشئ الكسب اي وان خرج
عنه حذره اليه وتقدم في الوجه ان الكسب الخارج عن حد الوجه يكفي في غسل ظاهره من
لما حذر فيحتاج المرفق بينه وبين ما بينا والفرق ندر ما هنا **قوله** وغسل خلفه خمس
لغات منه الطامع كونه الفاوضها وكسبها مع كونه الفاوضها وظفوا لمعنى
والذي قرئ به في القرآن ضم الفا والفا فقط لانه لا يلزم ما جاز لفتان يجوز قارة عملا
بقوله الشاطبي وما انفكس في القارة مدخل **قوله** وغسل باطن ثقب اي تفدا خارج ما بها
فلو دخل ثقب في خوقه فان ظهر بعضها وجب قلعه وغسل ما تحته كذا في قوله اذا كان بحيث
لوقوع بقى مفتوحا خلافا ما اذا كان يكتفي بدخلها وهذا ما لم ينفذ في اللحم والافان غارت
اي سارت من اللحم فلا تؤثر في صحة الوضوء وما العلة فلا تضع معها ان كانت قد اختلطت
بدم كثير حيث كانت راسها ظاهرة خلافا في الفيل فاذ يفيض عنه لقلعه هذا هو المقدم
قوله والواجب غسل باطنه في ركة من ان الشربة وكذا النافذة المحذوف مدخولها وليست حرفة
استنسا كما قيل واللام جمع مع الواو العاطفة ولم يكتف للغايد بقا ساج او هو امس في الرض **قوله**
فيما يرا الاضياء اي باؤها المراد به الرجلان اذ ما ذكر يتمم لا ياتي في الرض والوجه في زيادة ايم
تتمتع اخذت قوله بعد فان لم يتمم لا ياتي في الرض **قوله** ان بنيت في اي سوا سابت ام لا سابتها
في محل الرض **قوله** وسعة السعة بغير السيف الخارج اليها من البدن اما بالفتح فاسم لما يقع
كما قاله في وقال الرمان السعة بغير السيف الكملة عذرة تظهر بين الجلد واللحم اذا عمرت
باليد لانت ويظهرها من المحمة ويظهرها الى السطحة كما في المختار في هذا ان يعضهم بقوله
سعة المتاع سعة الجسد كل بغير السيف هكذا ورد اما التي بالفتح فهي النصة عبارة
المصباح فاسم لعضه **قوله** وان بنيت اي والوضا انها متمتع اخذت قوله فان تمخر **قوله**
بغير محل الرض كان بنيت في العند وهو ما فوق المرفق وقد كت للذراع **قوله** ما حاذيه هذا
محل اي محل الرض والمحاذاة هو المراد بالمسامة في كلامهم فالتفصيل بين المسامة وعذرة فيها
لان بنيت محل الرض بخلاف ما بنيت والفرق بين هذه والتي قبلها ظاهر لان هذه لما بنيت
في محل الرض كانت كالسعة فيجب غسل جميعها مطلقا بخلاف تلكم فكانت اطلقت من ان الزائدة
لوطا لمتحازرت اصابع الاصلية اجم وجوب غسل الزائدة على الاصلية ولا يتم
عدمه بظاهره ثم قوله ذلك لما ثبت في محل الرض لكنه ذكر اول وجوب غسل ما حاذيه
الميدان من الزائدة بنيت فوق محل الرض فتقابل **قوله** لوقوع اسم اليد عليه احتوز به
عند حذرة العند اذ لم يصل يعضها الى محل الرض وكانت محاذية لم سياتي **قوله** خلاف
ما لم يحاذه من جهة السفل كانت طالت الزائدة تحازرت اصابع الاصلية نتيجة وجوب
غسل الزائدة على الاصلية كما في **قوله** فيتمتع فيتمتع **قوله** فان لم يتمتع في هذه
سالية لتصدق بغير الوضوء نصح قوله بانه كانه **قوله** سوا اخر جمعا في هذا الترميم فارت

مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الاحاد على الاحاد والكل يدور في مقتضى مقتضى المقابلة **قوله** ولو قيل
الكلمات الكعاب لهم منه ان الواجب لكل رجل كعب **قوله** واحد قد لا الكعبي بل بلفظ التثنية لتناول
الكعبي من كل رجل فان قيل ففان هذا يلزم ان لا يجب الا غسل يد واحدة ورجل واحدة قلنا هذا
عنه فعل النبي صلى الله عليه وسلم واجماع الامة في حاشية الرجل فاجاب بعضهم بان
ما كان واحدا هو بهذا اليد فتشبهت بلفظ الجمع **قوله** وكل يد يد ففان هذا يلزم ان لا يجب الا غسل
توكل فقد صفت فلو كانا يدان فقلنا كما في حقهمة وعائشة وما كان اثنين مني واخذتني
بلفظ التثنية فلم قال من الكعبي علم ان لكل رجل كعبي طمحي والمراد بالاشن الكعبان
وبالواحد الرجل والى معنى مع هذا جواب عما يقال الاله لا تدل على دخول المرفقتين لانه
المعيا بالى لا يشمل الفاتر فاجاب باننا نجد حيث لم تكن الى معنى مع وفعل النبي صلى الله عليه
وسلم والاجماع قرينة دالة على دخول الفاتر هنا في المعيا فان قلت ما وجد في الفاتر في الآية
في البدن والرجل دون الوجه والى اجيب بان يمكن ان يقال ما كانت حقيقة البدن
من دونه الاضمار الى المنكب والرجل الى الساق ففان هذا على محل الوجوب والالام المتصل الى المنكب
والى الالية والاكذلك الوجه والى فانه كذا في الحدود لا تقوم دعوى شية في ظاهر الفرق وقد
التم في الاستدلال الحديث لانه ان يبين وانض على المقبول وافرغ عنه الاجماع لان الاجماع لا يدل
من مستند واخر الآية للاختصاص بها الى جعل الى معنى مع **قوله** من انض الى الله ان
من يعين على نعمة ربك الله **قوله** الى قوتكم اي يزيدكم قوة بالمال والولد وهذه الآية
في حق قوم هو حيث قال لهم ويا قوم استغفر لكم ربكم ثم يرد اليه رسل السماء عليكم مدرارا
انما وكانوا يحطوا بالطريق ثلاث سنين واعمرت سادهم ثلاث سنين **قوله** اذا امرتهم باى
اي ما يورثهم بدو قوله فانوا منه اي مع الامر معني المامورة **قوله** فيجب غسل راسك عظم العند
هذا لقوله تعالى ان المرفق اسم مجموع العظمتين والابرة وهو الاصبع اما اذا فرغنا على
مقابله وهو ان المرفق طرف عظم الساعد فلا يجب ان **قوله** لانه من المرفق اذ المرفق
مجموع العظام الثلاث اي العظام في السمان راس العند والابرة الداخلة بينهما **قوله**
قوله نذب غسل يافى عند العند ما بين المرفق الى الكتف وفيه خمس لغات وارجل
ويثبت في لغة الحجاز وقيل في لغة النصارى ومالك متخذ المخذل عندا ومالك
كيد في لغة بني اسد ومالك في لغة عجم ويكره الخامسة مثال فعل قال ابو زيد اعمل
تامة يونس في العند ويؤتى بذكره في الجمع اعند واعناد مثل فليس وافلاسي مصبا
عنى فانه قلت هلا سقط فعل هذا القدر ولم يندب مثل سقوط للروايت تبعا للفرق
بجوحيون قلت لان سقوطها في خمسة والتابع اولي بذلك وهذا فيه سقوط المستوع
لغيره فحسب بقا التابع في اقطر على العبادة ما امكنت لا من الروى على راسي المحرم وان
لم يكن بها روى لان التابع ثم شرع بكلمة لتعني المتبوع اي تركه معتنه او فعل مكره
فاذا لم تكن متبوع فلا تملكه خلافا هذا الى كلمة للمتبوع لانه لا يملكه بعدة اي قبل
القطع انه يكونه مطلوب بالتعبد لله الرضى فانه قاله في كتابه من الانسان من
الاعضاء لا اليد والعين والاذن فهو يتركه بخلاف الاتق والقلب وجوهها اي كالبطن
فانه

فانه ورد في الخبر كذب بطنا اخيك بالتذكير **قوله** بالملا احاجة اليه فالاولى خذفه كسابقه ولاهقه
قوله فيجب غسل شرجي ويجب غسل عظم وشرج بكسطة ما فوقه وموضع شوكته بقى مفتوحا
ولا يجمع الوضوء مع بقائها بحيث لو ازيلت لم ينفع موضعها لان محلها في حكم الظاهر فيجب
غسله والاصح الوضوء مع بقائها **قوله** فانه كثرة لندرته اي الشرجي ككثير اي وان شرج
هذا حرمه اليه وتقدم في الوجه ان الكسيف الخارج عن حد الوجه يكفى بغسل ظاهره من
لما حد ففانما في المرفق بينه وبين ما بينا والفرق ندر ما هنا **قوله** وغسل خلفه خمس
لغات فم الظاهر كونه الفاوضها وكسها مع كونه الفاوضها وظهوره كمنفق
والذي قرئ به في القرآن ضم الظا والفا فقط لانه لا يلزم ما جاز لفتان يجوز قارة عملا
بقوله الشاطبي وما القيس في القارة مدخل **قوله** وغسل باطن ثقب اي ثقب اظفار ما بها
فلو دخل ثقب في ثقبه فان ظهر بعضها وجب غسل ما تحته ككثيرة اذا كان بحيث
لو قيل بقى مفتوحا خلافا ما اذا كان بطنه بغير ثقبها وهذا ما لم ينفرد في اللحم والافان غارت
اي سارت من اللحم فلا تؤثر في صحة الوضوء وما العسلة فلا تضع معها ان كانت قد اختلطت
بدن كثر حيث كانت راسها ظاهرة خلافا في الغسل فانه يغسل عنه لقلته هذا هو المعتمد
قوله والواجب غسل باطنه ركة من ان الرطة وكذا النافية المحذوف مدخولها وليست حرف
استنسا كما قيل فاللام تجمع مع الواو العاطفة ولم يكت للمفا بدنا ساج اهرها من الرضى **قوله**
فيما يرا الاضمار اي باؤها المراد به الرجلان اذ ما ذكر يتامر لا ياتي في الرضى والوجه زيادة
تتمتع اذ ما من قوله بعد فان لم تتمم الزايدة **قوله** ان ثبت في اي سواسيت ام لا لسانها
في محل الرضى **قوله** وسبعة السبعة بغير السيف للخرج اليها من البدن اما بالفتح فاسم لما يقع
كما قال مج وقال الرمان السبعة بغير السيف الكملة عذرة تظهر بين الجلد والحم اذا عمرت
باليد لا نبت ويظهرها من المحمة ويظهرها الى البطيخة كما في الاحتارة لانه اذا رى بعضهم بقوله
سبعة المتابع سبعة مجسد كذا بغير السيف هكذا ورد اما التي بالفتح فهي النضة عيان
المبايع فاسمك عجمه **قوله** وان ثبتت اي والفرق انها متمتع اذ ما من قوله فان تخلف
بغير محل الرضى كان ثبتت في العند وهو ما فوق المرفق وقد كت للذراع **قوله** ما حاذي هذا
مخلة اي محل الرضى والمخاذي هو المراد بالماسم في كلامهم فالتفصيل بين الماسم وغيره فيما
لا ثبت محل الرضى خلافا ما بين الوقت وبين هذه والتي قبل اظاها لانه هذه لما ثبتت
في محل الرضى كانت كالسعة فيجب غسل جميعها مطلقا خلافا تلكم كانت اطلقت من الزايدة
لوطالت مخا زرت امابها اصابع الاصلية اجم وجوب غسل الزايدة على الاصلية ولا يحتمل
عدمه فظاهره ثم قوله ذلك لما ثبتت في محل الرضى لكنه ذكر اول وجوب غسل ما حاذي
اليد من الزايدة ثبتت فوق محل الرضى فتقابل **قوله** لوقوع اسم اليد عليه احتوز به
عن حلة العند اذ لم يصل بقصر الى محل الرضى وكانت محاذية لم كساي **قوله** خلافا
ما لم يحاذ من جهة السفل كانت طالت الزايدة مخا زرت اصابع الاصلية فيجوز وجوب
غسل الزايدة على الاصلية كما في روى ففان ثبتت في روى **قوله** فان لم تثبت في هذه
سالية لتصدق ببقى الموضوع فصح قوله بانه كانه **قوله** سوا فرجها الى هذا الترم فارت

ما قبله والا فلا حكم في الميلىتي واحد وهو وجوب غسل الجميع **قوله** على الدرء اية التركة **قوله** وان
تدلت جلدة العقد من اية بان انكسطة ولم يبلغ لظها الى محل الفرض بدليل ما يأتي ذكرها بلفظه بالدرء
وقوله او تعلمت اية انكسطة جلدة الذراع ولم يبلغ لظها الى العقد وان بلغت باليد الى العقد
فيجب غسل الخارج ايضا وفرض عدم وجوب غسل المتدلى في الفرض في الاول وجوب غسل الخارج
عنه في الثانية ما لم يحصل التقاطع والارجب في الاول ولم يجب في الثاني كما اشار اليه الكافي بعد
تقوله ولو التفتت الى ان راجع لهدى الميلىتي فقط **قوله** الا المجازي ولا عبرة وتروى
بينها وبين اليد الزائدة النابتة بفرض الفرض حيث يجب غسل المجازي بمشاركته لليد في
الاسم **قوله** لان اسم اليد في اجتزائه عن اليد الزائدة النابتة في العقد المجازي لم يخل الفرض
كما تقدم **قوله** او تعلقت اية تعلقت كما عبر به في شئ الارض اية انكسطة خلافا للحنيفة **قوله**
ان تعلقت اية انكسطة **قوله** لا عما منه تعلقت اية فان قلت لم اعتبر هذا المحل المتعلق
اليده المتعلق وفيما الشجة المحل الذي منه التعلق قلت لان المدارك علم
وصف الاحكام وعندها من الامور الذاتية فاعتبر محل الاصل في درء الطاريء وما
هنا فليس المدارك الاعلى ما هو في الفرض فتعلق اليد مع قطع النظر عن امده لان الفصل
هنا وعنده من الامور العرضية فيجب النظر فيما يقع من دون الامور اها يعاب
واوضح من هذا ان يقال العبرة هناك باحتمال المكاس وعنده فاتب وهذا محل الفرض
فاتبع **قوله** فيجب غسلها اية غسل جميعها ولو لم يجز الفرض **قوله** ولو التفتت اية عبارة
م رولو انكسطة من ساعده والتفتت راسها بعنده مع تجا في باقها وجب غسل مجازي
الفرض في ظاهرها وباطنها دون ما فوقه لان في غير محل الفرض فلا نظر لامده بناء على ان
العبرة بما اليد المتكسطة لا عما منه ذلك ويؤخذ من تفسير المجازات ان الزائدة لو نبتت في
غير محل الفرض بعد قطع الاصلية لم يجب غسل شئ منها لان التقاطع المجازات 8 وحمل خلافة
بناء على محمول المجازات لما كان قوة وقوا قرب من عدم **قوله** من احدهما اية والجملة
قوله بالاخر متعلقة بالتفتت وقوله وان سترته اية وخيف من ان راسها حثرت
وقوله ولا يجب فقها اية ان لم يعل عليه محذور **قوله** فلو غسل اية ظاهرها قال **قوله**
ان غسل باظهر من تحتها لعله اية لم تكن قد اتخمت على المحذور فاجبه قال اية لانها اذا
التخمت فقد اية بواجبها فاذا اتخمت مباركا لواز الى الشئ الذي اكتفى بغسل ظاهره عن
الشئ وهو لا يوجب غسل باظهر فيك هذا **قوله** نقطعت يده اية انظر لو لم يكن له يد
وغسل وجهه ثم مسح راسه ثم استقل لغسل رجله ثم نبت له يد قبل تمام طهره لغسل
يجب غسلها وما بعد ذلك سقوط غسلها لعدوها وقد روى في اول الفوات محل عليها فيه
نظر واقول فتنه قوله لشر كنتم نقطعت وجوب غسلها لعله القطع بعد تمام الفرض
اذ لا يقال المدا بالوضوء في ذلك المعنى بان قطع يده قطع يده فليتل اية وعبارة اطف
ويشفي اية اذ لم يكن له يد حال شروعه في الوضوء نبت له يد فان نبت بعد غسل الوجه
وقبل مسح الرأس وجب غسلها لوجودها قبل الانتقال عنها محل فيها اما لو نبتت بعد تمام
الطهارة لم يجب الغسل لتمامها ما دام على ذلك الطهارة لوجودها بعد تمامها وبقي ما لم

نبت

نبت بعد مسح الرأس وقبل غسل الرجلين نبت يعود الى طهارتها بعد مسح راسه لوجودها قبل
تمام الطهارة او لا لوجودها بعد الانتقال عنها محلها محل تطهر واختار **قوله** انكسطة
يؤخذ من قوله اما لو نبتت اية لا يعود لطهارتها لما علق به بقوله لوجودها بعد تمامها فانظر
تدلا صريحاً في قوله اعتمد ع شئ لظها خلافاً للفتل **قوله** ولو باجرة مثل فاضلة عن دينه
وعن كفاية مؤنه يرد عليه وكتب الميلىتي على قوله فاضلة عن دينه ضعيف **قوله**
واعاد اية عند وجود اية من بوضه وقوله لندرة ذلك اية التقدير **قوله** وسع بعض
الرأس اية وان تعدد مع الاصلية والا فلا مدلى اية علم والا فلا **قوله** بما يسمى بالباليق
اي ويصير سدك المسح عما يسمى مسحا **قوله** ولو لم يكن سرة راسه اية ولو كان ذلك
البعض مما وجب غسله مع الوجه من باب ما لا يتم الواجب الا به فلو وجب فليكن مسح
لانه من الرأس وان سقى لم يغسل مع الوجه لان غسلة او لا كانه ليتحقق به غسل الوجه
لا لكونه فرعا من فرض الوضوء به **قوله** عن توقف الثوري قال لا وجب ولو
خرجت السرة بالمدة بدليل اطلاقهم في السرة وتقيدهم الشر بعد ذلك فخرج بالمدة
فليس جاعلا فيها كذا وعبارة اطف **قوله** نظم تقيد بالشراعي السرة نظائرها اية
المسح عليها وان طالت وخرجت عن حد الرأس لان من مسح سرة الرأس ولا يغسل
المسح على سرة السرة المذكورة في هذه الحالة لخرج عن حد الرأس ثم رأت عن شئ
م رانفة يعني ان ياتي بتفصيل الشئ المذكور فيما لو خلق له راسه سرة راسه وبذلك
قوله في حد الرأس متعلق بقوله او بعض شعره والمراد في حده حاله مسح فلا يغسل راسه
بالخلق بعد قطع اليد بعد غسلها ولا يخرج عنها احد بطول بعد المسح اية ومثله جلدة
تدلت فلا يغسل المسح على ما خرج عن حد الرأس منها كما في قال والوجه مذكر كل ما لم يثبت
من اعضا الانسان نحو الانف والقلب بخلاف ما لو نبت كاليد والعضو والاذن فانه
يؤتى **قوله** بان لا يخرج بالمدة ولو نبتت اية ان كان معقها ومحمداً بحيث لو لم يجل
المسح منه خرج عن الرأس كما ذكره **قوله** من جهة تروى اية من اية جانب على المعتمد
شوري اطف **قوله** فلو خرج به اية بالمدة اية عن حد الرأس منها اية من جهة تروى **قوله**
لم يكن ان مسح على القدر الخارج لانه لا يسمى راسا ويكفي على مقتضى الدخلة قال **قوله**
واسحوا برؤسكم فانه قلت منة الا فتمسح الرأس والوجه في التيم واحدة فهذا
اوجبتم التيم انما قلنا المسح ثم بدل للغير مرة وهذا اصل واختار بالضرورة عن مسح
الخفيف فانه خوف الحاجة ثم اخرج وقوله قلنا المسح ثم بدل فاعطى حكمه مبدل وفيه انه
يكوت في القاعدة ان البا اذا دخلت على متقدرة تؤنه للتعميد وفي هذا دخلت
على متقدرة في قوله واسحوا بوجوهكم واجيب بان من صدنا عن الاخذ بالقاعدة ان المسح
اي مسح الوجه في التيم بدل على غسله فاعطى حكمه مبدل وهو التيم واليوت التيم في التيم
في الكفة المظلمة وقوله فانه هو الحاجة اية يعلم تسليم ان بدل وتقبل انما اصل واجيب اية
بان الشارع ناظر لحفظ الاحوال وفي التيم اخف نقصان وجا هذا ذلك كما في شئ الارض
انما وجب التيم في التيم لثبوت ذلك في السنة ولا بد ان اعتبر حكمه مبدل ومسح الرأس

اصل ما اعتبر به من وجوبه في الحق الاجماع ولان التهم بفسده مع ان سجد سبني على
الخفيف لجواز مع القدرة على الفعل خلاف الية قال شافعي فان قيل ما الفرق بين ما جوزه
الحاجة حيث لم يجب استنباطه وما جوزه كغيره حيث يجب بل كان مقتضى الظاهر العكس
اجيب بان ما جوزه الحاجة منه مانع من الاستيعاب وهو فساد به كما انما اراد به في ركن
المانع من وجوب التهم فحاجة **قوله** وروي مسلم لك ان تقول انها واقعة حال
تلقاها لهما احتمال ان القدرة في مجموع سبع النامية او قدرها والتكليف في حال القدرة
ولا يجوز ذلك في غيرها من حيث ان ثبت الاكتفاء بالبعث مطلقا وتيقنا ان الروي ثم تكسر
ذلك وكثرة وقوة من مذهبنا الذي عليه في علمنا فاطلعة فاخذت عقبتن اطلالة وكان قال
كان يتوعدنا ويبيع على العامة متكررا حتى كانت هذه عادة والقرينة على ذلك كون الروي
ذكره في بيئته ومنه مذهبنا الذي عليه في علمنا **قوله** وعلى العامة أي وفي علمنا
قال ع في قوله لو يبيع على العامة او فرقة على الية فومل البطلان في الوجود ان كثرة تفصيل
اعرفه بل يبين وقال ع فيمكن مطلقا فسادا لا خلاف في غير موقوتين بينه وبين الروي
بان في مصاديقه ما نلت غير المسج عليه فاحتج بقصد من ذلك **قوله** والثاني
شعب السبعين أي كما اي يقصد كانه ولو كان غير النامية **قوله** فما ذكرنا في الحديث
لان اذا كان الواجب غلبا جميعا لما اكتفى مذهبنا الذي عليه في علمنا سبع النامية فقط ولا بالمع
على العامة فاخذ دليلنا على سبع النامية من فعله مذهبنا الذي عليه في علمنا **قوله** ولم نقل
احدا من هذا من تهم التعليل أي اذا لم نقل في قوله والاكتفاء أي سبع النامية كما نقل
مذهبنا الذي عليه في علمنا وقوله وجوب الاستيعاب أي القابل به الامام مالك واحمد وقوله
بالرعي فهو رأي الامام أبي حنيفة وقوله او اكثر فهو رأي الامام احمد بن حنبل وعني
ان قوله ضعيفا وقد سالت بعض الحنابلة عن ذلك فقال مذهبنا وجوب التهم
كذلك ما لك واخرنا ان مسج الرعي عندنا من لا واجب وان فرق عندنا بين
الفرق والواجب بان الاول لا يقطع عهد ولا جهلا ولا سوطا وان الثاني يقطع عهد
او جهلا **قوله** وهي الشوفية انه تقدم ان النامية مقدم الرعي من اعلى اجيب فكيف
فسرها هنا بالسؤال الذي بينا لتعني الية لان يقال انه هذا الاطلاق مجاز والعلاقة
الحالية **قوله** فلا لصاق أي المحبوب منهم فتعديتهم اليه بالطواف واستيعابا اذ لا
يقال طوافه الا اذ اعم الدور **قوله** فانه قيل لو قيل في رواية دعوى اصل المسئلة وخامسة
ان مسج الرعي التهم فيه سبع الشرا والتبشع والشرط في غيره الفعل فلو روي **قوله**
راسي بفتح الهمزة في المعباد وقوله وعلى عطف بنفسه **قوله** فانه قيل هلا التهم اخ
هذا وازد على قوله او يقض سفر في حده وقوله لما روي في بعض النسخ وفيه انه لم
تقدم في اليد من قبل حتى يجيل عليه وفي بعض النسخ كما في الكافي وهي ظاهرة **قوله**
وتلحق غسل بعض الرعي اشار بقوله يكفي المساوي في الجوار الذي عبر به غيره الى بقى
لمن استجاب به وكرهته فهو مباح أي من حيث زيادته على واجب المسج واحدا من
الواجب المحرم من حيث احتمال على حصول البطلان المحصل للمقصود **قوله** لانه
مع

مع وزيادة منواه ان يقال حصول المقصود من المسج فانه اذ ليس المسج فانه الفصل في المقصود
من المسج هو حصول البطلان وقوله اذ ليس المسج أي بل هو عند الفصل فكيف يحصل مع زيادة
واجب بان مراده بقوله لانه مسج وزيادة ان يحصل المقصود من المسج من حصول البطلان
لان يقال لم مسج وغسل أي هو مباح حصول في ضمة ذلك الواجب والا فحققة المسج
غير حقيقة الفصل اذ هو البطلان دون المسج وفيه بطلان وقال لنا مباح فام مقام الواجب
قوله ولو قطرة بتخفيف الطاء يشمل مقديا لها وهذا لا زمان **قوله** وان لم ينو الغاية للزح
على القول بان لا بد من الله **قوله** لما مر من حصول المقصود الذي هو حصول البطلان
اليد **قوله** لا بد بان شرط ان يكون فيهما رطوبة **قوله** كما مر في قوله ولو توفى ما قطعفت
يد **قوله** باجماع من بعده باجماع اشارة بذلك للدلالة على الشبهة المحمدي على انه
يكفي مسج الرجلين من غير غسل استدلالا لظاهر الآية على قراءة اجماعهم على ذلك
غير معتد به لان في الفة للتبشع ولغسله مذهبنا الذي عليه في علمنا **قوله** فما ذكرنا في الحديث
في التهمة **قوله** مع الكعبين ولو كان في غير موضعهما المعتقد **قوله** فمذهبنا الذي عليه في علمنا
التفصيل بوزن المجلس واحدا من مذهبنا الذي عليه في علمنا **قوله** فمذهبنا الذي عليه في علمنا
عني والشافع بالهجر وتركه ما بين القدمين والركبة وهو مذهبنا الذي عليه في علمنا
اسوقه وسبقنا في سوق سميت بذلك سورة الحمد **قوله** كما روي في دليل على
كرب الكعبين هي العظام النائية من اجابني أي خلة فالحق قال الكعب بقول المعظم
الذي على ظهر القدم وليس قوله لما روي في دليل لقوله نفى كل رجل كعبا كعبه حتى
يرد عليه ان الدليل لا يدل على ذلك لان الاصل ان لا يكون الا بالنازلة المرتفع فالأصل
لصاق لا يكون الاستحبة واما الجهة الاخرى فلا يتأتى بها الاصل **قوله** لعطاء أي في الاول
أي ومعني انهما لا يقطع وتكلم ومعني في الثاني أي ولعطاء اسطر من حرمي لان حرم
للمحرم أي بفتح مقدرة على اخر منع من ظهرها استغناء المحل عن كعبه كعبه
كل راي الاختيار والمعاد بالمعني وجوب الفصل على كل من المحرمي والاولي ان يرا
بالمعني التقدير لانه مقابل اللفظ لا يكون في كلامه احتسالا لا يقطع لفظا على
الروي بل يكون معطوفا على الوجوه والا لكاه معطوفا على الرعي لان الواو
لا يشرك في اللفظ دون المعنى بل يشرك في اللفظ والمعنى لكاه كانت الفتحة
ظاهرة في الاول مقدرة في الثاني غائبة بينهما قال شيخ الاسلام في نه البهجة ويكر
عطفه قرأه اجماعا على الرعي ويحمل المسج على مسج اخف وعلى الفصل الخفيف الذي تسميه
الرب سحما وغيره في الارجل طلبا لانه تقصدا راي التوسط لانها مظنة الاسراف
لعنهما بالمسح على وجهه الباطن المقدر على هذا لانه لصاق لا للتفصيل والحاصل على
ذلك اجمع بين القرائن والاخبار الصحيحة الظاهرة في اجاب الفصل او هو **قوله**
لوه على اجازة بفتحهم وفيها والكراهية لا تختار من اجازة لست اعلم بنية فتكون
حرة الاعاءة وهي الفتحة مقدرة على قرأه اجماعا في بعضهم انه يمنع الحرة في الامة
على اجازة بناه في ما شرط هذا الراجح انه يكون بفتح في عطف نحو هذا هو مذهبنا

وهنا يعطى في الحقيقة خلاف زعمه **قوله** ما دلل وهو ان الى عيني مع ارباقية على معنا
وراد على دخول الغاية الاتباع والاجماع **قوله** كني بنية اليه ويحتمل كنيها **قوله** وحنا كنيها المصلحة
وتشديد النون ويراى المدح والعرف ويشمل ما ذكره الجرح والسبيل خلاف مجرد اللوح والاحتمال ان كل
ما منع وقوله اما الى العنق بل بعد من غير الاطلاق **قوله** الجرح منسوب الى حوض قربة
من قربة اليه وهو انما هو امر مبدى **قوله** ان لم يبدل اي ما في الشقفة الى العنق فان ذلك الحمل لا يجب
عنه فلا يفتقر ما وصل اليه مدافعي وعبارة عن اي حيث كانه فيما يجب عليه من الشقفة
وهو ظاهره خلاف ما لو قيل الى العنق بباطن الجرح فلا يجب ان يلبس ولو كانه يري وانظر الفرقه
بين هذا وبين ما تقدم في سيرة الترتيب الا انه يقال ان هذا ما يتم به البلوى فيستوعب فيه
وحمل اي كلام الجرح في ما فهم منه من ان لا يجب الازالة ان وصل الى العنق **قوله** على كل حال
طسقة **قوله** ابدل عما بدله في اي انما للوضوء وان ورد في الجرح اذ العنق بهو الكف
الا مخصوص السبب وفي رواية اخرى بل غلط المفادع وكلامها يوافق الاستدلال به **قوله** يلو
اللفظ وهو ما بدله في لا بخصوص السبب فهو منه قاعدة ترك الاستغسال في وقايح الا
حوال ترك متروكة المعصية في المقام ولا ينافيها قاعدة وقايح الاحوال اذ انظر في
الاحتمال كسها نوب الاجمال وقطعها بالاستدلال لان الاوجه محمولة على القولية والثانية
على الفعلية وقررت بعض ما ختمنا من غير ان احديثنا يدل على البداهة تفصل
الوجه في الترتيب فيما بعد فلم يستقدم منه ومن ثم قال لما كلفه في الحقيقة بعدم وجوب
الترتيب اخذ من العطف بالاول لانها لا ترتب عليك ان يحمل قول ابراهيم على الابد الحقيقي
كفصل الوجه والافعال في كاليدين على سبب الرجل وسبب الرجل على سبب الرجل **قوله** بيان
للوضوء الاول بيانه كراحيات الوضوء لان ما ذكره يقتضي ان الترتيب لا يجب في الوضوء
الجديد **قوله** فلو استعان باربعة فلو اعناه ولو وقع ذلك بغير اذنه حيث نوى
ما ذكره كلفه ان مات او غيب وعلمه حجة الاسلام وغيره كالتدريج اثبات
عنه في سنة حيث قالوا بالاجزاء **قوله** بان الشرط ان لا يتقدم على حجة الاسلام
غيره فاذن ذلك بصدق بالمعية والاكاذب الفوضو وهذا اعني قوله فلو استعان به استدل
على وجوب الترتيب **قوله** حمل على الوجه فقط وكذا الوضوء يمكن الترتيب
فان اعاده اربع مرات حمل على تمام الوضوء لم يضر عنوا في كل مرة **قوله** فلو اغتسل في الوضوء
قاله نفسي او اذني قوله اغتسل بالنعس كما هو اولى وعبارة متبذرة وكونه في
اجزاء قال اطراف اثم ان الانفاس لا بد منه فلا يكفى الاغتسال بدونه لك الحق القوي
ما لو قد حجت من ارباب العلم المتأمن ان جميع بدنه دفعة واحدة وهو المعقد
وارتقاء في شدة العباب لا و هذا يحاسب عن انك يفتقر الى قوله اغتسل في
ولو سلمنا ذلك حمل على عدم غسل الاعضاء الى الفصل بالانتماس على الظاهر والظن
رجوعه للنية فان ما قبل قوله ولو سلمنا اي ولو كانه اغتسل بالنعس سلمنا وان كان
لا بد من المقابلة عما بعده ولا يصح رجوعه لشيء فوحدث او نحو اذ لا بد من التمسك
بالغاية الكاملة للفظ اذ لا يتأتى القلبي في رفع الحدث لان الفرض ان به حذرا صغرا

واجيب

واجيب بان الاول والحال في قوله ولو سلمنا **قوله** مع ولا بد ان تكون النية عند مائة المالمو **قوله** جه
او قبلها واستغفرها عند غسل الوجه فلو انفس اي نزل في الما ونوى عند قوله الما الى عبده
سلام ثم انما بالانتماس ولم يستحضر النية عند وصول الما الى الوجه لم يصح وضوء لعدم النية عند غسل
الوجه والمراد بالانتماس التزوي في الما ليل قوله ثم ثم الانتماس ولا فرق بينهما فيكون الما قليل
او كثيرا خلافا لابن المقري في الكثرة فان لا يشرط فيه النية عند مائة الما الوجه وخلافا له
في القليل فلا يحمل على الا الوجه اذا انفس فيدري وجا حمل ذلك انها تصح مطلقا **قوله**
وان لم يملك غايته للرد على القول المنعطف المنعطف بين ان يملك قدر الترتيب فيه او لا
فلا وهذا قول ثالث وهو ان لا يصح بالنسبة مطلقا **قوله** لان يملك لرفع اعلا احد
اعترض هذا القليل بان رد عليه ما اذا غسل اسانله قبل اعلاه فانه يكتفي للفصل ولا يكون للوضوء
بل يحمل على الوجه فقط فالعلة الصحيحة هي الثانية هكس طاه **قوله** فلا يصح في
لان قيام غسل جميع البدن مقام غسل بعضه اقوى واعقب بالاعتبار **قوله** ولتقدير الترتيب
وتقدير الترتيب **قوله** فيفيد انه لا بد من وجود هذه الخطوات اللطيفة وليس كذلك لان ان
كانه الما في حيزه وتقدمه فربما غرضه مطابق للواقع ونوا اعترا ف باننفا اشتراط الترتيب
في هذه الحالة فلا فائدة في التقدير في حال حمل اثم مع وجوده بان لا يشرط في هذا الترتيب
الحقيقي غايته الادوية الا ان يشرط من يتقدمه في الترتيب الحقيقي لو وجد في الوضوء
لان يشرطه ككس طاه قلست ما الفرق بين هذا وبين ما لو وضع المتنجس المتنجس
الكلية في الما الركة حيث لا يقدر جوده الما على اسباب الابد من تحريكها سبعا قلست
فرق بينهما بان الترتيب منفعة ثابتة واما العدد فهو ذات مقتودة وينتشر في الصفة
الثابتة ما لا يفتقر في الذوات المعصودة **قوله** معني **قوله** واجب عطف بالاول للافادة
انه لا فرق بين الترتيب والمعية بهما قال **قوله** وان لم ينو بل وان نجاه **قوله** في الاثر
مستقل بان لا يشرط **قوله** فلو اغتسل اي عن اجابة **قوله** تقضى الاولى انه يقول غسل باقي
الاعضاء مرتبة لله صغره تاخر غسل الرجلين وتوسطه **قوله** ابن القاص واحد
احد وسمي ايوه بالقاص لان كانه يقصد الاخبار على الناس لم يذكره ابن خلكان
وفي بعض النسخ القاص واحد **قوله** عن خالفه اي لان ما وجب عليه فعله وهو
الباقي يقع مرتبة وعبارة بعضهم لوجوبه فيمكن عليه ولعل ان القاص تطر
الى ان غسل البدن او الرجلين عن الوضوء الداخل في غسل ما عن اجابة قد تقدم على
غسل الوجه مثلا ويدل على ما بعده في الاعضاء الاربعه فتأمل قوله **قوله** وهو انكار صحت
الاولى قرابة بالاضافة ويكونه المقفى وهو انكار قول صحاح لان القاص وتكون
لا اعتبار من عليه ذلك لانه لما كان له غسل الرجلين او اليدين او الاقدام او في الوسط كانه
خاليا عن الترتيب وان غسل عنوا بعد عنوا شيئا عن غيره وبعد هذا انكار المناب
انه يقول تنبسط **قوله** ولو غسل اي يجب بدنه بالانوب **قوله** قبل ان يغسل اي والوضوء
قوله او بعد الفراغ لم يرد حاصلا ان ذكر في النية اي هل نوى الوضوء او لم ينو من مطلقا
قبل الفراغ او بعده ولو في انما الصلاة الا انه لا يبعد الصلاة اي في نية الوضوء الذي

مداها به فلا يورثها لانه كذا في شرطها بعد ما وهو لا يورث على الراجح ويتبع عليه استيفاء صلاة
اخرى بهذا الوضوء **عشرة** اشياء اي بعد المصنعة والاستنشاق شبيهي وبعد تحليل
الاحنة والاصابع سنة واحدة وان كانت متعلقاتها مختلفة **قوله** من يصره في المانع لم يضر
الصرف الف الثالث المبردة **قوله** جمع شئ الراجح انه اسم جمع لشيء كطرفا اسم جمع لطرفة
وهي شئ الاقل لا جمع له والراجح في تعريفه ان امسكه شيئا على وزنه من ثقله فثبته
الادوي وهي التي كانت في المفرد وهي لام الكلمة التي مرفوعة الفاعل اجتماع هذين بينهما
الف فوزنه لفعلا منعت من الصرف لالف الثالث المبردة وقد نظم بعضهم اختلاف في
وزنه فقال **قوله** في وزنه اشياء بين القوم اقوال **قوله** قال الكسائي ان الوزن انفعال **وقال**
قوله يحذف الله في اذنه **قوله** انفعال وزنه من القولي اشكال **قوله** وسيبويه يقول القلب
ميرها لفعلا فانهم قد جعلوا ما قالوا والشهاب الخفا ج **قوله** اشياء لفعلا في وزنه وقد قلوا
لاما لها وهي قبل القلب شيئا **وقيل** انفعال لم يصره فلا سب **قوله** وهذا الوجه الزاكي
او اشياء وحذف اللام من ثقل **قوله** وشئ امسك شي **قوله** واسم اشياء او كمثل كسا
فاصرفه حقا ولا تنزكه اسما **واخضع** وقيل للذي ينبغي العمل فيها **قوله** حفظت شيئا وغايات
عندك **قوله** لم يحصر موايد ان يقول **قوله** والسنن لا تتحصر فيما ذكره المصنف **قوله** ولعل ما ذكره المصنف
سبق قلنا اذ كيف يقال بعدم الاختصار مع ذكر العدد فتأمل **قوله** واجيب بانه العدد
لما كان لا ينهون له ان ما ذكره غير حاضر كانت **قوله** وعبارة من قوله لم يحصر اي لم يتعد احد
الاحتجاج بل من قوله لا تقدم **قوله** في الخطبة من قوله **قوله** وحصر الخطبة **قوله** وهذا التفسير
يندفع ما عترض به على التمسك **قوله** السنة اول الوضوء ولو عا مضموم وسبب التوضؤ
قبلها والسنة صارت علم على اسم الله الرحمن الرحيم والافالسنة مصدر من يسمي
شبهة فلا يفتقر هذا على المعنى في التفسير بالسنة قال **قوله** ونظم لما قال الا اذ رعى عزيمتها المحرم
اي لذاته اي كالأنا والآيات اذ انما كانت ترضى عما مضموم كما مر وهو سنة
عني في نحو الوضوء والجماعة بخلاف الكو والجماع فنية لفانية والاحتياط من واحد الى
لا الله كل بل شئ اخر كالحرج عن غيرة الدعاء للولي **قوله** ولا تكفي من احد الجماعة حضور
كل بطها من ليا كل من وحده **قوله** وتعل بخلاف ما لو حضر ليا كلوا معا على الانشاعة
وقيل ان كلا من الكو يليب اتفاقا وانظر ما لو حضر ليا كلوا معا على الانشاعة
وحل من غيرهم فقل تطلب من الاخرين اذ يكفي ما حصل من الاولين وانظر ايضا ما لو
كان ياكل بعضهم ويقدم ويحلب مكانه اخر **قوله** والجموع لا يخلو الماه عنه **قوله** وكتب
تحت خط ما فيه والاوجه في الداء الطلب من الاخرين لا انقطاع حكم الاولين با
بضاقهم وفي الثاني الطلب من اجل ان الطلب انما يسقط بقول البعض عنه
كان مع ذلك البعض عند قوله ما اقره فلتأمل **قوله** اول الوضوء في اول سنة
الوضوء القولية الداخلية فيه **قوله** سنة قولية خارجية عنه اي متاخرة عنه وهي الذكر المبرور
عنه وليس له سنة قولية متقدمة علم خارجية عنه **قوله** اول سنة الوضوء الفعلية الخارجية
عنه **قوله** السواك **قوله** بان محله بطل على الكفني والداخلية فيه على الكفني والخارجية
المتاخرة

في اول سنة الوضوء في اول سنة

المتاخرة عنه استقبال القبلة حالة قراءة الذكر المبرور عقبه فالمحال ان السنة الفعلية لها ثلاثة
احوال متقدمة عليه ومتاخرة عنه وداخلية فيه وهي على الكفني واستقبال القبلة عند الذكر
الذي في اخره والقولية لها حالتان فقط **قوله** وقال شيخنا حنف **قوله** والحاصل ان اول سنة
الوضوء الفعلية الخارجية عنه السواك وانما كان السواك خارجا لان الوضوء استمالة الماء والسواك
ليس استمالة الماء **قوله** اول سنة الفعلية الداخلية فهو غسل الكفني **قوله** اول سنة القولية التمهيدية
ولم نقل اول سنة القولية الاستعدادية لانها ليست متقدمة بالذات بخلاف التمهيدية في كانت
اول السنة القولية فانه قلست لم نقل ان اول سنة الوضوء الفعلية الخارجية فهو السواك
ولم نقول ان اولها استقبال القبلة او الجلوس على مكانه عال مع انها متقدمة ماله على
السواك ايضا **قوله** انظر هو اياها **قوله** عن ابن عباس القبط الرازي سيدي عبد الوهاب
الشرابي في كتابه بشارات الواعظين عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال عظمى الناس
يوم الحديبية رسول الله صلى الله عليه وسلم بين يديه ركوعه فبقوا منها ما قبل الناس فخرجوا
وقالوا اني عندنا الاماني ركوعه فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بين يديه ركوعه في الركعة
فجعل المأثور بين يديه اصابعه مثل العيون فخرجوا منه وتوقفوا قالتم كنتم قال كنا حنف
عشر مائة ولوكنا مائة الف لغات وقال العلامة محمد بن الحسن الدين الشافعي في سيرته قال ابو
قتادة بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجيش اذ لحقه عظمى كان ابنه
يقطع اعناق الرجال ويحلب الرقاب عظمى فدعى رسول الله صلى الله عليه وسلم بركوعه فاسا
ما فوضع اصابعه فيها فوضع الما من بين اصابعه فاستقى الناس وفاضوا الما حتى روي
جيلهم **قوله** اي ابلغهم وكان في القبة العسكرية في غزوة بدر **قوله** عشر الف حبل
والناس ثلاثون الف **قوله** حبل امه يكونه هذا العدد في غزوة اخرى غير الذي ذكره المصنف
قوله فقال اي لبعض الذي لم يطلب او يقال هل مع احد منكم ما في قلبي فاندفع
ما يقال كيف يقول لهم هل مع احد منكم ما وعدك صلى الله عليه وسلم فقل طلبنا فانزع
تادبهم الله تعالى **قوله** فليت الما المعتمد انما يجاد معدوم لا تكلم بوجوده ونزع الما من
بين اصابعه صلى الله عليه وسلم ابلغ من نزع الما من الجوس لان شهودنا من بعض الا
نجا اذ اوضع عاني نار بخلاف نفعه من بين لحم ودم سبحانه الله القادر **قوله**
نفسه في اول سنة القولية الخارجية عنه السواك **قوله** في اول سنة القولية التمهيدية
على الاسلام على التمسك لاي لاجل اعطاء الاسلام وقوله ونهية اي التمسك بعبادة
اي عزيمته كعبته دمه وقوله **قوله** ودخل الجنة **قوله** هذات الشياطين اي وطردهم وعن
ان منى لذهاب الدوسى سواك في وضوء غيره ان يضع الشفص يده اليمنى
على صدره من جهة اليسار الذي فيه القلب ويقول بحسبه الملك القدوس **قوله**
الفعال سبع وايات **قوله** ان يشاء الله يحكم زيات **قوله** تخلف خديده وما ذكره على الله بغيره
كسبل مثل خمسة امثلة لكن ما هو عبادة فقط وهو التلاوة والتيمم **قوله** ما هو
يحتمل للعبادة وللعبادة اي تارة بكونه عبادة وتارة بكونه عادة وهو الغسل والذبح والجماع
قوله واذبح بان يقول بسم الله المبرور الذي في الذابح والامسك تكميلها على الصحيح **قوله**

بعض العلماء ان العقبان اذا سمى اسم عندها لذي قالت الذبيحة افرغ و ذلك انها تطلب الذبح
اي تدره طيبا حسنا مع ذكر الله تعالى ولا ذكره العلامة سيدي علي الاجم في شرح مختصر البخاري
يقول ولا ينزل الذبح الرحمة الرحمة لان في الذبح تعذيبا وقطعا والرحمة الرحيم اعانه رقيقان
ولا قطع مع الرقة ولا عذاب مع الرحمة لا توافق ما ذكرناه من الاصح في المذهب فهو موافق
لمذهبهم ولقولهم عندنا **قوله** رجاء اي لول وتكره في اننا لان الكلام حالة الجماع مكره لان المنا
فيه السكوت اي في غير ما تعلق بالجماع اما ما تعلق به وهو ما يتوقف عليه التمكن من المرأة
كان يقول لها قد في اوتاه في فلا يكون مكرها واما الفرج بالعين والنون والجم فلا
يتعلق بالجماع كما ذكره في وروي الشيخان ان احدثكم اذا اراد ان ياتي اهله قال سم اسم الله
حينما الشيطان وجب الشيطان ما رزقنا فانه ان قدر بينهما ولد في ذلك لم يضر الشيطان
اذا روي الجماع من حديث اي هو من اذا جامع احدثكم فلا ينظر الى الفرج فانه يورث الحي ولا
يكسر الكلام فانه يورث الحي من انا لقيت علي السعداء **قوله** وتكره في ضعيف والمتقدم
انها تحرم في الجماع اي لانه كانه في الحرام في المكره ولا ينظر الى المفسد باهل
هو مثل الوضوء مفسد او كونه من ذنبه والظن الاول مفسد في الجماع الذي تحرم
التمية عنده ان يشرب خمر او ياكل لحم ميتة لغير ضرورة والزنى بينه وبين امرأته المفسد ان
الغضب امر عارض على حل الماكول الذي هو الاصل بخلاف هذا قال في شرح علي م روي
المباحات التي لا يفسد منها كمنقل متاع من مكانه الى اخره فغنية ما ذكرنا ما حلت لان لم يفسد
ولا مكرها ولا ذبا **قوله** فينبوي الوضوء اي بآي كيفية من كفيات النية السابقة هي
نية رفع الحدث ولا يفسد في ذلك ان السنة المتقدمة لا ترفع الحدث لان السنة في كل عبادة
تندرج في نيتها على سبيل التسمية واعتمد في ذلك ما روي في نية رفع الحدث منها فان قصد
رفعه بجميع اعمال الوضوء وهو رفع بلا شبهة **قوله** بان يقرن النية من باب ضرب
ويفهم من نية الوضوء او كبرها او شارة الى حل نية الوضوء على النية القلبية فلا شك
في كونه النية مع التسمية وانما الاشكال في الورد النية اللفظية وقوله ثم يتلفظ في زيد
على التصور فهو من نية وقوله لا يتلفظ في تقليل لقوله ثم يتلفظ في **قوله** اي بها
في انشاء اي الوضوء هو جمع نية كسر النوا وكونه النية في حال واحالة بخلاف الجماع الذي
تركها في اوله لا ياتي بها في انشاء لان الكلام فيه مكره ونبأ ما تقدم في الحلال اذا دخل ولم
يتقو قبله انه يتقو قبله ولا مانع ان الله تعالى يحسنه فذلك هنا ومثله دعا التجنب
من الشيطان وقا رخصنا الشرائع لا ياتي بها لانه الكلام حال الجماع ان ذكره من
الكلام في الحلال لا يفسد نية خلافه فهو مختلف تبعا للحاجة او لا في ما روي
قوله اي بآي كيفية وهي التي ذكرها بعدكم فيقول في **قوله** اوله واخره قال احوط
التاخير في النية في الجماع في الطرفين والتقدم في اوله وعند اخره عند وقام
المخالف اليه مقامه ويحتمل ان يكون في اي في اوله واخره والمراد بالاخره عند الاول
في الوسط قال م روي ان لا يحصل التسمية الا اذا اتي بهذه الزيادة **قوله** فليقل اي
حيث يتذكر اسم الله اي المستحب باسمه تعالى في اول الامر واخره والتكره باسم الله في اول

الله

الامر مع انه لم يذكر الا في الوسط غير مستبعد بطريق الانشاء وان كان الاخبار به لا يصح **قوله** بعد فراغ
الوضوء انظر بقول هو غسل الرجلين او الذكر الذكر بعد اسم علي المخرج قال شيخنا شيخنا الثاني انه
من متعلقاته ويحذر وسوسة الشيطان عن الذكر الذي طلب للوضوء فكيف تعارض ما قاله شيخنا
ما افق به من سبيل عن ذلك اجاب بقوله انكراد بالفرغ من افعالي هو اللهم الا ان يحتمل
قوله من افعالي اي ومتعلقاته وهو بعيد فليست له عبارة **قوله** بعد فراغ الوضوء الم
ان المراد به غسل الرجلين هو واعتمد في ذلك على ما روي لان المراد به الذكر المشهور لان المقصود
عود البركة على جميع ما فعله ومنه الذكر وانظر لوجه علي ان ياتي بالشهادة وطال الفصل
في الفراغ والشهادة فليست الايات بالسنة **قوله** اي ان تاتي بها في اول الوضوء فيه نظر والاقرب
انها لا ليست لان فراغ من افعالي ويحتمل ان ياتي بها ما لم يطل ومن بعد به موضعاً عن الشهادة
وهو في احوط بان لم يبق منه شيء ولا من متعلقاته من الذكر الا ان يبدل سنة قوله ان شاء الله
الا انت والدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقراءة ايات التلوة في ليلة القدر
وسايت ان يطلب تلبية ذلك كله فان لم يذكرها الا بعد من ذكرها او قبل الفراغ من اي بها
لان المقصود من الايات هذه البركة على جميع فعله ومنه الذكر ولا ياتي بها ما سياتي في كلام
المصنف والذكر المشهور عقبة المقتضيات الزائدة وما تقدمها معها السنة من التحمل التسمية على
الفراغ من افعالي وانما تعلق به من السنة ما تقدم **قوله** ليتقيا الشيطان ما المكره وفيل هو
حقيقة الاول لا محتمل في كونه حقيقة لا يثبت انه يكون داخل الا ان يجوز وقوعه خارجا
كما في ثم **قوله** والثانية غسل الكفني اي كما غسل الكفني كما يدل عليه قوله الاول والمراد بار
الوضوء او غسل الكفني قال في شرح المخرج فالمراد بتقديم التسمية على غسلها على الفراغ
منه **قوله** الى كونه الكفني الكافي ويقال له الكاف هو العظيم الذي في مفسد الكف من ايام
الايها ام الذي ياتي بغيره فروع واما البوع فهو العظيم الذي ياتي بها مكره وجل وتتم
ذلك ببعضهم بقوله وعظيم ياتي الا بها م كوع وما ياتي **قوله** لحنظرة الكسوع والرسع ملو سط
وعظيم ياتي بها م رجل ملقب **قوله** بوع فجز بالعلم واحذر من الغلط في ذلك **قوله** فانك في
طهرها اي كل ما فانه ذكر في طهرها بعض تغلبت احكم به فقطع مع قالم رفع بقوله في طهرها
من تغلبت نجاستها فان لم يحس عليه غيبها والغزبي بين هذه وبين كراهة البول في حال القليل
حصول تغيب ما كانه ظاهر من هذا المذلل بخلاف البول **قوله** احدثكم امنا قد
الي ضمير المخاطب اشارة الى ان هذا الحكم خاص به ولا يشترك النبي صلى الله عليه وسلم
لان عينه تنام ولا ينام قلبه ما روي **قوله** حتى يغسلها ثلاثا واغما امر النبي
صلى الله عليه وسلم بالفضل ثلاثا قبل التيمم وانه كانت اليد تطهر بالمرح الا ان احق علي
اليد بعد اتمها الفسل من قبح النجاسة والارض الفسل قبل الفسل لاجل الوضوء
فانه سنة من سنت الوضوء وان تحقق طهارة يده والفضل الثالثة لطلب الايات فان
تسلط الفسل مستحب من رتبة اليه في نية الاعتقاد فرع لو تردد في نجاسة
مخففة هل يكفي فيها بالرش ثلاث مرات او لا بد من غسلها ثلاثا فيه نظر والا فاحذر الثاني
وان كان الرشي في نيا بطريق الامانة كما قال في شرح علي م روي سوجه سم الاول **قوله** قال

اع ومتفقين كلامهم عدم الاكتفاء اذ هذه الغسلات الثلاث هي المطلوبة للموت وقد شرط
السلات في كل عضو طلب غسله وجوباً في الواجب ونهياً في المندوب ثم نظر ما قاله في غير ذلك من
غير الوضوء كادخال اليد في غيابة عن الماء في قوله تعالى في قوله لا تذكروا الموتى
وتذكر انفسكم فالحقيقة ان الموتى لا يذكرون في قوله لا تذكروا الموتى بل في قوله
وتذكر انفسكم لان الرشد في ما رخصه وهو لا يدرك حقيقة سببها في ذلك فجعل متوسطة لان الاصل
عدم الزيادة التي تقتضيها التعليل او منقطة لان الاحوط لا يحمل والذي يتجمل الاول لا ي
حلا على الاغلب اذ الاغلب في الاعيان الخمسة ان يكون من قسم المتوسطة فيكون فيها
مرة واحدة لا تخففه **فان** لا يدري انما بانته يد اي صارت سواء كانت النعم ليل
او نهارا فليعلم ان وقتها على نجاسة من اجل احوالها مع رطوبتها من غير
ومع بومها ان من علم طهارتها لم يكن شيء عليها ووجد بها كذلك لم يتركه في المنى فليس بالمت
ولا النعم فبذلك لا يدر على عدم ثبوت طهرها فيلزم الرد فبعد ونوم النهار قال اما فقط
وعليه ينبغي عند سماع اقوال مني السمع في تلكها بالقبول ودفع نحو طهر الردية عنه
نفسه لا فرق لما ذكر في هذا وكما من اليهود فاصح ويدر في دبره فاسم فقال انه
الحق من ذلك رجائي وقال النووي ان من هذا المعنى ما وجد في زماننا وتواترت
الاخبار به ان رجلا كان يسي الاعتراف في اهل الحرم وانه يتقدم في حيا من عند سبع
صالح ويعد سواك فقال له من هذا اعطاك شئك هذا السواك فاحذره واخذله في دبره اي
دبر نفسه استحقاقه ببقية مدة ثم ولد ذلك الرجل الذي استدخل السواك فويل
لثيب الشبه بالحكم فقتله ثم مات الرجل جالسا او بعد يومين في عشي علي **فان**
لا على مطلق النعم الذي لا ترد معه واما ان يذكر ان احد من دخل القصر
اي بالنوم الذي معه تردد وقوله بعد وان كان هذا في اشارة الى ان استنب
منه معنى عمده فقد دخله التخصيص والتعميم **فان** في المندوب والوضوء
ففيه ان لا يستحب زيادة على الثلاث بل هي كافية للنجاسة المتكولة وسنة
الوضوء يقتضي ما ياتي في الغسل عن الرغوى من انه لا يكتفي بالحدوث والوضوء غسلة
واحدة انه يستحب ثمانية غسلات وانه كفت الثلاث في احوال الشرا للمهم
الا ان يقال الاكتفاء بالثلاث ههنا من حيث الطهارة لانه حيث كرهه الله
قبل الطهارة فلا حاجة الى ما في **فان** الاغلب ما لا ياتي اذ كان الشك في
نجاسة غير منقطة فانه كان الشك في نجاسته فلا يخرج من اكرهه الا بعد غسلها سبعاً
احداً ههنا سداب طهور **فان** لانه الشارع اذا احكام الحكم ههنا كرهه الله
والغاية قوله حتى يغسلها ثلاثاً وقوله فاما يخرج في قوله فاما يخرج حتى
لم يعلمه وهذا قد قلده بما يقتضي الاكتفاء مرة واحدة اي وهو قوله فاذا لا يدرك
الحق اليك احوال نجاسة البدن هذا الاحتمال نزول بمرة واجب بان لا
عليك بذلك المعقولة عليه استنباط الالتفات بطل قوله حتى يغسلها
ثلاثاً في وفيه اهم نظروا للتعليل في صورة الشك في نجاسة منقطة حيث
حكم

اي

حكمه بانه الاية لا تزول الا سبع مع الترتيب قبل ادخال الكف في الانا فقد استنبطوا
من النص معنى ابطه اللهم الا انه يقال لما كان في ذلك الاستنباط استنباطاً مباد
الشارع مع زيادة في احتياطه لم يرتب عليه ابطال جميع هذا الاستنباط وعول عليه
وبذلك يفرح الشك فلا ياتي النجاسة المخففة كما ذكره سم خلافاً لما ذكره في
من علمه الا ان لا يلزم عليه استنباط معنى من النص بطله بالمره **فان** حد
احتياطه في الغسل ثلاثاً عن الرشد في النجاسة من الغسل والرشد في الزالة المخففة
فمنه كذا رأت في بعض احوال في باب النجاسة من الغسل ومن بعد الرشد في المخففة
الا ان هذا في النجاسة المخففة والمكول فيها فلا يتوقف اخرج من عهدته الاية
فما على الغسل من ثلثي الرشد فلا يخرج من هذا ذكره من خطه **فان** اعلم **فان**
بالسبب المحمول من بعض العبادات فاما يخرج المكول بالسبب للفاعل وقوله باستينافها في بعض
الاجابات باستينافها بالوحي والوحي واحد **فان** ومن هذا الذي من قولنا ان الشارع اذا احكام
ومثل المانع في ذلك اي في افة الغسل قبل غسلها الا ان عند الشك في طهرها **فان** بطريق توكيد
او كسنة ثم يرفع النوبة مثلاً بغير عصا ثم يلقى يده الى الما تارسته وقوله او غير ذلك كالنجاسة البنية
والمخففة والاستنباط قد تمت المخففة على الاستنباط الذي منافع الغسل فانه دخل
الطعام والشرب اللذين هما مقام الحياة وهو محل الاذكار الواجبة والمندوبة والارباب المروءة والاهل
المكول والاستنباط افضل من المخففة بجمع على انما اي عندها وان قال لعلها بلة بوجوبها وما
اختلفت في وجوبه عندنا انقل ما اجمع على نديه عندنا وكذا ما قوي دليله فخرج لو خلق لم يمان
هل استحب المخففة فيما رطل المطلوب تقدم من غيرهما جميعاً على الاستنباط الوجه لم يمان كان
اسلمين او اهل بيوتهم او اهل بيوتهم **فان** الى الخيشوم اي اقصى الانف **فان** سحقت اي
سحقت التقديم للاعتداد بالجمع فلو تقدم المخففة على الكف في حصيلته دون وان اتي به لعلها
ولو تقدم الاستنباط على المخففة حصل هو دون المخففة وان اتي بها بعد على المعقولة في نفي
عكس تقدم اليدين على اليد واحدة بالعكس المخالف فانه اذا قدم اليسرى على اليمنى حبتا
جميعاً وهذا اذا قدم المخففة على الكف حسب المخففة فقط **فان** فوجب المراد بالوجوب
هنا التاكيد والمراد به في قوله كاليد والوجه الوجه الحقيقي فهو من استعمال المشترك في معنيتين
شخصاً فاندفع اعتراض المحقق ومباركة قوله كاليد والوجه ليس هذا يشمل صحيحاً فانه اذا قدم اليد
على الوجه انما يجب الوجه هذا على القلي لا لا يخفى **فان** حسب اي المخففة دون الاستنباط
اي اذا اتقوا على ما فعل لان المخففة واليالة عنقوتت في مركزها فلا يفرق بمقارنتها بها
فان اتي بالاستنباط بعد ذلك حصل بل قال بعض شايخنا بحسب ما في احواله المذكورة وقال سم
في ثم الكتابه فيما اذا وقعا معاً حصل الاستنباط وبانت المخففة ومقتضى ثم روي انفة
الى الرابع **فان** ان الموضع هو المخففة والمراد الموضع في الفعل لا في الرتبة **فان** يجب ان والمقد
ملغى فيعيد في موضع المعقولات المحسوب هو المقدم وهو الاستنباط **فان** والمقد
اذا اعمده انهم في ثم **فان** الوتر ثم اتي بدعا فتشاج اي فانه التفرع يحصل دون الافتتاح
وتدبر في نفوس ام الافتتاح اي على القول المنصف كما قاله **فان** غير الصيام وكذا الملحق

حد

اعلم

المقد

به الحسك لترك النية على الوجود فيه **نور** ان يبلغ الما يبلغ بفتح المثانة التفتت فوجدة ساكنة
فلام معنونة رافع عن مجية من بلغ الثلاثي والمافعله ويصح ان يكون من الراعي وهو يبلغ
يبلى والفاعل هو اي التفتت والمفعول **نور** وارباع رابع يرفع اليه السابعة لان المعنى يكون
في الما اذا جمع **نور** ان يبعد جواز في يبعد ان يرفع اليه السابعة لان المعنى يكون
فاعل كما في يبلغ ومنه اليه يبعد الكلم الطيب الاليد **نور** للاربع عبارة عن التفتت فوجدة ساكنة
من احد يفتتح حرف ثم يستشقق يستشقق الازفة خطايا وجهه وهذا **نور** فلا يستفتن
اي بان تجاور لاقت الاثت وقوله فيصير اي لا يصير بالغا للثقل ولا ينظر حكمه ارج **نور**
بضم السين اي ارجال الما في اقص الاثت قرره شغفا وبقية دول يعيب في الاثت مباح **نور**
لا استفتا قاطم فوات سنة الاستفتا لو فعل ذلك وقد يقال بعد الفوات كما هو قال لو فعل
راسه بدل مسعها انه جعل المعنونة زيادة طويها وعبارة **نور** لا استفتا فاما ملاما اما الما
وكذا الشايق به الحسك لترك النية على الوجود ارج **نور** من الاثر الذي سلا اي اوجع ورجل
وهو الاثت على الاثر لانه منظر من كل من اوجع او اما الوطى فالافطار به مختلف فالمعنونة
برجول بعض المعنونة والفعل لا بد من دخول جملتها في من يرفع الاثر الى تفصيل وج فلا اثران
على من قبل ذلك طوي **نور** على ان المبالغة فيما ذكرناها مطلوبة في الجملة اي لغز الصام
ثم يستفتا بها ثلاثا جعل هذه من كنفيات الوصل انما هو بالنظر للفرقة في **نور** كنفيتا كـ
بل ثلاث **نور** والثانية ان يفتتح حرف بثلاث حركات لم يبق ثالثة وهي ان يفتتح حرف
بواحدة وتستشقق بافري ويكتل في ست كنفيات **نور** ولا يفتتحها اي في الثواب **نور**
فاتح الاري والفني كجدة وسجدات **نور** وسبح جميع الاري اي بالنسبة لما زاد على ما يقع
عليه اسم السبح لان مسبح ما يقع عليه اسم السبح اليه مسبح ما يقع عليه الاسم **نور** للثلاث
اي للامر بالاقتناع لان الاقتناع فعلنا وهو لا يكون دليله وتوكله ورجا من خلا من
من اوجبه اي وهو الامام مانك والامام اعلم من جنس في اظهر الاري من عنده **نور**
لنفرم بالفتنار المعجزة لا بالظا المشاهدة **نور** منار سلك الاستعمال في مالا بد منه وهو مسبح
السبح الواجب ونعلم ان ترد ما المنة الاولى في ما يار الطهارات لا يحصل به تلبس
الاستعمال خلا من الثانية اي اذ اردتها يحصل التلبس بتدورها **نور** لانه تارة اي تغير
تال في المختار والثالثة ليقهر اليه وباب من به واعترض بان الحاجة اليه مع قوله ولذلك واجب
بان يدل من قوله ولذلك واعاده لاجل التوضيح وان كانه مستغنى عنه **نور** بالنسبة الى ما الاتهم
ولذلك لو ذكر الخمس في الما ثلاث مرات حصل التلبس لتوقف احكامها على انفسها **نور**
نور في ذلك اي مسبح للاري **نور** بخلاف مالا يملك اي تحريمه كعبارة الزكاة منه نظر لما
قاله في تحريمه لغير الزكاة الاضحية انه يحرمه عن سبعة فالاولي ان يقال ان بعد الزكاة قبل انه
اصل وتبيل هو بدل من الشاة فلا يفتن عليه فتا مالا قال واجيب بان لا يملك تحريمه في
الزكاة **نور** وتلشوة بضم السين وهي عرقته بحسبة بقطن توضع فوق الرأس وتبيل الجوز
لحم المسبح عليها بشرط خمسة احدها ان لا يكون في العمامة عودم براعت من نجاسة
ممنوعها الثاني ان لا يسبح من العمامة ما حاذي العذر المسوح من الاري كما قال الشيخ عرفة الثالث

ذراع ونصف ذراع الاري انهم والعمق ذراعان بذراع الاري كذلك فتبسطها الارعا
طويلة وتغزب الطول في القوس يحصل ستة وثلاثون تاحد ثلثها وغزبها تحدة خمسة
عشر ستة اعشار تغزب في الثمانية العمق فتحصل مائة وعشرون من الخمسة عشر
وغزبها واربعون من الستة اعشار **نور** منها اربعون باربعة صححة والثمانية اعشار
بواحدة الاثت تغزبها الى المائة وعشرين فتحصل مائة وخمسة وعشرون الاثت
وهذا معنى قوله تغزبها وقوله ستة اعشار في الحقيقة **نور** في ارجاس فتبيلها به
اللقط فيكونه اسهل **نور** والما الجاري في كنفية الما في وحكم الاري منه انه يتجسس
بالملاقات وان كانه كنفيا اما الجاري فالجربة منه تغس بالملاقات اي وان يكون
ولا يغس ما قبلها لا يتجسسها حكما ويغس ما بعده فاما ملاما على ملاما الذي يغس
بها وعلى هذا الوجه الما من اربعة مثله من علوي اسفل تغس مالا في النجاسة
نقط ق ل وقوله ولا يغس ما قبلها اي ان كانه كنفيا فمحل يرتفع ارتفاعا لئلا يتجسسها
لو كانت النجاسة في اخر القناه الجاري بها الرية مثلا ولا يغس الاري بها يتجسس جميع ما
في القناه ولو جعل حاييل في القنارة والري بعد الاتصال تغس ما وراءه لئلا يغس الذي
لم يصبه النجاسة قبله اذا كانت القنارة مسوية او قريبة من الاستعمال كانه في
ارتفاع يسير فانه كانه في ارتفاع وانما يغس الاري من ارتفاعه **نور** ملاقات
المختصين للنجاسة فلو جعلنا حايلا لم يرتفع كانه طاهر **نور** وفيما استثنى الاولى
وما استثنى من النجاسة المعنونة اذ هذا من اربعة في قوله ويستثنى **نور** لم يرد حديث
القلبي في ايراد المنوم من اللغو وان كانه بطريق المنطوق تدليل ما بعده **نور** لك
العبارة في الجاري بالرية لغتها والحاصل انه يجري من الما ومن وطب غيره اما به يكون
مختص من يرتفع كالصبي من اربعة فالجاري من المرتفع حد الاري من الاري من الاري من
للخجا ما وعنه واما في المستوي والري من من من الما يغس كنه بالملاقات ولا يغس
بالجربة ويغس ما بين حافتي النور من الدفقات ولما الما فاعلم فيه بالرية فانه كانه
قلبي لم يغس في ولا يغس فانه كانت اقل في التي يغس في ما قبلها من اربعة
باق على طهر رية ولو لم يغسلها بها واما ما بعده فهو ذلك اي باق على طهر رية
الا الجربة المسئلة بالمنسوخ فلها حكم النساء وهذا اذا كانت النجاسة جارية مع المافات
كانت واقفة في الما من على النجس واما ما لم يغسلها وهو الذي فوقها فهو باق على
طهر رية وعبارة ثم روي العبارة في الجاري بالرية لغتها لا يجمع المافات الجربات متفاداة
حكما وان التفتت في النجس لان الجربة طاهرة لما قبلها هاربة مما بعدها فاذا كانت الجربة
وهي الدفقة التي بين حافتي النور في القوس دون قلبي تنفست عن قات النجاسة
في ثيابهم لا يفتن حديث القلبي كما انما لم يغسل فيه بني الجاري والاري يكونه فخل تلك
الجربة من النجس وبطهر الجربة بعدها وتكون في حكم غسالة النجاسة حتى لو كانت مغلظة
فلا بد من سبع مرات عليها ومن التقرب اثم في غس الارض الترابية هذا في نجاسة تجري في الما
فانه كانت جامدة واقفة بذلك محل النجس وكما جربة عن النجاسة الى ان يجمع قلبي من

في الميتة بالاولى اذا ذبح وذبحه علم ولاجل حله وكذا ذبح المأكول لا لاكله ولولاخذ حله ولجه للميد
كما في غيب فتخلص لنا ان الحيوان ان كان مأكولا لا يجوز ذبحه الا لاكله فقط وعند المأكول لا يجوز ذبحه
مطلقا الا اذا اذن على جوار ميتة او ذبحه ارج وانظر اذا ذبح المأكول لاجل حله هل يكون ميتة او لا نقل
عن شيخنا في الثاني فلو اذن في المزارع للشواحي ما فيه قال الشافعي واخذ ان الذكاة لا تنقل شيئا فيها
لا يولد قال ابو حنيفة وما لك انما تعمل الا في الغنم واذ ذكي عند سبع او ثمان طهر جلده وجهه
لكن الله علم عند ابي حنيفة ومكره عند مالك وروى الاول ان مالا يولد له خبيث فلا يولد فيه
الذكاة طهارة ولا طهارة بل حكم ذبح حكم موته حنف انذ قال تعالى في مدح نبينا صلى الله عليه وسلم
ويحيى عليهم الخبايا ووجه الثاني انه لا يلزم من طهارته حله فقد حرم الشيء الطاهر اذ لم يولد
او عقل وحكم مالا يولد له ان يقتل بطهارة تخرج في البدن كالحية ومن يولد له ينجس ولو لم يكن الا ان يورث
الكله الملاءمة حتى لا يكاد يفرق ظهور الامور فضلا عن بقاء طهارة التي ادهى وجهه والمجمل للميد
اي اذا كان ما ذكاه ميتا وحيا كما يعلم من كتاب ابي امامة الوهمي فلا يحرم وعنه كالظن
ان كان طاهر نظاه كان المناسب ان كانت طاهرة اي ان كانت ميتة طاهرة فالحق المنفصل
حال حياته طاهر وان خمسة فحسب وتدين قال ان الميتة اكتسبت التذكرة من المضاف اليه
ومن اجزاء نوب السباع فهو خمس خلا فالتا في طهارة كالموت كالموت في وقت النظر لو اقتل آخر
المذكور باسبلة وحلت الحياة هل يطهر ويولد بعد التذكرة او لا ونظيره ما لو اصاب السبلة
تعالى الميتة ثم ذكيت ولا يظهر في هذه الاكل فكذا الاول فليتأمل ثوبتي الا ان قد روي
الاولى ما لو روي عظمه بغير خمس وحلته حياة مع حكمهم عليهم بكونه نجسا مفعولا عنه
وعلى الثاني ما لو اصاب السبلة بعد ذكيت موته حيث لا تقدر له زوجة او ماله الا ان يورث
بان العظم الموصول اجنبي من العظم اصله وليس من اجزائه الا فليس به دليل عدم موهة كمن
الافرة فلم يكن الوصل مقتضا لطهارة بخلاف غير الحيوان فقد عادت له الطهارة بوجه اليه
اصبله والظن عدم ابراه الثانية لا بل لانها حياة حقيقة متحدة تنطبق حكمها فلتأمل ما كتبه
اطيحي **نوع** حكمهم وهو الطهارة بالحياة الثانية هنا وما هناك فان زوجة او ماله
ومقتا عليهم بالموت فلا تغند حياة شيئا **نوع** المنفصل من الادمي ومنه البهيمة التي في المولد
طاهرة من الادمي بخسة من غيره **نوع** الامور موصوف هذا بالنظر للكل المات مع المت استئنا
منقطع لان روض الميتة في صور الميتة **نوع** او لم ياكله ومثله لينة وبغيره وسكب
وبارته بالهز وتركة بخلاف حيوان المورف فانه بالهز فقط كما في النماز في محل طهارتها
ان انفصل في حياتها ولو اجماعا لا على الا وجه او بعد ذكائها والا في خمسة روي وتوبه والا في
خسة اي ان لم تتبها لا انفصال قال في قول ولو اجماعا لا يوجد منه انه لو راي طهارة ميتة
ومارة عندها واحتمل ان انفصلها قبل موتها حكم طهارتها وهو متحد لانها كانت طاهرة قبل
الموت فمستصحب طهارتها ولم يعلم ما روي من الطهارة وانما كانه المشك طاهر الخرس علم المشك
اطيب الطيب **نوع** ولو تنقظ لا تنقظ طهارة للتدبير ومن قال مكره يحمل على اذكي يحمل
عادة **نوع** انا ما ومعا الاثاث امثلة الميتة فمطعم المتاع علم من عطف العام بهذا
الحامس **نوع** ولو لم يكن في هذا ذكر اي الشرف والصرف والرياء والوبر وكذا العظم وان لم يكن

في

في فرقة او من قبل وعيان ثم روي المجهول انفق الماهل هو في حال حياة الحيوان المأكول او لا
كمن مأكولا او غير طاهر **نوع** لان الاصل عدم التذكية ما لم تكن في طرفه وعبارة م روي وجده قطعت
لحم في انا او فرقة بسل لا يحوي فيه نظارة او ميتة مكشوفة فخمسة لعدم جريان العادة برمي
الاجم الطاهر وفي انا او فرقة والمجوى بين الميتين وليس الميتين اعلى فكذا فان قلب الميت
نظارة **نوع** والشرع على المعنويات بخس ومنه تطهير الميتة الخارجية قال اي قطع طرف
الالفة والحي بدلك لئلا يتوهم من قول فيما سبق الاشارة المأكول انه طاهر مطلقا والمعنويات
الدمي وكسها كما في النماز **نوع** والنظر المنفصل هو هو بين على النخلة التي وقعت لم وهي
الاشياء الادمي وفي اخرى الا الادمي وهو الصواب لا يقتضيان ذلك ان ميتة الادمي خمسة بخلاف
غيره كخولة قلة وعظم الميتة ونحوها هي لعظم الميتة الادمي **نوع** ولقد ذكرنا بني ادم
تلا ابن عيسى روي انه كنهان جعلهم بالموت بالايدي وعنه في الماهل بغيره من الارض ولا
ترد الفرقة لوطي النجاسة عما تاكل به وتقل بالعقل وتقل بالنكت والتميز في الغنم وقيل باعتبار
القائمة وقيل بحسب الصورة وقيل الرجال بالرجال والنساء بالنساء وقيل بتسليمهم على جميع
ما في الارض وتخرجهم لهم وقيل بحسب تدبيرهم من المعاش والمعاد اه بر ما روي **نوع**
فالمراد بخسة الاعتقاد فيه ان الاعتقاد من مقتضى وهو لا يتصف بنجاسة ولا طهارة
ومكن الجواب بان المراد بخسة الاعتقاد من مقتضى فانه فيكون في الالة مضاف تعدد واستقار
اه فيكون التقدير ان اعتقاد المشركين فانه فيكون في الالة مضاف تعدد واستقار
بغير حقيقة حيث يتغير الفاسد بالحق بعد تشبه الفاسد بالنجاسة بجامع وجوب اجتناب
له واستقار الحق للفاسد وتولم او اجتنابهم كالحسن فيكون من باب التشبيه بالبيع اي هم
في وجوب الاجتناب كالحسن فلهي الاولى فيكون الموصوف بالحق اعتقادهم وعلمهم
الكتاب ذواتهم قال الشيخ سلطانة اي ولازم كونهم نجس بالموتة كان بحسب المعنى ولم يورث
بفسله كسائر الاعيان الخمسة لا يقال ولو كان طاهرا لم يورث بفسله كسائر الاعيان الطاهرة
لا انا نقول قد علم غسل الطاهر بعد غسل المحدث ولا كذلك العينه **نوع** لا نجاسة الا بدان لا يقال
هذه الالة في نجاسة المشركين الا حيا والكلام هنا في الموتى في وجوب بان الالة اذا دل
طاهرها على نجاسة الا حيا فيكون نجاسة الاموات بالادوية وتقل البضائري غث ابن عيسى
في نفسه من تعالى انا المشركون نجس ان المراد بخسة الا بدان حقيقة فالكاف عند ان
على بحسب حقيقة وروي حال الحياة **نوع** والكبد والطحال اي وان سحقا ومساند
كالدماغ في **نوع** لم أعلم في قولنا يورث به لينة الله اعتناء ببعده وقوة الترجه اليه
والمخاطبة به **نوع** جهاد المراد به ما ليس حيوانا ولا اصل حيوان ولا حشر حيوان
ولا منفصل من حيوان فكل من هذه الالة الفضلات قسم ثالث فلو قالوا الاعيان اما
جهاد واما حيوان واما فضلات فكل من هذه الالة الفضلات الى ما استحال الى فساد فهو على كالم
وما لا يستحيل نظاه كالموت نظاه كان اولى **نوع** ولو لم يورث بعض الوقوع فلا بد منه المجرول
لو لم يورث بعض الوقوع عن لفظ ما يعطى لفظ الدليل المدعي لانه حقيقة المشرك
ما فيه الالة العقل وهو نجس ولو جاملا ولا يحتج به عن نحو حشيش لانه محدث لا مسكر

هو طاهر ولو لم يلقا قل وقوله لطابق الدليل لان الدليل لم يقل فيه كما يبيع بل قال فيه لا يسكن وهو محل
اجامد وفيه ثم روي في المجموع بان الباع والحائض طاهر ان سكن الا وهو محال لقوله قل فخذ
وعبارة في ركن الحائض والبيع الامني وجوزة الطيب وكثير الفسور وكثير الزعفران والمزاد بالاسكار
الذي وقع في عبادة الله وعزم في تحصيله وما ضاهاه محرم تقبيط العقل فلا منافاة لهم
بينه وبين تفسيره بانها فخذة منومة خلافا لما ذهبوا فيه فذكر في حرم حوز الطيب
من انها مسكوك باللعن المذكور وانها امر مخرج به اية المذايق الثلاثة اي عن الحائض واتقناه
كلام الحنفية وفي المصنف البيع مثال فليس نبات لم حب يخلط بالعقل ويعود في احتمال وزعا
اسكن اذا شرب الا انسان بعد ذوبه ويقال انه يورث النوم **قوله** صلى الله عليه وسلم
كل مسكوك حرام حتى ان هذا ما هو دليل على صحة المجموع اما الدليل على نجاسته فقولته تعالى يا ايها
الذين آمنوا اغنا الجاهل الى قوله رجب اي غنى وهذا الحديث لا يدل على ما **قوله** لما سري من انه خلق
للتاقي العباد **قوله** الاما استثناء الشارع اي حقيقة او حكما فخرج قوله بعد واخترت من اختر
مستثنى حكما وعلى هذا قوله بالرفع عطف على الكلب ويخرج بقوله عطف على ما في قوله
الاما استثناء الشارع وعليه الاحتجاج الي تكلف وكتب بعضهم على قوله بعد واخترت من
عطف على الكلب من قوله السابق وهو الكلب فيقتضي انه استثناء الشارع اي وقوله لانه
اسوء حالا من الكلب يقتضي انه مقيس عليه ولم يرد فيه شيء من الشارع اللهم الا ان يقال
يجوز قوله الاما استثناء الشارع على الاعم بما استثناء حقيقة او حكما **قوله** ولو علم انه حر على
من قال بظهاره قد جاز انما اطلق في ظهورنا احكم قال النووي في ثم سلم الاشهر بقيد ضم
الطاوي قال بفتح الفتحة هكذا خط زي وتولد المحامي اي اي مطهرة ظاهرة في الفتح لان
المطهر هو الاثر ومحملة العلم بان يراد به الفعل المطهر في **قوله** اولاهن وفي رواية اخرى
وعمل بالمرأة الثالثة وهي احداهن لتاقي الاوليين بتاقيهما او عمل الاولى على الاكل
والثانية على الاجزاء والثالثة على الجوار وفي رواية وعزفة الثامنة بالقراب يعني ان القراب
يمسك السابعة فهو عتق من ثامنة قال **قوله** وهو اي هذا طبيب احياه او وتولد بل هو
اي الكلب من حيث منه وقوله طبيب الحيوانات اي عن الارض ويحتمل ان طبيب الحيوانات
ولو الارض لان قد يوجد في المقتول ما لا يوجد في الغاضل وقوله نكته اي راحة النور
يكفي قال في المختار له الكلب اخبر لسانه من العتق **قوله** لانه اسوء حالا من الكلب
على نجاسته اخبر به بقوله تعالى اولم خنزير يوفان رجب بناء على رجوع الخبر المختار وقال النووي
وهو غير متعين بل يحتمل رجوعه للمخالف وهو الذي يعني ان كفه نجس بعد ثوبه ولا يدخل على
نجاسته في حياته قال ولي لنا دليل واضح على نجاسته **قوله** وفرع كفه مع الاخر هو مشاي
كلما اثم كخنزير باعتبار ان الفرع يتبع احسن احليل **قوله** مع غيره دخل فيه المولد بين كلب
ذكر او انثى وارضى كذلك وهو كذلك ان كانه على غير صورة الارض فانه كان على صورة
ولو في التصفى الاعلى فقط فهو طاهر في العبادة ات نصلي ولو لم يخل المساجد ويحتمل
الناس ولا يخفى عليهم مع رطوبة ولا نجس به الماء القليل ولا المايح قال في الحنفية ويتولى
الولاية كالتقنا ولا يرد النكاح وخالفه الحنابلة وحكم الحنفية في الانكحة والتزويج

او التعبد

والنوارث

والنوارث وجوز له التزويج ان خاف العنت وقال شخسان من امد واولاده قل على التزويج
والحامي ولو تولد ارضي بني شاه وخاروف مثلا بحكمه حكم المظلم في التزام الاحكام والكلب بيت
ادمين طاهر ولا يضر بغيره كالمبيع والارض بين كلبين نجسا قطعاً ويقم ان يجري فيه ما مر
عن شخسان اعطاه حكم الطاهر في العبادات اهـ وذكر بعضهم ان الارض بين شاتين يبيع منه
ان يخطب ويبيع الناس ويحكي زجده والمذوق يباع ان الارض من حيوان النجس كذلك وفي كلام
بعضهم ان المولد بين كلب وارض لم حكم الارض اهـ وبقية انه مكلف فانظره كالذي قبله
ان قال علي الجلاله ولو تولد حيوان بين السمك وغيره فمستثناة نجسة على ما في ان الولد يتبع
الفرع **قوله** وان الغنم كانت عطف على قوله السابق ان الاعيان **قوله** كدم بتحقيق الميم
وتسديد يها ولو من سمك قال في الباب كدم كحل ولم يخرج ما في جوفه من رجب وعلى هذا
فالنجس كدم نجس وما الدم الباقي على النجس وعظم امد من المذابة فنجس مع غيره كدم قال
الحنفي ويعلم ان الغنم لا ينافي النجاسة فمن ارض من غيرها ربه ان يبيع منه شيء من رجب
فنجس مع غيره كدم كدم بالدم الباقي على النجس الذي لم يخلط بشيء كما تقدم عن
ع في ويستثنى من الدم الذي اذا خرج على لونه لم افاده زي **قوله** ولو غلبت اي سال والظاهر
ان الغاية للثمن لئلا يتوهم ان احل طاهر فيكون طاهراً **قوله** اي الدم المصحح المصحح اي
السائل يخرج الكبد والطحال والمراد بقوله المصحح اي باعتدال الاصل فلا يرد ما وجد الدم فانه
لا يضر **قوله** لانه دم مستحيل كدم ان تقول كدم كذلك لا يقتضي نجاسته بدليل الماء واللب الا ان
يجاب بان المراد دم مستحيل الى مناد لا الى صلاح اهـ **قوله** وفي ثم ما خرج من خب سقيل
بحث لونه رجب بنت ويند بغيره بحيث لو صنعت فرغ من نجس لا نجس خلاص لمن لم يقيم
ولم يستحل فهو نجس لانه شاة المعدة الاحالة قاله رجب ثم ولو لم يلمس لم يجب تسبيح
دبره من خروجه وان خرج بعينه قبل استحالة فيها نظم لان الباطن يجل اي شاة الاحالة
اهـ فان تقاياه فان استحال فلا تسبيح والاسم ارفع في وجب تسبيح الدبر من خروجه ما في
شاة عدم الاستحالة لو استحال كالعظم كافر من شخسان **قوله** فان لم يتغير وان لم يخرج منقرا
ولو ينفون القلتين خلافا للاسويحيك ادعي ان المادون القلتين يكون منقرا لا
نجسا يظهر بالمكاشفة بظاهري الحب وفرة بان تاتى الباطن في المايح فوق تاتى في غيره
كما ذكره في الغاية للثمن بالنسبة للذي يبلغ القلتين وللزينة بالنسبة لما لم يبلغها ولو ابقى نجس
بالقي عني عنه في الثوب والبدن وان كثر كدم الواغيت وكذا من اصاب بسيلة المايح
فقد وهو ضام ان علمت نجاسته بان كان من المعدة ويعرف ذلك بتغيره قال في المجموع
وسالت الاطبا عنه فانكروا كون من المعدة ومثله بالاولي ما لو اصاب يدم لثمة والمزاد بالابتداء
بذلك ان يكثر وجوده بحيث يغل خلوه عنه ويستثنى من القى غسل النخل هو طاهر لانه قيل
انه يخرج من لم النخل وهو الاصح وقيل رد بغيره فهو يستثنى من الروث وقيل من تدبير
منه من تحت جناحه فهو يستثنى من لبن ما لا يركب قال دري **قوله** وهو الخارج من المعدة
وهو المصنف تحت الصدر وعبارة في المايح وفيه وهو الخارج بعد وصوله الى المعدة قال
في بل الى يخرج الحرف الباطن وهو الخارج عند شخسان روي في كماله خارج من الصدر من البلم

فان المصدر جازم لم يخرج احدا بكسرهم رايته في ثم العباد لانهم في قولهم بظهاية البلغم الخارج من المصدر مخرج
في ان الواصل الي المصدر ما فوقه اذا عاد قبل وصوله للمعدة لا يكون خسا وعبارة الشوري انما الخارج من المعدة
او احلقت وهو التخمات ويقال التخمات والغازل من الدماغ فظاها لانه كما لم يلقه قال في ثم التخمات
كالبول يقابل ان يقول حيث كانه القى مقبلا على البول فالاولى تأخير عنه **ورجوع بالرجع عطف على**
دم وكذا امة قال واما قلة البعير وقوا يخرج جاذبا فاذ احصل لم يرض البياض فظاها لانه من
السان اج والمشيخة اخرجت مع الولد طاهرا وهو من الام او من الولد وشرب عليه اذ مات احدا
هل يجيب دفنها بعد وتقيح الصلاة عليها وغسلها وتكفينها وواراها فيه تطهره رحمتي **ما في المراساة**
واما بقى الجدة فتستجسه ان كانت من مذكي **واما الزباد** فيخرج الزبادي المحمصة **سوراي قط**
بحر اي من البحر بان يكون حرك على صورة القط **او عرق** كالموعدة اهل مصر من اخذ
القط ووضعه في فمهم ويرضون عليه الى ان يروق فياخذون عرقه بالمحارة اه حفا **كما سمعة**
من كلام النووي وقوله بهذا اي بالزيادة اي بان يؤخذ من اي شيء **لكن** فلبس هذا راجع لانه
او عرق سور بري فقط لانه لا يؤكل ولا يؤكل **عما وجدته من شروعه** **عن قليل**
شعر العبة بالقلية بالنسبة لما يؤخذ ان كان جامدا والنسبة للجمع ان كان مائعا ثم **واما**
المسك اي عن التوكي لان التوكي يخرج من فرج الفرس كالحبث فهو حفا كذا قال **هو اظلم**
الطيب المناسبة لما يقوله ان يقول واما المسك فظاها لانه اظلم الطيب لان المقصود النص على الطهارة
وعلمه ان يقال ان يلزم من كونه الطيب الطهره فاطلقة الملزوم واراد اللزوم وعبارة ثم والمسك
ظاها لانه مسك ان اظلم الطيب **وفارقه بالهز وتكره** وقوله طاهرا اذا انفصلت حال الحياة او في
مذكاة ولو احتمل الا لا الخمسة كما هنا **خراج** بضم الخاء وتخفيف الراء على الانصاف فيجوز تشديدها
على مقابله **سرة** الطيبة اي ما يقع من الطيبا مخصوص في رمت معين بقا حية من اتي
بلاد الترك وتسمى بنت عشتارتي فوقيته اولها مضمومة يسرها موحدة مشددة بوزن
نكح في ثم الحفا **من تالان** مخي منصف **طاهر منصف** **وليفظ** اريب
برميه من غرات ببتلعه حيوان البحر والافخس لان قتي **وروي** بالمثلثة وهو مطبق
على دم اي ولو من الحبث فيها لفظا اخذ مما قال في انهم مطلقون على كلفناية الاما علم النص بخلافه
وكذا امت طهر كوك او فالافخس لم سائلة ولم يقل وغايه لانه اي الرثث فامل للخارج من فرج الا
دمي وغيره بخلاف ذلك فانه خاص بالارمي **لما روي البخاري** في عباره في في الاسلاك
في ثم الطاهر وروي كالبول اهر قال في قاسي الرثث على البول بجامع استحالة كونهما في الما طيب
لورود الدليل في البول في قوله صلى الله عليه وسلم حيث مال الاعراب في المبيد مبل عليه ذنوبا ولم
يستدل على نجاسته الرثث **عما روي** عنه صلى الله عليه وسلم حيث مال الاعراب في المبيد مبل عليه ذنوبا ولم
حيي لم يحج **وروي** فاحذ الحثيف ورد الودنة وقال بهذا رجي اي والرجح الشخص لانه
رجعا يقال ان هذا دليل خاص في فضة شخصية فلا يصلح ان يكون دليلا على عموم جميع
الدوات فالدليل على نجاسته بالقياس على البول اولي لاجل هذا الايهام اهر فكان الاول للم
هنا ان يمنع كرجع الاسلام **ورد** الودنة وكانت رويته حفا قال في الفحة والكتف
اللفظ عام **وبل** والحصة التي تمنع عقبة ان تيقن انقادها منه فهي حصة والا
في

ثم دم

في من خمسة 8 **ل** **منصب** الما عليه اي بعد زواله عنه **وفدي** بسكون الدال المجهمة اي مع
تخفيف اليا وكسر الدال مع تخفيف اليا وتشديدها وسقط في ذلك الودي في معنى عنه لمن استبان اسم
بالنسبة للجماع وايضا م رجمة جامع من نخس ذكره قبل غسله ومنفى تخصصه بغير السلس واما الما
اذ لم ينتج او تنسل فرجها على غلظ الزوج قبل غسله وكذا هو لو كان مستحيا بالحي فاجم علم جماعها
وعلم عليها علمه ولا يضر بالامتناع نائفة وعلمه فلو فقد الامتناع علم الجماع ولا يكون فقد علم راي
حواسه فان خاف الزنا اتجه انه عنده في الرجلين سلطان المستحيا بالحي الرجل والامانة ويجب عليها
التكليف في نعمها اذا كان الرجل مستحيا بالحي وهي بالمبايع عى عالى م رفع زيادة من قال وقال ابن
شرف لو فقد الما جازم الجماع بدو غسل الذكر **ما ايضا** رقيق عبارة ثم م وهو ما انصف
رقيق ثم قال وفي تعليق ابن الصلاح انه يكون في الشا ايضا شحنا وفي الصنف اصغر رقيقا
ورعا لا يحس بخرجه وهو اعلى في النامنه في الرجال خصوصا عند هيجانها **وهو**
خروج بلا شهوة اي بلا لذة فلا ينافي قوله عند زوالها او بلا شهوة قوية **في نعمة** على وهو
انه كان كثيرا لمذي فاستحي ان يسلك الذي صلى الله عليه وسلم قال في حكمة لحي ابنته منه فقال للمقداد
ابن الاسود اسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حكمة لحي ابنته منه فقال للمقداد
وقال قد انتم امور المفسدة فالحق فيفسد ذكره ويتوضا وقوله فيفسد ذكره اي ما اصابه من المذني
والامع طهارة اي هي مستحبة من الفضلة **اصل** حيوات اي فالمراد باصله البدن
الذي انفصل منه فلا يرد انه هو الاصل فكيف يكون فرعا والاصل انما اعتبار التخلع منه فرع
باختبار انفصال عنه اي بالبدن قال في نظم كلامهم هذا ان لا شرط لطهارة المني كونه خارجا
من محل اعتاد بل مثله مقامه مستحيا ام لا وقرع شحنا حفا انه لا بد في طهارة المني من خروجه
بعد التسرع فان خرج قبل انقضى وان وجدت فيه منقعات المني لانه هذا ليس من الاصل
قبل التسرع وتلك المنقعات ليست منقعات المني لانه انما تكونه منقعاته اذا خرج في حدة الامكان
والاصل في الخارج من البطن الخامة اهر ومنه في مع شى **وليه** مالا يؤكل بالرجع عطف على م
من قوله كدم فهو من الخاسات والوق بين ماني ومنه مالا يؤكل حيث حكم بطهارة رثها وبيعت
لنه حيث حكم بخي استدان كلامه المني والبصير اصل حيواته ظاها بخلاف اللب فان من رياه
والاسل اتوي من المزي 8 **عن** ابن الارمي اي والملك والنجية على ما بحث فلان
شوري **كلية** الاثنان بفتح الهمزة فمنهاه فوقية ام للاذني من احمير والذكر حمار ولا يقال
اثنان وليست العلقة والمنفعة من غير المفلط خمسة في الامع ومنع المني بالاستخذار اهر حامي
وعبارة فكل قوله ولين الاثنان وفارق المني والعلقة والمنفعة تطهر الاصل المتولد عنها
لان استحليل مية ان هذا يجري في لبن مالا يؤكل ويجاب بان الدليل في الحقيقة هو القياس
وهذا التعليل بيان للجامع كما انه قال بجامع الاستحالة في البطن في كل وقت كان الدم مستحلا
عن الما واللبث عن الدم **اما** لبن ما يؤكل ولو على لون الدم ان انفصل منه بعد تركه
او انفصل في حياته ولو لم يذكر كالبول ومنه ولدت عنه مأكول فخر من شاة افوق
لنا الصباي من حمة الدم وقذارة الفرس وقوله ساغالي لذنه اهناسه لانه لا يفسد بهانه
وقوله تعالى في اول الآية يخرج من بين فرث ودم واخرج البزاز عن ابن عباس ان الدابة اذا اكلت

اللبان واستقر في كثرها طهنة فكان اسفل فورا وارسل لنا واعلاه دما والكبد مسطحة عليه فيقسم الدم
ويجري في العروق ويجري اللب في العروق ويبقى الفرس في الكرش وهذه اهر فيج الباري على الخاركة
اي يكونه مشاوي اي مرياه **اللب** المني من الاربيات والصغيرة فان لم يستكمل تسع
سني وهذا خلاف المني اذا خرج بالامكان بلوغه حيث حكم له بخاسه وذلك ان اللب
يصلح غذا للولد والمني قبل ذلك لا يكون اصلا للولد وعبارة من زمان ما يوطر له كلب في الفرس
وان ولدت فلا فطام ولا فرق بين لبن البقرة والحمل والنور والعجل هذه في الحلقين ويتصور
ان يكون له لبن لان يكونه خفيف او خفيف اسم لم يخل فاي انزاعا للعادة ولا فرق بين
ان يكونه على لبن الدم او لان وجدت فيه خواص اللب كنظير في المني اما ما اخذ من صرع هامة
مستة فانه على اتفاقا في المجموع اهر مع زيادة للربي **وهنا** لا يستعمل هو مقابل موكه السابق
وان الفضلات فيها ما يستعمل في باطن الحيوان وهو خبي **والعلقة** مبيته فالعلقة والمضفة
مستثنيتان من الفضلات **من** الدم الاولي من المني واجب بانه كلام الله بالتطال اصل
المني لان اصله دم وعبارة التي الرض كعلقة فالاهل الخبة انها اصل ادمي والعلقة دم غليظ
استحال على المني سمي بذلك لعلو قه بكمه الامسه والمضفة قطعة لحم بقدر ما غنغ استحال
عن العلقه ويحتج الحكماء المذكاة **ورطوبة الفرج** اعلم ان رطوبة الفرج على ثلاثة
اقسام طاهرة مقلما وهي الناضية من ما يظهر من المرأة عند مقودها على قديها وطاهرة على الاصح
وهي ما يصل إليها ذكر الجماع وخبسة وهي ما وراثة لك هذه الاقسام في فرج الادمية لاني فرج
البهيمة لان البهيمة ليس لها الاستقد واحد للبول والجماع فكيف هذا مع قولهم رطوبة الفرج من
حيوان طاهرة طاهرة اهر روعا بان نحل الطهارة اذ اكانه الفرج مقسولا ووقع السوال
عائلا فيه باطن الفرج من دم الحيض هل ينحس بذلك فيمتحس به ذكر الجماع او لا لان ما في
الباطن لا ينحس اقوله الظاهر ان ينحس كما انجاسات التي في الباطن فانها محكوم بنجاستها
ولكنها لا تنحس ما امسها الا اذا انشلت بالظاهر ومع هذا ينبغي ان يعني عند ذلك فلا ينحس
ذكر الجماع مع كثرة الابتلاء وينبغي ان يميز ذلك انما هو ما لو دخلت امسها الفرس بالفرس لا بالغا
لانه وان لم يميز الابتلاء بالجماع فكيف قدحت التي كان ارادت المبالغة في تنظيف الحبل وينبغي
ايضا ان لو طال ذكره وضج عن الاعتدال ان لا ينحس عما امسها من رطوبة المتولدة من الباطن
الذي لا يصل اليه ذكر الجماع المعتدل لعدم امكانه التحفظ منه فاشبه ما لو ابتلى النائم
بسلات الممانعة فانه فانه يعني عن شقة الاحتمال زعفة انا دعه في **من** حيوان طاهر
راجع للعلقة والمضفة ورطوبة الفرج وقوله طاهرة خبر عن الثلاثة فائدة لا يجب
عسل البيضة والولد اذا خرج من الفرج وظاهر ان محله ما لم يكن معها رطوبة خبسة روض
وشم روع شي **الاشياء** هو مستثنى من الاستحالة والتعبد لذلك ليس في محله
اذ تقدم المسك واللبن والمني والعلقة والمضفة وغير ذلك الا ان يقال ان الكلام نفسا
فيما يكونه فيه منجس للاشياء فتأمل قول وقوله علقه ومضفة فان اصلها الاصل لان
اصلها المني والمني اصله دم **بنفسها** اي من غير مصاحبة عني لها حين تحللها
سوا طهرت او لا فالتميز بالطرح في كلام لا مفهوم له ومن العني ما تحلل منها من رطوبة

شي

شي العني في رها ما تلوث الدم نورة باغير غلباها بنفسها بان كان يتحرك الدن مثلا اما ما كان
بغلباها بنفسها فلا يضر ولا يضر ربيقة الاحتراق عند ولا مصب شي عليها ما ينحس معها ولو
من غير حشها كالبنيذ وعسل وكوقال **فان** تعلقت هذه الغاية للاد على من قال انها لا تظهر
بالتحلل الناش عن النقل على القلعة ان من استعمل على شي قبل اوان عوقب حرمانه وقا اقل
وهذا النقل مكره على المعتد **يطرح** اي عما حدة عني فالعمل ليس بقيد **وسا**
عني بتسليم الجيم وهذا شروع في تطهير النجاسات الثلاثة وما من مبيع الدم وهو مخصوص
بالجاءد ليل قوتهم ولو تنحس ما يع تعذر طهره **عسل** اي يلقى انفسا ولو احتمل الا ان افق
به البطي في نجا الوضوء حرام بحولها من ان اذا احتل برور لما عليه سباع الترتيب
ولو من نعال داخل طهره يرد عليه اننا نقتنا النجاسة وشكلنا في رافعها والاصل عدمه ويجب
العسل حاله على من تنحس بالنجاسة وفارق عسل الزمان بان ما عني به احد هنا باق مستمر
سعا ولو سبج حرام او تركه سعا ويجب ذهاب الماء وعوده مرتين وفارق عدد غدا
اليد وعودها في الصلاة مرة تطهر للرفا وتغسل من الشقة لان اليد يبتلي بتيكها ولا يغفر
حتى النعل في الصلاة تنبيه كونه الفصل سعا والتراب تعدي قال ولو احتمل ما
الفضلات السوء ثم ترش من شيء فالوجه ان يقال ان كان الترتيب في اولى السبع لم يجر
الى ترتيب لان الاجتماع البه عند الايراد فكذا عند الاجتماع ويجب غسله سعا والا احتج
البر لان تحلوطن بما يحتاج اليه وهو اللدني هو روج ما وعبارة من روعه عن المتنجس عما ذكر
في ما كثر الكدور سعا وترتيب طهره وان لم يحركه فواحدة وفارق ما روي في التماسي المحدث
من تقدير الترتيب بان الترتيب صفة تابعة والعدد ذوات معقودة فلا تقاس احدهما
بالاخر اهر اطفئ **احداها** في نسخة احداها وهي اولى لان ما لا يعقل ان كان سعا
عشر فمادون بان كان جمع قلته فالكثر المطابقة وان كان فوق ذلك فالكثر الاقل وقد جا
على ذلك قوله تعالى ان عدة الشهور الاثني فارد في قوله هذا جوعه لا في عرو جمع في قوله فلا يقل
فهت لم جوعه للاد بعة في على م **تراب** اي مسكوبة تراب والاد تراب ولو حكما
ليدخل ما لو غسل بقطعة طفل فانه يلقى وكذا الطين الرطب لان تراب بالقوة ويجزيه الرطل الناعم
الذي لم يبارك بالما وان يربا والتراب المختلط بخود قيق حين كانه يكره لما كان في بر قال في
المزج والواجب التراب ما يكره لما ويصل بوجهه الى جميع اجزا الحبل انما هو لما اصل انما اذا وضع
التراب على جهة النجاسة لم تكف مطلقا وان زالت الاوصاف ووضع التراب من وجا فالت
بقيت الاوصاف فان كان الحبل جافا ووضع التراب من وجا بالما او وحده كفي الترتيب
ان زالت الاوصاف مع الما المصاحب للتراب وكذا ان كان الحبل رطبا وضع التراب من وجا بالما
زالت الاوصاف وان وعند وحده لم تكف لتعبد شفاها **ولحن** من كلبا قلته
شك على هذا ما تقرر في الاموال من ان الشيء اذا خرج عن القياس لا يقاس عليه بل يتشبه فيه
على امور النقص وما هنا خرج عنه فان القياس في ان النجاسة الكفارة والحق ظاهري
شوري واجوب بان قوله ولحن كلبا اي في التنجس المرتب عليه التسليم لاني التسليم
حتى يرد ما ذكره **بول** الخ البول قيد والعصبي اي الذكر قيد لانه ولم يثبتا واغتر

لبن للتغذية ثالث وقيل مض حولي رابع فخرج بالبول بقية فضلاته كالغلي وبالصبي الاثني
ولكنني وما بعده من بلوغ حولي مطلقا ومن تغذي بغير اللبن الا اصلاغ فيفسل من جميع
ذلك قبل مض حولي طرف لتولم ببول مبيد اي ببوله قبل حولي وخرج به ما بعدهما
وان لم يتناول غزلبن للتغذية بعد حولي وعبارة ثم لا ما الرضاع بعد بها فتمت
الطعام ووجهه انه اذا كبر غلظت معدته وقويت على الاستحالة ومن كانت تحيل الحكة
اي كرامة فالحوالان اقرب فيه اي في الفصل ولهذا يحصل من بول الدواب الذي لا يتناول لبن
من اللبن ثم رملو ثوب اللبن قبل حولي ثم بال بعد بها قبل ان ياكل غير اللبن فهل يكفي فيه
التفصيل او يجب فيه الفصل لان تمام الحول في للتغذية في بعض الايام ثم اعرضت ذلك وهما
يعتقد علي اللبن هل يقال لكان من حكمه او يقال بفصل مطلقا لا يصدق عليه انه الا غير
اللبن للتغذية الذي ظهر الثاني ولو شك في البول فبها او بعد بها فهل يكفي بالرضع او لا بد منه
الفصل نقل عن الشيخ س ل انه لا بد من غسله لان الرضع رخصة والرضع لا يصار اليها
الا بيقين وخرج في تمام ما يخالفه حيث قال ينبغي ان يكتفى فيه بالنفخ لانه
الاصل عدم بلوغ الحول في وعدم كونه البول بعد بها او حولا لا يتحدد خلافا لما في حكمه
خضع في الترخيص في قوله قبل مض حولي تنازع فيه قوله بول وقوله لم يتناول
فما قيل **قوله** عن كونه ولو من لبن امه والظن ان مثل اللبن القسطة اي من امه وان
كانه لا يثبت بها من حلف لا ياكل اللبن وقوله للتغذية ثم ولو مرة واحدة ولو قليلا
وان لم يستغنى عن اللبن في ذلك الوقت اي فانه بفصل كما في ثم ر وعبارة قال علي الجلال
قوله لبن او لبنا او فيه منقحة او قط او من مغلظ وان وجب شبع فمد لا سجنه وجبه
وقسطة الا قسطة اي امه فقط اه واعدت شفا حاف ان احسن الحالك من الانقحة لا
يعز وكذا القسطة مطلقا ولو قسطة غير امه **قوله** نفع بالحما المملة او الملهمة بان في المحل
بالما في سبلات بعد ازاله او مائة من طعام ولو من ادرج فلا بد من تخفيفه او عصره حتى
لا يبقى فيه ما قيل وقال في لا يبعد ان محله ما لم يغلظ بطوبه في المحل مثلا والاوجب
الفصل وتوיד انه لو وقعت قسطة منه في ما قيل ثم اصاب هذا لما شاتان من اسفد
البعد انه يكفي فيه النفخ **قوله** بان لها من غير اي ولم يبلغ حولي قبل ان اعمد فحل
في بر **قوله** في فخرج بفضاها فخرجت ر وعبارة **قوله** لم يفصله اي به لانه النفخ قد يطلق
على الفصل الخفيف **قوله** ان كانت النجاسة حكمة هذا يقتضي ان هذا الفصل خاص
بالنجاسة المتوسطة وليس كذلك بل يخرج في الكل **قوله** سيل الماء بالسلات قربانه عليه
ذلك المحل لا انفصال عنه **قوله** بعد زوال عينها اي جها قال **قوله** ولا يفر بقالون
ومعني قوله لا يفر بقالونه ادرج في ان المحل محكوم بطهارته لا انه خفي معفو عنه فلو
اصاب بدنا لا ينحسبه ثم ر **قوله** كونه الدم ولو من مغلظ **قوله** عسر ودم اي بحيث
لا يفر بالمالقة بغيرها والقرن من سواي ذلك الارض والوثوب والا ناولا طال تعا
الراية ام لا م ر بالحق وعلم من الفرق بين القسرة والقدر لان لا يفر الا بالانقحة
والتمسك لان لا يفر بالمالقة **قوله** بخواتم والقرن فالعلم اذا اندرت ازاله عن عنه
واذا

واذا اندر عليها اي الا ان لم بعد ذلك وجبت ولا تلزمه إعادة ما ملاء حاله العذر على المعتمد والرجح
ار اللوث اذا عسرت ازالته طهر المحل ولا يجب بعد العذرة ويجب الاستعانة على ازالته في جميع ذلك
بأشياء او غيره ان توقفت على ذلك والا استحب كما في ثم ر ويكفي في العسرة فيه ثلاث وثلاثون
فاكثر مع الاستعانة قال والقرن بالعداء المملة او الضاد وحاصل من النجاسة عمانية واربون
لان الحاصل في المحل اما الجمل او اللوث ادرج او العلم فانه اربع من سواها ثمانية واربون
من سواها مائة من اخذ كل واحد مع ما بعده او ثلاثة منها واربون اربع من سواها واربون
واحدة منها خمسة عشر من سواها وكما في المغلظ والمخففة والمتوسطة خمسة واربون وفي
الحكمة ثلاثة لانها اما مغلظ او مخففة او متوسطة فانه ثمانية واربون او مائة اربعون
يجب غسله بماء ينجس وان تلف وكان المحل على غير ما ينبغي **قوله** فان بقيت النجاسة
من نجاسة واحدة **قوله** ان كان اي الما قليل لا تذكر اما بعده من الاظهر في محل الاضمار
قال قال في الخادم لو رمى ثوبا في احائه وثبه دم معفو عنه وميب الما عليه تنقضي بالملا
لان خدوم البراعين لا يزرول بالصبي فلا بد بعد زواله من سواها مائة من سواها مائة من سواها
عنه اكثر الناس وهو يدعى على ان القليل الزاوي ينجس ان لم يظهر المحل كما في الشوري وقال
الشوري ان لم يغسل ثوبا فيه دم برأعت بقصد ازالته الوسخ طهر وان بقي منه دم
برأعت وان غسل بقصد ازالته دم البرأعت فلا يظهر الا اذا ازيلت مالم يفسد او لا اللبن
اذا رجع والاغنى عنه **قوله** والغسالة ظاهرة ولو لم يصبغ بماء ينجس او خفي وقد ر **قوله**
عن المبيع النجس ويرى ذلك بصفاء الغسالة والبدان لا يزيله ويزن الثوب بعد الفصل
على وزنه قبل المبيع فان زاد من ازالته ايد من النجاسة ولا يضر ثوبا اللون كغيره **قوله**
ثم ر وهذا يفيد انه لو استعمل المصوغ ما عني من انفصال المبيع مما حوت به العادة من
استعمال المصوغ فطما ما للثوب كقشر المراته ونحوه لم يظهر بالفصل للعلم ببقاء النجاسة
فيه حتى وفي قال علي الجلال ولا بد من صفاء غسالة ثوبه صبي ينجس ويكفي غير ما صبي
عنقن في ما كثر او صبي ما قليل عليه كذلك يظهر هو وصفه **قوله** طاهرة اي غير طاهرة
لانها بالبحث لان معفوات عنه **قوله** بل انقرا اي وبل زيادة وزنه بعد اعتناء
ما شرب المفسول من الماء او اي ولبقية من الوسخ الطاهر قال حج ويكفي فيها بالظن
وكان عليه ان يقيدها بالقليلة لان هذه الشروط لا تقتضي الاخرى بغيرها وعبارة المهرج
وغسالة قليلة مستفيدة بل لا تنفي بل لا زيادة وقد ظهر المحل طاهرة **قوله** وقد ظهر المحل اي
بان لم يبق به طهر ولا لون ولا ربح ولو في المغلظ **قوله** فروع هي عمانية احدها
في طهر المصوغ عنقن ثابته في طهر الارض ثابته في طهر اللبن رايها في طهر
السكن المسقية عماجي او اللحم المطبوخ عماجي خامها في طهر اللبن رايها في طهر
في الاكتفا بظهر محل النجاسة من ثوبه ينجس لعدم سواها النجاسة ما في بقدر
طهر الدهن وغيره من الما بقاء غير الما فانها في طهرها **قوله** لظهر بالفصل
مصوغ قال ر وظهر بالفصل مصوغ ومفوض عنقن ادرج ان انفصال المبيع
وان بقي لونه المجد وقوله ينجس اي حيث كان المبيع رايها في المحل فان جفا الثوب

المصوغ بالمفتحة كفي مسبب الماعليه وان لم ينفذ غسلته ع ش ومحل اذا لم تنفذ الغسالة والاله
كالدم سم فالجاسل ان المصوغ يعني الجاسة كالدوم والمصوغ بالمفتحة الذي تنفذت فيه الجاسة
اولم تنفذت فيه وكان المصوغ رطبا فان ظهر اذا منفتحت الفتحة من المصوغ وانما اذا انفتحت الفتحة
لم تنفذت فيه كفاء رة لم تذب فيه وكما ان المصوغ جافا فان ظهر يفرج بالماوان لم تنفذ الفتحة
كما قاله سم والظمان مثلا اذا انفتحت بالبول فان المتنجس لم يند جفا فظهر بفرجه بالمالاث
صغير بمنزلة تراب عجن ببول او عجن خبيث **ف** انفعال اي المتنجس وقوله منه اي المصوغ
وفخرج ما اذا جفنا لم يقع لنا الارياق من مبع الثوب وحسن المصوغ **ف** ولم يزد المصوغ هذا
محل في الفتحة فمما من ولا حاجة اليه هذا لان المتنجس من الفتحة الا ان كان للمصوغ فرج كما يد
لم يابعد قال وقوله ولا حاجة اليه بقا اي لانه اذا كان المصوغ محروقا لم هو فرض المسئلة لا يز
وزن الثوب بالمصوغ وحق قوله ولم يزد الرزق صديقات وهما اذا تساويا او نقص الوزن
بعد المصوغ لان المصوغ بالمالاث فتجف في الرزق بعد المصوغ فرج قاله فان
صنع ثوب بمصوغ متنجس لم جف الثوب ثم عجن في ما انزل وصيب عليه ما يند طهر هو **ف**
لان صنف بمنزلة تراب عجن ببول او عجن خبيث فتقولهم لا يد في طهر المصوغ بقى من ان
تصفو غسالته يجب جفله على صنف خبيث العن او مخلوطا **ف** غسل المصوغ بفتح
الصاد الفعل وهو الم اذ هذا وتكريرا ما يند ب من يند وغيرها **ف** على موضع نحو قوله
اي بعد جفافه او ثوبه خفة او نحوها بحيث لا يبقى رطوبة تنفذ قال ويدل عليه قوله الم
اما اذا صلب **ف** على انفس اي عني فالمراد بالانفس هنا العن والذات بخلاف
نحو البلولة **ف** واللب اي اللدبة غير الحرق وقوله ل وهو الطوب قبل حرقه او
بفده فيه تطر **ف** لم يطر قاله شفا يعني عنده في بنا المساجد وفرشها والمشي عليه ولو
نورطوبة والصلاة عليه ومثله او اي اخف المصوغ طينها بالروث او الرماد فرج لو تنجس
لجفنا مع شفه في الركة مثلا لم يطر مشه بالفسل ويظهر بحيث حيث وصل الماء اليه
ما وصل اليه المشي هو ل وقد سئل زبي عن سوال صديقه ما تقولكم رضا الله عنكم في كبر
والا زيار والاحانات والقتل وغير ذلك كالبراي والامعت مما يلحق بالرجوع قبل
يخرج يبعها ويحكم بطهارته ما وضع فيها من مانع او يارون القلتين ويحرق استرالم وني
لجفن المصوغ بالانفحة المتنجسة هل يخرج بيده ويحكم بطهارته ويجوز اكله حق كراما
شي من رطبا او ثوبا حكم بطهارته وكذا ما يسل منه من من المصوغ المصوغ به الكسك تملح
الكل ويحكم بطهارته ولا يجب الغضضة ولا غسل ما اصابه لان هذا مما يند به البلوي **ف** وكل
يجوز بيع الطوب المصوغ بالزبل اذا فرق وبنا المساجد وفرشها عجنها بدم وصب
عليه بلا حيل واذا انقل به شيء من داء المصايب او ملوكة في شيء من صلاته تخرج
صلاته اشقنا ما جاوزت ما جاس **ف** اخف وهو الذي يورث من الطين
ويضاف الي الرجوع ما عمت به البلوي في البلاد نكح بطهارته وطهارة ما وضع فيه
من الماء القليل والماءيات لان المسئلة تحلب التيسر وقد قال الشافعي رضا الله عنه
اذا اصابه الاربع واجبت المصوغ بالانفحة المتنجسة ما عمت به البلوي انم نكح
بطهارته

بطهارته ويخرج بيده والكل ولا يجب تطهيره منه واذا اصاب شيء منه ثوب الاكل او يدنه للمسئلة
والاخر المصوغ بالرجوع بيده وبنا المساجد وفرشها عجنها بدم ويبيع الصلاة عليه
حق قاله ينفذهم بجفنه بنا الكمية به والمشي المتنجس من اجن المصوغ بالانفحة المتنجسة
طاهر لموم البلوي به حتى لو اصاب شيء منه دنا او ثوب لم يجب تطهيره واسم اعلم والقول
بطهارته ما ذكره من الاجرة مسئلة مع تحقق الغسالة والفتحة ان تكون نجسة مفعولها
ف وان خالط غيرهما اي عن الجاسة لجامدة بانه خالط نجاسة ما بعدة كالبول
كالعجن اي الذي عجن بالبول مثلا كما في ثم المرويض اما لو صار العجن ما بعدة كالجافة
فلا يطر الا يندم دفتق اليه ومب ما عليه **ف** كفي عني ما اي ولا يحتاج الى سقي الكفي
واعلا اللحم بالماء اي ويظهر ان طاهر او باطلا والوقه به الكفي واللب ان الكفي تكثر
الحاجة الى تناوله وان خفف بها قاله في ثم المرويض واستفصل لاكتفا بغسل ظاهر الكفي
لعدم الاكتفا به في الامر وجيب بان الانتفاع به متتابع من غير اتصال الماء به بخلاف
الكفي اي لا يتاثر الانتفاع بها ولا يعلستها بمحل ونحوه خففها **ف** الرقيقة بكر
الزينة المفحمة ثم عمت او تحتية سالكة ثم مرحلة وهو من الجامة قد تنجس بوضعه
في نجس الامع بطوبة قاله **ف** ولو عجن عصم اية من الجاسة اي اوان لم يند وفيها
لكر عني من قاله ان الثوب اذا كانه نطبا ووقع على محل فيه نجاسة تتركه الى باقى
الثوب وهو ضئيف والمعة عدم الريات شفا **ف** ولو تنجس ما عني اية بشي مما
تقدم من المفلط والمخفف وغيره ففيه تخصيص لم وان جف بعد ذلك كفصل انفق سكر
ولم انفق جفنا بخلاف ما عكسه كدفتق عجن به ولو اذغاع فطره بالفسل بعد جميله
بدفتق وما عني السكر فان تنجس بعد جموده طهر طاهره بالفسل او بالكتش **ف**
ارحال اعيا بعد لم يطر مطلقا كالفصل تنفذ عبارة سم ونهوض من الجامة الرقيق
فلا يتنجس بوضعه في نحو جلد كلب حيث لا رطوبة ولا فطره بالفسل مطلقا ومع
التنظيف في الجاسة الكلية مالم تنفذت والايستد تطهير فلو ماتت فيه فارة لم تنجس
قال ابن القطا اي حيث لا رطوبة قاله عني الجلال **ف** ولو دهن هذه القاية للرد وغبار
ثم روي بطهره هذا بفصل كالثوب النجس بان يمسب الماعليه ويكافه ثم يحرق نجسة ونحوها
بحيث يظن ومنه جفنه ثم يترك ليعلم فيقتب اسفله فاذا خرج الماسد فمحل الخلاف لما
قاله في الكفاية ان انفسا ما لا ذهنية فيه كالبول والالم يطر بلا خلاف **ف** فليالغ ولو
صا عا **ف** ولا يبلغ معطوف على فليالغ فلا ناهية اي لا يبلغ وجوبا **ف** ولا اربا
اي من غير المالان الماعود مودع على الم يطر المجل ويغير الماستملا فيكونه ثوبا
للمستمل وهو جازع الكرامة **ف** الا اذا صار بالبول في الاغتسال والامسك الاكل والشئ
وهو طر تنبيه جفنه ما ذكر في هذه المجل سيا في فصل الجاسة مع زيادة قل **ف** ولا
يجوز ما كان اما لا يند من طرف شرع في بيان ما يجل من الطر وفي الما لجل فقال ولا يجوز
عدها البلوت من الكبار وقال الاذرعى انها من الصغار وهو المعتد ولعل حكمه البذرة به
ان المقنونة بالذات التنبيه على ما يجب استعماله اذا اصاب في الداء محل وان لم يكن

افراد الجائز لا يكاد يتخمد قدم احدهم لياي بعد ذلك بعبارة عامة لافراد الجائز كما قاله في ولا يجر
 كسر الدرام والدرانر الا ان نقصا قيمتها ويواقع من كسر نحو نصف فضة فيه نحاس ورميه حلا
 فيه من تطبيق المال وماضيه بانقر اذن الامام فكموعه ان لم يكن فيه غش والافنوح
 وتلك كجذمت نفعها **فوق** لذكر او غيره ولا يطبق ذلك بالحلي المشاحي بل لها لانه
 ليس من التزيين الذي ابيع لها في شيء **فوق** بالايجاع قد مر لا تروى ولعمدة لان الحديث
 الذي بعده فيه القيل ونحوه الاستعمال اذا وجد غيره ولو باجعة فاضلة عما يعبر فيه
 الفطرة كما في الالفاظ خلاف ما اذا لم يجد غيرها فانزجونه لكث حيث بعضهم تقدم الفضة
 لانها اخف لوزنها في بعض المسائل كما في تروى الذهب وتصح الطهارة من انا الفضة
 قطعاً ونقبة بينه وبين العلة في المفضوب حيث جري في صحته خلاف بان الوضو
 وسيلة وتفتقرها ما لا يفتقر في المقاصد وبان احرمه هناك حيث انما يقال في موضع فيه
 ما لا يتاح في ذلك لانه اقوى **فوق** في ائنة الذهب جمع انا ككسا والسيه وهي ما يوضع
 فيها السي والاولى جمع اجمع وكثير من الناس ظن ان الائنة مفرد واصل ائنة الائنة
 ثم يتبدل ابدلت الهمزة الثانية الغاء فصار ائنة عملاً بقول المحلصة وملا بدل ثالثة
 الهمزة من كلمة ان سكت كائنة **فوق** في صحاها جمع محففة وقدم الشرب اكثر
 بالنسبة للذات وكانه القيل في صحاها اي الذهب والفضة واجيب عنه بقوله
 اجوبة الاول ان الضمير ارجع للمضاف وهو الائنة والاضافة على معنى من الثاين
 ان الضمير ارجع للفضة واما الذهب فمعلوم بالاولى لقوله والذات بكثرة في الذهب
 والفضة ولا ينفقونها في سبيل البذل الثالث ان الضمير ارجع للافراد الكائنة والذ
 والفضة قاله في علم **فوق** المحففة هي مادون الفضة فهي منه عطف الخاص على
 العام لانه الائنة تشمل المحففة وغيرها وعليه فليس التقييد بها الاخر غير هابل لانه
 الغالب في العادة الا في المحاف دون الشرب وقوله تشمل المحففة وغيرها واحاصل
 ان لم حقة وقصوة وصحفة وميكلة وصحفة بغير المادة فاللغة ما تشع ما
 فوق العشرة والثانية ما تشع العشرة والثالثة ما تشع الخمسة والرابعة ما تشع اثنى
 او ثلاثة وخامسة ما تشع الواحد وكل من الخمسة يقال له ائنة كما هو ظم وقدر هذه
 الخمسة في المختار **فوق** ويعلى غير ذلك والشرب على ما ابي من باقى وجوع الاسترا
 ولو كانت الاستعمال على غير وجه ما لو كانت كانه على كانه واستعمل انفسه فيما
 يصلح لم كما سئل اطلاقه **فوق** قال بعض مشايخنا ولا حاجة للقبلي مع قوله بالايجاع
 الا ان على حمة جميع الاستعمالات وانما يحتاج للقبلي من لم يذكر الاجماع واستدل
 بالحديث فقط وفي الحديث ان الله ابتلي في ارضه وهي قلوب عبادة المباحين
 واجرها اليه الشها واصفاها قال على بن ابي نصر اصبلها في الدين واصفا
 في القبي والى رقتما على المسلمين ثم ودخل في الاواني طبقة الكزات وهي صحيفة
 بها ثقب للكزات والتمتد احمة خلافا لما يجب الكافي حيث قال جوازهم وفيه من
 عدم اجواز حمة الاستعمال على الفعل واخذ الاجرة على المنفعة وعدم الفهم على الكاسر
 كانه

كانه الله ولا انزال المنكر **فوق** على الولي ليس بقيد فالاجني مثله او المراد به من توك
 فعل ذلك ولو اجنيا **فوق** سعط بضم الميم والفتح الاث الذي يجعل فيه السوط بفتح الهمزة
 وهو الدوايب في الاتف وجميع اشكال الآلات كسراولها لمقسطه ومزقعة ومزقة ومعلقة
 وتحوذ لك الاثلاثة في الميم وهي مسعط ومكحلة وسطح بنا على احدى الكفتين في
 مسعط وسطح من ضم الميم فيهما والافيهما لغة افرية بكسر الميم في كل منهما واما مكحلة فهي
 بضم الميم للغير **فوق** من اناهما منفعة تسعط اي كانت من اناهما **فوق** ولا فرق بين الاثا
 الخ ومنه المكحلة والمكحلة والمعلقة والصندوق وغطا الكونج لرفع وقع السؤال عن
 دق الذهب والفضة والكلهما مفردين اومع انهما لهما الغرض من الادوية بل يجوز ذلك
 كغيره من ابار الادوية ام لا يجوز لما فيه من اضاعة المال فاجبت عنه بقوله ان الظن
 ان يقال فيه ان اجواز لا يثبت فيه حيث ترتب عليه نفع بل وكذا ان لم يحصل منه ذلك
 لتصحهم في الاطعمة بان الجارة ونحوها لا يحرمها الا ما اضر بالبدن او العقل وما تعليل
 الحمة باضاعة المال فمنه في لاء الاضاعة انما تحرم حيث لم تكن بضر وبما هنا التقيد
 التداوي وصرحوا بجواز التداوي بالملوك في الاكل والشراب وغيره وصرحوا بزيادة حمة على
 الذهب ع شعلي **فوق** تروى الاستعمال المحرم الاحتواء على المأكلة او سبط الثوب عليها او
 ثم الخور مع القرب فيها بحيث يندس عليها ويحرم بنحو الخوالميت بها اليه ومن الاستعمال
 المحرم انما اخذما الدور فيها اي على الائنة كالمحمة لا استعماله ولو نصب غيره او كان النقد على
 البربون فقط لكان اخذ منه بها لم وضع المائي الميم واستعمله جازي مع حمة
 الاخذ منه لانه استعماله كذا قال بعضهم وقصدة كلامي في عدم احمة وما لا يله شخصاً
 الطرحي وقاله ولا يبعد ما ذكر استعماله في هذه الحالة وكذلك احمة على المناب وحده
 حيث لم يوجد من الاخر فعل وهذه حيلة منحة قاله في هذه الحيلة انما تمنع حمة
 استعماله بوضع نظره فيه وحمة احسانه فلا حيلة فيها فتأمل فانه **فوق** وحرم المكحلة
 والمردد والخلال والابرة والمعلقة والمسط ونحوها من ذهب او فضة والكل على الترتيب
 تمل لكنا ملحقة بالائنة كالمندوق فيما ينظر كانه البدراب شبهة والشراب الفضة
 غير محمية على من فيما ينظر لعدم سميها ائنة قال الطرحي ويجوز للمحقة استعماله بوجه
 او يقتات من الذهب والفضة ولها استعمال ثوب فيهما وهو قوله والمعلقة من اللق
 لما في من لعق الاكلها ويقال معلقة لما فيها من علوق الطعام بها وهو بدعة فرع اذا
 من المجلوب تحت سقف فمعه عما يجعل منه شرب بالعرض على النار من اجل حمة اكله
 في ظله الخارج عن محاذ ائنة فيه تظن ويجوز ان يحرق اذا قرب بخلاف ما اذا بعد اخذ
 من مسيلم المجمة سم على **فوق** وعلى هذا فلو لم يكن في البلد محل الا هذا فهل يبد
 ذلك عذر في عدم حمة المجمة ام لا فيه تظن والقرب الثانية لان استعمال الذهب جائز
 للحاجة وحسنه بها حاجة ع شعلي **فوق** ما خلل بضم اوله من خلل وفي جعل كذا
 من الانا مساحية خلاف الميل لانه يحمل الكل فيعد انا بهذا الاعتبار وقد يقال لخلال البصر
 يحمل ما بين الاسنان من اثر الطعام تنبيه قد عرفت ان لخلال بالحق المجمة والاجيا يبدونها

فليجوز **ج** جلا بغير عزم والمد **ج** ضلع استمال الى انشائها الحاجة بنوع **ج** وجوب كرم كافي
 الاطويهي فقلعت عن شئ لان الغرض من تقدير قدرها **ج** لا خصوص ما ذكر في من الوضوء الاخذ
 للكل وعزم **ج** وجوب البول لا ولا يستلزم ذلك جعل الاستغناء بها لان الكلام في قطع ذهب
 ارفضة لانها طابع ونقي فيها لذلك رأت للاستغناء اما طابع وبها فذلك ما لتقدير المغزى
 في جعل الاستغناء به ويجزى **ج** اتخاذها اي لغرض تجارة او نحوها قل وظم كلام الشئ الاطلاق
 وتفرقة بينهما وبين كرم بانها ممنوعة من استعمالها كالماء كذلك **ج** وجوب
 استعمال كلامنا ظاهر هذه النسخة هي الملاعة لمولاه ما عدا ذلك والنسخة التي خرج عليها
 العبارة هي ويجوز استعمال غيرهما من الاولين وهي لاتناسب قولنا ما عدا ذلك كالاختفاء
 هذا في المعنى انه يحل من حيث الظاهر وان قيل لمخو غيب او اجترام كجلد الاربعي ولو
 هدد بالحرق **ج** وخاتم فيه نظير نحو الخاتم من فضة لرجل مطلقا لافراة وعلقت تقويم
 عما لو كان غير فضة وطلبي بالذهب فانه فيه التفصيل الاتي **ج** بالنقد متعلق **ج** عزم
 اوصدي بفتح الدال ثم زمو انبه بغير ابدال قال في المختار صلا من بان طرب ان يجرى
 في السد فالحق **ج** من تعيق النقد في اخ من يعلم ان يجرى استعمال حتى في اخلاقه كحصول
 التعيق وان لم يحصل ضللا وتسر قلوب الفقهاء فتأمل **ج** واجلها بغير كفا والمرد من الا
 خصال وهو التقاض والتعاضم وقال الواحد في الاختيار ما حوز من التحمل وهو التسه
 بالشيء فالحتمال يتخيل في صورة من هو عظم منه تكبر اقله في معقول الملقى ومنه قالوا
 لو صدق ان الذهب حيث ستر السد اجمع ظاهره وباطنه حل استعماله لخطوات اجلا نعم
 يجزى فيه التفصيل الاتي في المجموع بنحو نحاسي وعبارة **ج** وعلة الترخيم في النقد
 مركبة من النقدين واجلها والافرق في خفية ما تقدم بين الخلق وغيرها اذا حملها **ج** دة
 بنقد الاطلاع عليه **ج** ويجزى عويبة سقف البيت ومثله الكعبة والمساجد **ج** ويجزى
 والسقف ليس بتقدير بل مثله تنبذ في موضع منه بذهب او فضة في كرم والكعبة المروقة
 طام وخرج بالثوبية التحلية وهي تعلق من النقد تسمى في غيرها فتعال شخشا زيب
 محلا في نحو الكعبة والمساجد دون غيرها كالمصعب والكس وغيرهما ونحو **ج** رعيها
 في الكعبة والمساجد عندها ايضا وهو الوجه قل قال في شئ على **ج** روي من التحلية
 فاجعل من الذهب والفضة في ستر الكعبة ام مختصا عما يجعل في بابها وجدرا فانها
 نظر والذي تعلم الان الاول هو حاصل قبلة التميز بان فعله طام مطلقا حتى في
 حالي الشا وما استمال للمجموع فان كان لا يتحمل منه شئ بالوضوء على النار حل مطلقا
 وان كان يتحمل حل الشا في جهنم خاصة وهو غير ذلك كما افاده الشدي على **ج**
 ان حصل منه شئ بالوضوء على النار ولو شئ حل حصل منه شئ اولا فالذهب
 يتحمل حمة ولا يتحمل بالتصيق عند الشك لان هذا انيق تدليل حمة الفعل مطلقا وما
 اخاتم فقال شخشا انه كالمجموع فانه كانه من ذهب وهو بفضة فانه حصل من ذلك
 شئ بالوضوء على النار حل والافلا وان كان فضة وهو بذهب فان حصل من ذلك
 شئ بالوضوء على النار حل والافلا **ج** كيا قوت فارسي مغرب واحد يا قوت
 وجهه

وجهه ويا قوت وهو اشرف الاجار ومن خواصه ان النعمة بر شئ الفقير ومثله المرجاس
 بفتح الميم يروى من خطه انه ان النار لا تترك فيه ولا تقسم وات من تحت يد من الطاعن
 وشيئة لم امور المعاش ويقوي قلبه وتهيأ الناس ويسهل عليه قضاء الحاجات عن
 وعبارة **ج** روي عن الانا النفس في ذات من غير النقد كيا قوت اي يحل استعماله واتخاذ
 في الاظهر لعدم وروده في فية ولا يتغاضى به معنى السرف فيه ولا يتحمل له كرم ومقابل
 يحرم التحليل وكس قلوب الفقهاء ورواها لا يورث الا اخوان من رجل اخلاف في غرضه الحاجة اما
 هو يجوز مطلقا وهو قولهم نعم كرم اي ان الياقوت وجوز لنقاسته الذائبة اي كرم استمال
 واتخاذها اما اذا كانت نقاسته عرضية كانا حكم المصنة لخط او نحو فلا يكون استعماله
 ولا اتخاذها طاف **ج** بكر الباء وفتح اللام اي كسرو وجوز بلور بفتح اللام الباقين
 اللام كاقام النووي في عزمه **ج** والمخذ اي وحل استعمال المخذ **ج** لم يرد فيه
 نهي اي نهي تحريم فلا ينافي ان يكون نفس الذات دون نفس المصنة ويورث المخذ
 من طبيب غير رفيع كصندل **ج** ولا يظهر في انارة الى ان مرجوح ذلك خفي **ج**
 وما ضيق من انما تقتضيه في خامله انه المضيق بالفضة منه كبرية طار عينا لينة وثنية وفيه
 تفصيل عند الكافي وقال ابو حنيفة لا يجزى المضيق بالفضة مطلقا فالاول سئل والثاني محققا ووجه
 الاول كمال الثقة على دين الامة والدرع المتاع من الانا المضيق كالتاع من الانا كمال من الثقة
 ووجه الثاني الضيق من ذلك ذكره الشواشي في الميزان وقوله بتفصيل عند الكافي حاشا من العزم
 اما ان تكون كبرية او صغيرة وكلاهما اما لينة او زينة او بعضها زينة وبعضها الحاجة فزيت
 صدره من زينة محبتان وهي الكبرية كلها لينة او بعضها لينة او بعضها زينة وبعضها الحاجة
 لا يبرئ منهم ما الحاجة ولم يميز عن الزينة صارا للمجموع لان الزينة والثالثة لا تكون لينة او زينة
 الحاجة وكلم في الثالثة الباقية وهي الصغيرة كلها زينة او بعضها زينة وبعضها الحاجة والكبرية
 التي كلها الحاجة وحاصل الضمة ما يحصل به خلل الا لا في هذا الا في الموضع الذي استعمله غالب الانا فان غلب
 الزائد عن الزائد فقط ان عدم الوقوف ليس والامثلة حكمه **ج** حمة كبرية توسع ان يتعالمقنا **ج**
 المنافع مضيق منه على المفعول المطلق اذا الشئ ما يكون مصدره هو واحد في اجازي على الفعل وما
 هذا فهو اسم فاعل لان الضمة هي المصنوعة التي اصالحها الانام **ج** حمة استعماله سكت عن
 نفس الفعل الذي هو التضيق بل يحرم مطلقا لا يورد او يفرق عما تقدم من تقليل حمة التوق
 مطلقا بان انما علة مال ولعل الثاني اقرب سم على **ج** حمة على **ج** حمة الحاجة الزاد بالي **ج**
 بقدر الاصلاح لا المحرم عن الذهب والفضة لان الحمة عندها يبيح استعمالها مرجوح
ج قرح رسول الله صلى الله عليه وسلم في شري هذا القدر من سائر النضرين انما
 غايته ان يردع وروي عن البخاري انه بالعمرة وشرب منه قال وهو قد عزم حمة
 نضار من النوب وهو الخالص من العود وهو حش طيب الرائحة ويقال اصله من الابل
 ولونه عليل في الصفة وكانه مستطابا لمولده اقصر من غنقه كما ذكره الرواوي والطبري في قول الشئ
 اي شئ بحيث فضة ان الضمة كانت منيرة ومعلوم انها لها الحاجة فانه صدره الا باحة
 قال سم وثوق في هذا الدليل بان لم يثبت انه علم العلة والسلف شرب في هذا القدر وهو

سلسل بالفضيلة وانما اراد هذا القدر عندنا بعد والجواب ان المعجزة رتبة عندنا ولم يتكرو
فكان اجاعا كوتيا ونص عليه البراري انما هو قول ما ذكره سم يقول لم تثبت الخ مردودا ذكره الله
عنا بقوله قال الله لقد سمعت رسول الله من هذا القدر ان الظن ان الاشارة عائدة الى الانا بعينه
التي هو عليها واحتمال عودها اليه مع قطع النظر عن صفته خلافا للظاهر فلا يقول عليه فاجل
وتل ان شئت ان كان فيه في غير حلقه من حد يداد ان ان جعل كانا حلقه من ذهب او نقت
فقال ابو حاتم لا تغير شيئا وضعه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يتركه وكلها او بعضها
لأنه فانه كانت الحاجة فلا كراهة **قوله** الحاجة رطل الحنفية الحاجة ما لو عت جميع الانا وهو
لكذلك والعقل بانها لا تسمى حنفية منفع فلو اجتمع في الانا منايب مغايرة لثبته فان كانا مجموع
تدريضة كبيرة مرت ومن الحنفية سائر القناب والعمى فيهما التفصيل **قوله** وضمة
موضع الاستعمال الحنفية الانا والظن ان العبارة مقلوبة اي وضمة غير موضع الاستعمال الحنفية
اي كنفية موضع الاستعمال كنفية اي كنفية موضع الاستعمال لان كنفية غير موضع الاستعمال هي
التمية تشتمل في جوارها كما يرشد ذلك بقليله **قوله** في قلب الفارة لان موضع
الاستعمال كنفية فيه مرتبة تفصيل لمباشرة المستعمل لضمة **قوله** كنفية لعدم علي حذفت مضان
اي كنفية غير **قوله** مرجع المنفعة والكبر الوفي هو المعتمد والمراد به ما استقر في العقول
وتلقته الطباع السليمة بالقبول برساي قال الجوهري وهو مشكل لان الوفي لا يرجع اليه
الا في انصاف عليه الشارع ولم يبين قدره كقول مني الله عليه ولم يذاهي ارضاه مسترة
ان يرجع اليه الوفي لعدم تقديره الشارع **قوله** والشارع لم يبين الحنفية بل ولولم ينص
عليها حتى يرجع اليه الوفي او عليك ان يجاب بوجه واصل الحنفية وهو سلسل القد **8**
طوارق علم لان العود عند ابا النضر اذ بالاقوال علم عني اظني **قوله** فان شك
في كبرها ان تقدير ارجح جميع الصور في مودعة **قوله** والاباحة **قوله** لا الاصل الاباحة
اي اباحة الانا تيل تخيبه ولا شك ذلك عاياتي في اللغوي من ان لو شك في ثوب فيه
ميرور غير **قوله** انما اكثر ان يحتمل استماله ان شك في النفس هل هو كزمن القارة حيث حرم
اللسي ومن الحديث في الاخرى لاننا نقول ملازمة التوب للبدن لم نشترط ملازمة
الحنفية فاحسب ثم مالا احتياط بها واما التفسير فاغاهم مع الشك تفليسا الجانب العظيم
لاني شمس رولان الاصل في ليس اي يروى القرائات التحريم ولو شك في انها للزينة او الحاجة
جازت مع الكراهة عني علي **قوله** ويصغي ان يكون هذا في غير محرم المطرف بر وان شئت بالحنفية
قال شعنا حفا وحت هذه صورة لان اذا شك في الكبر والصف تارة يعلم كونه لثبته
اولعها ان يبتد ويصحبها الحاجة فيحكم بالكراهة نهما لان الشك انما سقط الحمة واما اذا
علم كونه الحاجة فلا حمة ولا كراهة وكذا اذا شك هل هو للزينة او الحاجة فتارة يعلم
الكبر تارة يعلم الصف فلا حمة ولا كراهة وكذا اذا شك في الكبر والصف فتارة يعلم
المنور بصفية صوف الففنية **قوله** وبالظاهر اي وضح بالظاهر التحسين اي غير المفضل اما
المفضل فيجب استعماله مطلقا **قوله** كما قيل اي ان معجزة تفصح والافلا يحتمل بل كبره قله
مع احتجاف ويكون الاستعمال مكررها **قوله** فرفع هي الالة الاولى في سمر

الدرام في الانا في حنفية تفصيل الففنية والثاني في استعمال اراي المشرقيين ويطرح وما
يحيي حلو **قوله** ونحو ذلك والثالث في اراي مدني التحريم والخصايين وقوله سمر الدرام في بعض
النسخ والدانير والصواب سقوطها لان الدانير حرام مطلقا كنفية الذهب **قوله** فيه التفصيل
السابقة اي تفصيل الحنفية في حنفية في الذهب مطلقا **قوله** لا يحرم استعمال الانا في حنفية في عدم
الحمة فتح العلم لما الفازل من سوابب الكمية وان قصد الانا فربما منه حيث بعد استعمال
كأنه لم يتركه من رويته في حاشية ن زوقال حج لا يحرم وان مسد بغيره عني تراع فيه ارج
من زيادة دفع الميم والزينة فربما يراى في الذي يحمل فيه المالك الوفاة واجمع المزاود
من الزيادة فالميم زائدة قبل حمت زيادة لان تروى في الما **قوله** في تعارض الامس والفا **قوله**
لان الاصل طهارتها والثالب نجاستها **قوله** انشاي كراهة اشد **قوله** اخفا اي لعدم احتجاف
علي الجدل خلاف الملبوس **قوله** والقصابين اي انما ارب من القصب وهو القصب وقوله
الذين صفة لانني قبله **قوله** والاصح الجواز اي ترجيح الاصل **قوله** اخذها من اعي
لعدم تخير **قوله** في السواك اي في حقيقة وقم استعماله ولا يملك التي تملك
فيها والمخ ذكر ثلاث احكام من رتبة كمال حال وكل رتبة للميام بعد الزوال وتلك رتبة
احوال وزاد التي مسائل في ما يندب كونه في عرض الاسنان وترتيب التت وفعله بالحق في يمين
اليم وفوائده **قوله** ان احكامه اربعة لان تارة يكونه واجبا كما توتف عليه زوال
النجاستا ويرج كبر في خوجعة وتارة يكونه حراما كما استعمال سواك غيره فتراد ان اي ولم يعلم
رضاه وتارة يكونه مكرها وذلك في حيث الكنفية كاستعماله طولاني غير التمس وتارة يكونه
مندوبا وهو ما ذكره المع ولا يتخير في الاباحة لان القاعدة ان ما كان اصله المندب لا يتخير
الاباحة وقد ذكر صاحب الفتاوى اخبرني في مذهب الحنفية ما فيه سبل هل يكون الاستعمال
في المسطر والميل والسواك ما هو شائع بين القوام يقولون ثلاثة ليس فيها اشتراك المسطر والميل
والسواك ام لا احاب **قوله** اما السواك سواك غير فقد مر في الفتا المعنوي في ثم مقدمة
الغزوي ان لا يلهي له باذن صاحب ومنه المسطر والميل وما قول الناس بالكراهة فاما
ذلك لانه نفعهم الاشتراك في هذه الثلاثة لانه يحمل التنف باعشار اتم يعاؤون
منه وما وقعت الكراهة بشم بسبب لان ردي فيه يضاخا من جانب الشرع الشريف
يرحب بخطو ابيه وعبارة الرض ولا يلهي ان تستاك سواك غير بلان بل زاد في المجمع وقد
جاء ذلك في الحديث المصاحج فالكراهة لا اصل لها ومناسبة ذكره عقب المياه والداية ان التي في
ازالة العذرات كانه طاهر او قدم على الوضوء لان من سنن الوضوء العقلية اكار حنة
عنه على المعتمد عند رويته مح محله بعد غسل الكفاني فلا يحتاج اليه ثبته عند لاث
نية الوضوء تشرله فيكون من سنن الداخلية وذكره في التحريم يتبع المشتق في سنن الصلاة
لما قيل انه في الكراهة الخلاف في وجوبه لها فقد حكى عن داود انه او حنفية لم تطل الصلاة بتركه
وعن اسحاق بن ربه ان راجب وتركه مح محله على سبل الصلاة ولكن قال في شم الميزب
وهذا التعليل التعليل عن اسحاق غير معروف ولا يصح عنده **قوله** والسواك مطلقا على الفعل
وعلي الالة وعلمها معا ويحرم تركه وتاينه وذكر بعضهم انه من خصائص هذه الامة

وفيه نظر يدل على حديث هذا السؤال في سواك الانسان في اول ما استاك ابراهيم
الخليل يعود الزموت وهذا الان في قوله سواك الان في سواك المتعدي نحو قوله لفرني قبل
ابراهيم لامكانه حمله على ان المراد بالانسان مجموعهم لا كل واحد بل كل من سواك ليس من
خصوصيات هذه الامة بل من الرابع القديمة **س** سواك اي من معدوم وهو السواك
لان المصدر المريد يستق من الجود وهذا على مذهب البصريين او من الفعل بقسده عند الكوفي
لان الاستقاف عند فعل السواك سواك بمعنى السواك والواو ككتاب وكنت وقد تسكنت
الواو تخفينا **س** لغة الدليل اي ولو في غير المثل كذا في الباب ومنه سواك البكر وهو ذلك
فج البكر بعد ازالتة بكان ماخرقة جف يحسن جماع الريح لها لان المعنى الكفوي اعم من المعنى
الشرعي **س** والتم اي بطلت على ما اجمعني او منفرد **س** او خور من كل هفت طاهر
كما سأتفق عليه او خور عطف على عود بدليل عيشه بقوله كاشان لان الانسان يزر
الفاصول وليس يعود وقال بعضهم هو اعداد رقيقة بل اذ كان وهو اوجه الاعظم واذا العا
الثلاثة ونفسها الزيت واخبر الله سبحانه **س** في الانسان الاول في المثل من الانسان
س وما حولها المراد به ما قرب منها من السواك وسقفا حلق **س** لادها بالشفقة قد يقضي
هذه ان السنة تقوقف على اذهاب الشفرة وينافيه قوله حج واقلم مرة الا ان كان له لشفرة فلا بد
من ان السنة فيما ينظر ويحتمل الاكتفاء بها النص لانها مخففة وجواب بان قوله لادها بالبيان
حكمه شرمه فلهذا في ان اصل السنة لا يتوقف على ذلك وعبارة اطراف واقلم مرة
واحدة بالنسبة لاصل السنة الا ان يكونه لشفرة بالتم او نلج بالاسنان فلا بد من ان السنة ان
اراد تمام السنة **س** وخور يحتمل عطفه على الازهااب ونفسه تسوية الظن وخور
من فوائد السواك وقال بعضهم قوله وخور كالقيام للصلاة ويحتمل عطفه على التنذر
ونفسه ياذن عاب الكل وخور واركانه السواك خمسة مساك ومساك به ومساك منه
ومسكاه فيه وفيه استقلا لا يتبع **س** واستمال ضربه عايد على السواك بمعنى
الالة وكاه في كلام المصمعي الفعل بغيره تغير اعرابه ومعناه تامل قل قلت بل كذا
التمسني للمداد منه كلام المصم ان قوله واستمال اشارة لتفسير السواك بالفعل فكان ذلك قال
ذلك واما الازاه فلا تغير منه اذ هو مبتدأ وخور وتفسير السواك بالاستعمال لا بد منه اذ لا
تغير انما تتعلق بالفعل بالذات فليتأمل ولذا قال آله العبادي والسواك بمعنى ال
سواك او هو على حذف مضاف اي استعماله **س** وقال شيخنا الاول في حذف قوله واستمال
لان التحمل يحتاج بغيره هذا التقدير لانه السواك شرعا معناه الاستعمال المتقدم فكان قال
واستعمال العود لا مستحب وهذا لا غير عليه **س** وان اريد بالسواك الالة يحتاج الى
تقدير مضاف اي واستعمال السواك لان الاحكام انما يتقاضي للفعال لان موضوع الفقه
الفعال المكلفين فالاحكام متعلقة بالفعل اذ لا تكلف به كما في جميع الجوامع **س** مستحب
اي بالنسبة لما قام بالنسبة له عليه الصلاة والسلام فكانه واجبا عليه لاجل الهبة لتلقي
الوحي ووجوبه على من صلى الله عليه وسلم في اي وقت هل في الاوقات التي يستلزمها
او عند نزول الوحي اخذ من قبل وجوبه عليه صلى الله عليه وسلم بترتيبته لملق الوحي
تدبر

بوع

قال

من ان قيام عندنا اول الامور وعينهم ونحوه على تقسيمه من الوقوع في عند اذا اغتسل فانه لا يغتسل
وهذا عند سبع للتميز لان استقامت الخوف على اخذ المال لكتب يغسل من يده ما عليه عليه
ثم يتم ويصلي ويقف في هذه من التيم للبرد ومنه الصلاة لاجل طهارة الجسد وسقفا حلق
والتمسني في قوله ولو اذ دخل الصلاة لانه قد اوفوا قد اظهرت في آية سجدة في الفاتحة فتمت
عليه السجدة فاعتن على سجدة السجدة وتعد الصلاة وهو قانع احدث كبره بغير سقفا
في احدث الحج عليه لاسي وان كان من علم ان المراد غطيت الجمعة الاركان الخمسة لا المستحب
فما حق لواتي بالاركان المذكورة وهو منقطع فحدث بغيرها وقضايا عن قرب بحيث لا يغتسل
الاركان السجدة في ما يظن قال الاستحباب السوي على اعلم المتقدم في وهو المتخير في الزمان
والتمسني لا وفي انه يقول على وجه التقديم لان السواك في المراد بالاجل من التيم بها **س**
وفراة القرآن اي لم يشر في ما ياتي في قوله ولقد علم عن شرمه الزكاة على الذي حال العباد
ونفسه وقراءة القرآن ولو كلفه عليه الصلاة والسلام وبذلك ما ذكره في ثم الباب من احدث الذي نفعه
روي الترمذي وقال الحسن صحيح ومعه ان حبان واجامه من على قال كاه رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقضي حاجته في القرآن ولم يكن يحجبه وزعموا ان محجبه عن القرآن شيء ليس اجبا
له وعليه في ذلك بينه وبين جواز الملك في المنع من قراءة القرآن عليه التخلص من
حرمة تقديم فقد القات فكانه التحريم منه وجب ولا لذلك المسجد لانه من ذلك انية فلا ينفك
تحريم الملك منه حال ما غنم لم تره عليه الصلاة والسلام **س** وقوله ليس اجبا به سبب
اجابة على ان اخبر ليس واجبا به يعود على الشيء **س** النبي لم يمس اليه بالغ **س** غير
الذي مراده من في سواك الان كذا على ان هذا الحكم في شرمه ولا ينقل حكمه ما قبله وما
ذكره آله عن الاحكام بغير ما تقدم ذكره او غلبه في ذلك لو جعل الملك بزيادة على
الطهانية اهل المحمدا لكانه في اقل محجبه في الطهانية **س** في المسجد ومنه رحمة
فالرحمة الساحة المنسطة لتسوية من الغا ذرات **س** او البرد دفن من البرد المضاف
يدخل الاخذ حاجته ويخرج من الباب الذي دخل منه دوت وقوف خلف ما لو دخل بريد يخرج
من الاخر ثم غنم في الرجوع فلهذا ان يرجع **س** العبد وهو الدخول من باب وغنم من
اخر فهو حان ولكنه بغير غنم في كونه طرقت خلاف الاول خلف في غير الحان مع است التلويك
فكره واغلق حدرا خلف عبيد الحان مع است التلويك **س** فانه يمكن لم يقل فانه
حجم عليه مع انه المناسبت للاعتناء لبقا حرمة عليه لكونه مكلفا في التيم وبعبارة قوله
فانه يمكن المناسبت ان يقول فلا يحجبه عليه الملك الا الله تعالى في تقدم شيء مقدره هذا محجبه
والتمسني بركت سلم فهو عليه ولا عيك منه وما كان فيمكن منه وانه كان حجم عليه **س**
لان لا يقتدر منه واغلق عليك الطعام الاستعمال في رخصته لانه يقتدر وجوب الصوم
واغلق في تيم وقته وكبر تنفي السواك في المسجد وقته اعطا السواك فيه شرمه هذا
هو المنقول في الذي دلت عليه الاحاديث ثم عن السوطي رحمه الله تعالى في
الاله يكونه حاجته فلا بد من سواك حاجته ولا لزم على المحمدا في لم يشر في ذلك فاما
في حاجته قال من الاكتفاء باحد ما فان دخل من غير ذلك ولا حاجة غيره في دخولنا

يعتمد عليها في استيفاء شروط صحة النكاح 8 من امرها وخلوها من المانع ومن قبل ذلك من قاضيه
وعمل اذا ارادها في غير وقتها فلو انما هي قبل استيفاء شروطها ولا يعمل بكلف الاثبات
بما لا يفتقر من قوتهم كالنظم وغيره اذا امكن الاتيك بغيره او لا الامح في جميع م ر في حاتم الرضف
ولو سخط الزنى حيوانا كزاد او حماره قبل استيفاء شروطها وتطهرت في الاطعمة ذكر اختلاف فيما الح
من حيوانات مأكولة في غير مأكولة او بالعكس قبل استيفاء شروطها في الاولاد وبه الثاني او لا اعتبار
اليه فينكح في الحكم ويخرج ما هنا على ما هنا فان اعتبرنا ما كانه جعل النكاح والاولاد على
الثاني فيخرج بهي الشخ والتطهر من المتطهر لم يخرج عن حقيقة خلاف المسوخ وكذا يقال فيما
لو سخط هو او قبل ان يخرج لعدم النكاح ولو سخط بعدها جاع بقا الحياة والاحكام في النكاح
الاخر فينكح النكاح على النكاح الباقي واما النكاح المسوخ فانه قلنا انما لو سخط كلاهما جاع
بالنكاح بل هو فالنكاح بل هو النكاح يجري هذا بالاولوي وبعد من قبل الكوفة بان النكاح يجري
بغير من اجزاءها بقا الباقي ويجوز ان يجعل النكاح من قبل التطهر في ساقوسم العبادي وحامد
ان ان سخط جازا املا نكاح وان سخط حيوانا مع بقا الادراك نكاح وان زال الادراك فلا
نكاح ولا ينكح لسي محم ولو احتمل الاكل وشك هل بينه وبين امراة رضاع محم جازا نكاحا
ولا ينكح ونكح ونكح بل هو لا نكاح ان لا نكاح عن نكاحها بل هو خلا فالبلقيني والمحمي
نكاحا على الثاني لا يبدى بسبب ما خرج بالادراك من الزوجية والثاني ام الموطوعة بشبهة وشرا
لانها وان سخطا على الثاني لا يبدى لكت بسبب لا ينكح باباحة ولا غيرها وبالثالث اذ خرج النكاح
مبايعة الله عليه وسلم لان مرتة نكاحه لم يمتد على الله عليه وسلم ان لا يمتد في حاله ان زوجه
بنينا يحس على كسائر الامم حتى على الانبياء وان لم يدخل من على المعقد لانت بالمعقد حيث
انها ت الموضعت لقول تعالى وان زوجه اربا تهم ولقوله تعالى وما كان لكم ان تزدروا نذوركم ولا تنكحوا
ازواجه من بعده واما ما ورد فان لم يطاهن لم يحس على غيره والاخر من واما زوجات باقى
الانبياء فانهم يحس على الام فقط ويجوز نكاحهم للابناء ما قرء شيخنا حنف ومثله في اطراف
فان سخط ذكر الشيخ عز الدين في تراجمه ان نكاحه من الله عليه وسلم كانت واجبة عليه
بعد موته لان زوجه تيمت لم تنكح لم ينكح نكاح غيره لبقا زوجه تيمت فلم ينكح نكاح
نكاحه وفيد تطهر ولو نكح في المحرمية كانه تحقق انه امراة او بنته ولكنه لم يعلم هل
ارضاة منعة او لم تعلم عليه لانه الاصل عدم المحرم ولو نكحها هل يقول بعدم النكاح لاحوال
المحرمية وينكح الاحكام او بالنكاح على عكس عدم نكاح المحرمية في ثم الاول في قوله
تزوج بمجهره واستلحقها ابو على المعقد ما نقول بعضهم بالنكاح على عكس عدم المحرمية
لا نقول عليه وظن كلامهم ان الحكم كذلك اي عدم النكاح وانه اختلطت في محله
مالم يلحق عدد الاثر من عدد محارمه والا ينكح لم يوطئ كلامه لتحقيق لم يوطئ
غير محرمات ليس بقيد بالشم لعدم النكاح بل وان كان محرمات لا ينكح ونكح بل هو
وقيد بالشم لا يستدرك الاية لانه لا يجوز ان يتزوج واحدة منهن الا اذا كانت غير محرمات
استنكح ونكح بل هو بل هو منصف لان الحكم لا يتبع من اي ولو قلنا بان لها الاستنكاح
يلزم عليه بتقييد الحكم حيث حل له نكاحها ولا ينكح الوضو بل هو مع انه مقتضى حل نكاحها

النكاح

النكاح بل هو الاجنسية فلا ينكح احكامه وان قال بعض المتأخرين هو نكاحه 2
عدم النكاح معتمد وينكح ونكح بل هو منصف ومحل ذلك مالم يطهرها فانه على ما لم يحل له
بعد ذلك لا يرجع ان كانت رجعية ولا يقد يدعوان كانت بانها لان شرط التزوج علم محل يقيها
لما تقدم اي من ان الحكم لا يتبع من وقت منعه ولا ينكح منصف بل هو منصف
وتوله ولا ينكح في خلا فاللامام داود الظاهري القابل تنكح الطهارة بل هو المنكحة التي
لا تشتهى قال العلامة الشراي في الميزان وقد اطلق في اسم تعالى من طريق الانها م على دليل لقول
الامام داود الظاهري من اسم من ينكح الطهارة بل هو المنكحة التي لا تشتهى وهو ان اسم تعالى
اسطلق اسم الساعلي الاطفال في قوله تعالى في مقعة فرعون نذحي سام ويولد اسم
فرعون انما كانه سقى الاثر عقب ولادتها فلما طلق لعق تعالى اسم الساعلي الاثني عقب
ولادتها في مقعة الذبح فكذا يكون الحكم في قوله تعالى ولا تسميها بالتي هي احسن او لا
استنباط حسن لم اجد له لغزا فان جرد علته النكاح الاثنية من حيث هي تطوع التطهر عن
كونها شتهى او لا تشتهى نفس عليه يا احبى كلام لم تطرح عليه من كلام الاعية على دليل مخرج في الكتاب
والسنة واما ان ترد كلام احد من الاعية او يفتنه بهم فانه لم يمتد ذلك اذ قرن بهم احد من
الاعية المحمدين كان كالبها واسم اعلم لما تقدمت الاشارة اليه اي في التحليل بالجنس النكاح
ولا شوقان بنت على الفرج قال في الميزان الشراي وفي كلام القوم لا ينكح الا حبل
الحبل بالقول المرجوح الا ان كان احوط في الحديث من القول الاربع كالمقول ينكح الطهارة
عند الشافعية بل هو المنكحة والشوقان لظفر فانه هذا القول وانه كانه عند من منصف فهو
احوط في الحديث فانه الوضو من اولى ولا شوقان بنت على قوله بتوطئة لم يقلل الذي بعده
والاثر من تقدم وظن نعم الظاهر كقوله الفاضل وكسرها مع كسها الفاضل وكسرها وظن
كسرها ويجمع على اطفال واطافير فاسد الاطافير حلة من نكاح كانت تحت حلال ادون
كسرها في الحنة فلما لم ينكح الشجة طافير عنه لباس الحنة ونكحت حلة النور فانكحت من
وسرها وتعلمت وانكحت على ركن اصابعه فصار نكاحه اذا نظر الى اظافيره
بكي وصار عادة في اولاده اذا نكح الفتح على احد من نكح الى اظافيره يد او رجله نكحت عنه
برياري وعظم هذا على طريقة قال باج والمفتد به النظم اذ اخرج نكاحه اقاله 2
المعقول المباني اي مالم تليق حارة الدم ويحيى من فضله محذور ثم وان لم تكلم
الحياة خلافا لحيه اي حيث قيد بحلول الحياة منه وتبعد قال والاعتبار بما اقبل به
لا انما اقبل عنه فاذا اقبل في امراة برجل مارك حكم الرجل وعكسه بعكسه والمعمد
ان المعقول المباني متى النكاح وحلته الحياة نكح والا فلا خلافا للمباني حيث لم ينكح
حلول الحياة واكتفى بالانكاح بحارة الدم والاول من نكحت لان سم وحج وان سم لمطانت
شعنا وعبارة المداني قوله المعقول المباني غير الفرج اي لا ينكح الا بالفرج انما عصف
ذكر اولاني محم ووقع القدر عليه غير الفرج الا في حذره كما حذر عنه لانه مقتضى ما
قال انه لو لم يفس الفرج بغير بطن الكف استنكح ونكح مع انه ليس كذلك لان لا يطلق عليه اسم
امراة ثم ينكح الوضو عكسه بطن الكف من سمى الفرج وهذا ليس وادانها ويدل لذلك

على المنفذ لو اسقطه لكاهه موافا لاجماع المتفقين لا يستلزم صحة الاجماع المتفقين بغيره ولا يستلزم
النظر وهو الوجه في اعلى الفرج قال وقت م رايه ينقض اذا كانه مستلزما اما محله اذا قطع نفسه خلافا
والذي قاله ارج الذي لا يحمي عند نقله عن م لا ينقض ايضا بقوله على المنفذ ليس بقيد قال الشافعي
سلطانه المراد به علقه الشرفين جميع الشرفين من اولهما الى اخرهما هو اي ظهر وطنا والمراد به باطنهما
ما ظهر فيهما من العقود لنقض حاجتهما ونطبق عند القيام وبالظاهر ما عدا ذلك فرج فتكونه اضافة
ملتقى الشرفين من اضافة الصفة الموصوفة الى الشرفات الملتقيات وهذا نزول توقف سيم
ونقته واعلم ان الملتقي لم يظهر وهو المكشور باطن وهو المنطبق بعينه على بعضه فلهذا
بالسليم الاربع او ينقض بالاول وهو على الاختصاص فيل من الاول ما ظهر بالاسترخاء
الواجب في الاسترخاء تطير فلا ينقض على الثانيين تفرع على كلام المع وبقدره على من
يقوله بالنقض عسى ان المالكية وهو عروة وهو مخالف للمذهب عند م ناهى المذهب عند م
موافق لمذهبا **ق** ولان العادة المراد بالعادة محل الشرف والفرج يقال له شرفه كذا قيل وسمايت
عن الرجائي في الاعمال المسونة ان العادة اسم للشرف الذي فوقه الذكر وحوله وحول الانثى
وهو المشهور بالعرف لما في عباراته الفقهية من خلف العادة ومن نبات العادة فانهم **ق**
على احد بدا ما على القديم فلا ينقض لانه لا يمتد عسده ثم م راجد يد ما قاله الكافي
عنه في القديم ما قاله بقره حوله اسم **ق** لا ما وراء اي من داخل الفرج فليس ناقضا م
ق وينقض بعض الذكر المباح محله اذا كانه بهذا النقصا بطلت عليه اسم الذكر والا
فلا ينقض فسقط اعتراضه قال بقوله موافا اسقاط بعضه ثم قال وذكر القلعة الحاجة
اليه لا ينافي مع الاتصال بنقضه وبعض الاتصال لا يسمي ذلك افتاهل **ق** الاما قطع في
اختلاف وهو في الذكر سمي قلعة ومن الانثى فطر ان ذلك ينقض كل من بعد مظهر
اما حال اتصاله فقال م رايه ثم محل ما يقطع في ختان المرأة وكوبان زاحا الاتصال اما
محله اذا قطع فالذي نقله م رايه ثم العباب ويسم على الكتاب ان لا ينقض لك في
حواسي الارض للشهاب م رايه ينقض قال بعض من هو من ولا يحمي عنده هو ارج قلعة
ما في حواسي الارض ان عمدة لاث محل النظر اذا قطع فلو حصة اخل الفرج ما صرح به النووي
وعنه ومن صرح بذلك الشهاب في ثم العباب حيث قال ما ينقض في باب الفل ان
المقطع جلدة رقيقة فانه كوف الذكر بين الشرفين وبها يحيط لانه به يخرج البول
والحيض وفجائية القليوي على المحامي ما ينقض ما نقل عن شيخنا م رايه محل النظر في
قلعة ناقصة لم ثبت عند م رايه وجد في بعض نسخ م رايه في كتاب خلق الانسان
المحافظ السوطي جمع اعلى الشرفين ومن المصارع النظر لجهة بين شرفي المرأة وبها يتم
تقطع في اختناك اخر مستعاد من مجموع النصفين لصلب الختان في سمي النظر لفة وعليه
فحل القول بالنقض على الاول وهو مجمع اعلى الشرفين لانه بعد القطع صار من
الظاهر وعدم النقص على الثاني وهو الوجه لانه محل القطع م رايه اذا اخل الفرج وقد قطع
الختانة جزاين اعلى الشرفين فيمكن حمل القول بالنقض على ذلك فتأمل فان حديث
الاعتماد **ق** اذا لا يقع عليه اسم الذكر بغيره ان الخنة اذا قطعت لا ينقض بها الا لانه

ذكر

ذكر ومنه ذكر ان اي اصليات يعرف على الذكر البول فلو كان له ذكر ان بول باحد من وجهي
الفصل بالاحد ولا ينقض بالآخر حكم فانه بال بهما على السواء في اصلها كما قال م رايه ثم **ق**
نقض المسمى بغيرها الظاهر ان يقول بنقض م رايه **ق** لا رايه ياي نقضا او حقا لا فان ايد
ان لم يسمت لا ينقض به ولو اشتهر بالاصلي **ق** اذا لم يكن سائما ولا ينقض بالمشكوك
في اصلية **ق** والابان كان رايه سائما للعامل **ق** ينقض ودخل في ذلك م
الينقض بالمشكوك في اصلية وبه قال شيخنا لك قال م لا ينقض به لانه يمتلي الباب
وهو الوجه قال **ق** ومنه كفاي اي اصليات اخذوا كلامه بعد والحاصل ان ينقض
اجمع الا ان رايه يقيس على سمي الاصلية كذا قال شيخنا ايضا وفي المشكوك ما تقدم
ق لا رايه ياي ولو لم يسم الا فاذ لم يكن هناك ما ممتة بين الاصلية والراية لا ينقض
بالراية ولو كانه مشكوكا في اصلها **ق** على معصية اي ذراع **ق** على معصية
الذي في م رايه العبرة بالمسامة وعدمها لا بالمعصية وعدمها فالكلام ما قاله م رايه
وكانت على سمي الاصلية قضية عدم النقص بها اذا لم تسمت وهو كذلك اذ العبرة بالمسامة
لا بعمل النبات حتى لو ثبتت على معصية او لم تسمت حمل النقص بها م رايه **ق** ونحل الجنب
لوقال ونحل الفرج كما هو اعم واوضح والمراد بالحل في الذكر ما حاذي قصته الى داخل ورف
الفرج ما حاذي الشرفين من اجابته وفي الذكر ما حاذي المقطوع من داء الخلقه قال
وعبارة المراجع ويس فرج ارمي او محل قطعه قال م رايه كذا مل فرج المرأة والذكر وقيد في الوجود
محل القطع بالذكر وقال شيخنا العزيز ان محل القطع خاص بالذكر كما يوجد من قول المراجع
ومحل الجنب فلا ينقض محل الذكر محل فرج المرأة على المعتمد يوجد من قول المراجع والمراد فرج
المرأة الناقصة ملتقى شرفيها لانه هذا المراد غير موجود في محل القطع او وقوله كما يوجد في
ان الكلام في حساب القطع فلا يحسن ان يكونه ذلك كليل اذ لانه ذلك الا في حال وجوده
وحاصل المعتمد من هذا ان محل قطع الفرج ينقض مسه مطلقا اي موافا م رايه
قبلا من ذكر او انثى كما اجمع عليه احوالي ويلقاهم العزيزي تبع فيه الحلال **ق** والذكر المشكوك
فوق ينقض لا ينقطع وعكسه وقوله وباليه السلا الشلال سلاط الفحل فهو ليس في المعتمد
قال في المعتمد لا شل حتى وقيل سمي بوقلة وباليه اختلاف نظم فيما اذا ذكر المالكول
هل يملك في المعتمد لا شل اولاد حاشي ونحل قوله وباليه السلا ما لو قطعت وصارت معلقة
جلدة كما قال م رايه وفي قال على الحلال قوله وباليه السلا فرجها الملقطة وان نقلت
بنقض جلدها لانه لا يثبت جلدة كبرى بحيث يمنع انفصالها واجمعه وضع م رايه
اليد من خوفه فلا ينقض عنها الفرج **ق** وما ينشأ اي بين الامناع وهو الشرف الذي
يشها خاصة وقوله وورقها اي جواربها اي ما عدا في اختنق والباية طالها م رايه
حرف في هذه داخلة في حرف الكف وقال النووي في المراجع في اختنق والباية وفتح السها
حل حرف الايهام انه فالمراد جواربها الملقطة بشها ومن لم يذكر حرفها اراد بانها الشرف ونحل
وقال في قوله وما ينشأ وهو ما سمي من جواربها عند م رايه وحرفها وهو ما لا يستحق الذي نفق
جانب السابعة والخنصر وجانبها الايهام وحرف الكف يعني جوارب الراحة كعبه في شرف الايهام

تب

وغيره وهو عطف العام ثم رأت في حله ما فيه قوله وما بينهما أي الامايع وهو ما يستعمل عند انقضاء
بعضها إلى بعض لا حصص من النقص وحرف في الباتة وحرف في الامايع وقوله وحرف في الراحة وهو من اصل
الحفظ إلى ما لا يندم منه إلى اصل الامايع ومنه اصل الامايع إلى اصل الباتة **وقوله** وحرف في الكف
لوقال وحرف في الراحة لكاه اوله والتقليل خروجه عن سمع الكف عن مستعمل فتاقل **وقوله** مع
تأمل سير فيه مقيد بالنظر إلى بطن الامايع **وقوله** وقال بعضهم قوله ما يستعمل في ولو علم فدخل بطن
الامايع قال في وقيد بالسير ليقول غير الناقض من رضى الامايع **وقوله** لوقال الراحة بذكر البدن لكاه
اوله **وقوله** في البهية وفيها الطير سميت بذلك لعدم نظرها في الامايع والعارضة كالشجر وما يطير
من تحتها **وقوله** كاه اوله كاهل شحنا إلى حرة وطير وجهه المسوخة حيوانا لان كاهل الطلاق كاهل في العدد
وهو وجهه قال وقدم حوازي في البهية على غير المسوخة ولعل الفرق بينهما الايج بامكانه عدم البود
في المسوخة ولم يصرح في الحكاية بخلاف فيه وقبارة المحلى لا يخرج بهمة أي لا ينقص مسد في
تجديد اذ لا متبها في ذلك والقديم وحكاية جمع جديدان ينقص كخرج الارض في الشجر
المستعمل في كاهل في قبلها وتطلع في دبرها لعدم النقص وتقدم في الروضة بان الاصل ابا طلق
الخلافة في فرع البهية فلم يحموا في القيل واليهية كاهل اذ في من دواب البر والجر وكاهل
لا عين فهو بهية والجمع اليهم عن شرايم **وقوله** ربيع زيادة **وقوله** وعدم تختم النظر البديهي فلا يحرم النظر
البديهي **استصحاب** الاصل في ذكره في فرع هذه القاعدة حسي سبيل لو شك هل ملكت أو لا
الاصل عدم الطلاق لو شك هل تزوج امرأة أو لا الاصل عدم تزوجها لو شك هل انتقض وضوءه أو لا
الاصل عدم النقص لو شك المحدث **وقوله** في قوله لا الاصل عدم الوضوء من نام وانتبه وكاهل متكنا
فانتبه ما لا وشك هل الميل حال النوم او عند الانتباه **وقوله** على انه عند الانتباه لان الاصل عدم
النقص من انقضاء وتقدم حسي سبيل لعل بطلان النظر عن قوله او شك هل يملك روي او حديث نفس
او هل المسارح اما بالنظر في فرع البهية ويخرج عن هذه القاعدة بعبارة فلا تذهب
التي ذكرها الشافعي في طبع الشك وما بعده على الاستصحاب من عطف الملازم على الملازم
وقوله وقد اجمع الناس المناسب فقد لان تعليل لما قلده والمراد بالناس علماء الشافعية ان لا يرتفع بغير
طهر أي لا يرتفع حكم ذلك من جواز الصلاة مثلا لا يمتنع عليه ذلك الحكم وليس المراد باليقين حقيقة
اذ مع طه الغند لا يبين اللهم الا ان يقال انه يمتنع باعتباره ما كان او بعد من عطف أي لا يرتفع
استصحاب يقينه أي حكمه **وقوله** طهر شامل للوضوء والفعل واليتم له ما هو قوله او حديث شامل
للكبر عريف **وقوله** اعتقاد تجديد الطهر اولا وثبتت عادة التجديد بحرف في ان في بزم رويانه
عليه ولله **وقوله** وشك في رافعه هو ما أحدث عند قوله والاصل عدم ما في عدم الرفع أي
عدم تأخر الحدث عن الطهر وهذا يعارض بالمثل فتقال ونقصه لحدث وشك في رافعه وهو
تأخر الطهر والاصل عدمه في المخرج واجيب بان الطهر الذي ينقذه تحقق دفعه للحدث
قطعا اما ما قبل الفجر وما بعده ولا كذلك المحدث فتقوى بها بنوا احده ان احدثه شك
رفع يقينا والآخر يمتنع وتوقع قبل الطهارة فيكون مرفوعا ايضا وبعد ما يكونه نامقنا لها
في متيقنة وشك في نامقنا والاصل عدمه **وقوله** ان اعتقاد التجديد لان اعتقاد التجديد
يقوى كونه الطهارة الثانية تجديد للملاوي **وقوله** لان يتقن احدث وشك في رافعه وهو تأخر
الطهر

الطهر عند قوله والاصل عدم ما في عدم الرفع أي عدم تأخر الطهر عن الحدث ويعارضنا بالمثل فتقال
ويتقن الطهر وشك في رافعه هو ما أحدث عند قوله والاصل عدمه في المخرج واجيب بان المخرج اعتقاد التجديد
المحقق كونه الطهارة بعد الطهارة **وقوله** خلافا ما اذا لم يعتد أي القدر بان لم يوجد
من ذلك اصلا **وقوله** فلا يأخذ به أي بالعند وهو لحدث بل يأخذ بالمثل وهو الطهر **وقوله** ذكر
فان لم يتذكر في هذا مقابل المحدث قدوة هذا تذكر ما قبلها فان لم يتذكر في عبارة عن شرايم
م رويانه فان لم يتذكر سببا فالوضوء واجب الوضوء ما لو علم قبلها حدثا وطهر او غسل
استحبها فستقبل ما قبلها فان تذكر طهر فقط او حدثا كذلك اخذ عمله او عنده على ما سبب ان كان
يتقن ما فيه ايقن غسل استحبها اخذ بعند ما قبلها ان ذكر احدثا وشك في رافعه **وقوله** في الوتر الذي
يقع فيه الاشتباه بعنده اذا ذكر في الوتر ويأخذ في الشك الذي فيه الاشتباه عند العدد الذي
شك به باعتبار عادة تجديده وعندها فاذا يتقن ما قبل الفجر وقبله وقبل المشاوعلم انه قبل الفجر حدث
اخذ في الوتر وهو ما قبل الفجر او حدثا او فوات الاشتباه بعنده احدث فيكونه منه مستطهر وفي الشك
وهو ما قبل الفجر لان يلزمه عمله فيكونه منه حدثا ان اعتاد تجديد ما في يكونه في بعد الفجر مستطهر
فان لم يعتد كانه مستطهر فيما قبل الفجر وفيما بعده وان علم انه قبل الفجر مستطهر اخذ في الوتر وهو
ما قبل الفجر بعنده فيكونه حدثا في رافعه وتوقع ذلك ان يقال اذا انتقض طهر او حدثا بعنده
الشك مثلا وحمل استحبها ويتقن ما قبل الفجر كذلك ويتقن ما قبل الفجر لانها اول مراتب الشك وما
قبل الفجر هو المرتبة الثانية وما بعده الشك هو الثالثة فتستطهر في ما قبل الفجر فان علم انه
كاهل اذ اذ كان حدثا فهو قبل الفجر مستطهر من الولا لحدث ان اعتاد التجديد ولا فتطهر في مثل
الطهر إلى المرتبة الثانية وهي ما قبل الفجر فان كاهل حكم عليه قبل الفجر حدثا فهو لان مستطهر في الفجر
ما سبق ثم شغل الكلام إلى ما بعد الشك مثل ما سبق فتقول في رافعه في الوتر بعنده في الشك
بالمثل رافعه العند المثل بالنسبة لاول المرتبة **وقوله** حقا **وقوله** لزم الوضوء لان ما قبل الفجر يمتنع
وما بعده مستطهر ولا بد من طهر معلوم او يتقن في رافعه **وقوله** الاحتمال في الطهر والحدث
والا لانه وان لم يعتد تجديد فائدة قال القاضي لا يرتفع الشك بالشك الا في أربع مسائل احدها
الشك في طهره وثبتت الجملة فيصير طهره الثانية الشك في بقائه المسح فيفصل الثالثة الشك
في وصوله بعنده فتم الرابعة الشك في نية الاعمال فتم ايقن قال بعضهم لان هذه رخص لا بد فيها
من اليقين **وقوله** فكل رخصة كذلك ولا يحتج بالمثل **وقوله** ثم مال وانتبه قال في الرخصة
رسم ولو زالت احدى اليه أي النيام الممكث قبل انتباهه ولو كاهل مستطهر انتقض وضوءه وان
لم تقع يد على الارض لمض الحطة وهو نام غير متمكث او زالت مع انتباهه وبعد الطهر
بالاوية او شك في ان زوالها بعد انتباهه او في ان لم يملك مقعدة او لا او في ان نام او في
نقص العي فلا نقص لان الاصل الطهارة مرحوم خاتمة قال الشافعي على ان ما في رافعه
القاضي حسي معنى الفتحة على اربع قواعد الحق لا زال بالشك والفرض في كل قاعدة محكمة
والشقة تجلب الشبهة قال بعضهم والامر عقا قندها وتطهر بعضهم فتقال حسي مرفوع
قواعد مذهب الشافعي بها تكونه خبيثة **وقوله** في رافعه وعادة قد حكمت وكذا المسئلة تجلب
التيسيل والشك لا يرتفع به متيقنا والنية اخلص ان قدمت امورا **وقوله** ايما سبق أي

وبذلك لم الاتيان باي من معنى النسخ هذا في شرايخها انما من الحديث لان قال عقب قوله فقد وجب الفصل
رواه الشيخان وفي رواية لم يزل سخطا **قوله** وما الاضمار والذات على اعتبار الاتزال في نسخة اي
من حيث العمل لا من حيث الحكم كما لا بد وقوله اي من حيث العمل اي من حيث احد شيى العمل الذي
هو الشئ وهو قولنا ولا يجب فصله في الشئ او ما بالنظر لثبوت الاثبات وهو وجوب الفصل من طريق الما فليس
عنه فقد قام دليل على ازاله المفعول فيما سياتي واما ان يفسر العمل بمفعول ما فاما اي شياى بالنسبة
للاحتلام فغاي القول بعدم النسخ يجمع ان يستدل بالحديث على وجوب الفصل بالاتزال ولو في غير
احتلام وعلى قوله ان العمل يستدل به على وجوب الفصل بالاحتلام فقط **قوله** واجاب ان عكسا
اي على القول بعدم النسخ وحاصل جوابه ان العمل صافي بالنسبة للاحتلام **قوله** فربى عليه
الغالب ويرتكب المم وجهه تعالى مثل هذا في الحديث **قوله** ولو سكت ولو سكت في الجمع
قوله او في رواية في رجل سكت في حديثه ويحيى عليه جميع احكام الجاهل لان قال لو سكت
ما يدل على ان قوله فيما تقدم من اشارة ليس قدما وعبارة بمعنى ان سكت في حديثه فانما يجب
عليه الفصل ولا يجد لان لا يشترط في نفسه بل هذا المحل لا يشترط طبعيا واما النسخ فقد اختلفوا
عنه في الاعتدال وعلى القول بوجوب العمل عليه هذا باعتبار كون فاعلا ومفعولا او لا
تبا على تدخل احد من معنيها في بعضها اذا كانت من جنس واحد الا في رواية **قوله**
بل تجدانها ومفعولان في لانه التمازي من دخول الحصة ما تقدم **قوله** في المختار هو
في المختار اي القطع قال اي وتكون في معنى الهاء اي بالحق اي القطع **قوله** ولو اخرج في رواية
ان لو كان ذلك لكاننا فقد لا فرق بين ان يوجب من جهة الحصة او من جهة الاخرى فكيف ينبغي
ان احسنه حتى وجدت فالكيفية ما ولومن الذكر المبدأ واعتمد ما راجع الى ما وقع في رواية
اسم وارج فيه بل يجب الفصل قبل ما على تقدير الوضوح او في رواية **قوله** ولا يسم
جمعا قال لا يمكن ان يجب الفصل وغيره في تقدير ما يسمي جمعا بل ينبغي ان يسمي الالاتج في نسخ
وقد وجد في رواية اخرى قال قوله في رواية لو سكت في حديثه فبقي اسم ولا يسمي عليه صاحب النسخ المبدأ
من رجل اشارة خلافا لما تقدم بعض الطلبة الضعيفة انهم السقم الادراك في رواية اخرى
ذكر هذا وما لو سكت في حديثه فلا يجب فصله باذخا لاجلها وتوضيح ان ذلك لا يسمي **قوله** في رواية
فلا يدخل مجرى شئ الحصة من الذكر المشقوق فيقول ان يوجبها من الذكر الا ان ذلك لا يسمي
ذلك يكون في محل واحد ويشمل ما لو دخل شئ في العقل فيقال ان يوجبها من الذكر الا ان ذلك لا يسمي
الشئ على الترتيب فينبغي ان لا يغفل ان لا يشترط فيهما لا يصدق عليه اذ قال الحصة وفي رواية
الشيخ ارج وبقى ما لو سكت في حديثه فادخل احد شئ في غير واحد في الشئ الا على التعاقب قال الشيخ
هذه اما الفاعل فيجب عليه الفصل من ما واما المفعول فان اختلف المحل فالفصل لا يثبت ومنه الاتحاد
ما لو اختلف احدهما في الفصل والآخر في الرفع لو كان الذكر مفعولا في الحصة فلا يتوقف وجوب
الفصل على اذخا لاجل جميعه فقد روي في رواية اخرى ان سكت في حديثه فلا يسمي **قوله** في رواية
لا بد من اذخا لاجل جميعه فاستدلوا في ذلك ان العمل يجب عليه الفصل الا في رواية اخرى
الفصل على ما في رواية اخرى **قوله** او غير ذلك الا في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى
عبارة في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى

تكون نسبة اليه كسيرة معتدلة ذكر الاربع اليه فيما نظم **قوله** ويجب صبي ولو غير من قال الجوهري اجنب
الرجل وجنب بالغه ان معنى هذا ان اعتبرت المضارع من اجنب كانه مثل شئ من شئ من جوهري
قوله ويجب عليه الفصل بعد الكمال بالبلغ في حق الصبي والافاقه في حق المجنون اي ان الشئ
قبله ينقسم الى اربعة اقسام وهو ما وقع في غيره ما ينقسم الى اربعة اقسام وهو ما وقع في غيره
للملوك في ذلك فانه يجمع خلاف غير ذلك فلا يجمع اذ لا ضرورة له فلهذا ان استعمل الفصل
في الكلام يجب حتى لا يفسد ذلك لان جنابه ان ينفق وفيه تعدل لانها طرفة من ضرورة **قوله**
ويجب في هذا ولا يجب اعادته اذ بلغ غلظ ما اذا غلبه وليه لعدم عتبه فلا يفسد اذا استمر
حتى لا يفسد طرفة من ضرورة **قوله** واما في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى
بالتعريف من رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى
لايات ولما حصل ان اجنب اياه يكون موجبا او موكفا فيه واذا كان موجبا فاما ان يكون في رواية
ذكر او اني او حتى او قبل اني او حتى هذه هي معنى هذه الا انه موجبا فاما ان يكون في رواية
الموجب ولا يخفى اني او حتى وان كان ذلك لاجل الحجة في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى
ارجح صبي مني كان موجبا فقط لا يسمي عليه الا ان ارجح في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى
دبر حتى وكانه ذلك لاجل الحجة في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى
اللام في الرفع من الرفع والفصل في ذلك الموجب في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى
او في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى
قبله فلا يسمي عليها الا حتمال انما جلات ما لم يوجب الحجة الذي ارجح فيه في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى
يشيى ويحدث الوافج بالتعريف فان ارجح في الرجل الموجب اجنب لانه قد علمت ذلك لانه لم يسم
تفقت وبين شئ ومنه حتى حتى اذا لا بد من ذكر **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى
فانهم سر **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى
لما ارجح منه حصل **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى
رجل **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى
في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى
جنابه لك مدافعي **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى
ما فيه **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى
شيى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى
ويستغنى عنه بالتعريف من رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى
الآخر في الثانية لان الاخر ارجح في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى
في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى
في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى
وتتقدم الاخرى في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى
فبذلك قولنا لا بد من اذخا لاجل جميعه **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى
حذفه لان لو كان هناك مانع كانه النسخ بالتعريف من رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى

التفتن لأحاجة اليه بهذا الانتقام من غير غش ولا خداع فانه بالملامة مستحق
الى هذا القيد هناك لانها **اما** ايلاجه **اي** هذا محض قول دبر خفي فمعهوم العشرة الثانية
تحت مبرراتان وتقدم الصور بان تتلخص بان صورة الخنثى اربعة فتأمل **فلا** يوجب
عليه شيئا **اي** على المولود لاحتمال انوثته ويقع ان يمتد المولود فيه في الثانية قال وعبارة الخوف
فاما المولود في ربيع فينتفض وضوء بالخروج **فانه** واما المولود في ثبلة فلا شيء عليه لاحتمال
انه ذكر فاحتمل **في** فوضع **اي** في دبر ذكر او في دبر خنثى بخلاف الاخرين **اي** الوافين
اما اذا المولود الخنثى في الرجل المولود **اي** محض قول آخر من قوله في فوضع **فانه** كلاهما
يجب **اي** لان اذا كانه الخنثى في رجل فقد اوجبه فيه وانه ذكر فقد اوجبه في الذكر **ويست**
اوجبه **اي** حاصل كلامه ان اذا تقدم الذكر لا يجب النسل بالامسلي وبارك الله المات لم يستع
المشته ونظم توقع الفصل على ايلاج **اي** في بعض الطهارة **اي** الكاملة وهي
الفصل **اي** اذا لم يكن **اي** المولود على الامانة او الماتة فقط في وجوب الفصل لا بالبول وعدمه
على المقتضى خلا قال **فانه** كانه على سنه **اي** حاصل ما ذكره المؤلف انه بال واحد
تعلق الحكم به فقط حيث لم يات الاطرافه سامت فقلت به ايضا وكذا انه بال واحد وان لم يمت
او لا يولد لو احدثها وكانه الاستدلال عارضا **اي** او لا يولد لو احدثها به كانه لم يقيد ببول
فان **اي** ان الاستدلال عارضا لا يوجب كانه **اي** في ثم الرضوع **اي** في قيد في الاخير **اي**
خروج اللبن **اي** ولو على صورة الدم ككثير في جاع ونحوه فيكونه طاهر بوجوب الفصل فيقبل جرحه
وان منعه ببوله مثلا لا يجب الفصل ولا يوجب فلو قطع الذكر فيه لم يبق بول لم يجب
الفصل الا ان يجر من الباقي المتصل شيء وفارق الحكم بالبول لوجود العلم فيه قال **فانه** **اي**
فلو قطع الذكر ولم يبق فيه ككثير لم يخرج من المتصل شيء فلا يغسل **اي** قاله الاكبر **اي** كالبازي
وتابها **اي** في الفتاوى **اي** قال سم وغيره لا تغسل عن اليد به كانه مستحق في آخر الفصل
فلا يخرج الا وجوب الغسل ككثير **اي** ان اتصلا عن اليد تابع لا يتصل بالذكر وقوله
الحكم ككثير لم يخرج من المتصل شيء في بعض النسخ المتصل وهذه النسخة هي الظاهرة وقد
نقل عن علي **اي** لم يبارك **اي** في بعض النسخ **اي** ان ال في المني للهد
اما الكسرة **اي** فالحاصل ان لا بد من خروجها الى ظاهر البدن او الى ما ظهر من السب عند جلوسها
على قعرها **اي** انما المات هذا الحديث يستدل به على وجوب الغسل بالانزال في جميع الصور
على القول بان منوع لما علت بما تقدم **اي** انما هو منوع باعتبار منعه لا باعتبار منطوقه **اي** ما
قوله ان عاتق فيستدل به على بعض المدعي **اي** لا يغني عن ام سلمة واسمها هند وهي زوج النبي
صلى الله عليه وسلم **اي** ام سلمة بنت ملحان كبر الحريم وكسبه اللام **اي** الماهلة **اي** والده ابنه واسمها
سهملة او ربيعة وقيل غير ذلك **اي** ان ابنه الاخير يقال لها الهند بالفتح المعجمة او ربيعة
اشتهرت بكنتها **اي** ان ابنه لا يوجب من الحق **اي** لا يوجب من الحق **اي** اوله يجمع
من ذكره **اي** انتفاع المصطفى فلكذا **اي** انما قدمت ذلك على سواها للاشارة الى انه المولود عند
امر سق في منه فهو نوع براعة **اي** ستهلال عند اهل البديع ثوري **اي** والظن ان المراد بالحق هذا السؤال
على الحكم الشرعي وقالت **اي** ان هل المرأة ما فقال لها ترتيب يدك **اي** في شبه الرلامه
نبيه

نبيه انارة الى ان الولد منعقد من مني الرجل ومع المرأة **اي** هل على المرأة من غسل بغير الغنى
وتن رولية بغيرها **اي** ما بعد ما عند كثر اهل الفتوة وقال الاخرين بالغنى الاسم وبالفتح المحدث
وخرجه **اي** في القسط **اي** اذا هي احتلت اي رأت في منابها **اي** انها جامع **اي** اذا رأت
اي من رأت الماء المني اذا استنقظت فاذا نظرت وجعل روية المني شرط للفصل يدل على
انها اذا لم تر الماء اغسل عليها **اي** قال سيد **اي** من روية الاحتمال **اي** بغيره محبة عقوبة مجلبة
وبغيره صورة نية وبغيره شرعية كرامة وقد علم ذلك فقال **اي** من يجتنب بغيره شرعية **اي** فانه كرامة
شرعية **اي** وان يكن بصورة قد مرست **اي** فلو اذ اعقوبة تجلت **اي** او لا بصورة فذلك نية **اي** حكاية زروق
عليه الرحمة **اي** وذكر ان من ان ينهي عن اتيان الزوجة بعد الاختلام **اي** فانه ذكر يورث الجنون في الولد
اي الخنثى **اي** المثل عبارة المباح **اي** في عرف النكاح والنفقة خنث خنث **اي** فلو خنث من باب ثقب اذا كانه من
لبي وكثير يتدنى بالخنثى فقال خنثه غيره **اي** اذا جعله كذلك واسم الفاعل خنث بالكر والخنثى
الذي خلقت لم يخرج الرجل من مخرج المرأة **اي** في كتاب خنثي مثل حبلي وجبالي هو وصف
الخنثى المشككي المتسبي بذلك **اي** لما تعارضت فيه غلامات الرجال وعلامات النساء التي اخرج
منه مشكلا قال معاصي التمهيد في الزكاة **اي** في الزكاة **اي** في الزكاة **اي** في الزكاة **اي** في الزكاة
والا بل قال الخواري في تهذيبه ويكره في التبرع في جماعة **اي** في ثم عرفة سنة اربع **اي** في عرفة وسماية
وقالوا ان عندم بقره خنثى ليس لها فرع **اي** لا في ولا في الذكر **اي** في عرفة عند من عرفت من البول
وبالوا عن جواز التفحيط به فقلت **اي** ان ذكر او انثى وكلاهما يجزي **اي** في التفحيط **اي** في التفحيط
فيه **اي** فان امين **اي** فاما اذا امين من احدهما فلا يجب عليه الغسل ولو كانه مستحكما وقولنا ان
المن اذا خرج من طريقه المعتاد وكان مستحكما وجب الغسل بغيره **اي** اذا كانه الاصل مستحدا
واما اذا كانه مستحدا فلا يجب الغسل **اي** وهذا في صورة الخنثى مستحق فتأمل **اي** مستحكما بيمينه
اسم الفاعل وهو خارج لا اعمد فان خرج لا جعله كمن كانه غير مستحكم **اي** مستحكما **اي** مستحكما
طريقه المعتاد وجب الغسل وان لم يستحكم **اي** لا يستحيط الاستحكام **اي** في الميلا ان توجد فيه
بعض خواصه وان كان على لون الدم **اي** في الميلا **اي** في الميلا **اي** في الميلا **اي** في الميلا
لا عرف **اي** وخرج من تحت الصليب **اي** نفس الصليب **اي** فالصليب هذا كالمعدة منواه كحقت
الطبيعة اذا خرج من نفس الصليب بوجوب الغسل لان معدن المني منه **اي** الصليب من الرقبة الى
نهي الظهر ثوري **اي** كان خرج لمعدن الاولي بان خرج **اي** لم يخرج **اي** لم يخرج **اي** لم يخرج
زرق **اي** لم يخرج **اي** بدفعات جمع دفعة بالعين **اي** مع فتق الذكر **اي** الحاجة اليه قال
خرج عطف على الفاتر **اي** رطبها هو وجافا حالات من المني **اي** وان لم يلبث او يتدفق
ذا رعى الخنثية فان مذهبهم ان خروج المني لا يوجب الغسل الا بقيد **اي** ان الكثر شرجه
مباركة وزعن الفصل عند خروج مني الى ظاهر الفرج **اي** في ذلك حالة النوم والتنعيط وكثير
دين احدهما التزخف والاخر الهوة **اي** عند الشافعي **اي** فخرج كيف ما كانه بوجوب الغسل
من جماعها التقييد بالجماع **اي** في علي **اي** الفالب حتى لو وقعت وطرها **اي** استدخلته
الحكم كذلك **اي** فلا تقيد الغسل **اي** بانه لم يكن لها شهوة **اي** لو كانت ولم تقضها
وهذا عني قوله فان لم يكن لها شهوة **اي** فلا حاجة اليه **اي** عني المستثنى منه **اي** الا انه

يقال انه لم يخرج علم الدين **قوله** ولم تقف اي شئ منها **قوله** كناية اي او كروية قال في الجدة
ويستعملونها ان لفظت **قوله** ما يبعد حيث شهد قضيت **قوله** ولا تقيد طفلة وراقده **قوله** او اقره
ومن يشاء فاقده **قوله** اي عادة الشفا وهي المنيعة **قوله** المنيعة دفع الميم وقمة مكسرة ويبدلها نون
مشددة اي اليقين **قوله** فان فقدت الصفات لوقال اخوانه لكانه اوي اذ صفا فكونه ابيض
او اسفرا وخيئا وهذه لا دخل لها في المرفة **قوله** في الخارج اي في الخارج **قوله** فلا غسل اي مطلقا
فيمر لان تقاطع عباد فاسدة وهذا حيث لم يشك اما اذا شك في سيلة الخبيث الاثنية **قوله**
تحتل اي بالشئ لا بالاحكام وانما انتهى نفسه واحدا فلما ان يرجع عما اختاره بطوافه
او لم يفعل ولا يعيد ما صلا فماتت تنقذ بعد ذلك ان هو الذي اختاره لا يجب عليه
اعادة الغسل في صورته بخبره بالنية **قوله** على المعتمد متبادله ان محتاط فيقتل ويقتل ما
امسكه منه كإعادة شفا **قوله** فانه جعله مينا اغتسل فان لم يغتسل وكحالته هذه لم يترتب عليه
احكام من حرمة التمسك في المحرم والبراءة وغير ذلك لانه لا يلزم بالشك وله من قال بوجوب
الاغتسال بفعل مقتضى الحديث اي الاكبر في المعتمد لا يوجب عليه ما احب به لانه الاصل
طهارته لا ايقظ به القول بغيره تعالى **قوله** يرى منه تقينا فلو اختار كونه مينا
فاغتسل ثم اختار بعد ذلك كونه وديا بغيره الحكم من في تنفيله ولا يعيد ما صلا **قوله**
لو اختار ما ابتد كونه وديا بغيره وتوضعا وصلي مدة ثم اختار كونه مينا وجب الغسل ولا يجب
اعادة ما صلا **قوله** كونه مينا وان قال بوجوب فيه احتمالات ارجح وعبادة قال ولم يرجع عن
الاختيار الا والى الاخر ولا يعيد ما فعله بالاول **قوله** ولا معارضة اي من البراءة وقول
لم اي لا مصل وقول خلاف من شئ في هذا محذور وقول والاصل براءة من الاخر ما مزل ولا
معارضة فلم ياخذ محذور ولعلنا احتريه عن نحو قوله الظنية في ما كثر فتبين ان الاصل هنا
وهو الطهارة عارضا وهو قوله الظنية **قوله** ومعه اي وفعل مقتضاه من اغتسال او
وما يترتب عليه من صلاة وغيره قال **قوله** فانه لم يفعل الصواب اسقاط هذه الجملة لان
لم الرجوع عن الاول وانه فعل مقتضاه ومعه ما فعله بالاول فلا يلزمه اعادة صلاة
ملاها به مثلا واذا اغتسل فتبين ان متى نقال العلاقة فسم لا يلزمه اعادة الغسل لانه
يلزم به عن اختياره اي وجازمه بالنية في الحدث الاكبر فليس كوضوء الاحتياط فانه مستوعب
وقال شفا وغيره يلزمه كونه الاحتياط في واد اختار كونه مينا واغتسل وصلي ثم انحاز
لم الحال بان وديه لم يلزمه اعادة ما صلا **قوله** كونه مينا بنية وقفت مع نجاسة عن مضمو
عها في هذه الحالة ويلزمه غسل ما احب به من ثوبه او بدنه في المدة المأمنة لتعقبات النجاسة
باختلاف الحال او لعدم وجوب غسله قبل تبين الحال فيه نظرا لاقرب الاول قبا ساعا
ما لو صلى بغيره لا يعلمها ثم انكسف لم الحال **قوله** ولو استند غلبت الملة في بقية من
الموجب الاول فكانه كونه مينا ساقا **قوله** متطوعا يعني احمد **قوله** كونه الغسل
بالفعل غير من الاحكام فقد نقل الاسوي عن السوي ان لا يثبت بالمتطوع احكاما
ولا غسل ولا مهر ولا حد ولا عدة ولا صاهة ولا ابطال اهلها وتعارف الغسل بان اقيم
فما فعله في الايجاب وما وقع في فتاوي ٢ وما جازم منه منغ ولا يثبت علي مناجب ال

الماء

عزيرتي

المكان كما هو معلوم **قوله** على المحضة خيل اي كايث ودا بر علي المحضة حيث وجدت **قوله**
في ظلام المهارج معتد **قوله** الا بالتلاذذ والرجح اي ربحي التحني وطلع العقل رطبا وياض
السفن حاما وان لم يحصل تنقذ **قوله** وليرد في الشاهد في تقبيل الامام بالافاق فانه
ليقتن شادي الذكر والاذني **قوله** الدافق اي فهدايله على ان الرجح والتلاذذ ليس بقيد
لغيره اي في كل شيء من تقبيل التزالم كايث سبع سنين وميق او حين عليه الغسل كلنا
يلو عنه كما قال الزركشي **قوله** ولو تظاهروا بهذا منسب لان اذ كانه نظارة احتمل ان يغيره
ولا بد فلا يصح قوله فيما بعد لا يحتمل ان من غير وعبارة م وعلم ما قرناه صحة ما تقدم
المأوردي المسئلة به فيما اذا ارى المعنى في باطن الخوف فان را في ظاهره فلا غل لاحتمال
ان احببه من غير اي غير ذلك النام في وقت اخر وفي هذه الحالة كانه مر عليه طائر وهو
نام **قوله** لا يحتمل ان من غير بان نام وحده اربع من لا تقبيل التزالم كالمسوح وقول كونه
الغسل اي وان لم يتذكر احتلاما **قوله** وان احتمل كونه من اخرى او من نحو وطواط قال **قوله**
والموت قال في شئ الرطب الموت عدم الحياة عن ما من شانه الحياة وقيل عن تضاد الحياة
فيكون وجوده بالقول تعالى خلقت الموت والحياة ورد بان المعنى قد راعى عدم مقتضى فيكون
التقابل بين الحياة والموت تقابل العدم والملكية وعلى الثاني تقابل التقاد والناهي مذهب
اهل السنة فينفذت الاية على ظاهرها من غير تأويل قال اطن وانما وجب غسل الميت
تطهيرا واكراما لان لا يغسل بالموت **قوله** غير شهيد لقوله عليه السلام فهم لا تغسلوه فان لم
يجع فيخرج مسكيا يوم القيامة فان قيل لم كانه خلوف ثم الصائم اطيب عندنا من ربح المسك
ودم الشهيد ربح كرج المسك مع ما فيه من المخاطرة العظيمة بالنفس وبذل الروح احيى
بان انما كانه انما الصائم اطيب من انما الجهاد لانه الصائم احاد كانه الاسلام المنار اليه
يقول في الاسلام علي حني الحديث وبان الجهاد في الغاية والعدم فمن عني فهو افضل
من فرض الكفاية لما روي احمد في الست انه عليه الصلاة والسلام قال دينار تنقذ علي
اهلك ودينار تنقذ في سبيل الله افضل الذي تنقذ علي اهلك ولا ان المصروف
لا يطاع عليه احد الا الله تعالى بخلاف الجهاد لان وانه كانه فيه مخاطرة بالنفس لكنه قد
يطاع عليه فكان المصروف افضل **قوله** المحمديون اسمهم **قوله** ومقتضى باقية اي رسته فكريت
عققة قوله الي الوحي كونه العنق نفسه **قوله** وهو في الاول انه يقول اي
الثلاثة كالتقدم **قوله** لقوله تعالى فاعتز لواي في المحمدين الاول لانه وسلوته عن
المحمدين الخ كما عبر به في المخرج لان وجه الاستدلال في بقية الآية ووجه الدلالة من
هذه الآية ان المرأة يلزمها غسل الوطئ ولا يجوز ذلك الا بالغسل وبالاته الواجب
الابر فهو واجب زي مع زيادة **قوله** في المحمدين المحض مصدر ميمي يصاح للزمانية والمكان
لكن لا يصح اعتبارها هنا لان لو كانه المعنى فاعتز لولا في مكانه كحض لا يقتض وجوب
اعتزاله حيث في حال طهره من وجوب الاعتزال عن مكانه كحض وهو الرجح او كانه
المعنى في زناه كحض من وجوب اعتزاله في جميع بدنه في الاعتزال كحض عما
فيه السر والركية ولو قلنا انه المراد زيادة كحض احجنا الي انه نقول ومكانه ولو قلنا

اطيب

المراد به مكان الحيض احتجنا الى ان يقول من انه فالحاصل من ذلك ما ذكره ان يقول اي الحيض
وتحليل في سببية وقال الرشدي قول اي الحيض اللائق ان يقول اي من الحيض لان المعنى عليه
وبدل لم انه سعادته ذكر نفس الحيض فيما قبله بلغة الاذي فلم كان المراد بالحيض الحيض
لكانه المقام للامراض وما ذكره لفرض من النفس بالحيض يخرج الى تقدير مضاف وهو لفظ آخر
والقسط اي قبل الحاجة اليه مع الولادة لا ربه يستفيها عنه لا انقول لا تلازم لانها
اذ اغتسلت من الولادة ثم طرد الدم قبل خمسة عشر يوما من الدم يجب لم الفصل ولا يفرض عنه
ما تقدم شوري لان دم حيض يخرج بوظيفة تمت لم تحض وهي حامل اما هي فيجب ان
يكون خارجا منها حال الحمل البعوض لا الكثرة وقية هذا التعليل ان النفس الوضوح رفع حديث
الحيض كفت النية ولو لم يكونا كذلك شي **و** يعتبر خروج الدم وانقطاعه المقام اليه
الصلاة لحق ان القيام للصلاة شرط لفورية الفصل الاصل وجوبه قال ابن الهادي وجب
على الزناحي الفصل من العجوبة فدر وفيه نظرية عليه الزكركش لان الغرض المعصية
بالفراغ من الزنا وبغير فرق بينه وبين من يعصى بالتحاسة لبقا العمارة بها ما بقيت فوجب
ان لا يكون شوري **و** الولادة اي انفصال جنين الولد قاله اسم الوجه فيما هو خارج بعضه ثم
رجع لا يجب الفصل والوضوح وبقي ما هو خارج بعضه وكانه البعض داخل والبعض خارج
على صحة الصلاة معه نظرا الى انه لم يتحقق اتصاله بجسمه بقوله بظاهرة وطوبى الفرج اولا
يخرج محل تطاير والظم الثاني لا يتأكد بجسمه فخرج سبل على الوضوح كما جاز في خروج من فرجه
حيوان صغير على صورة الكلب كما يقع كثيرا في هذه الحيوانات حتى تطرد الصغرة وهل يجب
الفصل تطرد الكلبة ولادة فاجاب **ب** بقول الذي نظم ان غرضه لان لم تولد من ما الطيب
ثم ستمت بحسنة ولا كلام وان لا يجب من فصل لان الولادة الحقيقية للفصل هي الولادة المتقاة
بدليل ان لو خرج خردود من الخوف لم يجب الفصل بسببه مع انه حيوان تولد من الخوف وخرج
منه فلتا بل سمع على حج وتعلمت الولادة ولادة بعد ترمي فيجب بها الفصل ويخرج قبل ولادة الا
اي حيث لم يرد ما مضى وهو الظاهر لانها ولادة تامة والدم المعتمد هو الوقت بحيث قبله
واذا ولدت اخر وجهه عليها الفصل وهكذا قال الشوري فيما كتبه على المراجع ولو ولدت من
غير طريق المعتاد فالذي نظم وجوب الفصل اخذ ما قاله من ثبوت امية الولد وما
حجته الشيخ م ر فيما لو قال ان ولدت فانت طالعت فالقته من غير طريقه المعتاد حيث يقع
فالعسر وقد يتجدد عدم وجوب الفصل لان علمه خروج المني ولا يخرج من فرجه من غير طريقه
المعتاد مع انقضاء الامني وقيل يفرق بينه وبين ما مره ما قاله قال ايج وقوله يفرق بينه
اي بين عدم وجوب الفصل وبين ثبوت امية الولد ويقع الطلاق وصحة الفرق ان
امية الولد موطنة بالولادة وقد جعلت ولو من غير طريق المعتاد وجوب الفصل يخرج
المني من طريقه ولم يوجد فليس **ب** وتدرى الفرق ويقال بوجوب الفصل بان اغنا
وجوب هذا للولادة لا يخرج المني بغيره الذي ذكره فالولادة غير فرج المني والفصل يجب
بذلك ما اذا كان خارجا من غير طريقه كذا في الولادة لا تتقيد اذا انقضت خروج الولد
من اي محل فليتامل ذكر ذلك عندنا في عبارات اطف وينيغي انه ياتي فيه ما تقدم من التفصيل

في

في اسناد الفرج بين الامني والعارف فان كانه الاسناد امليا قبل الولادة وكانت موجبة
لفصل والافلا لان خروج الولد من جنبه اسنادا مع انقضاء نوحه الايسر ولادة ومحل
الولادة ما لو كانه الولد على غير منة الايسر حيث علم انه اصل ارضه وقد وقع السؤال
عن ولادة من لم ليس عليها السلام والسلام فلهي من الطريق المعتاد لم لا فليت الشيخ
على الحدود مخرج في حاشيته على الشيخ عبد السلام على المحرقة عند ذكر المحرقات
ما يدل على انها من الطريق المعتاد ومباركة ولادة عيسى من الحمل المعتاد ولان ابنه المحل
واعاده كما كانه وما وقع في بعض التناهي من انها ولدت من جنبه الا على طريق الولادة
المعتادة فلا يسلو عليه ولا يبيع ذكره اليه **و** يخرج منه ولادة ذكره لان قل من يلد عليه
فاحفظه واختلاف العلماء في مدة حمل من لم يبي تفصيل سنة أشهر وقيل ثمانية وقيل ستة
وقيل ساعة وقيل ثلاث ساعات وهو الصحيح **و** ومع ان دحية في نوادر الشريفي
والفريبي بان خلق لوقت وماعت الالهة ووضعت عند الزوال وهي بنت عرس سبعة
وكانت حاضنة قبله حيث ولدته وقيل كانت بنت خمسة عشر سنة وقيل ثلاث عشرة سنة **ج**
بها نبينا عليه الصلاة والسلام في الحجة لا تعلق ارج المالك **و** ولو علقه او مضغه ارب
اخر القوا بل بانها اصل ارضه ولو واحدة نبت على المعتد كما افاده شيخنا هف ويتعلق
بالعلقة احكام ثلاثة وجوب الفصل وانطاد الطائفة وتسمية الخارج عنها نقاسا وقيل
المضغنة على العلقه بانها تنقص بها العدة ويحصل بها الاستبراء امية الولد واذا ولدت
الصاعدة ولدا جافا فانها تنطف على المعتد كما ذكره الشرح **و** ولحق ان العلقه والمضغنة من
نحو الولادة لان الولادة اعم اطلقت حقيقة على الشام **و** ولولا دليل المرر على من قاله
انها لا توجب الفصل متمسكا بقوله عليه السلام انما المامن الماء والخرما تكميه الولادة بل
بلل في سائر الاكرار بما روي **و** لان ابي الولد المهنوم من الولادة لا ابيه بقى الولادة مني
منفردة وكذا يقال فيما بعده وقوله لا تخلو عن بلل والبلى هو بقاء المني الذي انفق منه
الولد فانه يبقى منه بقاء في الكس الذي يتل منه الولد وقوله فاقم ابي الولد
وقوله مقامه ابي البلى **و** فلان لا تخلو عن بلل بل بالما قاله ينفى التاقل في تمام لانها
لا تخلو عن بلل فانهم ان ارادوا بالبلى الذي لا تخلو عنه ما لم ينفى هذا الاثر في وجوب
الفصل او ما يفرده فان ارادوا ما يخرج مع الولد كما مرهوا به او ما يخرج عقب الولادة فليس
موجب اخذ الولادة لان ما تعلق هو الغالب اوحيض كالحارج عقب اول توحي والاملا
ليس الا في الاجابات بحمد الولادة ثم راي بعضهم حمل البلى على بقية المني المني في خيرة
الولد مع لقوله ان لا تخلو عن معاصيته والمراد منها الاثر من شأنه انقضاء
الولد حمل منيها **و** تمت ابي مناسية لهذا الفصل لان ما ذكره سبب الحناية
وهو التقا الحناية ناس ابيه بذكر حكمها وانه الاوحيض عدم ذكر الحناية وانقضاء وقا
السلام عليها عند طلاء المني في ما ياتي لانها وان صعد بها اليه الاخرية المذكورة هنا خرج
بها انما اخبر عن هذه كالتوطي والطلاق وقوله بالحرف الا من قد يقال منه حواطة
على جمهور الا انه يقال سياتي بغير المع على فيه فيسبب كتاب الصلاة فكانه معلوم

فيكون من هذا الامام بل يجوز من الاحاد لا من عن منكره ولا يخفى بالامام كافي عن علي بن ابي طالب
انما خفف من قوله قراءة في حال القراءة لا في حال الجوع **قوله** من انطلق منها ولم يمت
اشارة الى ان من انطلق من الصلاة في حال الجوع والصلوة والصلوة تلك الصلاة بالزيار
وتطهر بعضهم من البسطة **اشارة** اخرى من تحري مثل غلظة **الاصالة** شهادة ان وجوبها
فاذا انشأ الكلام من حلف لا يكمل الا عند فاشارة بالكلام في صلاة لا تطهر فاشارة بالثبوت
لا يقبل **قوله** لا يقبل من كبر المزمع على النبي وضمها على غير المزمع **قوله** هذا اذا لم يعلم الرواية
والا فليست اتباعها **قوله** وقراءة ما سجدت عليه من قوله وقراءة القرآن وقوله لا يقرأ الا في الصلاة
عطف عليه **قوله** وياخذ الطهور بين اي الحجب **قوله** للصلوة اي المفروضة فقط لا للصلوات
النافلة والصلوات اندلجوا في الواجبات والصلوة ومنه ما لا يقرأ في غير الصلاة
من القرآن في وقت معين واجيب **قوله** وقلنا الطهور بين فانه يجب عليه ان يقرأ ما نذر
في ذلك الوقت بقصد القرآن وثبات عليه ثواب الواجب كافي في الجوع فالتفت عليه اغاها
التفتل بالقرآن كافي في الارشاد فهو كفاية الطهر بين حيث اوجبه عليه صلاة الفرض وقراءة الفاتحة
فيه فالقراءة المنذورة هنا كالفاتحة ثم وقد نفي بان الصلاة اغاها وجبت لحرمة الوقت ومن
ثم يجب اعادةها والمنذر ليس له وقت شرعي اصله حتى يراعي كافي عن علي بن ابي طالب
قراءة الحجب ثبات وانه حرمت القراءة لانه ساع القراءة ولا ياتي ذلك الحرمة على القاري ولا يقرأ
هل يفيد القراءة المنذورة اذا وجد الماء ولا الظلال **قوله** الفاتحة بدلها القرائن
لما يحتملها ولا بد من بقصد القراءة واللام تقع صلاة وكذا قراءة آية في خطبة الجمعة
لا يقرأ فيها **قوله** لا يقرأ فيها **قوله** لان منطوقها ما ورد يقال لنا شخص يجب عليه الصلاة
وجيب عليه ان يوترها خارج المسجد **قوله** ولا يقرأ فيها **قوله** ولا يقرأ فيها **قوله** ولا يقرأ فيها
الحائض اذا تقدمت الطهور بين فاما في البعد فاعلم بان الله الملة يجب عليها ان يقرأ
زوجها كما يجب على ان تصلي في وقت اذا تقدمت الطهور بين فقال ولا يقرأ فيها **قوله** ولا يقرأ فيها
الفرق بين الصلاة والتمكين ان الصلاة لحرمة الوقت بخلاف التمكن اذ ليس له وقت
محدد **قوله** اذ كان القرآن في سائر وقتها في القرائن ان لا على المعتمد **قوله** لا يقيد
قرآن بان كان يقصد الذكر او لا **قوله** كرا عظم وجملة انواعه تسعة متطوعة في قوله
الاغما القرائن تسعة احرف **قوله** فخذها بيت قد اتاك بلا حديد **قوله** حلال حلال يحكم متناه
شريف في تسعة غلظة مثل **قوله** هذه البينات قبل انهم الموحدين والملة بالاحرف هذه الانواع
التسعة **قوله** سعادته عباد المناوي على التمايل لما كانه تسعة الدواب لما من حلال النعم
التي لا يقدروا عليها غير فقال ناسا للمناوية ان ينزهه عن الشريك حيث قال سعاد
الذي سألناهم وما كانا من نبي وقيل هو تنزيهه عن الاستعانة بحقيقته على مكانه كالاستعانة
على الدابة وما كانا من نبي مطيعين لولا استغفر وطا كانه ركوب الدابة من استعان بالتلف
فقد تنقلب عنها في تلك الدابة لا تقرب الارباب فقال وانما الذي رتبنا لمنقولون راجعون
الى الدابة لاخرة فيسبني لمن اسبقني من اسباب الموت انه يكونه حامل على الثوبة
والاقبال على الله في ركوبه وسيره **قوله** لا يكونه قرائن اي لا يقرأ في قرائنه

مع وجود الصادق الا بالاعتقاد والافه في حد ذاته قرائنه راجحة صافية عند **قوله** الا بالاعتقاد اي
عند وجود الصادق فقط كالحجبة اي لا يعطى حكم القرائن الا بالاعتقاد ولوجع بقصد عين
قال اطلق **قوله** وقيل في قوله في قوله بالقرآن ملاحظة الذكر في جميع القراءات فاشارة على تكبير
الانتقالات او يكون في قوله الذكر في الابد وان غفل عنه في الانتقالات فاشارة على التكبير
وبقر بان الصلاة حقيقة واحدة فعدم ملاحظة الذكر في كل تكبير سبب لها البهمة بالكلام
الاخبر غلاف القراءة وعند بقصد الذكر حرم الحجب فلهذا لا يقرأ في غير الصلاة **قوله** عن القرائن
قوله والحائض اي وبين الحائض والنفسا بعد انقطاع دمها غسل الفرج وما بعده **قوله**
قوله في احكام الفصل منه وايضا كسفت **قوله** ينوي رفع الحجاب في جملته ما ذكره
الشي من البينات الحجب خمسة عشر اربعة منها يقع مع الغلط والباقي يقع مع العمل **قوله**
ما ذكر من البينات للحائض مائة وعشرون واحدة منها يقع مع الغلط والباقي يقع مع العمل **قوله**
فتأمل **قوله** اي رفع حكمها الظاهر لا يحتاج لهذا لانه الحجاب لا يرفع الا على الاول **قوله** لا يرفع
ولا تطلق على الب كرفع المني رفع نية رفع الحجاب غفاهما الحقيقي كما وهو
الامر الاعتباري الذي يقوم بجميع البدن عن صحة الصلاة حيث لا يرفع الحجاب
وعبارة **قوله** في قوله اي رفع حكم ذلك اي اذ نوى الغسل رفع الحجاب او رفع الحجاب
بانه قال نوى رفع الحجاب او نوى رفع الحجاب كانه المراد من ذلك رفع حكمه احدث
في رفع حكم الحجاب لا رفع نية الحجاب ولا رفع نية الحجاب لان الحجاب هنا والحجاسة
مجرد كونهما عند الاطلاق على نفس الموجبات للفصل وهي لا ترتفع وانما ترتفع حكمها
فكانه قوله الغسل نوى رفع الحجاب او نوى رفع الحجاب كانه المراد من ذلك رفع حكمه وان لم يكن
هذا المعنى حتى لو اراد بالحدث او بالحجاب نية الب موجب للفصل حيث
ذاته لم يقع وانما كانه رفع حكم احدث هو المراد لانه القصد منه الغسل رفع مانع الصلاة
وتحريمه اي المنع المترتب على وجود ذلك الب موجب للفصل فاذا نوى رفع الحجاب
او رفع الحجاب فقد ترفع القصد اي لم يقصد منه الغسل ويعرف مانع الصلاة
وتحريمه الذي هو حكم احدث وحكم الحجاب الذي نواه كما تقدم ظهر ذلك في الوضوء فاذا
اراد بالموجب الامر الاعتباري فلا حاجة لتقدير الحجاب لان الامر الاعتباري يرتفع
بالفصل **قوله** ان كانت حائضا اي بعد انقطاع حيضها **قوله** او لو طأ اي او الغسل
لو طأ ظاهره ولو كانه الوطأ في ما وهو كذلك ثم وعبارة **قوله** او لو طأ او الغسل من
الحض او الغسل لو طأ **قوله** او الغسل بالنصب عطف على رفع **قوله** او عكسه بان نوى
رفع حدث الحجاب اي وانه كانه ما نواه لا يقصد منه كنية الرجل رفع حدث
الحض غلظا كاعتداله **قوله** ونية تقليمه اي نية هذا التقليم امر خاص وهو انه
يجب ان تقوى الحجاب اذ كان على تقاسم وبالفعل وعبارة **قوله** ثم يرفع الحجاب نية
التقاسم وعكسه مع العمل كالدلالة عليه تقليمه ايجاب الغسل في التقاسم يكونه دم حصى
يجمع ويقدمهم بان اسم التقاسم من اسم الحصى ان الغسل في الكلام هنا خلافا من التقاسم
وتقنية تقليمه ايجاب الغسل في تقليمه بان التقاسم من اسم الحصى اي ولو كانت

بالجسم مطوف فاعلى تعليلهم فلا بد من هذا الاجل قوله ان يرفع شئ احدهما بالاخر فقام وظم ما ذكر انه
يرفع ينشأ احدهما بالاخر فثبت تعليل المعنى الشرعي وخالف في ذلك في وقال لا بد من العدة
حيث تقدم المعنى الشرعي للمتلاعبة وقرع شئ وذكر طبعاً على المخرج ان لا يفرق بين تقدم
المعنى الشرعي ثم ان حصل من قوله ينشأ احدهما بالاخر من حيث ان من من حيث ان من من حيث ان من
مجمع صفة لدم وجر المجازية **فلو نوي الاكبر كانه تاليداً وهو افضل فالصغر**
ثلاثة ان ينوي رفع الحديث او الحديث الاكبر او عن جميع البدن **لم يرتفع جنباً به**
ظلم ان حدث الاصغر يرتفع وهو كذلك **او غلطاً قال طبع على المخرج او غلطاً من الاكبر**
المعنى الا اصغر بان طبع ان حدث يرتفع الاكبر عن اصغر الوضوء غير الشرعي لان غرضه وضع
بداً عن مسحة الذي هو فرضه اصالة قال يسمي وتقال انه يقول انه كانه الفرض ان
الاصغر عليه قد فهم من التفسير فما تقرر واضح وانه كانه الفرض ان يرفع كانه عليه اصغر
والرفع هو مثلاً اذا تولى اى الاصغر فقد نوى ما علم فالقضاء ارتقاء ذوى من اجناب
سواءه علام غلطاً بل لا يتحقق غلطاً **كالا** يتحقق تلاعباً لنوي من معناه هو
عليه اذ لا مانع ولا يرتفع شئ مما عده لانه يستلزم له ولا تتضمنه بل تفرق اليه
فما لم يقرر شيئاً فقولاً **وغلطاً** اى سبباً او طناً ان حدث الاصغر ولا فالظلم يعنى
سببه المساهمة من الاكبر الى الاصغر لا ان له العدة بالنوي في القلب وعبارة في شئ
قولاً **او غلطاً** اى جهلاً بان اعتقد ان شئ رجع الحديث الاصغر عن الاعضاء الاربعه فكيف عن
شئ رجع الحديث الاكبر عن جميع الاعضاء بان اعتقد ان يلزم من شئ رجع هذا رجع الاكبر عن
بقية الاعضاء **ينشأ** اى ينشأ فالنهي عايد الى الفعل المذكور في قوله لانه غلطاً واجب ان
الاكبر اى ونوي ان الاصل فيه الفعل والمفعول رخصته ففصله غير مندوب بخلاف
باطل الحجة فانه مندوب غرضه والمندوب يقع عن الواجب بدليل ما من من ان يقال اللهم
في المنة الثانية والثالثة ثم الروى قال **وجوز** موضع ارتقاء جنباً به في الفرة والتحمل
الا انه يفرق بان على الوجه هو الاصل ولا كذلك الفرة والتحمل اى ولو كان الفعل غير
مندوب مع شئ ان الاصل فيه تطهر **وهو** لا يفرق عن الفعل قال في وجوب ولا في الفرة
في الوضوء غير مطلوب **وهو** يرتفع الحديث الاصغر عن راسه لا يمانه شئ معتبر في الوضوء
قال **رافى** الوالد رحمه الله بارفعه اخذ من من قوله ان جنباً به لا يرتفع عن
راسه **فان** اى على باطن الحجة الكسبية وقوله **يكفى** اى عن الاكبر مع ان الفعل
ليس واجباً في الاصغر فكانه القى ان لا يكون عند الاكبر الا يكون الفعل النايب عن
المعنى **شأننا** لان على الوجه اى الذي انقبل معه باطن الحجة هو الاصل فخرج
التعليل اى واما على الشرعي فهو يدل على سببها ورفق بين الاصل والبدل اذ يفتقر
الاصول ما لا يفتقر في البدل **فاذا** غلب اى مع باطن الحجة **ولو** اخرج عن
المرة على حقيقته اى فرع لو حلفت احداً بان لا يفتقر من اجناباً وكانه على
حدث جنباً وجناباً ونوي رجع حدث احصنا وقلنا بان يدعى حدث اجناباً هل
تحت لانها ترضى لرفع ما علمت من الاحداث في الجملة ام لا لانها لم تنف الارضاها

الميل

الميل الى الثاني اقرب لان حديث اجناباً يرتفع منها وان استثنى **ارنوي** استحالة
ان هو عطف على ينوي رجع **فما** يترك بيان لحذف اى رجوها ما تنوفاً **او**
كالنقل اى كنية الفعل يوم العدد وهو تصور لنية ما لا يفتقر الى الفعل **وكذا** الطهارة
للمسألة **فيه** انها تصدق بالوقت واجيب بان مرتبة حال مخصوصاً بانها خصصت
الحديث في الكلام بالاكبر وعبارة اطفق قوله والطهارة للمسألة او الفعل لها فيها نظير
ولا تطرأ مثلها الظاهر عن اجناباً او عن احصنا او عن التماس والظلم كذلك **وتقدم**
الوقت وهو ان الفعل يكون عبادة وعادة بخلاف الوضوء فان لا يكون العبادة هذا هو
الوقت الا انه وان كانه الذي قد مر ان يكون عن حدث وعن جنباً به **ينشأ** اى
اى ينشأ **او** يرتفع اجناباً به عن كفه وعن محل الاستحاضة اى اذا نوي رفع اجناباً به عن
اما احداث الاصغر فهو فاذا على كفه من حال النية الناقصة قال في وجوب غسل
كفه بعد ذلك اى بعد رفع حدث الوجه شئ معتبر من نيات الوضوء كقوله لا يشترط
ج فانه جنباً به التدارك فثبت من هذا الحديث الاصغر على ما لمسا اى فالشرط ان لا يقد
على كفه على الوجه فلو افرغ بالكلية عن غسل جميع الاعضاء ونوي كفى فقامي مدافعي وقال
شأننا التماساً وفي هذه المسألة شئ بالدقيقة ودقيقة الدقيقة بقا الحديث الاصغر على
كفه فالدقيقة النية عند غسل محل الاستحاضة ودقيقة الدقيقة بقا الحديث الاصغر على كفه
وبعد الا ان يرفع الحديث الاكبر عن المحل واليد معا واطلق فانه نوي رفع اجناباً به عن
المحل فقط فلا يحتاج الى نية رجع حدث اصغر عنها لانه اجناباً به لم يرتفع عنها هذا
لمن غلب يدونا **بعد** فرغم من اى الاستحاضة **قد** يغفل بان يرفع قال
تعالى وبالدلت كذا ولو تنفلونه عن استحالة **الا** ان الحاشية اى روى الخاسرة
ولو يرفعونها اذ الفعل ليس شرطاً **على** الجميع عند الرافعي لا تتعين حمل كلام المصنف
على ذلك لانه كانه هو المتكاد ريل يرفع على المعنى عند التورى بان زاد ازال
الحاشية مع تمام البدن ولو فضلة واحدة **يكفى** اى لها غلبة واحدة والملازم بها
في الحكمة الاولى من الثلاثة المطلوبة وفي المغلظة السابقة مع التراب ولا يفتقر بالنية
الا **ج** قال في شأننا وانه توقف من كذا في وقته وفي العينة من بلية الفى طبعاً على
خرج فتقدم وفي العينة مطوف على قوله وفي الحكمة **حكماً** اى او عينها وكانت
ما الفعل الواحدة نزلها ويحيل الى المحل شرطاً اى الى ما لا يفتقر الى ما **ج** نزلها
و يعرفها المتأجل متأنقة لبيان ان المرة الواحدة تكفى لها فيما اذا كانه الخس
حكماً واما الحاشية العينة فيها بتفصيل ان راسه بقوله فانه كانه القى **حكم** هذه
الفصلة اى في كفى غلبة لها والحاشية **نبي** الحديث اى على محل الحاشية ولو كسبية
وارتفع مما غلبه وقيل انه لا يرتفع في المغلظة الا بالسابقة مع التراب وروى في
لنا جنب انفس في ما طهر الف من نية رجع اجناباً به وليس بيد من مانع حتى ولم يطهر
طب **فلا** يرتفع العايد لحذف اى فلا يرتفع بها اى بقدر السابقة **ان** الملاء
به ما يحل الوضوء ولو تغير فعل فاعل فانه قلت لم يجب تمام البدن بالفصل

من خروج المني مع البول والغايظ في القدر يقين فالجواب ان نعم البدن يخرج
ليس هو القدر وانما هو ما فيه من اللذة التي تترى في جنس البدن حتى غلبته وتنشبه
بكرهه والنظر اليه فذلك امرنا الرابع باعمالنا على طبع النفس لله عسى سره الله
لهودان كانه فرعاً عن البول والغايظ فهو قوي لذة من امثلة فذلك امرنا فاجاب المني
للبدن من منفعته او ضرره او موته فتقدم احدنا بعد الفيل بناحي ربه يذره حبيب
نكاحه فوضع لم عليه الما فهو كالمفعول الميت او المشرق على الموت او كبدنة السكران او المفق عليه
ولا يكاد يحضر ذلك المحل مع ربه في صلاته ابدأ واذا لم يحضره فكلما لم يعمل اذا الصلوة
لا تصح الا بجمع البدن كل ربه لا تصح خارج حضر الله تعالى ابدأ وصحقت سيدي عاي
لغيره ربه الله تعالى يقول انما وجب نعم البدن خروج المني لانه الغفلة عن الله
فيه التزم الغفلة في البول والغايظ ولذلك قال الامام ابو حنيفة ينقض الطهارة
بالقوة في الصلوة لانها لا تقع الا مع شخص غافل عن شهود تظفر به الله في صلاته
وذلك مبطل عندنا هل الله عز وجل وما وجوب نعم البدن عليه على ما بينه والتمسنا
اذا انقطع دمها فاما ذلك لزيادة القدر لاجل الجنب والتمسنا لاسيما انه عرفت
مثلاً واشتردها وقد سمي الله تعالى دم الحيض الذي لا يصلح الصلاة لاجلها والتمسنا
مع وجوده بعد انقطاعه حتى تفصل ان ذلك الدم فقط او بعد نعمه بذكرها او يتيم وقد
حول الامام ابو حنيفة وطنا لاجلها والنفس اذا انقطع دمها وغسلت فرجها فقط
ونقل ذلك في حق من استندت حاجته الى الوطئ وفاف من الوقوع فيما لا ينبغي
اذا ذكره العلامة السمعاني في المرات وروى ان جماعة من علماء اليهود حاروا الى النبي
صلى الله عليه وسلم وقالوا يا محمد لا خير في ما ذا امر الله تعالى بالنفس من اجابة ولم يفر
به من البول والغايظ وما اقره من النطفة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
ادع علم السلام لما اكلت من الكعبة وعول سرابها في عروقه وقد فرغ من كبره
فاذا جامع الاسانه نزل المني من اصله فافترق منه الله تعالى على وعلى امه
سكران المني علم من اللذة التي يفتت بها من المني قالوا صدقت يا محمد كذا رايه
بعضهم وان كف اغاوصت على الكيف فنادى وقت الوضوء قلنا المشقة لهذا
لقد تم كبره في كل صلاة بخلاف الوضوء فانه شكره كل يوم بل وزنا كبره كل وقت
فخفف فيه الحج كنه يعني عن باطن الشوائب اعلم انه ما تقود بنفسه بعض عنه
حتى عن كبره واما ما تقود بفعله فقال حج وسيم لا يعني عنه املا وقال قال يعني
عن قليله ويعني انهما تحت طبع عسر والي او حصلت لبار الله مثله ولا يحتمل
الى تم عن محله خلا لما في ثم الرض وغيره وفي طان ما فيه والمراد ان لا يحتمل
على باطن عقدة ايم تقود بنفسه وانه كبره وانه تقود صاحبه بان لم يتقده
به عن وجوه وهو ظن لعدم تكليفه به اذ ان التقود بفعله فلا يبعد عدم التقود
غيره وان قل وهو ظن التقود بفعله وانه وقع في بعض المحل شي المعنى عن قليله
ع ش قال قال ولو بقي من اطراف شرم مثله نبي وتول غدة بلا غسل ثم اذا لم يقود

ج

او

او تنف مثله لم يكن فلا بد من غسل موضعها وعبارة ع ش عايام رفلو غسل اصول شرم دون
اطرافه بقيت اجابة بها ولا تنفقت عن امورها فلو حلق شرم الا انه اوقف من ماله يد
على ما لم ينسله تحت صلاته ولم يجب غسل ما ظهره بالقطع خلاف ما لو لم يغسل الاصول
او غسل ثم تقص من الاطراف ما انتهى كذا المصنوع لزيادة فوجب عليه غسل ما ظهره بالقطع
او القص لبقا حنابلة بعدم وقول الامام ابو حنيفة في الشك في ما في الغدة كذا ونفسه فلو لم
يهمه اي الشوكانه غسل بعضه من حنابلة الما في فوجب عليه غسله عن اجابة حتى لو
تقصر ولو من غسل الفيل او نفسه فوجب عليه غسل ما ظهر منه بالقطع او التنف كما نقل
ع في ثم العباد عن البياض واقعه ووجهه ظ لا يما بين بعض الشوكا غسل كاس
فما طبار من حنابلة بالنفس والقطع ونحوه لا يكفي عنه **اجاب السرة** اي طابوها
حتى الاغلاط شار بنك الى انه واد المص فالتسرة ما حمل الاطراف خلاف تقصير
الوضوء فالتسرة هنا اعم من التام في الوضوء **ومن فزع المرأة ولو بكرنا ونزق**
بني هذا حيث عرفت الظاهر وبين داخل النعم حيث عرفت الباطن بانه باطن التمس
لم احاله بظهره تارة واستخارية **وما ينظم من فزع المرأة** فيها الرجلت على قدومها
ويستتر فيما لو قامت او وقعت على غرض هذه الحالة فكانه ما بين الاصابع وتقوم الظل
فقدت منه فوجب عليها اعمالى بين الاصابع خلاف داخل النعم **وما تحت القلفة**
من الاكف لانها مستحقة ان لا يلمسها الا بالاشارة لم يقصها كما لظاهر وجوب
ان التماس الرض وظان في ذلك الحنفية والقلفة تضم القان والكانه اللام ونفقهما
ما تقصير لاجل من ذكر الفلام ويقال لها غل عجمه مصورة وراية الله ثم الرض فحمل
وجوب غسل ما تحت القلفة ان شمل ذلك والارض ان التماسه تقصير ذلك صلى
كفا قد الظهور بين ولا يتيم خلا فالج اذا مات لا يمسى عليه عند روقال حج بفيل
ويقيم بدلا عن محل القلفة ويصلي عليه **تنقذ قتل غيلة** او شوكه لو قلفت بقي
لها عن الحج **حديري** تضم الحميم وفتح الدال ونفقهما **اتفاح** بانه ماربطة شقيا
اغلة او انفا وكذا الواحد رجل او بدلا من خشب قال **وجب عليه غسله** اي
ان التحم كالا صليين اي في وجوب غسلها لاني تنقذ الوضوء ليس ذلك ولا يكفي
السنة عند ما حج مع زيادة تسلطه وقال **رتكني** ولا يجب في القيل خضفنة ايم
خلافا للحنفية واستدلوا بفعله صلى الله عليه وسلم لهما ولا دليل فيه على الوجوب
قلام رايه الفيل المحرر لا يدل على الوجوب الا انه كان ما انما حمل تعلق به الوضوء
وليس الا به ان ذلك اي بل الذات عنه صلى الله عليه وسلم في الفيل لاجل وجوبه لاني
لشي **بل** اي سنة مستقلة وانه كان موجودا في الوضوء المصوب للفيل ولم تنف
الوضوء عما لانه لنا قول بوجوب كل ما في حج **ولما** اي الموضوعة والاشقيا
مطلوبه للفيل زيادة على الوضوء التي علمها وتركيها مكره ترك الوضوء **وسنة**
اي الفيل فيه تغيير الاعراب المستل ان جعل قتل كبره الذي قد رت خلع عن قوله وسنة
وجعل خضفنة غير المبتدي **حديري** والم يترك مثل هذا كثيرا ويجاب بان هذا حل

مر

السنة خلافاً للموسوي وعلم انه لا يندب تطيب ما اصاب دم لم يصف من بقية بدنها وهو كذلك
اما الصاعية فلا تشمل قياساً من ذلك وتخل بتغيره بان الدم المتقاضة اذا اشفيت وهو ما تقر به
الاذرعى وغيره وانما لو لم يجر مجامع من اتقى ذكره قبل غلظه وينبغي تخصيصه لغيره ليس لغيره
يجل وطبى المتقاضة مع جريان دنها وفيها على تخفيف البخاري ما فيه بتمت ففعلها للطبيب
على الوجه المذكور مندوب لا واجب وهل يطلب كذا في الزرع او مطلقاً ينظر فيه قلنا انه تعدي
طلب مطلقاً وان قلنا انه مطلق فالتلك العلة فتقبل انما ذلك لاجل الزوج لان دم المحض نبت وشقي
الا يام المتقابلة على ذلك المحل فيك من راحة زرعاً يتأذي بها الزوج بكونه ذلك سبباً للفرقة بينهما
وقيل ان المحل الحق من الدم وهو وان الطبيب يعمى ذلك من فاعلى هذا يندب لذات الزوج ويبقى
الكلام في غيرهما ونظمه رحمه الله ان كان ذلك عرك شهوة الجماع فما فلا تفعل وانه كان لا يركب
عندما ذلك نصت انه تفعل لانه الطب من السنة لا سيما المتفعة بالحكمة ان لا تستعمل بغير
اولم ستد يا قال تعالى لم يمتصوكم شياً وقاصداً وان اختلف الفاعل على ما نقول ما وضع جرح
في لقط ما ارفع على انه فاعل تنقص والسبب على انه مفعوله وهذا اولي الابه نسبة النقص الى
المفعل اولي قال الشيخ سلطانة وظن كلامه ان السبب عدم النقص لا الافتقار على المدعى الصاع
وقصته انه يندب الافتقار على ما قلنا خط وهذا هو الظاهر لان الرفق بحسبهم وقبالة رافهم
ان الزيادة لا يلى بها ما لم تبلغ هذا الاسراف **رطل وثلث** بغدادى وهو بالمصري رطل قوتياً
ع شى على م ر **عنه سفينة** بوزن مدينة وهو موزن رسول الله صلى الله عليه وسلم واحد
هرات وقيل على سفينة لقمه لان كان يحمل الشئ الثقيل فليقدر النبي صلى الله عليه وسلم سلم
بسفينة **ويكره** ان يغسل في الماء الا كذا اختلاف العلماء في ظهور ذلك كالماء الرقيق
بسفينة اي جارية وعبارة ثم الرض او بغيره بزيادة البيا **وينبغي** انه يكون ذلك
اي المذكور من الكراهة **او يستجد** اي يحلف العانة **اذ يد** اي يد ما عدا ايد منه
تطير لانه الذي يرد اليه مامات عليه لاجتماع اطرافه التي قلها في عدمه ولا شرة كذلك فاجعه
قال اي لانها لو ردت اليه جميعاً لثوبت حلقه حلقته من طولها وعبارة المدعى اذ يركب
اليه ما يركب اي الامثلة فقط كاليد المقطوعة بخلاف في نحو السوف والظفر فانه يعود اليه
مستصلحة عن يده لتلكه اي تويجه حيث اسراف لا يزيل حاله الحثابة او غيرها وقال
الحافظ عجم ان كل واحد منهم يكره على مامات عليه ثم عند دخول الحنة يصره طرد الا وفي
لحديث الشيخ في صفة اهل الجنة انهم على صوة آدم وطول كل واحد منهم سبعة ذراعا
في عرض سبعة اذرع ابنا ثلاث وثلاثون واهم ورد فانه قلت ثم يوف الرجال
من الشاقلت على الرجال الكليل وعلى الشاحلة كالمتفعة فسر وقع الخوال عما ع
قطع عنو مسلم ثم ارتد ومات مرتداً هل يعود حالة الاسلام وبها لو قطع مع كافهم السلم
ومات سلماً هل يعود له يده وتنم واه كانت استعملت حالة الكفر لانه لم يطرط ولم يطرط في
كل منهما انها تعود وتنم فها لو قطعت في الكفر ويقذف فيها لو قطعت قبل الرد لا يقال
تعديب اليد المقطوعة في الاسلام وتنم اليد المقطوعة في الكفر تعديب للادوي وقد
قطعت في الكفر لانا نقول المقطوعة في الاسلام سبب الاعمال الصادرة بها بان تدار مصاجها

والمقطوعة في الكفر سقطت الواحدة لا عامدة فيها لاسلامها صابها لقوله تعالى قل اللذين كفروا
ان يشتهوا يغفلهم ما قد سلف ذكره في عليهم ر **ومن اعتلج** ولو طلب من اغال سقبة
لعيد وكسوف ولا يستقا وجهه ونوي احدها حصل الجميع مساواة للمؤيد وقبالة على ما لو
اجتمع عليهم اسباب اغال واجبة ونوي احدها لا من سبب الطهارة على التداخل لولوا راديا
لحصول غير المؤيد عليه **حصل** فلهما حاصله انه يقال اماه يكونا واحدين شرعاً او
مندوبين كذلك او يكونا واحدين جعلاً او احدهما جعلاً والاخر شرعاً او احدهما شرعاً
والاخر مندوباً كذلك فالاول بتميمه كفى لهامته واحدة والثالث بتسميه لا بد لك منهما
من نية والثالث هو كلام الله الذي ان لا يله يقول ومن اعتلج الحثابة لوجوه وجوب النية
في الواجبين جعلاً ان لما كان الله اسباباً مختلفة استمرت النية لكل منهما ووجه وجوب النية
النية لهامتها اذ كان احدهما واجباً شرعاً والاخر جعلاً ان نية احدهما لا تنقض الاخر بخلاف
الواجبين شرعاً فان المنع والعدا في المنوع من احدهما من العلة والعدو وقوة الزمان
منوع من الاخر ووجهه فيما لو طلب من اغال سقبة كعيد وكسوف وجهه واستحقاق
ونوي احدهما من انه حصل الجميع مساواة للمؤيد ولان سبب الطهارة على التداخل اطل
قال في البحر والاطلاق يغسل الحثابة ثم للجمعة شى على م ر **فانه** قيل لو نوي الجرح فها ورد
على قوله ان نوي احدهما حصل فقط **انما** النفقة السقيمة لغة فذلكه وانه
الاولى انه يقول يغسل لانه فعله شغل قال تعالى فغسلنا اموالنا ونجمع اشغال وشغلته من
باب قطع ندمه ما غل ولا تغل اشغل لان لغة ردية ع شى **رأس** العقدة هذا اي في
نحو غسل الحجة **فضان** او الكور كذا قوله سنتان وظن انه المراد بحصول غير المؤيد
سقط عليه فلا يحصل له نواب جميع الا اذا نواها بخلاف الحق فانه يحصل له نوابها
ان نواها او علق على المعتمد **كفاه** الضل لا حد فها الى هذا مكره مع قوله فها سقا
ولو اجتمع على المرة لانه لان في السنة وهذا في الضل وايضاً هذا ع **ولا يضر** التوكيد
اي في الغسل لانه النية لانه رضى المسئلة الكلام ان نوي احدهما منى او الاستين
فيكون المراد بالتوكيد حصول الغسل من واه لم يعمد الاخر الذي لم ينو وهذا يؤخذ
من عبارة رافرا جعد **بخلاف** نحو الظاهر مع نسبة اي فانه لا يقع نية فالتوكيد فيه
بمنه **لان** منى الطهارة رأت على التداخل اي اذا كانت من نوع واحد **ولو** احدث
الجرح فها تقدم في الوضوء **او** اجنب واحد مع اي بان وطبى بلا حامل **يباع**
للرجال دخول الحمام واول من اخذ سدنا يلجأ به لما اراد ان يتفرغ بيلقى لان كان
لا شرف فنهالها سال اجنب فقالوا نحن نحتاج لك بحيلة حتى تكون في الغفلة البغضا
نصفوا كالحمام ليذهب الشر منه بالذرة وضوء الم انما القرآن والصابون والطاهون
وتطهها بعضهم فقال **فها** طاهونة تزار نية **سبا** قوله منع اجنب هذه اثبات **وله**
يكس في رضى بنينا صلى الله عليه وسلم هما مامات لان اخبر بذلك وقال استخرج عليكم ابواب
تقال لها الحمامات فلا تدخلوها الا عيزر وقيل كانت مخصصة في رضى ولم يدخلها فانه
اذا دخل انسان الحمام وغرف على راسه سمع طاسات من الماء الحار من من الدوحة واذا نوي

منى حركات من المالحار من وجه القلب كما ذكره المصري على الازهرية **ل**عنه ملكاه اعب
الحا طان **ق** اما الشافعية لم يمت اي مع عدم ظهوره من غير ان تمت لاصدق **ق** شافعية
صف ان دخول الشافعية في هذه الازمان طرأ لان تحققه منكشف عن كنهه وعدم شرفه
حتى في الطرق وانما على الزوج ان ياذن لزوجته في الذهاب اليه **ق** وسفي انه يكون
اغتيا في كمال العمل بصورة مع السوء وعدم اخلاقه **ق** كالتا في شرافة دخول الحمام الا لحدس
فان اختلا اغتيا بالخنثي حله لا حلال **ق** اختلاهما او صيد به فحله له خفي وحله اوله
اغتيا في محارم كاخوة **ق** وادام اي الحمام اي اداب داخله فهو على حذق **ق** غنافا
وان يسمى للدخول وان عكس في كلبية من بيوت من الطنفا دخول وخرج جازا به فقتل
عند فخره جده بما معذلة في البرقة اقرب لاثبت البديت قل **ق** في الاغتيا ل
المسونة **ق** في الاغتيا المسونة انظم غر عبارة المصوم بقل في الاغتيا مع انه كلال
فما جمع قلة ولعله طلبا للاختصار **ق** المسونة الاولى المنويات لان جمع القلة لاقتل
الا فخرج فيه المطابقة قال بعضهم **ق** وجمع كنه لما لا يعقل **ق** الا نصح الا زاد فيهما فقل
في غيرة الا فخرج المطابقة **ق** نحو عبات وافر استلا بقة **ق** واستعمل فمنا جمع القلة في
الكثرة **ق** سعة عزاي بدعغل الطواف غلف كاي في التي او بعد غل من اعمار
في اليومين الاولين غل في ثلثي السجود فاندرج ما يقال انها ستة عشر فقط وبنت الوضوء
له في هذه الاعمال كايست للواجب وسيا ان تبيد في ركعتين بعده ولو فانت هذه
الاعمال لم تقصدا كما في **ق** **ق** من يريد جنونا بها وان هو جنونا كاي واو فيه
اذن حليها قال عني والافطر بالنسبة للمكلف ومنوط بولي عنه كلف العمل البراءة الاولى
الجنونا والمعي اوها والاقرب القليل جنونا والوك واردة احضار الغنى **ق**
وان لم يجب عليه الجمعة بعد واردة **ق** اذا احادكم في ظم قوله اذا احادكم في الغنى ان الغنى
يعقب المجبي وليس كذلك وانما التقدير اذا اراد احادكم وقد وقع ذلك فريحا عند سلم
في رواية الليث عن نافع ونظره اذا اراد احادكم انه باي الجمعة وفي حديث ابي هريرة
من اغتيل يوم الجمعة ثم لم يزل في تاجر الفرج عن الغنى وذكر المجبي في قوله اذا احادكم
احادكم الجمعة للغالب والافطر انما في الجاهل والجاهل ومن هو مقيم به والمجبي في حق المقيم
في الجماع يحصل بان يشهد بالصلوة الجمعة كما قاله البايع في قوله احادكم تغليب الملاك
على الموتى بدليل خبرين هيات من ابي الجمعة من الرجال والنساء **ق** والغنى
اليهني **ق** ابي بالحديث الثاني لثول سن الغنى من رجب عليه ولم يجب عليه
ولا جل قوله فيذ ومن لم يات بها اذ الاول مخصوص بالرجال ويندرج في احتياج اثم التي
الاتيان بالحديث الثاني لبيد ان الاريس للوجوب **ق** وروي عن جعفر واجب
وعند مالك غل يوم الجمعة فرض وبه قالت الظاهرية **ق** ومن هذا في المذكور في
الاحاديث الثلاثة فضايط الوقت بين الغنى والواجب والمجيب كما قاله البيهقي في
سحب الاعماله وللقاضي حفي في كتاب الحج ان ما شرع ليس ما من كانه واجبا للغنى
من اجنابة والحسين والسفاسي والوقت وما يشرع لعني في المستقبل كانه سحبا كاعمال الحج
واستثنى

واستثنى البيهقي في الثاني الغنى من غنى الميت قال الزركشي وكذا الجفون والاعمال والاسلام
ثم **ق** من ثوبنا في روى عن الماتيم تيمما عن ابي عبد الله وتيمما عن الغنى وهل يكون غنى
واحد بنيتها كالفصل اول بد من تيمم من تيمم سم قال في نظم الاول كما في الفصل
فيها اي فبالسنة اي ما حيزه من الاقتصار على الوضوء خذ اي عملها فمقتل الغنى
الوضوء في الضم في ما عايد على معلوم بالقرينة والبا متعلقة بغيره ولا بد بالاسنة الطريقة
الربعة لان الوضوء واجب **ق** فالغنى اي مع الوضوء الغنى من الاقتصار على الوضوء
فاندرج ما يقال كلفه الغنى المندوب الغنى من الوضوء الواجب وتندب لغنا
خفي بغير تركه الفصل كما قال **ق** من الغنى الصادق وقيل بنية من نصف المليل
شتمى جلوسه على المنق لوالصواب في اذ غنى منتهى الامام ولا يسلط
مدرج حذق والوكور ولا تست اعادته عند طهر فاذا كان بعد برعبارة المجموع خلا في
لما في العباد كالتميز في قوله النوري واعتمد في ثمن اعادته **ق** ثم راجع في الساعة الاولى
اقتل ما الخاذا بار طلع فهل هو اخرج من المنزل الى المسجد حتى لو طال المكي من المترك
الى المسجد بزمان كثر صيدت عليه الرجوع او لا بد من دخول المسجد لانه التخرج اسم للذي يغاب
الى المسجد محل طهر الا قرب الثاني لا يتبادر من قوله في الحديث فاذا خرج الامام حملت
الملايكة له فانظروا فان الظن من انه الملايكة يكتبون بيا بالمسجد منه ومنهم من يقول
عنا زعم ما يوافقهم المكي لم يواجب اخرا يدعي ما يكتب في مقابلته دفنوه المسجد
قبل غيابه عن علي **ق** **ق** الحديث بالنسبة الى ابي عبد الله وتتمه فكا كما عاقر
تخرج بدنة ومن طرح في الساعة الثانية فكا عاقر بقة ومن طرح في الساعة الثالثة
فكا عاقر بكا اقرن ومن طرح في الساعة الرابعة فكا عاقر برة حاجة ومن طرح في الساعة
الخامسة فكا عاقر برة بقة فاذا خرج الامام حضرت الملايكة يستمعونه الذكر في الخطبة
اي طرو المعصم فلم يكتبوا احدا وروي الساي في احياسه كالذي يهدي عمنه ومن
السادسة بيضه في حاي اول ساعة لها ومن حاي اخرا مشركا في تحصيل البنية مثلا
كث بدنة الاول المكن بدنة الاخيرة بدنة المتوسط متوسط ثم المخرج قال في ربه
انه ما من الفجر والاول في كثر من ايام السنة لا تبلغ ست ساعات واجاب عن في اصل
الرفضة بان كس المرات من الساعات الفلكية التي هي بعين الازيفه والعريش
مقدار اليوم والليلة التي لم واحدة خمسة عشر درجة بل ترتيب درجة الساعة
على من يلهم في الغنيلة فلا تختلف الحال في يوم الثنا والصف حتى لو حضر في الساعة
الاولى كانه الله ولا افضل من الثاني والثلثي افضل من الثالث وهكذا الى ان يبلغ ست
ساعات مثلا في **ق** **ق** وقال سم وفيه فنه نظرا اقل ايام التمامية وحنوبه درجة وفيه عز
ساعات فلكية وابتد اليوم عند اقل الفلك من الشمس فنه الشمس الى الزوال غصه
حنوب ساعات وابتد اليوم على الرجوع هنا من الفجر فانه في الزوال يبلغ ست ساعات
في اقل ايام التمامية **ق** **ق** من ذهب بفتح الذال قال تعالى وانما على ذهابكم لغاررك
لانم ابلغ في المقصود من استفا الرحمة الكريمة اي في اصل طلبه فلا يثاني طلب

التي يدعى عند العرب عن الماقل وقال شيخنا هذا التعليل خاص بالفضل فيقتضي ان التيم لا يتقرب
من ذهابه الا انه يقال انه متى ما لم يمتدح في نفسه وانظر لو تيم بدلا من فضل الجمعية
هل يكونه تقريبه من ذهابه افضل ايضا كالفصل ثم **قوله** لان مختلف في وجوبه ولتقدم ان
اليه القدر وهو في الرعية الكريمة ولزيادة الاهتمام به في هذا اليوم الفاضل على بقاء يوم الجمعة
ومن ثم اتفقت الجمعية به على ما راى المكتوبات المحيية بخلاف التكبير فانه تقيد قاصر على المكروه في
جوانبه من العجز عن اتي حنيقة والشافعي واحد وقال مالك لا يجمع الفضل الا عند الرخا اليها ونقل
برعلي الغزي عن الحنفية انه من قولنا بالوجوب عند الامام ابي حنيفة ونقل عن ابي اسحق
ان صلي الله عليه وسلم قال اغتسلوا ولو كانا بدينار اهر اي اغتسلوا الجمعة ولو بلغ عن ماني الكاس
ما دنا من رواته لو تفرغوا من الكور والتم بدله الفضل والظم تقدم الكور شوري وفيه شيء عاين
رولا انما من التكبير والتم تقدم التيم لانه الدل يعطيه حكم المبدل منه من كونه كسيرة
علم ان الفضل انما قدم لانه قبل بوجوبه واما التيم فمقتضى خلافه منسلا عن الاتفاق عاين
سنة **قوله** فضيل اي المحبابة اي ونسبنا الحديث الاصف في كلامه اكتفا اذ هو تفرج عاين
لكم من احديث **قوله** المحبابة **قوله** ويكره تركه قال العراقي في اليهود اخذ علينا اليهود ان لا يشاهدوا
ترك السنن الشرعية ونقول الارسل لا عليه طائفة من اليهودية فضل الجمعة مثلا والتعليق
والتم من لدن السجود والبداء على الفضل فقد كانه سيدي على نحو واحد ان يقول
ان لكل سنة من السنن درجة في اجتهاد فلا يبال تلك الدرجة الا كما عمل تلك السنة **قوله** فضل
المعدين ولولا انهم ونسأ وقولهم ويدخل وقتها نصف الليل اي ويخرج بزوب متى يومه لانه
للبيوم ولا تظن اني فرج وقت صلاة بالزوال لانه علم ليس للصلاة **قوله** لان اهل
السواد المراد من اهل القرية والبادية الذين يسمونهم النواصب لا لانهم لا يستعملونه
غالب الكونهم اهل قرية او يكونه محلهم بقرية سواد من بعد ما فيه من الخفة وهذا التعليل
نفيد ان من لم يجمع سنة كالفطن في بلاد المشرق لا يدخل وقت فلم للمعدين حنيق
التعليل لان الحكم بدور مع العلة وجود او غيابه ان لم يكن كذلك واجيب بانه هذا حكم
المشروعية لانه علة الحكم كما قالوا في الرجل في الطواف رجم فلا يرد شي ثم رجم شيخنا الغزي
عند اخراجه لانه ياتي ان بارادة فعلها لم يصبى سنة او باجتماع من فعله ففعله
لم يصبى جماعة وخرج الوقت بفعل اقل من ذلك لانه هذا ان يدخل محجدا يخرج لها
وان لم يجتمع غالب الناس وحجاب باب المار بارادة الخروج وقت الاجتماع في العادة
م **قوله** غسل صلاة الخوف ويدخل وقتها باول التيم ويخرج بالاخلاق **قوله**
اولا اي التيم لم ينعزم من الخوف والكوف وقولهم فيما في الشيء والقرية
وقيل غير ذلك فهو على ما تبدل من ولا يتعد ذلك من جهة الكوف والكوفان
قوله من غسل الميت ولو غصب به كانه غسل شهيد او فلاة اجنبية اخذ باطلا وهم
وكذا اطلب لفضل الخ وما ذكره من انه الفضل سنة ولو غصب به مطلقا وهو ما اعتقد
شيخنا حنف فلا لما قاله الشوري من انه كانت المعصية لاجل ان الله عز وجل
كالشهيد لم يندب او لعارض كغيب الاجنبية نذب لم وتبى فضل الميت في يومه

الغالب

الغالب والا فلو تم الميت المحرم عن غسله ولو شرعنا غسل الفضل انه قد رجم عليه والا فليتم
وقال ارحم من فاته يمه من لم الوضوء يغتسل غسل الميت اما بالاعراض او بطول
الغسل قال بعضهم وقال بعض مشايخنا ان الاقرب ان لا يغتسل بطول الغسل وفيه شيء
عليه م رولا ان الاقرب ان لا يغتسل الا يغتسل لانها لا كانت للوقت فقد كانت
للب قد زل وهو لم يغتسل الكوف وغتسل اما غسل فاسل الميت واغتسل ولا غتسل
نظم في الغوات بل الظم طلب الغسل بها وانه طال الزمان خصوصا وسبب الغسل من اجتناب
والا فاما احتمال الاثر ان يغتسل لم حنابة بعد نحو اجتناب فاغتسل فيها احتمل فواته
واندر اجد في غسل الحنابة او قال الشوري ولو غتسل بوتي فقد نفل المناوي عن ابن
عبد الحنف الملقن ان الاوجه طلب غسل واحد عن المقتد لانه الاغسل المتدربة
تتدخل وان نوي بعضها ولو تعدد الغسل من الفضل لم يلزم حيث باشر كلهم الفضل
خلاف المعاونة غناولة الما او نحو ذلك لان لا فرق بين ان يغتسل من جميع
بدنه او بعضه كيدته مثلا وظم ايضا انه احكم لا ككولم يكنه الموجود من الاغسل
المذكور وغسلوه وهو قريب من قوله تعالى في غسل طبرازا له منصف بدن الغسل
فيما لمة جسد خال عن الروح **قوله** وسواك الميت مسلم ام لا لا لولا ان كانه الميت
كانه كانه اخبره ولولا انه بعض اعنتا قال بغاية منية الكافر بعد الموت لا نقله شفا
مدفيا حاش على التيم **قوله** ومن حمله اي اراد حمله ليكون على طهارة الاولى بقا
الحمل في حاله **قوله** فالتوضا اي قبل حمله وبعد **قوله** ولا علم يجب ان وهو قوله ثم فرج
للتا في ايضا كما قيل بوجوب غسل الجمعة **قوله** في غسل منكم ومن غتسل ميت غيرا
غسل اي واجب **قوله** الكافر اي فلكا كانه اولئك **قوله** اذا اسم اي فكم بالسلامة واعنا
اولئك بل انك لافل الصنف التابع لاحد اصول اولئك ما يحرم العبادي في ثم لم الحبل
وعبارة الشوري ونظم ان لو تيم صنف احد اصوله ولو ان في الاسلام امره بالفضل
انه كانه من غير غسله كانه غير ميت وكذا الوضوء سابع الكافل اذ لم ولا لانه علم كالاصل
وايه كانه غير كامل لا يفي من يامر او يغسل نظر وغتسل ان الامام او نائبه فالكف
كافي امر من لا يفي بالصلاة ومنه عليها فاما الشوري ومن لم يغتسل من شريعتهم بدنه
من راسه او غيره كخراي داود القعنك شيا الكفر الاحية ذكره بعد الفضل اوي
اي انه كانه محمدا حدثا الكفر لفسيل التيم حدثا الكفر ففضل الفضل اوي ليزيل ما
دش ان الشوري عما تيمر جميع بينه كلامه في المتأخرين كما في حنيفة **قوله** وقد امرت
اسم عليه وسلم هو في قوة التعليل فالمعني ولا امر على اسم عليه وسلم من عامر كما
عبر به في ثم المخرج وغيره والمراد امره بالفضل الذي لا حبل الاسلام لم يلزم الاوغلى التمدد
لا فضل الحنابة لانه معلوم لاحاجة الله به سقط ما قيل ان تيم كان له اولاد ولزمه
انه كونه حنابا لا لانه كانه فضل الحنابة لا لفضل الاسلام كما ذكره في حاش التيم **قوله**
هذا ان لم تفر من الخ ظم كلامه من من لم ذلك كفاه غسل الحنابة عن فضل الاسلام قال
قال وغيره وكما ذكره بل يطلب منه غلابة غسل عن الحنابة وغسل للاسلام او شيهما

ما قال منهم وكان الفارق بين الفسل والصلاة حيث سقطت عند روفه قلعة المشقة فيد
لهم بقدره **قوله** قد علم أي من قوله والكافر إذا أسلم **قوله** تكفر من قال الخ هذا في حق من لا يجني
عليه أما هو فلا ويجب عليه قطع الصلاة إذا أسلم **قوله** إن يلتزم الصلاة قيا
على انقضاء الوقت بل هذا اعظم لأنه منه انقضاء امت الخلود في الناس كزعم الغزالي
وأما إذا أهله شخص كتوب فامره بالتأخير فانه يحرم عليه الصلاة التوبة من الذنب واجبة
في الحال **قوله** والممن عليه وان تكسر الأغم أو الظلم لا فرق بين من قدوة وغيره وفي جانب غير
على من ويخبره أنه لا يحق به الصلاة لأنه قد طلق علمه في زناه ويقتد بالاعتناء بفراغ الدنيا
أما هو فانه وإن جاز علمه ووقع مجرم لهم لا ينقض طهارتهم فلا يكس منه الفسل وقال
محمّد بن أبي النضر لم يفتي عليه في فرض موبة ثم نفسل وهذا لا يدل على نذبه لا يقال
أن يكونه لبيان الجواز **قوله** ولم يتحقق الخ صريح في عدم نذبه الفسل للمجنون عند تحقق
الانزال وفنه ما تقدم في عمل الكافر إذا أسلم فيطلب منه 8 غلالت **قوله** قل من حيث قل مننا
النفق لأن التعليل لا المقدم والتقدير ما يخص جنس الله انتهى وانزل أي غالباً فتولى
وانزل معطوف على مقدره فاندفع ما يقال المناسب به بقوله قل من حيث ولم يتزل **قوله**
الانزال فان قيل هذا كما به واجبا على المظنة كالزمنون باليوم الذي هو مظنة خروج الرج
فيجب الفسل ان لم يعلم عدم خروج المني اجيب بانه لا علاقة على خروج الرج بخلاف
المني لما عرفت أي من شأنه ذلك فلا يرد انه اجنبية قد يطول منه 8 ولم يست
الفسل بعد الانا فتمت اليوم لكثرة تكرار تخفف فيه المشقة بخلاف اجنبية والاغما **قوله**
عند الاغما أي عند ارادته **قوله** او بها او مطلقا فانه نفدت الما يثبت مع اجنبية والتقا
انما لان المطافاة اذا فانت بقيت العبادة **قوله** ولدخول مكة أي ولدخول الكعبة لا من زوا
قال الشافعي عليه السلام ر بعد قوله ولدخول مكة أي اذا لم يقبل لدخول مكة من محل قريب من
مكة أخذ ما ياتي **قوله** يقع فيه أي قد يقع فيه **قوله** ما لا وهم المكي أي ليس بقيد بل
سأله اذا افضل لخو حجة أو كوف أو عيلة والمناط انه لا غلتي قرب احد من الأرض
لا نذبه الثاني ما لم يحصل لبدنه تقصير حج والاذن **قوله** كالشتم خرج به ما اذا امر من
لحد يبية أو اجمرانه ففصل لدخول مكة **قوله** وقبل الزوال عطفت على قوله فمجر **قوله**
لكه تقريبه أي ونشئ الفسل للوقوف بوقت يخرج يوم العيد **قوله** على طرفة ضعيفة
وعلم بدخل وقتة بالقرب قال **قوله** وهو أي الوقوف عند لفة الوقوف بالمشركاء وهو
في آخر لفة قال قلو لوجمل الله كلام المع عليه لوافق الرجح انه اقول بهذا العمل لا تاتي
اذ كلام المع في الميت وهذا في الوقوف فما صغر الله اولى **قوله** وبدل وقت هذا الفسل
بضعف الليل سم **قوله** ولزمي اجمار الثلاثة أي فبين ثلاث اشغال لأن لم تجعل في يومين
والانفصال به والمقدد دخول بالفجر كفسل الجمعة بدخول وقتة وهو الزوال ثم قال قلو
وفنه بحث والا وفي دخول بالزوال لأن مع بقية اليوم بل وبقية ايام الترتيق بخلاف
الجمعة فراجعدهم روقم والاروي دخول بالزوال ضيق وعناء المرقوم ويندب
الفسل من اجمار الثلاثة كل يوم والافضل لونه الفسل بعد الزوال ويدخل وقتة بالتخي

قال

قال الطي واغاصت لهما رجا لان ادم كانه يرمي ابليس فيجرح من يده يد اي يسرع
والاجمار الاسراع ذكره السوطي في الفلك المصنوع **قوله** اتقوا بفسل العيد أي اياه وماها
يومه وقوله ولان وقتة مشع أي فيجوز فيه فله في ايام الترتيق وكتفي بالفسل فيها
لزمي عن الفسل أي لجمعة العقدة وقوله خلال أي في أي فانه منه غلة واحدة
وهي الثانية فقط قال شصام روفه من أي من قوله اتقوا بفسل العيد انه لم يفتل
للعيد ولا للوقوف عند لفة نذبه الفسل من جهة العقدة وهو كذلك **قوله** والمادى
عشر هذا جواب عما يقال انه التفتيل لا يطابق الاجمال وهو قوله ولا سبعة عشر
ثم عد ستة عشر فجعل الله الطرقات اثني للظن بقة ويجاب انهم بانه يجعل الطواف
على امسلة واحدة السابعة عشر الفسل لدخول فريضة صلى الله عليه وسلم لم يفتل
بعض النسخ انه قلت وعليه انه يجاب انهم بانه يجعل عمل من اجار غلته
لليومين الاولين من قبل التفتيل أي لمن عمل الترتيق قبل اليوم الثالث كما هو الغالب
وعنه لزمي غلته يوفد منه قوله انه لم يفتل اليوم الخ **قوله** هذا ما مر عليه النووي
منصيف **قوله** تبع الكثر أي من الامم عاب وفيه بعض النسخ بقا للكس في الظن انه تحريف
وقوله ثلث أي النووي وقوله وحامله أي حامله الامم النووي حيث قال وزاد في
القدم فان هذا فهم انه اجديد عدم الاستصحاب ووجهه اتساع وقتها فلا يلزم
اجتماع الناس اليها في وقت واحد في طلب التفتيل لها فهذا الوجه القول بعد
التفتيل ودخول مكة فانه يندب ان يبدأ به عند دخوله **قوله** من الجماعة أي والغصد
أي بعد ما والا قرب نذبه الفسل من الجماعة والغصد وان لم يقم يذنب لانها مظنة
التفتيل وقوله رتف يذنب لا مفهوم له **قوله** ومن اخرج من الجماعة الخ أي فكذلك
لدخوله ينسب لدخوله الفسل كما ينسب عليه الكس في الذكر المذكور في السهقي ومعناه
اذا دخله فوق استحب له ان يخرج من حقه بفسل **قوله** قال الشيخ خضر وفي حاشية
الرحاوي على الترمذي الفسل عند دخوله الحرام للتنظيف من الاعراق الحاصلة
بسبب وسيت الفسل ايضا عند ارادة اخرج من بعد الفسل الاول فها غلته وينسب
انه تكوسه غل ارادة اخرج من عابن احرية والبرودة بل الى البرودة اقرب لان سشد
البدن فيقوى على ملاقات الهواء بعد خروجه لا يعرف البارد وسما من التا
فانه رعا وقع في مرضه بخوف وانما يكون الى المقتل به بعد بارد اصرفا قال لان هو
الذي ينقض البدن بحره وتذكر ان فيهما تقدم شيئا من اداب الحرام ومنها ترك
مرا الحمار قبل الوقوف والصمت واذا خرج استغفر الله تعالى وصلى ركعتين بنوي
بها سنة اخرج من مكة ودخله تبيل المغرب وبين العشاءين لانه وقت اشتداد الحار
وهو ما رواه غالباً ما تقدم ذكره من صلب الماء البارد على الرأس داخله وشرب عقدة
وشد لاوك غير لمباح منه **قوله** ولا غلته في راسه قل كس طالع ريشه
عنا ويدخل وقت غلته بارادته او بعد نية قال **قوله** والملا ليله من رمضان معقد
عنه جملة الجماعة أي جماعة صلاة التراويح والمعقد انه يتكلم ليلة من رمضان

وتجمع على بكريات ايض وجهدا القليل بكار على بقوله اخلاصة فعل وفعله فعال ايما ار
تكون مثل حرف وعنه **قوله** ان بكرا لغيره شيء **قوله** ثلاث ايام على حذف مضارع اي
سبح ثلاث ايام محذوف المضاف واقم المضاف اليه مقامه فان تصبيرا نقبا به وقوله ان
يسبح اي سبح فهو يدل على الاول ويحتمل ان يكون بدلا لثلاث ايام فانه قلت
انه بدلا لثلاث ايام يحتاج الى ضم ولا يظهر لنا الا انه قد عذرنا به عليه عليه السلام
فيها او يقال انه لا يحتاج الى ضم على طريقة ابن مالك في الكافته ومثله بدل النقص من الملوك
قال فيا وكوبه ذي استمالا او استغن مصحبا **قوله** فمضرا في ذلك لا يجب ولا يجوز ان يكون ثلاثة
بمولا ليسبح لانه مهول صلة المحرف المصدر لا يستقدم عليه ولا يصح ان يكون ثلاثة
ظرفا لا رخص لفساد المعنى لانه المظروف يكونه حاصلا في جميع احوال الظرف كما اذا قلت
سافرت يوم الخميس مثلا والترخيص الواقع من النبي صلى الله عليه وسلم في جميع احوال الظرف في جميع
الثلاث ايام وانما وقع في عذرنا وهو وقت تكلمه صلى الله عليه وسلم في كل يوم فموظف وفي هذا
احديث يترجم بانه سبح اخفد خضعت حتى في المقام **قوله** بدلا لثلاث ايام ان كان عن
الفعل لا حقيقة النبوية قل اي هو يدل على معنى فلا يثبت في ان من الواجب المحذوفات
الواجب المحذوف يقع بين اصل وبدل حقيقي **قوله** على لا يستدعي غير لانه فالتواجب
عليه الفعل غيرا **قوله** الفصل الرابع في كلام بعضهم ما سويته من الواجب المحذوف
وجري عليه بعضهم والمختار ان ليس من لانه شرط الواجب المحذوف لا يكونه بغيره
احدهما اصل والاخر بدل وفي الذات البيئات ما حاصلة انه الواجب المحذوف لا يكونه
بين الرخصة وغيرها **قوله** رتبة عن السنة اي اعراضا عما حلت في اي لغة التقى
منه وعدم طلب التقى لم اي لا من حيث نسبنا الى النبي صلى الله عليه وسلم ولم والاكات
كفر وقال زكري اي لا يبارك الفصل عليه لان حيث نسبنا الى النبي صلى الله عليه وسلم ولم
كونه انجيل من رسول وجد فيه كراهية كما من عدم النفاذ من ذلك ام لا فعلم انه الغية
ايم من الكراهية والحاصل انه ان الفصل منه حيث نطافته لانت حيث كونه الفصل
شعرا وقال بعضنا ان اد بالسنه ههنا الطريقة وهي مسبح اخفد في اي لم تأخذ نفسه
لعدم التطيق فيه بل انفت الفصل للطائفة **قوله** او عكاي او ترك المسبح كما في
دليل حواره لغو معار من كانه الوضوء الدال على الفصل في معارضة دليل المسبح
فثبت دليل المسبح مقدم فيكونه من خالف دليل الفصل والوضوء احدهما ارجح من
الآخر في معارضة الا في حق من هو افضل للترجيح كالنزوي لا في حق غيره
لوجوبه عليه بقوله امامه من غير عيب عن الدليل **قوله** او خاف فوت الحاجة
اي كذا او يعني وظرفا به توقف التعارض عليه ولكنه ينبغي ان يجب المسبح في هذه
القبور عني وفي من المسلك ان لم يرجع جماعة غيرها والاكاه الفصل انجيل ويجل
اذا لم تكن جماعة الجمعة والاوجب المسبح **قوله** او عني اي او فوت عرفة وانظر
ما سويته لما ياتي انه المحذوف عليه ليس المحذوف فعل موصوفه انه يلزم لغز
كسبح على المخرج او ميسر عما اذا كان وقت المسبح حلالا وولاه الا فاعلم اذا دخل
عقده

عقده ووصولها بفوت لو استقبل بالفضل ومباراة اطفان قوله او خاف فوت عرفة بانه كانت
لو استقبل بفضله قد مضى فانه الوقوف برفعة والمعمدة ان انه خاف فوت عرفة او نقاد اسير
او ضايق الوقت ولو استقبل بالفضل خرج الوقت او خفي ان يرفع الامام راسه من الركوع
الثاني في الجملة او يقف عليه السجدة على ميت خفيف التماس لو غل وجب المسبح في
الجميع كما في نزول المخرج **قوله** وانقاذ اي او فوت انقاذ فهو بالجو ولو بقا رخص عليه فثبت
عقده وانقاذ عني وجبت تقدم الرتبة لانه فيه انقاذ رخص كما ذكره بر ومثله في اطفان
ثم قال ينبغي تقيده في سلة الاسير ما عند اشاع الوقت فلا يجب عليه الفصل ولا
المسبح بل الواجب عليه انقاذ الاسير **قوله** او يجوز لك خفيف وقت الصلاة عن الفصل
او ينفق المالكه فيكونه الصور **قوله** بل يكون تركه لما كان المتناذر من قوله والمسبح
ان فصله مقابل المسبح وهو الفصل خلاف الاول في اضرب عنه وقال بل يكون تركه
وتركه يحقق الفصل **قوله** في الاول اي والثانية والثالثة وعبارة ثم المخرج بل
لكونه تركه في الثلث سنة الاول ويجب المسبح فيما بعدها **قوله** ازالة الحاجة كانت
دست رجل في الحق فارد ان يمسح عليها بدلا عن غيرها وقوله الفصل بانه اجنب
مثلا وازاد ان يمسح بدلا عن غسل حليبه **قوله** ولو مندوبا فانه قلت
لم لم يقل ولو مندوبين لشمس الحاجة المغنوع عنها اذ تنذب ازالها قلت لما كانت
الحاجة الاصل في ازالها الوجوب وانما تنقي عن بعضها تنهيك على العباد ولا كذلك
الفصل فانه اصل يكونه واجبا ويكونه مندوبا قال ذلك الامم وقال بعضهم
الضرب في قوله ولو مندوبين راجع للعتي بن تبارك بل فينا واعلم انه المسبح تنقذ الاحكام
الحاجة اي العدو عن الفصل لير فاحوار هو الاصل عند القدرة على كل من المسبح و
الفصل وقد يجب فيما اذا كان مقتضاها يكفد للمسبح وهو لا يسب الخف على طهارة ولا
يكني للفصل وقد يحق مع عدم الاعراب بانه لا يسب محرم ومع الاخر في اخف المقصود
وقد يندب اذا ركب في حواره اي في دليله وقد يكون فيما اذا كانه ضلعا لا يتبع عنه
قرب فلما تكلم السجدة فيه يكونه لغيره **قوله** مع غسل الاخرى فلا يجوز في الاثر
القاعدة ان الشارع اذا خير بين شيئين لا يجوز له ان يترك خفيلة
ثالثة **قوله** اذ يجب التمسك فلا يجوز الاقتضا رخص الياس الصحيحة ويقال انه
العليلة كالمفقودة فتوكل اذ يجب التمسك على العليلة اي الا اذا احتمل الشقة وغلبها
والسبا الخف كالمحاجة فمنع بعد ذلك علم ولا حاجة للتمسك **قوله** في كالمحاجة
اي في وجوب التطهر فكل انه الصحيحة لا يصح الياسها الا بعد طهرتها بالماء فذلك
هذه لا يصح الياسها الا بعد الطهرتها بالتمسك فيجب التمسك عن العليلة كما ذكره **قوله**
ثلاثة شرائط فانه قبل كانه المناسب ان يقول ثلاث من غير تالاسم شرائط
جميع شرائط فهو موثوق فيكونه معدود من ثلاث تتلاني عشرة سنة عشرتا واجب
سما به الملة بالشرائط فاعلم الشرط جميع شرائط مذكرا وتالا وانه كانه
موتنا العطا **قوله** يريد المسبح اعترضه قل بانه فيه حذف الفاعل من المست

قالوا يبي للفاعل وكانه اللي نايب فاعل كانه اولي لغيره مالوا اليه ما عنده لم اذا لشرط
كوبه اللي بفعله الله وعلمه الجواب تباعج انه يحذف أداة التفسير فيكونه من قبيل الفا عل
المضمر المحذوف الله وقال بعضهم ان قوله يريد بديل من الضمير المستتر **فوق** بعد مال الطهارة
ولو بالتم المحض لا لفقد الما بان يتم لغرض من الخرجة ثم تكلف المسئلة بعد انه احدث
وتقضا وضع على الخفاء كونه الما وفسره وهو صلاحي واما اذا كانه التيم لفقد الما
فان المسح لا يبيع ولا يوجد طهر بعد مال الطهارة لطلالها برونه الما **فوق** اي تمام
فصلها بالتمام لدفع توهم ارادة مكررات الطهارة وهي المندوبات كالثلث والثلث
اي وسيمر الطهر الى انه يستمر القدم في محله وهذا القدر يوجد من قوله انه لا يبي
ابتدا اللي بعد علمه **فوق** فلو لم يفسر اللام وكبر كماله الما في الماضي في الامور المحسوسة
كبر البيا لا غير فاما المضارع ففقهها قال تعالى يلبس ثيابا خفرا واحقن في المحسوسة عن
المفصولة فانه في الماضي يفتح الباء في المضارع كبرها قال تعالى واللباس عليهم ما يلبسون
ونظم بعضهم ذلك فقال لغيت مضارعي لبس ثوب اي نزع وفي الماضي كسر وفي
خلف الامور اي يلبس لعضهما فحذف بغير **فوق** الا انه يترفع الاولي من موضع
القدم كانه الاخضر ان يقول الا انه يترفع الاولي كذلك يدخلها كغيره في ثم المزاج ومثل
ذلك ما لو قطعت الرجل اليسرى فلا بد لصحة المسح من ترفع الاولي وعودها واما
لي اليه فقبل اليسرى ثم ليس اليسرى بعد طهرها ففقطعت التي من هذا فكيف ترع
خف اليسرى لوقوعه بعد مال الطهر شي قال الله فترى فانه قلت قال الكوفي
باستقامة اللي لان كالا بتدليسا في الاعمال قلت انما يكونه كالا قبل اذا كان
الابتداء صحيحا ويصلي كذلك لفعل شرط وهو يكون بعد مال الطهارة **فوق** ولو علمها
في سابق الخفاء اي هذه المسئلة واردة على ما فهم قوله ان يبتدأ والمسئلة التي بعدها
واردة على منطوقه اذ يصدق ان ابتداء اللي بعد مال الطهر مع ذلك لا يجزئ المسح
لفقد الوضوء قبل استقار **فوق** في سابق الخفاء ضريح به مالوا عليها في قدم الخفاء
فانه لم يجز **فوق** ولو ابتداء اللي بعد علمها اي يجرى الى بياض المراء من الابداء الواقع
في كلام المصنف كانه لا يبي الا على وجهه هذه عن شي عني القوي **فوق** قبل وصولها
ضريح مالوا كانه بعد الوصول او بعد وعلمه فوجهه في الكفارة بانه نزل وضوءها
لمحل القدم مع الحدث منزلة الوصول المتقدم على الحدث لقوة الطهارة ووجد في بعض
الروايات خلافه من غير عرف وقد توقف فيه شي **فوق** لم يجز المسح نعم البيا وان كان
اجم ايه لم يبي نظرا لافضل عدم اللي وفارق مالوا كانه ليس الخفاء شرط ثم ازالها
من مرقعها الى سابق الخفاء ولم يظن من محل الفرض شي قالوا لا يبي المسح الاستصحاب
الا مبل وهو ليس الصحيح فتكفي انهم تطهروا في كل مسئلة لا مصلها **فوق** لان
حقيقة الطهر الخ قال قل هذا السؤال ناشئ عن اتحاد بعض الطهارة والطهر وهو محتمل
ان قلت هما متلازمان انه يكون متحدين وكسبه كانه الانب للشم انه يتو
لانه حقيقة الطهارة لا يلازم الميت **فوق** اول احتمال توهم الخ اي لدفع التوهم المحتمل
اي

اي الذي تحمله العبادة ولو قال لدفع توهم الخ كانه اوضح وحيات انما انما ذكر ذلك
اشاره لرد قوله المزي ان اذا غسل رجلا فادخلها الخفاء ثم غسل الاخرى كذلك ولم يخلها
فان له صريح في هذه الحالة مع ليد لا بد في مثل مال الطهر هذا وكانه الاولي حذف
او فيقول بتاكيد الاحتمال اي لدفع توهم ارادة البعض لانه التاكيد انما يأتي لرفع
الجهالة اي الخفاء التبيين مما حرك على الغالب والافا لغرض فيهما لو خلت له
اذا يد من رجلي ان لا بد في اخر المسح من ليس خفا لكل واحدة مما يجب عليهما في
الوضوء على التفضل المبين ثم والمسح عليه والسابق الى الوضوء فيما لو كان في الجانب
قد ماله على ما اذا لا يكون جمع قدمين في خفاء ثم ان التفتقا التجهت كفاية ذلك
سم **فوق** سنة القدمين فكيف اي نسخ الميت ومنه منه بياضه اي محل غسل الفرض وهو
القدم ماله لكنه تكرر مع قوله التيم وهو القدم بكسبه الخ ولا ياتي في عدة نسخ اسقاط
لقطة من القدمين فتأمل مد واجيب بان مال كانه بياض محل الوضوء بالقدمين
فيه فتدبر لانه لا يخل الكعبين من المراء بقوله وهو الخ فلا تكرر تامل **فوق**
وهو القدم بكسبه بياض بقوله محل غسل الفرض واخفاة غسل الفرض للبياه وقوله
من سائر الجوانب متعلق بما تريت واعتقد خفاء لا بد انه يكونه سائر وقويا
عند اللي فان كانه غيرا عن عند اللي ثم صار ياتر بعده لم يكف بخلاف طهارة الخفاء
فلا يشرط وجودها عند اللي واعتبر في ذلك وقت الحدث لان اول المدة فان كانه
وقت اللي متنجسا وطهر قبل الحدث كفي وعبارة **فوق** والمتنجس كالغسل بالخير
المجموع خلا فالابن المقري ومن يتعد في ان يبيع ويستفيد به من المتنجس وخوف
قبل غسله والمسئلة بعد انه جرد في وقوله والمتنجس كالغسل اي في عدم صحة المسح
قبل غسله خلا لان المقري اي فانه يبيع عنده المسح به وجود العجاسة فاللبس
صحيح باتفاق والتزام انما هو في صحة المسح وعدمه هو صريح عبارة **فوق** ورواه كانه
جعل طاهرا في عبارة المزاج خلا يتنجس عدم صحة اللي وليس واد اقال الشافعي
فكف فلا يكتفي بخي الى قوله والمتنجس كالغسل اي لا يكتفي المسح عليها كالمصريح كلامه
فكف الطهارة شرط اللي **فوق** ولو خفيت البطانة والظهارة كسر اولهما عن شي
عني **فوق** الشاف كان جاح والبورلي لوفضد تتابع المسح عليهما قال خنفر ومن
نظاير المسئلة روية المسح من غير الزجاج وهي لا تكفي لانه المطلوب لغو الغرس
وهو لا يحصل بها الا النبي منه من الزجاج يري غا الباطن خلا فانه هو عليه ثم ر
فوق منع نفوذ الما اي ينقسه فلو كانه نجا ومنع النج نفوذ الما لا يكتفي المسح عليه
والمراد يمنع نفوذه عنه قرب لو صب عليه **فوق** وقال في المجموع اي في الفرق بينه
الخفاء وسائر الوضوء **فوق** وقد حصل اي بالشفاف **فوق** ولم يحصل اي بالشفاف
فوق منوع لو استعمل ولا يتعد على ما لا يمنع نفوذ الما كانه اولى واعلم قال **فوق** من
غير محل الخفاء فلا ينفوذ الما من محل الخفاء ولا غا عن وعن وصول الما من محل
لغير الاعتناء عند **فوق** لو صب اثار به الى انه المراء بالما الذي يمنع الخفاء نفوذه ما

الحف مطلقا على المقد كما قال العزري لم يجز المسح عليه ثم وان اراد ان يمسح الجبة ايم وهو
ظاهر فليجزم لان مسح الجبة عوف عن غسل ما تحتها من الصباغ فكان غسل رجله ومسح خفا
للأرض وقد تقدم عدم اجزائه في المسح على الثياب فان لا يجزئ عن مسح بعض الثياب الواجب
لانها لم يمسح فوق مسوح وعبادة بر قوله المسح على الثياب ايمته يؤخذ من جوار المسح عليه لو حمل
المسحة وغسل رجله ثم وضع يديه ثم ليس الحف لا انتقاما ذكره وبه قال العلامة زكي تبعا للعلامة سم
لكن اذ لم ير خلافا في ذلك فحسنا شرا ليس انه بر **قوله** الى اجزاء اي التخصيص اذ هو
الكلمات لان من كانه ونوعه على الانتصاب كالانسان فاولاد من اعلاه كالرجل في الانسان واخره
من الاسفل فاف الساق اسفله وهو الكعبان للاعلاه واوله اولاه وهو ما يلي الركبة فما اخذه في يديه
من هذه العبارة من ان يمسح الحف القليل ليس في محله ويشأ ذلك فهم ان ضم ساقه
لالحف والذي اعتمد من زمن النبي صلى الله عليه وسلم الحف **قوله** وعليه يحمل قول الروضة حمل على ذلك
لان لم الاباحة **قوله** ويكره تكراره وغسل الحف على ما به يبيحه وقضيه ان لو كان من خوف
حديث كرجاج انه لا يكره ويقو ذلك من زمانه قلست التيق فيه اطلاق مال بظاهر التكرار
والفضل قلست ليس التيق محققا ولو لم يقد يقال لما كان هذا من اداء العبادة كما
مفترا ولم يجرع في المسح الذي يقضيه الاقتباس الشراذ كانه على الحف وبه قال
والمتقدم الا ان فقد قال ان من ولو كان عليه ثوب فكيف المسح عليه من تحت الثوب فان
النون سماه اذ لو لم يمسح ما كان من ثوبه وهو صادق على الثوب فلا يمسح خفا
انه نعم ينبغي ان ياتي فيه بعمل الحرق وما قاله لا يعتمد زياج ونظم الاقتباس من زيار
وعمره وخبط الحجازي لظاهر الاعلى **قوله** ظاهر اعلى الحف هل المدة ما هو مطلق بالامانة
او ما هو مطلق الان بانه ان غلبت رجلك فجعل اعلاها اسفلا **قوله** لا بأس به
وباطنه لو مسح باطنه فنقد الما من موضع آخر الى ظاهره فلا يبعد ان يجزي انه فقد
الظاهر والباطن او اطلقت بخلاف ما اذا قصد الباطن فقطع في على م **قوله** وعقبه
فخرج العين وكسر القاف ويجوز ان كانا مع فخرج العين وكسرهما موضع الرجل وهي موضحة
وجهدا اعقاب خضر **قوله** ويبطل حكم المسح ايمه بتغيير اعراب كلام المم للفقير وهو
حيث وكذا في قوله والثاني انتقنا المدة **قوله** وهو على وجه وصحة الصلاة واجب
بان بعضهم جوز تغيير اعراب الميت مطلقا لو كان الميت فالتب والى لا يثنى او لو احدث
التب سوا ما به الميت والى لا يثنى **قوله** ثلاثة اي بواحد منها او احدثها فيه التلطف
على الضمير المحفوظ من غير عادة التماثل من اعلى مذهب ابن مالك حيث قال وكسر عذري
لان ما في **قوله** او شي عطف عام على خاص الا انه يكونه باو وقوله في حقهما اذ المقم والليار
قوله بما يستبرأ به اي بالحف **قوله** فلي لا احدثهما اي المقم والمشاف **قوله** انه يمسح حتى
لو كان في صلاة بطلت وان كان لا مقامي ما وقصد غسلها ولا يثنى غسلها من ثنية من ثنيات
الوضوء المعتبرة **قوله** في الحال اي حالة السجدة لا اقامته قبل حال السجدة وانتقنا المدة وهو
الظم **قوله** من الاجابة خرج بذلك الفصل المنسوب فلا يقطع المدة اذا غسل الرجلين في اخل
الحف وكذا الفصل المنسوب لا وتقولهم النذر سلك به سلك واجب الشرع معناه يحرقه
تركه

تركه لان المصحة تتوقف عليه مع صحة الصلاة **قوله** لا انتقناه كلام الراجح معتد **قوله** الحز
صنفان فهو انتقاه زمانا عند غزوي مع النبي صلى الله عليه وسلم في ثنية عشر غزوة
وروي عنه عند ابن مسعود وجماعة من التابعين ههذه الاربعة اللغات ايم وهو
قوله كان يا من هذه هي الرواية كما قال يحيى ابن عوف في الخلفاء في ثنية عشر من قوله امرنا
بلفظ الما هنا **قوله** او سفل هو ترك من الرواية والمعنى فيهما واحد فان سفل جمع سافر بمعنى
سافر كركب وركب وقيل اسم جمع لمعنى **قوله** الامانة جناية استثنان من الحق لاني يا من انك
من المستثنى والمستثنى منه ممدد ومحل للطلب المدلول عليه بما مرنا فيكونه الاثبات الذي
دل عليه الاستثناء مطلوب ما هو عليه وتغير ذلك قول بقاى امرنا لا يبعد في الاياه **قوله** بر
ولان ذلك اي المذكور من الجناية وما في معناها وهو مطروفا على قوله الحز صنفان ايم وبني
هذا التعليل شي لان المدعى ان من لم يمسح على الاصح لا يحدث الا صفر حتى لو غسل رجله
عن الجناية في الحف واحدث بعد ذلك حدثا امسح لا يصح ان يمسح عنه وليس المدعى
ان من لم يمسح على الاصح على الحف بدلا عن غسلها عن الحدث الا كركما تقتضيه هذا التعليل
وقوله وفارق الجبة النهر في فارق يعود على المسح بدلا عن الجناية ايم فارق المسح على
الحف بدلا عن غسلها عن الجناية حيث لا يجزئ ولا يصح ونحوه والجبة ايم سميها عن الجناية
حيث يجزئ ويصح مع ان الجناية لا تنكسر بتركها من الاصف وقد جاز فيهما اي الجناية المسح
على الجبة دونه المسح على الحف مع انه كلاهما مسح على سائر **قوله** موصوفة على ظهر
كذا في حفظ المولى والمناس موصوفة لان منة لسانه وقوم من وقيل جاب بان من موصوفة
باعتبار تاديل الساتر بالجبة نامل **قوله** ومن منة خفه هذا تكرار مع موصوف ويبطل المسح ايم
وما رتب عليه معلوم مما تقدم فتاقل قال والظم ان لا تكر لان قوله لم يمسح على قدميه ايم بنية
رفع الحدث عنها وذلك لم ينفذ ما تقدم وقال بعضهم ان يمسح على قدميه لم يمسح على قدميه وبها
الثوري **قوله** لم يمسح على قدميه ايم بنية رفع الحدث عنها على المعنى لان جديد لم يمسح
النية السابقة **قوله** فلا حاجتنا الى قدميه اي اذا اراد مسح من الثلاثة السابقة
وقوبطه الفصل كان غسل رجله وليس الحف ثم منة الحف ايم من الرجل وانقضت
المدة وهو بذلك الظاهر فلا يجب عليه غسل قدميه ايم وفي قوله او انقضت المدة نظر لان على
تتويبه لم تدخل المدة فكيف يقال انقضت الا انه يصور بان يمسح على ثوبه او غسل
في الحف رجله ثم انقضت المدة وهو بطر ذلك الفصل وعبارة الثوري قوله ورفع بطر
المسح اي بالنية الاولى وما انتقنا المدة فلا يصح وهو بطر الفصل لان ابتداءها
من احدثها ايم واجيب **قوله** بما تقدم **قوله** بغاية الخ من نجاسة فاعل الباطن
من ارجل بدلا مما تقدم **قوله** وان لم يمسح ايم فغسل ما ذكره المم وما زاد من المسح يبطل
باحد اربعة اشياء منها صريح في الروضة **قوله** ولو بقي المسح من الصلاة لا ينفذ
في هذه الفتوة ايم ما اذا قضيت ان لم يبق من المدة ما يصح ركعة فقط واحد بالكر
ولا يصح الا بغيره مع العلم بحاله وما اذا اعتقد بطلانه حدث غابا لم يمسح رجب وسنله
لا يبطل وان لم يكن من نوافل الوضوء لكشاف عورته فان صلاة تنقض ويصح الا

قوله والاولان انهما
لا يظهران نظر الشافعي
منهما اذ قياس صدره
التفصيل لا التفضل
كسمل تسليم الا ان
يقال ان مراده ان
مصدرهما في كذا قوله
شيخنا العلامة الباقري
١٥١ هـ

ع

ل

فلا إضافة في كلام الله من إضافة الصفات للموصوف أي بالحق فغير رفقة المتكاث بهم **قوله**
فإن لم يجد أي بعد البحث المذكور لم يجد أي الظن المستدل للطلب فلا ينال في
أنه قبل ذلك يجوز للفقيه بلا حائل التمس وبعبارة أخرى لظن فقده إن لم يحدث سبب يحتمل
مع وجود الماء **قوله** أن يعلم ما أي المسافر في المراد بالعلم ما يحتمل غلبة الظن أي ولو غير ذلك
بل **قوله** وإن أضاف وقع في القلب مدقة لا عبرة بغير العلم في هذا الموضع بالمسافر كما في قوله
وإن خرج الوقت لا قال **قوله** وهذا الوقت هذا الوقت المتقدم أي الذي سبق إليه في حاله
توهم الماء اطراف وعبارة في شئ وهذا الوقت هذا الوقت أي باعتبار الدقة والآن لا يجد ولا يلاحظ
شئ في الماء **قوله** ويسمى هذا الوقت وقد مر من نصف فرسخ وقد رخص الفرسخ بغير الالتفات
المعتدلة أحدي عشرة درجة وربع درجة وذلك لأنه مسافة القصر بهم وسبعة وثلاثون
على ثمانية وستون درجة ومسافة المقدسة عشرة فرسَخا فإذا قسمتها عليها باعتبار الدرج
خمسًا لفرسخين اثنين وعشرين درجة ونصف في شئ على ما يقال في هذا وأخبر من ذلك أن
تقوله مقدار اليوم والليل أربعة وعشرون ساعة فإذا قسمتها على ستة عشر فرسخًا
خمسًا لفرسخ ساعة ونصف فإنه كان فوق ذلك ولو خطوة فهو حد السعد **قوله** فيجب
طلبه منه لأن إذا سمى إليه لشدة الدينوي والديني والى ما قاله في المراد بالطلب هنا غير المراد
به فيما تقدم فتسلك في هذا المسافة ويقسمها على ما في التورين **قوله** وما يجب بذلك الخ
أي وكأنه الماء المقابل والافتقار عن بعد عن الفرسخ في شئ على التورين **قوله** فما
أولاه منسوبه على التمييز الجولي من المكان أي عنه ما ظهر في شئ أو أوجه الماء **قوله**
من شئ الخ بيان للفرسوخ في شئ أي ما من عليه من نفس وعين وما لا يكون في شئ ما
والله يوم يحول عليه زكي **قوله** وعلموا نعم العين وكسرها أي لم أر لغز **قوله** وانقطاع
عن رفقة وأنه لم يتوجه لتكسر وبارقة الجملة فإنه يعتبر في حوان الخلف لها إلا في شئ
الرفقة إذا سافر قبل الجول بها لا بد لها ولا يفرق فانه الجملة متخذ والمبايعان سلة زكي
وتعلم لا بد لها أي مع القدرة على والأفند لها الظاهر في المعتمد أنها من سفلها خاصة
بورها أي محورية من الجملة وليس الظاهر بدلا منها بل يفرق عنها **قوله** وفروج وقت أي كماله
فلو كان في ذلك زكاة في الوقت وجب عليه السعي للتمام استظهره في شئ وفي محله حيث
لا يلزمه القضا بأنه كان المحل الذي يفرضه بطلب فيه المقدار ويتوهم الأولاد والأوج
السعي إلى الماء ولو خرج الوقت لأنه لا من على الوقت إنما يعتبر في الكف عن التقضا
شئ في شئ لو خاف برد الماء ويجوز عن استحسينه في الحال لكنه يعلم وجود خطب فكانت
لو ذهبت لم لا يرجع منه إلا وقد خرج الوقت الذي استظم لأنه يجب عليه بعد الخطب
والتحسين وأنه خرج الوقت ولا يجوز في التمس وسياق ما يؤخذ منه ذلك في التمس
به لئلا يحد الماء يسير منه وأنه خرج الوقت وحصل بالتحسين التمس فلا يجب
استظهاره ولعل الوقت بينهما أنه التمس ليس في وسعه ولا اختياره فيه بخلاف التحسين
لأنه في شئ قال في هذا خوف وهو الذي لم يقناه خلافا في موضع آخر من التمسية حيث
التمس والتحسن فأسبغ لوكاته في سفينة وخاف من أن لا يأخذ الماء من البحر

نيم

تم ولا إعادة عليه عبد البر نقل عن م ر ويقدّم مثله عن زكي وقوله ولا إعادة أي وإن قصر
السفر قاله علي المزني ومحل عدم الإعادة إذا كان الموضع الذي سافر فيه بذلك التمس فما لا يغلب
فيه وجود الماء يقطع النظر في السفينة أما لو غلب وجود الماء فيه يقطع النظر في ذلك **قوله**
القضا ما لمعنى وقوله يقطع النظر في ذلك الاحتراز به في الرواية الغالب في ذلك الماء
وجود الماء في جميع السنة ولا تغف احتجاجة إلى التمس في السفينة في وقت منقوع فيه الطهارة بالماء
للمسافر فيجب فيه القضا خلافا لما لو كان المحل يغلب فيه القضا في غالب السنة لكنه اتفق
وجوده من سفل سفل في بعض أيام السنة فإنه في بقية الحال إذا تقدر عليه استعمال الماء لا يقضا
عليه في شئ على م ر **قوله** في شئ من مع ما أي حقيقة أو حكما بأن يعلم وجوده في هذا الوقت
أو قبل وعبارة أطراف فلو لم يخلو من مع ما أي يحصل عنده وظن ولو فوق حد الغوث
وهو الوجه لأن مع ما لا يباح التمس بخلاف من يحصله من حد الغوث لأن فوقه
الآن لا ينبغي أن المراد بكونه مع ما أن يكون قادرا على تحصيله من حد الغوث لأن فوقه
ولا ينبغي أن يكون مع ما قاله بعضهم وحاصل ما أن الراتب ثلاثة حد الغوث يجب
فيه الطلب بشرط الأمن حتى على الاختصاص والمال الذي يجب بذله لما طهر رتبته
مع ما ياتي وحد الغوث يجب طلبه فيه إن أمن على غير الاختصاص والمال الذي يجب
بذله لما طهر رتبته وحد الغوث لا يجب فيه الطلب مطلقا **قوله** فإنه لا يتم لأن واحد للماء أي ولا
يكون خرج الوقت محض المجدد والحي التمس اطراف **قوله** لأن واحد للماء أي بالفضل فلا ياتي
أنه الأول لا يتم واحد للماء لكنه بالقوة عز زكي **قوله** هنا أي في حد الغوث وقوله الأمن
على الاختصاص من أي أنه كان غير محتاج إليه فإنه كان محتاجا إليه اعتبر الأمن عليه أي
لأنه في شئ **قوله** ولا على الماء الذي يجب بذله وكذا لا يقطع الأمن على مال الغير الذي لا يجب
الذب عنه أما لو وجب الذب عنه كوزنية ورهون استوط الآمن عليه أيضا **قوله** الحالة
الرابعة قال في هذا بعد هذه المراتب هذا في المسافر أما المقدم فلا يجوز له التمس وإن خاف
فوت الوقت كوسعي أي الماء لأن لا بد من القضا إليه ومنه يخرج بأن متاع يتمه ووجوب
السعي إلى الماء لأنه لا بد من التقضا وأنه كان فوق حد الغوث لكن ينبغي أنه محله ما لم
يعد سعيه إلى المسافر واللام بل من السعي إليه أخذ من قوله فيمن أقام ببادية لا مأوى لها
أنه لا يلزمه إلا انتقال عنها **قوله** لو ترك أي وإنه قد تقدم ما يفرق من أصله من
وإدبر الظن أن مثل هذا لا يعد فوق حد الغوث فإنه المسافر إذا علم عند ذلك لا يخرج من
الذهاب إليه وإنما يمتنع إذا بعدت المسافة عن فاع في شئ **قوله** فلو تقف آخر الوقت المطلب
ولو تقف أن هذا لا يتفرع على ما قبله بل سائله متعلقة بالباب والمراد بقوله فلو تقف
موصلة إليه أو وصول إليها أو المراد بتقفه في محل يجب عليه تحصيله منه وهو حد الغوث
أو الغوث فهذا التقيد لقوله في حد الغوث فإن لم يجد ما يتم ولقوله في الحال - الثانية أنه لم
يعلم ما باعتبار تقويمه وقوله إذا لم يأت على ما ذكره يتم أي محله ما لو تقف آخر الوقت
ولما قرب السعي أو التقيد بفضيلة الجماعة وسع الوقت فهو أولى مطلقا **قوله** أو الوقت
بأن يبقى من مائة الصلاة للماء وطهرها وصورة المسيلة أنه يكون المحل يغلب فيه فقد الماء

او يتوهم الاول والاوجب التأخير وان خرج الوقت عنائي وهذا كله ان اراد الانتصار على صلاة
واحدة كانت صلاة ما بالتم اول الوقت ثم اعادها فمع الكافي في احوال الفجيلة وقوله الصلاة
بالتم لا يجب اعادتها بالوضوء بل فيمن لا يرجو الماء بعد قرينة سباق كلالهم واعتبر من بان الفرض
الاولي ولم تسلم الفجيلة الوضوء واجب بان الثانية لما كانت عنى الاولى كانت جارية لنقصها
والزوجة بين من يرجو سلا لا رجوان تقاطب الصلاة مع رجاء الماء لو بعد من نقص فندبت
الاعادة بخلاف تقاطبها مع عدم رجاء الماء فلا نقص من غير طلب الاعادة وتلخص ان محله الفجيلة
التأخير من شرطه بارتقاء شرط ان يتيقن الماخرا للوقت بحيث يسع الطهر للصلاة وانه يكون
الحل بقلب فيه العقد او سوي الارادة وان يريد الانتصار على صلاة واحدة وان لا يقترب
التقدم نحو قوله **فان** فانتظار افضل ولا يجب وان سقته في منزله على العقد عند خلافه
ما في قوله **فان** ابلغ نهاية هذه الصلاة بالتم وليا بالان تأخير الصلاة الى اخر الوقت
جائز مع القدرة على ايها اول ولا يجوز التمسك بالقدرة على ايها اول ولا يجوز التمسك على
الوضوء البتة **فان** وانه طيناي وجود الماء **فان** عدمه تنان علة خلفه **فان** كسب
بطلبه الاول انه يقول كسب برده كغيره في المخرج لان محذور لا سبب له كما قال الله او كانت
يعتبر عن بدل سبب وتكونه بيا للمحذور سببا وقوله بطلبه هو يفتح الباب ومنها لا سبب
فائدة تقول برئ بتلك الابرار يفتح الباب ومنها ويغتنق الباب هنا افصح وهو عند
لمنفتح الباب واما المضجع فمصدر للمضجع والمكسور من برئ وطلبه البر هو طول مدته
والمراد به قدر وقت صلاة وقال بعضهم اقله ذلك وقال بعضهم اقله وقت المغرب قاله
او زيادة الم اى على وجه لا يحتمل عادة بخلاف السير فلا اثر له **فان** في غيبه
ادله وكسره وهو ظم ان لم يتحتم قطعه في السوقة او الحار يتخلل في ما استحق قطعه فكذا
رجاء العفو عند **فان** للتدبر عما تقدم القدرة على الابد الابد الابد الابد الابد الابد الابد الابد
من تغلوه كصفة او واده **فان** او نحو التحول من الزم رطوبة في البدن
والاستحسان في هو هذا مع يورس فند **فان** ونفهم اى نفرة **فان** وجهه تزيد كالسلعة
وظم وانه صغر كمين الحجة والنفرة ولا مانع من تسمية شيئا لانه محذور مما في
العصو يورث شيئا ولكنه محذور لا يبيع التي يملكه كانه فاحشا ثم او يسير فلاح في
فان المهمة بفتح الميم اوله مع كبريائه وهي كبره مع كونه الها وهي الخدمة **فان**
للمروية نعم المير وفقرها وهي منعة عديم المخلوق بها وهي التخلل تجلف ايمان وهي
الان قليلة جدا ويعددها قال بعض الافاضل من رتبة على المروية وهي تنبكي
فقلت على ما تشكك الفتاه **فان** فقلت كيف لا ابكي واهلى **فان** جمعا دونه خلقت
الله ما قال **فان** رده الى الاول اى بانه تعالى لا يبدل كنهه بقتل المروية هو ما يبدل
عند المنة **فان** في الباطن وهو ما عدا الظاهر المذكور ولو في امة حنا انتصت قيمتها ان ذلك
نفسا فاحش لانه حق الله تعالى مقدم على حق السيد بل قتلها بترك الصلاة **فان**
عدل في الرأية وهو العلم بالخالق العاقل الذي لم يركب كبيرة ولم يعر على صفة ولو كان
عبدا واولا ولا تليق التجرة وكذا في العطش كما يشير اليه وتكفي معرفة نفسه انه كان عارفا

وكيف

219
220
221
222
223
224
225
226
227
228
229
230
231
232
233
234
235
236
237
238
239
240
241
242
243
244
245
246
247
248
249
250
251
252
253
254
255
256
257
258
259
260
261
262
263
264
265
266
267
268
269
270
271
272
273
274
275
276
277
278
279
280
281
282
283
284
285
286
287
288
289
290
291
292
293
294
295
296
297
298
299
300
301
302
303
304
305
306
307
308
309
310
311
312
313
314
315
316
317
318
319
320
321
322
323
324
325
326
327
328
329
330
331
332
333
334
335
336
337
338
339
340
341
342
343
344
345
346
347
348
349
350
351
352
353
354
355
356
357
358
359
360
361
362
363
364
365
366
367
368
369
370
371
372
373
374
375
376
377
378
379
380
381
382
383
384
385
386
387
388
389
390
391
392
393
394
395
396
397
398
399
400
401
402
403
404
405
406
407
408
409
410
411
412
413
414
415
416
417
418
419
420
421
422
423
424
425
426
427
428
429
430
431
432
433
434
435
436
437
438
439
440
441
442
443
444
445
446
447
448
449
450
451
452
453
454
455
456
457
458
459
460
461
462
463
464
465
466
467
468
469
470
471
472
473
474
475
476
477
478
479
480
481
482
483
484
485
486
487
488
489
490
491
492
493
494
495
496
497
498
499
500

ويكفي تصديق غير العدل كالفاسق والكافر اذا وقع في قلبه صدقة فالمدار على التصديق لا العدالة
ولو تيمم وصلى بدون ذلك لزمه الاعادة وان وجد الطيب بعد ذلك واخرج من جوارحه قبلها
ولا يحتاج في اخيار الطيب الى كونه وضوءا بل ما لم يحتمل فيه عدم الطهر فيجب نواته ولو تعارض
طيبان والقديم الاوثق فانه تارة تارة تطهر في الاخبار يتحقق الماسم على
النجاسة وليس له الاستقلال بذلك لانه لم يملكه طيبا وان قرب بنفسه لا اختلاف المخرج بالاذن
وهذا يرد على من اتفق بالتحريم وفارق الخطر حيث يشغل بالكلية اي من غير توقف
على قول طيب لاجل رقايد نفسه عن التلف بانها انما تعلقت به حق الله تعالى بدخول الوقت
للتطهر به بدليل عدم جواز بعده بخلاف الطعام فان لم يملكه للطهر وقت معيه
بالمدار على الاخطار **فان** تلتصق مع الغارق فان في قبلي الاسوي عليه ان شرف **فان**
لطهر جوارحه محترم ولو ذميا او ستان او معاهدا ربيمة فخرج المرتد وتارك الصلاة و
المرتد والمختار من فلا يجب من غير ما لم وجب بعضهم جوارحه الى غير المحترم ان احتاج
المحترم الى كونه خادمه ولم يفتن عنه وقوله محترم المراد بالتحريم ما يحرم قتله وبغير
المحترم ما لا يحرم قتله كمن ذم له محبت وتارك صلاة قال شيخنا لو كانه غير المحترم هو
الذي مع الما وهو محتاج الى شرب به بل كونه كغيره منه غير المحترم فيه في ان تتركه في الطهارة
وانه مات عطشا او شرب به ويقيم لان غير ما هو ربيما شرب قتل نفسه المحترم الثاني
شرب من الكلب ثلاثه اقسام عقوبة بخلاف في عدم احتقاره والثاني محترم بل
خلاف وهو ما فيه نفع من ميداد طرية والثالث ما فيه خلاف وهو ما لا نفع فيه ولا
منه وقد تفتن فيه كلام النوري والمعتد عند شيخنا ان محترم محرم قتل ان رخصه
وفي قال **فان** احتاجه الى الحصة لعطش نفسه شرب لانه نفسه محترمة عليه
خلافنا **فان** محترم وان لم يعلم به صلحبه الما ولا يتم لعطش عام من نفسه حق يتوجب
وقوله حيوات وان لم يملكه معه ومثل الما الا ان فقد ذكر في الرخصة في الاطعمة انه كمن ذبح خاة
الغزال التي لا يحتاج اليها لطلبه المحترم المحتاج للطعام وهي المالك بل لا حاجة **فان** في المقتل
فله ان يدخر بل يجب عليه ويحرم الوضوء سوا طيب وهو في عذام لا حيث لم يفتن
وعبارة بعضهم وان رضى الما في غد ح فلا وصلوا الى الماء وفعلت منهم ففعلت من
الما الذي منهم للشرب نقل يجب عليهم التقنا ولا يتطهران فترى على انفسهم واسرع
السر ولو لم يتم ذلك لم يفتل شيئا لم يفتنوا ولا لانه سار على العادة ولم يفتنوا
فتنوا في الصلاة الاخرة بناء على ما نقل عن **فان** ولكنه قال قال الوجه الوجه ان يفتن
كل صلاة لانه يمدت عليه انه يتم لها مع وجود ما هذا اذا كان الماسم فيهم ولا يقتضي
صاحب الما فقط **فان** صونا للرب علة لكونه الاحتياج سببا للمحرم ويتحقق هذا ان
لا بد من خوف تلف النفس والعرض وهو في القول الا في العطش المباح للتمتع بغير
بالخوف اى لانه هذا الم من تلف النفس ويجاز **فان** به قول منوا للرب او غير ذلك
عن التلف اى مثلا **فان** او غيرها كالمفتن والمنفعة **فان** فيتم مع وجوده الى الما
وسكت عن ازالة النجاسة وعبارة غيره ويحرم تطهيره اى وهو اقل الاستحباب فيقتضى الحجر

منه

وهو ظن واما ان الزمان النجاسة عن البدن او النوب المتوقف عليها صحة الصلاة فالظن انها نجاسة
 فيصلي بحال ويصلي مد **قوله** ولا يلحق الطهر به بل يحجب الطهر بالماوان قل ان علم او ظن
 وجود نجاسة يحترم محتاج اليه في القابلة وان كبرت وفرضت عن الخط او كثر جلوت فيتموه
 اذا تطهر بالماء مرة وقطعتا قبحه **قوله** لفردا به من وفدها بكثرة الطهر به ثم جدد في ثوبه
 للنجاسة فوجب ذلك لانها لا تنافى بخلاف الارض وسبيلها غير الميزان صديقه او نجاسة لانه هو الا
 يورث الاستقذار بخلاف غيره قال قل وتعتبر في العطش المباح للتم ما في الموضع من
 الطبيب حائض والافلين من نجاسة الشربة من شربة نوحه الطبيب خصوصها
 في منارة مثله فليست طهره والبراج **قوله** وخرج بالمحرم غيره الا انه يكونه الغير هو مالك
 المالا لاننا من يقتل نفسه ولا يحل قتله غيره كانه اهداه بركه بالتوبة كمن المصلاة
 شرط وهو ظن الامام انهم لم يبدوا به كماله من سخر فلا يكونه احد به الا انه تاب
 وللمطهارة هذا التقديم يفيد احوال يخرج محتاجا الى الطهارة والنجاسة بالماوان بل
 يتم ويصلي عاريا **قوله** من مالكم اي على العطش فانه كانه مالك الما عطشان لم يند
 بل نجاسة مقاتله في ثم من خلال المالك قبل العطش فانه على ما تكرر اذا كان عطشا
 وكنته عطش ارضي مد محترم بل يبره موثقة في الامداد شوي **قوله** بدلم اي واما
 لرون بدلم فلا يجوز **قوله** دخول وقت الصلاة وقد قال احمد مالك وقال ابو حنيفة يصح
 قبل دخول الوقت لان طهارة مطلقة والماد بقوله وهو الوقت ولو قلنا نقول ان الائمة
 وشروط العلم بالوقت اي اوطنه مد بزيادة **قوله** قبل وقته فلو نقل التراب قبله وسبح
 به التوجه بدلم لم يصح اذ لم يوجد منه تحديد من قبل المسح والامع بالرجوع اذ ذكره فيما لو
 احل في النفل والمسح ولو نقل قبل الوقت او فيه لم يصح وانه صادف ان نقل فيه وجوز
 تاخير الصلاة عنه التيم في الوقت الزمان قدما حاجة فيصلي به وان خرج الوقت بخلاف طهره
 واما بعدت بعدد حدته بخلاف التيم **قوله** لم اي الوقت وقوله في اي في وقت وقوله ولو
 قبل الايمان بشرطه اي الوقت ولو تيم الخطية بعد الزوال من اوقته فلا والجمعة قبل الخطية
 جاز لان وقتها دخل بالزوال وتقدم الخطية اغا شرط لصحة فعلها وسئل ذلك ما لو تيم الخطية
 او غير قبل تمام العدد الذي تنقذ به الجمعة **قوله** للتفخي بها التفخي التلحاح لان المحتاج
 به كونه التيم ان اشار اليه بالركعة وهي لم توجد في الوضوء طهارة توبة وقوله ولا
 اي وان لم يكن عدم مصحح التيم قبل الزالة النجاسة لكونه زوالها شرط في الصلاة لما مع التيم
 الحق فالجواب انما انما توقعت ان النجاسة عن البدن خاصة للتفخي بها مع منعها بخلافها
 اذ كانت على النوب او المكاره فلا تفخي واعلم ان لا يصح التيم قبل الزالة النجاسة سواء تيم لما
 يتوقف مصححه على الزالة النجاسة كالصلاة ام لا كمن مضى على المعتمد دخل فاني قال
 يصح التيم لما لا يتوقف على الزالة النجاسة قبل زوالها وبعبارة ابن شرف على التيم برقوله
 ويقدم ان النجاسة اي غير المعفو عنها ما لم تكن في اعضا التيم والارضية كذا انما انفراد
 فرق في وجوب ان التيم بين المكافاة التيم وذلك لانه التيم لا باحتذاء باحاجة مع المانع
 فاشبه التيم قبل الوقت هذا هو المعتمد في الروضة في الاستحباب خلافا لما فيها من ان لو لم

صق

علي

يجد

اولا

بعد ما استعني بداويزيل به الغاسر لم يتيم به بل يعوكفا قد الطهورين خلافا **قوله** ووقت
 العذر فيتيم للعصر وقت الطهارة اذا ارجع التقديم وللمنا وقت المغرب كذلك فلو لم يصلي حتى
 دخل وقت العصر او الغداة وجب عليه تيم افر ليلته يتيمه لانه انما استباحها بوصف
 كونها محرمة وقد فات هذا الوصف فبطل تيمه لا عرفه فلا يصح ان يصلي به فخلد انما خلا
 ما لو تيم لغاية فلم يصلي حتى دخل وقت حاضرة فله ان يصلي بها حاضرة بتيمه ولفظه
 به ويقال لنا شخصه صلى صلاة يتيم نوي به استباحة غيرها قبل وقتها الحقيقي والوقت
 ان في المصرفة السابعة يتيم في غير وقتها الحقيقي بخلاف هذه المصرفة وعبارة ثم البرجعة
 قال النووي وعلمه الفرق بان عند استباح ما نوي فاستباح غيره بدلا وهذا يستح ما
 نوي على المصرفة التي نوي فلم يستح غيره **قوله** قال واما لو ارجع تاخرا فتميم للظهور
 في وقته فانه يصح بخلاف تيمه فله للعصر في هذه الحالة لان لم يتيم له في وقته **قوله** مد
 بانقضا الضل اي الواجب او بدله وهو التيم وان لم يكف وبه التيم فبطلان لنا شخصه يتو
 تيمه على طهر غيره **قوله** اذ ارجع ايقاعه هو فيك لعدم صحة التيم فيه اي لا يصح
 ان يتيم للنفل المطلق وقت الكراهة بنسبة له يصلي فيه وكذا قبله هذه النسبة
 فانجرح ما لو تيم قبل لم يصلي بعده وكذا الواطقت ولا يقال يلزم عليه التيم قبل دخول
 الوقت لان النفل المطلق لا وقت له **قوله** ويحظر العلم اي او قلته بدليل قوله فلو
 تيم ما كان **قوله** طلب الما اعلم ان طلب الما لا يجب الا بشرطه لان لا يتحقق عدم
 وجوده وانه يكونه تيمه للمنفذ لا لغيره وان لا يحتاج الما للمطش **قوله** بعد
 دخول الوقت فلو طلب قبل دخول الوقت لم يبول على ذلك الطلب ثم انه حصل به
 يتيم العذر كانه كافي اسم وفيه فلو طلب شاكا فيه لم يصح وانه مباداة الوقت
 لم يجوز تقديم الاذنة في الطل قبل الوقت انه قال مندا واطلقت وفيه ثم انما الاقرب
 الاكتفا في حالة الاطلاقة بطهر في الوقت كولو ولا تحمله **قوله** لا لم يقدر له النكاح واطلقت
 فمقد لم تعد التحلل ثم قال فلو طلب قبل الوقت عقب طلبه تيم لصاحبه الوقت
 بذلك الطلب كالم التكال في فتاويه ويؤخذ من اداه طلبه لعطش نفسه او صوابه
 محترم كذلك وقد يجب الطلب قبل الوقت كما في اتحاد او في اوله كونه القابلة عطشة
 لا عليه استباحها الا اذا ابادر الوقت او قبله فيجب عليه تيم الطلب في اظهر اجتمعا **قوله**
 لايت الاستاذ **قوله** بقدر استوال هذا الشرط يفني عنه الاول وهو قوله
 وجود العذر سواء ورضي ففما شرطه من ساحة وكذا في عدا الطلب والاعوان
 شرطه بل الاعوان من تيمه الطلب فان بحر الطلب لا يترتب عليه جواز التيم اذ قد يجد
 الما بعده فلا يصح بل انما يترتب على الطلب جواز التيم اذ لم يجد او وجده واحتجاج
 اليه وهو الماد باعوان بعد الطلب في شرط واحد بل التحقيق انه الطلب كشرط
 استقلاله تحقق لفقد الما الداخل تحت قوله بقدر استوال اي التيم عن استماله حسا
 او شرعا نازبه الشرط على التحقيق فلا يشترط استماله استمال الما حاسا او شرعا
 ودخول وقت الصلاة والكتاب الطهور هكذا حقيقة ثم في ثم نقول ان الما محدود

نف

ان يقول اما الرمل المتحمل على غبار فيجوز ان يكون بغيره **وقد** والتراب حتى ان قيله قول الم
تراب ويوجد من كذا قد قيل في طبقات الارض ولما تقوم طبقات
الارض من تراب نتاج لنا الرمل تراب واحد في جميع انما صلي الله عليه وسلم انما قيل في احد
منج بوجهه وتدينه بمجول على حدار عليه غبار لانه من الطين والطين خصل
الغبار فيها **وقد** وتورد ما في شريح في فرقة غيرة الى قول **وقد** بقصد التراب الخ
عليها قال **وقد** ولو وجد ما يكن بعضا من غبار وترابا كافي لوجهه ويدينه بنفسه تقدم التراب
لان طهارة كاملة ويكونه كالماء الذي حال بينه وبينه سبع سبع التيمم وجوده اذ كان
قلبت ما قاله في مخالف لقولهم متى وجد ما صلاحي الخصل وجبة تقدم على التراب
ولو لم يكن الا من الوجه قلبت لا في القدر لانه يصير ما قاله اذ اذ لم يكن الماء
والتراب في ملكه بارها بياضه ولبا معه الا عن احد من فقهاء شرا التراب على الماء
وقد وجب استعماله لو كان معه ما لا يفسده وتراب لا يفسده وجب عليه استعماله لو كان في
وجب عليه الغضا مطلقا لثبوتها التبرك والمصلحة في **وقد** في بقايا بين الاعضاء واما التيمم
بيني استعمال الماء والتراب فيا ترى في قوله وتكونه التيمم **وقد** ان كان في احد من غيره
الاصف فان كان كبر واستحقاقا في الوجه وطهره التيمم وغيره باستحقاق تقدم الوضوء
اعضا الوضوء في الشئ من الشئ الا ان لا يفعل من غسل يديه **وقد** لا يفعل من غسل يديه
يدنه اي كواحد الماء الذي يفسده جميع يديه فانه لا يجب عليه ترتيب **وقد** في هذا السورة في المراء
بالا والما في قوله فالتيمم منه اي من ذلك الماء ما يور في غلظ يجب في بعض ترتيب في الكفاية
لان ليس رتبة وبعض الماء ما لا يور في شئ الا في **وقد** وتكونه استعماله قبل التيمم فلا تقدم
التيمم قبل التيمم ومنه ما طهره بقى **وقد** اما ما لا يور في غلظ في **وقد** في الكفاية
استعمله لانه الذي يقوم فيه كفاية التيمم والرد لبعض اعضائه وهو الوجه اما من اوجه
الفضل وهو في وقت الا كبر فوجد انه التيمم والرد كعدم تطهارة اذ لا دخل له في وضع
حدثه لانه لا سجع فيه **وقد** فالامع التطهر الخ ومثاله وجوب السجدة بعد التيمم عن
الوجه واليديين ثم يتيمم عن الرجل عن يمينه **وقد** الا عليه معناه في احد من
الاصف تقدم سجع التيمم فضية ان لو وجد ما يكن وجهه ويدينه تيمم السج بالواجب
والبرد ولا تجزئه التيمم عن الرجل وهو كذلك يستعمل في الرجل ويتيمم من الرجل **وقد**
لا يجب سجع الرجل في اي اذ لم يغسل ما قبله ولا وجب استعماله لان ذلك واجب
استعماله وان خرج الوقت عز يري **وقد** اذ لا عليه نفعا اي في احد من لا سجع تقدم
سجع الرجل فضية ان لو وجد ما يكن وجهه ويدينه تيمم السج بالواجب والبرد
ولا تجزئه التيمم عن الرجل وهو كذلك يستعمل في الرجل ويتيمم من الرجل **وقد**
ومن به جاسترة قال قال هذه الحاجة التيمم من مضره اي لا تدرى ما تحت فيه
وجوانه انه ذكر تيمم المصحة الثانية وفي ما لو احتاج الى الا لانه خفي ومركب
وكانه لا يكتفي الا احد مما فانه يبرها التيمم ويتيمم عن احد **وقد** ويجب شرا الماء
في الوقت ومثل شرا الالة او استجرا **وقد** وكذا التراب اي ولو لم يحمل بغيره فيه
القضا

نحو

القضا فيهما يظهر **وقد** تيمم مثل رابع الماء والتراب ولا يجب شراؤه بزيادة على ذلك وان
قلت تيمم من اجل زيادة لا بعد ذلك الاجل وكانه ممتدا الى وصوله فحلا تكونه غيا فيه
وجب الشرا وقوله وانه قلبت **وقد** واذا سوي بالعين السرى نحو الوكيل بالبيع او الشرا
لان ما هنا لم يدر مع كونه من حقوق المتعالي المسببة على المساجد مع في غنى التيمم وهذا
ظاهر في المالا في التراب لان لا بد له وعبارته على **وقد** وان قلت الزيادة ولو عا
تقبات عليه عادة لان الماء لا يستبرأ فلا يور في الا خلا لا عقود الشارع من الا
تبات بالظهر خلاف تطهر في تصرف الوكيل ببيع ما كان من غنى مثل غنايات به فله
شرا لان الوكيل لو شرا من شرايه لادى الى الا خلا لا عقود الموكل اذ لا بد له
عينه الموكل خلاف المافاه بدله وهو التراب يقوم مقامه فلا خلا لا عقود
الشارع اذ لو ثبت لم شرا وان زاد على غنى مثل غنايات به فله **وقد** في تلك
الحالة اي حاله الشرا في الرخص اي التي منها التيمم **وقد** ليدت عليه ولو لم يحمل
قبله ومثل الى وطنه او بعده ولا مال له فيه ولا وجب شراؤه فيما يظن ولا فرق
بين انه يكونه الدين لله تعالى او لادمي ولا بين انه شغل بزمته او بغير ما كسبه
كفتم رخصها على رتب **وقد** محرم سلكه اذ ما لم غيره ولا فرق بين احتياجه
لذلك حال او لا ولا بين نفسه وعنه من رقيقه ورفقة وزوجته ولان فيه
الكفاية والمصلحة ثم في رتب المحترم يجب يستغنى به وكذا ما لا ينع منه ولا ضرر عليه
المعتمد فيخرج نحو الطيب المقوم **وقد** لم يجب عليه الشرا متقناه ان يجوز له وليس
كذلك فقوله لم يجب اي ولم يجز **وقد** حتى المشككة اي الله يقبده فلو كانه مال الكفاية
لمسكت عن لا ينفذ به وجب بغيره وابدال بلا ينفذ وشراؤه من الزيادة المافاه على زيادة
الفضل قال في هذا الميزني ومثل الخادم **وقد** فاستحق كسفة حيوانه محترم ولا يكتف
والخادم والسرة **وقد** ولو وجب له ما في المراء بالهبة وقامها ما في القبول والسؤال فيجب
عليه واعارة الماء واجارته كذلك قال قال وفيما قال اظن انظر لانه شرط المراء ان يتفق
به مع بقا عينه وكذا الموضع اللهم الا انه يبيع عما اذ قال المولى والموضع تعضابه
واجبه في فجب عليه ذلك ولا بعد فيه وعبارته **وقد** والحاصل انه لما يجب
فيه ختمت اسر الخوا لاجابة والاعارة والهيئة والقرض وفي الالة الثلاثة الاول
فقط واما التيمم فلا يجب فيه شئ من ذلك وقد يقال ما المانع من ان يعي فيه
الاقتراض وقد يقال فيه منه انهم **وقد** ويتوسط قصد التراب اشار به الى انه هذا
شرط لا ركن والمقول عليه انه التراب ركن وانه قصد ركن وتقدر ركن فالاركان
سبعة على المعتمد شرط التراب خمسة انه تكونه طاهر طهرها فاما غبار
لم يخلط فيه ومعنى قصد التراب قصد تحريكه على العنق او يرض من شئ من رتب
وقد فزودة اي كسفت ومثله الى وجهه فلا يقال انه هذا في نقله وخرج ما لو
اخذه عن العنق واعاده فانه يكتفي قال **وقد** وانه قصد بوقوفه خلافا لما لو
نثره المطر في الطهر بالماء او عابا به انتفاقا من غير رتب فانتقلت اعضاؤه لان

٢٩٢

من ذلك تفتت الزيادة كما هو ظاهر **ج** **ق** التيم من رتبة ولا يبقى ان تكون من رتبة للوجه وفرة للتد
فلو مع بعض واحدة وجهه ويصنعها الاخر مع الاخر في اليد اذ عكسه كفي فقل من رتبة للوجه
ومررت لليد من رتبة على الغالب كفي فالتيم بالمرتب من رتبة على الغالب **ق** بل كفي ذلك
اي منها السؤال وحله بيمين التيم والنقل لا انه في الوضوء بين غسل اليدين والمصنعة ان يكون هو
يفيد ان التيم لا يجب مقارنتها للنقل خلافا لما مر من استحباب مقارنتها لغسل الكفين
في الوضوء وقيل ما ذكره هنا في التيم ان يقال عملة في الغسل في التيم لم في السؤال قبل
استقبال الماء وعلى قبلي الوضوء مقارنتها التيم لغسل الكفين ينبغي ان يقال هذا في
النقل فيكون السؤال قبل النقل والتيم في عظام روي صلاة ركعتين بعينه قياسا على
الوضوء كما صرح به في فتاويه نقله عن المصنفين **ق** كالوضوء بتفاد منه طلب الفرة والنقل
في التيم وهو كذلك قال في هذه الاستفاضة نظرا لانه قاسى على الوضوء التيم لم وكذا في
لو كان في فقهه لكان في روى من قوله كالوضوء ان يرد على التيم الاستفاضة والتحليل كما قال
الفرابي في الوضوء كنه بايد الماء بالتراب بان يقول فقل ذلك وينبغي استحباب التيم في
بعده في مثل ان لا يراه ذلك فاعطى التيم في روى من قوله فقل ذلك وينبغي استحباب التيم في
ان اذ اقبل الذكر في اطلق اما اذ اقبل القرات ولوم الذكر في روى من قوله فقل ذلك وينبغي استحباب التيم في
الحجب فيقصر على اقل التيم والاربع ان ياتي بالالم **ق** ويقدم اليمنى ويستأنه يا تحت
به على كفيته المشهورة وفيه انه يمنع بطونه اصابع اليمنى سوى الابهام تحت اطراف
انامل اليمنى بحيث لا يخرج انامل اليمنى عن مسحة السرى ولا مسحة اليمنى عن انامل
السرى ويحتمل ان على ظهر كفي اليمنى فاذا بلغ الكوع عن اطراف اصابعها الى طرف الذراع
وعزها الى الرقبة ثم يدبر يمينه كفه الى بطن الذراع فيمرها على رافعاها مده فاذا بلغ
الكرع امرها بالسرى على ظهر اليمنى ثم يفعل بالسرى كذلك ثم يمسح احد يمين
اليمنى بالآخرى واعلم ان يجب ان رفتهما فمجلس تيمهما تندسح وجهه وجان مسح
ذراعيه متراهما لعدم التقصا لم في الحاجة اذ لا عكسه مسح الذراع بكنها فصار كغسل الما من
بعض الغضو الى بعضه لان اليدين كعضو واحد قال في المجموع **ق** في روى **ق** والمحوالة
هذا محله في السلم اما صاحب الغزيرة فيجب المحوالة في طهره كما سيذكر الله **ق** بتقوية
اي التراب ما **ق** ويجب المحوالة في روى من روى المصنف وتيمه وغسله اذ اصاب
وقت الوضوء **ق** فيسبها اي الماكور في الكنت وهو المحوالة بين الوجه واليد من
والمذكور في آله وهو المحوالة بين التيم والعملة **ق** ويخفيف الغبار اي بتقوية
او يغضب اليد اذ كان كثر او ما مسح التراب عن اعضا التيم فالاحكام في الام ان لا يغسل
حتى يفرغ من العملة **ق** روى **ق** او يلقوه مقامها اي الكفين من خفة وجوهها
غير التيم للتخفيف وجس الكفين فالقام مقام التخفيف والتيم ومقام الكفين في روى
ق في اول المزمين اي في اول كفه من المزمين اما في الاخرى فلزيادة اشارة الغبار
واما في الثانية فليست بالواصل لما بين الاصابع من التراب عن المسح على الكف من زياده
ق وتخليل اصابعه اي اذ فرق في الثانية والابان لم يفرق بينهما وروى في الاولى فانه يجب

في

في هاتين المصورتين وعبارته المخرج ويست ترع طاعة في الاولى ليكون مسح الوجه جميع اليد
ويجب ترعه في الثانية لغسل التراب الى محله ولا يكتفى بتركه في الطهر لما لان التراب
لا يدخل تحته خلافا لما في اجاب ترعه انما هو عند المسح لا عند الغسل هو روى وقول ولا يكتفى
بتركه اي ان لم يغسل وقوله فاجاب التيم انه قال م روى من واجاب ليس لغسله بل لا يغسل التراب
لما تحته لانه لا ياتي غالبا الا بالترع حتى لو حصل التيم بتركه او لم ياتي الى واحد منهما لم يمسح
كفي لانه لو كانه متيقنا بحيث يعلم عدم وصول الماء الى ما تحته في الطهر لتركه الا بتركه او ترعه
وجب به باحتصاره قال الواقفي **ق** ويسقط فرض الراحتين وما بين الاصابع حتى من لا
قالوا فان قيل قد صار التراب مستلما فكيف يمسح به الذراعين ولا يجزئ نقل الماء الذي غسكت
به احدي اليدين الى الاخرى فالجواب بوجهين احدهما ان اليد كعضو واحد فلا يحكم
بالاستعمال الا بالانصال وانما يستعمل خلاف التراب الثاني ان التيم يحتاج الى ذلك اذ
لا يمكن مسح الذراع بكنها بل يغترف اليدين فيهما فينقل الماء من بعض الغضو الى بعضه
ذكره كنه في المجموع قال الاصولي **ق** ويجوز ان يقتض ان انتقال الماء من احدي اليدين
الى الاخرى مع الانصال لا يجرى مستلما في التيم **ق** منا وجهه اي عدم الرقعة والذي
يطلب التيم اي ينهي به **ق** روى **ق** للامثلة الاول والثالث جاريانه في التيم لغسل الما ولغسل
واما الثاني فخاصة مع التيم لغسل الما **ق** ما بطل الوضوء ان كانه التيم عن حدث امز
اما لو كان التيم عن حدث ابرق فانه لا يبطل بالحدث الا من روى وقال لنا زحل يتيم بال
وتعوط ونام عن فلكه وليس وحيه واعني عليه ولم يبطل تيمه ومصدره ما ذكر **ق**
روى الما في التيم روى البصر فقط بل المراد العلم فدخل الايمن ولو كانه الما فقلنا وان لم
تكن كطهارة روى ولوعت الحراحة وجهه ويدير يمينه ويحمله سلمتان ونقد الما وتيم تيمها
ولا حاد ثم روى الما بطل تيمه بالنسبة الى رجليه لان تيمه عنهما لغسل الما وقد وردت عليه
وليبطل بالنسبة لغسله لان تيمه عنهما للعلمة وهي باقية اذ يبطله بعض الطهارة
لا يقتض بطلانه لانه لو كانت بالما او بالتراب روى **ق** لا حاجة لتقويده بالطهارة
اذ روى الما من روى مطلقا كذا قيل في روى بان قوله الامن ان لم يقتض بفقد التقيد بذلك **ق**
في عن روى الصلاة اي وقت التيم اي قبل التلطف بالامن والوقت بين الغرض
والنقل في الصلاة وانه كانت تخط بالتيم **ق** روى **ق** وانه ضايق الوقت اي فيمن تلزمه
الاعادة يمسح اي اذ كانه في حد القرب لانه اذا لم تلزمه الاعادة بشرط الامن على الوقت
م كما تقدم وفيه ما هو صريح في بطلان التيم بروية الما مطلقا اي لو كانه به تلزمه
الاعادة ام لا اي اذ كانه الما في حد القرب ثم ان هذا في التيم الذي هو الرمية
اي العلم لا قال التيم خلافا للوعه فانه بشرط الامن على طهر الوقت وكذا بشرط الامن
على وقت الوقت بحيث لو تمنا خرج الوقت لاقتنا الممسح في التيم روى **ق** والمناسبات
بغير الضيق فما اذا تمنا لم يفت من الوقت ما سواها **ق** روى **ق** اي من يجمع حجة كبر احسا
كسرة **ق** روى احكام اي ايم فلا ياتي في قوله خدري ذا روى روى **ق** وكذا
تروى الما من الما والام اي بشرط الامن على الوقت ولو كانه كحل يغلب فيه وجود الما

الشرع ونظم ان يحل ان امكن غسل الجرح او احدثه بعضا المعاصي او كانت هي التيمم لو كان سح العليل
بالشباب والافلا فائدة في وجوبه كغيره سلطان **والحق** اي وكذا الحقوق في شرع ما يدور
فيها من الدهن منزلة الحبر حتى يجب السج على طاهر بالماء ما قطرت فيها من وضوء الماء السا
ن اذا احتاج الى تقطير شيء في اي قطر باليد اذ لا يلزم من الاحتياج الى التقطير باليد
اي فيكونه هذا الذي باليد لما تحت حبرة ياتي منه تقطيرها وكانه المناسب ان يقول ويقط
في الحقوق اي ان اخذ من الصلح شيئا **ويجب** سح كل اي اجبية وما احتج بها فانقد
ان اخذت من الصلح شيئا كما ياتي ولا يفي سح بعضا قال قال **ن** فان قيسه انه لا يجب سح
اليد على ما اخذت من الصلح لما تقرر ان سحها انما هو يد عنه لا عن محل الجرح لان
يدل التيمم لا عن فوجوب سح كل ما سح الا ان يجاب بان تحذير ذلك لما سح اي وضوءه
واوصفوا ذلك احتياطا ويجب سح الساتر ولو كان به دم لان بعضه عن ما الطهارة وسح
ذلك ما اخذ من الصلح ومن ثم لو لم ياتوا به او اخذوا من غير سح سح على التيمم
كأنه النوري وعبارة قد يعنى عن الدم الذي عليه وان اختلف عما السج بقدر الانه
من يري ويتوقف صحة السج عليه ولو سقطت حبرته في الصلاة بطلت صلاته
سواء كان يري ام لا لان نقله الخن يخلط ما في الساتر من التيمم البراءات خلافة فانه
لا يبطل التيمم كما في ثم **ن** خلافة التراب ان علم منه ان الحبرة نوعت اعطى التيمم
سقط التيمم الا لم يفي سحها بالتراب فيصلي كفا قد اظهرت وتعيد فاحفظ مد
وان كانت في محل كلف لا يستسج **ن** فلا يبرئ من سح الجليل خلافة الما فانه يبرئ من
و رايه في نحو سح الخن **ن** لا يبرئ من سح الحنات وعدم نزعه الحنات بقتض عدم التبريد
علة **ن** خلافة الخن انما هي عدم زرو والتاقت وعدم القرع الحنات لان مردنية
التاقت ويجب فيه النزح الحنات **ن** ونحو كما في وضوء ذات ولادة **ن** متى
سأى قبل الفصل او في انشائه والاول اولى من قبل لما اخرج التراب قال **ن** وقت
غسل عليله ولم تقدم التيمم على السج والسج وقوله لما ذكر قال **ن** وشروط
الساتر ليكن ما ذكر في وقوله الاعتناء بالصلح مع عدم إعادة الصلاة فقي اخذت بقدر
الاستحسان ووضعها على طهر وغسل الصلح وتيمم من الصلح وسح على الحبرة بشرط
مع ولا إعادة عليه وهذا التقدير يرفع ما لبعضهم من ان قال في الاولي وشروط
لوجوب سح الساتر ان يات من الصلح شيئا بشرط لوجوب الغض ان لا يات
من الصلح الا ما لا بد منه للاستحسان لكن ليس الحكم الا في الغض وعدمه وقوله
ليكن ما ذكر في السج وفيه نظر لان السج كما وان اخذت من الصلح زائدا على
قدر الاستحسان غاية الا ان يجب الغض المناسب ان يقول وشروط في عدم الغض
في صورة السج على الساتر كما كان يور في ذلك وبذلك عقب قوله وسح على ولا إعادة
عليه فقوله وشروط في الساتر ليكن ما ذكر مقدم عن محله حيث فكمه التيمم
ليكن ما ذكر في عدم وجوب الاعادة لسج كذا م فتأمل **ن** ان لا يات خاف لوقال
ان يات من الصلح شيئا كما في كان اولى بل هو العوالب والتعبد على ان لا بد من في

محله لان انما يعتد بعدم الاعادة كما ياتي قال **ن** بانها المكمل لاحاجة لذلك الا في بل هو مفيد
للمتأمل لان المكمل ليس مقولا بالتشكيك قال بزيادة **ن** وجوبا عايد لم يسج وتفضل وتيمم
بدليل الدليل خلافا لظن كذا م فتأمل قال **ن** لما روي ابو داود في هذا الحديث دليل للثلاثة
التي هي التيمم والصلح والصلح **ن** ثم يسج بمعنى الواو وطم الحديث ان يسج عليها طلقا
اي اخذت من الصلح شيئا لم تأخذ مع ان الصلح به ان لا يسج عليها الا اذا اخذت وجاب
بان الخطابات الواقعة في الكتي والسنة مبنية على الغالب والغالب الاخذ من الصلح
الغزيري **ن** ما تحت اطرافه اي الساتر **ن** وقضية ذلك اي قوله وسح كل الساتر **ن**
لا يجب الاولي لم يجب ليطابق جواب لو شرطها في الغض **ن** والغض اي ويحل الغض **ن**
وعبارته كالتصديق فيقال فيها يجب سحها بالماء بالاعادة حيث كان بقدر الاستحسان
ولا يقتضي ان وضع على طهر كما ياتي وقوله ولما بين ان ما بين الحيات هي كلف
اذا خاف من غسله بخوف تيمم تيمم التيمم عنه وعن الحيات فان وضع عليه سائر سحها بالماء
وقوله ولما بين ان اي ويغسل سائر ما سار عليه سياتي **ن** من الحقوق المناسب
ان يقول من العصابة **ن** نزعه اي اللصوق **ن** سح اي اللصوق **ن** وفيه
عن نقذ الدم ويفرق بينه وبين دم حلت الذي اذا اختلف با حني وهو ما حلت الثاني
بان هذا ما طهره فاعتبر خلافا ذلك **ن** لصحة الواجب وقوله وسح اللصوق والاصافة
فيه وفيما بعده بياينة وقوله غاي دفع مقتضى الحلة وهو تقضي الحار يرد عليه ان در الما
يقدر على جلب الصلح واجيب بان ذلك من احتياط للعبادة مع انه من الدم
ممنوعه **ن** واذا تيمم اي وسح الساتر بدليل ما بعده **ن** لزم من متعلق بقوله تيمم
الاول وعبارة المخرج ومن تيمم لزم من قوله حدث لم يقد غلا ولا سح **ن** لم يند الحنك
ونحو كذا في **ن** والمحدث اي اي ابتداء الذي قبل هذه الامور الثلاثة بقدان اخذ
لان اخذت بعد فعل هذه الثلاثة ترا هذه المصحة مفروضة فيما اذا لم يحدث بعدها
نتأمل ونفصله عن الحنك وان كان حكمها واحد العلة لما فيه من اختلاف لانه كذا
ما رعى من المتكلم وهو يحكي اختلاف **ن** ما بعد عليه وكذا ما قبله ما يوجد من عبات
المخرج لانها شاملة للحنك والمحدث واعتداله بذلك لانه الذي يتوهم وجوب اعادته
مراعاة للترتيب لانه اذا كانت العلة في يديه وتيمم لزم من قوله حدث زعا يتوهم انه
يعيد سح الساتر وغسل الرجلين واعادة للترتيب **ن** وانما يعيد التيمم من وضع الظاهر
موضع المصحة وليكن تيمم واحد لانه كان في الاصل سجدة اذا كاته في وجهه طرحة
وي يديه وفي رجله وغت راسه فانه يجب عليه اربع تيممات فاذا اراد وضوءا اخر تيمم
واحد لان وجوب التعدد او الامراة للترتيب والترتيب الا انه ما قط فاحفظ **ن**
ن خلافا من شئ لمعة فانه يفسل ويعيد غسل ما بعد وضوءا وهذا من شرط قوله
فلا يحتاج الى اعادة غسل ما بعد عليه **ن** واذا امتنع وجوب المخرج في حوائج التيمم
او ندته ما في جعله خسر وليس كذلك في جامع حوائج الما المقدم من لفظ وجوب
قوله الا في وجوب التيمم وعبارة المخرج واذا امتنع استعمل في اي وجهه فاحفظ

الوجوب كان اولي كماله قال والظن هل يحرم الاستعمال عند خوف بطون الرد والفتن المحرمة كما هو
 صريح قوله رحيق قال ويصح ان يرد به تحريمه عند غلبة حصول المحذور بالطريق ان كان بطون
 الرد وجب التيمم عند خوف المخرج وجب تيمم وعبارة ست المنافع كانه قال في المخرج وعرف
 التيمم بالالف واللام الحارة للرد على منعه من ذلك ان التيمم الى ان يجر التراب على المحل
 المتخوف عنه فيكون المراد بالتيمم امرار التراب على المحل **فصل** ان كان في موضع العلة في بعض
 غير رتب العاصي عبارة من رتبة اليد ان قال اقبلت في ليلة باردة في عزيرة ذات السلاسل
 فاقفقت اي غفقت ان اغتسل فاقفقت فتميمت وصليت باصبعي الصم فذكر ذلك للمصنف
 صلى الله عليه وسلم لم يقل يا عمر وصليت باصبعي فافترقت بالذي معني من الا
 غتال وقيل اي سمعت الله يقول ولا تغفلوا انفسكم ان الله كان بكم رحيما نصيحا
 الله عليه وسلم ولم يقل عيا قال في قوله صلى الله عليه وسلم لم يرد وصليت فخرج في نية ربه عيا
 امامته فانه قيل يلزم من الاعادة اشكرك بانه من تلزم الاعادة لا تعجز امامته او يبعد
 لزومها اشكرك بانه التيمم للرد تلزم الاعادة وقد يجاب بان انما يفيد صحة صلاته
 وامامته صلاته تيمم خلقه في واقعة حال محتملة انهم لم يعلموا بوجوب الاعادة حاله الا
 قديما فحاز اقتداؤه للتكفير فلا اشكال في صلاته ولا في رتبة النبي صلى الله عليه وسلم في الاعادة
 الصلاة لان يعلم ان ابن العاصي يعرف الحكم وان اخطأ الامر في وجوده كما ان كان باخر
 البيان لوقت الحاجة جاز **فصل** وتوضا ومنع للصلاة وكاهن ضا وتيمم للرد وصلي
 اماما **فصل** قال السيريني في اثاره الى ان هذا الحديث لا يستدل به على ما ذكره الا باللفظ الذي
 ذكره السيريني وهو ان تيمم البصر والا تيمم الحديث ان لا تيمم صلاة تكفي بستره به وهذا
 تيمم للرد اي والرد كما في موضع فخرج المتقدم **فصل** وتلطيف بالناس في حال الضرر
 اي يتلفظ وكذا قوله الا في وضوءه والمراد انه يتلفظ ويؤاخذ به انه ترك التلطف
 الى دخول الماء الى الحاجة وقد اخبره الطبيب بخره الماء الى وضوءه اذا وصل اليه اذ ذكره
 في شئ فان قدر غسله وامكنه من الماء اصابه وجب تحلات ما اذا لم يمكنه الا مسح
 بالماء فلا يجب لانه المسح لا يقوم مقام الغسل وقوله وجب اي لعل ان افغى ربه الله
 عند امسه ما بللا مائة ولا يكون مسح بالماء ما قبل ان افغى قال مسحة كما تيمم
 خطا وتحريفي في عبارة الامام السابقة وازرق الالتفات بحجة عند لانه مسح بدل
 عن غسله وما هذا اصل ولا يكفي المسح عند لانه الغسل اقوى **فصل** فانه يقدري على
 المصالح ولا يجب تزج سائر حقيق من تزج والاوجب التزج خلا فالاعادة الثلاث
 قال **فصل** ولو خرج عن المحدث بالتميم وامسح غصوبة اليد حذفت النوب لل
 صافته والله لا تخفف ولا لغيره لا لغيره على النيابة عن الناعل لجمع اي
 ما تقدم اذا كانت العلة في عضو واحد وعنا فها اذا كانت في عضوين **فصل** فها
 اي في بعضهما لا في كليهما والاوجب تيمم واحد لا تيمم **فصل** فها تيممات هذا اذا كانت
 العلة في بعض كليهما او عنهما كانا غير متواليين فيكفيه تيمم واحد **فصل** لتقدد القليل
 كالوجه واليد والرجل واليد واليد وكذا الوقت الوجه وتغيب اليد واليد واليد

ان

بعد اليد
 فتأمل
 كاشه

انه متى وجب الترتيب بقدر التيمم والافلا **فصل** وكلم من البدن والرجل الى ان نزلوا كانت
 العلة في وجهه ويديه تيمم عن الوجه قبل الانتقال الى يديه ثم عن يديه قبل الانتقال
 لمع الرجل **فصل** وسحب ان جعل كل واحدة اي فان قيل اذا كانت العلة في وجهه
 ويديه وجب مسح الوجه اولا جازيوا في تيممهما فله لا يكفيه تيمم واحد كمن غلبت الحاجة
 اعضاءه فاجاب **فصل** ان التيمم هنا في طهر حتم فيه الترتيب ولو كان تيمم واحد جعل
 تطهير الوجه والبدن في حالة واحدة وهو متنع بخلاف التيمم من الاعضاء كلها سقوط
 الترتيب بسقوط الغسل في وضوءه **فصل** فان رتبة ولا بد لكل واحد من التيمم مستقلة
 على المتعد لان كل واحد منهما طهر مستقلة لا يترابطا قبله قال في عني م روي ان روي
 التيمم فاربعة اي في الطهارة الاولى فلو صلي وضوءه حدث والاد افرغاه تيمم واحد **فصل**
 لسقوط الترتيب لسقوط الغسل اي غسل المصباح فانه كانه حدثه افرغاه تيمم واحد
 وان تعدد محال العلة وبقدرة اجباير اذا لا ترتيب في طهر سم حادثة تقع كذا اتفقت
 بالحقيقة التي توضع في الذراع مثلا فلهذا كذا وقيل انها قد قام فها مقامها في مداواة الجرح
 لم ينف عنها فلا تقع الصلاة مع غيرها وان لم ينف عنها مقامها صحت الصلاة معها ولا ينف
 اشتغالها في المحل مادامت الحاجة داعية اليها وبعد انتهائها الحاجة يجب تزجها فان ترك ذلك
 عذر منه ولا يقع صلاته عني في شرط الصلاة على ما مر **فصل** ان كانه وضوءها
 على طهر اي كالماء من الحدثين كالحق لا طهر الا وضوءه وتولاه المص على طهر اي ولم يسل
 تزجها وكانت في غير اعضا التيمم ولم تأخذ زيادة على قدر الاستحساك فعدم الاعادة
 مقدم بقدر اربعة فانه وضعت على حدث وجبت الاعادة الا في مسحة واحدة
 وهي ما اذا كانت في غير اعضا التيمم ولم تلغ من المصحح شاربها صحت التيمم
 ان كانت في اعضا التيمم وجبت الاعادة مطلقا وان كانت في غيرها فان لم تأخذ من
 المصحح شاربها فلا اعادة مطلقا وان اخذت زيادة على قدر الاستحساك وجبت الاعادة
 مطلقا وان اخذت ملايد منه للاستحساك فاقضها على طهر لم يسل تزجها فلا يقضى
 والابان ومنها على حدث او سهل التزج **فصل** وجب التقاضي في وضوءه وتقدم ذلك في حكاك
 فلا تقضى السرة قدر العلة او قدر الاستحساك في الطهارة وان يزد على قدر فاعده
 او مطلقا وهو بوجه اريد **فصل** لانه اي المص على الجبهة وقال بعضهم لانه اي عدم
 الاعادة اوي اي **فصل** على محل التيمم اي في الوجه او البدن **فصل** لتقصاها البدن
 وهو التيمم لان التراب لا يجر على جميع التيمم لو خذوا التيمم من وضوءه وقوله
 والمبدل منه اي وهو الطهر بالماء **فصل** يقتضي انه لا فرق اي في عدم وجوب الاعادة
 بين تيمم الجبهة في اعضا التيمم او في غيرها وهذا الاطلاق متصف والمبدل من التيمم
 فتعلم وما في الروضة اوجه متمد وقوله لما ذكر اي لتقصاها البدن والمبدل منه **فصل**
 من اعضا الطهارة لوقال من اعضا البدن او من اعضا البدن كما مر **فصل** وجب
 تزجها اي ان اخذت من المصحح شاربها وكانت باعضا التيمم وان لم تأخذ وكانت
 المناسباته يقول وجبت الاعادة **فصل** لانه اي مع الجبهة المعلوم من المقام

لنفوت شرط الوضع بالامانة البيانية اي شرط هو الوضوح وكونه الاول وانه يقول البيان لان
الامانة البيانية لا يشرط فيها ان يكون بين المضاف والمضاف اليه فهم وضوح من وجهي الخاتم حديد
وكذا يجب القضاء ان يكون الترتيب اي لعدم صحة المسح اي لان وجوب الفصل في وجوب
القضاء لعدم صحة العبارة وفي تسمية قضاء شامح لان الاول لم يقع في كونه شامحا قال مد
وظم كلام اليه صحة التيم في هذه الحالة مع وجوب القضاء وليس اذا فعل المراد وجب القضاء
لنصار تيمم حيث وجب الترتيب وكانه وضوحا على طهر ليس بقدر لان لو وضوحا على
حدث وجب القضاء انما بالاولى **فصل** في نظائر المطالب علم منه الاستغناء لذكر في المسح والارتقاء
على تحقيق كونه للشرب قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسح للشرب فالوضوح فيها علم لقدر الوقت
لها على الشرب او لا لتفاد في موضعها الوضوح في ذلك وان شكرها احتسب الوضوح
فما قاله النبي صلى الله عليه وسلم وقال غيره يوق بين الحائض والمهرج فان طهر لهما الخواص
الاقتضار على الشرب خلاف المهارج والارواح تحكم الوضوح في مناذك ويختلف باختلاف
الحال **فصل** او صلاي به اي بتيممه **فصل** ولو بين المالح اما ليس بقدر بل مثله اضلال عن
الماوسات التي الاستغناء مثله لها واعلم ان المسائل التي ذكرها في عدم الاعادة مبنية
ومناسبة لقول الملت في الجبهة ولا اعادة وما فيه الاعادة فهذا شرط ادى **فصل** او اضل
فيه اي تشب في ضياع فيه وفي المختار ومنه اضل واضاعه واهلكه قال ابن السكيت اضلته
بغيره اذا ذهب منك وضللت المحمد والدار اذا الم عرف موضعها وكذا كذا **فصل** مقيم
لا يمتد في لم فاني هذا من اجله في قوله انما لو اضل رجلا بالنصب على المغنولية
فصل بعد امكانه الطلب فيقضي اذا لم يعين في الطلب بالاولى قال **فصل** لكنه تصرف في
الوقوف احتراز به عما لو ادرك لم فاني رجلا من غير علمه او برئته ولم يشرب فانه لا اعادة
عليه اذا تيمم بعد الطلب وانه كانه اما موجود ام بعد عدم تقصير **فصل** في قوله لكنه
تصرف فيه ان لم يتصرف بخلافه ثم المراج لو هو ذا ما حقيقة او حكما بعد وسبقه في اماله
حتى يشبه او امثله الى تقصير وقوله او حكما اي نبي اذا نسي عنه او التيمم **فصل** لو
نسي سابق المورة اي قضائي عيانا ثم تذكرها وهذا مستثنى من حديث رفع عن ابي
بخطار السات لم استثنى منه غرامة المتلف **فصل** وفي الثانية اي والكيفية الثانية
هذه نادرة ولا بد من الادراك لا بد من وجوب الاعادة بخلاف القدرة العام اذا وقع
دام فلا اعادة **فصل** بان محرم الرفعة هو بعض الميم وفتح الحاء المعجمة وتشد يد السا
المفتوحة وقال شيخنا في محرم الرفعة اي ضايرهم وكنياهم ليس قيد الا انه يحكم عام وقيد
ان محرم عيني الحياض لم يخد في المباح ولا في المختار ولا في القاص **فصل** او سمعت
محرمه لو خذ منه انه لو اتع محرمه لم يحن ببعض الاما كانه كخم الرفعة اي فلا يقضي
عليه والممول عليه في الاشاع وعنده الاشاع بالفعل لا الثاني **فصل** او خذ منكم **فصل**
لاقتلال بان تارة عنها **فصل** في حصة الاول والتلف الما الثاني التقريف فيه بيع
او هبة الثالث موقوف به الرابع تعارض حاجة العطشان وحاجة الميت والمسا
ترك الميت الخامس الاضواء وهذه الفرع مناسبة لكلام اليه والمات المتقدم من
جهة

جهة الكلام على الاعادة تارة وعدم الاعادة تارة اخرى **فصل** لو تلف الما في الوقت هذا هو
الفرع الاول وقصوره ستة لان اما ان يتلف الما في الوقت او بعده او قبله وعلى الما اما ان
يكون له من اول ابان كان عبثا ولا اعادة في الصغير الستة ونقص في ثلاث فها وهي ما اذا
تلف في الوقت او بعده او قبله **فصل** في الوقت اي بقيد بل مثله ما اذا كان بعد
الوقت كما في م روتك لوض انما دنيوي او ديني ومثله الاول عمالي وهي الترة والتنظيف
ومثل الثاني مثا لحد وهو غير المحتمل بان استحب عليه ما ان طهر و غيره **فصل**
وغير محتمل اي في الما لم يدر الطهور من غير فانلف الما لم يصح تيممه **فصل** وجود
ما بعد **فصل** للتدبر ويصور ما اذا كانه عدم التبر والتنظيف فيمنه فيقيد بها عليه لان لم
يد لا وهو التيمم تامل وقوله او بعده اي عبثا اي فاحاصل ان متى كانت عبثا عمن حول
كان في الوقت او بعده فتعلم او بعده ينقطع على قوله في الوقت الوقت بعد قوله عبثا
والمراد بالوقت الوقت الاداني لم يعلم كذا من ش **فصل** او بعده اي بعد خروجه
فصل اما اذا تلف قبل الوقت اي لا في من اصل بل عبثا وهذا محتمل قوله او ان تلفه عبثا
في الوقت او بعده ويدل على انه لا لوض قلم ربه كانه يجب ان **فصل** لما مر اي لانه
تيمم وعرفا قد لهما **فصل** ولو باعد الخ حاصله ان اذا عرف انه قبل الوقت فلا يحدرا
وانه تعرف فيه بعد الوقت لا احتياجا فلذلك لا احتياجا فلا يقع تقريه ولا تيممه
ما دام قادر على استياده وهو باق فانه تلف وتيمم بعد تلفه مع تيممه ولا يقضي
وان يخرج مع تيممه وقضا الصلاة التي فوته اي الما في وقتها لانه يتيمم تقويت
له ولو كانه منه حصة ابطال ما سلا احتياجا بها الطهارة قدر طهر فيقضي فباغ الحنسة
هل ياتي فيه قول لا يفرق بين السفينة منج في الاحتياج اليد وسيل في احتياج اليد اول
يسمى في الجميع قال بعضهم بالثاني نظرا الى ان ما الطهارة لا ينضب وقال شيخنا بالاول
لان ما الطهارة منضبط **فصل** م ر كعطين مثال للمني وقوله حجة **فصل** عن تعليمه
في ان المستبر في المصحة العدة على التيمم وان لم توجد القدرة على التيمم وقد
يجام بان اليه رجلا بهي هذه العلة على الغالب لانه الغالب ان من عجز
فيه عن التيمم يكون معوزا عن تسليمه **فصل** في هذا شرعي لا حس لان وجد فيه التيمم
حسنا **فصل** وانه اي بتيممه للطهور لان من لم يمت له كفاية لا يقضي لها التيمم
مال والديون لا تتلف بالا عيان بل تتلف بالذم هو انزل لكل هذا في حال
الحياة اما بعد الموت فتتلف بها اي بالا عيان ليدلهم قولهم من مات وعليه
دين تتلف بتركه لم يهربه فتأمل **فصل** فارق اي عدم المصحة فيها **فصل** وعليه
ان يسترده عطف على قوله السابق لم يصح بيعه ولا هبته فهو من تطهير **فصل** فله
يجب تيممه هذا مخرج في وجوب قضا الصلاة مطلقا اي سواء التي فوته في وقتها
وما بعد ما هو مخرج عدم فحجة التيمم ووجوب الاستدراك ان لا فرق بين
ان يكون لوض واحد فقط او اكثر ووجه وجوده بعد عند التيمم **فصل** فان
ما قدر عليه وكانه في حد القرب فانه كانه جدا لم يصح التيمم ولا يقضي **فصل** فان

ساعات
ويحصى

عن عن استزاده والحال انه باق بدليل ما يأتي من قوله ان تلف الخ **ق** قبل دخول وقتها اي وقت
ما سواها كانه باعد في وقت الظهور مثل ان يستزاده في عشرة اوقات مثل بعد هذا
الظهر الذي اعنه فيه فانه يتيم هذا الظهور وجب عليه اعادته لا تلاف منه الما الذي يقين عليه
الظهر اي ما العبر الذي تقدم او لم يرب من ذلك فنتيم ولا يخفى ما دام عاجزا عن الاستزاد
ولا يقين تلك الصلاة كان الاولى انه يقول ولا يؤدى تلك الصلاة الى انه القضاء يكونه
خارج الوقت مع انه ليس واد الله المراد ان يرد بها في الوقت الا انه يجب بانه واد بالقضا
معناه عند اللغو بين وهو الاداء **ق** ولو تلف الما الخ هذا محترز قيد محمول عند قوله قبل
وعليه ان يسرده بتقديم هذا اذا كانه باقيا وكانه الاولى انه يقول فلو تلف الخ بقا الفرع
ومعد التفسير ما في بعض النسخ وهي انه لو كان يقول اما لو تلف الما الخ وقوله ولو تلف
الما الخ الباقى او الواجب بدليل قوله قل وكذا لو تلفه غرم ولما سببه عليه قوله وبهذه
الما الخ المتزعي اذا لم يبق لخاصته المتزعي لخاصته المتلف فهو البايع كما لا يخفى فلا
ظم ان يصفه المفعول ويكونه المتلف غير البايع كما قال بعضهم **ق** المتلف اي لانه تيم
وهو فاقدم **ق** وبهذه اما المتزعي اي ضايع المصنوع لانه المقصود من البايع الفاسد
يضمنه ضايع المصنوع اي باقيا لقيم في المخدم وبالمثل في الما الخ فيضمنه هذا بالمثل
لان الما مثالي ومحل ضمان المتزعي اذا كانه المتلف غير البايع والامتناع لا خلاف **ق** ولو
من عا الخ اي عا ما هذا هو الفرع الثالث **ق** وتقدم عنه بانه صار فوق حد القرب
السابق **ق** كما مر اي لانه تيم وهو فاقدم لانه لا يجب عليه انه يرجع ويطلب الما مث
المحل التيم **ق** ولو عطلوا بكر الطامن بان فرح كما في القاموس واتجه ليس تيم
لا حيلة حاصله ان ان وقع الغرم محل الاقامة كما فيه وجبت قيمته محل التضرر
او محل فيه قيمة وجب مثله لانه مثالي فاقال اي انه لم يكن لنقله الى محل التلف كارض
الحاجز مولى والاخره بقيمة محل التلف كما في س م ر في باب الفضيحة وخرج بعضهم ماله
احتاجوا للطهارة ولو للصلاة على ذلك الميت فالميت مقدم عليهم فانه فعلى كفايته
شيء وجب حفظه للوارث وتيمم به فانه ظهر في اعدا وطهارة للوارث يؤري
ق ولو كانه مثليا اي والحال انه مثالي فالو والحال ولو وصليته **ق** س م ر في باب
الثانية شبه الى التيمم ما قابل الخ **ق** ثم رجعوا معطوف على قوله كما نوا تيمم
وقوله اذ لورد والماعلة لقوله لا عذله او لقوله فممنوع لقيمة **ق** الى وطهارة
تيمم فامر ارجعوا الى محل الاقامة للمامية **ق** غرم اي ان ركب ولما سبب غرم
ومحال ذلك ما لم يكن لنقله مونة والاغرم القيمة محل الاتلاف كما قال الموهبي **ق**
ولو اوجبت الخ هذا خامس الفروع وتظم بعضهم ما قدمه بقوله او حيا لاوي الناس بالما
قد ما عطشاته ثم ميت تدعى بليم ذر نجاسة فالنفسا بخافض فجنب الانتن
لمحدث فانه كغير هذا فقط **ق** قدم على السوا حفظت من غلط **ق** وقوله يعرف اي
وقع **ق** لان ذلك اي الفصل وعبارة م ر ثم ميت فان احتاجه اي للمهر للصلاة
عليه اي الميت اما ما او بقيت الصلاة عليه بان لم يوجد غير ما افاده الوالد رحمه

اسم تعالى خلا فالسبع المتأخر فيه اذ اعلى الميت بتكاد لعدم امكان تبارك مع كونه خاتمة
امر تجل في الصلاة عليه لا مكانه تدركها على قبره ولا حرقه فاذكره اليه هنا بقوله
لان ذلك الخ من العلة وقوله من كاد اي بالنسبة لغير الحي فلا ينافي انه واجب **ق** فان
مات اثبات اي مرتبا بدليل ما بعد **ق** بخلية الظن متعلق بقوله لا ينفصله وقوله
لا بالحجة راجع لقوله بخلية الظن لان الرق انقطع بالموت وقوله وغو ذلك اي كالمس
والذكر **ق** فانه مستويا اي في الشرف **ق** ولا يفترق بقوله الولد اي لقطا واما
قبوله معني وهو عدم الرد فانه شرط **ق** ثم المتخص بعد الميت اي سوا ذوالالحاجة
المفظم وغيره خلا فالسبع المتأخر فيه اذ مانع النجاسة شيء واحد بخلاف تقدم نحو
حايض على جنب اذ مانع الحيض والدماء مانع النجاسة **ق** فان اجتمعا اي اجمعا
والتساوية الموافقة للقرينة اجمعا لقامتا وفقدتا بتا الثانية وقوله مدم انفسها
يصح انفسها وانفسها على بقوله الخلاصة وبالمفردة اضيف ذر حيا من ذي مرفه
ق نعمان كفي الخ وكذا لو تعدد جنب او حيض او ميت فم كفيه قدم وكذا لو كفي احد
الميتي دون الاخر ولو كانه الاخر الذي لا يقيما افضل كما هو التقيس على سلقا الحيض
ق وتيمم المفسر في اي سوا كانه عذر حيا او مريعا وهذا شروع في البحث
الخامس من مباحث التيمم وهو ختامها **ق** كل من يفته غشية ولو من ذرة من الصلوة
او الاطوفة ولو صلا ما سكره **ق** لقوله تعالى اذ اتمتم الى الصلاة وحده الدلالة
ان قوله اذ اتمتم الى الصلاة في حكم الكثرة في حين الخطيئة ولو من ذرة من الصلوة
وهذا يصدق بكل قيام للصلاة عز نرى **ق** عن ابن عمر الخ اي وهو لا يقول ذلك من
قبل راية بل لا بد من توفيق منه صلى الله عليه وسلم **ق** في ذلك اي في التيمم كلفه **ق**
ومن الطوائف الطوائف للصلاة فاذا نوى هو استحابة طواف الاقامة او الوضوء
مكفي به فضا اي ان لم يطاف واذا نوى استحابة نفل طواف صلوا بد تيمم **ق** بين
طوافين كطواف افاصة ووداع او طواف حج وعمره **ق** وبين صلاة الجمعة اي
وكذا غيرهما من الفروع فروع التيمم للخطيئة وخطيئة ولم يصل عمل الخطيئة ثم استكمل
طوافه بقوله انه يخطيئ به بذلك التيمم قال س م ر انه يخطيئ ان زاد على الاربعين في المحل
الثاني وان كانه من الاربعين في الاول **ق** الخ والمعتد كما قاله لا ان يعتد انه يخطيئ
في المحل للاخر بالتيمم الذي نفل للخطيئة الاولى مطلقا قال شيخنا حقا وعلمه **ق** بين
الخطيئة تيمم واحد مع انها فرضان لكنهما في حكمي واحد كتلازهما فاما كما تلتزم من
مسالك كالتيمم الواحد فالتيمم لها تيمم واحد بل الظر امتناع افراد لا واحدة ولما يتيم لعدم
وروده رحا **ق** اذ قيل الخ الاولى انه يقول لكفر قبل انها قايمة مقام ركعتين
وعنه مد لا وجه للاتباع باذ الله بحول هذا من يذره فاقدمه قد التحقت
لواضع الاعيان وتحمل اذ علة لهذا الخبر المتقدم فاعده عبارة ان وضعا لان الخطيئة
وايه كانت فانه كفاية قد التحقت بغرض الاعيان لما قيل الخ **ق** والمضي لا يوردي
تيممه غير فرض الخ وجبه ذلك انهم الحقوا صلاة بالفرايض حيث لم يجوزوها من سقوط

ويؤخذ من ذلك ان الصبي والمجنون يمتثلان ما قالهما بعد البلوغ وانما لو فاتهما صلوات
والاداء الصبي والمجنون قضا ما فاتهما بعد البلوغ والمجنون قضا ما فاتهما بعد البلوغ
بالسنة فيها وجب عليها التيمم للفرق ما مع وقوعه نفلا لهما للعلل السابقة عن قضاها
في السنة اي عند شغلهم وقتا فالمتقدم ان الصبي لا يجب عليه نية الفرض وما قبله وغيرها
فقد تقدم اي غير النية كالقيام لان صلواته وان وقعت نفلا لا يقع فعلها من قعوده تأمل
ثم استدرك على قوله كالبالغ **ق** اذ بلغ اي اذ اشرع بها بعد البلوغ فلو بلغ في اثنائها احواله
لان فرضها طارئة م روعا **ق** 8 ل ولو تيمم الصبي للفرض ثم بلغ لم يمسك به الفرض لان
صلواته قبل بلوغه نفلا فلا يصح وقوعه عن الفرض ومنه فان فرضه جمع الاملية مع العادة
ق 9 وعنه عاذا راى بتقيد الفريضة بالصلوة والطواف المفروض وخطبة الجمعة
من ايامه ان لا يركع من التيمم في صلاة عظمى اذ لم يكن بها مانع **ق** 10 وجهما في التيمم حيث
لم يتيمم **ق** 8 ل **ق** 11 في فرضه عبارة م روجعه مع فرضه وهو المصواب لان بين الاتقان
الالتفات وهو شرط تقدم الصلاة على التيمم كما هو ظاهر لان على العمل قبل الصلاة
سقط لتمامها بالنية للصلوة وان لم يطل بالنية للتيمم لان التيمم فيه تكرار شيئا
واحد ومنه في الصلاة كما هو ظاهر لانها نيت استحابة فرض الصلاة اما لو نيت استحابة
عملية لتحليل فتمكّن من اداء ولا يقبل به فرضه ولا يفتلح في قالم روجعه للرجل خارج القلم
وان علم عدم الما وقت الصلاة فتمكّن من صلاته من غير عادة **ق** 12 وقوله وهو شرط
كانا مستغنيين بالموالاة لم يجز جاعلها من التضييق بالجماعة ولم يترتب عليه من بطلان
تيممها اذ علم انه لم يجد ما في وقت الصلاة الا ان قد من في باب النفل ان لا يكون عند الذكر
من المذي لان رعايته منته عن جماع يريد وتقدم انه يقضي عنه بالنية لجماع لا لما
اصاب بدنه منه او نوبه وعليه فلو علم انه لا يجد ما يقبل به ما اصاب منه بعد الجماع ينبغي
حرمة اذ كان جماع بعد دخول الوقت لا قبله فلا يحرم لعدم الحاجة بالصلوة الا انه وهو
لا يكف تحصيل شرط التيمم في الصلاة قبل دخول وقتها اطرف **ق** 13 والمذاري للصلوة
والطواف وقت غيرهما فان لا يكونه فرضه الذي فلو نذر سجدة واحدة مثله وسجدة
الكر والقر وسورة والمكث في المجدد لانه لم جمع الجميع بتيمم واحد ولو نذر التراجع
او التراجع في سورة او الفصحى ثمان ركعات التيمم فلهما بتيمم واحد لانها تسمى صلاة واحدة
منذورة وان لم من كل ركعتين اطن ومحل في التراجع الفصحى انه لم يندر السلام من كل
ركعتين والافزعة التيمم لكل ركعتين كما قال في التراجع سلطانه وتقدم انه يجب في التراجع
المندورة عشر نجات وهو المعتمد لان كل ركعتين في صلاة مستقلة **ق** 14 كما في الاول
انه يقول كتحكي حايض انقطع حيضها ان لا يصح التيمم هو المستحب على او يدرك ذلك
فعل واداء الزرع وطهرا وهذا من اجل ان وجوده على ما ثبت اراد الزرع وطهرا وهذا من اجل
للاخوة في ان تقدم قربا الا انه تعالى اعاده لاجل الجمع المذكور **ق** 15 ان تجمع ذلكا في
التيمم وما بعده اي والفرضان تيمم للفريضة **ق** 16 وانما يقين القيام بها لهذا واداء
عليه قوله في كالتقل **ق** 17 قواها بغير القاف وفصحها والكسر انصح اي لا تقدم ولا توجد

الايه **ق** 18 يحيى نفع ادم من يحيى ان تلت في القرآن العزيز بحوال الله ما شاء بالارادة
ثم من بعض اقوالها انما يحيى المعافى يحيى لوجه يحوي حواء ويحيى حياء **ق** 19 ما شاء من النوافل
اي ويحيى من ما **ق** 20 لان النوافل لا ولاها في علمه صلاة واحدة الا ترى انه اذا اعمل برتبة
لم ان يجعلها ما تيمم ركعة بالنية وبالعكس في النفل المطلق م راي اذ انوي التيمم ركعة
لا ان يقتصر على ركعة بالنية **ق** 21 لان ابتداءها لنفل يقتضيان ان استبها من ولي
كذلك فكان الاولى ان يقول لا انها نقل وانما الواجب بها الاتمام وهو ليس من حقيقة
الصلوة وعبارة م راد من في الحقيقة نقل وانما واجب عليه الاتمام كالم النفل هو وقال
قال بل كلما نقل وان هو عليه يخرج منها **ق** 22 لانه فرضه الاولى اي والثانية نقل اي
تقدّم في تيممه بين فرضا ونافلة فانه قلت اذ اصلي او لا واحد واراد ان
يعيد وكلمة انها نافلة نقل يعني في نية التيمم ان ينوي استحابة الصلاة او لا بد من نية
استحابة فرض الصلاة فقلت قال التيمم لا بد من نية الفريضة فحالة التيمم في
الاولى **ق** 23 فالانبات بها فرضا اي فالتيمم للفرض لا للنفل ولعل الاولى انه يقول
لان الاولى وان كانه الاتيان بها فرضا في وقت نفل ففي العبادة قلب وهذا في
قوله لان الاولى في جوابها يقال اذ وقعت صلاة الاولى فاقوله كانه شبي النفل
فلا يصح انه يصلي به فرضا فاجاب بقوله لانه الاولى **ق** 24 احبب بانه قد اصاب
الفرض الذي اعاده بتيمم واخذ بعبارة م رايان هذه الخ قال الصلاة في هذا الجواب
علم ما قبله من حاجة اليه وقوله هذا الجواب الخ ليس كذلك فانه ما قبله جواب
اخر عن سوال اخر وخالف السوال انه لم صحت اعادة الصلاة بهذا التيمم مع ان
الاولى وقعت نفلا والثانية هي الفريضة ولا يصح صلاة الفرض بالتيمم للنفل
وجامع الجواب **ق** 25 انه الاولى وان وقعت نفلا فالانبات بها فرضا اي كوجه في
تيمم الفرض لا للنفل فصلاة الفرض وهو الثانية بدو ما هذا الجواب نعت السوال
الاولى وجامع هذا السوال الثاني انه اذا كانه لم يقرأ في الاولى والثانية فرضا
فكيف جمع بينهما بتيمم واحد وقد اجاب **ق** 26 عن ذلك بقوله احبب الخ **ق** 27 ومن
من احدي المحققين الخ وهذا من فروع قوله فلا يصلي بتيمم غير فرض اي في نفس الامر
وان ادري به فرضا عديده ظاهر قوله صلاة لذلك الفرض **ق** 28 لانه الفرض واحد ومنه
يؤخذ ان من يصلي الجمعة بالتيمم لم يقرأه اعادة الظاهر صلاة ما يذكر التيمم الاول كان ثم
م **ق** 29 او من يختلف في اي في الايم وان ترا فاعادوا الظاهر وقوله صلى الله عليه
اي المحسن بتيمم اي يصلي المحسن بتيمم سوا كانا من يوم او يومين ولم اتم يصلي
المحسن وتيمم بتيمم في يومين ويومين طريقة ابن القاص بالتدبير لانه كانه نقص
النقص وتيمم او صلى اربعين هذه طريقة ابن ابي عمير واستحبها الاصحاب وعلل
وجه الاستحسان انها ارفق من الطريقة الاولى لعدم اعادة الصلوات فيها بخلاف
طريقة ابن القاص فانه في الاعادة فتأمل **ق** 30 فيل يفتي ووجه البراءة بتيمم
ان المتبين اما الظاهر والجمع او احدهما مع احدي الثلاث الاخرى من الثلاث

يبيع نفسه ما دام عامي لم يسقم بخلاف الفاعل كما يصح بيعه ويلزمه الفاعل مطلقا
من غير تفصيل في الكمال والفرق بينهما ان التيمم للفقد ليس بضرورة والشرع رخصته في الاستطاعة
ما وجد لكم مع ان مناط الرخصة منطبق على ما في راحة كتب الاصول فلا مناط في
المعصية لتنبه معنى قولهم الرخص لا يتأط بالمقام ان فعل الرخصة متى توقف على
وجوده شيء يظهر في ذلك الشيء فانه كانه تقاطعه في نفسه عما استغنى عنه فقد رخصته
والا فلا وهذا هو الفرق بين المعصية بالسفر والمعصية منه فالعبد الاية والناسخ والمساخر
للنفس ونحو عام من السفر فالسفر نفسه معصية والرخصة منوطه بغيره في معرفة به وسلفه
وهو رتبة عليه رتبة المسبب على السبب فلا يباح له الترخيص ومن رافقها بغيرها فشرى
في سفره فهو عام من فيه اي من تلك المعصية في السفر الباطن فتفسد الرخصة ولا يحكم
بغيرها في الرخص لا بها منوطه بالسفر وهو في نفسه مباح ولهذا حاز المسح على الخف
المغصوب غلظة خفي المحرم لانه الرخصة منوطه بالنفس وهو المحرم معصية وهو المفسد
ليس بمعصية لذاته اي لكونه لبا مل لا مستبلا على حق الفروع لهذا الوقت الذي لم تزل المعصية
تخلو المحرم من الاعمال للسهولة في شؤبه وقول الرخص لا يتأط بالمقام لا يكونه
سببها المحرم لها معصية خاصة التيمم مخالف الموقوف في بيع وعريف ضويع الاستطاعة
تحدد ولا يستعمله ولا يجب الاستسار الى اصول الشئ الخفيف ولا يجب تحليله ولا يصح الا
لحاجة ولا يبيع قبل الاستسار ولا يتل دخول الوقت ولا لتفعل المطلق في وقت الصلاة اذا
اراد ان يصلي فيه ولا لمن على يديه خاصة الا بعد زوالها على النسي ولا يرفع الحدث ويحصى
بالوجه واليد في ركن وفي خطبة الجمعة وصلاة بها وكفاية كالسفر والاستسار في الرخصة
تتم النافذة وبعد المصلي في محل يملك فيه وجودها فاذا اصابه بالتميم صله في ركن
المأوى انما بها بطلت انه كانت لا يصدق فيها بالتميم وبعد ما صير بالسفر ليعتد بها ولا يبيع
من العاصم بسفره اذا كان معه ما يحتاجه للفقير ويقال له انه ثبت استحبابه والافضل
لا لو اراد ان يترك البيت فلا يملك بها قبل التوبة ولا يصح طهارة على الخفي اذا كانه لفقد
لحقه الماء وجب فيه تحليل الاصابع ان لم يبق بها حال الضرب ويجب بقراءة حسب تعداد الاعضاء
المزوجة المخرجة في الوقت اذ انقضى ما قبلها من وقتها ويجب بقراءة حسب تعداد الاعضاء المخرجة
ايضا كاللغني والمضنة والاستساق اذا كانه محلي ما علة تمنع من الما فتتم بدلا عن غسل
الكفن المخرجة اذا كانه محلي ما علة واذا دخل وقت غسل الميت تيمم بها واجبا للعلل التي
في الكفن ويبطل بآرة وبرورية الماء بلاهايل مع العدة على استقام وتوهم الماء يوجد في
عند وان يجمع شخص يقول عندي ما يد من حاشية ر على لم الروض **مسألة** في
ازالة الخباسة اي في حكم ازالة الخباسة سيما ان حكمها بالوجوب سواء كانت منقطة
او متوسطة او محفنة وان اختلفت الكيفية والراد بالخباسة الوضغ الملاقي لا محل ولا
كانت الخباسة عينية او حكمية وليس المراد بها الاعيان فمما تكونه قامة على الخباسة
العينية وكونه الاو كانه يقول في بيانه الخباسة وازالتها الا انه يقال المقصور الازالة
وما عداها تابع لها كما رسم شيخنا الفريزي وقال المدايني انما اقتصر على الازالة لانه يلزم

ها

نهايات الخباسة قال الرحاني وازالتها بالما من خضوعها فاما كانت قبلنا تقطع من غير حيوان
له وقدم في ذلك الخبازين عند قول تعالى ربنا ولا تجعل علينا اصرا كما جعلنا على الذين من قبلنا
يعني اليهود فمعناه لا تستد علينا ما استدث على اليهود من قبلنا وذلك انه استتالي انهم
يادارون امورهم زكاة ومن اصابه ثوبه ومن خباسة قطعها ومن اصابه ثوبا اصح وذنبه
مكتوب على بابه ويحذف لك من الاتعال فيقال الموصوفون انهم ان يرفع عنهم ذلك وقد اجاب
الرد عام برحمته وخفف عنهم بفعله وكرمه فقال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج
وما في بعض عبارات من قطع جلودهم جعل على حلق الفروع التي كانت على اديم او عظام
ولعله خاص بغير محل الخبوة ان يقول توبتهم بقتلهم ولم يبق ثلثها العبد على الاطاعت
قال شيخنا حقا انه بعد كل البعد ان يجب عليه قطع محل الخروج الحاجة عند قضا الحاجة
ولم يتقرر لوجوب ازالة ما هو مفر لا وقوعه دخول الوقت او ارادة نحو الصلاة في
على التراخي مع العدة ولون منقطع ان لم يصب كانه تخفي بها لغير حاجة ومنه التخييم لدم الا
فيحبه وما تفعله العوام من ترويق الابواب به وهو طرأ وازالة واجبة لما فيه من التفتيح با
لحاجة لغير حاجة وخرج بغير حاجة من الماء ولم يجد شيئا فله تشف ذكره بيده ومكره
ومن يترج الإخفية وخوفها مما يحتاج اليه ولا يتوقف على ثبته فانه قلت ما الفرق بين طهارة
الحدث والخباسة حيث احتاج الاول الى التردد والثاني قلت الفرق ان الاول فعل
وهو يتوقف على ما وقده تركه بخلاف الثاني لا يتوقف العدم على اوانه كانه ترك الحاجة بالافضل
لكونه المقصود منه كفا النفس ومع التوبة وفيما لفتا الموي رحاين وعبارة ان شرف وازالتها
واجبة على الموزان عين سببها بان تخفي بها خلاف ما اذا عصى بسبب الخباسة فانه لا يجب عليه
الفضل فورا وفيه يسمي بان ما عصى به في الخباسة امر باق ولا كذلك الخباسة هو وكانه عليه
ان يقدرها على التيمم ما صنع شيخ الاسلام في المخرج لانه اذا لم يبق شرط صحة التيمم والشرط مقدف
على المشرط طبقا لحقيقة ان تقدم وضعها وجاب بانها اختار هذا فخرها عن التيمم لانه
بدل عن الركن والفضل فقدم التيمم لانه خلاها والخباسة على اربعة اقسام قسم لا يعنى فقهه
في التوب والماء وقسم يعنى عنه بها وقسم يعنى عنه في التوب دون الماء وقسم بالتيمم فالاول
موقوف والثاني ما لا يذكر الطرف يعنى عنه في التوب والماء والثالث قليل الدم يعنى عنه
في التوب دون الماء وفرف الرواية بينهما يفرق في احداهما ان الماء على منونه بخلاف التوب
الثاني انه غسل التوب للراحة يتطهر بخلاف الماء فانه يطهر بالماء والاربع المستة التي لا دم
لها ايل يعنى عنها في الما دون التوب ولذلك يل الفران يعنى عنه في الماء الذي في سوت
الاخيلية دون التوب حتى لو صلى حاملا لم يقع صلاته ولو شق قملة والقران التيمم
يعنى عنه في البدن والتوب حتى لو سال من عرق وصاب التوب ايم في المحل المجازي على التيمم
عنى عنه في الاربع دون الماء على سبغ الطير فانه اذا كانه عليه خباسة ووقع في الماء لم ينج
على الاصح ولو لم ينج في الصلاة لم ينج ذكره ابن شرف على التيمم **مسألة** ستدرع من الخباسة
قال الخباسة لا اطلاقا تطلق على الجرم وعلى الوضغ القائم بالمحل المانع من صحة الصلاة
حيث لا رخصه ونحوه ترغيب الشئ لهذا بسبب الا انه يكونه الشريف الذي ذكره الشافعي

استعمال المتكلم في منسبه فقوله سلك مستقرا في اعم من ان يكون في ما او موقفا **عنه** معجزة
الصلاة الخ ان قلت هذا حكم من احكام الخامسة وادخال الاحكام في التوفيق بوجوب الدور لانه احكام
على النبي فرع عن حضوره فيكون موقفا عليها وهي موقوفة عليه لكونه خاضعا من تعريفها **اجيب**
بان رسم الرسم لا يفرق فيه ذلك خصوصا واعتبار الاستقذار هنا بانه اعتبار عدمه في هذا المذكور
في ثم الرضا وغيره بقوله لا معنى له تناولها الى ان قال لا الحجة بالاعتقار هاهنا **واجيب**
بان المعنى ان حصة تناولها لا تكون مستقرة بل للخاصة التي هي ابلغ من الاستقذار وهذا الثاني
كونها مستقرة **خ** حيث لا يخرج من القيد للدخال فيدخل المستجبي بالحج فانه يبين عن اثر
الاستقذار وتصح امامته مع ذلك محكوم على هذا الاثر بالنقص الا انه عن غير ويدخل في العمل
الاحكامية المحظرة مثلا فانه وان حل محكوم عليها بالخاصة لكنه ايجز في تناول للفردية وغيرها
بعضهم وهو النووي على ما قبل بانها لا معنى له تناولها على الاطلاق حالة الاختيار مع سهولة
التحيز للحجتها والاستقذارها ولا السبر تعاقب بدت او عقل فخرج بالاطلاق ما يبا **ع** فليسه
كسعة النباتات السمة فان قلنا يبا **ع** لا يفرق بحالة الاختيار حالة الضرورة فيها **ع**
فما تناول المنته وسهولة التميز في الفاكهة ونحوها فيها **ع** تناولها وان سهل يميز
خلاف بعض المتأخرين نظرا الى ان ثمة غير التميز ولا ينجس فله ولا يجب عليه عند وقته
ذلك ان ما خبز بالبرجاني ونحوه لا ينجس الزباله ولا يجب عليه منه اذ لا يلزم والخاصة
التي هي وهذا القيد الذي قبله وقفا على حالة الاختيار مع سهولة التميز كذا حال لا يلا
وه فقوله وخرج حالة الاختيار في خروج عن الاعتبار في تأثير حمة فله منافاة وخرج بالحرية
لحم الارض فانه وان تناوله مطلقا اي كثر او قل من نفسه او غيره في حال الاختيار الخ لكن
لا لخاصة بل لمبدأي احترامه ولا يرد عليه لحي فانه يحد تناوله مع عدم احترامه اذ حمة
تنتهت ملا حطة الاوصاف الذاتية والوصفية ومعلوم انه الاول لازمة للنجس من حيث هو
فالحرمة الذاتية ثابتة لحي فمكاه طاهر احياء ومباح حتى يمتنع استعماله عنه منه في الاستقذار
لا يردون حرمة الوضوء بسبب الاعمال ونحوه كقوله لخدمة فلم تثبت له وكذا لم يحرم ولم
يعظم فلا يجازي اغا الكلاب على خيافته وخرج بالاستقذارها ما هو تناوله لا لما تقدم
بل بالاستقذاره لمخاطب ومن وغيره من المستقذرات بناء على حمة الكلاب وهو الاصح ولا يخفى
في بدت او عقل ما هو العقل كالانبيوت والزعفران والبدن كالحبات والترايب ربا ورا حلة
الا ومنه وان كانه قلنا بالانبة لمن فزم ذلك ولو كان في شيء قبل هو من اذ لا يستجيب لجل
لان الاصل عدم النجاسة **ع** ما يفرج بالمباح الرجح نظامه وكما قد يكونه نجسا
كالغائط الجامد والبرق قد يكونه طاهر الذي كالحصى والدور والنجس ففي مفهوم ما يفرج
تغيب فلا يفرق من **ع** ورويه ورد الرواية ثم بعد ان رد بها قيل ان جازي لم يفرق ان
كانه احكامية في طهارة **ع** هذا كس وولم يفرق رسة اشارة الى حصة هذه الرواية
ولولا هذه رسة اشارة لزم ان لا يفرق بين ما هو عابرة بعضه فهذا اي نزع هذا
فصل ما اشهد من بقية الارواح ولم يستدل في ثم المخرج بذلك بل قاسي الرواية على البول
جاء مع استحالة كونهما في الباطن لورود الدليل في البول في حمة صلي الله عليه وسلم حتى بال

الاعراب في المسند من اقليم ذنوبا قال بعض هواشيده لم يستدل على نجاسة الروث بما روي فيه
عنه صلي الله عليه وسلم في باب الاستحاضة حتى لم يوجب له لانه لما يقال ان هذا دليل خاص
في نجاسة شحمته فلا يقتضيه ان تكون دليلا على نجاسة جميع الارواح فالدليل على نجاسة
بالقبي على البول او في احد هذا الا **ع** وقد علمت اجواب عن ذلك فتاوى **ع** وتولى عطف
على الاحاديث من عطفها على ما على العام **ع** في حديث القبرين الذين يعذب ما في
قلا النبي وما يعذب به في كبري من كبري من سبي كبري عند الناس **ع** اما احدهما **ع**
صاحب القبرين اي واما الاخر فكان يمين بالنجاسة **ع** وقس به اي بالبول الذي في الحديث
وهو بول الارض **ع** واما امره صلي الله عليه وسلم واراد على قوله وقس به والقبرين نعم القبر
المهملة في فتح الراء المهملة ثم يوفى ثم تحته في جمع عني يستر الى طعن من علم يقال له القبرين
ولكنهم انهم المدينية فاستخرجوها فلهذا الاقامة بها التفرقة فيها فامرهم صلي الله عليه وسلم
بشرب البول الا بول من شربوا من ارضهم فقتلوا الرعاة والسائق الا بول من شربوا بها فارسل
النبي صلي الله عليه وسلم عليهم فيجي **ع** ونزل **ع** مثل ما فعلوا بالرياسة من التمسك ورواهم
بالحمة وهي ارض ذات حجارة **ع** والتداعي والنجس ولو عرف ما لم يكنه **ع** فلا
يجوز بالصرف منه كما يذكر **ع** يجوز على الجراي الصرف اما المحتزجة بغيره فيجب في النجاسة
شروطه كما قال **ع** وهو إزالة الشدة المطربة منه **ع** والذي يستدخره ما روي في القبرين
جهة معتقده **ع** ايضا عبا **ع** من غير ما يبا **ع** وقيل استجذبت في الشاة ووضعت في
في الصيف **ع** تخيف اي غالبا وفي كبري والذي والودي س لفات انقال الدال سالة مع
تخفيف الياء وكسرة مع تخفيف الياء وتشديد بها والحجاء الدال مع الثلاثة وحاصل ما يقال
في ذلك انه يعني عندك ان يبا **ع** بالنسبة للحجاء واذني **ع** رجمة جماع من نجس ذكره قبل عليه
ويستفي تخفيفه بغير السلس واما الملة اذ لم تستج او تغسل فرجها على تخلف الزوج قبل
غسله وكذا كانت مستجبة بالرجوع في علم جمعا ويجهلها فله ولا يفرق بالامتناع فاشرة وعليه
ولو فقد الما استمع عليه الحجاء ولا يكونه فقدمه عند في حوانه نذاته خاف الزنا احتما منه
عنده فيجوز الوضوء سالة المستجبة بالرجوع الى الملة ويجب عليها التمسك نجا اذا كان
الرجل مستجرا بالرجوع ونجا بالما قال **ع** في قوله **ع** تخيف اي غالبا **ع** باسقاط راجع الاولي
كما قال ان بقوله بذل ما يفرج اي لا يبا **ع** في النسخ الاخرية من كبري من ما وما يفرج مع اس
لفظ ما لا يجمع من ما يفرج **ع** وقال بعضهم المراد بالاسقاط التركا في عدم الاتيان بمراسلة
هذه الفضلة في الماخوذة مما تقدم في قوله وكل ما يخرج من السيلين نجس الخ ورواه من هذا
تقديم عموم المستفي في قوله وكل ما يفرج من السيلين نجس **ع** من النبي صلي الله عليه وسلم
ومثله راي الانبياء شرفا لمقامهم مع ذلك يجوز الاستحاضة بالبول اذا وجدت فيها شدة نجاسة
على المعقود خلفه في البرق ولا يجوز كماله ونحوه وطوره بالرجوع الى الملة فله ان تكونه
قبل من النبي او بعده كما في **ع** في قوله ولا يجوز كماله اي اذا استقذرها والابانة
كانه للترك فلا يجمع ثم وقع لانب اليوس من سري رم النبي صلي الله عليه وسلم فاس
قال القاض عياض في الشاة وقد حكي بعض المعتنقين باخباره وشما ليد صلي الله عليه وسلم

ولم يكن ان اراد ان ينقو انشققة الارض فابتلعت غايته وبول وفاحت لذلك راحة طيبة ميا
عليه لم قال العلاقة ملاهي قاري في ثم بعد ذكره السبق من عارية وقال انه موضوع لم تزلت
البيهي ان موضوع من موضوعات الحق نبا علوان قال اج وقد وقع لواعظ ذكر صفات النبي صلي
الله عليه وسلم في جملة ما قال عن بعضهم ان بول صلي الله عليه وسلم خريف صلاتكم الله وهو حياج وصال
ويوجه بامور ان هذا الواعظ يحتمل ان من ارباب الكساف وقد اطلق الله تعالى على ربا في صلاتهم
او يقال ان بول صلي الله عليه وسلم يستحق به روافع وصلاحاتهم عن حقيقة القول بهذه الاعتبار
من بول صلي الله عليه وسلم يحتمل ان الاخرية باعتبار النسبة قد علم منا حيث النسبة اليه صلي الله عليه وسلم خريف
صلاحاتهم من حيث نسبتها اليهم اج لان تركه نجاسة وفي جارية النبي صلي الله عليه وسلم وورثها
منه ابي عبد الله واسمها ام اعني ان تاج النار في تدخل لان الولوج الدخول اي ولو كان خساها
عن ذلك وانها بفعلها لا بد من بول صلي الله عليه وسلم احد على خطا وهذا وجه الدلالة منه لا فم نقا
الغزوي لان ابا طه هو حجة صلي الله عليه وسلم عدل اي عدل رواية ولو عبد او امراة
والاخرى من رات ان اضرابا بنفقة من غير البول او شك في ذلك لان الاصل الطهارة
الا انني فطاه ولو على لوب الدم فيكون خسا وقال الامام ابو حنيفة وما لك بغاسة اليه
من الارض وقال ان افضى واحدا من طاهر اذ انني وكذا مني كرحا طاهر ما حكم الله
عنه فيجب غسله عند ملكه وطبا وباسا وعند اي حنيفة يغسل وطبا ويترك باسا وعند اي حنيفة
لا يرد وجه الاول كونه يخرج مع القفلة عن الله فالباقية كذا انطقا يذكر ان في بذي الله
تالي بل انهم حسد الخفلة تبعاهم من اللذة ومعلوم انه اللذة النفسانية عتيت كرجل مرت
عليه ومن نقا من الكارح بالفصل من خروج المني كالمليث انفا للمليث الذي فتر وضف
من شدة الحجاب عن الله تعالى وكما يجب عن الله فهو ركن عند الامم من العلم والملاحي
وكلام الامم ان انا في واهل خاص بعدوا المدين فلهذا جعله النبي صلي الله عليه وسلم تارة وترك
اخرى تشريفا للاصاغر والاكارف انهم شرا في الكيزان وينبغي انني من المتنجي بالاجار
ولهذا جعل النبي صلي الله عليه وسلم المتنجي المذكور ان يجامع زوجته لان العفوة عنه بالنسبة لنفسه فقط
اما مني الارض اي الذي عليه بكونه بان استكمل تسع سنين اي تحديدية اما من لم يملك
بلوغه بان رآه دون التسع نجس لان في طهارة مني الارض في بي بي
الحي والميت والنجس بشرط تحقق كونه منيا اج ولما اللب فطاهر مطلقا سوا كانه من ذكر
النث ولو ثبت يوم والفرق بين اللب والمني المعقود من اللب التفدي وهو يحصل عما
قبل البلوغ وما بعد المعقود من المني الانقار وهو لا يحصل الا بالبلوغ فان
اللب انقار من عمل الخلل كسج به السبي والجم افضل منه كما عتدهم دخل فآلوا له
شور في وقول والجم اي لقول صلي الله عليه وسلم علم في علم سيداد اهل الدنيا والافرة الدم وطول
اي افضل طعام الدنيا والافرة الدم من اجم الصفر للوطي والمقلب فرجة عند الكه
وفي الاحيا للفر الى ما حاصلا من ملامته كذا روي في يوم ما يورثه قهوة القلب وتركه
في يد ريت سوا خلقت وقد علم ذلك سيدي علي الاجم بقول والكل لما اربعين على الولا
يقضي فواذك من السوء الذي حصل ويورث سوء اخلاق بتركها وخوف جذام ذابالا

نقل

نقل **قوله** تحكم المني اي بينها او المتخلط من سببها معاق لانه كان معمولا من الاحتلام من ناعلي
انه من الشيطان فان دفع ما يقال ان هذا الابدل على طهارة مني الارض لان فصلاته صلي
الله عليه وسلم طهارة وفي الخصايب وما احتلم به في فطر لانه من تلجس الشيطان ولا سلطان
له على الانبياء وذكر ابن سبع من خصايبه انه كان لا يتطهر لان من عمل الشيطان مناوي
قوله متفق عليه اي بين الشيخين **قوله** غسل المني اي غسل معابره وقوله للاخبار الصحيحة
فيه اي في الفصل **قوله** والبغض ولون القمل وبسببه القيان وهو العناد المحبة الامن القمل
هو بالظن المثلث **قوله** ولون غير ما كوله كجدة وغراب ونحو ذلك والبغضة النجاسة على الرطوبة
طاهرة **قوله** وبزر القمل وقال ومنه بزر القمل لان حشا **قوله** والاوجه في هذا اي القول
بنجاستها على ما اذا لم يتحل صونا اي لم يصح للتحلق باه فسدت وقوله الاول اي وجل
الاول وهو القول بطهارة ما على خلافه اي على ما اذا صحت للتحلق وعبارة ثم روي في كسفا
البغضة ما وصح للتحلق فطاهرة والا فلا **قوله** وقوله مستدا حذر اراد به النجاسة ثم ان في
تقصر الكلام المتك على النجاسة المتوسطة نظر الان الاستثنا معيار الفهم وقد قال
فيما ياتي الاول المذهب اي فلا يجب غسله بل يكفي الضع فيه الا انه يكونه واده باعتبار
الواقع لا مدلول العبدية وعذر انك انما سياتي في كونه بياض غسل المغلظة وترويان ما
ياتي تفصيلهما اجماعا **قوله** وعنا جميع الاصول ان اقل قلت الاصول والارواح اعيان
نجسة وهي لا تغسل قلت التفسير بل كفي حذف معاني قدس وغسل معابره مع
الاجزاء **قوله** واجب اي فورا ان غسلا بالانقياس كان يلطخ المكنى بشي فانه يذره بلا حجة
فروها من المعصية والاكراه اصاير بلا قصد ولو غلظا كما استحقاه اطلاقهم خلافا
للذكر في اومن غو تفقد او وطى ستخافته ولو حال جريته الدم او لسا نوبا متنجسا وعر
فيه فعتد ارادة نحو الصلاة او الطهارة يجب الغسل ثم **قوله** وغير غسل الفراء الارضى قلت
اطلاق الروث على غدرته بطرقت التقلب **قوله** اراد به النجاسة المتوسطة اي قدس
الابوال والارواح مثال ولذا عطف اسم على قوله وكذا في كونه مغسولة قال بقرينة قوله
ولا ينعني عن شي من النجاسات **قوله** وامره عطف على حديث من قوله لحديث
كانت الصلاة **قوله** بمس ذنوب اي مطروقة ذنوب **قوله** الاعلى اي اسم ذنوبه
النجس لا الهامي لان كانه الخواص فيضنا اي ريبا في القاموس قوله وهو اي الان
فصل البول فحة الوجوب على ما قوله حديث كانت الصلاة **قوله** فيجعل له بكونه محمولا على
الذنب **قوله** كبول جف اي بحيث لو غسله لم ينفصل منه شي **قوله** ولم يدرك له منة منه
علم اذ لو ان اخرج سوا كانه عدم الادراك كخفا اثرها بالخفاف كبول حق ولا اثر له ولا ربح
فذهب ومنه ان لا يكونه المحل معصية لا تستعمل في النجاسة كالماء والسيف **قوله** كفي حرمي
الماعلى وان لم يكنه بفعل فاعل **قوله** مرة وثلاث منة كل من ابن الحاحب في شبه الكا وكسنة
ان اشعاب مرة في مثل قولنا فربته مرة على التطهر ويجب ان يكونه على المفعول المطلق
اطف **قوله** يجب ازالة مفاها اي بعد ازالة جرمها فلو ازاله الصانع بحيث يغلب على طهنة
زولا ولا يجب عليه اختبارها بالشم والشمرو ونحوها ولا على الاعمي ومن تعينه رمد انت

انما يقال بغير هذا التاليف الاوصاف اولاً في كل قاله شى على م رول والى شمد او بعد خلقه او تبارك
لم يلزم منه موال غير ان يشتم او يتطلى اليه **ق** الاما عز وجل وضابط السرقة من ذلك ان موافق مع الاستعا
الائنة قال والقرض هو ائنة باطلان الاصابه وهو بالصاد المجرى او بالصاد المجرى **ق** من كونه
كلون الدم او ربح كرجح كرجح حيث لا يزول بالمال الفة نحو ائنة والقرض ولو من مغلظة سواء في ذلك
النوب والارض والانا وتوكل بل بطل المحل اي بطل حقيقة الادب حتى منوع عنه حتى لو اصابه بليل
لم يتنجس اذا لم يمتدحى للفعل الا الطهارة والار **ق** الباقي مما شئت الاحتراز عنه وظن اطلاقه انه
لا يرتفع بين المغلظة وعنه ولو عرفت ان الة لون كودم مغلظة او ربح مظهر وهو كذلك خلافا للزرك
في خادمة وغالم ليف عت قليل من لهول ان الة حرمه ثم روي عوف اطف وخرج ما سهل من رواله
فلا يظهر مع بقائه لئلا لئلا على بقا العني وحاصل صدور الخاسة غائبة واربعون موصوفة في
العني في خاسته واربعون لان احاصل في المحل اما الجرم او اللون او الريح او الطعم فهذه اربع
صوتها اقل ثمانية بها وفيه صوت صول ثلاثة بها وفيه اربع موصوفة في مجموع وهي طعم وقوة
فهذه خمسة على صوة وكلها في المظلمة والمخففة والمتوسطة بخسة فالعني وفي المحكية
ثلاثة لانها اما مغلظة او مخففة او متوسطة فهذه غائبة واربعون موصوفة مد على التخيير **ق**
فقطب اذا لم يطلقا اي سواها عروا لم يسرو معنى الوجوب في ان اعبر له اذا شرب بعد
ذلك ان الة وجب عليه علاجها واما المحل في هذه الحالة فينعني عن هذا اذا تعذر في الة
للغير موصوفة ويصلي به ولا يجب عليه الا ان الة بعد ذلك ولا ينعني المحل **ق** ثم شجنا حاف وقول
ويصلي به ثم ان لا فرق بين كونه الخاسة في البدن او في النوب وذكر بعضهم تغصلا وهو
ان اذا كانت الخاسة في البدن فالحكم ما ذكر فانه كانت في النوب وجب نزعها ولا يقع الطهارة
فمن لم يصلي بدونه ولو عادنا اذا لم يجد غيره ولا يجب الاعادة **ق** لقوة دلائلها في الكتب
اذ لا يقدح في غنى عنها مادام التقدير ونحوه ان الة عند القدرة ولا يجب اعادة ما صلاها معها
وكذلك يقال في الطهارة ويجوز في محل الخاسة اذا غلب على الظن زوال طهرها لما حجة من ارجا
وسيل م رعت سابع يصح الغزل على القوة ودم المزمع بعد ذلك بفسله غلب جذا حتى
يصفو ما روى وتبقى الخسة في الغزل قبل او حال هذه يعني عن لونه عسر زوال او افا حاب
ثم يعني عن لونه عسر زوال **ق** بعد الطهر ويقدم في الاول ان المزمع فيها جواز الذوق
وان محل منه اذا تحقق وجودها في يد ذكره او تحميرت فيه ثم روي ان دفع ما يقال
كيف يعرف بقا الطهر مع موصوفة ذوق الخاسة **ق** في محل واحد اتي ومن خاسة واحدة **ق**
ولا يجب الاستئانة في زوال الاثر من الطهر واللون والريح او مما توفقت ازالته ذلك
على ما ذكره والتوقف بحسب ظن المظهر به كانه لم خسر والاسال خسر اياه قلت
حيث اوصيته الاستئانة في زوال الاثر بما توفقت ازالته ذلك علمه فاحل قولهم يعني عن
اللون والريح ووجه الطهر مع استعماله في وجوب ازالته الا ان روى توقف على شرا لما
فالجواب ان يجب الاستئانة عاذا في الجميع ثم انه لم يزل بذلك وبقى اللون او الريح
حكمت بالطهارة لانه يعني معا وبقى الطهر وحده عني عن نقطة ان تعذر الا ان يصير
طاهرا ويستحب على ذلك ان اذا قلنا بالطهارة وقد رتبنا ذلك على ان الدم لم تجب واث
قلنا

يا

قلنا بالعموم وجبت مد **ق** وشروط في اي شرط ان لا يكونه هي الخاسة موصوفة في نحو
النوب والافينجس الما مجرد وروى على المحل وهذا يباين ككيفية الغسل وقوله على المحل ينقل
ببرور ورواه بقوله وشروط وروى ما قل اي على الامم **ق** ولا شرط المصداق على
الاصح ان يكون عبارة عن موصوفة وشروط وروى الما على محله كانه قبله لا العسر في الاصح
بها لكه علكه فيما علكه عسكر فربما من خلاف من اوصيه فسدع لو كانه كونه
دم براغيث وروى في الانا الغسله وصب عليه الماء والمحال ان دم البراغيث لم يجل فكل يظهر
ذلك النوب لان الما تنجس او تنفد على عني الخاسة بل لا بد من ازالته على الدم ثم حبت
ما عليه من غير وهذا اذا زيد يظهر النوب من دم البراغيث اما اذا اريد تنظيفه من الريح
فلا تنفد وضع الما عليه ولو بقي لونه الدم ثوبيا ملحضا وعارة الترامس فخرج اذا غل
لوا فغير دم براغيث كاجل لتطهير من الاوساخ ولو نجسة لم يضر بقا الدم فيه وبعضهم
اصابه من هذا الدم واما اذا قصد غسل الخاسة التي يجرى دم البراغيث فلا بد من ازالته ان الة
الا اذا عسر فيعني عن اللون **ق** لان الشر ذكره للاضاح ولا لا فهو معلوم مما قبله **ق**
على المحل بان كان متنجس كونه فوقع فيه ما وادير عليه فيظهر كونه ما لم تكن عني الخاسة فيه ولو
ما تينة واجتمعت مع الماء ولو مغلظا عنها ولذلك قال حج وانما بعضهم بطهارة ما صاب على يول
في اجانة محمول على يول لا جرم وقوله وادير عليه فيظهر كونه قال شخنا خف ولا بد من وروى
الما على اعلاه الى اسفله فلو صا في اسفله ثم ادا رها هو اليد لم يكف وعبارة حج في المياه
بعد كلام قد مدنها وبه يعلم ان قولهم ان القليل يتنجس على قات الخاسة وقولهم ان
الانا يظهر حال الادارة الما على جوانده اي ولو بعد ان امكن الما منه مدة قبل الادارة على
ما عني به عن راضا خذا من كلامهم اي لانه ابراه منع نفسه بالملاقات فلا يضر باخر الادارة
عنها محله في واردي على حكمية او غيبية ازال جميع اوصافها خلة ما اذا وروى على عينية بقى
بعض اوصافها كقطعة دم او ما يتنجس ولم يبلها **ق** والغسل القليله ولو لم يصوغ شق
او عني وتذرت على العيب الغض ويوفى ذلك بصفاء الغسله ولا بد من لا يزيد وزيت
النوب بعد الغسل على وزنه قبل الصب فانه زائد من الانا من الخاسة ولا يضر بقا
اللون لسر زواله ثم روى هذا بغير ان لا يستعمل المصوغ ما يمنع من انفصال الصب مما فرغ
به العادة من استعمال ما يصبونه قطا ما للنوب كغسله الماء وتغسله لم يظهر بالغسل كالم يبقا
الخاسة منه وهو ظن ان شرطه زلالا بانه كانت رطبة او مخلوطة بنجس العني اما حيث
لم يشترط زلالا بانه جفت فلا يضر استعمال ذلك في شى روي قال على الجلال ولا بد من
صفاء غساله نوب ميع نجس ويكفي غير ما صبغ عني في ما كثر او صبا ما قليل علمه كذلك
فيظهر هو موصوفه **ق** وبلا زيادة وزنه هو في الغسله القليلة ولا يضر في الكثير الا التفر
قال **ق** ما يثر به المحل اي وبقية من الكوسح الطاهر قال حج ويكفي فيها بالظن وقوله وقد
ظهر المحل بانه لم يكن فيه طهر ولا لونه ولا ربح على ما تقدم ولو في المغلظة قول **ق** طاهر
اي عن مطهرة لان الة لا تنجس لان ما ازيل به الخسة عن طهره ولو كانه مغلظا عند
لانه المنفصل بعضا في هذا القليل يعطينا ان يلزم من طهارة احدها طهارة الاخر

ومن نجاسة احدى النجاسات الاخرى وهو طمره الرضوخ وذكر في ما حاصله انه لا يلزم من نجاسة الفضالة نجاسة
الحمل ولعل الاول من فرضه في ان اكله الفضل في نحو نجاسة والثاني فيما اذا اكله الفضل بالصبا والمغلول
بني لا يراه لان نحو نجاسة شقها **قوله** وتلفض طهره اي المتشبه وقوله لا يراه طهره اي المتشبه وقوله
فطافه ايضا اي ان طهره لم يتلفض وقوله نجاسة اي والحمل نجس اذا ما مثله زمان متى حكم بطهره
الحمل حكم بطهارة الفضالة وبقي حكم بنجاسة الفضالة ولو بزيادة الوزن حكم بنجاسة الحمل كما قرره
شقها **قوله** ولكن بني اي دما عكنا غصص فخرج نحو الالفة **قوله** فخرجت اجلاي اي خلاف
اي حنيفة **قوله** ولم تتغيرت لم يطهر الحمل **قوله** اول تشبه اي وقد طهر الحمل ولم تتغير ولم يزد
الوزن بقدر انفصالها واعلم ان طهر الفضالة يتلزم طهر الحمل دون العكس كما في التلويح
وكانت الفضالة متغيرة او زائدة **قوله** فطافه يرد عليه ان حكم المهرم موافق لحكم
المطوق وتارة يكونه في العالم والمهرم اذا كان فيه تشبه لا يعترض عليه **قوله** ما نقل
من الذي رواه المأ المنقول من محل الى اخر من المحل وغيره وحاصل هذه المسئلة ان هذا
المنقول من الذي رواه من يري وتارة يكونه منقول من محل يكره منه بول جمال السقاين
مثلا والمغلول يكره في المحل المذكور وهو نجس بالتلفاق وتارة ينقل من محل الى
ذلك وهو طهر بطهارة نجاسة وهذا في الاثبات لا في النقص بالتلفاق شقها
صف **قوله** حكم بنجاسة اي ان يتقن انه تلك الرجة واللوب او الطمر من المزبل والام حكم
بنجاسة كما يعلم فما بعده قال وحاصل المعقد الرضوخ حاشا ان المأ الذي في الاثر
اي اذا وجد فيه طهر او رجع بول مثلا حكم بالطهارة الا انه وجد سبب محال عليه النجاسة
فاختظم وفيهارة قال واذا لم يدرى نجاسة ما يوضع من الذي يتوجد منه رنج الزبل
او طهره ولو كان او رجع اي كنهه يعني عنه المستقار وفي قال على احوال لا حكم بالنجاسة
لنر تحقيق سببها فاما المنقول من الحي للار يار في البيوت مثلا اذا وجد فيه وضغ
النجاسة بحكم بطهارة لشك قال شقها **قوله** ما حاشا عما نقل عن والده من احكم بالنجاسة
تعا للبلوى بان نحو على ما وجد سببها **قوله** كرمضج الزوق وهو ان نجاسة نجاسة
عليه النجاسة وهو ان عهد بول الذبل في المأ عند بولها للاستغناء عن رنج الزبل نقد
يكون ببدن ومول للحوث او براه او شيان **قوله** جانبته اي منقطة **قوله** وهذه
المسئلة اي سيلة المأ المنقول من البحر العنة المنكورة **قوله** فاقم به البلوى فيه اشارة
للفواه اج اي ينبغي ان المأ المذكور في حكمه وان يتقن ان تلك الاوصاف من الزبل ما لم
تكن عين الزبل موجودة كما في شقها مثله عن عني وعبارة ثم روي الاوجه خلا ما قاله
البندى لان الاصل طهارة المأ وعدم وقوع النجاسة فيه فالحكم مع ذلك بنجاسة المأ حكم بها
بالشك اي مع الشك **قوله** الابوال اي الا البول قيد اول والصبي اي الذكر المحقق
قيد ثانيا والذي لم ياكل الطعام قيد ثالث وتنبل مضج حولي قيد رابع والارسل الصبي
احتياط والابوات احتياط فان لم تطار من ذلك شيء فلا بد من غسله كما نقل عن الطوسي
وفي بول مختلط باجنبي او كانه متطرا من ثوب امه وخرج بالبلع غير كفاي وعي
وذهب لطهارة بول الصبي احدى جنس لا سحات وابوال من اعتمار وهي من مالك

واما

وما حكاية عن الثاني فباطلة رجائي **قوله** الطعام المراد به غير اللب حتى الجبال لئلا يغلظ
الطعام وعبارة اصل الروضة لم يعلم ولم يشرب سوى اللب انه قال ثم وقفته لئلا يفرق
بين امر وعزها خلافا للاذرع في كفا الشاة وعزها ولا يفي اللبنة الغني والطاهر خلافا
للزكري وتوكلوا على ولوم من تملك وان وجب تسع فدا لا حشيتة وخشيتة قال قاله ل
ومن الطعام السمك ولوم من لم يأمره والمعتد ان يحسن الحاشي من الاثنية لا يفر ولا القسطة
ولو قسطة غير امه **قوله** اي للتغذي بان لم يأكل الطعام املا او الكلب لا للتغذي بل للاصلا
قوله قبل يعني حولي اي او معه فالمعنى متحققة بالقبلية الا قال ابن شرف فلا يقصر على
زيادة يومين او المعتد الفز لا ان يحول في تحذيرية فلا لية كما ذكره في علمي ام روفل
منه عن قال وما في حاجتنا من قوله فلا يفر نفس يوم او يومين فهو واجب من
التصالح فلا يجب رضه احتشاده اي ميررت حشيتا في بطن امه فلا بد من انفصال كلبه
ولو فرغ السمك وفقد هكذا سني والظرف اعني قوله قبل متعلق بقوله ولم يأكل علي
سبيل التنازع اي بول الكلب قبل مضى حولي فلو بال بعد ما لم يكف النقص ولوم بال كلبا
ولوا صام بول صدي وشك هل هو قبل حولي ام بعدة فهل يكف بال شي او لا بد من الفصل
اعتمادا في سبل الكلب وعلى بابو الش رخصة والرجحان لا تصار لها الا يتيقن وفيها
في علمي ام رخلاند وعبارته ولو شك هل البول قبلها او بعدها وان البول ما بعدها او قبلها
فيستفي ان يكف بال النقص لان الاصل عدم بلوغ حولي وعدم كونه البول بعدها **قوله** بان
يرى علم ولا يفر طرأة محله بلا رطوبة تشتمل منه وتلك ازالة الاضاف مع الشق قال
وبرويست تشتمل على الاوجه كما للشوري **قوله** ويتحقق بالسلات بان يشارك الما طر
امنا بيه تسم **قوله** فاجلسه هو احد صبية وقع في ذلك تظلمهم ببعضهم بقوله قد بال في
محمد الذي اطلقه حسن حسن ابن الزبير بال **قوله** كذا سلمان بن هشام وابن ام قيس
حاشا احتشاده **قوله** في حمم بالكر مقدم الثوب وبالفتح التريبة وفي المصباح انه
عنا بالكر والفتح **قوله** ندعا اي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله فتنحه اي بعد عصر
او جفائه والغا لا تدل على الفورية هنا قال وقوله ولم يغسله ذكره بعد الفتح لان قد
بطلت على الفصل الخفيف **قوله** ورفق بينهما اي بين الذكر المحقق وغيره وسوي
الامامات ابو حنيفة ومالك بينهما في وجوب الفصل من بولهما ولو لم يبالا الطعام رقا
قوله بان الاتفاق في بين ان الرجل والنساء بالغت حال العبيات بخلاف الانثى طاعما
بالها غالبا الا الانثى **قوله** وبان نول ارق لان بول الذكر من مافطني وبولها من لحم
ودم لان حوا غلقت من ضلع ادم الصغير قبل ما لا يلدغ الغلام فاج طاهر ويعامل في
وبلوغها عاين كذلك ويحيى وهو كيف جاز ان لفرقاني حكم البول ونظر بعضهم في الفرق
الثاني بانه المخلوق من تراب هرازم ومن ضلع من حول وامان بعد ما فالك مخلوق
من الطنفة وتقد ادم لحيين فكيف يقال يرجع الى الاصل واصيب بام لوحظ من كل
فيما اصله **قوله** فلا يلبس بفتح المثناة التختية وكوبه اللام وفتح الصاد المهملة منه
لحق يلحق كعلم يعلم بر **قوله** بسخوف بالفتح وعبارة المختار وكما يوفد غير محي

بنو سقوف بفتح السين عني عليم واما بعضها فهو الفعل وهو التناول **قوله** لا صلاح فان حصل به التقدي
كان في سقم وفك **قوله** كالطعام وهو مضاف اذا لم يغلظت مدته وموتت على الاستحالة وزعا كانت تحيل
احالة مكرهه فالحالات اقرب من غيره ولهذا فصلت بوله الاعراب الذي لا يتناولون الا اللب
ثم رفقوا سرب اللب قبل الحول في مبال بعد ما قيل انه بالمر عن اللب بل يكفي فيه النفع او يحجب فيه
الفصل لان تمام الحول في نازلة منزلة المر عن اللب الذي في الثاني كما افترقه شقنا الطلقات وكذا لو
المر عن اللب للتقدي في بعض الامام ثم اعني عن ذلك وصار يقتصر على اللب فيقال لكل
من حكمه او يقال فصل مطلقا لان المر عن اللب للتقدي الذي في الثاني وقدم ما في صورة الشك
فانهم **قوله** من ازاله اوصافه اي وبالنفع المذكور اما الجواب فلا بد من ازالة قبل ذلك **قوله** كبقية
النجاسات فيه اشارة الى ان الدليل القوي ولم يستدل بالحديث لان محل لان قوله رمي بما انتقده
محتمل ان يكون ذلك مع ازالة الارصاف كما افاده **قوله** تحت الغزوي **قوله** الا السير بالمر من شئ
وبالنسب على الاستحالة **قوله** من الدم حاصل من اكل الدم والقول بالتطهر للنفوس وقد افاد
ثلاثة اقسام الاول ما لا يعنى عنه مطلقا قليلا او كثيرا وهو المفضل وما يقدي بتفخي وما
اختلف باحني على ما ياتي والثاني ما يعنى عن قليله دون كثيره وهو الدم الا حني والقيح
الاجني اذ لم تكن من مغلظ ولم يتعمد بتفخي والثالث الدم والقول غير الاجني كدم
الدمامل والزروع والشرات وما فيه النجس والحاجة بعد مدة بخوفنة فيعني عن كثير
لا يعنى عن قليله وان اشترى الحاجة ما لم يكن بفعله ومنه ما يقع من وضع لم يوق على الدمل
ليكونه سببا في فحشه واخراج ما فيه فيعني عن قليله دون كثيره واما ما يقع كثيرا من الاشارة
قد تفتح راس الدمل باله قبل ان يمتلئ منه مع سلاية الحمل ثم يمتلئ مدته بعد فخرج من الحمل
المنفوخ دم كثير وغزوي فيل يعنى عن ذلك ولا يكون بفعله لتاخر فخرجه عن وقت الفتح
اولا لا يخرجه من وقت الفتح السابق فيه نظره والاقرب الثاني كما ذكره عن علي م ب
وبن شوط العنللة وقوله او جاوز محله قال ثم العبادي المراد محله محل فخرجه وما اشترى
الى ما يغلب اليه التنازع من الرتبة الى فحشه الرجل فيعني عنه ج اذا لا في نوبه مثلا في
هذه الحالة **قوله** لان جن الدم فيه قليل الشئ بتقسيمات المدعي العنوي القليل وجاب
بان التطور الى جن الدم ولجن يصدق بالقليل والكثير فصارت الدعوى خاصة والدليل
عاما فلا يلزم عليه قليل الشئ بنفسه كما قال شقنا مداني **قوله** يتطرق اي يخرج اليه
قوله ومثله المديد وهو ما رقيق يختلط بدم قسائه تغلظ المدة وقبارة قال ومثله
اي الدم السير المديد وما يفرج وغزوي و التقات **قوله** وكذا لو اخذ ما اجنبيا
اي كونه ذلك بفعله بقدر ما خرج به دم الشرات ونحوها فيعني عن قليله بفعله لا يعنى
عنه مطلقا بغير فعله وفيه م ب ولو لم يخلط بنفسه بدم اجني عينا لم يفت عن شئ من ذلك كما به
في ما لا يناسب العنوي افي به الوالد **قوله** ويعني عن دم الراعي وان كثر ما لم يكن
بفعله لم لا يعنى عن حمل نوب فندم براعيه كثر لا يعنى عن اقتراحه في العنللة ولا
عنه مطلقا في نحو ما يجر وما قليل **قوله** وروى في الذباب اي زرقه **قوله** ومن قليل لول القناس
بعم الخا المجهت واستظم بعضهم العنوي كثيره اي بالقليل لي قيد واختصاص لي قيد

بل

بل بقية الطيور كذلك في قال **قوله** وعن روفه مقتضا اعادة عن انه يعنى عن الكثير وفيه في الرضا
خلاله والشئ الصحيحة ليس في اعادة عن فيكونه مسلطا على ما ذكره وبهارة يعنى قول
وعن روفه اي القليل منه وفيه بعد وقيل بالعنوي الكثير **قوله** تحضها اي في عجزها فهو
من القوي قال **قوله** ومثلها التل اي من حيث انه ليس لها دم في نفسها ولم يجر حولها بها محم
لا يعنى فلما رجع قال **قوله** ولو دم بنفسه مدوا به يقول ولو من نفسه اي ولو كان الاخي
من نفسه كطوبه المناقذ وهذا ما قاله شقنا روفه الفرج وقال يعنى عن قليله وما لا اليد
شخصا لان من روي قال **قوله** ثم يعنى عن ما الطهارة اي اي سواك انت واجبة او مندوبة
لان حاشية شقنا مدروج الشطف والتدليك بالمحكة بالطهارة قوتيل بالمحكة **قوله** والثاني
على غير ذلك كما تنظف او ترق **قوله** كما علم من ما الاريه من قوله ما لم يختلط باحني **قوله** عا
الطهارة اي يا حني بها في المعنى المتقدم قال **قوله** او جعله على حدة وواظف على ما يتا قطع
اي وبالحق ما الطهارة جعله على حدة وواي فلا يفسد ختلك طه بالدم ويبدد ذلك له
كما في ذلك الدوا سببا في فحشه فخرج الدم كان من قتل ما خرج بفعله فيعني عن القليل
نقط ويحقق اي عا الطهارة ما الطيب كما الرود لان الطيب مقصود شرعا خفيوما في
الاوراق التي هو مطلوب بها كالعيدني والحمد لله بل هو اوتي بالعنوي كثر مما ذكره فلا
لغش اهر رقيدي على م روفه يعنى عنه اي ما الوسخ وجهه المتبل بقرنه ولو كان
منه غير عن عا **قوله** ولو من النجاسة المغلظة يشل ذلك الدم وخرج به ق لكك
قيد فيعني بغيره مد وبهارة **قوله** ما ذكره اي في قوله الا السير **قوله** بها اي
من المستثنيات **قوله** وبالاقتضاء سائلة اي سائلة ليل ما يبدد والي عا عليه بغيره فاعلم
على السير فهو من جهة المستثنى فيكونه المستثنى لانه وقوله لا يقتلها ما تملك منفعة لما ارمم
لها والمراد بالنفس الدم اي لادم لها وبهي تقاللات به قوله النفس وحاصل هذه الميدة
انما ان ماتت فماتت من اوصفت الى انا مع سلاية وانه طرحت لتصد موتها فانه
ثم ماتت فيه لم تجسه وانها اي لو وقعت ميتة بنفسها او برحمتها او وصلت اليه ميتة بعد طهر
حيه لم تجسه انما اذا طرحت ميتة من بعد حية استقام وانما اذا طرحت غير حية
او من لا يقصد وقوعها فيه فووقت فيه لم تجسه عند انه وخالفه شقنا وغيره ثم سفي
عن شقنا ما هي فيه بخوفنة ومن وقوعها عند نزاعها باميع او عود وانه تكرر قال
وبن مالو طرحت ميتة ثم ماتت هل تجس ام لا في نظره والاقرب الاول وظاهر
ولو كان الطرح سهوا وبني اي ما لو طرحت حية ثم ماتت ثم احيت هل تجس او لا الخط
الثاني كما قال بعض السير وهو وجيه مقتضى لانهم مدحوا في الاخذ بالبطر ما ميتة
ورسلوها ميتة **قوله** عن الذي اي عن الميتة التي ولو عر به كما به اخي **قوله** عند شق
متعلت بسائلة **قوله** الذي فيه ما يجر لسا قيدا **قوله** شرط في زيادة ايضا في مد قوله وقع
لان ظاهره من غير طر **قوله** وخبر الجار اي ذكره فيه نظرا لام مفروض فيما اذا وقع وهو
هي وكلا مناهما اذا وقع وهو ميت **قوله** تبقي اي يبقين **قوله** فان غريته هو محترق
السابق ولم تخبر **قوله** بعد موتها مقدا لانه المناسب حذف قوله مقدا لان غير قيد واخذ

محتزم في ثلاث مسدد وما ذكره في ما من عدم التخصيص في تصنيف والمعملة بالتخصيص **وهو** حجة مختز
تولم بعد موتها وهو قيد في الاخرة فقط **شخصا** **وهو** كذلك تصنيف بالنسبة لغير الاخرة ومقتد
بالنسبة للاخرة قال سم لو طرحها طارح حية فماتت قبل وصولها المايح او مستمة فماتت قبل وصولها
لم يضر في اعماله افاده طيلاد **وهو** وان كان في بعض نسخ الكتاب اي المتن في هذا كالا
ستدراك على المسئلة الاخرة **وهو** قول او قصد طرحتها فيه اي هو غاية لها فكانه قال وهو كذلك
اي بالنسبة للمسئلة الاخرة **وانه** كان في بعض نسخ الكتاب التفصيل اي في هذا التفصيل تصنيف
ولم يقتض عدم الضرر **نقصه** **ان** بقوله **وانه** كما سيجي الاعتراض على النسخة التي فيها وماتت قبله
والنسخة للمسئلة الاخرة فكانه يقول احكم ما ذكره في المسئلة الاخرة من عدم الضرر **وانه** كان
كلام المتن على هذه النسخة يقتضي الضرر لان مفهوم قوله وقع انها اذا طرحت وهي حية
وماتت فيه انها تخص مع انه ليس كذلك **وهو** تطالع انها طرحت المناسب انه يقول وقعت لان
الطرح يكون بفعل فاعل فلهذا تفصلها **8** بين ان تقع بنفسها ولا شخص **وهو** تفصيل في
تطو لانه كلابه مفروغ **وهو** فلهذا اذا وقع بنفسه فكيف يتأتى التفصيل فلو قال ومنهم قوله وقع انه
لو طرحها طارح فماتت **لانه** اول هذا افراد الي وهذا التفصيل الذي يقتضيه النسخة تصنيف
لان حيث كانت حية فلا فرق بين ان تقع بطرح طارح فلا يتم لك الاعتراض على هذه النسخة
الا بانه التخصيص **وهو** ما اذا جعلنا الضم في قوله تفصيلها اي في مفهوم الحية وهي الحية ويقال
ان طرحت الميتة ضرر وان وقعت بنفسها لم يضر لم يتم لك مقتضوده من الاعتراض على تلك
النسخة **وهو** اول ما في مع انه المعتمد انها اذا طرحت حية لا يضر مطلقا لان غرت **قوله**
بحم العلم ان تقدمت الاشارة الى ان غالب ما ذكر فينا مكر **فلا** تفعل قال **وهو** جاد وحيوات
كان ينبغي ان يزيد غير ما كفضلات لحيوات فان الجاد مالى حيوانا ولا اصل حيوات ولا
ضريح من حيوات **ثم** يقول **واما** فضلات لحيوات فانه استحالت الى فساد فنجسة والانطواء
وروحيات **بان** قرانه بالجاد مالا روح فيه قد خلت الفضلات لكنه يمل الميت فيقتض انه
يقال لم جاد الا ان يقال المراد به مخلوق من الارواح اصلا ولو في الماضي **وهو** ولو من بعد الوجود
اي كالحية فانه وان لم يحل ينفع به في الانا **وهو** بالطهارة في الكلام مصانف محذوف اي
نذرى الطهارة وهو الطاهر **وهو** يقتض السخ بها الطاهر وهو طاهرة لا يحتاج الى تقديم **وهو**
المسكر المايح قال لو كنت في لفظ مايح **لانه** اولى لان ذلك المخرية تحس موكاه مايا
او جامدا **وهو** في ان عبارة قال يتحل المحسوس والكسك مع انها طاهرة **فالا** ولي عبارة الش
ولا يرد على قوله مايح الجمة الجامة تطو لا قبلها كما في عبارة **اي** وبها قوله وهو المسكر المايح اي
اصالة فلا يرد الجمة المنقعة **واراد** بالمسكر هذا المعطية للعقل الا ان ذلك المخرية فاحتاج
للتقديم بالمايح **وعبارة** **زي** قوله **ولا** يرد الجمة المنقعة فانها جامدة وهي نجسة والنجسة
المذاقة اي فانها جامدة في الارض وهي طاهرة اي ان لم يحصل لها شدة مطرية انه وقد
سئل الزايد زهد **انه** تنالي عن الكسك بقل هو خبي اذ لاسكر كالبوظة وهل يكونه خفا في
كالتمثيل في الجمة المنقعة **فلهذا** **فاحا** **بانه** لا اعتبار بقوله
هذا القابل فان لم يرد من كونه مسكر **لانه** ليس عايح ويوجد منه انه البوظة نجسة